"الأَلْفاظُ النَّحويَّةُ الَّتي خَرَجَتْ عَنْ بابِها"
"دِراسَةٌ تَطْبِيْقِيَّةٌ عَلى نُصوصٍ فَصيحَةٍ"

Grammatical Words that Deviated from their Grammatical Classification: An Applied Study on Eloquent Arabic Texts

إعدَادُ البَاحِثِ:

حيدر أحمد إبراهيم القاضي

إِشْرَافُ الأستاذ الدُّكتُور:

جهاد يوسف إبراهيم العَرْجا

قُدِّمَ هذا البحثُ استكمالًا لمتطلبات الحُصولِ على درجةِ الدُّكتوراه فِي برنامج اللُّغة العربيَّة بكليَّة الآداب في الجَامِعَةِ الإسلامِيَّةِ بِغَزَّة

يوليو/2017م- شوَّال/1438هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2017/9/30م Date:

نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **حيدر احمد ابراهيم القاضي** لنيل درجة الدكتوراة في **كلية *الآداب*/ قسم اللغة العربية،** وموضوعها:

الألفاظ النحوية التي خرجت عن بابها ـ دراسة تطبيقية على نصوص فصيحة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 10 محرم 1439هـ، الموافق 2017/9/30م الساعة العاشرة صباحاً في قاعة مبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. جهاد يوسف العرجا	مشرفاً و رئيساً	.....
د. فوزي إبراهيم أبو فياض	مناقشاً داخلياً	.....
د. يوسف جمعة عاشور	مناقشاً داخلياً	.....
د. محمد مصطفى القطاوي	مناقشاً خارجياً	.....
د. حسين موسى أبو جزر	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في **كلية *الآداب*/قسم اللغة العربية.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية

إقـــــرار

أنا المُوَقِّع أدناهُ مقدِّم الرِّسالة الَّتي تحملُ العنوان:

"الألفاظُ النَّحويَّةُ الَّتي خرجت عَنْ بابها"
"دراسة تطبيقيَّة على نصوص فصيحة"

Grammatical Words that Deviated from their Grammatical Classification: An Applied Study on Eloquent Arabic Texts

أُقِرُّ بأنَّ ما اشتملَتْ عليه هذِهِ الأطروحة إنَّما هو نِتاجُ جَهْدي الخاصِّ، باستثناءِ ما تَمَّتِ الإشارةُ إليه حيثما وَرَدَ، وأنَّ هذِهِ الأطروحة كَكُلٍّ أو أيِّ جزءٍ منها لم يُقَدَّمْ مِنْ قِبَلِ الآخرينَ لنيلِ درجةٍ أو لقبٍ علميٍّ أو بحثيٍّ لدى أيِّ مؤسَّسةٍ تعليميَّةٍ أو بحثيَّةٍ أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**حيدر أحمد القاضي**	اسم الطَّالب:
Signature:		التَّوقيع:
Date:	2017/07/20	التَّاريخ:

نتيجةُ الحُكْمِ على الأُطروحة

ملخص الأطروحة باللُّغة العربيَّة

هذه طائفةٌ مِنَ الألفاظِ النَّحويَّة الَّتي خرجتْ عَنْ بابِها، وهي غيرُ مشهورةٍ لدى دارسِي النَّحو العربيِّ، ذَكَرَ الباحثُ نماذجَ كثيرةً منها مع أدلَّةٍ وشواهدَ مِنْ نصوصٍ عربيَّةٍ فصيحة، تَمَّ اختيارها- بعنايةٍ - خلالَ الاطِّلاع على موضوعاتٍ نحويَّةٍ متفرِّقةٍ، وإنْ كانتْ معرفةُ هذه الألفاظِ ومدى الإلمامِ بها تتفاوتُ مِنْ دارس لآخر.

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحثِ أنْ تقعَ هذِهِ الأطروحةُ في بابين رئيسين، هما: المعربات، والمبنيَّات، واشتمل كلُّ بابٍ على عددٍ مِنَ الفصول، كما اشتملَ كلُّ فصلٍ على عددٍ مِنَ المباحث، وكلُّ مبحثٍ تناولَ عددًا مِنَ المطالب، على نحو ما هو مفصَّلٌ في خطَّة البحث.

أمَّا عَنِ المنهج العامِّ الَّذي اعتمدَ عليه الباحثُ في دراسته هذه، فكان المنهجُ الوصفيُّ التَّحليليُّ القائم على الملاحظة والتَّأمل.

وقد واجه الباحثَ عددٌ مِنْ الصعوبات، الَّتي تمَّ التَّغلُّبُ عليها، ومنها تَشَعُّبُ موضوعِ الدِّراسة والبحث، ذلك أنَّها شملتْ أبوابَ النَّحو كلَّها، فاحتاج ذلك مِنَ الباحث إلى جهدٍ أكبر.

واشتمل البحث على عددٍ مِنَ النَّتائج، كان أبرزها: أنَّ الباحثَ عَمِلَ على توثيق الصِّلة بين النُّصوص الأدبيَّة المختلفة والقواعد النَّحويَّة، لعلَّها تفيد الدَّارسين للغة العربيَّة- على اختلاف مستوياتهم- مِنْ أجل توثيق صلتِهِمْ بلغتهم العربيَّة.

كما اشتمل على عدد مِنَ التَّوصيات، كان أهمُّها: توجيه دعوةٍ للآخرينَ للمساهمة في دراسة هذا التُّراث النَّحويِّ العريق، فالدَّراسةُ تعدُّ إحياءً لهذا التُّراث وبعثًا له مِنْ جديد.

وقد بذلتُ ما في وُسْعي مِنْ جهدٍ مِنْ أجلِ تحرِّي الصَّواب، ورجاؤنا مِنَ الله التَّوفيق والسَّداد.

الباحث:

حيدر القاضي

Abstract

This is a collection of some grammatical words that have deviated from their grammatical classification. These words are usually not well-known to the Arabic grammar students. The researcher cited many examples of these words in the eloquent Arabic texts, which were carefully chosen through the study of various grammatical topics. The knowledge of these words vary from one researcher to another.

The nature of the research required dividing the thesis into two main sections: the Mo'rab and the Mabni. Each section included a number of chapters, each chapter included a number of topics, and each topic included a number of sub-topics, as detailed in the research plan.

As for the study approach adopted by the researcher in this study, it was the descriptive analytical approach based on observation and reflection.

The researcher has faced and overcome some difficulties including complexity of the subject. The study covered almost all the Arabic grammar topics, which required an exceptional effort.

The research concluded many results, the most important of which were: The researcher worked to consolidate the link between different literary texts and the relevant grammatical rules. This is expected to benefit Arabic learners of all levels and to strengthen their link with their Arabic language.

It also included a number of recommendations. The most important of which was to invite other researchers to contribute to the study of this deep-rooted grammatical heritage. Such study is expected to revive this heritage and put it in use again.

I have made every effort to arrive at the truth, and I hope that Allah grants me guidance and rightness.

Researcher: **Haider Al-Qadi**

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾ [الرُّوم: 22]

أَحْبِبِ النَّحْوَ مِنَ الْعِلْمِ فَقَدْ ... يُدْرِكُ الْمَرْءُ بِهِ أَعلَى الشَّرَفِ
إِنَّمَا النَّحْوِيُّ فِي مَجْلِسِهِ ... كَشِهابٍ ثاقِبٍ بَيْنَ السَّدَفِ
يُخْرِجُ الْقُرْآنَ مِنْ فِيهِ كَمَا ... تَخْرُجُ الدُّرَّةُ مِنْ جَوْفِ

أَبو الحَسَنِ عَليٌّ بن الحُسَيْنِ الباقولي، المَعْرُوف بالجامع، مِنْ بحر الرَّمل
بغية الوعاة (ج2/160)

الإهدَاْءُ

– إلى والديَّ اللذيْنِ ربَّياني صغيرًا، وشجَّعاني على مواصلةِ دراستي، ورَفَعَا أَكُفَّهُما مُتَضَرِّعَيْنِ بالدُّعاء. حفظهما الله – تعالى– ورعاهما ومَنَّ عليهما بالصِّحة والعافية.

– إلى طُلَّاب أبناءِ شعبنا الفلسطينيِّ العريق وطالباته.

– إلى دارسي اللُّغة العربيَّة ومحبِّيها في كلِّ مكان.

– إلى التي كانَ لها فضلُ الصُّحبة في رحاب هذا البحث، الَّتي وقفتْ بجانبي في دراستي وتحمَّلتِ الكثير مِنَ المتاعب والمعاناة، زوجتي الكريمة المخلصة الوفيَّة... .

– إلى ابنيَّ الكريمين، اللَّذين لم يبخلَا عليَّ بتقديم العون والمساعدة.

– إلى كلِّ الَّذينَ شجَّعوني على مواصلة دراستي مِنَ الأصدقاء والأحبَّاب.

– إلى كلِّ الذين تَتَلْمَذْتُ على يديهم.

– لهؤلاء جميعًا أهدي هذا الجهد المتواضع.

وإنَّني إذ أقدِّمُ هذا الجهد إلى أبناءِ لغة الضَّاد ودارسيها ومحبيها، لأرجو مِنَ اللهِ أنْ يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهِهِ، ومصدرَ خيرٍ لي في دنياي وآخرتي، وينبوعَ عطاءٍ وبركةٍ لِمَنْ قَرَأَ فيه أو استعانَ بمحتوياتِهِ.

الباحث:

حيدر القاضي

شكرٌ وتقديرٌ

أَحْمَدُ اللهَ العَلِيَّ العظيمَ الَّذِي سلَكَ بِي سَبِيلَ العِلْمِ، وَوَفَّقَنِي لإتمام هذه الأطروحة.

ثُمَّ أَشْكُرُ لِوالِدِيَّ اللَّذين كَانَ لَهُمَا الفَضْلُ بَعْد اللهِ- سبحانه وتَعَالى- فِي مُوَاصَلَةِ دِرَاسَتِي العُلْيَا؛ حَيْثُ قدَّما لي التَّشجيع المستمر، وحَثَّانِي عَلَى إِنْجَازِ هَذَا العَمَل، فَأَسْأَل اللهَ أَنْ يَجْزِيَهُمَا عَنِّي خَيْرًا، وَيُبَارِكَ فِي عُمْرِهِمَا.

وأتقدَّمُ بالشُّكر مِنْ أهل بيتي، وأخصُّ الزَّوجةَ الكريمةَ على تَفَهُّمِها لطبيعةِ هذا العملِ البحثيِّ الَّذي قمتُ به، وأخصُّ بالشُّكر- أيضًا- حَليلَةَ ابني- معاذ، أمَّ تولين- الَّتي أحاطتْني بالعنايةِ والاهتمامِ طوالَ انشغالي بكتابةِ هذه الأطروحة.

كَمَا أُزْجِي الشُّكْرَ لمُشْرِفِي سعادة الأستاذ الدُّكتور: جهاد العرجا، الَّذِي تَكَرَّمَ بِالإِشْرَافِ عَلَى هَذِهِ الأطروحة، وَأَعْطَانِي مِنْ وَقْتِهِ الثَّمِين، وَوَاكَبَ خُطُوَاتِ البَحْثِ، وَشَارَكَنِي هُمُومَهُ؛ فَلَقَدْ وَجَدْتُ فِيْهُ خُلُقَ الْعُلَمَاءِ، وَكَرَمَ الْفُضَلاءِ. فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَبَارَكَ فِيْهِ، ونفعَ به طلبةَ العِلْمِ وطالباتِه، وَجَعَلَ مَا قَدَّمَهُ لِي فِي مِيْزَانِ حَسَنَاتِهِ.

كما أتقدَّم مِنْ أعضاء لجنة المناقشة بالشَّكر الجزيل- مقدَّمًا- كلٌّ باسمه ولقبه، سواء مِنَ الدَّاخل أو الخارج- الذين تجشَّموا عناءَ قراءة هذه الأطروحة؛ لإصلاح ما بها مِنْ خَلَل، وتقويم ما إعوجَّ منها، هذا إنْ وُجِدَتِ العِلَل، فلهم مني كلُّ الشُّكر والتَّقدير.

كما أخصُّ بالشُّكر عميدَ الدِّراسات العليا وعميدَ كلية الآداب الأستاذ الدكتور: عبد الخالق العف ورئيسَ قِسْمِ اللُّغة العربيَّة الدكتور: إبراهيم بخيت في جامعتنا الغرَّاء.

كَمَا أَشْكُرُ الْقَائِمِينَ عَلَى هَذَا الصَّرْحِ الْعِلْمِيِّ الشَّامِخِ؛ أَعْنِي الْجَامِعَةَ الإِسْلاَمِيَّةَ فِي مدينة غزة؛ الَّذِيْنَ مَا فَتِئُوا يُولُونَ طلبةَ العلمِ جُهُودَهُمْ المُبَارَكَة.

كما لا أنسى أنْ أتقدَّم بالشُّكر الجزيل لأساتذتي الكرام- أطال الله أعمارهم وبارك لهم فيها- الَّذين قاموا مشكورين بتدريسنا المساقات التَّمهيديَّة للحصول على لقب الدُّكتوراه الَّتي استمرَّت أربعةَ فُصولٍ دِراسِيَّةٍ كامِلَةٍ، ولا يسعُني إلَّا أنْ أقولَ لهم، سواء الَّذين قاموا بتدريسنا المساقات التَّمهيديَّة أو الَّذين ناقشوني في خطة البحث، أو مَنْ أشرفَ على هذه الأطروحة، أو الَّذين قاموا بمناقشتها، لا يسعُني إلَّا أنْ أُردِّد على مسامعهم قول الشَّاعر:

مَـدَحْتُكُمْ بِـالحَقِّ الَّـذي أَنْـتُمْ أَهْلُـهُ وَمِـنْ مَـدْحِ الأَقْـوامِ حَـقٌّ وَباطِـلُ[1]

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لعيسى بن أوس، وهو في ديوان المعاني لأبي هلالٍ العسكريِّ (ج24/2).

فهرس المحتويات

إقـــرار .....أ
نتيجةُ الحُكْمِ على الأُطروحة .....ب
ملخص الأطروحة باللُّغة العربيَّة .....ت
Abstract.....ث
الإهدَاْءُ ..... ح
شكرٌ وتقديرٌ ..... خ
فهرس المحتويات .....د
المُقَدِّمَة 1
تمهيد 12
الباب الأوَّل: المُعْرَبات 41
الفصل الأوَّل: المرفوعات 42
المبحث الأوَّل: الفاعل ونائبه.....44
المطلب الأوَّل: الفاعل.....46
المسألة الأولى– اسم التَّفضيل قد يرفع الاسم الظَّاهر 46
المسألة الثَّانية– وقوع الفاعل المجرور لفظًا المرفوع محلًّا بعد اللَّام الزَّائدة 49
المسألة الثَّالثة– استتار الفاعل (ضمير الغائب) وجوبًا.....52
المسألة الرَّابعة– الفاعل قد يأتي مرفوعًا بعد المصدر المنوَّن.....53
المسألة الخامسة– الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) الشَّرطيَّة.....55
المسألة السَّادسة– الاسم المرفوع الواقع بعد (إذا) الشَّرطيَّة.....57
المسألة السَّابعة– أفعال ليس لها فاعل مذكور أو محذوف.....58
المسألة الثَّامنة– حذف الفاعل وجوبًا.....61
المسألة التَّاسعة– استتار ضمير الغائب وجوبًا مطلقًا 67
المسألة العاشرة – فَصْلُ الفعل (العامل) عَنِ الفاعل (المعمول) بالمفعول به يُعَدُّ خروجًا على أصل الباب 73
المسألة الحادية عشرة– تَقَدُّمُ الفاعل على عامله.....78
المسألة الثَّانية عشرة– مجيء الفاعل منصوبًا، والمفعول به مرفوعًا 79
المطلب الثَّاني: مسائل تتعلَّق بـ (نائب الفاعل).....81

المسألة الأولى: مصطلح (نائب الفاعل) بَديلٌ لِمَا اصطلح عليه النُّحاة (ما لم يُسَمَّ فاعله) .81
المسألة الثَّانية– نائب الفاعل ينوبُ عَنْ خبر(كان).....83
المبحث الثَّاني: المبتدأ والخبر 85
المسألة الأولى– جواز الابتداء بالنَّكرة دون مبرِّر.....85
المسألة الثَّانية– مجيء المبتدأ نكرة، وخبره معرفة (فَنٌّ القلب) 87
المسألة الثَّالثة– المبتدأُ والخبرُ قَدْ يُعَرَّفانِ وَقَدْ يُنَكَّرانِ بِشرطِ الفائدةِ.....90
المسألة الرَّابعة– المبتدأُ قَدْ يَتَعَدَّدُ 90
المسألة الخامسة– المبتدأ الَّذي لا خبر له 92
المسألة السَّادسة– استغناء المبتدأ عَنِ الخبر 95
المسألة السَّابعة– مجيئ ضمير الفصل (أَنْتَ) مبتدأً مخبرًا عنه بما بعده 96
المسألة الثَّامنة– تقديمُ الخبر على المبتدأ 97
المسألة التَّاسعة– تقديم ضمير الفصل مع الخبر المتقدِّم.....99
المسألة العاشرة– دخولُ حرفِ الجَرِّ الزَّائدِ (الباء) على المبتدأِ.....100
المسألة الحادية عشرة– العامل في المبتدأ بعد لولا هو(لولا) نفسُها، هل يوجد رافع للمبتدأ غير العامل المعنوي (الابتداء)؟ 102
المسألة الثَّانية عشرة– الاسم الواقع بعد (لولا) 103
المسألة الثَّالثة عشرة– خبر المبتدأ الواقع بعد لولا 103
المسألة الرَّابعة عشرة– (كائِن)– بهمزةٍ بعد الألف على وزن (فاعل)– لغة في (كَأَيِّنْ) ...104
المسألة الخامسة عشرة– جواز حذف المبتدأ إذا دلَّ عليه دليل حاليٌّ (سياق الحال).....105
المبحث الثَّالث: (كَانَ) وَمَا جرى مجراها مِنَ النَّواسخ 108
المطلب الأوَّل– (كان) وأخواتها 108
المسألة الأولى– تسمية القدماء لاسم (كان) وخبرها 108
المسألة الثَّانية– أخوات (كان) تابعة لها 109
المسألة الثَّالثة– (كان) تحتمل ثلاثة أوجه في الوقت نفسه.....109
المسألة الرَّابعة– زيادة (يكون) بلفظ المضارع.....110
المسألة الخامسة – (كان) النَّاقصة أصلها التَّمام.....111
المسألة السَّادسة– (كان) وأخواتها (أفعال ناقصة)؛ لنقصانها عَنِ الحدثيَّة. مفهوم بحاجة إلى إعادة طول تأمل 112

المسألة السَّابعة – وقوع الإضمار في (كان) و(ليس) 114
المسألة الثَّامنة – حذف (كان) مع اسمها بعد (لَدُ) في حال عدم وجود (إنْ) أو (لو) الشَّرطيَّتينِ 116
المسألة التَّاسعة– (ما ونى) مِنْ أخوات كان 118
المسألة العاشرة– من فنون القلب عند العرب نصب اسم (كان) ورفع خبرها خاصَّة في الشِّعر 118
المسألة الحادية عشرة – (ليس) بين الفعليَّةِ والحرفيَّة 122
المسألة الثَّانية عشرة – مجيء (ليس) حرفًا عاطفًا 124
المسألة الثَّالثة عشرة – أجاز بعض البغداديِّين وقوع (ليس) نَسَقًا 125
المسألة الرَّابعة عشرة – (ليس) تنفي غيرَ الحال بقرينة ومثلها (ما) الحجازيَّة 126
المسألة الخامسة عشرة – وقوع (ليس) مهملةً 128
المسألة السَّادسة عشرة – (صار) لها ثلاثون معنًى 130
المسألة السَّابعة عشرة – مجيء (كان) وبعض أخواتها بمعنى: (صار) 136
المسألة الثَّامنة عشرة – (ما زال) من أخوات (كان) قد تقع تامَّة 138
المسألة التَّاسعة عشرة – تقدُّم خبر (ما دام) على (دام) وحدها 139
المسألة العشرون – زيادة (أصبح) و(أمسى) في التَّعجُّب كما تُزادُ (كان) 140
المسألة الحادية والعشرون – جواز زيادة (أضحى) وسائر أفعال هذا الباب 141
المطلب الثَّاني: الأحرف العاملة عمل (ليس) 142
المسألة الأولى– مجيء اسم (لا) العاملة عمل (ليس) معرفة وخبرها نكرة 142
المطلب الثَّالث: ظنَّ وأخواتها 145
المسألة الأولى– (عَدَّ) توافقُ (ظَنَّ) في المعنى والعمل 145
المسألة الثَّانية– (ظنَّ) وأخواتها قد تأخذ مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر 146
المطلب الرَّابع: (أفعال المقاربة والرَّجاء والشُّروع) 148
المسألة الأولى– تصنيفُ النُّحاةِ لـ (أفعال المقاربة) في بابٍ خاصٍّ بها يعدُّ خروجًا بها عَنْ أصل الباب 148
المسألة الثَّانية– مجيء خبر (كاد) اسمًا مفردًا 149
المسألة الثَّالثة– (عسى) لفظ يفيد الإطماع 149
المسألة الرَّابعة– وقوع (عسى) تامَّة 152

المسألة الخامسة– (عسى) مِنْ بين أفعال المقاربة مُخْتَلَفٌ في فِعْلِيَّتِها 153
المطلب الخامس: خبر (إنَّ) وأخواتها 156
المسألة الأولى– خبر(ليت) يُحذَفُ وجوبًا إنْ كان اسمُها كلمةَ (شِعري) دون سادٍّ يَسُدُّ مَحلَّهُ 156
المبحث الرَّابع: رفع الفعل المضارع 160
المسألة الأولى– عاملُ الرَّفع في الفعل المضارع حرفُ المضارعة 160
المسألة الثَّانية– الأمثال الثَّلاثة (الأفعال الثَّلاثة) 161
المسألة الثَّالثة– رفع الفعل المضارع بعد (أنْ) المصدريَّة النَّاصبة 163
الفصل الثَّاني: المنصوبات 165
المبحث الأوَّل: خبر الأفعال النَّاسخة وما أُلْحِقَ بها 167
المطلب الأوَّل: خبر (كان) وأخواتها 167
المسألة الأولى– وقوع خبر (كان) أو إحدى أخواتها ضميرًا متصلًا 167
المسألة الثَّانية– انتصاب خبر (كان) على الحال 168
المسألة الثَّالثة– مَنْعُ تعدُّدِ خبر (كان) أو إحدى أخواتها؛ لأنَّه شبيه بمفعول ما يتعدَّى إلى مفعول به واحد 170
المسألة الرَّابعة– تقدُّم خبر (ليس) على اسمها 171
المطلب الثَّاني: خبر الأحرف العاملة عمل (ليس) 173
المسألة الأولى– إعمال (ما) الحجازيَّة في خبرها مع تقدُّمه على اسمها 173
المسألة الثَّانية– زيادة الباء في خبر (لا) 175
المطلب الثَّالث: خبر (كاد) وأخواتها 179
المسألة الأولى– دخول حرف النَّفي على خبر (كاد) الفعل المضارع 179
المسألة الثَّانية– (أنْ) في خبر (أوشك) حرف نصب فقط، وليس حرفًا مصدريًّا 180
المبحث الثَّاني: اسم الأحرف النَّاسخة، وما أُلحق بها 182
المطلب الأوَّل: اسم (إنَّ) وأخواتها 182
المسألة الأولى– وُصِفَ اسم (إنَّ) بالعُمْدَة 182
المسألة الثَّانية– سببُ عمل (إنَّ) في اسمها وخبرها أنَّها أُشْبِهَتِ الأفعال المتعديَّة 183
المسألة الثَّالثة– نصب (إنَّ) وأخواتها للاسم ورفعها للخبر خروج عن الباب له أصلٌ 184
المسألة الرَّابعة– جواز حذف اسم (إنَّ) إنْ كان ضميرَ الشَّأن 192

المسألة الخامسة– وجوب حذف اللَّام الفارقة إذا كان بعدَ ما ولي (إنْ) المخفَّفة نفيٌ واللَّبسُ مأمون..... 193
المسألة السَّادسة– أخوات (إنَّ) النَّاصبة للاسم الرَّافعة للخبر تابعةٌ لها 194
المسألة السَّابعة– إعمال (إنْ) المخففة مِنَ الثقيلة، بمعنى آخر: (إنْ) المخففة بين الإهمال والإعمال..... 195
المسألة الثَّامنة– نصب (لَوْ) على الحكاية..... 196
المسألة التَّاسعة– مجيء (أنَّ) المفتوحة بمعنى (لعلَّ)..... 199
المسألة العاشرة– دخول (إنَّ) مكسورة الهمزة على (أنَّ) مفتوحة الهمزة..... 200
المسألة الحادية عشرة – مجيء اسم (ليت) محذوفًا 200
المسألة الثَّانية عشرة – (ليت) تنصب الاسم والخبر معًا..... 201
المسألة الثالثة عشرة – (لعلَّ) تفيد التَّعليل، (لعلَّ) تفيد الشَّك..... 202
المسألة الرابعة عشرة – مجيئ (لعلَّ) حرفَ جَرٍّ..... 205
المسألة الخامسة عشرة – مجيء (لعلَّ) حرفَ جرٍّ شبيهًا بالزَّائد..... 206
المسألة السادسة عشرة – وقوع خبر (لعلَّ) فعلًا ماضيًا 209
المسألة السابعة عشرة – اقتران خبر (لعلَّ) بـ (أنْ) 212
المسألة الثامنة عشرة– (لكنَّ) تفيدُ التَّأكيد كأخواتها (إنَّ) و(أنَّ) 213
المسألة التاسعة عشرة – دخول اللَّام المزحلقة على خبر (لكنَّ)..... 214
المطلب الثَّاني: اسم (لا) النَّافية للجنس في بعض أحواله..... 217
المسألة الأولى– (لا سيَّما) ليست مِنْ أدوات الاستثناء..... 217
المطلب الأوَّل: المفعول به 221
المسألة الأولى– اختلاف النُّحاة في (إيَّاكَ)..... 221
المسألة الثَّانية– الصِّفة المشبَّهة قد يُنْصَب بها 223
المسألة الثَّالثة– قد يقع المفعول به بعد صيغة التَّعجُّب (أَفْعِلْ بـ)..... 224
المسألة الرَّابعة– حكم الاسم الواقع بعد صيغة (ما أَفْعَلَ) في التَّعجُّب 225
المطلب الثَّاني: المفعول فيه (الظَّرف) 226
المسألة الأولى– جواز (أمَّا بَعْدًا)، و(أمَّا بَعْدٌ)، و(أمَّ بعدِ) بالكسر 226
المسألة الثَّانية– مجيئ (متى) حرف جرٍّ 227
المسألة الثَّالثة– مجيء (الآنَ) متصرِّفة..... 228

المسألة الرَّابعة– استعمال (أبدًا) لتأكيد الماضي المنفي 230
المسألة الخامسة– تبادل الأدوار بين (إذا) (إذ) 235
المسألة السَّادسة– استعمال (إذ) بمعنى (إذا) واستعمال (إذا) بمعنى (إذ)..... 236
المسألة السَّابعة– خروج (سوى) عَنِ الظَّرفيَّة 237
المطلب الثَّالث: المفعول المطلق..... 240
المسألة الأولى– التَّعجُّب بـ (سُبْحانَ) 240
المسألة الثَّانية: ألفاظ خرجتْ عَنْ بابها لِتُسْتَخْدَم في القَسَم: (حقًّا، ويقينًا، وقطعًا) 241
المسألة الثَّالثة– (بَتَّةً) دونَ (أل) مصدر منصوب على الظَّرفيَّة 242
المسألة الرَّابعة– (أيضًا) ليست وصفًا (ليستْ مشتقَّة) وتقع حالًا 243
المبحث الرَّابع: الحال 245
المسألة الأولى– مجيء الحال معرفة 245
المسألة الثَّانية– جواز مجيءِ الحال مِنَ المبتدأ (العامل في الحال المبتدأ)..... 247
المسألة الثَّالثة – مجيء الباء للحال 250
المسألة الرَّابعة– جرُّ الحال بالباء الزَّائدة..... 254
المسألة الخامسة – مجيء (كافَّة) ليست حالًا..... 256
المسألة السَّادسة – النَّصب على القَطْع..... 258
المسألة السَّابعة – حذفُ رابطِ الحالِ الَّذي يربطها بصاحبها..... 260
المبحث الخامس: المستثنى..... 264
المسألة الأولى– قولهم: (ذهب النَّاسُ ألَّا زيدًا) بفتح الهمزة 264
المسألة الثَّانية – جواز استثناء الكثير مِنَ القليل 265
المسألة الثَّالثة– مجيء (إلَّا) حرف عطف..... 267
المسألة الرَّابعة – الاستثناء بـ (ليس) وبـ (لا يكون)..... 268
المسألة الخامسة– الاستثناء بـ (عدا، خلا، حاشا)..... 270
المسألة السَّادسة– الاستثناء بـ (غير) والوصف بـ (إلَّا) 270
المسألة السَّابعة– جواز أنْ تكون (غير) منصوبةً دائمًا إذا كانت في معنى (إلَّا)..... 274
المسألة الثَّامنة– نصب المستثنى بـ (إلَّا) على الاستثناء في الاستثناء المفرَّغ..... 275
المسألة التَّاسعة– وقوع المستثنى فعلًا 278
المسألة العاشرة – حذف المستثنى استخفافًا 279

المسألة الحادية عشرة– (حاشا) تفيد معنى التَّنزيه في باب الاستثناء 279
المبحث السَّادس: النِّداء 281
المسألة الأولى– أدوات النِّداء كلُّها يرجع إلى أصل واحد 281
المسألة الثَّانية – ألفُ الاستفهام حرفٌ مِنْ أَحرُفِ النِّداءِ 282
المسألة الثَّالثة– الهمزة لنداء المتوسط (لا لبعيد، ولا لقريب) 283
المسألة الرَّابعة – استخدام (وا) في النِّداء الحقيقيِّ 284
المسألة الخامسة– العامل في المنادى الفعل المحذوف تقديره (أدعو) أو (أنادي) 286
المسألة السَّادسة– نداءُ المَجْهولِ اسْمُهُ 287
المسألة السَّابعة– عاملُ المنادى قَدْ يَنْصِبُ الحالَ 288
المسألة الثَّامنة– جواز حذف حرف النِّداء (يا) 289
المسألة التَّاسعة– استخدام (ياه) للنَّداء 292
المسألة العاشرة– دخول (يا) النِّداء على غير الأسماء 293
المسألة الحادية عشرة– (اللهمَّ) لها معانٍ أخرى غير النِّداء 296
المسألة الثَّانية عشرة– حذف المنادى إذا كان مشبَّهًا به 297
المسألة الثَّالثة عشرة – حذف المنادى والأداة معًا 299
المسألة الرَّابعة عشرة – ترخيمُ المضافِ والشَّبيه بالمضاف 302
المسألة الخامسة عشرة– جواز ترخيم الاسم الثُّلاثي إذا كان وسطه مُتَحَرِّكًا 304
المسألة السَّادسة عشرة– جواز ترخيم المرَخَّم: 305
المسألة السَّابعة عشرة – الاختصاصُ صورةٌ مِنْ صورِ النِّداءِ 307
المبحث السَّابع– التَّمييز 309
المسألة الأولى– مجيء التَّمييز معرفة 309
المسألة الثَّانية– السَّماع يقول: إنَّ التَّمييز قد يتعدَّد 311
المسألة الثَّالثة– وقوع الحال جامدة، والتَّمييز مشتقًا 312
المسألة الرَّابعة – تَقَدُّم التَّمييز على عامله 314
المسألة الخامسة– نائب الفاعل قد ينوب عَنِ التَّمييز 316
المبحث الثَّامن: النَّصب في الأفعال، وما يتَّصل بها مِنْ أدوات 317
المطلب الأوَّل: الفعل المضارع المنصوب، وفيه المسائل الآتية 317
المسألة الأولى– إظهار (أنْ) المضمرة 317

المسألة الثَّانية– (أَنْ) تشارك (ما) في كونها مصدريَّة ظرفيَّة وقتيَّة..... 318
المسألة الثَّالثة– (لن) قد لا يفيد تأبيد النَّفي..... 319
المسألة الرَّابعة– (لن) يفيد توكيد النَّفي..... 321
المسألة الخامسة– وقوع (كي) اسمًا مختصرًا مِنْ (كيف) 322
المسألة السَّادسة– (إذنْ) تُكتب (إذًا) بالألف على اختلاف بين النُّحاة 325
المسألة السَّابعة– عدم إعمال (إذن) حتَّى مع توفر شروط الإعمال 327
المسألة الثَّامنة– لام النَّفي، لا (لام) الجحود 328
المسألة التَّاسعة– مجيء لام الجحود مفتوحة اللَّام 331
المسألة العاشرة– جواز وقوع لام الجحود في خبر أخوات (كان) المنفيَّة 332
المسألة الحادية عشرة– النَّصب بالخِلاف يعدُّ خروجًا عن باب النَّصب 333
المسألة الثَّانية عشرة– نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) المضمرة بعد واو المعيَّة في الدُّعاء، والعَرض، والتَّحضيض، والرَّجاء 336
المطلب الثَّاني: الأفعال الَّتي تنصب مفعولين فأكثر 339
المسألة الأولي– تعدية الفعل (شكا) بحرف الجرِّ (مِنْ) 339
المسألة الثَّانية– الأفعال الَّتي تنصب ثلاثة مفاعيل 341
المسألة الثَّالثة– (أُرى) لا تنصب إذا وقعت بين الفعل والاسم (ملغاة)..... 341
الفصل الثَّالث:..... 343
المجرورات، وما أُلْحِقَ بها مِنَ المجزومات 343
المبحث الأوَّل: المجرورات 345
المطلب الأوَّل: مجرورات بحرف الجرِّ 345
المسألة الأولى– الحرف قد يتساوى مع الاسم والفعل في كونه يدلُّ على معنًى في نفسه. 345
المسألة الثَّانية– إعمال حرف الجرِّ في حالة اضماره 346
المسألة الثَّالثة– نيابة حروف الجرِّ بعضها عَنْ بعض 350
المسألة الرَّابعة – ورود حرف الجرِّ (الباء) زائدًا خروجٌ عَنْ أصل الباب 351
المسألة الخامسة– حذف (رُبَّ) لفظًا وجريانُها منوبةً بعد (بل)، و(الفاء)..... 353
المسألة السَّادسة – (عَنْ) اسم بمعنى (جانِب) 354
المسألة السَّابعة– مجيء حرف الجرِّ (في) للتَّعليل 357
المسألة الثَّامنة– اللَّام المفردة يُتَعَجَّب بها..... 361

المسألة التاسعة – إسكانُ الميم بعد حذف ألف (ما) الاستفهاميَّة إذا سُبِقَتْ بحرف جَرٍّ .. 362
المسألة العاشرة– إثبات ألف (ما) الاستفهاميَّة بعد حرف الجرِّ 362
المسألة الحادية عشرة– الأصل في (مِنْ) (مِنا) 366
المسألة الثَّانية عشرة– (مِنْ) بكسر فسكون خروج عَنِ الأصل..... 366
المسألة الثَّالثة عشرة– (مُنْ) بين الاسميَّة والحرفيَّة 367
المسألة الرَّابعة عشرة– مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزَّمانيَّة 368
المسألة الخامسة عشرة – مجيء (مِنْ) لانتهاء الغاية..... 372
المسألة السَّادسة عشرة– زيادة حرف الجرِّ(مِنْ) في الإيجاب 373
المطلب الثَّاني: مجرورات بالإضافة..... 375
المسألة الأولى– النَّكرة قد تُضاف إلى المعرفة وتبقى على حالها 375
المسألة الثَّانية– الفصل بين المضاف والمضاف إليه: 378
المسألة الثَّالثة– المضاف قد تدخله الألف واللَّام 382
المسألة الرَّابعة– المضاف إلى ياء المتكلِّم قد يُعرب بحركة ظاهرة في حالة الجرِّ، وقد يكون مبنيًّا غير معرب، وقد يوصف بأنَّه لا معربٌ ولا مبنيٌّ..... 383
المسألة الخامسة– الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به 386
المسألة السادسة– العامل في المضاف إليه هو حرف الجرِّ 390
المسألة السَّابعة– الإضافة اللَّاميَّة أصل الإضافات جميعًا 393
المسألة الثَّامنة– حذف المضاف 395
المسألة التَّاسعة– الإضافة إلى الأفعال 396
المسألة العاشرة – تنوين العوض مِنَ المضاف إليه 397
المسألة الحادية عشرة– إضافة اسمين متصاحبينِ إلى مضاف إليه واحد 398
المسألة الثَّانية عشرة – عدم حذف نون المثنَى في حالة الإضافة 399
المسألة الثَّالثة عشرة– (ها) الَّتي للتَّنبيه قد يُقْسَمُ بها 400
المسألة الرَّابعة عشرة – إضافة (ذو) إلى غير اسم الجنس 402
المطلب الثَّالث: المجرورات التَّوابع..... 404
المسألة الأولى– الجرُّ على الجوار خروج عِنْ أصل الباب 404
المسألة الثَّانية– إتْباع المجرور لمجرور في باب اسم الفاعل والصِّفة المشبهة..... 407
المسألة الثَّالثة – (الحَمْل على التَّوهم) 408

المسألة الرَّابعة– عند العطف على الضَّمير المجرور لا حاجةَ لإعادة الجار 417
المسألة الخامسة– خروج لفظ الجلالة (رَبِّ) عَنْ التَّبعيَّة لِمَا قبلها 419
المطلب الأوَّل: أدوات تجزم فعلًا واحدًا: لم، لمَّا، لام الأمر، لا النَّاهية 422
المسألة الأولى– الفعل المضارع المجزوم بالضَّمِّ والفتحة والكسرة..... 422
المسألة الثَّانية– مجيء الفعل المضارع بعد (لم) مرفوعًا..... 423
المسألة الثَّالثة– إجراءُ الفعلِ المضارعِ المُعْتَلِ المجزومِ مجرى السَّالم..... 424
المسألة الرَّابعة – (لم، ولمَّا) يَصْرِفانِ لفظ الماضي إلى المُبْهَم 425
المسألة الخامسة– (لمَّا) حرف استثناء بمنزلة (إلَّا) 426
المسألة السَّادسة– مجيء لام الطَّلب الَّتي تلحق الفعل المضارع مفتوحةَ اللَّام..... 430
المسألة السَّابعة– مجيء لام الطَّلب الَّتي تلحق الفعل المضارع المسبوقة بالواو أو الفاء أو (ثُمَّ) مكسورة اللَّام 431
المسألة الثَّامنة– حَذْفُ (لام) الطَّلب وبقاء عملِها 434
المطلب الثَّاني: أدوات تجزم فعلين، هما: فعل الشَّرط، وجواب الشَّرط وجزاؤه..... 438
المسألة الأولى– مجيء (إنْ) الشَّرطيَّة مفتوحةَ الهمزة..... 438
المسألة الثَّانية– مجيء (إذْ ما) ظرفًا 440
المسألة الثَّالثة– الجزم بـ (إذ ما، وإذا ما) قليل..... 442
المسألة الرَّابعة– مجيء جوابِ الشَّرط محذوفًا وفعلِ الشَّرط مضارعًا 443
المسألة الخامسة– الأفعال الماضية عدا (كان) لا يصحُّ وقوعُها فعلًا للشِّرط للأدوات الَّتي تجزم فعلين، إذا كان الشَّرط والجزاء جملتينِ فعليَّتين..... 444
المسألة السَّادسة– حذف (إنْ) الشَّرطيَّة الجازمة..... 445
المسألة السَّابعة– (ما) تهيِّئُ لعمل الجزم 446
المسألة الثَّامنة– إهمال (متى) 447
المطلب الثَّالث: الجزم بغير أدوات الجزم المعهودة المتعارف عليها 448
الصُّورة الأولى– الفعل المضارع المجزوم الواقع في جواب الطَّلب 448
المسألة الأولى– رفعُ الفعلِ المضارعِ الواقعِ في جواب الطَّلب 448
المسألة الثَّانية– عمل الفعلين المتنازعين في جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطَّلب معًا..... 449
المسألة الثَّالثة– العامل في جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطَّلب عامل معنويٌّ... 452

المسألة الرَّابعة– جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الاستفهام 452
الصُّورة الثَّانية: أدوات أخرى غير معهودة تجزم الفعل المضارع 454
المسألة الأولى– الجزم بـ (إذا)؛ وهي مِنَ الأدوات غير الجازمة 454
المسألة الثَّانية– الجزم بـ (لو) 457
المسألة الثَّالثة– المجازاة بـ (كيفما) 459
المسألة الرَّابعة– (إذا ما) يُجْزَم (يُجازى) بها 461
المسألة الخامسة– وقوع الفعل المضارع مجزومًا بعد (أنْ)..... 463
الباب الثَّاني: المبنيَّات..... 465
الفصل الأوَّل: الحروف 466
المبحث الأوَّل: ما كان مِنَ الأحرف على حرفٍ واحد (الأحرف الأحاديَّة) 468
المسألة الأولى – تقديم همزة الاستفهام على العاطف 468
المسألة الثَّانية – جواز حذف همزة الاستفهام مع (أم) المتَّصلة 471
المسألة الثَّالثة – استخدام الهمزة (أ) في نداء المتوسط..... 472
المسألة الرَّابعة – وقوع همزة الاستفهام إذا وليها نفي للإنكار الإبطاليِّ..... 474
المسألة الخامسة – مجيءُ الألف في لفظ الاستفهام وليس باستفهام..... 476
المسألة السَّادسة– استخدام الهمزة في التَّعجُّب..... 477
المسألة السَّابعة – حرف الجرِّ الزَّائد (الباء) دليل التَّعجُّب 478
المسألة الثَّامنة – التَّاء تُستخدم في التَّعجُّب مقرونة بلفظ الجلالة (الله) 478
المسألة التَّاسعة – الفاء المفردة 480
المسألة العاشرة – وقوع الفاء لمطلق الجمع 481
المسألة الحادية عشرة – حذف الفاء مِنْ جواب (أمَّا) 482
المسألة الثَّانية عشرة – اللَّام الموطِّئة للقَسَمِ 484
المسألة الثَّالثة عشرة – دخول اللَّام المُوَطِّئة (المُؤذِنة) لجواب القَسَمِ على (ما) الموصولة، وعلى (متى) وعلى (إذ)– أيضًا..... 485
المسألة الرَّابعة عشرة – وقوع الميم حرفَ عماد 489
المسألة الخامسة عشرة – استخدام اللَّام الفارقة للتَّأكيد..... 490
المسألة السَّادسة عشرة – للواو المفردة العاطفة أربعةَ عشرَ معنًى، خرجت كلُّها عَنِ الأصل..... 493

المسألة السَّابعة عشرة – خروج الواو عَنْ كونها تفيد مطلق الجمع 497
المبحث الثَّاني: ما كان مِنَ الحروف على حرفين (الأحرف الثُّنائيَّة)..... 500
المسألة الأولى: كلُّ حرفٍ مِنْ حروف المعاني زاد على حرفينِ يعدُّ خارجًا عَنِ الأصل .. 500
المسألة الثَّانية – (آ) بالمد يُنادى بها القريب كالهمزة..... 500
المسألة الثَّالثة – (أل) التَّعريف في الأسماء هي اللَّام السَّاكنة وحدها دون الهمزة 501
المسألة الرَّابعة– (أل) تأتي للاستفهام بمعنى(هل)..... 503
المسألة الخامسة– مجيء (أل) زائدةً في بعض الأسماء 504
المسألة السَّادسة– دخول (أل) التَّعريف على (كلّ) و(بعض)..... 510
المسألة السَّابعة– (أَمْ) الزَّائدة 512
المسألة الثَّامنة– خروج (أَمْ) عَنْ أصل الباب..... 513
المسألة التَّاسعة– تعريف الاسم بالألف والميم (امْ) 515
المسألة العاشرة – عدم جواز دخول (أم) على حرف الاستفهام (الهمزة) 516
المسألة الحادية عشرة– وقوع (أنْ) المفتوحة الهمزة اسمًا 517
المسألة الثَّانية عشرة – جواز النَّصب بـ (أنِ) الزَّائدة 519
المسألة الثَّالثة عشرة – زيادة (أنْ) 520
المسألة الرَّابعة عشرة – (إنْ) الشَّرطيَّة بمعنى (إذ) 528
المسألة الخامسة عشرة – إعمال (إنْ) المخففة مِنَ الثَّقيلة 529
المسألة السَّادسة عشرة – مجيء (إنْ) الشَّرطيَّة بمعنى (قد) 531
المسألة السَّابعة عشرة – (أو) تأتي بمعنى الواو وبمعنى (بل)..... 531
المسألة الثَّامنة عشرة – العطف بـ (أو) بعد هزة التَّسوية 532
المسألة التَّاسعة عشرة – (أيْ) المفسِّرة مِنْ حروف العَطْفِ 533
المسألة العشرون– (أيْ) بفتح الهمزة وسكون الياء يُنادى بها القريبُ 536
المسألة الواحدة والعشرون– مِنْ معاني (قد) النَّفي..... 537
المسألة الثَّانية والعشرون – استعمال (قد) مع المضارع المنفي بـ (لا) 538
المسألة الثَّالثة والعشرون – وقوع (قد) اسمًا 541
المسألة الرَّابعة والعشرون – التَّعجُّب باستخدام (لا النَّافية) 542
المسألة الخامسة والعشرون – (لو) الامتناعيَّة تدلُّ على التَّعليق في الماضي، كما دلَّت (إنْ) على التَّعليق في المستقبل..... 543

المسألة السَّادسة والعشرون – صور أخرى لخروج (لو) عَنْ بابها، منها 544
المسألة السَّابعة والعشرون – وقوع (ما) المصدريَّة اسمًا 553
المسألة الثَّامنة والعشرون – التَّعجُّب باستخدام (ما) النَّافية 553
المسألة التَّاسعة والعشرون – (ما) تكُفُّ عددًا مِنَ الحروف عَنِ العمل 554
المسألة الثَّلاثون – مجيء (هل) بمعنى الهمزة (لطلب التَّصور) 557
المسألة الواحدة والثَّلاثون – ألفاظ خرجت عَنْ بابها لتفيد معنى النَّفي، ومنها: (هل): النَّفي بـ (هل)..... 559
المسألة الثَّانية والثَّلاثون – قد يَرِدُ حرف الاستفهام (هل) بمعنى (قد) 561
المبحث الثَّالث: ما كان مِنَ الحروف على ثلاثة أحرفٍ (الأحرف الثُّلاثيَّة)..... 564
المسألة الأولى– ألف (أنا) زائدة..... 564
المسألة الثَّانية– (أَيَا) حرف لنداء القريب 565
المسألة الثَّالثة– التَّعجُّب بـ (أيّ) 566
المسألة الرَّابعة– (ثمَّ) للتَّرتيب والتَّعقيب 566
المسألة الخامسة– (جَلَلْ) حرف بمعنى (نَعَمْ) 567
المسألة السَّادسة– استخدام (جَيْرِ) في القَسَم (هي تغني عَنْ ذِكْرِ المُقْسَم به)..... 568
المسألة السَّابعة– حرف الجرِّ الشَّبيه بالزَّائد (رُبَّ) مِنْ معانيه المباهاة والافتخار..... 570
المسألة الثَّامنة: (نَعِم) بفتح النُّون وكسر العين، و(نَحَم) لغتان صحيحتان حرف جواب .. 571
المسألة التَّاسعة– (نَعَمْ) و(بلى) قد تقع كلُّ واحدة منهما مكان الأخرى..... 573
المسألة العاشرة – مجيء (نَعَمْ) حرف توكيد وتذكير 575
المبحث الرَّابع: ما كان على أربعة أحرفٍ (الأحرف الرُّباعيَّة) 577
المسألة الأولى– الفرق بين (ألَّا) متَّصلة، و(أنْ لا) منفصلة..... 577
المسألة الثَّانية– (إلَّا) أصل لباب الاستثناء، وما عداها مِنْ أدوات الاستثناء متفرِّعٌ عنها. 579
المسألة الثَّالثة– استخدام (حتَّى) النَّاصبة للفعل في الاستثناء..... 580
المسألة الرَّابعة– وقوع (لولا) حرفَ جَرٍّ 582
المسألة الخامسة– الاستفهام بـ (لولا)..... 584
المبحث الخامسة: ما كان مِنَ الحروف على خمسة أحرفٍ (الأحرف الخماسيَّة) 585
المسألة الأولى– وقوع (أنَّما) بفتح الهمزة في أسلوب الحصر والقصر..... 585
المسألة الثَّانية– مجيءُ (إنَّما) الكافة والمكفوفة حرفَ نفيٍ 587

المبحث السَّادس: مسائل لأحكام مشتركة بين عدد مِنَ الأحرف 590
المسألة الأولى – وقوع الاشتقاق في الحروف 590
المسألة الثَّانية – (إنَّ) وأخواتها ودخول (ما) الزَّائدة عليها 592
المسألة الثَّالثة– جواز تقديم معمول صلة الموصول الحرفيِّ (الحروف المصدريَّة) عليها. 593
المسألة الرَّابعة– أحرف الإقحام الخمسة صور لخروج الألفاظ النَّحويَّة عَنْ أصل بابها ... 595
الفصل الثَّاني 599
المَبْنِيَّات مِنَ الأسماء والأفعال 599
المبحث الأوَّل: المَبْنِيَّات مِنَ الأسماء 600
المطلب الأوَّل: أسماء الإشارة 600
المسألة الأولى– أسماء الإشارة وأسماء الموصول بين الإعراب والبناء 600
المسألة الثَّانية– (هذا، وهذه) مِنْ أخوات (كان) 601
المسألة الثَّالثة– هل سمعتَ بـ (لام) التَّكثير؟ 603
المسألة الرَّابعة– مجيء (ذا) اسمًا موصولًا 604
المسألة الخامسة– بناء اسم الإشارة (هؤلاء) على الضَّمِّ 605
المسألة السَّادسة– تنوين الكسر في اسم الإشارة (هؤلاءٍ) 606
المطلب الثَّاني: الضَّمائر 607
المسألة الأولى– (أنت) مركَّبة مِنْ حرف واسم 607
المسألة الثَّانية– التَّاء المكسورة: ضمير متَّصل يُخاطَبُ به المفرد والاثنين والجمع 607
المسألة الثَّالثة– نعت الاثنين بالضَّمير الدَّال على الجماعة 610
المسألة الرَّابعة– جواز اتِّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدُّم الفاعل 611
المسألة الخامسة– ما نقص مِنَ الأسماء عِنْ ثلاثة (الضَّمائر المتصلة) 614
المطلب الثَّالث: أسماء الاستفهام 616
المسألة الأولى– أسماء الاستفهام وظروفه خارجة عَنِ الأصل 616
المسألة الثَّانية – (أَمْ) مِنْ أدوات الاستفهام 616
المسألة الثَّالثة– التَّعجُّب بـ (أنَّى) 619
المسألة الرَّابعة– الاستفهام بـ (كَأَيِّنْ) 620
المسألة الخامسة – استخدام (كيف) في الشَّرط 622
المسألة السَّادسة– مجيء (كيف) حرف عطف 623

المسألة السَّابعة– الاستفهام بـ (لعلَّ) 625
المطلب الرَّابع: أسماء الشَّرط 628
المسألة الأولى– خروج أسماء الشَّرط عَنِ الأصل 628
المسألة الثَّانية– حصول التَّعليق بـ (لعلَّ) وبـ (إنْ)– أيضًا 629
مسائل مشتركة بينَ الاستفهام والشَّرط 630
المسألة الأولى– (متى) بمعنى (وسط)، والجرُّ بها لغة لهُذَيل بمعنى (مِنْ) 630
المسألة الثَّانية– التَّعجُّب بـ (مَنْ) 631
المسألة الأولى– مجيء (أيّ) مبنيَّة (والأصل فيها الإعراب) 635
المسألة الثَّانية– صحَّة تأنيث (أيّ) مشدَّدة الياء (موصولة أو استفهام) إذا أُضِيْفَتْ إلى المؤنَّث 636
المسألة الثَّالثة – تَحَقُّقُ موصوليَّةِ (ذا) دون اقترانها بـ (ما) أو (مَنْ) 640
المسألة الرَّابعة– مجيء (ذو) اسمًا موصولًا (لغة طيِّئ) 642
المسألة الخامسة – (الَّذي) وفروعه (الأسماء الموصولة) أسماء إشارة 643
المسألة السَّادسة– (مَا) اسم موصول مشترك لغير العاقل وللعاقل 644
المسألة السَّابعة– (مَنْ) اسم موصول مشترَك للعاقل ولغير العاقل 645
المسألة الثَّامنة– فصل الموصول عَنْ صلتِهِ بالقَسَمِ أو بالنِّداء 646
المطلب السَّادس: أسماء الأفعال 649
المسألة الأولى– (اسم الفعل) قِسْمٌ رابع للكلمة 649
المسألة الثَّانية– (بَلْه) قد تَرِدُ مُعْرَبةً 651
المسألة الثَّالثة– مجيء (بَلْهَ) أداة مِنْ أدوات الاستثناء 653
المسألة الرَّابعة– أدوات النِّداء أسماءُ أفعال 656
المسألة الخامسة– مجيءُ اسمِ الفعلِ الماضي (شَتَّان) مقرونًا بـ (ما) الزَّائدة 658
المسألة السَّادسة– التَّعجب بـ (شتَّان) 661
المطلب السَّابع: الأسماء المركَّبة، ومنها بعض الأعداد 663
المسألة الأولى– (اثنا) و(اثنتا) مِنْ (اثنا عشر) و(اثنتا عشرة) مبنيَّان 663
المطلب الثَّامن: اسم لا النَّافية للجنس في بعض أحوالها 665
المسألة الأولى– التَّعجُّب بـ (لا النَّافية للجنس) 665
المسألة الثَّانية– مجيء اسم (لا) النَّافية للجنس معرفة 665

المسألة الثَّالثة– (لَا جَرَمَ) بِمَعْنى (حَقًّا) مِنْ ألفاظ القَسَم..... 667
المطلب التَّاسع: المنادى في بعض صوره..... 669
المسألة الأولى– البناء في المنادى..... 669
المسألة الثَّانية– الجمع بين أداة النِّداء و(أل) في كلِّ اسم يدخله التَّنوين، نحو: (يا الرَّجل)670
المسألة الثَّالثة– نداء الاسم بـ (يا) وفيه الألف واللَّام دون الحاجة إلى وصلة نداء..... 673
المسألة الرَّابعة– النَّكرة المقصودة قد تُنْصَب..... 674
المطلب العاشر– متفرقات: بعض الظُّروف، مثل: (إِذْ)، و(حيثُ)، و(كم)، و(ما) التَّعجُّبيَّة675
المسألة الأولى– وقوع (إذ) مبتدأً..... 676
المسألة الثَّانية– خروج (حَيْثُ) عَنِ أصل الباب: هذا يتَّخذ عدَّة أشكال، منها..... 678
الشَّكل الأوَّل– مجيء (حَيْثُ) معربة..... 678
الشَّكل الثَّاني– وقوع ما بعد (حَيْثُ) مضافًا إليه..... 679
الشَّكل الثَّالث– استعمال (حَيْثُ) في الزَّمان..... 681
الشَّكل الرَّابع– خروج (حَيْثُ) عَنِ الظَّرفيَّة..... 681
الشَّكل الخامس– (حيثَ) بالفتح، فيه خروج عَنِ الأصل..... 682
الشَّكل السَّادس– إضافة (حيثُ) إلى المفرد..... 683
المسألة الثَّالثة – (كَمْ) مركَّبة..... 684
المسألة الرَّابعة– التَّعجُّب بـ (ما) باستخدامها في تراكيب سماعيَّة..... 685
المبحث الثَّاني: المَبْنِيَّات مِنَ الأفعال..... 687
المطلب الأوَّل– الفعل الأمر..... 687
المسألة الأولى– فعل الأمر بين البناء والإعراب..... 687
المسألة الثَّانية– وقوع الألف (إ) المكسورة الهمزة فعل أمر..... 689
المسألة الثَّالثة– مجيء (في) فعل أمر..... 690
المسألة الرَّابعة– مجيء (هاتِ)، و(تعالَ) أسماء أفعال..... 691
المطلب الثَّاني: الفعل الماضي..... 693
المسألة الأولى– مجيء (قال) اسمًا..... 693
المسألة الثَّانية– مجيءُ (نِعْمَ)، و(بئس) أسماء، و(عسى)، و(ليس) حروفًا..... 694
المطلب الثَّالث: ما يُبْنَى مِنَ الفعل المضارع..... 696
المسألة الأولى– الفعل المضارع الَّذي اتَّصلتْ به نون النُّسوة معربٌ أَمْ مبنيٌّ؟..... 696

الفصل الثَّالث: متفرِّقات 698
المبحث الأوَّل: الجُمَل وأشباه الجمل 699
المطلب الأوَّل: الجُمَل الاسميَّة 700
المسألة الأولى– جملة البسملة أهي فعليَّة أم اسميَّة؟ 700
المسألة الثَّانية– المبتدأ قد يقع جملة 701
المسألة الثَّالثة– وقوعُ خبرِ المبتدأِ جملةً 703
المسألة الرَّابعة– وقوع الجملة خبرًا للمبتدأ دون رابط يربطها به 704
المسألة الخامسة– وقوع خبر المبتدأ جملة شرطيَّة 707
المسألة السَّادسة– وقوع الخبر جملةً محكيَّةً مرفوعة بالضَّمة المقدَّرة منع مِنْ ظهورِها حركةُ الحكاية 708
المسألة السَّابعة– جواز حذف (كان) مع معموليها 709
المطلب الثَّاني: الجُمَل الفعليَّة 711
المسألة الأولى– القول: إنَّ الفاعل قد يأتي جملة 711
المسألة الثَّانية– نائب الفاعل قد يقع جملةً 712
المسألة الثَّالثة– حذف جملة فعل الشَّرط وجملة جواب الشَّرط– معًا 715
المسألة الرَّابعة– قد تُحذَفُ جملة فعلُ الشَّرط وتبقى جملةُ الجوابِ 718
المسألة الخامسة– مجيءُ الجوابِ للشَّرطِ المتأخِّرِ، وإنْ لم يتقدَّمْ ذو خبر 718
المسألة السَّادسة– تطابقُ العددِ في الجملة الفعليَّة بين الفعل والفاعل مِنْ حيث الإفراد والتَّثنية والجمع 719
المسألة السَّابعة– فعل الشَّرط يأتي مضارعًا وجوابه ماضيًا: إذا كان الشَّرط والجزاء جملتين فعليتين 721
المطلب الثَّالث: جُمَلٌ تتردَّد بينَ الاسميَّة والفعليَّة 725
المسألة الأولى– (أَفْعَل) مِنْ قولنا (ما أَفْعَلَهُ) اسم أم فعل؟ 725
المسألة الثَّانية– وقوع التَّمييز بعد فاعل (نِعْمَ) الظَّاهر، ومثلها (بِئْسَ) 727
المطلب الرَّابع: أشباه الجُمَل 730
المسألة الأولى– الاسم المجرور قد يقع جملة 730
المسألة الثَّانية– الظَّرف والجار والمجرور (شبه الجملة) يعملان الرَّفع في الفاعل 730
المسألة الثَّالثة– مجيءُ نائبِ الفاعلِ مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًّا 733

المبحث الثَّاني: مسائل مشتركة 735
المسألة الأولى– (كِلا) بين الاسميَّة والفعليَّة، قِسْمٌ رابع مِنْ أقسام الكلمة 735
المسألة الثَّانية– النَّكرة أصل للمعرفة 736
المسألة الثَّالثة– أصل الاشتقاق الاسم أم الفعل أم الحرف 738
المسألة الرَّابعة– الأسماء السِّتَّة وكيفيَّة إعرابِها: ("ذو" مِنَ الأسماء السِّتَّة أصلُ الباب) ... 741
المسألة الخامسة– الرَّفع، النَّصب، والجرُّ على الحكاية 745
المسألة السَّادسة– التَّنوين قد يلحقُ الأفعالَ والحروفَ 746
المسألة السَّابعة– التَّنوين علامة للانفصال، وليس للتَّمكين 752
المسألة الثَّامنة – الصَّرف في الأسماء أصل، والمنع مِنَ الصَّرف خروج عَنِ الأصل 754
المسألة التَّاسعة– الاسم الْمُضَاف إِلَى يَاء الْمُتَكَلِّم لا يوصف بأنَّه مُعْرَبٌ ولا مبنيٌّ 755
المسألة العاشرة– (الرَّحمن، الرَّحيم) مِنَ البسملة فيها عدَّة أوجه مِنَ الإعراب 756
المسألة الحادية عشرة – النَّصبُ بالكسرة والجَرُّ بالفتحة 758
المبحث الثَّالث: أحكام تتعلَّق بالعدد 761
المسألة الأولى– المؤنَّثُ الَّذي يقعُ على المؤنَّثِ والمذكَّرِ وأصلُهُ التَّأنيث 761
المسألة الثَّانية– العَدَدُ (أربعة) قَدْ تُكْتَبُ همزتُه همزَ وَصْلٍ 763
المسألة الثَّالثة– إدخال (أل) على العدد والمعدود معًا 764
المسألة الرَّابعة– اعتماد الجمع لا المفرد في تذكير العدد وتأنيثه 767
المسألة الخامسة– الأعداد مِنَ الثَّلاثة إلى العشرة يجوز ألَّا يأتيَ ما بعدها مضافًا إليه ... 768
المسألة السَّادسة– جواز الإضافة إلى العدد (ثِنْتان) 768
المسألة السَّابعة– (ثِنان، وثِنْتان)، لغة بني تميم 771
المسألة الثَّامنة– تحريكُ أواخرِ الأعداد غيرُ مشهور، ويُعدُّ خروجًا عَنِ الأصل 772
المسألة التَّاسعة– مجيءُ تمييز الأعداد جَمْعًا 772
المسألة العاشرة– إعراب (سنين) بالحركات الظَّاهرة 774
المسألة الحادية عشرة – جواز إضافة النَّيِّف إلى العشرة؛ أيْ: جعل العشرة مضافًا إليه، والنَّيف مضافًا 776
الخاتمة 778
أوَّلًا– النَّتائج 778
ثانيًا– التَّوصيات 787

كلمة أخيرة..... 788
المصادر والمراجع 789

المُقَدِّمَة

الافتتاحيَّة:

بِاسْـــمِ الإِلَـــهِ وَبِـــهِ بَـــدَيْنا وَلَـــوْ عَبَـــدْنا غَيْـــرَهُ شَـــقِيْنا[1]

أحمدُ الله الذي بدأ بالإحسان، وأحسن خَلْقَ الإنسان، واختصَّه بنطق اللِّسان وفضيلةِ البيان، وجعل له مِنَ العقل الصَّحيح، والكلام الفصيح، منبئًا عَنْ نفسه ومخبرًا عمَّا وراء شخصه.

اللهُـمَّ صَـلِّ عَلـى النَّبـيِّ مُحَمَّـدٍ وَاجْعَلْـهُ شَـفيعًا لَنـا فـي غَـدِ

فَلَقَـدْ عَرَفْتُـكَ مُنْعِمـاً مُتَفَضِّـلًا لِـذا دَعَوْتُـكَ فَاسْـتَجِبْ لـي سَـيِّدي[2]

اللهُمَّ انفعنا بما علمتنا وعلِّمنا ما ينفعُنا وزدْنا علمًا، أمَّا بعد

أَقـولُ مِـنْ بَعْـدِ افْتِتـاحِ القَـوْلِ بِحَمْـدِ ذِيْ الطَّـوْلِ شَـديدِ الحَـوْلِ[3]

فإنَّ اللُّغة هي اللِّسانُ النَّاطق لأيِّ فكر، وهي المرآة الحقيقية لحضارة الأمم، واللُّغة عمادُ الأمَّة، فلا أمَّةَ بلا لغة، والنَّحو عمادُ اللُّغة، فلا لغةَ بدون نحو أو صرف.

وقد حظيتِ اللُّغةُ العربيَّة- والتي تُعَدُّ مصدرًا مهمًّا مِنْ مصادر الثقافة الإسلاميَّة- بالمنزلة العظيمة الَّتي تليق بها، ليس في قلوب أبنائها المتحدِّثين بها فحسب، ولكنَّها حَظِيَتْ بهذه المنزلة عند كلِّ مَنْ له حسٌ جماليٌّ وذوقيٌّ مِنَ اللُّغويين على مستوى العالم بأسره، لِمَ لا؟ وهي لغة الوحي، ولغة القرآن الكريم، ولغة السُّنَّة النَّبويَّة المشرَّفة.

ويعتقد الباحث أنَّ اللُّغة العربيَّة بجميع فروعها ومكوناتها لا يمكن لها أنْ تعود إلى

---

(1) هذا البيت مِنْ قصيدةٍ قالها عبد الله بن رواحة، الأنصاريُّ، شاعر الرَّسول، وأحد الفصحاء، استُشْهد يوم مؤتة، وقد ردَّد الرَّسول-ﷺ- رجزَهُ هذا يوم الخندق، وهو ينقل التُّراب. يُنظر: الزِّركليُّ، الأعلام (ج4/869).

(2) هذان البيتان لم يُعرف لهما قائل معيَّن، وإنَّما جَرَتْ عادةُ المتكلِّمينَ الاستشهاد بهما في افتتاح الكلام؛ لاشتمالهما على كلام طيِّب. هذا إنْ صحَّ أنْ يُطْلَقَ عليهما اسم شعر؛ لأنَّهما لا ينتظمان تحت وزن معيَّن مِنَ الأوزان المعروفة عن الخليل بن أحمد، فهما أقرب إلى الكلام النَّثري المسجوع.

(3) هذا البيت مطلع منظومة الحريري في مُلحة الإعراب (ص5).

عهودها الذَّهبيَّة إلَّا بشرط واحد، يتمثَّل في العمل على إخراج القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة مِنْ طور الحفظ والاستظهار إلى طور التطبيق العمليِّ المستمرِّ الَّذي يُكْسِبُ المهتمِّين في هذا المجال خبرةً يستطيعون معها التَّغلب على العقبات الَّتي قد تواجههم في استخدامهم للغة العربيَّة على الوجه الأقرب إلى الصِّحة، والَّذي يحقق نوعًا مِنَ الرِّضا.

وهذا ما ابتغيتُهُ مِنْ وراء هذا البحث، والَّذي تناولتُ فيه **ألفاظًا نحويَّةً خرجتْ عَنْ بابها**"، مثل هذه الألفاظ تحدَّث عنها الكثير مِنْ علماءِ النَّحو قديمًا وحديثًا، واستطاع الباحث أنْ يضع قلمه على مجموعة كبيرة مِنها، وعمل الباحث على توثيق الصِّلة بين النُّصوص الأدبيَّة والقواعد النَّحويَّة، لعلَّها تفيدُ الدَّارسين للغة العربيَّة على اختلاف مستوياتهم مِنْ أجل توثيق صلاتهم بلغتهم العربيَّة.

لقد واجهني عددٌ مِنَ المشكلات خلال دراستي لهذا الموضوع، وتمَّ بحمد الله- تعالى- التَّغلُّب عليها أوَّلًا بأوَّل.

وفيما يتعلَّق بإمكانيَّة توفر المصادر والمراجع الَّتي تخصُّ البحث في هذا الموضوع، فأعتقد أنَّه لا توجد مشكلة؛ لأنَّ العالمَ الَّذي نعيشُ فيه اليومَ أصبحَ وكأنَّهُ قريةٌ صغيرةٌ، خاصَّة مع توفر وسائل الاتصال الحديثة، فلله الحمد والمِنَّة.

لقد أخلصتُ النِّية لله- عزَّ وجلَّ- منذ تعرُّفي على عنوان هذه الأطروحة، وبذلت فيها مِنَ الجهد ما بذلتُ، حتَّى رجوتُ اللهَ-ﷻ- أنْ يوفقَني فيها أيَّما توفيق؛ لأنَّني توقعتُ أنْ تحتاج إلى بذل المزيد مِنَ الجهود.

ولا أريد التَّحدث عَنِ الوقت والجهود الجسميَّة والذِّهنيَّة والماديَّة الَّتي بذلها الباحث من أجل إتمام هذه الأطروحة؛ ذلك لأنَّني أطلبُ احتسابَ الأجر عند الله- تعالى- وأنْ يجعلَ أجرها في ميزان حسناتي وحسنات مَنْ بذلوا أيَّ جهدٍ- قَلَّ أو كَثُرَ- مِنْ أجل إتمام هذا العملِ.

مِنْ أجل ذلك فقد اخترت موضوعًا نحويًّا بعنوان:

"**الألفاظُ النَّحويَّة الَّتي خرجت عن بابها**"

"**دراسة تطبيقيَّة على نصوص فصيحة**"

طبيعة الموضوع:

لم تكنْ فكرةُ الكتابةِ حولَ هذا الموضوعِ وليدةَ اليومِ واللَّيلةِ، وإنَّما تعودُ بدايتُها إلى الفترةِ

الَّتي قمتُ فيها بكتابةِ رسالةِ الماجستير، حيث استهوتني فكرةُ الكتابة حول هذا الموضوع لمَّا شعرتُ أنَّ البحثَ فيه سيشكِّلُ أهمِّيةً كبيرةً لدارسي النَّحو في نمطٍ جديد.

وكنت كلَّما وجدتُ مسألةً لها علاقةٌ بموضوعِ البحث، وضعتُها جانبًا، وسرتُ على هذا النَّهج حتَّى خلال الدِّراسة التَّحضيريَّة الَّتي استمرت عامين كاملين، ثمَّ خُصِّصَ عامٌ كاملٌ آخرُ للكتابة حول هذا الموضوع.

يرى الباحث أنَّ البحث في هذه الموضوع"**الألفاظُ النَّحويَّة الَّتي خرجت عن بابها**" يترتب عليه ظهور قضية أخرى مِنَ القضايا النَّحويَّة تتمثَّل في أنَّ هذه الألفاظ الَّتي خرجت عَنْ بابها هي مشهورةٌ عندَ نحاةٍ وغيرُ مشهورةٍ عندَ نحاةٍ آخرينَ مِنْ ناحية، ومِنْ ناحيةٍ أخرى فهي معروفةٌ لدى دارسي النَّحو العربيِّ وغيرُ معروفةٍ لدى دارسينَ آخرين.

والموضوع الَّذي نحن بصددِ البحث فيه هو عبارة عِنْ دراسةٍ نحويَّةٍ تطبيقيَّةٍ استقرائيَّةٍ تَتَبُّعِيَّةٍ لآراء النُّحاةِ حولَ الكثيرِ مِنَ المسائلِ النَّحويَّةِ الَّتي قام الباحثُ بمناقشتِها مِنْ خلال استعراضِهِ لتلك الآراء، وقامَ الباحث بالاستشهاد لتلك الألفاظ مِنَ النُّصوص الفصيحة، وخاصَّة ما ورد منها في الشِّعر والنَّثر مِنْ قرآنٍ كريمٍ وسُنَّةٍ مُشَرَّفَةٍ، كلَّما وَجَدَ لذلك سبيلًا.

أهميَّةُ البحث في هذا الموضوع:

اتَّجه الباحثُ للبحث في هذا الموضوع لِمَا له مِنْ أهميَّةٍ وطريقةٍ فذَّةٍ في تثبيتِ قواعد النَّحو العربيِّ عند دارسيه، لا سيَّما طلبةُ الجامعات، فالبحثُ يعتمدُ على دراسةٍ تطبيقيَّةٍ للقواعد النَّحويَّة على نصوص قرآنيَّة وشعريَّة وأحاديث شريفة.

وتعود أهميَّةُ البحث في هذا الموضوع إلى أنَّ الغاية مِنْ دراسة القواعد النَّحوية تتمثَّلُ في محاولةِ الدَّارس التَّعرُّفَ على القواعد الصَّحيحة الَّتي لا يختلف حولها اثنان.

فلم يكن تناول الباحث للألفاظ النَّحويَّة الَّتي خرجتْ عَنْ بابِها مجرَّد استعراض للمعلومات الَّتي لا تعودُ على البحث في هذا الموضوع بكبير فائدة، والتي قد يكون الدَّارس في غِنًى عنها ما دام يوجد هناك مِنَ القواعد الواضحة والصَّريحة ما يوصل إلى الغرض المنشود، ولكنَّ العلمَ بالشَّيءِ ليس كالجهل به.

وتكمن أهمِّة البحث كذلك في أنَّ الباحث تناول بالدِّراسة والبحث مسائل نحويَّة تتضمَّن ألفاظًا خرجت عن بابها، وقد غَفِلَ عن معرفتِها الكثيرُ مِنْ دارسي النَّحو، فلم يُلْقوا لها بالًا، فيما يعتقد الباحث.

ولو تأمل متأملٌ للمسائل الَّتي تضمَّنها هذا البحث لوجدها قد انتُزِعَت مِنْ بين السُّطور،

وهذا ممَّا يزيد مِنْ أهمية البحث إذا ما قيس ببحوث أخرى تناولت موضوعات نحويَّة تقليديَّة، وما يعتريها مِنْ رتابة.

الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع عنوانًا للبحث:

الباحث عندما يتتبَّع ألفاظًا لها معانٍ، ليست مشهورة في بابها، ويستشهد لها بشواهد شعريَّة ونثريَّة إنَّما يوجِّه دعوةً لدارسي النَّحو العربيِّ للاهتمام بالجانب التَّطبيقيِّ للقواعد النَّحويَّة الَّذي قد يُسَهِّل على الدَّارس فهمها.

ومِنَ الأسباب– أيضًا– أنَّه عند دراسةِ هذا الموضوعِ والبحث فيه إنَّما أتمثَّلُ الدَّورَ العظيمَ الَّذي قامَ به اللُّغويُّونَ والنُّحاة الأوائل، الَّذين أخذوا يتتبَّعون النُّصوص الأدبيَّة، محاولين وضعَ قواعد عامَّةٍ متَّفقٍ عليها قدر الإمكان، وكأنَّني بدراستي هذه أُعيدُ إلى الأذهانِ فكرةً تتمثَّلُ في ضرورةِ التَّعامل مع النُّصوص اللُّغوية الصَّحيحة.

ومِنَ الأسباب– أيضًا– التي دَعَت للاتجاه إلى دراسة هذا الموضوع: الرَّغبة في الإسهام في إثراء الدِّراسات النَّحويَّة التَّحليليَّة.

ولم أُحدِّدْ نوعًا معيَّنًا مِنَ النُّصوص الأدبيَّة لاتخاذها نموذجًا للدِّراسة، وإنَّما تركت المجالَ مفتوحًا؛ ليتسنَّى لي أنْ أقطفَ مِنْ كُلِّ بستانٍ زهرةً، لِتُشَكِّل هذِهِ الزَّهراتُ في النِّهاية مادةً متنوِّعةً وشاملةً؛ وتكون مجالًا خصبًا للدِّراسة التَّطبيقيَّة.

أهداف البحث:

لعلَّ أهمَّها: أنْ يكونَ هذا البحثُ مَرْجِعًا لطلَّابِ التَّخصُّصِ، وأنْ يجد فيه المثقَّفونَ– كذلك– على اختلاف دراساتهم النَّحويَّة مرجعًا ميسَّرًا وشاملًا يستعينونَ به على مواجهة مشكلات التَّعبير اللُّغوي والاستخدام الصحيح للتَّراكيب النَّحويَّة المختلفة.

ومنها: الاستفادةُ مِنْ محتويات هذه الأطروحة في التَّعَرف على الألفاظ المشهورة بين النحاة والأخرى غير المشهورة. ومنها: العملُ على إضافة دراسة نحويَّة في ثوب جديد، ربَّما تحصلُ منها الفائدةُ لطلَّاب العِلْمِ في هذا المجال.

ومنها: العملُ على إحياءِ الشَّواهد الشِّعريَّة والنَّثريَّة بما فيها مِنْ كنوز لغويَّة دفينة.

ومنها: توجيه دعوة للآخرين للمساهمة في دراسة هذا التُّراث النَّحويِّ، فالدِّراسة تعدُّ إحياءً لهذا التُّراث وبعثًا له مِنْ جديد.

منهجيَّة البحث:

في ضوء الأهداف السَّابقة، سيكون لهذا البحث منهجٌ عام وآخر خاصٌّ، له ملامح وقسمات تتَّجهُ لتحقيق الهدف منه، فهو يجمع مِنَ الفصول النَّحويَّة الأساس الَّذي يرتكزُ عليه الاستخدام الوظيفيُّ للُّغة.

وأعتمدتُ في دراستي على:

أوَّلًا :المنهج العام:

أمَّا المنهج المتَّبع في هذه الدِّراسة فهو المنهج الوصفيُّ التَّحليليُّ القائم على الملاحظة والتَّأمل، الَّذي يقوم- أيضًا- على تتبع آراء النُّحاة وقواعدهم النَّحويَّة، فالبحث يتناول خصائص ألفاظ معينة كما هي موجودة بالفعل، وباستخدام هذا المنهج يكون الباحث قد سجَّل واقع الأشياء مهما كانت مفصَّلة أو معقَّدة، ولم يفرض عليها سلوكًا معيَّنًا.

ثانياً : المنهج الخاصُّ:

بعد القراءة المستفيضة للمؤلَّفات النَّحويَّة، قام الباحث باستخراج المسائل الَّتي هي مجالٌ للبحث والدِّراسة، حيث قام بتصنيفها حسب الأبواب والفصول والمباحث والمطالب النَّحويَّة الَّتي تندرجُ تحتها.

وقد راعى الباحث مجموعةً مِنَ القواعد الَّتي سار عليها أثناء بحثه، منها:

- الحرص على جمع الموضوعات الَّتي تربطُها علاقاتٌ مشتركةٌ؛ تحقيقًا للتَّكامل وتوضيحًا لجوانب الخبرة النَّحويَّة.

- العمل على عَرْضِ القواعد ميسَّرة مركَّزة، موضَّحة بالأمثلة والشَّواهد المختلفة، مع القصد إلي أصح الآراء وأقواها.

- عَنْوَنَ الباحث للمسألة المراد البحث فيها بما خرجت عنه هذه المسألة عن رأس بابها، ثمَّ يعرض رأس الباب لهذه المسألة، ويذكر أقوال العلماء فيها، ثمَّ يعود الباحث لذكر وجه خروج هذه المسألة عن الباب، وأدلة النُّحاة على ورود فيها، ثمَّ يختمُ الباحث في الأغلب بذكر رأيه في هذه المسألة معلِّلًا لِمَا يقول، مستنيرًا بآراء العلماء حولها.

لكنني خالفتُ هذه الطَّريقة- أحيانًا؛ وذلك لأنَّ طبيعة البحث تقتضي ذلك، ففي مسألة اللَّام الموطِّئة لجواب القَسَمِ، عنونتُ للمسألة بما يشكِّل رأس الباب، ثمَّ ذكرت وجه الخروج عن الباب وأدلة النُّحاة، ثم عودتُ لأذكر أصل الباب في هذه المسألة والأدلة عليها.

– التَّعرض للخلافات والآراء النَّحويَّة المتعدِّدة بما يخدم موضوع البحث ويثري محتوياته.

– انتقاء الشَّواهد– القرآنية والشِّعريَّة ومِنَ الحديث الشَّريف– وخصَّ صحيح البخاري مِنْ بين كتب الحديث؛ لأنَّه أصدقُ كتابٍ بعدَ كتاب الله– عزَّ وجلَّ– واختار الشَّواهد الحيَّة الواقعيَّة والخصبة بما تحمل مِنْ حقائق وقيم إيجابيَّة.

– تتبعتُ ما أمكنني تتبُّعه مِنَ الألفاظ النَّحويَّة معتمدًا على مصادر النُّحاة المطبوعة الموجودة لديَّ، وعلى ما ذَكَرَتْهُ عنهم الكتب النَّحويَّة الأخرى، وتناولتُ هذه الألفاظَ وَفْقَ المنهج الَّذي سار عليه النحاة في تناولهم لموضوعات النَّحو وأبوابه.

– عَرْضُ المسائلَ النَّحويَّة بطريقةٍ سلسلةٍ ومُبسَّطة، تمكِّنُ القارئَ العادي مِنْ فهمها، ويُلاحظ على طريقة عرض المسائل المختلفة– استخدامُ الطَّريقة التَّعليميَّة، وقد تمثَّلتُ الطَّريقة الَّتي كان يستخدمها عدد مِنَ النُّحاة، أمثال: ابن مالك، وابن هشام– طيَّب الله ثراهما– في تناول المسائل النَّحويَّة المختلفة وعرضها.

– شرح بعضِ الألفاظ المبهمة الَّتي تحتاجُ توضيحًا، معتمدًا على المعاجم اللُّغويَّة.

– مراعاة استخدام القاعدة النَّحوية كما اتَّفق عليها جمهور النُّحاة، والتَّمثيل عليها من نصوص مختلفة تتمثَّل فيها تلك القواعد.

– التَّرجمة للإعلام والشُّعراء والعلماء، حيث تكون التَّرجمة وجيزة للتَّعريف بهم فقط.

– الاستشهاد بشواهدَ شعريَّة وأخرى نثريَّة، يدلَّل من خلالها على صحَّة لفظة نحويَّة غير مشهورة، أو بمعنًى آخر خرجت عن بابها، هذه الشَّواهد لم يستشهد بها النُّحاة من قبل، وكان للباحث شَرَفُ السَّبق في الاستشهاد بها لأوَّل مرَّة.

والدَّليل على ذلك أنَّ مِثْلَ هذه الأبيات ليس لها وجودٌ في كتب النَّحو ومؤلَّفاته، وإنَّما قام الباحث بتوثيقها إمَّا مِنَ الدَّواوين الشِّعريَّة المختلفة أو مِنْ المؤلَّفاتِ الأدبيَّة المختلفة، ويضرب الباحث مِثالًا على ذلك الشَّواهد الشِّعريَّة الَّتي ذكرها عند حديثه عن مسألة: تَعدِية الفعل (شَكا) بحرف الجرِّ (مِنْ)، حيث ذكر الباحث عددًا منها منسوبًا لعنترةَ بن شداد العبسيِّ[1].

---

(1) عنترةُ بنُ شدَّاد العبسيُّ: أشهرُ فرسانِ العربِ في الجاهليَّة، مِنْ أهلِ نَجْد، ومِنْ شعراء الطَّبقة الأولى، أمُّهُ حبشيَّة اسمها: زبيبة، كان مِنْ أحسنِ العرب شِيْمَةً ومِنْ أعزِّهم نفسًا، يُوصَفُ بالحِلْم على شدَّةِ بطشِهِ، وفي شِعره رِقَّةٌ وعذوبة، كان مغرمًا بابنة عمِّه (عبلة)، عمَّر طويلًا، يُنْسَبُ إليه ديوان شِعر. توفِّي نحوَ سنة اثنتين وعشرين قبل الهجرة. يُنظر: الزِّركلي، الأعلام (ج91/5).

– اشتملَ البحثُ على نوعين مِنَ الفهارس، هما: فهرس المحتويات المفصَّل الَّذي يوضِّح الأبواب والفصول والمباحث والمطالب وجزيئات كلٍّ منها مع تحديد موطنها وصفحاتها، بحيث يستطيع الدَّارس أو القارئ أن يضعَ يدَهُ وبسرعة، وفي غير جهد جهيد على المعلومة الَّتي يريد أنْ يصلَ إليها، ثمَّ فهرس المصادر والمراجع، الَّذي رتَّب فيه الباحث هذه المؤلَّفات حسب التَّرتيب الأبتثي.

– عَزْوتُ الآيات إلى مواطنها بذكر رقم الآية واسم السُّورة.

– خرَّجتُ الأحاديث الواردة في البحث من بعض كتب السُّنة.

– خرَّجتُ الأبيات الشِّعرية بذكر قائل البيت، والبحر الَّذي تنتمي إليه القصيدة، ومناسبة هذه القصيدة، وشرح للمفردات الصَّعبة، ثمَّ اختم بذكر الشَّاهد ووجه الاستشهاد، وغالبًا ما قمتُ بتخريج الأبيات الشِّعريَّة مِنَ الدواوين الشِّعريَّة المختلفة إنْ وُجِدَ، وإلَّا فيتمُّ تخريجُها مِنَ المصادر اللُّغوية المعتبَرة.

– خُتمتِ الدِّراسةُ بخاتمة، تضمَّنت نتائج البحث والتَّوصيات.

الدَّراسات السَّابقة الَّتي تناولت هذا الموضوع:

لقد حظيتِ المسائل النَّحوية المختلفة بدراسات كثيفة، لم أعثر من بينها على ما يدرس الألفاظ النَّحويَّة الَّتي خرجتْ عَنْ بابها على وجه الخصوص– فيما عَلِمَ الباحث– غير أنَّي وجدتُ إشاراتٍ متناثرةٍ لهذه المسائل في كتب النَّحو قديمها وحديثها، وقد أشار إليها الباحث في سياق بحثه لهذه المسائل كلٍّ في موقعه المناسب.

ويعتقد الباحث– حسب اطلاعه على المسائل الَّتي تخص هذا الموضوع– أنه لم يخص أحد مِنَ الباحثين هذه المسائل بدراسة خاصَّة على نحو الدِّراسة الَّتي قام بها، وإن كان النُّحاة– قديمهم ومُحْدَثهم– قد تطرَّقوا للحديث حول الكثير مِنَ المسائل المتفرِّقة في مؤلفاته– هنا وهناك.

الصعوبات الَّتي واجهتِ الباحث أثناء البحث:

بَدَأَ الباحثُ بحثَهُ، وهو على عِلْمٍ بأنَّه سوف يواجههُ الكثير مِنَ الصِّعاب، وستعترضُ طريقه العقبات، ولكنْ بفضل اللهِ – تعالى– تمَّ التَّغلُّب عليها، وأهمُّها:

– تَشَعُّبُ موضوعِ الدِّراسة والبحث، ذلك أنَّها شملت أبواب النَّحو كلَّها، فاحتاج ذلك مِنَ الباحث إلى جهدٍ أكبر.

فهذِهِ الأطروحةُ تناولتْ مسائلَ متفرِّقةً وكثيرةَ الكَمِّ في الوقتِ نفسِهِ، وكان التَّعرف على جزءٍ منها ليس بالسَّهل، حيث ركَّزَتِ الدِّراسةُ على استخراج هذه المسائلِ مِنْ بين السُّطورِ، وكانَ الانتقالُ مِنْ مسألةٍ لأخرى ليس سهلًا، فكُلُّ مسألةٍ مِنْ مسائلِ البحثِ كانتْ تشكِّلُ كيانًا مستقلًّا؛ لأنَّ كلَّ مسألة تحمل عنوانًا جديدًا.

– قلَّةُ الدِّراسات النَّحويَّة المقارَنَةِ الَّتي تناولتْ هذا الموضوعَ بالتَّقصي والتَّحليل، فالآراء متفرِّقةٌ– هنا وهناك– وما على الباحثِ إلَّا أنْ يبذلَ الجهد للبحث عنها وجمعِها وترتيبِها.

ولا يبالغ الباحث إنْ اعتقد أن هذا الموضوع يفتقر إلى دراسة وبحث، بحيث ينكشفُ كلُّ لبس، ويُزَال كلُّ غموض بإذن الله– تعالى.

– وهناك صعوبةٌ أخرى تمثَّلتْ في أنَّ تحليلَ الشَّواهد الشِّعريَّة والنَّثريَّة وتذَّوُقَها نحويًا أو صرفيًّا– عملٌ ليس مِنَ السُّهولة بمكان، فهي في تحليلِها تعتمدُ على الفهم والاستيعاب قبل اعتمادِها على القواعد والقوانين والشُّروط الَّتي وضعها العلماء.

– كثرة المسائل النَّحويَّة الَّتي قام الباحث بدراستها والبحث فيها، ممَّا كلَّفَهُ جهدًا ووقتًا لا يستهان بهما.

لمَّا كانت دراسةُ هذه المسائل التي تتناول ألفاظًا نحويةٍ خرجت عن بابها تتطلَّب مِنَ الباحث عدم ترك شاردة ولا واردة مِنَ المسائل النحوية المختلفة إلَّا ويتناولها بالدِّراسة، ولِيخرجَ بدراسةٍ وافيةٍ غـيرِ مخلَّة، فإن ذلك قد يكون شاقًّا، ويضرب الباحث مثالًا: نقل ياقوت الحمويُّ عــن أبي حيَّان التوحيدي أنه سمع أبا سعيد السيرافي يقول لأحد تلاميذه، يشرح له ترجمة (المدخل إلى كتاب سيبويه) من تصنيفه: "علِّقْ عليه، واصرفْ همَّتك إليه، فإنَّك لا تدركه إلا بتــعب الحواس، ولا تتصوره إلا بالاعتزال عَنِ النَّاس"[1]. فما بالُنا إذا تعلَّق الأمر بدراسة العشرات بل المئات مِنَ المؤلَّفات مثل كتاب (المدخل إلى كتاب سيبويه)! فالأمر ليس سهلًا وإنما يحتاج إلى صبر ومثابرة.

– في بعض المسائل المطروحة كان يَصعُبُ على الباحث تحديد أيِّها يمثِّل أصل الباب من آراء العلماء في تلك المسألة، وأيِّها يُعدُّ خروجًا عن أصل الباب.

مثال ذلك مسألة العامل الَّذي يرفع الفعل المضارع، فالكوفيُّون يقولون أنَّه ارتفع؛ لأنَّه لم يُسْبَقْهُ

---

(1) الحمويُّ، معجم الأدباء (ج879/2).

ناصب ولا جازم، بينما يرى البصريُّون أنَّه ارتفع بالابتداء تشبيهًا له بالاسم، أمَّا الكسائيُّ فيرى أنَّه ارتفع بأحرف المضارعة الَّتي تدخل على أولِّه(السَّوابق)؛ وتدلُّ على أنَّه مضارعٌ؛ لتفرق بينه وبين قسيميه الأمر والماضي؛ لذلك تجد الباحث في مثل هذه المواضع يكتفي بذكر ما هو مشهور، وما هو غير مشهور بدلًا من ذكر أصل الباب والخروج على هذا الأصل.

خطَّة البحث:

اقتضتْ طبيعةُ البحث أنْ تشتمل خطتُه على مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس عامَّة، وذلك على النَّحو الآتي:

– **المقدمة:** فالبحث بدأ بها، حيث تحدَّث الباحث فيها عن أهمية علم النَّحو في خدمة اللُّغة العربيَّة، وعَنِ الجهود الَّتي بَذَلَها مِنْ أجل اختيار هذا العنوان بالذات، وفيها وصفٌ عام لطبيعة البحث.

التَّمهيد: قام الباحث في هذا الجزء بالتَّمهيد والتَّوطئة لِمَا سيشتمل عليه البحث مِنْ مسائل، وأوضح فيه كيف ترتب على موضوع البحث– وهو ألفاظ نحويَّة خرجت عن بابها– ظهور قضيَّة أخرى مِنَ القضايا النَّحويَّة تتمثَّل في أنَّ هذه الألفاظَ الَّتي خرجت عن بابها هي مشهورة عند نحاة وغير مشهورة عند نحاة آخرين مِنْ ناحية، ومِنْ ناحية أخرى فهي معروفة عند دارسين وغير معروفة لدى دارسين آخرين مِنْ دارسي النَّحو العربيِّ.

مِنْ– هنا– سَيُمَهِّدُ الباحثُ لموضوع بحثِهِ بالحديث عَنِ المقصود بالألفاظ المشهورة وغير المشهور، والمعايير التي اعتمد عليها الباحث للحكم على لفظةٍ (ما) أنَّها مشهور أو غير مشهور، وقد اشتملتْ هذِهِ الأطروحةُ على بابين رئيسيَّين على النَّحو الآتي:

الباب الأوَّل– المُعْرَبات: وفيه ثلاثةُ فصولٍ، هي:

الفصل الأوَّل: المرفوعات، واشتمل هذا الفصل على المباحث الآتية:
المبحث الأوَّل: الفاعل ونائبه، **والمبحث الثَّاني:** المبتدأ والخبر، **والمبحث الثَّالث:** (كَانَ) وَمَا جرى مجراها مِنَ النَّواسخ، **والمبحث الرَّابع:** رفع الفعل المضارع.

وتفرَّع كلُّ مبحثٍ مِنْ هذه المباحثِ إلى عدد مِنَ المطالب، وكلُّ مطلبٍ إلى عددٍ مِنَ المسائل الفرعيَّة، مفصَّلة في فهرس الموضوعات.

الفصل الثَّاني– المنصوبات: وفيه المباحث الآتية:
المبحث الأوَّل: خبر الأفعال النَّاسخة وما أُلْحِقَ بها، **والمبحث الثَّاني:** اسم الأحرف النَّاسخة وما

أُلْحِقَ بها، **والمبحث الثَّالث:** المفاعيل الخمسة، **والمبحث الرَّابع:** الحال، **والمبحث الخامس:** المستثنى، **والمبحث السَّادس:** النِّداء، **والمبحث السَّابع:** التَّمييز، **والمبحث الثَّامن:** النَّصب في الأفعال وما يتَّصل بها مِنْ أدوات،

وقد اشتمل كلُّ مبحثٍ مِنْ هذه المباحث على عددٍ مِنَ المطالب– أيضًا– والَّتي تفرعتْ إلى مسائل فرعيَّة.

الفصل الثَّالث– المجرورات وما أُلْحِقَ بها مِنَ المجزومات: واشتمل على مبحثين، هما:
المبحث الأوَّل: المجرورات، وفيه عدد المطالب، **والمبحث الثَّاني:** المجزومات، وفيه عدد آخر مِنَ المطالب، الَّتي تضمَّنتْ مسائل فرعيَّة، مفصَّلًا في فهرس الموضوعات.

الباب الثَّاني– المبنيَّات:

وفيه ثلاثة فصول، هي:

الفصل الأوَّل: الحروف، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأوَّل: ما كان مِنَ الأحرف على حرفٍ واحد (الأحرف الأحاديَّة)، **والمبحث الثَّاني:** ما كان مِنَ الأحرف على حرفين (الأحرف الثُّنائيَّة)، **والمبحث الثَّالث:** ما كان مِنَ الأحرف على ثلاثة أحرفٍ (الأحرف الثُّلاثيَّة)، **والمبحث الرَّابع:** ما كان مِنَ الأحرف على أربعة أحرفٍ (الأحرف الرُّباعيَّة)، **والمبحث الخامس:** ما كان مِنَ الأحرف على خمسة أحرفٍ (الأحرف الخماسيَّة).

واشتمل كلُّ مبحثٍ على عدد مِنَ المطالبِ، وكلُّ مطلبٍ على عدد مِنَ المسائل.

الفصل الثَّاني: المبنيَّات مِنَ الأسماء والأفعال، واشتمل هذا الفصل على مبحثين، هما:

الأوَّل تناول المبنيَّ مِنَ الأسماء، بينما تناولَ الفصل الثَّاني المبنيَّ مِنَ الأفعالَ، وتفرَّع كلُّ مبحث مِنْ هذين المبحثينِ إلى عدد مِنَ المطالب، وكلُّ مطلبٍ على عدد مِنَ المسائل.

الفصل الثَّالث: بعنوان: متفرِّقات، وفيه المباحث الآتية: **المبحث الأوَّل:** الجُمَل وأشباه الجُمَل، **والمبحث الثَّاني:** مسائل مشتركة، **والمبحث الثَّالث:** أحكام تتعلَّق بالعدد.

واشتمل كلُّ مبحث مِنْ هذه المباحث على عددٍ مِنَ المطالب، الَّتي تجدُ تفاصيلَها في فهرس المحتويات– أيضًا.

وخُتِمَتِ الأطروحةُ بخاتمة، هي خلاصةُ ما توصَّل إليه الباحثُ مِنْ دراسة حول هذا

الموضوع، تضمَّنت نتائج البحث، وعددًا مِنَ التَّوصيات.

ثمَّ انتهتْ هذِهِ الأطروحةُ بِذِكْرِ فِهْرِسِ المصادر والمراجع المختلفة والمتنوِّعة الَّتي اعتمد الباحث عليها في كتابة هذه الأطروحة، بعد أنْ كان قد أثبت فهرسًا مفصَّلًا للمحتويات في بداية بحثه.

وأخيرًا فإنَّ الباحث يؤمنُ بأنَّه لا يمكن له أنْ يقول الكلمة الأخيرة الفَصْل في هذا البحث الَّذي خاضَ غمارَهُ؛ ذلك لأنَّ طبيعة البحوث الأدبيَّة واللُّغويَّة لم تكنْ تعرف القول الفَصْل في جزئيَّة مِنْ جزئيَّاتِها.

الباحث: حيدر القاضي

تمهيد

الخلاف في الرَّأي يعدُّ أمرًا طبيعيًّا بين بني البشر، وهو واقعٌ لا محالةَ، ويعدُّ مِنَ الأمور البَدَهِيَّةِ الَّتي لا يجوز إنكارُها أو نفيُها، وعلى الرَّغم مِنْ أنَّ اللغة العربيَّة مظهر مهمٌّ من مظاهر جمع كلمة الأمة العربيَّة إلَّا أنَّ الاختلاف بين أبنائها والمنتمين إليها قديم قدم وجود هذه اللغة، تأمل معى قول أبي عمرٍو ابن العلاء[1]: "ما لسانُ حِمْيَر وأقاصي اليمن لسانُنا، ولا عربيَّتُهم عربيَّتُنا"[2].

وما تعدُّد القراءات القرآنيَّة إلَّا مظهرٌ مِنْ مظاهر الاختلاف في الوجوه الجائزة في اللُّغة العربية، ممَّا دفع بعض اللُّغويِّين إلى وضع مصنَّفات تتحدَّث عن ضوابط هذه القرآءات، مثل كتاب (المحتسب) لابن جِنِّيْ[3]، وكذلك التَّرادف الَّذي يعدُّ مِنْ مظاهر النُّمو اللُّغوي ما هو إلَّا وجه آخر مِنْ وجوه الاختلاف بين اللُّغويِّين العرب وغيرهم.

وما يهمُّ الباحث في هذا التَّمهيد هو موضوع الخلاف النَّحويِّ الَّذي شَغِلَ بال النَّحويين منذُ منتصف القرن الثَّاني الهجري، حيثُ أُلِّفَتِ الكثير مِنَ المؤلَّفات الَّتي تناولتْ موضوع الخلاف بين النُّحاة، وما أكثرها! والَّتي كانت استجابةً طبيعيَّةً لِمَا حصل بين النُّحاة مِنْ خلافات.

ومِنْ ثمرة هذا الخلاف نتج عندنا ما يُعرف بالمدارس النَّحويَّة أو المذاهب النَّحوية، وعلى رأسها مدرسة البصرة، ثمَّ مدرسة الكوفة، ولكلِّ مدرسةٍ أنصارُها ومحبوها والمدافعون عنها.

وقد كانتِ البصرة – كما هو معلوم مسرحًا لمولد النَّحو العربيِّ وغيره مِنَ العلوم اللُّغويَّة كالصَّرف– مثلًا– وكانت البصرةُ صاحبةَ الفضلِ في ظهور هذا العِلْمِ الجليل وتطويره والعناية

---

(1) أبو عمرو بن العلاء، أحد القرَّاء السَّبعة المشهورين، اختُلف في اسمه، فقالوا: اسمه كنيته، وفي بعض الرِّوايات: اسمه زِبَّان، وهو الأصحُّ، كما قال السّيوطيُّ، كان إمامَ البصرةِ في القراءات والنَّحو واللُّغة، وأعلمَ النَّاس بالقراءات والعربيَّة وأيَّام العرب والشِّعر، مات سنةَ أربعٍ وخمسينَ ومائةٍ. يُنظر: وفيات الأعيان (ج3/467)، والاقتراح للسُّيوطيِّ (ص91) الهامش، والأعلام (ج4/41).

(2) السُيوطيُّ، المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها (ج1/137).

(3) أبو الفتح، عثمان بن جِنِّيْ الموصليُّ: مِنْ أئمة الأدب والنَّحو، له شعر، وكان المتنبي يقول: "ابن جِنِّي أعرف بشعري منِّي"، تُوفِّي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة مِنَ الهجرة. و(المحتسب) من مؤلَّفاته في القراءات. يُنظر: وفيات الأعيان (ج3/206– 208)، وبغية الوعاة (ج2/132).

به منذ أبي الأسود الدُّؤلي[1]، ثمَّ تتابعتِ الدِّراسات وإبداء الأراء إلى يومنا هذا، كما تعدَّدتِ المؤلَّفاتُ.

وكثيرًا ما تقعُ الأعينُ عند المطالعةِ في المؤلَّفات النَّحويَّة والصَّرفية القديمة والحديثة على ألفاظٍ خرجتْ عَنْ بابها، دون أنْ يشيرَ صاحبُ هذا اللَّفظِ- أقصد القائلين به- إلى مبرراتِ ذلك الخروجِ أو مسوِّغاتِهِ، إلَّا أنَّك ترى عددًا مِنَ النُّحاة- غالبًا- ما يذكرونَ أنَّ هذه الألفاظ تُحفَظُ ولا يُقاس عليها.

وظاهرةُ خروجِ الألفاظِ النَّحويَّة عَنْ أصلِ الباب، لم تكن مِنَ الموضوعات الَّتي تحظى باهتمام دارسي المسائل النَّحويَّة المختلفة.

وعدمُ اهتمام الدَّارسينَ بهذِهِ الظَّاهرةِ دَفَعَ الباحثَ إلى تناوُلِها بالبحث والدَّراسة، حيث قامَ بتجميعِ ما تيسَّر له مِنَ المسائل الَّتي غَلَبَ على ظنِّهِ أنَّها تَمَسُّ هذه الظَّاهرة، ومِنْ- هنا- يظهر للقارئ والسَّامع أهميةَ البحثِ في هذا الموضوع.

وتناولُ الباحثُ في أطروحتِهِ الألفاظَ النَّحويَّةَ الَّتي خرجتْ عَنْ بابِها، وفي الغالب تكونُ مثلُ هذه الألفاظِ نادرةَ الوقوعِ مِنْ ناحية، ونادرةَ الاستعمالِ مِنْ ناحية أخرى، إلَّا أنَّها تبقى وستبقى ألفاظًا فصيحةً سواء عَرفَها دارسو النَّحو العربيِّ أم لم يعرفوها.

ولهذا تجدُ ابنَ مالكٍ[2] يعترض على كلام سيبويه[3] عندما قال: "واعلم أنَّ ناسًا مِنَ العرب يَغْلَطون فيقولون: (إنَّهم أجمعون ذاهبون)، و(إنَّك وزيدٌ ذاهبان)؛ وذاك[4] أنَّ معناه معنى الابتداء، فَيُرى أنَّه قال: هم[5]، كما قال: **وَلا سابقٍ شَيْئًا إذا كانَ جائِيَا**"[6].

---

(1) أبو الأسودِ الدُّؤَليّ: هو ظالم بنُ عمرو بنِ جَنْدَل، يُعدُّ في الشُّعراءِ المخضرمينَ، والنَّحْويِّينَ المعدودين؛ لأنَّه أوَّلُ مَنْ تحدَّث في مسائل النَّحوِ، ماتَ بالبصرة سنةَ تسعٍ وتسعينَ. يُنظر: الشِّعر والشُّعراء (ج729/2)، وسمط اللَّآلي (ج66/1)، والإصابة (ج565/3)، وخزانة البغداديِّ (ج1/ 276).

(2) أبو عبد الله، جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله، المعروف بابن مالك، أحدُ الأئمة في علوم العربيَّة، وُلد في(جَيَّان) وانتقل إلى دمشق، وتوفِّي فيها سنةَ اثنتينِ وسبعينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة، تاركًا وراءَهُ عددًا مِنَ المؤلَّفاتِ المشهورة. يُنظر: بغية الوعاة (ج130/1-137)، والأعلام (ج233/6).

(3) أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قُنْبُر، النَّحويُّ البصريُّ، لُقِّب بسيبويه؛ لأنَّه كان يحبُّ شمَّ التُّفَّاح، إمام النُّحاة، أوَّل مَنْ بسط عِلْمَ النَّحو، لزم الخليل بن أحمد فَفاقَهُ، تُوفِّي سنة ثمانينَ ومائة مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان(ج463/3)، وبغية الوعاة (ج229/2-230).

(4) أيْ أنَّ الغلط في (أجمعون ذاهبون) مبنيٌّ على أنَّ معناه هو معنى الابتداء، فهو مبنيٌّ على مبتدأ مقدَّر.

(5) أيْ قال: (إنَّهم هم أجمعون ذاهبون)، فيكون (أجمعون) تأكيدًا للمبتدأ (هم)، وذاهبون: خبر المبتدأ، والجملة خبر (إنَّ).

(6) سيبويه، الكتاب (ج155/2).

لاحظ الشَّاهد الَّذي استشهد به وهو قوله: "**وَلا سابقٍ شَيْئًا إذا كانَ جائِيَا**"[1].

والسَّبب في هذا الاعتراض– حسب رأي ابن مالك– أنَّا متى جوَّزْنا ذلكَ عليهم زالتِ الثِّقةُ بكلامِهم، وامْتُنِعَ أنْ نُثْبِتَ شيئًا نادرًا؛ لإمكان أنْ يُقال في كلِّ نادر: إنَّ قائلَهُ غَلِطَ[2].

وربمَّا أخطأ ابن مالك في فَهْمِ كلام سيبويه أنَّه أراد بالغَلَطِ الخَطَأَ، جاء في (مغني اللَّبيب): "ومُرادُهُ بالغَلَطِ ما عبَّر عنه غيرُهُ بالتَّوهم، وذلك ظاهر من كلامِهِ ويوضِّحُهُ إنشادُهُ البيت"[3].

معنى كلام ابن هشام[4] أنَّ سيبويهِ لا يريدُ بالغَلَطِ الخَطَأَ المُتعارف عليه، وإنَّما يريدُ العطف على التَّوهم؛ والدَّليل على ذلك احتجاجُهُ بالبيت المذكور، ولو أرادَ حقيقةَ الغَلَطِ لَمَا استشهدَ بالبيت في هذا المكان.

يقول ابن مالك: "وندر: (إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ)، و(إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ)"[5] في إشارة إلى الأمثلة الَّتي ضربَها سيبويهِ.

عقَّب ابنُ عقيلٍ[6] على المثالينِ في عبارة ابن مالك بقوله: "حكاهما سيبويه، وهما

---

(1) هذا عَجُزُ بيتٍ مِنَ الطَّويل، لزهير بن أبي سُلمى، وصدره:

بدا ليَ أنِّي لَسْتُ مُدْرَكَ ما مَضى ....

وهو في الكتاب (ج155/2)، ومغني اللَّبيب (ج529/3؛ ج407/5، 479).

الشَّاهد: (سابق) جرَّها عطفًا على(مدرك) الَّتي وقعتْ خبرًا لـ(ليس)، على توهُّم وجودِ حرف الجرِّ في الخبر؛ لأنَّه كثيرًا ما يدخلُ حرفَ الجرِّ على خبرها، **التَّقدير**: (لست بمدركٍ ما مضى، ولا سابقٍ).

(2) يُنظر رأي ابن مالك في: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج478/5).

(3) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج193/1).

(4) أبو محمَّد، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف، المشهور بابن هشام: مِنْ أئمَّة العربيَّة، مولده ووفاته بمصر، ترك من بعده مؤلفاتٍ كثيرة، توفِّي سنة إحدى وستين وسبعمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج148/1)، والأعلام (ج147/4)، وهدية العارفين (ج465/1).

(5) ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص66).

(6) بهاء الدِّين عبد الله بن عبد الرَّحمن بن عبد الله القرشيّ، المعروف بابن عقيل: مِن أئمَّة النَّحو، قال عنه ابن حيَّان: "ما تحت أديم السَّماء أنحى مِنْ ابن عقيل"، كان مهيبًا، مترفِّعًا عن غشيان النَّاس، كريمًا، كثيرَ العطاء لتلاميذه، في لسانه لثغة، توفِّي سنةَ تسعٍ وستينَ وسبعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج47/2–48)، والأعلام (ج96/4).

نادرانِ على طريق البصريِّين، وأمَّا عند الفرَّاء[1] والكسائيِّ فلا ندور"[2].

يستنتجُ الباحثُ مِنْ كلِّ هذِهِ الأقوالِ أنَّه لا يجوزُ لأحدٍ أنْ يقلِّلَ مِنْ شأنِ هذه الألفاظ الَّتي خرجتْ عَنْ بابها، أو أنَّها نادرةُ الوقوع، أو أنَّها غيرُ مشهورةٍ، أو غيرُ مُسْتَعْمَلَةٍ، أو أنَّ الَّذين قالوا بها غَلِطوا مخالفين في ذلك رأس الباب في كلِّ مسألة مِنَ المسائل النَّحويَّة الَّتي تحدَّث عنها النَّحاة ونَبَّهوا إلى المشهور الغالب فيها، والسَّببُ أنَّ الباحثَ لا يريدُ أنْ يصلَ إلى افتراضٍ، كان ابن مالك قد نَبَّه على خطورتِهِ، وهو أنْ يُقال في كلِّ نادر: (إنَّ قائلَهُ قد غَلِطَ).

وعندما استخدمَ الباحثُ في بحثِهِ ما يُعرف في العلوم اللُّغة المختلفة؛ ومنها عِلْمُ النَّحو ما اصْطُلِحَ عليه: أصل الباب أو رأس الباب، وكذلك الخروجُ عَنِ الباب أو عَنِ الأصل، وما ترتب على هذِهِ المصطلحاتِ مِنْ مصطلحات أخرى مثل قولك: (هذا الاستعمالُ مشهورٌ بين النُّحاة) أو (بين دارسي النَّحو)، و(هذا غيرُ مشهورٍ) لم يكن ذلك بِدْعًا مِنَ الباحث أو على غير مثال سابق، وإنَّما وُجِدَتْ لهذِهِ المصطلحاتِ استخداماتٍ عند النَّحاة القدماء والمحدثين على حدٍّ سواء.

ولو تأمَّلت– معي– قولَ ابنِ مالكٍ: "فأيَّ التَّعبيرينِ اسْتَعْمَلَ النَّحويُّ أَصابَ، ولكنَّ الاستعمالَ الأشهرَ أولى"[3]، لَدَلَّك ذلكَ على أنَّ المشهورَ مِنَ الألفاظِ النَّحويَّةِ بينَ النُّحاةِ إنَّما تمثِّلُ رأسَ البابِ، وأنَّ الاستعمالَ المشهورَ أولى مِنْ غيرِهِ، وأنَّ الألفاظَ الَّتي خَرَجَت عَنْ بابِها لا تقلُّ أهميَّةً عَنِ الألفاظِ الَّتي تُعَدُّ رأسًا وأصلًا في بابِها في إثراءِ اللُّغةِ العربيَّةِ، وأنَّ هذينِ العاملينِ؛ أقصدُ أصلَ البابِ والخروجَ عنه، يعدَّانِ مِنْ عواملِ التَّوسُّعِ اللُّغويِّ والتَّطورِ اللُّغويِّ المهمَّةِ في تاريخ اللُّغة.

ويرى الباحث أنَّه مِنَ المفيدِ التَّعرضُ لمسألةٍ مهمَّةٍ مِنَ المسائل الَّتي خرجت عِنْ أصلِ الباب، والَّتي تناولَها الباحثُ في أُطروحتِهِ أَلَا وهي مسألةُ (العطف على التَّوهم)، والَّذي يُفْهَمُ منه أنَّه توجيهٌ تَخَيُّليٌّ يَلجأُ إليه النَّحويُّون والصَّرفيُّون معتمدينَ على المعنى في محاولةٍ منهم لِتَحْقيقِ الانسجام والتَّوافق بين ما قد يُظَنُّ أنَّه خَطَأٌ في إعراب بعض التَّراكيب العربيَّة الفصيحة وبين القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة.

---

(1) أبو زكريا يحيى بن زياد، قيل له الفرَّاء؛ لأنَّه كان يفري الكلام، إمام الكوفيِّين في النَّحو واللُّغة، أخذ عن الكسائيِّ، قال أبو العباس ثعلب: لولا الفرَّاء لمَا كانت عربيَّة؛ لأنَّه خلَّصها وضبطها، تُوفِّي سنة سبع ومائتين مِنَ الهجرة، يُنظر: معجم الأدباء (ج619/5)، ووفيات الأعيان (ج176/6).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج338/1).

(3) ابنُ مالكٍ، شرح التَّسهيل (ج337/1).

ومحاولةُ الباحثِ التَّعرف على مِثْل هذه الألفاظ ما هو إلَّا محاولةٌ للتَّوفيق بين هذه الألفاظ الَّتي يَظُنُّ البعضُ أنَّها غريبةٌ وبين القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة التي اصْطَلَحَ عليها علماءُ العربيَّة، ومِنَ الَّذين استخدموا مثل هذه المصطلحات مِنَ النُّحاة القدامى المبرِّد[1]، وإليكَ أمثلةً مِنْ مؤلَّفاتِهِ- على سبيل المثال لا الحصر، يقول في (المقتضب): "وقد يجيءُ في الباب الحرفُ والحرفانِ على أصولِهما، وإنْ كانَ الاستعمالُ على غيرِ ذلكَ لِيَدُلَّ على أصل الباب"[2].

لاحظ قوله: "لِيَدُلَّ على أصل الباب"، وقوله في المصدر نفسِهِ: "فأمَّا ما جُمِعَ منَ الأسماء على (فَعيل)، و(فُعْلان)، فنحو: (ظَليم) و(ظُلْمان)، و(قضيب) و(قُضْبان)، فليسَ مِنْ أصل الباب"[3].

لاحظ قوله: "فليس مِنْ أصل الباب"، وقوله: "والعلَّةُ الأخرى إنَّها زائدةٌ على ما ذكرتُ لك في أصل الباب"[4].

لاحظ قوله: "ذكرتُ لك في أصل الباب"، وقوله: "وهذا يُشْرَح في باب ما يجري ومالا يجري، وإجراؤهما على أصل الباب في الجودة على ما ذكرتُ لك"[5] لاحظ قوله: "وإجراؤهما على أصل الباب".

ومنهم ابن الورَّاق[6]- من نحويِّي القرن الرَّابع الهجريِّ- في(عِلَل النَّحو) يقول: "واعلمْ أنَّ الجَرميَّ[7] ترجم باب الاستثناء بالحروف على طريق المسامحة، إذ كان أصل الباب (إلَّا)" وقوله: " وأمَّا سواها- يقصد (إلَّا) ممَّا يُسْتَثْنى به، فيخرجُ عَنِ الاستثناء لمعانٍ تدخله"[8].

لاحظ قوله: "كان أصل الباب (إلَّا)". وقوله: "فيخرج عَنِ الاستثناء".

---

(1) أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد، الأزديُّ بالولاء، وُلِدَ بالبصرة، أخذ عن المازنيِّ، قصد بغداد فكان إمامَ عصرِهِ في النَّحو واللُّغة والأدب، تُوفِّي ببغدادَ سنةَ خمسٍ وثمانينَ ومائتينِ مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيَّات الأعيان: (ج313/4)، والوافي بالوفيات: 5(ج141/5)، وبغية الوعاة(ج204/1).

(2) المبرِّد، المقتضب (ج98/2).

(3) المرجع السَّابق، ج210/2.

(4) المرجع نفسه، ج269/2.

(5) المرجع نفسه، ج252/2.

(6) أبو الحسن، محمَّد بن عبد الله بن العباس، المعروف بابن الورَّاق: نحوي، له (علل النَّحو)، و(الهداية) في شرح مختصر الجَرميِّ، مات سنةَ إحدى وثمانينَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج251/6).

(7) أبو عمر صالح بن إسحاق، الجَرميُّ بالولاء: فقيه، عالِم بالنَّحو واللُّغة، مِنْ أهل البصرة، تُوفِّي سنة خمس وعشرين ومائتين مِنَ الهجرة. يُنظر: السُّيوطي، بغية الوعاة (ج9/2). والزِّركليُّ، الأعلام (ج189/3).

(8) ابن الورَّاق، عِلَل النَّحو (ص400).

ومنهم ابن جِنِّيْ، يقول: "فهو- أيضًا- عائدٌ إلى أصل الباب"[1]، وقوله: "فمَنْ كَسَرَ فعلى أصل الباب"[2]، ويقول في (مؤلَّف آخر): "ويجوز النَّصب على أصل الباب، فتقول: (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدًا"[3]، ويقول في (مصنَّفٍ ثالث): "أهلُ هذِهِ اللُّغةِ على قلَّتِها، جرُّوا على أصل الباب"[4].

ويقول أبو البقاء العكبري[5]: "على هَذَا يجوز نَصبه على أصل الْبَاب"، ويقول- أيضًا: "ومُسِحَتا بِالنَّصب على أصل البَاب"[6]، ويقول في (مصنَّف) آخر: "والثَّاني أنْ تبني الأوَّل على أصل الباب"، وقوله: "وتَبْني على أصل الباب"، وقوله: "لَزِمَكَ تسعٌة وتسعونَ على أصل الباب"، وقوله: "وتُنَوَّنُ في التَّنكير على ما هو أصل الباب"، وقوله: " والثَّاني أنَّ ذلك أُخْرِجَ على الأصل تنبيهًا على أنَّ أصلَ الباب كلَّهُ التَّصحيح"، وقوله: " نَبَّهَ بذلك على أصل الباب"[7].

واستعملَ ابنُ الصَّايغ[8] هذه المصطلحات، مِنْ ذلك قوله: "وقيل: إنَّ (ذو) أصلُ البابِ لملازمتِهِ الإعراب بالحرف"، وقوله: " و(إنَّ) هي أصلُ الباب"، وقوله: "فمعنى (كان): وجد؛ وهي أصل الباب"[9].

ومنهم ابن هشام، يقول: "الثَّاني أنْ يُنْصَب على أصل الباب، وهو عربيٌّ جيِّد"، وقوله:

---

(1) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج118/2).

(2) المرجع السَّابق، ج40/3.

(3) ابن جِنِّيْ، اللُّمع في العربيَّة (ص66).

(4) ابن جِنِّيْ، المُنْصِف (ص228).

(5) أبو البقاء، محبُّ الدِّين عبد الله بن الحسين العكبريُّ البغداديُّ،: عالِم بالأدب واللُّغة والفرائض والحساب، أُصيبَ في صباه بالجدري، فعمي، له مؤلَّفات كثيرة، ومنها: اللُّباب في عِلَل البناء والإعراب، وشرح اللُّمع لابن جِنِّيْ، توفِّي سنةَ سِتَّ عشرةَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج38/2-39)، والأعلام (ج80/4).

(6) تُنظر أقواله في: العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النَّبويِّ (ص200).

(7) تُنظر هذه الأقوال في: العكبري، اللُّباب (ج237/1، 239، 312؛ ج94/2، 305، 306).

(8) أبو عبد الله، شمس الدِّين، محمَّد بن حسن بن أبي بكر الجذامي، الإمام، العلَّامة، النَّحويُّ، اللُّغويُّ، المعروف بـ (الصَّايغ)- بالياء- وهو غير ابن الصَّائغ المشهور، كما نصَّ على ذلك السَّيوطيُّ في البُغية(ج84/1)، مات سنةَ عشرينَ وسبعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج27/1- 28)، والأعلام(ج86/6).

(9) ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج166/1؛ ج568/542/2).

"وذلك أصل الباب"[1]، ومنهم الجَوْجَريُّ[2]، يقول: "(أعْلَمُ وأرى)، وهما أصل الباب"[3]، ومنهم الوقَّاد[4]، يقول: "واختصَّتِ الهمزة بذلك؛ لأنَّها أصلُ البابِ"[5].

ومِنَ المحدثين الَّذين استخدموا هذا المصطلح الدُّكتور محمَّد عيد، ويكتفي الباحث بذكر مثالين مِنْ كتابه، أحدهما قوله: "ذلك هو أصل الباب يتكَّون مِنْ هذه الأفعال الثَّلاثة عشر مع معانيها"، والآخر قوله: "وردتْ أفعالٌ أخرى –غير الأفعال السَّابقة– الَّتي هي أصل الباب"[6].

وأمَّا ظاهرة (الخروج عَنْ أصل الباب) فقد أشارَ إليها عددٌ مِنَ النُّحاة، ولعلَّ أوَّل إشارةٍ لهذه الظَّاهرة يُعْثَرُ عليها فيما تناقلتِ الرِّواياتُ مِنْ أنَّ ابن نَوْفَل[7]، روى عن أبيه أنَّه سأل أبا عمرٍو ابن العلاء، قال: خَبِّرْني عمَّا وَضَعْتَ ممَّا سمَّيتَهُ عربيَّة، أيدخل في كلام العرب كلِّه؟ فقال: لا. قال فكيفَ تصنعُ فيما خالفتْكَ فيه العرب، وهم حُجَّه؟ قال: أعملُ على الأكثر، وأسمِّي ما خالَفَني لغات، فالسَّائل يسمِّي ما خرج عن أصل الباب مخالفة[8].

ومِنَ الَّذين تعرَّضوا لظاهرة الخروج عَنِ الباب ابن الورَّاق، يقول: "وإنَّما خروجَ عن تعريف إلى حكم تنكير"[9]، ومنهم ابن جِنِّيْ، يقول: "لا يجوزُ خروجُ هذه التَّاءِ على أصلِها"، وقوله: "ومثله خروجُ الهمزةِ عَنِ الاستفهام إلى التَّقرير"، وقوله: "والمعنى الجامعُ بينهما خروجُ كلِّ واحدٍ منهما عَنْ أصلِهِ"[10].

---

(1) ابن هشام، شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى (ص33، 245).

(2) شمس الدِّين، محمَّد بن عبد المنعم الجوجري: فاضل مصري، مِنْ مؤلَّفاته: شرح شذور الذَّهب، وشرح همزيَّة البوصيري، مات بمصر سنةَ تسعٍ وثمانينَ وثمانمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام(ج251/6).

(3) الجوجري، شرح شذور الذَّهب (ج686/2).

(4) زين الدِّين خالد بن عبد الله الأزهري، كان يُعْرَف بالوَقَّاد: نحويٌّ لغويٌّ، مِنْ أهل مصر، توفِّي سنةَ خمسٍ وتسعمائة مِنَ الهجرة. له عدد من المصنفاتٌ في النَّحو والصَّرف، منها: (المقدِّمة الأزهريَّة في عِلْم العربية)، و(شرح الأجروميَّة)، و(مُوْصِل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب)، و(التَّصريح بمضمون التَّوضيح)، و(الألغاز النَّحويَّة)، وغيرها. يُنظر: الزِّركلي، الأعلام (297/2).

(5) الوَقَّاد، موصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب (ص171).

(6) عيد، النَّحو المصفى (ص238، 240).

(7) أبو نَوْفَل عبد الملك بن نوفل بن مساحق المدني، روى عن أبيه وأبي عصام المزني. يُنظر: ابن حجر، تهذيب التَّهذيب (ج428/6).

(8) يُنظر: الزُّبيدي، طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين(ص39). والسُّيوطي، المزهر (ج146/1).

(9) ابن الورَّاق، عِلَل النَّحو (ص463).

(10) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج465/351/2، ج271/3).

ومنهم الزَّمخشريُّ[1]، يقول: "وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدَّرج خروج عن كلام العرب"[2]، ومنهم ابن عصفور[3]، يقول: "إنْ قيل: وفي جعلها أصليَّةٌ خروج- أيضًا- عَنِ المعهود فيها، فالجواب أنَّه لمَّا كان الوجهان كلاهما يُفْضِيانِ إلى الخروج عَنِ المعهود، كان ما يُفضي إلى الأصالة أولى"[4].

ومنهم ابن مالك، يقول: "فإنَّه خروج عن الأصل بوجه دون وجه"، وقوله: "إلَّا أنَّ الصَّرف لكونه أصلًا ربما رجع إليه بسبب ضعيف. بخلاف منع الصَّرف، فإنَّه خروج عن الأصل"[5]، يقول: "إلى أنَّ الخروجَ عَنِ الظَّرفيَّة إنْ لم يكنْ إلَّا بدخول حرفِ جَرٍّ فإنَّه لا يعتدُّ به"[6].

وعَقَدَ الرَّضيُّ[7] بابًا بعنوان: الخروج عَنِ الأوزان المشهورة مِنْ أدلَّةِ الزِّيادة[8]، وأمَّا ركنُ الدِّين الأستراباديُّ[9] فيقول: "لأنَّه خروج عَنْ كلام العرب"[10]، وقوله: "ولا خروج عَنْ أصله"[11]،

---

(1) أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر الزَّمخشريُّ الخوارزميُّ: مِنْ أئمَّة العِلْم بالدِّين والتَّفسير واللُّغة والأدب، كان معتزليًّا، من مؤلَّفاته: المفصَّل في صنعة الإعراب، توفِّي سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: معجم الأدباء (ج4899/5)، ووفيات الأعيان (ج168/5)، وبغية الوعاة (ج279/2)، والأعلام (ج178/7).

(2) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص498).

(3) أبو الحسن، عليٌّ بن مؤمن الحضرميّ الأشبيليُّ، المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربيَّة بالأندلس في عصره، توفِّي سنةَ تسعٍ وستينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان: (ج2/ 242)، والوافي بالوفيات: (ج242/13)، وبغية الوعاة: (ج210/2)، والأعلام: (ج27/5).

(4) ابن عصفور، الممتع الكبير في التَّصريف (ص193).

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج97/1؛ ج1453/3). وينظر: شرح الأشموني (ج142/3، 164)، وحاشية الصَّبَّان (ج391/3).

(6) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج280/2).

(7) نجم الأئمَّة، وفاضل هذه الأمَّة، رضيُّ الدِّين محمَّد بن الحسن الرَّضيّ الأستراباذيُّ: المحقِّق، صاحب شرح الكافية، قال السُّيوطيُّ: "ولم أقف على اسمه إلَّا أنَّه فَرِغَ مِنْ تأليف (شرح الكافية) سنةَ ثلاثٍ وثمانينَ وستمائةٍ"، المتوفى سنةَ سِتٍّ وثمانين وستُّمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج567/1).

(8) يُنظر: الرَّضيُّ، شرح شافية ابن الحاجب (358/2).

(9) ركن الدِّين حسن بن محمَّد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي: عالِم بالعربية، مِنْ كتبه: (شرح مختصر ابن الحاجب)، مات سنةَ خمسَ عشرةَ وسبعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج215/2).

(10) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدِّين الأستراباذي: (ج118/1).

(11) المرجع السابق، (ج639/2).

ومنهم ابن هشام، يقول: "وهذا خارج عَنْ أصل الباب"[1]. وقوله: "ولا يجعل مِنَ الجملتين جملةً واحدةً لِمَا في ذلك مِنْ خروجٍ عمَّا أصَّلهُ النُّحاةُ ومخالفةٌ لِمَا اصْطَلَحَ عليهِ جمهورُهُمُ مِنْ معنى الجملة ودخول الشَّرط"، وقوله: "وليس في شيءٍ مِنْ ذلك كلِّه خروجٌ عمَّا أصَّلَهُ جمهور النُّحاة بل هو توضيح لِمَا أرادوه وذهبوا إليه"[2].

وفي (مغني اللَّبيب) عقد ابن هشام فصلًا بعنوان: "خروج (إذا) عَنِ الشَّرطيَّة"[3]، ومنهم الجَوْجَرِيُّ، يقول: "وهذا خارج عَنْ أصل الباب، وذِكْرُها- حينئذٍ- في الباب إنَّما هو لتكميل الفائدة باستيفاء الأقسام"[4]، ويقول السُّيوطيُّ[5]: "قالوا لأنَّه خروجٌ عَنِ الأصل"[6]، ويقول الصَّبَّان[7] في (حاشيته): "الأصل عدم الخروج عن الأصل"[8].

ومِنَ المحدثينَ عبَّاس حسن، يقول: "ولأنَّ النَّصب على نزعِ الخافض خروجٌ على الأصل السَّائد الغالب، فلا نلجأُ إليه مختارين"[9].

وربَّ سائلٍ يسألُ ما لنا وللألفاظ الَّتي خرجتْ عَنْ بابها؟ وما الفائدةُ الَّتي يمكن لدارسي النَّحو تحقيقُها عند تَعَرُّفِهم على هذِهِ الألفاظ؟

ورُبَّ مدَّعٍ يدَّعي أنَّ البحثَ في هذِهِ الألفاظِ لا يزيدُ دارسي النَّحو إلَّا تعقيدًا ونفورًا، فنحن لا نستطيعُ الإلمام بالألفاظِ المشهورةِ الَّتي هي أصلٌ لأبواب النَّحو. فكيف بنا إذا كلَّفنا أنفسَنا بِتَحَمُّلِ الجهد الزَّائد في التَّعرُّف على هذه الألفاظ؟!

ويجيبُ الباحثُ عِنْ كلِّ هذِهِ التساؤلاتِ بأنَّ التَّعرفَ على هذه الألفاظِ الَّتي خرجتْ عَنْ

---

(1) ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص546).

(2) ابن هشام، المباحث المَرْضِيَّة المتعلِّقة بـ (مَنْ) الشَّرطيَّة (ص61، ص65).

(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج106/2).

(4) الجوجري، شرح شذور الذَّهب (ج749/2).

(5) جلال الدِّين، عبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطيُّ الخُضَيْرِيُّ: إمام حافظ مؤرِّخ أديب، يُلَقَّب بابن الكتب، ولمَّا بلغ أربعين سنة اعتزل النَّاس، وخلا بنفسه في روضة المقياس مُنْزَوِيًا، فألَّف أكثر كتبه، له نحو ستمائة مصنَّف، تُوفِّي سنة إحدى عشرة وتسعمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: همع الهوامع (ج1/3-13)، والأعلام (ج301/3).

(6) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج122/1).

(7) أبو العِرْفان محمَّد بن عليٍّ الصَّبَّان: عالم بالعربيَّة والأدب، له عددٌ مِنَ المؤلَّفات، منها: حاشية الصَّبَّان، مولده بالقاهرة ووفاته بها سنة سِتٍّ ومائتينِ وألف مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج279/6).

(8) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (299/2).

(9) عباس حسن، النَّحو الوافي (ج164/2).

بابها ضرورةٌ مُلِحَّةٌ للدَّارس لفرع مُهِمٍّ مِنْ فروع اللُّغة العربيَّة، هذِهِ الضَّرورةُ لا تَقِلُّ أهميَّةً عن ضرورةِ إلمامِ هؤلاءِ الدَّارسينَ بالألفاظ النَّحويَّة الَّتي تشكِّلُ أصلًا لأبواب النَّحو.

ولدراسةِ هذِهِ المسائلِ فوائدُ تطبيقيَّةٌ لدارسي النَّحو العربيِّ؛ إذ تُرَسِّخُ دراستُها القواعدَ والضوابطَ المُطَّرِدَةَ، فدراسةُ ما لم يُشْتَهَرُ مِنْ تلكَ الضَّوابطِ يعني تثبيتها، وذلك فيه مِنَ المنفعة لطلاب عِلْمِ النَّحو ما لا يخفى على أحد، إلى جانب المنفعة الَّتي يحققونَها مِنْ دراسة المشهور المتعارَفِ عليه مَنْ تلكَ المسائل، ممَّا يحقِّقُ لهم معرفةً للأداء الصَّحيح لألفاظ العربيَّة والابتعاد عَنِ الخَطَأِ اللِّسانيِّ والكتابيِّ.

– النَّاظر إلى المسائل الَّتي تناولها الباحث في أطروحته يجد أنَّه أَكْثَرَ مِنْ استخدامِ لفظِ (مشهور) للدِّلالةِ على رأسِ البابِ لأيِّ لفظةٍ نحويَّةٍ، وكذلكَ مصطلح (غير مشهور) للدِّلالةِ على أنَّ اللَّفظةِ خَرَجَتْ عَنْ بابِها، وصنيعُ الباحث هذا إنْ دلَّ على شيء فإنه يدلُّ على تقديره وتمثُّلِهِ للنُّحاةِ الَّذين اعْتَدُّوا بالسَّماعِ والرِّوايةِ أمثالِ ابنِ مالكٍ، والَّذي كانَ يستخدمُ مصطلحاتِ الرِّوايةِ والسَّماعِ، مثل قوله: (وهي لغةٌ مشهورةٌ) أو (هي لغةٌ معروفةٌ) أو(سَمِعَها مِنَ العرب) وغيرها.

فاحترامُ ابنِ مالكٍ الشَّديدُ للسَّماعِ حَمَلَهُ عَلى قَبولِ الشَّواهدِ مِنَ القراءاتِ غيرِ المشهورةِ والشَّاذَّةِ ومِنَ الشِّعر وأقوالِ العربِ والحديثِ الشَّريفِ، وقاعدُتُه في ذلكَ: "لا عُدُولَ عَنِ الاتِّباعِ عندَ صحَّة السَّماعِ"[1].

مبررات النُّحاة التي سوَّغت لهم الخروج بالألفاظ النَّحويَّة وحتَّى الصَّرفيَّة عن أصل الباب الَّذي وُجِدَتْ فيه:

لا يشكُّ أحدٌ مِنَ الدَّارسين أو الباحثين في علوم اللُّغة العربيَّة أنَّ هناكَ عددًا كبيرًا مِنَ الألفاظ النَّحويَّة والصَّرفيَّة قد خرجت عن أصل الباب الَّذي تنتمي إليه، ولا شكَّ في أنَّ هذا الخروج لم يأتِ بطريقة عفويَّة، وإنَّما حصل وحدث عند نحاةِ اللُّغة العربيَّة منذ وضعهم لِلَّبنات الأولى لهذا العِلْم العريق مِنْ علوم العربيَّة؛ أقصد عَلْمَ النَّحو والتَّصرف، وكان لهذا الخروج عن الأصل مبررات وأسباب سيحاول الباحث التَّعرف عليها في هذه العُجالةِ، ولو بشيءٍ مِنَ الاختصار، مدلِّلًا على صحَّة ما ذهب إليه بأقوال علمائنا الأفذاذ.

ولا يمكنُ لأحدٍ، لا قديمًا، ولا حديثًا أنْ يعدَّ هذا الخروج مِنْ قبيل الصُّدفة أو مِنْ قبيل الخطأ الَّذي قد يعتري اللِّسانَ البشريَّ، وإنَّما هناك عوامل ساعدت النُّحاة للخروج بهذه الألفاظ

(1) ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص29).

عن بابها الأصلي؛ ممَّا جعلَها مَحَطَّ اهتمامِ الباحثين والدَّارسين.

فالخطأُ لا يمكنُ لأحدٍ أنْ يعدُّهُ مِنْ مسوِّغات خروج الألفاظ النَّحويَّة والصَّرفيَّة عن أصل الباب؛ ذلك أنَّه لم ينصَّ أحدٌ مِنَ النَّحويِّين أو الصَّرفيِّين على وجود هذا المبرِّر، لا سيَّما وأنَّ هؤلاءِ كانوا أقربَ منَّا إلى حدود الاحتجاج باللُّغة الزَّمانيَّة والمكانيَّة على حدٍّ سواء، فهم أعرفُ بطبيعة لغتهم.

والباحثُ لا يدَّعي لنفسه الأسبقيةَ في الحديث عن هذه الدَّواعي والأسباب، وإنَّما كانت هناك الكثير مِنَ الإشارات إلى هذه المبررات الَّتي تحدَّث عنها علماء أصول النَّحو في كتبهم ومؤلفاتِهم، وما على الباحث إلَّا أنْ يعقدَ العزم للبحث عنها والوقوف على مظاهرِها المختلفة مِنْ أجل حصول الفائدة للقارئ العربيِّ الكريم.

ولا يرغبُ الباحثُ في جَعْلِ ظاهرة الشُّذوذ النَّحويِّ أو الصَّرفيِّ أحد هذه المبررات؛ لأنَّ هناك فَرْقًا شاسعًا بين الألفاظ النَّحويَّة الشَّاذَّة والألفاظ التي خرجت عن بابها، فهذه الألفاظ لها مجالُها الخاصُّ بها، وللألفاظ الشَّاذَّةِ مجالٌ آخر اعتنى به الكثير مِنَ النُّحاة.

والآن إلى المبررات الَّتي سوَّغت للنُّحاةِ الخروجَ بالألفاظ النَّحويَّة عن أصل الباب:

أوَّلًا- تَحَرِّيهم لأمن اللَّبس:

وأولى هذه المبررات الَّتي حَدَتْ بالنَّحويِّين للخروج بالألفاظ عن بابها **محاولتهم تحقيق ما يعرف بأمن اللَّبس** في التَّعامل مع الألفاظ النَّحويَّة المختلفة، وقد واجه الباحث هذا اللَّبس والغموض في كثير مِنَ المسائل النَّحويَّة الَّتي تناولها بالبحث والدِّراسة.

فعلى سبيل المثال كان يلتبسُ عليه الأمر في تصنيف أراء النُّحاة حول مسألة مِنَ المسائل، وأيُّهم يمثِّل رأيُهُ أصل الباب لهذه المسألة؟ وأيُّهم يمثِّل رأيُهُ الخروج عن أصل الباب؟!

وظاهرة أمن اللَّبس في اللُّغة ليستْ خاصَّة باللُّغة العربيَّة وحدَها، وإنَّما هي عامَّةٌ للغات كلِّها، تسعى إلى تحقيقه، يقول تمام حسَّان عن ظاهرة أمن اللَّبس في اللُّغات: "إنَّ اللُّغة العربيَّة- وكلُّ لغة أخرى في الوجود- تنظر إلى أمن اللَّبس باعتباره غاية لا يمكن التَّفريط فيها؛ لأنَّ اللُّغة المُلْبِسَة لا تصلح واسطةً للإفهام والفهم، وقد خُلِقَتِ اللُّغات أساسًا للإفهام، وإنْ أعطاها النَّشاط الإنسانيُّ استعمالاتٍ أخرى فنيَّة ونفسيَّة"[1].

وقد أشار النَّحاة إلى أمن اللَّبس في الكثير مِنْ مسائلهم الَّتي تناولوها بالبحث، ومِنْ ذلك

---

(1) تمام حسَّان، اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها (ص233).

قول ابن مالك:

وإنْ بِشَكْلٍ خِيْفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَما لِباعَ قَدْ يُرى لِنَحْوِ حَبْ[1]

معنى هذا القول: وإنْ خيف اللَّبسُ في شكلٍ مِنْ الأشكالِ الإعرابيَّةِ للفظة (ما) عُدِلَ عنه إلى شكلٍ غيرِهِ، لا لبس معه.

وتعرَّض السيوطي لهذه المسألة- أيضًا- يقول: "اللَّبس محذورٌ، ومن ثَمَّ وُضِعَ له ما يزيله، إذا خِيْفَ"[2]، وذكر له أمثلةً، منها: رفع الفاعل ونصب المفعول؛ فإنَّ ذلك لخوف اللَّبس منهما لو استويا في الرَّفع أو في النَّصب.

ويضرب الباحث أمثلةً بسيطة مِنْ واقع المسائل النَّحوية على محاولة النُّحاة العرب تحقيق أمن اللَّبس اتجاه الألفاظ الَّتي خرجت عن بابها في تلك المسائل:

- الأصل في الكلام أن يُوْضَع للفائدة، قال ابن مالك:

كَلامُنا لَفْظٌ مُفيدٌ؛ كاسْتَقِمْ وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ، الكَلِمْ[3]

فإذا زالت الفائدة أو حصل لبس أصبح الكلام بلا معنى.

- ومنها: أنَّه يجوز أنْ يُقال في النِّداء: يا أبتِ، ويا أمَّتِ، بحذف ياء الإضافة، وتعويض التَّاء عنها، قال ابن يعيش: "ولا تدخل هذه التَّاء عوضًا فيما له مؤنَّث مِنْ لفظه، لو قلت في (يا خالي ويا عمي): (يا خالت ويا عمَّت) لم يجز؛ لأنَّه كان يلتبس بالمؤنَّث، فأمَّا دخول التَّاء على الأمِّ فلا إشكال فيه؛ لأنَّها مؤنَّثة، وأمَّا على الأب فلمعنى المبالغة"[4].

- ومِنْ مواضع اللَّبس: أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأنَّه ممَّا يقع فيه الإشكال، نحو: (أخوك صديقي)، ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كان ممَّا لا يظهر فيهما الإعراب، فإنَّه لا يجوز، نحو : (ضرب موسي عيسي)[5].

- ومن ذلك كسرهم لام الجرِّ مع المُظْهَر مع أنَّها تُفْتَح مع المُضْمَر؛ لئلا تلتبس بلام

---

(1) ابن مالك، مَتْن الألفيَّة (ص18).

(2) السُّيوطيُّ، الأشباه والنَّظائر (ج1/580).

(3) ابن مالك، مَتْن الألفيَّة (ص2).

(4) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/11- 12).

(5) يُنظر: ابن الوَرَّاق، عِلَل النَّحو (ص271). والسُّهَيلي، نتائج الفكر في النَّحو (ص133). والعُكْبري، مسائل خلافيَّة (ص112).

الابتداء[1].

– لا يجوز الابتداء بالنكرة؛ لأنها لا تفيد.

ويكتفي الباحث بهذا القدر مِنَ الأمثلة الَّتي تعجُّ بها المؤلَّفات النَّحويَّة.

ثانيًا– التَّخفيف:

التَّخفيف مِنَ الظَّواهر المهمَّة في تفسير جزء لا يُستهان به مِنَ المسائل النَّحوية الَّتي خرجت عن بابها عند النُّحاة وكذلك الصَّرفيين.

ومِنَ المعروف أنَّ النَّفس الإنسانيَّة تألف الخِفَّة وتميلُ إليها، وتبتعد كثيرًا عن الثِّقل– الَّذي هو عكس الخِفَّة– وتنفر منه حتَّى في التَّعامل مع التَّراكيب اللغوية المختلفة.

وكان سيبويهِ أوَّلَ مَنْ تحدَّث عن الخِفَّة اللفظيَّة والخِفَّة المعنويَّة مِنَ النُّحاة، جاء في (الكتاب): "وقد يَشِذُّ الشَّيءُ مِنْ كلامِهم عَنْ نظائره، ويستخفُّون الشَّيءَ في موضع لا يستخفُّونه في غيره"[2]، ويقول عَنِ الخفَّة المعنويَّة: "واعلمْ أنَّ بعضَ الكلامِ أثقلُ مِنْ بعض، فالأفعالُ أثقلُ مِنَ الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تَمَكُّنًا، فِمنْ ثَمَّ لم يَلحقها تنوينٌ، ولحقها الجزْم"[3]، ويقول– أيضًا: "واعلمْ أنَّ النَّكرةَ أَخَفُّ عليهم مِنَ المعرفة... واعلم أنَّ المذكَّرَ أخفُّ عليهم مِنَ المؤنَّث"[4].

وللتَّخفيف أثرٌ واضحٌ وجَلِيٌّ في كثير مِنَ المسائلِ النَّحويَّة الَّتي خرجتْ عن بابها، والهدف هو التَّيسير، فمثلًا ذكر النُّحاة أنَّ الغرضَ مِنَ الإدغام هو طلب التَّخفيف، يقول المبرِّد "وذلك قولك في النَّسب إلى (هيِّن): (هينيّ)، وإلى (ميِّت): (ميتيّ)، لا يكون إلَّا ذلك، وقد كان يجوزُ التَّخفيفُ مِنْ قبل ياء النَّسب استثقالًا للإدغام في حروف اللِّين، فلمَّا تَوالَتِ الياء والكسرة لم يكنْ إلَّا التَّخفيف"[5].

---

(1) يُنظر: ابن جِنِّيْ، سرُّ صناعة الإعراب (ج10/2).

(2) سيبويه، الكتاب (ج210/1). وينظر: ابن الورَّاق، عِلَلِ النَّحو(ص514). والجوجري، شرح شذور الذَّهب (ج200/1).

(3) سيبويه، الكتاب (ج20/1).

(4) المرجع السَّابق، ج22/1.

(5) المبرِّد، المقتضب (ج135/3).

ثالثًا– الشُّهرة:

وهذه الظاهرةُ لها الأثرُ البيِّنُ في الألفاظ النَّحويَّة الَّتي خرجت عَنْ بابها؛ لأنَّ الأشهر أكثر معرفةً مِنْ غيرِهِ كما يقولُ أحد الباحثين[1].

والمُلْقي نظرةً على أيِّ مسألة مِنْ مسائل هذه الأطروحة الَّتي نحن بصددها، يجدُ أنَّ الباحث– دائمًا– كان يقرنُ بين اللَّفظ النَّحويِّ الَّذي يشكِّل رأس الباب وبين شهرةِ هذا اللَّفظ بين النُّحاة ودارسي النَّحو مِنْ ناحية، كما أنَّه كانَ يقرنُ بين خروجِ اللَّفظ عَنْ أصل الباب وبين عدمِ شهرةِ هذا اللَّفظِ بين النُّحاة ودارسي النَّحو مِنْ ناحية أخرى، فالعلاقة جدُّ وثيقة بين كلِّ نوعين مِنَ الأنواع الَّتي ذُكِرَت– هنا.

والباحثُ عندما أوجدَ هذه العلاقةَ فإنَّ ذلك لم يأتِ مِنْ فراغ، فشهرةُ لفظةِ (ما) أو عدم شهرتِها يعدُّ مِنَ المبرِّرات المهمَّة لخروج الألفاظ النَّحويَّة عَنْ أصل بابها.

وشهرة تلك الألفاظ النَّحويَّة لم تكنْ على درجةٍ واحدة، وإنَّما جاءتْ متفاوتةً، فلربَّما وجدنا لفظةً أشهرَ مِنْ لفظةٍ أخرى بين النُّحاة والدَّارسين.

والشُّهرةُ وإنْ كانتْ في الأصل للأشخاص، فهي صفةٌ ملازمةٌ للألفاظ اللُّغويَّة– أيضًا– فقد قالتِ العرب قديمًا: (فلان يُشار إليه بالأصابع)[2]، في إشارة إلى الشُّهرة، وهذه مِنَ الكنايات المشهرة المعاصرة، حيث يقولون: (فلان يُشار إليه بالبَنان).

ومصطلح الشُّهرة (المشهور، وغير المشهور) استُخدِمَ لدى النُّحاة القدماء والمحدثين على حدٍّ سواء، نأخذ مثالين مختلفين، مِنَ القدماء: ابن مالك، يقول: "واللغة المشهورة فيه"[3]، ومِنَ المُحْدَثين عبَّر الأفغانيُّ بقوله: "خروج عَنِ الأسلوب العربيِّ المشهور"[4].

سؤال مِنْ متطلبات البحث في هذا الموضوع يطرحُهُ الباحثُ ويُجيبُ عنه.

ما المعايير الَّتي اعتمد عليها الباحث للحكم على لفظةٍ أو مصطلحٍ (ما) أنَّه مِنْ أصل الباب أو أنَّه خرج عن بابه؟

هذا السُّؤال له علاقةٌ وطيدةٌ بقضيةِ الألفاظ المشهورة في بابها والألفاظ غير المشهورة، و–هنا– يطرح الباحث سؤالًا آخر له صلة بهذا السُّؤال.

---

(1) يُنظر: الحموز، ظاهرة التَّغليب في اللُّغة العربيَّة (ص50).

(2) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب (ج117/9).

(3) ابن مالك، شرح الكافية (ج1453/3).

(4) الأفغاني، الموجز في قواعد اللُّغة العربيَّة (ص8).

فما المقصود بالألفاظ المشهورة؟ وما المعايير التي اعتمد عليها الباحث للحكم على لفظة (ما) أنَّها مشهورة أو غير مشهورة؟

جاء في كتاب (الفروق اللُّغوية) في الْفرق بَين المَعرُوف والمَشْهُور: "المَشْهُور هو المَعرُوف عند الجماعة الكثيرة، والمَعرُوف وإِنْ عَرِفَهُ واحدٌ يُقال: هذا مَعرُوف عند زيد، ولا يُقال: مَشهُور عند زيد، ولكنْ مشهور عن القوم"[1].

مِنَ المعلوم أنَّ النُّحاةَ العربَ تواضعوا فيما بينهم على كثير مِنَ الألفاظ والمصطلحات الخاصَّة بعِلْمِ النَّحو، فالألفاظ المشهورة هي الألفاظ المتداولة بين النُّحاة، والَّتي تناولوها في كتبهم، وهي معروفة لديهم، ولا ينكرونها فيما بينهم.

ولكنْ هناك ألفاظٌ أو مصطلحاتٌ ربَّما انفرد نحويٌّ (ما) بذكرها، فلم تُشْتَهَر بين النُّحاة، وليس معنى هذا أنَّ هذه الألفاظَ مخالفةٌ لقواعدِ القياسِ أو السَّماع المعمول بها، ولكنَّها ألفاظٌ اجتهدَ الَّذين نادَوا بها وعملوا على إظهارها وربَّما حالفها الاهتمامُ أكثر مِنْ غيرها ممَّا اشْتُهر مِنَ الألفاظ.

فالمواضع الَّتي كَثُرَ ذِكْرُ النَّحويِّين لها في مصنفاتِهم، وعدَّدوها في كتب النَّحو، تعدُّ مِنْ أصل الباب ومِنَ الألفاظ المشهورة فيما بينهم.

وأمَّا المواضع الَّتي لم يَكْثُرْ ذِكْرُ النَّحويِّين لها في مصنفاتهم، وإنَّما ذهب إلى الحديث عنها بعضُ النَّحويِّين، وهي تُدْرَكُ بشيءٍ مِنَ التَّدقيق في أبواب النَّحو المعروفة، وفي كتب معاني القرآن وإعرابه، وفي كتبِ التَّفسير، وشروحات الحديث الشَّريف، وربمَّا لا تُذْكَر في كتبهم إلَّا نادرًا، فهي مِنَ الألفاظ غير المشهورة.

وهناك معيار آخر اعتمد عليه الباحث في تحديد ما إذا كانت لفظة(ما) أو مصطلح (ما) مشهورًا أو غيرَ مشهور، يتمثَّلُ في مدى استخدام دارسي النَّحو وتعاطيهم مع هذه الألفاظ أو تلك المصطلحات النَّحويَّة المختلفة.

وهناك معيار آخر يتمثَّل في أنَّ بعض اللَّهجات ربمَّا ساهمتْ في تحديد شهرةِ لفظةٍ (ما) أو عدم شهرتِها بين علماء النَّحو العربيِّ القدامى والمحدثين، ومِنَ الألفاظ الَّتي تندرج تحت هذا الباب(غير مشهورة في بابها)، لغة (ما) قد تكون خاصَّة بقوم دون غيرهم.
مثال: (لعلَّ) الَّتي تَجُرُّ الاسم بعدها لغة عُقَيْلِيَّة، فهي خاصَّة بقوم دون آخرين، وهذا يترتَّب

(1) أبو هلال العسكريُّ، الفروق اللُّغويَّة (ص95).

عليه أنَّ الجَرَّ بها غير مشهور في بابه.

وصرَّح بعض النُّحاة في كتبهم بالمشهور وغير المشهور، نأخذ أمثلة على ذلك:

– جاء في (شرح ألفية ابن مالك) لابن عُثَيمين مِنَ النُّحاة والمفسرين المُحْدَثِينَ: "ولكنَّ المشهور أنَّ (حيثُ) لا تُضاف إلَّا إلى الجُمَل... ولكنَّ غالبَ عباراتِ الفقهاء– رحمهم الله– إضافة (حيثُ) إلى ما بعدها، خلاف المشهور في اللُّغة العربيَّة"[1].

– وجاء فيها– أيضًا: "لكنَّ المشهور ما مشى عليه ابن مالك– رحمه الله– أنَّ كلَّ ما دَلَّ على النَّفي فإنَّه لا يمكنُ أنْ يجتمعَ مع لام التَّوكيد"[2].

– وجاء فيها– أيضًا: "وإذا عطفنا على ضمير مجرور وَجَبَ إعادةُ الجار **على المشهور** مِنْ كلام النَّحويِّين ولا يجب عند ابن مالك، وهو الصَّحيح"[3].

– وجاء فيها– أيضًا: "ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ أنَّه يجوزُ نداءُ ضمير الغائب، ولكنَّ المشهورَ عدمُ الجواز"[4].

مِنْ– هنا– يتَّضحُ أنَّ استخدامَ الباحثِ للألفاظِ المشهورِ والألفاظِ غيرِ المشهورة ليس بِدْعًا، ولكنَّ النُّحاة استخدموا هذه المصطلحات في تعبيراتهم المتكرِّرة، وما ذكره الباحث ما هو إلَّا أمثلة فقط.

رابعًا– ظاهرةُ حَمْلِ اللَّفظ على نظيره:

وهذا– أيضًا– مبرِّرٌ آخرُ دفع بعضَ النُّحاة للخروج بلفظةٍ نحويَّةٍ (ما) عن أصل بابها. وهذا المصطلح ينتشرُ في المؤلفاتِ النَّحويَّة والصَّرفيَّة على حدٍّ سواء، فقد أفردوا له أبوابًا في مصنفاتهم، يقولُ أحدُ الباحثينَ المُحْدَثينَ: "كثيرًا ما يُطالِعُنا النَّحويُّون والتَّصريفيُّون في تأويلاتِهم وتفسيراتِهم المختلفةِ بالالتجاء إلى النَّظير؛ لتعزيزِ مذهبٍ نحويٍّ وَرَدِّ آخر، ولا سيَّما ما كان في تلك الشَّواهد الَّتي ظاهرُها على أنَّها على خلاف ما عليه الجمهورُ والأصل اللُّغويُّ"[5].

وتبيَّنَ للباحثِ خلال بحثه هذا أنَّ اتِّخاذَ ابنِ مالكٍ لِشواهدِهِ والقياسَ عليها– دَفَعَهُ إلى مخالفةِ بعض النَّحويِّينَ الَّذين أَلْزَموا أنفسَهُمْ بمقاييسَ ربَّما خالَفَها السَّماعُ، ليسَ هذا فحسبُ بَلْ

---

(1) ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك (ج20/2).

(2) المرجع السَّابق، ج43/2.

(3)المرجع نفسه، ج323/3.

(4) المرجع نفسه، ج328/2.

(5) الحموز، النَّظير وعدمه في العربيَّة (ص119).

تجدُهُ في بعضِ الأَحايِيْنِ يستدركُ عليهم، فعلى سبيلِ المثال تجدُهُ يُصَرِّحُ بمخالفةِ البصريِّينَ أمثالِ سيبويهِ، كما خالفَ الكوفيِّينَ أمثالَ الفرَّاءِ، كما تَجِدُهُ- أحيانًا- يُصَرِّحُ بمخالفةِ أكثرِ النُّحاةِ، يقولُ في مناقشته لإحدى المسائل: "وقَدْ أَغْفَلَ النَّحويُّونَ التَّنبيه على جوازِ حذفِ اللَّام- يعني الفارقة- عند الاستغناء عنها... فبيَّنتُ إغفالَهم، وثَبَتَ الاحتجاجُ عليهمْ، لا لهم"[1].

واعتمادُهُ على السَّماعِ قد يُوْجِدُ لديه رأيًا جديدًا لم يفطنْ إليه النُّحاة ولم يخطرْ لهمْ على بالٍ، ومثالُ ذلكَ ما ذهبَ إليه مِنْ وجوبِ حذفِ اللَّامِ الفارقةِ بشرط أنْ يلي (إنْ) المخفَّفةَ نفيٌ مِنْ ناحيةٍ وأنْ يكونَ أُمِنَ اللَّبسُ مِنْ ناحيةٍ أخرى، واحتجَّ على صحَّة ما ذهبَ إليه بأشعارِ العربِ الثَّابتِ روايتُها عنهم.

ومِنَ النُّحاةِ الَّذينَ ذكروا هذِهِ الظاهرةِ؛ أقصدُ الحَمْلَ على النَّظير في مؤلفاتهم:

1- سيبويه، جاء في (الكتاب): "هذا بابُ نظائر ما ذكرنا مِنْ بنات الياء والواو"[2].

2- ابن جِنِّيْ: فقد عقد بابًا بعنوان: "حَمْلُهم الشَّيءَ على حُكْمِ نظيره"[3].

3- ابن هشام: ذَكَرَ إحدى عشرةَ قاعدةً، القاعدة الأولى[4] بعنوان: "قد يُعطَى الشَّيءُ حُكْمَ ما أَشْبَهَهُ في معناهُ أو في لفظِهِ أو فيهما"، وتجدُهُ يمثِّلُ للأنواع الثَّلاثة، فمثَّل للأوَّل بدخول الباء في خبر (أنَّ) في قوله- تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ...**﴾[5]؛ لأنَّه في معنى (أو ليس الله بقادر)، والَّذي سهَّل ذلك التَّقدير تباعد ما بينهما.

ومثَّل للثَّاني بجواز حذف خبر المبتدأ في نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو) اكتفاءً بخبر (إنَّ) لمَّا كان (إنَّ زيدًا قائمٌ) في معنى (زيدٌ قائمٌ).

ومثَّل للثَّالث بجواز: (أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ)، لمَّا كان في معنى: (أنا زيدًا لا أضرب)، ولولا ذلك لم يَجُزْ؛ إذ لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدَّم معموله[6].

4- السُّيوطيُّ: عقد بابًا بعنوان: (حَمْلُ الشَّيءِ على نظيرِهِ)، ويضرب مثالًا منسوبًا إلى أحد

---

(1) ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص106).

(2) سيبويه، الكتاب (ج46/4). واستخدم سيبويه هذا المصطلح في ثلاثة مواضع أخرى من كتابه المذكور، هي: (ج49/4)، (ج95/4)، (ج330/4).

(3) ابن جِنِّيْ، المنصف (ص191).

(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج627/6).

(5) [الأحقاف: 33].

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج629/6).

اللغويِّين بقوله: "الحُدَّاث: جماعة يتحدَّثون، وهو جَمْعٌ على غيرِ قياس، حملًا على نظيرِهِ، وهو سامر وسُمَّار، فإنَّ السُّمار المتحدثون[1].

خامسًا- القياس الخاطئ:

يعتقدُ الباحثُ أنَّ هذِهِ الظَّاهرةَ كانتْ أحدَ المبرراتِ الَّتي ساهمتْ في خروجِ بعضِ الألفاظِ النحويَّة عن بابِها، ولكنْ بدرجةٍ قليلةٍ إذا ما قيس تأثيرُ هذا المبررِ بتأثير مبررات أخرى.

ولنتأملْ قول الدُّكتور رمضان عبد التَّواب، يقول: "وقد عرف قدماءُ اللُّغويِّين هذه الظَّاهرةَ، ظاهرةَ القياسِ الخاطئ، وسمَّوْها التَّوهم، أو الحَمْل على القياس الخاطئ"[2].

ومِنْ أمثلةِ القياسِ الخاطئِ عند القدماءِ ما ذكرَهُ سيبويهِ في (الكتاب): "فأمَّا قولهم: (مصائب) فإنَّه غَلَطٌ منهم، وذلك أنَّهم توهَّموا أنَّ (مصيبة) فَعِيْلَةٌ، وإنَّما هي مُفْعِلَةٌ، وقد قالوا: مَصاوِبٌ"[3].

نَقَلَ السُّيوطيُّ عَنْ ابنِ خالويهِ[4] في (شرح الفصيح) قوله: "كان الفرَّاء يجيزُ كَسْرَ النُّونِ في(شتَّانِ)، تشبيهًا بـ (سِيَّانِ)، وهو خطأ بالإجماع، فإنْ قيل: الفرَّاء ثِقَة، ولعلَّه سَمِعَهُ! فالجواب: إنْ كان الفرَّاء قاله قياسًا، فقد أَخْطَأَ، وإنْ كان سمعَهُ مِنْ عربيٍّ، فإنَّ الغَلَطَ على ذلك العربيِّ؛ لأنَّه خالفَ سائر العرب، وأتى بلغةٍ مرغوبٍ عنها"[5].

وتحضرني قصَّة طريفة حدثت للأصمعيِّ، والَّتي يمكن للباحث أنْ يدلِّلَ مِنْ خلالها على القياس الخاطئ عند اللُّغويِّين العرب القدامى، فقد طُلِبَ مِنَ الأصمعيِّ[6] تصغير

---

(1) يُنظر: السُّيوطيُّ، الأشباه والنَّظائر (ج393/1).

(2) رمضان عبد التَّواب، التَّطور اللُّغويُّ (ص114).

(3) سيبويه، الكتاب(ج356/4).

(4) أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه،: لغويٌّ، من كبار النُّحاة، من كتبه: (شرح مقصورة ابن دُرَيد) و(مختصر في شواذِّ القرآن)، و(إعراب ثلاثين سورة مِنَ القرآن العزيز)، و(ليس في كلام العرب)، و(الجمل في النَّحو)، مَاتَ سنة سبعين وثلاثمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج529/1)، الأعلام (ج231/2).

(5) السُّيوطيُّ، الأشباه والنَّظائر (ج393/1).

(6) أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي البصري، نسبةً إلى جدِّهِ أصمع، أحد أئمة اللُّغة والنَّحو، رَوَى عَنْ أبي عمرٍو ابن العلاء وغيره، وكان يتمتَّع بحافظة جيِّدة، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأضواء والقلب والإبدال، وغريب القرآن وغيرها كثير. مات سنة خمسَ عشرةَ ومائتينِ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج112/2).

كلمة(مختار)، فصغَّرها على (مُخَيْتِر)؛ ظنًّا منه أنَّ التَّاء أصليَّة، فقيل له أخطأت يا أصمعيُّ، فالصَّواب: إمَّا(مُخَيِّر) وإمَّا (مُخَيِّير)[1].

سادسًا- الحَمْلُ على أحسن القبيحين:

هذا ما عَنْوَنَ به السُّيوطيُّ في كتابه (الأشباه والنَّظائر)[2] للحديث عن قضية نحويَّة عرفَها النحاة، وهذه يعدُّها الباحثُ أحدَ العوامل أو المبررات الَّتي ساهمت ولو بجزء يسير في خروج بعض الألفاظ النَّحويَّة عن أصل الباب الَّذي وُجِدَتْ هي فيه.

وهذه عبَّر عنها ابنُ جِنِّيْ، وذلك بأنْ تحضرَكَ الحال ضرورتين، لا بدَّ من ارتكاب إحداهما فينبغي- حينئذٍ- أن تتحمَّل الأمر على أقربهما وأقلِّهما فُحْشًا[3].

فقولك: (فيها قائمًا رجلٌ) يسمَّى هذا عند ابن جِنِّيْ **أحسن القبيحين**؛ لأنَّ الحالَ مِنَ النَّكرةِ قبيحٌ، وتقديم الصِّفة على الموصوف أقبح، فحُمِلَ على أحسنهما[4].

سابعًا- الحمل على المعنى:

هذا عامل آخر مِنَ العوامل التي تسبَّبت في خروج عدد مِنَ الألفاظ النَّحويَّة عن بابها. وهذه الظَّاهرة المشهورة في اللُّغة العربيَّة والدَّرس النَّحويِّ بدت واضحة في مؤلفات عددٍ من علماء العربيَّة القدامى والمحدثين، ومنهم: ابن فارس[5] الذي عقد بابًا بعنوان: (الحَمْل)، يقول فيه: "هذا باب يَتْرُك حكم ظاهر لفظه؛ لأنَّه محمول على معناه. ويقولون: (ثلاثة أنْفُس)، والنفس مؤنَّثة؛ لأنَّهم حملوه على الإنسان. ويقولون: (ثلاث شخوص)؛ لأنَّهم يحملون ذلك على أنهنَّ نساء"[6].

وأمَّا ابن جِنِّيْ فقد عقد فصلًا في الحَمْل على المعنى، ويرى أنَّه وَرَدَ في القرآن الكريم وفصيحِ الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكَّر، وتذكير المؤنَّث، وتصوير معنى الواحد في

---

(1) تُنظر هذه المحاورة في: الكفويِّ، الكليَّات (ج865/1).

(2) يُنظر: السُّيوطيُّ، الأشباه والنَّظائر (ج393/1).

(3) يُنظر: ابن جني، الخصائص (ج213/1).

(4) يُنظر: المرجع السَّابق، ج214/1. والأشباه والنَّظائر للسُّيوطيُّ (ج394/1).

(5) أبو الحُسَيْن أَحْمد بن فارس بن زَكَرِيَّا القزْوِينِي: مِنْ أئمَّة اللُّغة والأدب كانَ نحويًّا على طَرِيقَة الكُوفِيِّين، مِنْ تصانيفه (مقاييس اللُّغة)، وله شعر حسن، مات سنةَ خمسٍ وتسعينَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج352/1)، الأعلام (ج193/1).

(6) ابن فارس، الصَّاحبي (ص195).

الجماعة، والجماعة في الواحد[1].

وأمَّا ابنُ الأنباريِّ[2] فَذَكَرَ أنَّ "الحَمْل على المعنى أكثرُ في كلامهم مِنْ أَنْ يُحْصَى"[3]، ومِنَ الحَمْل على المعنى تأنيث المذكَّر كقولهم: (ما جاءتْ حاجتُكَ)، وكقولهم: (ذهبتْ بعض أصابعه)، أنَّث ذلك لمَّا كان بعضُ الأصابع إصبعًا، ولمَّا كانت (ما) هي الحاجة في المعنى[4].

وعرَّف أحد الباحثين **الحَمْل على** المعنى بقوله: "هو حَمْل اللَّفظ على معنى لفظٍ آخرَ أو تركيبٍ على معنى تركيبٍ آخر؛ لِشَبَهٍ بينَ اللَّفظينِ أو التَّركيبينِ في المعنى المجازي، فيأخذانِ حُكْمَهما النَّحويَّ، مع ضرورةِ وجودِ قرينةٍ لفظيَّةٍ أو معنويَّة، تدلُّ على ملاحظةِ اللَّفظِ أو التَّركيبِ الآخر يُؤْمَنُ معه اللَّبس"[5]، ومِنْ شواهدِ الحَمْلِ على المعنى في القرآن الكريم قوله- تعالى: ﴿... لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[6]، وذلك بجزم(أكن) حملًا على المعنى، والمعنى: (إن اخرتني أكن).[7].

ثامنًا- الحَمْل على اللَّفظ:

وهذا مسوغٌ آخرُ مِنْ مسوغاتِ خروج الألفاظ النَّحويَّةِ عن أصل بابها، إذ ليس الحَمْل على المعنى وحدَهُ دون اللَّفظ هو المسؤولُ عَنْ خروج هذه الألفاظِ عَنْ أصل الباب.

وممَّا يؤيِّدُ هذه الفكرةَ- قولُ ابن الأنباريِّ: "والحَمْل في (كلا)، و(كلتا) على اللَّفظ أكثر مِنَ الحَمْلِ على المعنى، ونظيرهما في الحَمْل على اللَّفظِ تارةً وفي الحَمْل على المعنى أخرى (كلٌّ)، فإنَّه لمَّا كان مفردًا في اللَّفظ مجموعًا في المعنى رُدَّ الضَّميرُ إليه تارةً على اللَّفظ وتارةً على المعنى، كقولهم (كلُّ القومِ ضربتُهُ، وكلُّ القوم ضربتُهم) وقد جاء بهما التَّنزيل"[8].

---

(1) يُنظر: ابن جني، الخصائص (ج413/2).

(2) أبو البركات، كمال الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاريّ، المعروف بابنُ الأنباريِّ: مِنَ علماء اللُّغة والأدب وتاريخ الرِّجال، مِنْ كتبه: (الإنصاف في مسائل الخلاف)، كان زاهدًا عفيفًا، تُوفِّي سنةَ سبعٍ وسبعينَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج139/3)، وبغية الوعاة (ج2/ 86-88)، والأعلام (ج328/3).

(3) يُنظر: ابن الانباري، الإنصاف (ص621).

(4) يُنظر: ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج417/2).

(5) مبروك أشرف، الحَمْل على المعنى (ص6).

(6) [المنافقون: 10].

(7) يُنظر: الفرَّاء، معاني القرآن (ج86/1)

(8) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص358).

تاسعًا– التَّعادل:

وهذا مسوغٌ آخرُ مِنْ مسوِّغات خروج الألفاظ النَّحويَّة عَنْ بابها، وقد تحدَّث عنه نحاةُ العربية القدماء، ومنهم السُّيوطيُّ، الَّذي عَقَدَ بابًا بعنوان (التَّعادل) ومثَّل له مِنْ أقوال النحاة[1]، ومِنْ ذلك ما قالَهُ ابن النَّحَّاس[2] في التَّعليقة: إنَّما رُفِعَ الفاعلُ ونُصِبَ المفعولُ؛ لِقِلَّةِ الفاعلِ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا لفظًا واحدًا، وكثرةِ المفعولِ؛ لكونِهِ متعدِّدًا، والرَّفع أثقلُ مِنَ النَّصب، فأُعْطيَ الثَّقيل للواحد والنَّصب للمتعدد ليتعادلا[3].

وتحدَّثَ ابنُ فارسٍ عَنْ حدِّ التَّعادل الَّذي عُرِفَ عنده باسم (المحاذاة) بقوله: "أنْ يُجْعَلَ كلامٌ بحذاءِ كلام، فيؤْتى به على وزنه لفظًا، وإنْ كانا مختلفَين فيقولون: (الغَدايا والعَشايا)، فقالوا: (الغدايا)؛ لانضمامها إلى (العشايا)، ومثله قولهم: (أعوذ بك مِنَ السَّامَّة واللامَّة)، فاللَّامَّة لمَّا قُرِنَتْ بالسَّامَّةِ جُعِلَتْ في وزنها"[4].

ومِنْ أمثلة التَّعادلِ في الحديث النَّبوي الشريف قوله–ﷺ: "ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"[5]. أصل (مأزورات): (موزورات) مِنَ الوزر، ولكنَّها جَرَتْ مَجَرَّةَ (المأجورات) للمجاورة، حيث تأثرتْ لفظةُ (مأزورات)–على غير القياس– بـ (مأجورات) القياسيَّة تَأَثُّرًا رجعيًّا، بحيث قُلِبَتِ الواو في (موزورات) إلى همزة؛ لتحقيق التَّعادل بين الكلمتين في البُنْيَة[6].

عاشرًا– الحَمْلُ على اللَّهجات (لغات القبائل):

وهذا في اعتقاد الباحث مسوغٌ آخرُ مِنْ مسوِّغات خروج الألفاظ النَّحويَّة عَنْ أصل بابها، ولاحظتُ خلال تصفُّحي عددًا مِنَ المؤلَّفات في النَّحو العربيِّ أنَّه كثيرًا ما تقابلُني عبارة: (وهي لغة شاذَّة)، ومِنْ أمثلة ذلك ما جاء في سرِّ صناعة الإعراب: "قد أدغموا الضَّاد في الطَّاء في بعض اللُّغات، فقالوا في (اضطجع): اطَّجع، وهذه لغة شاذَّة"[7]، ومنها ما جاء في (عمدة

---

(1) السُّيوطيُّ، الأشباه والنَّظائر (ج231/1).

(2) الإمام أبو عبد الله بهاء الدِّين محمَّد بن إبراهيمَ بن محمَّد بن أبي نصر، ابن النَّحاس الحلبيُّ النَّحويُّ، شيخ الدِّيار المصريَّة في عِلْم اللِّسان، من كتبه: (التَّعليقة على المُقَرَّب)، المتوفَّى سنة ثمانٍ وتسعينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة(ج13/1– 14).

(3) يُنظر: ابن النَّحَّاس، التَّعليقة على المُقَرَّب(ص79– ص80).

(4) ابن فارس، الصَّاحبي (ص174– ص175).

(5) ابن الأثير، النِّهاية في غريب الحديث والأثر (ج179/5).

(6) يُنظر: حسين عبَّاس الرَّفايعة، ظاهرة الشُّذوذ في الصَّرف العربيِّ (ص174– ص175).

(7) ابن جِنِّيْ، سرُّ صناعة الإعراب (ج226/1).

الكتاب): "ألفاظ تُكتب بألف واحدة في غير النَّصب والتَّنوين مثل: (حمرآ وصفرآ وبيضآ) غير أنها لغةٌ شاذةٌ"[1].

فما المقصود باللُّغة الشَّاذة؟ وهل هناك علاقةٌ مِنْ نوع (ما) بين العنوان الَّذي ارتضاهُ الباحث ليكون مجالًا لبحثه ولدراسته – وهو الألفاظ النَّحوية التي خرجت عن بابها– وبين هذا النَّوع مِنَ الألفاظ الَّتي وُصِفَتْ بالشَّاذَّة؟

وظهر هناك مصطلح آخر، وهو اللُّغة النَّادرة، فهل مِنْ فرق بين اللُّغة الشَّاذَّة، واللُّغة النَّادرة، واللُّغة الفصيحة؟

في مفهومنا البسيط لهذا المصطلح(اللُّغة الشَّاذَّة)؛ أيْ: أنَّها لغةٌ خرجتْ عَنِ الأصل؛ أي: عَنِ المألوف؛ أي: عَنِ المتعارف عليه، وممَّا هو شائعٌ بين النُّحاة مِنَ ناحية وبين مستخدِمي هذه اللُّغة مِنْ ناحية أخرى.

وأمَّا بالنِّسبة لِلُّغة النَّادرة، واللُّغة الفصيحة فقد استخدمها اللغويُّون بصفة عامَّة والنَّحويُّونَ والصَّرفيُّون بصفة خاصَّة، وربَّما وَصَفُوا لغةً (ما) بأنَّها لغةٌ شاذَّةٌ نادرةٌ في الوقتِ نفسِهِ، على نحو ما فعل ابن الأنباريِّ، يقول: "وقولهم: (إنَّ مِنَ العرب مَنْ يقول في (مُنْذُ): (مِنْذُ) بكسر الميم)، قلنا: أوّلا هذه **لُغَيَّة شاذَّة نادرة** لا يُعَرَّجُ عليها؛ وليس فيها حُجَّة على أنَّها مركبَّة مِنْ: (مِنْ، وإذ)، وإنَّما بالكسر كما جاءت اللُّغةُ الفصيحة المشهورة بالضَّمِّ، فهو مِنْ جملة ما جاء على لغتين؛ الضَّمِّ والكسرِ، والضَّمُّ أفصح"[2].

لاحظ قوله: (هذه لُغَيَّة شاذَّة نادرة)، حيث إنَّه صَغَّرَ كلمة(لغة)، وكأنَّه يريدُ أن يقلِّل مِنْ شأنِها؛ لشذوذِها وندرتِها، لكنَّهُ أشار إلى اللُّغة الفصيحة ونعتها بأنَّها مشهورة، وهذه في ميزانِهِ حُجَّة في مقابل اللُّغة الشَّاذَّة النَّادرة الَّتي لا يُعَرَّج عليها؛ وليس فيها حُجَّة.

وليس الأمرُ كذلك عند لغويِّين ونحويِّين أمثال ابن جِنِّيْ، فهو على عنايتِهِ بدقائقِ الدِّراسة اللُّغويَّة لا يتردُّد في (الخصائص) أنْ يعقدَ فصلًا خاصًّا حول ما سمَّاه: (اختلاف اللُّغات وكلُّها حُجَّة)؛ وهو يقصدُ باللُّغات (اللَّهجات) العربيَّة المختلفة، وأنَّه يجوزُ الاحتجاج بها جميعًا، ولو كانت خصائصُ بعضِها أكثرَ شيوعًا مِنْ خصائص بعضِها الآخر. يقول: "إلَّا أنَّ إنسانًا لو استعملها لم يكن مُخْطِئًا لكلام العرب، لكنَّه يكون مُخْطِئًا لأجودِ اللُّغتين، فأمَّا إنْ

---

(1) أبو جعفر النَّحَّاس، عمدة الكتاب (ص190).

(2) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص332).

احتاجَ إلى ذلك في شِعرٍ أو سَجْع فإنَّه مقبولٌ منه غيرُ مَنْعيٍّ عليه، وكذلك إنْ قال: (يقول على قياسِ مَنْ لغته كذا كذا)، ويقول (على مذهب مَنْ قال كذا كذا)"[1].

ويقرُّ الباحث– هنا– أنَّ القبائل العربيَّة لم تكن لِتُخْطِأَ في لهجاتِها، فهي لهجاتٌ ولغاتٌ مُتَعارفٌ عليها فيما بين تلك القبائل، وكلُّها حُجَّة ثَبَتَتْ بالسَّماع والنَّقل الصَّحيح عَنِ المتكلمين بها، وإنْ كان مِنَ الأفضلِ استخدامُ أجودِ اللُّغتين في التَّخاطب، وأجودُ اللُّغتين ما اتَّفقَ مع القواعد الَّتي بناها النُّحاةُ على الغالب والمطَّرد مِنْ كلام العرب.

ومِنَ الأهدافِ الَّتي حَرِصَ الباحثُ على تحقيقها مِنْ وراء البحث في هذه الألفاظ المقارنةُ بين لغتين وَرَدَتا عَنِ العربِ، وذلكَ بالجمعِ بينهما، الأولى تمثِّلُ رأسَ البابِ والأخرى تمثِّلُ الخروجَ عَنِ البابِ.

ولا بَأْسَ في الجَمْعِ بين اللُّغتينِ الضَّعيفةِ والقويَّةِ، مثال ذلك: جَمْعُهُمْ للغتينِ في ترخيم المنادى يقولون (يا مُعاوِيَ) و(يا مُعاوِيُ)؛ يريدون (يا معاوية)، لغةُ مَنْ ينتظرُ ولغةُ مَنْ لا يَنْتَظِرُ.

يقول ابن جِنِّيْ في الخصائص: "العربُ تجمعُ– أحيانًا– بينَ لغتينِ، واحدةٍ ضعيفةٍ والأخرى قويَّةٍ، ووجهُ الحِكْمَةِ في الجَمْعِ بينَ اللُّغتين؛ القويَّةِ والضَّعيفةِ في كلامٍ واحدٍ هو: أنْ يُرُوْكَ أنَّ جَمِيْعَ كلامْهِمِ – وإنْ تَفاوَتَ أحوالُهُ فيما ذكرنا وغيره– على ذِكْرٍ منهم وثابت في نفوسِهِمْ، نَعَمْ وَلِيُؤنِّسَكَ بذاكَ حتَّى إنَّكَ إذا رأيتَهُم، وقدْ جَمَعُوا بَيْنَ ما يقوى، وما يَضْعُفُ في عقدٍ واحدٍ، ولم يتجنَّبوهُ، ولم يقدحْ أقواهما في أضعفِهما، كنتَ إذا أفردتَ الضَّعيفَ منهما بِنَفْسِهِ، ولم تَضْمُمْهُ إلى القويِّ، فيتبيَّنُ بِهِ ضعفُهُ وتقصيرُهُ عنهُ، آنَسَ بِهِ وأقلَّ احتشامًا لاستعمالِهِ فقدْ عرفتَ ما جاءَ عنهم من نحوِ قولِهم: (كُلُّ مُجْرٍ بالخَلاءِ يُسَرُّ)[2][3].

نخلصُ مِنْ كلامِ ابن جِنِّيْ أنَّ اتِّباعَ اللُّغة الرَّديئة ليس خطأً، وأحيانًا تجدُ بعضَ النُّحاة ينكرونَ على مَنْ أنكر لغةً(ما) وُصِفَتْ بأنَّها نادرةٌ.

---

(1) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج14/2).

(2) هذا مثلٌ، وأصلُه أنَّ الرَّجل يُجْري فرسَهُ بالمكانِ الخالي، لا مسابقَ لهُ فيهِ، فهو مسرورٌ بما يرى مِنْ فرسِهِ، ولا يَرى ما عندَ غيرِهِ، يُضْرَبُ مثلًا للرَّجلِ تكونُ فيهِ الخُلَّةُ يَحمَدُها مِنْ نفسِهِ ولا يَشْعُرُ بما فِي النَّاس مِنَ الفضائلِ. يُنظر: العقد الفريد (ج36/3). وأبو عليٍّ القالي، الأمالي (ج89/2).

(3) ابن جنِّي، الخصائص (ج310/3).

يقول المرادي[1]: "إلغاء (إذن) مع استيفاء الشُّروط لغةٌ نادرة، حكاها عيسى بن عمر[2] وسيبويه، ولا يُقْبَلُ قول مَنْ أنكرها"[3].

وهذه اللُّغةُ مع أنَّها نادرةٌ إلَّا أنَّ البصريِّين تلقَّوْها بالقبول ووافقهم ثعلب[4]، وخالف سائر الكوفيِّين، فلم يُجِزْ أحدٌ منهم الرَّفع بعدها[5].

أمَّا الأصمعيُّ فكان أكثرَ البصريِّينَ تشدُّدًا في الرِّواية، ذكر السُّيوطيُّ أنَّه "كان يُضَيِّقُ، ولا يُجَوِّز **إلَّا أفصحَ اللُّغات، وَيَلِجُّ في ذلك، ويمحك**"[6]، وأنَّه "لا يفتي إلَّا فيما أجمع عليه العلماء، ويقف عمَّا ينفردون به"[7].

ويعتقدُ الباحثُ أنَّ البصريِّينَ لم يكونوا لِيقبلوا بهذه اللُّغة النَّادرة جدًّا إلَّا لأنَّ سيبويه قَبِلَها، وهو أحد أقطاب المدرسة البصريَّة في النَّحو، فقد ثَبَتَ عنهم أنَّهم لم يقبلوا لغاتٍ أقلَّ نُدرةً مِنْ هذه اللُّغة لو كانت مِنْ طريق أقطاب المدرسة الكوفيَّة، والأمثلة الَّتي تثبتُ صحَّة هذا القول كثيرةٌ، ولا مجال لعرضها- هنا.

لذلك تجدُ أبا حيَّان يصفُ سيبويه ورفيقه اللَّذين حُكِيَ عنهما هذه اللُّغة النَّادرة بالثِّقة عندما قال: وروايةُ الثِّقةِ مقبولةٌ ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظْ، إلَّا أنَّها لغةٌ نادرةٌ جدًا؛ ولذلك أنكرَها الكسائيُّ والفرَّاءُ على اتِّساع حفظهما وأخذهما بالشَّاذِّ والقليل[8].

---

(1) أبو محمَّد، بدر الدِّين، الحسن بن قاسم بن عبد الله المراديُّ المصريّ، المعروف بابن أمِّ قاسم، نحويٌّ، مفسِّر، أديب، مولده ووفاته بمصر، شهرته وإقامته بالمغرب، مالكيُّ المذهب، توفِّي سنة تسعٍ وأربعينَ وسبعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: السُّيوطيُّ، بغية الوعاة (ج517/1). والزِّركلي، الأعلام (ج211/2).

(2) أبو سليمان، عيسى بن عُمَرَ الثَّقفيِّ بالولاء: مِنْ أئمَّة اللُّغة، مِنْ أهل البصرة، وهو شيخ الخليل وسيبويه والأصمعيِّ، وأوَّل مَنْ هذَّب النَّحو ورتَّبه، تُوفِّي سنةَ تسعٍ وأربعينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة، يُنظر: وفيات الأعيان (ج446/3)، ونزهة الألباء (ص 28)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج128/1).

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1240/3).

(4) أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد، المعروف بثعلب: إمام الكوفيِّين في النَّحو واللُّغة، كان راوية للشِّعر، محدِّثًا، مشهورًا بالحفظ وصدق اللَّهجة، ثقة حجَّة، وُلد في بغداد ومات فيها سنة إحدى وتسعين ومائتين من الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج102/1- 105)، وبغية الوعاة (ج396/1- 398)، والأعلام(ج267/1).

(5) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج296/2).

(6) السُّيوطيُّ، المزهر (ص345).

(7) المرجع السَّابق، ص346.

(8) أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1651/4).

خلاصة القول في هذه المسألة تحدَّث عنه ابن جِنِّيْ عندما قال: "وكيف تصرَّفتِ الحالُ فالنَّاطقُ على قياس لغةٍ مِنْ لغات العرب مصيبٌ غيرُ مخطئٍ، وإنْ كانَ غيرُ ما جاء به خيرًا منه[1].

الضَّرورة الشِّعرية أو الشُّذوذ النَّحوي ليس مِنْ مبرِّرات خروج الألفاظ النَّحويَّة عن بابها:

وأمَّا الضَّرورة الشِّعريَّة أو ما يُعْرَفُ بالشُّذوذ النَّحويِّ فلا يعدُّهما الباحث مِنْ عوامل أو مسوِّغات خروجِ الألفاظ النَّحويَّة أو الصَّرفيَّة عَنْ بابها؛ ذلك لأنَّ الضَّرورةَ الشِّعريَّة لها مجالُها البحثيُّ الخاصُّ بها كما أنَّ لهذِهِ الألفاظِ مجالًا خاصًّا للبحث فيها.

ومِنْ- هنا- تظهرُ للباحث قضيَّةٌ بحثيَّةٌ أخرى جديدة مفادُها: هل مِنْ فرق بين البحث في الضَّرورة الشِّعريَّة والبحث في الألفاظ الَّتي خرجت عن أصل بابها؟

وهذا ما سيتناولُهُ الباحثُ في الصَّفحاتِ القليلةِ القادمةِ الَّتي تقعُ ضَمْنَ الصَّفحاتِ المخصَّصة للتَّمهيد، ولِنرى ما إذا كان هناك فرقٌ جوهريٌّ بين الظَّاهرتين النَّحويَّتين إنْ جاز للباحث تسميتُهما بهذا الاسم.

قد يحصلُ لدى قُرَّاء عنوان الأطروحة الَّتي نحن بصدد البحث في عنوانها- لَبْسٌ؛ مفاده أنَّ هذا الموضوع له علاقة بما يُعْرَف الضَّرورات الشِّعريَّة الَّتي كان النُّحاة والصَّرفيُّون واللُّغويُّون قد تحدَّثوا عنها كثيرًا وبيَّنوا أماكنَ وجودِها.

ولكنَّ الباحثَ يؤكِّد أنَّ هناك فروقًا شاسعةً بين طبيعة الموضوع الَّذي سيخوضُ غمارَ البحث فيه، وبين ما يُعْرَف بالضَّرورة الشِّعريَّة، نقول وبالله التَّوفيق:

لقد قِيل قديمًا: "وبضدها تتميَّز الأشياءُ"، والباحث يقول: "بِمقارنةِ المصطلحات بعضُها ببعضٍ يتَّضح المقصود منها"، وأعتقد أنَّه لا مانعَ مِنَ المقارنة بين الألفاظ غير المشهورة(الخروج عن القاعدة) والضَّرائر الشِّعريَّة؛ حتَّي يتبيَّن للقارئ في النِّهاية ما الَّذي يقصدُهُ الباحثُ مِنْ بحثِهِ في الألفاظ غير المشهور في بابها؛ الَّتي خرجت عن أصل الباب الَّذي هي فيه.

عُرِّفَتِ الضَّرورةُ الشِّعريَّةُ (Poietic necessity) بـ: "حِفْظُ وزنِ الشِّعرِ الدَّاعي إلى جواز ما لا يجوز في النَّثر"[2].

وأمَّا غير المشهور في بابه فيختلفُ عَنِ الضَّرورة الشِّعريَّة الَّتي هي عبارة عن رُخَصٍ أُعطِيتْ للشُّعراء، وهي متعارفٌ عليها أنَّها ضرورات لدى النُّحاةِ والشُّعراءِ وأهل اللُّغة على حدٍّ

---

(1) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج14/2).

(2) ابن القاضي الفاروقي، موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم (ج1115/2).

سواء، وذلك مثل: صرف الممنوع مِنَ الصَّرف، أو منع المصروف، جاء في (شرح المفصَّل): "وقد أجاز والكوفيُّون والأخفش[1] وجماعةٌ مِنَ المتأخِّرينَ البصريِّينَ تَرْكَ صَرْفِ ما يَنْصَرِف، وأباهُ سيبويهِ وأكثر البصريِّين، وقد أنكر المبرِّد، وقال: ليس لمنع الصَّرف أصل يُردُّ إليه، وقد أنشد مَنْ أجاز ذلك أبياتًا صالحةَ العدَّة "[2].

وكان علماءُ أصولِ النَّحو قد تحدَّثوا عَنِ هذه الضَّرورة، وهي عند الأكثر عشرةُ أمور على ما هو في الشِّعر المنسوب إلى الزَّمخشريِّ:

ضَـرُورَةُ الشِّـعْرِ عَشْـر عُـدَّ جُمْلَتَهـا وَصْــلٌ وَقَطْــعٌ وَتَخْفِيــفٌ وَتَشْــديدُ

مَــدٌ وَقَصْــرٌ وَإِسْــكَانٌ وَتَحْريــكٌ وَمَنْـعُ صَـرْفٍ وَصَـرْفٌ ثُـمَّ تَعْديـدُ[3]

والمُطَّلعُ على أيِّ مسألةٍ مِنْ مسائل الألفاظ غير المشهورة الَّتي خرجت عَنْ أصل الباب يدركُ أنَّ مِثْلَ هذه الألفاظِ لا تندرجُ تحتَ الأنواع العشرة الَّتي ذكرها الزَّمخشريُّ في بَيْتَيه اللَّذين تحدَّث فيهما عَنْ أشهر أنواع الضَّرورات.

فالألفاظ غيرُ المشهورة هي آراءُ نحاةٍ مرموقين، ربَّما اتَّسَمَتْ بالقَبُول أو بالرَّفض، بعكس الضَّرورات الشِّعريَّة الَّتي جيء بها كي يستقيمَ الوزنُ والقافية، وربَّما عدَّها النُّقاد معيبةً إذا أكثرَ منها الشَّاعر.

والألفاظ غير المشهورة، والَّتي خرجتْ عَنِ الباب هي مسائلُ نحويَّة بحتة، اصطلح النُّحاة عليها وتوافقوا فيما بينهم، بعكس الضَّرورةِ الشِّعريَّة الَّتي يلجأُ إليها صاحبُ العملِ الأدبيِّ مضطرًّا للخروج مِنْ مأزقٍ لغويٍّ وقع فيه، ويريدُ أنْ يتجنَّبَهُ، فهي طارئةٌ بعكس الألفاظ غير المشهورة، فهي غيرُ طارئةٍ، وإنَّما تجدُ لها أصلًا ثابتًا عند النَّاطقينَ بها.

والضَّرورة الشِّعريَّةُ تتعلَّقُ بحرفٍ واحدٍ، بعكس الألفاظ غيرِ المشهورةِ الَّتي تتعلَّق بتركيب، مثل (لعلَّ) الَّتي تنصب الاسم والخبر معًا.

---

(1) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط: نحويٌّ، عالِم باللُّغة والأدب، أخذ العربيَّة عن سيبويه، وصنَّف كُتُبًا، وزاد في العروض بحر(الخَبَب)، قال المبرِّد: "أَحْفَظُ مَنْ أخذ عِنْ سيبويه– الأخفشُ، مات سنة عشر، وقيل: خمس عشرة، وقيل: إحدى وعشرين بعد المائتين مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة(ج1/590)، والأعلام (ج3/101– 102).

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج1/68).

(3) الأحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (ج2/190).

مثال على اختصاص الضَّرورة بحرف واحد، كسر آخر الفعل المضارع المجزوم إذا كان الرَّويُّ مكسورًا، ومنه قول الشَّاعر:

أغـــرَّكِ منِّـــي أنَّ حُبَّـــكِ قـــاتِلي وأنَّـكِ مَهْمَـا تَـأمُرِي القَلْـبَ يَفْعَـلِ[1]

– الضَّرورةُ إذا تكرَّرتْ في القصيدةِ بشكلٍ ملموس، ربَّما يُحْكَمُ على القصيدة بالضَّعف، بعكس الألفاظ الَّتي لم تُشْتَهَرْ في بابها، وهي خارجة عَنْ أصلِ بابها، فإنَّ وجودَها في نصٍّ أدبيٍّ (ما) لا يؤثِّر على جمال الأسلوب في ذلك العمل الأدبيِّ، جاء في (لسان العرب): "قال أَبو بكرٍ ابن السَّرَّاجِ[2]: لمَّا احتاج إلى رَفْعِ القافيةِ قَلَبَ الاسمَ فِعلًا وهو مِنْ أَقبح ضَرُورَاتِ الشِّعر"[3].

– الضَّرورة ضربٌ مِنْ ضروب العَجْزِ لدى بعض الشُّعراء، نلمسُهُ مِنْ خلال عدم مقدرتِهِ على استخدام كلمةٍ بديلة للخروج مِنْ مأزق؛ ممَّا يؤدِّي إلى وقوعه في فخِّ الضَّرورة الشَّعريَّة، وأمَّا الألفاظ غيرُ المشهورةِ في بابها فيستخدمُها النَّاثر أو النَّاظم وهو مُطْمَئِنٌ، غيرُ قَلِق أو خائفٍ مِنَ التَّعَرُّض لانتقاد النُّقاد؛ بسبب استخدامِهِ لهذا اللَّفظ غير المشهور الخارج عن بابه.

– وربَّما يستخدمُ الأديبُ ألفاظًا غيرَ مشهورةٍ، خارجةٍ عَنْ بابها؛ لأنَّها تمثِّل لغةَ أو لهجةَ قبيلةٍ(ما)، وكأنَّهُ يريدُ أنْ يقولَ للسَّامع أو للقارئ: قد استخدمتُ تراكيبَ، وإنْ كانت مخالفةً لِمَا ذهب إليه جمهور النُّحاة، إلَّا أنَّها قد استُعمِلَتْ مِنْ قبل– وهاأنذا– أَتَمَثَّلُها في شعري دون أنْ تُحسَب عليَّ مخالفةً للاستعمال اللُّغويِّ الصَّحيح، وقد أُلِّفَ عددٌ مِنَ المؤلفات[4] الَّتي توضِّح طبيعة هذه الضَّرورات الَّتي لا حاجةَ لذكرها– هنا.

– الألفاظ غيرُ المشهورةِ في بابها تختلف عن الضَّرورات– أو الضَّرائر أو الجوازات؛ لمَا فيها مِنْ تَجاوُزٍ للقاعدة النَّحويَّة– الَّتي هي خاصَّة بالشِّعر، أمَّا الأخرى– الألفاظ الخارجة عن أصل الباب– فربَّما تجدُها في الشِّعر وربِّما تجدُها في النَّثر على حدٍّ سواء.

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه(ص13 دار المعارف).

(2) أبو بكر محمَّد بن سهل البغداديُّ النَّحويُّ، المعروف بابن السَّرَّاج: كان أحد العلماء المذكورين وأئمَّة النَّحو المشهورين بالأدب وعِلْم العربيَّة، واسع الثَّقافة، أخذ النَّحو عَنْ المبرِّد، وإليه انتهتِ الرِّياسة فيه بعده، قيل: "ما زال النَّحو مجنونًا حتَّى عقَّله ابن السَّرَّاج بأصوله"، تُوفِّي سنةَ سِتَّ عشرةَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: معجم الأدباء: (ج339/4)، ووفيات الأعيان (ج357/1)، والوافي بالوفيات (ج73/3)، وبغية الوعاة (ج109/1).

(3) ابن منظور، لسان العرب (ج41/8).

(4) مِنْ ذلك ما أَلَّفَهُ ابن فارس لهذا الغرض سمَّاه (ذَمُّ الخطأ في الشِّعر).

– الضَّرورة الشِّعرية يُلاحَظُ عليها مُخالَفَتَها لقاعدةٍ نحويَّة (ما)، بعكس تلك الألفاظ الخارجة عَنْ أصل الباب الَّتي لا تخالف قواعد اللُّغة والنَّحو المتعارف عليها عند النُّحاة وأهل اللُّغة.

– الألفاظ النَّحويَّة الخارجة عَنْ أصلِ الباب حُجَّة، بعكس الضَّرائر فليست بحجَّةٍ.

– الألفاظ النَّحويَّة الخارجة عن أصل الباب قال بها بعض النُّحاة، وربَّما كانوا مخالفينَ للجمهور، وأمَّا الضَّرورات الشِّعريَّة فهناك اتِّفاق بين النُّحاة على أنَّها ضرورات، فهي رُخَصٌ تُعطَى للشُّعراء مع عِلْم الجميع أنَّها مخالفة للقواعد المنصوص عليها.

مثال: تقديم التَّمييز على عامله: يقول محيي الدِّين عبد الحميد: "وربَّما تقدم على عامله وهو اسم جامد، وذلك ضرورة من ضرورات الشِّعر اتِّفاقًا"[1].

– الضَّرورات الشِّعرية ربَّما وُصِفَتْ بأنَّها حسنة أو قبيحة، بعكس الألفاظ غير المشهورة في بابها فإنَّها لم يصفها أحدٌ بأنَّها قبيحة أو حسنة، وإنَّما هي في الأغلب الأعمِّ تجاري الاستعمال العربيَّ الصَّحيح، جاء في (شرح الأشموني): ومِنَ العرب من يُسَكِّن الياء في النَّصب– أيضًا– قال الشَّاعر:

وَلَـــــوْ أَنَّ واشٍ بِاليَمَامَـــــةِ دَارُهُ وَدَارِي بأعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا[2]

قال أبو العباس المبرِّد: "وهو مِنْ أحسن ضرورات الشِّعر؛ لأنَّه حَمَل حالة النَّصب على حالتي الرَّفع والجرِّ"[3].

وأخيرًا يضرب الباحث مثالًا يوضِّحُ الفرق بين الضَّرورة الشِّعرية والألفاظ الَّتي قد تخرج عن أصل بابها، هو: مجيء الفعل المضارع مرفوعًا بعد لم: عدَّ ابن عصفور ذلك من جملة الضَّرائر، يقول بعد أن أورد مجموعة مِنَ الشَّواهد الَّتي جاء الفعل المضارع بعدها مرفوعًا: "هذه جملة الضَّرائر قد استوعبْتُها مجملة ومفصَّلة"[4].

ولكنَّ ابن مالك لا يعدُّ ذلك مِنَ الضَّرائر، وإنَّما لغةٌ منسوبة إلى قوم، يقول: "فَرُفِعَ الفعلُ المضارع بعد (لم)، وهي لغةٌ لقوم"[5].

مِنْ– هنا– يتبيَّن للباحث أنَّ رفعَ الفعلِ المضارعِ بعد (لم) لغة كما قال ابن مالك،

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج295/2) الهامش.

(2) البيت لمجنون ليلى مِنَ الطَّويل، وهو في يوانه (ص123). الشاهد فيه قوله: (واشٍ)، الأصل (واشي)، سكَّن الياء، ثم حذفها.

(3) ينظر: الأشْمُوني، شرح الأشموني (ج71/1).

(4) ابن عصفور، ضرائر الشِّعْر(ص311).

(5) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج28/1).

وليس ضرورة كما قال ابن عصفور، وهذا يترتَّب عليه أنَّ (لم) برفع الفعل بعدها قد خرجت عن أصل الباب، وهو جزم المضارع بعدها.

وأخيرًا أسألُ اللهَ- عزَّ وجلَّ- أنْ يجعلَ هذا البحث حيث أرادَهُ صاحبه، مفيدًا في بابه، نافعًا لطلابه، حيث اعتقد فيه ذلك. وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربِّ العالمين.

الباب الأوَّل: المُعْرَبات

الفصل الأوَّل:
المرفوعات

تمهيد

هذا هو الباب الأوَّل، أحدُ بابين تضمَّنتْهما هذه الأطروحةُ، وهما: باب المعربات، وباب المبنيَّات، والاستقراء لكلام العرب يثبتُ أنَّ الإعراب جنسٌ يقع تحت سقفه أربعةُ أنواع[1]، هي: الرَّفع والنَّصب والخفضُ والجزمُ، فالرُّفع والنَّصب يشتركُ فيه الاسم والفعل، وما كان مشتركًا بين الاسم والفعل فحقُّه التَّقديم، ثُمَّ الخفضُ مختصٌّ بالاسم؛ قدمتُهُ على الجزم، وإنْ كانْ الجزمُ مختصًّا بالفعل؛ لأنَّ متعلَّقَ الاسم هو الجَرُّ، وهو أعلى مرتبة مِنَ الفعل، لأنَّه يقع فيه الإسناد والإسناد إليه، أمَّا الفعل فلا يقع إلَّا مسندًا، وإذا وقع الاسم في طرفَي الإسناد أضحى مرتفعًا على الفعل.

وقع الباب الأوَّل (المُعْرَبَات) في ثلاثة فصول، بدأتُها بالمرفوعات مِنْ الأسماء والأفعال، ثم ثنَّيتُ بالمنصوبات مِنَ الأسماء والأفعال، وثلَّثتُ بذكر المجرورات وما أُلْحِقَ بها مِنَ المجزومات، بدأتها بالمجرورات ثُمَّ أنهيتها بالحديث عمَّا تيسر لي مِنَ المسائل الَّتي تخصُّ المجزومات، وهي خاصَّة بالفعل المضارع دون قَسيمَيْهِ الماضي والأمر.

وقد بدأتُ هذه المرفوعاتِ بالفاعل وثنَّيت بنائبه، ثمَّ المبتدأ والخبر؛ وقرن بينهما الباحث في مطلبٍ واحد؛ نظرًا لتداخل المسائل الَّتي تتعلَّق بهما. ثُمَّ النَّواسخ، وأتبعتها بالأحرف العاملة عمل (ليس)، وأنهيتها بذكر المسائل المتعلِّقة بالفعل المضارع المرفوع إذا تجرَّد من ناصب أوجازم. وهو خاتمتُها.

وسبب آخر جعل الباحثَ يشرع بالمرفوعات؛ لأنَّها -كما يقول ابن هشام- أركانُ الإسناد[2]. وبدأت بها وقدَّمتها على المنصوبات؛ لأنَّها الأصل؛ ولكونها عمدةُ الكلام في العربيَّة؛ ولِأَنَّ الرَّفعَ علامةُ العُمَدِ، والعُمَدُ شأنها التَّقديم.

وقدَّمت الفاعل؛ لأنَّ عاملَهُ لفظيٌّ، وقدَّم البعض الابتداء. فقد نُسِبَ إلى الخليل أنَّ أصلَ المرفوعاتِ الفاعلُ، والمبتدأ فرع عنه، وما نُسِبَ إلى سيبويه مِنْ أنَّ أصلَها المبتدأ، والفاعل فرع عنه، ويُختار رأيُ الأخفش وابنُ السَّرَّاج القائل: إنَّ المبتدأ والفاعل جميعًا أصلانِ في الرَّفع، وليس أحدهما محمولًا على الآخر ولا فرعًا عنه.

ولمَّا أنهيت الكلام عن المسائل المتعلِّقة بالفاعل ونائبه، كان أقرب ما يُذْكَرُ بعده ما اختُلف فيه، هل هو أصل المرفوعات أم لا؟ ألا وهو المبتدأ.

---

(1) ينظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج22/1).

(2) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص204).

المبحث الأوَّل: الفاعل ونائبه

تمهيد

الرَّفع في المرفوعات جميعًا فرعٌ مِنَ المعربات، الرَّفع في الفاعل أصلٌ للمرفوعات جميعًا. ويُسْتَدَلُّ على صحَّة هذه الفكرة بما يأتي:

أ- تَقْديمُ سيبويهِ الكلامَ عَنِ الفاعل على الكلام عَنِ المبتدأ والخبر- مثلًا- في كتابه[1]. وكذلك الزَّجاجيُّ تجدُهُ في كتابه (الجُمل في النَّحو) قد قَدَّمَ الفاعلَ على سائرِ المرفوعات[2]. هذا- على سبيل المثال لا الحصر.

ب- يُقال: إنَّ (باب التَّعجب) مِنَ الأبواب النَّحويَّة الَّتي وَضَعَها أبو الأسود الدُّؤَليُّ في المرحلة الأولى، جاء في (الاقتراح): "رَسَمَ عليٌّ- كرَّم اللهُ وجهَهُ- لأبي الأسودِ الدُّؤَليِّ بابَ (إنَّ)، وبابَ الإضافةِ، وبابَ الإمالةِ، ثمَّ صَنَّفَ أبو الأسودِ بابَ العطفِ، وبابَ النَّعتِ، ثمَّ صنَّفَ بابَ التَّعجُّبِ والاستفهامِ"[3].

وربَّما كانَ الحديثُ الَّذي دارَ بينَ أبي الأسود الدُّؤَليِّ وابنتِهِ- والَّذي أخذَ شَكَلَ الحوار، وتناقلتْهُ كتبُ الأدبِ- أحدَ الأسبابِ الَّتي دفعتْهُ للتَّفكيرِ في وضع أبوابِ النَّحوِ العربيِّ والَّتي كان في طليعتها التَّعجُّب؛ أعني بذلكَ التَّعجُّبَ القياسيَّ وليسَ السَّماعيَّ؛ ذلكَ لأنَّ التَّعجُّبَ السَّماعيَّ لم يُبوِّبْ له النُّحاةُ، ولكنَّهم تحدَّثوا عَنْ صيغه السَّماعيَّة الَّتي سُمِعَتْ عَنِ العرب.

جاءَ في معجم (الصِّحاح) قالت ابنةُ أبي الأسود الدُّؤَليِّ لأبيها في يوم شديد الحرِّ: يا أبتِ، (ما أشدُّ الحرُّ!) قال: إذا كانت الصَّقعاءُ مِنْ فوقك، والرَّمضاء مِنْ تحتكِ. قالت: أردتُ أنَّ الحرَّ شديدٌ، قال: فقولي إذن: ما أشدَّ الحرَّ! فحينئذٍ وُضِعَ باب التَّعجُّب[4].

كان الهدفُ مِنْ ذِكْرِ هذهِ الحادثةِ – هنا- التَّدليل على أنَّ الرَّفع في الأفعال هو أصلٌ للرَّفع في المرفوعات جميعًا، وأنَّ الصِّيغة الَّتي استعملتْها ابنةُ واضع النَّحو العربيِّ عند تعجُّبِها مِنْ شدَّة الحَرِّ، شكَّلت دليلًا استدلَّ به النُّحاة على ما ذهبوا إليه في هذه المسألة.

لنتأمل ما جاء في (البسط) لابن أبي الرَّبيع، يقول: والظَّاهرُ أنَّ أصلَ الرَّفعِ للفاعلِ،

---

(1) يُنظر باب الفاعل في الكتاب (ج33/1)، وباب الابتداء فيه (ج126/2).

(2) يُنظر باب الفاعل في الجُمل في النَّحو (ص10)، وباب الابتداء فيه (ص36).

(3) السُّيوطيُّ، الاقتراح في عِلْم أصول النَّحو (ص432).

(4) يُنظر: الجوهري، الصِّحاح (ج379/4).

وأنَّ جميعَ ما يُرفع في العُمَدِ إنَّما يُرفَع بالحَمْلِ على الفاعل، وقالوا: إنَّ أصلَ الإعرابِ في مثل قولهم: (ما أحسنَ زيدًا!) يأتي على ثلاثةِ معانٍ: قالوا: (ما أحسنَ زيدًا!) في التَّعجُّب، و(ما أحسنَ زيدٌ.) في النَّفي، و(ما أحسنُ زيدٍ؟) في الاستفهام. فلمَّا رأتِ العربُ المعانيَ موجودةً لهذا الألفاظِ، ولم يكن في اللَّفظ ما يفصل معنًى عن معنًى، أدخلوا الإعراب في الاسم الواقع بعد (أحسن)، وما أشبهه، فرفعوا الفاعل، فقالوا: (ما أحسنَ زيدٌ.)؛ لأنَّ (زيد)- هنا- فاعل؛ ثمَّ أَجْرَوا كلَّ فاعل يقع في الكلام مجرى الفاعل -هنا[1].

لنلاحظ قوله: (ثمَّ أَجْرَوا كلَّ فاعلٍ يقعُ في الكلامِ مجرى الفاعلِ- هنا).

يستدلُّ الباحث بهذه العبارةِ على أنَّ صيغة النَّفي (ما أحسنَ زيدٌ.) والَّتي جاءت على شكل صيغة التَّعُّجب (ما أفعل) هي الأصل لجميع صور الفاعل المختلفة الَّتي عرفتْها العربُ فيما بعد.

(1) يُنظر: ابن أبي الرَّبيع، البسيط في شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج1/259-260).

المطلب الأوَّل: الفاعل

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى– اسم التَّفضيل قد يرفع الاسم الظَّاهر:

مِنَ المُتعارف عليه أنَّ العاملَ في الفاعل واحدٌ مِنْ خمسةِ أشياء، هي:

أ– **الفعل**، نحو قولك: (اصطَلَحَ المتخاصمانِ)، يقول المبرِّد: "وإنَّما كان الفاعلُ رفعًا؛ لأنَّه هو والفعل جملةٌ يَحْسُنُ عليها السُّكوت"[1]، وجاء في (اللُّباب): "الفاعل عند النَّحويِّين الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدَّمًا"[2].

وما يعمل عمل الفعل: اسمَ الفعل، أوالصِّفة المُشَبَّهة، أوصيغة المبالغة، أو اسم الفاعل.

ب– **اسم الفعل**، نحو قولك: (هيهاتَ نيلُ الحريَّةِ لمِنْ لم يَبْذُلْ روحَهُ رخيصةً مِنْ أجلها).

ت– **الصِّفة المُشَبَّهة**، نحو قولك: (هذه زهرةٌ أبيضُ لونُها).

ث– **صيغة المبالغة**، نحو قولك: (رأيت ولدًا فَطِنٌ عقلُهُ).

ج– **اسم الفاعل**، نحو قولك: (أَعائدٌ الحقُّ إلى أصحابه؟).

هذا هو المشهور والمتعارف عليه بين الدَّارسينَ، ومِنَ النُّحاة مَنْ عَدَّ اسمَ التَّفضيل مِنَ العوامل الَّتي ترفعُ الفاعل– أيضًا– ، ولكنَّهم اختلفوا في المعمول الَّذي يعملُ فيه اسمُ التَّفضيل الرَّفع على نحو ما ستعرف– معي– في الأسطر القادمة بحوله– تعالى.

رأس الباب– المشهور– يتمثَّل في أنَّ اسمَ التَّفضيلِ لا يرفعُ الاسمَ الظَّاهرَ، ولا الضَّمير البارز، وإنَّما يرفع الضَّمير المستتر، ففي قول القائل: (الطَّاوس أجملُ مِنْ كلِّ الطُّيور) يُعْتَقَدُ أنَّ فاعل اسم التَّفضيل ضميرٌ مستترٌ يعود على كلمة (الطَّاوس)، فاسم التَّفضيل رفع ضميرًا مستترًا.

جاء في (شرح الكافية الشَّافية): لا يَرْفَعُ (أَفْعَلُ) التَّفضيل– في اللُّغة المشهورة– اسمًا ظاهرًا؛ والسَّبب كما يقول ابن مالك؛ لأنَّ شَبَهَهُ باسم الفاعل ضعيف مِنْ قِبَل أنَّه في حال التَّنكير لا يُؤنَّث، ولا يُثَنَّى، ولا يُجْمَع، بخلاف اسم الفاعل والصَّفة المشبَّهة به[3].

جاء في (همع الهوامع): "يرفعُ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ الضَّمِيرَ غالبًا، والظَّاهرَ فِي لغةٍ ضعيفةٍ، نحو: (مررْت بِرجل أفضل منه أَبوه)؛ أَيْ: أَزِيدُ عَلَيْهِ فِي الفَضْل أَبوهُ. حكاها

---

(1) المبرِّد، المقتضب (ج8/1).

(2) العكبري، اللُّباب في عِلَل البناء والإعراب (ج148/1).

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1139/2– 1140). والعكبري، اللُّباب (ج447/1).

سيبويه"[1].

يرى الباحث أنَّ هذه الظَّاهرة اللُّغوية معروفةٌ في النَّحو العربيِّ باسم (التَّقارض)، حيث اقترض(اسم التَّفضيل) هذا الحُكْمَ مِنْ(أفعل التَّعجُّب)؛ أيْ: عدم رفع الاسم الظَّاهر.

الخروج عَنِ الباب – غير المشهور– يتمثَّل في أنَّ اسم التَّفضيل قد يرفع الاسم الظَّاهر أو الضَّمير البارز، مثال الأوَّل قول القائل: (جمالُ الطَّاووس أدْنَى منه جمالُ كلِّ الطُّيور)، ومثال الثَّاني قول القائل: (ما أجملُ أنتِ مِنْ أختكِ، بل أنتما متساويتانِ)، مع مراعاة أنَّ (ما)– هنا– نافية، وليست تعجُّبيَّةً.

جاء في (الكتاب): "وتقول: (ما رأيتُ رجلًا أَبْغَضَ إليه الشَّرُّ منه إليه)، و(ما رأيتُ أحدًا أَحسَنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينه)"[2].

يظهر– لي– مِنْ أمثلة سيبويهِ الَّتي أوردها في كتابه أنَّه يُجيزُ أنْ يَرْفَعَ (أفعل) التَّفضيل الاسم الظَّاهر.

والظَّاهر أنَّ النُّحاة لم يفرِّقوا بين اسم التَّفضيل القياسيِّ واسم التَّفضيل غير القياسيِّ(خير، وشرّ) في رفع الاسم الظَّاهر، جاء في (المقتضب): "(مررتُ برجل خير منك أبوه)، و(جاءني رجلٌ خير منك أخوه)، و(رأيت رجلًا أفضل منك أخوه) يُخْتَار في هذا الرَّفع"[3].

هناك حالةٌ وحيدةٌ أجازَ فيها ابنُ مالكٍ رفعَ اسم التَّفضيل للاسم الظَّاهر، وذلك إذا أدَّى تَرْكُ رفعِهِ الظَّاهر إلى فصلٍ بمبتدأ بين (أفعل) التَّفضيل، والمُفَضَّل عليه، تُخُلِّصَ مِنْ ذلك بِجَعْلِ المبتدأِ فاعلَ (أَفْعَل) بشرط كونه سببيًّا[4].

هذه الصُّورة الَّتي استثناها ابن مالك وردتْ في الأثر، حيث رَفَعَ اسمُ التَّفضيل اسمًا ظاهرًا، وهو : "**مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ –عزَّ وجلَّ– فِيهَا الصومُ منه في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ**"[5].

---

(1) يُنظر رأي سيبويه في: همع الهوامع للسُّيوطيِّ (ج73/3).

(2) سيبويه، الكتاب (ج31/2).

(3) المبرِّد، المقتضب (ج248/3).

(4) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1140/2).

(5) هذا القول اسْتَشْهَدَ به الكثير مِنَ النُّحاة على جواز رفع أفعل التَّفضيل للاسم الظَّاهر، ومنهم سيبويه وابن مالك، ولكنَّ الباحث عندما عاد إلى هذا القول في كتب الحديث وجده منسوبًا إلى رسول الله –ﷺ– بهذا النَّص: "**مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ**". [الهروي، مرقاة المفاتيح، باب: صيام التَّطَوُّع، 1413/4: رقم الحديث2043].

وهذا التَّركيب لم يقع شيءٌ منه في القرآن الكريم– فيما عَلِمَ الباحث– وأمَّا في الشِّعر، فمنه قول الشَّاعر:

مَـا عَلِمْـتُ امْـرَأً أَحَـبَّ إِلَيْـهِ البَـ ـذْلُ مِنْـهُ إِلَيْـك يَـا ابْـنَ سِـنانِ[1]

عَقَّبَ ابن هشام: "واعلم أنَّ مرفوع (أَحَبّ) في الحديث والبيت نائب الفاعل؛ لأنَّه مبنيٌّ مِنْ فعل المفعول لا مِنَ فعل الفاعل"[2]، ومنه ما استشهدَ به سيبويه، قول الشَّاعر:

مَـرَرْتُ عَلَـى وادي السِّـباعِ وَلا أَرى كَـوادي السِّـباعِ حِـيْنَ يُظْلِـمُ واديـا

أَقَـلَّ بِـهِ رَكْـبٌ أَتَـوْهُ تَئِيَّـةً وَأَخْـوَفَ إِلَّا مـا وَقَـى اللهُ سـارِيا[3]

عَقَّبَ سيبويه بقوله: "وإنَّما أراد: أقلَّ به الرَّكبُ تَئِيَّةً منهم به، ولكنَّه حَذَفَ ذلك استخفافًا، كما تقول: (أنت أفضلُ)، ولا تقول: (مِنْ أحد)، وكما تقول: (الله أكبر، ومعناه: (الله أكبر مِنْ كلِّ شيء)، ومِثْلُ هذا كثيرٌ"[4].

والسَّبب في اشتراطهم أنْ يكون الظَّاهرُ سببيًّا:

أ– لأنَّ ذلك يجعلُهُ صالحًا للقيام مقامَ المضمر، فإنَّ الاستغناء بالظَّاهر السَّببيِّ عَنِ المضمر كثير[5].

ب– لأنَّ كونَهُ سببيًّا على الوجه المُستعمَل يجعلُ (أَفْعَل) واقعًا موقعَ الفعل، وذلك أنَّ قولك: (ما مِنْ أحدٍ أحسنُ في عينه الكُحْلُ مِنْ زيد) يقوم مقامه: (ما مِنْ أحدٍ يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كزيدٍ[6].

---

(1) البيت مِنَ الخفيف، لم أقف له على قائل، وهو في شرح شذور الذَّهب لابن هشام (ص533)، وشرح قطر النَّدى لابن هشام– أيضًا– (ص282)، وشرح التَّصريح (ج393/1)، وهمع الهوامع (ج6/3).

الشَّاهد: هذا البيت كلُّه وصف لغويٌّ مُتكامِل لـ(مسألة الكُحْل)، فاسم التَّفضيل (أَحَبّ) وَصَفَ نكرةً (امرأ) بعده اسم مُفَضَّل على نفسه باعتبارين هو(البَذْل)؛ فإنَّ البَذْلَ من (ابن سِنان) أحبُّ مِنْ غيره، ومع هذا الوصف اللُّغويِّ يرفع اسم التَّفضيل الاسم الظَّاهر فاعلًا، وفاعل اسم التَّفضيل في البيت هو (البَذْل).

(2) ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص534).

(3) البيتان مِنَ الطَّويل، لسُحَيْمُ بن وَثيل الرِّياحي، وهما في الكتاب (ج2/ 32– 33). والأصول في النَّحو (ج2/ 30)، وشرح ابن عقيل (ج188/3)، وارتشاف الضَّرب (ج2336/3).

الشَّاهد: (أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ) فـ (ركب) مرفوع بـ (أقلّ).

(4) سيبويه، الكتاب (ج33/2).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1140/2).

(6) يُنظر: سيبويه، الكتاب(ج31/2). والمبرِّد، المقتضب (ج248/3).

هذه المسألة أطلقَ عليها ابنُ هشام اسم (مسألة الكُحْل)، يقول: "اسم التَّفضيل كـ(أَفْضَلَ، وأَعْلَمَ) يعملُ في تمييزٍ وظرفٍ وحالٍ وفاعلٍ مُستترٍ مطلقًا، ولا يعمل في مصدرٍ ومفعولٍ به أو له أو معه ولا في مرفوعٍ ملفوظٍ به في الأصحِّ إلَّا في مسألة الكُحْلِ"[1].

فاسم التَّفضيل لا يعملُ في مصدر، لا تقول: (فاطمةُ أجملُ أخواتِها جمالًا)، ولا في مفعول به، لا تقول: (زيدٌ أشربُ النَّاسِ لَبَنًا)، وإنَّما تُعَدِّيْهِ باللَّام، فتقول: (زيدٌ أشربُ النَّاسِ للَّبن)، ولا في فاعل ملفوظ به، لا تقول: (سلَّمتُ على رجلٍ أحسنُ منه أبوه) إلَّا في لغةٍ حكاها سيبويهِ، واتَّفقتِ العرب على جواز ذلك في (مسالة الكُحْلِ) كما رأيتَ عند ابن هشام، وضابطُها أنْ يكون (أفعل) صفةً لاسم جنس، مسبوق بنفي، والفاعل مفضَّلًا على نفسه.

عقَّب السُّيوطيُّ على مسألة الكُحْلِ بقوله: "فـ(الكُحْل) فاعل بـ (أحسن)، وهو مُفَضَّل باعتبار كونه في عين زيد على نفسه حالًا في عين غيره وواقع بين ضميرين ثانيهما له، وهو الضَّمير في (منه) والأوَّل للموصوف، وهو الضَّمير في عينه، وقد تقدَّم النَّفي أوَّل الجملة"[2].

خلاصة القول في هذه المسألة:

يرفعُ اسمُ التَّفضيل الفاعلَ، وأكثرُ ما يَرْفَعُ الضَّميرَ المُستترِ، نحو: (زيدٌ أذكي مِنْ عمرٍو)، ولا يرفعُ الاسمَ الظَّاهر إلَّا إذا صَلُحَ وقوعُ فعلٍ بمعناهُ موقعه، نحو: (ما قابلتُ فتاةً أوقع في نفسِها التَّقوى منها في نفس فاطمة).

ويعتقدُ الباحث أنَّه لا بأسَ في أنْ يرفعَ اسمُ التَّفضيلِ الاسمَ الظَّاهر؛ لأنَّه وصفٌ مشتقٌّ، والمعروف أنَّ المشتقاتِ ترفعُ الظَّاهر كما ترفع المضمَر.

المسألة الثَّانية- وقوع الفاعل المجرور لفظًا المرفوع محلًّا بعد اللَّام الزَّائدة:

المشهر بين الدَّارسينَ يتمثَّل في أنَّ الفاعل المجرور لفظًا المرفوع محلًّا يقع بعد (مِنْ) أو (الباء) الزَّائدتين، مثل قولك: (أَعْظِمْ بالشَّهادةِ في سبيلِ اللهِ!)، و(هل يبقى للظَّالمينَ مِنْ أنصارٍ؟)، وكقوله- تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا**...﴾[3]، وقوله- تعالى: ﴿...**مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ**﴾[4]، وقوله- تعالى: ﴿...**هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ**...﴾[5].

---

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص530).

(2) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج31/2).

(3) [مريم: 38].

(4) [العنكبوت: 28].

(5) [التَّوبة: 127].

ذكرَ ابنُ هشام أنَّ مِنْ معاني حرف الجَرِّ(مِنْ): التَّنصيص على العموم؛ أو تأكيد التَّنصيص عليه؛ وهي الزَّائدة؛ ولها ثلاثةُ شروطٍ (عند الجمهور): أنْ يسبقها نفي، أو نهي، أو استفهام بـ (هل)، وأنْ يكون مجرورُها نكرةً، وأنْ يكون إمَّا فاعلًا، نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ...﴾[1]، أو مفعولًا، نحو: ﴿...هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ...﴾[2]، أو مبتدأً، نحو: ﴿...هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ...﴾[3][4].

وتساءل الأزهريُّ: فإنْ قلت: إذا كانت (مِنْ) تفيد التَّنصيص فكيف تكون زائدة؟
أُجِيبَ بأنَّ المرادَ مِنْ زيادتِها كونها تأتي في موضعٍ يطلبُهُ العاملُ بدونها، فتصير مُقْحَمَةً بين طالبٍ ومطلوبٍ، وإنْ كانَ سقوطُها مُخِلًّا بالمعنى المراد[5].

يعتقدُ الباحثُ أنَّ خالدًا الأزهريَّ قد سَها عندما قال: (وإنْ كان سقوطُها مُخِلًّا بالمعنى المراد)، والصَّواب كما قال ابن مالك: إنَّ الكلام يصحُّ بدونها[6]، أمَّا ابنُ جِنِّيْ فقد أجاز زيادتَها على أنْ يكون مجرورُها نكرةً، نحو: (قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ)[7].
وأجازَها الأخفشُ والكسائيُّ[8] وهشامٌ[9] بلا شرطٍ، ووافقهم ابنُ مالك؛ وعلَّل له بثبوته في السَّماع في الشِّعر والنَّثر[10].

---

(1) [الأنبياء: 2].
(2) [مريم: 98].
(3) [فاطر: 3].
(4) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (12/3– 23). والأزهري، شرح التَّصريح (639/1).
(5) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (639/1).
(6) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (137/3).
(7) يُنظر: ابن جِنِّيْ، الخصائص (108/3).
(8) أبو الحسن عليٌّ بن حمزة بن عبد الله الكسائيُّ الكوفيُّ: أمام في اللُّغة والنَّحو والقراءات، تنقَّل في البادية، وتوفِّي بالرّي عن سبعين عامًاسنةَ تسعٍ وثمانينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: معجم الأدباء (ج87/4)، ووفيات الأعيان (ج 295/3)، والوافي بالوفيات (ج48/21)، وبغية الوعاة (ج160/2–164)، والأعلام (ج283/4).
(9) أبو عبدالله هشام بن معاوية الضَّرير الكوفي، نحويٌّ، صاحب الكسائيِّ، أخذ عنه الكثير مِنَ النَّحو، مِنْ مصنَّفاته: مختصر النَّحو، والحدود، والقياس. مات سنةَ تسعٍ ومائتينِ مِنَ الهجرةِ. يُنظر: بغية الوعاة (ج414/1).
(10) يُنظر: الأخفش، معاني القرآن (ج276/1). وابن مالك، شرح التَّسهيل (ج138/3– 139)، وابن النَّاظم، شرح ابن النَّاظم (ص260).

وبعد(كفى)، كقولك: (كفى بالحقِّ ناصرًا ومعينًا)، ومنه قوله- تعالى: ﴿...**وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا**﴾[1]، وهي كثيرة في القرآن الكريم[2].

وغير المشهور- الخروج عن رأس الباب- يتمثَّل في وقوع الفاعل المجرور لفظًا المرفوع محلًّا بعد اللَّام، جاء في (الكتاب): "وصارتِ اللَّامُ الزَّائدةُ بمنزلة الباء الزَّائدة"[3]، وجاء في (اللَّامات): "وأمَّا اللَّام الزَّائدة، فإنَّه يدخلُ تحتها لام التَّكثير، ولام (لعلَّ)"[4].

مثال زيادة اللَّام قبل الفاعل: (هَيْهاتَ لِتَحقيق الأمل بغير الجهد الصَّادق)، يُعَلِّق عباس حسن على هذا المثال بقوله: "فالفاعل مجرورُ اللَّفظ، مرفوعُ المحلِّ؛ بحيث لو جاء بعده تابعٌ كالعطف، أو غيرِهِ مِنَ التَّوابع الأربعة لَجازَ في تابعه الرَّفع والجَرِّ: (هَيْهاتَ لِتَحقيقِ الأملِ والفَوْز)... بجرِّ كلمة: (الفوز) ورفعها. فكلمة: (تحقيق) مجرورةٌ باللَّام الزَّائدة في محلِّ رفع؛ لأنَّها فاعلٌ لاسم الفعل: (هيهاتَ)"[5].

يستدلُّ الباحثُ على اللَّام الزَّائدة الَّتي خرجتْ عِنْ أصل الباب بما جاء في (الجنى الدَّاني): "التَّحقيق أنَّ معنى (اللَّام) في الأصل، هو الاختصاص، وهو معنًى لا يفارقُها، وقد يصحبُهُ معانٍ أُخَر، وإذا تُؤمِّلَتْ سائرُ المعاني المذكورةِ وُجِدَتْ راجعةً إلى الاختصاص"[6]، وقد وردتْ زيادةُ اللَّام قبل المفعول به، ومنه قول الشَّاعر:

وَمَلَكْتَ مـا بَـيْنَ العِـراقِ وَيَثْـرِبٍ مِلْكًـا أَجَـارَ لِمُسْـلِمٍ وَمُعاهِـدِ[7]

---

(1) [النِّساء: 6].

(2) يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج101/1)، وابن مالك، شرح الكافية (ج1079/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج430/3).

(4) الزَّجَّاجيُّ، اللَّامات (ص149).

(5) عبَّاس حسن، النَّحو الوافي (ج69/2).

(6) المرادي، الجنى الدَّاني (ص109).

(7) البيت مِنَ الكامل، للرّماح بن ميَّادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، وهو في الجنى الدَّاني (ص106)، ومغني اللَّبيب (ج183/3)، وأوضح المسالك (ج26/3)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج1/ 643)، وحاشية الصَّبَّان (321/2).

اللُّغة: المُعَاهِد: الَّذي دخل بلاد الإسلام بعهد مِنَ الإمام.

الشَّاهد: (لِمُسْلِمٍ). **وجه الاستشهاد:** مجيء (اللَّام) زائدةً لمجرد التَّوكيد؛ لأنَّ الفعل (أجار) يتعدَّى بنفسه، وقد تقدَّم على معموله؛ فهو ليس بحاجةٍ إلى اللَّام.

عقب الأشموني: "وهي- هنا- لمجرد التَّوكيد"[1]، وهذه اللَّام معترِضَة بين الفعل المتعدِّي ومفعوله كما هو مُلاحَظ.

المسألة الثَّالثة- استتار الفاعل (ضمير الغائب) وجوبًا:

المشهور بين الدَّارسين يتمثَّل في أنَّ ضمير المخاطب يَسْتَتِرُ وجوبًا بينما ضميرُ الغائب يَسْتَتِرُ جوازًا.

جاء في (شرح التَّصريح): "وضابطُ واجبِ الاستتارِ (ما لا يَخْلُفُهُ) في مكانه اسمٌ ظاهر، ولا ضميرٌ منفصِلٌ، وهو المرفوع بأمر الواحدِ المذكرِ، كـ: (قُمْ)، و(اسْتَخْرِجْ)، بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع، فإنَّه يَبْرُزُ في الجميع، نحو: (قومي، وقوما، وقوموا، وقُمْنَ)"[2].

يُفْهَمُ مِنَ كلام الشَّيخ خالد أنَّ الفاعل يَسْتَتِرُ إمَّا وجوبًا وإمَّا جوازًا، ووجه الباب أنَّ الضَّمير المستتِر إنْ دلَّ على غائب فإنَّه يَسْتَتِرُ جوازًا، وإنْ دَلَّ على حاضر فإنَّه يَسْتَتِرُ وجوبًا.

يمكن استنتاجُ قاعدةٍ عامَّةٍ مِنْ كلام الأزهريِّ السَّابق الَّذي عبَّر فيه عن رأي النُّحاة في هذه المسألة:

الفاعل المستتِر وجوبًا لا يمكن أنْ يحلَّ محلَّهُ اسمٌ ظاهرٌ، وذلك في تصريف الفعل مع: (أنا، نحن، أنت)، أمَّا الفاعل المُسْتَتِر جوازًا فيمكنُ أنْ يحلَّ مكانه اسمٌ ظاهرٌ، وذلك في تصريف الفعل مع: (هو، هي).

الخروج عَنِ الباب (غير المشهور):

لكنَّ النُّحاةَ في بعض المواضع جعلوا ضمير الغائب مُسْتَتِرًا وجوبًا، وذلك في مواضع، منها:

1- أنْ يقع هذا الضَّمير فاعلًا لأفعال الاستثناء(خلا، وعدا، وحاشا، وليس، ولا يكون)[3]، فالفاعل في قولك: (تفتحتِ الأزهارُ خلا زهرةً) ضمير مُسْتَتِر وجوبًا تقديره (هي)، جاء في (شرح التَّصريح): "ففي (خلا وعدا وليس ولا يكون) ضمير مستتر وجوبًا في محل رفع، عائد على

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني (ج77/2).

(2) الأزهري، شرح التَّصريح (ج101/1).

(3) (حاشا) حرف عند سيبويه وأكثر البصريِّين، وفعل دائمًا عند جمهور الكوفيِّين. يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج2/ 309، 349). والأزهري، شرح التَّصريح (ج538/1). وهمع الهوامع (ج2/ 212).

البعض المفهوم مِنْ كلِّه السَّابق"[1].

2- أنْ يقع هذا الضَّمير فاعلًا لـ (نَعَمْ) أو (بِئْسَ)؛ شرط أن يكون مُفَسَّرًا بنكرة، فالفاعل في قولك: (نِعْمَ مجاهدًا زيدٌ) ضمير مستتر وجوبًا تقديره (هو).

3- الفاعل في التَّعجُّب القياسيِّ على صيغة (ما أَفْعَلَ).

فالفاعل في قولك: (ما أحسنَ الشَّهادةَ في سبيل الله!) ضمير مستتر وجوبًا تقديره (هي)، يقول الأزهريُّ: "فأمَّا (ما)- يقصد التَّعجُّبيَّة- فأجمعوا على اسميَّتها؛ لأنَّ في (أحسن) ضميرًا يعودُ عليها"[2].

المسألة الرَّابعة- الفاعل قد يأتي مرفوعًا بعد المصدر المنوَّن:

رأس الباب يتمثَّل في إعمال المصدر[3]، بحيث يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به. جاء في (الكتاب): "وإذا قُلْتَ: (عجبتُ مِنْ ضَرْبٍ)، فإنَّك لم تذكر الفاعلَ، فالمصدرُ ليس بالفاعل، وإنْ كان فيه دليلٌ على الفاعل؛ فلذلكَ احتَجْتَ فيه إلى فاعل ومفعول"[4].

وإعمالُ المصدر (مضافًا) أكثرُ من إعماله منوَّنًا، وإعمالُهُ (منوَّنًا) أكثرُ من إعماله معرَّفًا بـ (أل)؛ لأنَّ فيه شَبَهًا بالفعل المؤكَّد بالنُّون الخفيفة[5].

عَلَّلَ ابنُ مالكٍ إعمالَ المصدر(مضافًا) أكثر مِنْ إعماله منوَّنًا؛ بأنَّ الإضافة تجعلُ المضافَ إليه كجزءٍ مِنَ المضاف، كما يجعلُ الإسنادُ الفاعلَ كجزء مِنَ الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول (أل) والتَّنوين، فقويتْ بها مناسبة المصدر للفعل[6]، ومِنْ شواهد المصدر المُنَكَّر الَّذي يعمل منوَّنًا، قول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج101/1).

(2) المرجع السابق، ج58/2.

(3) لإعمال المصدر شروطٌ، ذكرها النُّحاة: **أولها:** أنْ يكون مُظْهَرًا، فلو أُضْمِرَ لم يعملْ خلافًا للكوفيِّين. **وثانيها:** أنْ يكون مُكَبَّرًا، فلو صُغِّرَ لم يعملْ. **وثالثها:** أنْ يكون غيرَ محدودٍ، فلو حُدَّ بالتَّاء لم يعمل، ومنه قول القائل: (بِضَرْبَةٍ كَفَّيْه المَلَا)، فإنَّ (ضربة) مصدر محدود أُضِيفَ إلى فاعله، ونَصَبَ (الملا) وهو مفعوله، وهذا النَّصب شاذٌّ؛ لأنَّ المصدر المحدودَ لا يعمل.
ورابعها: أنْ يكونَ غيرَ منعوتٍ قبل تمامِ عمله، فلا يجوز: (أعجبني ضَرْبُكَ المُبَرِّحُ زيدًا).
وخامسها: أنْ يكون مُفْرَدًا. يُنْظَر: الأشموني، شرح الأشموني (ج334/1- 335).

(4) سيبويه، الكتاب (ج189/1)، ويُنظر: ابن جِنِّيْ، اللُّمع في العربيَّة (ج196/1).

(5) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج47/3).

(6) يُنظر: ابنُ مالكٍ، شرح التَّسهيل (ج115/3).

بِضَــرْبٍ بالسُّــيُوفِ رءوسَ قَــوْمٍ أَزَلْنَــا هَــامَهُنَّ عَــنِ المَقيــلِ[1]

ومِنْ شواهد المصدر المعرَّف بـ (أل) قول شاعر آخر:

ضَــعيفُ النِّكايَــةِ أَعْــداءَهُ يَخــالُ الفِــرارَ يُراخِــي الأَجَــلْ[2]

جاء في (شرح الأشموني): واعلم أنَّه لا فرقَ في إعمال المصدر عَمَلَ فعله بين كونه مضافًا أو مجردًا أو مع (أل)، لكنَّ إعمالَ الأوَّلِ أكثرُ، والثَّاني أقيس، وإعمال الثَّالث قليل[3].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في عدم إعمال المصدر إنْ كان منوَّنًا (هذا رأي الكوفيِّين)، قالوا: إنْ وَقَعَ بعده مرفوع أو منصوب، فهو مرفوع أو منصوب بفعل مضمر مِنْ لفظه، كقوله- تعالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا . . .**﴾[4]، التَّقدير: يُطْعِم[5]. وأجازه البصريُّون[6].

ذكر ابن عصفور السَّبب[7] فيما ذهب إليه الفرَّاء مِنْ أنَّه لا يجوز أنْ يُلْفَظَ بالفاعل مع المصدر المنوَّن، ووصفه بالزَّعم، قال: "والَّذي حَمَلَهُ على ذلك أنَّه لم يُحْفَظْ مِنْ كلامهم"، وعدَّ ابن عصفور هذه الحُجَّةَ باطلةً، بدليل قول الشَّاعر:

حَــرْبٌ تَــرَدَّدَ بَيْــنَهُمْ بِتَشــاجُرٍ قَــدْ كَفَّــرَتْ آباؤُهــا أَبْناؤُهــا[8]

---

(1) البيت مِنَ الوافر للمرار بن منقذ التَّميميِّ، وهو في الكتاب(ج190/1)، واللُّمع(ج196/1)، وشرح المفصَّل (ج61/6)، والمُحْتَسِب(ج219/1). **اللُّغة:** الهام: جمع الهامة، الرَّأس.
الشَّاهد فيه: (بِضَرْبٍ رءوسَ)، حيث عمل المصدر المنوَّن عمل فعله، فنصب مفعولًا به.

(2) البيت مِنَ المتقارب، لم أقف له على قائل، وهو في الكتاب(ج192/1)، وشرح المفصَّل (ج59/6، 64)، وشرح ابن عقيل (ج95/3)، وأوضح المسالك (ج173/3)، وشرح التَّصريح (ج6/2)، وخزانة الأدب للبغدادي (ج8/ 127). **الشَّاهد:** قوله (النِّكايَةِ أعداءَهُ) حيث نصب بالمصدر المقترن بـ (أل)، وهو قوله: (النِّكايَة)، مفعولًا به، وهو قوله: (أعداء).

(3) يُنظَر: الأشموني، شرح الأشموني (ج333/1).

(4) [البَلَد: 14-15]. الشَّاهد في الآية: (إِطْعَامٌ ... يَتِيمًا) أَعمَلَ المصدر النَّكرة المنون في المفعول به.

(5) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج47/3).

(6) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج333/1)، وأبو حيَّان، التَّذييل والتَّكميل (ج218/6).

(7) يُنظَر: ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجاجيِّ (ج25/2).

(8) البيت مِنَ الكامل، للفرزدق، لم يَتَسَنَّ للباحث العثور عليه في ديوانه، وهو في تهذيب اللُّغة (ج10/ 114)، والانتخاب لكشف الأبيات المُشْكِلَة الإعراب (ج18/1)، وفي شرح جُمَل الزَّجاجيِّ لابن عصفور(ج25/2).
اللُّغة: الضَّمير في (آباؤها) عائدٌ على أُمَيَّة، وفي الخبر عائد على الحرب، تقديره: آباءُ أميَّةَ أبناءُ الحرب.
الشَّاهد: (بِتَشاجُرٍ... آباؤُها) ذهب الفرّاء إلى أنَّ المصدر لا يجوز أن يُلْفَظَ بالفاعل بعدَهُ؛ لأنَّه لم يُسْمَع في لسان العرب. وفي البيت المذكور سُمِعَ ذلك، أَلَا ترى أَن (أبناؤها) فاعل بـ (تَشاجُر).

بتقدير (بتشاجر أبنائها)، قد كَفَّرَتْ؛ أيْ: لَبِسَتِ الدُّروع، ويجوز لك أنْ تحذف المفعولَ وترفعَ الفاعلَ، فتقول: (عجبتُ مِنْ ضربٍ زيدٌ).

الجواب كما يقول أبو جعفر الأندلسيُّ[1] أنَّ هذا البيتَ لا حُجّةَ فيه، إذ مَحمَلُ البيت على أنَّ (آباؤها) مبتدأ، و(أبناؤها) خبر. والتَّقدير: آباؤها في ضعف الحُلُوم مثل أبنائها[2].
ذكر صاحب (تهذيب اللُّغة) كلامًا ينافي ما ذكره ابن عصفور. ذكر أنَّ (أبناؤها) مرفوعٌ بـ (تَرَدَّد) لا بالمصدر، و(آباؤها) مرفوع بـ (كَفَّر)[3].

المسألة الخامسة– الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) الشَّرطيَّة:

المشهور بين الدَّارسين يتمثَّل في أنَّ الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) الشَّرطيَّة يُعرَبُ فاعلًا لفعل محذوف يفسِّرُهُ المذكور بعده، ولا يمكن الجمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّر، هذا هو مذهب سيبويه وأكثر البصريِّين، جاء في (الإنصاف) في المسألة الثَّامنة والثَّمانين بعنوان: (الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشَّرطيَّة): "ذهب البصريُّون إلى أنَّه يرتفع بتقدير فعل... والفعل المُظْهَر تفسير لذلك الفعل المقدر"[4].

وَوَرَدَ الاسمُ المرفوعُ بعد (إنْ) الشَّرطيَّة كثيرًا في القرآن الكريم، يُكْتَفى بذكر مثال واحد، وهو قوله– تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ . . .﴾[5].

عقَّب السُّيوطيُّ على الآية الكريمة، بقوله: "التَّقدير: إنْ استجارَكَ أحدٌ مِنَ المشركينَ استجارَكَ، فـ(استجارَكَ) المتأخِّرة فسَّرتِ الأولى المضمرة، وارتفع (أحد) على الفاعليَّة بها"[6].

أمَّا غير المشهور فيتمثَّل في الرَّأي القائل: إنَّ هذا الاسم مبتدأٌ، والخبرُ ما بعده، وهذا مذهب الأخفش، جاء في المسألة نفسِها مِنْ كتاب (الإنصاف): "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّه إذا تَقَدَّمَ الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشَّرطيَّة، نحو قولك: (إنْ زيدٌ أتاني آته) فإنَّه يرتفع بما عاد إليه مِنَ

---

(1) أَحمد بن يُوسُف الغرناطي أَبُو جَعْفَر الأندلسي، رَفِيق مُحَمَّد بن جَابر، كانَ عَارِفًا بالنحو وفنون اللِّسَان، مُقْتَدِرًا على النَّظم والنَّثر، دَيِّنًا، حَسَنَ الْخلق، كثيرَ التواليف فِي العَرَبيَّة وَغَيرهَا، مات سنةَ تسعٍ وسبعينَ وَسَبْعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج403/1).
(2) يُنظَر: أبو جعفر الأندلسيُّ، تُحْفَةُ الأَقْرَانِ (ص28).
(3) يُنظَر: أبو منصور الأزهريُّ، تهذيب اللُّغة (ج114/10).
(4) ابن الأنباريِّ، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص490).
(5) [التَّوبة: 9].
(6) السُّيوطي، همع الهوامع: (ج455/2).

الفعل مِنْ غير تقديرِ فعلٍ، وحُكِي عن أبي الحسن الأخفش أنَّه يرتفع بالابتداء"[1].

الَّذي جعل الباحث يَعُدُّ رأيَ سيبويهِ وأكثر البصريِّين رأسًا للباب وأصلًا له، وأنَّ ما ذهب إليه الكوفيُّون والأخفش خروجٌ عن أصل الباب- أنَّه لا بدَّ للفاعل مِنْ فعل، فلا يرتفع الفاعلُ هكذا.

مِنْ ناحية أخرى فإنَّ الأخفشِ برأيه هذا قد خالف مجموعةً مِنَ النُّحاة عددُها ليس بالقليل، ورأيُ المجموع يُقَدَّم على رأي الواحد.

كما أنَّ أدلةَ البصريِّين أقوى مِنْ أدلَّة الكوفيِّين في هذه المسألة؛ فقد احتجَّ الكوفيُّون بأنْ قالوا: "إنَّما جوَّزنا تَقْديمَ المرفوع مع (إنْ) خاصَّة؛ لأنَّها الأصل في باب الجزاء؛ فَلِقوَّتها جاز تقديمُ المرفوع معها، وقلنا: إنَّه يرتفع بالعائد؛ لأنَّ المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأوَّل؛ فينبغي أنْ يكون مرفوعًا به"[2].

يعتقدُ الباحث أنَّهُ وإنْ كانت (إنْ) أصلًا في باب الجزاء، وأنَّه جاز تقديمها لقوَّتها، فليس بالضَّرورة أنْ يتقدَّم المرفوع معها، وأنْ يكتسب القوَّة مِنْ قوَّتها، فالاسم كما تقول قواعدُ المنطقِ لا يستمدُّ قوَّته مِنَ الحرف بأيِّ حال مِنَ الأحوال.

اعتقادُ الباحث هذا لا يبتعدُ كثيرًا عَنِ الرَّأي الَّذي قرَّره ابن لأنباري في الرَّدِّ على الكوفيِّين بقوله: "نُسَلِّم أنَّ (إنْ) هي الأصل في باب الجزاء، ولكنَّ هذا لا يدلُّ على جواز تقديمِ الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أنْ يتقدَّم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز؛ لأنَّه لا نظيرَ له في كلامِهم، فَوَجَبَ أنْ يكونَ مرفوعًا بتقدير فعل، ويكون الفعل الظَّاهر مُفَسِّرًا له"[3].

وبذلك يكون ابنُ الأنباري قد دافع عن رأي البصريِّين، وأنَّ رأيهم هو الأقرب إلى الصَّواب، وأنَّه يمثِّل رأس الباب في هذه المسألة، وأنَّ رأي الكوفيِّين فيه الكثير مِنَ التَّناقض مع قواعد اللُّغة المشهورة بينَ النُّحاة والدَّارسين؛ لذلك حُكِمَ على رأيهم أنَّه يمثِّل الخروج عَنْ أصل الباب.

وأمَّا ما ذهبَ إليه أبو الحسن الأخفش مِنْ أنَّه يرتفع بالابتداء، فيصفه ابن الأنباري بالفاسد؛ ويعلِّل لذلك بأنَّ حرف الشَّرط يقتضي الفعل ويختصُّ به دون غيره، ولهذا كان عامِلًا

---

(1) ابن الأنباريِّ، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص490).

(2) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص490).

(3) يُنظر: المرجع السَّابق، ص490.

فيه، وإذا كان مقتضيًا للفعل، ولا بدَّ له منه بَطلَ تقدير الابتداء؛ لأنَّ الابتداء إنَّما يرتفع به الاسم في موضع لا يجبُ فيه تقدير الفعل[1].

المسألة السَّادسة– الاسم المرفوع الواقع بعد (إذا) الشَّرطيَّة:

المشهور بين الدَّارسين يتمثَّل في أنَّهم يُعربون الاسم المرفوع بعد(إذا) الشَّرطيَّة غير الجازمة فاعلًا لفعل محذوف يفسِّرُهُ المذكور بعده، ولا يمكن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، يقول الرَّضيُّ: "فإنْ كان ذلك الاسمُ مرفوعًا، فهو عندَ الجمهور مرفوعٌ بفعلٍ مُضْمَر يفسِّره ذلك الفعل الظَّاهر"[2].

أمَّا(إذا) الشَّرطيَّة المتلوَّة بالاسم المرفوع فوردتْ في القرآن الكريم كثيرًا، يُكْتَفى بذكر مثال واحد، وهو قوله– تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾[3]، جاء في (مشكل إعراب القرآن): "وشَبَهُ ذلك كلِّه مرفوع بفعل مضمر؛ لأنَّ (إذا) فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى، فالفعل مضمر بعدها، وهو الرَّافع للاسم، وهو كثير في القرآن. فاعرفه"[4].

الخروج عَنِ الباب وغير المشهور كون هذا الاسم مبتدأ، والخبر ما بعده، وهذا مذهب الأخفش والكوفيِّين، جاء في (همع الهوامع): "وجوَّز الأخفش إيلاءها– المقصود (إذا) – جملة فيها اسمان: مبتدأ وخبر مِنْ غير تقدير فعل"[5].

ونسبَ المراديُّ لابن مالك تأييدَهُ لِمَا ذهب إليه الأخفش، يقول: "وبقوله أقول؛ لأنَّ طَلَبَ (إذا) للفعل ليس كَطَلَبِ (إنْ)"[6]، وممَّا يؤيِّد ما ذهب إليه الأخفش قول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص492).

(2) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج94/4).

(3) [الانشقاق: 1].

(4) القيسي، مُشْكِل إعراب القرآن (ج207/1).

(5) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج133/2).

(6) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص368).

إذا بـــــاهِليٌّ تَحْتَـــــهُ حَنْظَلِيَّـــــةٌ لَـــــهُ وَلَـــــدٌ فَـــــذاكَ المُـــــذَرَّعُ[1]

أمَّا ابن هشام فخالف رأيَ جمهور النُّحاة، ورَأْيَ الأخفش، حيث عَدَّ (باهلي) اسمًا لـ (كان) التَّامَّة المحذوفة، يقول معقِّبًا على البيت المذكور: "فالتَّقدير إذا كان باهليٌّ، وقيل: (حنظليَّة) فاعل بـ (استقرَّ) محذوفًا، و(باهلي) فاعل بمحذوف يفسِّره العامل في (حنظليَّة)، ويردُّه أنَّ فيه حذف المُفَسَّر ومُفَسِّره جميعًا، ويسهِّله أنَّ الظَّرف يدلُّ على المفسِّر فكأنَّه لم يُحْذَف"[2].
وعلى رأي ابن هشام يكون التَّقدير: (إذا كان باهليٌّ تحت حنظليَّة...).

وكأنَّ ابن مالك يؤيِّدُ الأخفش فيما ذهب إليه بجواز إعراب الاسم الواقع بعد (إذا) مبتدأ، ويعارض جواز وقوعه بعد (إنْ) الشَّرطيَّة.

المسألة السَّابعة- أفعال ليس لها فاعل مذكور أو محذوف:

المشهور أنَّه لا بُدَّ لكلِّ فعل مِنْ فاعل، سواء أكان ظاهرًا، كقوله- تعالى: ﴿**اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ**﴾[3]. أو ضميرًا متَّصلًا، كقوله- تعالى: ﴿**...رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا**﴾[4]. أو ضميرًا مستترًا كقوله- تعالى: ﴿**فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**﴾[5].
جاء في (شرح ابن عقيل): "الفعل وشَبَهُهُ لا بُدَّ له من مرفوع، فإنْ ظَهَرَ فلا إضمار"[6].
أمَّا غير المشهور فيتمثَّل في أنَّ هناك أفعالًا لا تحتاج إلى فاعل مذكور أو محذوف[7]، هذا ما

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، للفَرزدق، وهو في ديوانه (ص359)، والجنى الدَّاني (ص368)، وأوضح المسالك (ج108/3)، ومغني اللَّبيب (ج73/2)، وشرح الأشموني (ج151/2).
اللُّغة: باهِليٌّ: منسوب إلى باهِلَة؛ وهي قبيلة، من قيس عيلان، يُكْثِرُ الشُّعراء مِنْ ذمِّها، ومِنْ ذلك:
إذا قِيْلَ لِلْكَلْبِ يا باهِلِيُّ عَوى الكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ هذا النَّسَبِ
حنظليَّة: نسبة إلى حنظلة؛ وهي أكرم قبائل تميم. المُذَرَّع: الَّذي أمُّه أشرف مِنْ أبيه.
الشَّاهد: (إذا باهليٌّ). **الاستشهاد:** مجيء (باهلي) اسمًا لـ (كان) المحذوفة بعد (إذا)؛ لأنَّ (إذا) لا يليها إلَّا الفعل لفظًا أو تقديرًا؛ ولم يُعْرَبُ (باهلي) فاعلًا لفعل محذوف؛ لأنَّه لم يأتِ بعده ما يفسِّره.
(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج73/2).
(3) [القمر: 1].
(4) [المُمْتَحِنَة: 4].
(5) [الكوثر: 2].
(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج78/2).
(7) المرجع السَّابق، ج78/2- 79.

يراه المحقِّق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، حيث اعترض على عبارة ابن عقيل السَّابقة الذِّكر بقوله: "بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل، فكان على الشَّارح أنْ يستثنيَهُ مِنْ هذا العمومِ"[1].

ومِنَ المواضع الَّتي لا يحتاج فيها الفعل إلى فاعل:

أ- (كان) الزَّائدة؛ نحو قولك: (المقاومة – كانت – شوكةٌ في حَلْقِ الاحتلال)، وكقول الشَّاعر:

لِلَّــهِ دَرُّ أَنُــو شَــرْوَانَ مِــنْ رَجُــلٍ مــا كــانَ أَعْرَفَــهُ بِالــدُّوْنِ والسَّــفْلِ[2]

عقب محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد: "الرَّاجح عند المحقِّقين أنَّ (كان) الزَّائدة لا فاعل لها"[3].

ب- الفعل التَّالي لفعل آخر؛ ليؤكِّده توكيدًا لفظيًا؛ مثل: (اقتربَ اقتربَ شهرُ الصِّيام)، ومنه قول الشَّاعر:

فَــأَيْنَ إِلَــى أَيْــنَ النَّجَــاةُ بِبَغْلَتِــي أَتَــاكِ أَتَــاكِ اللاَّحِقُّون احْبِسِ احْبِسِ[4]

يعتقدُ الباحث أنَّ حذفَ أحدِ الفاعلَيْنِ من قوله: (أتاك أتاك اللَّاحقون) يقوِّي ما ذهب إليه الكسائيُّ مِنْ حذف الفاعل في باب إعمال الفعلين، فلو أضمر الفاعل ولم يحذفه لقال: (أَتَوْكَ أتاكَ اللُّاحقون). أو (أتاكَ أتَوْكَ اللَّاحقون).

ت- الفعل المكفوف بـ (ما): أفعال اتَّصلت بآخرها: (ما) الكافة؛ أيْ: الَّتي تكفُّ غيرها عَنِ

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2/78- 97).

(2) البيت مِنَ البسيط، لعَلْقَمَة الفَحل، وهو في أوضح المسالك (ج1/250) الهامش، وشرح ابن عقيل (ج2/79) الهامش، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج3/285).

الشَّاهد: قوله: (ما كانَ أَعْرَفَهُ) فـ (كان) زائدة وقعت بين (ما) التَّعجبيَّة وفِعلِ التَّعجُّب، وهي لا تحتاج إلى فاعل على الرَّاجح عند المحقِّقين.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2/79) الهامش.

(4) هذا البيت مِنَ الطَّويل، نسبه السَّلسيلي في شفاء العليل (ج3/742) إلى الكُمَيْت، ولم أعثر عليه في ديوانه. قال البغدادي في خزانته (5/159): "وهذا البيت مع شهرته لم يُعلَم له قائل ولا تَتِمَّة". وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج2/642)، وأوضح المسالك (ج2/171)، وشرح قطر النَّدى لابن هشام (ص289)، وشرح ابن عقيل (ج3/214).

الشَّاهد: (احْبِسِ احْبِس) فالفعل الثَّاني (احبِس) مؤكِّد للفعل الأوَّل توكِيدًا لفظيًّا؛ فلا يحتاج إلى فاعل مع وجود الفاعل السَّابق للفعل الأوَّل.

وفي البيت شاهد آخر، قوله: (أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُّون). ففيه شاهد على عدم وجود التَّنازع في هذه الصُّورة؛ لأنَّ العامل هو الأوَّل، وجيء بالثَّاني؛ لمجرد تأكيد الأوَّل وتقويته، ليس غير.

العمل، وتمنع ما اتَّصلتْ به أنْ يؤثِّر في معموله، مثل: طالما، كثر ما، قلَّما...، بناء على ما ذهب إليه سيبويهِ[1].

يقول محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد: "ومِنَ العلماء مَنْ يزعُم أنَّ (ما) في نحو: (طالما نهيتك) مصدريَّة سابكة لِمَا بعدها بمصدر هو فاعل طال، والتَّقدير: (طال نهيي إياك)"[2].

وكان الكِسائيُّ يرى في مثل: (قام وقعد محمَّد) أنَّ فاعل الفعل الأوَّل محذوف، ولا فاعل له، وقد استضاء بذلك أبو عليٍّ الفارسيُّ[3]، فذهب إلى أنَّ (قلَّما) في مثل: (قَلَّما يَنْظُرُ محمَّدٌ)، لا فاعل لها، وكأنَّ الفعل أُجْري مجرى حرف النَّفي، ومثلها (كان) المزيدة في مثل: (أَنْتَ- تَكُونُ- مَاجِدٌ نَبِيلُ)[4].

جاء في (همع الهوامع): "وقد اخْتُلِفَ في (كان) المزيدة: هل لها فاعل؟
فذهب السَّيرافيُّ[5] والصَّيْمَريُّ[6] إلى أنَّها رافعة لضمير المصدر الدَّال عليه الفعل؛ كأنَّه قيل: (كان هو)؛ أيْ: (كان الكون)، وذهب أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى أنَّها لا فاعل لها؛ لأنَّ الفعل إذا اسْتُعْمِلَ استعمالَ ما لا يحتاجُ إلى فاعل، اسْتُغْنِيَ عنه، بدليل أنَّ (قلَّما) فعل. ولمَّا استعملته

---

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج22/3).

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج79/2) الهامش.

(3) أبو عليٍّ الحسن بن أحمد الفارسيُّ: أحد الأئمَّة في عِلْم العربيَّة، كان متَّهمًا بالاعتزال، وله شعرٌ قليل، أخذ عن الزَّجَّاج وابنَ السَّرَّاج، وقيل: إنَّه أعلم مِنَ المبرِّد، وله مؤلفات كثيرة، منها: (التَّذكرة) في علوم العربيَّة، تُوفِّي سنةَ سبعٍ وسبعينَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج80/2)، وبغية الوعاة (ج496/1).

(4) هذا صدر بيت مِنْ مشطور الرَّجز المسدَّس، لأمِّ عقيل بن أبي طالب، وعجزه:

... ... إذَا تَهُبُّ شَمَأَلٌ بَلِيلُ

وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج70/1)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج501/1)، وأوضح المسالك (ج249/1)، وشرح ابن عقيل (ج292/1)، وشرح الأشموني (ج245/1).

الشَّاهد: قوله: (أنتَ تكونُ ماجد) زيدَتْ (تكون)، وهي مضارع.

(5) أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السَّيرافيُّ: نحويٌّ، عالِمٌ بالأدب، كان معتزليًّا متعفِّفًا، ينسخُ الكتبَ بالأجرةِ، مِنْ مؤلفاته: (الإقناع في النَّحو)، و(شرح كتاب سيبويه) وغيرها، تُوفي سنةَ ثمانٍ وستينَ وثلاثمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان(ج78/2)، وبغية الوعاة(ج1/ 507- 509)، والأعلام (ج195/2).

(6) أبو محمَّد عبد الله بن عليِّ بن إسحاق الصَّيْمَرِيُّ النَّحويُّ، له (التَّبصرة والتَّذكرة) في النَّحو، أَكْثَرَ أبو حيَّانَ مِنَ النَّقل عنه، وله ذِكْرٌ في (جمع الجوامع). توفِّي سنة ستٍّ وثلاثين وأربعمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج245/2).

العرب للنَّفي لم يحتجْ إليه إجراءً له مجرى حرف النَّفي. واختاره ابن مالك"[1].

ث- الفعل المبنيُّ للمجهول، كما في قوله- تعالى: ﴿. . .وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[2]: فالفعل المبنيُّ للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل، لا إلى فاعل.

المسألة الثَّامنة- حذف الفاعل وجوبًا:

الأصل في اللُّغة العربيَّة ألَّا يُحذَفُ شيء مِنَ الكلام، والمشهور يتمثَّلُ في أنَّ الفاعل لا يُحذَفُ، ولا يُسْتَغْنى عنه؛ لأنَّه رُكْنٌ أساسيٌّ في الجملة(عمدة)؛ ولأنَّه مع عامله يُكْمِلُ معناها، يقول المبرِّد: "وإنَّما كان الفاعلُ رفعًا؛ لأنَّه هو والفعل جملةٌ يَحْسُنُ عليها السُّكوت"[3]، وهو يستتر جوازًا أو وجوبًا على النَّحو الَّذي بيَّنته كتب النَّحو[4].

ومِنَ المشهور كذلك أنَّ لكلِّ فعل فاعلًا، سواء أكان مُضْمَرًا أم مُظْهَرًا، وأنَّ الفاعل إذا حُذِفَ لا بُدَّ وأنْ ينوب عنه نائب، يقول ابن مالك: "والفاعل لا يُحْذَف"[5]، ويقول السُّيوطي: "لا يُحذف الفاعل أصلًا عند البصريِّين"[6]، جاء في (شرح المفصَّل): "ذهب سيبويه إلى أنَّ في(ضربني) مِنْ قولك: (ضربني وضربتُ زيدًا) فاعلًا مضمرًا دلَّ عليه المذكور، وحَمَلَهُ على القول بذلك امتناع خلوِّ الفعل مِنْ فاعل في اللَّفظ"[7].

الخروج عن رأس الباب- غير المشهور- يتمثَّلُ في أنَّ هناك أفعالًا ليس لها فاعلٌ، وحَذْفُ الفاعل يصبح واجبًا لعارض (ما).

ولا يقصد الباحث أنَّ الفاعل ربمَّا يكون ضميرًا مستترًا مثلًا، فالفاعل يكون ظاهرًا أو مستترًا بتقدير ضمير، وإنَّما يقصد بالحذف الواجب للفاعل عدمَ وجودِهِ أصلًا.

ومِنْ هذه الحالات الَّتي ذكرها النُّحاة، وأحصاها الباحث:

---

(1) السُّيوطي، همع الهوامع (ج382/1).

(2) [النِّساء: 28].

(3) المبرِّد، المقتضب (ج8/1).

(4) يُنظر تفصيل هذه المسألة في هذا الفصل (المرفوعات) مِنْ هذه الأطروحة، المبحث الأوَّل (الفاعل)، المطلب الأوَّل، المسألة الثَّالثة، بعنوان: استتار الفاعل وجوبًا.

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج466/1).

(6) السُّيوطيُّ، شرح السُّيوطي على ألفية ابن مالك (ص201).

(7) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج77/1).

أ- أنْ يطرأ على الفعل عارضٌ (ما)، وذلك إذا كان الفعل مضارعًا مُسْنَدًا إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وقد لحقته نون التَّوكيد، ذكره السُّيوطيُّ، يقول: "فاعل فعل الجماعة المُؤكَّد بالنُّون، فإنَّ الضَّمير فيه يُحذَفُ، وتبقى ضمَّةٌ دالَّةٌ عليه، وليس مستترًا"[1].

وقِيْسَتْ على هذه الحالةِ حالةٌ أخرى لحذف الفاعل، وهي ياء المخاطبة عند تأكيد الفعل بالنُّون، فإنَّ الضَّمير فيه يُحْذَفُ، وتبقى كسرةٌ دالَّة عليه، وليس مستترًا، وإليك التَّوضيح:

الحالة الَّتي ذكرها السُّيوطيُّ منها قوله- تعالى: ﴿. . . لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾[2].

أصل الفعل: لَتُسْأَلُون بعدها(نَّ) نون توكيد ثقيلة، حُذِفَتِ علامة الرَّفع الفرعيَّة (نون الرَّفع مِنَ الأفعال الخمسة)، فالتقى ساكنان، واو الجماعة، والنُّون الأولى مِنْ نون التَّوكيد الثَّقيلة، ثُمَّ حُذِفَتْ واو الجماعة الَّتي هي ضمير متَّصل في محلِّ رفع فاعل، وعُوِّضَ عنها بوضع ضمَّة على ما قبل الضَّمير المحذوف. وما قيل في الشَّاهد المذكور يُقال في نحو قولك: (لَتُحافِظِنَّ على سمعتِكِ أيَّتُها الفتاةُ).

باختصار يمكن القول: يُحذَفُ الفاعلُ وجوبًا للتَّخلص مِنْ التقاء السَّاكنين، وذلك في الفعل المسند إلى ضمير الجماعة أو ياء المخاطبة عند توكيده بنون التَّوكيد.

ب- فاعل (قلَّما) و(كَثُرَما) و(طالما) إذا اتَّصلت بهما (ما) الزَّائدة، تقول: (قَلَّما ينجحُ الكسولُ)، و(كَثُرَما ينجحُ المجتهدُ). و(طالما تصدَّقتَ على الفقراء).

هذه الأفعال الثَّلاثة الَّتي يُحذَفُ معها الفاعل ذكرها ابن هشام عند حديثه عَنِ الوجه الأوَّل مِنْ وجوه(ما) الزَّائدة الكافَّة، قال: "الكافَّة عن عمل الرَّفع، ولا تتَّصل إلَّا بثلاثة أفعال: (قَلَّ، وكَثُرَ، وطال)؛ وعِلَّةُ ذلك شَبَهَهُنَّ بـ (رُبَّ)، ولا يَدْخُلْنَ حينئذٍ إلَّا على جملة فعليَّة صُرِّحَ بفعلها"[3].

والقول بأنَّ(طالما) و(قلَّما) ونحوهما أفعال، لا فاعل لها، مضمرًا ولا مظهرًا، و(ما) دخلتْ عوضًا عَنِ الفاعل، منسوب إلى أبي عليٍّ الفارسيِّ. ذكر ذلك ابن هشام وغيره. جاء في المغني: "كما أنَّ (قَلَّ) في (قَلَّما يقومُ زيدٌ) لمَّا اسْتُعْمِلَتْ استعمالَ (ما) النَّافية لم تحتج لفاعل،

---

(1) السُّيوطيُّ، شرح السُّيوطيِّ على ألفيَّة ابن مالك (ص201- 202).

(2) [النَّحل: 56].

(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج4/67- 68).

هذا قول الفارسيِّ والمحقِّقين"[1].

جاء في (لسان العرب): "فارقت (طال) و(قَلَّ) بالتَّركيب الحادث فيهما ما كانتا عليه مِنْ طَلَبِهما الأسماء، أَلَا ترى أنْ لو قلتَ: (طالما زيدٌ عندنا)، أو (قلَّما محمَّدٌ في الدَّار) لم يَجُزْ؟"[2].

ويُسْتَحْسَن في(ما)هذه الاتصال، بعكس (ما) المصدريَّة يُسْتَحْسَن فيها الانفصال، تقول: (قَلَّ ما ينجح الكسول)؛ أيْ: قلَّ نجاحُ الكسول[3].

وتُقَاسُ(طالما) على أُخْتَيْها إذا فُصِلَتْ (ما) عن (طال)، فتكون مصدريَّةً مع الفعل بعدها في محلِّ رفع فاعل، مثال ذلك قولك: (طال ما عطفتَ على الفقراء)؛ أيْ: (طال عطفُك على الفقراء). ولا يجوز هنا اتصال (ما) بـ (طال).

إذن (طالما) تشبه (قلَّما) في حالَتَيْ اتِّصالِها بـ (ما) وانفصالها عنها، فإنْ اتَّصَلَتا بـ (ما) كانت (ما) كافة ومكفوفة، وإنْ فُصِلَتا عن (ما) كانت (ما) مصدريَّةً. وتختلفان في أنَّ (طالما) مخصوصة بالماضي، و(قلَّما) مخصوصة بالمضارع.

ت- فاعل (حاشا، وخلا، وعدا):

جاء في (همع الهوامع): "ذهبَ الفرَّاءُ إلى أنَّ (حاشا) فعل، لا فاعل له. قال أبو حيَّانَ[4]: ويمكن القول في (خلا) و(عدا) بذلك كـ (قَلَّما) لِمَا أُشْرِبَتْ به مِنْ معنى (إلَّا)"[5].

ث- إذا قام مقام الفاعل حال مُفَصَّلة، مثل قول الشَّاعر:

كُـــــرَةٌ وُضِـــــعَتْ لِصَـــــوالِجَةٍ فَتَلَقَّفَهَـــــا رَجُـــــلٌ رَجُـــــلُ[6]

---

(1) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج623/6).

(2) ابن منظور، لسان العرب (ج564/11).

(3) يُنظر: الحمد/الزُّغبيّ، المعجم الوافي في أدوات النَّحو (ص232).

(4) أثير الدِّين محمَّد بن يوسف بن عليٍّ، المعروف بأبي حيَّانَ الأندلسيُّ: مِنَ كبار العلماء بالعربيَّة والتَّفسير والحديث والتَّراجم واللُّغات، من أشهر كتبه: ارتشاف الضَّرَب، المتوفَّى سنةَ خمسٍ وأربعينَ وسبعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظَر: السُّيوطيُّ، بغية الوعاة: (ج280/1). والزِّركليُّ، الأعلام: (ج152/7).

(5) السُّيوطي، همع الهوامع (ج212/2).

(6) البيت مِنَ المتدارك، لم يقف الباحث على قائله، وهو في حاشية الصَّبَّان(ج61/2). الشَّاهد: (رَجُلٌ رَجُلُ) حُذف الفاعل، وأُقِيَم الحال مقامه. وقيل: (رجل) الأولى فاعل والثَّانية وصف له؛ بمعنى: راجل؛ أيْ: ماشٍ على رجليه، وهنا لا شاهد.

فالأصل: (فَتَلَقَّفَهَا النَّاس رجلًا رجلًا)؛ أيْ: مُتَناوِبينَ، حُذِفَ الفاعلُ، وأُقِيَم الحالُ مقامه[1].

وأمَّا قوله: (فتلقَّفها رجلٌ رجلٌ) قال: الأصل: (فَتَلَقَّفَهَا النَّاسُ رجلًا رجلًا)، فحُذِف الفاعلُ وأُقيم الحالُ مقامه، بعد حذفه، ويكون إعرابُ (رجل) الثَّانية: معطوف مرفوع، وعلامة رفعه الضَّمة، والعاطف محذوف، كأنَّكَ قلت: (فَتَلَقَّفَهَا رجل ورجل ورجل)؛ ويكون حرف العطف كذلك محذوفًا.

ج- إذا أُقِيْمَ المضاف إليه مقام المضاف، كما في قوله- تعالى: ﴿وَجَاء رَبُّكَ...﴾[2].

فالتَّقدير - والله أعلم- وجاء أمرُ ربِّك؛ لأنَّ نسبة المجيء إلى الله- تعالى- لِمَا تقتضيه مِنَ المكانيَّة والانتقال مستحيلًا[3].

إلَّا أنَّ صاحب (فتح ربِّ البريَّة) يرفض هذا التَّأويل ويصفه بالفاسد؛ لأنَّ الأصل في إطلاق الأفعال الَّتي هي أوصاف في المعنى لفاعليها- الحَقيقَةُ، وإذا حصل نوع تَجَوُّز فإنَّما يكون فيما يصحُّ التَّجوُّز فيه، وأمَّا هذه الألفاظ (نفسه، وعينه) في مقام لا يصحُّ فيه التَّجوُّز، لا نقول به، وهذا من باب المغالطات[4].

يعتقد الباحث أنَّ الفاعل في الآية الكريمة لم يحذَف، وإنَّما سدَّ المضاف إليه(ربِّ) مسدَّ المضاف(أَمْرُ).

ويترتَّب على هذا الرَّأي أنَّه لا يَحْتَمِلُ إلَّا أنْ يأتيَ بذاته - عزَّ وجلَّ - فهو ينفي المشابهة والمجاز كما في قولك(جاء الأمير)، يحتمل جاء خطاب الأمير، أو رسول الأمير.

ح- يُحْذَف الفاعل في باب المصادر الَّتي عَمِلَتْ عَمَلَ الفعل نحو: قيامًا وقعودًا؛ أيْ: قوموا قيامًا، واقعدوا قعودًا. والملاحَظ هنا أنَّ الحذف حصل للفاعل والمفعول معًا.

ذكر السُّيوطيُّ أنَّ بعضهم جعل فاعل المصدر محذوفًا في نحو: سَقْيًا ورَعْيًا[5]. وفي (ارتشاف الضَّرب) ذكر عدَّةَ حالات يُحذَفُ فيها الفاعلُ، ومنها مع المصدر، يقول: "ولا يجوز حذف الفاعل إلَّا مع المصدر"[6]. واستشهد له بقوله- تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[7].

---

(1) يُنظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج61/2).

(2) [الفجر: 22].

(3) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج144/3).

(4) الحازمي، فتح ربِّ البريَّة في شرح نَظْمِ الآجروميَّة (ص472).

(5) يُنظر: السُّيوطي، شرح السُّيوطي لألفية ابن مالك (ص201).

(6) أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1323/3).

(7) [البلد: 14].

خ- جاء في (شرح المفصَّل): "ذهب الكسائيُّ إلى أنَّ الفاعل في(ضربني) مِنْ نحو قولك: (ضربني وضربتُ زيدًا)[1] محذوف دلَّ عليه الظَّاهر"[2].

ويؤيِّد ابنُ مَضاء[3] الكسائيَّ فيما ذهب إليه، يقول: "فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهرًا، وأمَّا أيُّ الرَّأيين أحقُّ؟ فرأي الكسائيِّ؛ لأنَّ غيره يقول: حذفُ الفاعل لا يجوز؛ لأنَّ الفاعل والفعل كالشَّيء الواحد"[4].

وذكر ابن هشام أنَّ هناك أربعةَ مواضعَ يَطَّرِدُ فِيهَا حذف الْفَاعِل، هي:

أ- في نحو قولك: (ما قام إلَّا هندٌ)؛ لأنَّ ما بعد (إلَّا) ليس الفاعلَ في الحقيقة، وإنَّما هو بدلٌ مِنْ فاعل مقدَّر قبلَ (إلَّا) هو المستثنى، وتقديره (ما قام أحدٌ إلَّا هندٌ).

يُفْهَمُ مِنْ كلامه أنَّ الفاعل يُحْذَفُ في الاستثناء المُفَرَّغ.

ب- فَاعل الْمصدر:

ذكره السُّهيليُّ[5]، يقول: ولا تَذْكُرُ الفاعل مضمرًا ولا مظهرًا، نحو قوله- تعالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ**﴾[6]. تَقْدِيره أَو إطعامه يَتِيمًا[7].

ت- في باب النِّيابة، نحو: ﴿... **وَقُضِيَ الْأَمْرُ**...﴾[8]، أَصله- والله أعلم- (وقَضَى اللهُ الأمرَ).

---

(1) يُنظر الكلام عَنِ التَّنازُع في الفصل الرَّابع (المجزومات) مِنْ هذه الأطروحة، المطلب الأوَّل، المسألة الثَّانية، بعنوان: (عمل الفعلين المُتَنازعين).

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل(ج77/1).

(3) أبو العباس، أحمد بن عبد الرَّحمن بن محمَّد، ابن مَضاء القُرْطُبيُّ: عالِم بالعربيَّة، من مصنَّفاته النَّحويَّة: (الرَّدُّ على النُّحاة)، مَاتَ سنةَ اثنتينِ وتسعينَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج147/1).

(4) ابن مضاء، الرَّد على النَّحاة (ص87).

(5) هو عبد الرَّحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهيليُّ: حافظ، عالِم باللُّغة والسِّيَرِ، ضرير، وهو صاحب الأبيات على الكامل الَّتي مطلعها: **يَا مَنْ يَرَى مَا فِي الضَّمِيرِ وَيَسْمَعُ أَنْتَ المُعِدُّ لَكُلِّ مَا يُتَوَقَّعُ**

تُوُفِّي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: ابن خِلِّكان، وفيَّات الأعيان (143/3)، والسُيوطيُّ، بغية الوعاة(ج81/2)، والزِّركلي، الأعلام (ج312/3- 313).

(6) [البلد: 14].

(7) يُنظر: السُّهَيليُّ، نتائج الفكر في النَّحو (ص56).

(8) [البقرة: 21].

ث- فاعل (أَفْعَل) فِي التَّعَجُّب إذا دلَّ عليه مُقَدَّم مثله، كقولِه- تَعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ...**﴾[1]؛ أَيْ: (وأبصر بهم)، فَحَذَفَ (بهم) مِنَ الثَّاني لدلالة الأوَّل عليه، وهو في مَوضِع رفع على الفاعليَّة عند الجُمْهُور[2].

وبِتَأَمُّلِ كلام ابن هشام السَّابق فإنَّه لم يذكر أنَّ الحذف واجب في هذه المواضع الَّتي ذكرها، وإنَّما ذكر أنَّها مواضعُ يَطَّرِدُ فيها حذفُ الفاعل.

وجوَّز الكسائيُّ حذفه مطلقًا إذا ما وُجِدَ ما يدلُّ عليه: كقوله – تعالى: ﴿**فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ**﴾[3]؛ أيْ: بَلَغَتِ الرُّوح. وتابعه عليه السُّهيليُّ، وابنُ مَضاء[4].

ومنه قوله- تعالى: ﴿...**حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ**﴾[5]؛ أيْ: الشَّمس. يُنْظَر التَّعليق على الآيتين في (البرهان في علوم القرآن)[6].

مِنْ هنا يمكن أنْ تُسْتَخْلَصَ حالة أخرى مِنْ حالات حذف الفاعل، تتمثَّل في أنَّ الفاعل يُحذَف إذا دلَّ عليه السِّياق كما في الآيتين سابِقَتَيْ الذِّكر.

يعتقد الباحث أنَّ الفاعل في الآيتين ضميرٌ مستترٌ جوازًا لا محذوفًا؛ فالفاعل عمدةٌ، فلا يحذف؛ أيْ: بلغت هي؛ أيْ: الرُّوح. وتوارتْ هي؛ أيْ: الشَّمس.

ويستشهد القائلون بحذف الفاعل بحديث صحيح هو: "**لاَ يَزْنِي الزَّانِي حينَ يَزْنِي وهْوَ مُؤْمِنٌ، ولاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وهْوَ مُؤْمِنٌ، ولاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وهْوَ مُؤْمِنٌ**"[7].

جاء في (عمدة القارئ): قوله: (ولا يشرب): "فاعله محذوف، قال ابن مالك: (فيه حُذِفَ الفاعل)؛ أيْ: لا يشرب الشَّارب. قوله: (ولا يسرق): الكلام فيه مِثْلُ الكلام في (لا يَزْني)"[8].

---

(1) [مريم: 38].

(2) يُنظر: ابن هشام، شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى (ج183-184).

(3) [القيامة: 26].

(4) يُنظر: السُّيوطي، شرح السُّيوطي لألفية ابن مالك (ص201).

(5) [سورة ص: 32].

(6) الزَّركشيُّ، البرهان في علوم القرآن (ج26/4).

(7) [البخاري، صحيح البخاري، باب: النُّهْبَى بغير إذن صاحبه، 136/3: رقم الحديث 2475].

(8) العينيُّ، عمدة القارئ (ج26/13)، ويُنظر مغني اللَّبيب (ج160/2).

يُسْتَدَل مِنَ التَّعليق على الحديث الشَّريف المذكور أنَّ فاعل (يشرب) محذوف، إذْ لا يمكن أنْ يكون ضميرًا مستترًا عائدًا على (الزَّاني)؛ لأنَّ المعنى سيختلف؛ لذلك يُقَدِّرون فاعلًا محذوفًا، وهو (شارب)[1]. وحَسُنَ حَذْفُ الفاعل هنا؛ لتقدُّم نظيره، وهو (لا يزني الزَّاني)، و(لا يسرق السَّارق).

يعلِّق ابن مالك: فيه حُذِفَ الفاعل، أَي: لَا يشرب الشَّارِب. والفاعل لم يَجْرِ له ذِكْرٌ، ولكنَّ سياق الكلام يدلُّ عليهِ[2].

وهناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مذكور أو محذوف، مثل: (كان) الزَّائدة، والفعل التَّالي لفعل آخر، نحو: حضرَ حضرَ محمَّدٌ.
جاء في (اللُّباب): "وإنَّما ساغ أنْ تُزاد (كان)؛ لأنَّها أُشْبِهَتِ الحروف في أنَّ معناها في غيرها، ولـ (كان) الزَّائدة فاعل مُضْمَر فيها تقديره: (كان الكون) على قول أبي سعيد السَّيرافي، ولا فاعل لها عند أبي عليٍّ الفارسيِّ"[3].

خلاصة القول في هذه المسألة أنَّه لا يجوز حذف الفاعل بصفة عامَّة، وإذا لم يوجد في الجملة فهو على الأرجح ضمير مُسْتَتِر على رأي الأغلبيَّة، غير أنَّ هناك حالات خاصَّة نصَّ عليها النُّحاة في مؤلفاتهم يجوز فيها حذفُ الفاعل على وجه الوجوب أو الجواز.

المسألة التَّاسعة- استتار ضمير الغائب وجوبًا مطلقًا:

بدايةً لا بُدَّ مِنَ العِلْم بأنَّ الاستتار في الضَّمائر يختصُّ بضمير الرَّفع، وبالفاعل تحديدًا الَّذي هو عمدةٌ في الكلام، والضَّمير المُسْتَتِر لا يمكن النُّطق به، وهو قسمان: مُسْتَتِر وجوبًا، ومُسْتَتِر جوازًا[4].

جاء في (شرح الأشموني): "إنَّما خُصَّ ضمير الرَّفع بالاستتار؛ لأنَّه عمدةٌ يجب ذكرُهُ، فإنْ وُجِدَ في اللَّفظ فذاك، وإلَّا فهو موجود في النِّية والتَّقدير، بخلاف ضَميرَيْ النَّصب والجرِّ؛ فإنَّهما فَضْلَة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عُدِمَا مِنَ اللَّفظ"[5].

---

(1) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج1/398).
(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج2/223- 224).
(3) العكبريُّ، اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج1/172).
(4) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج1/10- 103). والأزهري، شرح التَّصريح (ج1/101).
(5) الأشموني، شرح الأشموني (ج1/90).

هناك قاعدةٌ يسيرةٌ سهلةٌ لِاستتار الضَّمير وجوبًا أو جوازًا، وهي معروفة لدى دارسي النَّحو، **خلاصتها:** ما كان تقديره (أنا، أو نحن، أو أنت)، فهو مُسْتَتِر وجوبًا، وما كان تقديره (هو أو هي)، فهو مُسْتَتِر جوازًا.

وهناك ضابط آخر لاستتار الضَّمير: ما صحَّ أنْ يحلَّ محلَّه الظَّاهر فهو مُسْتَتِر جوازًا، وما لا يصحُّ فمُسْتَتِر وجوبًا، فمثلًا تقول: (ذَهَبَ)، الفاعل مُسْتَتِر جوازًا، تقديره هو؛ لأنَك تستطيع أنْ تقول: (ذهب زيدٌ) مثلًا، أمَّا قولك ناصحًا: (حافِظْ على صلاتك). فالفاعل- هنا- مُسْتَتِر وجوبًا، تقديره (أنت)؛ لأنَّك لا تستطيع أنْ تقول: (حافِظْ زيدٌ)- مثلًا- وهكذا[1].

وإنْ قال قائل: إنَّ هذه القاعدة الأخيرة تتعارض وتصطدم مع نحو قول الله- ﷻ: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[2].

قيل له: (أَنْتَ)- هنا- ليستْ فاعلًا، وإنَّما ضميرٌ منفصِلٌ لتأكيد الفاعل، والفاعل لاسم الفاعل ضمير مُسْتَتِرٌ وجوبًا تقديره (أنت).

وأوَّل مَنْ قَسَّمَ الضَّميرَ المُسْتَتِرَ إلى جائز الاستتار وواجبه هو ابن يعيش، فتحدَّثَ عَنْ هذِهِ المسألةِ تحت عنوان: (المُسْتَتِر إمَّا واجبُ الاستتار وإمَّا جائزُهُ)[3].

ومِنَ الَّذين تحدَّثوا عن قِسْمَيْ هذا الضَّمير ابنُ مالكٍ، حيث تحدَّث عنهما في (باب المُضْمَر)، فَقَسَّمَ هذا الضَّمير المُستَتِر إلى:

أ- واجب الخفاء: وعرَّفه بأنَّه الضَّمير الَّذي لا يزال مُسْتَكِنًّا، ولا يُغني عنه ظاهر ولا مُضْمَر بارز.

ب- جائز الخفاء: وهو الَّذي يَخْلُفُهُ ظاهر أو مُضْمَر بارز، كقولك: (زيدٌ حَسُنَ)، ففي (حَسُنَ) ضمير منويٌّ مرفوع به، تقول: (زيدٌ حَسُنَ وجهُه)[4].

ووافقَ ابنُ هشامٍ ابنَ يعيشَ[5] وابنَ مالكٍ في (شرح قطر النَّدى)، لكنَّه اعترض على

---

(1) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج364/1)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج103/1).

(2) [مريم: 46].

(3) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج108/3- 109). وابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج95/1).

(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج120/1- 121).

(5) أبو البقاء يعيش بن عليٍّ بن يعيش بن أبي السَّرايا، المعروف بابن يعيش: مِن كبار العلماء بالعربيَّة، موصليُّ الأصل، مولده ووفاته في حلب، وتصدَّر للإقراء فيها إلى أن تُوفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربعينَ وستمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج46/7)، وبغية الوعاة (ج351/2- 352)، والأعلام (606/8).

هذا التَّقسيم بقوله: "وفيه نظر"؛ ويعلِّل ذلك بقوله: "إذ الاستتارُ في نحو: (زيدٌ قامَ) واجب؛ فإنَّه لا يُقال: (قام هو) على الفاعليَّة، وأمَّا (زيدٌ قامَ أبوهُ) أو (ما قامَ إلَّا هو) فَتَركيبٌ آخرُ"[1].
ويقترحُ ابنُ هشام عليهما- ابنِ يعيشَ وابنِ مالكٍ- بقوله: "والتَّحقيق أنْ يُقال: يَنْقَسِمُ العامل إلى ما لا يَرفَعُ إلَّا الضَّمير المُسْتَتِر كـ (أقومُ)، وإلى ما يرفعُهُ وغيرُهُ كـ (قامَ)"[2].

يعتقدُ الباحث أنَّ اعتراضَ ابنِ هشام ليسَ في مَحِلِّه، ذلك أنَّ ابن هشام فَهِمَ مِنْ كلام ابن يعيشَ وابن مالكٍ في تعريف الضَّمير المُسْتَتِر جوازًا، عندما عرَّفاه بأنَّه: (ما يَخْلُفُه الظَّاهرُ أو الضَّميرُ المنفصل)- فَهِمَ أنَّ أحدهما؛ أيْ: (الظَّاهر أو الضَّمير المنفصل) يَخْلُفُه في تأدية معناه. (الهاء في الفعلين عائدة على الضَّمير المُسْتَتِر) ولكنَّ ابنَ يعيشَ وابن مالك لم يَقْصِدَا ذلك، وإنَّما قَصَدَا أنَّ الظَّاهر أو الضَّمير المنفصل يخلفُ أحدُهما الضَّمير المُسْتَتِر جوازًا في رفع العامل له، وإنْ لم يكن المعنى واحدًا وبهذا، يُفَكُّ اللُّغز في اعتراض ابن هشام.

إذن رأس الباب والمشهور بين النُّحاة والدَّارسين يتمثَّل في أنَّ (هو أو هي) ضمائر الرَّفع الغائبة تستتر جوازًا.

الخروج عن الباب- وهو معروف لدي النُّحاة والدَّارسين ومُصْطَلَحٌ عليه- يتمثَّل في أنَّ هذين الضَّميرين يستتران وجوبًا مطلقًا، وذلك في حالات تفصلها كتب النَّحو، ومنها:
أ- يستتر الفاعل (ضمير الغائب هو) في صيغة التَّعجُّب(ما أَفْعَلَ) وجوبًا[3]، عندما تقول: (ما أَعْظَمَ الشَّهادةَ في سبيل الله!) يقولون: إنَّ تقدير الجملة: شيءٌ عظيمٌ أَعْظَمَ الشَّهادةَ، فـ(أعظم فيه ضمير) مُسْتَتِر يعود على (ما) والتَّقدير: (هو) لكنَّه مستتر وجوبًا.

جاء في الكتاب: "قولك: (ما أحسنَ عبدَ الله!)، زعم الخليل أنَّه بمنزلة قولك: (شيءٌ أحسنَ عبد الله)، ودخله معنى التَّعجُّب، وهذا تمثيل ولم يتكلَّم به أحدٌ"[4].
قالوا: لأنَّ مِثْلَ هذا التَّركيبِ يجري مجرى المَثَل، والأمثالُ في لغة العرب تبقى على ما هي عليه ولا تتغيَّر.
يقول ابن هشام: "وفي (أَحْسَنَ) ضميرٌ مُسْتَتِرٌ بالاتِّفاق مرفوع على الفاعليَّة، راجعٌ إلى (ما)،

---

(1) يُنظر: ابن هشام، شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى (ص94).
(2) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج104/1).
(3) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح (ج101/1).
(4) سيبويه، الكتاب (ج72/1).

وهو الَّذي دلَّنا على اسميَّتِها؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يعودُ إلَّا على الأسماء"[1].

ب- يستترُ الفاعلُ (ضمير الغائبينَ هم) في صيغة (أفعل التَّفضيل)[2] وجوبًا، جاء في (شرح قطر النَّدى): "واسم التَّفضيل يرفعُ الضَّمير المستتِرَ باتِّفاق، تقول: (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو)، فيكون في (أفضل) ضمير مستتر عائد على (زيد)"[3]، ومنه قوله – تعالى: ﴿**...هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا**﴾[4].

ويُسْتَثْنى مِنْ هذه القاعدةِ حالةٌ واحدةٌ حيث لا يَرْفَعُ أكثرُهم بـ (أفعل) الاسم الظَّاهر إلَّا في مسألة (الكُحْل)، وضابطُها أنْ يكونَ في الكلامِ نفيٌ بعدَهُ اسمُ جنسٍ موصوفٌ باسم التَّفضيل بعدَهُ اسمٌ مُفَضَّل على نفسِهِ باعتبارين.

مثال ذلك قولهم: (ما رأيت رجلًا أَحْسَنَ في عينه الكُحْلُ منه في عين زيد)، ومنه قول الشَّاعر:

مــا رَأَيْــتُ امْــرَأً أَحَــبَّ إِلَيْــهِ البَــ ـذْلُ مِنْــهُ إِلَيْــكَ يــا ابْــنَ سِــنانِ[5]

واعلم أنَّ هذا التَّركيب- فيما عَلِمَ الباحث- لم يقع في القرآن الكريم.

ت- يستترُ الفاعل وجوبًا في الأفعال الماضية الَّتي تفيد الاستثناء، كـ (خلا، وعدا، حاشا) في نحو قولك: (قاموا ما خلا زيدًا)، و(ما عدا عمرًا)[6].

جاء في (همع الهوامع): "واتَّفق بقيَّةُ الكوفيِّين والبصريِّين على أنَّ فاعلَها ضميرٌ مُسْتَكِنٌّ

---

(1) ابن هشام، شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى (ص322).

(2) يقترح الباحث على المُعربينَ ومستخدمي المصطلحات النَّحويَّة في عصرنا أنْ يستخدموا مصطلح (اسم التَّفضيل) بدلًا مِنْ مصطلح (أفعل التَّفضيل)، ويُعتَقَدُ أنَّ الأوَّل أقربُ للصَّواب وأولى بالتَّعبير مِنَ الثَّاني؛ لِمَا فيه مِنْ العموم والشُّمول؛ وذلك حتَّى يتمَّ استيعابُ لفظتي(خير، وشرّ) في المنظومة التَّركيبيَّة؛ لأنَّهما ليسا على زنة (أفعل)، فهما غيرُ قياسِيَّينِ.

(3) ابن هشام، شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى (ص282). ويُنظر النَّحو الوافي (ج427/3).

(4) [مريم: 74]. **الشَّاهد في الآية:** (أَحْسَنُ)، اسم تفضيل، وفيه ضمير مستتر وجوبًا مرفوع على الفاعليَّة.

(5) البيت مِنَ الخفيف، لم يقف الباحث له على قائل، وهو في ابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص282)، وشرح شذور الذَّهب للمؤلِّف نفسِهِ(ص533)، وشرح التَّصريح (ج74/3)، وهمع الهوامع (ج74/3).
الشَّاهد: (أَحَبَّ إِلَيْهِ البَذْلُ) حيث جاء فاعل أفعل التَّفضيل اسمًا ظاهرًا(البَذْلُ)، على غير المعمول به لدى النُّحاة، ففاعل اسم التَّفضيل عندهم يأتي ضميرًا مستترًا وجوبًا تقديره (هو) إلَّا في هذه المسألة.

(6) ففاعل (ما خلا، وما عدا) ضمير مُسْتَتِر وجوبًا تقديره: (هو).

فيها لازم الإضمار"[1]، ومنه قول الشَّاعر:

أَلا كُـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلا اللهَ باطِـلُ وَكُـلُّ نَعِـيمٍ لاَ مَحَالَـةَ زَائِـلُ[2]

ث- أنْ يكون اسمًا مرفوعًا لأدوات الاستثناء النَّاسخة؛ وهى: (ليس، ولا يكون) تقول: (قاموا ليسَ زيدًا)، و(لا يكونُ زيدًا)، فكلمة (زيدًا) خبر للنَّاسخ، وهى المستثنى- أيضًا.

أمَّا اسم النَّاسخ فضمير مُسْتَتِر وجوبا تقديره: هو، جاء في (الهمع): "ويَنْصِبانِ المستثنى على أنَّه خبرٌ لهما، والاسم ضميرٌ لازمُ الاستتار"[3].

والضَّمير فيها مُسْتَتِر وجوبًا تقديره (هو) يعود على:

أ- المستثنى منه.

ب- قال البعض: إنَّه يعود على البعض المفهوم مِنَ الاسم السَّابق.

والتَّقدير: (قاموا ما خلا البعضُ زيدًا)، نَسَبَ السُّيوطيُّ إلى البصريِّين قولَهُمْ: "هو عائد على البعضِ المفهومِ مِنَ الكلام"[4].

ت- وقال بعضُهم: إنَّه يعودُ إلى اسم الفاعل المفهوم مِنَ الفعل قبله، والتَّقدير: (قاموا ما خلا القائمُ أو لا يكونُ القائمُ زيدًا).

ث- وقال آخرونَ: إنَّه يعودُ على مصدرِ الفعلِ المتقدِّمِ، والتَّقديرُ: (قاموا ما خلا القيامُ زيدًا)، نسبه السُّيوطيُّ الى الكوفيِّين[5].

ج- ومِنَ النُّحاةِ مَنْ جَعَلَها أفعالًا لا فاعلَ لها ولا مفعول؛ وعَلَّلَ ذلكَ بأنَّها محمولةٌ على معنى (إلَّا)، فهي واقعة موقع الحرف، والحرف لا يحتاج الى شيء مِنْ ذلك، فما بعدها منصوب على الاستثناء.

نَسَبَ السُّيوطيُّ إلى الفرَّاء أنَّ (حاشا) فعلٌ، لا فاعلَ له، ونسب إلى أبي حيَّانَ قوله: "ويمكنُ

---

(1) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج212/2).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لِلَبِيد بن ربيعة العامريِّ، وهو في ديوانه (ص132)، وهمع الهوامع (ج212/2)، وحاشية الصَّبَّان (ج43/1).

الشَّاهد: (ما خَلا) فعلٌ ماضٍ فاعله مُسْتَتِر وجوبًا تقديره: هو. وهذا يعدُّ خروجًا على أصل الباب، فضمير الغائب- حسب القاعدة- يَسْتَتِر جوازًا، ولكنَّه- هنا- اسْتَتَرَ وجوبًا. **وفيه شاهد آخر** هو استعمال (عدا) فعلًا ماضيًا، لِسَبْقِها بـ (ما) المصدريَّة، فوجب نصب الاسم بعدها.

(3) السيوطيُّ، همع الهوامع (ج215/2).

(4) المرجع السَّابق، ج212/2.

(5) المرجع نفسه، ج212/2.

القول في (خلا، وعدا) بذلك كـ (قلَّما) لِمَا أُشْرِبَتْ به مِنْ معنى (إلَّا)"[1].

يعتقدُ الباحث أنَّ الرَّأيينِ الأوَّل والثَّاني، أقربُ إلى الصَّواب مِنْ باقي الآراء الأخرى في هذه المسألة؛ ذلك لأنَّ تقديرَ المحذوفِ في (ليس، ولا يكون) لا يتنافى مع المعنى الَّذي تفيده (إلَّا) عند الاستثناء بها، فقولك: (قام القوم إلَّا زيدًا)، تقديره: (قام القومُ ليسَ بعضُهم زيدًا).

ح- الضَّمير المستتِرُ في (نِعْمَ، وبئس) المُفَسَّر بنكرة، نحو: (نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ)، جاء في (شرح ابن عقيل) تعليقًا على هذا القول: "ففي (نِعْمَ) ضمير مُسْتَتِر يفسِّره (قومًا) و(معشره): مبتدأ. وزعم بعضهم أنَّ (معشره) مرفوع بـ (نِعْمَ)، وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاءِ: إنَّ (قومًا) حال، وبعضهم: إنَّه تمييز"[2]، ومنه قوله- تعالى: ﴿. . .بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[3]، فقد نصُّوا على أنَّ هذا الضَّمير لا يجوز إظهاره، ومنه قول الشَّاعر:

تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَومَرَهْ بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ المَرَهْ[4]

ولهذا الضَّمير المُسْتَتِر في (نِعْمَ، وبِئْسَ) الَّذي يقع فاعلًا أحكامٌ:

الأوَّل: أنَّه لا يَبْرُزُ في تَثْنِيَةٍ، ولا جمع استغناءً بتَثْنِيَةٍ تَمْيِيْزِهِ وجمعه، ونادرًا أنْ يُقال: (مررتُ بقوم نِعْموا قومًا)، حكاه الكسائيُّ مِنَ الكوفيِّين عَنِ العرب.

الثَّاني: أنَّه لا يُتْبَعُ، لا تقول: (نِعْمَ هم قومًا أنتم)، وهذا نادر، فـ (هم): توكيد للضَّمير المُسْتَتِر في (نِعْمَ)، و(أنتم) هو المخصوص بالمدح.

الثَّالث: أنَّه إذا فُسِّرَ بمؤنَّثٍ لَحِقَتْهُ تاءُ التَّأنيثِ، نحو: (نِعْمَتْ امرأة هند)، هكذا مثَّله في (شرح التَّسهيل)[5].

خ- وقيل: إنَّه مُسْتَتِر وجوبًا مُطْلَقًا؛ لأنَّك إذا قلت: (قام هو)، وأظهرتَ الضَّميرَ لم يكن هذا

---

(1) السيوطيُّ، همع الهوامع (ج212/2). ولم يتمكَّن الباحث مِنَ العثور على كلام الفرَّاء وأبي حيَّانَ الَّذي نُسِبَ إليهما فيما عاد إليه مِنْ كتبِهما.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج162/3).

(3) [الكهف: 50]. فاعل(بِئْسَ) ومثلها (نِعْمَ): ضمير مُسْتَتِر فيها وجوبًا، مرادًا منه الممدوح أو المذموم، ويعود على التَّمييز (بدلًا)، و(بدلًا) مفسر له؛ والتَّقدير: بِئْسَ هو؛ أيْ: البَدَل.

(4) البيت مِنَ الرَّجز، لم أقف له على قائل، وهو في شرح ابن عقيل (ج162/3)، وشرح الأشموني (ج283/2)، وحاشية الصَّبَّان(ج46/3). **اللُّغة:** العِرْس: الزَّوجة. العَوْمَرَة: الضَّجَّة.
الشَّاهد: قوله (بِئْسَ امرأ) حيث رفع الفعل (بِئْسَ) ضميرًا مستترًا هو الفاعل، فَسَّرَ التَّمييز الَّذي بعده (امرأ).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج16/3).

الضَّمير فاعلًا، بل توكيدًا[1]، لكنَّ المشهور ما ذُكِرَ مِنْ أنَّه ينقسم إلى مُسْتَتِر وجوبًا ومُسْتَتِر جوازًا، حسب التَّفصيل الَّذي ذكره الباحث.

المسألة العاشرة – فَصْلُ الفعل (العامل) عَنِ الفاعل (المعمول) بالمفعول به يُعَدُّ خروجًا على أصل الباب:

فَصْلُ الفعل عَنِ الفاعل بالمفعول به، هذه إحدى الصُّور الَّتي تأتي عليها الجملة الفعليَّة، فهل يُستساغ هذا التَّركيب؟ تأمل معي– ياعافاكَ اللهُ– قولَ ابنِ مالكٍ في متنِ ألفيَّته:

وَالْأَصْـلُ فـي الفاعِـلِ أنْ يَتَّصِـلا والْأَصْـلُ فـي المَفْعـولِ أَنْ يَنْفَصِـلا

وَقَـدْ يُجـاءُ بِخِـلافِ الْأَصْـلِ وَقَـدْ يَجـي المَفْعُـولُ قَبْـلَ الفِعْـلِ[2]

فالبيتُ الأوَّلُ يمثِّل رأسَ الباب، وهو أنْ يَتَقَدَّمَ الفعلُ(العامل) على الفاعل (المعمول)، وألَّا يفصل بينهما فاصل.

(والأصل) يعني الغالب الكثير الرَّاجح، (والأصل في الفاعل أنْ يتَّصلا)؛ أيْ: يتَّصلُ بعامله، لا يَفْصِلُ بينهما فاصلٌ.

(والأصل في المفعول أنْ ينفصلا): وكذلك الأصل في المفعول به أنْ يُفْصَل بينه وبينَ الفعل بالفاعل– هنا– أراد ابن مالك توضيحَ علاقةِ المفعول بالفاعل مِنْ حيثُ التَّقديم والتَّأخير.

فالأصل في الفاعل أنْ يتَّصل بعامله؛ لأنَّه كالجزء منه[3]، والأصل في المفعول أنْ يَنْفصلَ عَنِ العامل بالفاعل، وهذا ترتيب منطقيٌّ يقبلُهُ العقلُ، وهو أنْ تأتيَ بالفعل(العامل)، ثُمَّ الَّذي قام بالفعل، ثُمَّ تأتي بالَّذي وَقَعَ عليه فعلُ الفاعلِ، وهذا التَّرتيبُ دارجٌ على ألسنةِ العرب، ومنه قوله– تعالى: ﴿. . .**وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ**﴾[4].

---

(1) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج104/1). والأزهري، شرح التَّصريح (ج102/1). الأشموني، شرح الأشموني (ج90/1). والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج46/3).

(2) ابن مالك، متن الألفية (ص17).

(3) يقول ابن أبي الرَّبيع: "وممَّا يدلُّكَ على أنَّ العرب تجعلُ الفعلَ والفاعلَ كالشَّيءِ الواحد أنَّهم يقولون: ضَرَبَ، فيبنونه على الفتح، والأصل بناؤه على السُّكون، فإذا اتَّصل به ضمير الفاعل سُكِّنَتِ الباءُ، فقالوا: (ضَرَبْتُ)، وإذا اتَّصل به ضمير المفعول بقى على فتحه، فقالوا: (ضربَك)، وإنَّما فرَّقَتِ العرب بينهما؛ لأنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشَّيءِ الواحدِ". يُنظر: البسيط في شرح جُمَل الزَّجاجيِّ (ج1/ 274– 275).

(4) [النَّمل: 16].

فالتَّرتيب الوارد في الآية الكريمة هو الأصل، يقول ابن أبي الرَّبيع: "ولا أعلمُ خِلافًا في أنَّ الفاعلَ مِنْ شرطِهِ أنْ يقعَ بعدَ المُسْنَدِ إليه، فإنْ تقدَّمَ لم يكنْ فاعلًا؛ لأنَّ العربَ لا تُقَدِّمُ الفاعلَ"[1].

وأمَّا الشَّطرُ الثَّاني مِنَ البيت الثَّاني فيعتقدُ الباحثُ أنَّ ابنَ مالكٍ لم يُضِفْ معنًى جديدًا على المعنى الَّذى اشتملَ عليه الشَّطر الأوَّل مِنَ البيت نفسِهِ، وربَّما كان النَّظْمُ هو الَّذي جَعَلَ ابنَ مالكٍ يكرِّرُ المعنى ولكنْ بألفاظٍ مختلفة.

وتحدث النُّحاةُ عَنْ حالاتٍ يجبُ فيها تقديمُ الفاعلِ على المفعول به، هي:

أ- عدمُ ظهور العلامة الإعرابيَّة على الفاعل أو المفعول[2].

مثال: (استقبلتْ هدى فدوى)، وَ(وَدَّعَ أبي صديقي)، و(أكرمَ أَخي هؤلاءِ). يقول الأزهري: "أنْ يُخْشَى اللَّبس في الفاعل ولا قرينة تُمَيِّزُ الفاعل مِنَ المفعول"[3].

بعكس قولك: (أرضعَتِ الصغرى الكبرى)، و(استقبلَ القاضي المحامي)، وكذلك قولك: (دَرَسَ زيدٌ النَّحوَ)، فالتَّقديم والتَّأخير جائز، لوجود قرينة معنويَّة وانتفاء اللَّبس في ذلك كما يقول ابن هشام[4].

ب- حصر الفعل في المفعول به[5]، كقولك: (إنَّما تمنعُ الوقايةُ المرضَ)، جاء في (شرح التَّصريح): "فيجبُ تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ اتِّفاقًا؛ لأنَّه لو أُخِّرَ انقلبَ المعنى"[6].

ت- أنْ يكون الفاعلُ ضميرًا متَّصلًا والمفعول به اسمًا ظاهرًا غيرَ محصورٍ، نحو: (أكرمتُ زيدًا)، و(علمتُ الحقيقة)، فلو كان محصورًا وَجَبَ تأخيره، نحو: (وما ضَرَبَ زيدًا إلَّا أنا)[7].

ث- أنْ يكون الفاعل والمفعول كلاهما ضميرًا متَّصلًا [8]، قال- تعالى: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ

---

(1) ابن أبي الرَّبيع، البسيط في شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج261/1).

(2) المرجع السَّابق، ج280/1.

(3) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج412/1).

(4) يُنظر: ابن هشام، شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى (ص185- ص186).

(5) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج404/1).

(6) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج413/1).

(7) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج595/2).

(8) يُنظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج815/2).

عَلِيم﴾[1].

والبيت الثَّاني مِنْ أبيات ابن مالك يمثِّل الخروج عَنِ الباب، والعِبْرَةُ بالأصلِ لا بالفَرْعِ.

قد: في البيتِ للتَّقليلِ أو للتَّحقيقِ، والمفعولُ به يُقَدَّمُ على الفاعل إمَّا جوازا وإمَّا وجوبًا، وقد يَمْتَنِعُ ذلك، قوله: (قد يُجاء): هنا- أَضْمَرَ نائب فاعل.

(وَقَدْ يُجاءُ بِخِلافِ الْأَصْلُ)؛ أيْ: قد يتقدَّمُ المفعولُ به على الفاعلِ، يقول ابن هشام: "والأصل أنْ يَلِيَ الفاعلُ عاملَهُ، وقد يتأخَّر"[2] :

1- جوازًا، نحو قولك: (درسَ زيدٌ النَّحو)، و(درسَ النَّحوَ زيدٌ) لا يختلف كثيرًا، والثَّانية على لغة: (خَرَقَ الثَّوبَ المِسْمارُ)، ومنه قوله- تعالى: ﴿**أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ...**﴾[3]؛ لوجود قرينة دالَّة، تتمثَّل في أنَّ (الموتَ) هو الَّذي حَضَرَ يعقوبَ، وليس العكس، فالَّذي قام بالفعل هو الفاعل، والَّذي وقع عليه فعل الفاعل هو المفعول به.

هنا يجوز التَّقديم ويجوز التَّأخير، ومنه قوله- تعالى: ﴿**...فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ**﴾[4]، والقرينة الدَّالة هي الَّتي تُحَدِّدُ الفاعل مِنَ المفعول.

2- وجوبًا: في حالات، منها:

أ- حَصْرُ الفعلِ في الفاعلِ[5]، نحو قوله- تعالى: ﴿**...إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء...**﴾[6]؛ والمعنى: (إنَّ أشدَّ النَّاسِ خَشْيَةً لله هُمُ العلماءُ).

ب- وجود ضمير في الفاعل يعودُ على المفعول به[7]، نحو قوله- تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ**

---

(1) [الأعراف: 112].

(2) ابن هشام، شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى (ص184).

(3) [البقرة: 133].

(4) [المائدة: 70].

(5) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج417/1).

(6) [فاطر: 28].

(7) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج415/1).

رَبُّهُ...﴾[1].

عقَّب ابن هشام: "لأنَّ الضَّمير- حينئذٍ- يكون عائدًا على مُتَقَدِّم لفظًا ورتبةً، وذلك هو الأصلُ في عَوْدِ الضَّمير، ولو قَدَّمَ الفاعلَ فقيل: (ابتلى ربُّه إبراهيمَ) لزم عَوْدُ الضَّمير على متأخرٍ لفظًا ورتبةً، وذلك لا يجوزُ"[2] .

ت- أنْ يأتيَ الفاعلُ اسمًا ظاهرًا، والمفعول به على صيغة ضمير متَّصل[3] ، نحو قوله- تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾[4].

قولُ ابن مالك في البيتينِ المذكورينِ: (وَقَدْ يَجي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ)؛ يعني: المفعول به قد يتقدَّم على الفعل، وهذا كثير، وهو جائز وواجب.

الجائز: نحو: (القدسَ حرَّر صلاحُ الدِّين)، ويجوز: (حرَّر صلاحُ الدِّين القدسَ).

والسَّبب في جواز تقدمِ المفعول به وتوسطه: الاعتناء بالمفعول به.

يقول سيبويه: "كأنَّهم إنَّما يُقَدِّمونَ الَّذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أغنى، وإنْ كانا جميعًا يَهُمَّانهم ويعنيانهم"[5] .

وتَقَدُّمُ المفعول به على الفعل **وجوبًا** في ثلاثِ حالاتٍ، هي:

أ- إذا كان المفعول ممَّا له حقُّ الصَّدارة في الكلام كاسم الشَّرط واسم الاستفهام، وهذا وجه اتِّفاق بين النُّحاة[6].

فمثال الاستفهام قولك: (أيَّ رغيفٍ أكلتَ؟)، ومنه قوله- تعالى: ﴿...فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[7]، وشاهدُ الشَّرط قوله- تعالى: ﴿...أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى...﴾[8]،

---

(1) [البقرة: 124].

(2) يُنظر: ابن هشام، شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى (ص185).

(3) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج595/2).

(4) [الغاشية: 1].

(5) سيبويه، الكتاب (ج34/1).

(6) يُنظر: ابن أبي الرَّبيع، البسيط في شرح جمل الزَّجاجي (ج261/1). وابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص186).

(7) [غافر:81].

(8) [الإسراء: 110]. (أيًّا) شرط، وهو مفعول به وجب تقديمه على عامله.

ومنه قوله- تعالى: ﴿. . . وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلا﴾[1].

ب- إذا وقع الفعل بعد الفاء الواقعة في جواب (أمَّا) ظاهرة أو مقدرَّة (الفاء الجزائيَّة). ومِنَ الظَّاهرة قوله- تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ﴾[2]. فالعامل في المفعول به واقع في جواب (أمَّا)، وأمَّا المقدَّرة: فنحو قوله- تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[3]، تقديره: (وأمَّا رَبُّكَ فَكَبِّرْ)، وإنَّما وَجَبَ تقديمُ المفعول فيهما حَذَرًا مِنْ أنْ تليَ الفاءُ (أمَّا) الملفوظة أو المقدَّرة فَفَصَلَ بينهما بالمفعول[4].

ت- أن يكون المفعول ضميرًا منفصلًا[5]، ومنه قوله- تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[6].

وأمَّا تَقَدُّمُ الفاعلِ على الفعلِ فغيرُ جائز، وإنْ ورد في كلام العرب تَقْديمُ الفاعل على العامل، ولكنْ ليس الفعل، ومِنْ ذلك قول الشَّاعر: (ما للجمال مشيُها وئيدًا)[7] ، وهو قول الكوفيِّين. وإذا روي بالخفض فهو بدل مِنَ الجمال[8] .

وأمَّا البصريُّون فلا يجيزونَ تقدم الفاعل على عامله لسببينِ:

أولهما: أنَّ الفاعل مع فعله ككلمة واحدة ذات جزأين؛ صدرها هو الفعل، وعجزها هو الفاعل، وكما لا يجوز تقديم عَجُزِ الكلمة على صدرها، فلا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العَجُز، على ما هو بمنزلة الصَّدر.

---

(1) [النِّساء: 88].

(2) [الضُّحى: 9]. (اليتيم) – هنا- واجب التَّقديم؛ لأنَّه تلا (أمَّا).

(3) [المُدَّثِّر: 3].

(4) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج419/1).

(5) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج107/1). وابن عقيل شرح ابن عقيل (ج97/2).

(6) [الفاتحة: 5]. (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) أصلها: نعبدُكَ، تقدَّم المفعول على الفعل والفاعل وجوبًا؛ لأنَّه لو تأخَّر لاتصل، وقد أُرِيَد بهذا التَّركيب الحصر، وهذا لا يوجد مع الاتصال، فوجب التَّقديم. **ووجه الاستشهاد:** أتى بالضَّمير منفصلًا في الآية الكريمة؛ لِتَقَدُّمِ الضَّميرِ على عامله (نعبد) وحكمُ مجيئه منفصلًا في هذه الحالة الوجوب.

(7) هذا البيت الأوَّل مِنَ بيتين مِنَ الرَّجز للزَّبَّاء، وثانيهما:

.... **أَجَنْـــــدَلاً يَحْمِلَـــــنَ أَمْ حَديـــــدا**

الشَّاهد: (مشيُها وئيدًا) تَقْديمُ الفاعل على العامل، ولكنْ ليس الفعل، فالَّذي رفع الفاعل المتقدِّم هو الصفة المشبهه (وئيدًا) المتأخرة.

(8) يُنظر: ابن أبي الرَّبيع، البسيط في شرح جُمَلِ الزَّجاجي: (ج274/1).

ثانيهما: أنَّ تقديم الفاعل يوقع في اللَّبس بينه وبين المبتدأ[1] ؛ ولهذا خرَّج البصريُّون روايةَ الرَّفع على احتمالين:

الأوَّل: (مشيُها): مبتدأ، و(وئيدًا): حال مِنْ فاعل فعل محذوف؛ والتَّقدير: (مشيُها يظهرُ وئيدًا)، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محلِّ رفع خبر المبتدأ.

الآخر: (مشيها): بدل مِنَ الضَّمير المُسْتكِنِّ في (الجار والمجرور) الواقع خبرًا؛ وهو (للجمال)، وبعض العلماء حكموا على البيت المذكور بأنَّه شاذٌّ، لا يُقاس عليه[2].

المسألة الحادية عشرة- تَقَدُّمُ الفاعل على عامله:

المشهور بين الدَّارسينَ يتمثَّل في أنَّ الفاعل لا يتقدَّم علي فعله أبدًا، جاء في (أصول ابن السَّرَّاج): "إذا قلتَ: (قامَ زيدٌ)، لا يجوزُ أنْ تقدِّمَ الفاعلَ، فتقول: (زيدٌ قامَ)، فترفع (زيدًا) بـ (قامَ)، ويكون (قامَ) فارغًا"[3]، (فارغًا)؛ أيْ: دون فاعل.

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّه قد يتَقَدَّمُ الفاعل على عامله، ومِنْ شواهده في السُّنَّة المشرَّفة قول أنَس بن النَّضْرِ للرَّسول- ﷺ: "**لَئِنِ اللهُ أَشْهَدَنِي قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ لَيَرَيَنَّ اللهُ مَا أَصْنَعُ**"[4].

قام علماء العربيَّة بتخريج هذا الحديث الشَّريف تخريجًا مناسبًا يتمثَّل في إعراب لفظ الجلالة (اللهُ) فاعلًا لفعل محذوف مقدَّم يدلُّ عليه الفعل المحذوف، والتَّقدير: (لَئِنِ أشْهَدَنِي اللهُ أشْهَدَنِي...). وليس العامل فيه الفعل المذكور، يقول العينيُّ: قوله: "**(لَئِنِ اللهُ أَشْهَدَنِي)**؛ أيْ: أَحْضَرَني، واللَّام في: **(لَئِن)**، مفتوحة، دخلتْ على (إنْ) الشَّرطيَّة، لا جزاء له لفظًا، وحَذْفُ فعلِ الشَّرط فيه مِنَ الواجبات، والتَّقدير: (لَئِنْ أشهدني الله...)"[5].

---

(1) يُنظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج65/2).

(2) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج397/1).

(3) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو(ج397/1).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، باب: قوله- تعالى: ﴿**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجالٌ صَدَقوا . . .**﴾[الأحزاب: 23]، 19/4: رقم الحديث 2805].

(5) العينيُّ، عمدة القاري (ج103/14).

المسألة الثَّانية عشرة- مجيء الفاعل منصوبًا، والمفعول به مرفوعًا:

المشهور يتمثَّل في أنَّ الرَّفع للفاعل والنَّصب للمفعول به، يقول الزَّجَّاجيُّ[1]: "اعلم أنَّ العرب مُجْمِعونَ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا ذُكِرَ الفاعلُ، إلَّا أنَّه قد جاء في الشِّعر شيءٌ قُلِب، فصُيِّر المفعولُ فاعلًا والفاعلُ مفعولًا على التَّأويل"[2].

غير المشهور، ويعدُّ خروجًا عَنْ رأس الباب، العكس تمامًا؛ أيْ: أنْ يُنْصَبَ الفاعلُ، ويُرْفَع المفعولُ به.

عَقَدَ ابن السَّرَّاج بابًا بعنوان: (ذِكْرُ ما جاء كالشَّاذِّ الَّذي لا يُقاس عليه)[3]. وذكر أنَّها سبعةُ أنواع، منها: النَّوع الثَّالث: ممَّا جاء كالشَّاذِّ، وهو وَضْعُ الكلامِ في غيرِ موضعِهِ.

لاحظ قوله (جاء كالشَّاذِّ)؛ أي: أنَّه ليس شاذًّا، وإنَّما يشبه الشَّاذ، وجعل مِنْ أحسنه: قلبُ الكلام إذا لم يُشْكِل، ومِنْ شواهدِهِ قول الشَّاعر:

تَرى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وسَائِرُهُ بَادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ[4]

عقَّبَ ابن السَّرَّاج: "فالمعنى: (مُدْخِلُ رَأْسِهِ الظِّلَّ)، ولكنْ جعل الظلَّ مفعولًا على السَّعَة وأضاف إليه، والنَّحْويُّون يجيزون مِثْلَ هذا في غير ضرورة"[5].

وقد ساق الفرَّاء هذا الشَّاهد[6] عند تفسيره لقوله- تعالى: ﴿**فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ**

---

(1) أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجَّاجيُّ النَّهاونديُّ،: شيخ العربيَّة في عصره، وُلد في نهاوند، ونشأ في بغدادَ، نسبته إلى أبي إسحاق الزَّجاج، وتوفِّي في طبريَّة سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج136/3)، والوافي بالوفيات (ج67/18)، وبغية الوعاة (77/2).

(2) الزَّجاجي، الجُمَل في النَّحو (ص203).

(3) يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج435/3).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لم يقف الباحث له على قائل، وهو في: الفراهيدي، الجُمَل في النَّحو(ص127)، والكتاب (ج181/1)، وتأويل مُشْكِل القرآن (ص286)، والأصول في النَّحو(ج464/3)، وهمع الهوامع (ج147/3)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج235/4).

الشَّاهد: (مُدْخِلَ الظِّلَّ رَأْسَهُ) أضاف (مُدْخِلَ)، وهو اسم الفاعل مِنْ (أدخل) إلى (الظِّلِّ)، ثمَّ نصب (رَأْسَهُ) به على الاتِّساع والقلب، وكان الوجه أنْ يقول: مُدْخِل رأسِهِ الظِّلَّ؛ لأنَّ الرَّأس هو الدَّاخل في الظِّلِّ.

(5) يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج464/3).

(6) يُنظر: الفرَّاء، معاني القرآن (ج80/2).

رُسُلَهُ. . .﴾[1].

ومِنَ الشَّواهد التي نُصِبَ فيها الفاعل، ورُفِعَ المفعول به قول الشَّاعر:

عَلـى العِيـراتِ هَـدَّاجونَ قَـدْ بَلَغَـتْ نَجْـرانَ أَوْ بَلَغَـتْ سَـوْءاتِهِمْ هَجَـرُ[2]

وعَدَّ ابن هشام ذلك مَلْمَحًا مِنْ ملامح كلام العرب (تقارض اللَّفظينِ في الأحكام)[3]، قال: والثَّامن إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعسكه عند أَمْنِ اللَّبس كقولهم: (خرق الثَّوْبُ المسمارَ)، و(كسر الزُّجاجُ الحَجَرَ)[4]، ومنه قول الشَّاعر:

غَـدَاةَ أَحَلَّـتْ لِابْـنِ أَصْـرَمَ طَعْنَـةً حُصَيْنٍ عَبِيطَاتُ السَّدَائِفِ والخَمْرُ[5]

عقَّب ابن مالك: "وقد يحملُهم ظهورُ المعنى على إعراب كلٍّ واحد مِنَ الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر"[6].

وفي البيت نصب الشَّاعر (طعنة)، ورفع (عبيطات) على جعل الفاعل مفعولًا، وهذا مِنْ فلسفة الكلام، والتَّلاعب بالألفاظ.

---

(1) [إبراهيم: 47].

(2) البيت مِنَ البسيط، للأخطل التَّغلبي، وهو في ديوانه (ص109)، والجُمل في النَّحو للفراهيديِّ (ص79)، والأصول في النَّحو (ج464/3)، وشرح الكافية الشَّافية (ج612/2)، وشرح الأشموني (ج425/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج101/2).

الشَّاهد: قوله: (بَلَغَتْ سَوْءاتِهِمْ هَجَرُ) فالأصل (بَلَغَتْ سوءاتُهم هجرا)، فقُلِبَ الكلام ونُصِبَ الفاعلُ، ورُفِعَ المفعولُ به على عادة بعض العرب.

(3) ينظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج719/6).

(4) ينظر: المرجع السَّابق (ج725/6).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، للفرزدق، وهو في ديوانه (ص225)، والإنصاف (ص160)، وشرح المفصَّل (ج32/1؛ 70/8)، وأوضح المسالك (ج87/2)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج402/1).

اللُّغة: طَعْنَة: اسم مَرَّة مِنَ الطَّعن، وهو الضَّرْب بالرُّمح وغيره. **الشَّاهد:** قوله(أَحَلَّتْ... طَعْنَةً... عبِيطَاتُ) (طعنة) مفعول به في اللَّفظ، وإنْ كان فاعلًا في المعنى، و(عبيطات) فاعل في اللَّفظ، وإنْ كان مفعولًا به في المعنى، و(الخَمْر) معطوف على (عبيطات)، وقد أتى الشَّاعر- على هذه الرِّواية- بالفاعل منصوبًا والمفعول مرفوعًا على طريقة: (خرق الثوبُ المسمارَ). و(حُصَيْن) بالجرِّ بدل مِنْ (ابن أصرم)، أو عطف بيان عليه.

(6) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج612/2).

المطلب الثَّاني: مسائل تتعلَّق بـ (نائب الفاعل)

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى: مصطلح (نائب الفاعل) بَديلٌ لِمَا اصطلح عليه النُّحاة (ما لم يُسَمَّ فاعله):

مصطلح (نائب الفاعل) مِنَ المصطلحاتِ المشهورة بين دارسي النَّحو والمُعرِبينَ في زماننا، وهو مِنْ مصطلحاتِ ابن مالك في ألفيَّته، وابنُ مالكٍ مُبْتَكِرُ هذا المُسَمَّى؛ بدليل أنَّه لم يظهر عند النحاة السابقين، يقول أبو حيَّانَ: "اصطلحَ ابنُ مالكٍ على أنْ يسمِّيَ هذا الباب بـ (النَّائب عَنِ الفاعل)، ولم أرَ هذه التَّرجمة لغيره"[1].

ويُعَدُّ استخدامُ هذا المصطلحِ بهذِهِ الصِّيغةِ- حسب رأي الباحث- خروجًا عَنْ أصل الباب؛ لأنَّ هذا المصطلحَ عُرِفَ لدى النُّحاة الأوائل بصيغ أخرى، منها: (المفعول الَّذي لم يُسَمَّ فاعله)، وهو مشهور عند النَّحاة حتَّى عند أولئك الَّذين عاصروا ابنَ مالك والَّذين جاؤوا مِنْ بعدِهِ.

ويُعْتَقَدُ أنَّ أوَّل مَنْ استخدم هذا المصطلح (المفعول الَّذي لم يُسَمَّ فاعله)، هو الخليل بن أحمد الفراهيدي[2]، ودَرَجَ النُّحاةُ مِنْ بعده على استخدامِهِ في مؤلفاتِهم، جاء في كتاب(الجُمَل في النَّحو) مُعَقِّبًا على قول الشَّاعر:

إِنَّمَـــا أُمَّ خَالِـــدٌ يَـــوْمَ جَـــاءَتْ بَغْلَـةُ الزَّيْنَبِـيِّ مُـنْ قَصْـرُ زَيْـدًا[3]

"فرفع خالدًا؛ لأنَّه أوقع عليه (فعل ما لم يُسَمَّ فاعله)"[4].

---

(1) أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1325/3).

(2) أبو عبد الرَّحمن الخليل بن أحمد، الفراهيديُّ البصريُّ، سيِّد أهلِ الأدب قاطبةً في عِلْمِهِ وزُهْدِهِ، أوَّل مَنْ استخرج عَلْمَ العَروض، وضَبَطَ اللُّغة، وأوَّل مَنْ حَصَرَ أشعارَ العرب، مات سنة خمس وسبعين ومائة مِنَ الهجرة. يُنظَر: معجم الأدباء (ج1260/3- 1271)، ووفيات الأعيان: (ج242/2)، والوافي بالوفيات، (ج240/13- 244)، وبغية الوعاة: (ج577/1).

(3) البيت مِنَ الخفيف، لم أقف على قائلٍ له، وهو في الجُمَل في النَّحو للفراهيديِّ(ص198)، وابن عَدْلان، الانتخاب (ص35). **الشَّاهد:** (أُمَّ خَالِدٌ) أتى الباحث بهذا البيت- هنا؛ ليدلِّل على أنَّ الخليل هو أوَّل مَنْ استخدم مصطلح: (ما لم يُسَمَّ فاعله).

(4) الفراهيديُّ، الجُمَل في النَّحو (ص198).

وحسبَ اطِّلاع الباحثِ فإنَّ الخليلَ قد استخدمَ هذا المصطلحَ لمرة واحدة فقط في كتابه المذكور، وزُعِمَ أنَّ ابنَ جِنِّيْ هو أوَّلُ مَنْ استعملَ هذا المصطلح (المفعول الَّذي لم يُسَمَّ فاعله) في كتابه (اللُّمع)، ولكنْ الحقيقةَ غيرُ ذلك، فقد أثبتَ الباحثُ أنَّ الخليلَ هو أوَّلُ مَنْ استخدَمَهُ، وكلُّ الَّذين جاؤوا مِنْ بعدِهِ إنَّما ساروا على طريقتِهِ إلى أنْ جاء ابنُ مالكٍ ووضعَ مصطلحًا بديلًا، ربَّما كان أكثرَ اختصارًا وأولى بالاستعمال.

كما يَعْتَقِدُ الباحثُ أنَّ المصطلحَ الَّذي استخدمَهُ الخليلُ لأوَّلِ مرَّةٍ والَّذين جاؤوا بعدَهُ كان تمهيدًا لظهور المصطلح الجديد على يَدِ ابن مالك.

وأرى أنَّ المصطلح الَّذي استعمَلَهُ ابنُ مالكٍ أفضلُ بكثير مِنَ المصطلحات الأخرى وأكثرُ إيجازًا منها لعدة أسباب، منها:

أنَّ مصطلح (نائب الفاعل) يَضُمُّ تحتَ عباءته المفعولَ وغيرَ المفعول.

صحيحٌ أنَّ نائبَ الفاعل مِثْلُ المفعول به في المعنى كما سبقتِ الإشارة، وذلك أنَّ نائب الفاعل أصلُهُ مفعول به، ففي الآية الكريمة: ﴿. . .**وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا**﴾[1] أصلُها المبنيُّ للمعلوم: (خَلَقَ اللهُ الإنسانَ ضَعِيفًا)، فعند البناء للمجهول حُذِفَ الفاعلُ، وأُقيمَ المفعولُ به(الإنسانَ) مقامَهُ؛ لذلك يقولونَ إنَّ نائبَ الفاعلِ مِثْلُ المفعول به في المعنى، كما يقولون: إنَّ نائبَ الفاعلِ مِثْلُ الفاعل في الإعراب؛ أيْ: أنَّ كليهما مرفوعٌ.

جاء في (حاشية الصَّبَّان): "(النائب عَنِ الفاعل) هذه العبارة أولى وأخصرُ مِنْ قول كثير منَ النُّحاة: (المفعول الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ)؛ لصدقِهِ على (دينارًا) مِنْ (أُعطِيَ زيدٌ دينارًا)، وعدمِ صدقِهِ على الظَّرف وغيره ممَّا ينوبُ عَنِ الفاعل، وإنْ أُجِيْبَ بأنَّ (المفعول الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ) صار كالعَلَمِ بالغَلَبَة على ما ينوبُ منابَ الفاعل مِنْ مفعول وغيرِهِ"[2].

ومِنَ الملاحظ الَّذي يجدر ذكرُهُ أنَّ النُّحاة الَّذين عاصروا ابنَ مالكٍ، والَّذين جاؤوا مِنْ بعده أمثال المرادي في كتابيه: (الجنى الدَّاني) و(توضيح المقاصد والمسالك) قد استخدموا مصطلح القدماء (ما لم يُسَمَّ فاعله)، ومنهم ابن هشام في مؤلفاته، ومنها: مغني اللَّبيب، وشرح شذور الذَّهب، وشرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى وغيرها، ومنهم ابن الصَّايغ في (اللَّمحة في شرح المُلْحة)، وهذا كلُّه- على سبيل المثال، وليس الحصر.

---

(1) [النِّساء: 28].

(2) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج78/2).

المسألة الثَّانية– نائب الفاعل ينوبُ عَنْ خبر(كان):

رأس الباب والمشهور أنَّ نائبَ الفاعل ينوب عَنِ الفاعل فقط، هذا هو الأصل[1]، فنائب الفاعل مِثْلُ الفاعل في الإعراب؛ أيْ: كلاهما مرفوع، وهو كالمفعول به في المعنى؛ أيْ: أنَّ نائب الفاعل قبل أنْ يأخذَ هذه الوظيفةَ كان مفعولًا به، فقولك: (سَتُحَرَّرُ فلسطينُ)، أصلُهُ: (سَيُحَرِّرُ المجاهدونَ فلسطينَ)، فنائب الفاعل في الأصل ينوبُ عَنِ الفاعل، ويأخذ حكمَهُ، وهذا لا يعني أنَّه ينوب عَنِ الفاعل فقط، وإنَّما ينوب عَنْ أشياءَ أخرى تفصِّلها كتب النَّحو.

الخروج عَنِ الباب، وهو غير مشهور بين النَّحاة ما نقلَهُ ابن السَّرَّاج عن قوم مِنَ العرب، قال: "وقدْ أجازَ قومٌ في: (كان زيدٌ قائمًا) أنْ يردُّوه إلى (ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ) فيقولون: كُبِنَ قائمٌ"[2].

وجاء في(همع الهوامع): "وجَوَّز الفرَّاء إقامة الخبر المفرد، نحو: (كُبِنَ قائمٌ) في: (كانَ زيدٌ قائمًا)، وجوَّز– أيضًا– إقامَةَ الفعل في: (كان زيدٌ يقومُ أو قام)، فيُقال: (كُبِنَ يُقامُ أو قِيْمَ)، ولا يُقَدَّرُ في الفعل شيءٌ"[3].

عَلَّق ابنُ السَّرَّاج "وما كان مِنْ نحو هذا ممَّا أُخِذَ عنهم سماعًا، وليس ببابٍ يُقاسُ عليه"[4].

وأنكرَ ابن السَّرَّاج هذا التَّركيب واضعًا الأسباب، بقوله: "وهذا عندي لا يجوز، مِنْ قِبَلِ أنَّ (كان) فعلٌ غيرُ حقيقيٍّ، وإنَّما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غيرُ فاعلٍ في الحقيقة، والمفعول غيرُ مفعولٍ على الصِّحَّة، فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل؛ لأنَّهما غيرُ مُتَغايِرَينِ، إذ كانا إلى شيء واحد؛ لأنَّ الثَّاني هو الأوَّل في المعنى"[5].

وأمَّا سيبويه فلم يرَ فَرقًا بين الفعل النَّاقص والفعل التَّام مِنْ حيثُ العمل، جاء في (الكتاب): "وإنْ شِئْتَ قلتَ: (كان أخاك عبدُ الله)، فقدَّمْتَ وأخَّرتَ كما فعلتَ ذلك في (ضَرَبَ)؛

---

(1) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج119/2). وابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص207). والأشموني، شرح الأشموني (ج414/1). والأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج421/1). والسُّيوطي، همع الهوامع (ج518/1).

(2) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج81/1).

(3) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج524/1).

(4) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج81/1).

(5) المرجع السَّابق، ج81/1.

لأنَّه فِعْلٌ مثلُه، وحالُ التَّقديم والتَّأخير فيه كـ (حالِه) في (ضَرَبَ)، إلَّا أنَّ اسمَ الفاعل والمفعول[1] فيه لشيءٍ واحد"[2].

مِنْ- هنا- يتَّضحُ ومِنْ خلال الشَّواهدِ وأقوال النُّحاة أنَّ نائب الفاعل قد ينوبُ عَنْ خبر(كان)، ولكنَّ هذا التَّركيب غير مشهور بين دارسي النَّحو، فاعلمْه.

(1) يقصد بهما المبتدأ والخبر.

(2) سيبويه، الكتاب (ج45/1).

المبحث الثَّاني: المبتدأ والخبر

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- جواز الابتداء بالنَّكرة دون مبرِّر:

رأس الباب- المشهور بين النُّحاة والدَّارسين- يتمثَّل في أنَّه لا يجوز الابتداء بنكرة إلَّا بمُسَوِّغ (مبرِّر)[1]، جاء في (شرح قَطْر النَّدى): "وقد ذكر بعضُ النُّحاة لِتَسْويغِ الابتداء بالنَّكرة صورًا، وأنْهاها بعض المتأخرين إلى نيِّفٍ[2] وثلاثين موضعًا، وذكر بعضهم أنَّها كلَّها ترجعُ للخصوص والعموم"[3].

جاء في (شرح ابن عقيل): "الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفةً، وقد يكون نكرةً، لكنْ بشرط أنْ تفيدَ وتحصلَ الفائدةُ"[4].

وذكر عبَّاس حسن أنَّ النَّحاة أوْصَلوا النَّكرةَ المُفيدةَ حينَ تقع مبتدأً إلى نحو أربعينَ موضعًا، وقال: إنْه لا حاجةَ بنا إلى احتمال العِناد في سَردِها، واستقصاءِ مواضعها، ما دام الأساسُ الَّذي تقومُ عليه هو: (الإفادة)، فعلى هذا الأساس وحدَهُ يَرْجِعُ الحُكْمُ على صحَّة الابتداء بالنَّكرة، أو عدمِ صحَّتِهِ، من غيرِ داعٍ لحصر المواضع أو عَدِّها[5].

الغريب في الأمر قوله: "لا حاجةَ بنا إلى احتمال العِناد في سردها، واستقصاء مواضعها"، وتجده يسردُ تلك المواضع في كتابه بعد أنْ انتقدَ الَّذينَ ذكروها في كتبهم. يقول: "هذا إلى أنَّ تلكَ المواضعَ الكثيرةَ يمكنُ تجميعُها وتركيزُها في نحو (أحدَ عشَرَ) تُغْني عَنِ العشرات الَّتي سردوها، وإليك الأحدَ عشَرَ...".

ولم يكتفِ بذكر هذه المواضع الأحدَ عشَرَ، ولكنَّه أوصلها إلى ستة وعشرين موضعًا

---

(1) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج1/215). ويُنظر مسوغات الابتداء بالنَّكرة في المؤلَّف نفسِهِ، حيث ذكر أربعًا وعشرين موضعًا (ج1/215-226). ويُنظَر العكبري، اللُّباب في عِلَل البناء والإعراب (ج1/131). والأشموني، شرح الأشموني (ج1/192- 193).

(2) كلمة (نَيِّف) عدد مُبْهَم يدلُّ على عدد مِنْ (1-9)، وهو مذكَّر دائمًا، يُقال: جاء ثلاثونَ ونَيِّفٌ.

(3) ابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص118).

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج1/216).

(5) يُنظَر: عباس حسن، النَّحو الوافي (ج1/485).

في الزِّيادة والتَّفصيل[1].

الخروج عن أصل الباب يتمثَّل في جواز الابتداء بالنَّكرة دونَ مُسَوِّغ (مبرر)، فقد استشهد الأشمونيُّ[2] على جواز الابتداء بنكرة، وإنْ لم تُفِدْ تخصيصًا بوصف تقديرًا أو لفظًا بالمَثَلِ القائل: **(شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ)**[3]؛ أيْ: على تقدير: (شرٌّ عظيم)[4].

وممَّا يدلُّنا على أنَّ هذا المثلَ قد خرج عن الأصل ما ورد في (الكتاب) حيث عَقَّبَ عليه سيبويهِ بقوله: "وقد ابتُدِئَ في الكلام على غير ذا المعنى...وليس بالأصل"[5].

جاء في (مجمع الأمثال): "يُقال: (أَهَرَّهُ) إذا حَمَلَهُ على الهَرِير، و(شَرٌ) رَفْعٌ بالابتداء، وهو نكرة، وشرط النَّكرة أنْ لا يُبْتَدَأُ بها حتَّى تُخَصَّصَ بصفة، كقولنا: (رجُلٌ مِنْ بني تميمٍ فارسٌ)، وابتدأوا بالنَّكرة– ههنا– مِنْ غير صفة، وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ المعنى: (ما أهرَّ ذا نابٍ إلَّا شرٌّ)، وذو النَّاب: السَّبعُ"[6].

---

(1) تُنظَر مسوِّغاتُ الابتداء بالنَّكرة في كتابه النَّحو الوافي(ج1/486– 491)، وسأكتفي بذكر المواضع الأحدَ عشَرَ الَّتي ذكرها في بداية حديثه عن هذه المسوِّغات، وهي:

1– **أنْ تدلَّ النَّكرة على مدح، أو ذم، أو تهويل**، مثال: بطلٌ أو جبانٌ أو جحيمٌ في المعركة.

2– أنْ تدلَّ على تنويع وتقسيم، مثال: رأيت الأزهار، فبعضٌ أبيضُ، وبعضٌ أحمرُ، وبعضٌ أصفرُ...

3– **أنْ تدلَّ على عموم**، مثال: كلٌّ محاسَبٌ على عمله.

4– أنْ تكون مسبوقة بنفي أو استفهام، مثال: أناجحٌ أخوك؟ ما مفلحٌ الكسول.

5– أنْ تكون النَّكرة متأخِّرة، وقبلها خبرُها مُختصًّا، مثال: عند العزيز إباءٌ.

6– أنْ تكون مُخَصَّصَةً بنعت، أو بإضافة، مثال: رجلٌ قصير يتحدَّث، رَجُلَا علمٍ يتناقشان.

7– أنْ تكون دعاء، نحو: (سلامٌ على إبراهيمَ).

8– أنْ تكون جوابًا لسؤال، ما عندك؟ كتاب عندي.

9– أنْ تكون في أوَّل جملة الحال، مثال: دليلٌ يَهديني.

10– أنْ تقع بعد الفاء الدَّاخلة على جواب الشَّرط، مثال: الآمال لا تنفد؛ إنْ تحقق واحدٌ فواحدٌ يتجدد.

11– أنْ يدخل عليها ناسخ، مثال: كان إحسانٌ رعايةَ الضعيف.

(2) أبو الحسن، نور الدِّين عليٌّ بن محمَّد بن عيسى الأشمونيُّ: نحويٌّ، مِنْ فقهاء الشَّافعيَّة، توفِّي سنة تسعمائة مِنَ الهجرية، مِنْ مؤلَّفاته أنَّه شرح ألفيَّة ابن مالك. يُنظر: الأعلام (ج5/10).

(3) الميداني، مجمع الأمثال (ج1/370).

(4) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج1/193).

(5) سيبويه، الكتاب (ج1/329).

(6) الميداني، مَجْمَع الأمثال (ج1/370).

وعن مبرِّر الابتداء بالنَّكرة دون مسوِّغ في المَثَل المذكور يقول ابن يعيش: "وقالوا في المَثَل: (شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب)، فالابتداء بالنَّكرة فيه حَسَنٌ؛ لأنَّ معناه: (ما أهرَّ ذا نابٍ إلَّا شَرٌّ)، فالابتداء- ههنا- محمولٌ على معنى الفاعل، وجرى مَثَلًا، فاحْتَمَلَ، والأمثال تَحْتَمِلُ، ولا تُغَيَّر"[1].

وجاء في (حاشية الصَّبَّان): "قوله: (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ)؛ أيْ: (جعل الكَلْبَ هارًّا)؛ أيْ: مُصَوِّتًا، مَثَلٌ يُضْرَبُ عند ظهور أَماراتِ الشَّرِّ ومَخايِلِهِ"[2].

مِنْ هنا يَخْلُصُ الباحث إلى أنَّ جواز الابتداءِ بالنَّكرة دونَ مسوِّغٍ إنَّما هو خاصٌّ بالمَثَل، دون غيره؛ لأنَّ الأمثال لا يجوز تغييرُها أو التَّصرف فيها، هذا مع العِلْم أنَّه لم يَنُصَّ أحدٌ مِنَ النُّحاة على جواز الابتداء بالنَّكرة دون مسوِّغ في غير هذا الموضع- حسب عِلْمِ الباحث- والله- تعالى – أعلى وأعلم.

المسألة الثَّانية- مجيء المبتدأ نكرة، وخبره معرفة (فَنٌّ القلب):

أصل الباب أنْ يكون المبتدأ معرفةً والخبر نكرةً، جاء في (التَّسهيل): "الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يُعَرَّفان، ويُنَكَّران بشرط الفائدة"[3].

يقول ابن الصَّايغ: "وإذا اجتمع في باب (كان) النَّاقصة معرفة ونكرة؛ فالاسم المعرفة، والخبر النَّكرة، كالحُكْمِ في المبتدأ"[4].

وذكر ابنُ السَّرَّاج للمبتدأ مع خبره مِنْ جهة معرفَتِهِما أو نكرتِهِما أربعَ حالات[5]:

الأولى: أنْ يكون المبتدأ معرفةً والخبر نكرةً، نحو: (عمرٌو منطلقٌ).

والثَّانية: أنْ يكون المبتدأ معرفةً والخبر معرفةً، نحو: (زيدٌ أخوكَ)، يقول ابنُ الصَّايغ: "وأنت مخيَّرٌ إذا كانا معرفتينِ في جَعْلِكَ أيَّهما شئتَ الاسم والآخر الخبر؛ للتَّساوي في التَّعريف إلَّا أنْ يكون أحدُهما أَعْرَفَ مِنَ الآخر؛ كالضَّمير مع العَلَم، والعَلَمِ مع المُبْهَم، والمُبْهَمِ مع المُعَرَّف

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج1/86). وينظر: ابن جنِّي، الخصائص (ج1/320). وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل (ج1/186). وابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج1/550).

(2) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج1/301).

(3) ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص46).

(4) ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج2/582).

(5) تُنظر الحالات الأربع في: ابنُ السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج1/65- 67).

بالألف واللَّام، والألفِ واللَّامِ مع المضاف، فقولُك: (كان زيدٌ صديقَكَ) أحسنُ مِنْ قولِكَ: (كان صديقُك زيدًا)، وعلى ذلك يُقاسُ الباقي"[1].

والثَّالثة: أنْ يكون المبتدأ نكرةً والخبر نكرةً، وذلكَ عنده جائزٌ، بشرط حصول الفائدة، كقولك: (أكبرُ منكَ سِنًّا أكثرُ منكَ معرفةً).

فأمَّا إذا كان الكلام منفيًّا فإنَّ النَّكرة فيه حَسَنَةٌ؛ لأنَّ الفائدةَ فيه واقعةٌ، نحو قولك: (ما أحدٌ في الدَّار، وما فيها رجلٌ).

يقول الدَّماميني عَنِ المبتدأ وخبرِهِ النَّكرتينِ: "فإنْ كان لكلٍّ منهما مُسوِّغ للإخبار عنهما، فأنت مخيَّر فيما تجعلُهُ منهما الاسم وما تجعلُهُ الخبر"[2].

والرَّابعة: أنْ يكون المبتدأ نكرةً والخبر معرفةً، جاء في (اللَّمحة في شرح المُلْحة): "ويكونانِ مختلفينِ؛ أحدهما معرفة، والآخر نكرة؛ فإنْ كان الكلام نَثْرًا لم يكنِ الاسم إلَّا معرفةً، وإنْ كان شعرًا جاز أنْ يجعل الاسم نكرةً، والخبر معرفةً للضَّرورة[3].

يَسْتَدِلُّ الباحث مِنْ كلام ابن السَّرَّاج الَّذي يمثِّل رأي الكثير مِنَ النُّحاة على أنَّ الحالة الأولى (المبتدأ معرفة والخبر نكرة) الَّتي ذكرها تمثَّل رأس الباب، يظهر ذلك مِنْ قوله: "وهذا الَّذي ينبغي أنْ يكون عليه الكلام".

ويَسْتَدِلُّ كذلك على أنَّ الحالةَ الرَّابعةَ والأخيرةَ (المبتدأ نكرة والخبر معرفة) تمثِّلُ الخروجَ عَنْ أصل الباب، يظهر ذلك في قوله: " وهذا قَلْبُ ما وُضِعَ عليه الكلامُ".

يقول المبرِّد: "واعلم أنَّ الشُّعراء يَضْطَرُّونَ فيجعلون الاسم نكرةً والخبرَ معرفةً، وإنَّما حَمَلَهُمْ على ذلك معرفتُهم أنَّ الاسم والخبر يرجعانِ إلى شيءٍ واحد"[4].

وما ينطبق على المبتدأ والخبر في هذه المسألة ينطبقُ على اسم (كان) وخبرها، وشاهد ذلك قول الشَّاعر:

---

(1) ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج582/2).

(2) الدَّماميُّ، شرح الدَّماميِّ (ج351/2).

(3) ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج582/2).

(4) المبرِّد، المقتضب (ج92/4).

كَـــأَنَّ سَـــبِيئَةً مِـــنْ بَيْـــتِ رَأْسٍ يَكُـــونُ مِزَاجَهَـــا عَسَـــلٌ وَمَـــاءٌ[1]

عقَّب ابن السَّرَّاج: "جَعَلَ اسمَ (كان) (عسل)، وهو نكرة، وجعل (مِزَاجَهَا) الخبر، وهو معرفةٌ، ومع ذلك فإنَّما حَسَّنَ هذا عندَ قائلِهِ أنَّ (عسلًا) و(ماءً) نوعان، وليسا كسائر النَّكرات الَّتي تنفصل بالخِلْقة والعدد، نحو: تمرة وجَوْزَة"[2].

يقول ابن الورَّاق: "وإنَّما حَسُنَ مِثْلُ هذا؛ لأنَّ (العسل) اسمُ جنس، فتعريفُه كتنكيرِه في المعنى، وقلَّما يوجد في أشعارهم أنْ يكون الخبر معرفةً محضةً، والاسم نكرة محضة"[3].

وفي قوله: (يكون مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ) أربعةُ أقوال[4] ذكرها البطليوسيُّ[5]:

أ- هو على وجه الضَّرورة، وعلى ذلك أنشده سيبويه، يقول سيبويه: "فكرهوا أن يَبْدَؤوا بما فيه اللَّبس، ويَجعلوا المعرفة خبرًا لِمَا يكون فيه هذا اللَّبسُ"[6].

ب- أراد: (مزاجًا لها)، فأراد بالإضافة الانفصال، فأخبر فيه بنكرة عن نكرة.

ت- نصب (**مِزَاجَهَا**) على الظَّرف السَّادِّ مَسَدَّ الخبر، لا على الخبر نفسِهِ، كأنَّه قال: (يكون مُسْتَقِرًّا في مزاجها).

ث- إنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ (العسل) و(الماء) نوعان، والأنواع تُشْبِهُ النَّكرات، وقولك: (أكلتُ العسل)، و(أكلت عسلًا)، و(شربت الماء)، و(شربت ماءً) سواءٌ؛ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّك لم تأكل جميع نوع العسل، ولم تشربْ جميعَ نوعِ الماء.

ومِنْ شواهد الخروج عَنِ الباب في هذه المسألة قول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ الوافر، لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه (ص18).

الشَّاهد: (يكون مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ): جاء اسم يكون (عَسَلٌ) نكرةً محضةً، وخبرها (مِزَاجَهَا) معرفةً. وجعله النُّحاة مِنَ القلب، الَّذي يُشَجِّعُ عليه أَمْنُ الالتباس.

(2) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج67/1).

(3) ابن الورَّاق، عِلَل النَّحو (ص252).

(4) تُنظر هذه الأقوال في: ابن السَّيِّد البطليوسيّ، الحُلَل في شرح أبيات الجمل (ص48- ص49). وابن الصَّايغ، اللَّمْحَة في شرح المُلْحة (ج582/2).

(5) هو أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد بن السَّيد البطليوسيُّ، مِنْ أشهر علماء الأندلس، كان مقدَّمًا في عِلْم اللُّغة، تُوفِّي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: ابن السَّيد البطليوسيُّ، الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل (ص3- ص9).

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب (ج48/1).

قِفــي قَبْــلَ التَّفَــرُّقِ يــا ضُــباعا وَلا يَــكُ مَوْقِــفٌ مِنْــكِ الوَداعــا[1]

المسألة الثَّالثة– المبتدأُ والخبرُ قَدْ يُعَرَّفانِ وَقَدْ يُنَكَّرانِ بِشرطِ الفائدةِ:

الأصلُ والَّذي يمثِّلُ رأسَ البابِ تعريفُ المبتدأِ وتنكيرُ الخبرِ، يُستَدلُّ على ذلكَ بقولُ ابنِ مالكٍ في (التَّسهيل): "والأصلُ تعريفُ المبتدأِ وتنكيرُ الخبرِ"[2].

الخروجُ عَنِ البابِ يتمثَّلُ في جوازِ أنْ يأتيَ المبتدأُ والخبرُ معرفتينِ، أو نكرتينِ بشرطِ حصولِ الفائدةِ[3].

وهنا– يجبُ تقديمُ المبتدأِ على الخبرِ، تقول: (أخي صديقي)، وتقول: (أكبرُ منك سنًّا أكثرُ منك معرفةً)، كما يجوزُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأِ مَعْ أنَّهما معرفتانِ؛ وذلكَ إذا وُجِدَتْ قرينةٌ دالَّةٌ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

بَنونــا بَنــو أَبْنائِنــا، وَبَناتُنــا بَنــوهُنَّ أَبْنــاءُ الرِّجــالِ الأَباعِــدِ[4]

ففي الشَّاهدِ المذكورِ جازَ تَقْديمُ الخبرِ مع التَّساوي في التَّعريفِ؛ لوجودِ قرينةٍ مع التَّساوي أمكن مِنْ خلالَها التَّقديمُ، والقرينةُ حددَّها التَّشبيه؛ لِأَنَّ المرادَ الحُكْمُ عَلى أبناءِ الأبناءِ بأنَّهم كالأبناءِ، وليسَ العكسُ.

المسألة الرَّابعة– المبتدأُ قَدْ يَتَعَدَّدُ:

الأصلُ – رأس الباب والمشهور– في المبتدأ أَلَّا يَتَعَدَّد، والتَّعَدُّدُ يَحْصُلُ للخبرِ،

---

(1) البيت مِنَ الوافر، للقُطاميِّ، وهو في ديوانه (ص31. ق2. البيت2)، والكتاب (ج243/2)، والأصول في النَّحو (ج81/1)، وشرح المفصَّل (ج91/7)، وشرح الأشموني (ج65/3).
الشَّاهد: (وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا): جاء اسم يكُ (مَوْقِفٌ) نكرةً محضةً، وخبرها (الوَداعا) معرفةً، وهذا مِنَ القلب المعروف في لغة العرب.

(2) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص46).

(3) يُنظر: المرجع السَّابق، ص46.

(4) البيت مِنَ الطَّويلْ، للفرزدق همام بن غالب، وليس في ديوانه، والأكثرونَ على أنَّه لا يُعرَفُ قائلُهُ مع كثرةِ استشهادِ العلماء به في كتبِ النَّحوِ والبلاغةِ والفرائضِ، وهو في الإنصاف (ص62)، وشرح الكافية (ج367/1)، وشرح الرَّضيِّ على الكافية (ج257/1)، والمساعد (ج221/1).
الشَّاهد: قوله (بَنونا بَنو أَبْنائِنا) حيثُ جازَ تقديمُ الخبرِ على المبتدأِ لوجودِ قرينةٍ معنويَّةٍ مُرشِدةٍ إليهما، وذلكَ أنَّه يريدُ تشبيهَ أبناءِ الأبناءِ بالأبناءِ، في المحبَّةِ والعطفِ عليهم.

ويستشهدون على تَعَدُّدِ الخبر ببيت في وصف الذِّئب، وهو قول الشَّاعر:

يَنَـــامُ بِإِحْـــدَى مُقْلَتَيـــهِ وَيَتَّقِـــي بِـأُخْرَى المنايـا فَهْـوَ يَقْظَـانُ هـاجِعُ[1]

الخروجُ عَنْ أصلِ البابِ يتمثَّلُ في جواز تعدُّد المبتدأِ، وقد وَرَدَ في القرآنِ الكريمِ ما يثبت ذلك، ومنه قوله- تعالى: ﴿**لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي...**﴾[2].

عَلَّقَ ابنُ هشامٍ على الآيةِ الكريمةِ بقوله: "الأصلُ: (لكنْ أنا هو اللهُ ربِّي)، ففيها – أيضًا- ثلاثةُ مبتدآت"[3].

وعلَّق ابنُ الحاجِبِ على الآيةِ الكريمةِ: "أصلُهُ بالاتِّفاقِ: (لكنْ أنا)، فنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى النُّونِ مِنْ(لكنْ)، فبقي (لكنْ نَا)، ثمَّ أُدْغِمَتِ النُّونُ الأولى في الثَّانيةِ فَبَقيَ (لكنَّ)؛ لذلك وَجَبَ الوقفُ على الألفِ بلا خلافٍ"[4].

يعتقدُ الباحثُ أنَّ ابن هشام كان متأثِّرًا بكلام ابنِ الحاجبِ حولَ هذِهِ المسألةِ، ولكنَّ تفسير ابنِ الحاجبِ غيرُ دقيقٍ؛ إذْ كَيْفَ تُنْقَلُ حركةُ الهمزةِ إلى النُّونِ مِنْ (لكنْ)، ثمَّ تُدْغَمُ النُّونُ الأولى في الثَّانية! أَلَمْ تصبحْ نونُ (لكنْ) مفتوحةً بعدَ نَقْلِ حركةِ الهمزةِ إليها؟

أعتقدُ أنَّ كلامَ ابنِ هشامٍ حولَ هذِهَ المسألةِ أكثرُ دِقَّةً حينَ قالَ: "حُذِفَتْ همزةُ (أنا) حَذْفًا اعتباطِيًّا، وقيلَ حَذْفًا قياسيًّا بأنْ نُقِلَتْ حركتُها ثُمَّ حُذِفَتْ، ثمَّ أُدْغِمَتْ نونُ (لكنْ) في نونِ (أنا)"[5].

وقامَ ابنُ الحاجِبِ بإعرابِ الآيةِ بطريقةٍ تختلفُ عمَّا ذكرَهُ ابنُ هشامٍ[6]، أعربَها هكذا: (هو) مبتدأٌ، ولفظُ الجلالةِ (الله) بدلٌ منه أو عطفُ بيانٍ، و(ربِّي) خبرُ المبتدأِ، والجملةُ خبرٌ عَنْ (أنا)[7]، وإعرابه لا يخلو مِنْ اضطرابٍ مرَّة أخرى.

---

(1) البيت مِنَ الطَّويلْ، لحُمَيدِ بن ثور الهلاليِّ، وهو في شرح ابن عقيل (ج259/1)، وشرح الأشموني (ج214/1). **الشَّاهد:** (فَهْوَ يَقْظَانُ هاجِعُ) فقد تعدَّد الخبر (يَقْظَانُ)، (هاجِعُ) لمبتدأ واحد(هو).

(2) [الكهف: 38].

(3) مغني اللَّبيب (ج30/5).

(4) ابنُ الحاجِبِ، الإيضاح في شرح المفصَّل (ج175/2).

(5) ابنِ هشامٍ، مغني اللَّبيب (ج30/5).

(6) يُنظر: المرجع السَّابق (ج30/5). الأوَّل: (أنا)، والثَّاني: (هو)، والثَّالث: لفظ الجلالة (الله)، وخبر الثَّلاثة: (ربِّي)، وجملة (اللَّهُ رَبِّي) خبر عن (هو)، وجملة (هُوَ اللَّهُ رَبِّي) كبرى، وهي خبر- أيضًا.

(7) يُنظر: ابنُ الحاجِبِ، الإيضاح في شرح المفصَّل (ج175/2).

مِنْ هنا يتبيَّنُ للباحثِ أنَّ (المبتدأ والخبر)- ركنانِ مِنْ أركانِ الجملةِ الاسميَّة- قدْ يتبادلانِ الأدوارَ مِنْ حيثُ التَّعدُّد، فإذا تعدَّدَ الخبرُ، وهذا هو الأصل أُفْرِدَ المبتدأُ، وإذا تعدَّد المبتدأ- وهو نادرُ الوقوعِ كما في الآية الكريمة المذكورة- أُفْرِدَ الخبر، وهذا يُعَدُّ خروجًا للمسألة عَنْ أصلِ البابِ.

المسألة الخامسة- المبتدأ الَّذي لا خبر له:

رأس الباب والمشهور بين النَّحاة أنَّه لا مبتدأ دون خبر، فهما ركنان أساسيانِ في الجملة الاسميَّة، الَّذي لا يستغني أحدُهما عَنِ الآخر، فأحدُهما مُكَمِّلٌ للآخر، ولا تُتَصَوَّر جملةٌ اسميَّةٌ إذا فُقِدَ أحدُ ركنيها، وهما مِنَ العُمَد الخمسة المعروفة عند دارسي النَّحو.

ويمكن أنْ يُحذَفَ الخبرُ جوازًا أو وجوبًا كما تفصِّله كتب النَّحو، ويمكن للمشتقَّات أنْ تسدَّ مَسَدَّ الخبر، نحو: (أناجحٌ أخوك؟)، و (أمحبوبٌ أخوك؟).

الخروج عن الباب، وهو غير مشهور يتمثَّل في أنَّك قد تجدُ مبتدأً لا خبرَ له، وهو كما يقول ابن هشام مِنْ مُشْكِلِ التَّراكيب الَّتي وقعتْ فيها كلمة (غير)[1].

ويستشهدون له بقول الشَّاعر(لا يُحْتَجُّ بقوله وإنَّما ذكره النُّحاة على سبيل التَّمثيل):

غَيْـــرُ مَأَسُـــوفٍ عَلَـــى زَمَـــنٍ يَنْقَضِـــي بِـــالْهَمِّ وَالحَـــزَنِ[2]

يقول ابن عقيل: "وقد سألَ أبو الفتح بن جِنِّيْ ولدَهُ عن إعراب هذا البيت فارتبك في إعرابه"[3].

وذكر النُّحاة لهذه المسألة ثلاثة توجيهات:

التَّوجيه الأوَّل: ذهب إليه ابن الشَّجريِّ[4] في (أماليه)، وحاصله أنَّه أجرى (على زمن) النَّائب عن الفاعل مِنْ قوله (**غَيْرُ مَأَسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ**) مجرى (الزَّيدانِ) في قولك: (ما مضروبٌ

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج466/2).

(2) البيت مِنَ الرَّمل، لأبي نُوَاس الحَكَمي، وهو في شرح التَّسهيل (ج275/1)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج229/1)، ومغني اللَّبيب (ج466/2؛ 6ج633/)، وشرح الأشموني (ج180/1).

التَّمثيل: (غَيْرُ مَأَسُوفٍ عَلى زَمَن) حيث أجرى قوله (على زمن) النَّائب عن الفاعل مجرى (الزَّيدَين) في قولك: (ما مضروبٌ الزَّيدانِ) من حيثُ إنَّ كلَّ واحد منهما سدَّ مسدَّ الخبر.

(3) ابن عقيل، شَرح ابن عقيل (ج192/1).

(4) أبو السَّعادات هِبَةُ الله بن عليٍّ الحسني، المعروف بابن الشَّجريِّ: مِنْ أئمَّة العِلْم باللُّغة والأدب وأحوال العرب، من مؤلَّفاته: كتاب (ما اتَّفَقَ لفظُهُ واخْتَلَفَ معناهُ)، و(شرح اللُّمع لابن جِنِّيْ)، توفِّي سنةَ اثنتينِ وأربعينَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظَر: وفيات الأعيان (ج45/6)، وبغية الوعاة (ج324/2)، والأعلام: (ج73/8).

الزَّيدان) في أنَّ كلَّ واحد منهما سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ لأنَّ المُتَضايِفَيْنِ بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يَسُدُّ مع أحدهما مَسَدَّ الخبر، فإنَّه يَسُدُّ مع الآخر– أيضًا– وكأنَّه قال: (مأسوفٌ على زمن) فالوصف مخفوض لفظًا بإضافة المبتدأ إليه، وهو في قوة المرفوع بالابتداء[1].

جاء في (مغني اللَّبيب): "(غير) مبتدأ، لا خبرَ له، بل لمَّا أُضِيفَ إليه مرفوع يُغني عَنِ الخبر؛ وذلك لأنَّه في معنى النَّفي والوصف بعده مخفوضٌ لفظًا، وهو في قوَّة المرفوع بالابتداء؛ فكأنَّه قيل: (ما مأسوفٌ على زمن ينقضي مصاحبًا للهمِّ والحزن)، فهو نظير: (ما مضروبٌ الزَّيدانِ)، والنَّائب عن الفاعل الظَّرف قاله ابن الشَّجري وتبعه ابن مالك"[2].

التَّوجيه الثَّاني: قال به ابن جِنِّيْ وابن الحاجب، وحاصله: أنَّ قوله: (غير) خبر مقدَّم وأصل الكلام: (زَمَنٌ ينقضي بالهَمِّ غيرُ مأسوفٍ عليه)، وَوَصَفَ أبو حيَّانَ هذا التَّوجيه بقوله: "ليس بشيء"[3].

التَّوجيه الثَّالث:

لابن الخشَّاب[4]، وحاصله أنَّ قوله: (غير) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (أنا غيرُ...) وقوله: (مأسوف)، ليس اسم مفعول بل هو مصدر مثل (الميسور) و(المعسور)؛ وأراد به اسم الفاعل كأنَّه قال: (أنا غَيْرُ آسِفٍ...) وهذا فيه تكلُّف ومَشَقَّة[5].

عقَّب ابن هشام على رأي ابن الخشَّاب بقوله: "وهُوَ ظاهرُ التَّعسف"[6].

وشرح الدَّماميني[7] قول ابن هشام (وهو في قوَّة المرفوع بالابتداء)؛ يقصد (مأسوف)،

---

(1) يُنظر: ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج47/1).

(2) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج470/2).

(3) يُنظر: أبو حيَّانَ، تذكرة النُّحاة (ص406).

(4) أبو محمَّد عبد الله بن أحمد، المعروف بابن الخشَّاب: أَعْلَمُ معاصريه بالعربيَّة، قَالَ القِفْطي: "كَانَ أعلمَ أهلِ زَمَانه بالنَّحو"، حَتَّى يُقال: إِنَّه كانَ فِي دَرَجَة الفَارِسِي، وما مِنْ عِلْمٍ مِنَ العُلُوم إِلَّا وكانَتْ لَهُ فِيهِ يَد حَسَنَة، قَرَأَ الْأَدَب على أبي مَنْصُور الجواليقي، له مصنفات، منها: (المرتجل في شرح الجُمَل للزَّجَّاجيِّ)، مات سنةَ سبعٍ وستينَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج29/2)، والأعلام (ج67/4).

(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج466/2– 469). والدَّماميني، شرح الدَّماميني (ج77/2– 80). والبغدادي، خزانة الأدب (ج346/1).

(6) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج466/2– 467).

(7) محمَّد بن أبي بكر بن عمر البدر الدَّماميني: عالِم بالشَّريعة، وفنون الأدب، وُلِدَ بالإسكندريَّة، رحل إلى الهند، وتُوفِّي بها سنة سبعٍ وعشرين وثمانمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج66/1).

بقوله: فحركة الرَّفع الَّتي على (غير) هي الَّتي يستحقُّها هذا الاسم (مأسوف) بالأصالة، لكنَّه لمَّا كان مشغولًا بحركة الجرِّ لأجل الإضافة جُعِلَتْ حركتُهُ الَّتي كانت له بطريق الأصالة من حيث هو مبتدأ على (غير) بطريق العارية[1].

وعَنِ المبتدأ الَّذي استغنى عَنِ الخبر يتساءلُ ابن الشَّجريِّ في (أماليه): "بِمَ يرتفعُ (غير)؟ ويجيب: رُفِعَ بالابتداء، ولمَّا أُضِيفَ إلى اسم المفعول، وهو مسند إلى الجارِّ والمجرور، استغنى المبتدأ عن خبر، كما استغنى (قائم ومضروب) في قولك: (أقائم أخوك؟)، و(ما مضروبٌ غلاماك) عن خبر من حيث سَدَّ الاسم المرفوع بهما مَسَدَّ الخبر"[2].

وتبع ابنُ مالكٍ ابنَ الشَّجري في هذه المسألة، يقول: "وأُجري في ذلك (غيرُ قائم) ونحوه مجرى (ما قائم)"، وشرح قوله بقوله: "وإذا قَصَدَ النَّفيَ بـ (غير) مضافًا إلى الوصف، فَيَجْعَل (غير) مبتدأً، ويرتفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفي صريح، ويسدُّ مسدَّ خبر المبتدأ"[3].

يتَّضح مِنْ كلام ابن مالك أنَّه يَعُدُّ (غير) في البيت المذكور مبتدأ، وأنَّ خبره معمول الاسم المشتقِّ الَّذي بعده، وجَعَلَ بعضُ النُّحاة شِبْهَ الجملة (على زمن) الَّذي هو نائب فاعل لاسم المفعول (مأسوف)، جعلوه يسدُّ مسدَّ الخبر، وهذا هو وجه الخروج عَنِ الباب.

فرأس الباب يتمثَّل في أنَّ الوصف (الاسم المشتقَّ) هو الَّذي يكون مبتدأً، والاسم الصَّريح أو الضَّمير المنفصل بعده هو الَّذي يسدُّ مسدَّ الخبر، جاء في (شرح التَّسهيل): "المرفوع بالوصف لا يسدُّ مسدَّ الخبر إلَّا إذا كان منفصلًا، والمنفصل يعمُّ الظَّاهر والضَّمير غير المتَّصل"[4].

فهذه المسألة خرجت– كما يرى الباحث– عن رأس الباب مِنْ وجهين؛ **الأوَّل**: أنَّه جَعَلَ معمولَ المضاف إليه يسدُّ مسدَّ الخبر، وليس معمول المضاف، **والآخر**: أنَّه أوقع الجار والمجرور نائبًا عن الفاعل الَّذي يسدُّ مسدَّ الخبر.

والأصل أنَّ الَّذي يسدُّ مسدَّ الخبر إمَّا أنْ يكون اسمًا صريحًا، نحو: (أقائمٌ الزَّيدانِ؟)، وإمَّا

---

(1) يُنظر: الدَّماميني، شرح الدَّماميني (ج77/2).

(2) ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج47/1).

(3) ابنُ مالكٍ، شرح التَّسهيل (ج275/1).

(4) المرجع السابق، ج268/1.

ضميرًا منفصلًا كما في قوله- تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ. . .﴾[1].

مِنْ- هنا- يعتقد الباحث أنَّ رأي ابن هشام الَّذي يرى أنَّ (غير) في مثل هذه المسألة مبتدأ، لا خبر له، هو الأقرب إلى الصَّواب، لاسيما وأنَّ النُّحاة حصروا ما يسدُّ مسدَّ الخبر في الاسم الصَّريح والضَّمير المنفصل بشرط وجود المشتقِّ المسبوق بنفي أو استفهام قبله، ومِنْ شواهد ذلك قول الشَّاعر:

غَيْــرُ لاهٍ عِــدَاكَ فَــاطَّرِحِ اللَّهْــ ــوَ وَلاَ تَغْتَــرِرْ بِعَــارِضِ سِــلْمِ[2]

المسألة السَّادسة- استغناء المبتدأ عَنِ الخبر:

رأس الباب يتمثَّلُ في أنَّ المبتدأ لا بُدَّ له مِنْ خبر، والخبر لا بُدَّ له مِنْ مبتدأ، فلا يستغني أحدهما عَنِ الآخر. حتَّى أنَّ النُّحاة عَدُّوهما كالشَّيء الواحد وذلك لشدَّة التَّرابط بينهما، وافتقار أحدُهما إلى الآخر.

الخروج عَن الباب يتمثَّل في استغناء المبتدأ عن الخبر كما يقول ابن عصفور؛ وذلك إذا وقع بعد (لو)- (أنَّ) واسمها وخبرها تتقدَّر بتقدير المبتدأ الَّذي استغنى عَنِ الخبر لطول الصِّلة[3]، وشاهده قول الشَّاعر:

---

(1) [مريم: 46].

(2) البيت مِنَ الخفيف، لم أقف له على قائل. وهو في شرح التَّسهيل (ج1/275)، ومغني اللَّبيب (ج6/ 633)، وشرح ابن عقيل (ج1/190)، وشرح الأشموني (ج1/180)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج1/612).

اللُّغة: اطَّرِحْ: اتركْ. الاغترار: الغَفْلَة. والعارِض: ما يَطْرأ، ولا ثبات له. والسِّلْم: الصُّلح.

المعنى: يقول: إنَّ أعداءك غيرُ غافلين عنك، بل يتربَّصون بك، ويتحيَّنون الفرصة للانقضاض عليك، فلا تأمن مهادنَتَهم ووداعَتَهم.

الشَّاهد: قوله: (غَيْرُ لاهٍ عِدَاكَ) حيث استغني عن الخبر بفاعل (لاه) الَّذي هو (عداك).

(3) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزَّجاجيِّ (ج2/440- 441).

وَلَــوْ أَنَّ لَيْلَــى الأَخْيَلِيَّــةَ سَــلَّمَتْ عَلَــيَّ وَدونَــي جَنْــدَلٌ وَصَــفائِحُ[1]

عقَّب ابن عصفور بقوله: ومَنْ قال إنَّ (أنَّ) وما بعدها في موضع المبتدأ كان خروجًا بـ (لو) عن بابها؛ لأنَّه قد وليها الاسم لفظًا وتقديرًا، ويعدُّ هذا المذهب أحسنَ مِنْ غيره؛ لأنَّ عدمَ الإضمار أحسنُ مِنْ تَكَلُّفِهِ[2].

ويُعتَقَدُ أنَّ ابن عصفور يشير إلى مذهبٍ آخرَ في هذه المسألة، يتمثَّل في أنَّ (أنَّ) وما بعدها في تأويل مصدر يقع في محلِّ رفع فاعل لفعل محذوف، هو فعل الشَّرط وتقدير الكلام: (لو حدث تسليمُ ليلى لحصل كذا وكذا).

المسألة السَّابعة- مجيئ ضمير الفصل (أَنْتَ) مبتدأً مخبرًا عنه بما بعده:

المشهور بين الدَّارسينَ أنهم يعربون الضَّمير(**أَنْتَ**) في مثل قوله- تعالى: ﴿. . .**إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ**﴾[3] توكيدًا لفظيًّا.

وغير المشهور- الخروج عن رأس الباب- يتمثَّل في أنَّ هذا الضَّمير له وجهان آخران عند المُعربينَ، هما: **الأوَّل:** جواز أن يكون ضميرَ فَصْلٍ؛ أيْ: يفصل بين ركني الجملة، فيُلاحَظُ في الآية أنَّه فَصَلَ بين اسم (إنَّ) وخبرها، وهو يختلف عَنِ الضَّمير المنفصل، وإنْ عُدَّ الاثنانِ مِنْ ضمائر الرَّفع المنفصلة.

والوجه الآخر: عَدُّوه مبتدأً مخبرًا عنه بما بعده، وهذا الإعراب في لهجة بني تميم، ذكر الدَّماميني في (حاشيته) الأوجه الثَّلاثة لهذا الضَّمير، ونسبها للنُّحاة وهي: توكيد للضَّمير المنصوب، وكونه فصلًا، وكونه مبتدأً مخبرًا عنه بما بعده[4].

وضمير الفصل هذا إمَّا أنْ يكون له محلٌّ مِنَ الإعراب، وإمَّا أنْ لا يكون له محلٌّ، وهنا

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لتَوْبَة بن الحُمَيِّر، وهو في شرح الكافية الشافية (ج1632/3)، والجنى الدَّاني (ص286)، توضيح المقاصد (ج1298/3) ومغني اللَّبيب (ج388/3-389)، وشرح ابن عقيل (ج48/4)، وهمع الهوامع (ج468/2). **الشَّاهد:** قوله: (لو أنَّ ليلى سلَّمتْ) فقد جاء بعد (لو) أنَّ واسمها وخبرها، وعلى الرَّأي غير المشهور يكون المصدر المؤوَّل في محلِّ رفع مبتدأ، والخبر محذوف لطول الصِّلة، حيث امتدت إلى بيت تالٍ لهذا البيت.

(2) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزَّجاجيِّ (ج441/2).

(3) [البقرة: 32].

(4) يُنظر: الدَّماميني، حاشية الدَّماميني المسمَّاه: المُنْصِف مِنَ الكلام على مغني ابن هشام (ج12/1).

يوجد احتمال للوقوع في إشكالية، والباحث بغنًى عن الحاجة للبحث فيه، إذ كيف لا يكون لهذا الضمير محلٌّ مِنَ الإعراب وهو اسم؟!

يقول ابن هشام في (المغني)عن هذا الضَّمير: "ويُكَرِّرونَ ذِكْرَ الخلاف فيه إذا أُعرب فصلًا أله محلٌّ باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محلَّ له؟"[1].

وأمَّا الضَّمير(نحن) في قوله- تعالى: ﴿...وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾[2]، فيجوز فيه وجهان فقط، هما التَّوكيد والفصل، وسَقَطَ كونُهُ مبتدأً؛ لِنَصْبِ ما بعده وهو(الوارثين).

هذا وقد ورد لفظ (إِنَّكَ أَنْتَ) في القرآن الكريم في ثلاثة عشر موضعًا- فيما وقف عليه الباحث[3].

المسألة الثَّامنة- تقديمُ الخبر على المبتدأ:

أصلُ البابِ يتمثَّل في تَأَخُّرِ الخبرِ، يُستدلُّ على ذلكَ بقولُ ابنِ مالكٍ:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرا وَجَوَّزوا التَّقْدِيْمَ إِذْ لا ضَرَرا[4]

شرحَ ابنُ عقيلٍ هذا البيتَ بقولِهِ: "الأصلُ تقديمُ المبتدأِ وتأخيرُ الخبرِ، وذلكَ لِأَنَّ الخبرَ وَصْفٌ في المعنى لِلمبتدأِ، فاستحقَّ التَّأخير كالوصف"[5]، ويقول في (المساعد): "ولِهذا امْتُنِعَ: (صاحِبُها في الدَّارِ)"[6].

الخروجُ عَنِ البابِ يتمثَّلُ في أنَّ الخبرَ قَدْ يتقدَّمُ على المبتدأِ، ويُستدلُّ على ذلكَ مِنْ

---

(1) ابن هشام، مغني اللَّبيب: (ج53/1).

(2) [القَصَص: 58].

(3) المواضع هي: قوله- تعالى: ﴿...إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[البقرة: 127، وآل عمران: 35]، وقوله: ﴿...إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[البقرة: 128]، وقوله: ﴿...إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[البقرة: 129، وغافر: 8، والممتحنة: 5]، وقوله: ﴿...إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ...﴾ [آل عمران: 8]، وقوله: ﴿...إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[المائدة: 109، 116]، وقوله:﴿...إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾[طه: 68]، وقوله: ﴿...إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾[سورة ص: 35]، وقوله: ﴿...إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[الدُّخان: 49].

(4) ابنِ مالكٍ، مَتْن الألفيَّة (ص10).

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج227/1).

(6) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج220/1).

تكملةِ كلامِ ابنِ عقيلٍ في شرحِهِ لبيتِ ابنِ مالكٍ المذكورِ أعلاهُ، يقولُ: "ويجوزُ تقديمُهُ إذا لم يحصلْ بِذَلِكَ لَبْسٌ ونحوه"[1].

وذكرَ ابنُ مالكٍ مواضعَ تأخيرِ الخبرِ وتقديمِ المبتدأِ وجوبًا في (التَّسهيل) يقول: والأصلُ تأخيرُ الخبر، ويجوزُ تقديمُهُ إنْ لم يُوْهِمْ ابتدائيَّةَ الخبرِ، أو فاعليَّةَ المبتدأ، أو يَقْتَرِنُ بالفاء، أو بـ (إلَّا) لفظًا أو معنًى في الاختيارِ، أو يكنْ لمقرونٍ بلامِ الابتداءِ، أو لضميرِ الشَّأنِ أو شبهِهِ، أو لأداةِ استفهام أو شرطٍ، أو مضافٍ إلى إحداهما"[2].

ويمثِّلُ ابنُ عقيلٍ لعدمِ الإيهامِ بابتدائيَّةِ الخبرِ بقولِهِ: (قائمٌ زيدٌ).

ويُفْهَمُ مِنْ هذه الجزئيَّة أنَّ الخبرَ معلومٌ ولو تقدَّمَ، والمبتدأُ معلومٌ ولو تأخَّر؛ لأنَّ هناك قرينةً واضحةً تدلُّ عليهما، فأحدُهما نكرةٌ والآخرُ معرفةٌ، فلا يحدثُ لَبْسٌ في التَّعرُّفِ عليهما، ولكنَّ اللَّبسَ يحصلُ عندما يكونُ كلاهما مَعرِفَتَيْنِ، نحو قول القائل: (القدسُ مسرى الرَّسولِ)، و(محمَّد أخوكَ)، و(كتابي رفيقي)، أو نكرتين نحو: (أكبرُ مِنْكَ سِنًّا أكثرُ منكَ معرفةً).

ومثَّل ابنُ عقيلٍ على فاعليَّة المبتدأ بـ: (زيدٌ قامٌ)، فلو قُدِّمَ (قام) لَأَوْهَمَ أنَّ (زيدٌ) فاعل، ولاقترانه بالفاء بـ: (الَّذي يأتيني فلَهُ درهمٌ)، ولاقترانه بـ (إلَّا) قوله – تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ**...﴾[3]، ومثَّل للاقتران بـ (إلَّا) معنًى، قوله – تعالى: ﴿...**إِنَّمَا اللّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**...﴾[4]، ومثَّل للمقرون بلام الابتداء بـ: (لَزَيْدٌ قائمٌ)، فلا يجوز: (قائمٌ لَزَيْدٌ)، ولضمير الشَّأن بـ: (هو زيدٌ المنطلقُ)، فلو أخَّر(هو) لاحتمل الشَّأنيَّة والتَّأكيد، ولشبه ضمير الشَّأن بـ: (كلامي زيدٌ منطلقٌ)، فلو أَخَّر (كلامي) لم يبقَ له فائدةٌ.

وللاستفهام بـ: (أيُّ الرِّجال عندك؟)، وللشَّرط بـ: (أيُّهم يقمْ أقمْ معه)، وللمضاف إلى أحدهما بـ: (غلامُ أيِّهم عندَكَ؟) و(غلامُ أيِّهم يقمْ أقمْ معه)[5].

وما قامَ الباحثُ بعرضِ هذا الكَمِّ الكبيرِ مِنَ الأمثلةِ إلَّا ليتَّضحَ المقصودُ مِنْ كلامِ ابنِ مالكٍ حولَ مواضعِ تأخيرِ الخبرِ وتقديمِ المبتدأِ وجوبًا؛ لأنَّه بالمثالِ يتَّضحُ المقالُ كما قالتِ العرب.

ذَكَرَ ابنُ الأنباريِّ الخلافَ حولَ هذِهِ المسألةِ بعنوانِ: (تقديمُ خبرِ المبتدأِ عليه)، ذهب

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج227/1).

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص46– ص47).

(3) [آل عمران: 144].

(4) [النِّساء: 171].

(5) يُنْظَر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج220/1– 222).

الكوفيُّون إلى أنَّه لا يجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدأِ عليه، مفردًا كان أو جملةً؛ والسَّبب- حسب وجهة نظرهم- أنَّ التَّقديمَ يؤدِّي إلى تَقَدُّمِ ضميرِ الاسمِ على ظاهرِهِ.

وذهبَ البصريُّون إلى أنَّه يجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدأِ عليه؛ المفردُ والجملةُ، واحتجُّوا بأنَّ ذلك قد جاءَ كثيرًا في كلامِ العربِ وأشعارهم[1].

والباحثُ- هنا- ليسَ بصددِ تَتَبُّعِ هذا الخلافِ بينَ المدرستينِ، وأدلَّةِ كلِّ فريقٍ؛ لِأَنَّ ذلك يحتاجُ لِبَحْثٍ مطوَّلٍ تفصِّلُهُ كتبُ النَّحوِ، يمكن لمِنْ أراد الاستزادة الرُّجوع إليه.

المسألة التَّاسعة- تقديم ضمير الفصل مع الخبر المتقدِّم:

مِنْ أنواع الضَّمائر نوع يسمى: (ضمير الفصل)، هكذا عُرِفَ عند البصريِّين؛ وأفضلُ ما قيل في سبب تسميته؛ "لأنَّ الفصلَ به يوضِّح كون الثَّاني خبرًا لا تابعًا" وهذا حَسَّنَهُ الإمامُ السُّيوطيُّ؛ لأنَّه قد يَفْصِل حيث لا يَصْلُحُ النَّعت، نحو: (كنتَ أنتَ القائم)، إذ الضَّمير لا يُنْعَت[2].

وأطلقَ عليه الكوفيُّونَ اسمَ (العِماد)؛ لأنَّه يُعْتَمَدُ عليه في الاهتداء إلى الفائدة، وبيانِ أنَّ الثَّاني خبرٌ، لا تابع.

وبعض الكوفيِّين يسميه: (دعامة)؛ لأنَّه يَدْعَم الأوَّل؛ أي: يؤكِّدُهُ، ويقوِّيهِ؛ بتوضيح المُراد منه[3]، جاء في (معاني القرآن): "وإنْ شئت جعلت (هُوَ) عمادًا، وإنَّ العرب إنَّما تجعل العِمادَ في الظَّنِّ؛ لأنَّه ناصبٌ، وقلت: لَمْ يُوْضَعْ العمادُ على أنْ يكون لنصبٍ أو لرفعٍ أو لخفضٍ، إنَّما وُضِعَ فِي كلِّ موضع يُبْتَدَأُ فِيهِ بالاسم قبل الفعل"[4].

ويَشْتَرِطُ فيه أبو حيَّانَ الرَّفع، يقول: "والفصل: هو صيغةُ ضميرٍ منفصِلٍ مرفوعٍ، ويسمِّيه المدنيُّون صفةً"[5]، هذا عند المتأخِّرين؛ ويعني به التَّأكيد.

---

(1) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص61).

(2) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج227/1).

(3) يُنظر: المرجع السَّابق، ج227/1.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن (ج51/1، 248).

(5) أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرب (ج951/2).

الأصل الَّذي عليه أكثرُ النُّحاة (أصل الباب) أنَّه يُشْتَرَط في ضمير الفصل أنْ يكون متوسِّطًا بين المبتدأ والخبر، أو بين ما هما أصله، كما في قوله- تعالى: ﴿...إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ...﴾[1]، ويُشْتَرَط في الفصل كذلك وقوعه بين معرفة ونكرة لا تُقارِبُ المعرفة[2].

والخروج عن الباب يتمثَّل فيما ذهب إليه الفرَّاء- مِنَ الكوفيِّين- مِنْ أنَّه يجوز تقديم ضمير الفصل على الخبر، واستشهد بقوله- تعالى: ﴿...وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ...﴾[3].

يقول الفرَّاء: "وإنْ شئتَ جعلتَ (هُوَ) عمادًا، ورفعت (الإخراج) بـ (مُحَرَّم)"[4].

جاء في (تفسير البحر المحيط): "أجاز الكوفيُّونَ أنْ يكون (هو) عمادًا، وهو الَّذي يُعَبِّرُ عنه البصريُّون بالفصل، وقد تَقَدَّمَ مع الخبر، والتَّقدير: (وإخراجهم هو مُحَرَّم عليكم)، فلمَّا قُدِّمَ خبر المبتدأ على المبتدأ، قُدِّمَ معه الفصل، قال الفرَّاء: لأنَّ الواو-هاهنا- تَطْلُبُ الاسم، وكلُّ موضعٍ تَطْلُبُ فيه الاسم، فالعماد فيه جائز"[5].

قال النَّحَّاس[6]: "زعم الفرَّاء أنَّ (هو) عماد، وهذا عند البصريِّين خطأٌ، لا معنى له؛ لأنَّ العماد لا يكون في أوَّل الكلام"[7].

ذكر صاحب (الدُّرِّ المَصون) أنَّ (هو) ضمير الشَّأنِ والقصَّةِ فيكونَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و(مُحَرَّمٌ) خبرٌ مقدمٌ وفيه ضميرٌ قائمٌ مَقامَ الفاعلِ، و(إخراجُهم) مبتدأ، والجملةُ مِنْ هذا المبتدأ والخبرِ في محلِّ رفعٍ، خبرًا لضميرِ الشَّأن[8].

المسألة العاشرة- دخولُ حرفِ الجَرِّ الزَّائدِ (الباء) على المبتدأِ:

المشهورُ بينَ النُّحاةِ أنَّ حرفَ الجرِّ الزَّائدِ الباء قَدْ يدخلُ على الفاعلِ، يقولُ ابنُ هشامٍ عندَ حديثِهِ عَنِ الحُكْمِ الأوَّلِ مِنْ أَحْكامِ الفاعلِ: "قَدْ يُجَرُّ لَفْظًا بإضافَةِ المصدرِ، نحو قوله –

---

(1) [آل عمران: 8].

(2) يُنظر: أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج470/1).

(3) [البقرة: 85].

(4) الفرَّاء، معاني القرآن (ج51/1).

(5) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج470/1).

(6) أبو جعفر، أحمد بن محمَّد النَّحَّاس، مفسِّر، أديب، كان مِنْ نظراء نفطويهِ وابن الأنباريِّ، من كتبه: (إعراب القرآن)، توفِّي سنة ثمانٍ وثلاثينَ وثلاثمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج362/1)، والأعلام (ج208/1).

(7) النَّحاس: إعراب القرآن: (ج40/1).

(8) يُنظر: السَّمين الحلبيُّ، الدُّرُّ المَصون (ج484/1).

تعالى: ﴿**وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ...**﴾[1]، أو اسم المصدرِ، نحو قوله-ﷺ: "**مِنَ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوْءُ**)[2]، أو بـ (مِنْ) أو بـ (الباء) الزَّائدتين[3]، نحو قوله – تعالى: ﴿**...أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ...**﴾[4]، وقوله: ﴿**... وكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾[5]"[6].

وأمَّا دخولُ الباءِ الزَّائدةِ على المبتدأِ فَيَعْتَقِدُ الباحثُ أنَّ هذا مِنْ قبيلِ الخروج عِنِ أصل البابِ؛ لأنَّ المشهور بين النُّحاة دخول (رُبَّ) أو واوها على المبتدأ فيكون مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًّا، ومِنْ أمثلةِ دخولِ الباءِ الزَّائدةِ على المبتدأِ، قولُك: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ).

جاء في (الكتاب): "أَلَا ترى أنَّهمْ يقولونَ: (حسبُكَ هذا)، و(بحسبِكَ هذا)، فلم تغيِّرْ الباءُ معنًى، وجرى هذا مجراه قبل أنْ تدخلَ الباء؛ لِأَنَّ (بِحَسْبِكَ) في موضعِ ابتداء"[7]، ومنه قوله– تعالى: ﴿**بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ**﴾[8]، على اختلاف في الإعراب بين سيبويه والأخفش[9]، ومنه عند ابن

---

(1) [الحجُّ: 40].

(2) [مالك ابن أنس، المُوَطَّأُ، باب: هذا قول عبد الله بن مسعود– ﷺ–، 49/1: رقم الحديث 118].

(3) جَرُّ الفاعلِ بالباءِ الزَّائدةِ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ:

1– واجب: في فاعل (أَفْعَل) التَّعجُّب، نحو قوله – تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ...**﴾ [مريم: 38].

2– جائز كثيرًا: فاعل (كفى)، نحو الآية الكريمة التي استشهد بها ابن هشام.

3– شاذٌّ: نحو قول قيس بن زهير، وهو في الكتاب (ج316/3):

أَلَـــمْ يَأْتيـــكَ، والأَنْبـــاءُ تَنْمِـــي بِمـا لاقَـتْ لُبـونُ، بَنـي زِيـادِ

الشَّاهد: (بما لاقتْ) مصدرٌ مؤوَّلٌ في محلِّ رفع فاعل، والباء زائدة. تُنظر هذِهِ المواضعُ الثَّلاثةُ في ابن هشام، أوضح المسالك (ج84/2– 85) الهامش.

(4) [المائدة: 19]. **الشَّاهد في الآية:** (مِنْ بَشِيرٍ). **وجهُ الاستشهادِ:** مجيءُ (بشير) اسمًا مجرورًا لفظًا بـ (مِنْ) الزَّائدة مرفوعًا مَحَلًّا على أنَّهُ فاعلُ (جاء).

(5) [الفتح: 28]. **الشَّاهد:** (بِاللَّهِ) مجيءُ لفظِ الجلالةِ مجرورًا لفظًا، بحرف الجَرِّ الزَّائد، مرفوعًا محلًا.

(6) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج84/2).

(7) سيبويه، الكتاب (ج67/1– 68).

(8) [القلم: 6].

(9) **وجه الاستشهاد:** مِنَ المبتدأ المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله– تعالى: ﴿**بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ**﴾، فـ (أيُّكم) مبتدأ، والباء زائدة فيه، و(المفتون) خبره، وعند الأخفش (المفتون) بمعنى (الفتنة) مبتدأ مؤخَّر، وبـ (أيِّكُم) خبر مقدَّم، والباء بمعنى (في) لا زائدة، والمعنى على الأوَّل: (أيِّكم المفتون)؛ أيْ: المجنون. وعلى الثَّاني: (الفتنة بأيِّكم)؛ أيْ: (الجنون في أيِّكم). يُنظر رأي سيبويه والأخفش في شرح التَّصريح للأزهريِّ (ج190/1)، هذا ولم يتسنَّ للباحث العثور على رأيهما في (الكتاب) و(معاني القرآن).

عصفور قوله- ﷺ: "**وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ**"[1]، فـ (الصَّوم) مبتدأ مؤخَّر، و(عليه) خبر مقدَّم، والباءُ زائدةٌ في المبتدأِ.

يَخْلُصَ الباحثُ مِنْ هذِهِ المسألةِ إلى أنَّ دخولَ الباءِ الزَّائدةِ على المبتدأِ يُعَدُّ خروجًا عَنْ أصلِ البابِ؛ ذلكَ لِأَنَّ النُّحاةَ اختلفوا حولَها عَلى نَحْوِ ما رأينا مِنْ اختلافِ سيبويهِ والأخفشِ حولَ الباءِ في (بأيِّكم).

المسألة الحادية عشرة- العامل في المبتدأ بعد لولا هو(لولا) نفسُها، هل يوجد رافع للمبتدأ غير العامل المعنوي (الابتداء)؟

رأس الباب والمشهور يتمثَّل في أنَّ العامل في المبتدأ بعد (لولا) مُخْتَلَفٌ فيه، قيل معنويٌّ هو الابتداء، وهذا هو رأي البصريِّين، واحتجُّوا بأنْ قالوا: بأنْ قلنا: إنَّه يرتفع بالابتداء دون (لولا)؛ وذلك لأنَّ الحرف يعمل إذا كان مختصًّا، و(لولا) لا تختصُّ بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم[2].

يقول سيبويه عَنِ العامل الَّذي يرفع المبتدأ الواقع بعد (لولا): "وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك؟"[3]، وأمَّا الكوفيُّون فيقولون إنَّهما ترافعا[4]؛ أيْ: أنَّ أحدهما؛ أيْ: (المبتدأ والخبر) عَمِلَ في الآخر الرَّفع.

الخروج عن الباب وغير المشهور أنَّ رافع المبتدأ بعد (لولا) هو (لولا) نفسُها. وهذا قال به الكوفيُّونَ، واحتجُّوا لِمَا ذهبوا إليه بأنَّ (لولا) نائبةٌ عَنِ الفعل الَّذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأنَّ التَّقدير في: (لولا زيد لأكرمتك): (لو لم يمنعني زيدٌ مِنْ إكرامِكَ لأكرمتكَ)، إلَّا أنَّهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد[5]، ويقرُّ ابن الأنباري هذه المرَّة بأنَّ الصَّحيح ما ذهب إليه الكوفيُّون، وأجاب عن كلمات البصريِّين[6].

---

(1) [البخاري، صحيح البخاري، باب: الصَّوْمُ لِمَنْ خافَ عَلى نَفْسِهِ العُزْبَةَ، 26/3: رقم الحديث 1905].

(2) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ج129/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج444/3-445)، ويُنظر المرادي، الجنى الدَّاني (ص599).

(4) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج193/1).

(5) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ص66).

(6) يُنظر: المرجع السَّابق، ص70.

المسألة الثَّانية عشرة- الاسم الواقع بعد (لولا):

المشهور في الاسم الواقع بعد (لولا) أنْ يُعرب مبتدأً، وغير المشهور جواز إعرابه فاعلًا، ذهب إلى ذلك الكسائيُّ، وهو عنده مرفوع بفعل مقدر، تقديره: (لولا وُجد زيد)[1]. واختلف النُّحاة في **الاسم الواقع بعد(لولا)** على أربعة مذاهب[2]:

أ- قال البصريُّون: إنَّه مرفوع بالابتداء.

ب- ذهب الكسائيُّ إلى أنَّه فاعل مرفوع بفعل تقديره: (لولا وُجِدَ زيدٌ).

ت- ذهب بعض الكوفيِّينَ إلى أنَّه مرفوع بـ (لولا)؛ لنيابتها منابَ: (لو لم يوجد).

ث- ذهب الفرَّاء أنَّه مرفوع بـ (لولا) نفسِها.

المسألة الثَّالثة عشرة- خبر المبتدأ الواقع بعد لولا:

يُحْذَف خبر المبتدأ وجوبًا بعد (لولا) الامتناعية إنْ كان الإخبار بكون غيرِ مقيَّد نحو: (لولا زيدٌ لَأَكْرَمْتُكَ)[3]، والتَّقدير: (لولا زيدٌ موجودٌ لَأَكْرَمْتُكَ).

المشهور بين النُّحاة أنَّ خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) لا بُدَّ وأنْ يكون محذوفًا وجوبًا، والَّذي يُوجِبُ في خبر (لولا) أنْ يكون كونًا مطلقًا محذوفًا هم الجمهور، جاء في (مغني اللَّبيب): "قال أكثرُهم: يجبُ كونُ الخبر كونًا مطلقًا محذوفًا، فإذا أُرِيْدَ الكون المقيَّد لم يَجُزْ أنْ تقول: (لولا زيدٌ قائم)، ولا أنْ تحذفَهُ بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول: (لولا قيامُ زيدٍ لأتيتُكَ)"[4].

أمَّا غير المشهور فيتمثَّل فيما ذهب إليه الرُّمانيُّ[5] وابن الشَّجريِّ والشَّلوبين[6] وابن

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص601- ص602)، والشُّمُنِّي، حاشية الشُّمُنِّي (ج64/2)، وأبو حيَّانَ، الارتساف (ج1904/4).

(2) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص66). والمالقيُّ، رصف المباني (ص392). والشُّمُنِّيِّ، حاشية الشُّمُنِّيِّ: (ج64/2). وأبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1904/3). والجنى الدَّاني (ص601).

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج354/1).

(4) ينظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج444/3-445)، والمرادي، الجنى الدَّاني (ص599).

(5) أبو الحسن عليٌّ بن عيسى بن عليٍّ الرُّمانيُّ: باحث معتزليٌّ مفسِّر، مِنْ كبار النُّحاة، مولده ووفاته ببغداد، له نحو مائةُ مُصَنَّفٍ، توفِّي سنةَ أربعٍ وثمانينَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج299/3)، وبغية الوعاة (ج181/2)، والأعلام (ج317/4).

(6) أبو عليٍّ عمرُ بنُ محمَّدِ بنِ عمرَ الأزديُّ، معروفٌ بالشَّلوبينيِّ أو بالشَّلُوبين: مِنْ كبار العلماء بالنَّحو واللُّغة، تُوفِّي سنةَ خمسٍ وأربعينَ وسِتُّمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج451/3)، وبغية الوعاة (ج2/ 224)، والأعلام: (ج62/5).

مالك مِنْ أنَّه يجبُ حذفُهُ إذا كان كونًا مطلقًا كالوجود والحصول، وأمَّا إنْ كان كونًا مُقَيَّدًا كالقيام والقعود فيجب ذكره إنْ لم يُعْلَم[1]، واحتجَّ ابن مالك على وجوب ذِكْرِ خبر المبتدأ بعد (لولا) إذا كان المبتدأُ كونًا مقيَّدًا كالقيام والقعود[2]- بقول الشَّاعر:

فَلَــوْلاَ بَنُوهَــا حَوْلَهَــا لَخَبَطْتُهَــا كَخَبْطَــةِ عُصْــفُورٍ وَلَــمْ أَتَلَعْــثَمِ[3]

تساءل العينيُّ[4]: فإنْ قلتَ: قد تقرَّر عندهم وجوبُ حذف (لولا) الامتناعيَّة، فكيف أَثْبَتَ- هاهنا؟ قلت: ذاك إذا دلَّ دليلٌ على تعليق امتناع الجواب على نسبة الخبر على المبتدأ، أمَّا إذا لم يدلَّ على ذلك دليلٌ، فحينئذٍ يجب ذكره كما في البيت، وكقوله-ﷺ- لعائشة- رضي الله عنها-[5]، والقول هو: "**لَوْلاَ قَوْمُكِ حَديثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلى قَوَاعِدِ إِبْراهيمَ**"[6].

المسألة الرَّابعة عشرة- (كائِن)- بهمزةٍ بعد الألف على وزن (فاعل)- لغة في (كَأَيِّنْ):

الَّذي دفع الباحث لوضع هاتين المسألتين الخاصَّتين بـ (كَأَيِّنْ)- هذه والَّتي تليها- في باب المرفوعات يتمثَّل في أنَّ هذه الكلمة تكون في أكثر أحوالها في محلِّ رفع مبتدأ. كما في الآيات القرآنيَّة الكريمة المختلفة.

رأس الباب يتمثَّل في أنَّ صورة (كَأَيِّنْ) تأتي هكذا: بياء مشدَّدة مكسورة بعد الهمزة، هذا

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص600 – ص601).

(2) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج355/1).

(3) البيت مِنَ الطَّويل للزُّبير بن العوَّام، وهو في المحاسن والأضداد (ص215)، وشرح الكافية الشَّافية (ج355/1)، والدُّرِّ المصون (ج411/1)، واللُّباب في علوم الكتاب (ج143/2).
اللُّغة: والأصل (لخطبتها)، وهذا لا يتَّفقُ والمعنى المراد مِنْ بقية البيت. وكان الزُّبير- رضي الله عنه- يَهُمُّ بضرب زوجته أسماءَ، ويمنعُهُ أبناؤه. ينظر: العيني، المقاصد النَّحويَّة (ج550/1).
الشَّاهد: قوله: (بَنُوهَا حَوْلَهَا) فإنَّه ذَكَرَ فيه خبرَ المبتدأِ الواقع بعد (لولا)؛ لكونه خاصًّا، لا دليل عليه لو حُذِف. (بَنُوهَا) مبتدأ، و(حَوْلَهَا) خبره، (لَخَبَطْتُهَا) جواب (لولا).

(4) بدر الدِّين، محمود بن أحمد العينيُّ الحنفيُّ: مؤرِّخ، علَّامة، مِنْ كبار المُحَدِّثين، له مؤلَّفات، ومنها: المقاصد النَّحويـة، تـوفِّي سـنةَ خمـسٍ وخمسـينَ وثمانمائـةٍ مِـنَ الهجـرة، يُنظـر: بغيـة الوعـاة (ج275/2)، والأعـلام (ج163/7).

(5) يُنظر: العينيُّ، المقاصد النَّحويَّة (ج550/1).

(6) [القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، باب: كسوة الكعبة، 158/3: رقم الحديث 1594].
ووجه الاستشهاد فيه: ذَكَرَ خبرَ المبتدأ بعد لولا (حديثو)؛ لأنَّه كونٌ خاصٌّ، ولو حُذِفَ الخبرُ لَمَا عُلِمَ المرادُ مِنَ الحديث، لعدم وجود دليل يدلُّ على المحذوف.

هو المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو، يقول ابن عصفور في لغات (كَأَيِّنْ): "(كَأَيِّنْ) بياء مشدَّدة مكسورة بعد الهمزة، و(كائِنْ) بهمزة بعد الألف على وزن (فاعل)، و(كَئِنْ) بهمزة بين الكاف والنُّون، و(كَيْئِنْ) بهمزة مكسورة بين الياء والنُّون"[1].

جاء في (جامع البيان): القول في تأويل قوله- تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ...﴾[2].

اختلفتِ القُرَّاءُ، فقرأَهُ بعضُهم: (وَكَأَيِّنْ)، بهمز(الألف) وتشديد(الياء). وقرأه آخرون بمد(الألف) وتخفيف (الياء)، وهما قراءتان مشهورتان في قراءة المسلمين، ولغتان معروفتان، لا اختلافَ في معناهما، فبأيِّ القراءتينِ قَرَأَ ذلكَ قارئٌ فمصيبٌ؛ لاتِّفاق معنى ذلك، وشهرتهما في كلام العرب. ومعناه: (وكَمْ مِنْ نبيٍّ)[3].

وذكر سيبويه لغة (كائن) عند حديثه عن (كَأَيِّنْ)، واستشهد لها بقول الشَّاعر:

وَكـائِنْ رَدَدْنـا عَـنْكُمُ مِـنْ مُـدَجَّجٍ يَجـيءُ أَمـامَ الأَلْـفِ يَـرْدي مُقَنَّعـا[4]

يُسْتَنْتَجُ مِنْ كلام السُّيوطيِّ وابنِ جرير الطَّبريِّ[5] عن لغات (كَأَيِّنْ) أنَّ هذه الصُّورةَ إنَّما تمثِّلُ رأسَ الباب، وأمَّا اللُّغاتُ الأربعُ الأخرى فهي غير مشهورةٍ – وإنْ وردتْ عَنِ العرب- فهي تمثِّل الخروج عَنْ أصل الباب.

جاء في(لغات القرآن): "أهل الحجاز يقولون: (كَأَيِّنْ) مثل: (كَعَيِّنْ)، ينصبون الهمزة، ويشدِّدون الياء، وتميم تقول: (وكائن)، كأنَّها فاعل مِنْ (كُنْتُ)"[6].

المسألة الخامسة عشرة- جواز حذف المبتدأ إذا دلَّ عليه دليل حاليٌّ (سياق الحال):

المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو حَذْفُ المبتدأ جوازًا إنْ دَلَّ على المحذوف دليل

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزَّجاجيِّ (ج52/2).

(2) [آل عمران: 146].

(3) يُنظر: الطَّبريُّ، جامع البيان في تأويل القرآن (ج263/7). وابن قُتَيْبَة، تأويل مشكل القرآن (ص278).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لعمرو بن شأس، وهو في الكتاب (ج170/2)، وإيضاح شواهد الإيضاح (ج263/1)، والدُّرُّ المصون (ج422/3)، وهمع الهوامع (ج279/2). **اللُّغة:** المُدَجَّج: الشَّاكِ في السِّلاح، والرِّديان: ضرب مِنَ العَدْوِ. والمُقَنَّع: رأسه ووجهه عليه غطاء. **الشَّاهد فيه:** استعمال (كائن) بمعنى (كم)، مع الإتيان بـ (مِنْ) الجارَّة بعدها. حيث جاءت (كَأَيِّنْ) على لغة التَّخفيف.

(5) أبو جعفر، محمَّد بن جرير بن يزيد الطَّبريُّ: المؤرِّخ، المفسِّر، الإمام، له (جامع البيان في تأويل القرآن)، مات سنةَ عشرٍ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة، يُنظر: الأعلام (ج69/6).

(6) الفرَّاء، لغات القرآن (ص101).

مقاليٌّ (لفظيٌّ)، كأنْ يكون إجابة عَنْ سؤال، مثل قوله- تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَه ۝١٠ نَارٌ حَامِيَة﴾[1]، وقوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَة ۝٥ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَة﴾[2]، فالمبتدأ في كلا الموضعين محذوف جوازًا، والتَّقدير على التَّوالي: (هي نار حامية)، و(الحطمة نار الله)، والدَّليل على المحذوف وجود قرينة لفظيَّة في السَّؤال، **الأولى:** (ما هي؟) **والإجابة:** (هي نار)، **وفي الأخرى:** (ما الحطمة؟) **والإجابة:** (الحطمةُ نارُ اللهِ).

وغير المشهور جواز حذف المبتدأ إذا دلَّ عليه دليل حاليٌّ (سياق الحال) Context of Situation، نصَّ على ذلك سيبويه، جاء في (الكتاب)، (بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمَرًا، ويكون المبنيُّ عليه مظهرًا): "وذلك أنَّك رأيتَ صورةَ شخصٍ فصار آيةً (علامة) لك على معرفة الشَّخص، فقلتَ: (عبدُ الله وربِّي)، كأنَّك قلتَ: (ذاك عبد الله)، أو (هذا عبد الله)، أو سمعتَ صوتًا فعرفتَ صاحبَ الصَّوت فصار آيةً (علامة) لك على معرفته فقلت: (زيدٌ وربِّي)"[3].

فالمبتدأ وإنْ حُذِفَ فهو مقرَّر، وموجود في ذهن المتكلِّم؛ ذلك لأنَّه موجود ومقرَّر في الجملة الاسميَّة، فهو عمدة، ولا يُتَصوَّر وجود جملة اسميَّة دونه.

المسألة السَّادسة عشرة – (ما) في صيغة التَّعجب (ما أَفْعَلَ):

قام الباحث بتصنيف هذه المسألةِ في الفصل الخاصِّ بالمرفوعات، ضمن المسائل الَّتي تتحدَّث عَنِ المبتدأ؛ ذلك لأنَّ (ما) في قولك: (ما أَفْعَلَ) تقع اسم تعجُّب في محلِّ رفع مبتدأ عند النحاة جميعًا، يقول الأزهريُّ: "فأمَّا (ما)- يقصد التَّعجُّبيَّة- فأجمعوا على أنَّها مبتدأ؛ لأنَّها مجردةٌ عَنِ العوامل اللَّفظيَّة للإسناد إليها"[4].

المشهور بين الدَّارسينَ أنَّها نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى (شيء)، وهذا هوَ مذهبُ الخليلِ بنِ أحمدَ، وسيبويهِ، وجمهورِ البصريِّينَ[5].

وقدْ وافقَ هذا المذهبَ كثيرونَ، منهمْ ابنُ السَّرَّاجِ وابنُ الأنباريِّ والسُّيوطيُّ[6] وغيرُهمْ،

---

(1) [القارعة: 10-11].

(2) [الهُمزة: 5- 6].

(3) سيبويه، الكتاب (ج130/1).

(4) الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج58/2).

(5) يُنظر: ابن الأنباريِّ، أسرار العربيَّة (ص76)، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج2/ 148).

(6) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج37/3).

يقولُ ابنُ السَّرَّاجِ: "فلذلكَ لزِمَهَا أنْ تكونَ مبهمةً غيرَ مخصوصةٍ، كما قالوا: (شيءٌ جاءَكَ)؛ أيْ: (ما جاءَكَ إلَّا شيءٌ)"[1]، ويقولُ ابنُ الانباريِّ: "وما ذهبَ إليهِ سيبويهِ، والأكثرونَ أولى؛ لأنَّ الكلامَ على قولهم مستقِلٌّ بنفسه، فناسبَ النَّكرةَ المبهمةَ الَّتي لا شيءَ أشدُّ إبهامًا منها"[2].

غير المشهور يتمثَّل في أنَّها تأتي استفهاميَّةً، دخلَهَا معنى التَّعجُّبِ، وهذا قال به الفرَّاءُ وابن دُرُسْتَوَيهِ[3] مِنَ الكوفيِّينَ[4]، وحجَّتُهُمْ: أنَّهمْ استدلُّوا بالإجماعِ على أنَّ قولَهُمْ: (أيُّ رجلٍ زيدٌ؟) استفهامٌ دَخَلَهُ معنى التَّعجُّبِ، وقاسُوا (ما) على (أيّ)، ورُدَّ دليلُهُمْ بأنَّ الاستفهامَ المتضمِّنَ تعجُّبًا لا يليهِ غالبًا إلَّا الأسماءُ، نحوَ: ﴿**الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ**﴾[5]، و(ما) قد وليها فعل[6].

ومِنْ غير المشهور– أيضًا– ما ذهب إليه الأخفش أنَّها معرفةٌ ناقصة؛ أيْ: موصولة، بمعنى (الَّذي) وما بعدها مِنَ الجملة الفعليَّة صلة لها، لا موضعَ له مِنَ الإعراب، أو نكرةٌ ناقصةٌ؛ أيْ: نكرة موصوفة بمعنى (شيء)، وما بعدها مِنَ الجملة الفعليَّة صفة لها، فمحلُّهُ رفع تبعًا لمحلِّ (ما).

والأصحُّ ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه، كما يقول الأزهريُّ؛ لأنَّ قَصْدَ المُتَعَجِّبِ الإعلامَ بأنَّ المُتَعَجَّب منه ذو مِزْيَةٍ إدراكُها جَلِيٌّ، وسبب الاختصاص بها خفيٌّ فاستحقَّتِ الجملةُ المُعَبَّر بها عن ذلك أنْ تُفْتَتَحَ بنكرة غير مختصَّة؛ ليحصل بذلك إبهام متلوٌّ بإفهام، ولا شكَّ أنَّ الإفهام حاصل بإيقاع (أفعل)على المُتَعَجَّبِ منه، إذ لا يكنْ إلَّا مختصًّا، فتعيَّنَ كون الباقي وهو (ما) مقتضيًا للإبهام[7].

---

(1) ابنُ السَّرَّاجِ، الأصول في النَّحو (ج91/1).

(2) يُنظر: ابن الأنباريِّ، أسرار العربيَّة (ص77).

(3) أبو محمَّد عبد الله بن جعفر، المشهور بابن دُرُسْتَوَيْهِ: مِنْ علماء اللُّغة، فارسيُّ الأصل، من تصانيفه: (أخبار النَّحويِّين)، تُوفِّي سنةَ سبعٍ وأربعينَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: طبقات النَّحويِّين (ص116).

(4) يُنظر: الأزهريُّ، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج59/2)، وابن عقيل، المساعد (ج148/2).

(5) [الحاقَّة: 1– 2).

(6) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج226/3).

(7) يُنظر: الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج58/2).

المبحث الثَّالث: (كَانَ) وَمَا جرى مجراها مِنَ النَّواسخ

وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل- (كان) وأخواتها:

أوَّلًا: (كان)

المسألة الأولى- تسمية القدماء لاسم (كان) وخبرها:

جعل الباحث هذه المسألةَ تمهيدًا للمسائل الأخرى الَّتي تخصُّ هذا المطلب؛ لأنَّها تتناول التَّطور التَّاريخيَّ لمصطلح مِنَ المصطلحات النَّحويَّة المعروفة، وفي الوقت ذاته فإنَّ هذه المسألة تعدُّ مِنْ صميم المسائل الَّتي تخصُّ موضوع الأطروحة، فلا بأس في جَعْلِ هذِهِ المسألةِ إحدى المسائل المراد البحث فيها.

المشهور الشَّائع بين النُّحاة – التَّعبير عَنْ مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر، يقول ابن مالك: "الشَّائع في عُرفِ النُّحاة: التَّعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر"[1].

وغير المشهور لدى الدَّارسين يتمثَّل في استخدام سيبويه لمصطلحات تخصُّ هذا الباب، مع أنَّ سيبويه كان أَسْبَقَ مِنْ غيرِهِ عند الحديث عن مصطلحات هذا الباب، فتجده يعقد بابًا بعنوان: (هذا باب الفعل الَّذي يَتَعَدَّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ)[2].

يُفْهَمُ مِنَ كلام سيبويه أنَّ القدماء يطلقون (اسم الفاعل) على اسم (كان)، ويطلقون على خبرها (اسم المفعول)، يقول ابن مالك: "وعبَّر سيبويه عنهما باسم الفاعل واسم المفعول"[3]؛ أيْ: أنَّه كان يُطْلِقُ (اسم الفاعل) على اسم (كان)، ويُطْلِقُ على خبرها (اسم المفعول).

وسار المبرِّد على طريقة سيبويه بعد أنْ ذكر(كان) وأخواتها في بابها، ثمَّ قال: "وهذه أفعال صحيحة كـ (ضَرَبَ)، ولكنَّا أفردنا لها بابًا، إذ كان فاعلُها ومفعولُها يرجعانِ إلى معنًى واحد"[4].

يعتقد الباحث أنَّ المصطلحاتِ سواء الَّتي استخدمَها سيبويهِ والقريبونَ مِنْ عهده أمثال المبرِّد أو تلك المصطلحات الَّتي استُخْدِمَتْ فيما بعد، والمعروفة لدي دارسي النَّحو في زماننا-

---

(1) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج1/337).

(2) سيبويه، الكتاب (ج1/45).

(3) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج1/337).

(4) المبرِّد، المقتضب (ج4/86).

كلَّها تُجْزِئ، وهي مؤدِّية للغرض وتعبِّر عَنِ المطلوب أحسنَ تعبير، وقد قيل: (لا مشاحة في الاصطلاح).

ومِنَ المعروف للجميع أنَّ المصطلحاتِ النَّحويَّة كغيرها مِنَ المصطلحات في مُخْتَلَف علوم اللُّغة بدأتْ فجَّةً بسيطةً؛ أقصد غير ناضجة، ثُمَّ تطورتْ شيئًا فشيئًا إلى أنْ استقرتْ على النَّحو الَّذي عَرِفَهُ دارسو النَّحو العربيِّ.

ولكنَّ دارسي النَّحو في زماننا يفضِّلون استخدامَ المصطلحات المشهورة بين الدَّارسين، فيقولون: اسم (كان) وخبرها- مثلًا- ولو استخدمَ أحدُهم في دراسته المصطلحاتِ الَّتي استخدمَها سيبويهِ للتَّعبير عن اسم (كان) وخبرها – على سبيل المثال- دون التَّنبيه إلى أنَّ سيبويه قصد بتعبيراته هذه اسم (كان) وخبرها- لوجدت القرَّاء يستغربون استخدامَهُ لها.

فالأحسن أنْ يستخدمَ الدَّارسون المصطلحات المشهورة والمعروفة والمفهومة والمعمول بها لدي الجميع.

وما أبلغَ ما عَبَّرَ به ابن مالك عَنْ هذه المسألة! حين قال: "فأيُّ التَّعبيرينِ اسْتَعْمَلَ النَّحويُّ أصاب، ولكنَّ الاستعمال الأشهر أولى"[1].

المسألة الثَّانية- أخوات (كان) تابعة لها:

مِنَ المعروف أنَّ (كان) تمثِّل أصلًا في بابها؛ وأنَّه لكثرتها في الاستعمال جعلوها عنوانًا لباقي أخواتها، يقول ابن الصَّايغ: "فمعنى (كان): (وَجَدَ)؛ وهي أصل الباب؛ لأنَّ كلَّ شيء داخل تحت الكون؛ فلا ينفكُّ شيءٌ مِنَ الأفعال عَنْ معناه؛ ولأنَّها تتصرَّف تصرُّفًا ليس لغيرها بانقسامِها أربعة أقسام"[2].

إذن (كان) أكثر شهرةً مِنْ أخواتها، وهذا يترتَّب عليه أنَّ أخواتِها أقلُّ شهرةً منها؛ أي: أنَّ (كان) أكثر دورانًا في الكلام العربيِّ مِنْ أخواتِها، وأنَّ أخواتِها أقلُّ استعملًا.
فهناك أصل يُعَدُّ مُنْطَلَقًا للفرع، وأنَّ هذا الفرعَ يعدُّ امتدادًا للأصل.

المسألة الثَّالثة- (كان) تحتمل ثلاثة أوجه في الوقت نفسه:

المشهور بين الدَّارسين يتمثَّل في أنَّ (كان) قد تأتي ناقصةً، مثل قولك: (كان المطرُ نازلًا)، وقد تأتي تامَّةً، مثل قولك: (حيثما يكنِ الإخلاص يكنِ الإتقان)، وقد تأتي زائدةً، مثل

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/337).
(2) ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحَة (ج2/568).

قولك: (ما كان أحسن خُلُقَه!).

أمَّا غير المشهور فيتمثَّل في جواز ثلاثة وجوه فيها في آنٍ واحد، كما ذكر ابن هشام، يقول: "يجوز في (كان) مِنْ نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ. . .﴾[1] [2]، ونحو: (زيد كان له مالٌ)، نقصانُ كان، وتمامُها، وزيادتُها وهو أضعفها".

ونقل ابن هشام عن ابن عصفور أنَّ زيادتها في الشِّعر، والظَّرفُ[3] متعلِّق بها على التَّمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزِّيادة، ومنصوب على النُّقصان[4]، وعند عودة الباحث إلى رأي ابن عصفور في باب(كان) وجد أنَّ ابن عصفور لم يتحدَّث عن زيادتها[5].

احتمالُ وجودِ ثلاثةِ معانٍ للفظةٍ واحدةٍ مثل (كان)، إنْ دلَّ على شيء، فإنَّه يدلُّ على مرونة لغتنا العربيَّة واتساعِها من ناحية، واستيعابها عددًا مِنَ الألفاظ المختلفة المعاني مِنْ ناحية أخرى.

المسألة الرَّابعة– زيادة (يكون) بلفظ المضارع:

المشهور بين الدَّارسينَ زيادتُها بلفظ الماضي بين جُزْأَيْ الجملة، كما يقول ابن مالك[6]، كقول بعض العرب:

"**وُلِدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ الكَمَلةَ من بني عَبْس، لم يُوجَدْ – كانَ– مِثْلُهُم**"[7]، وعَدَّ الزَّمخشريُّ قوله– تعالى﴿. . . لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ. . .﴾[8] منه[9].

وقد كَثُرَتْ زيادتُها بين (ما) التَّعجبيَّة وفعلها، نحو: (ما كانَ أحسنَ زيدًا)، وحَكَمَ سيبويه بزيادتها في قول الشَّاعر:

---

(1) [سورة ق: 37].

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج125/6).

(3) المقصود قوله: (لَهُ) في الآية المذكورة. و(قلب) فاعل لها.

(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج125/6).

(5) يُنظر: ابن عصفور، المُقرَّب (ص92).

(6) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج70/1).

(7) يُنظر: المقتضب (ج116/4)، وشرح ابن عقيل (ج289/1)، وشرح الأشموني (ج243/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج354/1).

(8) [سورة ق: 37].

(9) يُنْظَرُ: الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص351).

فَكَيْـــفَ إِذا مَـــرَرْتُ بِـــدارِ قَـــوْمٍ وَجيـــرانٍ لَنـــا كـــانوا كِـــرامِ[1]

واعترضَ ابنُ مالكٍ على سيبويه بقوله: "ورُدَّ ذلكَ عليه، لكونها رافعةٌ للضمير"[2].

وأمَّا غير المشهور فيتمثَّل في أنَّها تُزادُ بلفظِ المضارعِ، كما في قولِ الشَّاعرة:

أَنْـــتَ تَكُـــونُ مَاجِـــدٌ نَبِيـــلٌ إِذَا تَهُـــبُّ شَـــمْأَلٌ بَلِيـــلُ[3]

المسألة الخامسة – (كان) النَّاقصة أصلها التَّمام:

أصل الباب أنَّ (كان) أصلها التَّمام، يقول أبو البقاء العكبري: "وأمَّا (كان) النَّاقصة فأصلها التَّمام، كقولك: (قد كان الأمرُ)؛ أيْ: (حَدَثَ)، ولكنَّهم جعلوا دلالَتَها على الحدث وبقيت دلالتها على الزَّمان، وهذا أمرٌ عارضٌ لا تُنْقَضُ به الحدودُ العامَّة"[4].

أمَّا(كان) الزَّائدة فزيادتُها على خلاف القياس؛ لأنَّ القياسَ المُطَّردَ عند أهل اللُّغة أنَّ الَّذي يُزاد هو الحرف، وأمَّا الفعل والاسم فالأصل عدمُ الزِّيادة؛ إلَّا ما ثَبُتَ باستقراءٍ، وكان مطَّردًا في لغة العرب، مثل (كان) الزَّائدة، ولكنَّ زيادتَها مقيَّدةٌ بأنْ تُزَاد في حشو؛ يعني في أثناء الكلام، ولا تُزاد أوَّلًا ولا آخرًا، فلا يُقال في مثل: (كان زيدٌ قائمًا): إنَّ (كان) هذه زائدة، أو (زيدٌ قائمٌ كان)، إنَّها زائدة، بل لا بُدَّ أنْ تكون في أثناء الكلام، ولا تُزاد إلَّا بلفظ الماضي، وأنْ تُزاد بين شيئين متلازمين، ليسَا جارًّا ولا مجرورًا، كالصِّفة مع الموصوف تقول: (جاء زيدٌ كان العالمُ)، وقعت (كان) زائدةً بين الموصوف وصفته[5].

من– هنا– يتَّضح للباحث أنَّ (كان) باعتبار المرفوع والمنصوب على ثلاثة أقسام:

---

(1) البيت مِنَ الوافر، للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج412/1)، وشرح ابن عقيل (ج289/1)، وشرح الأشموني(ج242/1)، وشرح التَّصريح (ج252/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج353/1).
الشَّاهد: (لنا كانوا كرام) حيث وقعت (كان) زائدة.

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج412/1).

(3) البيت مِنْ مشطور الرَّجز المسدَّس، لأمِّ عقيل بن أبي طالب، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج70/1)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج501/1)، وأوضح المسالك (ج249/1)، وشرح ابن عقيل (ج292/1)، وشرح الأشموني (ج245/1).
اللُّغة: ماجد: كريم، نبيل: فاضل شريف. هبَّت: هاجت. الشَّمْأَل: الرِّياح الشَّماليَّة. البَليل: الرَّطبة.
الشَّاهد: قوله: (أنتَ تكونُ ماجد) حيث فَصَلَ بين المبتدأ والخبر شذوذًا بـ (تكون) الزَّائدة، إذ القياس أنْ يكون ماضيًا دون مضارع؛ لأنَّ الماضي مبنيٌّ أشبه بالحروف، والحروف تكون زائدة.

(4) العكبري، مسائل خلافيَّة في النَّحو (ص70).

(5) يُنظر: الحازمي، فتح ربِّ البريَّة (ص352).

تامَّة، وهذه تفتقرُ إلى مرفوع فقط، وناقصة، وهذه تفتقر إلى مرفوع ومنصوب، وزائدة، وهذه لا تحتاج لا إلى مرفوع ولا إلى منصوب.
وأنَّ التَّامة أصلٌ للنَّاقصة والزَّائدة معًا، وأنَّهما فرع عنها؛ وذلك للأسباب الَّتي ذُكِرَتْ خلال عرض هذه المسألة.

والخلاصة أنَّ (كان) التَّامة تمثِّل أصل الباب، أمَّا إذا اسْتُخْدِمَتْ ناقصةً أو زائدةً فإنَّ ذلك يُعَدُّ خروجًا عن أصل الباب.

المسألة السَّادسة- (كان) وأخواتها (أفعال ناقصة)؛ لنقصانها عَنِ الحدثيَّة. مفهوم بحاجة إلى إعادة طول تأمل:

المشهور بين النُّحاة والدَّارسين أنَّ (كان) وأخواتها إنَّما تدلُّ على الزَّمان فحسب، ولا تدلُّ على الحَدَث، ومِنْ هؤلاءِ ابن جِنِّيْ، وابن بَرهان[1]، والجرجانيُّ[2].

جاء في(اللُّمع): (كان) وأخواتها وما تَصَرَّف منهنَّ، وما كان في معناهُنَّ ممَّا يدلُّ على الزَّمان المجرَّد مِنَ الحَدَث[3].

وجاء في (المُقْتَصِد) عند ذكره لـ (كان) وأخواتها: "هي أفعالٌ غيرُ حقيقيَّةٍ؛ ومعنى ذلك أنَّها **سُلِبَتِ الدِّلالة على الحَدَث**، وإنَّما تدلُّ على الزَّمان فقط، فلمَّا سُلِبَتِ الدِّلالة على الحَدَث عُوِّضَتِ الخبر"[4].

أمَّا غير المشهور بين النُّحاة والدَّارسين فيتمثَّلُ في أنَّ (كان) وأخواتها أفعالٌ كغيرها مِنَ الأفعال تدلُّ على الحدث، وإنْ وُصِفَتْ بأنَّها ناقصة؛ أيْ: لا تكتفي بالفاعل، وإنَّما تحتاج إلى اسم ترفعه وخبر تنصبه.

---

(1) أبو القاسم، عبد الوَاحِد بن عَليٍّ بن بَرهان- بِفَتْح الْبَاء- العكبريُّ النَّحْوِيُّ عالِم بالأدب والنَّسب، قيل: ذهب بموته عِلْمُ العربيَّة مِنْ بغدادَ، كان أوَّلُ أمرِهِ مُنَجِّما، ثمَّ صار نحويًّا، مِنْ كتبه: (أصول اللُّغة)، و(اللُّمع في النَّحو)، مَاتَ سنةَ سِتٍّ وخمسينَ وأَرْبَعمِائَة مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج120/2)، والأعلام (ج176/4).

(2) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرَّحمن الجرجانيُّ، مِنْ أكابر النَّحويِّين، والإمام المشهور، عالِم البلاغة، والمتكلِّم على مذهب الأشعريِّ، من مؤلَّفاته: (المقتصد في شرح الإيضاح)، تُوفِّي سنةَ إحدى وسبعينَ وأربعمائةٍ، وقيل: أربع وسبعينَ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: المقتصد (ج17/1-20).

(3) يُنظر: ابن جِنِّيْ، اللُّمَع (ص36).

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج398/1).

جاء في (التَّسهيل): "وتسمَّى نواقصَ؛ لعدم اكتفائها بمرفوع؛ لا لأنَّها تدلُّ على زمن دون حدث، فالأصحُّ دلالتها عليهما إلَّا (ليس)"[1].

فابنُ مالك ينكر على أولئك الَّذين ينكرونَ صفة الحدثيَّة لـ (كان) وأخواتها، وهو يُثْبِتُ لها الدِّلالة على الحَدَث كغيرها مِنَ الأفعال، جاء في (شرح التَّسهيل): "زعم جماعةٌ منهم ابن جِنِّيْ، وابن بُرهان، والجرجانيُّ أنَّ (كان) وأخواتِها تدلُّ على زمنِ وقوع الحَدَث، ولا تدلُّ على حدث"[2].

وقد ردَّ عليهم ابنُ مالك في عشر نقاط مُحاوِلًا بطلانَ ما يقولون مع إثبات صحَّة رأيه.
يقول: ودعواهم باطلةٌ مِنْ عشرة أوجه[3]:
الأوَّل: أنَّ مُدَّعي ذلك مُعتَرِف بفعليَّةِ هذه العوامل، والفعليَّة تَسْتَلْزِمُ الدِّلالة على الحَدَث والزَّمان معًا، إذ الدَّال على الحَدَث وحدَهُ مصدر، والدَّال على الزَّمان وحدَهُ اسم زمان. والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فَبَطلَ كونُها دالَّةً على أحد المعنيينِ.

الثَّاني: أنَّ مُدَّعي ذلك مُعتَرِفٌ بأنَّ الأصل في كلِّ فعل الدِّلالة على المعنيينِ، فحكمه على العوامل المذكورة بما زَعَمَ إخراجٌ لها عَنِ الأصل، فلا يُقْبَل إلَّا بدليل.
لاحظ قوله: "إخراجٌ لها عَنِ الأصل".
الثَّالث: أنَّ العوامل المذكورةَ لو كانت دلالتُها مخصوصةً بالزَّمان، لجاز أنْ تَنْعَقِدَ جملةٌ تامَّةٌ مِنْ بعضها ومِنْ اسم معنًى، كما ينعقدُ منه ومِنْ اسم الزَّمان، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه.
الرَّابع: أنَّ الأفعال كلَّها إذا كانت على صيغةٍ مختصَّةٍ بزمان معيَّن، فلا يَمْتاز بعضها مِنْ بعض إلَّا بالحَدَث.
الخامس: أنَّ مِنْ جملة العوامل المذكورة (انفكَّ)، ولا بدَّ معها مِنْ نافٍ، فلو كانتْ لا تدلُّ على الحَدَث الَّذي هو الانفكاك، بل على زمنِ الخبر، لزم أنْ يكون معنى: (ما انفكَّ زيدٌ غنيًّا): (ما زيدٌ غنيًّا في وقت مِنَ الأوقات الماضية)، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.
السَّادس: أنَّ مِنْ جملة العواملِ المذكورة (دام)، ومِنْ شرط إعمالها عَمَلَ (كان) كونها صِلَةً لـ (ما) المصدريَّة، فلو كانت (دام) مجرَّدةً عَنِ الحَدَث لم يقم مقامَها اسمُ الحَدَث.

---

(1) ابن مالك، التَّسهيل (ص52– 53).
(2) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج1/338).
(3) يُنظر، المرجع السَّابق، ج1/338– 340.

السَّابع: أنَّ هذه الأفعالَ لو لم يكنْ لها مصادرُ لم تدخلْ عليها (أنْ)؛ لأنَّ (أنْ) هذه وما وُصِلَتْ به في تأويل المصدر.

الثَّامن: أنَّ هذه الأفعالَ كلَّها لو كانت لمجرَّدِ الزَّمان لم يُغْنِ عنها اسمُ الفاعل.

التَّاسع: أنَّ دلالة الفعل على الحَدَثِ أقوى مِنْ دلالته على الزَّمان، فدلالتُهُ على الحَدَثِ أولى بالبقاء مِنْ دلالته على الزَّمان.

العاشر: أنَّ هذه الأفعال لو كانت مجرَّدةً عَنِ الحَدَث، مُخَلَّصَةً للزَّمان لم يُبْنَ منها أمر؛ لأنَّ الأمر لا يُبْنَى ممَّا لا دلالةَ فيه على الحَدَث.

يتَّضح للباحث بعد التَّعرُّف على حيثيات هذه المسألةِ أنَّ مفهومَ دارسي النَّحو العربيِّ ومدرِّسيه – في زماننا خاصَّة– حول سبب نعت (كان) وأخواتها بأنَّها ناقصة مُجانِبٌ للصَّواب، كما أثبت ذلك ابن مالك– رحمه الله تعالى.

ولا يَسَعُ المسؤولونَ عَنْ وضع مناهج اللُّغة العربيَّة التَّابعة لوزارة التَّربية والتَّعليم الفلسطينيَّة إلَّا أنْ يقوموا بتصحيح هذه المعلومةِ غير الصَّحيحة؛ ليصبح الطُّلاب والمدرِّسونَ على بيِّنةٍ حولَ هذه المسألةِ.

فالقول: إنَّ (كان) وأخواتها أفعال ناقصة؛ لنقصانها في الدِّلالة على الحَدَث مردود بأنَّ الأصل في كلِّ فعل الدِّلالة على المعنيين معًا– الحَدَث والزَّمان– فلا يُقْبَل إخراجُها عن الأصل إلَّا بدليل.

المسألة السَّابعة – وقوع الإضمار في (كان) و(ليس):

المشهور يتمثَّل في أنَّ الإضمار يكون مع (إنَّ)، وغير المشهور أنَّه قد يكون مع (كان) و(ليس)– أيضًا– يقول السَّيرافيُّ: "(كان) و(ليس) وأخواتها لا يَلِيَهُنَّ منصوب بغيرهنَّ، فلا يجوز: (كانت زيدًا الحُمَّى تأخذُ)؛ وذلك أنَّ (كان) وبابها تعمل الرَّفع والنَّصب، فلا يجوز أنْ يليَها إلَّا شيءٌ تعملُ فيه"[1].

ويقول في موضع آخر: "وأخوات (كان) بمنزلتِها، كما أنَّ أخوات (إنَّ) بمنزلتِها، ولم يَظْهَرْ ذلك الضَّميرُ في (كان)؛ لأنَّه اسم (كان)، و(كان) فعل، فإذا أضمرناهُ اسْتَكَنَّ في

(1) السَّيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج351/1).

الفعل"[1]، ولهذا السَّبب عدَّ الباحث الإضمار في (كان) و(ليس) خروجًا عن أصل الباب، وعقدَ سيبويه بابًا بعنوان: (هذا باب الإضمار في "ليس" و"كان" كالإضمار في "إنَّ")[2].

يرى الباحث أنَّ قوله: (كالإضمار في "إنَّ") يدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّ الإضمار في (إنَّ) هو الأصل الَّذي يشكِّل رأس الباب، وأنَّه إذا حصل إضمار في (ليس) أو(كان) فإنَّه يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

يقول سيبويهِ: "إذا قلتَ: إنَّه مَنْ يأتِنا نأتِه، فمِنْ ذلك قول بعض العرب: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه"[3]، وعقَّب العكبري: "(ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ): فَتُضْمِرُ الشَّأن والقِصَّة، ولولا ذلك لَمَا وَلِيَ (ليس)– وهي فعل– فعلٌ آخر، وهو (خَلَقَ)؛ لأنَّ الأفعال لا يلي بعضها بعضًا"[4].

ويعلِّل سيبويهِ لهذا الإضمار بقوله: "فلولا أنَّ فيه إضمارًا لم يَجُزْ أنْ تَذْكُرَ الفعلَ، ولم تُعْمِلْه في اسم، ولكنْ فيه الإضمار مثلما في (إنَّهُ)"[5]، واحتجَّ سيبويه لصحَّة هذا الإضمار بقول الشَّاعر:

فَأَصْبَحوا وَالنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقي المَساكِينُ[6]

وهذا دليل واضح على أنَّ (كان) و(ليس) إذا وَلِيَهُما معمولٌ منصوبٌ بغيرهنَّ فإنَّه يكون فيهنَّ إضمارٌ، وعلَّق السَّيرافيُّ: لا يجوزُ أنْ ترفعَ (المساكينَ) بـ (ليس)، وقد جَعَلْتَ الَّذي يَلي (ليس) لفظَ (كلّ)، وهو منصوب بـ (تُلْقي)، فالإضمار يحصلُ بدخولِ (ليس) على الفعل[7].
واستشهد سيبويهِ للإضمار في (كان) بالتَّقسيم في قول الشَّاعر:

---

(1) السَّيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/349).
(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج1/69).
(3) المرجع السَّابق، ج1/69– 70.
(4) العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج1/69– 70).
(5) سيبويه، الكتاب (ج1/70).
(6) البيت مِنَ البسيط، لحُمَيْدٍ الأَرْقَط، وليس في ديوانه، وهو في الكتاب (ج1/70، 147)، والمقتضب (ج4/100)، والأصول في النَّحو (ج1/86)، وشرح ديوان المتنبي للعكبريِّ (ج2/234)، وشرح الكافية الشَّافية (1/407)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج9/270). **اللُّغة:** مُعَرَّسِهِمْ: موضع نزولهم ليلًا. **ووجه الاستشهاد فيه:** انتصب(كُلَّ) بـ (تُلْقي) فدلَّ ذلك على وجود الإضمار في (ليس).
(7) يُنظر: السَّيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/351).

إذا مِـتُّ كـانَ النَّـاسُ صِـنْفانِ: شـامِتٌ وَآخَـرُ مُـثْنٍ بالَّـذي كُنْـتُ أَصْـنَعُ[1]

وصف سيبويه قائل هذا البيت بقوله: "سَمِعْنا ممَّنْ يُوْثَقُ بعروبته"، وعلَّق: "أضمر فيها"[2]؛ أي: في(كان).

المسألة الثَّامنة – حذف (كان) مع اسمها بعد (لَدُ) في حال عدم وجود (إنْ) أو (لو) الشَّرطيَّتينِ:

المشهور بين الدَّارسينَ يتمثَّلُ في أنَّ حذف (كان) مع اسمها جوازًا يكون في حالتين ذكرهما النُّحاة، وهما: إذا وقع الخبر بعد:

1- (إنْ) الشَّرطيَّة: يُطْلِقُ عليها الشَّيخُ الأزهريُّ (إنْ التَّنويعيَّة)[3]، ويَسْتَشْهِدُ لها النُّحاةُ بقول الشَّاعر:

لا تَقْـــرَبَنَّ الـــدَّهْرَ آلَ مُطَـــرِّفٍ إنْ ظالِمًـــا أَبَـــدًا وإنْ مَظْلُومـــا[4]

وجعل سيبويه منه المَثَل القائل: (إنْ لا حَظِيَّة فلا أَلِيَّةٌ)[5]، وعلَّق سيبويه: كأنَّها قالت: (إنْ كنت ممَّن لا يُحْظَى عنده فإنِّي غير أليَّة)، ولو عنت بالحَظِيَّة نفسها لم يكن إلَّا نصبًا[6].

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، للعُجَيْر السّلوليِّ، وهو في الجُمَل في النَّحو للخليل(ص245)، والكتاب: (ج71/1)، واللُّمَع (ص38)، واللَّمحة (ج578/2)، وشرح الأشموني (ج241/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج352/1).
الشَّاهد: (كان النّاس صِنْفانِ) حيث جاء اسم (كان) ضميرَ الشَّأن، وخبرها الجملة الاسميَّة: (النّاس نصفان)، **ووجه الاستشهاد فيه:** الإضمار في (كان).

(2) سيبويه، الكتاب (ج71/1). يقصد بمن يُوْثَقُ بعروبته- أبو زيد الأنصاري.

(3) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح (ج254/1).

(4) البيت مِنَ الكامل، وهو لليلى الأخيليَّة في ديوانها (لا تَسْرِعَنَّ) (ص101) قِسْمٌ ممَّا يُنْسَب إليها وإلى غيرها. وقيل هو لحُمَيْد بن ثور الهلاليِّ في ديوانه، تحقيق عبد العزيز الميمني (ص130)، وهو في الكتاب (ج1/ 261)، وهمع الهوامع (ج383/1)، وشرح قطر النَّدى (ص141)، قال الشَّنْتَمَري: "ويُروى (إلَّ مُطَرَّف)، وهو الصَّحيح" والإل: العَهْد والحَلْف. **الشَّاهد فيه:** حذف (كان) مع اسمها جوازًا وإبقاء خبرها دليلًا على المحذوف. والتَّقدير: إنْ كنتَ ظالمًا، وإنْ كنتَ مظلومًا.

(5) يُنظر: الميدانيِّ، معجم الأمثال (ج20/1)، جاء في (اللِّسان): الحَظِيَّة: المرأة تحظى عند زوجها. فلا أَلِيَّةٌ: غير مقصِّرة فيما يلزمها لزوجها، وقيل معناه: إنْ أخطأتكَ الحظوةُ فيما تطلب، فلا تألُ أنْ تتودَّد إلى النَّاس، لعلَّكَ تدركُ بعضَ ما تريدُ. يُنظر: ابن منظور، اللِّسان (ج185/14) حظا.

(6) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج261/1).

2- (لو) الشَّرطيَّة: وذلك نحو قول القائل: (ازرعْ ولو شجرةً)، والتَّقدير: (ارزعْ ولو كان المزروعُ شجرةً)، يقول ابن مالك: "تُحذَف (كان) مع اسمها بعد (إنْ) ويبقى خبرها دليلًا عليها كذلك بعد (لو)"[1]، وفي الحديث الشَّريف: "**الْتَمِسْ ولوْ خاتَما مِنْ حَدِيدٍ**"[2]؛ أيْ: (ولو كان المُلْتَمَس خاتمًا).

يقول ابن هشام: "وكَثُرَ ذلك بعد (إنْ) و(لو) الشَّرطيَّتين"[3]، ويعلِّل الشَّيخ الأزهريُّ ذلك بأنَّهما مِنَ الأدوات الطَّالبة لفعلين، فيطول الكلام، فيُخَفَّف بالحذف، وخُصَّ الحذف بهذين الحرفين دون بقية أدوات الشَّرط؛ لأنَّ (إنْ) أمُّ أدوات الشَّرط الجازمة، و(لو) أمُّ أدوات الشَّرط غير الجازمة كما أنَّ (كان) أمُّ بابها، وهم يتَّسعون في الأُمَّهات[4] ما لا يتَّسعون في غيرها[5].

غير المشهور حذف (كان) واسمها وإبقاء خبرها مع عدم وجود (إنْ) أو (لو) الشَّرطيَّتين، ورد في الكتاب ما يدلُّ على ذلك، وهو قول القائل:

مِـنْ لَـدُ شَـوْلًا فَـإلى إتْلائِهـا[6]

قدَّرها سيبويه: (مِنْ لدُ أنْ كانت شولًا)[7]، ولم يذكر غيره، فدلَّ ذلك على أنْ جواز حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها بعد غير (لو) و(لا) الشَّرطيَّتين قليل في لغة العرب. هذا والله

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1/415).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: السُّلطان وَليٌّ، 17/7: رقم الحديث 5135].

(3) ابن هشام، أوضح المسالك: (ج1/253).

(4) الصَّواب أنْ يقول: (في الأُمَّات) وليس (الأُمَّهات)؛ لأنَّ الأدوات غير عاقل، جاء في (تاج العروس) للزَّبيديِّ (ج31/231): "قال المُبَرِّد: الهاء مِنْ حروفِ الزِّيادة، وهي مَزِيدَةٌ في (الأُمَّهات)، والأَصْلُ (الأَمُّ)، وهو القَصْدُ. قال الأَزْهَرِيُّ: وهذا هو الصَّواب؛ لأنَّ الهاءَ مَزِيدَة في الأُمَّهاتِ. أو هذهِ لِمَنْ يَعْقِلُ، وأُمَّاتٌ لِمَنْ لا يَعْقِلُ. قال ابن بَرِّي: هذا هو الأصل".

(5) يُنظر: الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج1/254).

(6) البيت مِنَ مشطور الرَّجز، وهو كلام تقوله العرب، ويجري بينها مجرى المَثَل، لا يُعْرَف له قائل، ولا تَتِمَّة، وهو في الكتاب (ج1/264)، وسرِّ صناعة الإعراب (ج2/198)، وأوضح المسالك (ج1/ 256)، وشرح ابن عَقِيل (ج1/295)، وشرح التَّصريح (ج2/226)، وحاشية الصَّبَّان (ج1/358).

اللُّغة: الشَّول جمع شائلة: وهي النُّوق الَّتي جَفَّ لبنُها، لتصبح مُؤهَّلَة لِلِّقاح والحَمْل مِنْ جديد.

الشَّاهد: قوله (مِنْ لَدُ شَوْلًا) حيثُ حذف (كان) واسمها، وأبقى خبرها وهو (شَوْلًا) بعد (لَدُ)، وهو قليل؛ لأنَّه إنَّما يَكْثُر بعد (إنْ، ولو) الشَّرطيَّتين.

وهناك **شاهدٌ آخرُ** هو قوله: (مِنْ لَدُ) حيثُ حُذِفَتِ النُّون تشبيهًا لها بالتَّنوين.

(7) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج1/265). والأشموني، شرح الأشموني (ج1/248).

– تعالى– أعلى وأعلم.

المسألة التَّاسعة– (ما ونى) مِنْ أخوات كان:

المشهور في (كان) وأخواتها بين النُّحاة أنَّها ثلاثَ عشرةَ أداةً، وهي: (كان، ظلَّ، بات، أصبح، أضحى، أمسى، صار، ليس، زال، ما برح، ما فتئ، ما انفك، ما دام)، ذكرها ابن عصفور في شرحه لجُمَل الزَّجاجيِّ [1].

وغير المشهور يتمثَّل في أنَّ (ما ونى) مِنْ أخوات (كان)، ونسبها ابن عصفور لبعض البغداديِّين؛ لأنَّ معناها كمعنى: (ما زال)، وذلك مثل: (ما ونى زيدٌ قائمًا)؛ أيْ: (ما فَتَرَ عَنِ القيام)؛ ولذلك ألحقوها بها.

جاء في(همع الهوامع): "قال أبو حيَّانَ: ذكر أصحابُنا أنَّ (وَنى) زادها بعض البغداديِّينَ في أفعال الباب؛ لأنَّ معناها معنى (ما زال)، نحو: (ما وَنَى زيدٌ قائمًا)"[2].

المسألة العاشرة– من فنون القلب عند العرب نصب اسم (كان) ورفع خبرها خاصَّة في الشِّعر:

المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو رفعُ اسم (كان) ونصبُ خبرها، جاء في كتاب (الجُمَل في النَّحو): "تقول: (كانَ عبدُ اللهِ شاخِصًا)؛ رفعتَ عبدَ اللهِ بـ (كان)، ونصبتَ (شاخِصًا)؛ لأنَّه خبرُ (كان) ولا بُدَّ لـ (كان) مِنْ خبر"[3].

وغير المشهور يتمثَّل في العكسُ ممَّا ذُكِرَ– تمامًا– وهو مِنْ (فنون القلب)[4] عند العرب، وهو نصب اسم (كان) ورفع خبرها، وأَطْلَقَ عليه الدَّماميني اسم (التَّشبيه المعكوس للمبالغة)، يقول: "وَيَضْعُفُ أنْ تُقدِّر الأوَّل مبتدأً؛ لأنَّ ذلك نادرُ الوقوع، ومخالفٌ للأصولِ اللَّهُمَّ أنْ يَقْتَضي الكلامُ المبالغةَ"[5]، لكنَّ الباحثَ يرى أنَّ الفنَّ المقلوبَ مُنْتَشِرٌ في كلام العرب شعرِهِ

---

(1) ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ص376).

(2) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج357/1).

(3) الفراهيدي، الجُمَل في النَّحو (ص144).

(4) القلب هو جَعْلُ جزءٍ مِنْ أجزاء الكلام مكانَ الآخر، والآخر مكانه على وجه يُثْبِت حُكْمَ كلٍّ منهما للآخر. يُنظر: المراغي، علوم البلاغة (ص145)، وهذ الفنُّ له علاقة بعلم النَّحو، وهو غير ما يُعرف لدى البلاغيِّين بـ (فنِّ القلب) أو (العكس اللَّفظي)، فالأخير مِنْ فنون البديع، حيث تُقْرَأ الحروف مِنَ اليمين إلى اليسار ومِنَ اليسار إلى اليمين، مثل قولهم: (دامَ عُلا العِماد). يُنظر: المراغي، علوم البلاغة (ص364).

(5) الدَّماميُّ، شرح الدَّماميِّ على مغني ابن هشام (ج350/2).

ونثرِهِ بكثرة، وإليك الأمثلة.

أمثلة عامَّة على ما يُعرَفُ بـ (فنِّ القلب):

ورد(فنُّ القلب) في الشِّعر العربيِّ كما ورد في القرآن الكريم، ومنه قوله– تعالى: ﴿**وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ...**﴾[1]، عقَّب الزَّمخشريُّ على الآية المذكورة بقوله: "وعَرْضُهم على النَّار تعذيبُهم بها مِنْ قولهم: (عُرِضَ بنو فلان على السَّيف)، إذا قُتِلوا به، و(عُرِضَتِ النَّاقةُ على الحوض)؛ يريدون عُرِضَ الحوضُ عليها، فَقَلَبوا"[2]، ومِنْه قوله– تعالى: ﴿**مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ**﴾[3].

عقَّب الإمام الطَّبريُّ: "وإنَّما هو: لتنوء العصبة بها متثاقِلَةً، وقالوا: هذا وما أَشْبَهَهُ في كلام العرب كثير مشهور، قالوا: (وإنَّما كُلِّمَ القومُ بما يعقلون)، قالوا: وذلك مِثْلُ قولهم: (إذا طَلَعَتِ الشِّعرى واستوتِ العودُ على الحِرْباء)؛ أيْ: (استوتِ الحِرْباءُ على العود"[4]، ومنه قوله– تعالى: ﴿**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**﴾[5].

عقَّب الدَّرويش: "وهو مِنَ المقلوب الَّذي تَقَدَّمَ فيه ما يوضِّحه التَّأخر، وتَأَخَّرَ ما يوضِّحه التَّقديم؛ أيْ: تدلَّى فدنا؛ لأنَّه تدلَّى للدُّنو ودنا بالتَّدلي"[6]، وأمَّا شواهد فَنِّ القَلْبِ في الشِّعر، فمنه قول الشَّاعر:

---

(1) [غافر: 46].

(2) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج305/4). ويُنظر: الدَّرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج187/9). وصافي، الجَدْول في إعراب القرآن الكريم (ج188/26).

(3) [القَصَص: 76].

(4) الطَّبري، جامع البيان في تأويل القرآن (ج443/18).

(5) [النَّجم: 8].

(6) الدَّرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج347/9).

كـــأنَّ سَـــبَيئَةً مِـــنْ بَيْـــتِ رَأْسٍ يَكـــونُ مِزَاجَهَـــا عَسَـــلٌ وَمَـــاءٌ[1]

وفي قوله: (يكون مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ) أربع روايات ذكرها ابن الصَّايغ:

1- رفعُ (عسل) و(مزاج)؛ وهذا على ضمير الشَّأن والقصَّة[2]،(هذا مذهب السَّيرافيِّ).

2- يُروى برفع (مزاج) ونصب (عسل)، و(ماء) مرفوع بتقدير فعلٍ؛ أيْ: (خالطها ماء).

ذكر المبرِّدُ أنَّ أبا عثمان المازني[3] كان يروي: (يكونُ مزاجُها عسلًا وماءٌ) بالرَّفع[4].

3- ما عليه البيت[5].

4- وفيه قولٌ لأبي عليٍّ الفارسيِّ يُخْرِجُهُ مِنْ حيِّز الضَّرورة[6]، قال: (مزاجها) ينتصب على الظَّرف تشبيهًا، وإذا كان ظرفًا لم يَنْتَصِبْ بـ (كان) وجرى مجرى: (عندك رجلٌ)[7]، ومِنْه قول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ الوافر، لحسَّان بن ثابت، وهو في ديوانه (ص18)، والكتاب (ج49/1)، وشرح أبيات سيبويه للسَّيرافي (ج38/1)، والمفصَّل (ص350)، والانتخاب (ص17)، وشرح المفصَّل (ج93/7)، **اللُّغة:** السَّبيئة: اسْتَبَأَ الخَمْرَ اشتراها، وأراد بالرَّأس: رئيس الخمَّارين، وقيل: (بيت رأس): موضع بالشَّام. وروي: (كأنَّ سُلافة) والسُّلافة: الخمر. **الشَّاهد:** (يكون مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ): نصب اسم (يكون) ورفع خبرها على القلب المعروف عند العرب. وهو شائع. وخبر (كأنَّ) شبه جملة في البيت الَّذي يليه، قوله:(على أنيابها).

(2) يُنظر: شرح أبيات سيبويه للسَّيرافي (ج39/1). على أنَّ اسم (يكون) ضمير الأمر والشَّأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في محلِّ نصب خبر (يكون).

(3) أبو عثمان، بكر بن محمَّد بن حبيب المازنيُّ: أحد الأئمَّة في النَّحو، وهو أستاذ أبي العباس المبرِّد، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي وغيرهما، ووفاته بالبصرة سنة تسعٍ وأربعينَ ومائتينِ مِنَ الهجرة. له عدد من التصانيف، منها كتاب: (ما تَلْحُنُ فيه العامَّة)، و(التَّصريف). يُنظر: الخطيب البغداديُّ، تاريخ بغداد (ج579/7). والزِّركليُّ، الأعلام (ج69/2).

(4) يُنظر: المبرِّد، المقتضب (ج92/4). وابن عَدْلان، الانتخاب (ص17). جعل (مزاجُها) اسم (يكون) وينصب (عسلًا) خبرًا لها، ويرفع (ماء) مبتدأ مؤخَّر تَقَدَّم خبرُهُ (شبه الجملة) تقديره: (وفيه ماءٌ).

(5) أيْ: نصب (مزاجها) خبرًا لـ (كان) مقدَّمًا، وهو معرفة، ورفع (عسل) وما عُطِفَ عليه اسمًا لـ (كان) مؤخَّرًا مع كونه نكرةٌ.

(6) لم يقف الباحث على هذا الرَّأي لأبي عليٍّ الفارسيِّ فيما عاد إليه مِنْ مؤلَّفاته، ولكنَّ النَّحاة الآخرين نقلوه عنه أمثال ابن السَّيِّد البطليوسيِّ في الحُلَل (ص49).

(7) يُنظر: ابن الصَّايغ، اللَّمْحَة في شرح المُلْحة (ج582/2).

كانَــتْ فَريضَــةَ مــا أَتَيْــتَ كَمــا كــانَ الزِّنــاءُ فريضــةَ الــرَّجْمِ[1]

وإنَّما الرَّجمُ فريضةُ الزِّنا، ومِنْ فنِّ القلب في غير اسم (كان) وخبرها قول الشَّاعر:

وَعَـذَلْتُ أَهْـلَ العِشْـقِ حَتَّـى ذُقْتُـهُ فَعَجِبْـتُ كَيْـفَ يَمُـوْتُ مَـنْ لا يَعْشَـقُ[2]

يقول ابن هشام: "لأنَّ أصله: (كيف لا يموت مَنْ يعشق)، والصَّواب خلافه، وأنَّ المراد أنَّه صار يرى أنْ لا سبب للموت سوى العِشْقِ"[3].

ولكنَّ البَرُوجَرْدِيَّ[4] رَفَضَ هذا المعني، وفسَّرَ مرادَ الشَّاعر بقوله: "والَّذي أراده أبو الطَّيِّب معنًى حسنًا صحيحَ اللَّفظ والمغزى، أحسنُ كثيرًا ممَّا ذهبوا اليه، يقول: عجبتُ كيفَ يكونُ الموت مِنْ غيرِ داء العِشْق؟ الَّذي هو أعظم الأدواء؛ كأنَّه لاستعظامِهِ العِشْق يتعجَّب كيف يكون موتٌ مِنْ غيره؟"[5].

وعلماء العربيَّة يختلفون في (القلب): أجائز هو أمْ غيرُ جائز؟ ولهم فيه ثلاثةُ أقوالٍ[6]:

الأوَّل: أنَّه جائزٌ مقبولٌ مطلقًا، قاله السَّكاكي[7][8].

الثَّاني: أنَّه غيرُ جائزٍ، ولا مقبولٌ مطلقًا، وما وقع مِنْ ذلك في الشِّعر فهو مِنْ أخطاء الشُّعراء.

---

(1) البيت مِنَ الكامل، للنَّابغة الجعدي، وهو في ديوانه (ص169. ق81. البيت6). وشرح أبيات سيبويه للسَّيرافي، (ج155/2). والإنصاف (ص317)، ولسان العرب (14ج/359).

الشَّاهد: قوله (كانَ الزِّناءُ فريضةَ الرَّجْمِ): فإنَّ هذا العبارة مقلوبة، وأصلها (كان الرَّجمُ فريضةَ الزِّنا).

(2) البيت مِنَ الوافر، وهو للمتنبي، في ديوانه (ص28). ومغني اللَّبيب (ج714/6).

الشَّاهد: عَدَّ البعض هذا البيت مِنَ المقلوب على تقدير: (كيف لا يموت مَنْ يعشق)؛ يعني أنَّ العشق يوجب الموت؛ لشدته.

(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج714/6)، وينظر: الدَّرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج335/1).

(4) محمَّد بن حمد بن ابن فُوْرَّجَة البَرُوجَرْدِيُّ. نحويٌّ، لغويٌّ، أديب فاضل، مُصَنِّف له: الفتح على أبي الفتح، والتَّجَنِّي على ابن جِنِّيْ. مات سنةَ خمسٍ وخمسينَ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2524/6). والسُّيوطي، بغية الوعاة (ج96/1– 97). والزِّركلي، الأعلام (109/6).

(5) البَرُوجَرْدِيُّ، الفتح على أبي الفتح (ص186).

(6) يُنظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ج98/2).

(7) أبو يعقوب، سراج الدِّين يوسف بن أبي بكر السَّكاكي الخوارزمي: عالِم بالعربيَّة والأدب: مِنْ كتبه: (مفتاح العلوم) مَاتَ سنة سِتٍّ وَعشْرِينَ وسِتُّمِائَةٍ مِنَ الهجرة، يُنظر: بغية الوعاة (ج364/2)، والأعلام (ج222/8).

(8) يُنظر: السَّكاكي، مفتاح العلوم (ص313).

الثَّالث: أنَّه إذا كان قد تضمَّن اعتبارًا لطيفًا فهو مقبول جائز، وإلَّا فلا.

في نهايةِ هذه المسألةِ يعتقدُ الباحثُ أنَّ استعمالَ هذا الفنِّ (القلب) جائزٌ إذا اشتملتِ العبارةُ على معنًى مقبولٍ، أو هدفٍ سامٍ، كما في الأبيات المذكورة، وإنْ كان الأصل أنْ ينتقلَ المظروفُ إلى الظَّرفِ، وأنْ يُجاء بالمعروضِ إلى المعروض إليه، لا العكس.

فقولُ القائل: (أدخلتُ القُبَّعةَ في الرَّأس) أصله: أدخلتُ الرَّأسَ في القُبَّعة، وأنَّه لا يستطيع أحدٌ منعَهُ، لورودِهِ في القرآنِ الكريم وفصيح الكلام، كما أنَّ القلبَ في الكلام يحتاجون إليه للتَّنبيه على الأصل، وذلك ممَّا يُضْفِي على الكلام ملاحظةً ولطفًا.

ثانيًا: (ليس)

المسألة الحادية عشرة – (ليس) بين الفعليَّةِ والحرفيَّة:

المشهور بين الدَّارسينَ يتمثَّل في أنَّ (ليس) فعلٌ، وهي على وزن (فَعِل) بكسر العين، وهذا ما ذهب إليه الجمهور[1]، ومنهم سيبويهِ، يقول: "لِأَنَّ (ليس) فعلٌ"[2].

وذَكَرَ ابنُ السَّرَّاج الدَّليل على فعليتها، يقول: "فأمَّا (ليس)، فالدَّليل على أنَّها فعلٌ، وإنْ كانت لا تتصرَّف تَصَرُّفَ الفعلِ قولك: لسْتُ، كما تقولُ: ضَرَبْتُ"[3].

هذا وقد عُلِمَ أنَّ أبا حيَّان قد ذَكَرَ اسمَ ابنِ السَّرَّاجِ فيمَن قالوا بِحَرْفِيَّتها[4].

وغير المشهور يتمثَّل فيما نُسِبَ إلى ابن شُقير[5] والفارسيِّ في أحد قوليه، وجماعة مِنْ أصحابه إلى أنَّها حرفٌ[6]، يقول السُّيوطي: "(ليس) فعلٌ جامدٌ، ومِنْ ثُمَّ ادَّعى قوم حرفِيَّتَهُ"[7]،

---

(1) يُنظر: أبو حيَّانَ ارتشاف الضَّرَب (ج1146/4). والمرادي، الجنى الدَّاني (ص493).

(2) سيبويه، الكتاب (ج37/2).

(3) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج82/1).

(4) يُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (1146/4).

(5) أبو بكر، أحمد بن الحسن، المعروف بابن شقير النَّحْوِيِّ، ألَّف مختصرًا في النَّحو، والمذكَّر والمؤنَّث، والمقصور والممدود. توفي سنةَ سبعَ عشرةَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: السُّيوطيُّ، بغية الوعاة (ج302/1).

(6) يُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1146/4). والمرادي، الجنى الدَّاني (ص493).

(7) السُّيوطيُّ، الإتقان (ج286/2).

وتبنَّى صاحبُ (رصف المباني)[1] رأيًا ثالثًا وَسَطِيًّا بين مَنْ قال بفعليَّتِها ومَنْ قال بحرفيَّتِها، وبيَّنَ سببَ الخِلافِ بينَ النُّحاةِ، بقوله: "اعلمْ أنَّ (ليس) ليستْ محضةً في الحرفيَّة، ولا محضةً في الفعليَّة؛ ولذلك وقعَ الخلافُ فيها بين سيبويه والفارسيِّ، فَزَعَمَ سيبويه أنَّها فعل، وزعمَ أبو عليٍّ أنَّها حرفٌ"[2].

وذَكَرَ سببًا آخر للخلاف فيها بقوله: "والمُوْجِبُ للخِلاف فيها النَّظرُ إلى حدِّها؛ فتكون حرفًا إذ هي لفظٌ يدلُّ على معنًى في غيره، أو النَّظر إلى اتِّصالها بتاء التَّأنيث والضَّمير المرفوع والاستتار والرَّفع والنَّصب... وهذه خواصُّ الأفعالِ، لا الحروف، فتكون فعلًا"[3].

وذَكَرَ الرَّأيَ الفَصْلَ فيها بقوله: "والَّذي ينبغي أنْ يُقالُ فيها، إذا وُجِدَتْ بغير خاصيَّةٍ مِنْ خواصِّ الأفعال، وذلك إذا دخلتْ على الجملةِ الفعليَّة، أنَّها حرفٌ لا غير، كـ (ما) النَّافية"[4]، ودلَّلَ على حرفيَّتِها بقول الشَّاعر:

يَهْدي كَتائِبَ خُضْرًا، لَيْسَ يَعْصِمُها إلَّا ابْتِدارٌ إلى مَوْتٍ بِإلْجامِ[5]

عقَّب على البيت: "فهذا لا منازَعَةَ في الحرفيَّة في (ليس) فيه، إذ لا خاصيَّةَ مِنْ خواصِّ الأفعال فيها"[6].

الباحثُ بدوره يؤيِّد المالقيَّ فيما ذهبَ إليه حولَ الخلافِ في هذه المسألةِ؛ وذلك لقوَّةِ حجَّتِهِ، ولأنَّهُ عَلَّل لِمَا ذهب إليه تعليلًا منطقيًّا، لا يُخْتَلَفُ حوله كثيرًا.

وأفضلُ ما يُقال في (ليس) أنَّها إذا وُجِدَ فيها شيءٌ مِنْ خواصِّ الأفعال كانت فعلًا، وإذا لم يوجد فيها خاصيَّةٌ مِنْ خواصِّ الأفعال كانت حرفًا.

---

(1) أبو جعفر أحمد بن عبد النُّور بن أحمد المالقيُّ: جاء في (تاريخ غرناطة): كان قيِّمًا على العربيَّة، عالِمًا بالنَّحو، ومِنْ أعظم مصنفاته: (رصف المباني في شرح حروف المعاني)، مات سنةَ ثنتينِ وسبعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: رصف المباني (ص13– 19)، وبغية الوعاة (332/1).

(2) المالقيُّ، رصف المباني (ص300).

(3) يُنظر: المرجع السَّابق، ص300– ص301.

(4) المرجع نفسه، ص301.

(5) البيت مِنَ البسيط، للنَّابغة الذُّبيانيِّ، وهو في ديوانه (ص84. البيت 9)، ورصف المباني (ص301)، والجنى الدَّاني (ص494). **الشَّاهد:** (لَيْسَ يَعْصِمُها) جاءت (ليس) هنا حرفًا، إذ لا يوجد ما يدلُّ على أنَّها اسمٌ.

(6) المالقيُّ، رصف المباني (ص301).

المسألة الثَّانية عشرة – مجيء (ليس) حرفًا عاطفًا:

المعروف والمشهور يتمثَّلُ في أنَّ (ليس) مِنْ أخوات (كان) النَّاقصة النَّاسخة، وهي فعلٌ ماضٍ جامدٌ، ترفع اسمَها وتنصب خبرَها، هذا هو المشهور بينَ النُّحاةِ ودارسي النَّحو.

وكونُها تجيءُ حرفَ عطفٍ فهذا يعدُّ خروجًا على رأس الباب، وهو غير مشهور، هذا ما ذهب إليه الكوفيُّون مِنْ جواز استخدام (ليس) حرفًا عاطفًا، يقولون: (قام زيدٌ ليس عمرٌو).

وهذا مردودٌ عند البصريِّين، جاء في (الجنى الدَّاني): "ولم يَثْبُتْ كونُها عاطفةً عند البصريِّين... وممَّن نَقَلَ أنَّها تكونُ حرفًا عاطفًا عند الكوفيِّين، ابنُ بابشاذ[1]، والنَّحاس، وابن مالك، وحكاه ابن عصفور عَنِ البغداديِّين"[2].

ذكر أبو حيَّانَ أنَّ الكوفيِّين زعموا أنَّ (ليس) تكون عاطفةً في المفردات، تقول: (قامَ القومُ ليسَ زيدٌ)، و(ضربتُ القومَ ليسَ زيدًا)، و(مررتُ بالقومِ ليسَ زيدٍ)، ولا يجوز هذا عند البصريِّين[3].

جاء في (شرح الكافية الشَّافية): "وجَعَلَ الكوفيُّون مِنْ حروفِ العَطْفِ (ليس)"[4]، ومِنْ حججهم قول الشَّاعر:

أَيْـــنَ المَفَـــرُّ وَالإِلـــهُ الطَّالِـــب

الأَشْـرَمُ المَغْلـوبُ لَـيْسَ الغالِـبُ[5]

ويُوَجَّهُ هذا البيت– على مذهب البصريِّين– بأنْ يجعلَ (الغالب) اسم (ليس)، ويجعل

---

(1) أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابَشاذ البَصْرِيُّ المذهب، إمام عصره في عِلْم النَّحو، كان لا يخرج كتابٌ حتَّى يُعْرَض عليه، مِنْ كتبه في النَّحو: (شرح الجُمَل للزَّجاجيِّ)، و(شرح الأصول) لابن السَّرَّاج. تُوفِّي إثر سقوطه مِنْ سطح جامع عمرو بن العاص سنة تسعٍ وستينَ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج220/3).

(2) المرادي، الجنى الدَّاني (ص498).

(3) يُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1157/4).

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1232/3).

(5) البيت مِنَ الرَّجز، لنُفَيْل بن حبيب، وهو في شرح التَّسهيل (ج346/3)، وهمع الهوامع (ج185/3). **الشَّاهد:** (المَغْلوبُ لَيْسَ الغالِبُ): فـ (ليس)– هنا– حرفُ عطفٍ، و(الغالب) معطوف على (المغلوب)، فهي عاطفة كقولك: (المغلوب لا الغالب)، ولو كانت– هنا– فعلًا ناقصًا لنُصِبَ (الغالب) على أنَّه خبرٌ لها.

خبرها ضميرًا متَّصلًا عائدًا على (الأشرم)، ثم حُذِفَ لاتصاله[1].

ومنه في (صحيح البخاري)، قول أبي بكر -رضي الله عنه- وهو يَحْمِلُ الحَسَنَ يُرَقِّصُهُ، وهو طفلٌ: "**بِأَبِي شَبِيهٌ بالنَّبِيِّ لَيْسَ شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ**" وعَلِيٌّ يَضْحَكُ[2]، جاء في (عمدة القارئ): "قَولُهُ: (شَبيه) مَرْفوعٌ؛ لِأَنَّهُ خبرُ مُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيره: هُوَ شَبيه بِالنَّبِيِّ، قَوْله: (لَيْسَ شَبيهٌ) رُوِيَ بِالرَّفْع وبِالنَّصبِ، فَوَجْهُ الرَّفْعِ على أَنَّ (لَيْسَ) بِمَعْنى (لا) العاطفة؛ يَعْني: (لا شَبيهٌ بعليٍّ)"[3].

عقَّبَ ابنُ مالكٍ بقولِهِ: "وهذا التَّنظيرُ لا يَلْزمُ؛ لإمكانِ غيرِهِ ممَّا لا خلافَ في جوازِهِ"[4].

وهذا موافق لِمَا جاء في (العقد الفريد) مِنْ أنَّ فاطمةَ كانتْ تُرَقِّصُ الحسينَ، وتقول:

وا بـــــأبي شَـــــبَهُ النَّبـــــيِّ لَـــــيْسَ شَـــــبِيْهًا بِعَلِـــــيٍّ[5]

فيجوز في (شَبيه) الرَّفعُ والنَّصبُ: فعلى الرَّفعِ يكون (شَبيه) اسْم (لَيْسَ)، وخبرها الضَّمِير المُتَّصِل المَحْذُوف اسْتِغْنَاءً عَنْ تَلَفُّظِهِ بنيَّتِهِ، وَوجهُ النَّصب على أَنْ يكونَ اسْمُ (لَيْسَ) هُوَ الضَّمِير الَّذِي فِيهِ وخبرها قَوْله: (شَبِيها).

المسألة الثَّالثة عشرة - أجاز بعض البغداديِّين وقوع (ليس) نَسَقًا:

رأس الباب والمشهور أنَّ (ليس) ترفع الاسم بعدها على أنَّه اسم لها.

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في جواز جعل (ليس) نسقًا، فترفع الاسم بعدها على النَّسق، فتقول: (قامَ القومُ ليس زيدٌ)، نَسَبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ ذلك للبغداديِّين أو لطائفةٍ منهم، واستشهدوا على ذلك بما حُكِي عَنِ العرب أنَّهم قالوا: (ذاكَ ليسَ واحدٌ ولا اثنانِ)، فَرَفَعَهُ[6].

وذكرَ أبو عليٍّ رأيه في هذه المسألة بقوله: "فهذه الحكايةُ إنْ كانتْ مسموعةً مِنْ فصيحٍ، فلا حجَّةَ فيها لاحتمالها غيرَ النَّسَقِ؛ أَلَا ترى أنَّه يجوز أنْ يُضْمَرَ فيها القصَّةُ والحديثُ، ويكون التَّأويل: ليس القائل واحدٌ منهم"[7].

---

(1) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1232/3).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: مَناقِب الحَسَنِ والحُسَيْنِ- رَضيَ اللَّهُ عَنْهُما، 26/5: رقم الحديث 3750]. ليس شبيه: (ليس)- هنا- بمعنى (لا) العاطفة والتَّقدير: (لا شبيهٌ بعليٍّ).

(3) العينيُّ، عمدة القارئ (ج242/16).

(4) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج346/3).

(5) ابن عبد ربه، العقد الفريد (ج274/2).

(6) يُنظر: أبو عليٍّ الفارسيُّ، المسائلُ الحلبيَّات (ص264).

(7) أبو عليٍّ الفارسيُّ، المسائلُ الحلبيَّات (ص264).

المسألة الرَّابعة عشرة – (ليس) تنفي غيرَ الحال بقرينة ومثلها (ما) الحجازيَّة:

المشهور الَّذي عليه أكثرُ النُّحاة أنَّ (ليس) ومثلَها (ما) الحجازيَّة لنفي الحال.

جاء في (الجنى الدَّاني): "مذهبُ أكثرِ النَّحويِّين أنَّ (ليس) و(ما) الحجازيَّة مخصوصانِ بنفي الحال"[1]، ومنهم: الزَّمخشريُّ، يقول: "(ليس) معناه: نفيُ مضمونِ الجملةِ في الحالِ، تقول: (ليسَ زيدٌ قائمًا الآنَ)، ولا تقولُ: (ليسَ زيدٌ قائمًا غَدًا)"[2].

غير المشهور يتمثَّل فيما ذهب إليه سيبويهِ مِنْ أنَّهما للنَّفيِ مطلقًا، لم يُقَيِّدْها بزمنٍ معينٍ، يقول: "و(ليس) نفيٌ"[3].

وذكر سيبويه أنَّ مَنْ جَعَلَ (ليس) كـ(ما) قليلٌ، يقول: "وقد زَعَمَ بعضُهُمْ أنَّ (ليس) تُجْعَلُ كـ(ما) وذلك قليلٌ، لا يكادُ يُعرَفُ"[4]، وذَكَرَ ابن يعيشَ أنَّ المبرِّد وابنَ دُرُسْتَوَيْهِ أجازا نفيَ المستقبلِ بها[5]، ومِنْ شواهدِ نفيِها للمستقبل قول الشَّاعر:

فَمـــا مِثْلُـــهُ فِـــيهِمْ وَلاَ كَـــانَ قَبْلَـــهُ وَلَـــيْسَ يَكُـــونُ الـــدَّهْرَ مَـــا دَامَ يَـــذْبُلُ[6]

ومِنْ أمثلةِ النَّفيِ بـ (ليس) في كلامِ العَرَبِ ما حكاه سيبويهِ، قال: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَهُ)، و(ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه)، و(ليس قالَها زيدٌ)[7].

ومِنْ شواهدِ استقبالِ المنفيِّ بـ (ليس) مِنَ القرآن الكريم، قوله– تعالى: ﴿. . .**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**. . .﴾[8]، وقَوَّتْ هذه الآيةُ عند ابن الحاجب كونَ (ليس) لنفي الحال وغيره[9].

---

(1) المرادي، الجنى الدَّاني (ص499).

(2) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص355).

(3) سيبويه، الكتاب (ج233/4).

(4) سيبويه، الكتاب (ج147/1).

(5) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج112/7).

(6) البيت مِنَ الطَّويل لحسان بن ثابت من قصيدة، يمدح الزُّبير بن العوَّام، وهو في ديوانه (ص199)، والجنى الدَّاني (ص499)، والمقاصد النَّحويَّة (ج577/2)، وهمع الهوامع (ج366/1).

اللُّغة: (يَذْبُل): اسم جبل. **الشَّاهد فيه:** (وَلَيْسَ يَكُونُ) على أنَّ (ليس) قد نَفَتِ المستقبلَ لوُجود قرينة؛ فقد انتفى الماضي والحال، ولم يبق إلَّا المستقبلُ، فقد انتفى بـ (ليس).

(7) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج70/1، 147). هذه الأمثلة تدلُّ على أنَّ (ليس) نَفَتِ الماضي، والقرينةُ الدَّالةُ على نفيه المَقامُ، والمَقامُ– هنا– مدحٌ أو ذمٌّ.

(8) [هود: 8].

(9) يُنظر: السُّيوطيُّ، الإتقان في علوم القرآن (ج286/2).

ومنه قوله- تعالى: ﴿... وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ....﴾[1].

والنَّفي بـ (ما) قوله- تعالى: ﴿... وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا....﴾[2]. ومنه قوله- تعالى: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾[3].

ووافقَ ابنُ السَّرَّاج سيبويهِ في كونهما للنَّفي دون تقييد، يقول: "وإنَّما أَعْمَلُوا (ما) عَمَلَ (ليس)؛ لأنَّ معناها معنى (ليس)؛ لأنَّها نفيٌ"[4].

أمَّا الصَّيْمَريُّ مِنْ نحاةِ القرن الرَّابع الهجريِّ فجعلها لنفي الحال والاستقبال، يقول: "فأمَّا (ليس) فلا يُسْتَعْمَلُ لها مستقبلٌ؛ لأنَّها لا تُسْتَعْمَلُ إلَّا في نفيِ الحالِ والاستقبالِ، ولفظُ الحالِ والاستقبالِ واحد كقولك: (ليسَ زيدٌ قائمًا الآنَ)، (ليسَ زيدٌ قائمًا غدًا)"[5].

قال ابن مالك: "زعمَ قومٌ مِنَ النَّحويِّين أنَّ (ليس) و(ما) مخصوصانِ بنفي ما في الحال، والصَّحيح أنَّهما ينفيانِ ما في الحال، وما في الماضي، وما في المستقبلِ"[6].

وَذَكَرَ الرَّضيُّ رأيًا وَسَطِيًّا بين الرَّأيين، قال: "وحُكْمُ (ما) كَحُكْمِ (ليس) في كونها عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التَّقييد على ما قُيِّدَتْ به"[7].

ولا يرى الباحثُ تناقضًا بين الرَّأيين؛ مَنْ قال إنَّها لنفي الحال، ومَنْ قال إنَّها للنَّفي مطلقًا، وهذا الرَّأي ذهب إليه أبو حيَّانَ الأندلسيُّ، يقول: "ليس بين الرَّأيينِ تناقضٌ"، ويعلِّلُ لذلك بقوله: "لِأَنَّ خبرَ (ليس)، إنْ لم يُقيَّدْ بزمان، يُحمَلُ على الحال، كما يُحمَلُ الإيجابُ عليه في نحو: (زيدٌ قائمٌ)، وإذا قُيِّدَ بزمانٍ مِنَ الأزمنةِ فهو على ما قُيِّدَ به". وحَسَّنَ الرَّضيُّ في شرحه رأيَ الأندلسيِّ[8].

ذهب أبو عليٍّ الشَّلوبيني إلى أنَّ (ليس) لنفي الحال في الجملة غير المقيَّدةِ بزمان،

---

(1) [البقرة: 267].

(2) [المائدة: 37].

(3) [الانفطار: 16].

(4) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج97/1).

(5) الصَّيْمَريُّ، التَّبصرة والتَّذكرة (ج188/1).

(6) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج380/1). ويُنظر رأيَ ابنِ مالكٍ- أيضًا- في الجنى الدَّاني (ص499).

(7) الرَّضيّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج199/4).

(8) يُنظر رأي أبي حيَّانَ في شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج198/4- 199).

والمقيَّدة بزمانٍ تنفيه على حسب القيد، وهذا صحَّحه أبو حيَّانَ[1].

واستحسنَ السُّيوطيُّ رأيَ أبي عليٍّ في هذه المسألة بقوله: "والصَّحيحُ تَوَسُّطٌ، ذكرَهُ الشَّلَوبينُ يجمع بين القولين، وهو أنَّ أصلهما- (ليس، ما)- لنفي الحال ما لم يكن الخبرُ مخصوصًا بزمان فَبِحَسْبِهِ"[2].

المسألة الخامسة عشرة – وقوع (ليس) مهملةً:

ذكر المراديُّ لـ (ليس) أربعةَ أقسامٍ[3]:
الأوَّل: أنْ تكون مِنْ أخوات (كان). **الثَّاني:** أنْ تكون مِنْ أدوات الاستثناء، ويجب نصب المستثنى بها، نحو: (قامَ القومُ ليس زيدًا).
الثَّالث: أنْ تكون مهملةً، لا عَمَلَ لها، وذلك في نحو: (ليس الطِّيب إلَّا المسك)، عند بني تميم، فإنَّ (إلَّا) عندهم تُبْطِلُ عَمَلَ (ليس)، كما تُبْطِلُ عَمَلَ (ما) الحجازيَّة.
الرَّابع: أنْ تكون حرفًا عاطفًا على مذهب الكوفيِّين، مثل: (قامَ زيدٌ ليس عمرو).

مِنْ هذا التَّقسيم يتبيَّنُ أنَّ الأصل في (ليس) العمل؛ تعمل عَمَلَ (كان) النَّاسخة؛ لأنَّها إحدى أخواتِها، ترفع الاسم وتنصب الخبر، وأمرها واضح حتَّى للمبتدئين[4].
هذا هو المشهور فيها، وكما يقول ابن هشام: "تُلازمُ رفعَ الاسمِ ونصبَ الخبرِ"[5].

وأمَّا الخروجُ عن أصل الباب فيتمثَّل في أنَّها قد تأتي مهملةً، لا عملَ لها، كما ذكر المرادي في القِسْمِ الثَّالث مِنْ أقسامها، وذلك في نحو: (ليسَ الطيبُ إلَّا المسكُ). عند بني تميم، فإنَّ (إلَّا) عندهم تُبطِل عمل (ليس)، كما تُبطِل عمل (ما) الحجازيَّة. حَكى ذلك عنهم أبو عمرو ابن العلاء[6]، وقال بعضهم: ولا يكونُ ذلكَ إلَّا على اعتقاد حرفيَّتِها، ولا ضميرَ في (ليس)[7].

---

(1) أبو عليٍّ الشّلوبينيّ، التَّوطئة (ص228).
(2) السُّيوطي، همع الهوامع (ج366/1).
(3) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص495- 496).
(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني، ص495.
(5) ابن هشام: مغني اللَّبيب (ج556/3).
(6) وله في ذلك، مع عيسى بن عمر، حكاية مشهورة. يُنظر: أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ، مجالس العلماء: المجلس الأوَّل (ص3- ص5).
(7) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص495).

ذَكَرَ ابنُ هشام أنَّ خروج (ليس) عَنِ أصل بابها يَتَحقَّقُ في أربعة مواضع، يقول: "قدْ تخرجُ عِنْ ذلكَ في مواضعَ"[1].

الأوَّل: أنْ تكون حرفًا ناصبًا للمستثنى بمنزلة (إلَّا)[2]، نحو: (أَتَوْني ليس زيدًا).

يقول عنها المرادي: "وهذه في الحقيقة هي الرَّافعة للاسم، النَّاصبة للخبر؛ ولذلك وَجَبَ نَصْبُ المستثنى بها؛ لأنَّه خبرُها، واسمُها ضميرٌ عائدٌ على البعض عند البصريِّين.

وقال الكوفيُّون: اسمها ضميرٌ عائدٌ على الفعل، والتَّقدير: (ليس هو)، وكلُّ ذلكَ مفهومٌ مِنَ الكلام السَّابق"[3].

الثَّاني: أنْ يقترنَ الخبرُ بعدها بـ (إلَّا) نحو: (ليسَ الطِّيْبُ إلَّا المِسْكُ) بالرَّفع، فإنَّ بني تميمٍ يرفعونَهُ حَمْلًا لها على (ما) في الإهمال عند انتقاض النَّفي، يرفعون (الطِّيْب) على أنَّه مبتدأ، ويرفعون (المِسْك) على أنَّه خبر عنه، وأمَّا (ليس) ففعلٌ ماضٍ، أو حرفُ نفيٍ.

الثَّالث: أنْ تدخل على الجملة الفعليَّة أو على المبتدأ والخبر مرفوعينِ. **الأوَّل** كقولهم: (ليس خَلَقَ اللهُ مثلَهُ)، **والآخر:** (ليسَ الطِّيْبُ إلَّا المِسْكُ)[4].

الرَّابع: أنْ تكونَ حرفًا عاطفًا، أثبت ذلك الكوفيُّون أو البغداديُّون على خلاف بين النَّقَلَةِ[5].

---

(1) ابن هشام: مغني اللَّبيب (ج556/3). تُنظر هذه المواضعُ في المُؤلَّف نفسِهِ الصَّفحات (758، 758، 565).

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج556/3). وأبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1538/3). والسُّيوطي في همع الهوامع (ج214/2).

(3) المرادي، الجنى الدَّاني (ص495).

(4) يُنظر: ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج397/1).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1232/3-1233).

ثالثًا: صار

المسألة السَّادسة عشرة – (صار) لها ثلاثون معنًى:

أصل الباب يتمثَّل في أنَّ (صار) مِنْ أخوات (كان)، وتفيد معنى التَّحول، وهي مشهورة بين النُّحاة ودارسي النَّحو العربيِّ هكذا، يقول صاحب (النَّحو المصفَّى)[1] بعد أنْ عَدَّدَ (كان وأخواتها): ذلك هو أصل الباب يتكوَّن مِنْ هذهِ الأفعالِ الثَّلاثة عشر مع معانيها، ولكنْ يتفرَّعُ على هذا الأصل السَّابق الأمران الآتيان:

الأوَّل: أنَّ الأفعال الخمسة (كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظلَّ) تُسْتَعْمَل في اللُّغة بمعنى (صار)؛ أيْ: أنَّها تفيد التَّحول والانتقال، وهذا الاستعمال يُطْلَق عليه في اللُّغة اسم (التَّضمين)؛ ومعناه أنْ يتحمَّل فعلٌ له معنًى خاصٌّ معنى فعلٍ آخر– وحينئذٍ– يأخذ حكمه.

الثَّاني: وردت أفعال أخرى– غير الأفعال السَّابقة الَّتي هي أصل الباب– بمعنى الفعل (صار) – أيضًا– عن طريق (التَّضمين)[2].

والأمر الثَّاني الَّذي ذكره الدُّكتور محمَّد عيد هو الَّذي يهمُّ البحث، وهو أنَّ الأفعال النَّاسخة (كان وأخواتها) تمثِّل أصل الباب، وأنَّ هناك أفعالًا أخرى تمثِّل خروجًا عن الباب.

وموضوع (التَّضمين) باب واسع مِنْ أبواب اللُّغة، فهو مِنْ المصطلحات النَّحويَّة والبلاغيَّة والعروضيَّة، وما يهمُّ البحث– هنا– التَّعرف على المعنى اللُّغوي والنَّحوي لهذا المصطلح.

---

(1) قد يستغرب المطَّلع على هذه المسألة تَصَرُّفَ الباحث عندما قام بالاقتباس من كتاب (النَّحو المصفَّى)، وهو مِنَ الكتب النَّحويَّة الَّتي أُلِّفَتْ حديثًا، وتتَّسم ببساطتها. والباحث لا يجد غضاضة في ذلك التَّصرف لعدَّة أسباب، منها:

أ– أنَّ الدكتور عيد اعتمد في كتابه على ما ورد في كتب القدماء، ولم يأت بعِلْمٍ يخالفُ عِلْمَهم؛ فلماذا يُنْظرُ إليه هذه النَّظر في حال قيامه بالإقتباس مِنْ كتب النَّحو الحديثة التَّأليف؟!

ب– عندما قام الباحث بالاقتباس مِنْ هذا المؤلَّف إنَّما وجد فيه مبتغاه، وما يخدم مجال بحثه.

ت– لماذا يُسْمَحُ للباحث بالإقتباس مِنَ الرَّسائل العلميَّة، ولا يُسْمَحُ له بالإقتباس مِنَ الكتب الَّتي أُلِّفت حديثًا في النَّحو؟!

أرى أنَّ الكُتَّاب المُحْدَثينَ أمثال الدكتور عيد، وأمثال الأستاذ عباس حسن أنَّهم كانوا أكثر نضجًا في كتاباتهم مِنْ طلاب العِلْم الَّذين يقومون بإعداد الرَّسائل العلميَّة، بدليل أنَّ هؤلاءِ الطَّلاب يقومون بالاقتباس مِنْ حين إلى آخر مِنْ تلك المؤلَّفاتِ الحديثة.

(2) يُنظر: عيد، النَّحو المصفَّى (ص239– ص240).

فالتَّضمين لغةً: مصدر ضَمَّنَ يُضَمِّنُ تَضْمِيْنًا؛ ويريدون به: إيداعُ شيءٍ شيئًا آخر، يُقال: ضمَّنتُ الميِّتَ القبرَ، أودعته إياه، وكلُّ شيءٍ أُحْرِزَ فيه شيءٌ فقد ضُمِّنَهُ[1].

وهو في اصطلاح النُّحاة: لا يبتعدُ كثيرًا عَنِ المعنى اللُّغوي، يقول ابن هشام: "قد يُشْرِبون لفظًا معنى لفظٍ آخر فيعطونه حكمَهُ ويسمَّى ذلك تضمينًا، وفائدته: أنْ تؤدِّي كلمةٌ مُؤدَّى كلمتين"[2].

وعرَّفه الأشموني: "إشرابُ اللَّفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدِّي مُؤَدَّى الكلمتين"[3]، ويرى الصَّبَّان الأَوْلَى أنْ يُقال: "التَّضمينُ إلحاق مادة بأخرى في التَّعدِّي واللُّزوم، لِتَناسُبٍ بينهما أو اتحادٍ"[4].

ويُكْتَفى بذكر مثالين اثنين عليه مِنَ القرآن الكريم، **الأوَّل:** قوله- تعالى: ﴿...**وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ**...﴾[5]، عقَّب الزَّمخشريُّ بقوله: "أَلَا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تَقْتَحِمَهُمْ عيناكَ مجاوزتين إلى غيرهم؟"[6].

والآخر: قوله- تعالى: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ**...﴾[7]. ضَمَّن الرَّفث معنى الإفضاء، فَعُدِّيَ بـ (إلى)، مثل قوله- تعالى: ﴿...**وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ** ...﴾[8]، وإنَّما أصل الرَّفث أنْ يتعدَّى بالباء، يُقال: (أرفثَ فلانٌ بامرأتِهِ)[9]، يقول ابن جِنِّيْ: "لا تقولُ: رَفَثْتُ إلى المرأة، وإنَّما تقولُ: رفثت بها أو معها، لكنَّه لمَّا كان الرَّفثُ- هنا- في معنى الإفضاء، وكنتَ تُعَدِّي (أفضيت) بـ (إلى) كقولك: أفضيتُ إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرَّفَثِ إيذانًا وإشعارًا أنَّه بمعناه"[10].

---

(1) يُنظر: الجوهري، الصِّحاح (ج1769/5). وابن منظور، لسان العرب (ج259/13).
(2) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج671/6).
(3) الأشموني، شرح الأشموني (ج446/1).
(4) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج138/2).
(5) [الكهف: 28].
(6) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج717/2).
(7) [البقرة: 187].
(8) [النِّساء: 21].
(9) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج671/6- 672).
(10) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج310/2).

جاء في (فتح ربِّ البريَّة): "(صَارَ): موضوعةٌ للدِّلالة على التَّحول مِنْ شيء إلى شيء آخر، فتدلُّ على التَّحول والانتقال، إمَّا مِنْ حقيقةٍ إلى حقيقةٍ أو من صفةٍ إلى صفةٍ: **فالأوَّل:** كأنْ تقول: (صار الطِّين إبريقًا)، فحقيقة الطِّين تحوَّلت وانتقلت إلى حقيقة أخرى، وهي كونه إبريقًا.

والثَّاني، نحو: (صار زيد غنيًّا)، فالتَّحول- هنا- ليس في حقيقةِ زيدٍ، ولكنْ الَّذي تحوَّل هو صفةُ زيدٍ"[1].

وغير المشهور يتمثَّل في أنَّ لـ (صار) عشرةَ معانٍ أخرى، ذكرها ابن مالك، يقول: "يساوي (صار) في العمل ما وافقها في المعنى"[2]، ومثَّل لها السُّيوطيُّ في(الهمع)، يقول: "وأَلْحَقَ قومٌ – منهم ابن مالك- بـ (صار) ما كان بمعناها، وذلك عشرة أفعال"[3].

وهذه المعاني أوردها الأشموني، يقول: مثل (صار) في العمل ما وافقها في المعنى مِنَ الأفعال، وهي عشرة: (آضَ، رَجَعَ، عَادَ، استَحَالَ، قَعَدَ، حَارَ، ارتَدَّ، تَحَوَّلَ، غَدَا، رَاحَ)[4].

الأوَّل- (آضَ):

(آض) مصدره: (أَيْضًا)، نقل الأشموني عن أبي بكر الأنباريِّ[5] في (الزَّاهر) قوله: "معنى (أيضًا) في كلام العرب: (عَوْدًا)، فإذا قالوا: (قال الشَّاعر: أيضًا) فمعناه: عاد إلى القول، يُقال: قد آضَتِ المياه تَئِيضُ أيضًا: إذا عادَتْ، ومِنْ ذلك: آضَ الرُّجلُ أيضًا"[6]، و(آض) عند ابن هشام فعل مُسْتَعْمَل، له مَعْنيانِ[7]:

أحدهما: رَجَعَ، فَيكون تَامًّا، قَالَ صَاحب (المُحكم): "وآض إلى أهله: رَجَعَ إِلَيْهِم"[8].

---

(1) الحازمي، فتح ربِّ البريَّة في شرح نَظْمِ الآجروميَّة (ص3 62).

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1/388).

(3) السُّيوطيُّ، همع الهوامع: (ج1/357- 359).

(4) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني(ج1/222).

(5) أبو بكر، محمَّد بن القاسم بن محمَّد الأنباريُّ: مِنْ أعلم أهل زمانه بالأدب واللُّغة، ومِنْ أكثر النَّاس حفظًا للشِّعر والأخبار، قيل: "كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن"، توفِّي في بغدادَ سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وثلاثمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج4/341)، وبغية الوعاة (ج1/212)، و(الأعلام (ج6/334).

(6) يُنظَر: أبو بكر الأنباريُّ، الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس (ج1/168).

(7) ابن هشام، المسائل السّفريَّة في النَّحو (ص29).

(8) ابن سِيْدَه، المُحْكَم (ج8/255).

والآخر: صَار، فَيكون نَاقِصًا عَاملًا عَمَلَ (كان)، ومِنَ المعنى الثَّاني قول الشَّاعر:

رَبَّيْتُـــــهُ حَتَّـــــى إذا تَمَعْـــــدَدا وَآضَ نَهْـــدًا كالحُصَـــانِ أجْـــرَدا[1]

الثَّاني: رجع، كقوله:

تُعِـدُّ لَكُـمْ جَـزْرَ الجَـزُورِ رِماحُنـا ويَـــرْجِعْنَ بالأكْبَـــادِ مُنْكَسِـــراتِ[2]

وفي الحديث الشَّريف: "...**لا تَرْجِعوا بَعْدي كُفَّارًا**..."[3].

قال ابن مالك معلِّقًا على هذا الحديث: "ممَّا خَفِيَ على أكثر النَّحويِّين استعمالُ (رجع) كـ(صار) معنًى وعملًا، ومنه الحديث: (لا ترجعوا بعدي كفارًا)؛ أيْ: لا تصيروا"[4].

وعقَّب العيني على الحديث بقوله: "قوله: (لا ترجعوا) معناه- ههنا- لا تصيروا، فعلى هذا (كفارًا) منصوب؛ لأنَّه خبر(لا ترجعوا)، فتكون مِنَ الأفعال النَّاقصة الَّتي تقتضي الاسم المرفوع والخبر المنصوب"[5]، ومنه قول الشَّاعر:

قَدْ يَرْجِعُ المَرْءُ بَعْدَ المَقْتِ ذا مِقَةٍ بِالحِلْمِ فَادْرَأَ بِهِ بَغْضاءَ ذِي إحَنِ[6]

الثَّالث: عاد، كقوله:

---

(1) البيت مِنَ الرَّجز المشطور، لرؤبة بن العجَّاج، ولم يتسنَّ للباحث العثور عليه في ديوانه، وهو في المسائل السّفريَّة في النَّحو (ص29)، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضيِّ الأستراباذيِّ (ج336/2)، وهمع الهوامع (ج357/1)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج432/8). **اللُّغة:** (تَمَعْدَدَا) وزنه عند سيبويه (تَفَعْلَلَ)، يُنظر الكتاب (ج66/4)، ومعناه غَلُظ واشْتَدَّ. وآض: صار. والنَّهد: العالي المرتفع. والأجرَد: القصير الشَّعَر. **الشَّاهد:** قوله: (آض نَهْدًا) حيث أعمل الفعل (آض) الَّتي بمعنى (صار) عَمَلَ الفعل النَّاقص (كان)؛ فرفع الضَّمير المستتر، ونصب الخبر (نَهْدًا). وهناك رواية أخرى: (كانَ جَزائي بالعَصا أنْ أُجْلَدا)، وعلى هذا لا شاهد.

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لم أقف له على قائل، وهو في همع الهوامع (ج357/1).

الشَّاهد: مجيء (رجع) بمعنى (صار).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: الإنصات للعلماء، 35/1: رقم الحديث 125]. و[النَّوويُّ، صحيح مسلم بشرح النَّوويِّ، بيان معنى قوله: (لا تَرْجِعوا بَعْدي كُفَّارًا)، 55/2: رقم الحديث 65].

(4) ابن مالك، شواهد التَّوْضيح والتَّصحيح: (ص197).

(5) العينيُّ، عمدة القارئ: (ج187/2).

(6) البيت مِنَ الطَّويل، يعتقد الباحث أنَّ ابن مالك انفرد بالاستشهاد به في كتابه الموسوم بـ (شواهد التَّوْضيح والتَّصحيح ص197). فلم أقف له على قائل أو وجود في كتاب فيما عدتُ إليه.

اللُّغة: إحَنِ: جمع (إحنة)، وهي الحقد. **الشَّاهد:** (يَرْجِع) جاءت بمعنى (يصير). فهو مِنَ الأفعال النَّاقصة الَّتي تقتضي الاسم المرفوع والخبر المنصوب.

وكَـانَ مُضِـلِّي مَـنْ هُـدِيْتُ برشْـدِهِ فللَّــهِ مُغْــوٍ عــادَ بالرُّشْــدِ آمِــرا[1]

الرَّابع: استحال، بمعنى (صار) كقوله:

إنَّ العَـــداوَةَ تَسْـــتَحيلُ مَـــوَدَّةً بِتَـــدارُكِ الهَفَـــواتِ بالحَسَـــناتِ[2]

وفي الحديث: "**فاسْتِحالَتْ غَرْبا**"[3].

الخامس: قَعَدَ، واستشهدوا له بقولهم: (**أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ**)[4]؛ أيْ: صارت كأنَّها حربة فـ (كأنها حَرْبَةٌ) خبر (قعدت)، ووافق عليه ابن مالك[5].

وجعلوا مِنْ ذلك: جاء البُرُّ قفيزين وصاعين، وقعد لا يُسألُ حاجةً إلا قضاها؛ أيْ: صار، وجعل منه الزَّمخشريُّ قوله- تعالى: ﴿. . . **فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا**﴾[6].

ولم يوافق أبو حيَّانَ الزَّمخشريَّ تخريجَهُ (تقعد) على أنَّ معناه (تصير)؛ لأنَّ ذلك عند النَّحويِّين لا يَطَّرِد كما قال[7].

السَّادس: (حار) بالمهملة، ومنه قول الشَّاعر:

وَمــا المَــرْءُ إلَّا كالشِّــهابِ وضَــوْئِهِ يَحُــورُ رَمــادًا بَعْـدَ إذْ هُـوَ سـاطِعُ[8]

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لخنافر بن التَّوأم الحميريِّ، وقيل لسَوَادِ بنِ قَارِبٍ، يذكر فيها قصَّته مع رَبيبِهِ مِنَ الجنِّ. وهو في أمالي القالي (ج135/1)، وشرح الكافية الشَّافية (ج389/1)، وشرح الأشموني (ج389/1). **الشَّاهد:** قوله: (عاد...آمِرا) حيث عملت (عاد) الَّتي بمعنى (صار) عمل الفعل النَّاقص، فرفعتْ ضميرًا مستترًا اسمًا لها ونصبتْ (آمرًا) خبرًا لها.

(2) البيت مِنَ الكامل، لم أقف له على قائل، وهو في همع الهوامع (ج365/1)، والنَّحو المصفَّى (ص242). الشَّاهد: في (تستحيل مودة)، فـ (تستحيل) مضارع (استحال) بمعنى (صار) رفع الاسم (ضمير مستتر) ونصب الخبر (مودة).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، مناقب عمر بن الخطاب-ﷺ، 10/5: رقم الحديث 3682].
اللُّغة: استحالت: تحولت. الغَرْب: الدَّلو العظيمة.

(4) يُنظر: الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص349). **اللُّغة:** أرهف: رَقَّقَ. الشَّفرة: السِّكين العظيم (تُذكَّر وتؤنَّث).

(5) يُنظر: شرح الكافية الشَّافية (ج390/1).

(6) [الإسراء: 22].

(7) يُنظر: أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج327/3).

(8) البيت مِنَ الطَّويل، لِلَبِيْد بن ربيعة، وهو في ديوانه (ص88)، وشرح الكافية الشَّافية (ج390/1)، وشرح الأشموني (ج223/1)، وهمع الهوامع (ج365/1). **الشَّاهد:** قوله: (يَحُورُ رَمادًا) حيث أعمل (يحور) عَمَلَ الفعل النَّاقص، فرفع ضميرًا مستترًا اسمًا له، ونصب (رمادًا) خبرًا له؛ لأنَّه بمعنى (صار).

السَّابع: ارتدَّ، كقوله- تعالى: ﴿...**فَارْتَدَّ بَصِيرًا**...﴾[1].

الثامن: تحوَّل، كقوله:

وَبُـدِّلْتُ قِراحًـا داميًـا بَعْـدَ صِـحَّةٍ فَيـا لَـكِ مِـنْ نُعْمَـى تَحَـوَّلْنَ أَبْؤُسـا[2]

التَّاسع والعاشر: (غدا)، و(راح)

وألحق الزَّمخشريُّ وابنُ عصفورٍ بأفعال هذا الباب- كان وأخواتها- (غدا وراح) بمعنى صار أو بمعنى: وقع فعلُهُ في وقت الغُدُوِّ والرَّواح، تقول: (غدا زيدٌ ضاحكًا)، و(راح عبدُ اللهِ مستبشرًا)، جاء في (المفصَّل): "وممَّا يجوز أنْ يَلْحَقَ بها؛ أي بـ (كان) وأخواتها- عاد وآض وغدا وراح"[3].

يقول ابن عصفور في (شرحه): "وأمَّا (غدا)، و(راح)؛ فيستعملان تامَّينِ وناقصين"[4]، ومنع ذلك الجمهور، منهم ابن مالك، وقالوا: المنصوب بعدها حال؛ إذ لا يوجد إلَّا نكرة[5]، وجَعَلوا مِنْ ذلك حديث: "**اغدُ عالِمًا**"[6]، وحديث: "...**تَغْدو خِماصًا وتَروحُ بِطانًا**"[7].

ومِنَ المانعينَ أبو حيَّانَ، يقول في (الارتشاف): "وأمَّا (غدا)، و(راح)؛ فالصَّحيح أنَّهما ليسا مِنْ أفعال هذا الباب"[8].

ومِنَ الأفعال الَّتي بمعنى (صار): (آل) بالمد، ذكره السُّيوطي، وذكر أنَّ ابن مالك وافق عليه[9]، ومثَّل له بقوله الشَّاعر:

---

(1) [يوسف: 96].

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص112)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1/ 391)، وشرح الأشموني (ج224/1) **اللُّغة**: القرح: الجرح. أبؤس: جمع (بأساء)، وهي الشِّدة والكَرْب. **الشَّاهد فيه**: قوله: (تحوَّلن أبؤسا) حيث أعمل (تحوَّل) عمل (كان)، فرفع به ضميرًا متَّصلًا (نون النُّسوة)، ونصب اسمًا ظاهرًا (أبؤسًا) خبرًا له.

(3) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص349).

(4) ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيُّ (ج416/1).

(5) ابن مالك ، شرح التَّسهيل (ج348/1).

(6) [المتَّقي الهنديُّ، كنز العمَّال، باب: الأخلاق المحمودة، 103/3 : رقم الحديث 5693].

(7) المرجع السَّابق: 198/3: رقم الحديث (5684).

(8) يُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1165/3).

(9) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج357/1).

ثُـــــمَّ آلَـــــتْ لا تُكَلِّمُنـــــا كُـــلُّ حَـــيٍّ مُعْقَـــبٌ عُقْبَـــا[1]

ومنها – أيضًا: (جاء)، كقولهم: (ما جاءت حاجتُكَ؟). قال سيبويه: "ومَنْ يقول مِنَ العرب: (ما جاءتْ حاجتُك؟)، كثير، كما يقول: (مَنْ كانتْ أمُّكَ؟)"[2].

ويقول السُّيوطيُّ: "قولهم (ما جاءت حاجتُك؟)، يُروى برفع (حاجتُك) على أنَّ (ما) خبر (جاءت)، قُدِّم؛ لأنَّه اسمُ استفهام، والتَّقدير: (أيَّةَ حاجةٍ صارتْ حاجتُكَ؟)، وبنصبه على أنَّه الخبر والاسم ضمير (ما)"[3].

وألحق الفرَّاء بها: (أَسْحَرَ، وأَفْجَرَ، وأَظْهَرَ) ذكرها في كتاب (الحدود)، قال أبو حيَّانَ: ولم يذكر لها شاهدًا على ذلك، وبها تمَّت أفعال الباب ثلاثين فعلًا[4].

المسألة السَّابعة عشرة – مجيء (كان) وبعض أخواتها بمعنى: (صار):

أصل الباب أنَّ (كان) لاتِّصاف الاسم بالخبر في الماضي، و(ظلَّ): لاتِّصاف الاسم بالخبر طوال النَّهار، و(أضحى): لاتِّصاف الاسم بالخبر في وقت الضُّحى، و(أصبح): لاتِّصاف الاسم بالخبر في الصَّباح، و(أمسى): لاتِّصاف الاسم بالخبر مساء[5].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في استعمال (كان) و(ظلَّ) و(أضحى) و(أصبح) و(أمسى) بمعنى: (صار) كثيرًا[6]، مثال (كان) قوله– تعالى: ﴿**وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا**﴾[7]، فـ(كانت)؛ أي: صارت، ومنه قول الشَّاعر:

بِتَيْهَـــاءَ قَفْـــرٍ وَالْمَطِـــيُّ كَأَنَّهَـــا قَطَـا الحَـزْنِ قَـدْ كَانَـتْ فِرَاخًـا بُيُوْضُـهَا[8]

---

(1) البيت مِنَ المديد، للشَّاعر محمَّد بن زياد. وهو في لسان العرب: 3027/4، وهمع الهوامع: (ج357/1).
الشَّاهد: ورود (آل) بمعنى (صار).

(2) سيبويه، الكتاب (ج51/1).

(3) السُّيوطيُّ، همع الهوامع: (ج358/1–359).

(4) يُنظر: أبو حيَّانَ الأندلسيُّ، تفسير البحر المحيط: (ج49/3).

(5) يُنظر: ابن الصَّايغ، اللُّمْحَة في شرح المُلْحَة (ج568/2).

(6) الأشموني، شرح الأشموني (ج225/1).

(7) [النَّبأ: 19– 20].

(8) البيت مِنَ الطَّويل، لعمرو بن أحمر، وهو في ديوانه (ص119)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1/ 393)، وشرح الأشموني (ج225/1). **اللُّغة:** التَّيْهاء: المفازة. الحَزْن: ما غَلُظَ مِنَ الأرض. **الشَّاهد:** (كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوْضُهَا) حيث اسْتَعْمَل (كان) بمعنى (صار)، وهذا يُعَدُّ خروجًا عَنْ الباب.

ومثال(ظلَّ) قوله- تعالى: ﴿. . .ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾[1]. ظَلَّ وَجْهُهُ؛ أي: صار.

ومثال (أضحى) قول الشَّاعر:

ثُـــمَّ أَضْـــحَوْا كَـــأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَـــ ـــفَّ فَـــأَلْوَتْ بِـــهِ الصَّـــبا وَالْـــدَّبُورُ[2]

وأمَّا مثال(أصبح): فقوله:

فَأَصْـبَحُوا قَـدْ أَعَـادَ اللَّـهُ نِعْمَـتَهُمْ إِذْ هُـمْ قُـرَيْشٌ وإِذْ مـا مِـثْلَهُمْ بَشَـرُ[3]

ومثال (أمسى) قول الشَّاعر:

أَمْسَتْ خَـلاَءً وأَمْسَـى أَهْلُهَـا احْتَمَلُـوا أَخْنَـى عَلَيهـا الَّـذي أَخْنَـى عَلـى لُبَـدِ[4]

قال الزَّمخشريُّ في (المفصَّل): "(ظلَّ، وبات) على معنيين، **أحدهما:** اقتران مضمون الجملة بالوقتينِ الخاصَّينِ على طريقة (كان). **والثَّاني:** كَيْنونَتُهُما بمعنى (صار)"[5]، وأنكر عليه ابنُ مالكٍ في (شرح الكافية) كون (بات) بمعنى (صار)، يقول: "وزعم الزَّمخشريُّ أنَّ (بات) ترد – أيضًا- بمعنى (صار)، ولا حجَّة له على ذلك ولا لمِنْ وافقه"[6].

---

(1) [النَّحل: 58، والزُّخرُف: 17].

(2) البيت مِنَ الخفيف، لعدي بن زيد، وهو في ديوانه (ص90. ق16. البيت 319)، وشرح المفصَّل (ج104/7). **اللُّغة:** أَلْوَتْ به: نَثَرَتْهُ. الصَّبا والدَّبُورُ: رِيحان متقابلان.. **الشَّاهد:** قوله: (أَضْحَوْا) حيث اسْتُعْمِلَ الفعل (أضحى) بمعنى (صار)، وهذا يُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

(3) البيت مِنَ البسيط، للفرزدق، وهو في ديوانه (ص167)، **الشَّاهد:** (أصبح) بمعنى (صار).

(4) البيت مِنَ البسيط، للنَّابغة الذُّبياني، وهو في ديوانه (ص16)، وجمهرة اللُّغة (ج1057/2)، وشرح الكافية الشَّافية (ج395/1)، وشرح الأشموني (ج227/1). **اللُّغة:** أمستْ خلاء: أصبحتْ مُقْفِرَةً خاليةً مِنَ الإنس. احتملوا: ارتحلوا. أخنى عليها: أتى عليها وأفسدها. لُبَد: اسم نَسْر، زعموا أنَّه آخر نسور لقمان بن عاد السَّبعة، وقد عاش طويلًا، وضُرِبَ به المثل: (أتي أَبَدٌ على لُبَدٍ).

الشَّاهد: (أمسى) بمعنى (صار) للدِّلالة على التَّحول مِنْ حال إلى حال.

(5) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص353).

(6) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج394/1).

رابعًا: (ما زال)

المسألة الثَّامنة عشرة – (ما زال) من أخوات (كان) قد تقع تامَّة:

المشهور يتمثَّل في أنَّ (زال)[1] مِنْ أخوات (كان) النَّاقصة، وغير المشهور يتمثَّلُ في ما أشارَ إليه أبو عليٍّ الفارسيُّ في (المسائل الحلبيَّات) إلى جواز وقوع (زال) تامَّة، يقول: "فأصلُ (زال) البَراح الَّذي ذكرَهُ، ولا يمنع عندي أنْ يجوزَ الاقتصارُ على الفاعل فيه كما يجوزُ في (كان) إذا أُرِيد به (وَقَعَ)"[2].

وذكر دليلًا، دلَّل به على صحَّة ما ذهب إليه، يقول: "ويدلُّ على هذا ما حُكِيَ في تصاريف هذه الكلمة مِنْ قوله: (زَيَّلْتُ) و(زايَلْت) و(تُزَيِّلُ بين الجِيرة الخُلُط[3])، ثُمَّ نُقِلَ إلى الأفعال الَّتي تدلُّ على الزَّمانِ مجرَّدةً مِنَ الحَدَثِ (كان) وبابه، فيلزمُها الخبر، ولا يجوز الاقتصار على فاعلها"[4].

ويَجِدُ ابنُ مالكٍ في الشِّعر العربيِّ ما يؤيِّد به قول أبي عليٍّ الفارسيِّ مِنْ جوازِ وقوع (زال) تامَّة، ومنه قول الشَّاعر:

وَفـــــي حُمَيَّـــــا بَغْيِـــــهِ تَفَجُّـــــسُ

---

(1) جاء في (إصلاح المنطق) لابن السِّكِّيت (ص196): "ويُقال: أزاله عن مكانه يُزِيْلُه إزالة، ويُقال: أزال اللهُ زواله، إذا دُعِيَ عليه بالبَلاء والهلاك، ويُقال: قد زال الشَّيء مِنَ الشَّيء، إذا مازَه منه، ويقال: زِلْتُهُ فلم يَزْلَ، ومِزْتُهُ فلم يَمْزَ".

وبناءً على ذلك فإنَّ مضارع الفعل (زال) يتَّخذ عدَّةَ صور هي: (يزول، يزيل، يزال)، والثَّالث منها هو الفعل النَّاقص مِنْ أخوات (كان)، وهو يدلُّ على النَّفي في ذاته، ولا يعمل عمل (كان) إلَّا إذا سُبق بالنَّفي، ونفي النَّفي إثبات، ويُشْتَمُّ فيه معنى الاستمرار.

(2) أبو عليٍّ الفارسيُّ، المسائل الحلبيَّات (ص273).

(3) (الجِيرة الخُلُط): عبارة مأخوذة مِنْ بيت مِنَ الشِّعر على البسيط، قاله وَعْلَةُ الجَرْميُّ:

أَمْسَتْ سائِلْ مُجاوِرَ جَرْمٍ هلْ جَنَيْتُ حَربًـا تُفَـرِّقُ بَـيْنَ الجيـرَةِ الخُلُـطِ؟

البيت في صحاح الجوهريِّ (ج3/1124)، ولسان العرب لابن منظور (ج7/294، 369).

(4) أبو عليٍّ الفارسيُّ، المسائل الحلبيَّات (ص273).

وَلا يَـــــزالُ وَهُـــــوَ أَلْـــــوَى أَلْـــــيَسُ[1]

علَّق ابنُ مالكٍ على البيتينِ بقوله: "فاستغنى بالجملة الحاليَّة عَنِ الخبر، ولنا أنْ نقول: الخَبَرُ محذوفٌ، والتَّقدير: (ولا يزال مُتَفَجِّسًا وهو أَلْوَى أَلْيسُ)"[2].

خامسًا: (ما دام)

المسألة التَّاسعة عشرة – تقدُّم خبر (ما دام) على (دام) وحدها:

المشهور جواز تقديم خبر (ما دام) على اسمها، تقول: (لا أصاحبُكَ ما دامَ قائمًا زيدٌ)، قال ابن عقيل: "والصَّواب جوازه"، ودَلَّلَ على صحَّةِ ذلك بقول الشَّاعر:

لا طِيْـــبَ لِلْعَـــيْشِ مـــا دامِـــتْ مُنَغَّصَـــةً لَذَّاتُـــهُ بِادِّكـــارِ المَـــوْتِ والهَـــرَمِ[3]

ذكر ابن عقيل أنَّ ابن مالك أشار في ألفيَّتِهِ إلى أنَّ كلَّ العرب– أو كلَّ النُّحاة–(المشهور) منع سبق خبر (دام) عليها، نحو: (لا أصحبُكَ قائمًا ما دام زيدٌ)[4]، وهذا يشِّكل رأس الباب – أيضًا؛ لأنَّ معظم النُّحاة عليه.

يُفهَمُ من كلام ابن مالك أمران، **الأوَّل:** أنَّه يُمْتنَع تقدُّم الخبر على التَّركيب (ما دام)، وهذا مقبول ومُسلَّم به عند ابن عقيل وغيره، والسَّبب أنَّ (ما) – هنا– مصدريَّة ظرفيَّة تشكِّل مع الفعل بعدها مصدرًا مؤولًا، والمصدر لا يتقدَّم معمولُهُ عليه[5].

والآخر: تقدُّم الخبر على (دام) وحدها؛ أيْ: توسُّط الخبر بين(ما) و(دام)، وهذا فيه نظر.

وغير المشهور يتمثَّل فيما ذكره ابن عقيل عندما قال: والَّذي يظهر أنَّه لا يُمْتَنَعُ تَقْدِيمُ خبر (دام) على (دام) وحدَها، فتقول: (لا أَصْحَبُكَ ما قائمًا دام زيدٌ) كما تقول: (لا أَصْحَبُكَ ما

---

(1) البيتان مِنَ الرَّجز، ولم ينسبهما أحدٌ مِمَّن استشهدوا بهما، وهما في شرح الكافية الشَّافية (ج2/410)، وشرح التَّسهيل (ج1/342). **اللُّغة:** التَّفَجُّس: التَّكبر. والأَلْيَس: الشُّجاع. **الشَّاهد:** (وَلا يَزالُ) حيث وقعت (زال) تامَّة، فاستغنى عن الجملة الحاليَّة عن الخبر، والخبر محذوف، تقديره: ولا يزال متفجِّسًا، وهو ألوى أليس.

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج2/410).

(3) البيت مِنَ البسيط، لم أعثر له على قائل، وهو في توضيح المقاصد (ج1/494)، وشرح ابن عقيل (ج1/274)، وشرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك (ص96). **الشَّاهد:** قوله (ما دامِتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ) حيث قدَّم خبر (دام)، وهو قوله (مُنَغَّصَةً) على اسمها، وهو قوله (لَذَّاتُهُ).

(4) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج1/275).

(5) يُنظر: القوَّاس، شرح ألفيَّة ابن معطي (ج2/862).

زيدًا كلَّمْتَ).

إذن العِلَّةُ في منع تَقْديمِ الخبر على (ما دام) كما ذكر النُّحاة ؛ لأنَّها تشكِّل مصدرًا مؤولًا، والمصدرُ لا يتقدَّم معمولُهُ عليه، وقد أجازَ ابنُ عقيل تقدُّم الخبر على (ما) وحدَها، و- هنا- يحصل الفصل بين (ما) المصدريَّة والفعل بعدها، وكأنَّ كِيانَ المصدرِ المؤوَّل يتعرَّض للزَّلزلة؛ لذلك يري الباحث أنَّه لا فرقَ بينَ منع تَقْديمِ الخبر على (ما دام) مجتمعة أو (دام) وحدَها؛ للعلَّة نفسِها، وهذا ما أشار إليه ابن النَّاظم[1] عند قوله: "فلا يجوزُ معها تَقْديمِ الخبر على (دام) وحدها، ولا عليها مع (ما)"[2].

سادسًا: (أصبح) و(أمسى)

المسألة العشرون – زيادة (أصبح) و(أمسى) في التَّعجُّب كما تُزادُ (كان):

المشهور يتمثَّل في أنَّ الَّذي يُزادُ مِنْ (كان) وأخواتها في التَّعجُّب (كان) فقط، وهذا رأيُ البصريِّينَ.

وغير المشهور يتمثَّل فيما نَسَبَهُ ابنُ عصفور في شرحه إلى الكوفيِّين الَّذين زعموا زيادة (أصبح) و(أمسى) بين (ما) التَّعجبيَّة وخبرها، واستشهدوا على صحَّةِ ذلك بقولِ العربِ: (ما أصبحَ أَبْرَدَها! وما أمسى أَدْفَأَها!)؛ يقصدون الدُّنيا[3].

وهذا التَّركيب غيرُ جائز عند ابنِ السَّرَّاجِ، يقول: "واحتجُّوا بأنَّ (أصبح) و(أمسى) مِنْ باب (كان)، **فهذا عندي: غير جائز**، ويُفْسِدُ تشبيهَهُمْ ما ظَنُّوه أنَّ (أمسى) و(أصبح) أزمنةٌ مؤقَّتةٌ و(كان) ليستْ مؤقَّتَةً، ولو جاز هذا في (أصبح) و(أمسى)؛ لأنَّهما مِنْ باب (كان) لجاز ذلك في (أضحى) و(صار) و(ما زال)"[4].

عقَّب ابن عصفور: "وهذا إذا ثَبُتَ هو مِنَ القِلَّةِ بحيثُ لا يُقاسُ عليه، وهو مع ذلك خارجٌ عَنِ القياس؛ لأنَّ القياسَ في اللَّفظِ أنْ لا تُزادَ" [5].

ويُسْتَدَلُّ مِنْ كلام ابنِ عصفور على أنَّ زيادةَ (أصبح) و(أمسى) إنَّما هو خروج عَنْ أصل الباب، وهذا ما نحن بصدده، وهو المطلوب.

---

(1) أبو عبد الله، بدر الدِّين محمَّد بن محمَّد بن عبد الله بن مالك الطَّائي، وهو ابن ناظم (الألفيَّة): نحويٌّ، له (شرح الألفيَّة)، مَاتَ سنةَ سِتٍّ وثمانينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج31/7).

(2) ابن النَّاظم، شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك (ص96).

(3) يُنْظر: ابن عصفور، شرح جُمَلِ الزَّجاجيِّ (ج415/1).

(4) ابنُ السَّرَّاجِ، الأصول في النَّحو (ج106/1).

(5) ابن عصفور، شرح جُمَلِ الزَّجاجيِّ (ج415/1).

سابعًا: أضحى

المسألة الحادية والعشرون – جواز زيادة (أضحى) وسائر أفعال هذا الباب:

المشهور يدلُّ عليه ما ذكره صاحب (المفصَّل) مِنْ أنَّ للأفعال النَّاقصة (أصبح وأمسى وأضحى) ثلاثةَ معانٍ: أنْ يُقْرَنَ مضمونُ الجملةِ بالأوقات الخاصَّة بكلٍّ واحدةٍ منهنَّ، وأنْ تفيد معنى الدُّخول في هذِهِ الأوقات، وأنْ تكون بمعنى (صار)، ولم يُنَصَّ على زيادتها[1].

وغير المشهور يتمثَّل في أنَّ بعضَهُمْ أجازَ زيادةَ (أضحى) وسائر أفعال هذا البابِ إذا لم ينقصْ المعنى[2]. هذا ولم يذكر المرادي أمثلةً أو شواهد نثريَّة ولا شعريَّة تثبت ورود (أضحى) زائدةً في الكلام العربيِّ.

(1) يُنظر: الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص353).

(2) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك (ج105/1).

المطلب الثَّاني: الأحرف العاملة عمل (ليس)

وفيه المسألة الآتية:

المسألة الأولى- مجيء اسم (لا) العاملة عمل (ليس) معرفة وخبرها نكرة:

المشهور بين الدَّارسينَ أنْ اسم (لا) الحجازيَّة العاملة عمل (ليس) وخبرها لا يكونان إلَّا نكرتين، نحو: (لا رجلَ أفضلُ منك)، ومِنْ ذلك قول الشَّاعر:

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلى الأَرْضِ باقيًا وَلا وَزَرَ مِمَّا قَضى اللهُ وَاقِيا[1]

جاء في (الكتاب): "واعلم أنَّ المعارفَ لا تجري مجرى النَّكرة في هذا الباب؛ لأنَّ (لا) لا تعملُ في معرفةٍ أبدًا"[2]، ويقولُ المراديُّ: "(لا) العاملة عمل (ليس) لا تعملُ إلَّا في النَّكرةِ"[3].

وبناءً على هذه المعطيات، فإنَّه إذا جاء اسمها وخبرها معرفتين أو جاء اسمها معرفةً وخبرها نكرةً أُلْغِيَ عملُها، وأُعرِبَ ما بعدها مبتدأً وخبرًا، وقد تمثَّلت هاتانِ الصُّورتان في قول الشَّاعر:

لَا دِينُكُمْ دِينِي وَلَا أَنَا كَافِرٌ حَتَّى يَزُوْلَ إِلى صَرَاةَ شَمَامُ[4]

وغير المشهور يتمثَّل في جواز أنْ يأتيَ اسمُها معرفةً وخبرُها نكرةً، قال بذلك جماعةٌ مِنَ النُّحاة، ذَكَرَ ذلك ابنُ عقيلٍ، يقولُ: "وزعمَ بعضُهم أنَّها قد تعملُ في المعرفة"[5]، ويعتقدُ

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لم أعْثُرْ له على قائل، وهو في اللَّمْحة في شرح المُلْحَة (ج485/1)، والجنى الدَّاني (ص292)، وتوضيح المقاصد (ج510/1)، وأوضح المسالك (ج275/1)، وشرح ابن عقيل (ج313/1)، وشرح الأشموني (ج264/1)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج268/1).

الشَّاهد: (لا شيء...باقيًا)، و(لا وَزَرَ...واقيًا) حيث أَعمَلَ (لا) النَّافية عَمَلَ (ليس) في الموضعينِ، واسمُها وخبرُها نكرتانِ.

(2) سيبويه، الكتاب (ج296/2).

(3) المرادي، الجنى الدَّاني (ص292).

(4) البيت مِنَ الكامل، لخُفاف بن نُدْبَةَ: وهو في الأصمعيَّات (ص36، البيت 2).

اللُّغة: صَراة: نهر بالعراق. وشَمام: جبل في نجد؛ أراد حتَّى يُنقَل هذا الجبل مِنْ موضعه.

الشَّاهد: (لَا دِينُكُمْ دِينِي وَلَا أَنَا كَافِرٌ) جاء اسم (لا) وخبرها مرةً معرفتين، وفي الأخرى جاء الاسم معرفة والخبر نكرة، فأُهْمِلَتْ (لا)، فلم تعملْ.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج315/1).

الباحث أنَّ ابن عقيل كان يقصد في كلامه هذا ابنَ الشَّجريِّ.

وذكرَ المراديُّ أنَّ ابن جِنِّيْ أجاز إعمال (لا) عَمَلَ (ليس) في المعرفة[1]، ووافقه ابن مالك[2] وابن الشَّجريِّ[3].

في حين أنَّك تجد ابن هشام يُنْكِرُ على المتنبي[4] هذا الاستخدام، حيثُ نقلَ تَغْلِيطَ النُّحاةِ له، يقول: "فلا يجوز إعمالها في نحو: (لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو)؛ ولهذا غَلِطَ المتنبي في قوله"[5]:

إذا الجـودُ لَـمْ يُـرْزَقْ خَلاصًـا مِـنَ الأَذى فَـلا الحَمْـدُ مَسْـكوبًا وَلا المَـالُ باقِيًـا[6]

عقَّب صاحب (الانتخاب) على البيت بقوله: "وإنَّما دخلتْ هنا على المعرفة لتكررها"[7].

وذكر ابن هشام شرطًا غريبًا لإعمالها، وهو أنَّها لا تعمل إلَّا في الشِّعر، يقول: "وأنْ يكون ذلك في الشِّعرِ لا في النَّثر. فلا يجوز إعمالُها في نحو: (لا أفضلُ منك أحدًا)"[8].

يرى الباحث أنَّه وإنْ كان النُّحاة لا يحتجُّون بشعر المتنبي في قواعد النَّحو، فإنَّه لا حاجة لِتَغْلِيطِهِ في مجيء اسم (لا) في شعره معرفةً؛ لأنَّ الاستعمال العربيَّ جرى على ذلك؛ ولأنَّ ابن هشام كان في كتابه (شذور الذَّهب) قد ذكر أنَّ استخدام المتنبي صحيحٌ على مذهب جماعةٍ مِنَ النُّحاةِ الَّذين أجازوا مجيءَ اسمِ (لا) معرفةً، يقول: "وربَّما عَمِلَتْ في اسم معرفة،

---

(1) يُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص293).

(2) يُنظر رأي ابن مالك في شرح ابن عقيل (ج315/1).

(3) يُنظر: ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج431/1).

(4) أبو الطَّيِّبِ المُتَنَبِّي. أحمد بن الحسين بن الحسن: الشَّاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربيِّ، له الأمثال السَّائرة والحِكَمُ البالغة والمعاني المبتكرَة، ومِنْ علماء الأدب مَنْ يعدُّه أشعرَ الإسلاميِّين. توفي سنة أربعٍ وخمسين وثلاثمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: الزِّركلي، الأعلام (ج115/1).

(5) يُنظر: ابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص145).

(6) البيت مِنَ الطَّويل، لأبي الطَّيب المتنبي، وهو في ديوانه(ص442)، والانتخاب (ص77)، والجنى الدَّاني (ص294)، وشرح شذور الذَّهب (ص257)، وشرح قطر النَّدى (ص145)، وكلاهما لابن هشام، ومغني اللَّبيب (ج295/3، 297). **وجه التَّمثيل فيه:** أنَّه أعمل (لا) الحجازيَّة عَمَلَ (ليس) في الموضعينِ، مع أنَّ اسمها معرفةٌ وخبرَها نكرةٌ. والمتنبي لا يُحْتَجُّ بشعره في قواعد النَّحو؛ لأنَّه توفِّي في النِّصف الثَّاني من القرن الرَّابع الهجريِّ.

(7) ابن عدلان، الانتخاب (ص77).

(8) ابن هشام، شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى (ص145).

وعلى ذلك قول المتنبي المذكور"[1].

فلا أحدَ يَشُكُّ في أنَّ المتنبي لديه قدرةٌ لغويَّة بالغةٌ في استخدام لغة العربِ وتشكيلها بما يوافق الاستخدام العربيِّ الصَّحيح.

(1) ابن هشام، شذور الذَّهب (ص145).

المطلب الثَّالث: ظنَّ وأخواتها

وضعتها– هنا؛ لأنَّها تشكِّل قِسْمًا آخرَ مِنَ الأفعال النَّاسخة، فهي تدخل على المبتدأ والخبر، وتنسخ حكمَهُمَا، فيصبح المبتدأُ مفعولًا أوَّلًا لها، ويصبح الخبرُ مفعولًا ثانيًا لها، وهذا المطلب فيه عددٌ مِنَ المسائل، ومنها:

المسألة الأولى– (عَدَّ) توافقُ (ظَنَّ) في المعنى والعمل:

المشهورُ بينَ النُّحاةِ ودارسي النَّحو أنَّ (ظَنَّ) هي أمُّ البابِ؛ بدليل أنَّها عنوان لأخواتها جميعًا، يطلقون عليها اسم (ظَنَّ وأخواتها) مِنْ قبيل تسمية الكلِّ باسم الجزء، وهي مشهورة بهذا الاسم، يقولُ ابنُ مالكٍ: "وأفعالُ هذا البابِ أربعةُ أنواعٍ: نوعٌ مختصٌّ بالظَّنِّ[1]، ونوعٌ باليقينِ، ونوعٌ صالحٌ للظَّنِّ وصالحٌ لليقينِ، ونوعٌ للتَّحويلِ مِنْ وصفٍ إلى وصفٍ"[2].

وغيرُ المشهورِ والَّذي يُعَدُّ خروجًا على باب (ظَنَّ) وأخواتها أنَّ (عَدَّ) توافق (ظَنَّ) في المعنى والعمل، ذَكَرَ السُّيوطيُّ أنَّ ما دَلَّ على (ظَنَّ) في الخبر خمسةُ أفعالٍ، هي: (حَجا، وعَدَّ، وزَعَمَ، وجَعَلَ) بمعنى (اعتقد)، و(هَبْ) أثبته الكوفيَّةُ وابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ)[3].

الأوَّل والثَّاني غير مشهورين (عدَّ، وحجا)، والباقي مشهورة، يقولُ ابنُ مالكٍ: "وإجراءُ (عَدَّ) مجرى (ظَنَّ) معنًى وعَمَلًا **ممَّا أَغْفَلَهُ أكثرُ النُّحاةِ**، وهو كثيرٌ في كلامِ العرب"[4]، ومنه قول الشَّاعر:

فَــلا تَعْــدُدِ الْمَــوْلى شَــريكَكَ فــي الغِنــى وَلَكِنَّمــا الْمَــوْلى شَــريكُكَ فــي العُــدْمِ[5]

جاء في (همع الهوامع): "(عَدَّ) أَثْبَتَها الكوفيُّون وبعضُ البصريِّينَ، وَوافَقَهُمْ ابنُ أبي الرَّبيعِ[6]

---

(1) مِنْ أخواتِ (ظنَّ) الَّتي تفيدُ الرَّجحانَ: (ظنَّ، وخال، وحَسِبَ، وزَعَمَ، وعَدَّ، وحَجا، وجَعَلَ، وهَبْ)، وهي تنصبُ مفعولينِ. يُنظر: ابنُ مالكٍ، شرح التَّسهيل (ج2/78) وما بعدها.

(2) ابنُ مالكٍ، شرح التَّسهيل (ج2/77).

(3) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج1/ 476– 479).

(4) ابنُ مالكٍ، شواهد التَّوضيح والتَّصحيح (ص183).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، للنُّعمان بن بشير الأنصاريِّ، وهو في ديوانه (ص140. ق23. بيت رقم3)، وشرح الكافية الشَّافية (ج2/545)، وشواهد التَّوضيح (ص183)، وهمع الهوامع (ج1/476).

الشَّاهد: (تَعْدُدِ الْمَوْلى شَريكَكَ) استعمالُ المضارعِ مِنْ (عَدَّ) بمعنى الظَّنِّ، ونصبه لمفعولين. فـ(المولى)– هنا– مفعوله الأوَّل، و(شريكك) مفعوله الثَّاني.

(6) عُبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، المعروف بابن أبي الرَّبيع: إمام النَّحو في زمانه، توفِّي سنة ثمانٍ وثمانينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج2/125)، والأعلام (ج4/191).

وابنُ مالكٍ"[1]، ومنه قول جِبْرِيل- عليه السَّلام- للنَّبِيِّ -ﷺ: "**مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيكُمْ، قَالَ: مِنْ أَفْضَلِ المُسْلِمِينَ**" [2]، علَّق ابن مالك على هذا الحديث الشَّريف: "في هذا الحديثِ شاهدٌ على أنَّ (عَدَّ) قَدْ توافقُ (ظَنَّ) في المعنى والعملِ"[3].

أمَّا بالنِّسبة لـ (حجا) للظَّنِّ، فهي غير مشهورة- أيضًا- جاء في (الصِّحاح): "إنِّي أحجو به خيرًا؛ أيْ: أظنُّ"[4]، ومضارعُها (يَحْجُو)، فإنْ كانتْ بمعنى (غَلَبَ) مِنَ المُحاجاةِ، أو قَصَدَ أو رَدَّ، أو ساقَ أو كَتَمَ تَعَدَّتْ إلى واحد، وإنْ كانتْ بمعنى (أقام) أو (بَخِلَ) فهي لازمة[5]، وشاهدها قول الشَّاعر:

قَـدْ كُنْـتُ أَحْجُـو أَبـا عَمْـرٍو أَخـا ثِقَـةٍ حَتَّـى أَلَمَّـتْ بِنـا يَوْمًـا مُلِمَّـاتُ[6]

عقَّب ابنُ مالكٍ بعدَ أنْ ذكرَ البيتَ بقولِهِ: "أرادَ: (قَدْ كنتُ أظنُّ...)، فعدَّاه إلى مفعولينِ هما في الأصلِ مبتدأٌ وخبرٌ، كما يُفْعَلُ بأظنِّ"[7].

المسألة الثَّانية- (ظنَّ) وأخواتها قد تأخذ مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر:

وضعتُ هذه المسألة في الفصل الخاصِّ بالمرفوعات، مع أنَّ (ظنَّ) وأخواتِها تنصب مفعولين؛ ذلك لأنَّ البحث في هذه المسألةِ يتعلَّق بكونهم اختلفوا في أصل هذين المفعولينِ

---

(1) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج476/1).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، بابُ: شُهُودِ المَلاَئِكَةِ بَدْرًا، 80/5: رقم الحديث 3992]. (ما) استفهامية في محلِّ نصب مفعول به ثانٍ، و(أهل) مفعول به أوَّل، وقُدِّم المفعولُ به الثَّاني؛ لأنَّه مُسْتَفْهَم به، والاستفهام له صدرُ الكلام.

(3) ابنُ مالكٍ، شواهد التَّوضيح والتَّصحيح (ص183).

(4) الجوهريُّ، الصِّحاح (ج2309/6).

(5) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد (ح556/1)، والسُّيوطي، همع الهوامع (ج476/1- 479).

(6) البيت مِنَ البسيط، نسبه العينيُّ لتميم بن أُبَيٍّ بن مقبل، وليس في ديوانه. وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج543/2)، وأوضح المسالك (ج32/2)، وشرح شذور الذَّهب لابن هشام (ص364)، والمقاصد النَّحويَّة (ج828/2)، وشرح شذور الذَّهب للجَوْجَريِّ (ج643/2)، وشرح الأشموني (ج356/1).

اللُّغة: أَحْجُو: أعتقد. والمُلِمَّات: النَّوازل.

الشَّاهد: (قَدْ كُنْتُ أَحْجُو) فإنَّه جاء بمعنى الظَّنِّ، ونصبَ المفعولينِ، هما (أَبا) و(أَخا). ولم يذكرْ أحدٌ مِنَ النُّحاةِ أنَّ (حَجا يَحْجو) يتعدَّى إلى مفعولينِ (غيرَ أو غيرُ) ابن مالكٍ. والباقون نقلوا عنه.

(7) ابنُ مالكٍ، شرح التَّسهيل (ج77/2).

أأصلهما المبتدأ والخبر أم ليس أصلهما المبتدأ والخبر؟ وهي مِنَ النَّواسخ.

المشهور في (ظنَّ) وأخواتها أنَّها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، هذا قول الجمهور[1]، كما في قولك: (ظننتُ الخيرَ مقبلًا).

وغير المشهور ما ذهب إليه السُّهيليُّ مِنْ أنَّ المفعولينِ في باب (ظنَّ) وأخواتها ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولَيْ (أعطى)[2]، واستدل بـ (ظننتُ عمرًا زيدًا)، فإنَّه لا يُقالُ: (زيدٌ عمرٌو) إلَّا على جهة التَّشبيه، وأنت لم تُرِدْ ذلك مع (ظننتُ)[3].
جاء في (شرح التَّصريح) ردًّا على السُّهيليِّ: أُجِيبَ بالمنع، وأنَّ المراد: (ظننتُ زيدًا عمرًا)، فَتَبَيَّنَ خلافُهُ[4].

يعتقدُ الباحثُ أنَّ ما ذهبَ إليه الجمهور هو الأقربُ إلى الصَّواب، وأنَّ المثال الَّذي مثَّل به السُّهيليُّ مِنَ الشَّواذِّ الَّتي لا يُقاس عليها، وأنَّ لكلِّ قاعدةٍ شواذًّا، تمامًا كقول القائل، المفعول به إجابة عن سؤال بـ (ماذا)، مثل قولك: (كَتَبَ الشَّاعرُ قصيدةً)، يمكن القول: ماذا كتب الشَّاعر؟ فتكون الإجابة: (كتب قصيدةً)، أمَّا في نحو قول القائل، (ضرب زيدٌ عمرًا)، فلا يَسْتَقيمُ السُّؤال، ماذا ضرب زيدٌ؟ فتجيب بـ (عمرًا).

---

(1) يُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج2097/4).
(2) معلوم أنَّ أفعال المنح والعطاء تأخذ مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، كقولك: (مَنَحَ اللهُ الإنسانَ عقلًا)، (ألبسَ أبي أُمِّي فستانًا).
(3) يُنظر رأي السُّهيليِّ في ابن عقيل، المساعد (ج352/1).
(4) يُنظر الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج358/1).

المطلب الرَّابع: (أفعال المقاربة والرَّجاء والشُّروع)

وضعتها – هنا؛ لأنَّها تشكِّل قِسْمًا آخر مِنَ النَّواسخ، فهي تدخل على المبتدأ والخبر، وتنسخ حكمَهما، فيصبحُ المبتدأ اسمًا لها، ويصبح الخبر خبرًا لها، وهذا المطلب فيه عدد مِنَ المسائل، ومنها:

المسألة الأولى– تصنيفُ النُّحاةِ لـ (أفعال المقاربة)[1] في بابٍ خاصٍّ بها يعدُّ خروجًا بها عَنْ أصل الباب:

أصل الباب (كان وأخواتها)، والخروج على هذا الأصل يتمثَّل في تصنيف أفعال المقاربة والرَّجاء والشُّروع في باب خاصٍّ بها، يقول ابن مالك عنها: "الأفعال الَّتي تسمَّى (أفعال المقاربة) مساوية لـ (كان) وأخواتها في النُّقصان، واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب"[2].

وجاء في (شرح شذور الذَّهب): "وإنَّما جُعِل لها بابٌ على انفرادها لِمَا اشْتُرِطَ في خبرها زيادةً على خبر (كان)"[3].

ولنتأمَّل كلام ابن مالك في (شرح التَّسهيل) حول هذه المسألة، يقول في أوَّل (باب أفعال المقاربة): "حقُّ أفعال هذا الباب أنْ تُذْكَرَ في باب(كان)"؛ وسببُ ذلك عنده أنَّها تساويها في الدُّخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلَّا أنَّ هذه الأفعال– أفعال المقاربة– رُفِضَ فيها – غالبًا– تركُ الإخبار بجملةٍ فعليَّة؛ فلذلك أُفْرِدَتْ بباب[4].

مِنْ كلام ابن مالك يتَّضح للباحث أنَّ أفعالَ المقاربةِ والرَّجاءِ والشُّروعِ كانت أصلًا في بابها المقرَّر لها، ولكنَّها خرجتْ عن هذا الأصل لأسباب مُقْنِعَةٍ سَبَقَ ذكرُها. يقول ابن النَّاظم: "وكلُّ هذه الأفعال مستويةٌ في اللَّحاق بـ (كان)"[5].

لاحظ قوله: (مستوية في اللَّحاق بـ (كان)، هذا إنْ دلَّ على شيء فإنَّه يدلُّ على أنَّها خرجتْ عَنْ أصل، والنُّحاة ألحقوها بهذا الأصل.

---

(1) جعلها ابنُ مالك أقسامًا ثلاثة: منها **للشُّروع في الفعل:** (طَفِقَ، وطَبق، وجَعَلَ، وأَخَذَ، وعَلق، وأَنْشَأ، ووهَبَّ)، **ولمقاربته:** (هَلْهَلَ، وكاد، وكَرَبَ، وأوشك، وأَلَمَّ، وأولى)، **ولرجائه:** (عسى، وحَرى، واخْلَوْلَق)، وقد تَرِدُ (عسى) إشفاقًا. يُنظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد (ص59)، وتسميتها (أفعال المقاربة) مجازًا مِنْ باب تسمية الشَّيء باسم جزئِهِ، تغليبًا كتسميتهم الكلام كلمة. يُنظر: الجَوْجَريُّ، شرح شذور الذَّهب (ج374/1).

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج450/1).

(3) الجَوْجَري، شرح شذور الذَّهب (ج375/1).

(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج389/1).

(5) ابن النَّاظم، شرح ابن النَّاظم (ص441).

المسألة الثَّانية- مجيء خبر (كاد) اسمًا مفردًا:

الأصل- المشهور- في أفعال المقاربة يتمثَّلُ في أنَّ خبرها لا يكون إلَّا جملةً فعليَّةً، فعلها مضارع، جاء في الإنصاف: "لا يجوز أنْ يُقال: (كادَ زيدٌ قائمًا)، قلنا: هذا فاسد"[1].

وغير المشهور يتمثَّل في جواز أنْ يأتيَ خبرُ (كاد) مفردًا لأيِّ سبب مِنَ الأسباب، ومِنْ ذلك قول الشَّاعر:

فَأُبْــتُ إِلَــى فَهْــمٍ وَمَــا كِــدْتُ آئِبًــا وَكَمْ مِثْلِها فارَقْتُها وَهِيَ تَصْفِرُ[2]

عقَّب ابن جِنِّيْ بقوله: "اسْتَعْمَلَ الشَّاعرُ الاسمَ الَّذي هو الأصلُ المرفوضُ الاستعمال موضعَ الفعلِ الَّذي هو فرعٌ، وذلك أنَّ قولك: (كدتُ أقوم)، أصلُهُ: (كدتُ قائمًا)؛ ولذلك ارتفعَ المضارعُ؛ أيْ: لوقوعه موقع الاسم، فأخرجه الشَّاعرُ على أصله المرفوض"[3].

المسألة الثَّالثة- (عسى) لفظ يفيد الإطماع[4]:

المشهور بين النُّحاة أنَّ (عسى) للشَّك واليَقِينِ، نَسَبَ السُّيوطي إلى ابن الدَّهَّان[5] قوله: "(عسى) فعل ماضي اللَّفظ والمعنى؛ لأنَّه طَمَعٌ قد حصلَ في شيءٍ مُسْتَقْبَل، وقال قوم: ماضي اللَّفظ مُسْتَقْبَل المعنى؛ لأنَّه إخبارٌ عَنْ طَمَعٍ، يريدُ أنْ يقع"[6].

يقول ابن مالك: "ورود (عسى) في الرَّجاء كثير، وورودُها في الإشفاق قليل، وقد اجتمَعَا في قول الله- تعالى: ﴿. . .**وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا**

---

(1) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص441).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لتأبَّط شرًّا، وهو في ديوانه (ص31)، وشرح المفصَّل (ج13/7)، والإنصاف (ص441)، وشرح الكافية الشَّافية (ج452/1)، ورصف المباني (ص190).

الشَّاهد: قوله (وما كدتُ آئبًا) حيث جاء الشَّاعر بخبر (كاد) اسمًا مفردًا منصوبًا، والأصل في أفعال المقاربة في كون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

(3) ابن جِنِّيْ، التَّنبيه (ص44- ص45).

(4) الإطماع: إثارة الطَّمع في نفس المخاطب، جاء في (معجم العين) للخليل (ج201/2): "و(عسى) في النَّاس بمنزلة (لعلَّ)، وهي كلمة مُطْمِعَة".

(5) أبو محمَّد، نَاصح الدِّين سعيد بن المبارك ، المعروف بابن الدَّهان: عالِم باللُّغة والأدب، قيل: "كانَ سِيبَوَيْه عصره"، وكانَ يُقَال: "النُّحويون بِبَغْدَاد أَرْبَعَة: ابْن الجواليقي، وابْن الشَّجريِّ، وَابْن الخشَّاب، وَابْن الدَّهان"، تُوفِّي سنةَ تسعٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسمِائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج758/1).

(6) السُّيوطي، الإتقان (ج243/2).

وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ . . .﴾[1]"[2].

ونَسَبَ ابنُ منظور[3] في (لسان العرب) لابن سيده[4] قوله: (عسى) كلمة تكون للشَّكِّ واليَقِينِ، ومنهم مَنْ جعله يَقِينًا، واستشهد بقول الشَّاعر:

ظَنِّـي بِهِـم كعَسَـى، وَهُـمْ بِتَنُوفَـةٍ يَتَنَـازَعُونَ جَـوائِزَ الأَمْثَـالِ[5]

أَي ظَنِّي بهم يَقينٌ، وأَمَّا الأَصمعيُّ فقال: ظَنِّي بهم كـ (عَسى)؛ أَيْ ليس بِثَبْتٍ كـ (عَسى)؛ يريدُ أَنَّ الظَّنَّ– هنا– وإِنْ كان بمعنى اليقين فهو كـ (عَسى) في كونها بمعنى الطَّمع والرَّجاء[6]، وجاء في (حاشية الصَّبَّان): "وكـ (لعلَّ) (عسى)، ويُؤخَذ مِنَ التَّصريح كما قال الرُّوداني[7] أنَّ معنى (عسى) و(لعلَّ) في القرآن أمرٌ بالتَّرجي أو الإشفاق"[8].

نقل البغداديُّ[9] عن أبي عبيدةَ[10] قال: "إنَّ (عسى) تأتي بمعنى (اليقين)، كما في البيت"[11].

---

(1) [البقرة: 216].

(2) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج390/1).

(3) أبو الفضل، جمال الدِّين محمَّد بن مكرم بن عليٍّ، ابن منظور الأنصاريُّ: الإمام اللُّغوي الحُجَّة، وَلِيَ ديوانَ الإنشاء بالقاهرة، قال عنه الصَّفديُّ: "لا أعرفُ في كُتُبِ الأدب شيئًا إلَّا وقد اختصرَهُ". توفِّي بمصر سنةَ ثلاثينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (248/1)، والأعلام (108/7).

(4) أبو الحسن عليٌّ بن إسماعيل، المعروف بابن سيده الأندلسيِّ: إمام في اللُّغة وآدابها، صنَّف: (المخصَّص) وغيره، وهو مِنْ أثمن كنوز العربيَّة، كان ضريرًا، اشتغل بنظم الشِّعر مدَّةً، توفِّي سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج3309/3، والأعلام (ج263/4).

(5) البيت مِنَ الكامل، لتميم بن مُقْبِل العامريِّ، وهو في خزانة الأدب للبغداديِّ (ج313/9).

اللُّغة: التَّنوفة: الفلاة. ويتنازعون: يتجاذبون. وجوائز الأمثال؛ أيْ: الأمثال السَّائرة في البلاد.

الشَّاهد: قوله (كعَسى)، دلَّت على اليقين، قاله ابن سيده.

(6) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب (ج55/15).

(7) أبو عبد الله شمس الدِّين محمَّد بن سليمان الفاسيُّ، مُحَدِّث مغربيٌّ ، عالِمٌ بالفلك، عُرِفَ بالرُّوداني الحكيم، نزيل طَيْبَة. توفيَ سنة أربعٍ وتسعينَ وألفٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج151/6).

(8) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج400/1).

(9) عبد القادر بن عمر البغداديُّ: علَّامة بالأدب والتَّاريخ والأخبار، وُلد وتأدَّب ببغداد، وأُولِعَ بالأسفار، فرحل إلى دمشق ومصر...، وجَمَعَ مكتبةً ثمينة، كان يُتْقِنُ آداب التُّركيَّة والفارسيَّة، مِنْ مؤلَّفاته: (خزانة الأدب)، وتوفِّي في القاهرة سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ وألفٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج41/4).

(10) أبو عبيدة، مَعْمَر بن المُثَنَّى التَّيميُّ مِنْ أئمَّة العِلْم بالأدب واللُّغة، قال الجاحظ: "لم يكن في الأرض أعلمُ بجميع العلوم منه"، وكان شُعُوبيًّا، ويرى رأي الخوارج، له نحو مائتي مؤلَّف، توفِّي بالبصرة سنةَ تسعٍ ومائتينِ مِنَ الهجرة. وقيل غير ذلك، يُنظر: وفيَّات الأعيان (ج235/5–243)، وبغية الوعاة (ج294/2)، والأعلام (ج272/7).

(11) خزانة الأدب للبغداديِّ (ج313/9).

وتأتي (عسى) للإطماع، وهو خروج عَنِ الباب، وهو غير مشهور، يقول الفَخْرالرَّازي[1] في تفسير قوله- تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ عَسَى اللهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ. . .﴾[2]: "والعفو لا يُتَصَوَّر إلَّا مع الذَّنب، (عسى) كلمة الإطماع، وهذا يقتضي عدمُ القطع بحصول العفو في حقِّهم"[3].

وعقَّب الزَّمخشري على الآية المذكورة بقوله: "فإنْ قلت: لِمَ قيل ﴿عَسَى اللهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ بكلمة الإطماع؟ قلت: للدِّلالة على أنَّ تركَ الهجرةِ أمرٌ مضيقٌ لا توسعةَ فيه، حتَّى أنَّ المضطرَّ البيِّنَ الاضطرار مِنْ حقِّه أنْ يقول: (عسى الله أنْ يعفوَ عني)، فكيف بغيره؟"[4].

جاء في تفسير (اللُّباب) معقِّبًا على الآية نفسِها: "اتَّفق المفسِّرونَ: كلمة (عسى) مِنَ الله واجبٌ؛ لأنَّه للإطْمَاع، والله – تعالى – إذا أطْمَعَ عَبْدَه أوْصَلَه إليه"[5].

وجاء في موضع آخر مِنَ التَّفسير نفسه: قال أهل المعاني: "لأنَّهُ لفظٌ يفيد الإطماع، ومَنْ أَطْمَعَ إنسانًا في شيءٍ، ثمَّ حرَّمَهُ كان عارًا، والله – تعالى- أكرمُ مِنْ أنْ يُطْمِعَ واحدًا في شيءٍ، ثمَّ لا يعطيه"[6].

يعتقد الباحث أنَّ هناك علاقةً جَدُّ وثيقة بين الإطماع والرَّجاء، فالإطماع يؤدِّي إلى إثارة الرَّجاء في نفس المخاطب، ربَّما تتَّضح هذه الفكرة بالمثال الآتي: شخص يقول لآخر: (اتقِ اللهَ عسى أنْ يرحمَكَ)، فهو يثيرُ في نفس مخاطبه الطَّمع في رحمة الله- عزَّ وجلَّ- فيردُّ عليه المخاطب: (سأتقي الله عسى أنْ يرحمني)، فاسْتِخْدامُ الأخير لـ (عسى)- هنا- يفيد الرَّجاء. هذا والله- تعالى- أعلى وأعلم.

ومثاله مِنَ القرآن الكريم، قوله- تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لاَ تَقْتُلُوهُ عَسَى أَن

---

(1) أبو عبد الله، فَخْر الدِّين محمَّد بن عمر بن الحسن، المعروف بالفَخْر الرَّازِي: أصله مِنْ طبرستان، الإمام المفسِّر، أَوْحَدُ زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وكان يُحْسِنُ الفارسيَّة، أقبل النَّاس على كتبه في حياته يتدارسونَها، مِنْ تصانيفه: (مفاتيح الغيب) في تفسير القرآن الكريم. توفِّي سنةَ سِتٍّ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الزِّركليُّ، الأعلام (ج313/6).

(2) [النِّساء: 99].

(3) الرَّازي، مفاتيح الغيب (ج197/11).

(4) الزَّمخشري، الكشَّاف (ج556/1).

(5) النَّعماني، اللُّباب (ج594/6).

(6) المرجع نفسه، ج363/12.

﴿يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ﴾[1].

فامرأة فرعونَ بقولها هذا تجدُها قد استعملتِ الغرضين؛ الإطماع لزوجها الطَّاغية، والرَّجاء لنفسها، ومِنْ أمثلته في شِعْرِ العرب، قول الشَّاعر:

لِسانُكَ لا تنْكي بِهِ القَوْمَ إنَّما ... تَنالُ بِكَفَّيْكَ النَّجاةَ مِنَ الكَرَبِ

فَجاهِدْ أُناسًا حارَبوا اللهَ واصْطَبِرْ ... عَسى اللهُ أنْ يُخْزي غَوِيَّ بَني حَرْبِ[2]

المسألة الرَّابعة- وقوع (عسى) تامَّة:

أصل الباب يتمثَّل في أنَّ (عسى) فعل ناقص جامد، يقول الخليل في (كتاب العين): "(عسى) في القرآن مِنَ الله واجب... وأهل النَّحو يقولون: هو فعل ناقص، ونقصانه أنَّك لا تقول منه: (فَعَلَ يَفْعُل)، وليس مثله، أَلَا ترى أنَّك تقول: (لستُ)، ولا تقول: (لاس يَلِيس)"[3].

يقول ابن مالك: " والوجه عندي أنَّها ناقصة أبدًا، فإذا أُسندَتْ إلى (أنْ)، والفعل وُجِّهَ بما يُوَجِّهُ وقوع (حسب) عليها في نحو: ﴿**أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا...**﴾[4] فلمَّا لم تخرج (حسب) بهذا عَنْ أصلِها، لا تخرج (عسى) عَنْ أصلِها بمثل: ﴿**...وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا...**﴾[5] بل يُقال في الموضعين: سدَّت (أنْ) والفعل مسدَّ الجزأين"[6].

وغير المشهور يتمثَّلُ في أنَّ (عسى) قد تأتي تامَّةً، يقول السُّيوطي: "وردت (عسى) في القرآن على وجهين، **أحدهما:** رافعة لاسم صريح بعده فعل مضارع مقرون بـ (أنْ)، والأشهر في إعرابها- حينئذٍ- أنَّها فعلٌ ماضٍ ناقص، عاملٌ عملَ (كان)، فالمرفوع اسمها، وما بعده الخبر.

---

(1) [القصص: 9].

(2) البيتان مِنَ الطَّويل، لأبي الوازع الرَّاسبي، وهما في شعر الخوارج (ص69. ق29. البيت2)، والكامل (ج202/3).

الشَّاهد: استُعملَتِ (عسى) لغرضين في آن واحد؛ للإطماع، يريد أنْ يُطمعَ نافع بن الأزرق للخروج، وللرَّجاء: يرجو ذلك لنفسه.

(3) الخليل، كتاب العين (ج200/2- 201).

(4) [العنكبوت: 2].

(5) [البقرة: 216].

(6) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج394/1).

الثَّاني: أنْ يقعَ بعدها (أنْ) والفعل، فالمفهوم مِنْ كلامهم أنَّها- حينئذٍ- تامَّةٌ"[1].

ذكر ابن هشام عدَّة استعمالاتٍ لـ (عسى)، الاستعمال الثَّاني منها أنْ تُسْنَد إلى (أنْ) والفعل، فتكون فعلًا تامًّا، وقال: هذا هو المفهوم مِنْ كلامهم[2].

المسألة الخامسة- (عسى) مِنْ بين أفعال المقاربة مُخْتَلَفٌ في فِعْلِيَّتِها:

يقول ابن عقيل: "هذا هو القِسْمِ الثَّاني مِنَ الأفعال النَّاسخة للابتداء، وهو (كاد وأخواتها)، ولا خلاف في أنَّها أفعال إلَّا (عسى)، نُقِلَ عَنْ ثعلب أنَّها حرفٌ، ونُسِبَ- أيضًا- إلى ابن السَّراج"[3].

مِنْ هذا النَّصِّ يتَّضح للباحث أنَّ (عسى) مثلُ أخواتها أفعال، هذا هو المشهور.

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور- يتمثَّل في كونها حرفًا عند مَنْ قال بذلك، والقول بحرفيَّة (عسى) هو قول الكوفيِّين، ومنهم ثعلب- أحد شيوخ الكوفيِّين- وتبعهم ابنُ السَّرَّاج مِنَ البصريِّين، نصَّ على ذلك ابنُ هشام في أكثر كتبِهِ، وملخَّصُ مذهبهم أنَّهم قالوا: (عسى) حرف ترجٍ، واستدلُّوا على ذلك بأنَّها دلَّتْ على معنى (لعلَّ)، وبأنَّها لا تتصرَّف كما أنَّ (لعلَّ) كذلك لا تتصرَّف، ولمَّا كانت (لعلَّ) حرفًا بالإجماع وَجَبَ أنْ تكون (عسى) حرفًا مثلها؛ لقوة التَّشابهِ بينهما[4].

ومِنَ النُّحاة مَنْ ذهب إلى أنَّ لـ (عسى) تأخذُ صورتين، ومنهم شيخ النُّحاة سيبويه[5]:

الأولى: أنَّها مثلُ (إنَّ) وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر- وهذا حسب رأي الباحث يعدُّ خروجًا آخر لـ (عسى) عن أصل الباب- وعندها تكون (عسى) حرفَ ترجٍ، ومنها قول الشَّاعر:

---

(1) السُّيوطي، الإتقان (ج243/2).
(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج420/2).
(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج322/1).
(4) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج12/1).
(5) يُنظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج393/1).

عَسـاها نـارُ كَـأْسٍ وَعَلَّهـا تَشْـكى فَـــآتي نَحْوهـــا فَأَعودُهـــا[1]

جاء في (شرح الأشموني): "وذهب المبرِّد والفارسيُّ إلى أنَّ (عسى) على ما كانت عليه مِنْ رفع الاسم ونصب الخبر، لكنَّ الَّذي كان اسمًا جُعِلَ خبرًا، والَّذي كان خبرًا جُعِلَ اسمًا، وذهب الأخفش إلى أنَّ (عسى) على ما كانت عليه، إلَّا أنَّ ضمير النَّصب ناب عَنْ ضمير الرَّفع"[2].

ومِنْ كلام الأخفش يتَّضح ما الَّذي قَصَدَهُ المبرِّد والفارسيُّ مِنْ أنَّ (عسى) على ما كانت عليه، لكنَّ الَّذي كان اسمًا جُعِلَ خبرًا، وهذا يعنى أنَّ (كاد) تامَّةٌ؛ أيْ: أنَّها تنصب الاسم، تمامًا كما تنصبُ الأفعالُ التَّامَّةُ معمولَها.

الصورة الثَّانية: أنَّها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وعندها تكون فعلًا مِنْ أفعال المقاربة – وهذا فعلٌ ماضٍ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية، مثل تاء الفاعل في نحو قوله– تعالى: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ. . . .**﴾[3].

من– هنا– يتَّضح للباحث: أنَّ للنَّحاة في (عسى) ثلاثةَ مذاهب:

الأوَّل: رأي البصريِّين الَّذينَ ذهبوا إلى أنَّها فعلٌ في جميع الأحوال سواء اتَّصل بها ضميرُ الرَّفعِ أو ضمير النَّصب أم لم يتَّصل بها أحدهما، وهذا رجَّحه – أيضًا– المتأخرون مِنَ النُّحاة البصريِّين.

المذَّهب الثَّاني: رأي جمهرة الكوفيِّين ومنهم ثعلب، وتبعهم ابن السَّرَّاج، قالو: إنَّها حرف في

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لصخر بن العود الحضرمي، وهو في الجنى الدَّاني (ص469)، وأوضح المسالك (ج316/1). **اللُّغة:** تَشْكَى: أصله تتشكَّى، حَذَفَ إحدى التَّاءين. أعودها: العيادة: زيارة المريض خاصَّة. كأس: اسم محبوبته. **الشَّاهد:** (عَساها نارُ)، **وجه الاستشهاد:** مجيء (عسى) بمعنى (لعلَّ) واتَّصل بها ضمير (ها) النَّائبة، فنُصِبَ محلًا بها، ورُفِعَ ما بعده على الخبريَّة، وفي هذا دليل على عملِها عملَ (إنَّ)، على مذهب سيبويه الَّذي رأى أنَّ (عسى) قد تجيءُ حرفًا دالًّا على التَّرجِّي، فتعمل عمل (إنَّ). والشَّاهد السَّابق يؤيِّدُ ما ذهب إليه، غير أنَّ المبرِّد والفارسيَّ خالَفَا سيبويهِ في هذه المسألةِ، وزعَمَا أنَّ (عسى) لا تكون إلَّا فعلًا عاملًا عَمَلَ (كان)، وزعَمَا أنَّ الضَّمير المتَّصل بـ (عسى) خبر لها، تقدَّم على اسمه، وأنَّ الاسم المرفوع بعده اسم (عسى) تأخَّر عَنِ الخبر، وهذا الإدِّعاء فاسد؛ لأنَّه يلزم جَعْلَ خبر (عسى) مفردًا، وهو نادر، أو ضرورة. يُنظر: الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج297/1).

(2) الأشموني، شرح الأشموني (ج290/1).

(3) [محمَّد: 22].

جميع أحوالها، سواء اتَّصل بها ضمير الرَّفع أو النَّصب أم لم يتَّصل.

المذهب الثَّالث: قول سيبويه: إنَّها حرفٌ إذا اتَّصل بها ضميرُ نَصْبٍ، وفعلٌ فيما عدا ذلك.

جاء في (شرح الأشموني): "اخْتُلِفَ فيما يتَّصل بـ (عسى) مِنَ الكاف وأخواتها، نحو: (عساك)، و(عساه)؛ فذهب سيبويهِ إلى أنَّه في موضع نصب حملًا على (لعلَّ) كما حُمِلَت (لعلَّ) على (عسى) في اقتران خبرها بـ (أنْ)"[1].

(1) الأشموني، شرح الأشموني (ج1/290).

المطلب الخامس: خبر (إنَّ) وأخواتها

وفيه المسألة الآتية:

المسألة الأولى- خبر(ليت) يُحذَفُ وجوبًا إنْ كان اسمُها كلمةَ (شِعري) دون سادٍّ يَسُدُّ مَحلَّهُ:

رأسُ الباب – المشهور بين النُّحاة والدَّارسينَ- أنَّ (ليت) لا بُدَّ مِنْ ذكر اسمها وخبرِها، وهي عاملةٌ فيهما، فتنصبُ الأوَّل وترفع الثَّاني.

الخروج عَنِ الباب- غير المشهور- أنَّ خبر (ليت) يُحْذَفُ وجوبًا إنْ كان اسمُها كلمةَ (شعري)؛ أيْ: (عِلْمي)، وذلك إذا وَلِيَها أداةُ استفهامٍ، كقولك: (ليتَ شِعري كيفَ فَعَلْتَ هذا؟).

جاء في (الكتاب): "وتقول: (ليتَ شِعري هَلْ تأتينا أو تُحَدِّثُنا)، فـ (هل)- ههنا- بمنزلتها في الاستفهام إذا قلتَ: (هل تأتينا؟)؛ وإنَّما أَدْخَلْتَ (هل)- ههنا- لأنَّك إنَّما تقول: (أَعْلِمْني، كما أردتَ ذلك حين قلت: (هل تأتينا أو تُحَدِّثُنا؟)"[1].

يقول السُّيوطيُّ عَنْ سببِ الحذف: "وكذا (ليت شعري) إذا أُرْدِفَ باستفهام؛ يقصدُ حَذْفَ خبرِ (ليت)، فـ (شعري) مصدرٌ اسمُ (ليت)، والخبرُ مُلْتَزِمُ الحذفِ، **والتَّقدير**: (ليت شِعري بكذا ثابتٌ أو موجودٌ أو واقعٌ)، وجملةُ الاستفهامِ في موضعِ نصبٍ بالمصدرِ؛ وعِلَّةُ الحذفِ كونُهُ في معنى (ليتني أشعر)، وَسَدَّتِ الجملةُ بعدَهُ عَنِ المحذوف"[2].

ونَقَلَ الصَّبَّانُ عَنِ الرَّضيِّ قولَه: "الْتُزِمَ حذفُ الخبرِ في (ليت شعري) مُرْدَفًا باستفهام، نحو: (ليت شعري أتأتيني أم لا؟)، فهذا الاستفهامُ مفعولُ (شعري)، والخبرُ محذوفٌ وجوبًا بلا سادٍّ مسدَّه لكثرةِ الاستعمال"[3]، ويقول ابن مالك: "وقالوا: (ليت شعري) وحذفوا الخبر وجوبًا لِسَدِّ الاستفهام مَسَدَّهُ"[4]، ومِنَ شواهده قول الشَّاعر:

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج177/3).

(2) السُّيوطي، همع الهوامع (ج436/1).

(3) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني (ج63/1).

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج477/1). شرح المحقِّق قول الشَّيخ: (لِسَدِّ الاستفهام مَسَدَّهُ)؛ يعني إذا قلت: (ليت شعري أكان كذا)، فقولك: (أكان كذا) سدَّ مسدَّ الخبر. يُنظر الهامش مِنَ الصَّفحة نفسها.

لَيْـتَ شِـعْرِي[1] وَأَشْـعُرَنَّ إِذَا مَـا قِيـلَ اقْـرَأْ عُنْوَانَهَـا وَقَرَيْـتُ[2]

يُلاحَظ- هنا- أنَّ الاستفهام جاء بعدها في البيت التَّالي، وهو قوله: (أَلِيَ الفضلُ أمْ عليَّ؟)[3]، والتَّقدير: (ليت عِلْمي كذا ثابتٌ أو موجودٌ أو واقعٌ)، يقولُ الأعلمُ الشَّنْتَمَريُّ[4] في (شرحه): "وقوله: (ليت شعري) الْتزمَ حذفُ الخبرِ في (ليت شعري) مُرْدَفًا باستفهام"[5]، ومنه قول شاعر آخر:

أَلا لَيْـتَ شِـعْري هَـلْ إِلـى أَمِّ مَعْمَـرٍ سَبيلُ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْها فَلا صَبْرا [6]

وهذا التَّركيب يستخدمه العرب كثيرًا في كلامهم فقد عثرتُ على المئات مِنَ المواضع الَّتي ذُكِرتْ فيها (ليت شعري) سواء في النَّثر أم في الشِّعر، جاء في (الكتاب): "وقالوا: (ليت شعري)، في هذا الموضع، استخفافًا؛ لأنَّه كَثُرَ في كلامهم... وصار كالمَثَل"[7]، ومنه قول

---

(1) (ليت شِعري): (شِعري) مصدر شَعَرَ بمعنى (عَلِمَ) و(فَطِنَ)، شعرت أشعر شُعُرًا، وهو مضاف إلى الفاعل، ومعنى (ليت شعري): ليت عِلْمي، والمعنى: (ليتني أشعر)، فـ (أشعر) هو الخبر، فناب (شعري) الَّذي هو المصدر عَنْ (أشعر) ونابتِ الياء في (شعري)عن اسم (ليت) الَّتي في قولك: (ليتني). يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك (ج1180/3). الهامش.

(2) البيت مِنَ الخفيف، للسَّمَوْءل بن عادياء، وهو في ديوانه (ص84)، والأصمعيَّات (ص98)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1411/3)، وتوضيح المقاصد (ج1180/3)، وشرح الأشموني (ج123/3)، وهمع الهوامع (ج514/2).

الشَّاهد: (ليت شعري): (شعري) اسم (ليت)، وخبرها محذوف تقديره: (حاصل)، حذفُ الخبرِ مُرْدَفًا باستفهام.

(3) هذا صدر البيت، وعجزه هو: .... **إِذَا حُوْ سِبْتُ إِنِّي عَلَى الحِسَابِ مُقِيْتُ.**

وهو مِنَ الخفيف، للسَّمَوْءلِ بنِ عَادِيَاء، في ديوانه (ص84) والأصمعيَّات: (ص98. البيت: 9). على الحساب **مُقِيْتُ**؛ أيْ: موقوف على الحساب، أمَّا الهمزة فهي للتَّعيين، جاء في ضياء السَّالك (ج199/3): "وهمزة التَّعيين عند كثير مِنَ النُّحاة هي الواقعة بعد: (ليت شعري)".

(4) أبو الحجَّاج يوسف بن سليمان النَّحويُّ الشَّنْتَمَريُّ: المعروف بالأعْلَمِ، كان عالِمًا بالعربيَّة واللُّغة ومعاني الأشعار، حافظًا لها، حَسَنَ الضَّبط لها، مشهورًا بإتقانها، مات سنة سِتٍّ وأربعينَ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: معجم الأدباء (ج649/5)، ووفيات الأعيان (81/7)، والوافي بالوفيات (ج90/29)، وبغية الوعاة (ج356/2).

(5) الشَّنْتَمَريُّ، شرحُ حماسةِ أبي تمام (ج738/1).

(6) البيت مِنَ الطَّويل، للرَّمَّاح ابن ميَّادة، وهو في الجُمَل في النَّحو للخليل (ص66)، والكتاب (ج1/ 386).

الشَّاهد: (أَلا لَيْتَ شِعْري): حُذِف خبر (ليت)؛ لأنَّ اسمها (شِعْري) بعده استفهام (هل).

(7) سيبويه، الكتاب (ج44/4).

الشَّاعر:

أَلا لَيْتَ شِعْري هَلْ يَرى النَّاسُ ما أرى مِنَ الأَمْرِ أَوْ يَبْدو لَهُمْ ما بَدالِيَا[1]

يرى الدَّماميني أنَّه إذا عُلِمَ الخبر جاز حذفُهُ مطلقًا للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب وللسَّماع، والْتُزِمَ الحذفُ في (ليت شعري) مردفًا باستفهام[2]، وعلَّل المراديُّ الحذفَ بقوله: "وإنَّما الْتُزِمَ الحذفُ؛ لأنَّ الاستفهامَ يسدُّ مسدَّ الخبر، وجملة الاستفهام في موضع نصب (شعري)"[3].

لا يُشترَط أنْ يكون الاستفهام في هذا التَّركيب بـ (هل)، بل يمكن أنْ يكونَ بأداةِ استفهام أخرى كالهمزة مثلًا، جاء في (الكتاب): "وتقول: (ليت شعري أَلَقِيْتَ زيدًا أو عمرًا؟)، فهذا يجري مجرى: (أَلَقيتَ زيدًا أو عمرًا؟)"[4]، ويمكن أنْ يكون الاستفهامُ بـ (كيف)، ومنه قول الشاعر:

يـا لَيْـتَ شِـعْرِي كَيْـفَ أَنْـتَ علـى ظَهْـرِ السَّـريرِ وَأَنْـتَ لا تَـدْري

لَيْـتَ شِـعْرِي كَيْـفَ أَنْـتَ إذا غُسِـلْتَ بِالْكـافورِ والـدِّرِ

لَيْـتَ شِـعْرِي كَيْـفَ أَنْـتَ إذا وُضِـعَ الحِسـابُ صَـبيحَةَ الحَشْـرِ[5]

عقَّبُ السُّيوطيُّ بقوله: "والأصحُّ فيه قول المبرِّد والزَّجَّاج: إنَّ جملةَ الاستفهامِ في محلِّ رفع خبر (ليت)، والتَّقدير: (ليت عِلْمي واقع بكيف حادث)، وَصَلَها ثمَّ حَذَفَ، وأضاف اتِّساعًا"[6].

وقد يُفْصَلُ (ليت شعري) عَنِ الاستفهام بالشَّرط، كما في قول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لزهير بن أبي سُلْمى، في ديوانه (ص139)، والكتاب (ج177/3)، وشرح أبيات سيبويه للسَّيرافيِّ (ج117/2)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج492/8).

الشَّاهد: (أَلا لَيْتَ شِعْري): حُذِف خبر (ليت)؛ لأنَّ اسمها لفظُ (شِعْري) متبوعًا باستفهام.

(2) يُنظر: الدَّماميني، شرح الدَّماميني (ج196/1). والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج127/1).

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج128/1).

(4) سيبويه، الكتاب (ج180/3).

(5) هذه الأبيات مِنَ السَّريع، مِنْ روائعِ أبي نواس، وهي في: العكبري، مسائل خلافيَّة في النَّحو (ص81). الشَّاهد في الأبيات الثَّلاثة: حُذِفَ خبر (ليت)؛ لأنَّ اسمها لفظُ (شِعْري) متبوعًا باستفهام.

(6) السُّيوطي، همع الهوامع (ج436/1).

لَيْـتَ شِـعْرِي إِذَا الْقِيَامَـةُ قَامَـتْ وَدُعِـيَ بالحِسَـابِ أَيْـنَ المَصِـيرا[1]

جاء في (الانتخاب): "(شعري) معناه: (عِلْمي)، كأنَّه قال: (يا ليتني أعلمُ المصيرَ وأينَ يتبيَّن مِنَ المصيرِ إلى أينَ نصير)"[2].

وقد يَعْتَرِضُ النَّفي بين (ليت شعري) والاستفهام، وهذا خروج آخر عن الباب عند مَنْ جوَّز وقوع الاستفهام خبرًا لـ (ليت)[3]، ومنه قول الشَّاعر:

يا لَيْتَ شِعْري وَلا مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ[4]

يقول ابن هشام: "إذا قِيل: إنَّ جملةَ الاستفهامِ خبرٌ على تأويلِ (شِعري) بمشعوري، لتكونَ الجملةُ نفسَ المبتدأِ، فلا تحتاجُ إلى رابط، وأمَّا إذا قيل: إنَّ الخبرَ محذوفٌ؛ أيْ: موجود، أو إنَّ (ليت) لا خبرَ لها- هاهنا- إذ المعنى: (ليتني أشعر)، فالاعتراض بين الشِّعر ومعموله الَّذي عُلِّقَ عنه بالاستفهام"[5].

خلاصةُ القولِ في هذه المسألةِ أنَّ خبر (ليت) يُحذَفُ وجوبًا، إذا كان كونًا عامًّا؛ (أيْ: مِنَ الكلمات الَّتي تَدُلُّ على وجودٍ أو كونٍ مُطلقَين)، وذلك بعدَ (ليتَ شِعري)، إذا وَلِيَها استفهامٌ، نحو: (ليتَ شِعري هل تنهضُ الأمةُ؟) و(ليتَ شِعري متى تنهضُ؟).

يعتقد الباحث- هنا- أنَّ (شعري) إذا جاءتْ بعد (ليت)، فإنَّها لا تحتاجُ إلى خبر؛ ذلك لأنَّه يُقدَّر بـ (ليتني أشعر).

---

(1) البيت مِنَ الخفيف، لأحمدَ بن يحيى، وهو في الزَّاهر (ج202/1)، والانتخاب (ص40)، وضرائر الشِّعْر (ص88). **الشَّاهد:** (لَيْتَ شِعْرِي إِذَا...أَيْنَ) فُصِلَ بالشَّرط بين (لَيْتَ شِعْرِي) والاستفهام. ومع ذلك وقعت (شِعْرِي) اسم (ليت) خبره محذوف.

(2) ابن عَدْلان الرّبعيُّ، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (ص40).

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج62/5).

(4) البيت مِنَ البسيط، لساعِدَةَ بن جُؤَيَّة، وهو في مغني اللَّبيب (ج307/1)، وشرح الأشموني (ج377/2). **اللُّغة:** المنجَى: الخلاص. الهَرَم: الشَّيخوخة. **الشَّاهد:** اعتراض النَّفي (وَلا مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ) بين (ليت شعري) والاستفهام، على جعل جملة الاستفهام خبرًا لـ (ليت)، و(أَمْ) زائدة لدخولها على حرف الاستفهام.

(5) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج62/5).

المبحث الرَّابع: رفع الفعل المضارع

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- عاملُ الرَّفع في الفعل المضارع حرفُ المضارعة:

المشهور بينَ الدَّارسينَ أنَّ عاملَ الرَّفعِ في الفعلِ المضارعِ تَجَرُّدُهُ مِنَ النَّاصب والجازم، كما يقول بذلك أكثرُ الكوفيِّين، بينما يرى الكسائيُّ أنَّ عامل الرَّفع في الفعل المضارع حرفُ المضارعة.

أمَّا البصريُّون فَيَرَوْنَ أنَّه مرفوعٌ بالابتداء، جاء في (الإنصاف) في المسألة السَّابعة والسَّبعينَ تحت عنوان (بِمَ يرتفعُ الفعلُ المضارع): "اختلف مذهبُ الكوفيِّين في رفع الفعلِ المضارع، نحو: (يقومُ زيدٌ)، فذهب الأكثرون إلى أنَّه يرتفع؛ لِتَعَرِّيْهِ مِنَ العوامل النَّاصبة والجازمة، وذهبَ الكسائيُّ إلى أنَّه يرتفعُ بالزَّائد في أوله، وذهب البصريُّون إلى أنَّه يرتفعُ لقيامه مقامَ الاسم"[1].

إذنْ عندنا ثلاثةُ مذاهبٍ في هذهِ المسألة:

المذهب الأوَّل: مذهب الكوفيِّين، ويتمثَّل في أنَّ الفعل المضارع مرفوع؛ لأنَّه لم يسبقه ناصبٌ ولا جازمُ. (الرَّافع تَجَرُّدُهُ مِنَ النَّاصب والجازم).

المذهب الثَّاني: تبناه البصريُّونَ، قالوا: إنَّه مرفوعٌ لقيامه مقامَ الاسم.

والثالث: أنَّ رافعَهُ حروفُ المضارعةِ، ونُسِبَ إلى الكسائيِّ، وذكر المراديُّ رأيًا رابعًا، نسبه لثعلب، يتمثَّل في أنَّ الرَّافِعَ (المضارعةُ) نفسُها[2].

يرى ابن الأنباري أنَّ أدلةَ البصريِّينَ أقوى مِنْ أدلَّة غيرِهم، وذلك مِنْ وجهين:

أحدهما: أنَّ قيامَهُ مقامَ الاسم عاملٌ معنويٌّ؛ فَأُشْبِهَ الابتداء، والابتداءُ يوجبُ الرَّفْعَ، فكذلك ما أَشْبَهَهُ.

والوجه الآخر: أنَّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلمَّا وقع في أقوى أحواله وجبَ أنْ يُعْطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرَّفع؛ فلهذا كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم[3].

---

(1) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص438).

(2) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج3/1228).

(3) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ص438- ص439).

وفَنَّدَ ابنُ الأنباريِّ أدلَّة الكوفيِّين والكسائيِّ ووصفها بالفاسدة[1]، في حين تجده يتبنَّى فكرة البصريِّين حولَ هذه المسألة، و– هنا– تظهر بصريَّتُهُ واضحةً جليَّةً عندَ محاولته إثبات صحَّة ما ذهب إليه أنصار المدرسة البصريَّة، ليس في هذه المسألة فقط، ولكنْ في أغلب المسائل الَّتي تحدَّث عنها في كتابه (الإنصاف).

ولم يستطع الباحث– هنا– تحديدَ ما يمثِّل رأس الباب في هذه المسألة مِنَ الآراء الثَّلاثة – وإنْ شئت فقل أربعة– المنسوبة إلى علماء النَّحو، كذلك لم يستطع الباحث تحديد ما يمثِّل الخروج عَنِ الباب مِنْ هذه الآراءِ؛ لذلك أتركُ للقارئ الكريم أن يُبْديَ رأيَهُ في هذ المسألة.

وخلاصة القول في هذه المسألة أنَّ رأي أغلب الكوفيِّين هو المشهور بين دارسي النَّحو، وأمَّا رَأْيَا البصريِّين والكسائيِّ فغير مشهورَيْنِ، لاسيما أنَّ الدَّارج والمشهور يتمثَّل في أنَّ الفعلَ المضارعَ مرفوعٌ؛ لأنَّه لم يُسْبَقْ لا بناصب ولا بجازم، وأنَّ ابن مالك قد ارتضى هذا الرَّأي، يقول:

ارفَـــعْ مُضـــارِعًا إذا يُجَـــرَّدُ مِـــنْ ناصِـــبٍ وَجـــازِمٍ كَتَسْـــعَدُ[2]

انظُرْ معي– يا عافاك الله– إلى قول خالد الأزهري في (باب إعراب الفعل المضارع)، يقول: "أجمع النحويُّون على أنَّه إذا تجرَّد مِنَ النَّاصب والجازم، وسَلِمَ مِنْ نونَيْ التَّوكيد والإناث كان مرفوعًا كـ: (يقوم)، وإنَّما اختلفوا في تحقيق الرَّفع له، ما هو على أقوال، أصحُّها قولهم: رافع المضارع تَجَرُّدُهُ مِنَ النَّاصبِ والجازمِ وفاقًا للفرَّاء وغيره من حُذَّاقِ الكوفيِّينَ والأخفش، وإليه أشار النَّاظم"[3].

وفَهِمَ المرادي مِنْ رأي ابن مالك في هذه المسألة أنَّه يجب رفع المضارع المُعْرَب، إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، وأنَّ ابن مالك لم ينصَّ على رافعه، وأنَّه اختار ما ذهب إليه الكوفيُّون؛ لسلامته مِنَ النَّقض، بخلاف مذهب البصريِّين، فإنَّه ينتقض بنحو: (هَلَّا تفعلُ)؛ لأنَّ أداة التَّحضيض مختصَّةٌ بالفعل[4].

المسألة الثَّانية– الأمثال الثَّلاثة (الأفعال الثَّلاثة):

المشهور بين النُّحاة والدَّارسين ما يُعرف بالأمثلة الخمسة (الأفعال الخمسة)، والأمثلة

---

(1) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ص438– ص441).

(2) ابن مالك، متن الألفيَّة: (ص45).

(3) الأزهري، شرح التَّصريح: (356/2).

(4) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1228/3).

الخمسة أو الأفعال الخمسة: هي كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتَّصلت به ألفُ الاثنينِ، نحو: (يقومانِ) للغائِبَيْنِ، و(تقومانِ) للحاضِرَيْنِ، أو واو الجمع، نحو: (يقومون) للغائِبينَ، و(تقومون) للحاضِرِيْنَ، أو ياء المخاطبة، نحو: (تقومِيْنَ)، وحُكْمُ هذه الأمثلة الخمسة أنَّها تُرْفَعُ بثبوت النُّون نيابةً عَنِ الضَّمَّة، وتُجْزَمُ وتُنْصَبُ بحذفها نيابةً عَنِ السُّكون والفتحة[1].

وغير المشهور يتمثَّل فيما ذهب إليه ابنُ معطٍ[2] حين جعلها ثلاثةَ أمثال، وليستْ خمسة، يقول الشَّارح[3]: وكأنَّي بابن معطٍ قد عَدَّ: (يفعلان وتفعلان) صيغةً واحدة؛ لقربهما مِنْ بعضهما، وللتَّشابه بينهما، وكذلك الحال مع صيغَتَيْ: (يفعلون وتفعلون)، فهي خمس قاصدًا إلى ثلاث لفظًا[4].

خلاصة البحث في هذه المسألة أنَّ النَّحويِّين اشْتُهِرَ عندهم مصطلح الأفعال الخمسة، وهذا هو المشهور، لكنَّ ابنَ معطٍ ذكر ثلاثةً فقط في ألفيَّته، وهذا منافٍ لِمَا هو متعارفٌ عليه لدى دارسي النَّحو العربيِّ.

وهذه المسألة كثيرًا ما يَغْفَلُ عَنْ حقيقتِها كثيرٌ مِنْ متعلمي النَّحو العربيِّ خاصَّة المبتدئينَ منهم، فكثيرًا ما كانوا وما زالوا يتساءلونَ، أنتم تقولون لنا الأفعال الخمسة، وهي كلُّ فعلٍ اتَّصلتْ به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، فهذه ثلاثة، فكيف تقولون لنا أنَّها أفعال خمسة؟

ونَسِيَ هؤلاءِ الدَّارسونَ أنَّ واو الجماعة لها صورتان، مخاطب وغائب، مثل (أنتم تفعلون، وهم يفعلون)، وألف الاثنين لها صورتان – أيضًا– (أنتما تفعلان، وهما يفعلان)، وأمَّا ياء المخاطبة فلها صورةٌ واحدة هي (أنتِ تفعلينَ)، بهذا يكون العدد خمسة.

---

(1) يُنظر: ابن هشام، شذور الذَّهب (ص55).

(2) أبو الحسن، زين الدِّين يحيى بن عبد المعطي الزَّواوي المغربي، المشهور بابن معطي: ألَّف أكثر مِنْ خمسةَ عشرَ مؤلَّفًا، أشهرها أنَّه نَظَمَ قواعد النَّحو في ألفيةٍ واحدة، مَاتَ سنة تسعٍ وعشرينَ وستُّمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: ابن القوَّاس، شرح ألفيَّة ابن معطي (ج1/15– 29).

(3) الشَّارح هو عبد العَزيز بن زيد بن جُمُعَة الموصِلِي النَّحْوِيُّ، قالَ ابْن رافع: شرح الألفيَّة والأنموذج، قلت: هُوَ الْمَشْهُور بِابْن القوَّاس، شرح ألفيَّة ابْن معطٍ؛ وكافية ابْن الْحَاجِب، مَاتَ سنة إِحْدَى عشرَةَ وثلاثمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج2/99).

(4) يُنظر: القوَّاس الموصلي، شرح ألفيَّة ابن معطٍ (ج1/361).

المسألة الثَّالثة- رفع الفعل المضارع بعد (أنْ) المصدريَّة النَّاصبة:

المشهور يتمثَّل في أنَّ (أنْ) مِنْ نواصب الفعل المضارع المباشرة، يقول أبو حيَّانَ: "والمشهور عندَ العربِ أنَّ عَمَلَ (أنْ) في المضارع- النَّصبُ، وفصحاء العرب ينصبونَ بها، ودونهم قومٌ يرفعونَ بها، ودونهم قومٌ يجزمونَ بها"[1].

الخروج عَنْ أصلِ الباب- غير المشهور- يتمثَّل في أنْ يأتيَ الفعل المضارع بعدها مرفوعًا كقراءة ابن مُحَيْصِن[2] ﴿. . .لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ. . .﴾[3] [4].

ذكر ابن مالك أنَّ (أنْ) هذه الَّتي يرتفعُ بعدها الفعلُ المضارع عند الكوفيِّين هي المخفَّفة مِنَ الثَّقيلة، وعند البصريِّين مُشَبَّهَةٌ بـ (ما) أُختِها[5]، يقول السُّيوطيُّ: "ويجوز إهمالُ (أنْ) حَمْلًا على أختِها (ما) المصدريَّة، فيُرْفَع الفعلُ بعدَها"[6]، ومنه قول الشَّاعر:

أَنْ تَقْــرآنِ عَلَــى أَسْــماءَ وَيْحَكُمــا مِنِّــي السَّــلامَ وَأَلَّا تُشْــعِرا أَحَــدا[7]

وادَّعى جماعةٌ منهم ابن يعيشَ- أنَّ إهمال (أنْ) المصدريَّة لغةٌ لجماعةٍ مِنَ العرب، وذهب جماعةٌ منهم أبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ جِنِّيْ إلى أنَّ (أنْ)- ههنا- مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة، وليستْ هي المصدريَّة المختصَّة بالفعل المضارع، وعدَّها الكوفيُّونَ المخفَّفةَ مِنَ الثَّقيلة، وشذَّ اتصالُها بالفعل[8]، وما نَسَبَهُ ابنُ هشام للكوفيِّين على النَّقيضِ ممَّا هو مشهورٌ عنهم، فالقول إنَّها مخفَّفةٌ مِنَ الثَّقيلة هو قول البصريِّين.

---

(1) أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1642/4).

(2) أبو حفص محمَّد بن عبد الرَّحمن، المعروف بابن مُحَيصن، السَّهميُّ بالولاء، المكِّيُّ: مقرئ أهل مكَّة بعد ابن كثير، وأَعلَمُ قرَّائها بالعربيَّة، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، روى له مسلم حديثًا واحدًا، مات سنةَ ثلاثٍ وعشرينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الزِّركلي، الأعلام (ج189/6).

(3) [البقرة: 233].

(4) يُنظر: أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج498/2).

(5) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص228).

(6) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج284/2).

(7) البيت مِنَ البسيط، قائله مجهول، وهو في المُنْصِف (278/1)، والإنصاف (ص451)، وشرح المفصَّل (143/8)، والمقاصد النَّحويَّة (1859/4). **الشَّاهد:** قوله: (أَنْ تَقْرآنِ)، **وجه الاستشهاد:** اختلفَ العلماءُ في تخريج هذه الكلمةِ؛ فذهب قوم منهم الزَّمخشريُّ وابنُ يعيشَ، وتبعهما شُرَّاح الألفيَّة- إلى أنَّ (أنْ) هذه هي المصدريَّة الَّتي تختصُّ بالدُّخول على الفعل المضارع.

(8) يُنظر، ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج183/1). والسُّيوطي، همع الهوامع (ج284/2).

أمَّا الكوفيُّونَ فقالوا إنَّها الخفيفةُ أُهْمِلَتْ حَمْلًا على(ما)، جاء في (شرح المفصَّل): فهذا على تشبيهِ (أنْ) بـ (ما) المصدريَّة، وهذا طريق الكوفيِّين، فأمَّا البصريُّون فيحملونَهُ وأشباهَهُ على أنَّها مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة، وتخفيفها ضرورةٌ، والضَّمير فيها ضميرُ الشَّأن[1].

وذهب الزَّمخشريُّ إلى أنَّ الرَّفع بعد (أنْ) لغةٌ، يقول: "وبعضُ العربِ يرفعُ الفعلَ بعدَ (أنْ) تشبيهًا بـ (ما)"[2]، ومِنْ شواهد رفعِ المضارعِ بعدَ (أنْ) قول الشَّاعر:

أنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ[3]

عقَّب ابن جِنِّيْ: "أمَّا على قولنا نحن؛ فإنَّه أرادَ (أنَّ) الثَّقيلة، وخفَّفها ضرورةً، وتقديرُهُ: (أنَّك تهبطينَ)"[4]، وعقَّب ابن يعيش على هذا الموضع بقوله: "ولا تُحْذَفُ هذِهِ النُّونُ إلَّا لجزمٍ ونصبٍ، ولا تَثْبُتُ إلَّا لرفعٍ"[5].

يعتقدُ الباحثُ أنَّ رفعَ الفعلِ المضارعِ بعدَ (أنْ) يعودُ إلى احتمالِ أنْ تكونَ (أنْ) مُهْمَلَةٌ، وهناكَ **احتمالٌ آخرُ** هو وقوعُ المخفَّفة بعدَ غير عِلْمٍ أو ظنٍّ، وعدمُ الفصل بينها وبين الجملة الفعليَّة، **واحتمال ثالث** أنَّ رجاءَهُ وأملَهُ قويًّا حتَّى قَرُبَا مِنَ اليقين، فأجراهما مجراه في ذلك[6].

خلاصةُ الكلامِ في هذهِ المسألةِ أنَّ (أنْ) قدْ تُهْمَلُ في الكلام، فلا تَنْصِبُ، ولا تجزمُ، ويكونُ الفعلُ بعدَها مرفوعًا، فهي بهذا تقترضُ هذا الحكمَ من (ما).

---

(1) تُنظر هذه المسألة في: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج9/7). وابن جِنِّيْ، والخصائص (ج390/1). وخزانة البغداديِّ (ج560/3). وشرح الشَّواهد للبغداديِّ (ج135/1).

(2) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص429).

(3) البيت مِنْ مجزوءِ الكامل، أنشده الفرَّاء عَنِ القاسم بن معن، قاضي الكوفة، وهو في معاني القرآن (ج136/1)، والخصائص (ج119/2)، وشرح المفصَّل (ج9/7)، وشرح الكافية الشَّافية (ج3/ 1528)، والدُّرُّ المصون (ج366/4). **اللُّغة:** الطِّلاح: شجرٌ عِظامٌ كثيرُ الشَّوك. **الشَّاهد:** قوله: (أنْ تَهْبِطِينَ) أَعْملَ(أنْ) المخفَّفة عَمَلَ(أنَّ) الثَّقيلة فَنَصَبَتْ اسمًا لها، وهو كافُ الخطابِ المحذوف، أو ضميرُ الشَّأن، ورَفَعَتْ جملةَ (تَهْبِطِينَ)، وجاء الفعل مرفوعًا؛ لأنَّه أراد (أنَّك تَهْبِطِينَ). **وهناك تخريج آخر** هو أنَّ الفعلَ بعد (أنْ) المصدريَّة النَّاصبة جاء مرفوعًا، وهذا لغةُ قومٍ مِنَ العرب.

(4) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج119/2).

(5) شرح المفصَّل (ج8/7).

(6) يُنظر: ابن عادل النَّعمانيُّ، اللُّباب في علوم الكتاب (ج452/7).

الفصل الثَّاني:
المنصوبات

تمهيد

قد فرغتُ مِنْ ذِكْرِ المسائل النَّحويَّة الخاصَّة بالمرفوعات وما ضارعها حيث ذكرت مقدارًا كافيًا منها، ما يكفي لأَنْ يكونَ دربةً للمتعلِّم الَّذي قد يختار البحث في قِسْمٍ آخر مِنَ الألفاظ المشهورة والأخرى غير المشهورة وما أكثرَها! فالعِلْمُ معينه لا ينضب، وهذا ما تيسر لي ذكره.

وسأنطلقُ إلى الفصل الثَّاني مِنْ هذه الأطروحةِ، أَلَا وهو المنصوبات، وثنَّيتُ بها؛ لأنَّ الفعل المنصوب أعلى درجةً مِنَ الفعل المجزوم؛ ولأنَّ علامةَ النَّصب تكون بالحركة أو بالحرف، وهي شيءٌ قائم يُنْطَقُ به، وأمَّا علامةُ الجزم فحذفُ حركةٍ أو حرف، والحذف عَدَم، والموجودُ أعلى مكانةً مِنَ المعدوم، فعلامةُ النَّصب– الفتحة، وهي موجودة، وعلامة الجزم– السُّكون، وهو عدمُ الحركة، مِنْ– هنا– كان النَّصبُ أشرفَ مِنَ الجزم.

وبدأتُ منها بالمفاعيل؛ لأنَّها الأصل في النَّصب، وغيرُها محمولٌ عليها، وبدأتُ مِنَ المفاعيل بالمفعول به؛ لأنَّه أحوجُ إلى الإعراب لإزالة التباسِهِ بالفاعل[1].

وثنَّيتُ بالمنصوبات كذلك؛ لأنَّ الفعل قد يكون ناصبًا، والنَّصب إمَّا أنْ يكونَ بحرف أو بفعل أو باسم[2]، والنَّصب بالفعل– وهو مِنْ أقوى العوامل– بخلاف المخفوضات، فإنَّه لا خَفْضَ بالفعل.

---

(1) يُنظر: الجوجري، شرح شذور الذَّهب (ج405/2).

(2) اسم الفاعل– مثلًا– قد يرفع فاعلًا، وينصبُ مفعولًا به، مِثْل قوله– تعالى: ﴿. . .**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**. . .﴾ [البقرة:30].

المبحث الأوَّل: خبر الأفعال النَّاسخة وما أُلْحِقَ بها

المطلب الأوَّل: خبر (كان) وأخواتها

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- وقوع خبر (كان) أو إحدى أخواتها ضميرًا متصلًا:

المشهور يتمثَّل في أنَّ خبر (كان) وأخواتها يقع اسمًا ظاهرًا أو جملة أو شبه جملة، جاء في (اللَّمحة في شرح المُلْحة): خبر هذه الأفعال على أربعة أقسام[1]:

أ- خبرٌ لا يكون إلَّا مقدَّمًا؛ وهو إذا كان اسم استفهام، كقولك: (مَنْ كان أخوك؟) و(كيف أصبح زيدٌ؟) و(أين أمسى عمرٌو؟).

ب- خبر لا يكون إلَّا مؤخَّرًا بعد الفعل؛ وهو ما كان مِنَ الأفعال الَّتي تلتزم بتقدُّم (ما) عليها غالبًا؛ والخبر- ههنا- لا يجوز تَقَدُّمُه على (ما)؛ لأنَّ لها صدر الكلام.

ت- خبر في تقديمه خلاف؛ وهو خبر (ليس) ؛ لإجرائها مجرى أخواتها في العمل، ولم يختلفوا في تقديم خبرها على اسمها.

ث- خبرٌ (أنتَ) المخيَّر في تقديمه وتأخيره وتوسُّطه؛ وهو (كان) وما كان عاريًا مِنَ النَّفي؛ فتقول: (قائمًا كان زيدٌ).

الخروج عَنِ الباب - غير المشهور- يتمثَّلُ في وقوع خبرها ضميرًا متَّصلًا، جاء في (شرح التَّسهيل): "يجوز أنْ يكون خبرُ كان وأخواتها ضميرًا متَّصلًا، ثُمَّ يُحْذِف مَنْويًّا ثبوتُهُ، كما يُفْعَل إذا كان الضَّميرُ مفعولًا به، فيُقال: (صديقُكَ إنِّي كُنْتُهُ، ثمَّ يُتْرَك الضَّميرُ مِنَ اللَّفظ تخفيفًا، فيُقال: (صديقُكَ إنِّي كُنْتُ)، كما يُقال: (صديقُكَ إنِّي أكرمْتُ)"[2].

علَّق ابن مالك على قول أبي بكرٍ الَّذي وَرَدَ في (صحيح البخاري[3]) مُخاطِبًا الحَسَنَ

---

(1) يُنظر: ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج575/2).

(2) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج346/3).

(3) أبو عبد الله، محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري: حَبْر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله- ﷺ- صاحب (الجامع الصَّحيح)، المعروف بصحيح البخاري، ماتَ سنةَ سِتٍّ وخمسينَ ومائتينِ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج34/6).

بنَ عليٍّ- رضي الله عنهما: "**بِأَبِي شَبِيهٌ بالنَّبِيِّ لَيْسَ شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ**"[1]، يقول: "فكذلك يُقدَّر قول أبي بكر- ﷺ- ليسه شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ، فيجعل (شبيه) اسم ليس، والهاء خبرها محذوفًا، واستغني عن نيَّته بلفظه"[2].

جاء في (عمدة القاري): "قوله: (ليس شَبيه) روي بالرَّفع وبالنَّصب، فوجه الرَّفع على أنَّ: (ليس) بمعنى: (لا) العاطفة؛ يعني: (لا شبيه بعليٍّ)، وقال ابن مالك: أصله: (ليس شبيه)، ويكون شبيه اسم(ليس)، وخبرها الضَّمير المتَّصل المحذوف استغناء عِنْ تَلَفُّظِهِ بنيَّته، ووجه النَّصب على أنْ يكون اسم (ليس) هو الضَّمير الَّذي فيه وخبرها: (شبيها) قوله"[3]، ومنه قول الشَّاعر:

فَأَطْعَمَنا مِنْ لَحْمِها وَسَديفِها شِواءً وَخَيْرُ الخَيْرِ ما كانَ عاجِلُهُ[4]

ومنه سؤال أبي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ - ﷺ- للنَّبيِّ-ﷺ- "**قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ فَأَيُّ الأَنْبِيَاءِ كَانَ أَوَّلَ؟ قَالَ آدَمُ -عليه السلام- قَالَ قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ أَوَ نَبِيٌّ كَانَ آدَمُ؟!**"[5].

فاسم كان (آدم)، وخبرها ضمير محذوف، واستغني عن نيَّتِهِ بلفظه.

المسألة الثَّانية- انتصاب خبر (كان) على الحال:

أصلُ البابِ يتمثَّل في مذهب سيبويه وجمهور البصريِّين، مفاده أنَّ (كان) النَّاقصة تحتاج إلى اسم فترفعه، وخبر فتنصبه، وهذا هو المشهور، وأنَّ نَصْبَ خبر كان على أنَّه شبيهٌ بالمفعول به، والعامل فيه (كان) وحدها، وإنْ اختلف النُّحاةُ في ناصب الخبر، منهم مَنْ قال: إنَّ النَّاصب (كان) وحدها، وقيل النَّاصب للخبر (كان) واسمها.

جاء في (الكتاب): "وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ مِنَ الفعل

---

(1) [البخاري، صحيح البخاري، باب: مناقب الحسن والحسين- رضي الله عنهما، 26/5: رقم الحديث 3750]. (ليس شبيه): (ليس)- هنا- بمعنى لا العاطفة، والتَّقدير: (لا شبيه بعليٍّ).

(2) ابن مالك، شرح التَّسهيل (346/3).

(3) العيني، عمدة القاري (ج242/16).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، منسوب لأحد الأعراب، وهو في قِرى الضَّيف لابن أبي الدُّنيا (ص38)، والفاضل للمبرِّد (ص38)، وشرح التَّسهيل (ج146/3). **اللُّغة:** السَّديف: لحم السَّنام.

الشَّاهد: (ما كانَ عاجِلُهُ)؛ أراد: ما كانه عاجِلُهُ، فحذف الضَّمير ونواه.

(5) [أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، باب: حديث أبي ذَرٍّ الغِفَارِيِّ - ﷺ، 438/35: رقم الحديث 21553].

ممَّا لا يَستغني عَنِ الخبر، تقول: (كان عبدُ الله أخاك)، فإنَّما أردْتَ أنْ تُخْبِرَ عَنِ الأُخوَّة، وأَدْخَلْتَ (كانَ) لِتَجْعَلَ ذلك فيما مضى، وذكرتَ الأوَّلَ كما ذكرتَ المفعول الأوَّل في (ظننت)"[1].

والظَّاهر أنَّ سيبويه لم يذكر مِنْ أخوات (كان) سوى: (صار، وما دام، وليسَ)، إضافة إلى (كان) نفسها، ويُفْهَمُ مِنْ كلامِهِ أنَّ (كان) عملتْ في اسمها وخبرها عَمَلَ الفعلِ المتعدِّي لفاعلِهِ ومفعولِهِ.

الخروج عن الباب يتمثَّل فيما نُقِلَ عَنِ الفرَّاء أنَّ أصلَ انتصابِ خبرِ (كان) على الحال، نقله عنه أبو حيَّان، قال: "لشغل الاسم برفع (كان)، إلَّا أنَّه لمَّا حصلتِ الفائدةُ مِنْ جهته كان حالًا خبرًا فأتى معرفةً، فقيل: (كان أخوك زيدًا) تَغْليبًا للخبر،لا للحال"[2]، وذلك عند تفسيره لقوله- تعالى: ﴿...وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾[3]. فـ (كان) نصبت (مُهْتَدِين) على الحال على رأيِ الفرَّاء.

وهناك احتمالان لسبب نصبه، هما:

الأوَّل: خُلُوُّه مِنَ العامل؛ لِأَنَّ (كان) اشتغلتْ برفع الاسم، يقول الفرَّاء: "ومثله (وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)، فإذا أَدْخَلْتَ عليه (كان) ارتفع بها، والخبرُ مُنْتَظِر يتمُّ به الكلامُ؛ فنصبته لخلوته"[4].

الثَّاني: أنَّه انتصبَ تشبيهًا له بالحال، يقول أبو حيَّان: "وزعم الفرَّاء أنَّ الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأنَّ الخبر انتصبَ لشبهه بالحال، فـ (كانَ زيدٌ ضاحكًا) مشبَّه عنده بـ (جاء زيدٌ ضاحكًا)، واستدلَّ بمجيء الجُمَلِ الاسميَّة والفعليَّة والظَّرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيءُ في الحال"[5].

يعتقدُ الباحثُ أنَّ رأيَ سيبويه وجمهور البصريِّين هو الأقربُ إلى الصَّواب؛ لأنَّهم اتَّفقوا على أنَّ خبر (كان) نُصِبَ تشبيهًا له بالمفعول به؛ وسبب آخر جَعَلَ الباحثَ يؤيِّدُ هذا الرَّأي هو أنَّ الكوفيِّين لم يَسْتَقِرُّوا على رأيٍ واحدٍ في موقفهم مِنْ هذه المسألة، فتارةً يَرَوْن أنَّه منصوبٌ

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج45/1).
(2) يُنظر: أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج121/1).
(3) [البقرة: 16].
(4) الفرَّاء، معاني القرآن (ج13/1).
(5) أبو حيَّانَ، التَّكميل والتَّذييل (ج114/4).

بخلوّه مِنَ العامل، وأخرى يَرَوْن أنَّه شُبِّه بالحال، وثالثةً يَرَوْن أنَّه انتصب على الحال[1].

المسألة الثَّالثة- مَنْعُ تعدُّدِ خبر (كان) أو إحدى أخواتها؛ لأنَّه شبيه بمفعول ما يتعدَّى إلى مفعول به واحد:

المشهور والَّذي يمثِّل رأس الباب أنَّ خبر (كان) يتعدَّد كما يَتَعَدَّدُ خبر المبتدأ، بل ذهب ابن مالك إلى أنَّ تعدُّد خبر (كان) أولى مِنْ تعدد خبر المبتدأ، يقول ابن مالك: "فكما جاز للعامل الأضعفِ أنْ يعملَ في خبرين فصاعدًا، كذلك يجوز للعامل الأقوى، بل هو بذلك أولى"[2].

يقصد مِنْ كلامِهِ هذا أنَّه إذا دخلتْ (كان) أو إحدى أخواتِها على أخبارٍ متعدِّدة فإنَّها تنصبُ تلك الأخبارَ جميعًا، تمامًا كما تنصبُ الخبرَ الَّذي لم يتعدَّد، فلو قلت في: (هذا حلوٌ حامضٌ): (كان هذا حلوًا حامضًا)، فالخبران ارتفَعَا بعامل الابتداء، و(كان) وأخواتُها عوامل أقوى مِنْ عامل الابتداء، فهي أحقُّ بأنْ تعملَ النَّصبَ في الأخبار في حالة تعدُّدِها.

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في رأي ابن دُرُسْتَوَيْهِ الَّذي منع تعدُّد الخبر في هذا الباب؛ لأنَّه شبيهٌ بمفعول ما يتعدَّى إلى مفعول به واحد، فكما لا يتعدَّى الفعل المتعدِّي إلى واحد إلى أكثر مِنَ واحد، لا يُنْصَب بأفعال هذا الباب إلَّا خبرٌ واحد[3].

جاء في (المفصَّل): "لمَّا شُبِّه العاملُ في البابين- يقصد بابَيْ (كان) و(إنَّ)- بالفعل المتعدِّي شُبِّه ما عَمِلَ فيه بالفاعل والمفعول"[4]، ويقول ابن الحاجب[5]: "مرفوع اسم (كان) مُشَبَّه بالفاعل مذهبُ كثيرٍ مِنَ النَّحويِّين"[6].

يرى الباحث أنَّ هذا المنعَ لا مُبَرِّرَ له، وأنَّ ما ذهب إليه ابنُ مالك هو الأقربُ إلى الصَّوابِ، فإذا تعدَّد خبرُ المبتدأِ جازَ رفعُ الأخبار بعامل معنويٍّ هو الابتداء، فمن باب أولى

---

(1) يُنظر: خالد الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج233/1).

(2) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج337/1).

(3) المرجع نفسه، ج338/1.

(4) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص102).

(5) أبو عمرو، جمال الدِّين عثمان بن عمر ابن الحاجب: فقيه مالكيٌّ، مِن كبار العلماء بالعربيَّة، مِنْ تصانيفه: (الكافية في النَّحو)، و(الشَّافية في الصَّرف)، مات سنةَ سِتٍّ وأربعينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج248/3)، والوافي بالوفيات (ج182/11)، وبغية الوعاة (ج134/2).

(6) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل (ج379/1).

جواز أنْ تَنْصِبَ (كان) الأخبارَ المتعدِّدةَ جميعًا؛ لذلك يرى ابن مالك أنَّ رأي ابن دُرُستويه لا يستحقُّ أن يُلتفَتْ إليه، ولا يُعَرَّج عليه[1].

المسألة الرَّابعة– تقدُّم خبر (ليس) على اسمها:

رأس الباب والمشهور امتناع تَقَدُّمِ خبر (ليس) على اسمها، يقول ابن هشام مشيرًا إلى ذلك: "وأمَّا امتناعُ ذلك في خبر (ليس)، فهو اختيار الكوفيِّين والمبرِّد وابن السَّرَّاج، وهو الصَّحيح؛ لأنَّه لم يُسْمَع: (ذاهبًا لستُ)؛ ولأنَّها فعلٌ جامد، فَأُشْبِهتْ (عسى)، وخبرها لا يتقدَّم باتِّفاق"[2].

لاحظ قول ابن هشام: "وخبرها لا يتقدَّم باتِّفاق"، فإنَّ ذلك يدلُّ على أنَّ هذا الرَّأي يمثِّل أصل الباب.

أمَّا الخروج عِنْ أصل الباب، وغير المشهور فيتمثَّلُ فيما ذهب إليه أبو عليٍّ الفارسيُّ وابن جنِّي، حيث قالَا بجواز ذلك[3].

تمثَّلتْ حجَّة هؤلاءِ في أنَّ تقديم معمول الخبر عليها قد وَرَدَ في الكلام الفصيح، مستدلِّينِ بقوله – تعالى–عن عذاب الكفار: ﴿. . .أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا . . .﴾[4]. فكلمة (يوم) ظرف للخبر: (مصروفًا)، فهذا الظَّرف المعمول للخبر قد تقدَّم على (ليس)، فتقدُّمه يُشْعِرُ بجواز تقدُّم الخبر.

ويجيب ابن هشام عن ذلك بقوله: "إنَّهم توسَّعوا في الظَّروف ما لم يتوسَّعوا في غيرها"[5].

وأجاب ابن مالك بثلاثة أجوبة[6]:

الأولى: أنَّ المعمول قد وقع حيث لا يقع العامل، نحو: (أمَّا زيدًا فاضربْ)، فكما لم يلزم مِنْ تقديم معمول الفعل بعد (أمَّا) تقديم الفعل، ولا مِنْ تقديمِ معمولَيْ المجزوم والمنصوب على(لا)،

---

(1) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج1/338).

(2) ابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص133).

(3) يُنظر: المرجع السَّابق، ص133.

(4) [هود: 8]. وجه الاستشهاد أنَّ (يومًا) متعلِّق بـ (مصروفًا)، وقد تقدَّم على (ليس)، وتَقَدُّم المعمول يُؤْذِنُ بجواز تقدُّم العامل.

(5) يُنظر: ابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص133).

(6) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج1/354).

و(لن) تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم مِنْ تقديم معمول خبر (ليس) تقديم الخبر.

الثانية: أنْ يجعلَ (يومًا) منصوبًا بفعل مضمر؛ لأنَّ قبله (ما يَحْبِسُه)، (فيوم يأتيهم) جواب، كأنَّه قيل: (يعرفونَ يوم يأتيهم)، و(ليس مصروفًا) جملة حاليَّة مؤكِّدة أو مستأنَفَة.

الثالثة: أنْ يكون (يوم) مبتدأ، فَبُنِيَ لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي.

مِنْ- هنا- يستدلُّ الباحثُ على ذكاء ابن مالك وبراعته في تخريج الآيات القرآنيَّة بما يتَّفق مع سياقها الحاليِّ والمقاليِّ على حدٍّ سواء.

المطلب الثَّاني: خبر الأحرف العاملة عمل (ليس)

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- إعمال (ما) الحجازيَّة في خبرها مع تقدُّمه على اسمها:

رأس الباب والمشهور أنَّ (ما) الحجازيَّة لا يتقدَّم خبرها على اسمِها، ولو كان شبه جملة (ظرفًا أو جارًا ومجرورًا)، وهذه عَقَدَ لها سيبويه بابًا بعنوان: (باب ما أُجْرِيَ مجرى (ليس) بلغة أهل الحجاز)، وذلك الحرف (ما)، تقول: (ما عبدُ اللهِ أخاك)، و(ما زيدٌ منطلقًا)[1].

وتحدَّث ابن عقيل في شرحه عَنْ (ما) الحجازيَّة بقوله: "ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل (ليس)؛ لشبهها بها في أنَّها لنفي الحال عند الإطلاق، نحو: (ما زيدٌ قائمًا)، قال الله- تعالى: ﴿...**مَا هَذَا بَشَرًا**...﴾"[2][3].

تحدَّث ابن عقيل في (شرحه) – أيَضًا- عن سبب عدم إعمال (ما) عند بني تميم بقوله: "أمَّا (ما) فلغةُ بني تميم أنَّها لا تعملُ شيئًا، فتقول: (ما زيدٌ قائمٌ)، ولا عَمَلَ لـ (ما) في شيءٍ منهما؛ أيْ: الاسمين بعدها؛ وذلك لأنَّ (ما) حرفٌ لا يختصُّ؛ لدخوله على الاسم، نحو: (ما زيدٌ قائمٌ)، وعلى الفعل، نحو: (ما يقومُ زيدٌ)، وما لا يختصُّ فحقُّهُ ألَّا يعمل"[4].

ولعملها عمل (ما) الحجازيَّة شروط[5]، منها:

أ- ألَّا يتقدَّم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإنْ تقدَّم وجب رفعه، نحو: (ما قائمٌ زيدٌ)، فلا تقول: (ما قائمًا زيدٌ)، وفي ذلك خلاف.

ب- ألَّا يتقدَّم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإنْ تقدَّم بَطلَ

---

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج57/1).

(2) [يوسف: 31].

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج302/1).

(4) المرجع نفسه، ج302/1.

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج57/1). والمبرِّد، المقتضب (ج264/4). وابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج92/1). وابن عصفور شرح الجُمَل (ج591/1). وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج277/1).
ومِنْ شروط إعمالها – أيضًا: **الأوَّل:** ألَّا يُزاد بعدها (إنْ)، فإنْ زِيدتْ بَطلَ عملُها، نحو: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ).
الثَّاني: ألَّا ينتقض النَّفي بـ (إلَّا) نحو: (ما زيدٌ إلَّا قائمٌ).
الثَّالث: ألَّا تتكرَّر (ما)، فإنْ تكرَّرت بَطلَ عملها، نحو: (ما ما زيدٌ قائمٌ).
الرَّابع: ألَّا يُبدَل مِنْ خبرها موجب فإنْ أُبْدِل بَطلَ عملها، نحو: (ما زيدٌ بشيء إلَّا شيء لا يُعْبَأُ به).

عملُها، نحو: (ما طعامَك زيدٌ آكلٌ)، فلا يجوز نصب (آكل).

الخروج عَنِ الباب وغير المشهور جواز تقدُّم خبرها على اسمها:

أ- ذهب الفرَّاء في أحد قولَيْهِ إلى أنَّه يجوز نصب خبرها مع تقدُّمِهِ على اسمِها، فتقول: (ما قائمًا زيدٌ)[1].

ب- أجازه الجَرميُّ، واستشهد بقول العرب: (مَا مسيئًا مَنْ أَعْتَبَ)[2] نصب (مسيئًا)، وقال إنَّها لغة[3].

ت- أجاز الأخفش نصب خبرها إذا تقدَّم، وأُدْخِلَتْ عليه (إلَّا)، يجوز أنْ تقول في: (ما قائمًا أحدٌ إلَّا زيدٌ): (ما قائمًا إلَّا زيدٌ)، بحذف اسمها والاستغناء عنه ببدله الموجب بـ (إلَّا)[4]، ومِنْ شواهد النُّحاة الَّتي يستشهدون بها على جواز نصب الخبر إذا تقدَّم على الاسم قول الشَّاعر:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذا ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[5]

ذكر سيبويه أنَّ مَنْ زعم جواز تقدُّم خبر (ما) منصوبًا على اسمها استشهد بهذا البيت، لكنَّه أنكره بقوله: "وهذا لا يَكاد يُعْرَف"[6].

والَّذي جعل سيبويه- في اعتقاد الباحث- يُنْكِرُ هذا الاستعمال هو أنَّ الفرزدق مِنْ قبيلة تميم، وتميم تُهْمِلُ (ما) وترفع الخبر إذا كان في مكانه الأصليِّ، فكيف إذا تقدَّم! فهذا ممَّا لا يُغْتَفَرُ عندهم.

عقَّب المبرِّد قال: "فالرَّفع الوجه، وقد نصبه بعض النَّحويِّين، وذهب إلى أنَّه خبرٌ مقدَّم،

---

(1) يُنظر رأي الفرَّاء في: الجنى الدَّاني للمراديِّ (ص324).

(2) يُنظر: اليازِجِي، نجعة الرَّائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد (ج270/1). وفي مجمع الأمثال للميداني (ج288/2): (ما أساءَ مَنْ أعتب).

(3) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1198/).

(4) يُنظر رأي الأخفش في: شفاء العليل للسَّلسيلي (ج330/1).

(5) البيت مِنَ البسيط، للفرزدق، وهو في ديوانه (ص167)، والكتاب(ج60/1)، واللُّباب في عِلَل البناء والإعراب(ج176/1)، واللَّمحة في شرح المُلْحة(ج588/2)، والجنى الدَّاني (ص189)، وشفاء العليل (ج330/1).

الشَّاهد: (ما مثلهم بشر). وجه الاستشهاد: إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدُّم خبرها على اسمها، وحُكْمُ هذا الإعمال الشُّذوذ عند سيبويه الَّذي قال فيه: "لا يكاد يُعرَف"، وقيل في تخريج هذا البيت: "أراد الفرزدق وهو تميميٌّ أنْ يتكلَّم بـ (ما) على لغة الحجازيِّين".

(6) سيبويه، الكتاب (ج60/1).

وهذا خطأ فاحش، وغَلَطٌ بَيِّنٌ، ولكنَّ نَصْبَهُ يجوز على أنْ تجعلَهُ نعتًا مقدَّمًا، وتُضْمِرَ الخبر فتنصبه على الحال، مثل قولك: (فيها قائمًا رجلٌ)"[1].

جاء في (الجنى الداني): "واخْتَلَفَ النَّقل عن الفرَّاء. فنُقِلَ عنه أنَّه أجاز: (ما قائمًا زيدٌ)، بالنَّصب. ونقل ابن عصفور عنه أنَّه لا يُجيزُ النَّصب"[2]، وذكر ابن عصفور تخريجًا غريبًا للبيت، فقال: "(فمِثْلُهُمْ) مرفوع إلَّا أنَّه مبنيٌّ على الفتح؛ لإضافته إلى مبنيٍّ"[3].

يعتقدُ الباحثُ أنَّ كلامَ ابن عصفورٍ حولَ هذه المسألةِ بعيدٌ عمَّا وَرَدَ عَنْ استعماله عند النُّحاة العرب، إذ لو بُنِيَ كلُّ مضاف بسبب إضافته إلى مبنيٍّ لَمَا توانى النُّحاة عَنْ الحديث عنه.

جاء في (همع الهوامع): "وجوَّز الفرَّاء نصبَهُ مطلقًا، نحو: (ما قائمًا زيدٌ)، وجوَّزه الأخفش مع (إلَّا)، نحو: (ما قائمًا إلَّا زيدٌ)، وحَكَى الجَرميُّ أنَّ ذلك لُغَيَّة، سمع (ما مسيئًا مَنْ أَعْتَبَ)"[4]. ومنه – أيضًا– قول الشَّاعر:

نَجْرانُ إِذْ ما مِثْلَها نَجْرانُ[5]

وأوَّل الجمهور ذلك على الحال، نحو: (فيها قائمًا رجلٌ)، والخبر محذوف، وهو العامل فيها؛ أيْ: (مثلهم في الوجود)[6].

المسألة الثَّانية– زيادة الباء في خبر (لا):

أصل الباب والمشهور في الاستعمال النَّحويِّ في الكلام العربيِّ شعره ونثره زيادة الباء في خبر (ليس)، يقول ابن مالك:

---

(1) يُنظر: المبرِّد، المقتضب (ج192/4).

(2) المرادي، الجنى الدَّاني (ص324)

(3) ابن عصفور، المُقَرَّب (ج102/1).

(4) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج392/1).

(5) البيت مِنَ الرَّجز، لم أقف له على قائل، وهو في همع الهوامع (ج392/1) والشَّنقيطيُّ، الدُّرر اللَّوامع(ج243/1). **الشَّاهد:** استشهد به على عمل (ما) الحجازيَّة مع تقدُّم خبرها على مذهب الفراء من غير قيد.

(6) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج392/1).

وَبَعْدَ (مـا) و(لَـيْس) جَـرَّ البـا الخَبَـرْ وَبَعْدَ (لا) وَنَفْيٍ (كانَ) قَدْ يُجَرْ[1]

يُفْهَمُ مِنْ هذا البيت أنَّ الباءَ تُزادُ كثيرًا في الخبر بعد (ليس) و(ما)، نحو قوله- تعالى: ﴿أَلَيسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ. . .﴾[2]، و﴿. . .أَلَيسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾[3].

جاء في (الجنى الدَّاني): "وفي زيادتها بعد (ما) التَّميميَّة خلاف، منع الفارسيُّ والزَّمخشريُّ، والصَّحيح الجواز؛ لسماعِهِ في أشعار بني تميم، وقد وردتْ زيادتُها في خبر (لا) أخت (ليس)"[4].

وقد وَرَدَتْ زيادةُ الباءِ في خبر (لا) كقول الشَّاعر:

فَكُنْ لِـي شَـفِيْعا يَـوْمَ لاَ ذُوْ شَـفَاعَةٍ بِمُغْـنٍ فَتِـيلًا عَـنْ سَـوَادِ بـنِ قَـارِبِ[5]

وزيدتِ الباء في خبر فعل ناسخ منفيٍّ[6]، كقول الشَّاعر:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدي إِلـى الزَّادِ لَـمْ أَكُنْ بِـأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَـعُ القَـوْمِ أَعْجَـلُ[7]

جَعَلَ المراديُّ زيادةَ الباء في الخبر على ضربين: مقيسة، وغير مقيسة: فالمقيسة في خبر (ليس) و(ما) أختها، ظاهر كلام بعضهم أنَّ هذا يجوز القياس عليه، وغير المقيسة في مواضع كثيرة، كزيادتها بعد (هل)[8]. ومِنْ شواهد زيادة الباء بعد (هل)، قول الشَّاعر:

---

(1) ابن مالك، متن الألفيَّة (ص12).

(2) [الزُّمَر: 36].

(3) [الزُّمَر: 37].

(4) المرادي، الجنى الدَّاني (ج54/1).

(5) البيت مِنَ الطَّويل لسواد بن قارب، وهو في الجنى الدَّاني (ص54)، وشرح شواهد المغني (ج264/6)، وشرح ابن عقيل (ج310/1)، وشرح التَّصريح (ج273/1، 704)، وهمع الهوامع (ج450/1؛ ج172/2). **اللُّغة:** الشَّفيع: المساعد. والفتيل: الشَّيء القليل. **الشَّاهد:** قوله: (بِمُغْنٍ) حيث دخلت الباء الزَّائدة على خبر (لا) كما تدخل على خبر (ما) العاملة عَمَلَ (ليس).

(6) الجنى الدَّاني (ج54/1).

(7) البيت مِنَ الطَّويل، للشَّنْفَرى الأزدي: وأكثر الرُّواة على أنَّ اسمه هو لقبه، وهو في ديوانه (ص59. ق17. البيت8)، وشرح الكافية الشَّافية (ج424/1)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج509/1)، وأوضح المسالك (ج284/1)، وشرح ابن عقيل (ج310/1). **وجه الاستشهاد:** إدخال الباء الزَّائدة في خبر مضارع (كان) المنفي بـ (لم)، وحكم إدخال الباء في الخبر- هنا- جائز مع القِلَّة.

(8) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ج53/1- 54).

يَقــولُ إذا اقْلَــوْلى عَلَيْهــا وَأَقْــرَدَتْ أَلَا، هَـلْ أَخـو عَـيْشٍ لَذِيْـذٍ بِـدائِمِ[1]

وتُزاد الباء في الخبر الموجب، كقول الشَّاعر:

فَــلا تَطْمَــعُ، أَبَيْــتَ اللَّعْــنَ، فيهــا وَمَنْعُكهـــا بِشَـــيءٍ يُسْـــتَطَاعُ[2]

قال الأخفش: "إنَّ الباء زائدةٌ في قوله- تعالى: ﴿...**جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا**...﴾[3]، والأولى أنْ يكونَ الجار والمجرور خبرًا، والباء متعلِّقة بالاستقرار"[4].

وتُزاد في خبر (تَجْد)[5]، ومنه قول الشَّاعر:

دَعــاني أَخــي والخَيْــلُ بَيْنــي وَبَيْنَــهُ فَلَمَّــا دَعَــاني لَــمْ يَجِــدْني بِقُعْــدَدِ[6]

ويندر في غير ذلك، كخبر (إنَّ) و(لكنَّ) و(ليت)[7]، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج438/1)، والجنى الدَّاني (ص55). وشرح الأشموني (ج261/1)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج275/1).

اللُّغة: اقْلَوْلى: ارتفع عليها. أَقْرَدَتْ: سَكَنَت. المعنى: يتَّهم الفرزدق جريرًا بخساسة عيش قومه فيقول: لو أنَّ أحدَهم امتطى أتانًا، وسكنتْ له، تمنَّى لو يدوم له هذا العيش اللَّذيذ.

الشَّاهد: قوله: (أخو عيش ... بدائم) حيث زاد الباء- حرف الجرِّ الزَّائد- على خبر (أخو)، وهو (بدائم) بعد (هل). يُنظر: أوضح المسالك (ج288/1).

(2) البيت مِنَ الوافر، لعبيدة بن ربيعة، في الجنى الدَّاني (ص55)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج1 373)، وشرح الأشموني (ج94/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج175/1).

الشَّاهد: قوله: (وَمَنْعُكها بِشَيء) حيث زاد الباء في الخبر الموجب، وفيها **شاهد آخر**، قوله: (مَنْعُكها) حيث أتى بالضَّمير الثَّاني (ها) متَّصِلًا، والأشهر أنْ يقول: (منعك إيَّاها).

(3) [يونس: 27].

(4) المرادي، الجنى الدَّاني (ج55/1).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج224/1).

(6) البيت مِنَ الطَّويل، لدُريد بن الصُّمَّة، وهو في ديوانه: (ص62. ق12. البيت20)، وفي الأصول في النَّحو (ج212/3)، واللَّمْحَة في شرح المُلْحة (ج591/2)، وأوضح المسالك (ج285/1)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج373/1)، وشرح الأشموني (ج260/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج1/ 369). **اللُّغة:** والقُعْدُد: الجَبان اللَّئيم، القاعِد عَنِ المكارِم والخامِل.

الشَّاهد: قوله **(بقعدد) وجه الاستشهاد:** زيادة (الباء) في المفعول الثَّاني لـ (يجد) المنفي بـ (لم)، ومعلوم أنَّ (يجد) مِنْ أخوات (يَظُنُّ)، الَّتي ماضيها (ظَنَّ)؛ أيْ: هو مِنَ النَّواسخ.

(7) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج262/1).

فَــإِنْ تَنْــأَ عَنْهَــا حِقْبَــةً لَا تُلاقِهَــا فإنَّــكَ مِمَّــا أَحْــدَثَتْ بِــالْمُجَرَّبِ[1]

وعن زيادتها بعد (لكنَّ) يقول ابن مالك: "وإذا دخلت على الخبر بعد (هل) لكون (هل) تشبه النَّافي، فَلَأَنْ تدخل على الخبر بعد النَّافي نفسه أحقُّ وأولى، بل قد دخلت على الخبر المرفوع بعد (لكنَّ)" [2]، ومنه قول الشَّاعر:

وَلَكِــنَّ أَجْــرًا لَــوْ فَعَلْــتَ بِهَــيِّنٍ وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْروفُ في النَّاسِ والأَجْرُ؟[3]

يخلص الباحث مِنَ البحث في هذه المسألة إلى أنَّ الباء قد تُزادُ في مواضع كثيرة، ولكنَّ زيادتَها في خبر (ليس) أو (ما) العاملة عملها هو الأصل؛ لشهرته في الكلام العربيِّ، ودخولها فيما عدا هذين الموضعين يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب؛ وذلك لأنَّ دخولها في تلك المواضع وُصِفَ بالنَّادر – أحيانًا– وبالشَّاذ– أخرى، وهذا يعني أنَّ زيادتها في تلك المواضع غير مشهورة، ولكنَّها وقعت في شواهد تُحْفَظُ، ولا يُقاسُ عليها.

كما يخلص الباحث إلى أنَّه لا فرق في زيادة الباء في خبر (ما) بين أن تكون حجازيَّة أو تميميَّة، خلافًا لمِنْ عارض ذلك، وأنَّه لا فرقَ في ذلك بين العاملةِ والَّتي بَطلَ عملُها بدخول (إنْ)، كما أنَّه لا فرق – أيضًا– في (لا) بين العاملة عمل (ليس) والعاملة عَمَلَ (إنَّ)، نحو: قولهم: (لاَ خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ)؛ أيْ: (لا خير خير)[4].

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس بن حجر الكنديِّ، وهو في ديوانه (ص7 دار المعرفة)، وشرح الكافية الشَّافية (ج439/1)، وأوضح المسالك (ج286/1)، وشرح الأشموني (ج262/1).
الشَّاهد: (بِالْمُجَرَّب) **وجه الاستشهاد:** زيادة (الباء) في خبر (إنَّ) وهو (المُجَرَّب)، وهذا نادر في اللُّغة، وزيادة (الباء) على جَعْلِ (المُجَرَّب) اسم مفعول، وقيل: اسم فاعل.

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج438/1).

(3) البيت مِنَ الطَّويل، لم أقف له على قائل، وهو في شرح المفصَّل (ج139/8)، وشرح الكافية الشَّافية (ج438/1)، وأوضح المسالك (ج287/1)، وشرح الأشموني (ج263/1)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج274/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج370/1). **الشَّاهد:** (وَلَكِنَّ أَجْرًا...بِهَيِّنٍ). **الاستشهاد:** زيادة (الباء) في خبر (لكنَّ) المشدَّدة النُّون، وحُكْم زيادة (الباء) في هذا الموضع أنَّه نادرٌ.

(4) هذا الشّاهد مِنْ خطبةٍ لأبي بكرٍ الصِّدِّيق – ﷺ– وفيه قولان: **أحدُهما:** أنَّ قوله (بخير) خبر (لا)، و(بعده) صفة الخبر، والباء بمعنى (في)، **والآخر:** أنَّ (بعده) صفة اسم (لا)، و(بخير) خبره مقدَّم، والباء زائدة، والتَّقدير: (لا خيرَ بعدَه النَّارُ خيرٌ). يُنظر: العكبريُّ: اللُّباب (ج246/1).

المطلب الثَّالث: خبر (كاد) وأخواتها

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- دخول حرف النَّفي على خبر (كاد) الفعل المضارع:

بدايةً يَشْتَرِطُ النُّحاةُ في خبر (كاد) أنْ يكون جملةً فعليَّة وجوبًا، وأنْ يكون فعلُها مضارعًا[1]، فرأس الباب والمشهور دخولُ حرفِ النَّفي قبلَ الفعل (كاد) نفسِهِ، وليس قبل خبرِها، ومنه قوله – تعالى: ﴿...لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا...﴾[2]، وقوله – ﷻ: ﴿... وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾[3].

الخروج عَنِ الباب غير المشهور دخول حرف النَّفي على خبر (كاد) الَّذي هو جملة فعليَّة فعلها مضارع، جاء في (شرح المفصَّل) معلِّقًا على قوله- تعالى: ﴿...إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا...﴾[4]: "فإذا دَخَلَ النَّفيُ على (كاد)، قبلها كان أو بعدها لم يكن إلَّا لنفي الخبر، كأنَّك قلت: (إذا أخرج يده يكاد لا يراها)"[5]، وجاء في (الكلِّيَّات): "لا فرقَ بين أنْ يكونَ حرفُ النَّفيِ مُتَقَدِّمًا عليه أو متأخِّرًا عنه، نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[6]؛ معناه: (كادوا لا يفعلون)"[7]، ومِنْ شواهدِ دخولِ حرفِ النَّفيِ على خبرِ (كاد) أو مضارعها، قول الشَّاعر:

وَمَـرَّ عَلَـى القَـرَائِنِ مِـنْ بُحَـارٍ فَكَـادَ الوَبْـلُ لاَ يُبقِـي بُحَـارَا[8]

ومنه قول شاعر آخر:

---

(1) ينظر : الجَوْجَريُّ، شرح شذور الذَّهب (ج496/2).

(2) [الكهف: 93].

(3) [الزُّخرُف: 52].

(4) [النُّور: 40].

(5) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج125/7).

(6) [البقرة: 71].

(7) الكفوي، الكلِّيَّات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة (ص749).

(8) البيت مِنَ الكامل، وهو للبُرَيق بن عياض الهُذَلِيِّ في معجم البلدان (ج341/4، 319). **الشَّاهد:** قوله: (لاَ يُبقِي) جاء خبر (كاد) جملةً فعليَّة، فعلُها مضارعٌ منفيٌّ بـ (لا).

وَحَلَّأَهَـــا حَتَّـــى إِذَا تَـــمَّ ظِمْؤُهَـــا وَقَـدْ كَـادَ لاَ يَبْقَـى لَهُـنَّ شُـحُومُ[1]

وورد الاستعمال الأوَّل في (صحيح البخاري)، وهو المشهور، وأمَّا الاستعمال الآخر، وهو غير المشهور، فلم يرد فيه – فيما عَلِمَ الباحث.

وإليك المواضع الَّتي وردتْ في (الصَّحيح) على الاستعمال المشهور على النَّحو الآتي:

– (كاد) منفيَّة بـ (لا): وردتْ في (الصَّحيح) في ثلاثة مواضع، منها:

قول الرَّاوي: "**وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لاَ يَكَادُ يَلْتَفِتُ فِي الصَّلاَةِ**"[2]، وقوله– ﷺ: "**فَلاَ يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ**"[3].

– (كاد) منفيَّة بـ (ما): وردت في (الصَّحيح) في موضع واحد فقط، هو: قول الرَّاوي: "**مَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ**"[4].

أخيرًا لا يرى الباحثُ غضاضةً في كلا الاستعمالين لَطالَما ورد استعمالُهما في أشعار العرب مـــِنْ ناحية، ونصَّ العلماء على جواز الاستعمال، وأنَّه لا فرَق بينَ الاستعمالينِ مِنْ حـــيثُ المعنى مِنْ ناحية أخرى، كما ذكر ابن يعيش.

المسألة الثَّانية– (أنْ) في خبر (أوشك) حرف نصب فقط، وليس حرفًا مصدريًّا:

أفعال المقاربة وأشهرها تلاثة، هي: (كاد، وأوشك، وكرب)، لا بدَّ أنْ يكون خبرها جملةً فعليَّة، فعلها مضارع، جاء في (شرح الكافية): "واسْتُعْمِلَ الخبرُ بالتَّجريدِ أو الاقتران بعد (عسى) و(كاد) و(كرب) و(أوشك)، فلك أنْ تقول: (عسى زيدٌ أنْ يفعلَ)، و(عسى زيدٌ يفعلُ)"[5]، وجاء في(توضيح المقاصد): "وهذه الأفعال مِنْ باب (كان)؛ لأنَّها ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، إلَّا أنَّ خبرَها لا يكونُ في الغالب إلَّا فعلًا مضارعًا"[6].

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، للشَّمَّاخ الذُّبياني، وهو في ديوانه(ص300. ق16. بيت6). **المعنى:** مُنِعَ الحِمارُ الأَتَنَ مِنْ ورودِ الماءِ خوفًا مِنَ الصَّيَّاد، حتَّى كادتْ تَهْزَل، وجواب (إذا) محذوف تقديره: أوردها. **الشَّاهد:** قوله (لاَ يَبْقَى) حيث جاء خبر (كاد) جملة فعليَّة، فعلها مضارع منفيٌّ بـ (لا).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: ما جاء في الإصلاح بين النَّاس إذا تفاسدوا، 182/3: رقم الحديث 2690].

(3) [المرجع السَّابق، باب: رفع الأمانة، 104/8: رقم الحديث 6497].

(4) [المرجع نفسه، باب: مَنْ صَفَّ أصحابَهُ عند الهزيمةِ، 43/4: رقم الحديث 2930].

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج454/1).

(6) المرادي، توضيح المقاصد (ج515/1).

المشهور بين الدَّارسين يتمثَّلُ في أنَّ خبر **(أوشك) يغلبُ عليه اقتران خبره بـ (أنْ)، كما في قولك: (أوشكَ البخيلُ أنْ ينفقَ مِنْ ماله)**، و(أنْ) هذه حرف مصدري ونصب، جاء في (شرح ابن عقيل): "وأمَّا (أوشك) فالكثير اقتران خبرِها بـ (أنْ)، ويقلُّ حذفُها منه"[1].

وغير المشهور- وهو الأقرب إلى الصَّواب فيما يعتقدُ الباحث- يتمثَّلُ في أنَّ (أنْ) المصاحبة للفعل المضارع الَّذي هو خبر (أوشك)- هي حرف نصب فقط، وليس حرفًا مصدريًّا؛ والسَّبب في ذلك يتمثَّلُ في أنَّك لو قدَّرت (سَبَكْتَ) المصدر المؤوَّل، وحوَّلته إلى مصدر صريح فإنَّه لا يستقيم المعنى، هل يستقيم لك أنْ تقول: (أوشكَ البخيلُ الإنفاق مِنْ ماله)؟، فهذا كما هو واضح منافٍ للاستعمال النَّحويِّ الصَّحيح، ولكنَّ القائلينَ بمصدريَّة (أنْ) في خبر (أوشكَ) يؤوِّلون الخبر على تقدير: (أوشكَ البخيلُ صاحبَ إنفاقٍ مِنْ ماله).

ومثل (أوشكَ) مِنْ أفعال المقاربة- (عسى) مِنْ أفعال الرَّجاء، جاء في (المفصَّل): "(أوشكَ) يُسْتَعْمَلُ إستعمالَ (عسى) في مذهبيها، تقول: (يوشكُ زيدٌ أنْ يجيءَ)، و(يوشكُ أنْ يجيءَ زيدٌ)، و(يوشكُ زيدٌ يجيءُ)"[2].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج232/1).

(2) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص359).

المبحث الثَّاني: اسم الأحرف النَّاسخة، وما أُلحق بها

المطلب الأوَّل: اسم (إنَّ) وأخواتها

وفيه الأحكام الآتية:

أحكام تتعلَّق بـ (إنَّ) التَّوكيديَّة النَّاصبة

المسألة الأولى- وُصِفَ اسم (إنَّ) بالعُمْدَة[1]:

المشهور ويشكِّل رأس الباب أنَّ العُمَد في الجملة النَّحويَّة العربيَّة خمس، هي: الفعل والفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر[2]، ولم يَنُصَّ أحد مِنَ النُّحاة على أنَّ اسم (إنَّ) عُمْدة، ولكنَّ المالقيَّ نصَّ على وقوع اسم (إنَّ) عُمْدةً، حيث ذَكَرَ في الأحكام الَّتي تخصُّها أنَّه لا يجوز حذفُ اسمها؛ لأنَّه عمدةٌ[3]، وهذا يُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

يقولُ الجَوجريُّ: "وإنْ وقعَ النَّصبُ في بعضِ العُمَدِ تَشْبِيْهًا له بالفضلات، كاسم (إنَّ) وخبر (كانَ) ونحوه، والفضلةُ مُؤَخَّرَةٌ عَنِ العمدة"[4]، ولكنَّني ألتمس للمالقيِّ عذرًا فيما ذهب إليه، فربَّما كان يقصد مِنْ وَصْفِ اسم (إنَّ) بالعُمدة؛ أنَّ هذا الاسم ركنٌ أساسيٌّ في الجملة لا يمكن الاستغناء عنه بالحذف.

ومِنْ ناحية أخرى فإنَّه ربَّما أراد أنْ يقول: إنَّ (إنَّ) دخلتْ على ما أصله عمدة، وهو المبتدأ، ثَمَّ بقى على عُمْدِيَّته بعد دخول (إنَّ) عليه؛ ليصبحَ اسمُها فيحتفظ بِعُمدِيَّتِهِ الَّتي كانت له قبل دخول (إنَّ) عليه، جاء في (همع الهوامع): "وأُلْحِقَ منها بالفضلاتِ في النَّصبِ خبرُ (كان)، و(كاد)، واسم (إنَّ) و(لا)، وجُزْءَا (ظَنَّ) فإنَّها عُمَدٌ؛ لأنَّها في الأصل المبتدأُ والخبرُ ونُصِبَتْ"[5].

---

(1) عرَّف السُّيوطيُّ العُمَدة بأنَّها: "عبارة عمَّا لا يَسُوْغُ حذفُهُ مِنْ أجزاءِ الكلامِ إلَّا بدليلٍ يقومُ مقامَ اللَّفظ به". يُنظر: همع الهوامع (ج307/1).

(2) يقول المحقِّقُ محيي الدِّين عبد الحميد في هامش شرح ابن عقيل (ج95/1): "الفاعل الَّذي هو عمدة في الكلام"، وجاء في همع الهوامع (ج75/1): "الرَّفع ثقيل، فَخُصَّ به العُمَد؛ لأنَّها أقلُّ، إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر".

(3) يُنظر: المالقي، رصف المباني (ص119).

(4) الجَوجريُّ، شرح شذور الذَّهب (ج330/1).

(5) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج307/1).

يعتقدُ الباحثُ أنَّ السُّيوطيَّ أراد أنْ يقول: وأُلْحِقَ بهذه العُمَدِ بعض الفضلات المنصوبة، ومنها كذا وكذا؛ أيْ ما ذكره؛ لأنَّك لو تأمَّلت عبارة السُّيوطيِّ لوجدت فيها بعض الخَلَل.

المسألة الثَّانية- سببُ عمل (إنَّ) في اسمها وخبرها أنَّها أُشْبِهَتِ الأفعال المتعديَّة:

أصل رأس الباب يتمثَّلُ في أنَّ (إنَّ) حرف يعمل الخفض[1] في الاسم الواقع بعده كغيره مِنَ الحروف؛ أيْ: أنَّ الأصل في عَمَلِ الحروف أنَّها تخفض، جاء في (رصف المباني): "وكان حقُّها- يقصد (إنَّ)- وحقُّ أمثالِها؛ أي: أخواتها مِنَ الحروف الَّتي تعملُ عملَها أنْ تخفضَ الاسمَ بعدَها؛ لأنَّها اختصتْ بالأسماء، ولم تكن كجزءٍ منها، وكلُّ ما اختصَّ بالأسماءِ ولم يكن كجزءٍ منها عَمِلَ فيها الخفض كحروف الجَرِّ"[2].

لاحظ قول المالقيِّ: "(وكان حقُّها)، فحقُّها هذا هو رأس الباب، وهذا يعني أنَّ -هناك- خروجًا على هذا الحقِّ، والَّذي يمثِّل خروجًا عَنِ الباب، وهو أنَّ (إنَّ) واخواتها أُشْبِهَتِ الأفعال المتعدِّية إلى مفعول به واحد مِنْ نحو: (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)... إلَّا أنَّ تَقَدُّمَ المنصوب على المرفوع لازم في بابها؛ تنبيهًا على أنَّ عملَها بحقِّ الشَّبه لا بحقِّ الأصل"[3].

لاحظ قوله: (بحقِّ الشَّبه لا بحقِّ الأصل)، فإنَّه يدلُّ على وجود أصل للباب في هذه المسألة، وهناك خروجٌ عن أصل الباب، جاء في (الكتاب): "وأمَّا (إنَّ) فإنَّما هي بمنزلة الفعل"[4]، وجاء في (المقرَّب): "اعلمْ أنَّ هذه الحروفَ لمَّا كانت مختصَّة بالأسماءِ، ولم تكن كالجزء منها أُشْبهَتِ الأفعال، فعَمِلَت"[5].

يخلص الباحث مِنَ البحثِ في هذه المسألةِ إلى أنَّ المعمول به يتمثَّل في أنَّ (إنَّ) وأخواتِها تنصب الاسم بعدها، ولكنَّ الأصل أنْ تخفضَهُ كغيرها مِنَ الحروف، والنُّحاة عَدَلُوا عَنْ الخفضِ بها إلى النَّصب بها وبأخواتها، فَخَفْضُها للأسماءِ أصلٌ ونصبها لها خروج عن الباب.

---

(1) المعمول به أنَّ (إنَّ) وأخواتِها تنصب الاسم بعدها، ولكنَّ الأصل أنْ تخفضَهُ كغيرها مِنَ الحروف، والنُّحاة عَدَلوا عَنِ الخفضِ بها إلى النَّصب بها وبأخواتها.

(2) المالقي، رصف المباني (ص118).

(3) المرجع السَّابق، ص118- ص119.

(4) سيبويه، الكتاب (ج120/3).

(5) ابن عصفور، المقرَّب (ج106/1).

المسألة الثَّالثة– نصب (إنَّ) وأخواتها للاسم ورفعها للخبر خروج عن الباب له أصلٌ:

رأس الباب أنَّ الفعل هو الَّذي ينصب ويرفع، والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ (إنَّ) المُؤكدِّة وأخواتها تنصب اسمها وترفع خبرها، فعلماءُ النَّحو أطلقوا عليها (الأحرف المشبَّهة بالفعل)، إذن الفعل هو الأصل، و(إنَّ وأخواتها) فرع عنه مِنْ جهة العمل فيما بعده، يقول ابنُ الأنباريِّ: "ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء النَّصبَ إلَّا ويعمل الرَّفع... فوجب أنْ تعمل في الخبر الرَّفع كما عملتْ في الاسم النَّصب"[1]؛ يقصد (إنَّ) وأخواتها.

جاء في (الإنصاف) – أيضًا– منسوبًا إلى الكوفيِّين: "الأصل في هذه الأحرف أنْ لا تنصب الاسم، وإنِّما نَصَبَتْهُ لأنَّها أُشْبِهَتِ الفعل؛ فإذا كانت إنَّما عَمِلَتْ؛ لأنَّها أُشْبِهَتِ الفعل فهي فَرْعٌ عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأنَّ الفرع أبدًا يكون أضعفَ مِنَ الأصل؛ فينبغي أنْ لا يعمل في الخبر، جريًا على القياس في حَطِّ الفروع عَنِ الأصول؛ لأنَّا لو أعملناه عَمَلَه لأدَّى ذلك إلى التَّسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها"[2].

وإنْ كانَ هذا الرَّأيُ مخالفًا لرأيِ البصريِّين القائل إنَّها وأخواتِها تنصبُ الاسم وترفع الخبر[3].

وسواء أَعَمِلَتْ (إنَّ) وأخواتها فيما بعدها أم لم تعمل، فهذا ليس مجالًا للبحث في هذه المسألة– هنا– وإنَّ الَّذي يهمُّ البحث هو كون عمل الفعل فيما بعده هو الأصل؛ أي: أنَّه يشكل رأس الباب، وأنَّ هذه الأحرف المشبَّهة به هي فرع عنه؛ أي تعدُّ خروجًا عَنِ الباب.

المعاني الَّتي تخرج فيها (إنَّ) عن أصل الباب:

ذكر ابن الدَّهان أنَّ (إنَّ) لها عشرةُ أنحاء[4]:

الأوَّل: للتَّحقيق. **الثَّاني:** بمعنى نَعَمْ.

الثَّالث: أنْ يكون إخبارًا عَنْ جماعة المؤنَّث مِنَ الأَيْن.

الرَّابع: أنْ يكون أمرًا مِنَ الأنين، تقول: (إنَّ يا فتى).

الخامس: أنْ يكون فعل ما لم يسمَّ فاعله ماضيًا مِنَ الأنين على لغة رِدَّ، تقول: (إنَّ في هذا المكان)، فتعديه إلى الظرف.

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص157).

(2) المرجع السَّابق، ص153.

(3) يُنظر: المرجع نفسه، ص153.

(4) يُنظر: ابن الدَّهان: الغُرَّة في شرح اللُّمع (ج1/4– 6).

السَّادس: أنْ يكون أمرًا للنِّساء مِنَ الأَيْن، فتقول: (إنَّ)؛ (اتْعَبْنَ).

السَّابع: أنْ يكون أمرًا للأنثى مِنَ(وَأَىَ) إذا وَعَدَ، ويلحق به نون التَّوكيد الثَّقيلة، فتقول: (إنَّ يا امرأة).

الثَّامن: أنْ يكون أمرًا للنِّساء مِنْ (آنَ)؛ أي: قَرُبَ، فتقول: (إنَّ)؛ أي: (اقرُبْنَ).

التَّاسع: أنْ يكون إخبارًا عَنِ المؤنَّث المجموع، فتقول: السَّاعات إنَّ، أي: قَرُبْنَ.

العاشر: أنْ تكون مركَّبةً مِنْ(إنِ) النَّافية والضَّمير المنفصل (أنا) كقول العرب: (إنَّ قائم)؛ يريدون: (إنْ أنا قائم).

1- مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ):

رأس الباب والمشهور أنْ تكون (إنَّ) حرف توكيد ونصب[1]، جاء في (رصف المباني): "تكون للتَّوكيد- يقصد (إنَّ)- في الجملة الاسميَّة، وهي داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ، فيصيرُ ما كان مبتدأ اسمًا لها فتنصبه، وما كان خبرًا لها فترفعه"[2].

وتسمَّى (إنَّ) الجوابيَّة، وهي منقولةٌ عَنْ (إنَّ) المُؤكدِّة، الَّتي تنصبُ الاسمَ وترفع الخبر؛ لأنَّ الجوابَ تصديقٌ وتحقيق، وهما والتَّأكيد مِنْ باب واحد، وهذا يُفهَمُ مِنْ كلام ابن جِنِّيْ الَّذي سمَّاها التَّحقيق[3].

الخروج عَنِ الباب وغير المشهور يتمثَّلُ فيما نقله المرادي عَنْ بعض النَّحويِّين مِنْ أنَّهم ذكروا لـ (إنَّ) في الكلام عشرةَ أنحاء، الثَّاني منها أنْ تكون حرفَ جوابٍ، بمعنى (نَعَمْ)[4].

جاء في (همع الهوامع): اخْتُلِفَ في هل تأتي (إنْ) حرفَ جوابٍ بمعنى (نعم)؟ فأثبت ذلكَ سيبويهِ والأخفشُ وصحَّحَهُ ابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ... ولا عَمَلَ لها- حينئذ- وخرَّج الأخفشُ

---

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب (120/3). وابن عصفور، المقرَّب (ص106). وابن يعيش، شرح المفصَّل (ج 59/8). والمرادي، الجنى الدَّاني (ص393). وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج227/1).

(2) المالقي، رصف المباني (ص118).

(3) يُنظر: ابن جِنِّيْ، اللُّمع (ص41).

(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص400).

عليها قراءة قوله- تعالى: ﴿**قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ...**﴾[1]، بتشديد النُّون مِنْ (إنَّ) دون أنْ يشيروا إلى أنَّه موجود في غيرها[2].

وذهب ابن مالك إلى أنَّ (إنَّ) قد تأتي بمعنى (نَعَمْ)، يقول: "ولكنَّ الشَّواهد على كون (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) مُؤيِّدُها ظاهر، ودافعُها مكابر، فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها"[3]، ومِنْ شواهدها قول الشَّاعر:

يَقولـــونَ أَعْمـــى قُلْـــتُ إنَّ أَكـونُ وَإِنِّـي مِـنْ فَتـى لَبَصـيرُ[4]

وقول شاعر آخر:

قـالوا أَخِفْـتَ فَقُلْـتُ إنَّ وَخيفَتـي مـا إنْ تَـزالُ مَنوطَـةً بِرَجـائي[5]

---

(1) [طه: 63]. الوجوه الإعرابيَّة للآية:

1- (إنْ): مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة مهملة، لا عَمَلَ لها، و(هذان) و(ساحران) مبتدأ وخبر مرفوعان بالألف. واللَّام الفارقة، هذا قول عدد مِنَ النَّحويِّين، جاء في شرح ابن عقيل (378/1): "إذا خُفِّفَتْ (إنْ) فالأكثر في لسان العرب إهمالها؛ فتقول: (إنْ زيدٌ لقائم)". فإن قيل: إنها جاءت مثقَّلة في قراءة صحيحة، فالرَّدُّ كما قال الألوسي: "(إنَّ) ملغاة وإنْ كانت مشدَّدة؛ حملاً لها على المخفَّفة، كما أُعْمِلَتِ المخفَّفة حملاً لها عليها ﴿**وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ...**﴾[هود: 111]، فهي مخفَّفة في قراءة نافع وابن كثير وشُعْبَة". يُنظر: تفسير الألوسي (ج534/8).

2- (إنَّ)- هنا- ليست النَّاسخة؛ بل هي بمعنى (نَعَمْ)، وهذا ما نحن بصدده- هنا. الكشَّاف (72/3).

3- (إنَّ)- هنا- نافية، واللَّام الدَّاخلة على (ساحران) بمعنى: إلَّا، فيكون المعنى: (ما هذان إلَّا ساحران). تفسير الألوسي: (ج533/8).

4- (إن) ناسخة ناصبة، و(هذان) اسمها، ومجيء اسم الإشارة بالألف مع أنَّه في محلِّ نصب جَارٍ على لغة بعض العرب مِنْ إجراء المثنى وما يلحق به بالألف دائمًا، وهو قول أبي حيَّانَ وابن مالك والأخفش وأبي عليٍّ الفارسيِّ. ينظر: تفسير الألوسي (ج533/8).

5- الوجه الخامس: (إنَّ) ناسخة ناصبة، واسمها ضمير الشَّأن محذوف، و(هذان ساحران) مبتدأ وخبر، والجملة في محلِّ رفع خبر (إنَّ). ينظر: تفسير الألوسي: (ج534/8).

(2) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج450/1).

(3) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج33/2).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لحسان بن ثابت، ولا يوجد في ديوانه، ونسبه ابن مالك في (شرح التَّسهيل) له: (ج33/2)، والبيان والتَّبيين (ج192/2). **الشَّاهد**: مجيئ (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ).

(5) البيت مِنَ الكامل، نسبه ابن مالك لبعض الطَّائيِّين في شرح التَّسهيل (ج33/2)، وهو في مغني اللَّبيب(ج 531/6). الشَّاهد: مجيئ (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ).

علَّق ابن مالك: "نبَّهتُ في هذا الباب على ورود (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)؛ ليُعلَمَ بها، فتُعامَل بما تُعامَل (نَعَمْ) مِنْ عدم الاختصاص، وعدم الإعمال، وجواز الوقف بها"[1]، ومِنْ أمثلتها في الشِّعر قول الشَّاعر:

بَكَـــرَ العَـــوَاذِلُ فِـــي الصَّـــبُو ... حِ يَلُمْنَنِـــــــي وَأَلُومُهُنَّـــــــهْ

وَيَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قَـــدْ عَـــلاَ ... كَ وَقَـــدْ كَبِـــرْتَ فَقُلْـــتُ: إِنَّـــهْ[2]

عقَّب الزَّمخشريُّ: "وتَخْرُجُ (إنَّ) المكسورة إلى المعنى (أَجَل)"[3]؛ أيْ: فقلت: نَعَمَ. والهاءُ الَّتي لحقته هي هاءُ السَّكت، تُزادُ في الوقف، لا هاءُ الضَّمير، ولو كانت هاءَ الضَّمير لثبتت في الوصل، كما تثبتُ في الوقف، ولكنَّ الحال ليس كذلك؛ لأنَّنا نقوم بحذفها عند الوصل، يُقال مثلًا: (هل عاد محمدٌ؟)، فتجيب: (إنَّ يا صاحبي)؛ أيْ: (نَعَمْ، يا صاحبي، قد عاد).

ومنه قول عبد الله بن الزُّبير[4] –رضي الله عنه– لابن الزُّبير الأسدي[5] لمَّا قال له: لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك: إنَّ وراكبها؛ أراد: نَعَمْ، ولَعَنَ راكبَها[6].

مِنْ ناحية أخرى قد تأتي صيغة الكلام على الخطاب أو التَّكلُّم، وتبقى الهاءُ– هنا– على حالها، نحو: (هل عدتم؟)، فيُقال: (إنَّهُ)، ويُقالُ: (هل نسعى للخير؟)، فيُقال: (إنَّهْ)، ولو عددتَ هذه الهاءُ هاءَ الضَّمير، لَمَا استقام معنى الكلامُ؛ ولَتَرَتَّبَ عليه فسادٌ بيِّن.

جاء في (معاني القرآن) " ويُسْتَحْسَن – أيضًا– (إنَّ هذان) بالتَّشديد؛ لأنَّه مذهب أكثرُ القرَّاء،

---

(1) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج33/2).

(2) البيتانِ مِنْ مجزوء الكامل، لعبيد الله بن قيس الرّقيَّات، وهما في الكتاب (ج151/3)، واللُّمع في العربيَّة (ص34)، واللَّمحة في شرح المُلْحَة (ج542/2)، وشرح ابن عقيل(ج59/1).

الشَّاهد: (إِنَّهْ) حيث جاءت (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ). والهاءُ الَّتي لحقته هي هاءُ السَّكت.

(3) الزَّمخشريُّ، المفصل (ص397).

(4) أبو بكر عبد الله بن الزُّبير بن العوام القرشيُّ: فارس قريش في زمنه، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة، وكان من خطباء قريش المعدودين، استشهد على يدِ الحجاج الثَّقفي، وهو أوَّل مَنْ ضَرَبَ الدَّراهم المستديرة، له في كتب الحديث ثلاثة وثلاثون حديثًا، مَاتَ سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج87/4).

(5) عبد الله بن الزَّبير بن الأسدي: مِنْ شعراء الدَّولة الأمويَّة، ومِنَ المتعصبينَ لها، كان هجَّاءً، يخاف النَّاس شرَّه، له ديوان شعر، مَاتَ سنةَ خمسٍ وسبعينَ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج87/4).

(6) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج103/2). والمالقي، رصف المباني (ج124). وخزانة البغدادي (ج62/4). ولسان العرب مادة (إنَّ).

وبه يُقْرَأ، وهو قويٌّ في العربيَّة"[1].

يستدلُّ الباحث على أنَّ (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) بقول أبي عبيد[2] الَّذي علَّق على (إنَّهُ): "وهذا اختصار مِنْ كلام العرب، يُكْتَفى منه بالضَّمير؛ لأنَّه قد عُلِمَ معناه، وأمَّا قول الأخفش: إنه بمعنى (نَعَمْ)، فإنَّما يريد تأويله، ليس أنَّه موضوع في اللُّغة لذلك. قال: وهذه الهاء أُدْخِلَتْ للسُّكوت"[3].

يتَّضح مِنْ كلام أبي عُبيد أنَّه مِنَ المنكرينَ لمجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)، جاء في(الجنى الدَّاني): "(إنَّ) حرف جواب، بمعنى (نَعَمْ). ذكر ذلك سيبويه، والأخفش. وحَمَلَ المبرِّدُ، على ذلك قراءة مَنْ قرأ ﴿**قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**. . .﴾[4]، وأنكر أبو عبيدة[5] أنْ تكون (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)"[6].

يخلص الباحث في هذه المسألة إلى أنَّ (إنَّ) لها معانٍ مختلفة، ومنها التَّوكيد، والتَّعليل، وبمعنى (نَعَمْ)، وأنَّ التأكيد هو أصل هذه المعاني جميعًا، وأنَّه كلَّما عَظُمَ الاهتمام بالشَّيء كَثُر تأكيدُهُ.

2- وقوع (إنَّ) فعلًا ماضيًا:

رأس الباب والمشهور أنَّ (إنَّ) حرفُ توكيد ونصب، وفيها معنى التَّحقيق كما قال أبو جعفر النَّحاس[7].

والخروج عَنِ الباب وغير المشهور أنْ تأتيَ (إنَّ) فعلًا ماضيًا، والفاعل هو ضمير جماعة الإناث، تقول: (النِّساءُ إنَّ)؛ أيْ: تَعِبْنَ أو مِنْ (آنَ) بمعنى قَرُبَ، أو مسندًا لغيرهنَّ على

---

(1) أبو إسحاق الزَّجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج364/3).

(2) أبو عبيد القاسم بن سلَّام الهرويُّ: مِنْ كبار العلماء، الأديب الفقيه المُحَدِّث، كان مؤدِّبًا، صاحب التَّصانيف الكثيرة في القراءات والفقه واللُّغة والشِّعر، قرأ القرآن على الكسائيِّ، توفِّي سنةَ أربعٍ وعشرينَ ومائتينِ مِنَ الهجرة. يُنظر: طبقات الشَّافعيَّة للسُّبكيِّ (ج153/2)، والأعلام (ج175/5).

(3) الجَوْهَري، الصِّحاح (ج2074/5).

(4) [طه: 63].

(5) أبو عُبَيْدَة معمر بن الْمثنى.

(6) المرادي، الجنى الداني (ص98).

(7) يُنظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن (ص27).

أنَّه مِنْ الأنين[1]، وعبَّر عنها ابن الدَّهَّان بقوله: "أنْ يكون إخبارًا عَنْ جماعة المؤنَّث مِنَ الأَيْن، تقول: (النِّسوةُ إنَّ)؛ أيْ: (لَغِبْنَ)"[2].

جاء في (تهذيب اللُّغة): "الأَيْنُ: آن يئينُّ أينًا، مِنَ الإعياء، وليس له فعل، وقيل لا يُشْتَقُّ منه فعل إلَّا في الشِّعر"[3]، ومنه قول الرَّاجز:

أَقـــولُ لِلْعَبَّـــاسِ والمُهـــاجِرِ إنَّ وَرَبِّ القَلُـــوصِ الظَّـــوامِرِ[4]

3- مجيء (إنَّ) أمرًا:

أ- للواحد المذكَّر:

ومِنَ الحالات الَّتي تخرج فيها(إنَّ) عَنْ أصل الباب- التأكيد والتَّحقيق- أنْ تأتيَ أمرًا للواحد المذكَّر مِنَ الأنين، نحو: (إنَّ يا زيدُ)[5].

جاء في (تهذيب اللُّغة): "ومِنَ (الأنين) يُقال: أنَّ يَئِنُّ أَنِينًا، وأَنَّا، وأَنَّةً"[6].

ب- **أمرًا لجماعة الإناث:** ومِنَ هذه الحالات – أيضًا- أنْ تكون (إنَّ) أمرًا لجماعة الإناث، مِنَ الأَيْنِ، وهو التَّعب، نحو: (إنَّ، يا نساء)؛ أيْ: (اتْعَبْنَ)[7].

جاء في (لسان العرب): فأمَّا (الأَيْنُ) فإنَّما هو الإعياء والتَّعب، فلمَّا عَدِمَ (آن) المصدر الَّذي هو أصل الفعل عُلِمَ أنَّه مقلوبٌ عَنْ (أني يأني)[8].

4- **أنْ يكون أمرًا للأنثى مِنَ (وَأَى) إذا وَعَدَ**، ويلحق به نون التَّوكيد الثَّقيلة، فتقول: (إنَّ يا امرأة)[9].

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص400). وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج249/1).

(2) ابن الدَّهان: الغُرَّة في شرح اللُّمع (ج5/1).

(3) الأزهري: تهذيب اللُّغة (ج395/15).

(4) البيت مِنَ الرَّجز، لم أقف على قائله، وهو في جمهرة اللُّغة (ج249/1)، والخصائص (ج170/3)، والغُرَّة في شرح اللُّمع (ج5/1)، وتاج العروس (34ج/221). **الشَّاهد:** جاء البيت بلفظ (إنَّا): بمعنى (أَعْيَيْنا).

(5) يُنظر: المرادي: الجنى الدَّاني (ص400).

(6) الأزهري: تهذيب اللُّغة (ج403/15).

(7) يُنظر: المرادي: الجنى الدَّاني (ص400).

(8) يُنظر: ابن منظور: لسان العرب (ج479/3).

(9) يُنظر: ابن الدَّهان: الغُرَّة في شرح اللُّمع (ج6/1).

5- **مجيء (إنَّ) فعلًا مبنيًّا للمفعول:**

رأس الباب والمشهور في (إنَّ) أنَّها حرف توكيد ونصب[1].

الخروج عَنْ أصل الباب وغير المشهور أنْ تكون فعلًا مبنيًّا للمفعول، أصله (أُنِنَ) على وزن (ضُرِبَ)، ثُمَّ أُدغمَتِ الأولى في الثَّانية، وكُسرتِ الهمزة؛ وذلك لِنَقْلِ حركة النُّون الَّتي هي عين الفعل إليها[2]، ومثَّل له ابن هشام بقوله: (إنَّ يومُ الخميس)، وأصله مثل: (أنَّ زيدٌ يومَ الخميس)[3].

وذكر المرادي مِنْ معاني (إنَّ) أنْ تكون فعلاً ماضيًا، مبنيًّا لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، مِنَ الأنين، على لغة رِد، بالكسر، نحو: (إنَّ في الدَّار)[4].

6- أن تكون مركَّبة مِنْ (إنِ) النَّافية و(أنا) كقول العرب: (إنَّ قائمٌ)؛ يريدون: إنْ أنا قائمٌ. فنقلوا حركة الهمزة إلى نون (إنْ)، وحذفوا الهمزة، وأدغموا[5].

ونظيره قوله- تعالى: ﴿**لَّٰكِنَّا۠ هُوَ اللَّهُ رَبِّي...**﴾[6]، وسُمِعَ مِنْ بعضهم: (إنْ قائمًا)، بالنَّصب، على إعمال (إنْ) عمل (ما)، وهذا يُنْسَبُ للمبرِّد الَّذي يرى إعمال (إنِ) النَّافية، فينصب الخبر بها تشبيهًا بـ (ليس) كما كان ذلك مع (ما) الحجازيَّة، جاء في (المقتضب): وكانَ سيبويهِ لا يرى فيها[في(إنْ)] إلَّا رفعَ الخبر؛ لأنَّها حرفُ نفيٍ دَخَلَ على ابتداءٍ وخبرِهِ، فلا تُغَيِّرُهُ، وغيرُهُ يجيزُ نصبَ الخبر على التَّشبيه بـ (ليس) كما فُعِلَ ذلك في (ما) وهذا هو القول؛ لأنَّه لا فَصْلَ بينها وبين (ما) في المعنى، وذلك قوله- ﷻ: ﴿**...إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾[7][8].

إذن يجوز على قياس المبرِّدِ: (إنْ قائمًا) على إعمالها؛ أيْ: (ما هو قائمًا)، لاحظ قوله: "وهذا

---

(1) يُنظر: ابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص147). وابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج346/1)، والأشموني، شرح الأشموني (ج346/1).

(2) يُنظر: ابن الدَّهَّان: الغُرَّة في شرح اللُّمع (ج6/1)، والجنى الداني (ص400).

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج250/1)، ويوم- هنا- نائب فاعل للفعل المبنيِّ للمفعول: (إنَّ).

(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص400).

(5) يُنظر: ابن الدَّهَّان: الغُرَّة في شرح اللُّمع (ج6/1- 7)، والمرادي: الجنى الدَّاني (ص402).

(6) [الكهف: 38].

(7) [المُلك: 20].

(8) المبرِّد، المقتضب (ج362/2).

هو القول".

7- (إنَّ) تفيد التَّعليل:

رأس الباب والمشهور أنَّ (إنَّ) تفيد التَّوكيد؛ توكيد النِّسبة؛ أيْ: توكيد نسبة الخبر للاسم، جاء في (اللُّباب): "إنَّما دخلتْ (إنَّ) على الكلام للتَّوكيد عوضًا عْن تكرير، وفي ذلك اختصار تامٌّ مع حصول الغرض مِنَ التَّوكيد"[1].

والخروج عَنِ الباب وغير المشهور أنَّ (إنَّ) تفيد التَّعليل، وهذا ما نصَّ عليه الزَّركشيُّ[2] والسُّيوطيُّ مِنْ أهل التَّفسير ناقِلَيْنِ ذلك عَنْ ابن جِنِّيْ وعلماء البيان.

جاء في (البرهان): "واعلم أنَّ كلَّ جملة صُدِّرَتْ بـ (إنَّ) مفيدة للتَّعليل وجواب سؤال مقدَّر، فإنَّ الفاء يصحُّ أنْ تقومَ فيها مقام (إنَّ) مفيدةً للتَّعليل، حَسُنَ تجرُّيدُها عن كونها جوابًا للسُّؤال المُقَدَّر"[3].

آيات مِنَ القرآن الكريم يُدَلَّلُ بها على ورود (إنَّ) للتَّعليل:

قوله- تعالى: ﴿...**وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيم**﴾[4]، وقوله- تعالى: ﴿...**وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ**...﴾[5]، وقوله- تعالى: ﴿**وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ**...﴾[6]. في الآيات الكريمة المذكورة إذا قمت بإسقاط (إنَّ) الَّتي تصدَّرتِ الجملة الثَّانية مِنْ كلِّ آية كريمة، فإنَّ هذه الجُمَل تُظْهِرُ فائدةَ ما قبلها، و- هنا- يمكن وضع الفاء بدلًا عن (إنَّ) عند إسقاطها.

أمَّا إذا لم تُذْكَر الجملة الَّتي تَصَدَّرَتْها (إنَّ) لفائدة ما قبلها- حسب رأيه- فإنَّه لا يمكن وضع الفاء بدلًا عنها عند اسقاطها، ومثال ذلك مِنَ القرآن الكريم قوله- تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَى أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ**﴾[7] بعد قوله: ﴿**لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لاَ**

---

(1) أبو البقاء العكبري، اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج250/1).

(2) أبو عبد الله، بدر الدِّين محمَّد بن بهادر بن عبدالله الزَّركشيُّ: عالِم بفقه الشَّافعيَّة والأصول، مصريُّ المولد والوفاة، له تصانيفُ كثيرة في عدَّة فنون، تُوفِّي سنةَ أربعٍ وتسعينَ وسبعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام: (ج60/6).

(3) الزَّركشي، البرهان (ج406/2- 407).

(4) [البقرة: 199]، و[المُزَّمِّل: 20].

(5) [التَّوبة: 103].

(6) [يوسف: 53].

(7) [الأنبياء: 101].

﴿يَسْمَعُونَ﴾[1].

فلو قلنا: فالَّذين...(لم يكن كلامًا)[2].

أخيرًا يعقب الرُّماني بقوله: "والآيات المتقدِّمة وإنْ كانت (إنَّ) مفيدةً للتَّعليل فيها إلَّا أنَّها للتَّأكيد – أيضًا– لأنَّ التَّعليل نوع منه"[3].

لكنَّ الباحث يرى في ذلك دلالةً على أنَّ الأصل في معنى (إنَّ) هو التَّوكيد، وأنَّ مِنْ معانيها التَّعليل، وهذا يعدُّ خروجًا بها عَنْ أصل بابها.

ويعتقدُ الباحث أنَّ هذه المسائلَ وغيرَها مِنَ المسائل المشابهة هي أقربُ إلى الألغاز النَّحويَّة الَّتي يحتاجُ حلُّها وتفسيرها إلى مزيدٍ مِنَ البراعة العقليَّة واللُّغويَّة، والَّتي تُنَشِّطُ الذِّهن، وتُحَفِّز الخاطر، وتنيرُ العقلَ، وأنَّها تعدُّ مِنْ مُلَحِ القول.

وقد اهتم عدد مِنَ النُّحاة بهذا النَّوع مِنَ الرِّياضة العقليَّة واللُّغويَّة، ومنهم الزَّمخشريُّ، وكذلك ابن هشام الَّذي خَصَّصَ كتابًا فيها سمَّاه: (ألغازُ ابن هشام في النَّحو)، وأورد عددًا منها في كتابه (مغني اللَّبيب) في مواضعَ متفرِّقةٍ، ومنهم الإمام السُّيوطي، وله (الألغاز النَّحويَّة)، وهو الكتاب المسمَّى (الطِّراز في الألغاز)، وغيرها.

المسألة الرَّابعة– جواز حذف اسم (إنَّ) إنْ كان ضميرَ الشَّأن:

أصل الباب: يتمثَّلُ في أنَّه لا يجوز حذفُ اسم (إنَّ) ؛ لأنَّه عمدةٌ[4].

والخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّل في جواز حذف اسم (إنَّ) إذا وقع ضميرًا للشَّأن، ولكنْ في الشِّعْر، يقول البغداديُّ: "على أنَّ ضميرَ الشَّأنِ يجوز حذفُهُ في الشِّعْرِ كثيرًا، بخلافِ حذفِ اسم هذه الحروف فإنَّه وإنْ اختصَّ حذفُهُ في الشِّعْر لكنَّه بضعفٍ وقلَّةٍ"[5]، ومِنْ أمثلته قول الشَّاعر:

---

(1) [الأنبياء: 100].

(2) الرُّمَّاني، معاني الحروف (ص133).

(3) المرجع السَّابق، ص133.

(4) يُنظر: المالقي، رصف المباني (ص119).

(5) البغدادي، خزانة الأدب (ج448/10).

إِنَّ مَــنْ يَــدْخِلِ الْكَنِيسَــةَ يَوْمًــا يَلْــقَ فيهــا جــآذِرًا وَظِبــاءَ[1]

وأجاز ذلك ابن مالكٍ مطلقًا في الشِّعْر والنَّثر، في ضمير الشَّأن أو غيره[2]، ومِنْ شواهده في النَّثر قوله-ﷺ: "**إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ**"[3]، وجاء في(عمدة القارئ): "الأصلُ: إنَّه؛ أَيْ: إنَّ الشَّأْن"[4].

المسألة الخامسة- وجوب حذف اللَّام الفارقة إذا كان بعدَ ما ولي (إنْ) المخفَّفة نفيٌ واللَّبسُ مأمون:

رأس الباب يتمثَّلُ في أنَّ النُّحاة جعلوا اللَّام الفارقة لازمة على الإطلاق، ويُرْجِع ابنُ مالك السَّبب إلى ما ذهب إليه النُّحاة في هذه المسألةِ إلى أمرين، **الأوَّل** كما يقول: (لِيَجْرِيَ البابُ على سَنَنٍ واحد)، **والآخر**: عدم اطِّلاع النُّحاة على شواهد السَّماع، ولم يكتفِ بهذا بل وصف موقفهم مِنْ هذه المسألة بالغَفْلَة[5].

ما ذهبَ إليه النُّحاة في هذه المسألةِ هو المشهور بينهم، والمعمول به عند المشتغلين بالنَّحو والدَّارسين له، وما ذهبوا إليه يشكِّلُ رأس الباب كما ذكر ابنُ مالك، وقد أثبتَ ابن مالك صحَّة غيرِ ما ذهبوا إليه معتمِدًا على ما وَرَدَ في مصادر السَّماع المتنوِّعة، ومنها قول الشَّاعر:

إِنِ الحَقُّ لا يَخْفى عَلى ذي بَصيرَةٍ وإِنْ هُــوَ لَــمْ يَعْــدَمْ خِــلافَ مُعانِــدِ[6]

---

(1) البيت مِنَ الخفيف، نُسِبَ للأخطل، ولكنَّني فَتَّشْتُ ديوانه فلم أعثر عليه فيه، وهو في شرح المفصَّل (115/3)، ورصف المباني (ص119)، ومغني اللَّبيب (ج232/1؛ ج254/6)، والمقرَّب (ج1/ 109)، وشرح شواهد المغني للسُّيوطيِّ (ج122/1).

اللُّغة: الجآذِر: جمع جُؤذر، وهو ولد البقرة الوحشيَّة. والظِّباء: جمع ظبيَة؛ فهو يشبِّه الأولاد بالجآذِر، والنِّساء بالظِّباء في سعة العيون والحُسْن.

الشَّاهد: اسم إنَّ ضمير الشَّأن، وهو محذوف للضَّرورة، ولا يصحُّ جعلُ اسمِ (إنَّ) (مَنْ)؛ لأنَّ الشَّرط له صدرُ الكلام، فلا يعملُ فيه ما قبله، والتَّقدير فيه: إنَّه؛ أيْ: الحال والشَّأن مَنْ يدخلِ الكنيسة يَلْقَ فيها... .

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج236/1).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: عَذَابُ المُصَوِّرِينَ يَوْمَ القِيَامَةِ، 167/7: رقم الحديث 5950].

(4) العيني، عمدة القارئ (212/7). ويُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج131/1- 132).

(5) يُنظر: ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص106).

(6) البيت مِنَ الطَّويل، لم أقف له على قائل، وهو في شواهد التَّوضيح (ص106)، ومغني اللَّبيب (ج259/3)، وشرح شواهد المغني للبغداديِّ (ج354/4). **الشَّاهد:** قوله (إِنِ الحَقُّ) و(وإِنْ هُوَ) حيث لم يأتِ باللَّام الفارقة لمجيء الخبر منفيًّا، (لا يخفى)، و(لم يَعْدَمْ).

يعلِّق البغداديُّ: "على أنَّ اللَّام الفارقة يجب حذفُها مع نفي الخبر كما- هنا"[1]، ومنه قول شاعر آخر:

أَمَــا إنْ عَلِمْــتُ اللهَ لَــيْسَ بِغافِــلٍ فَهانَ اصْطِباري أَنْ بُلِيْتُ بِظالِمِ[2]

نَسَبَ البغداديُّ إلى ابن مالك في (شرح التَّسهيل)[3] قوله: "لو كان الخبر منفيًّا لم يَجُزْ اتصالُ اللَّام فيه؛ لأنَّ أكثر حروفِ النَّفي أوَّلُهُ لامٌ، فَكُرِهَ دخولُ لامٍ على لام، ثُمَّ جرى النَّفيُ على سَنَنٍ واحد، فلم يُوكَّدْ خبرٌ منفيٌّ بلام"[4].

إذن الخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما ذهب إليه ابن مالك مِنْ وجوب حذف اللَّام الفارقة إذا كان بعد ما ولي (إنْ) المخفَّفة نفي، واللَّبس مأمون[5].

المسألة السَّادسة- أخوات (إنَّ) النَّاصبة للاسم الرَّافعة للخبر تابعةٌ لها:

عَدَّ سيبويهِ أخوات (إنَّ) خمسةَ أحرفٍ، وليس سِتَّة، فقد أسقط (أنَّ) المفتوحة؛ لأنَّ أصلها (إنَّ) المكسورة - فقال: هذا باب الحروف الخمسة الَّتي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده؛ وهي: (إنَّ) و(لكنَّ) و(ليتَ) و(لَعَلَّ) و(كأَنَّ)[6]؛ ويعلِّل ابن مالك استغناءَ سيبويهِ عَنْ (أنَّ) بالفتح بقوله: "لِأَنَّ فتح همزة (أنَّ) يَعْرِضُ بوقوعها موقع اسم مفرد، وإذا سَلِمَتْ مِنْ ذلك كُسِرت همزتُها"[7].

إذن أصل الباب (إنَّ)، جاء في (اللَّمْحة): "و(إنَّ) هي أصلُ الباب؛ ومعناها: توكيد الحُكْمِ"[8]، وإذا مَثَّلَتْ (إنَّ) أصل الباب فإنَّ أخواتِها تمثِّل امتدادًا لهذا الأصل.

---

(1) البغداديُّ ، شرح أبيات مغني اللَّبيب (ج354/4).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لم أقف له على قائل، وهو في شواهد التَّوضيح (ص106)، وشرح التَّسهيل (ج34/2). **الشَّاهد:** لم يأتِ باللَّام الفارقة لمجيء الخبر منفيًّا، (لَيْسَ بِغافِلٍ).

(3) لم يتسنَّ لي العثور على رأي ابن مالك في (شرح التَّسهيل).

(4) يُنظر رأي ابن مالك في: البغدادي، شرح أبيات مغني اللَّبيب (ج354/4).

(5) يُنظر: ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص106).

(6) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج131/2)، والأشموني، شرح الأشموني (ج296/1)، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني (ج398/1).

(7) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج471/1).

(8) ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحَة (ج542/2).

المسألة السَّابعة- إعمال (إنْ) المخففة مِنَ الثقيلة، بمعنى آخر: (إنْ) المخففة بين الإهمال والإعمال:

رأس الباب والمشهور بين الدَّارسينَ أنَّ (إنَّ) حرف توكيد ونصب تعمل النَّصب في اسمها والرَّفع في خبرها إذا كانت مشدَّدةً، أمَّا إذا كانت مخفَّفةً؛ أيْ: ساكنة فإنَّها لا تعمل، يقول الرَّضيُّ: "إذا خُفِّفتِ المكسورةُ، بَطَلَ اختصاصُها بالأسماء فيغلبُ الإلغاء، قال- تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ...﴾ [1] بتخفيف (إنْ)، ولا يجوز عند الكوفيِّين إعمال المخفَّفة، والآية ردٌّ عليهم"[2].

الخروج عَنِ الباب وغير المشهور أنَّ (إنْ) المخفَّفة مِنَ الثَّقيلة تدخل على الجملتين؛ فإنْ دخلتْ على الاسميَّة جاز إعمالها خلافًا للكوفيِّين، يقول الرَّضيُّ: "ومنع أبو عليٍّ في المكسورة المخفَّفة المهملة مِنْ تقديرِ ضميرِ الشأن بعدها، وجوَّز ذلك بعضُهم قياسًا على المفتوحة"[3].

نَقَلَ أحدُ الباحثينَ عَنِ الزَّمخشريِّ في كتابه (الأحاجي النَّحوية)- والَّذي لم أستطع الحصول عليه- أنَّه جوَّز قول القائل: (إنْ زيدٌ لمنطلقٌ)، بتقدير: (إنَّه زيدٌ منطلقٌ)، على أنَّ ضمير الشَّأن اسمها، والجملةُ خبرها[4].

يُسْتَنْتَجُ مِنْ كلام الرَّضيِّ والزَّمخشريِّ- معًا- وهو كونُ بعضُ النُّحاةِ جوَّز تقدير ضمير الشَّأن بعدَ (إنْ) المخفَّفة مِنَ الثَّقيلة أنَّه يجوز إعمال (إنْ) المخفَّفة، واسمها هو ضمير الشَّأن.

إذنْ (إنْ) المخفَّفة مِنَ الثَّقيلة تدخل على الجملة الفعليَّة الَّتي فعلها ماضٍ ناسخ أو مضارع ناسخ، بخلاف الثَّقيلة الَّتي يقتصر دخولها على الجملة الاسميَّة.

كما تدخل على الجملة الفعليَّة، ومثَّل ابن هشام لدخولها على الفعل المضارع بقوله: (إنْ يزينُكَ

---

(1) [هود: 111].

(2) الأستراباذيُّ، شرح الرَّضي على الكافية (ج4/365- 366).

(3) المرجع السَّابق، ج4/368.

(4) (إنِ) الخفيفة المكسورة الهمزة في النَّحو العربيِّ وأساليبها في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، إشراف الدُّكتور محمَّد رفعت، إعداد طه عبد الرَّازق، جامعة الأزهر، كليَّة اللُّغة العربيَّة/ قسم اللُّغويَّات لسنة ١٣٥٥هـ- ١٩٧٥م. (ص147).

لنفسك، وإنْ يشينُكَ لهيه)، وفي هذا المثال دخلتْ (إنْ) المخفَّفة مِنَ الثَّقيلة على فعل مضارع غير ناسخ، فأضحتْ أكثرَ شذوذًا وبعدًا عَنْ أصل بابها.

علَّق ابنُ هشامٍ بقوله: "وحيث وَجَدْتَ (إنْ) وبعدها اللَّام المفتوحة، فاحْكُمْ بأنَّ أصلَها التَّشديد"[1]؛ أيْ: على مذهب البصريِّين؛ لأنَّ الكوفيِّين لا يُجِيزونَ تخفيفَ الثَّقيلة[2].

النَّصب على الحكاية

المسألة الثَّامنة- نصب (لَوْ) على الحكاية:

اعلم أنَّ الَّذي دَفَعَ الباحثَ لتصنيف هذه المسألة- هنا- في المنصوبات أنَّ لفظها ورد في الكلام العربيِّ منصوبًا.

رأس الباب والمشهور بينَ الدَّارسينَ أنَّ (لو) حرف امتناع لامتناع، قال سيبويه: "وأمَّا (لو) فَلِمَا كان سيقع لوقوع غيرِهِ"[3]؛ أيْ: يقتضي فعلًا ماضيًا كان يُتَوَقَّع ثبوتُهُ لثبوتِ غيرِهِ.

وهذا هو المعنى الرَّئيسيُّ الَّذي تؤدِّيه (لو)، يقول ابن مالك: إنَّ أكثرَ النَّحويِّينَ يَعُدُّون (لو) حرفًا يدلُّ على امتناع الشَّيء لامتناع غيره[4].

ولِـ (لو) عند المالقيِّ أربعةُ مواضعَ في الكلام، هي: حرف امتناع لامتناع، وربَّما حُذِفَ جوابُها للعِلْم به، وحرفُ شرطٍ بمنزلة (إنْ) إلَّا أنَّها لا تَجْزِم، ولا يكون جوابُها بعدها إلَّا محذوفًا لِدِلالةِ الكلامِ عليه، وللتَّمنِّي، وللتَّقليلِ بمنزلة (رُبَّ) قي المعنى، مثل: (صَلِّ ولو الفريضةَ)[5].

قال ابن بطال[6]: "(لو) تدلُّ عند العرب على امتناع الشَّيء لامتناع غيره، تقول: (لو جاءني زيدٌ لأكرمتُكَ)؛ معناه: (إنِّي امتنعتُ مِنْ إكرامِكَ لامتناع مجيءِ زيدٍ)"[7]، عقَّب ابنُ حجرٍ[8]

---

(1) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج144/1).

(2) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص209).

(3) سيبويه، الكتاب (ج224/4).

(4) يُنظر: شرح التَّسهيل: 94/4- 95، وشرح الكافية الشَّافية (ج1629/4)، كلاهما لابن مالك.

(5) يُنظر: المالقي، رصف المباني (ص289- ص292).

(6) أبو الحسن عليٌّ بن خَلَف بن عبد الملك بن بَطال: عالِم بالحديث، مِنْ أهل قرطبة، شَرَحَ صحيحَ البخاري، توفِّي سنةَ تسعٍ وأربعينَ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج285/4).

(7) ابن بَطال، شرح صحيح البخاري (ج293/10).

(8) أبو الفضل، شهاب الدِّين أحمد بن عليٍّ العسقلاني، ابن حَجَر: مِنْ أئمة العِلْم والتَّاريخ، أصله مِنْ عسقلان (بفلسطين)، أُولِعَ بالأدب والشِّعر، ثمَّ أقبل على الحديث، وعَلَتْ له شهرةٌ، فقصده النَّاس للأخذ عنه، وأصبح حافظَ الإسلامِ في عصره، قال السخاويُّ: "انتشرتْ مصنفاته في حياته وتهادتها الملوكُ وكَتَبَها الأكابرُ"، وكان فصيحَ اللِّسان، راويةً للشِّعر، مَاتَ سنةَ اثنتانِ وخمسينَ وثمانمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج178/1).

بقوله: "وعلى هذا جرى أكثر المتقدِّمين"[1].

قال صاحب (النِّهاية)[2]: "الأصل (لَوْ) ساكنةُ الواو، وهي حرفٌ مِنْ حروف المعاني يُمْتَنَعُ بها الشَّيءُ لامتناع غيرِهِ، فإذا سُمِّيَ بها زِيْدَ فيها واو أخرى، ثُمَّ أُدْغِمَت وشُدِّدَت، حَمْلًا على نظائرها مِنْ حروف المعاني"[3].

تأمل معي– يا رعاك الله– الأقوال الآتية: "وعلى هذا جرى أكثرُ المتقدِّمين"، و"الأصل (لَوْ) ساكنةُ الواو"، فإنَّ دلَّ هذا على شيءٍ فإنَّه يدلُّ على أصل مشهور عَرِفَه معظمُ النَّحْوِيِّين، ويدلُّ – أيضًا– على خروجٍ عَنْ هذا الأصل سيتمُّ التَّعرف عليه عند تناول حيثيات هذه المسألة في الأسطر الآتية.

الخروج عَنْ أصل الباب غير المشهور وقوعُ (لو) اسمًا لـ (إنَّ) منصوبًا على الحكاية، جاء في (العين): فإنْ صَيَّرْتَ الثُّنائيَّ مثل: (قَدْ، وهَلْ، ولَوْ) اسمًا أَدْخَلْتَ عليه التَّشديدَ فقلتَ: هذه (لوٌّ) مكتوبَةٌ، وهذه (قدٌّ) حسنةُ الكِتْبة، زِدْتَ واوًا على واوٍ، ودالًا على دالٍ، ثُمَّ أَدْغَمْتَ وشَدَّدْتَ.

واستشهدَ الخليل بقول الشَّاعر الآتي، معقبًا: فَشَدَّدَ (لَوًّا) حين جعله اسمًا[4]، يقول الشَّاعر:

لِيْتَ شِعْري، وَأَيْنَ مِنِّي (لَيْتٌ) إنَّ لـــــوًّا وإنَّ لَيْتًـــــا عَنـــــاءُ[5]

يقول ابن مالك في (شرح الكافية الشَّافية): "وإذا كانت الكلمةُ على حرفينِ ثانيهما حرف لِينٍ وجُعِلَتْ اسمًا ضُعِّف ثانيهِما، فقيل في (لو): (لوَّ) وفي (في): (فيّ)، وفي (ما): (ماء)، فُعِلَ بألف (ما) مِنَ التَّضعيف ما فُعِلَ بواو (لو) وياء (في)، فاجتمعتْ ألفانِ فَقُلِبَتِ الثَّانية همزةً"[6].

---

(1) ابن حجر، فتح الباري (ج226/13).

(2) هو عبد الله بن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، الجمال ابن الكَمَال، ابْن الأَثِير النَّحْوِيُّ، قَالَ ابْن حجر: كانَ ماهرًا فِي العَرَبِيَّة، وحدَّث بِالصَّحِيحِ، مَاتَ سنة ثَمَانٍ وَسبعينَ وَسَبْعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج54/2).

(3) ابن الأثير، النِّهاية في غريب الحديث والأثر (ج208/4).

(4) الخليل، كتاب العين (ج50/1).

(5) البيت مِنَ الخفيف، قاله أبو زبيد الطَّائيُّ، واسمه حَرْمَلَة بن المنذر، وهو في المقتضب (ج43/4)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1724/4).

اللُّغة: العناء: التَّعب والنَّصب والمَشَقَّة. **الشَّاهد: (إنَّ لوًّا)**، نُصبت (لو) على اللَّفظ والحكاية.

(6) ابن مالك، شرح الكافية الشافيَّة (ج1724/4).

قال ابن مالك: "الأداةُ الَّتي حُكِمَ لها بالاسميَّة في هذا الاستعمال إنْ أُوِّلَتْ بكلمةٍ مُنِعَ صرفُها إلَّا إنْ كانت ثلاثيةً ساكنة الوسط، فيجوز صرفُها وإنْ أُوِّلَتْ بلفظ صُرِفَتْ قولًا واحدًا"[1].

وحكى سيبويهِ أنَّ بعضَ العربِ يهمزُ (لوء)؛ أيْ: سواء كانتْ باقيةً على حرفيَّتِها أو سُمِّي بها[2]، جاء في الحديث النَّبويِّ: "**فإنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطانِ**"[3]، والظَّاهر أنَّ (لو)- هنا- نُصِبَتْ لفظًا على الحكاية، وهناك رواية أخرى للحديث: "**فَإِنَّ (اللَّوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**"[4].

ذَكَرَ ابنُ حَجَر أنَّ (اللَّوْ) يجوز أنْ يكونَ أصلُها (أنْ لو) بهمزةٍ مفتوحةٍ بعدَها نونٌ ساكنةٌ، ثُمَّ حرفُ (لو) فأُدْغِمَتِ النُّونُ في اللَّامِ وسُهِّلَتْ همزةُ (أنْ) فصارتْ تشبهُ أداة التَّعريف[5]، وجاء في (فتح الباري): "فَأَدْخَلَ على (لو) الألفَ واللَّامَ الَّتي للعَهْد، وذلك غيرُ جائزٍ عندَ أهلِ العربيَّة؛ لِأَنَّ (لو) حرف، وهما لا يدخلانِ على الحروف، وكذا وَقَعَ عند بعضِ رواة مسلم: إِيَّاكَ وَاللَّوَّ فَإِنَّ اللَّوَّ مِنَ الشَّيْطَانِ"[6].

قال ابن حَجَر "وأمَّا حديثُ "فإنَّ (لو) تفتحُ عَمَلَ الشَّيطانِ"، فلا يلزمُ مِنْ جَعْلِها اسمَ (إنَّ) أنْ تكونَ خرجتْ عَنِ الحرفيَّة، بل هو إخبارٌ لفظيٌّ يقع في الاسم والفعل والحرف"[7].

مِنْ – هنا- يتَّضحُ للباحث أنَّ (لو) وردت في كلام العرب منوَّنةً كما في بيت الشِّعر، كما وردت مقرونةً بـ (أل)، كما في الحديث الَّذي خرَّجه الإمام مسلمٌ[8]، وهاتان العلامتانِ مِنْ علامات الأسماء – كما هو معروف- أقصد التَّنوينَ ودخولَ (أل) عليها فدلَّ ذلك على جواز نصب (لو) على أنَّها اسمٌ معربٌ.

يؤيِّد الباحثُ ما ذهبَ إليه ابنُ حجر في هذه المسألةِ مِنْ أنَّ ذلك مجرَّدُ إخبارٍ لفظيٍّ يقعُ في الكلمة على اختلاف أنواعها، وهو إخبارٌ عَنِ اللَّفظِ على سبيلِ الحكايةِ. وأمَّا إذا لحقها

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافيَّة (ج1724/4).

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج262/3).

(3) [النَّوويُّ، المنهاج شرح صحيح مسلم، باب: الإيمان للقَدَرِ، 216/16: رقم الحديث 2664].

(4) [القسطلانيُّ، إرشاد السَّاري، باب: ما يجوز مِنَ (اللَّو)، 281/10: رقم الحديث 7237].

(5) يُنظر: ابن حَجَر، فتح الباري (ج226/13).

(6) المرجع السَّابق، ج225/13.

(7)المرجع السَّابق، ج226/13.

(8) أبو الحسين مُسلم بن الحَجَّاج بن مسلم القشيري النيسابوريُّ: حافظ، مِنْ أئمَّةِ المُحَدِّثينَ، له كتبٌ كثيرة، مِنْ أشهرها: (صحيح مسلم)، جمع فيه اثنَيْ عشر ألف حديث، كتبها في خمسةَ عشرَ سنةً، وقد شرحه كثيرون، مَاتَ سنةَ إحدى وستِّينَ ومائتينِ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (221/7).

الألف واللَّام فإنَّها تصير اسمًا أو تكون إخبارًا عَنِ المعنى المسمَّى بذلك اللَّفظ، هذا ما يعتقدُهُ الباحث في خلاصة هذه المسألة، قال ابن مالك: "إذا نُسِبَ إلى حرف أو غيره حُكْمٌ هو لِلَفْظِهِ دون معناه، جاز أنْ يُحْكَى، وجاز أنْ يُعْرَب بما يقتضيه العامل"[1].

أحكام تتعلَّق بـ (أنَّ) مِنْ أخوات (إنَّ) التَّوكيديَّة النَّاصب

المسألة التَّاسعة- مجيء (أنَّ) المفتوحة بمعنى (لعلَّ):

رأس الباب والمشهور أنَّ (أنَّ) الَّتي مِنْ أخوات (إنَّ) تفيد التَّوكيد، يقول ابن الصَّايغ عَنْ هذه الأحرف: "هذه الحروف عَمِلَتْ، لَمَّا أُشْبِهَتِ الأفعال الماضية في البناء على الفتح؛ ولِتَضَمُّنها ما تضمَّنتْ مِنْ معانيها؛ وباتِّصالها بنون الوقاية الَّتي تقي الفعل مِنَ الكسر"[2].

والخروج عَنِ الباب وغير المشهور يتمثَّل في أنَّها ترد بمعنى (لعلَّ)، جاء في (الكتاب): "وأهل المدينة يقولون: (أنَّها)، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: (إئْتِ السُّوقَ لأنَّكَ تشتري لنا شيئًا)؛ أيْ: لَعَلَّكَ، فكأنَّه قال: (لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون)"[3]؛ يقصد قوله- تعالى: ﴿. . .وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[4][5]، وقد وردتْ في الشِّعر، ومنه قول الشَّاعر:

عُوْجَا عَلَى الطَّلَلِ المُحيلِ لِأَنَّنَا نَبْكي الدِّيارَ كَما بَكى ابْنُ حِذامِ[6]

عقَّب صاحب (المؤتلف والمختلف): "قوله: (لأنَّنا)؛ يريد: (لعلَّنا)، ذكر ذلك أبو عبيدة"[7].

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية: (ج1722/4).

(2) ابن الصَّايغ، اللَّمْحَة في شرح المُلْحَة (ج543/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج123/3)، وينظر الأصول في النَّحو (ج271/1)، وابن يعيش، شرح المفصَّل (ج78/8). وابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحَة (ج543/2).

(4) [الأنعام: 109].

(5) يُنظر القراءات المتعدِّدة لهذه الآية في أبي حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج614/4- 616).

(6) البيت مِنَ الكامل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص151 دار المعرفة)، والمُؤتلِف والمُختلِف (ص137)، وشرح المفصَّل (ج79/8)، ورصف المباني (ص127)، وخزانة الأدب (ج376/4).

الشَّاهد: قال ابن رشيق في (العمدة) (ج87/1): "يُرْوى في البيت (لأنَّنا) بمعنى (لعلَّنا)، وهي لغة امرئ القيس فيما زعم بعض المؤلفين، والَّذي كنت أعرف (لعنَّنا) بالعين ونونين".

(7) الآمدي، المُؤتلِف والمُختلِف (ص137). وينظر: البغدادي، خزانة الأدب (ج377/4).

المسألة العاشرة– دخول (إنَّ) مكسورة الهمزة على (أنَّ) مفتوحة الهمزة:

رأس الباب– المشهور– ما ذهب إليه سيبويه مِنْ عدم جواز دخول(إنَّ) المكسورة على (أنَّ) المفتوحة، فالعرب تَكْرَهُ توالي الأمثال، ومِنْ ذلك توالى توكيدان فأكثر، وهذا هو السِّرُّ في زحلقة لام الابتداء إلى خبر (إنَّ) عند دخولها على الجملة الاسميَّة المؤكَّدة بها.

جاء في (الكتاب): "واعلم أنَّه ليس يَحْسُن أنْ تليَ (إنَّ) (أنَّ) ولا (أنَّ) (إنَّ)، ألَا ترى أنَّك لا تقول: (إنَّ أنَّك ذاهبٌ في الكتاب)، ولا تقول: (قد عرفتُ أنَّ إنَّك منطلقٌ في الكتاب)"[1].

وغير المشهور– الخروج عن رأس الباب – يتمثَّل فيما نسبهُ المراديُّ إلى الفرَّاء، وهشام مِنْ جواز دخول (إنَّ) المكسورة على (أنَّ) المفتوحة، نحو: (إنَّ أنَّك قائمٌ يعجبُني). وعَدَّ المراديُّ ما ذهب إليه سيبويه هو الصَّحيح حيث قال بالمنع[2].

أحكام تتعلَّق بـ (لَيْتَ) مِنْ أخوات (إنَّ) التَّوكيديَّة النَّاصبة، ومنها:

المسألة الحادية عشرة – مجيء اسم (ليت) محذوفًا:

رأس الباب والمشهور بين النُّحاة أنَّ (ليت) لا بُدَّ لها مِنْ اسم تنصبه وخبر ترفعه، والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في جواز حذف اسم (ليت)، ومِنَ الأبيات الَّتي يستشهدُ بها النُّحاة على ذلك قول الشَّاعر:

فَلَيْتَ كَفافًا كانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي ما ارْتَوَى الماءَ مُرْتَوِي[3]

عقَّب ابن الشَّجريِّ على هذا البيت بقوله: "إنَّ اسم (ليت) ضميرٌ محذوف، وحَذْفُ هذا النَّحوِ مِمَّا تُجَوِّزُهُ الضَّرورة، فإنْ شئتَ قدَّرتَهُ ضميرَ الشَّأن والحديث، وإنْ شئت قدَّرته ضمير

---

(1) سيبويهِ، الكتاب (ج124/3).

(2) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص409).

(3) البيت مِنَ الطَّويل، ليزيد بن الحكم بن أبي العاص في عتاب ابن عمِّه عبد الرَّحمن بن عثمان، لم يتسنَّ لي الحصول على ديوانه، وهو في اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج219/1)، وأمالي ابن الشَّجري (ج280/1)، ومعني اللَّبيب (280/1)، والخزانة للبغداديِّ: (ج472/10).

الشاهد فيه: (ليت كَفافًا كان خيرك): فهذه العبارة تحتمل وجهين: **الأوَّل:** أن يكون قوله: (كفافًا) خبر (كان) تقدَّم عليها وعلى اسمها جميعًا، وأصل الكلام: (ليت كان خيرُك كَفافًا).

والوجه الثَّاني: قوله (كفافًا) اسم (ليت)، وجملة (كان) في محلِّ رفع خبر (ليت)، واسم (كان) على هذا الوجه ضمير مستتر فيها يعود على (كَفاف)، ويكون (خيرك) بالنَّصب على أنَّه خبر (كان).

المخاطب"[1]، وجاء في (معني اللَّبيب): "(كَفافًا) إنَّما هو خبر لـ (كان) مقدَّمٌ عليها، وهو بمعنى (كاف)، واسم (ليت) محذوف للضَّرورة؛ أيْ: فليتَكَ أو فليتَهُ؛ أيْ: فليتَ الشَّأن"[2]، ويتَّضح للباحث أنَّ ابن هشام قد تَبِعَ ابن الشَّجريِّ في هذه المسألة.

ذكر أبو البقاء العكبريُّ ثلاثة أوجه محتملة لـ (كَفافًا)[3]، **الأوَّل:** أنَّ ضمير الشَّأن محذوفٌ، وهو اسم (ليت) وخبرها الجملة الَّتي بعدها و(كَفافًا) خبر (كان)، و(خيرك) اسمُها، ولم يُثَنَّ الخبرُ؛ لأنَّه كالمصدر، **والثَّاني:** أنَّ (كَفافًا) اسم (ليت)، و(كان) وما عملتْ فيه خبرها، وخبر (كان) محذوف، **والثَّالث:** أنَّ (كان) زائدة ويُرْوَى (شَرَّكَ) بالنَّصب على أنَّه معطوف على اسم (ليت).

المسألة الثَّانية عشرة – (ليت) تنصب الاسم والخبر معًا:

أصل الباب وهو المشهور بين الدَّارسينَ أنَّ (ليتَ) ترفع المبتدأ ويسمَّى اسمها، وتنصب الخبر على أنَّه خبرُها[4].

الخروج عَنِ الباب وغير المشهور أنَّها تنصبهما معًا، يقول ابن يعيش: "وكان بعضُهم ينصبُ الاسمَ والخبرَ بعدَ (ليتَ) تَشْبِيْهًا لها بـ (وَدَدْتُ) و(تَمَنَّيْتُ)؛ لأنَّها في معناها، وهي لغةُ بني تميم، يقولون: (ليت زيدًا قائمًا)، كما يقولون: (ظننتُ زيدًا قائمًا)، وعليه الكوفيُّون، والأوَّل أقيسُ، وعليه الاعتماد، وهو رأي البصريِّين"[5]، ومنه قول الشَّاعر:

يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا رَواجِعا[6]

(ليت) تنصب الاسم والخبر– معًا– هذا قول الكوفيِّين، أمَّا جمهور البصريِّين فلا يرون أنَّ (ليت) تنصب الجزأين؛ ويؤوِّلون ما وَرَدَ مِنْ ذلك– كالبيت الَّذي أورده الباحث – على أنَّه حال

---

(1) ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج1/280).

(2) ابن هشام، معني اللَّبيب (3ج/533).

(3) يُنظر: العكبري، اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج1/220).

(4) تُنظر هذه المسألةُ في: ابن جِنِّيْ، اللُّمع في العربيَّة (ص41)، والحريري، مُلْحَة الإعراب (ص48)، والعُكْبُري، اللُّباب (ج1/205)، وابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج2/535)، والمرادي الجنى الدَّاني (ص3938).

(5) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج1/104).

(6) شطر البيت مِنَ الخفيف، لرؤبة بن العجَّاج، وليس في ديوانه، وهو في الكتاب (ج2/142)، والمفصَّل (ص49). **الشَّاهد:** نصب (رواجعا) على الحال مِنْ ضميره.

والخبر محذوف، والتَّقدير: (يا ليتَ أيَّامَ الصِّبا رواجعًا لنا)، يقول ابن الصَّايغ عِنْ عَمَلِ (ليت): "وقد يُنْصَبُ بعدها الاسمانِ، وفي نصبهما ثلاثةُ أقوالٍ: عند بعضِهم: أنَّه يُحْذَف الخبرُ؛ كقول الرَّاجز المذكور: (يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا رَواجِعا)، وقول الفرَّاء: إنَّ الاسمينِ منصوبانِ بـ (ليت)؛ لأنَّها بمنزلة (تمنيَّتُ)، وقول الكسائيِّ: إنَّه على تقدير (كان)؛ لكثرة استعمالها معها، كقوله – تعالى: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾[1]"[2].

ضَعَّفَ الرَّضيُّ رأيَ الكِسائيِّ؛ لأنَّ (كان) و(يكون)، لا يضمرانِ إلَّا فيما اشْتُهِرَ استعمالُهما فيه، فتكونُ الشُّهرةُ دليلًا عليهما، كما في قولهم: (إنْ خيرٌ فخيرٌ)، وعَقَّبَ على كلام الفرَّاء، بقوله: "وهذا ليس بمشهور"[3]. وهذا التَّعقيب مِنَ الرَّضيِّ ما سعى الباحث إلى إثباتِهِ مِنْ أنَّ نَصْبَ (ليت) للاسم والخبر يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

المسألة الثالثة عشرة – (لعلَّ) تفيد التَّعليل، (لعلَّ) تفيد الشَّك:

وهناك خروج آخر لـ (لعلَّ) عن بابها يتمثَّل في أنَّها قد تفيد التَّعليل، هذا معنًى أثبته الكسائيُّ، والأخفش، وحَمَلَا على ذلك ما في القرآن، من نحو قوله– تعالى: ﴿...لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[4]، وقوله– تعالى: ﴿...لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[5]؛ أيْ: لتشكروا، ولتهتدوا، قال الأخفش في (معانيه) معقِّبًا على قوله– تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى...﴾[6]: "قال: (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ)، نحو: قول الرَّجل لصاحبه: (افْرِغْ لعلَّنا نتغدَّى). والمعنى: (لنتغدَّى)، وتقول للرَّجل: (اعملْ عملَكَ لعلَّك تأخذُ أجرَكَ)؛ أيْ: (لتأخذه)"[7].

---

(1) [الحاقَّة: 27].

(2) اللَّمْحَة في شرح المُلْحة (ج2/540–541)، ويُنظر: شرح المفصَّل (84/8)، وشرح الرَّضيِّ (ج4/ 334–335)، ورصف المباني (298)، والجنى الدَّاني (ص393– 394).

(3) الرَّضيُّ الأستراباذي، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج4/334– 335).

(4) [البقرة: 52]. وورد كثيرًا في القرآن الكريم.

(5) [البقرة: 53]. وورد كثيرًا في القرآن الكريم.

(6) [طه: 44].

(7) الأخفش الأوسط، معانى القرآن (ج2/443).

جاء في(الكليَّات): ذكر السَّيد الشَّريف[1]- رحمه الله- في (حاشية الكشَّاف) أنَّ ابن الأنباريِّ وجماعةً مِنَ الأُدباء ذهبوا إلى أنَّ (لعلَّ) قد تجيءُ بمعنى (كي) حتَّى حملوها على التَّعليل في كلِّ موضع امْتُنِعَ فيه التَّرجي سواءٌ كان من قِبَلِ الإطماع، نحو: ﴿...لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[2] أو لا، نحو: ﴿...لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[3]، قال السَّيرافيُّ وقُطْرُب[4]: معنى(لعلَّ) الواقع في كلام الله- التَّعليل، فقوله- تعالى: ﴿...وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[5]؛ معناه: لتفلحوا[6].

وخروج ثالث لـ (لعلَّ) عَنْ بابها يتمثَّلُ في أنَّ (لعلَّ) (شَكٌّ)، نَقَلَهُ النَّحاس عَنِ الفرَّاء، وأبي عبدالله الطَّوال[7]، وهذا عند البصريِّين يعدُّهُ المرادي خَطَأً- أيضًا[8].

وخروج رابع لـ (لعلَّ) عن بابها يتمثَّل في أنَّها تأتي للتَّمني، فقد يُتَمَنَّى بـ (لعلَّ) في البعيد فَيُعْطى حُكْمَ (ليت) في نصب الجواب[9]، ومنه قوله- تعالى: ﴿...لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾[10]، عقَّب الزَّمخشريُّ على الآية بقوله: "وقد لَمَحَ فيها معنى التَّمنِّي مَنْ قرأ (فَأَطَّلِعَ) بالنَّصب، وهي في حرف عاصم[11]"[12].

---

(1) سعد الدِّين مَسْعُود بن عمر التَّفْتَازَانِيُّ: الإمَام العَلامَة، عَالِم بالنَّحو والتَّصريف والمعاني والبَيان، اشْتُهِرَ ذكرُهُ، وطارَ صيتُهُ، وانتفعَ النَّاس بتصانيفه، وَله: (الإرْشَاد فِي النَّحْو)، و(حَاشِيَة الكَشَّاف) لم تتمَّ، ماتَ سنةَ إِحْدَى وَتِسْعين وَسَبْعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج285/2).

(2) [آل عمران: 130] وورد كثيرًا في القرآن الكريم.

(3) [البقرة: 21]. وورد كثيرًا في القرآن الكريم.

(4) أبو عليٍّ محمَّد بن المستنير بن أحمد، المعروف بقُطْرُب: نحويٌّ، عالِم بالأدب واللُّغة، كان يرى رأي المعتزلة النِّظاميَّة، وهو أوَّل مَنْ وضع (المثلَّث) في اللُّغة، و(قطرب): لَقَبٌ دعاه به أستاذُهُ (سيبويه) فَلَزِمَهُ، تُوفِّي سنةَ سِتٍّ ومائتينِ مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج312/4).

(5) [الحجُّ: 77].

(6) يُنظر: الكَفَوِيُّ، الكليَّات (ص793- 794).

(7) أبو عبد الله محمَّد بن أحمد الطَّوَّال النَّحويُّ، مِنْ الكوفة، وهو أحد أصحاب الكسائيِّ، حدَّث عَنِ الأصمعيِّ، قَدِمَ بغداد، وسَمِعَ منه أبو عمرٍو الدُّوريُّ المُقْرِئ، قال ثعلب: "وكان حاذِقًا بإلقاء العربيَّة". مات سنةَ ثلاثٍ وأربعينَ ومائتينِ مِنَ الهجرة. يُنظر بغية الوعاة (ج50/1).

(8) يُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص581). والسُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج428/1- 429).

(9) يُنظر: الكَفَوِيُّ، الكليَّات (ص794).

(10) [غافر: 36].

(11) نصر بن عاصم اللَّيْثي: مِنْ أوائل واضعي (النَّحو) العربيِّ، أخذهُ عنه أبو عمرٍو بن العلاء، كان فقيهًا، عالِمًا بالعربيَّة، وله (كتاب) فيها، وهو أوَّل مَنْ نَقَطَ المصاحف، وقيل يحيى بن يعمر، مَاتَ سنةَ تسعٍ وثمانينَ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج411/1)، والأعلام(ج313/2).

(12) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص400).

ورأس الباب أنَّ المُسْتَخْدَم في التَّمنِّي مِنْ أخوات (إنَّ) هو (ليت)، جاء في (الكليات): "وأمَّا (ليت) فهي كلمة موضوعة لكلِّ مُتَمَنًّى مخصوص، وهي تتعلَّق بالمستحيل غالبًا وبالممكن قليلًا"[1]، ومنه قوله- تعالى: ﴿. . . يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾[2].

وفرَّق ابن يعيش بين التَّرجي والتَّمنِّي بقوله: والفرق بين التَّرجي والتَّمنِّي أنَّ التَّرجي توقُّعُ أمرٍ مشكوكٍ فيه أو مظنون، والتَّمنِّي طلبُ أمرٍ موهومِ الحصول، وربَّما كان مستحيلَ الحصول"[3]، ومثَّل له بقوله- تعالى: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾[4].

جاء في (الجنى الدَّاني): "مذهب سيبويه، والمحقِّقين: أنَّها في ذلك كلِّه للتَّرجي، وهو ترجٍ للعباد، وقوله- تعالى- في الآية السَّابقة معناه: (اذهَبَا على رجائِكُما ذلكَ مِنْ فرعونَ" [5]. في إشارة إلى وقوله- تعالى- ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى. . .﴾[6].

يقول الإمام الكَفَوِيُّ[7]: "اعلم أنَّ جمهور أئمَّة اللُّغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقيِّ على التَّرجي والإشفاق، وعدم صلوحِها لمجرَّدِ العِلِّيَّة والفرضيَّة ممَّا وقع عليه الاتِّفاق تقول: (دخلتُ على المريض كي أَعُوْدَهُ)، و(أخذتُ الماءَ كي أشربَهُ، ولا يصحُّ فيه (لعلَّ)"[8].

خلاصة القول في هذه المسألة يتمثَّل في أنَّ المتأمِّل في كلام العرب قد يجدُ (لعلَّ) في أمثلةٍ وقد أَتَتْ لغير معنى التَّرجي، خاصَّة إذا دخلتْ على الفعل الماضي أو على الفعل المضارع كذلك، كقول النَّبيِّ -ﷺ- عمَّن أراد أنْ يَطَأَ الحامل المَسْبِيَّة "**لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا**"[9].

---

(1) الكَفَوِيُّ، الكليَّات (ص794).

(2) [يس: 26].

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج86/8). ويُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص581- 582).

(4) [الحاقَّة: 27].

(5) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص580).

(6) [طه: 44].

(7) أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: صاحب (الكليَّات)، مَاتَ سنةَ أربعٍ وتسعينَ وألفٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج38/2).

(8) الكَفَوِيُّ، الكليات (ص794).

(9) [النَّووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج، باب: تحريم وَطْءِ الحامِل المَسْبِيَّة، 14/10: رقم الحديث 1441].

المسألة الرابعة عشرة – مجيئ (لعلَّ) حرفَ جَرٍّ:

رأس الباب أنَّ (لعلَّ) مِنْ أخوات (إنَّ) مِنَ الأحرف المشبَّهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر، والخروج عَنِ الباب غير المشهور أنَّ (لعلَّ) قد تأتي حرفَ جرٍّ، وهذه لغة عُقَيْل، جاء في (همع الهوامع): "(لعلَّ) والجَرُّ بها لغة عُقَيْلِيَّة، حكاها أبو زيد[1] والأخفش والفرَّاء"[2]، ومنه قول الشَّاعر:

لَعَـــلَّ اللهِ فَضَّـــلَكُم علـــينا بِشَـــيءٍ أنَّ أُمَّكُـــمُ شَـــرِيمُ[3]

ومنه قول شاعر آخر:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيْبُ[4]

فـ (أبي المِغْوارِ)، ولفظ الجلالة (اللهِ) مبتدآن مرفوعان محلًّا مجروراِن لفظًا بحرف الجَرِّ الشَّبيه بالزَّائد، خبرهما: (قريب)، و(فَضَّلكم).

وأنكرَ بعضُ النُّحاة هذه اللُّغةَ؛ المقصود الفارسيُّ وتَأَوَّلَ قول الشَّاعر: (لعلَّ أبي المِغْوارِ) بقوله: (لعلَّ) في البيت مخفَّفة، واسمها ضمير الشَّأن، واللَّام المفتوحة لام الجَرِّ، و(لأبي المغوار منك قريب) جملة في موضع خبرها[5].

---

(1) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري، كان متضلِّعًا في علوم اللُّغة مِنْ نحوٍ وشِعْرٍ وغريب، أخذ اللُّغة عن أبي عمرٍو ابن العلاء، وأبي البيداء الرِّياحي، وغيرهم كثير، من مؤلفاته: كتاب (النَّوادر)، و(كتاب الهمزة)، و(كتاب المطر)، و(كتاب الشَّجر)، توفِّيَ سنةَ اثنتي عشرةَ ومائتينِ مِنَ الهجرة، وقيل غير ذلك. تُنظر ترجمتُهُ المفصَّلة في مقدِّمة التَّحقيق لكتاب (النَّوادر) لأبي زيدٍ (ص5– ص25)، وبغية الوعاة (ج582/1).

(2) السُّيوطي، همع الهوامع (ج373/2).

(3) البيت مِنَ الوافر، لم يقف الباحث له على قائل، وهو في الجنى الدَّاني (ص584)، وشرح الأشموني (ج61/2). **اللُّغة:** الشَّريم مِنَ النِّساء: الَّتي اتَّحد مسلكاها؛ أيْ: مسلك البول ومسلك الغائط، أو الأنف الَّذي قُطِعَتْ أرنبته. **الشَّاهد:** (لعلَّ الله) جاءت (لعلَّ) حرفَ جرٍّ على لغة عُقَيْل.

(4) البيت مِنَ الطَّويل، وهو لكَعْب بنِ سَعْدٍ الغَنَويِّ في جمهرة أشعار العرب (ص55)، والاختيارين (750)، والأصمعيَّات (ص112، البيت 37)، وشرح الأشموني(ج62/2)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج464/10). اللُّغة: أبا المغوار: أخو الشَّاعر، وقوله (لعلَّ أبا المِغوار): هذا التَّرجي مِنْ شدَّة ذهوله مِنْ عظم مصابه بأخيه. الشاهد: قوله: (لعل أبي المغوار) حيث وردت (لعل) حرف جرٍّ على لغة عُقَيل. وفي رواية أخرى روي (لَعَلَّ أبا) فلا شاهد.

(5) يُنظرُ: المرادي، الجنى الدَّاني (ص585).

وردَّ عليه صاحب (الجنى الدَّاني) بقوله: "هذا ضعيف مِنْ أوجه، **أحدها:** أنَّ تخفيف (لعلَّ) لم يُسْمَع في هذا البيت، **والثَّاني:** أنَّها لا تعملُ في ضمير الشَّأن، **والثَّالث:** أنَّ فتح لام الجرِّ مع الظَّاهر شاذٌّ"[1].

المسألة الخامسة عشرة – مجيء (لعلَّ) حرفَ جرٍّ شبيهًا بالزَّائد:

مِنْ المعروف أنَّ حروفَ الجرِّ العشرين ثلاثةُ أنواع[2]، والمشهور بين الدَّارسين أنَّ أحرف الجرِّ الزَّائدة وأشهرها أربعة، هي: (الباء، والكاف، ومِنْ، واللَّام) وأمثلتها مِنَ القرآن الكريم: قوله– تعالى:﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ...**﴾[3]، وقوله– تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...**﴾[4]، وقوله– تعالى: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ**﴾[5]، وقوله– تعالى: ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**﴾[6]، وقوله– تعالى:﴿**... وَنُقَدِّسُ لَكَ...**﴾[7]؛ أي: (نقدِّسُكَ).

يرى الباحث أنَّه لا بأسَ في أنْ يُطْلَقَ على بعض الأحرف الَّتي وردتْ في القرآن الكريم اسم (زائد)، ولكنْ في البيئة التَّعليميَّة أمامَ الطُّلاب الَّذين يدركون معنى (زائد)، وأنَّ الزِّيادة إنَّما هي في الإعراب، وليستْ في المعنى؛ لأنَّها إنَّما يُؤتَى بها للتَّوكيدِ.

ولا تُحَبَّذُ الإشارةُ إلى هذه الزِّيادة على مسامع العامَّة الَّذين قد يتسرَّب إلى نفوسهم أنَّ القرآن قد اشتمل على أحرف وكأنَّها مِنَ اللَّغو الَّذي لا فائدةَ مِنْ ذكره.

فالعامَّة لا تفهمُ معنى الزَّيادة الَّتي اصطلح عليه أهل اللُّغة، وأنَّ هذا الزَّائد لا يحتاجُ إلى متعلَّق

---

(1) المرادي، الجنى الدَّاني (ص585).

(2) إذن هذه ثلاثةُ أنواعٍ لحروفِ الجَرِّ:

الأوَّل: حرف جرٍّ أصليٌّ، له معنى وضعتْهُ العرب، استُعْمِلَ في معناه وله مُتَعَلَّق، كـ (مِنْ) و(عن) إذا استُعمِلَتْ في مواضعها، **والثَّاني:** حرفُ جرٍّ زائد لا معنى له غير التَّوكيد ولا متعلَّق له.

والثَّالث: حرفُ جرٍّ شبيه بالزَّائد له معنى، ولا متعلَّق له. يُنظر: الحازمي، فتحُ ربِّ البَريَّة في شرح نَظْمِ الآجروميَّة (ص637).

(3) [الزُّمَر: 36].

(4) [الشُّورى: 11].

(5) [فاطر: 3].

(6) [المؤمنون: 36]. جاء في التِّبيان للعكبريِّ (ج954/2): "واللَّام زائدة؛ أيْ: بعد ما توعدونَ مِنَ البَعْثِ. ويُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج211/3).

(7) [البقرة: 30]. جاء في التِّبيان للعكبريِّ – أيضًا– (ج47/1): "ويجوز أنْ تكون اللَّام زائدة؛ أيْ: نقدِّسك".

يتعلَّق به كالحروف الأصليَّة.

ومِنَ الأحرف الشَّبيهةِ بالزَّائد (رُبَّ) وواوها، ويُفيد معنًى خاصًّا كالتَّقْلِيلِ في نحو قولك: (رُبَّ ضَارَّةٍ نافعةٌ)، ومنه قول الشَّاعر:

أَلَا رُبَّ مَوْلُـــودٍ وَلَـــيْسَ لَـــهُ أَبٌ وَذِي وَلَـــدٍ لَـــمْ يَلْـــدَهُ أَبَـــوانِ[1]

والتَّكثير كقوله -ﷺ: "**رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ القِيَامَةِ**"[2]، عقَّب العيني بقوله: "أصل: (رُبَّ)، للتَّقليل، وقد تُسْتَعْمَل للتَّكثير كما في (رُبَّ)- ههنا- والتَّحقيق فيه أنَّه ليس معناه التَّقليل دائمًا خلافًا للأكثرين، ولا التَّكثير دائمًا خلافًا لابن دُرُسْتَوَيْهِ وجماعة"[3].

وواو (ربَّ)، نحو قول الشَّاعر:

وَلَيْـلٍ كَمَـوْجِ الْبَحْـرِ، أَرْخـى سُـدُولَهُ عَلَـيَّ بِـأَنْواعِ الهُمـومِ، لِيَبتَلـي[4]

اختلف النُّحاة حول عَمَلِ هذه الواو: "ذهب جمهورُ البصريِّين إلى أنَّ الجرَّ في هذه المواضع بـ (رُبَّ) مضمرة بعد الواو، لا بالواو نفسِها، بل هي عاطفة؛ ولذلك لم يعدَّها سيبويهِ في حروف الجِّر، وذهب المبرِّدُ والكوفيُّون إلى أنَّ الواو هي الجارَّة؛ لكونها عوضًا عَنْ (رُبَّ) كما في واو القَسَم؛ ولأنَّها واردة في أوَّل الكلام، وليس قبله شيءٌ يَعْطِفُ الواو عليه"[5].

وتحذف (رُبَّ) ويبقى عملها بعد الفاء كثيرًا كقول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لرجلٍ مِنْ أَزْد السَّراة، وهو في الكتاب (ج266/2)، وشرح المفصل (ج4، 48/9، 126)، ورصف المباني (ص189)، والجنى الدَّاني (ص441)، وخزانة الأدب (ج381/2). **الشَّاهد:** قوله (رُبَّ مولودٍ) حيث جاءت (رُبَّ) للتَّقليل، وفي البيت للنُّجاة **شاهد آخر** هو قوله: (لم يلْده)، والأصل: (لم يلِدْه)، فَسَكَّنَ اللَّام للضَّرورة الشِّعريَّة، فالتقى ساكنان، فحُرِّكَ السَّاكنُ الثَّاني بالفتح؛ لأنَّه أَخَفُّ.

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: ما كانَ النَّبِيُّ -ﷺ- يَتَجَوَّزُ مِنَ اللِّبَاسِ وَالبُسْطِ، 152/7: رقم الحديث 5844]. وهناك رواية: (كَمْ مِنْ كَاسِيَةٍ)، وعلى هذا لا شاهد في الحديث.

(3) العيني، عمدة القاري (ج174/2).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص18 دار المعارف)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج775/2)، وشرح شذور الذَّهب (ص415)، وحاشية الصَّبَّان (ج349/2).

اللُّغة: السُّدول: السِّتر. ليبتلي: ليمتحن ويختبر. يقول: رُبَّ ليلٍ يحاكي موج البحر قد أرخى ستورَ ظلامِهِ عليَّ ليختبرَ شجاعتي وصبري على نوائبِ الدَّهر وأحزانه.

الشَّاهد: قوله (وَلَيْلٍ)، حيث حُذِفَتْ منه (رُبَّ)، وبقي عملها بعد الواو. وهو مطَّرد.

(5) العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص246).

فَمِثْلُــكِ حُبْلَــى قَــدْ طَرَقْــتُ وَمُرْضِــعٍ فَأَلْهَيْتُهــا عَــنْ ذي تَمــائِمَ مُغْيَــلِ[1]

وبعد (بل) قليلًا؛ كقوله الشَّاعر:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ[2]

أمَّا الخروجُ عَنِ الباب– غير المشهور– فيتمثَّل في أنَّ (لعلَّ) حرفُ جرٍّ شبيهٌ بالزَّائد[3]، ومنه قول الشَّاعر:

لَعَــــلَّ اللهِ فَضَّــــلَكُمْ عَلَيْنــــا بِشَــــيْءٍ أَنَّ أُمَّكُــــمُ شَــــرِيمُ[4]

(لعلَّ) هنا يلتقي مع حروف الجَرِّ الأصليَّة في أنَّه يُفيد معنى خاصًّا(الإشفاق)، ويلتقي مع أحرف الجَرِّ الزَّائدة في أنَّه ليس له مُتَعَلَّق.

خلاصة البحث في هذه المسألة أنَّ (لَعَلَّ) حرفٌ يفيدُ التَّرجي، والمشهور أنَّها مِنَ الأحرف المشبَّه بالفعل، ومِنْ أخوات (إنَّ)، تنصب المبتدأ وترفع الخبر، واستعمالها حرف جرٍّ في لغةِ قبيلة (عُقَيْل) خرجَ بها عن أصل بابها.

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص12 دار المعارف)، وشرح الكافية الشَّافية (ج821/2)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج669/1). **اللُّغة:** طَرَقْتُ: أتيتها ليلًا. أَلْهَيْتُها: شغلتها. التَّمائم: التعاويذ، واحدها تميمة، تُعَلَّق على الصَّبيِّ وقاية مِنَ العين أو السِّحر. المُغْيَل: المُرْضَع وأمُّه حُبْلى، وإنَّما خصَّ الحُبْلى والمرضع بذلك؛ لأنَّهما أزهدُ النِّساء في الرِّجال، وأقلهنَّ شغفًا بهم. **الشَّاهد:** قوله (فمثلك) حيث حُذِفَتْ منه (رُبَّ)، وبقي عملها بعد الفاء.

(2) البيت مِنَ الرَّجز المشطور، لرؤبة بن العجاج، وهو في ديوانه (ص166)، وأوضح المسالك (ج65/3)، والمقاصد النَّحويَّة (ج1274/3).

اللُّغة: المَهْمَه: المفازة البعيدة الأطراف، جمعها مهامه.

الشَّاهد: قوله (بل مَهْمَهٍ)، جَرَّ (مَهْمَه) بـ (رُبَّ) المحذوفة المقدَّرة بعد (بل)؛ وحُكْمُ حَذْفِ (رُبَّ) مع بقاءِ عملِها بعدَ (بل) الجوازُ مع القِلَّة.

(3) والحرف الشَّبِيهِ بالزَّائد: هو الَّذي ليس له مُتعَلَّق، ويُفيد معنى خاصًّا، ولا يمكن حذفه؛ لأنَّ معنى الجملة لا يتمُّ إلاَّ به، كالتَّرجي في (لعلَّ).

(4) لعلَّ: حَرفُ جَرٍّ شبيه بالزَّائد ومعناه التَّرجي، وقيل: هو– هنا– بمعنى الإشفاق.

الشَّاهد: (لَعَلَّ اللهِ) استعمال (لعلَّ) حرفَ جَرٍّ–على لغة عُقَيْل– فَجَرَّ بها لفظ الجلالة؛ ومعلوم أنَّ (لعلَّ) ليس له متعلَّق كما سبق؛ لكونه حرفًا شبيها بالزَّائد، واسْتُعْمِلَ في معناه، وهو التَّرجي، ولكنْ ليس له متعلَّق، إذن له معنىً، واسْتُعمِلَ في معنًى وُضِعَ له في لغة العرب.

المسألة السادسة عشرة – وقوع خبر (لعلَّ) فعلًا ماضيًا:

رأس الباب– والمشهور بين النُّحاة– يتمثَّل في أنَّ خبر (لعلَّ) يقع اسمًا صريحًا مفردًا، أو جملة (فعلها مضارع) أو شبه جملة[1]، ومِنْ أمثلة وورد خبرها فعلًا مضارعًا قوله– تعالى: ﴿. . .لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾[2]، ومنه قوله–ﷺ: "**لَعَلَّ اللَّهَ يَرْفَعُكَ وَيَنْفَعُ بِكَ نَاسًا**"[3]، ومِنْ أمثلة وقوع خبر (لعلَّ) شبه جملة في (صحيح البخاري) قول أيوب[4] عن صلاة النَّبيِّ– ﷺ– بِالمَدِينَةِ سَبْعا وَثَمَانِيًا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ والمَغْرِبَ والعِشَاءَ: "**لَعَلَّهُ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ**"، قَالَ: (عَسَى)[5].

وغير المشهور يتمثَّل في مجيء خبر الحرف النَّاسخ (لعلَّ) فعلًا ماضيًا، جاء في(دُرَّة الغوَّاص): "ويَقولون: لعلَّه نَدِمَ، فَيَلْفِظونَ بما يشْتَمِلُ على المناقضة، وينبئُ عَنْ المُعارضة، ووجه الكلام أَنْ يُقال: (لعلَّه يفعل أَو لعلَّه لا يفعل)"[6].

ظاهرُ الكلامِ يُوحِي بأنَّ الحريريَّ[7] لا يُجِيزُ وقوع خبر (لعلَّ) جملةً فعليَّة، فعلها ماضٍ؛ ويعلِّل الحريريُّ ذلك بقوله: "لِأَنَّ معنى (لعلَّ)– التَّوقع لمرجوٍّ أَو لِمُخَوِّفٍ، والتَّوقع إنَّما يكون لِمَا يَتَجَدَّدُ ويتولَّدُ، لا لِمَا انْقَضى، فَإِذا قلتَ: (خَرَجَ)، فقد أَخْبرت عمَّا قُضِيَ الْأَمر فِيهِ، واستحال معنى التَّوقع له؛ فَلهذا لم يَجُزْ دُخُول (لعلَّ) عليه"[8].

ونقل السُّيوطيُّ عِنْ مبرمان[9] مَنْعَ وقوع الماضي خبرًا لـ (لعلَّ) فلا يُقال: (لعلَّ زيدًا

---

(1) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج430/1) وما بعدها.

(2) [الطَّلاق: 1].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: الوَصيَّة بِالثُّلُث، 3/4: رقم الحديث 2744].

(4) (أيوب) هو أيوب السخيتاني، والمقول له جابر بن زيد.

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب: تأخير الظُّهر إلى العصر، 114/1: رقم الحديث 543]، وهذا خروج بـ (عسى) عن أصل بابها الَّذي يقتضي أنْ يكون اسمُها وخبرُها مذكورينِ غيرِ محذوفينِ.

(6) الحريري، درَّة الغوَّاص في أوهام الخواصِّ (ص36).

(7) أَبُو مُحَمَّد القاسِم بن عَليٍّ الحريري، وكانَ غايَةً فِي الذَّكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وتصانيفه تشهد بفضله، وتقرُّ بِنُبْلِه، وكَفاهُ شاهدًا المقامات الَّتي أبرَّ بها لى الأوَائِل، وأعجزَ الْأَوَاخِر، وله ديوان شِعر. مَاتَ سنةَ سِتَّ عشرَةَ وَخمْسمِائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج257/2).

(8) الحريري، درَّة الغوَّاص (ص36).

(9) أبو بكر محمَّد بن عليٍّ، المعروف بـ (مبرمان)، أخذ عَنِ المبرِّد، وعن الزَّجاج،. كان قيِّمًا بالنَّحو، شرح كتاب سيبويه؛ لم يتمَّ شرح شواهده، شرح كتاب الأخفش، توفِّي مبرمان سنةَ خمسٍ وأربعينَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: السُّيوطي، بغية الوعاة (ج175/1– 177).

قام)[1].

يرى الباحث صحَّة وقوع خبر (لعلَّ) فعلًا ماضيًا، وأنَّه لا بأس في ذلك، مع أنَّه ليس مشهورًا بين النُّحاة ودارسي النَّحو؛ **وذلك للأسباب الآتية:**

1- ورودُ السَّماعِ به:

أ- **الشِّعر**: ومنه قول الشَّاعر:

لَعَلَّــكَ وَالْمَوْعُــودُ حَــقٌّ وَفَــاؤُهُ بَـدَا لَـكَ فِـي تِلْـكَ القَلُـوصِ بَـدَاءُ[2]

وقول شاعر آخر:

وَبُــدِّلْتُ قَرْحَــا دَامِيًــا بَعْــدَ صِــحَّةٍ لَعَــلَّ مَنَايَانَــا تَحَــوَّلْنَ أَبْؤُسَــا[3]

وقول شاعر ثالث:

لَعَلَّــكَ يَــا عُبَيــدُ حَسِــبْتَ حَرْبِــي تَقَلُّــدَكَ الْأَصِــرَّةَ وَالْعِلاَبَــا[4]

ووقع خبرها فعلًا ماضيًا ناسخًا، ومنه قول الشَّاعر:

لَعَــلَّ دِيــارًا بَــيْنَ وَعْسَــاءِ مُشْــرِفٍ وَبَـيْنَ قَسًـا كَانَـتْ مِـنَ الْحَـيِّ مُنْشَـدَ[5]

وقول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج333/1).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، للشَّماخ الذُّبيانيِّ، وهو في ملحق ديوانه (ص427)، برواية: (والموعود حقٌّ لقاؤهُ). والخصائص (ج341/1)، وابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص218)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج393/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج60/2). **الشّاهد:** ورود خبر(لعلَّ) جملة فعليَّة فعلُها ماضٍ.

(3) البيت مِنَ الطَّويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص112 دار المعرفة)، ومغني اللَّبيب: (ج531/3). **الشَّاهد:** (لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ): وقوع خبر (لعلَّ) جملة فعلية، فعلها ماضٍ (تَحَوَّلْنَ). الرِّواية في (ديوانه): (فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا)، وعلى ذلك لا شاهد في البيت، واستشهد النُّحاة به على أنَّ الفعل (تحوَّل) مثل (صار) في العمل، إذا وافقها في المعنى. يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج222/1).

(4) البيت مِنَ الوافر، لجرير، وهو في ديوانه (ص63). **اللُّغة:** الأصِرَّة: الواحد صرار: ما يشدُّ على ضرع النَّاقة لئلَّا يرضعَها ولدُها. العِلاب، الواحد علبة: قَدَحٌ يُحلَبُ فيه. **الشَّاهد:** (لَعَلَّكَ يَا عُبَيدُ حَسِبْتَ) جاء خبر (لعلَّ) جملةً فعليَّةً فعلُها ماضٍ، وقد فُصِلَتْ (لعلَّ) واسمُها عَنِ الخبر (بالنِّداء).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه، (ص62). **اللُّغة:** وَعْسَاءِ: رملة. مَنشد: مطلب. **الشَّاهد:** (لَعَلَّ دِيارًا... كَانَتْ) وقع خبر (لعلَّ) فعلًا ماضيًا ناسخًا.

لَعَـلَّ أَخِـي لَمَّـا رَأَى حُسْـنَ شِـيمَتِي وَلِينِـــي إِلَيْـــهِ ظَـــنَّ أَنِّـــي أُوَارِبُـــهْ[1]

ب- ورود هذا التَّركيب في النَّثر- أيضًا- ومنه ما ورد في (صحيح البخاري)، قوله- ﷺ: "**مَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ**"[2].

عقَّب ابن هشام مستشهدًا بهذا الحديث: "ولا يَمْتَنِعُ كَوْنُ خبرِها فعلًا ماضيًا خلافًا للحريري"[3]، ويضيف الباحث إلى كلام ابن هشام، ومع الحريري مبرمان، ومنه قول جابر بن عبد الله[4]: "**فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ- ﷺ- وَجَدَ عَلَيَّ أَنِّي أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ**"[5].

وجاء الماضي مقرونا بـ (قد)، ومنه ما قاله رسول الله - ﷺ- مُحَدِّثًا عَنْ رجلٍ مِنْ بني إسرائيل "**فَخَرَجَ يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ فَإِذَا هُوَ بِالخَشَبَةِ، فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطَبًا، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ المَالَ وَالصَّحِيفَةَ**"[6].

2- مِنَ المعلوم أنَّ (لعلَّ)، وإنْ كانتْ تُفِيد التَّوقُّع، فإنَّ سياق الكلام عند استخدامها يفيد الشَّكَّ والظَّنَّ، والشُّكُّ والظَّنُّ إنَّما يحصلان في الزَّمنينِ الماضي والمستقبَل، فجاز أنْ يأتيَ خبرها ماضًا.

3- مجيء خبر (ليت) جملة فعليَّة فعلُها ماضٍ، و(لعلَّ) مِنْ أخواتها، فهي بمنزلتها، نحو: ﴿**يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا...**﴾[7].

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه (ص150). **اللُّغة:** أُوَارِبُهْ: أخادعه. **الشَّاهد:** (لَعَلَّ أَخِي ظَنَّ) وقوع خبر(لعلَّ) فعلًا ماضيًا.

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: نظر الرَّجل فِي شُعُور أهل الذِّمَّة، 76/4: رقم الحديث 3081].

(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج529/3) .

(4) جابر بن عبد الله الخزرجي الأنصاري: صحابيٌّ، مِنَ المكثرينَ في الرِّواية عَنِ النَّبيِّ- ﷺ- غزا تسعَ عشرةَ غزوةً، وكانت له في أواخر أيامه حلقة في المسجد النَّبويِّ يُؤخَذُ عنه العِلْم، روى له البخاريُّ ومسلم، مَاتَ سنة ثمانٍ وسبعينَ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج104/2).

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب لا يَرُدُّ السَّلام في الصَّلاة، 66/2: رقم الحديث 1217].

(6) [المرجع السَّابق، باب إذا وَجَدَ خَشَبَةً في البحر، 125/3: رقم الحديث 2430].

(7) [مريم: 23].

المسألة السابعة عشرة – اقتران خبر (لعلَّ) بـ (أنْ)[1]:

رأس الباب يتمثَّلُ في أنَّ خبر (لعلَّ) قد يأتي جملة فعليَّة.

والخروج عَنِ رأس الباب اقتران خبر (لعلَّ)، وهو جملةٌ فعليَّةٌ بـ (أنْ)، يقول ابنُ الصَّايغ: "وقد جاءت (لعلَّ) شبيهةً بـ (عسى) في الشِّعْر باقتران (أنْ) في خبرها"[2].

ومنه قول الشَّاعر:

لَعَلَّـــكَ يَوْمَـــا أَنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّـــةٌ عَلَيْـكَ مِـنَ اللَّائـي يَـدَعْنَكَ أَجْـدَعا[3]

عقَّب ابن عصفور: "أَلَا ترى أنَّ (لعلَّ) مِنَ الحروف الدَّاخلة على المبتدأ والخبر، فلا يُتَصَوَّر أنْ تتقدَّر (أنْ) بالمصدر؛ لأنَّ المصدر ليس بالشَّخص"[4]، وجاء في (الهمع): "واختُّص خبر (لعلَّ) بجواز دخول (أنْ) فيه حَمْلًا على (عسى)"[5]، قال الشَّاعر:

لَعَلَّهُمـــا أَنْ تَطْلُبـــا لَـــكَ مَخْرَجًـــا وَأَنْ تَرْحُبا سَرْبًا بِما كُنْتُ أَحْصُرُ[6]

ووقع خبر (لعلَّ) في الحديث الشَّريف مصدرًا مؤولًا، ومَنه قوله –ﷺ: "**لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ**"[7].

---

(1) (لعلَّ) بمعنى (عسى) في التَّرجي والاشفاق؛ فأُجْرِيَت مجراها في اقتران خبرِها بـ (أنْ)، كما أُجْرِيَتْ (عسى) مجرى (لعلَّ) في نصب الاسم ورُفِعَ الخبر، وهذا خروجٌ آخرُ لـ (عسى) عن أصل بابها. يُنْظَر: شرح المفصَّل (ج8/85، 86)، والأزهري، شرح التَّصريح (ج1/297).

(2) ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحَة (ج2/539).

(3) البيت مِنَ الطَّويل، لمتمِّم بن نويرة، وهو في ديوانه (ص119)، والمقتضب (ج3/74)، والكامل (ج1/158؛ ج2/31)، والحُلَل في شرح أبيات الجُمَل (ص50)، وشرح المفصَّل (ج8/86)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج2/ 539)، وخزانة البغداديِّ (ج5/345).

الشَّاهد: (لعلَّك يومًا أنْ تلمَّ) حيث جاء خبر (لعل) مضارعًا مقرونا بـ (أنْ) حملًا لها على (عسى).

(4) ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجاجيِّ (ج2/179).

(5) السُّيوطي، همع الهواهع (ج1/433).

(6) البيت مِنَ الطَّويل، لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه (ص127. ق125. بيت49)، وهمع الهواهع (ج1/433). **اللُّغة:** السَّرب: النَّفس. أَحْصُرُ: أضيق.

الشَّاهد فيه: (أَنْ تَطْلُبا) حيث جاء خبر (لعلَّ) مضارعًا مقرونا بـ (أنْ) حملًا لها على (عسى) .

(7) [البخاري، صحيح البخاري، باب: تأخير الظُّهر إلى العصر، 69/9: رقم الحديث 7168]. قَوْله: (أَلحن بحُجَّته)؛ يَعْني: أَفْطَن لها وأَجْدَل.

عقَّب الأزهري: "وهو(عسى) بمعنى: (لعلَّ) في التَّرجي والإشفاق، فحُمِلَتْ في العمل عليها، كما حُمِلَتْ (لعلَّ) على (عسى) في إدخال (أنَّ) في خبرها"[1].

ومنه قوله-ﷺ: "**لَعَلَّ اللهَ أنْ يُبَارِكَ لَكُمَا فِي لَيْلَتِكُمَا**"[2]، وقوله- ﷺ: "**كانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ فإذَا رَأى مُعْسِرًا قَالَ لِفِتْيَانِهِ تَجَاوَزُوا عَنْهُ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يتَجَاوَزَ عَنَّا فَتَجاوَزَ اللهُ عَنْهُ**"[3]، وقوله- ﷺ: "**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يكونَ قَدِ اطَّلَعَ على أهلِ بَدْرٍ**"[4].

مِنْ- هنا- يتبيَّن لك جواز اقتران خبر (لعلَّ) عندما يكون فعلًا مضارعًا بـ (أنْ)، والاستعمال العربيُّ الفصيح يؤكِّد لك صحَّة هذا الاستعمال.

أحكام تتعلَّق بـ (لكنَّ) مِنْ أخوات (إنَّ) التَّوكيديَّة النَّاصبة، ومنها:

المسألة الثامنة عشرة- (لكنَّ) تفيدُ التَّأكيد كأخواتها (إنَّ) و(أنَّ):

رأس الباب يتمثَّل في أنَّ (إنَّ) و(أنَّ) تفيدان التَّأكيد بعكس (لكنَّ) الَّتي تفيد الاستدراك[5]، جاء في (شرح المفصَّل): "فأمَّا فائدتُهما- يقصد (إنَّ) و(أنَّ)- فالتَّأكيد لمضمون الجملة، فإنَّ قولَ القائلِ: (إنَّ زيدًا قائمٌ) نابَ منابَ تكريرِ الجملة مرتينِ، إلَّا أنَّ قولك: (إنَّ زيدًا قائمٌ) أوجزُ مِنْ قولِكَ: (زيدٌ قائمٌ، زيدٌ قائمٌ)، مع حصولِ الغَرَضِ مِنَ التَّأكيد...وكذلك(أنَّ) المفتوحة تفيد معنى التَّأكيد"[6].

لو تأمَّلتَ معي شَرْحَ ابنِ يعيش لعبارة الزَّمخشريِّ لأدركتَ أنَّهما لم يَضَعَا (لكنَّ) في مرتبةِ أخويها مِنْ حيثُ إنَّها تفيدُ التَّأكيد مثلهما.

والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ في كونها؛ أيْ: (لكنَّ) قد تفيد التَّأكيد - أيضًا- جاء في(المقرَّب) لابن عصفور: (باب الحروف الَّتي تَنْصِبُ الاسم وترفعُ الخبر): "وهي: (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) ومعناها التَّوكيد"[7].

---

(1) الأزهري، شرح التَّصريح (ج297/1).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: مَنْ لم يُظْهِرْ حزنَهُ عندَ المصيبة، 82/2: رقم الحديث 1301].

(3) [المرجع السَّابق، باب: مَنْ أَنْظَرَ مُعسِرًا، 54/3: رقم الحديث 2078].

(4) [المرجع نفسه، باب: الجاسوس، 59/4: رقم الحديث 3007].

(5) **الاستدراك**: "تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهَّم ثبوتُهُ أو نفيُهُ مِنَ الكلام السَّابق". يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح (294/1)، كقولك: ليسَ للأكذوبةِ أرجُلٌ، ولكنَّ للفضيلةِ أجنحةً.

(6) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج59/8).

(7) يُنظر: ابن عصفور، المقرَّب (ج106/1).

أمَّا ابنُ هشام فقد أثبتَ لها المعنيينِ- الاستدراكَ والتَّأكيدَ[1]، وذكر صاحب (شرح التَّصريح) أنَّ التَّوكيد قاله جماعةٌ، منهم صاحب (البسيط)[2].

إذنْ ابنُ أبي الرَّبيع يرى أنَّ (لكنَّ) حرفٌ يُعْطي مَعْنَيَيْ الاستدراك والتَّوكيد معًا، ويضع سببًا لهذا الرَّأي بقوله: "أمَّا (لكنَّ) فأصلُها: (لكنْ إنَّ)، ثُمَّ حُذِفَتِ الهمزةُ طلبًا للتَّخفيف، وجُعِلَ الحرفانِ كحرفٍ واحدٍ، فالتقتِ النُّونانِ، فحُذفَتْ إحداهما فصار (لكنَّ)، فَعَمِلَتْ عَمَلَ (إنَّ)؛ ولأجل ما ذكرتُهُ كان فيها ما في (إنَّ ولكنْ) مِنَ الاستدراك والتَّوكيد"[3].

المسألة التاسعة عشرة – دخول اللَّام المزحلقة على خبر (لكنَّ):

المشهور دخول اللَّام المزحلقة على اسم (إنَّ) أو خبرها، هذا هو رأس الباب.

ما الَّذي دفع الباحث إلى جَعْل دخول اللَّام المزحلقة على اسم (إنَّ) أو خبرها أو معمول خبرها رأسًا للباب، ودخولها على خبر (لكنَّ) خروجًا عَنْ أصل الباب؟

الدَّافع وراءَ ذلك أنَّ اللَّام المزحلقة هي في الأصل لامٌ للابتداء، الَّتي تدخل على الجملة الاسميَّة، وكلاهما يفيد التُّوكيد، فلمَّا أُدْخِلَتْ (إنَّ) على الجملة الاسميَّة كَرِهَتِ العربُ أنْ يتوالى توكيدانِ، فَزُحْلِقَتْ هذه اللَّامُ إلى الخبرِ، واسْتَمَرَّتْ في إفادتِها للتَّوكيد، و(إنَّ) تفيد التَّوكيد، فالمعنيانِ متوافقان.

بعكس دخول هذه اللَّامِ على خبر (لكنَّ)، فاللَّام تفيد التَّوكيد، و(لكنَّ) تفيد الاستدراك كما يقول النُّحاة، فالمعنيان مختلفان؛ لذلك صَلُحَ دخول اللَّام المزحلقة على اسم (إنَّ) أو على خبرها أو معمول خبرها، ولم يصلحْ دخولُها على خبر (لكنَّ)؛ لذلك اختارَ الباحث أنْ يمثِّل دخولُ اللَّام المزحلقة على خبر (إنَّ) واسمها رأسًا للباب، بينما يمثِّل دخولُها على خبر (لكنَّ) الخروجَ عَنِ الباب.

جاء في (التَّعليقة على المقرَّب): "حُجَّةُ الأوَّلينَ أنَّ معنى (لكنَّ) يُناقِض معنى اللَّام، إذ كانت (لكنَّ) تقتضي تَعْليقَ الثَّاني عنها بما قبلها، واللَّام تقطع ما بعدها عمَّا قبلها إذ كانت مِنْ

---

(1) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج1/ 314).

(2) الأزهري، شرح التَّصريح (ج294/1). صاحب (البسيط) هو ابن أبي الرَّبيع، واسم مؤلَّفِهِ: (البسيط في شرح جمل الزَّجاجيِّ).

(3) ابن أبي الرَّبيع، البسيط (ج294/1). ويُنظر ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجاجيِّ (ج1/ 766).

أدوات الصُّدور، وذلك يمنعُ مِنْ اجتماعهما"[1].

اللَّام المزحلقة بعد (إنَّ) تتخذ أربع صور[2]:

الأولى: تقع في الخبر، إذا جاء مثبتًا، ولم يكن ماضيًا، وكان متصرِّفًا، عاريًا مِنْ (قد)، ومثال دخولها على خبر (إنَّ): (إنَّ زيدًا لَمجتهدٌ)، و(إنَّ الأقصى لفي القلوب)، ومنه قوله- تعالى: ﴿. . .إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيم﴾[3].

الثانية: تقع في اسم (إنَّ) المتأخر، (تدخل على الاسم إنْ فُصِلَ بينه وبينها)، ومثال دخولها على اسم (إنَّ): (إنَّ في الدَّار لزيدًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿. . .إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾[4]، و- هنا- يُلاحظ أنَّ اللَّام المزحلقة لا تدخل على اسم (إنَّ) إلَّا إذا كان خبرها شبه جملة مقدَّم، سواء أكان اسمها نكرةً أم معرفةً.

الثَّالثة: تقع في معمول خبر (إنَّ)، في حالة توسطه بينه وبين الاسم، نحو: (إنَّ زيدًا لَطَعامَكَ آكلٌ)، ومنه قوله- تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[5].

الرَّابعة: تدخل على ضمير الفصل (العماد)، وذلك بلا شرط، نحو: قوله- تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَق. . .﴾[6].

ملاحظة: لا تدخل اللَّام المزحلقة على خبر (إنَّ) إذا كان جملة شرطيَّة، فلا يُقال: (إنَّ محمدًا لَئِنْ تكون يحترمك)؛ لأنَّ هذه اللَّام لا تدخل على أداة الشَّرط، ولا على فعله أو جوابه.

وغير المشهور- الخروج عن أصل الباب- دخولها على خبر (لكنَّ)، يقول المرادي عنها: "ولا تدخل على خبر (لكنَّ) خلافاً للكوفيِّين، وأمَّا قول الشَّاعر: (ولكنَّني، مِنْ حبِّها

---

(1) ابن النَّحاس، التَّعليقة على المقرَّب (ص219).

(2) يُنظر: الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص392). ذُكرت الصُّور الثَّلاث الأُوَل. وابن هشام، أوضح المسالك (ج333/1).

(3) [الأعراف: 153].

(4) [يُونُس: 67].

(5) [الحِجْر: 72].

(6) [آل عمران: 62].

لَعَمِيْدُ)[1]، فمُتَأَوَّل"[2]، جاء في (الإنصاف): "ذَهَبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّه يجوزُ دخولُ اللَّامِ في خبرِ (لكنَّ) كما يجوز في خبرِ (إنَّ)، نحو: (ما قام زيدٌ، لَكِنَّ عمرًا لقائمٌ) وذهبَ البصريُّونَ إلى أنَّه لا يجوزُ دخولُ اللَّامِ في خبرِ (لكنَّ)"[3].

احتَجَّ الكوفيُّونَ بالنَّقلِ والقياسِ على صحَّةِ إدخال اللَّام على خبر(لكنَّ)، أمَّا النَّقل فقد جاء عَنِ العرب، ومنه قول الشَّاعر:

يَلُوْمُوْنَني فـي حُـبِّ لَيْلـى عَـواذِلي ولَكِنَّنـــي مِـــنْ حُبِّهـــا لَعَمِيـــدُ[4]

وأمَّا القياس، فَلِأَنَّ الأصلَ في (لكنَّ): (إنَّ)، زيدت عليها (لا) والكاف؛ فصارَتَا جميعًا حرفًا واحدًا[5].

يرى الباحثُ أنَّ رأيَ البصريِّينَ في هذه المسألة هو الأقربُ إلى الصَّواب؛ والسَّبب في ذلكَ أنَّ الكوفيِّين استشهدوا لرأيهم بهذا البيتِ الوحيدِ الَّذي لا يُعْرَفُ قائلُهُ، ولم يذكروا له صدرًا، ولم يذكروا له سابقًا أو لاحقًا؛ ووجد البصريُّون له تأويلاتٍ؛ قالوا: أصله: (لكنْ إنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيْدُ)؛ ولهذا تضافرتْ كلمتُهم على إنكاره، هذا ما أشار إليه ابن النَّحاس في (التَّعليقة)[6]. أضف إلى ذلك أنَّ دخولَ اللَّام المزحلقة على خبر (لكنَّ) لم يرد منه شيء في القرآن الكريم، وهو أفصحُ نصٍّ ورد إلينا وعرفناه.

---

(1) هذا الشَّطر الثَّاني (العَجُز) لبيت مِنَ الشِّعر، قام الباحث بذكره وتخريجه في هذه المسألة نفسها، حيث دخلت فيه لام الابتداء على خبر (لكنَّ).

(2) المرادي، الجنى الدَّاني (ص132).

(3) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص171).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لم أقف له على قائل، وهو في الخصائص (ج58/2)، والتَّعليقة على المقرَّب (ص219)، وشرح الكافية الشَّافية (ج492/1)، والجنى الدَّاني (ص132)، وشرح ابن عقيل (ج1/ 363)، وشرح الأشموني (ج306/1). **الشَّاهد:** قوله (ولَكِنَّني... لَعَميد) حيث دخلت لام الابتداء على خبر (لكنَّ) وهذا **مذهب الكوفيِّين**، أمَّا **البصريُّون** فيرون أنَّ اللَّام دخلت على خبر (إنَّ) المكسورة الهمزة المشدَّدة النُّون وأصل الكلام: (ولكنْ إنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيد).

(5) يُنظَر: ابن الأنباري، الإنصاف (ص171).

(6) ابن النَّحَّاس، التَّعليقة على المقرَّب (ص220).

المطلب الثَّاني: اسم (لا) النَّافية للجنس في بعض أحواله

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- (لا سيَّما) ليست مِنْ أدوات الاستثناء:

بدايةً لا بدَّ مِنَ العِلْم أنَّ سيبويهِ لم يذكرْ (لا سيَّما) في بابِ الاستثناءِ، وإنَّما ذكرها في باب (لا) النَّافية للجنس، وهذا له دلالتُه، وهذا ما سيتمُّ التَّعرُّف عليه في الأسطر الآتية.

تمهيد للمسألة:

مِنَ المسائلِ النَّحويَّةِ الفرعيَّةِ (لا سِيَّما) وما يخصُّها مِنْ أحكام، ذكرَها عدد مِنَ النُّحاةِ في باب الاستثناء؛ ذلك لأنَّها تفيدُ إخراجَ ما بعدها مِنْ مُضارَعَةِ ما قبلَها، وهذا يتَّفق مع ما تدلُّ عليه أدواتُ الاستثناء الَّتي تدلُّ على إخراج ما بعدها عَنْ حُكْمِ ما قبلها.

ولم يُخصِّص النَّحويونَ القدامى لها مؤلَّفا خاصًّا أو بابًا مستقلًا في كتبهم النَّحويَّة، هذا على العكس مِنْ نحاةِ القرونِ المتأخِّرة حيث خصَّها بعضُهم ببحث خاصٍّ، وربَّما أفرد بعضُهم مبحثًا مستقلًا للحديث عنها، وكان مِمَّنْ أفردَها بمؤلَّفٍ خاصٍّ العلامَّة أحمد السُّجاعيُّ[1]، حيث نَظَمَ أبياتًا سبعة في لا سيَّما وأحكامِها، ثمَّ قام بشرح هذه الأبيات وتوضيح المراد منها.

وانقسم النُّحاة سواء أكانوا قدامى أم مُحْدَثينَ إلى فريقين، فريق يقول: إنَّها ليست مِنْ أدوات الاستثناء، وفريق آخر يرى أنَّها مِنْ أدواتِ الاستثناءِ.

رأس الباب لهذه المسألة يتمثَّل في أنَّ (لا سيَّما) ليستْ مِنْ أدواتِ الاستثناءِ، مع مراعاةِ الخلاف القائم بينَ النُّحاة حولَ هذه المسألة.

والخروج عِنْ أصل الباب يتمثَّل في أنَّ عددًا غيرَ قليلٍ مِنَ النُّحاةِ عَدَّ (لا سيَّما) مِنْ أدوات الاستثناء، فقد دَرَجَتْ عادةُ عددٍ مِنَ النُّحاةِ أنْ يُصَنِّفوا (لا سيَّما) ضمنَ أدواتِ الاستثناءِ، وهذا ما ذكره ابنُ مالكٍ حيث إنَّ عادةَ النَّحويِّينَ جَرَتْ أنْ يذكروا (لا سيَّما) مع أدوات الاستثناء، مع أنَّ سيبويهِ لم يذكرْها في بابِ الاستثناءِ – كما سبقتِ الإشارة – وإنَّما ذكرها في باب (لا

---

(1) أحمد بن أحمد بن محمَّد السُّجاعيُّ الأزهري: له تصانيفُ كثيرةٌ كلُّها شروحٌ وحواشٍ ورسائل ومتون منظومة في علوم الدِّين والأدب والتَّصوف والمنطق والفلك، المتوفَّى سنةَ سبعٍ وتسعينَ ومائةٍ وألفٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج93/1).

النَّافية للجنس)، وإنْ دلَّ هذا على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على أنَّ سيبويه كانَ يعي طبيعتَها غير الاستثنائيَّة[1].

ويقول ابن مالك: "جَرَتْ عادةُ النَّحويِّينَ أنْ يذكروا (لا سيَّما) مع أدوات الاستثناء مع أنَّ الَّذي بعدها مُنَبَّهٌ على أَوْلَوِيَّتِهِ بما نُسِبَ إلى ما قبلها، كقولك: (أحبُّ العلماءَ لا سيَّما العاملينَ)"[2].

وجاء في (همع الهوامع): "عَدَّ الكوفيُّون وجماعةٌ مِنَ البصريِّينَ كالأخفش وأبي حاتم[3] والفارسيِّ والنَّحاسِ وابنِ مضاء مِنْ أدوات الاستثناء (لا سيَّما)، ووجهه أنَّك إذا قلت: (قام القومٌ لا سيَّما زيدٌ)، فقد خالفهم (زيدٌ) في أنَّه أولى بالقيام منهم، فهو مخالِفُهم في الحُكْمِ الَّذي ثبت لهم بطريق الأولويَّة"[4].

وجاء في (التُّفاحة في النَّحو): "وإذا استثنيتَ بـ (لا سِيَّمَا) فإنْ شئتَ رفعتَ، وإنْ شئتَ خفضْتَ، كقولك: (ضربني القومُ لا سيَّما زيدٌ، ولا سيَّما زيدٍ)"[5].

ويقول ابن الصَّايغ: "(لا سِيَّمَا) يُستَثْنى بها، ومعناها: التَّخصيص، ويُجَرُّ ما بعدها، كقولك: (أكرمني النَّاسُ ولا سِيَّمَا زيدٍ)؛ أيْ: (لا مثل زيدٍ)"[6]، وحاول ابن هشام الخضراوي[7] أنْ يثبت أنَّها مِنْ أدوات الاستثناء، فقدْ نَقَلَ عنه السُّيوطيُّ: "لمَّا كان ما بعدها بعضًا ممَّا قبلها وخارجًا عنه بمعنى الزِّيادة كان استثناءً مِنَ الأوَّل؛ لأنَّه خرج عنه بوجه لم يكنْ له"[8].

---

(1) يُنظر، سيبويه، الكتاب (ج2/286).

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج2/724). ويُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج1/529)، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج2/247).

(3) أبو حاتم سَهْل بن محمَّد بن عثمان بن يزيد السَّجستانيُّ البصريُّ: نحويٌّ، لغويٌّ، عروضيٌّ، مُقْرئ. روى عن أبي زيدٍ الأنصاريِّ وأبي عبيدة والأصمعيِّ، وأخذ عن المبرِّد وابن دُرَيد، توفِّي بالبصرة سنةَ خمسٍ وخمسينَ ومائتينِ مِنَ الهجرة، وقيل غير ذلك، ومِنْ تصانيفه: (إعراب القرآن)، و(ما يَلْحَن فيه العامَّة). يُنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (ج2/430)، ومعجم الأدباء (ج3/1406).

(4) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج2/216). وينظر : أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج3/1549).

(5) أبو جعفر النَّحَّاس، التُّفاحة في النَّحو (ص26).

(6) ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلحة (ج1/478).

(7) أبو الحكم، الحَسَنُ بن عبد الرَّحمن الخضراوي، كَانَ نَحْويًّا نبيلًا حاذقًا، ثَابت الذِّهْن، وقَّاد الفِكر، أخذ عَنْ ابْن عُصْفُور وغَيره، مِنْ تصانيفه: (المُفِيد فِي أوزان الرَّجز والقصيد)، و(الإغراب في أسرار الحركات فِي الإعْرَاب)، كانَ حيًّا سنةَ أَربعٍ وَأَرْبَعين وسِتمِائَة. يُنظر: بغية الوعاة (ج1/510).

(8) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج2/216).

ويقول السُّيوطيُّ معلِّقًا على نحو قول القائل: (قام القومُ لا سيَّما زيد): "والصَّحيح أنَّها لا تُعَدُّ مِنْ أدوات الاستثناء؛ لأنَّه مشاركٌ لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقِّه يخرجُهُ عن أنْ يكون قائمًا"[1].

ويرى أبو جعفر النَّحاس أنَّنا: "نقول: (جاءني القومُ سيَّما زيدٍ)، ولا يجوز أنْ نقول: (لا سيَّما أو ولا سيَّما)"[2].

ويرى الباحث غيرَ الَّذي يراهُ أبو جعفر النَّحاس؛ ذلك لأنَّ هذا التَّركيب لم يرد في كلام العرب؛ لا في نَظْمٍ ولا في نثر، وأنَّ استخدامَ (سيَّما) دون (لا) مِنَ الخطأ الشَّائع الَّذي يقع فيه كثير مِنَ الكُتَّاب والمتكلِّمينَ في عصرنا، جاء في (ارشاف الضَّرَب): "حَذْفُ (لا) مِنْ (لا سيَّما)، إنَّما يوجد في كلام الأدباء المولَّدين، لا في كلام مَنْ يُحْتَجُّ بكلامه"[3].

ومنهم مَنْ جَعَلَ (لا سيَّما) بمعنى (خصوصًا)، فيُؤتى بعدَها بحال مُفردَة، أو بحال جُملة، أو بالجملة الشَّرطيَّة واقعةً موقعَ الحال، **فالأوَّل**، نحو: (أُحِبُّ السِّباحةَ، ولا سِيَّما منفردًا)، **والثَّاني**، نحو: (أحبُّها، ولا سيَّما وأنا منفردٌ)، **والثَّالث**، نحو: (أحبُّها، ولا سيَّما إنْ كنتُ منفردًا)[4].

جاء في (الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة): "وقد تُنْقَلُ (لا سيَّما) مِنْ معناها الأصليِّ إلى معنى (خصوصًا) فيكون منصوب المحلِّ على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ، فإذا قلت: (زيدٌ شجاعٌ ولا سيَّما راكبًا)، فـ(راكبًا) حال مِنْ مفعول الفعل المقدَّر؛ أيْ: وأخصُّهُ بزيادة الشَّجاعةِ خصوصًا راكبًا"[5].

يعتقد الباحث أنَّ (لا سيَّما) ليستْ مِنْ أدواتِ الاستثناء، وإنَّما يُؤْتى بها لِتَفْضِيلِ ما بعدها على ما قبلها في الحُكْمِ، تقول: (أحبُّ أبناءَ شعبي، ولا سيَّما المجاهد)، فقد فضَّلت المجاهدَ على سائرِ أبناء الشَّعب في المحبَّة، ولا يُؤتى بها لإخراج ما بعدها مِنْ حُكْمِ ما قبلها، فهذه سِمَةٌ تَتَّصِفُ بها (إلَّا) وأخواتها مِنْ أدوات الاستثناء المعروفة.

فعندما تقول: (أثمرتِ الأشجارُ إلَّا شجرةً)، فقد أخرجتَ المستثنى (شجرةً) مِنْ حُكْمِ

---

(1) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج216/2).
(2) النَّحَّاس، عمدة الكتاب (ص265).
(3) أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1552/3).
(4) يُنظر: عباس حسن، النحو الوافي (ج405/1).
(5) ابن عابدين، الفوائد العجيبة (ص47).

المستثنى منه، وهو أنَّ كلَّ الأشجار أثمرت عدا هذه الشَّجرة، وكلا المعنيين مختلف فتفضيل شيءٍ على شيءٍ يختلف عن إخراج شيءٍ مِنْ حُكْمِ شيء آخر.

كلُّ ما يمكنُ أنْ يُقال: إنَّها (لا سيَّما) شبيهةٌ بأدوات الاستثناء، ومثلها (بَيْدَ)، تقول: (فلانٌ كثيرُ المالِ، بَيْدَ أنَّه بخيلٌ)، وهذا الشَّبَهُ هو الَّذي أوقعَ عددًا مِنَ النُّحاة في هذا اللَّبس الَّذي دفعهم إلى القول: إنَّ (لا سيَّما) مِنْ أدوات الاستثناء.

هناك سَّبب آخر جعلَ الباحثَ يؤيِّدُ الرَّأي القائل بأنَّ (لا سيَّما) لا تُعَدُّ مِنْ أدوات الاستثناء؛ ذلك لأنَّك إذا قلت: (نجح الطُّلابُ ولاسيَّما محمَّدٌ)؛ فمعناه: (ولا مثلَ محمَّدٍ فيمَنْ نجح)، فكأنَّك قلت: (لا ينجحُ مثل نجاح محمَّد أحدٌ)، فإنَّما نفيتَ أنْ يكون أحدٌ ممَّن نجح شبيهًا بمحمَّد، جاء في (المفصَّل): "وأمَّا (لا سيَّما زيد)، فمثل: (لا مثل زيد)"[1].

الخلاصة:

لا يصحُّ استخدام (لا سِيَّما) أداةَ استثناءٍ؛ لأنَّ حُكْمَ ما بعدها داخلٌ في حُكْمِ ما قبلها مِنْ غير مساواةٍ، فهي بعكس أدوات الاستثناء؛ إذ ما بعدها خارجٌ عن حُكْمِ ما قبلها، يقول النَّاظم:

وَامْـنَعْ عَلـى الصَّـحِيح الاِسْتِثْـنا بِهَـا ثُـمَّ الصَّـــلاةُ لِلنَّـــبيِّ ذِي البَـــهَا[2]

(1) الزَّمخشريُّ، المفصَّل في صنعة الإعراب (ص107).

(2) النَّاظم- هنا- المقصود به أحمد بن أحمد السُّجَاعِيّ، حيث نَظَمَ سبعةَ أبياتٍ في (لا سَّما) وأحكامها، وهذا هو البيت الأخير الَّذي خَتَمَ السُّجَاعِيُّ به منظومتَهُ. يُنظر: شرح العلَّامة الأمير على نَظْمِ العلَّامة السُّجاعيِّ في لا سيَّما (ص52).

المبحث الثَّالث: المفاعيل الخمسة

يجمعها قول القائل:

ضَـرَبْتُ ضَـرْبًا أَبَـا عَمْـرٍو غَـداةَ أَتَـى وَسِرْتُ وَالنِّيْلَ خَوْفًا مِنْ عِتابِكَ لي[1]

المطلب الأوَّل: المفعول به

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- اختلاف النُّحاة في (إيَّاكَ):

هذه مسألةٌ لطيفةٌ ظهرتْ للباحث أثناء بحثه عَنْ المسائل النَّحويَّة الَّتي خرجتْ عَنْ بابها، سيشرحُها، ويذكر آراءَ العلماءِ الَّتي اختلفتْ فيها، وهي قوله- تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ...﴾[2]، وما كان مثله؛ أقصد قوله- تعالى: ﴿...وإِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ﴾[3].

المشهور بينَ الدَّارسينَ أنَّ (إيَّا) ضميرٌ منفصِلٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلٍّ نصب، وهو مضاف، والكاف في محلِّ جرٍّ مضاف إليه، وإلى ذلك ذهبَ الخليلُ، جاء في (الكتاب): قال الخليلُ: لو أنَّ رجلًا قال: (إيَّاك نفسِك) لم أُعَنِّفْهُ؛ لِأَنَّ هذه الكاف مجرورةٌ، ونُقل عَنِ الخليلِ أنَّه سَمِعَ أعرابيًّا يقول في المثل[4]: إذا بَلَغَ الرَّجلُ السِّتينَ فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ[5]، ووافق الخليلَ الأخفشُ والمازنيُّ [6].

---

(1) البيت لعبدالله بن محمَّد الشَّبراويِّ، المتوفَّى سنةَ اثنتينِ وسبعينَ ومائةٍ وألفٍ مِنَ الهجرة، وهو في منظومته المختصرة، وفي شرح ألفيَّة ابن مالك للعثيمين (ج377/2)، وكان العثيمين قد ذكر هذا البيت في شرحه المذكور في أربعة مواضع، منها ما ذكرتُ- هنا، وقمت بتقطيع هذا البيت عروضيًا، ولم يستقم لي على أيِّ وزن مِنْ أوزان الخليل المعروفة، إلَّا أن البيت أقربُ إلى البحر الوافر، مع وجود خلل طفيف، قد يرجع إلى زيادة أو نقص.

(2) [الفاتحة: 5].

(3) [الفاتحة: 5].

(4) يُنظر: أبو عليٍّ اليُوسيُّ، زَهْرُ الأَكَم في الأمثال والحِكَم (ج141/1).

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج279/1). الشَّوابُّ: جمع شابَّة.

(6) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (61/1). وابن مالك، التَّسهيل (ص26). وابن مالك شرح التَّسهيل (ج145/1). وابن عقيل، المساعد (ج102/1).

جاء في (المساعد): "ومِنَ المضمرات(إيَّا)، وهذا مذهبُ سيبويهِ، وعليه المحقِّقونَ"[1].
لاحظ– معي– قوله: (وعليه المحقِّقون)؛ لذلك عدَّ الباحث هذه الصُّورة أصلًا للباب.

ذكر ابن عقيل أنَّ أبا إسحاقِ الزَّجاجِ زَعَمَ أنَّ (إيَّا) اسمٌ ظاهرٌ، وما اتَّصل به ضميرٌ في موضع خفض بالإضافة[2]، ويرفض ابنُ عقيلٍ هذا الرَّأيَ بقوله: "لو كان ظاهرًا لجاز تأخيره عن عامله كسائر الظَّواهر، فتقول: (ضربتُ إيَّاك)، كما تقول: (ضربتُ زيدًا)"[3].

من– هنا– يُسْتَدَلُّ على أنَّ الرَّأي الَّذي تبناه الزَّجاج– إنْ صحَّ عنه– يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب الَّذي عليه المحقِّقونَ.

ولا يُدْرَى كيفَ نَسَبَ ابنُ عقيل إلى الزَّجاج هذا الرَّأي، ولا مِنْ أين أتى به؟ فهذا مخالف – تمامًا– لرأي الزَّجاج الَّذي ورد في كتابه، فبعودة الباحث إلى هذا المؤلَّف وَجَدَ أنَّ أبا إسحاقِ الزَّجاجِ ذَهَبَ إلى أنَّ (إيَّا) اسمٌ للمُضْمَر المنصوب، إلَّا أنَّهُ يُضاف إلى سَائِر المضَمَراتِ، نحو: (إيَّاكَ ضَرَبْتُ)[4].

ويظهر لى أنَّ ابنَ عقيل نَقَلَ هذا الرَّأي– المنسوب إلى الزَّجاج– عن ابن عصفور الَّذي يقول: "ومنهم مَنْ قال: هو اسمٌ ظاهرٌ أُضِيْفَ إلى الكاف، وهو مذهب الزَّجاج"[5]، ليس هذا فحسب، بل إنَّكَ تجدُ الزَّجاجَ يُنْكِرُ على مَنْ قال بأنَّ (إياكَ) اسم بكماله، يقول: ومَنْ قال: إنَّ (إياك) بكماله الاسمُ، قيل له: لم نَرَ اسمًا للمضمر، ولا للمُظْهَر يُضَافُ، وإنَّما يتغيَّرُ آخرُهُ، ويبْقى ما قَبْل آخرِهِ على لفظٍ واحد، والدَّلِيل على إضافته قولُ العرب: (إذَا بَلغَ الرجُلُ السِّنِّينَ فإيَّاه وإيَّا الشَّوابّ)[6].

وأمَّا المبرِّد فذَهَبَ إلى أنَّ (إيَّا) اسم مُبْهَمٌ أُضيفَ إلى ما بعده كإضافة (بعض)، و(كل) للتَّخصيص، ولا يُعلَمُ اسمٌ أُضيفَ غيره[7].

مِنْ هنا يتَّضح أنَّ رأيَ الزَّجاجِ الَّذي نُسِبَ إليه يشبه رأي المبرِّد حولَ هذِهِ المسألةِ.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج101/1).
(2) يُنظر: المرجع السَّابق، ص102. وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل (ج462/1).
(3) المرجع الأوَّل نفسه، ج102/1.
(4) يُنظر: أبو إسحاق الزَّجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج48/1)، وابن جنِّي، وسرُّ صناعة الإعراب (ج320/1). وابن عقيل، المساعد (ج102/1).
(5) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل (ج462/1).
(6) يُنظر: أبو إسحاق الزَّجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج49/1).
(7) يُنظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل (ج462/1).

وغير المشهور أنَّ الكاف مِنْ (إيَّاك) هي الضَّمير، و(إيَّا) عماد، جاء في (الإنصاف): "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الكاف والهاء والياء مِنْ (إيَّاكَ، وإيَّاهُ، وإيَّايَ) هي الضَّمائر المنصوبة، وأنَّ (إيَّا) عماد، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسان، وذهب بعضهم إلى أنَّ (إياك) بكماله هو الضَّمير"[1].

المسألة الثَّانية- الصِّفة المشبَّهة قد يُنْصَب بها:

رأس الباب والمشهور بينَ النُّحاة والدَّارسينَ أنَّ الصَّفة المشبَّهة تُشْتَقُّ مِنَ الفعل اللَّازم وتدلَّ على الثُّبوت، فلا يُنْصَب بها مفعولًا به، فهي لا تعمل إلَّا في الفاعل، جاء في (المفصَّل) متحدِّثًا عَنْ تعريف الصِّفة المشبَّهة، يقول: هي الَّتي ليستْ مِنَ الصِّفات الجارية، وإنَّما هي مشبَّهةٌ بها في أنَّها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَعُ، نحو: (كريم وحَسَنٌ وصَعْبٌ)، وعن عملِها يقول: وهي لذلك تعملُ عَمَلَ فعلها، فيُقال: (زيدٌ كريمٌ حَسَبُهُ)، وعَنْ دلالتها يقول: وهي تدلُّ على معنًى ثابت[2].

والخروجُ عَنِ البابِ- غير المشهور- أنَّه يُنْصَب بها، ويصف سيبويه ذلك بقوله: "وهي عربيَّة جيِّدة"، جاء في الكتاب: "فإنَّما أُدْخِلَت الألف واللَّام في (الحَسَنِ) ثُمَّ أعملتُهُ، كما قال: الضَّارب زيدًا"[3]، وعلى هذا الوجه تقول: هو الحَسَنُ الوجهَ، وهي عربية جيِّدة، قال الشَّاعر:

فَمــا قَــولي بِثَعْلَبَــةَ بــنِ سَــعْدٍ وَلا بِفَــزارَةَ الشُّــعْرِ الرِّقابــا[4]

ويجوز في هذا أنْ تقول: هو الحسنُ الوجهِ، على (قوله): (هو الضاربُ الرَّجلِ). فالجرُّ في هذا الباب مِنْ وجهين: "مِنَ الباب الَّذي هو له وهو الإضافة، ومِنْ إعمال الفعل ثمَّ يُسْتَخَفُّ فَيُضاف"[5].

وهذهِ المسألةُ ذكرَها ابنُ هشامٍ في القاعدةِ الحادية عشرة بعنوان: (مِنْ مُلَحِ كلامهم تَقارُض اللَّفظين في الأحكام)، المثال التَّاسع: إعطاء (الحَسَنُ الوَجْهَ) حكم (الضَّارب الرَّجلَ) في

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف (ص555).

(2) يُنظر: الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص293).

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج201/1).

(4) البيت مِنَ الوافر، لحارث بن ظالم، وهو مِنْ شواهد سيبويه في الكتاب: (ج202/1)، والمقتضب (161/4)، وخزانة الأدب(ج492/7).

الشاهد: نصب (الرِّقابا) بالشُّعْرِ على حَدِّ قولهم: الحَسَنُ وجهًا.

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج201/1).

النَّصب وإعطاءُ (الضَّارب الرَّجلِ) حُكْمَ (الحَسَنُ الوَجْهِ) في الجرِّ[1].

في المثال الَّذي ذكره ابن هشام– هنا– تجدُهُ قد أعمل الصِّفةَ المشبَّهةَ في (الوجه)، نصبه بها، ولا يجوز حسب عُرْفِ النُّحاة أنْ يكون مفعولًا لها؛ والسَّبب بسيط يتمثَّل في أنَّ الصِّفة المشبَّهة تُشْتَقُّ مِنَ الفعل اللَّازم، ويُفْهَم مِنْ كلام ابن هشام أنَّ النُّحاة قد شبَّهوا عَمَلَ الصِّفة المشبَّهة في المفعول به بعمل اسم الفاعل فيه.

خلاصة القول في هذه المسألةِ أنَّ ما يُتَوَهَّم أنَّه مفعول به للصِّفة المشبَّهة، الأحسنُ فيه أنْ تجعلَه مجرورًا، نحو قولكَ: (زيدٌ باسمُ الثَّغرِ، وحسنُ المنظرِ، وكريمُ الشِّيمِ)؛ ذلك لأنَّ الصِّفة المشبَّهة تدُّل على الثُّبوت، وتُصاغ مِنَ الفعل اللَّازم الَّذي لا يحتاج إلى مفعول به، فالجملة تُعْطي معنًى دونَ الحاجة إلى المفعول به.

ولذلكَ غَدَتِ الصِّفة المشبَّهة مع معمولها وكأنَّها كلمةٌ واحدةٌ، فالأفضلُ أنْ تُضافَ إلى معمولها، ولكنَّها قد تخرج عن هذا الحكم (الأصل في الباب) فتنصب المفعول به آخذةً هذا الحُكْمَ مِنْ اسم الفاعل الَّذي يرفع فاعلًا، وينصب مفعولًا به.

المسألة الثَّالثة– قد يقع المفعول به بعد صيغة التَّعجُّب (أَفْعِلْ بـ):

رأس الباب والمشهور بين النُّحاة والدَّارسين أنَّ الفاعل يكون مجرورًا بباء زائدة في أسلوب التَّعجَّب القياسيِّ الَّذي على صيغة (أَفْعِلْ بـ)، نحو قول القائل: (أجملْ بالجهادِ في سبيل الله!)، يقول ابن السَّرَّاج: "و(زيد) فاعله إذا قلتَ: (أكرمْ بزيدٍ)؛ لأنَّ (زيدًا) هو الَّذي كَرُم، وإنَّما لزمتْ الباء– هنا– الفاعل لمعنى التَّعجُّب، ولِيُخالِف لفظُهُ لفظَ سائرِ الأخبار"[2].

الخروج عن الباب– غير المشهور– يتمثَّل في أنَّ الاسم الواقع بعدَ صيغةِ التَّعجُّب (أَفْعِلْ بـ) قد يقع مفعولًا به.

لخَّص المُراديُّ أقوال النُّحاة حول هذه المسألة، بقوله: "ثُمَّ اخْتَلَفَ هؤلاءِ: ذهب سيبويه، وجمهور البصريِّين إلى أنَّها زائدة مع الفاعل، مثلها في﴿. . .**كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا** . . .﴾[3]، وذهب الفرَّاء والزَّجَّاج ومَنْ قال بقولهما إلى أنَّها زائدةٌ مع المفعول، وجعلوا فاعل (أَحْسِنْ) ضمير

(1) يُنظر: ابنُ هشامٍ، مغني اللَّبيب (ج728/6).

(2) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج101/1).

(3) [الرَّعد: 43]، و[الإسراء: 96].

المخاطب، وكذلك قال ابنُ كَيسان[1]، لكنَّه جعل الفاعل ضمير الحَسَن، كأنَّه قال: (أحسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ)؛ أيْ: (دُمْ به)"[2].

لاحظ – يا عافاك الله– قوله: "إنَّها زائدة مع المفعول".

المسألة الرَّابعة– حكم الاسم الواقع بعد صيغة (ما أَفْعَلَ) في التَّعجُّب:

رأس الباب – المشهور بين الدَّارسين– أنَّ(زيدًا) مِنْ قولنا: ما أحسنَ زيدًا! تُعْرَب مفعولًا به، هكذا عدَّها سيبويه والبصريُّون[3].

الخروج عَنِ الباب– غير المشهور– ما زعمه الفرَّاء ومَنْ وافقه مِنْ الكوفيِّينَ أنَّه انتصب فرقًا بين الاستفهام والخبر، فالأصل: (زيدٌ أحسنُ مِنْ غيره)، فأَتَوا بـ (ما)، فقالوا: (ما أحسن)، على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصِّفة مرَّةً في زيد إلى ضمير (ما) فانتصب (زيد) للفرق[4].

---

(1) أبو الحسن محمَّد بن أحمد ابن كَيْسانَ، عالِم بالعربيَّة، نحوًا ولغةً، مِنْ أهل بغداد، أخذ عَنِ المبرِّد وثعلب، وقيل: إنَّه كان أنحى منهما، ويحفظ المذهبينِ البصريَّ والكوفيَّ في النَّحو، ومِنْ كتبه: (المهذَّب في النَّحو)، تُوفِّي سنةَ تسعٍ وتسعينَ ومائتينِ منَ الهجرة. يُنظر: معجم الأدباء (ج93/5).

(2) المرادي، الجنى الدَّاني (ص47).

(3) يُنظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج147/2).

(4) يُنظر: المرجع السَّابق، ج147/2.

المطلب الثَّاني: المفعول فيه (الظَّرف)

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- جواز (أمَّا بَعْدًا)، و(أمَّا بَعْدٌ)، و(أمَّ بعدِ) بالكسر:

عقدَ أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ بابًا بعنوان: (ضَمُّ (قبل) و(بعد) واختلاف النَّحويِّينَ في عِلَّةِ ضمِّهما وبنائِهما)، وذَكَرَ أنَّ للنَّحويِّينَ فيها بِضْعَةَ عَشَرَ جوابًا، وإنْ كانوا قد أجمعوا أنَّ (قبل) و(بعد) إذا كانَتَا غايتينِ، فسبيلهما أنْ لا تُعْرَبَا[1]، واحتجُّوا في عِلَّةِ ذلك بأجوبةٍ، فمِنْ أَصَحِّها أنَّ سبيلَ تعريفِ الأسماء أنْ تكون بالألف واللَّام، أو بالإضافة إلى معرفة، أو التَّسمية، فلمَّا كانتا قد عُرِّفَتا بغيرِ تعريف الأسماء وَجَبَ بناؤُهما[2].

ومِنْ كلام أبي جعفرٍ النَّحَّاسِ يستطيعُ الباحث تحديد رأس الباب في هذه المسألة، وهو يتمثَّل في أنَّك تقول: (أمَّا بَعْدُ)، ظرفٌ منقطعٌ عَنِ الإضافةِ لفظًا ومعنًى.

الخروج عَنْ أصل الباب: يتمثَّل في:

1- أجازَ الفرَّاءُ (أما بَعْدًا) بالنَّصب والتَّنوين، وأجاز - أيضًا- (أما بعدٌ) بالرَّفع والتَّنوين، جاء في (معاني القرآن): "ولو أطلقتَهما بالعربيَّة فنوَّنتَ، وفيهما معنى الإضافة فَخَفَضْتَ فِي الخفضِ ونوَّنتَ فِي النَّصب والرَّفع لَكانَ صَوابًا، قد سُمع ذَلِكَ مِنَ العرب، وجاء فِي أشعارها"[3]، وأنشد:

وَنَحْـــنُ قَتَلْنَـــا الأَزْدَ أَزْدَ شَـــنُوْءَةٍ فَمـا شَـرِبوا بَعْـدٌ عَلـى لَـذَّةٍ خَمْـرا[4]

2- ذكر أبو جعفرٍ النَّحَّاسِ أنَّ بعضهم أجازَ (أمَّا بَعْدَ) بفتح الدَّال، وجئت (مِنْ بَعْدِ) بكسرِها؛ يريد: مِنْ بَعْدِ ذلكَ، عقَّب أبو جعفرٍ النَّحَّاسِ: "وهذا الَّذي أجازَوهُ غيرَ معروفٍ، والبيت الَّذي أنشده الفرَّاء لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّه مستقيمٌ في الوزن بغيرِ تنوين[5].

وتقول: (أمَّا بعدُ؛ أطالَ اللهُ بقاءَكَ، فإنِّي قد نظرتُ في الأمر الَّذي قد كتبتَ فيه)، هذا اختيار

---

(1) يُنظر: المبرِّد، المقتضب (ج178/3).

(2) يُنظر: أبو جعفر النَّحَّاس، عمدة الكتاب (ص242).

(3) الفرَّاء ، معاني القرآن (ج320/2).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لبعضِ بني عُقيل، وهو في معاني القرآن للفرَّاء (ج321/2)، وعمدة الكتاب (ص240- 241). **الشَّاهد:** (بَعْدٌ) نوَّن الشَّاعر الظَّرف المنقطع عَنِ الإضافة لفظًا ومعنى.

(5) يُنظر: أبو جعفر النَّحَّاس، عمدة الكتاب (ص240- ص241).

النَّحويِّين، ويجوز: (أمَّا بعدُ؛ فأطال الله بقاءك، فإنِّي قد نظرت)، فَتُدْخِلُ الفاءَ فيهما جميعًا[1].

المسألة الثَّانية- مجيئ (متى) حرف جرٍّ:

المشهور في (متى)- رأس الباب- يتمثَّلُ في أنَّها تكون شرطًا واستفهامًا، وجعلها سيبويهِ للسُّؤال عَنِ الزَّمان، يقول: "أَلَا ترى أنْ لو أنَّ إنسانًا قال: ما معنى (متى)؟ قلت: في أيِّ زمان؟ فسألك عَنِ الواضح، شقَّ عليك أنْ تجيءَ بما تُوَضِّح به الواضح"[2].

يقول عنها المبرِّد: "ولا تقع إلَّا للزَّمان، نحو: (متى تأتني آتك)، و(متى خرج زيد؟) في الاستفهام[3]، وقال عنها صاحب (الجنى الدَّاني): "المشهور فيها أنَّها مِنَ الظُّروف، تكون شرطًا واستفهامًا"[4].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في وقوع (متى) حرف جرٍّ، وهي لغة هُذَيْل، جاء في (شرح الأشموني): "وأمَّا (متى) فالجرُّ بها لغةُ هُذَيْل، وهي بمعنى (مِنْ) الابتدائيَّة، سُمِعَ مِنْ كلامهم: (أَخْرَجَها متى كُمِّه)؛ يُريدون: (مِنْ كُمِّه)"[5]، ومنه قول الشَّاعر:

شَـرِبْنَ بِمَـاءِ البَحْـرِ ثُـمَّ تَرَفَّعَـتْ مَتَـى لُجَـجٍ خُفْـرٍ لَهُـنَّ نَئِـيجُ[6]

---

(1) يُنظر: أبو جعفر النَّحَّاس، عمدة الكتاب (ص242).

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج235/4).

(3) المبرِّد، المقتضب (ج53/2).

(4) المرادي، الجنى الدَّاني (ص505).

(5) الأشموني، شرح الأشموني (ج62/2).

(6) البيت مِنَ الطَّويل، لأبي ذُؤيْبٍ الهُذَلي، وهو في الخصائص (ج877/2)، وسرِّ صناعة الإعراب (ج146/1)، والمحتسب (ج2/ 114)، والأُزْهِيَّة (ص201)، ورصف المباني (ص151)، والجنى الدَّاني (ص43، 505)، ومغني اللَّبيب (141/2)، وأوضح المسالك (ج3/ 5)، وشرح ابن عقيل (ج6/3، 22)، وخزانة الأدب (ج7/ 97-9)، وشرح شواهد المغني (ج309/2).

اللُّغة: شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ: شربْنَ ماء البحر. تَرَفَّعَتْ: تَصاعَدَتْ. اللُّجَج: جمع اللُّجَّة، وهي معظم الماء. نَئِيج: صوت مرتفع.

الشَّاهد فيه قوله: (مَتَى لُجَجٍ) حيث جاءت (متى) بمعنى (مِنْ) على لغة هُذَيل.

المسألة الثَّالثة- مجيء (الآنَ) متصرِّفة:

جاء في (الصَّاحبي): "يقولون: (الآنَ) حدُّ الزَّمانين؛ حدُّ الماضي مِنْ آخره، وحدُّ المستقبل مِنْ أوَّلِهِ"[1].

رأس الباب والمشهور أنَّ (الآن) ظرفُ زمانٍ مبنيٍّ، غيرِ متصرِّف؛ أيْ: لا يتغيَّر آخره مع تغيير موقعه في الجملة، جاء في (همع الهوامع): "مِنَ الظُّروف المبنيَّة (الآن)، والدَّليل على اسميَّته دخول (أل) وحرفُ الجَرِّ عليه، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه، كوقت فعل الإنسان حال النُّطق به أو الحاضر بعضه"[2].

الآنَ : ظرف زمان للوقت، وقد يُجَرُّ بأحد أحرف الجَرِّ: مِنْ، وإلى، وحتَّى، ومُذ، ومُنْذُ، مَبْنِيًّا معهنَّ، في محلِّ جرٍّ، مثل: (علمتُ الآنَ أنَّ الحقَّ منتصر)، ومثل: (لم يَحصِلِ الفلسطينيُّونَ على استقلالِهم حتَّى الآنَ).

واختلفوا في عِلَّةِ بنائه:

1- الفرَّاء له رأيانِ في هذه المسألة:

أ- (الآنَ) حرفٌ بُنِيَ على الألف واللَّام، لَمْ تُخْلَع منه، وتُرِكَ على مذهب الصِّفة؛ لأنَّه صفةٌ في المعنى واللَّفظِ كما رأيتَهم فعلوا في (الَّذي) و(الَّذين)، فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللَّام لهما غير مفارِقَتَيْنِ[3].

ب- وإنْ شئت جعلت (الآن) أصلَها مِنْ قولك: (آنَ لكَ أنْ تفعلَ)، أَدْخَلْتَ عليها الألف واللَّام، ثُمَّ تركتَها على مذهب (فَعَلَ)، فأتاها النَّصبُ مِنْ نصبِ (فَعل)، وهو وجهٌ جيِّدٌ كما قالوا: "**نَهَى رسولُ الله - ﷺ -عَن قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ**"[4]، ونصُّ الحديث: (كان ينهى) بدلًا من (نَهَى)[5].

2- نقل ابنُ السَّرَّاج عن المبرِّد قال: "فأمَّا (الآنَ) فقال أبو العباس: إنَّما بُنِيَ؛ لأنَّه وَقَعَ معرفةً،

---

(1) ابن فارس، الصَّاحبي (ص101).

(2) السُّيوطي، همع الهواهع (ج135/2).

(3) يُنظر: الفرَّاء، معاني القرآن (ج467/1).

(4) يُنظر: المرجع السَّابق، ج468/1.

(5) هذا جزء مِنْ حديث شريف. [البخاري، صحيح البخاري، بَاب: مَا يُكْرَهُ مِنْ قِيلَ وَقَالَ، 100/8: رقم الحديث4673].

وهو ممَّا وقعتْ معرفتُهُ قبل نكرتِهِ؛ لِأَنَّكَ إذا قلت: (الآنَ)، فإنَّما تعني به الوقت الَّذي أنت فيه مِنَ الزَّمان"[1].

3- ذهب أبو إسحاق الزَّجاج إلى أنَّ (الآن) إنَّما تَعْرِفُهُ بالإشارة، وأنَّه إنَّما بُنِيَ لمَّا كانت الألف واللَّام فيه لغير عَهْدٍ مُتَقَدِّم؛ إنَّما تقول: (الآن كان كذا وكذا)، لمَنْ لم يتقدَّم لكَ معه ذِكْرُ الوقت الحاضر[2].

4- قال أبو عليٍّ: لتضمُّنه لام التَّعريف؛ لأنَّه اسْتُعمل معرفةً، وليس عَلَمًا و(أل) فيه زائدة[3].

5- قال الزَّمخشري: "الآن: وهو الزَّمانُ الَّذي يقع فيه كلامُ المتكلِّم، وقد وقعتْ في أوَّل أحوالها بالألف واللَّام، وهي علَّةُ بنائِها"[4].

6- ذكر ابن مالك ثلاثة آراء:

أ- بُنِيَ؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى الإشارةِ، فمعنى قولك: (أفعل الآن): (أفعل في هذا الوقت).

ب- بُنِيَ؛ لِشَبَهِهِ الحرفَ في ملازمةِ لفظٍ واحدٍ؛ لأنَّه لا يُثَنَّي، ولا يُجْمَع، ولا يُصَغَّر بخلاف (حين) و(وقت) و(زمان) و(مدَّة).

ت- بُنِيَ؛ لِتَضَمُّنِ معنى حرف التَّعريف، والحرف الموجود غير معتدٍّ به، وضعَّفَهُ ابنُ مالك[5].

الخروج عَنِ الباب أنْ يكون (الآن) متصرِّفًا؛ أيْ: يُسْتَعْمَلُ ظرفًا أو غيرَ ظرفٍ، وهو ما يفارق الظَّرفيَّة إلى حالة لا تُشْبِهُها، كأنْ يُسْتَعْمَلُ مبتدأً، أو خبرًا، أو فاعلًا، أو مفعولًا، أو مضافًا إليه، ذهبَ بعضُهم إلى أنَّه مُعْرَبٌ، وفتحتُهُ إعرابٌ على الظَّرفيَّة، ومنه قول الشّاعر:

كَأَنَّهُمـــا مِـــلآنِ لَـــمْ يَتَغَيَّـــرا وَقَدْ مَرَّ بِالدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ[6]

وضعَّفه ابنُ مالكٍ قال: "وفي الاستدلال بهذا ضَعْفٌ لاحتمالِ أنْ تكونَ الكسرةُ كسرةَ

---

(1) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج137/2).

(2) يُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه (ج153/1)، وابن جِنِّيْ، سِرّ صناعة الإعراب (ج33/2).

(3) يُنظر: السُّيوطي، همع الهواهع (ج136/2).

(4) الزَّمخشري، المفصَّل في صنعة الإعراب (ص225).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج219/2).

(6) البيت مِنَ الطَّويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الخصائص: (ج311/1)، وشرح المفصَّل (ج8/ 35)، وشرح التَّسهيل (ج220/2)، ورصف المباني (ص439)، ولسان العرب (ج43/13)، وشرح شذور الذَّهب لابن هشام (ص157)، وهمع الهوامع(ج137/2). **الشَّاهد:** (مِلآنِ) بكسر النُّون؛ أيْ: مِنَ الآنِ، حُذِفَ النُّون لالتقاء السَّاكنين وجُرَّ، فدلَّ على أنَّه معرب.

بناءٍ، ويكون في بناء (الآن) لغتان؛ بالفتح والكسر كما في (شَتَّانَ) إلَّا أنَّ الفتح أكثر وأشهر"[1]، وشاهدُ مجيءِ (الآن) ظرفًا متصرِّفًا مِنَ الحديث الشَّريف قوله-ﷺ- حينَ سَمِعَ وَجْبَة (سَقْطَة): "**هذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ في النَّارِ مُنْذُ سَبْعينَ خَريفًا، فَهُوَ يَهْوِي في النَّارِ الآنَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَعْرِها فَسَمِعْتُمْ وَجْبَتَهَا**"[2].

عقَّب السُّيوطي: "ف (الآن) في موضع رفع بالابتداء، و(حَتَّى انْتَهَى) خبره وهو مبنيٌّ لإضافته إلى جملة صدرها ماضٍ"[3]، ويقول ابن مالك: وليستْ ظرفيَّتُهُ بلازمةٍ، بل وقوعُهُ ظرفًا أكثرُ مِنْ وقوعه غير ظرف، كقول النبي-ﷺ:(...**الآن حتَّى انتهى إلى قعرها**)[4].

رأي السُّيوطي، يقول: "والمختار عندي القولُ بإعرابِهِ؛ لأنَّه لم يثبتْ لبنائِهِ علَّةٌ مُعْتَبَرَةٌ، فهو منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ وإنْ دخلتْهُ (مِنْ) جُرَّ، وخروجه عَنِ الظَّرفيَّة غير ثابت"[5].

خلاصةُ القولِ في هذه المسألةِ: (الآن) ظرف مبنيٌّ على الفتح، وظرفيَّته غالبةٌ، ولا يخرج عنها إلَّا نادرًا، وهو اسمٌ للوقت الحاضرِ كلِّه أو بعضِهِ عند النُّطق به، على حَسَبِ المقام، يرى بعضُ النُّحاة: أنَّه معربٌ منصوبٌ على الظَّرفيَّة وليس مبنيًّا، وهو قول مُسْتَساغٌ؛ لِسُهُوْلَتِهِ.

المسألة الرَّابعة- استعمال (أبدًا) لتأكيد الماضي المنفي:

رأس الباب – المشهور- يتمثَّل في أنَّ (أبدًا) ظرفٌ لا يُستَعمَل إلَّا فيما يُستقبَل مِنَ الزَّمان، وهو الكثيرُ الغالب، وأنَّه لا يجوز استعمال الظَّرف (أبدًا) لتأكيد نفي الماضي، جاء في (ارتشاف الضَّرب): "وممَّا يُستعمَل في المستقبل (أبدًا)، تقول: (ما أصحبُكَ أبدًا)، وقال- تعالى: ﴿... **خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا**...﴾[6]، ولا تقول: (ما صحبتُكَ أبدًا)"[7]، ومنه قوله- تعالى: ﴿**وَلَا**

(1) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج220/2).
(2) [النَّيسابوري، المسند الصَّحيح المختصر، باب: شِدَّةِ حَرِّ نار جَهَنَّمَ، 2184/4: رقم الحديث 2844].
(3) السُّيوطي، همع الهواهع (ج135/2- 136). ويُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج219/2) والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج192/2).
(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج219/2).
(5) السُّيوطي، همع الهواهع (ج137/2).
(6) [الأحزاب: 65].
(7) أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1427/3).

تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا . . .﴾[1].

جاء في (دُرَّة الغوَّاص): "مِنْ أوهامهم قولُهم: (لَا أُكَلِّمهُ قطُّ)، وَهو مِنْ أفحش الخَطَأ؛ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه؛ وذاك أَنَّ العرب تسْتَعْمل لفظة (قطُّ) فيما مضى مِنَ الزَّمان، كما تسْتَعْمل لفظة (أبدًا) فِيما يُسْتَقْبل منه، فيقولون: (ما كلَّمتُهُ قطُّ، ولا أُكَلِّمُهُ أبدًا)"[2].

اعلم أنَّ(أبدًا) يرادف (عَوْض) عند ابن عقيل، يقول عند شرحه لـ: (ويقابه عَوْض)؛ يقصد يقابل (قطُّ): "فيكون للوقت المستقبل عمومًا، ومعناه الأبد، نحو: (لا أفعله عَوْض)"[3].

الخروج عن الباب– غير المشهور– يتمثَّلُ في أنَّه يصحُّ استعمال (أبدًا) لتأكيد الماضي المنفي، يقول ابن عقيل عند شرحه لـ: (وقد ترد عَوْض للمضيِّ): "فتكون بمعنى (قطُّ)"[4]، ويستشهد لها بقول الشَّاعر:

فَلَـمْ أَرَ عَامًـا عَـوْضُ أَكْثَـرَ هالِكًـا وَوَجْــهَ غُــلامٍ يُشْــتَرَى وغُلامَــهْ[5]

عقَّب ابن منظور: "ويُقال: (ما رأيت مثله عَوْضُ؛ أيْ: لم أرَ مثله قطُّ)"[6]، ويقول خالد الأزهريُّ: "ومثل (عَوْضُ) في استغراق المستقبل (أبدًا)، تقول فيها: ظرف لاستغراق ما يُسْتَقْبَل مِنَ الزَّمان إلَّا أنَّها لا تختصُّ بالنَّفي ولا تُبْنَى"[7].

وممَّا يدلُّ على صحَّة استعمال (أبدًا) لتأكيد الماضي المنفي: ورود السَّماع بها، ومن ذلك:

أ– ورود (أبدًا) لتأكيد الماضي المنفي لفظًا ومعنًى، ومنه قول الشاعر:

---

(1) [التَّوبة: 84].

(2) الحريري، درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص (ص19–20).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج517/1).

(4) المرجع نفسه، ج517/1.

(5) البيت مِنَ الطَّويل، ولم يقفِ الباحث له على قائل، وهو في لسان العرب (ج193/7)، وموصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب (ص93)، وهمع الهواهع (ج157/2).

الشَّاهد فيه: (عوض) حيث جاءت في البيت للمضيِّ بمعنى (قط).

(6) ابن منظور، لسان العرب (ج193/7) عوض.

(7) الأزهريُّ، موصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب (ص93).

والْجِـنُّ لَـمْ تَـنْهَضْ بِمَـا حَمَّلْتِنِـي أَبَـدًا وَلاَ الْمِصْـبَابُ فِـي الشَّـرْمِ[1]

ومنه قول الشَّاعر:

لَـوْ أَنْصَفَ الـدَّهْرُ مَـا فَـارَقْتُكُمْ أَبَدًا وَلاَ تَنَقَّلْـتُ مِـنْ نَـاسٍ إِلَـى نَـاسِ[2]

ب- ورود (أبدًا) لتأكيد الماضي معنًى، وهو المضارع المجزوم بـ (لم)، ومِنْ أمثلته قولُ الشَّاعر:

وَوَدَّ اللَّيْـــلَ زِيـــدَ إِلَيْـــهِ لَيْـــلٌ وَلَـــمْ يُخْلَـــقْ لَـــهُ أَبَـــدًا نَهَـــارُ[3]

وقول شاعر آخر:

أَبْلِـغْ بَنِـي ثُعَـلٍ بِـأَنِّيَ لَـمْ أَكُـنْ أَبَـدًا لِأَفْعَلَهَـا طَـوَالَ الْمُسْـنَدِ[4]

يرى الباحث أنَّه لا بأس في صحَّة هذا الاستخدام؛ ذلك لأنَّ اختصاص (أبدًا) بالزَّمن المستقبل غير مُتَّفِق عليه عند العلماء:

أ- يقول الرَّاغب الأصفهاني معلِّقًا على (أبدًا) في قوله- تعالى: ﴿**وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ**...﴾[5]: "هو عبارةٌ عن مُدَّة الزَّمانِ الممتدِّ الَّذي لا يَتجزَّأ كما يتجزَّأ الزَّمانُ؛ وذلك أنَّه يُقال: زمانَ كذا ولا يُقال: أبدَ كذا، وكان مِنْ حقِّه على هذا ألَّا يُثَنَّى ولا يُجْمَعَ، وقد قالوا: آباد فجَمَعوه لاختلافِ أنواعِه، وقيل: آباد لغةٌ مُوَلَّدَةٌ"[6].

---

(1) البيت مِنَ الكامل، لأبي صخرٍ الهُذَلي، وهو في ابن جِنِّيْ، التَّمام في تفسير أشعار هُذَيل ممَّا أغفله أبو سعيد السُّكريُّ (ص ص224).

اللُّغة: المِصْبَابُ: السَّفينة، والشَّرْم: ما لم يُدْرَك غورُهُ مِنَ البحر، وشرمتُ الشَّيء؛ أيْ: شققته،

الشَّاهد فيه: (أبدًا) جاءت لتأكيد الماضي المنفي لفظًا ومعنًى.

(2) البيت مِنَ البسيط، وينسبونه لمجنون ليلى، وليس في ديوانه، ولا في أيِّ مصدر يمكن الاعتماد عليه، وجده الباحث بطريقة عرضيَّة، ورأى أنهَّ يمكن الاستشهاد به في موضعه.

(3) البيت مِنَ الوافر، لجِرانِ العَوْدِ عامر بن الحارث النّميري، وهو في ديوانه (64)، ونثار الأزهار في اللَّيل والنَّهار لابن منظور(ص54). **الشَّاهد:** جاءت (أبدًا) ظرفًا لتأكيد النفي في الزَّمن الماضي.

(4) البيت مِنَ الكامل، وهو لحاتم الطَّائي، وهو في الأخبار الموفقيات (ص159).

الشاهد: جاءت (أبدًا) ظرفًا لتأكيد النَّفي في الزَّمن الماضي.

(5) [البقرة: 95].

(6) الرَّاغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن (ج59/1).

ب- علَّق السَّمينُ الحلبيُّ على الكلمة نفسها: "وهو ظرفُ زمانٍ يقعُ للقليلِ والكثيرِ، ماضيًا كان أو مستقبلًا، تقول: ما فَعلتُه أبدًا"[1].

ت- يقول البغداديُّ: "وقول الشَّارح المُحَقِّق: (وقط لا يُسْتَعْملُ إلَّا بمعنى أبدًا) ظَاهره أَنَّ (أبدًا) ظرف للماضي وَلم أره بِهَذَا الْمَعْنى"[2].

هذا وقد اتخذت (أبَدًا) صورًا مختلفة في (صحيح البخاري) على النَّحو الآتي:

1- دخولها على المضارع المجزوم بـ (لم):

- قول عائشة-رضي الله عنها-: "**صَلَّى النَّبيُّ- ﷺ- العِشَاءُ ثُمَّ صَلَّى ثَمَاني رَكَعَاتٍ وَرَكْعَتَيْنِ جالِسًا ورَكْعَتَيْنِ بَيْنَ النِّدَاءَيْنِ ولَمْ يَكُنْ يَدَعُهُمَا أبَدًا**"[3].

- وقول عمر-رضي الله عنه: "**فإنَّهُ إذَا كُسِرَ لَمْ يُغْلَقْ أبَدًا**"[4].

- وقول النَّبيِّ- ﷺ- مخاطبًا ربَّه: "**أنْشُدُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ اللَّهُمَّ إنْ شِئْتَ لَمْ تُعْبَدْ بَعْدَ اليَوْمِ أبَدًا**"[5].

- وقوله - ﷺ: "**أَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، ثُمَّ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، أَوْ قُضِيَ وَلَدٌ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا**"[6].

2- دخولها على المضارع المنفي بـ (لن): ومنه قوله - ﷺ: "**إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ**" **فَنَبَذَهُ، وَقَالَ: "إِنِّي لَنْ أَلْبَسَهُ أَبَدًا**"[7].

3- **دخولها على المضارع المنفي بـ (لا): ومنه** قول خديجة- رضي الله عنها: "**فَوَاللهِ لَا يُخْزِيكَ اللهُ أبَدًا**"[8].

---

(1) السَّمين الحلبي، الدُّرُّ المَصون في علوم الكتاب المكنون (ج9/2).

(2) البغدادي، خزانة الأدب (ج128/7).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: المداومة على ركعتي الفجر، 55/2: رقم الحديث 1159].

(4) [المرجع السَّابق، باب: الصَّدَقَة تُكَفِّرُ الخَطِيئَة، 113/2: رقم الحديث 1435].

(5) [المرجع نفسه، باب: قوله- تعالى: ﴿**بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُ**﴾ القمر:46، 144/6: رقم الحديث 4877].

(6) [المرجع نفسه، باب: ما يقول الرَّجل إذا أتى أهله، 23/7: رقم الحديث 5163].

(7) [المرجع نفسه، باب: الاقتداء بأفعال النَّبيِّ- ﷺ- 96/9: رقم الحديث 7298].

(8) [المرجع نفسه، باب: أوَّل ما بدئ به الرَّسول - ﷺ- مِنَ الوحي الرُّؤيا الصَّالحة، 29/9: رقم الحديث 6982].

4- دخولها على المضارع المنفي بـ (لا) مفصولًا بالظَّرف:

- قول الله -ﷻ- لأهل الجنَّة: "**أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا**"[1].

5- دخولها على المضارع المثبت، والمضارع المنفي بـ (لا) في حديث واحد، هو:

- أقوال ثلاثة رهط: قال أحدهم: "أمَّا أنا فإنِّي أُصلي اللَّيل أبدًا، وقال آخر: أنا أصوم الدَّهر ولا أُفطر، وقال آخر: **أنا أعتزل النِّساء فلا أتزوج أبدًا**"[2].

6- دخولها على الماضي المثبت:

- قول عائشة- ﵂: "لم يَقع فِي قلبِي أَن يحبَّ النَّاس مِنْ بعده رجلًا قَامَ مقَامَه أبدًا"[3].

7- دخولها على الماضي المثبت المبنيِّ للمجهول:

- قول الله-ﷻ- الَّذي رواه محمَّد- ﷺ-عن ربِّه للرَّجل الَّذي هو آخر أهل النَّار دخولًا الجنَّة: "**أَلَسْتَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَنْ لاَ تَسْأَلَنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ أَبَدًا؟**"[4].

8- أعقبت فعل الشَّرط وجوابه الماضيين غير المجزومين:

- قوله - ﷺ: "**لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا**، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ"[5].

9- دخولها على الماضي المنفي: ومنه قول أبي هريرة[6]-﵁: "**وَاللهِ لَوْلاَ آيَتَانِ فِي كِتابِ اللهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا أَبَدًا**"[7].

10- دخولها على الماضي المنفي بـ (ما):

- قول الصَّحابة مُجِيبينَ لَهُ- ﷺ: **نَحْنُ الَّذِينَ بايَعُوا مُحَمَّدَاً علَى الجِهَادِ مَا بَقِينا أبَدَاً**[8].

11- أعقبت الماضي والمضارع المنفي بـ (لم) معًا:

---

(1) [البخاري، صحيح البخاري، ، باب: كلام الرَّب-ﷻ- مع أهل الجنة، 151/9: رقم الحديث 7518].

(2) [المرجع السابق، باب: التَّرغيب في النِّكاح، 2/7: رقم الحديث 5063].

(3) [المرجع نفسه، باب: مرض النَّبي- ﷺ- ووفاته، 12/6: رقم الحديث 4445].

(4) [المرجع نفسه، بَاب: قَوْله - تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ (القيامة: 23)، 128/9: رقم الحديث 7437].

(5) [المرجع نفسه، باب: السَّمع والطَّاعة للإمام ما لم تكن معصية، 63/9: رقم الحديث 7145].

(6) عبد الرَّحمن بن صخر الدُّوسيُّ، الملقَّب بأبي هريرة: صحابيٌّ، كان أكثرَ الصَّحابة حفظًا للحديث وروايةً له، روى أربعًا وسبعينَ وثلاثمائة وخمسة آلاف حديثًا، مَاتَ سنةَ تسعٍ وخمسينَ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج308/3).

(7) [البخاري، صحيح البخاري، باب: ما جاء في الغرس، 109/3: رقم الحديث 2350].

(8) [المرجع السَّابق، باب: التَّحريض على القتال، 25/4: رقم الحديث 2834].

– قول النَّبيِّ– ﷺ: "**إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا**"[1].

المسألة الخامسة– تبادل الأدوار بين (إذا) (إذ):

(إذا) ظرف زمان مُستقبَل، ويلزمها معنى الشَّرط غالبًا، ولا تكون إلَّا في الأمر المحقَّق، أو المُرَجَّح وقوعه، فلذلك لم تجزم إلَّا في شِعْرٍ؛ لمخالفتها أدوات الشَّرط؛ فإنَّها للأمر المُحتمَل، جاء في (الكتاب): "وأمَّا (إذا) فلِمَا يُستقبَل مِنَ الدَّهر، وفيها مجازاةٌ، وهي ظرف، وتكون للشَّيء توافقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: (مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ)"[2].

جاء في (ارتشاف الضَّرَب): "(إذا) ظرف زمان فيه معنى الشَّرط غالبًا، قيل: واتَّفقوا على أنَّه للاستقبال، وزعم بعضهم أنَّه يكون للحال"[3]، فمن الجزم بـ (إذا) قول الشَّاعر:

فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ فَكَانَ إذا مَا يَسْلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ[4]

الخروج عَنِ الباب مجيء (إذا) ظرفًا لِمَا مَضى، ومِنْ ذلك قوله– تعالى: ﴿**وَلاَ عَلَى الذين إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ . . .**﴾[5]، وقوله – تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفضوا إِلَيْهَا . . .**﴾[6]، قال به ابن مالك، وبعض النحويِّين[7].

يقول المرادي عَنْ القِسْمِ الثَّالث مِنْ أقسام (إذا): أنْ تكون ظرفًا لِمَا مضى مِنَ الزَّمان، واقعة موقع (إذ)، وذكر الآيتين المذكورتين، ثُمَّ قال: فـ (إذا) في هذا ونحوه، بمعنى (إذ)، هذا مذهب بعض النَّحويِّين، وبه قال ابن مالك، قال في التَّسهيل: وربَّما وقعت موقع (إذ)، و(إذا) موقعها، والَّذي صحَّحه المغاربة أنَّ (إذا) لا تقع موقع (إذ)، ولا (إذ) موقعها، وتأوَّلوا ما أوهم

---

(1) [البخاري، صحيح البخاري، باب: في الحوض، 120/8: رقم الحديث 6583]. فَرَطُكُمْ: الفَرَطُ الَّذي يتَّقدم الواردين لِيُصلح لهم حِياض المياه ونحو ذلك.

(2) سيبويهِ، الكتاب (ج232/4).

(3) أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1865/4).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، للفرزدق، وهو في ديوانه (ص14)، ومجمع الأمثال للميداني (376/2)، وخزانة البغدادي (78/7). **الشَّاهد:** (إذا مَا يَسْلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ)، دخول (ما) على (إذا) وجزم بهما.

(5) [التَّوبة: 92].

(6) [الجمعة: 11].

(7) يُنظر: ابن عادل النُّعماني، اللُّباب في علوم الكتاب (347/1).

ذلك[1].

ومِنَ الخروج عَنِ الباب – أيضًا– مجيء (إذ) ظرفًا لِمَا يُستقبَل مِنَ الزَّمان، ومنه قوله– تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغلال فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[2][3].

زيادة وتفصيل للمسألة السَّالفة الذِّكر:

المسألة السَّادسة– استعمال (إذ) بمعنى (إذا) واستعمال (إذا) بمعنى (إذ):

أصل الباب أنْ تُسْتَخْدَمَ كلٌّ واحدة مِنَ الاثنتين فيما لا يتجاوز معناها، وإذا اسْتُخْدِمَتْ كلٌّ واحدةٍ مكان الأخرى فقد خَرَجَتْ عن بابِها الَّذي وُضعت لأجله.

يقول ابن مالك في (شواهد التَّوضيح): وقوله: "**يالَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ**"[4]، اسْتَعْمَلَ فيه (إذْ) موافقة لـ (إذا) في إفادة الاستقبال، وهو استعمالٌ صحيحٌ غَفِلَ عَنِ التَّنبيهِ إليه أكثرُ النَّحويِّين[5]، ومنه قوله– تعالى: ﴿**وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ . . .**﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ . . .**﴾[7].

وكما اسْتُعْمِلَتْ(إذ) بمعنى (إذا) اسْتُعْمِلَتْ (إذا) بمعنى (إذ) كقوله– تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي الأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ . . .**﴾[8]، ومنه قوله– تعالى:﴿**وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ . . .**﴾[9].

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص371).

(2) [غافر: 70].

(3) يُنظر: النّعمانيُّ، اللُّباب في علوم الكتاب (ج347/1).

(4) هذا القول منسوب إلى ورقة بن نوفل مخاطبًا النَّبي– ﷺ–.[البخاري، صحيح البخاري، باب: كيف كان بَدْءُ الوحي إلى رسول الله – ﷺ ؟، 7/1: رقم الحديث 3].

(5) يُنظر: ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص62).

(6) [مريم: 39].

(7) [غافر: 18].

(8) [آل عمران: 156].

(9) [التَّوبة: 92]

ومنه قوله- تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْلَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ. . .**﴾[1]؛ لأنَّ (**لَوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ**)، و(**لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ**) مقولانِ فيما مضى، وكذا الانفضاضُ المشار إليه واقع – أيضًا- فيما مضى، فالمواضع الثَّلاثة صالحة لـ (إذ)، وقد قامت (إذا) مقامها[2].

مِنَ النُّحاةِ المفسِّرينَ الَّذين قالوا بمجيء (إذ) ظرفًا لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمان- العكبري[3]، ومثَّل له بقوله – تعالى:﴿**فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأغلال فِي أَعْنَاقِهِمْ. . .**﴾[4].

المسألة السَّابعة- خروج (سوى) عَنِ الظَّرفيَّة:

رأس الباب والمشهور بينَ النُّحاةِ يتمثَّلُ في رأي جمهور البصريِّين، وعلى رأسِهم سيبويهِ الَّذينَ ذهبوا إلى أنَّ (سوى) ظرفُ مكانٍ ملازمٍ للنَّصبِ على الظَّرفيَّة، لا يخرجُ عَنْ ذلكَ إلَّا في الشِّعْر.

إذن سيبويهِ كانَ يذهبُ إلى أنَّ (سوى) ظرفُ مكانٍ- دائمًا- وممَّا يدلُّ على ذلكَ قولُهُ في (الكتاب): "هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة (مكانك) إذا جعلتَهُ في معنى (بَدَلَكَ)، ولا يكون اسمًا إلَّا في الشِّعْر، قال بعض العرب: لمَّا اضطرَّ في الشِّعْر جعلَهُ منزلةَ (غيرٍ)"[5].

تأمل معي ما جاء في (الأصول في النَّحو) للتَّعرفِ على رأيِ جمهور البصريِّين: "وأمَّا الظُّروفُ الَّتي لا ترفعُ: فـ(عند، وسوى، وسواء) إذا أردتَ بهما معنى (غير) لم تُسْتَعْمَلُ إلَّا ظروفًا"[6].

وذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّها ظرفٌ متمكِّنٌ يُسْتِعملُ ظرفًا كثيرًا، وغيرَ ظرفٍ قليلًا، جاء في (همع الهوامع): "ذهب جماعة منهم الرُّماني وأبو البقاء العكبري إلى أنَّها ظرفٌ متمكِّنٌ؛ أيْ: يُسْتَعْمَلُ ظرفًا كثيرًا وغيرَ ظرفٍ قليلًا، قال ابن هشام في التَّوضيح، وإليه أذهبُ، ونقله في

---

(1) [الجُمُعة: 11]

(2) ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص63).

(3) يُنظر: العكبري، اللُّباب (ج37/1).

(4) [غافر: 70].

(5) سيبويه، الكتاب (ج407/1).

(6) ابن السَّراج، الأصول في النَّحو (ج199/1).

البسيط عَنِ الكوفيِّين"[1].

ذهب الزَّجَّاجيُّ وابنُ مالك إلى أنَّها اسمٌ متصرِّف[2]؛ أيْ: أنَّها ليست ظرفًا ألبتة وأنَّها تقع فاعلًا في مثل: (جاء سواك)، ومفعولًا به في مثل: (رأيت سواك)، وبدلًا أو استثناء في مثل: (ما جاءني أحدٌ سواك)؛ أيْ: أنَّه يجوز فيها- حينئذٍ- الرَّفعُ على البَدَلِيَّةِ والنَّصبُ على الاستثناءِ[3].

مِنْ خلال أقوال العلماء سابقة الذِّكر يتَّضح للدَّارس أنَّ للنُّحاةِ في (سوى) ثلاثةَ مذاهب:

الأوَّل: أنَّ (سوى) ظرفُ مكانٍ، وأنَّها لا تخرجُ عَنِ الظَّرفيَّة، فإنْ جاءَ مِنْ كلامِ العربِ شيءٌ، استُعْمِلَتْ فيه اسمًا غيرَ ظرف؛ فهو مؤوَّلٌ أو ضرورةٌ مِنَ الضَّرورات الشِّعريَّة؛ وهذا رأي الخليل، وسيبويه، وجمهرة البصريِّين.

الثَّاني: أنَّ (سوى) تُسْتَعْمَلُ ظرفًا منصوبًا على الظَّرفيَّة، وتُسْتَعْمَلُ اسمًا ليس ظرفًا؛ إلَّا أنَّ استعمالَها ظرفًا أكثرُ مِنْ استعمالِها غيرَ ظرفٍ؛ وقَبِلَ ابنُ هشامٍ هذا الرَّأي، جاء في (أوضح المسالك): "وإلى هذا أذهب"[4]؛ يقصدُ: مذهب الرُّماني والعُكْبُري.

الثالث: أنَّ (سوى) تُسْتَعْمَلُ ظرفًا، وتُسْتَعْمَلُ اسمًا غيرَ ظرفٍ، وأنَّ الاستعمالينِ سواءٌ، ليس أحدُهما أكثرَ مِنَ الآخر، وليس أحدهما ضرورةً، ولا خاصًّا بالشِّعر؛ وهذا رأي الكوفيِّين، وتبعهما ابنُ مالكٍ، واستدلُّوا[5]:

أ- أجمعَ أهلُ اللُّغة على أنَّ قول القائل: (قاموا سواك) وقوله: (قاموا غيرك) بمعنى واحد.

ب- لم يقل واحدٌ مِنْ أهل اللُّغة: إنَّ (سوى) عبارة عن مكان أو زمان؛ حتَّى تكون ظرفًا؛ وإنَّما تأولَّها البصريُّون بمعنى (بَدَلَك).

ت- وقوع العدد الكثير مِنَ الشَّواهد الشِّعريَّة والنَّثريَّة الَّتي تخالفُ ملازمتها للنَّصب على الظَّرفيَّة؛ حيث جاءتْ مجرورةً بحرف الجَرِّ، وجاءتْ مجرورةً بالإضافة، وجاءتْ مرفوعةً

---

(1) السُّيوطي، همع الهوامع (ج188/2)؛ يقصد بالتَّوضيح؛ أيْ: أوضح المسالك، ويقصد بالبسيط كتاب ابن أبي الرَّبيع.

(2) يُنظر: المرجع السَّابق، ج115/2.

(3) يُنظر: ابن هشام، معني اللَّبيب (ج360/2).

(4) ابن هشام، أوضح المسالك (ج241/2).

(5) يُنظَرُ التَّفصيل في: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج226/2). وحاشية الصَّبَّان (ج238/2).

بالابتداء، وجاءتْ مرفوعةً على الفاعليَّة، وجاءتْ اسمًا لـ (إنَّ).

بناءً على ما سَبَقَ ذكرُهُ يتَّضحُ للباحث أنَّ ما ذهب إليه الكوفيُّون، وقَبِلَهُ ابنُ مالكٍ في هذه المسألة هو القول الأقرب إلى الصَّواب.

المطلب الثَّالث: المفعول المطلق

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- التَّعجُّب بـ (سُبْحانَ):

المشهور بين الدَّارسين- رأس الباب- أنَّ (سُبْحانَ): اسم مصدر نائب عَنْ فعله ملازم للإضافة إلى الاسم الظَّاهر أو إلى الضَّمير إلَّا لضرورةٍ شعريَّة، ولم يُشتَهَرْ عَنِ العرب استعمالُهُ إلَّا منصوبًا، نحو: (سبحانَ اللهِ)؛ أيْ: (براءةٌ له مِنْ كلِّ سوء ونقص)[1].

يقول العينيُّ: "(سُبْحانَ اللهِ) قوله: (سُبْحانَ) عَلَمٌ للتَّسبيح كـ (عثمان) عَلَمٌ للرَّجل، قال الفرَّاء: منصوب على المصدر؛ كأنَّك قلت: (سَبَّحْتُ اللهَ تَسْبِيحًا)، فجعل (سُبْحانَ) في موضع التَّسبيح، والحاصل أنَّه منصوب بفعل محذوف، لازم الحذف"[2].

وغير المشهور- الخروج عَنِ الباب- استعماله للتَّعجُّب دون قياس؛ أيْ أنَّهُ مِنَ التَّعجُّبِ السَّماعيِّ، الَّذي سُمِعَ عَنِ العرب.

ومِنَ الملاحَظِ على كلام العرب اسْتِعْمالُ المصدرِ (سُبْحانَ) مضافًا إلى لفظ الجلالةِ لإظهار التَّعجُّب والدَّهشة، فـ (سُبْحانَ اللهِ) بلفظها ومعناها وُضعَتْ أصلًا للدُّعاء والعبادة، ثمَّ استُخدمَتْ في التَّعجُّب على غير الأصل، ومنه قوله-جلَّ ثناؤه: ﴿... **سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ**﴾[3].

ذكر النَّوويُّ[4] أنَّ عائشة - رضي الله عنها - عندما سُئلتْ، هل رأى محمَّد - ﷺ- ربَّه- سبحانه وتعالى؟ فقالتْ: سُبْحانَ اللهِ! لقد قَفَّ[5] شَعَرِي لِمَا قلتَ، بقوله: "أمَّا قولها: **(سُبْحانَ اللهِ)** فمعناه

---

(1) يُنظر: الحمد/ الزُّغبيُّ، المعجم الوافي في أدوات النَّحو (ص179).

(2) العينيُّ، عمدة القارئ (ج239/3). وبعودة الباحث إلى (معاني القرآن) للفرَّاء لم يتسنَّ للباحث العثور على ما نسبه العيني إليه.

(3) [النُّور: 16].

(4) أبو زكريا، محيي الدِّين يحيى بن شرف النَّوويُّ: الإمام علَّامة بالفقه والحديث، توفِّي سنةَ سِتٍّ وسبعينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: طبقات الشَّافعيَّة للسبكيِّ (ج149/8)، والأعلام (ج149/8).

(5) قَفَّ شَعري: معناه قام شَعري مِنَ الفَزَع؛ لكوني سمعت مالا ينبغي أنْ يُقال، قال ابن الأعرابيُّ: "تقول العرب عند إنكار الشَّيء: قفَّ شعري، واقشعرَّ جلدي، واشمأزتْ نفسي".يُنظر: صحيح مسلم بشرح النَّوويِّ (ج10/3).

التَّعجُّب مِنْ جهل مِثْل هذا، وكأنَّها تقول: كيف يخفى عليك مثل هذا؟ ولفظةُ (سُبْحانَ اللهِ) لإرادة التَّعجُّب كثيرة في الحديث وكلام العرب كقوله-ﷺ: "**سُبْحان الله! تَطَهَّري بِها**"[1].

جاء في (عمدة القارئ): "(سُبْحَانَ اللهِ) في مثل هذا الموضع يُراد بها التَّعجُّب، ومعنى التَّعجُّب- هنا: كيف يخفى مثل هذا الظَّاهر الَّذي لا يحتاجُ الإنسانُ في فهمه إلى فكر؟"[2]. وقوله: "...**سُبْحانَ اللهِ! المُسْلِمُ لا يَنْجَسُ**"[3]، وقول الصَّحابة: "**سُبْحانَ اللهِ! يا رسول الله**"[4].

يقول ابن منظور تعليقًا على الآية السَّالفة الذِّكر: "و(سُبْحانَ اللهِ) معناه: تنزيه الله- تعالى- عن كلِّ ما لا ينبغي له أنْ يُوصَفَ...سُئِل عليٌّ-عليه السلام- عَنْ: (سُبْحانَ اللهِ) فقال: كلمةٌ رَضِيَها اللهُ لنفسه فأَوصى بها، والعرب تقول: (سُبْحانَ اللهِ مِنْ كذا!) إذا تعجَّبتْ منه"[5].

وقال الزَّمخشريُّ: "(سبحانَكَ) للتَّعجُّب مِنْ عِظَمِ الأمر، فإنْ قلنا: ما معنى التَّعجُّب في كلمة التَّسبيح؟ قلتُ: الأصل في ذلك أنْ يُسَبَّحَ اللهُ عند رؤيةِ العَجَبِ مِنْ صنائعه، ثمَّ كَثُرَ حتَّى استُعمل في كلِّ مُتعجَّب منه، أو لتنزيه الله - تعالى- مِنْ أنْ تكون حرمةُ نبيِّه فاجرة"[6].

يخلص الباحث مِنْ هذه المسألةِ إلى القول: إنَّ لفظةَ (سُبْحانَ) اسْتُخْدِمَتْ للتَّسبيح والعبادة وكانتْ خاصَّةً بالتَّعجُّبِ مِنْ صنيعِ الله- سبحانَهُ- في خلقِهِ، وهذا يمثِّل رأس الباب، ولكنَّها اسْتُخْدِمَتْ بعدَ ذلكَ في كلِّ أمر يدعو للتَّعجُّب، فخرجتْ عَنْ بابها الَّذي وُضِعَتْ بدايةً لأجله.

المسألة الثَّانية: ألفاظ خرجتْ عَنْ بابها لِتُسْتَخْدَم في القَسَم: (حقًّا، ويقينًا، وقطعًا)

رأس الباب المشهور بين الدَّارسين يتمثَّل في أنَّ هذه المصادر (حقًّا، ويقينًا، وقطعًا) تُنْصَبُ على أنَّها مفعولٌ مطلق.

والخروجُ عَنِ الباب يتمثَّلُ في أنَّ هذِهِ الألفاظ الثَّلاثة تُسْتَخْدَمُ في القَسَم، وممَّا يدلُّ على

---

(1) [البخاريُّ: صحيح البخاريِّ، باب: الطِّيب للمرأة عند غُسْلِها، 70/1: رقم الحديث 313].

(2) العينيُّ، عمدة القارئ (ج286/3).

(3) [البخاريّ: صحيح البخاريِّ، باب: عَرَق الجُنُب، 65/1: رقم الحديث 283].

(4) [النَّووي: صحيح مسلم بشرح النَّوويِّ، باب: معنى قول الله -عزَّ وجلَّ- ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى**﴾ (النَّجم: 13)، 10/3: رقم الحديث175].

(5) ابن منظور، لسان العرب (ج471/2) سبح.

(6) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج220/3).

أنَّ (حقًّا، ويقينًا، وقطعًا) مِنْ ألفاظ القَسَم وأساليبه ما جاء في (شرح الكافية): "وقد يقوم مقام القَسَم: حقًّا، ويقينًا، وقطعًا، وما أشبهها، نحو: (حقًّا لَأَفْعَلَنَّ)، وكذا (كلَّا)، إذا لم يكن ردعًا، نحو: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ...﴾[1]"[2].

خلاصة القول في هذه المسألة إنَّ الأصلَ في هذه المصادر الثَّلاثة توكيدُ الكلام، وبِحُكْمِ أنَّها للتَّوكيد فقد خرجت عَنْ بابها لتستخدمَ في القَسَم الَّذي هو ضَرْبٌ مِنَ التَّوكيد، جاء في (عِلَل النَّحو): وأمَّا قولهم: (هذا زيدٌ حقًّا)، فالنَّصب على المصدر، كأنَّك قلت: (أحقُّ حقًّا، لا أتوهَّم الباطلَ)، وإنَّما تُذْكَرُ هذه المصادرُ بعد الجُمَل توكيدًا؛ لأنَّ الخبر قد يكون حقًّا وباطلًا، فصار في الجملة دليلٌ على (أحقّ)"[3].

المسألة الثَّالثة- (بَتَّةً) دونَ (أل) مصدر منصوب على الظَّرفيَّة:

الأصل وهو المشهور بين النُّحاة والدَّارسين (البَتَّة)، يُقال لِمَا لا رَجْعَةَ فيه ولا الْتِوَاء، تقول: (لا أفعلُهُ البَتَّةَ أو ألبتَّةَ)، بهمزة وصل أو قطع، جاء في (شرح التَّصريح): "فجملة (لا أفعلُ كذا) تحتملُ استمرارَ النَّفيِ وانقطاعَهُ، فإذا قلت: (البَتَّة) حقَّقتَ استمرار النَّفيِ، ورفعتَ انقطاعَهُ"[4].

ومنهم مَنْ يجعل إلحاق (أل) التَّعريف به واجب، جاء في (الكتاب): "قولك: (قد قَعَدَ البتَّةَ)، ولا يُسْتَعْمَلُ إلَّا مُعَرَّفَةً بالألف واللَّام"[5].

هذا ولم تَرِدْ هذه اللَّفظةُ في القرآن الكريم، لا بهمزةِ وصلٍ، ولا بهمزةِ قطع، ووردت في (صحيح البخاري) مُعَرَّفَةً بـ (أل)، ومنها ما قيل عَنْ لحوم الحُمُر الَّتي حرَّمها رسول الله-ﷺ: "**حَرَّمَها ألبَتَّةَ**"[6].

جاء في (عمدة القارئ): "قوله: (حرَّمَها أَلْبَتَّةَ)؛ يَعْني قَطْعًا، وهوَ منصوب على المصدريَّة، يُقال: بَتَّهُ الْبَتَّةَ مِنَ الْبَتِّ، وهوَ القَطْعُ"[7].

---

(1) [الهُمَزَة: 4].

(2) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج319/4).

(3) ابن الورَّاق، عِلَل النَّحو (ص365).

(4) خالد الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج503/1)

(5) سيبويه، الكتاب (ج379/1).

(6) [البخاري، صحيح البخاري، باب: ما يُصِيبُ مِنَ الطَّعامِ في أَرضِ الحَرْبِ، 96/4: رقم الحديث 3155].

(7) العينيُّ، عمدة القارئ (ج77/15).

أمَّا سيبويهِ فقد استخدمَها في (الكتاب) همزةَ وصلٍ في سبعةٍ وعشرينَ موضعًا، ومنها قوله: "لا يجوز البَتَّة"[1]، وقوله: "وقد أوجبَ على نفسه أنْ لا عودةَ له البَتَّةَ"[2]، واسْتَخْدَمَها بهمزة قطع في ثلاثِ مواضع فقط، ومنها قوله: "فإذا أَخْبَرَ أَنَّ الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير تنوين أَلْبَتَّةَ" [3]، وقوله: "وأمَّا الألف واللَّام فلا يكونان حالًا ألبتة"[4].

جاء في (شرح التَّصريح): "لم يُسْمَع في (ألبتة) إلَّا قَطْعُ الهمزة، والقياس وصلها"[5]، ووردتْ في (صحيح البخاري)، وهمزتها همزة قطع، ومنها ما قيل لِعائِشةَ- ﵂: "**أَلَمْ تَرَيْ إِلَى فُلاَنَة بِنْتِ الحَكَمِ طَلَّقَها زَوْجُها ألبَتَّةَ فَخَرَجَتْ؟**"، فقالَتْ: "**بِئْسَ مَا صَنَعَتْ**"[6].

جاء في (عمدة القارئ): "قَوْله: (أَلْبَتَّة) همزتُها للْقطع لَا للوصل وَالْمَقْصُود أَنَّهَا بانَتْ مِنهُ، وَلم يكن طَلَّقَها رَجْعِيًّا"[7].

وأمَّا الخروجُ عَنْ أصل الباب فيتمثَّل فيما نقله الجوهريُّ عن الفرَّاءِ مِنْ جواز استعمال (البَتَّة) نكرة دون الألف واللَّام؛ فيقال: (لا أفعله ألبتَّةً أو بَتَّةً)، لكلِّ أمرٍ لا رجعةَ فيه، وهو منصوب على المصدر المؤكَّد، وهمزتُهُ للقطع سماعًا، والتَّاء فيه للواحدة، جاء في (الصِّحاح): "ويُقال: لا أفعله بَتَّةً، ولا أفعلُهُ البَتَّةَ، لكلِّ أمْرٍ لا رَجْعَةَ فيه، ونَصْبُهُ على المصدر"[8].

خلاصةُ القولِ في هذه المسألةِ يتمثَّلُ في أنَّ مذهبَ سيبويهِ يتمثَّل في عدمِ استعمالِ لفظةِ (البَتَّة) إلَّا مُعَرَّفَةً بالألف واللَّام، ولم يستخدمْها في كتابه منكَّرةً – فيما عَلِمَ الباحث.

ولا يرى الباحث غضاضةً في كلا الاستعمالينِ، فكلاهما يؤدِّي المطلوبَ وزيادة دون الافتقار إلى معنًى قد تدلُّ عليه واحدةٌ دونَ الأخرى، سواء بهمزة وصل أو بهمزة قطع، وحتى إن كانت جاءت نكرة هكذا(بتة).

المسألة الرَّابعة– (أيضًا) ليست وصفًا (ليستْ مشتقَّة) وتقع حالًا:

المشهور في إعرابها أنَّهم يعربونها مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف تقديره: آض أيضًا؛

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج124/1).
(2) المرجع السَّابق، ج44/3.
(3) المرجع نفسه، ج171/1.
(4) المرجع نفسه، ج58/2.
(5) خالد الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج503/1).
(6) [البخاري، صحيح البخاري، باب: قصَّة فاطمة بنت قيس، 58/7: رقم الحديث 5325].
(7) العينيُّ، عمدة القارئ (ج310/20).
(8) الجوهريُّ، الصِّحاح (ج241/1).

بمعنى (عاد أو صار).

وغير المشهور أنْ تُعرب حالًا، يقول الدَّماميني في (شرحه): "و(أيضًا) مفعول مطلق حُذِفَ عاملُهُ وجوبًا سَماعًا، كما ذكر بعضُهم، أو حالًا حُذِفَ عاملُها وصاحبُها"[1].

وحذف صاحب الحال هذا يعدُّ خروجًا آخر عَنْ أصل الباب، حيث إنَّ صاحبَ الحال لا بدَّ وأنْ يكون موجودًا، أو يقلُّ حذفُهُ كما ذكر الدَّماميني.

والظَّاهر لي أنَّ لفظ (أيضًا) أُوِّل بمشتق؛ لأنَّه ليس مشتقًّا، هذا ولم يرد ذكر لهذه اللَّفظةِ في القرآن الكريم- فيما عُلِم.

وورد صاحب الحال محذوفًا في بعض أحاديث السُّنَّة المطهرة، ومِنْ ذلك حديث سلمان الفارسيِّ[2]- ﷺ: "**رِباطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صِيامِ شَهْرٍ وَقِيامِهِ صائِمًا لا يُفْطِرُ وَقائِمًا لا يَفْتُرُ**"[3]، عقَّب العكبريُّ: "(صائمًا) و(قائمًا) حالان، وصاحبُ الحالِ محذوفٌ دلَّ عليه قوله: (مِنْ صِيامِ شَهْرٍ وقِيامِهِ)، والتَّقدير: (أنْ يصومَ الرَّجلُ شهرًا أو يقومَهُ صائمًا وقائمًا)"[4].

---

(1) الدَّماميني، شرح الدَّماميني (ج28/1).

(2) سلمان الفارسيُّ: صحابيٌّ، أصله مِنْ مجوس أصبهان، كان قويَّ الجسم، صحيحَ الرَّأي، عالِمًا بالشرائع، دلَّ المسلمين على حفر الخندق في غزوة الأحزاب، قال عنه الرَّسول: سلمان منَّا أهل البيت، روي له ستُّون حديثًا. مَاتَ سنةَ سِتٍّ وثلاثين مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (111/3- 112).

(3) [المناوي، فيض القدير، باب: فَضْلُ الرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ-ﷻ) ، 13/4: رقم الحديث 4396].

(4) العكبريُّ، إعراب ما يشكل مِنْ ألفاظ الحديث النَّبويِّ (ص100).

المبحث الرَّابع: الحال

ويشمل المسائل الآتية:

المسألة الأولى- مجيء الحال معرفة:

رأس الباب والمشهور بينَ الدَّارسينَّ أنَّ الحالَ لا بُدَّ وأنْ تكون نكرة، هذا مذهب الجمهور[1]، جاء في (عِلَلِ النَّحو) أنَّ الحال تكون نكرةً وجوبًا لأمرين:

أحدهما: أنَّها زائدةٌ لا فائدةَ فيها للمخاطب، فلو كانت معرفةً لم يستفدْها المخاطبُ، ومع ذلك فلو جُعِلَتْ معرفةً لَجَرَتْ مجرى النَّعت لِمَا قبلها مِنَ المعرفة.

والأمر الثَّاني: وهو أجود الوجهين، أنَّ الحالَ هي مُضارِعَةٌ للتَّمييز؛ لأنَّك تَبينُ بها كما تَبينُ بالتَّمييز نوعَ المُمَيَّز، فلمَّا اشتركا فيما ذكرناه، وكانَ التَّمييزُ نكرةً، وَجَبَ أنْ تكونَ الحالُ نكرةً[2].

الخروج عَنِ البابِ يتمثَّل في مجيءِ الحالِ معرفةً، نحو قولك: (مررتُ به المسكينَ)، قياسًا على: (مررتُ به مسكينًا)، نَسَبَهُ سيبويهِ ليُونُس البصريِّ[3]، وعقَّب: "وهذا لا يجوز؛ لأنَّه لا ينبغي أنْ يجعلَهُ حالًا ويُدْخِل فيه الألف واللَّام، ولو جاز هذا لَجاز: مررتُ بعبدِ اللهِ الظَّريفِ؛ تريدُ ظريفًا"[4].

وأجازَ البغداديُّونَ كذلك تعريفَهُ مطلقًا، بلا تأويلٍ؛ فأجازوا: (جاء زيدٌ الراكبَ)، وقاسوا على نحو: (ادخلوا الأولَ فالأولَ)[5].

وفصَّل الكوفيُّون فقالوا: إنْ تَضَمَّنَتِ الحالُ معنى الشَّرط صحَّ تعريفُها لفظًا؛ نحو: (عبد الله **المحسن** أفضلُ منه **المسيء**) فـ(المحسن) و(المسيء) حالانِ؛ وصَحَّ مجيئُهما بلفظ المعرفةِ

---

(1) تُنظر هذه المسألة في: اللُّمع (ص62)، ومُلْحة الإعراب (ص37)، واللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج1/ 284)، وشرح الكافية الشَّافية (ج261/5)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج375/1)، وأوضح المسالك (ج255/2)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج569/1).

(2) يُنظر: ابن الورَّاق، عِلَلِ النَّحو (ص371).

(3) أبو عبد الرَّحمن، يونس بن حبيب الضَّبيِّ بالولاء، ويُعرف بالنَّحويِّ: علَّامة بالأدب، كان إمامَ نحاة البصرةِ في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائيُّ والفرَّاء وآخرون، مات سنةَ اثنتينِ وثمانينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: معجم الأدباء (ج651/5)، ووفيات الأعيان (ج244/7).

(4) سيبويه، الكتاب (ج76/2).

(5) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج697/2).

لتأولِهما بالشَّرط؛ إذ التَّقدير: (عبدُ اللهِ إذا أَحْسَنَ أفضلُ منه إذا أساءَ) ؛ فإنْ لم تتضمَّنِ الحالُ معنى الشَّرطِ لم يَصِحَّ مجيئُهما بلفظ المعرفة؛ فلا يجوز (جاء زيد الرَّاكب)، إذ لا يصح (جاء زيد إنْ رَكِبَ)[1].

وكذلك تأتي الحالُ معرفةً في نحو قولك: (جئتُ وحدي)، ويشترطُ ابنُ هشام أنْ تكونَ الحالُ نكرةً لا معرفةً، وذلك لازم؛ فإنْ وردتْ بلفظ المعرفة أُوِّلَتْ بنكرة، قالوا: (جاء وحده)؛ أيْ: منفردًا، و(رجع عودُهُ على بدئِهِ)؛ أيْ: عائدًا، و(ادخلوا الأولَ فالأولَ)؛ أيْ: مُتَرَتِّبين، و(جاؤوا الجماءَ الغفيرَ)؛ أيْ: جميعًا، و(أَرْسَلَها العِراكَ)؛ أي: مُعْتَرِكَةً [2]، ومنه قوله- تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ. . .**﴾[3]، ومنه قول الشَّاعر:

وَالــذِّئْبَ أَخْشَــاهُ إِنْ مَــرَرْتُ بِــهِ وَحْـدي، وَأَخْشَـى الرِّيـاحَ وَالمَطـرا[4]

يتَّضح مِنْ هذا الشَّاهد الشِّعريِّ والآية القرآنيَّة الشَّريفة قبله أنَّ لفظ (وحد) يُضاف إلى الضَّمائر كلِّها على السَّواء؛ ففي الآيةِ أُضيفَ إلى ضمير الغائب؛ وفي البيت أُضِيفَ إلى

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ص697).

(2) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج2/255-257). (أرسلها العراك)؛ أيْ: مزدحمةً؛ وقد جاءت هذه العبارة في بيت منسوبٌ للبيد العامري على الوافر، يصف حمارًا وحشيًّا، أوردَ أَتَنَهُ الماءَ لِتشربَ، وتمامُ البيت:

فَأَوْرَدَهــا العِــراكَ وَلَــمْ يَــذُدْها وَلَــمْ يُشْــفِقْ عَلــى نَغَــصِ الــدِّخالِ

للنُّحاة في قوله(العِراك) تخريجات:

أ- مصدر وقع حالًا، مع أنَّه خالَفَ الأصلَ في الحال، مِنْ وجهين: كونُه مصدرًا؛ وكونُهُ معرفةً. وأُوِّلَتْ بنكرة: أرسلها مُعارِكَةً، وهذا مذهب سيبويه.

ب- (العِراك) وقعت مفعولًا به ثانٍ لـ (أرسل)؛ بمعنى (أورد)، وهذا مذهب الكوفيِّين.

ت- إنَّ العراك مصدرٌ باقٍ على مصدريتِّه، وهو مفعولٌ مطلقٌ مؤكِّدٌ لعامله، مبيِّنٌ لنوعه معًا؛ وكأنَّه قال: (فأرسلها معتركةَ العِراكَ)؛ أيْ: مزدحمة الازدحام المعهود. يُنظر تفصيل هذه المسألة في حاشية الشَّيخ يس على التَّصريح (ج1/ 373-374)، والسُّيوطيُ، همع الهوامع (ج2/230).

(3) [غافر: 84].

(4) البيت مِنَ المنسرح، للرَّبيع بن ضبيع الفزاري، وهو في: الجُمَل في النَّحو للفراهيديِّ (ص133)، والكتاب (ج1/90)، والرَّد عَلى النّحاة (ص107)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج2/ 256)، وأوضح المسالك (ج3/96)، وشرح التَّصريح (ج1/694). **الشَّاهد:** (وحدي) **وجه الاستشهاد:** إضافة لفظ (وحد)- وقعت حالًا- إلى ضمير المتكلِّم، فهي معرفةٌ اكتسبتِ التَّعريف مِنْ إضافتِها للضَّمير.

ضمير المتكلِّم؛ وأنَّه لا فرقَ في هذِهِ الأنواعِ الثَّلاثةِ بينَ المذكَّر والمؤنَّث، ولا بينَ ضمير المفرد، وضمير المثنَّى، وضمير الجمع.

وفي (وحدي) أقوال، هي:

أ- أنَّه اسمٌ موضوعٌ موضع المصدرِ الموضوع موضع الحال، فـ (وحد) في موضع (إيحاد)، و(إيحاد) في موضع (موحد)، هذا مذهب سيبويه[1].

ب- ذهبَ ابنُ جِنِّيْ إلى أنَّه مصدرُ (أوحدته)، وهو محذوف الزَّوائد[2].

ت- أنَّه مصدرٌ لم يُلْفَظْ له بفعل.

عقَّب المرادي على الموضعينِ الثَّاني والثَّالث: "وعلى هذينِ القولينِ، فهو مصدر في موضع الحال"[3].

ث- هو مصدرٌ لفعلٍ مُسْتَعْمَل، يُقال: (وَحَدَ يَحِدُ)، حكاه الأصمعيُّ.

ج- أنَّه مُنْتَصِبٌ على الظَّرف؛ لقول العرب: (زيدٌ وحدَهُ)، والتَّقدير: (زيدٌ موضِعَ التَّفَرُّد)، هذا مذهب يُونُس البصريِّ[4].

ح- أجاز ابن هشام في قولهم: (زيدٌ وحدَهُ) وجهين[5]:

الأوَّل: ما قاله يُونُس البصريُّ.

والآخر: أنْ يكون مصدرًا بفعل مقدَّر هو الخبر، كما قالوا: (زيدٌ إقبالًا)؛ أيْ: يُقْبِلُ إقبالًا، جاء في (همع الهوامع): "والأصل في: (جاءَ زيدٌ وحدَهُ): على وَحْدِهِ، حَذَفَ الجارَّ ونصبَ على الظَّرْف"[6].

المسألة الثَّانية- جواز مجيءِ الحال مِنَ المبتدأ (العامل في الحال المبتدأ):

المشهور بين النَّحاة ودارسي النَّحو- يتمثَّلُ في مَنْعِ مجيءِ الحال مِنَ المبتدأ، وهذا رأيُ أكثرِ النُّحاة[7].

---

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج1/377).

(2) يُنظر: ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج2/222).

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/696).

(4) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج2/8).

(5) يُنظر رأي ابن هشام في: توضيح المقاصد والمسالك للمراديِّ (ج2/696).

(6) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج2/132).

(7) يُنظر: البسيط (ج1/528)، وحاشية الصَّبَّان (ج2/176)، وحاشية الخضري (ج1/219- 220).

فهم يَرَوْنَ أنَّ صاحبَ الحال في نحو: (هذا زيدٌ قائمًا) هو الخبر[1] أو الضَّمير في نحو قولك: (زيدٌ مررتُ به واقفًا)[2] ومِنَ الأوَّل قوله- تعالى: ﴿...وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ...﴾[3]، ومنه قول الشَّاعر:

أَنـا ابْـنُ دارَةَ مَعْروفًـا بِهـا نَسَـبي وَهَـلْ بِـدارَةَ يـا لِلنَّـاسِ مِـنْ عـارُ[4]

واشرطَ ابنُ عقيل في الحال المؤكِّدة[5] للجملة:

أ- أنْ تكون اسميَّةً وجزآها معرفتانِ جامدتانِ، نحو: (زيدٌ أخوكَ عطوفًا، وأنا زيدٌ معروفًا، ومنه هذا البيت.

ب- أنْ يكونَ الحالان (معروفًا، عطوفًا) منصوبَيْنِ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا والتَّقديرُ في البيت: أَحُقُّهُ مَعروفًا، وفي المثالين: أُحَقُّ عَطوفًا.

ت- لا يجوزُ تقديمُ هذه الحالِ على هذه الجملةِ، فلا تقول: (عطوفًا زيدٌ أخوكَ)، ولا (معروفًا أنا

---

(1) يُنظر: ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج60/3). وابن يعيش، شرح المفصَّل (ج58/2). والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج176/2)، والخضري، حاشية الخضري (ج219/1- 220).

(2) يُنظر: ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج62/3).

(3) [البقرة: 91]. (مصدِّقًا) حال، والنَّاصب له غيرُ الرَّافع للحقِّ.

(4) البيت مِنَ البسيط، لسالم ابن دارةَ مُفتخرًا بنسبه، ودارةُ أمُّه، وهو في الكتاب (79/2)، وشرح المفصَّل (ج64/2)، وشرح الكافية (756/2)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج382/1)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج716/2)، وشرح ابن عقيل (ج272/2)، وشرح الأشموني (ج29/2).

المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها مِنَ المَعَرَّة ما يوجب القَدْح في النَّسب.

الشَّاهد: (معروفًا)، ووجه الاستشهاد أنَّه نُصِبَ على الحال المؤكِّدة للجملة (أنا ابن دارة). والحال منصوبة بفعل محذوف وجوبًا تقديره: أحقه معروفًا، إذ لم تضف الحال شيئًا جديدًا لمعنى الجملة سوى التَّوكيد. يُنظر: ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج62/3).

(5) تنقسمُ الحالُ إلى مؤكِّده وغيرِ مؤكِّدة؛ فالمؤكِّدة على قِسْمَيْنِ، وغيرُ المؤكِّدة ما سوى القَسْمَيْنِ.

القِسْمُ الأوَّل: مِنَ المؤكِّدة ما أَكَّدَتْ عاملَها، وهي كلُّ وصفٍ دَلَّ على معنى عاملِهِ وخالفَهُ لفظًا، وهو الأكثر، أو وافقه لفظًا، وهو دونَ الأوَّل في الكثرة، فمثال الأوَّل: (لا تَعْثُ في الأرض مفسدًا). ومِنَ الثَّاني قوله- تعالى: ﴿...وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً...﴾[النِّساء: 79].

القسمُ الثَّاني: مِنَ الحال المؤكِّدة وهي ما أَكَّدَتْ مضمونَ الجملةِ. يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج276/2)، وابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص319- 320)، والجَوْجَرِي، شرح شذور الذَّهب (ج449/2).

زيدٌ)، ولا توسُّطُها بين المبتدأ والخبر، فلا تقول: (زيدٌ عطوفًا أخوكَ)[1].

غير المشهور بينَ الدَّارسينَ- يتمثَّل فيما ذهب إليه سيبويهِ مِنْ صحَّةِ مجيءِ الحالِ مِنَ المبتدأ، جاء في (الكتاب): "فأمَّا المبنيُّ على الأسماء المبهمة فقولك: (هذا عبدُ اللهِ منطلقًا)...فقدْ عَمِلَ هذا فيما بعدَهُ كما يعملُ الجارُّ والفعلُ فيما بعده"[2]، وأجازَ ذلكَ الكسائيُّ مِنَ الكوفيِّينَ[3] والزَّجاجيُّ[4].

وأيَّدَ ابنُ أبي الرَّبيع سيبويهِ فيما ذهبَ إليه، جاء في (البسيط): "اتَّفق النَّاس على أنَّ العامل في الحال يكون على وجهين، **أحدهما:** أن يكونَ فعلًا، **والثَّاني:** أن يكون فيه معنى الفعل بوضعه، نحو: هذا، وما جرى مجراه مِنْ أسماءِ الإشارةِ، فإنَّ فيها معنى الفعلِ، وهو التَّنبيه، فإذا قلتَ: (هذا زيدٌ ضاحكًا)؛ فالمعنى: (تَنَبَّهْ إليه ضاحكًا)"[5].

وذهب ابن أبي الرَّبيع إلى أبعدَ مِنْ هذا، عندما قال بجواز أنْ يعملَ الجارُّ والمجرورُ في الحال، يقول: "وإذا قلت: زيدٌ في الدَّار جالسًا، انتصب (جالسًا) بقولك (في الدَّار)؛ بما فيه مِنْ معنى الاستقرار؛ ولنيابته منابَ (مُسْتَقِرّ، وكائن)"[6]، وهذا في حدِّ ذاته يمثِّل خروجًا آخر على رأس الباب، حسب وجهة نظر الباحث.

وعِلَّة منع مجيئه مِنَ المبتدأ عندهم تتمثَّل في أنَّ الابتداء عاملٌ معنويٌّ، والعامل المعنويُّ ضعيفٌ، فلا يعملُ في معمولينِ[7]؛ المعمولان: هما الخبر والحال.

وهناك سببٌ آخرُ يتمثَّلُ في أنَّ ذلكَ يقتضي اختلافَ العاملِ في الحال وصاحبه، والعاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحبِهِ[8].

ويؤيِّد ابنُ مالكٍ سيبويهِ في هذه المسألةِ، بقوله: "وقد تقدَّم مِنْ كلامه ما يدلُّ على أنَّ

---

(1) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج277/2).

(2) سيبويه، الكتاب (ج78/2).

(3) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (1584/3- 1585).

(4) يُنظر: ابن أبي الرَّبيع، البسيط في شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج527/1- 528).

(5) المرجع السَّابق، ج525/1.

(6) المرجع نفسه، ج526/1.

(7) يُنظر، السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج23/4)، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج174/2).

(8) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج57/2-58). وابن مالكٍ، شرح التَّسهيل (ج354/2-355)، وابن عقيل، المساعد (ج39/2)، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج181/2).

صاحبَ الحالِ في(لِميَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ)[1]، هو المبتدأ، لا الضَّمير المستكنُّ في الخبر، **وبيَّنتُ رجحانَ قوله** على قول مَنْ زعم أنَّ صاحب الحال هو الضَّمير"[2].

عَقَّبَ ابنُ مالكٍ على قوله- تعالى: ﴿**إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً...**﴾[3] بقوله: "فـ (أُمَّةً): حال، والعامل فيها: اسم الإشارة، و(أمَّتُكم): صاحب الحال، والعامل فيها: (إنَّ)"[4].

يستدلُّ الباحثُ من كلام ابن مالك على أنَّ العاملَ في الحال هو العامل في صاحبها على الأكثر؛ لأنَّها وإيَّاه كالصِّفة والموصوف. وقد يكون العاملُ في الحال غيرَ العاملِ في صاحبها. وتخريجُهُ للآيةِ الكريمةِ يدلُّ على ذلكَ.

ومِنَ النُّحاة المعاصرينَ الَّذين ذهبوا إلى صحَّة مجيء الحال مِنَ المبتدأ- عباس حسن؛ لأنَّ رَفْضَ مجيئِهِ مِنَ المبتدأ ليس مبنيًّا على ما سُمِعَ عَنِ العرب، وإنَّما هو مبنيٌّ على مخالفتِهِ لنظريَّة العامل، يقول في هذه المسألة:

" ولا قِيْمَةَ للاعتراض على مجيءِ الحال مِنَ المبتدأ، أو مِنْ اسم النَّاسخ، أو ممَّا ليس فاعلًا، أو مفعولًا به، أو نحوهما؛ وذلك لِأَنَّ مَنْ يرفضونه لا يرفضونه للسَّبب القويم الصَّحيح، وهو: عدم الاستعمال العربيِّ الأصيل، وإنَّما يرفضونه؛ لأنَّه لا يتَّفقُ مع مظهرٍ مِنْ مظاهرِ السُّلطان الَّذي وَهَبُوه للعامل"[5] .

المسألة الثَّالثة – مجيء الباء للحال:

رأس الباب أنَّ للباء غير الزَّائدة ثلاثةَ عشرَ معنًى **أولها**: الإلصاق، وهو أصل معانيها جميعًا[6].

وهذا المعنى لا يفارقُها في جميع معانيها الفرعيَّة؛ ولهذا اقتصر عليه سيبويه، جاء في (الكتاب): "وباءُ الجَرِّ إنَّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: (خرجتُ بزيدٍ)، و(دخلتُ به)،

---

(1) هذا صدر بيت مِنْ مجزوء الوافر، وهو لكُثَيِّر عزَّة، وليس في ديوانه، وعجزه:

.... **تَلُـــــوحُ كَأَنَّهـــــا خِلَـــــلُ**

وهو في ابن هشام، مغني اللَّبيب: (ج37/2)، و(ج290/5)، و(ج321/6).

(2) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج354/2).

(3) [الأنبياء: 92].

(4) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج354/2).

(5) ينظر: عباس حسن، النَّحو الوافي (ج364/2)، و(ج381/2- 382).

(6) يُنْظَر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص36). وابن يعيش، شرح المفصَّل (ج22/8).

و(ضربتُه بالسَّوْطِ): (ألزقتَ ضربَك إياه بالسَّوْطِ)، فما اتَّسع مِنْ هذا في الكلام فهذا أصلُهُ"[1]، وجاء في (شرح المفصَّل)عَنِ الباء: "واللَّازم لمعناها الإلصاق، وهو تعليقُ الشَّيءِ بالشَّيء، فإذا قلتَ: مررتُ بزيد، فقد عَلَّقْتَ المرور به"[2].

إحدى صور خروج الباء عَنْ أصل بابها يتمثَّل في قول أبي حيَّان عنها: (إذ يُحْتَمَلُ أنْ تكون الباء للحال، لا زائدة في الحال"[3]، عند تعليقه على البيت الَّذي ادَّعى ابن مالك أنَّ الباء فيه زيدت في الحال، وهو قول الشَّاعر:

فَمـــا رَجَعَـــتْ بِخائِبَـــةٍ رِكـــابٌ حَكـــيمُ بـــنُ المُسَـــيَّبِ مُنْتَهاهـــا[4]

فماذا يَقْصَد أبو حيَّان بقوله: (الباء للحال)؟

الإجابة قد تجدها عند أبي الحسن الباقولي[5]، مُعَلِّقًا[6] على قوله- تعالى: ﴿ **. . .وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ. . .** ﴾[7]؛ أيْ: نسبِّحُ حامدينَ لكَ، وهذه الباء تسمَّى باءُ الحال، وقوله تعالى: ﴿ **. . .وَقَد دَّخَلُواْ بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِ. . .** ﴾[8]؛ أيْ : قد دخلوا كافرينَ، وخرجوا كافرينَ.

وقالت العرب: (خرج زيدٌ بسلاحه)؛ أي مُتَسَلِّحًا، وقال الشَّاعر في الحَماسَةِ:

مَشَـــيْنا مِشْـــيَةَ اللَّيْـــثِ غَـــــدا واللَّيْـــــثُ غَضْـــــبانُ

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج217/4).

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج22/8).

(3) أبو حيَّانَ، التَّذييل والتَّكميل في شرح التَّسهيل (ج314/4).

(4) البيت مِنَ الوافر للقُحَيْف بن سليم العُقَيْلي، يمدح حكيم بن المُسَيَّب، وهو في شرح الكافية لابن مالك (ج728/2)، وشرح التَّسهيل (ج322/2)، والمساعد (ج7/2)، ومغني اللَّبيب (ج173/2)، وشواهد المغني للسُّيوطيِّ (ص339)، وخزانة البغدادي (ج138/10).

الشَّاهد فيه: زيادة الباء في الحال المنفيَّة، وهي (بخائبة).

(5) أبو الحسن، عليٌّ بن الحسين الأصبهاني الباقولي، ويُقال له جامع العلوم، عالِم بالأدب، النَّحويُّ الضَّرير، من كتبه: (شرح الجُمَل في النَّحو)، سمَّاه: (الجواهر في شرح جُمَل عبد القاهر)، توفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربعينَ وخمسمائة مِنَ الهجرة. يُنظر بغية الوعاه (ج160/2)، والأعلام (ج279/4).

(6) يُنظَر: الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات (ج31/1).

(7) [البقرة: 30].

(8) [المائدة: 61].

بِضَـــــرْبٍ فيـــــهِ تَـــــوْهينٌ وتَخْضـــــــــــــيعٌ وإقْـــــــــــرانُ[1]

أيْ مَشَينا ضاربينَ.

وباءُ الحالِ هذه تسمَّى الباء المُصاحِبَة، ذكر لها المراديُّ علامتان، **إحداهما:** أنْ يَحْسُنَ في موضعها (مع)، **والأخرى** أنْ يُغْني عنها وعن مصحوبُها الحال، كقوله- تعالى: ﴿**. . . قَدْ جَاءكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقّ**. . . ﴾[2]؛ أيْ: مع الحقِّ، أو مُحِقًّا؛ ولصلاحيَّة وقوع الحال موقعها، سمَّاها كثيرٌ مِنَ النَّحويِّين باء الحال[3].

وإنْ كانَ سيبويهِ قد جَعَلَ الإلصاقَ هو الأصل الَّذي تعود إليه سائرُ المعاني الأخرى، فيمكن للباحث أنْ يعدَّ هذه المعاني خروجًا عن أصل الباب؛ لأنَّها كلَّها تعود إليه، ويمكن ذكرها جميعًا[4] باختصار لِتَحْصُلَ الفائدة للدَّارس، وهي:

الأوَّل- الإلصاق: والإلصاق ضربان: حقيقيٌّ، نحو: (أمسكتُ الحبلَ بيدي). ومجازيٌّ، نحو: (مررتُ بزيدٍ).

الثَّاني- التَّعدية: وباء التَّعدية هي القائمةُ مقامَ الهمزة، في إيصال معنى اللَّازم إلى المفعول به، نحو قوله- تعالى: ﴿**. . . فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ. . .**﴾[5].

الثَّالث- الاستعانة: وباء الاستعانة هي الدَّاخلة على آلةِ الفعل، نحو: (كتبتُ بالقَلَمِ).

الرَّابع- التَّعليل: قال ابن مالك: "هي الَّتي تصلحُ غالبًا في موضعها اللَّام"[6]، كقوله- تعالى:

---

(1) البيتان مِنَ الهَزَج للفِنْد الزِّمَّانيِّ في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي (ج21/1)، وبشرح التَّبريزيِّ (ج6/1)، وسمط اللَّآلي (ج1/ 578- 579)، وخزانة البغدادي (ج432/3).

اللُّغة: تخضيع: تذليل. وإقران؛ أيْ: لين، عَنِ المرزوقي.

الشَّاهد: (بِضَرْبٍ) الباء هي باء الحال؛ أي: ضاربين.

(2) [النِّساء: 170].

(3) يُنظر: والمرادي، الجنى الدَّاني (40).

(4) يُنْظَر مواضع المعاني الَّتي تفيدها الباء في: الهروي، الأُزْهِيَّة (ص283-287). وابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج806/2-808). وابن مالك، شرح التَّسهيل (ج149/3-154). والمرادي، الجنى الدَّاني (ص40). والسُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج334/2-339).

(5) [البقرة: 17].

(6) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج150/3). ويُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج804/2).

﴿. . . إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ. . .﴾[1].

الخامس- المصاحبة: ولها علامتان، إحداهما: أنْ يَحْسُنَ في موضعها (مع)، والأخرى أنْ يُغْني عنها وعن مصحوبِها الحالُ، كقوله- تعالى: ﴿. . . يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ. . .﴾[2].

السَّادس- الظَّرْفيَّة: وعلامتها أنْ يَحْسُنَ في موضعها (في)، نحو قوله- تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ. . .﴾[3]، وهي كثيرة في الكلام.

السَّابع- البَدَل: وعلامتها أنْ يَحْسُنَ في موضعها (بدل)، ومِنْ أمثلتها ما ورد في (صحيح البخاري): قول عمرو بن تغلب: "**مَا أُحِبُّ أَنَّ لي بِكَلِمَةِ رَسُول الله - ﷺ - حُمْرِ النَّعَمِ**[4]"[5]؛ أيْ: بَدَلَها.

الثَّامن- المقابلة: قال ابن مالك: "هي الباء الدَّاخلة على الأثمان والأعواض، نحو: (اشتريتُ الفرسَ بألف)، و(كافأتُ الإحسانَ بضعف)، وقد تسمَّى باء العوض"[6].

التَّاسع- المجاوزة: وعبَّر بعضهم عن هذا بموافقة (عن)، وذلك كثير بعد السُّؤال، كقوله- تعالى: ﴿. . . الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[7]، ومنه قول الشَّاعر:

فَإِنْ تَسْأَلوني، بِالنِّساءِ، فَإِنَّني ... خَبيرٌ، بِأَدْواءِ النِّساءِ، طَبيبُ[8]

العاشر- الاستعلاء: وعبَّر بعضُهُمْ عنه بموافقة (على)، وذكروا لذلك أمثلة منها: قوله- تعالى:

---

(1) [البقرة: 54].

(2) [هود: 48].

(3) [آل عمران: 123].

(4) **النَّعَم:** بفتح النُّون، وهو جمعٌ لا واحدَ له مِنْ لفظِه، يُطلَق على جماعة الإبِل والبَقَر والغَنَم، وأكثرُ ما يُطلَق على الإبِلِ خاصَّة.

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب: مَنْ قال في الخُطْبَة بعد الثَّناء: أما بعدُ، 10/2: رقم الحديث 923].

(6) يُنْظَر رأي ابن مالك في: الجنى الدَّاني (ص41)، وتوضيح المقاصد (ج757/2). كلاهما للمرادي.

(7) [الفرقان: 59].

(8) البيت مِنَ الطَّويل من قصيدة لعَلْقمة الفحل يمدح الحارث بن جَبَلَة الغَسَّاني، وهو في ديوانه (ص10، 24)، والجنى الدَّاني (ص41)، وهمع الهواهع (338/2). **الشَّاهد:** (بِأَدْواءِ) حيث خرجتِ الباء عن معناها الأصليِّ، وهو الإلصاق لتفيد معنى المجاوزة، بمعنى (عن).

﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ. . .﴾[1]؛ أيْ: على قنطار، ومنه قول الشَّاعر:

أَرَبٌّ يَبـــولُ الثُّعْلَبـــانُ بِرَأْسِـــهِ لَقَـــدْ هـــانَ مَـــنْ بالَـــتْ عَلَيْـــهِ الثَّعالـــبُ[2]

الحادي عشر- التَّبعيض: وعبَّر بعضُهُمْ عَنْ هذا بموافقة (مَنْ)، يعني التَّبعيضيَّة، وفي هذا المعنى خلاف، وممَّن ذكره الأصمعيُّ والفارسيُّ في (التَّذكرة)، ونُقِلَ عَنِ الكوفيِّين، وقال به ابنُ مالك، واستدلُّوا على ذلك بقوله- تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ. . .﴾[3]؛ أيْ: منها، ومنه قول الشَّاعر:

شَـــرِبْنَ بِمَـــاءِ البَحْـــرِ ثُـــمَّ تَرَفَّعَـــتْ مَتَـــى لُجَـــجٍ خُفْـــرٍ لَهُـــنَّ نَئِـــيجُ[4]

وَرَدَ في (خزانة البغدادي): "والحاصل أنَّ في هذه الباء أربعةَ أقوالٍ، **أحدها:** أنَّها للتَّعدية، **ثانيها:** أنَّها للتَّبعيض بمعنى (مِنْ)، **ثالثها:** أنَّها بمعنى (في)، **رابعها:** أنَّها زائدةٌ"[5].

المسألة الرَّابعة- جرُّ الحال بالباء الزَّائدة:

الأصل في الحال أنْ يكون حكمُهُ النَّصْبَ، وهذا هو المشهور بين النُّحاة والدَّارسينَ، يقول ابن مالك: "وحَقُّ الحالِ لِشَبَهِهِ بالظَّرف: النَّصب"[6].

---

(1) [آل عمران: 75].

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لغاوي بن ظالم، وأبدله رسول الله-ﷺ- براشد بن عبدالله، وهو في جمهرة الأمثال للعسكريِّ (ج1/465)، والجنى الدَّاني (ص43)، ومغني اللَّبيب (ج2/139-140)، وشرح أبيات المغني للبغداديِّ (ج2/304). **الشَّاهد:** (بِرَأْسِهِ) الباء بمعنى (على)، فيها معنى الاستعلاء.

(3) [الإنسان: 6].

(4) البيت لأبي ذُؤيبٍ الهُذَليِّ، وهو في ديوان الهُذَليِّينَ (ج1/51)، والأُزْهِيَّة (ص201)، والأشباه والنَّظائر (ج4/287)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج7/ 97-99)، والخصائص (ج2/877)، وسرِّ صناعة الإعراب (ج1/146)، وشرح شواهد المغني (ج2/309)، والمحتسب (ج2/ 114)، وأوضح المسالك (ج3/5)، والجنى الدَّاني (ص43، 505)، ورصف المباني (ص151).

اللُّغة: شربن بماء البحر: شَرِبْنَ ماء البحر. ترفعت: تَصاعَدَتْ. اللُّجج: المفرد: لُجَّة، وهي معظم الماء. نَئِيجُ: صوت مرتفع. **الشَّاهد:** الباء في البيت بمعنى (مِنْ) التَّبعيضيَّة، فهي تفيد التَّبعيض.

(5) البغداديُّ، خزانة الأدب (ج7/99).

(6) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج2/728). وينظر: ابن عقيل، المساعد (ج2/6).

الحال قد تُجَرُّ بباء زائدة، هذا خروج عَنِ الباب، ذكر صاحب (الجنى الدَّاني) مُعتَمِدًا على ما ذكره ابن مالك أنَّ مِنَ المواضعِ الَّتي تُزاد فيها الباء: الحال المنفيَّة؛ لأنَّها شبيهةٌ بالخبر[1].

كانَ ابن مالك قبله قد صرَّح بذلك، واستشهد عليه بقول رجلٍ مِنْ طَيِّئ:

كـائِنْ دُعيـتُ إلـى بَأْسـاءَ داهِمَـة فَمـا انْبَعَثْـتُ بِمَـزْؤودٍ ولا وَكَـلَ[2]

يقول أبو حيَّان في (تفسير البحر المحيط): "وتكونُ الباءُ زائدةً في الحال، وقد قيل: إنَّ الباء زيدتْ في الحال المنفيَّة"[3].

وبمقارنة النَّصَّين- أقصد نصَّ ابن مالك ونصَّ أبي حيان- يتَّضح أنَّهما يتَّفقان على زيادة الباء في الحال المنفيَّة، لكنَّك في (التَّذييل والتَّكميل) تَجِدُ أبا حيَّانَ يُنْكِرُ ما ذهب إليه ابن مالكٍ، يقول: "وما ذهبَ إليه المصنِّفُ مِنْ زيادة الباء في الحال لا يتعيَّنُ، إذ يُحْتَمَلُ أنْ تكون الباء للحال، لا زائدة في الحال"[4]، ومنه قول الشَّاعر:

فَمـا رَجَعَـتْ بِخائِبَـةٍ رِكـابٌ حَكـيمُ بـنُ المُسَـيَّبِ مُنْتَهاهـا[5]

وأَوَّلَ ابنُ عقيلٍ الباءَ في البيتينِ على أنَّها للحال وليستْ زائدةً والتَّقديرُ في **الأوَّل:** (فما انْبَعَثْتُ مُلْتَبِسًا بمَزْؤودٍ)، وفي **الآخر:** (فَما رَجَعَتْ مُلْتَبِسةً بِحاجة خائِبَةٍ)[6].

يقول المرادي: "واعْتُرِضَ بأنَّهُ لا حُجَّةَ في البيتينِ؛ لجواز كونِ الباء فيهما باءَ الحالِ، والمعنى: (فما رَجَعَتْ خائِبة)، و(فما انْبَعَثْتُ بشخصٍ مزؤودٍ)؛ يعني بذلك نَفْسَهُ، ويكون مِنْ باب

---

(1) المرادي، الجنى الدَّاني (ص55).

(2) البيت مِنَ البسيط، لرجلٍ من فُصَحاءِ طَيِّئ، وهو في شرح الكافية لابن مالك (ج728/2)، وشرح التَّسهيل (ج322/2)، والمساعد (ج7/2)، ومغني اللَّبيب (ج173/2)، وشواهد المغني للسُّيوطيِّ (ص340). **الشَّاهد:** زيادة الباء في الحال المنفيَّة، وهي (بمَزْؤودٍ).

(3) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج357/2).

(4) أبو حيَّان، التَّذييل والتَّكميل في شرح التَّسهيل (ج314/4).

(5) البيت مِنَ الوافر للقُحَيْف بن سليم العُقَيْلي يمدح حكيم بن المسيَّب، وهو في شرح الكافية لابن مالك (ج728/2)، وشرح التَّسهيل (ج322/2)، والمساعد (ج7/2)، ومغني اللَّبيب (ج173/2)، وشواهد المغني للسُّيوطيِّ (ص339)، وخزانة البغداديِّ (ج138/10). **الشَّاهد في البيت:** زيادة الباء في الحال المنفيَّة، وهي (بخائبة).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج7/2).

التَّجريد[1]"[2].

ويترتَّب على كونه مِنْ باب التَّجريد أنْ تكون الباء- حينئذٍ- للملابسة أو المصاحبة[3].

المسألة الخامسة – مجيء (كافَّة) ليست حالًا:

المشهور أنَّ (كافَّة) لا تأتي إلَّا حالًا، وهذا يترتَّب عليه وجوب مجيئِها نكرةً، وليست معرَّفةً بـ (أل) أو بالإضافة[4].

وغير المشهور مجيئُها شيئًا آخرَ غيرَ الحال، وكَثُرَ هذا في زماننا خاصَّة في الصَّحافةِ المكتوبة؛ المسموعة منها والمرئية على حدٍّ سواء، ومِنْ أمثلة ذلك:

أ- مجيئُها مضافًا إليه: مِنْ ذلك قولهم: "وانتهاكُ كافَّةِ حقوقِهِم"، **والصَّواب** أنْ يُقال: "وانتهاكُ حقوقِهِم كافَّةً".

ب- مجيئُها اسمًا مجرورًا: قولهم: "في كافَّةِ أماكنِ تواجدِهِ"، **والصَّواب:** "في أماكنِ تواجُدِهِ كافَّةً".

ومِنْ ذلك قولهم- أيضًا: "وَجَدَّدَتْ عَهْدَها لكافَّةِ أبناء الشَّعب الفلسطينيِّ"، **والصَّواب:** "وجدَّدتْ عهدَها لأبناء الشَّعبِ الفلسطينيِّ كافَّةً".

ت- مجيئُها مفعولًا به: ومِنْ ذلك قولهم- أيضًا: "كانت قد دعتْ كافَّةَ أبناءِ الشَّعب الفلسطينيِّ..."، **والصَّواب:** " قد دعتْ أبناءَ الشَّعبِ الفلسطينيِّ كافَّةً".

التَّوضيح:

(حضر الناسُ كافَّةً)، المشهور بينَ النُّحاةِ والدَّارسينَ أنْ تأتيَ (كافَّة) في سياق الكلام

---

(1) **التَّجريد: لغة:** إزالة الشَّيء عن غيره، وفي اصطلاح البلاغيِّين: أنْ يُنْتَزَعَ مِنْ أمرٍ ذي صفةٍ آخرُ مثله، فيه مبالغة في كَمالِها فيه، وفائدتُهُ المبالغة في تلك الصِّفة. يُنظر، ابن حِجَّة- بكسر المهملة- الحموي، خزانة الأدب (ج2/438).

(2) المرادي، الجنى الدَّاني (ص56).

(3) يُنظر: الدَّماميني، شرح الدَّماميني على مغني ابن هشام (ج1/409).

(4) ومنه قوله قوله- تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ...**﴾ [سبأ: 28] وجه الاستشهاد: مجيء (كافة) بمعنى جميعًا- حالًا مِنَ المجرور (النَّاس)، وقد تقدم عليه، وحكم تقدمه – في هذه الحالة- الجواز. يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج2/267).

نكرةً غيرَ مُعَرَّفَةٍ بـ (أل) أو بالإضافة، على أنْ تُعرَب حالًا، جاء في (القاموس المحيط): "جاء النَّاس كافَّةً؛ أيْ: كلُّهم، ولا يُقال: جاءتِ الكافَّةُ؛ لأنَّهُ لا يدخلُها (أل)، ولا تُضافُ"[1].

وعابَ الإمامُ النَّوويُّ على الفقهاءِ استخدامَها مُعَرَّفَةً بـ (أل) أو بالإضافة، يقولُ: "وأمَّا ما يقعُ في كثير مِنْ كتبِ المصنِّفينَ مِنْ استعمالها مضافةً وبالتَّعريف، كقولهم: (هذا قولُ كافَّةِ العلماءِ)، و(ذَهَبَ الكافَّةُ)، فهو خطأٌ معدودٌ في لَحْنِ العوامِّ وتحريفِهِمْ"[2].

أمَّا الحريري فقد بالغَ في إنكار مَنْ أخرجَ (كافَّة) عن الحاليَّةِ، فقال: "وَنَظِيرُ هَذَا الْوَهم قَوْلُهم: حضرتِ الكافَّة، فيوهمون فيه – أيضًا– على ما حكاهُ ثَعلَب فيما فسَّرَهُ مِنْ معاني القرآن، كما وَهِمَ القاضي أبو بكر بن قريعة[3] حينَ استثبت عن شيءٍ حكاهُ، فقال: (هذا ترويه الكافةُ عَنِ الكافَّة)"[4].

وغيرُ المشهور فيها– أيضًا– يتمثَّل في ورودِها مُعَرَّفَةً (الكافة) أو مضافةً نحو: (حضرَ كافَّةُ الضُّيوفِ). جاء في (لسان العرب): "والكافَّةُ: الجماعة، وقيل: الجماعة مِنَ النَّاس، يُقالُ: لقيتُهُمْ كافَّةً؛ أيْ: كلُّهم"[5].

ووردتْ (كافَّة) في القرآن الكريم نكرةً منصوبةً غيرُ مضافة ولا محلَّاه بـ (أل)، وذلك في أربعة مواضع[6]، ومنها قوله– تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً. . .﴾[7].

لذلك يُلاحَظُ ورودُها في نهايةِ الجملةِ المفيدةِ، لا في وسطها، ووردتْ (كافَّة) في كلام عمر بن الخطاب– ﷺ– مضافًا إليها جمع المذكَّر السَّالم، جاء في (رُوح المعاني) للآلُوسِيُّ[8]:

---

(1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص449).

(2) النَّوويُّ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج (ج142/13).

(3) أبو بكر محمَّد بن عبد الرَّحمن القاضي، بن قريعة البغدادي، اشْتُهِرَ بسرعةِ البَديهَةِ في الجواب عن جميع ما يُسألُ عنه، دُوِّنَتْ (أجوبتُهُ) في كتاب، أقبلَ النَّاسُ على تداولِهِ، وفيها الظَّريفُ المضحكُ، تُوُفِّي سنةَ سَبْعٍ وستينَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج189/6– 190).

(4) الحريري، درَّة الغوَّاص في أوهام الخواصِّ (ص52).

(5) ابن منظور، لسان العرب (ج305/9).

(6) المواضع هي: [البقرة: 208]، و[التَّوبة: 36، 122]، و[سبأ: 28].

(7) [البقرة: 208].

(8) أبو الثَّناء، شهاب الدِّين محمود بن عبد الله الآلوسيُّ: مفسِّر، محدِّث، أديب، مِنَ المجدِّدين، مِنْ أهل بغداد، مولده ووفاته فيها، كان سلفيَّ الاعتقاد، مجتهدًا، مِنْ كتبه: (روح المعاني)، تُوُفِّي سنةَ سبعينَ ومائتينِ وألفٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج176/1).

"**قد جعلتُ لآل بني كاكِلَة على كافَّةِ بيت مال المسلمينَ لكلِّ عامٍ مائَتَيْ مِثْقالٍ ذَهَبًا إِبْريزًا**"[1]، وفي رواية أخرى: "**قَدْ جَعَلْتُ لِآلِ بَني كاكِلَةٍ على كافَّةِ المسلمينَ** ...". وقيل: إنَّ اختلافَ الرِّواية يُضْعِفُ الاحتجاج بالنَّصِّ.

لا يرى الباحثُ ضَعْفًا في الاحتجاج بالرِّواية المذكورة؛ لِأَنَّ (كافَّة) وردتْ في الرِّواية الثَّانية مضافةً – أيضًا– فالرِّوايةُ الثَّانية تُدَعِّمُ صحَّة الأولى، هذا مِنْ ناحية، ومِنْ ناحيةٍ أخرى فَمِنَ المعلومِ أنَّ الكتابَ عندما عُرِضَ على عليٍّ بن أبي طالب– ﷺ– أَنْفَذَهُ دونَ اعتراضٍ على كلام عمرَ– ﷺ– لا سيَّما وأنَّ عمرَ كان مشهورًا بالاعتراض على الهفوات اللُّغويَّة الَّتي يقع فيها النَّاس الَّذين يتعامل معهم، والأمثلة كثيرة، فقد كتب كاتبٌ لأبي موسى الأشعريِّ إلى عمرَ، فَلَحَنَ، فكتب إليه عمر: أنْ اضرِبْ كاتبك سوطًا واحدًا[2].

ويُؤَيِّدُ الباحثُ الرَّأيَ القائلَ بصحَّةِ استخدام (كافَّة) نكرةً غيرَ مُعَرَّفَةٍ بـ (أل) أو بالإضافة على أنْ تُعْرَبُ حالًا دون غيره؛ ذلك لأنَّها وردت في الاستعمالِ القرآنيِّ بهذه الصِّفة، كما أنَّ استعمالاتِ العرب لهذه الكلمة جاءتْ غيرَ مُعَرَّفَةٍ إلَّا في الحالات النَّادرة، وأنَّ وقوعها يكون في نهاية الكلام، لا في وَسَطِهِ، وما ورد منها مضافًا أو معرفًا بـ (أل) فهو مِنْ القليل النَّادر الَّذي ربَّما اسْتُعْمِلَ بهذِهِ الطَّريقة سَهْوًا.

ومَنْ استخدَمَها مُعَرَّفَةً، وذلك بإضافتها إلى المعرفة فلا ننكر عليه ذلك، ويكفينا أنَّ أميرَ المؤمنين عمر–ﷺ– استعملها مضافةً في رسالته، وأَقَرَّ هذا الاستعمال عليٌّ بن أبي طالب–ﷺ– إمام أهل الفصاحة والبلاغة، ولو وَجَدَ غضاضةً في هذا الاستعمال لَأَنْكَرَهُ، فلمَّا أَقَرَّ ما في الكتاب وسَكَتَ عن ترتيب الكلمات الَّتي كُتِبَ بها الكتابُ، دَلَّ ذلك على صحَّة هذا الاستعمال وجوازه في ميزان أهل اللُّغة.

المسألة السَّادسة – النَّصب على القَطْع:

الأصل النَّصب على الحال، وما هو منصوبٌ على القَطْع عند الكوفيِّين يُعَدُّ منصوبًا على الحال عند البصريِّين، جاء في (تفسير البحر المحيط) معلِّقًا على قوله– تعالى:

---

(1) الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني (ج317/11).
(2) يُنظر: السُّيوطيُّ، المزهر (ج341/2).

﴿. . .مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً. . .﴾[1]: "انتصب (مثلًا) على القَطْع، وهذا كلُّه عند البصريِّين منصوبٌ على الحال، ولم يُثْبِتِ البصريُّونَ النَّصب على القَطْع"[2].

يقول مهدي المخزومي: "ومع أنَّ سيبويهِ كانَ يَعْتَلُّ لِنَصْبِ هذه المنصوباتِ بأنَّها إنَّما نُصِبَتْ؛ لأنَّها مُخالِفَةٌ للأوَّل، وليستْ إيَّاه، كان يبحثُ عَنْ عاملٍ لفظيٍّ لهذه المنصوبات، يُرْجِعُ إليه أَثَرَ النَّصب فيها، فلم يَرْضَ بالمخالفة للأوَّل أو الخِلاف عاملًا في هذه المنصوبات"[3].

يتَّضحُ للباحث مِنْ صنيع شيخ النُّحاة هذا أنَّ الفرَّاء ربَّما كان يقصدُ أنَّ العاملَ في المنصوب على القَطْعِ عاملٌ معنويٌّ هو (الخلاف).

والخروج على الباب يتمثَّل في قول الكوفيِّين بالنَّصب على القَطْع، جاء في (الأصول في النَّحو): "وكان الكِسائيُّ يقول: رأيتُ زيدًا ظريفًا، فينصبُ (ظريفًا) على القَطْع، ومعنى القَطْع أنْ يكونَ أرادَ النَّعت، فلمَّا كان ما قبله معرفةً، وهو نكرةٌ انقطعَ منه وخالفه" [4]، ومنه قول الشَّاعر:

سَــوَامِقَ جَبَّــارٍ أَثِيــثٍ فُرُوعُــهُ وَعـالَينَ قِنْوَانًـا مِـنَ البُسْـرِ أحمَـرَا[5]

عَلَّقَ أبو حيَّانَ على البيت، بقوله: "فـ (أحْمَرَا) عندهم مِنْ صفات البُسْرِ، إلَّا أنَّه لمَّا قَطَعْتَهُ عَنْ إعرابِهِ نَصَبْتَهُ على القَطْع... وإذا قلتَ: (عبدُ اللهِ في الحَمَّامِ عُرْيانًا)، و(يجيء زيدٌ راكبًا)، فهذا ونحوه منصوب على القَطْع عند الكِسائيِّ"[6].

الفرَّاء في (معاني القرآن) أوردَ عددًا لا بأسَ به مِنَ الكلماتِ الَّتي أَعْرَبَها منصوبةً على القَطْع، ومِنْ ذلك تعليقُهُ على قوله- تعالى: ﴿. . . **وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ**. . .﴾[7]: منصوب

---

(1) [البقرة: 26].

(2) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج202/1).

(3) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو (ص294).

(4) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج215/1- 216).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، وهو لإمرئ القيس في ديوانه (ص93). **اللُّغة:** سوامق: عاليات. والأثيث: المُلْتَفُّ بعضه على بعض. والبُسْر: ما احمرَّ مِنَ التَّمر. **الشَّاهد:** (مِنَ البُسْرِ أحمَرَا) مع أنَّ (أحْمَرَ) صفة للبُسْرِ، إلَّا أنَّه قَطَعه عن إعرابِهِ ونَصَبهُ على القَطْع.

(6) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج201/1).

(7) [آل عمران: 18].

على القَطْع؛ لأنَّه نكرةٌ نُعِتَ بِهِ معرفة[1]؛ يقصدُ (قائمًا)، وقوله- تعالى: ﴿...أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ...﴾[2]، قوله: (أَشِحَّةً) منصوب عَلَى القَطْعِ... يكون على الذَّمِّ، مثلما تنصبُ مِنَ الممدوح على المدح[3].

ويُلاحَظُ على الأسماء الَّتي نُصِبَتْ على القَطْعِ، سابقةَ الذِّكر، الَّتي وَرَدَتْ في (معاني القرآن) أنَّها جاءتْ مفردةً، نكرةً، بعد كلام تامٍّ، وتصلحُ أنْ تكون نعتًا لِمَا قبلها، كما أنَّ الاسم قبلها – المقطوع عنه – جاء معرفةً.

والأمرُ مُخْتَلِفٌ نوعًا (ما) عند الكسائيِّ الَّذي أجازَ أنْ يكون الاسمُ المنصوبُ على القطع نعتًا للنَّكرة، كما في قوله- تعالى: ﴿...إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[4]، جاء في(إعراب القرآن) لأبي جعفر النَّحَّاس: "قال الكسائيُّ: (مثل ما) منصوب على القطع، وقال بعضُ البصريِّين هو منصوبٌ على أنَّه حالٌ مِنْ نكرةٍ"[5].

يعتقدُ الباحثُ أنَّ النَّصبَ على القَطْع الَّذي قال به الكِسائيُّ- هنا- هو الأقربُ إلى الصَّواب ممَّا قال به بعض البصريِّين أنَّه منصوب على الحال مِنْ نكرة؛ لأنَّ صاحبَ الحالِ الأشهرُ فيه أنْ يأتيَ معرفةً وليسَ نكرةً.

يعتقد الباحث – أيضًا- أنَّ النَّصب على القَطْع أفضلُ بكثير مِنْ أنْ يَتَجَشَّمَ الدَّارسُ البحثَ عَنْ عاملِ النَّصبِ في هذا الاسم المقصود، خاصَّةً في حالِ اختلافِ الاسمِ المنصوبِ عَنْ سابقِهِ، كأنْ يكون مرفوعًا أو مجرورًا، وكذلك عندما يخالفُ النَّعتُ المنعوتَ في التَّعريفِ والتَّنكير، فلمَّا خالف النَّعْتُ المنعوتَ وَجَبَ النَّصبُ للثَّاني على القَطْع.

المسألة السَّابعة – حذفُ رابطِ الحالِ الَّذي يربطها بصاحبها:

الأصلُ في الحالِ أنْ تكونَ مفردةً، وقد تأتي جملةً فعليَّةً أو اسميَّةً واقعةً موقعِ المفردِ،

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن (ج200/1).
(2) [الأحزاب: 19].
(3) الفرَّاء، معاني القرآن (ج338/2).
(4) [الذَّاريات: 24].
(5) أبو جعفر النَّحَّاس، إعراب القرآن (ج161/4).

و– هنا– لا بُدَّ مِنْ رابطٍ؛ ليكونَ المعنى متَّصلًا بين الحال وصاحبها، وهذا الرَّابط إمَّا أنْ يكون ضميرًا، وإمَّا أنْ يكون الواو الَّتي للحال، وإمَّا أنْ يكونَ الضَّمير والواو معًا.

جاء في (الفصول المفيدة) يتحدَّث عَنْ واو الحال: "وتسمَّى– أيضًا– واو الابتداء وهي الدَّاخلة على الجملةِ الَّتي تقعُ حالًا، وكلُّ ما صحَّ مِنَ الجُمَلِ أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأٍ أو صلةٍ لموصول أو صفة صحَّ أن تقع حالًا"[1].

يقول ابن عقيل: الأصل في الحال والخبر والصَّفة الإفراد، وتقع الجملةُ موقعَ الحالِ كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بدَّ فيها مِنْ رابط، وهو في الحاليَّة إمَّا ضمير، نحو: (جاء زيدٌ يده على رأسه) أو واو، وتسمَّى واو الحال وواو الابتداء، وعلامتها صحَّة وقوع (إذ) موقعها، نحو: (جاء زيد وعمرو قائم)، التَّقدير: (إذ عمرو قائم) أو الضَّمير والواو معًا، نحو: (جاءَ زَيْدٌ وَهُوَ ناوٍ رِحْلَةً)[2].

جاء في (شرح الكافية الشَّافية): "تقعُ الجملةُ الخبريَّةُ حالًا، فإذا كانتْ اسميَّةً فالأكثرُ أنْ تكونَ مقرونةً بواو الحال مشتملةً على ضمير (ما) هي له، كقوله – تعالى: ﴿...**لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ**...﴾[3]"[4].

يُفْهَمُ مِنْ كلام ابن مالك أنَّ الجملة الَّتي تقعُ حالًا لا تخلو مِنْ أنْ تكونَ اسميَّةً أو فعليَّةً[5]، فإنْ كانت اسميَّةً فتأتي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وهو الأكثر، أنْ يكون الرَّابط بالواو والضَّمير معًا، كقولك: (حضر زيدٌ وهو مُبْتَسِمٌ)، و(جاء وهو يبتسمُ).

والثَّاني أنْ تُحْذَفَ الواوُ ويُكْتَفَى بالضَّمير كقولك: (حضرَ زيدٌ ثغره مبتسِمٌ).

والثَّالث أنْ يُحْذَفَ الضَّمير ويُكْتَفَى بالواو كقولك: (دخلتُ الدَّار والمطرُ منهمرٌ).

وأمَّا إنْ كانت الجملة الَّتي وقعت حالًا فعليَّةً فلها أحكامٌ خاصَّةٌ بها:

---

(1) العلائيُّ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص155).

(2) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج278/2).

(3) [النِّساء: 43].

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشافيَّة (ج68/1).

(5) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج279/2، 281، 282).

أ- إنْ كان الفعلُ مضارعًا مثبتًا لم يكن فيه واو، ولا بُدَّ فيه مِنْ ضمير رابط يعود على صاحب الحال: كقولك: (حضرَ زيدٌ يستبشرُ).

ب- إنْ كان الفعلُ المضارعُ منفيًّا لا بُدَّ مِنَ الضَّمير، ولك الخيارُ بينَ الإتيانِ بالواوِ أو حذفِها، تقول: (جلس زيدٌ لا يتكلَّمُ، وجلسَ وما يحدثُنا).

ت- إنْ كان الفعلُ ماضيًا مثبتًا يُؤْتَى بالواو و(قد) سواء أكان في الجملة ضمير عائد أم لم يكن، تقول: (قامَ زيدٌ وقدْ سألَ سؤالَهُ)، و(جاءَ وقدْ غابتِ الشَّمسُ).

ونقل العلائيّ[1] عن سيبويهِ أنه قدَّر هذه الواو بـ (إذ)، فكلُّ موضعٍ صَلحَ أنْ يخلفَها (إذ) كانت للحال، والجملة الَّتي تليها حاليَّة؛ وذلك لأنَّ الحال تشبه الظَّرف، فإنَّك إذا قلت: (جاء زيدٌ وعمرٌو منطلقٌ)، كان معناه: وقت انطلاق عمرٍو، وكذلك عُطِفَ الظَّرف عليها كما في قوله- تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ...﴾[2]، فلولا الشَّبَهُ لَمَا صَحَّ العَطفُ[3].

والرَّابطانِ (الواو والضَّمير) قد ينوب أحدهما عَنِ الآخر؛ أيْ يتبادلانِ الأدوار، يقول ابن مالكٍ: وقد يُسْتَغْنَى بالواو عن الضَّمير كثيرًا، واسْتَشْهَدَ له بقول الشَّاعر:

وَقَدْ أَغْتَدي وَالطَّيْرُ فِي وُكْناتِها بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ[4]

وكذلك يُسْتَغْنى بالضَّمير عَنِ الواو، إلَّا أنَّه لم يَكْثُرْ كثرةَ الاستغناءِ بالواو: ومنه قوله-

---

(1) هو أبو سعيد، صلاح الدِّين خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدِّمشقيُّ: مُحَدِّث، فاضل، بَحَّاث، من كتبه: (الفصول المفيدة في الواو المزيدة)، مَاتَ سنةَ أربعٍ وتسعينَ وستُّمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج321/2).

(2) [الصَّافات: 137- 138].

(3) يُنظر: العلائيُّ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص160).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس مِنْ معلَّقتِهِ يصفُ فرسه، وهو في ديوانه: (ص53 دار المعرفة)، والمفصَّل (ص92)، وشرح المفصَّل (ج69/2)، وشرح الكافية الشافيَّة (ج68/1)، ومغني اللَّبيب (ج432/5).

اللُّغة: أغتدي: أَخْرُجُ وقتَ الغَداةِ. والوُكُنات: المواضع الَّتي تأوي إليها الطَّير. والمُنْجَرد: الماضي في السَّير، أو قليل الشَّعرِ قصيرُهُ. والأوابد: الوُحُوش. والهيكل: الفَرس العظيم الجِرْم.

الشَّاهد فيه: (والطَّير في وُكْناتِها) حيث جاءت هذه الجملة الاسميَّة حالًا مِنَ الضَّمير في (أغتدي)، مستغنيةً بالواو عَنِ الضَّمير في ربط الحال بصاحبها.

تعالى: ﴿. . . وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ. . .﴾[1].

الخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّلُ في الاستغناء عَنْ رابط الحال الَّذي يربطُها بصاحبها.

وتحدَّث الزَّمخشريُّ عَنْ مُسَوِّغِ – مبرِّر– الاستغناء عَنِ الرَّابط بقوله: ويجوزُ إخلاءُ هذِهِ الجملةِ عَنِ الرَّاجعِ إلى ذي الحالِ؛ إجراءً لها مجرى الظَّرف لانعقاد الشَّبه بين الحال وبينه، تقول: (أتيتكَ وزيدٌ قائمٌ)، و(لقيتُكَ والجيشُ قادمٌ)[2].

ونَدَرَ الخُلُوُّ مِنَ الواو والضَّمير كما في قول الشَّاعر:

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُهُ وَرَفيقُهُ بِالغَيْبِ لا يَدْري[3]

أي: انتَصَفَ النَّهارُ، والحال أنَّ الماءَ غامرُ هذا الغائط.

عقَّب ابنُ مالك: "فَحَذَفَ الواوَ مع كونِ الجملةِ لا ضميرَ فيها يرجعُ إلى صاحبِ الحالِ، وهو (النَّهار)"[4].

يقول صاحب (الفصول المفيدة): "ولا شَكَّ أنَّ الأصلَ في الحال المُنتقِّلة أنْ تكون بغير الواو؛ لأنَّ إعرابها ليس يَتْبَعُ، وما ليس إعرابُه يتبع لا يدخلُهُ واو العطف، وهذه الواو وإنْ كانت تسمَّى واو الحال فأصلُها العطف"[5].

يعتقد الباحث أنَّ الرَّابط– هنا– حُذِفَ لفظًا مع نيَّة وجوده تمامًا، نحو: (مررتُ بالبُرِّ قفيزٌ بدرهَمٍ)؛ أيْ: منه، والتَّقدير في البيت: (نَصَفَ النَّهارُ والماءُ غامرُهُ).

---

(1) [البقرة: 36].

(2) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص92).

(3) البيت مِنَ الكامل، للمسيِّب بن علس يصف صائدًا غائصًا في الماء، وهو في الانتخاب لابن عَدْلان (ص26)، وشرح الكافية الشافيَّة (ج270/2)، ومغني اللَّبيب (ج470/6)، وشرح الأشموني (ج242/2).
الشَّاهد: حذف الواو مع كون الجملة لا ضميرَ فيها يرجعُ لصاحبِ الحال وهو (النَّهار)، وهذا خروج عمَّا هو متَّبع في الغالب.

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشافيَّة (ج760/2).

(5) العلائيُّ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص155).

المبحث الخامس: المستثنى

تمهيد

أطلقَ سيبويهِ على هذا البابِ اسمَ (الاستثناء)[1]، وأطلقَ ابنُ مالكٍ عليه اسمَ (المستثنى)، ووافق السُّيوطيُّ ابنَ مالكٍ في هذه التَّسمية، وفضَّل الباحث استخدام المصطلح الَّذي اختاره ابن مالك والسُّيوطيُّ وابن عقيل في (المساعد)؛ ذلك لأنَّ تفسير السُّيوطيِّ لهذه التَّسمية منطقيٌّ، يقول: "عبَّرتُ بالمستثنى كابن مالك في (التَّسهيل) خلافَ تعبير النُّحاة بالاستثناء؛ لأنَّ الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما تُرْجِمَ في بقيَّة الأبواب بالمفعول والحال دون المفعوليَّة والحاليَّة"[2].

والآن إلى المسائل الَّتي تتعلَّق بهذا المبحث:

المسألة الأولى- قولهم: (ذهب النَّاسُ ألَّا زيدًا) بفتح الهمزة:

المشهور والَّذي يشكِّل رأسَ البابِ يتمثَّل في أنَّ أداة الاستثناء (إلَّا) بهمزة مكسورة، جاء في (الجنى الدَّاني): "(إلَّا) حرف استثناء، هذا هو المشهور"[3]، يقول الفرَّاء: "العرب تَكْسِرُ الألفَ في (إلَّا) الَّتي يُستثنَى بها، إلَّا طَيِّئًا؛ فإنَّهم يقولون: (ذهب النَّاسُ ألَّا زيدًا)"[4].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في الشِّقِّ الثَّاني مِنَ كلام الفرَّاءِ المذكور: "إلَّا طَيِّئًا؛ فإنَّهم يقولون: (ذهب النَّاسُ ألَّا زيدًا)"؛ أيْ: أنَّ هذِهِ القبيلةَ تفتحُ همزةَ أداة الاستثناء (إلَّا).

يعتقدُ الباحثُ أنَّ لغةَ طَيِّئٍ الَّتي تفتحُ همزةَ (ألَّا) الاستثنائيَّة لا تتنافى ومعنى جملة الاستثناء، ذلك أنَّ (ألَّا) تتكوَّن مِنْ (أنْ) المفسِّرة[5] و(لا) النَّافية لا سيَّما وأنَّ ابن يعيشَ ذكر أنَّ (إلَّا) شَبَهُ حرفِ النَّفي، فقولنا: (قام القوم إلَّا زيدًا)، بمنزلة: (قام القومُ لا زيدٌ) أو (قام القومُ أنْ

---

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج309/2).

(2) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج185/2).

(3) المرادي، الجنى الدَّاني (ص510).

(4) الفرَّاء، لغات القرآن (ص157).

(5) (أَنْ) قد تكون فيه بمنزلةِ (أيْ)؛ أقصدُ المفسِّرة، وقد تكون فيه لغوًا، (أنْ) هذه زائدة، جاء في الكتاب (ج138/2): "(أنْ) أرى إذا كانت لغوًا لم تعمل".

لا زيدٌ)[1].

ولكنَّ السَّير على طريقةِ العربِ المشهورةِ أفضلُ بكثير مِنَ التَّلفظ باستعمالٍ خاصٍّ بقبيلةٍ دونَ غيرها مِنَ القبائل الأخرى.

المسألة الثَّانية – جواز استثناء الكثير مِنَ القليل:

رأس الباب والمتعارف عليه بينَ الدَّارسين والمشهور بين النُّحاة أنَّ المستثنى يشكِّل جزءًا مِنَ المستثنى منه، فعندما تقول: (قام القوم إلَّا زيدًا)، فـ (زيد) واحد مِنَ القوم، فاستثنيتَ القليل مِنَ الكثير[2]، يقول ابن عصفور: "الاستثناء إخراج الثَّاني مِمَّا دَخَلَ فيه الأوَّل بالأدواتِ الَّتي وَضَعَتْها العَرَبُ لذلك"[3]، وقال الزَّجَّاج[4]: "ولم يأتِ الاستثناءُ في كلامِ العَرَبِ إلَّا قليلٌ مِنْ كثير"[5].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما ذكرَهُ ابنُ عصفورٍ مِنْ "أنَّ النَّحويِّين اختلفوا في قَدْرِ البَعْضِ المُخْرَج، فمنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّه يجوز أنْ يُخْرَجَ الأكثرُ ويُتْرَكَ الأقلُّ"[6]، واستدلُّوا بقول الشَّاعر:

أدُّوا الَّتي نَقَصَتْ تِسْعونَ مِنْ مائَة ثُـمَّ ابْعَثُـوا حَكَمًـا بـالحَقِّ قَـوَّالا[7]

ووجه الاستدلال أنَّ الاستثناء إخراج الثَّاني مِنَ الأوَّل– قاله ابنُ عصفور– وهذا الشَّاعر قد أخرج تسعينَ مِنْ مائة، فكما ساغَ له ذلكَ في غيرِ الاستثناء، فكذلك يجوزُ في الاستثناء، واستدلُّوا– أيضًا– على صحَّة استثناء الكثير مِنَ القليل بآيات مِنَ الذِّكر الحكيم، ومنها قوله–

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج2/76–77).

(2) يُنظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج1/571).

(3) ابن عصفور، شرح جُمَلِ الزَّجاجي (ج2/248).

(4) أبو إسحاق، إبراهيم بن السّري الزَّجَّاج: عالِم بالنَّحو واللُّغة، كان في فتوَّته يخرطُ الزَّجاج، ومال إلى النَّحو، فعلَّمه المبرِّدُ، كانت له مناقشات مع ثعلب، مِنْ كتبه: (الأمالي)، و(فعلت وأفعلت)، مَاتَ سنةَ إِحْدَى عشرَةَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج1/411)، والأعلام (ج1/40).

(5) يُنظر رأي الزَّجَّاج في: إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحاس (2/ 565).

(6) ابن عصفور، شرح جُمَلِ الزَّجاجيِّ (ج2/249).

(7) البيت منَ البسيط، لم أقف له على قائل، وهو في ابن عصفور، شرج جُمَل الزَّجاجيِّ (ج2/249).
الشَّاهد: استشهد بهذا البيت القائلون بجواز استثناء الثَّاني مِنَ الأوَّل، ويترتَّبُ على ذلك استثناء الأكثر مِنَ الأقل، ووصف ابن عصفور هذا الاستدلال بأنَّه فاسِدٌ.

تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[1]، وأتْبَاعُ إبليسَ مِنْ بني آدم أكثرُ مِنَ النِّصف، بدليل قوله- تعالى: ﴿...إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ...﴾[2]، وأُجِيْبَ عنه بأنَّه استثناء مِنْ صفة، والاستثناء مِنَ الصِّفة يصحُّ وإنْ خرج الكلُّ أو الأكثر.

ويوافقُ ابنُ مالكٍ الكوفيِّينَ في نظرتِهم، جاء في (شرح التَّسهيل): "واشْتَرَطَ بعض البصريِّينَ نقصانَ المُخْرَج بالاستثناء عَنِ الباقي، واشترَطَ أكثرُهم عَدَمَ الزِّيادةِ على الباقي، فلا يجوز على القولين: (عندي عشرةٌ إلَّا ستَّة)، ولا على الأوَّل: (عندي عشرةٌ إلَّا خمسة)، وهو على القولِ الثَّاني جائزٌ، وكلاهما جائز عند الكوفيِّين، وهو الصَّحيح"[3].

واستشهدَ ابن مالكٍ على استثناءِ الأكثرِ بقوله- تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ...﴾[4]، ويعلِّق على الآية: (ومَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) أكثر ممَّن لم يَسْفَهْ؛ ومنه قوله- تعالى: ﴿...فَلاَ يَأْمَنُ مَكْرَ اللّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾[5]؛ لأنَّ القوم الخاسرين هم غير المؤمنين؛ لقوله- تعالى: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾[6][7].

يعتقد الباحث أنَّ الشَّواهد الَّتي وَرَدَتْ على لسان العرب ويستثنون فيها الأكثر مِنَ الأقلِّ قليلةٌ، ولا تصلحُ لِئَنْ تكونَ دليلًا على صحِّة هذا الاستعمال، وأنَّ منهم مَنْ أَنْكَرَ استثناء الأكثرِ مِنَ الأقلِّ كما رأينا عند أبي إسحاق الزَّجَّاج.

---

(1) [الحِجْر: 42].

(2) [سورة ص: 24].

(3) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج292/2).

(4) [البقرة: 130].

(5) [الأعراف: 99].

(6) [العصر: 2- 3].

(7) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج293/2).

المسألة الثَّالثة- مجيء (إلَّا) حرف عطف:

رأس الباب والمشهور في (إلَّا) أنَّها حرف استثناء[1]، ذكر المالقيُّ في (رصف المباني) أنَّها تفيد الاستثناء فحسب، وأنكر على مَنْ قال إنَّها بمعنى الواو[2]، وذكر المرادي أنَّها على خمسة أقسام[3].

جاء في (شرح المفصَّل): "ف (إلَّا) تُخْرِجُ الثَّاني ممَّا دَخَلَ فيه الأوَّل، فهي شَبَهُ حرفِ النَّفي، فقولنا: (قام القومُ إلَّا زيدًا)، بمنزلة: (قام القومُ لا زيدٌ)"[4].

والخروج عَنْ رأس الباب- غير المشهور- أنْ تستخدمَ (إلَّا) حرف عطف، وتأتي عند صاحب (الأُزْهِيَّة)[5] في ستةِ مواضعَ، الموضعُ الخامسُ منها أنْ تكونَ بمعنى واو النَّسق، ومثَّل لها بقوله - تعالى: ﴿. . .لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ . . .﴾[6]، وعقَّب على الآية الكريمة بقوله: معناه: (والَّذين ظلموا منهم)، و(الَّذين) في موضع خفضٍ نسقًا على النَّاس[7]، ويضع ابنُ يعيشَ فرقينِ بينَ الاستثناء بـ (إلَّا) والعطف بها، هما:

أ- أنَّ الاستثناء لا يكونُ إلَّا بعضًا مِنْ كلٍّ، والمعطوف غيرُ الأوَّل.

ب- يجوز أنْ يُعطَفَ على واحد، نحو قولك: (قام زيدٌ لا عمرٌو)، ولا يجوز في الاستثناء أنْ تقول: قام زيدٌ إلَّا عمرٌو)[8].

جاء في (همع الهوامع): أثبتَ الكوفيُّون والأخفشُ معنًى ثالثًا، وهو العطفُ كالواو،

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص510).

(2) المالقيُّ، رصف المباني (ص92).

(3) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص510).

(4) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج76/2).

(5) هو أبو الحسن عليٌّ بن محمَّد الهرويُّ: عالِم باللُّغة والنَّحو، مِنْ أهل هراه، قرأ على الأزهريِّ، له كتب منها: (الذَّخائر في النَّحو)، وجمع ما تفرَّق منه وسمَّاه (الأُزهيَّة في عِلْم الحروف)، توفِّي سنةَ خمسَ عشرةَ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: معجم الأدباء (ج287/4)، وبغية الوعاة (ج205/2)، والأعلام (ج327/4).

(6) [البقرة: 150].

(7) يُنظر: الهروي، الأزهيِّة (ص177).

(8) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج76/2).

وخرَّجوا عليه قوله- تعالى: ﴿. . .لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ. . .﴾[1]؛ أيْ: (ولا الَّذين ظلموا)، وتأوَّله الجمهور على الاستثناء المنقطع[2].

قال ابنُ هشامٍ برأي الكوفيِّينَ في مجيء (إلَّا) حرفَ عَطْفٍ في نحو قوله- تعالى: ﴿. . .مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ. . .﴾[3]، وفي (تفسير البحر المحيط): "ارتفع (قليل) على البَدَلِ مِنَ الواو في (فعلوه) على مذهبِ البصريِّينَ، وعلى العَطْفِ على الضَّميرِ على قَوْلِ الكُوفِيِّينَ"[4].

ويستبعد ابن هشام رأي البصريِّين مِنْ ثلاث جهات[5]:

الأولى: أنَّه لا ضميرَ معه، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ)، مثل: (أكلتُ الرَّغيفَ ثلثَهُ).

الثَّانية: أنَّ البَدَلَ – هنا- مخالفٌ للمُبدَلِ منه في النَّفي والإيجاب.

الثَّالثة: أنَّ البَدَلَ (ما بعد إلَّا) معطوف على المستثنى منه، و(إلَّا) حرفُ عَطْفٍ عند الكوفيِّين[6]، والعطف في نحو قولكَ: (جاء زيدٌ لا عمروٌ) منفيٌّ بعد إيجاب، أمَّا الاستثناء في نحو قولكَ: (ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ)، فَمُوْجَبٌ بعد نفي.

المسألة الرَّابعة – الاستثناء بـ (ليس)[7] وبـ (لا يكون):

رأسُ البابِ يتمثَّلُ في أنَّ (إلَّا) أساسُ أدواتِ الاستثناءِ، فهي حرفُ استثناء، هذا هو المشهور[8]، يقولُ ابنُ جِنِّيْ: "ويجوزُ النَّصبُ على أصل الباب، فتقول: (ما قامَ أحدُ إلَّا

---

(1) [البقرة: 150].

(2) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج203/2).

(3) [النِّساء: 66]. **وجه الاستشهاد:** عَدَّ الكوفيُّون (إلَّا) حرفَ عطفٍ، وهي بمزلة (لا) العاطفة؛ لأنَّ ما بعدها مخالفُ لِمَا قبلها.

(4) أبو حيَّانَ الأندلسيُّ، تفسير البحر المحيط (ج396/3)، وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج456/1).

(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج456/1- 457).

(6) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج2749/3)، وابن الأنباري، الإنصاف (ص266).

(7) هذه المسألةُ كانتْ سببَ قراءةِ سيبويهِ النَّحوَ؛ وذلكَ أنَّهُ جاءَ إلى حمَّاد بن سَلَمَةَ لكتابةِ الحديث، فاستملى منه قوله -ﷺ: "ليسَ مِنْ أصْحابي أَحَدٌ إلَّا ولو شِئْتُ لَأَخَذْتُ عليه ليسَ أبا الدَّرداءِ". فقال سيبويه: "ليس أبو الدَّرداء"، فصاح به حمَّاد: لَحَنْتَ يا سيبويهِ، إنَّما هذا استثناء، فقال سيبويه: "واللهِ لَأَطْلُبَنَّ علمًا لا يُلَحِّنُني معه أحدٌ"، ثُمَّ مضى، ولزم الخليل وغيرَهُ. يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج557/3- 558).

(8) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص510).

زيدًا)"[1].

جاء في (شرح المفصَّل): "و(إلَّا) أمُّ حروفِ الاستثناءِ، وهي المُسْتَوْلِيَةُ على هذا الباب، فـ (إلَّا) تُخْرِجُ الثَّاني ممَّا دخلَ فيه الأوَّل، فهي شبهُ حرفِ النَّفي، فقولك: (قامَ القومُ إلَّا زيدًا)، بمنزلة: (قام القومُ لا زيدٌ)"[2].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في الاستثناء بـ (ليس، ولا يكون)، فهذان الفعلان في الأصل لهما استعمالات أخرى غير الاستثناء، وخَرَجَا عَنْ أصل الباب إذ عُدَّا مِنَ الأفعالِ المُشَبَّهِ بـ (إلَّا)، كقولك: (قامَ القومُ إلَّا زيدًا)، والتَّقدير: (قامَ القومُ ليسَ بعضُهُمْ زيدًا).

لاحظ تعبيرَ السُّيوطيِّ عنهما أنَّهما ارْتُجِلَا للاستثناء، يقول عنهما: "مِنْ أدوات الاستثناء (ليس)، (ولا يكون)، وهي النَّاقصة، لا أخرى، ارْتُجلَت للاستثناء، ويَنْصِبانِ المستثنى على أنَّه خبرٌ لهما، والاسمُ ضميرٌ لازمُ الاستتارِ، نحو: (قامَ القومُ ليسَ زيدًا)، و(خرجَ النَّاسُ لا يكونُ عمرًا)"[3].

جاء في (الكتاب): "فإذا جاءَتَا وفيهما معنى الاستثناء، فإنَّ فيهما إضمارًا، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء... وذلك قولك: (ما أتاني القومُ ليس زيدًا)، و(أتَوْني لا يكون زيدًا)، (وما أتاني أحدٌ لا يكون زيدًا)... فهذه حالهما في حال الاستثناء"[4].

قوله: (فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء) دليلٌ على أنَّ لهما معانيَ أُخَرَ غير الاستثناء، وخروجُهما إلى الاستثناء يُعَدُّ خروجًا عن أصل الباب الَّذي يستعملانِ فيه في الأصل قبل استخدامهما أداتَيْ استثناء.

ذَكَرَ ابنُ الورَّاقِ العلَّةَ في استعمالِ (ليس، ولا يكون) في الاستثناء بقوله: "أمَّا (ليس، ولا يكون) فاستُعْمِلَتَا في الاستثناء؛ لِأَنَّ النَّفي يُوْجِب إخراج المنفيِّ مِنْ حُكْمِ غيرِ المنفيِّ، فإنْ ثَبَتَ له معنًى آخرُ فصارَ فيها معنى الانقطاعِ، فَدَخَلَا في حُكْمِ الاستثناء"[5].

يستطردُ ابنُ الورَّاقِ في توضيحِ العلَّةِ في استعمالِ هذينِ الفعلينِ أداتَي استثناء بقوله: "إنَّما خُصَّا بهذا مِنْ بينَ سائرِ الأفعالِ؛ لِأَنَّ (ليس) تضمَّنتْ معنى النَّفي، فلو اسْتُعْمِلَ غيرُها

---

(1) ابن جِنِّيْ، اللُّمع في العربيَّة (ص66).
(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج76/2).
(3) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج215/2).
(4) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج347/2).
(5) يُنظر: ابنُ الورَّاقِ، عِلَل النَّحوِ (ص401).

احْتِيْجَ إلى حرفٍ آخر معها، فلو تضمَّنتْ معنى حرفِ النَّفي، كانت أولى بالاستعمال؛ لِنِيابَتِها عَنْ فعلٍ وحرف؛ إذ هي لتضمُّنِها معنى الحرفِ تُشَبَّهُ بـ (إلَّا)، وأمَّا (إلَّا أنْ يكون) : فاستُعْمِلَتْ لكثرة دوران (أنْ ويكون) في الكلام"[1].

المسألة الخامسة- الاستثناء بـ (عدا، خلا، حاشا):

رأس الباب الاستثناء بـ (إلَّا)، يقول ابن يعيش: "و(إلَّا) أمُّ حروفِ الاستثناءِ، وهي المُسْتَوْلِيَةُ على هذا الباب"[2].

الخروج عَنْ أصلِ البابِ الاستثناء بـ (عدا، وخلا، وحاشا). جاء في (المقتضب): "وأمَّا (عدا) و(خلا) فهما فعلان يَنْتَصِبُ ما بعدهما، وذلك قولك: (جاءني القومُ عدا زيدًا)؛ لأنَّه لمَّا قال: (جاءَ القومُ)، وقع عند السَّامع أنَّ بعضهم (زيدًا)، فقال: (عدا زيدًا)؛ أيْ: جاوَزَ بعضُهُمْ (زيدًا)، فهذه تقديره، إلَّا أنَّ (عدا) فيها معنى الاستثناء وكذلك (خلا) مِنْ قولهم: (خلا يخلو)، وقد تكون (خلا) حرفَ خَفْضٍ، فتقول: (جاءني القومُ خلا زيدٍ)، مثل سوى زيدٍ"[3].

المسألة السَّادسة- الاستثناء بـ (غير) والوصف بـ (إلَّا):

رأس الباب والمشهور في (إلَّا) أنْ يُسْتَثْنَى بها، وفي (غير) أنْ يُوصَف بها.

أصل (غير) أن يُوْصَف بها إمَّا نكرة، نحو قوله- تعالى: ﴿...**صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ**...﴾[4]. أو شبهها، نحو: ﴿...**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**...﴾[5]. فإن (الَّذين) جنس، لا قوم بأعيانهم، و- أيضًا- فهي إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ إبهامها[6].

جاء في (شرح المفصَّل): "أصل الاستثناء أنْ يكون بـ (إلَّا)، وإنَّما كانت (إلَّا) هي الأصلُ؛ لأنَّها حرفٌ، وإنَّما يُنْقَل الكلامُ مِنْ حدٍّ إلى حدٍّ بالحروف، فعلى هذا تكونُ (إلَّا) هي الأصل؛ لأنَّها تنقلُ الكلامَ مِنَ العمومِ إلى الخصوصِ، وما عداها ممَّا يُستثنى به فموضوعٌ

---

(1) يُنظر: ابنُ الورَّاقِ، عِلَل النَّحوِ (ص401).
(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج77/2).
(3) المبرِّد، المقتضب (ج426/4).
(4) [فاطِر: 37].
(5) [الفاتحة: 7].
(6) الأشموني، شرح الأشموني (ج514/1).

مَوْضِعِها، ومحمولٌ عليها لمشابهةٍ بينهما"[1].

الخروج عَنْ أصلِ البابِ يتمثَّلُ في الاستثناء بـ (غير) والوصف بـ (إلَّا)؛ أي: أنَّهما يتبادلانِ الأدوارَ، يقولُ ابنُ يعيشَ: "فأمَّا (غير) فمحمولةٌ على (إلَّا) ومشبَّهةٌ بها؛ لأنَّ (غيرًا) يلزمُها أنْ يكونَ ما بعدها على خلافِ ما قبلها في النَّفي والإثبات"[2].

جاء في (الصَّفوة الصَّفيَّة): "واعلم أنَّ (غيرًا) أصلُ الصِّفة، و(إلَّا) أصلُ الاستثناء، ثمَّ يُسْتَثْنى بـ (غير) حملًا على (إلَّا)، ويُوْصَفُ بـ (إلَّا) حملًا على (غير)"[3].

وما قالَهُ النِّيليُّ يفيدُ في صحَّة الحُكْمِ على خروجِ كلٍّ واحدةٍ منهما عَنْ أصلِ بابِها، فـ (غير) حينَ تضمَّنتْ معنى (إلَّا) حُمِلَتْ عليها في الاستثناء، كما أنَّ (إلَّا) قد تُحْمَل على (غير) فتُوْصَف بها لِمَا بينهما مِنْ مشابهةٍ؛ ولذا فَهُمْ يقولون:

إنَّ الأصل في (غير) أنْ تكونَ صفةً مفيدةً لِمُغايَرَةِ مجرورِها لموصوفِها ذاتًا أو صفةً، والأصلُ في (إلَّا) مغايرةُ ما بعدها لِمَا قبلها نفيًا أو إثباتًا، فلمَّا اجتمعَ ما بعدَ (إلَّا) وما بعد (غير) في معنى المغايرةِ حُمِلَتْ (إلَّا) على غيرِ في الصِّفةِ، فصارَ ما بعد (إلَّا) مغايرًا لَمَا قبلها نفيًا أو إثباتًا، وحُمِلَتْ (غير) على (إلَّا) في الاستثناء، فصار ما بعدها مغايرًا لما قبلها... إلَّا أنَّ حَمْلَ (غير) على (إلَّا) أكثرُ مِنْ حملِ (إلَّا) على (غير).

وهذا ليس على إطلاقِهِ، فشرطُ الموصوفِ أنْ يكونَ جمعًا مُنَكَّرًا، نحو: (جاءني رجالٌ قُرَشِيُّون إلَّا زيدٌ)، أو مشبَّه الجمع، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ)، ويُطْلِقُ السُّيوطيُّ على هذا الوصف اسم: الوصف الصِّناعيِّ[4].

ومِنَ الجمعِ المُنَكَّر: قولُهُ- تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[5].

عقد سيبويه بابًا بعنوان: "هذا باب ما يكونُ فيه (إلَّا) وصفًا بمنزلة (مِثْل) و(غير)". ومثَّل لذلك بقوله: (لو كانَ مَعَنا رجلٌ إلَّا زيدٌ لَغَلَبَنا)[6].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج83/2).

(2) المرجع السَّابق، ص83.

(3) النِّيليُّ، الصَّفوة الصَّفِيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة (ج530/2).

(4) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج1/2، 2).

(5) [الأنبياء: 22].

(6) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج313/2).

مِنْ هذا المثال يتَّضح أنَّ سيبويه أجاز أنْ يُوْصَف بـ (إلَّا) النَّكرة المفردة – أيضًا– أو ذا (أل) الجنسيَّة؛ لأنَّه في معنى النَّكرة، نحو قول الشَّاعر:

أُنِيْخَــتْ فَأَلْقَــتْ بَلْــدَةً فَــوْقَ بَلْــدَةٍ قَلِيــلٍ بِهــا الأَصْــواتُ إِلَّا بُغامُهــا[1]

عقَّب المبرِّد: "كأنَّه قال: (قليل بها الأصواتُ غير بغامها) فـ (إلَّا) في موضع (غير)"[2].

وأمَّا ابنُ مالكٍ فاشترط في الوصفِ بـ (إلَّا) شرطًا هو: ألَّا يصحَّ الاستثناءُ، بخلاف (غير)، فلا يجوزُ: (عندي درهمٌ إلَّا جيِّد، ويجوز غيرَ جيِّدٍ)[3].

وأخيرًا أضافَ السُّيوطيُّ لتلك الشُّروط شرطًا آخرَ، وهو ألَّا يُحْذَفَ موصوفُ (إلَّا) بخلافِ (غير)، فلا يُقال: (جاءني إلَّا زيدٌ)، ويقال: (جاءني غيرُ زيدٍ)[4]، ومِنْ شواهدِ النُّحاةِ على استعمالِ (إلَّا) بمعني (غير) قول الشَّاعر:

وَكُــــلُّ أَخٍ يُفارِقُــــهُ أَخُــــوهُ لَعَمْــــرُ أَبِيــــكَ إِلَّا الفَرْقَــــدانِ[5]

لكنَّ ابنَ الحاجبِ اشترطَ شرطًا آخرَ، هو تَعَذُّرُ الاستثناء؛ أيْ: أنْ يكون الموصوفُ غيرَ محصورٍ[6]، وبناءً على شرطِ ابنِ الحاجبِ فإنَّ قولَ الشَّاعرِ المذكور أعلاه يُعَدُّ مِنَ الشَّاذِّ.

---

(1) البيت مِنَ **الطَّويل**، لذي الرِّمَّة في ديوانه (ص280)، والكتاب (ج2/ 332)، والمقتضب (ج409/4)، والأصول في النَّحو (ج286/1)، ومغني اللَّبيب (ج467/1). وهمع الهوامع (ج2/ 201). **اللغة:** أُنِيْخَتْ النَّاقةُ: أُبْرِكَتْ. البلدة الأولى: ما يقع على الأرض مِنْ صدر النَّاقة إذا بَرَكَتْ، والثَّانية: الأرض: والبُغام: صوت هَمْهَمَة غير مفهومة. **الشاهد:** قوله: (بُغامُها) حيث وقعت (إلَّا) اسمًا بمعنى (غير)، وهي وصف لِجَمْعٍ شبيهٍ بالنَّكرة؛ لأنَّهُ مقترنٌ بـ (أل) الجنسيَّة. (إلَّا): اسم بمعنى (غير) في محلِّ رفع صفة لـ (الأصوات). بُغامها: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدَّرة على الميم، منع مِنْ ظهورها اشتغال المحلِّ بالضَّمِّ المنقول إليها مِنْ (إلَّا).

(2) المبرِّد، المقتضب (ج409/4).

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (299/2).

(4) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج2/2 ، 3).

(5) البيت مِنَ الوافر، لعمرو بن مَعدِ يكَربَ، وهو في ديوانه (ص178. ق65. البيت 1)، والكتاب (ج334/2)، وشرح المفصَّل (89/2)، والممتع في التَّصريف (ص41)، والجنى الدَّاني (ص519)، وشرح الأشموني (ج1/ 516)، حاشية الصَّبَّان (ج232/2). **اللُّغة:** الفرقدان: نجمان قريبان مِنَ القُطْب، لا يفارق أحدها الآخر. **الشَّاهد:** وصف (كلّ) بقوله (إلَّا الفرقدان)؛ أيْ: غير الفرقدين. كأنَّه قال: (وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدينِ مفارقه أخوه) إذا أراد الوصف.

(6) يُنظر رأيُهُ في الأشموني، شرح الأشموني (ج516/1).

قال النِّيليُّ[1]: هو احترازٌ مِنَ العَدَدِ، نحو: (له عليَّ عشرةٌ إلَّا درهمًا) فإنَّه يتعيَّنُ فيه الاستثناءُ[2]، ومِنَ الآياتِ الَّتي اسْتُعْمِلَتْ فيها (غيرُ) بمعنى (إلَّا)، قوله- تعالى: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ...**﴾[3]، يقولُ ابنُ كثير: "قرأ الجمهورُ(غيرِ) بالجَرِّ على النَّعتِ... وزعمَ بعضُ النُّحاةِ أنَّ (غير) – ههنا- استثنائيَّةٌ، فيكون على هذا منقطعًا؛ لاستثنائهم مِنَ المُنْعَم عليهم وليسوا منهم"[4]، وقوله- تعالى: ﴿**لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ...**﴾[5].

عقَّبَ ابنُ مالكٍ على الآيةِ الكريمةِ: "ف (غير أولي الضَّرر) بالرَّفع صفةٌ (للقاعدونَ)، وبالجرِّ صفةٌ (للمؤمنين)، ولا يصحُّ جَعْلُهُ بدلًا"[6]

ووضع النُّحاةُ وجهينِ للفرق بين (إلَّا) و(غير)، **أحدهما:** أنَّه لا يجوزُ حَذْفُ موصوفِ (إلَّا)، فلا يُقالُ: (جاءني إلَّا زيدٌ)، ويُقالُ: (جاءني غيرُ زيدٍ)، ونظيرُها في ذلكَ الجُمَلُ والظُّروفُ، فإنَّها تقعُ صفاتٍ، ولا يجوزُ أنْ تنوبَ عَنْ موصوفاتِها.

ثانيهما: أنَّه لا يُوْصَفُ بـ (إلَّا) إلَّا حيثُ يصحُّ الاستثناءُ، فيجوزُ (عندي درهمٌ إلَّا دانق)؛ يجوز لِأَنَّه يجوزُ (إلَّا دانقًا)، ويُمْتَنَعُ (إلَّا جيِّد)؛ لأنَّه يُمْتَنَعُ (إلَّا جيدًا)، ويجوز (عندي درهم غير جيِّد)[7].

خلاصة القول في هذه المسألة أنَّ الأصل في (إلَّا) الاستثناء، وقد اسْتُعْمِلَتْ وصفًا، والأصل في (غير) أن تكون صفةً، وقد اسْتُعْمِلَتْ في الاستثناء.

---

(1) أبو إسحاق، تقيُّ الدِّين إبراهيم بن الحسين الطَّائيُّ البغداديُّ، المعروف بالنِّيليِّ؛ نسبة إلى بلدة (النِّيل) على الفرات: شارح ألفيَّة ابن معطٍ، توفِّي سنةَ سِتٍّ وثمانينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة، وقد جاءت ترجمتُهُ مقتضبةً وجيزةً لا تشفي غليلًا. يُنظر: الصَّفوة الصَّفِيَّة في شرح الدُّرة الألفية (ج1/5- 24).

(2) يُنظر: النِّيليُّ، الصَّفوة الصَّفِيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة (ج2/530).

(3) [الفاتحة: 7].

(4) يُنظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج1/140).

(5) [النِّساء: 95].

(6) ابن مالك، شرح التَّسهيل (2/301).

(7) يُنظر: الصَّبَّان، شرح الصَّبَّان (ج2/230- 231).

المسألة السَّابعة– جواز أنْ تكون (غير) منصوبةً دائمًا إذا كانت في معنى (إلَّا):

رأس الباب والمشهور أنَّ (غير) تُعامل معاملةَ (إلَّا) في الاستثناء بها، وتعرب إعرابَ ما بعد (إلَّا)، حيث تُراعى صور الاستثناء المختلفة؛ التَّام الموجب، والتَّام غير الموجب، والمفرَّغ، جاء في (الكتاب): "وكلُّ موضعٍ جاز فيه الاستثناء بـ (إلَّا) جاز بـ (غيْر)، وجرى مجرى الاسم الَّذي بعد إلَّا؛ لأنَّه اسمٌ بمنزلته، وفيه معنى (إلَّا)"[1].

بناءً على كلام سيبويه عَنِ الاستثناء يمثِّل الباحث على أنواع الاستثناء المختلفة:

1– التَّامُّ الموجب: جملة الاستثناء مثبتة، والمستثنى منه موجود، تقول: (تفتحتِ الأزهارُ إلَّا زهرةً)، و(تفتحتِ الأزهارُ غيرَ زهرةٍ). تُعرب (غير)– هنا– إعراب ما بعد إلَّا؛ أيْ: تُنصَب على الاستثناء وجوبًا.

2– التَّامُّ غير الموجب: جملة الاستثناء منفيَّة (مسبوقة بنفي أو شِبهه)، والمستثنى منه موجود. تقول: (هل/ما تفتحتِ الأزهارُ إلَّا زهرةً أو زهرةٌ)، و(هل/ ما تفتحتِ الأزهارُ غيرَ أو غيرُ زهرةٍ). تُعرب (غير)– هنا– إعراب ما بعد إلَّا؛ إمَّا تُنْصَبُ على الاستثناء جوازًا. وإمَّا تُعْرَبُ بدلًا مِنَ المستثنى منه قبل أداة الاستثناء جوازًا– أيضًا.

3– الاستثناء المفرَّغ[2]: جملة الاستثناء منفيَّة، والمستثنى منه غير موجود. هنا تُعرَب (غير) حسب موقعها في الجملة، وكأنَّ أداةَ النَّفي أو شبهَهَ غيرُ موجودةٍ.

قال– تعالى: ﴿. . .وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾[3]. وتقول في (غير): (هل/ ما تفتحتْ غيرُ زهرةٍ).

أمَّا الخروجُ عَنِ الباب فيتمثَّل فيما أجازه الفرَّاء، أنْ تكون (غير) منصوبةً دائمًا إذا كانت في معنى (إلَّا) يقول: "وبعضُ بني أَسَدٍ وقُضاعَةَ إذا كانت (غير) في معنى (إلَّا) نصبوها، تَمَّ الكلامُ قبلها أو لم يَتِمَّ، فيقولون: (ما جاءني غيرَك)، و(ما أتاني أحدٌ غيرَك)"[4].

---

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج343/2).

(2) يُنْظَر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج707/2). وابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج474/1). وابن مالك، أوضح المسالك (ج222/2). وابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج219/2). والجوجري، شرح شذور الذَّهب (ج481/2). والأشموني، شرح الأشموني (ج509/1).

(3) [النُّور: 54].

(4) الفرَّاء، معاني القرآن (ج382/1).

مِنْ– هنا– يتَّضح الفرق في استعمال (غير) الاستعمال المشهور– والَّذي يُعَدُّ أصلًا في باب هذه المسألة– والاستعمال غير المشهور والَّذي يُعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

المسألة الثَّامنة– نصب المستثنى بـ (إلَّا) على الاستثناء في الاستثناء المفرَّغ:

المشهور الَّذي اتَّفق عليه أكثرُ النُّحاة يتمثَّل في أنَّ الاستثناءَ المفرَّغَ نوعٌ مِنْ أنواع الاستثناء؛ وما سُمِّي مفرَّغًا إلَّا لأنَّ جملةَ الاستثناءِ معه مُفَرَّغةٌ مِنَ المستثنى منه (المستثنى منه غير موجود)، وما قبل(إلَّا) مُتَفَرِّغٌ للعمل فيما بعدها[1].

ولا بدَّ لجملةِ الاستثناءِ معهُ أنْ تكونَ مسبوقةً بنفي أو بما يشبه النَّفي، يقولُ أبو حيَّانَ: "ولا يكونُ التَّفريغُ عندَ أكثرِ النُّحاةِ إلَّا في النَّفي، والنَّهي والاستفهام والشَّرط المؤوَّل بالنَّهي"[2]، وفي هذه الحالة تُلْغَى (إلَّا)، ويعربونَ الاسمَ الواقعَ بعدها حَسَبَ موقعه في الجملةِ وكأنَّ (إلَّا)غيرُ قائمةٍ، شاهده قوله– تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ**. . .﴾[3].

هذا ما أثبته البصريُّون، رافضينَ نصب المستثنى في الاستثناء المفرَّغ على الاستثناء، ولْنُؤْخَذْ أمثلةٌ للتَّدليل على صحَّة ذلك:

1– سيبويه: جاء في (الكتاب): "(ما أتاني إلَّا زيدٌ)، و(ما لقيتُ إلَّا زيدًا)، و(ما مررتُ إلَّا بزيدٍ)، تُجْري الاسم مجراه إذا قلت: (ما أتاني زيدٌ)، و(ما لقيتُ زيدًا)، و(ما مررتُ بزيدٍ)؛ ولكنَّكَ أدخلتَ (إلَّا) لِتُوْجِبَ الأفعالَ لهذِهِ الأسماءِ؛ ولِتَنْفِيَ ما سواها، فصارتْ هذِهِ الأسماءُ مُسْتَثْناةً، فليس في هذه الأسماءِ في هذا الموضع وجهٌ سوى أنْ تكون على حالها قبل أنْ تلحق (إلَّا)"[4].

2– النَّحَّاس: "ولا يجوز أنْ تنصبهم[5]على الاستثناء؛ لأنَّ الاستثناء لا يكون إلَّا بعد تمام الكلام" [6]؛ أيْ: اكتمالُ أركانِ جملةِ الاستثناءِ.

---

(1) يُنْظَر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج707/2). وابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج474/1). وابن مالك، أوضح المسالك (ج222/2). وابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج219/2). والجوجري، شرح شذور الذَّهب (ج481/2). والأشموني، شرح الأشموني (ج509/1).

(2) يُنْظَر، أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1502/3).

(3) [آل عمران: 144].

(4) سيبويه، الكتاب (ج310/2).

(5) يقصد (الفاسقين) من قوله– تعالى: ﴿. . .**وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ**﴾[البقرة: 56].

(6) النَّحَّاس، إعراب القرآن (ج40/1).

3- الزَّمخشريُّ: يقول: "والخامسُ جارٍ على إعرابه قبل دخولِ كلمة الاستثناء؛ وذلك: (ما جاءني إلَّا زيدٌ)، و(ما رأيت إلَّا زيدًا)، و(ما مررتُ إلَّا بزيدٍ)، والمشبه بالمفعول منها هو الأوَّل والثَّاني في أحد وجهيه، وشبهه به لمجيئه فَضْلَة"[1].

وما خرج عَنِ الباب في هذه المسألة يتمثَّل فيما نقله أبو حيَّانَ عَنِ الفرَّاء مِنْ جواز نصب ما بعد (إلَّا) في الاستثناء المُفَرَّغ، وذلك عند شرحه للآية القرآنيَّة الكريمة الَّتي تقول: ﴿...وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ﴾[2]، يقول: "(وإلَّا الفاسقونَ): استثناء مفرَّغ، إذ تقديره: (وما يكفر بها أحدٌ)، فنفى أنْ يَكْفُرَ بالآيات الواضحات أحدٌ، ثُمَّ استثنى الفُسَّاقَ مِنْ أحد، وأنَّهم يكفرون بها.

ويجوز في مذهب الفرَّاء أنْ يَنْصِبَ في نَحْوِ مَنْ هذا الاستثناء، فأجاز: (ما قام إلَّا زيدًا)، على مراعاة ذلك المحذوف، إذ لو كان لم يُحْذَف، لجاز النَّصب، ولا يُجِيْزُ ذلك البصريُّون"[3].

ومِنَ الَّذين أجازوا إبقاء المستثنى في الاستثناء المُفَرَّغ على نصبه؛ مراعاةً للمستثنى منه المحذوف وكأنَّه موجود- الكِسائيُّ، جاء في (همع الهوامع): "وأجاز الكسائيُّ في نحو: (ما قام إلَّا زيدٌ) مع الرَّفع على الفاعليَّة- النَّصب على الاستثناء"[4].

ويوضِّح أبو حيَّانَ السَّبب الَّذي دَفَعَ الكسائيَّ لِمَا ذهب إليه بقوله: "وهو مبنيٌّ على ما أجازه مِنْ حذف الفاعل"[5]، واستدلَّ الكسائيُّ ومَنْ وافقه بقولِ الشَّاعر:

---

(1) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص98- ص99).

(2) [البقرة: 99].

(3) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج518/1).

(4) يُنظر رأيَ الكسائيِّ في ارتشاف الضَّرَب لأبي حيَّان(ج1505/3، 1560)، وهمع الهوامع للسُّيوطيِّ (ج187/2)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل للخضريِّ (ج206/1).

(5) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (1505/3).

نَجـا سـالمٌ، والـنَّفْسُ مِنْـهُ بِشِـدْقِهِ ولَـمْ يَـنْجُ إلَّا جَفْـنَ سَـيْفٍ وَمِئْـزَرا[1]

وبقول شاعر آخر:

لَـــمْ يَبْـــقَ إلَّا المَجْـــدَ والقَصـــائِدا غَيْـرَكَ يـا ابْـنَ الأَكْـرَمِينَ والِـدا[2]

يُروى بنصب (المجد) و(غير)؛ أيْ: لم يبقَ أحدٌ غيرك.

مِنْ- هنا- يتَّضح للباحث أنَّ أبا حيَّان يؤيِّد الكوفيِّين في هذه المسألة، يقول: "فإنْ حذفتَهُ- يقصد المستثنى منه- كان الاسم الَّذي بعد (إلَّا) منصوبًا على الاستثناء فتقول: (ما ضربتُ إلَّا زيدًا)؛ تريد: (ما ضربتُ أحدًا إلَّا زيدًا)"[3].

وسار العُكْبُريُّ على طريقةِ البصريِّينَ في ردِّ ما ادَّعاهُ الكِسائيُّ والفرَّاء، جاء في (التِّبيان): "(إلَّا الفاسقين): مفعول (يُضِلُّ)، وليس بمنصوب على الاستثناء؛ لأنَّ (يُضِلّ) لم يستوفِ مفعوله قبل (إلَّا)"[4].

وقد وَرَدَ الاستثناءُ المُفَرَّغُ في الحديث الشَّريف منصوبًا على الاستثناء، ومنه قول الصَّحابة - ﷺ- للنَّبيِّ-ﷺ: "**إنَّهمْ لاَ يَقْرَءونَ كِتابًا إلَّا مَخْتُومًا**"[5]، جاء في (عمدة القارئ): "قوله: (إلَّا مَخْتُومًا) ، نُصِبَ على الاسْتِثْنَاء؛ لأنَّهُ مِنْ كلامٍ غيرُ مُوْجَبٍ"[6].

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لِحُذَيْفَةَ بْنِ أَنس الهُذَلِيِّ، وهو في مجالس ثعلب (ج456/2)، ومجمع الأمثال (69/2)، وتفسير البحر المحيط: (ج240/1؛ ج392/9)، ولسان العرب (ج234/6؛ ج89/13). **اللُّغة:** قوله (نجا سالمٌ، ولم ينجُ) كقولهم: (أَفْلَتَ فلان ولم يُفْلِتْ)، إذا لم تُعَدَّ سلامته سلامة، والمعنى فيه: لم ينجُ سالم إلَّا بجفن سيفه ومئزره.

الشَّاهد: (إلَّا جَفْنَ) انتصاب الجفن على الاستثناء المنقطع؛ أيْ: لم يَنْجُ سالم إلَّا جَفْنَ سيف، وجفن السَّيف منقطع منه، هكذا وجَّهه ابن منظور.

(2) البيت مِنَ الرَّجز، لم يقف الباحث له على قائل، وهو في الزَّاهر لأبي بكر الأنباريِّ، (ج55/1). وهمع الهوامع (ج187/2). الشَّاهد: (لَمْ يَبْقَ إلَّا المَجْدَ) نَصَبَ (المَجْدَ) على الاستثناء مع أنَّ الاستثناءَ مُفَرَّغٌ.

(3) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج204/1).

(4) العُكْبُريُّ، التِّبيان (ج1/ 44).

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب: الشَّهادة على الخَطِّ المَخْتُوم، 67/9: رقم الحديث 7162].

(6) العينيُّ، عمدة القارئ (ج29/2).

المسألة التَّاسعة– وقوع المستثنى فعلًا:

هذه المسألة تعرَّض لها صاحب (المفصَّل)، وعَنْوَنَ لها بـ (الفعل المُسْتَثْنَى)، يقول: "وقد أُوْقِعَ الفعلُ مَوْقِعَ الاسم المستثنى في قولهم: (نَشَدْتُكَ باللهِ إلَّا فعلت)، والمعنى: (ما أطلبُ منك إلَّا فِعْلَكَ)، وكذلك (أقسمتُ عليك إلَّا فعلتَ)"[1].

رأس الباب والمشهور أنَّ المستثنى لا يقع إلَّا اسمًا، والخروج عَنِ الباب وقوع المستثنى فعلًا، ومِنَ الشَّواهد الَّتي ورود فيها ما بعد (إلَّا) فعلًا قول ابن عباس للأنصار– رضي الله عنهم جميعًا: "**بالإيواءِ والنَّصرِ إلَّا جلستم**"[2] في إشارةٍ منه إلى قوله– تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ**. . .﴾[3].

وهذه مِنَ التَّراكيب المسموعة، يقول السُّيوطيُّ: "فهذه التَّراكيب ونحوها مِنَ المسموع ينبغي أنْ يَعْتَمِدَ في مجيء (لمَّا) بمعنى (إلَّا)"[4]، ومنه حديثُ عمرَ لأبي موسى الأشعريِّ[5]– رضي الله عنهما: "**عَزَمْتُ عليكَ لمَّا ضَرَبْتَ كاتِبَكَ سَوْطًا**"[6]؛ بمعنى: (إلَّا ضربتَ).

ليس هذا فحسب، بل إنَّ الزَّمخشريَّ يجيزُ وقوع ما بعد إلَّا جملةً، يقول: "وإذا قلت: (ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيدٌ خيرٌ منه)، كان ما بعد (إلَّا) جملةً ابتدائيَّةً واقعةً صفةً لـ (أحد)، و(إلَّا) لَغْوٌ في اللَّفظ مُعْطِيَة في المعنى فائدتها، جاعلة زيدًا خيرًا مِنْ جميع مَنْ مررْتَ بهم"[7]، وهذا خروجٌ آخرُ لِمَا بعد (إلَّا) عن أصل بابه.

---

(1) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص101).

(2) أبو حيَّان التَّوحيدي، البصائر والذَّخائر (ج25/2). والزَّمخشريُّ، أساس البلاغة (ج40/1). دخل ابن عباس على الأنصار في وَلِيْمَةٍ لهم، فقاموا له، فأستحيى مِنْ ذلك، وقال هذه المقولة المشهورة.

(3) [الأنفال: 72].

(4) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج222/2).

(5) أبو موسى، عبد الله بن قيس بن سليم: صحابيٌّ مِنَ الشُّجعان الولاة الفاتحين، وأحد الحكمين اللَّذين رضي بهما عليٌّ ومعاوية بعد حرب صفين، وكان أحسنَ الصَّحابةِ صوتا في التِّلاوة، وفي الحديث: "سيِّد الفوارس أبو موسى"، ماتَ سنةَ أربعٍ وأربعينَ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج114/4).

(6) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1645/3). والمرادي، الجنى الدَّاني (ص593).

(7) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص101).

المسألة العاشرة – حذف المستثنى استخفافًا:

رأس الباب المشهور في جملة الاستثناء حذف المستثنى منه، وذلك في الاستثناء المفرَّغ كما هو معلوم.، والاستثناء المفرَّغ يقتضي أنْ يكون الكلامُ غيرَ تامٍّ، وغيرَ موجبٍ معًا[1].

الخروج عن أصل الباب يتمثَّل في حذف المستثنى حيثُ تحدَّث الزَّمخشريُّ عن هذِهِ المسألةِ، وعَنْوَنَ لها بـ (حذف المستثنى)، جاء في (المفصَّل): "والمستثنى يُحْذَفُ تخفيفًا؛ وذلكَ قولهم: (ليس إلَّا وليس غيرُ)"[2].

جاء في (الكتاب): "وذلك قولك: (ليس غيرُ، وليس إلَّا)، كأنَّه قال: (ليس إلَّا ذاك وليس غيرُ ذاك)، ولكنَّهم حذفوا (ذلك) تخفيفًا واكتفاءً بعِلْمِ المُخاطَبِ ما يعني"[3].

ومِنَ الأبيات الَّتي يَعْتَقِدُ الباحثُ حَذْفَ المستثنى فيها، بناءً على كلام سيبويه والزَّمخشريِّ السابقينِ، قول الشَّاعر:

إِذْ لَيْسَ غَيْرُ مَنَاصِلٍ نَعْصَا بِهَا وَرِحَالِنَـــا وَرَكَائِـــبِ الرَّكْـــبِ[4]

التَّقدير: إِذْ لَيْسَ غير ذاك مناصل.

المسألة الحادية عشرة– (حاشا) تفيد معنى التَّنزيه في باب الاستثناء:

الأصل في (حاشا) أنَّها مِثْلُ أخواتِها (خلا) و(عدا)، أدواتٌ يُسْتَثْنى بها، وهي حرفُ جرٍّ عندَ سيبويه، يقول: "وأمَّا (حاشا) فليسَ باسم، ولكنَّه حرفٌ يَجُرُّ ما بعده كما تَجُرُّ (حتَّى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعضُ العربِ يقول: (ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله)، فيجعلُ (خلا) بمنزلةِ (حاشا)، فإذا قلتَ: (ما خلا) فليس فيه إلَّا النَّصبُ؛ لِأَنَّ (ما) اسمٌ ولا تكونُ صلتُها إلَّا الفعل – هاهنا– وفيه معنى الاستثناء"[5].

الخروجُ عَنِ البابِ يتمثَّل في أنَّها تُسْتَعْمَل للتَّنزيه، جاء في (الكُلِّيَّات) مُتَحدِّثًا عن(حاشا): "هي كلمةٌ استُعمِلَتْ للاستثناءِ فيما يُنَزَّه عَنِ المستثنى منه، كقولك: (ضربتُ القومَ

---

(1) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح (539/1).

(2) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ج101/1).

(3) سيبويه، الكتاب (ج344/2– 345).

(4) البيت مِنَ الكامل، لأَسمَاءَ بنِ خَارِجَةَ، وهو في الأصمعيَّات (ص55. البيت25). **الشَّاهد:** (لَيْسَ غَيْرُ مَنَاصِلٍ) حذف المستثنى مِنْ جملة الاستثناء، **التقدير:** (لَيْسَ غيرُ ذاك).

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج349/2–350).

حاشا زيدًا)؛ ولذلكَ لم يَحْسُنْ: (صلَّى النَّاس حاشا زيدًا)؛ لفواتِ معنى التَّنزيه"[1].

جاء في (الكشَّاف): "(حاشا) كلمة تفيد معنى التَّنزيه في باب الاستثناء، تقول: (أساءَ القومُ حاشا زيدًا)، وهي حرفٌ مِنْ حروف الجَرِّ، فوُضعَتْ مَوْضِعَ التَّنزيه والبراءة"[2].

فالمتعارفُ عليه بينَ دارسي النَّحو العربيِّ أنَّ (حاشا) تفيد معنى الاستثناء، وهذا هو الأصلُ، ولكنَّنا لأوَّل مرَّة في تاريخ دراستنا لهذه الكلمة نعرف أنَّها تفيد التَّنزيه، وهذا المعنى يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب؛ لذلك عَدَّ الباحث هذه اللَّفظة ضمنَ مجالِ دراسته للألفاظ النَّحويَّة الَّتي خرجت عن أصل بابها.

وكثيرًا ما نسمع العامَّة يردِّدون التَّركيب اللُّغويَّ (حاشاك)، إذا أرادوا استثناء المخاطب مِنْ مكروهٍ يذكره المتكلِّم في سياق حديثه.

(1) يُنظر: أبو البقاء الكَفَوِيُّ، كتاب الكليَّات (ج403/1).
(2) يُنظر: الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج279/3).

المبحث السَّادس: النِّداء

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- أدوات النِّداء كلُّها يرجع إلى أصل واحد:

(يا) الَّتي للنِّداء هي أصلٌ لباب النِّداء، وما دونها مِنْ أدوات النِّداء فتابع لها؛ أيْ: خروج عن الأصل، و(يا) آخر أحرف النِّداء في التَّرتيب الهجائيِّ، إلَّا أنَّها أصلٌ في بابها لجميع تلك الأحرف المذكورة، وذلك لانفرادها بخصائص مكَّنتْها مِنْ أنْ تكون أمَّ بابِ النِّداء[1].

ممَّا يدلِّل على صحَّة القول إنَّ (يا) أصلُ أدوات النِّداء جميعًا، ما نقله السُّيوطيُّ عن ابن إياز[2]: "قال النُّحاة: (يا) أمُّ الباب، ولها خمسةُ أوجه مِنَ التَّصرُّف: **أوَّلها:** نداء القريب والبعيد بها، **وثانيها:** وقوعها في باب الاستغاثة دون غيرها، **وثالثها:** وقوعها في باب النُّدبة، **ورابعها:** دخولها على (أيّ)، **وخامسها:** أنَّ القرآن المجيد مع كثرة النِّداء فيه لم يأتِ فيه غيرُها"[3].

ذكر ابن عصفور الدَّليل على أنَّ (يا) هي أمُّ البابِ، يقول: "والدَّليل على ذلك أنَّها تُسْتَعْمَلُ في جميع ضروب النِّداء، وما عداها لا يُسْتَعْمَلُ إلَّا في النِّداء الخالص الَّذي يدخله معنى التَّعجُّب، ولا النُّدبة ولا الاستغاثة إلَّا (وا) فإنَّها لا تُسْتَعْمَلُ إلَّا في النُّدبة"[4].

ومِنْ كلام ابن عصفور يتَّضح أنَّ (يا) هي أمُّ الباب، وما عداها مِنْ أحرف النِّداء خروج عَنْ أصل الباب، وممَّا يدلِّل على أنَّ (أيا) و(هيا) أصلهما (يا) ما جاء في (معاني النَّحو) للسَّامرائيِّ: "وأمَّا (أيا) و(هيا)، فهما ليسا إلَّا (يا) مسبوقة بالهمزة أو بالهاء"[5].

---

(1) يُنظر: إميل يعقوب، موسوعة الحروف في اللُّغة العربيَّة (ص540).

(2) هو أبو محمَّد جمال الدِّين حسين بن بدر بن إياز البغداديُّ: عالِم بالنَّحو، مِنْ أهل بغداد، وَلِيَ مشيخة النَّحو بالمستنصريَّة، قال عنه أبو حيَّانَ: "ابن إياز أبو تعاليل". توفِّي سنةَ إحدى وثمانينَ وسِتُّمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: السُّيوطيُّ، بغية الوعاة (ج532/1). والزِّركلي، الأعلام: (ج234/2).

(3) السُّيوطيُّ، الأشباه والنَّظائر في النَّحو (ج130/2). ويُنظر: الأنطاكي، المحيط في أصوات العربيَّة ونحوِها وصرفِها (ج298/2).

(4) ابن عصفور، شرح الجُمَل (ج82/2).

(5) السَّامرائيُّ، معاني النَّحو (ج321/4).

المسألة الثَّانية – ألفُ الاستفهام حرفٌ مِنْ أَحرُفِ النِّداءِ:

مِنَ المعروف أنَّ الهمزة أداة مِنْ أدوات الاستفهام، وهي مِنْ أدوات النِّداءِ الَّتي يُنادَى بها القريبُ في الأغلب الأعمِّ، يقول ابن هشام عنها: "الألف المفردة تأتي علي وجهين:**أحدهما:** أنْ تكون حرفًا يُنادى به القريب... **والثَّاني:** أنْ تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم نحو: (أزيدٌ قائمٌ؟)"[1].

الأصل – المشهور– ألف النِّداء كما أطلق عليها سيبويه، أشار إلى همزة النِّداء بأنَّها ألفُ النِّداء، يقول: "فأمَّا الاسم غيرُ المندوب فيُنَبَّهُ بخمسة أشياء: بـ (يا، وأيا، وهَيا، وأيْ، وبالألف)" [2].

وسار معظم النُّحاة البصريِّين والكوفيِّين على طريقة سيبويه في هذه المسألة.

ومنهم ابنُ السَّرَّاج يقول: "الحروف الَّتي يُنادَى بها خمسةٌ: (يا، وأيا، وهيا، وأيْ، وبالألف، وهذه يُنَبَّه بها المدعو، إلَّا أنَّ أربعةً غيرَ الألف يستعملونها إذا أرادوا أنْ يَمدُّوا أصواتهم"[3].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما انفرد به المبرِّد في (المقتضب) حيثُ عدَّ ألف الاستفهام مِنْ أحرف النِّداء، يقول: هذا باب الحروف الَّتي تُنَبِّهُ بها المدعوَّ، وهي: (يا، وأيا، وهيا، وأيْ، وألف الاستفهام)[4].

همزة الاستفهام وهمزة النِّداء لا يختلفان من حيث الرَّسم، ولكنَّ الَّذي يحدِّد أهي استفهام أو نداء هو سياق الكلام، فسيبويه كما ترى عدَّ الألف مِنْ أدوات النِّداء في حين عدَّ المبرِّد ألفَ الاستفهامِ من هذه الأدوات.

أما ابن الشَّجري فيرى أنَّ الألف خاصَّة بالاستفهام، يقول: أمَّا الألف فإنَّها أمُّ الاستفهام؛ ولذلك قويتْ وتمكَّنت في بابها، ولم تدلَّ إلَّا على طريقة الاستفهام[5].

أمَّا الحريريُّ في (مُلْحَة الإعراب) فاستخدم مصطلح الهمزة بدلًا مِنَ الألف، يقول:

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج1/69–70).

(2) سيبويه، الكتاب (ج2/229).

(3) يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج1/329). وابن جِنِّيْ، اللُّمع (ص107). والصَّيْمَرِيُّ التَّبصرة والتَّذكرة (ج1/337).

(4) يُنظر: المبرِّد، المقتضب (ج4/233).

(5) ابن سِيْدَه، المخصص (ج4/230).

ونـــادِ مَـــنْ تَـــدْعُو بِيَـــا أَو بِأيَـــا أَو همزةٍ أَو أيْ وإنْ شئتَ هَيَا[1]

مِنْ هنا يتَّضح للباحث أنَّ نعت المبرِّد لألف النِّداء بأنَّها همزة استفهام يُعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب الَّذي تندرج تحته هذه الهمزة أو الألف.

وقد يكونُ الأمرُ قد التبسَ على المبرِّد في أنَّ ما أَطْلَقَ عليه سيبويهِ ألفَ الاستفهام، وهو الهمزة هو حرف مُسْتَقِلٌ غيرُ الهمزةِ.

المسألة الثَّالثة- الهمزة لنداء المتوسط (لا لبعيد، ولا لقريب):

رأس الباب يتمثلُّ في أنَّ الهمزة لنداء القريب، وهذا هو رأي الجمهور.

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما نقله السُّيوطيُّ عن ابن الخَبَّاز[2] عن شيخه أنَّ الهمزة للمتوسط، وأنَّ الَّذي للقريب (يا)، يقول السُّيوطيُّ: "وحروف النِّداء ثمانية: أحدها الهمزة، والجمهور على أنَّها للقريب...وزعم شيخ ابن الخبَّاز أنَّها للمتوسط"[3].

واضح أنَّ هذا الرَّأيَ مخالفٌ لرأي جمهور النُّحاة، يقول ابن هشام في (المغني) معلِّقًا على رأي شيخ ابن الخَبَّاز: "وهو خَرْقٌ لإجماعهم"[4].

جاء في (الجنى الدَّاني) أنَّ سيبويه ذكر روايةً عَنِ العرب مفادها أنَّ الهمزة للقريب وما سواها للبعيد[5].

الخلاصة في هذه المسألة تُلْتَمَس عند ابن مالك الَّذي يقول: "وكَوْنُ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد هو الصَّحيح"، وهو يعتمد في رأيه هذا على ما ذكره سيبويه الَّذي أخبرَ بذلك روايةً عن العرب[6].

ولم يقف الباحث على شيء مِنْ كلام العرب- شِعرِه ونَثْرِه- ما يدلُّ على أنَّهم استخدموا الهمزة في كلامهم لنداء المتوسط، ولكنَّ الشَّواهد تدلُّ على أنَّهم استخدموا الهمزة لنداء القريب

---

(1) الحريري، مُلْحَةُ الإعراب (ص54).

(2) أبو عبد الله، شمس الدِّين أحمد بن الحسين ابن الخبَّاز: نحويٌّ ضرير، كان أستاذًا بارعًا، وعلَّامةَ زمانِهِ في النَّحو واللُّغة والفقه والعَروض والفرائض، له تصانيف، منها: (الغرَّة المخفيَّة في شرح الدُّرة الألفيَّة)، وله شِعرٌ، تُوفِّي سنةَ سبعٍ وثلاثينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج304/1)، والأعلام (ج117/1).

(3) السُّيوطي، همع الوامع (ج26/2).

(4) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج69/1).

(5) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص232).

(6) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج384/3).

دون غيره، سواء على وجه الحقيقة، أم على وجه المجاز، ومِنَ الأوَّل قول الشَّاعر:

أَعَـاذِلَتَيَّ فِـي سَـلْمَى دَعَـانِي فَـإنِّي لَا أُطَـاوِعُ مَـنْ نَهـانِي[1]

وقوله: أعاذِلَتَيَّ: الهمزة فيه لنداء القريب، والقرب يُعْلَمُ بالقرينة الدَّالَّة عليه، أو مِنْ كون الكلام في سياق العتاب، والعتاب غالبًا ما يكون عن قرب، ومنه قَول الشَّاعر:

أَبَنِي مُنَسِّفَةِ اسْتِهَا لا تَأْمَنُوا حَرْبًا تُقِضُّ مَضَاجِعَ الهُجَّاعِ[2]

فالشَّاعر يناديهم بعد أنْ غزاهم وقتل منهم أربعة، فهو قريب منهم؛ لأنَّه يتواجد في ديارهم، ومِنْ صور النِّداء المجازي بالهمزة قول الشَّاعر:

أَلَيْلَتَنَـا بِـذِي حُسُـمٍ أَنِيْـرِي إِذَا أَنْتِ انقَضَيتِ فَلَا تَحُورِي[3]

فهو ينادي تلك اللَّيلة الَّتي قُتِلَ فيها أخوه أنْ تنجلي بصبح.

المسألة الرَّابعة – استخدام (وا) في النِّداء الحقيقيِّ:

أصل الباب يتمثَّل في أنَّ (وا) تختص بالنُّدبة[4] على رأي الجمهور، يقولُ محقِّقُ (أوضح المسالك): "والجمهور على أنَّ (وا) حرفٌ لا يُسْتَعْمَلُ في غير النُّدبة، وحكى بعضُهم: أنَّها تُسْتَعْمَلُ في غير النُّدبة قليلًا"[5]، وذكر الزَّمخشريُّ سِتَّ أدواتٍ للنِّداء، ثمَّ قال: "(وا) للنُّدبة

---

(1) البيت مِنَ الوافر، لسوَّار بن المُضَرَّب، وهو في الأصمعيَّات (ص240. البيت21 الزِّيادات مِنَ الكتابين).
اللغة: العاذلة: اللَّائمة. **الشَّاهد:** (أَعَاذِلَتَيَّ) حيث استخدم الهمزة لنداء القريب على وجه الحقيقة.

(2) البيت مِنَ الكامل، للأَجْدَعِ بنِ مالك الهَمدَانيِّ، وهو في الأصمعيَّات (ص83. البيت 28).
اللُّغة: مُنَسِّفَة: اسم فاعل مِنَ الرُّباعيِّ، وانتسف الشَّيء: اقتلعه. وعن الاست قال الأصمعيُّ: عصاها استها؛ أيْ: تحرِّك حمارها الَّذي تركبه باستها. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب (ج271/13) نسف.
الشَّاهد: (أَبَنِي) حيث استخدم الهمزة لنداء القريب على وجه الحقيقة.

(3) البيت مِنَ الوافر، لمُهَلْهِل بن ربيعة، وهو في الأصمعيَّات (ص171. البيت 1).
اللُّغة: قال أبو عليٍّ: ذي حُسُم: موضع. وتحوري: ترجعي، يُقال: " ماله لا حار إلى أهله"؛ أيْ: لا رجع إليهم. ينظر: القالي، الأمالي: (ج130/2).
الشَّاهد: **(أَلَيْلَتَنَا)** حيث استخدم الهمزة لنداء القريب على وجه المجاز.

(4) **النُّدبة:** مصدر(نَدَبَ) الميِّت إذا تُفُجِّعَ عليه، وأُلْحِقَ به الغائب، والمندوب نوع مِنَ المنادى، وله حُكْمُ النِّداء، **والنُّدبة:** إعلان المتفجِّع مَنْ فَقَدَهُ لموتٍ أو غيبة، ولها (وا) و(يا) مع الأمن.
يُنظر: همع الهوامع (ج50/2)؛ أيْ: أنَّ النُّدبة هي نداء المتفجَّع عليه أو المتفجَّع منه.

(5) يُنظر: ابن مالك، أوضح المسالك (ج5/4) الهامش.

خاصَّة"[1].

وذكر ابن عقيل المنادى المندوب بقوله: "وإنْ كان مندوبًا – وهو المتفجَّع عليه أو المتوجَّع منه– فله (وا)، نحو: (وازيداه)، (ووا ظَهْراه) و(يا) – أيضًا– عند عدم التباسه بغير المندوب، فإنْ الْتبس تعيَّنتْ (وا) وامْتُنِعَتْ (يا)[2].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما ذهب إليه المبرِّد مِنْ أنَّها تأتي للنِّداء إذا جُرِّدَ المندوب مِنْ هاء السَّكت، فتجري مجرى (يا) في الوظيفة، مثال ذلك قول عمر بن الخطاب– ﷺ: "**وا عجبًا لك يا بنَ العاص**[3]"[4].

ومنه قول الشَّاعر:

وا فَقْعَسًـــا وَأَيَـــنَ مِنِّـــي فَقْعَـــسُ أَإِبِلـــــي يَأْخُـــــذُها كَـــــرَوَّسُ[5]

جاء في (مغني اللَّبيب): "(وا) على وجهين؛ **أحدهما:** أنْ تكون حرفَ نداءٍ مختصًّا، بباب النُّدبة، نحو: (وا زيداه)؛ وأجاز بعضهم استعماله في النِّداء الحقيقيِّ"[6].

وذكرها الرَّضيُّ بقوله: "وقد تنوب (وا) مناب (يا) في النِّداء، والمشهور استعمالها في النُّدبة"[7].

خلاصة البحث في هذه المسألة: يمكن القول: إنَّ أدواتِ النِّداءِ قد تَخْتَصُّ كُلُّ واحدةٍ منها بالاستعمال المناسب لها، وقد تجدُ بعضَها– أحيانًا– يخرجُ عَنْ أصل الباب لِتُسْتَخْدَم في موضع مُخَصَّص لأداة أخرى، والَّذي يدلُّنا على مناسبة أو عدم مناسبة استخدام أداة في غير

---

(1) الزّمخشريُّ، المفصَّل (ص413).

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج3/255– 256).

(3) أبو عبد الله عمرو بن العاص بن وائل القرشي: فاتح مصر، وأحد عظماء العرب، ودهاتهم وأولي الرَّأي والحزم والمكيدة فيهم، مَاتَ سنةَ ثلاثٍ وأربعينَ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج5/79).

(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص351).

(5) البيت مِنْ مشطور الرَّجز، لم أقف على اسم راجزه، قال الكِسائيُّ: إنَّه لِرجلٍ مِنْ بني أسد، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج3/1342)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج2/624)، وتوضيح المقاصد (ج3/ 1121)، وأوضح المسالك (ج4/5)، وشرح الأشموني (ج3/58).

اللُّغة: فَقْعَس: حيٌّ من بني أسد. كَرَوَّس: الرَّجل الغليظ، اسم رجل أغار على إبل الشَّاعر فَنَدَبَها.

الشَّاهد: (وا فَقْعَسًا) استعمال (وا) الَّتي للنُّدبة في النِّداء الحقيقيِّ، **وهناك شاهد آخر**، وهو (فقعسًا) حيث نصب المندوب ونوَّنه للضَّرورة، ويجوز بناؤه على الضَّمِّ.

(6) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج4/421). ويُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص351).

(7) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج4/4 25).

بابها هو سياق الحال والمواقف الَّتي تُسْتَخْدَمُ فيها هذه الأدوات.

المسألة الخامسة- العامل في المنادى الفعل المحذوف تقديره (أدعو) أو (أنادي):

رأس الباب والَّذي عليه معظم النُّحاة أنَّ العامل في المنادي هو أحرف النِّداء، ذكر ابن يعيش رأي مَنْ أسماهم بـ (الأكثرين) الَّذين ذهبوا إلى أنَّ هذه الأحرف هي العاملة بنفسها دون الفعل المحذوف؛ لنيابتها عَنِ الفعل الَّذي هو(أنادي) أو (أدعو)[1].

ويقول سيبويه: "اعلمْ أنَّ النِّداءَ: كلُّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه، والمفردُ رفعٌ، وهو في موضع اسمٍ منصوب"[2].

يرى المبرِّد كذلك أنَّ حرف النِّداء الَّذي ناب مناب الفعل (أدعو) هو العامل، وممَّا يدلُّ على ذلك قوله: "اعلم أنَّك إذا دَعَوْتَ مضافًا نصبتَهُ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهارُه؛ وذلك قولك: (يا عبد الله)؛ لأنَّ (يا) بدل مِنْ قولك: (أدعو عبدَ اللهِ)"[3]، وأوضح ابن مالك أسباب إضمار فعل النِّداء وعدم الجمع بينه وبين حرف النِّداء بقوله: "وناصبه (أنادي) لازم الإضمار؛ لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء؛ ولِجَعْلِ العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه، وكلُّ واحد مِنْ هذه الأسباب كافٍ في إيجاد لزوم الإضمار" [4].

ومِنَ الَّذين قالوا بهذا الرَّأي ابنُ عَقيل الَّذي فصَّل القول في المسألة بقوله: "لأنَّ المنادى مفعولٌ به في المعنى وناصبه فعل مضمر نابتْ (يا) منابه"[5].

وأمَّا ابن منظور فقد جاء رأيُهُ غامضًا في هذه المسألة الَّتي ألمح عند التَّعرُّض لها في (لسانه)، فهو لم يحسم القول في عامل المنادى، وإنَّما جاء رأيُهُ جمعًا بين الرَّأيين، يقول: "(يا): حَرْفُ نِداء، وهي عاملةٌ في الاسم الصَّحِيح... (يا) نفسها هي العامِلُ الواقِعُ على (زيد)، وحالُها في ذلك حال (أَدْعُو وأُنادي) فيكون كلُّ واحد منهما هو العامِل في المفعول"[6].

الخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّلُ في الرَّأي الَّذي تبنَّاهُ ابنُ يعيش ومَنْ تبعهُ مِنَ النُّحاة مِنْ أنَّ العاملَ في المنادى الفعلُ المحذوف، لا أحرف النِّداء.

---

(1) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج121/8).

(2) سيبويه، الكتاب (ج182/2).

(3) المبرِّد، المقتضب (ج202/4).

(4) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج3 /385).

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج258/3).

(6) ابن منظور، لسان العرب (ج490/6).

ويؤيِّد ابنُ يعيش هذا الرَّأي، ويرفض أنْ تكون أحرف النِّداء عاملة في المنادى، ويعدَّها أحرفَ تنبيهٍ للمدعوِّ، وهي غير مختصَّة؛ أيْ: تدخل على الجملة الاسميَّة كما تدخل على الجملة الفعليَّة"[1].

يعتقد الباحث أنَّ ما ذهب إليه ابن يعيش ومَنْ قال بقوله مِنْ أنَّ العاملَ في المنادى هو الفعل المحذوف الَّذي يُقدَّر بـ (أدعو) أو (أُنادي)، وليس أحرف النِّداء هو الأقرب إلى الصَّواب؛ ذلك أنَّ أحرف النِّداء وردت في الاستعمال العربيِّ داخلة على الأسماء، كما وردت داخلة على الأفعال؛ أيْ: أنَّها لا تختص باسم، ولا بفعل، وما كان هذا صفته فلا يصلحُ للعمل في غيره، وهذا التَّفسير هو خلاصة رأي ابن يعيش.

المسألة السَّادسة- نداءُ المَجْهولِ اسْمُهُ:

المشهور- الَّذي يمثِّل رأسَ الباب- ما أَقَرَّتْهُ العربُ عند ندائها مَنْ تَجْهَلُ اسمَهُ أنْ تختارَ له ألفاظًا أهمها: (هَنُ) للمذكَّر، و(هَنْةُ) للمؤنَّث، فيقولون: يا هَنُ، ويا هَنْةُ[2].

جاء في (حاشية الصَّبَّان): "يُقالُ في نداء المجهول والمجهولة: يا هَنُ، ويا هَنْةُ، وفي التَّثنية والجمع[3]: يا هنانِ، ويا هنتانِ، ويا هنونَ، يا هنات، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب، نحو: يا هناه، ويا هنتاه بِضَمِّ الهاء وكسرها وفي التَّثنية والجمع يا هنانيه ويا هنتانيه ويا هنوناه ويا هناتوه"[4].

الخروج على الباب يتمثَّل فيما تستخدمه العرب اليوم عند ندائهم على شخص مجهول: يا رجلُ، يا أبا الشَّبابِ، يا فتاةُ، يا امرأةُ، يا شابَّةُ... .

يقول الباحث مبارك تركي: "على أنَّه يجبُ الإقرارُ أنَّ العرب اليوم قد هجرتْ هذين اللَّفظين-(هَنُ، وهَنْةُ)- إلى أساليب ترى أنَّها أرقى منهما، فيقولون عند مناداة المجهول: يا رجلُ، ويا شابُ، ويا فتاةُ، ويا شابَّة، ويا سيِّدة، وفي الجزائر ينادون على المجهول اسمُهُ بـ (محمَّد)، رغم أنَّه عَلَمٌ معرفة، ولكنْ يستخدمونه مكان المجهول اسمه"[5].

---

(1) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج120/8).

(2) قال الصَّبَّان في حاشيته (ج241/3): "بسكون النُّون، وضَمِّ الهاء الأخيرة وكسرِها".

(3) يجمعونه جمع مذكَّر، مع أنَّ شروط جمع المذكَّر لا تنطبقُ عليه، جاء في حاشية الصَّبَّان (ج241/3):"قوله: (ويا هنونَ) جُمِعَ جَمْعَ المذكر السَّالم شُذُوْذًا؛ لأنَّ مفردَهُ ليس عَلَمًا ولا صِفَةً".

(4) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج240/3- 241).

(5) مبارك تركي، النِّداء في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه (ص59).

أعتقدُ أنَّهُ لا بأسَ في اختيار هذه المسمَّياتِ النِّدائيَّةِ الحديثة الَّتي تتناسبُ مع العصر الَّذي نعيشُ فيه، ولَطالَما أنَّها صالحةٌ لِأَنْ يُنادَى بها تمامًا كما ناسَبَتِ المُسَمَّياتُ النِّدائيَّةُ الأخرى العربَ القدامى في زمانهم الَّذي عاشوا فيه.

أعتقدُ أنَّه لا بأسَ– أيضًا– في أنْ يُتْرَكَ العربيُّ لِيَخْتارَ ما يُناسِبُ ذَوْقَهُ الرَّفيعَ لِيُبْدِيَ بَراعَتَهُ في حُسْنِ اختيارِ الألفاظِ النِّدائِيَّةِ المناسبةِ لِسِياقِ الحالِ طالَما أنَّ تلكَ الألفاظَ الَّتي اختارَها لا تخالفُ قواعدَ اللُّغةِ العربيَّةِ المَعمولِ بِها بَيْنَ أهلِ اللُّغة نفسِها.

يقول عباس حسن أحدُ النَّحويِّين المُحْدثينَ: "ولمَّا كانت (هَنُ) و(هَنْهُ) مُتَعَدِّدَةَ المعاني اللُّغويَّةِ، ومِنْ معانِيها ما هو محمودٌ وما هو مذمومٌ، كانَ الأنسبُ اليومَ أنْ نختارَ سواها عندَ نداءِ المجهولِ الاسمِ، وأنْ نَهْجُرَها بصورِها وفروعِها المختلفةِ"[1].

المسألة السَّابعة– عاملُ المنادى قَدْ يَنْصِبُ الحالَ:

النُّحاة متَّفقون على أنَّ عامل المنادى قد ينصب المصدر، نحو قولك: (يا زيدُ دعاءً حقًّا)، جاء في (شرح الرَّضي على الكافية): واعلم أنَّه قد ينصب عامل المنادى المصدرَ اتِّفاقًا، ومنه قول الشَّاعر:

يـا هِنْـدُ دَعْـوَةَ صَـبٍّ هـائِمٍ دَنِـفٍ مُنِّـي بِوَصْـلٍ، وَإِلَّا مـاتَ أوْ كَرِبـا[2]

فـ (دعاءً) في المثال، و(دعوَة) في البيت المذكور، منصوبان على المصدريَّة بعامل المنادى، جاء في (النَّحو الوافي) معقِّبًا: "فالمصدر (دعوة) متعلِّق بالحرف: (يا)، النَّائب عن (أدعو)، والتَّقدير: (أدعو هندًا دعوةَ صَبٍّ)"[3].

وجوَّز العلَّامة الرَّضي أنْ يكونَا منصوبَيْنِ بعامِلَيْنِ مقدَّرَيْنِ، مثل قولك: (اللهُ أكبرُ دعوَةَ الحقِّ)، و(زيدٌ قائمٌ حقًّا)[4].

الخروج عَنِ الباب في هذه المسألة يتمثَّل فيما ذهب إليه المبرِّد مِنْ جواز نصب عامل المنادى للحال، نحو: (يا زيدُ قائمًا)، إذا ناديته في حال قيامه، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) عباس حسن، النَّحو الوافي (ج76/4).

(2) البيت مِنَ البسيط، لم أقف له على قائل. وهو في همع الهوامع (ج30/2)

الشَّاهد: (يا هِنْدُ دَعْوَةَ صَبٍّ) قد يكون العامل في المنادى هو العامل في نصب المصدر.

(3) عبَّاس حسن، النَّحو الوافي (ج8/4).

(4) يُنظر: الرَّضي، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج347/1).

قالَـتْ بَنـو عـامِرِ خـالوا بَنـي أَسَـدٍ يــا بُــؤْسَ لِلْجَهْــلِ ضَــرَّارًا لِأَقْــوامِ[1]

عقَّبَ أبو القاسمِ الزَّجَّاجيُّ على البيتِ بقولِهِ: "والدَّليلُ على أنَّ حرفَ النِّداءِ واقعٌ عليهِ، وأنَّه ليسَ بِمُقَدَّرٍ لِمنادى في النِّيَّةِ أنَّهُ منصوبٌ، ولو كانَ حرفُ النِّداءِ غيرَ واقعٍ عليهِ لم يَجُزْ نصبُهُ"[2].

هناك خروج آخر في البيت عَنْ أصل الباب يتمثَّلُ في إدخال اللَّام مقحمةً مزيدة، ولم تفصل بين المضاف والمضاف إليه، يقول ابن جِنِّي: "فَأَقْحَمَ لام الإضافة تَمْكينًا واحتياطًا لمعنى الإضافة"[3].

فاللَّام زائدة بين المضاف والمضاف إليه، ومثلها: (يا بُؤْسَ لِلْحربِ)، وعقد المبرِّد في (الكامل) بابًا بعنوان: (ما يقع مضافًا بعد اللَّام). يقول: "اللَّامُ تؤكِّدُ الإضافةَ كما يؤكِّدُها الاسمُ إذا كُرِّرَ كقولِكِ: (يا تيمَ تيمَ عديٍّ)[4].

المسألة الثَّامنة- جواز حذف حرف النِّداء (يا):

أصل الباب عدم حذف حرف النِّداء (يا)، فالأصل فيه أنْ يكونَ مذكورًا.

والخروج عن الباب يتمثَّل فيما ذكره الزَّمخشريُّ مِنْ جواز حذف حرف النِّداء (يا) دون غيرها، يقول: "ويجوز حذف حرف النِّداء عمَّا لا يوصف به (أيْ)"[5]، ويستشهد على صحَّة ذلك بقوله- تعالى: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا . . .**﴾ [6].

---

(1) البيت مِنَ البسيط، للنَّابغة الذُّبيانيِّ، وهو في ديوانه (ص82. ق11. البيت 1)، والأصول في النَّحو (ج1/ 371)، وشرح أبيات سيبويه للسِّيرافيِّ (ج200/2)، والخصائص: (ج108/3)، والإنصاف (ص283).
اللُّغة: معنى (خالوا بني أسد)؛ أيْ: اتركوهم واقطعوا خِلْفَهم. **الشَّاهد:** (يا بُؤْسُ لِلْجَهْلِ **ضَرَّارًا**)، فيه شاهدان، **الأوَّل:** (يا) النِّداء نصبت (**ضَرَّارًا**) حالًا مِنَ الجَهْلِ. **والآخر:** أَدْخَلَ اللَّام بين المضاف والمضاف إليه، وهذا إقحام، وكلا التَّركيبين خروج عَنْ أصل الباب.
(2) الزَّجَّاجيُّ، اللَّامات (ص109).
(3) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج108/3).
(4) المبرِّد، الكامل (ج373/4).
(5) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص68).
(6) [يوسف: 29].

وعقَّب الزَّمخشريُّ على الآية الكريمة في مؤلَّفٍ آخر بقوله: "(يُوسُفَ) حُذِفَ منه حرف النِّداء؛ لأنَّه منادى قريب، مفاطن للحديث، وفيه تقريب له وتلطيف لِمَحِلِّهِ"[1].

بل إنَّ سيبويه أجاز حذفَ أيِّ حرف مَنْ أحرف النِّداء السِّتَّة الَّتي ذكرها في (الكتاب)، يقول: "فأمَّا الاسم غيرُ المندوب فيُنبَّه بخمسة أشياء: بـ (يا، وأيا، وهَيا، وأيْ، وبالألف)... وإنْ شئت حذفتهنَّ كلَّهنَّ استغناءً كقولك: (حارِ بنَ كعبٍ)، وذلك أنَّه جعلهم بمنزلة مَنْ هو مقبِلٌ عليه بحضرته يخاطبه"[2].

ولكنَّ المالقيُّ يرى أنَّه في حالة وجود حذف لأداة مِنْ أدوات النِّداء يكون تقدير المحذوف (يا)، تأمَّل- معي- ما يقوله المالقيُّ عَنْ حذف حرف النِّداء (أيا): "ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى، وإذا وجدنا منادى دون حرف نداء حكمنا بالحذف لـ (يا)؛ لأنَّها أمُّ الباب"[3]. وبهذا نصَّ المرادي في كتابه[4]، لاحظ قوله (أمُّ الباب).

عقَّب السَّامرائي على الآية الَّتي استشهد بها الزَّمخشريُّ، وعدَّ حذف (يا) النِّداء فيها مِنَ الحذف للاختصار، يقول: "فقد أرادوا سِتْرَ المسألة والكفَّ عَنِ الخوض فيها، فقالوا ذلك بأخصر طريق، حتَّى أنَّهم لم يذكروا حرف النِّداء، فحُذِفَ حرف النِّداء؛ تمشِّيًا مع هذا الاختصار والتَّستُّر"[5]، ومنه قوله- تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ**﴾[6].

ذكر السَّامِرَّائيُّ غرضين لحذف (يا) النِّداء، خاصَّة في الكلام الفنِّيِّ، هما:

أ- الحذف للعَجَلَة، والإسراع بقصد الفراغ مِنَ الكلام بسرعة، نحو قولك: (خالدُ، احذر).

ب- الحذف للإيجاز؛ وذلك لأنَّ المقام قد يكون مقام إيجاز واختصار، لا مقام بسط وإطالة، نحو قوله- تعالى: ﴿... **قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي...**﴾[7]، في حين تجد آية أخرى مشابهه قد ذُكِرَ حرفُ النِّداء فيها، قال- تعالى: ﴿**قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلاَ**

---

(1) الزَّمخشري، الكشَّاف (ج461/2).

(2) سيبويه، الكتاب (ج229/2- 230).

(3) المالقي، رصف المباني (ص215).

(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص354- 355).

(5) السَّامِرَّائيُّ، معاني النَّحو (ج324/4).

(6) [الحِجْر: 36].

(7) [الأعراف:150].

بِرَأْسِي. . .﴾[1].

السَّبب أنَّ السِّياق في سورة الأعراف سياق إيجاز واختصار، بخلاف السِّياق في الآية من سورة طه، فهو سياق إطالة وسؤال وأخذ وردٍّ ولَوْم، فجاء بـ (يا)[2].

حذف (يا) النِّداء يكون لفظًا فقط، مع مراعاة تقديره، بل يتعيَّن تقديره؛ لأنَّها تُسْتَعْمَل في جميع أنواع المنادى، يقول ابن الورَّاق: "قد كَثُرَ حذفُ حرفِ النِّداءِ في القرآن، ويجوز أنْ يكون الحذف كثيرًا في القرآن؛ لأنَّ الله- تعالى- قريبٌ ممَّن يدعوه، فلهذا حُذِفَ النِّداء"[3].

الملاحظ في القرآن الكريم أنَّ لفظ الجلالة (رَبِّ) لم يرد مقرونًا بحرف النِّداء (يا)، بل جاء الحرف محذوفًا في كلِّ المواضع عدا موضعين[4].

السِّرُّ الاعتقاديُّ في ذلك يعود- حسب اعتقاد الباحث- إلى أنَّ (يا) النِّداء تُسْتَعْمَلُ لنداء البعيد، والله – سبحانه- أقرب إلينا مِنْ حبل الوريد، قال- تعالى: ﴿. . .**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ**﴾[5]؛ لذلك جاء حذفُها مناسبًا مع طبيعة الموقف، قال- تعالى: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ. . .**﴾[6]. ومِنَ الشَّواهد الَّتي حُذِفَتْ فيها (يا) النِّداء جوازًا قول الشَّاعر:

أَحَقًّا عِبادَ اللهِ أنْ لَسْتُ صادِرًا وَلَا وارِدًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ[7]

---

(1) [طه: 94].

(2) يُنظر: السَّامِرَّائيُّ، معاني النَّحو(ج4/322- 324).

(3) ابن الورَّاق، عِلَل النَّحو (ص348).

(4) الموضعان هما: الآية (30) من سورة الفرقان. وهي قوله- تعالى: ﴿**وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا**﴾. والآية (88) من سورة الزُّخرف، وهي قوله- تعالى: ﴿**وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾.

(5) [البقرة: 186].

(6) [سورة ق: 16].

(7) البيت مِنَ الطَّويل، لعبد الله بن الدُّمَيْنَة، وهو في ديوانه (ص9)، وشرح الأشموني (ج2/116)، وحاشية الصَّبَّان (ج2/353). **الشَّاهد:** (عبادَ اللهِ) هنا حذف حرف النِّداء (يا) جوازًا، ولو ذُكِرَ لكان الكلام واردًا على الأصل دون اعتراض.

لكنْ يصبح هذا الحذف واجبًا في كلمة (اللهمَّ)، وهي مكوَّنة مِنْ لفظ الجلالة (الله) ومِنْ ميم مشدَّدة متَّصلة به جاءت عوضًا عن حرف النِّداء المحذوف، وهذه الصُّورة هي المستعملة بكثره في نداء اسم الله– تعالى– ويقلُّ استعمال لفظ الجلالة وحده دون الميم المشدَّدة.

ولا يجوز حذفه مِنَ المنادى المندوب، نحو: (يا زيداه)، والمنادى المستغاث، نحو: (يا لِزَيْدٍ)، والمنادى المتعجَّب منه، نحو: (يا لِلْماءِ ولِلْعشبِ)، إذا تعجَّبوا مِنْ كثرتها، والمنادى البعيد؛ لأنَّ القصد إطالة الصَّوت، والحذف ينافيه، ومذهب البصريِّين يمنع حذف (يا) النِّداء مع النَّكرة غير المقصودة، وقلَّ حذفُهُ مِنْ اسم الإشارة[1].

المسألة التَّاسعة– استخدام (ياه) للنَّداء:

المشهور– رأس الباب– يتمثَّل في أنَّ (يا) للنِّداء، ذكرها سيبويه وغيره، نقل الرَّضيُّ عن ابن الحاجب: "حروف النِّداء (يا) أعمُّها"[2]، والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنْ تُسْتَخْدَمَ (ياه) للنِّداء؛ أيْ: بإضافة هاء لـ (يا) الَّتي للنِّداء، جاء في كتاب (الإبانة): "وأمَّا (ياه) فإنَّه مِنَ النِّداء؛ يقول الرَّجلُ لصاحبِهِ: (ياهِ، أقبلْ)"[3]، ومنه قول الشَّاعر:

يُنــادي بِيَهْيــاهٍ وَيــاهٍ كَأَنَّــهُ صُوَيْتُ الرُّوَيْعي ضاعَ بِاللَّيْلِ صاحِبُهُ[4]

علَّق محققُ كتاب (الخصائص) على ذكر ابن جِنِّيْ لكلمة (يَهْيَاه) بقوله: "هو صوت الاستجابة، يدعو الرَّجُلُ صاحبَهُ فيقول: ياه؛ أيْ: أقبل، واستجب، فيقول صاحبه: يهياه؛ أيْ: استجبتُ واستمعتُ"[5]، ويؤيِّد هذا القول ما جاء في (المُنْصِف) لابن جِنِّيْ: "واليهياه: صوت المجيب إذا قيل له: ياه"[6].

جاء في (لسان العرب): "و(ياهِ ياهِ) نداءان، وبعض العرب يقول: ياهياه، فينصب الهاء الأولى، وتقول: يهيهت به. الأصمعي: إذا حَكَوا صوت الدَّاعي قالوا: (يهياه)، وإذا حَكَوْا صوت

---

(1) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج33/2).

(2) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج425/4)

(3) أبو المنذر العَوْتَبيُّ، الإبانة في اللُّغة العربيَّة (651/4).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لذو الرِّمَّة، وهو في ديوانه (ص27. البيت 54)، وكتاب العين(204/3). ولسان العرب (ج564/13). **الشَّاهد: (ياه)** استخدمها بنو أسدٍ في النِّداء.

(5) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج299/2) الهامش.

(6) ابن جنِّيْ، المُنْصِف (ص419).

المجيب قالوا (ياه)، والفعل منهما جميعًا يَهْيَهْتُ"[1].

يعتقد الباحث أنَّ النِّداء بـ (ياه) لغةٌ ممَّا نُسِبَ لبعض العرب، ويؤيِّد ذلك ما نقله الأزهريُّ[2] قوله: "ناس مِنْ بني أسَد يقولون: يا هَيَاهُ أقبلْ، ويا هَيَاهُ أقبِلا، ويا هِياهُ أَقْبِلوا ويا هِيَاه أَقْبِلي، ولُغةٌ أخرى يقولون للرَّجل يا هَيَاهُ أَقْبِلْ، ويا هَياهان أَقْبِلا، وللثَّلاثة: يا هَيَاهُونَ أَقبِلوا، وللمرأة: يا هَيَاهَ أَقبلي فَينصِبونها، كأنَّهم خالفوا بذلك بينها وبين الرَّجل"[3].

المسألة العاشرة- دخول (يا) النِّداء على غير الأسماء:

الأصل أنَّ النِّداء علامة مِنْ علامات الأسماء، جاء في (شرح ابن عقيل): "ومِنْ خواصِّ الاسمِ: النِّداءُ، نحو: (يا زيدُ)"[4]، ودخول (يا) النِّداء على غير الأسماء يُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب:

1- دخولها على الأفعال بأنواعها:

أ- دخولها على فعل الأمر:

ومِنْ أمثلة دخولها على فعل الأمر قول الشَّاعر:

تَقُولُ: أَلا يَا اسْتَبْقِ نفسَكَ لَا تكُنْ تُساقُ لِغَبْراءِ المَقامِ دَحُولِ[5]

في هذا البيت يُلاحظ دخول (يا)- الَّتي تُستخدم للنِّداء- على فعل الأمر في قوله: (يَا اسْتَبْقِ)، ويُعتقَد أنَّ المنادى محذوف ومقدَّر، والتَّقدير: (أَلَا يَا هذا اسْتَبْقِ نفسَكَ)، ويمكنُكَ أنْ تَعُدَّ (يا) حرف تنبيه ولا حاجةَ لتقدير المنادى، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) ابن منظور، لسان العرب (ج564/13).

(2) أبو منصور، محمَّد بن أحمد بن الأزهري: أحدُ الأئمَّة في اللُّغة والأدب، عني بالفقه فاشْتُهر به أوَّلًا، ثمَّ غَلَبَ عليه التَّبحُّر في العربيَّة، مِنْ كتبه: (تهذيب اللُّغة)، و(غريب الألفاظ الَّتي استعملها الفقهاء)، مَاتَ سنةَ سبعينَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج311/5).

(3) أبو منصور الأزهريُّ، تهذيب اللُّغة (ج487/6)

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج21/1).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، لكَعْب بن سعد الغنويِّ، وهو في الأصمعيَّات (ص88. البيت 2).

الشَّاهد: (أَلا يَا اسْتَبْقِ) دخول (يا) النِّداء على فعل الأمر يُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

أَلاَ يا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلى وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ[1]

ب- دخولها على الفعل الماضي: كما دخلتْ (يا) على الجملة الفعليَّة ذات الفعل الماضي، ومن أمثلتها قول الشَّاعر:

يَـا ضَـلَّ سَـعْيُكَ مَـا صـنَعْتَ بِمـا جَمَّعْـتَ مِـنْ شُـبٍّ إِلَـى دُبِّ[2]

ومنه – أيضًا- قول آخر:

يـا قَاتَـلَ اللهُ صِـبْيَانًا تَجـيءُ بِهِـمْ أُمُ الهُنَيْبِـر مِـنْ زَنْـدٍ لَهـا وَارِي[3]

أمَّا دخول (يا) على الجملة ذات الفعل المضارع فلم أقف له على شاهد شعريٍّ أو نثريٍّ.

ت- دخولها على (حبذا) الفعل الماضي الجامد، ومنه قول الشَّاعر:

يـــا حَبَّـــذا وادي النُّجَيْـــ رِ وحَبَّـــذا قَـــيْسُ الفَعـــالِ[4]

2- دخولها على الجملة الاسميَّة:

أ- دخولها على الجملة الاسميَّة المنسوخة بـ (إنَّ)، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لذي الرِّمَّة، وهو في ديوانه (ص102. رقم1)، ولامات الزَّجاجيِّ (ص37)، والإنصاف (ص88)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج127/1)، وأوضح المسالك (ج231/1)، وشرح الأشموني (ج1/ 33)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج31/1)، وهمع الهوامع (ج487/2). **اللُّغة:** البِلى: الاهتراء والفناء. مُنْهَلًّا: مُنْسَكِبًا. الجَرْعاء: الرَّمْلَة المستوية الَّتي لا تُنبِتْ شيئًا. القَطْر: المطر.

الشَّاهد: (يا اسلمي) حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر، فاتَّصل حرف النِّداء بالفعل لفظًا.

(2) البيت مِنَ الكامل، لأَسْماءَ بن خارجة، وهو في الأصمعيَّات (ص54. البيت21).

الشَّاهد: **(يَا ضَلَّ)** دخول (يا) على الفعل الماضي خروج عن أصل الباب.

(3) البيت مِنَ البسيط، لقَتَّال الكِلَابِيِّ، واسمه عُبَيْدُ بْنُ المُضرِّجي، وهو في ديوانه (ص59)، والإنصاف: (ص100)، ولسان العرب (ج267/5).

الشَّاهد: (يا قَاتَلَ اللهُ) حيثُ اقترن حرف النِّداء بجملة فعليَّة دعائيَّة، وقد اتَّفق النُّحاة على أنَّ المنادى لا يكون جملة؛ فلزمهما جميعًا أنْ يقدِّروا اسمًا مفردًا ليكون هو المنادى بهذا الحرف، وأصل الكلام عندهم: (يا قوم قاتلَ اللهُ)، أو (يا هؤلاء قاتلَ اللهُ). **وهذا أحد توجيهين** في هذا البيت، **والثَّاني:** أنَّ (يا)- هنا- حرف تنبيه، لا حرف نداء، وحرف التَّنبيه يدخل على الجمل الفعليَّة والاسميَّة.

(4) البيت مِنْ مجزوء الكامل، للأعشى ميمون بن قيس، وهو في ديوانه (ص340. ق71. البيت 2).

الشَّاهد: (يا حَبَّذا) حيث دخلت (يا) على **(حَبَّذا)**.

أَلا يـــــا إِنَّنـــــي سِـــــلْمٌ لأَهْلِـــــكِ، فـــــاقْبَلي سِـــــلمي[1]

ذكر ابن الشَّجريِّ أنَّ سيبويهِ أنشد هذا البيت، لكنَّ الباحث لم يقف على هذا البيت في كتاب سيبويه.

ب- الاسميَّة المثبتة: ودخولها على الجملة الاسميَّة يُعَدُّ خروجًا عن الباب – أيضًا- ومثاله قول الشَّاعر:

يـــا لَعَنْـــةُ اللهِ وَالأَقْـــوامِ كُلِّهِـــمُ والصَّالِحينَ عَلى سِمْعَانَ مَنْ جَارِ[2]

3- دخولها على حرف الاستفهام: ومنه قول الشَّاعر:

يـــا هَـلْ أَتَـاكَ وقَـدْ يُحَـدِّثُ ذو الـــ ـــوُدِّ القـــديمِ مَسَـــمَّةَ الـــدَّخْلِ[3]

مِنْ- هنا- فإنَّ الباحث يعتقد أنَّ أصالة الحرف (يا) في باب النِّداء مكَّنها مِنَ الدُّخول على تراكيب نحويَّة كثيرة، ومنها الاستفهام، وهذا يعني أنَّه يمكن الجمع بين حرفين كما سبق

---

(1) البيت مِنَ الهَزَج، لم أقف له على قائل، وهو في أمالي ابن الشَّجريِّ (ج70/2).

الشَّاهد: (يا إنَّني) دخلت (يا) النِّداء على الجملة الاسميَّة المنسوخة بـ (إنَّ)، وَعَدَّ ابن الشَّجريِّ المنادى محذوفًا، **والتَّقدير:** (ألا يا هذه). والبيت في لسان العرب (ج293/12) برواية أخرى للشَّطر الأوَّل: (أَنائِل) بدل (ألا يا).

(2) البيت مِنَ البسيط، لم أقف على قائله، وهو في الكتاب (ج320/1)، وفي أمالي ابن الشَّجريِّ (ج69/2)، والإنصاف (ص99)، وشرح المفصَّل (ج24/2، 40 ؛ ج120/8)، ومغني اللَّبيب (ج450/4).

الشَّاهد: (يا لعنة الله)، وفي البيت ثلاثة تخريجات، **الأوَّل:** فقد وقع بعد حرف النِّداء جملة مكوَّنة من مبتدأ (لعنة) وخبر، وهو شبه الجملة (على سمعان)؛ وذلك حسب الرِّواية برفع (لعنة).

أمَّا رويته بنصب (لعنة) فعلى تقدير عامل يعمل النَّصب، وعلى تقدير المنادى بـ (يا) – أيضًا- **والتَّقدير:** يا هؤلاءِ أَسْتَدْعي لعنةَ اللهِ، ويكون الجار والمجرور متعلقًا بـ (لعنة).

الثَّاني: أنْ تَعُدَّ (يا) حرف تنبيه، **والثَّالث:** بنصب (لعنة) نفسها على أنَّها منادى، **والتَّقدير:** (يا لعنةَ اللهِ انْصَبِّي على سمعانَ)، كما نُوْدِيَ الأسف في قوله – تعالى- من سورة يوسف، آية: 84: ﴿. . . **يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ**. . .﴾ وكما نُوديتِ الحَسْرَةُ في قوله- تعالى: من سورة يس، آية: 30: ﴿**يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ**. . .﴾.

(3) البيت مِنَ الكامل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه(ص204. ق40. البيت 6 دار المعارف).

اللُّغة: الدَّخْل: السِّرُّ، وهو بفتح الخاء، لكنَّ الوزنَ اضْطَرَّه إلى التَّسكين.

الشَّاهد: (يا هل أَتَاكَ)، حيث دخلت (يا) على حرف الاستفهام، ويُعْتَقَدُ أنَّ المنادى محذوف، والتَّقدير: يا هذا الرَّجل هل أَتَاكَ؛ أيْ: بلغك وانتهى إليك.

الاستشهاد، ويظهر أنَّ ورود هذا التَّركيب قليل الاستعمال في لغة العرب.

وإنْ دلَّ ورود (يا) النِّداء في تراكيب كثيرة وأنماط مختلفة مِنَ الأساليب، فإنَّه يدلُّ على مرونة توظيف هذا الحرف في الكلام العربيِّ شعره ونثره على حد سواء.

المسألة الحادية عشرة- (اللهمَّ) لها معانٍ أخرى غير النِّداء:

رأس الباب – المشهور بين النُّحاة والدَّارسينَ- يتمثَّل في أنَّ (اللهمَّ) نداء لله- تعالى- ولا يُذْكَرُ معه (يا) قال – تعالى: ﴿**قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ**. . .﴾[1]. يقول السُّيوطيُّ: "مِنَ الأسماءِ الخاصَّةِ بالنِّداءِ سماعًا (اللهمَّ) وشذَّ استعمالُهُ في غيرِهِ"[2].

وأصله عند البصريِّين (ياالله)، والميم بدل مِنْ (يا)؛ بدليل أنَّكَ لو أسقطْتَ الميم لوجب ذِكْرُ(يا) فتقول (ياالله)، جاء في (الكتاب): "قال الخليل- رحمه الله: (اللهُمَّ) نداء، والميم – ها هنا- بدل مِنْ (يا)، فهي – ها هنا- فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها"[3].

أمَّا عند الكوفيِّين فإنَّ الميمَ مُقْتَطَعَةٌ مِنْ جملة (أُمّنا بخير)[4]. ورفضه الرَّضي، بقوله: "قال الفرَّاء: أصله: (يأله أمَّنا بالخير)، فَخُفِّفَ بحذف الهمزة، وليس بوجه؛ لأنَّكَ تقول: اللهُمَّ لا تأمَّهم بالخير"[5].

الخروج عن أصل الباب:

وتخرج (اللهُمَّ) عَنِ النِّداء، فتُسْتَعْمَلُ في موضعين، هما:

أ- أنْ يذكرها المجيب تَمَكُّنًا للجواب في نفس السَّامع، يُقالُ لَكَ: (أزيدٌ قائم؟) فتقول: (اللهمَّ، نعم) أو (اللهمَّ، لا).

ب- أنْ تُسْتَعْمَلَ دليلًا على النُّدرة، وقلَّة وقوع المذكور، ويمثِّلون له بقولهم: (أنا لا أزورُكَ اللهمَّ إلَّا أنْ تَدْعُوَني)[6]. لاحظ أنَّ وقوعَ الزِّيارة مقرونٌ بعدم الدَّعوة قليلًا ما يحدث.

وممَّا يدلُّ على أنَّ هذين الموضعين اللَّذَيْنِ تُسْتَعْمَلُ فيهما (اللهُمَّ) قد خرجا عن أصل

---

(1) [آل عمران: 26].

(2) السُّيوطي، همع الهوامع (ج47/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج196/2).

(4) يُنظر: المرجع السَّابق، ج310/1.

(5) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج384/1).

(6) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج31/3)، والأزهري، شرح التَّصريح (ج224/2).

الباب ما ذكره السَّامرائيُّ، يقول: "الظَّاهر في أنَّ هذا ونحوه أنَّ أصله نداء، ثمَّ انْمَحى عنه معنى النِّداء، وذلك أنَّ قولك لِمَنْ قال لك: (أزيدٌ قائم؟) فتقول: (اللهُمَّ، نعم) هو إشهادٌ لله على جوابك، فكأنَّكَ قلت: (يااللهُ، اشهدْ على ما أقول)، وهذا الإشهاد تمكين للجواب في نفس السَّامع"[1].

الباحث بدوره يؤيِّدُ الأستاذ السَّامرائيَّ فيما ذهب إليه؛ ذلك لأنَّ هذا التَّفسير الَّذي قدَّمه مُقْنِعٌ، وله ما يناظره في لغتنا العربيَّة الفصحى، ومِنْ ذلك إجابة النَّبيِّ- ﷺ- للأعرابي الَّذي سأله فقال: "**أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، آللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فقال: (اللَّهُمَّ، نَعَمْ)**"[2].

جاء في (عمدة القارئ) منسوبًا للْكَرْمَانِي[3] قوله: "اللَّهُمَّ، أَصله: يااله، فحذف حرف النِّداء، وجعل الميم بدلًا منه، والجواب: هُو نَعَمْ؛ وذكر لفظ: (اللَّهُمَّ) للتَّبرك، وَكأنَّه استشهد باللَّه فِي ذلك تأكيدًا لصدقه"[4].

أمَّا كونُها دليلًا على النُّدرةِ، فهو اشهادٌ للهِ – أيضًا- والنُّدرَةُ فُهِمَتْ مِنَ العبارة، ولو لم تُذْكَرُ(اللَّهُمَّ)، والمعنى على النِّداء، ويدلُّكَ على ذلك أنَّنا في الدَّارجة نستعمل (يا رَبِّ) في نحو هذا، فتقول مثلًا: (أنا لا أذهب إليه- يا رَبِّ- إلَّا إذا جاء واعتذر)، وهذا نداءٌ، غيرَ أنَّه انمحى منه الإحساس بالنِّداء في التَّعبير[5].

مِنْ- هنا- يتَّضح للباحث أنَّ لفظة (اللَّهُمَّ) تُسْتَعْمَلُ على ثلاثةِ أنحاء، **أحدها:** النِّداء المحض، وهو ظاهر، غير خفيٍّ، نحو: (اللَّهُمَّ، ارحمنا)، وهذا هو المشهور، **والثَّاني:** لتمكين الجواب في نفس السَّامع، **والثَّالث:** للإيذان بندرة المُسْتثنى.

والأخيران يعدَّان خروجًا عمَّا وُضِعَتْ له (اللَّهُمَّ) في الأساس كما سبق توضيح ذلك.

المسألة الثَّانية عشرة- حذف المنادى إذا كان مشبَّهًا به:

الأصل في المنادى ألَّا يحذف، ورفض المالقيُّ فكرةَ كونِ المنادى محذوفًا للعِلْم به؛

---

(1) السَّامرائيُّ، معاني النَّحو (ج326/4).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: ما جاء في العِلْمِ، 23/1: رقم الحديث 63].

(3) أبو عبد الله، محمَّد بن عبد الله، الكَرْماني الورَّاق: عالِم باللُّغة والنَّحو، كان يُوْرِقُ بالأجرة، قرأ على ثعلب، مِنْ كتبه: (الموجز في النَّحو)، و(الجامع في اللُّغة)، ذَكَرَ فيه ما أغفله الخليل في (العين)، وكانت بينه وبين ابن دريد مناقضة، توفِّي سنةَ تسعٍ وعشرينَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. ينظر: الزِّركلي، الأعلام (ج224/6).

(4) العيني، عمدة القاري (ج21/2).

(5) يُنظر: السَّامرائيُّ، معاني النَّحو (ج326/4).

وعَلَّل ذلك مِنْ وجهين: **الأوَّل**: "إنَّ (يا) نابت مناب الفعل؛ لكونه لازمًا للحذف بعدها؛ لأنَّ المراد (أدعو وأنادي)، فلو حُذِفَ المنادى معها لحُذفتْ الجملة بأسرها، وذلك إخلال، **والآخر**: أنَّ المنادى مُعْتَمَدُ المَقْصِدِ، فإذا حُذِفَ تناقص المراد، فلزم على هذا أنْ تكون (يا) لمجرَّد التَّنبية في غير نداء، ولكثرة استعمالها حُذِفَتْ"[1].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّه قد يُحْذَفُ، وتبقى الأداةُ دليلًا عليه، وذلك عند مَنْ قال بجواز حذف المنادى مِنَ النَّحويِّين، جاء في(شرح المفصَّل): "اعلم أنَّهم كما حذفوا حرف النِّداء لدلالة المنادى عليه، كذلك – أيضًا– قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النِّداء عليه"[2].

يقول ابن الحاجب عَنْ حذف المنادى: "وقد يُحْذَف المنادى لقيام القَرِينَةِ"، نحو: ﴿**أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ...**﴾[3]، علَّق الرَّضيُّ بقوله: "المنادى مفعول به، فيجوز حذفه، إذا قامتْ قرينة دالَّة عليه بخلاف سائر المفعول به، فانَّه قد يُحذف نسيًا منسيًّا"[4].

جاء في (الصَّحاح): "وأَمَّا قولُه– تعالى: ﴿**أَلا يا اسْجدُوا**﴾[5] بالتَّخفيف، **فالمَعْنى**: (يا هَؤُلاء اسْجُدوا)، فحُذِفَ المُنادى اكْتِفاءً بحَرف النِّداء كما حُذِفَ حَرْفُ النِّداء اكْتِفاءً بالمُنادى في قوله– تعالى: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذا...**﴾[6]، وقال بعضهم إنَّ (يا) في هذا المَوْضِع إنَّما هو للتَّنْبِيه كأَنَّه قال: (أَلا اسْجُدُوا)، فلمَّا أُدْخِل عليه (يا) التَّنْبِيه سَقَطَتِ الأَلِفُ الَّتي في اسْجُدوا؛ لأَنَّها أَلفُ وَصْلٍ وذهَبَتْ الأَلف الَّتي في (يا) لاجْتماع السَّاكنين"[7]، ومِنَ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ الَّتي حُذِفَ فيها المنادى قولُ الشَّاعر:

---

(1) المالقيُّ، رصف المباني (ص514).
(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج24/2).
(3) [النَّمل: 25].
(4) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج429/1).
(5) [النَّمل: 25].
(6) (يُوسُف: 29].
(7) يُنظر: الجوهريِّ، الصِّحاح (ج412/7– 413).

تَقُولُ: أَلا يَا اسْتَبْقِ نفسَكَ لَا تكُنْ تُسـاقُ لِغَبْـراءِ المَقـامِ دَحُـولِ[1]

التَّقدير: أَلا يَا هذا اسْتَبْقِ نفسَكَ، ومنه قول شاعر آخر:

أَلا يَــا لَهْــفَ هِنْــدٍ مِــنْ أُنَــاسٍ هُمُ كـانُوا الشِّفَاءَ فَلَـمْ يُصَـابُوا[2]

يعلِّق التَّبريزيُّ[3] على عبارة (يا لَهْفَ نفسي) بقوله: "هذا تهكُّم، ويجوز أنْ يكون نادى نفسَ اللَّهْفِ، ويجوز أنْ يكون المنادى محذوفًا، وانتصب (لَهْفَ) على المصدر"[4].

واضح مِنَ البيت أنَّ صاحبه يتحسَّر على عدم إدراكه لبني أسد، الَّذين قتلوا أباه ليثْأَر منهم، وهو بذلك يندب حظَّه؛ لأنَّ الفرصة ضاعتْ أمامه.

جاء في (لسان العرب): "يُقال نادَى لَهَفه إذا قال: يا لَهَفي، وقيل في قولهم: (يا لهْفا عليه): أَصله يا لهْفي، ثم جُعِلتْ ياء الإضافة أَلفًا كقولهم: (يا ويْلي عليه)"[5].

المسألة الثَّالثة عشرة – حذف المنادى والأداة معًا:

رأس الباب يتمثَّل في كون المنادي لا يُحْذَفُ، وقد تُحْذَفُ الأداة. أمَّا الخروج عن الباب فيتمثَّل في جواز حذف المنادي، والأكثر خروجًا عَنْ رأس الباب، هو حذف المنادى والأداة معًا، ومِنْ شواهد حذف المنادى والأداة معًا– فيما يعتقد الباحث– قول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لكَعْب بن سعد الغَنويِّ، وهو في الأصمعيَّات (ص88. البيت 2).
الشَّاهد: (أَلا يَا اسْتَبْقِ)، حيث حُذِفَ المنادى، جاء في (شرح اختيارات المفضَّل) للتَّبريزيِّ (ج1/268، 388): (يا لهف)؛ أيْ: يا حسرتا، واللَّهف: التَّحزُّن على فائت كاد يُدْرَك، ورجل لهفان، والملهوف: المظلوم يستغيث، وفي المثل: **(إلى أمِّه يلهف اللَّهفان)**، يُضرب في استعانة الرَّجل بأهله وإخوانه، يُنظر: مجمع الأمثال (ج1/22).

(2) البيت مِنَ الوافر، وهو لامرئ الْقَيْس في ديوانه (ص83 دار المعرفة)، والأصمعيَّات (ص145، البيت الأوَّل)، والزَّاهر لأبي بكر الأنباري (ج1/19). **الشَّاهد:** (يَا لَهْفَ هِنْدٍ)، حيث حُذِفَ المنادى، نصَّ على ذلك التَّبريزيُّ كما رأيتَ.

(3) أبو زكريا يحيى بنُ عليٍّ بن محمَّد التبريزيُّ: مِنْ أئمَّةِ اللُّغةِ والأدب نَشَأَ في بغدادَ، قامَ على خزانة الكتب في المدرسة النِّظَاميَّة إلى أنْ تُوُفِّي سنةَ ثنتانِ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: معجم الأدباء (ج5/228–230)، وبغية الوعاة (ج2/338)، والأعلام (ج8/157).

(4) التَّبريزيُّ، شرح اختيارات المفضَّل (ج3/1306).

(5) ابن منظور، لسان العرب (ج9/322) لهف.

أحقًّا أَبَيْتَ اللَّعْنَ أنَّ ابنَ فَرْتَنَا عَلَى غَيْرِ إجرامٍ بِريقِي مُشَرِّقِي[1]

وَرَدَ في (خزانة الأدب): قوله: "(أبيتَ اللَّعن)؛ أيْ: (أَبَيتَ أنْ تأتيَ مِنَ الأخلاق المذمومة ما تُلْعَنُ عليه)، وكانتْ هذه تحيَّة (لخم وجذام)، وكانت منازلهم الحيرة وما يليها... وحكى ثعلب عَنِ الفرَّاء أنَّ المشيخة كانوا يضيفونه على الغَلَط؛ لأنَّه إذا أضافه خرج ذمًّا، فيقول: (أبيتَ اللَّعن) كأنَّهم شبَّهوه بالإضافة على الغَلَط، وقال: أراد بـ (أبيتَ اللَّعن)؛ أيْ: يا مَنْ هو بيت اللَّعن"[2].

قال المرزوقيُّ[3] في (شرح الحماسة): "أبيتَ اللَّعن: تحيَّة كان يُسْتَعْطَفُ به الملوك، وأصل اللَّعن الطَّرد[4]، وقال الزَّمخشريُّ: "أبيتَ اللَّعن: وهي تحيَّة الملوك في الجاهليَّة؛ أيْ: (لا فعلتَ ما تستوجبُ به اللَّعن)"[5].

مهما يكن مِنْ أمر، فإنَّ التَّركيب اللُّغويَّ (أبيتَ اللَّعن) قد استعملتْه العرب في كلامها سواء أكان شعرًا أم نثرًا بكثافة.

في البيت المذكور لم يُقْصَدْ منه التَّحيَّة، وإنَّما أُريدَ منه الهجاء كما نصَّ على ذلك ابن الأنباريِّ نقلًا عَنْ ثعلب والفرَّاء، وقد حُذف منه المنادى والأداة، والتَّقدير: (يا مَنْ هو بيت اللَّعن).

ومِنَ الشَّواهد الَّتي يُعْتَقَد أنَّ المنادى وأداته قد حُذِفَا منه قول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، للممزَّق العَبْدِيِّ، وهو في الأصمعيَّات (ص185، البيت 16).
اللُّغة: جاء في شرح أبيات المغني (ج5/146- 147): "ابن فرتنا: هي المرأة الزَّانية والأمَة- أيضًا- وأراد بابن فرتنا- هنا- الواشي، وهي كلمة سبٍّ". **الشَّاهد:** حذف المنادى والأداة- معًا.

(2) يُنظر: البغداديُّ، خزانة الأدب (ج2/407).

(3) أبو عليٍّ أحمد بن محمَّد بن الحسن المرزوقيُّ: عالِم بالأدب، مِن أهل أصبهان، كان معلِّمَ أبناءِ بني بويه، توفِّي سنةَ إحدى وعشرينَ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: معجم الأدباء (ج2/18)، وبغية الوعاة (ج1/356)، والأعلام (ج1/212).

(4) المرزوقيُّ، شرح ديوان الحماسة (ج1/210).

(5) الزَّمخشريُّ، أساس البلاغة (ج2/172).

والحارِثَ بنَ يَزِيدَ ويْحَكِ أَعْوِلِي حُلْوًا شَمَائِلُهُ رَحِيبَ البَاعِ[1]

يقول التَّبريزيُّ معلِّقًا على لفظة (يا ويح نفسي): "المنادى محذوف في قوله: (يا ويح) كأنَّه قال: يا قومُ ويحَ نفسي، وانتصب (ويحُ) بفعل مضمر، كأنَّه قال: (يا قومُ أَلْزَمَني اللهُ وَيْحًا لِمَا يَعْرُوْني مِنَ الشَّوق والإشفاق)"[2].

ومنه في الحديث الشَّريف قوله- ﷺ: "**وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ**"[3].

يُلاحَظ في البيت والحديث الشَّريف المذكورَيْن أنَّ (ويح) ذُكرَت دون حرف نداء، وهي نفسها تدلُّ على أنَّ المنادى محذوف، والتَّقدير في الحديث: (يا قومُ، وَيْحَ عَمَّارٍ) قياسًا على تقدير التَّبريزيِّ للحذف في البيت.

وهذا ليس مِنَ اليسير الاهتداء إليه، إلَّا إذا أشار المتكلِّم إلى هذا الحذف، ونبَّه إلى مواضعه، وأنَّه يقصده؛ لأنَّ ذلك مِنَ الأمور المبهمة غير الواضحة أو المتجلِّية للمتلقِّي.

---

(1) البيت مِنَ الكامل، للأجدع بن مالك الهَمدَاني، وهو في الأصمعيَّات (ص79. البيت 2).

اللُّغة: أَعْوِلي: مِنَ العويل، وهو الصِّياح والبكاء، ونصب (الحارث) بنزع الخافض، والتَّقدير: أعولي عليه. رَحيب الباع: الواسع الكريم، وطويلُ الباعِ إذا كان سَمْحًا جَوادًا. يُنظر: الاختيارَين (ص467)، ولسان العرب (ج22/8) عول. **الشَّاهد:** حذف المنادى والأداة معًا.

(2) التَّبريزيُّ، شرح اختيارات المفضَّل (ج117/1).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: التَّعاون في بناء المَسْجِد، 97/1: رقم الحديث 447].

(ويح) كلمة تَرَحُّم تُقال لِمَنْ وَقَعَ في مَهْلَمَةٍ لا يستحقها. قَوْله: (وَيْح) ، يُقَابل (ويل)، جاء في عمدة القارئ (ج209/4): "(وَيْحٌ لزيدٍ ووَيْلٌ لَهُ)، برفعهما على الابتداء، ولك أَن تقول: (ويحًا لزيد وويلًا لَهُ)، فتنصبهما بإضمار فعل، وأَنْ تَقول: (وَيْحَكَ ووَيْحَ زيد)، و(ويلك وويل زيد)، بِالإضافَة، فتنصب – أيضًا- بإضمار الفعل، وَهَهُنَا بِنصب الحاء لا غير".

التَّرخيم[1]

المسألة الرَّابعة عشرة – ترخيمُ المضافِ والشَّبيه بالمضاف:

رأسُ البابِ – المشهورُ بينَ النُّحاةِ– أنَّه مِنْ شروطِ ترخيمِ الاسمِ ألَّا يكونَ مُضافًا ولا شَبيهًا بالمُضافِ[2]، يقولُ سيبويهِ: "اعلمْ أنَّ التَّرخيمَ لا يكونُ في مضافٍ إليهِ، ولا في وَصْفٍ؛ لأنَّهما غيرُ منادَيَيْنِ، ولا يُرخَّم مضافٌ ولا اسمٌ منوَّنٌ في النِّداء..."[3].

الخروجُ عَنِ البابِ– غيرُ المشهورِ– يتمثَّلُ في أنَّ الكوفيِّينَ أجازوا ترخيمَ المضافِ والشَّبيهِ بالمُضافِ، حيثُ احتجُّوا على جواز ذلك بِكَثْرةِ المَسْموعِ عَنِ العربِ.

سُمِعَ عَنْ العربِ تَرْخيمُ (يا صاحبي)، يقولُ الجوهريُّ: "وقولهم في النِّداء: (يا صاحِ)؛ معناه: (يا صاحبي)، ولا يجوز ترخيم المضاف إلَّا في هذا وحدَه، سُمع مِنَ العرب مُرَخَّمًا"[4].

جاء في (الكتاب): "وزَعَمَ الخليلُ– رحمَهُ الله– أنَّه سَمِعَ مِنَ العرب مَنْ يقولُ: (يا أُمَّةُ لا تَفعلي)"[5].

نقلَ العلَّامةُ ابنُ منظورٍ عَنْ ابنِ برِّي[6] قوله: "(أُمّ) مُنادَى مُرَخَّم حُذِفَتْ منه التَّاءُ، وليس في كلامِ العربِ مضافٌ رُخِّمَ في النِّداءِ غير (أُمّ) كما أَنَّه لم يُرَخَّم نَكِرَةٌ غيرُ (صاحِب) في قولهم: (يا صاحِ)، وقالوا في النِّداءِ: ياأبةِ، ولَزِموا الحذفَ والعِوَضَ"[7]، ومِنَ الشَّواهدِ الَّتي تَدُلُّ على أنَّ العربَ رَخَّمَتِ المضافَ (أُمّ) قول الشَّاعر:

---

(1) عرَّفه النُّحاة بقولهم: "حذف آخر الاسم في النِّداء". يُنظَر: ابن الأنباريِّ، أسرار العربيَّة (ص132). وأبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج2227/5).

(2) يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج359/1). والزَّمخشريُّ، المفصَّل (ج71/1). وأبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج2227/5). والسُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج59/2).

(3) سِيبَوَيْهِ، الكتاب (ج240/2).

(4) الجوهريُّ، الصَّحاح (ج180/2).

(5) سِيبَوَيْهِ، الكتاب (ج211/2).

(6) أبو محمَّد عبد الله بن برِّي بن عبد الجبَّار، المقدسيُّ الأصل، المصري: مِنْ علماء العربيَّة النَّابهين، مِنْ مؤلَّفاته: (حواشٍ على صِحاح الجوهري) و(حواشٍ على درَّة الغوَّاص للحريريِّ)، مَاتَ سنةَ اثنتينِ وثمانينَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج73/4).

(7) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب (9/14) أبى.

ذَرِينِـي وَنَفْسِـي أُمَّ حَسَّـانَ إنَّنِـي بهَا قَبْلَ أَنْ لَا أَمْلِكَ البَيْـعَ مُشْتَرِي[1]

ومنْهُ قولُهُ – أيضًا– في القصيدةِ نفسِها:

سَلِي السَّاغِبَ المُعْتَرَّ يا أُمَّ مَالِكٍ إذَا مَا اعْتَرَانِي بَينَ نَـارِي وَمَجْزَرِي[2]

ومنْهُ قولُ آخرَ يَصِفُ فَرَسًا:

وَدَارٍ يَقُـــولُ لَهَـــا الرَّائِـــدُو نَ ويـــلُ أُمِّ دارِ الحُـــذاقيّ دَارا[3]

أمَّا ما وَرَدَ في (لسان العرب) مِنْ قولِهم: (يَاأَبةِ)، وأنَّهم لَزِموا فيه الحَذْفَ والعِوَضَ، فيقول سِيبَوَيْهِ: "سألتُ الخليلَ– رحمَهُ اللهُ –عَنْ قولِهم: (يا أبَهْ)، و(يا أبَتِ لا تفعلْ)، وَ(يَا أَبَتاه وَيَا أُمَّتاه)، فَزَعَمَ أنَّ هذِهِ الهاءَ مثلُ الهاءِ في (عَمَّةٍ وخالةٍ)، وَيَدُلُّكَ على أنَّ الهاءَ بمنزلةِ الهاءِ في (عَمَّةٍ وخالةٍ) أنَّكَ تقولُ في الوَقْفِ: (يا أُمَّهْ ويا أَبَهْ)، كما تقولُ: (يا خالَهْ)"[4].

جاء في (أوضح المسالك): "وعَنِ الكوفيِّين: إجازةُ ترخيمِ ذي الإضافةِ؛ بحذفِ عَجُزِ المضافِ إليه، تَمَسُّكا بنحو قوله:

أَبـا عُـرْوَ لا تُبْعِـدْ فَكُـلُّ ابْـنِ حُـرَّةٍ سَـيَدْعوهُ داعـي مِيْتَـةٍ فَيُجِيْـبُ[5]"[6]

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لعُرْوَةَ بن الوَرْد، وهو في الأصمعيَّات (ص47. البيت2).
الشَّاهد: (أُمَّ حَسَّانَ) رَخَّمَ المضافَ (أُمّ).

(2) الأصمعي، الأصمعيَّات (ص51. البيت 28). **الشَّاهد:** (يا أُمَّ) جواز ترخيم المضافَ.

(3) البيت مِنَ المتقارب، لأبي دُوَادٍ الإياديِّ، وهو في الأصمعيَّات (ص209. البيت 1) الزِّيادات مِنَ الكتابين.
الشَّاهد: (أُمِّ دارِ) جواز ترخيم المضافَ.

(4) سِيبَوَيْهِ، الكتاب (ج211/2).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، لم يُعْزَ إلى قائل معين، وهو في شرح المفصَّل (ج20/2)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1361/3)، وأوضح المسالك (ج52/4)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج253/2)، وضياء السَّالك (ج299/3). **اللُّغة:** لا تُبْعِد: لا تهلك، مِنَ البعد. ابن حرة: يَكْني بذلك عن الرَّجل الكريم.
الشَّاهد: (أَبا عُرْوَ) حيث رخَّمَ عَجُزِ المنادى المرَّكب المضاف؛ بحذف تائه؛ لأنَّ الأصل: يا أبا عروة؛ وحُكْمُ هذا التَّرخيمِ الجوازُ عند الكوفيِّين؛ وأمَّا البصريُّون فيمنعون ترخيمَ المنادى المُرَكَّب المضاف محتجِّين بأنَّ المضاف إليه بمنزلةِ التَّنوينِ ممَّا قبلَهُ؛ فهو ليس بآخر المنادى حقيقةً.

(6) ابن مالك، أوضح المسالك (ج52/4).

المسألة الخامسة عشرة- جواز ترخيم الاسم الثُّلاثي إذا كان وسطه مُتَحَرِّكًا:

رأسُ البابِ - الَّذي عليه مُعظمُ النَّحويِّينَ- يتمثَّل في أنَّ ترخيمَ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ لا يجوزُ بحال، وهذا هو مذهبُ البصريِّين، وإليه ذهبَ أبو الحسنِ عليٍّ بن حمزة الكسائيُّ مِنَ الكوفيِّين[1].

الخروجُ عَنِ الباب يتمثَّلُ فيما ذهبَ إليه الكوفيُّون مِنْ أنَّه يجوزُ ترخيمُ الاسمِ الثُّلاثيِّ إذا كانَ أوسطُهُ مُتَحَرِّكًا، وذلكَ نحوَ قولِكَ في (عُنُقٍ): (يا عُنُ)، وفي (حَجَر): (يا حَجَ) وفي (كَتِف): (يا كَتِ)، ذهب بعضهم إلى أنَّ التَّرخيمَ يجوز في الأسماءِ على الإطلاقِ.

واحتجَّ البصريُّون بأنَّ التَّرخيمَ في عُرْفِ النَّحويِّين إنَّما هو حذفٌ دَخَلَ في الاسمِ المنادى إذا كَثُرَتْ حروفُهُ، طلبًا لِلتَّخفيفِ، والاسمُ الثُّلاثيُّ في غايةِ الخِفَّةِ؛ فلا يُحْتَمَلُ الحذفُ؛ لأنَّ الحَذْفَ يؤدِّي إلى الإجحافِ بِهِ، يقول الأشمونيُّ في (شرحِهِ): فلا يجوزُ ترخيمُ الثُّلاثيِّ سواءٌ سَكَنَ وسطُهُ، نحو: (زيْدٌ) أو تحرَّك، نحو: (حَكَم)، هذا مذهبُ الجمهورِ، وأجازَ الفرَّاءُ والأخفشُ ترخيمَ المُحَرَّكِ الوَسَطِ، وأمَّا السَّاكنُ الوَسَط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولًا واحدًا، وقال في (الكافية): ولم يُرَخِّمْ، نحوَ: (بكر) أَحَدٌ، والصَّحيحُ ثبوتُ الخلافِ فيه، حُكِيَ عَنِ الأخفشِ وبعضِ الكوفيِّينَ إجازةُ ترخيمِهِ، وممَّنْ نَقَلَ الخِلافَ فيهِ أبو البقاء العُكْبُريُّ وصاحبُ النِّهاية وابنُ الخَشَّابِ[2] وابنُ هشامٍ الخضراويُّ[3].

يعتقدُ الباحثُ أنَّ رأيَ البصريِّينَ في هذِهِ المسألةِ أقربُ إلى الصَّوابِ؛ لأنَّ الدَّليلَ الَّذي احتجُّوا به في هذهِ المسألةِ أقوى مِنْ دليلِ الكوفيِّينَ الَّذينَ ذهبوا إلى جوازِ ترخيمِهِ؛ لأنَّه يوجدُ في الأسماءِ ما يماثِلُهُ، نحو: (يَدٍ ودَمٍ).

كما أنَّ ابنَ الأنباريِّ أجابَ على دليلِ الكوفيِّين بأنَّ الأسماءَ الَّتي وَقَعَ فيها التَّرخيمُ- ومثَّلوا بها- قليلةٌ في الاستعمالِ، بعيدةٌ عَنِ القياسِ.

---

(1) يُنظر تفاصيلُ هذِهِ المسالةِ في: الإنصاف (ص300)، وأسرار العربيَّة (ص81)، وشرح المفصَّل (ج20/2)، وارتشاف الضَّرَب (ج2231/5)، وأوضح المسالك (ج58/4)، وشرح ابن عقيل (ج3/ 289).

(2) أبو محمَّد عبد الله بن أحمد، ابن الخشَّاب: أَعْلَمُ معاصريه بالعربيَّة، كان عارفًا بعلوم الدِّين، وَقَفَ كتبَهُ على أهل العِلْم قبيل وفاته، مِنْ تصانيفه: (شرح مقدِّمة الوزير ابن هبيرة في النَّحو)، و(المرتَجل في شرح الجُمَل للزِّجاجي) مَاتَ سنةَ سبعٍ وستِّينَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج67/4).

(3) يُنظر الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك (ج68/3).

فأمَّا قلَّتُها في الاستعمالِ فظاهرٌ؛ لأنَّها كلماتٌ يسيرةٌ معدودةٌ؛ وأمَّا بُعْدُها عَنِ القياسِ فظاهرٌ – أيضًا– وذلكَ لأنَّ القياسَ يقتضي عدمَ الحَذْفِ[1].

المسألة السَّادسة عشرة– جواز ترخيم المرَخَّم:

رأسُ البابِ والمشهورُ والَّذي عليه أكثرُ النُّحاةِ أنَّ المُرَخَّمَ لا يُرخَّمُ، يقولُ أبو حيَّانَ: "والمُرَخَّمُ بحذفِ التَّاءِ يجوزُ أنْ يُرخَّم ثانيًا بحذف ما يلي التَّاء، هذا مذهبُ سيبويهِ، ومَنَعَ ذلكَ عامَّةُ النَّحويِّين"[2].

لاحظ–معي– قوله: (ومَنَعَ ذلكَ عامَّةُ النَّحويِّين)، هذا هو أصل الباب.

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما أجازه سيبويه مِنْ ترخيم ثانٍ للاسمِ المرخَّمِ بحذف التَّاء، ثمَّ يزداد ترخيمها بحذف الألف في نحو: (أرطاة)، يُقالُ في ترخيمِها (أرطا) بحذفِ التَّاءِ المربوطةِ، ثُمَّ يزدادُ ترخيمُها بحذفِ الألفِ، فيُقال: (يا أرطَ) الأولى على لغة مَنْ لا ينوي المحذوف، والثَّانية على لغة مَنْ ينوي[3][4]، وذكر سيبويه شاهدًا على ترخيم المرخَّم، وهو قول الشَّاعر:

فَقَــدْ رَأَى الــرَّاءونَ غَيْــرَ البُطَّــلِ أنَّـكَ يـا مُعـاوِ يـا ابـنَ الأفضـلِ[5]

يريد: يا معاوية[6]، قال أبو حيَّان: "والصَّحيحُ مذهبُ سيبويهِ، وبه وَرَدَ السَّماعُ"[7]، ومِنَ الشَّواهد الَّتي رودِتْ في السَّماع، وتؤيِّد مذهبِ سيبويه قول الشَّاعر:

أَحــارِ بْــنَ بَــدْرٍ، وَلِيــتَ ولايــةً فكُـنْ جُـرَذًا فِيهـا تَخُـون وتَسْـرِقُ

---

(1) يُنظر: ابنُ الأنباريِّ، الإنصاف (ص302).

(2) أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج2242/5).

(3) في التَّرخيم لغتانِ: لغة مَنْ ينتظر، ولغة مَنْ لا يَنْتَظِرُ، جاء في همع الهوامع (ج67/2): "في المرخَّم لغتان: الانتظار، وهو نيَّة المحذوف، وترك الانتظار، وهو عدم نيَّتِهِ، والأوَّل أكثرُ استعمالًا وأقواهما في النَّحو".

(4) يُنظَر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج2242/5).

(5) البيت مِنَ الرَّجز، للعَجَّاج، ليس في ديوانه، وهو في الكتاب (ج250/2)، والخصائص (ج3/ 320)، وارتشاف الضَّرَب (ج2240/5)، وهمع الهوامع (ج65/2)، وخزانة البغداديِّ (ج378/2). **الشَّاهد فيه:** إدخال ترخيم على ترخيم في (يا معاوِ)، رخَّم أوَّلًا فصار (يا معاوي)، ثمَّ دخله ترخيم آخر فَحُذِفَتْ منْهُ الياءُ فَبَقِيَ (معاوِ).

(6) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج251/2).

(7) أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج2242/5).

وَلَا تَحْقِرَنْ، يَا حارِ، شَيْئًا أَصَبْتَه فحَظُّك مِنْ مُلْك العِراقين سُرَّقُ[1]

عَقَّبَ ابنُ جِنِّي على البيت بقوله: "أفلا تراه كيف جمع بين التَّرخيمَيْنِ؟ **أحدهما:** على (يا حارُ)، وهو الضَّعيف، **والآخر** على (يا حارِ)، وهو القوي"[2].

وإنْ دلَّ هذانِ البيتانِ على شيءٍ فإنَّهما يدلَّانِ على أنَّه لا فرقَ بينَ أداتَيْ النِّداءِ: الهمزةِ و(يا) في ترخيم المرخَّم بعدهما، ومِنْه قول الشَّاعر:

يــا أَرْطُ إنَّــكَ فاعِــلُ مــا قُلْتَــهُ والمَـرْءُ يَسْـتَحي إذا لَـمْ يَصْـدُقِ[3]

يعتقد الباحث أنَّ ترخيم المُرَخَّم ظاهرةٌ لغويَّةٌ مستساغة طالما أنَّها مُسْتَعْمَلَةٌ عند العرب في أشعارهم، ولا يترتَّب على استعمالها أيُّ ضَرَرٍ يُذكر، فلا بأس بها طالما أنَّ السَّماع يؤيِّدها، ويثبت صحَّة القيام بها.

---

(1) البيتانِ مِنَ الطَّويلِ، وهما منسوبان لأنس بن أبي أنيس أو زنيم، والأوَّل منهما في: ارتشاف الضَّرَب (ج2242/5)، وشرح الأشموني (ج67/3)، وحاشية الصَّبَّان (ج259/3)، وهمع الهوامع (ج69/2)، والاثنان في لسان العرب (ج157/10). **الشَّاهد:** (أحار)، و (يَا حارِ) حيث رخَّم المنادى بحذف الهاء والحرف الَّذي سبقها، والأصل: (أحارثة) و (يا حارثة).

(2) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج310/3).

(3) البيت مِنَ الكامل، لزميل بن الحارث يخاطب أَرْطاة بن سُهَيَّة، وهو في ارتشاف الضَّرَب (ج2242/5)، وشرح الأشموني (68/3)، وحاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج259/3)، وهمع الهوامع (ج69/2).

الشَّاهد: (يا أَرْطُ) حيث أُرِيْدَ (يا أرطاة)، فرخَّمه أوَّلًا بحذف التَّاء على لغة مَنْ لم ينوِ رَدَّ المحذوفِ، وثانيًا رخَّمه بحذفِ الألفِ على لغة مَنْ نوى رَدَّ المحذوفِ، وهو الألف.

علاقة الاختصاص بالنِّداء

المسألة السَّابعة عشرة – الاختصاصُ[1] صورةٌ مِنْ صورِ النِّداءِ[2]:

أصلُ البابِ النِّداء، والخروجُ عَنْ أصلِ البابِ أسلوبُ الاختصاصِ.

وَضَعَ سيبويهِ أسلوبَ الاختصاصِ في صُلْبِ دراستِهِ للنِّداء متوسِّطًا أبوابَ النِّداءِ، يقولُ: هذا ما جرى على حرفِ النِّداء وَصْفًا له، ويَعْقِدُ بابًا بعنوان: (هذا بابٌ مِنَ الاختصاصِ يجري على ما جرى عليه النِّداء). والاختصاص عند سيبويه أشبه بالنِّداء، وليس بنداءٍ حيثُ أُجْرِيَ مجراهُ[3].

وَلْنَتأمَّلْ– معًا– قول الرَّضيِّ في (شرح الكافية)، يقول: "وممَّا أصلُهُ النِّداءُ بابُ الاختصاصِ؛ وذلك أنْ تأتيَ بـ (أيْ) وتجريه مجراه في النِّداء مِنْ ضَمِّهِ والمجيء بـ (هاء) التَّنبيه في مقام المضاف إليه... وإنَّما نُقِلَ مِنْ بابِ النِّداءِ إلى بابِ الاختصاصِ لِمُشارَكَةٍ معنويَّةٍ بينَ البابين، إذ المنادى– أيضًا– مُخْتَصٌّ بالخِطابِ مِنْ بين أمثاله"[4].

مِنْ كلام سيبويه والرَّضيِّ يتَّضِحُ أنَّ النِّداء يمثِّل رأسَ البابِ، وهو الأصل الَّذي تفرَّع عنه أسلوبُ الاختصاصِ.

لِتوضيحِ العلاقة الوثيقة بين النِّداء والاختصاص لِنَتَأَمَّلْ– معًا– قوله– تعالى: ﴿...لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ...﴾[5]، منهم مَنْ نَصَبَ (أَهْلَ) على الاختصاص؛ أيْ: (أخصُّ أهل البيت)، ومنهم مَنْ نصبَها على أنَّها منادى مضاف؛ أيْ: (يا أهل) وهو

---

(1) **الاختصاص:** مصدر اختصصتُهُ بكذا؛ أيْ: خصصتُه به، وقصرته عليه؛ فهو لغةً: قصرُ الحُكْمِ على بعض أفراد المذكور أولًا، **واصطلاحًا:** ما جيءَ به على صورةٍ هي لغيرِهِ تَوَسُّعًا، باعثه الفخرُ أو التَّواضعُ أو زيادةُ البيانِ، والمخصوص: اسمٌ ظاهرٌ بعد ضمير متكلِّم يخصُّهُ أو يشارك فيه. يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1150/3).

(2) جاء في المساعد لابن عقيل (ج240/2): النِّداءُ والنُّداء بكسر النُّون وضمِّها، وهو في اللُّغة الدُّعاء لعاقل وغيره، وأمَّا اصطلاحًا فعرَّفه ابن يعيش في شرح المفصَّل (ج120/8)، بقوله: "تنبيهُ المخاطبِ وحمْلُهُ على الالتفاتِ والاستجابةِ". وعرَّفه السُّيوطيُّ في الإتقان (ج281/3)، بقوله: "هو طلبُ إقبالِ المدعوِّ على الدَّاعي بحرفٍ نائبٍ منابَ (أدعو)".

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج231/2، 233).

(4) الرَّضي، شرح الرَّضي على الكافية (ج431/1).

(5) [الأحزاب: 33].

الأقرب إلى الصواب[1].

فالكلمة المقصودة تحتملُ المعنيَيْنِ، ولا تعارض بينهما،. جاء في (المقتضب): "قولك: (اللَّهُمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العِصابَةُ)[2]، أَجْرَوا حرفَ النِّداءِ على العصابةِ وليستْ مَدْعُوَّةً؛ لأنَّ فيها الاختصاص الَّذى في النِّداءِ، فأنتَ لم تدعُ العِصابة، ولكنَّكَ اخْتَصَصْتَها مِنْ غيرها؛ كما تختصُّ المَدْعوَّ، فجرى عليها اسمُ النِّداءِ؛ أعنى (أيَّتُها)؛ لمساواتها إيَّاه الاختصاص"[3].

وقد عدَّ ابن مالك العبارة المذكورة مِنْ باب الاختصاص المشابه للنِّداء؛ أيْ: وُرُوْدُ الاختصاص بصورة النِّداء[4].

يقول ابنُ السَّرَّاج: "اعلمْ أنَّ كلَّ منادى مختصٌّ، وأنَّ العربَ أجرتْ أشياءَ لمَّا اختصَّتْها مجرى المنادى كما أجْرَوا التَّسوية مجرى الاستفهام"[5].

جاء في (المفصَّل): "في كلامِهِمْ ما هو على طريقة النِّداء؛ ويقصدُ به الاختصاص، لا النِّداء، وذلك قولهم: (أمَّا أنا فأفعل كذا أيُّها الرَّجل)"[6].

جاء في (شرح ابن عقيل): "الاختصاص: يشبهُ النِّداء لفظًا ويخالفُهُ مِنْ ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّه لا يُسْتَعْمَلُ معه حرفُ نداءٍ.

والثَّاني: أنَّه لا بُدَّ أنْ يسبقَهُ شيءٌ.

والثَّالث: أنْ تصاحبَه الألف واللَّام، كقولك: (أنا أفعل كذا أيُّها الرَّجل)، وهو منصوب بفعل مضمر والتَّقدير: (أخص الرَّجل)[7].

باختصار يمكن القول: إنَّ الاختصاص اسْتُعْمِلَ في صورة النِّداء من باب التَّوَسُّع.

---

(1) يُنظر: السُّيوطيُّ، الإتقان (ج313/2).

(2) هذه العبارة نقلها سيبويهِ عَنِ العرب، وسار النُّحاة مِنْ بعدِهِ على طريقته في الاستشهاد بها. يُنظر: الكتاب (ج170/3).

(3) المبرِّد، المقتضب (ج298/3– 299).

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج91/1).

(5) ابنُ السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج367/1).

(6) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص69).

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج298/3).

المبحث السَّابع- التَّمييز[1]

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- مجيء التَّمييز معرفة:

رأس الباب الَّذي عليه معظم النُّحاة، وهو مشهور بينهم ويعرفه الكثير مِنْ دارسي النَّحو يتمثَّل في أنَّ التَّمييز لا يأتي إلَّا نكرةً[2].

جاء في (اللُّمَع): "التَّمييز تَخْليصُ الأجناس بعضها مِنْ بعض، ولفظ المُمَيَّز: اسمٌ نكرةٌ يأتي بعد الكلام التَّامِّ يُرادُ به تَبْيِينَ الجِنْسِ"[3].

يقول المبرِّد: "ولا يكون في قولك: (كم غِلْمانُكَ؟) إلَّا الرَّفعُ؛ لأنَّهُ معرفةٌ، ولا يكون التَّمييز بالمعرفة، فإذا قلت: (كم غِلْمانُكَ؟) فتقديره مِنَ العدد الواضح: أَعِشْرونَ غلامًا غِلْمانُكَ؟"[4].

---

(1) يقولون إنَّ التَّمييز مصطلحٌ بصريٌّ، يقابله عند الكوفيِّين التَّفسير، لكنَّ الباحث وَجَدَ أنَّ الخليل بن أحمد قد استخدم مصطلح (التَّفسير) في كتابه (الجُمَل في النَّحو) في عدَّة مواضع، منها ما جاء في الكتاب المذكور: "قولهم: (عندك خمسون رجلًا) نُصِبَتْ (رجلًا) على التَّفسير، قال الله -ﷻ: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً...﴾ [سورة ص:23] ، نُصِبَتْ (نَعْجَة) على التَّفسير" يُنظر: الخليل بن أحمد، الجُمَل(ص74). وبالاطِّلاع على الشَّواهد الَّتي ساقها الخليل في كتابه المذكور يتبيَّن أنَّها جاءتْ جميعًا نكرة ولم يكن بينها شاهد واحد وقع التَّمييز فيه معرفة.

كذاك ابن السَّرَّاج- وهو بصريٌّ- كان قد استخدم مصطلح (التَّفسير)، يقول معلِّقًا على إحدى المسائل: "ولو نُصِبَ على التَّفسير أو التَّمييز لجاز" يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج54/1).

أمَّا سيبويهِ فقد استخدم مصطلح (التَّفسير) في كتابه في نحو عشرين موضعًا، إلَّا أنَّه لم يستخدمه بمعنى التَّمييز، ولكنْ بمعنى التَّوضيح والتِّبيان. يقول مثلًا: "والتَّفسير الأوَّل أجودُ" سيبويه، الكتاب (ج194/4).

أطلق المبرِّد عليه اسم: (باب التَّبيين). يُنظر: المبرِّد، المقتضب (ج32/3) وأطلق عليه الزَّمخشريُّ اسم: التَّبين والتَّفسير، يُنظر: الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص93)، وأطلق عليه أبو البقاء العكبريُّ اسم: البيان والتَّبيين والتَّفسير. يُنظر: اللُّباب (ج296/1).

(2) يُنظر: ابن الورَّاق، عِلَلُ النَّحو (ص516).

(3) ابن جِنِّيْ، اللُّمع في العربيَّة (ص64).

(4) المبرِّد، المقتضب (ج56/3).

يقول ابن السَّرَّاج: "اعلم: أنَّ الأسماء الَّتي تُنْصَب على التَّمييز لا تكون إلَّا نكراتٍ تدلُّ على الأجناس" [1].

أمَّا الخروج عَنْ أصل الباب فيتمثَّل في أنَّ التَّمييز قد يأتي معرفةً، ومِنَ الشَّواهد التي يستشهد بها النُّحاة على ورود التَّمييز معرفة قول الشَّاعر:

فَمــا قَــوْمي بِثَعْلَبَــةَ بْــنِ سَــعْدٍ ولا بِفَــزَارَةَ الشُّــعْرِ الرِّقَابَــا [2]

يقول ابن مالك: "ثُمَّ أشرتُ إلى أنَّ الكِسائيَّ يجيز، نحو: (الأحد العشر الدِّرهم). وخالفه الفرَّاء في تعريف تمييز المركَّب، واتَّفَقا على تعريف تمييز (العشرين)، والصَّواب التزام تنكير التَّمييز مطلقًا" [3].

جاء في (معاني القرآن) للفرَّاء: "يجوز (ما فعلتُ الخمسةَ العشرَ)... ثُمَّ قال: وإنْ شئتَ أدخلتَ الألف واللَّام- أيضًا- في الدِّرهم الذَّي يخرج مفسِّرًا، فتقول: (ما فعلتُ الخَمْسَةَ العَشْرَ الدِّرهمَ)" [4].

فما ذكره الفرَّاء في (معانيه) مِنْ جواز إدخال الألف واللَّام في (الدِّرهم) يتنافى مع ما ذكره ابن مالك مِنْ أنَّ الفرَّاء خالف الكِسائيَّ في تعريف تمييز المركَّب، ولكنَّ الَّذي يشفع لابن مالك في هذه المسألة أنَّه ذكر في بعض النُّسخ هذه الصِّيغة: ثُمَّ أشرتُ إلى أنَّ الكِسائيَّ والفرَّاء يجيزان، نحو: (الأحد العشر الدِّرهم والعشرينَ الدِّرهم)، وهذا يتَّفق مع ما جاء في (معاني القرآن) السَّابق الذِّكر [5]، وهناك شواهد قرآنيَّة وَرَدَ التَّمييز فيها معرفةً لفظًا، نكرةً معنى، ومنها قوله-

---

(1) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج223/1).

(2) البيت مِنَ الوافر، للحارث بن ظالم المري، وهو مِنْ شواهد سيبويه في الكتاب (ج201/1)، وهو في المقتضب (ج 161/4)، والإنصاف (ص109)، وشرح المفصَّل (ج89/6).

اللُّغة: الشُّعْر: جمع أشعر، مؤنته: الشُّعْرى، والأشعر: الكثير الشَّعر (صفة مشبهة).

الشَّاهد: (الشُّعْرِ الرِّقَابَا)، حيث نصب (الرِّقابا) بقوله (الشُّعْر)، اتفق الفريقان الكوفيُّون والبصريُّون على أنَّه يجوز أنْ يكون انتصابه على التَّشبيه بالمفعول به، وزاد الكوفيُّون أنَّه يجوز- أيضًا- أنْ يكون انتصابه على التَّمييز؛ وذلك لأنَّ الكوفيِّين يجوِّزون أنْ يجيءَ التَّمييز معرفةً.

فأمَّا علماء البصرة فلكونهم يُوْجِبونَ كونَ التَّمييز نكرة لم يجيزوا انتصاب (الرِّقاب) في هذا البيت على التَّمييز، ويُرْوى في هذه العبارة (الشُّعْرى رقابا) مجردة مِنْ (أل)، البصريُّون لا يَرَوْنَ بأسًا في نصبه- حينئذٍ- على التَّمييز، وقد روى سيبويهِ البيت بالرِّوايتين جميعًا. يُنظَر: الكتاب (ج201/1).

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1676/3).

(4) الفرَّاء، معاني القرآن (ج32/2).

(5) يُنظر تعليق محقِّق كتاب: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1676/3) الهامش.

تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ...﴾[1]، يقول أبو حيَّانَ: "وانتصابُ (نَفْسَهُ) على أنَّه تمييز، على قول بعض الكوفيِّين؛ يقصد الفرَّاء... أمَّا التَّمييز فلا يجيزه البصريُّون؛ لأنَّه معرفةٌ، وشرط التَّمييز عندهم أنْ يكونَ نكرةً"[2].

بناءً عليه فالأصل: (سَفِهَ نفسًا)، فكلمة (نفسه) لم تكتسب التَّعريف مِنْ إضافتها للضَّمير، وبقي معناها معنى النَّكرة، ومنه قوله- تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا...﴾[3]، يقول أبو حيَّانَ: (معيشتها) منصوب على التَّمييز، على مذهب الكوفيِّين أو مشبه بالمفعول، على مذهب بعضهم أو مفعول به على تضمين (بطرت) معنى فعل متعدٍّ؛ أيْ: خَسِرَتْ معيشتها، على مذهب أكثر البصريِّين أو على إسقاط (في)؛ أيْ: في معيشتها، على مذهب الأخفش أو على الظَّرف على تقدير: أيام معيشتها، كقولك: (جئتُ خُفُوقَ النَّجْمِ)، على قول الزَّجَّاج[4].

بناءً عليه فالأصل: (بَطِرَتْ معيشةً)، وأُضِيْفَ التَّمييز إلى الضَّمير المُتَّصل، وهذه الإضافة لم تُكْسِبِ التَّمييز تعريفًا، بل بقى نكرةً في معناه.

المسألة الثَّانية- السَّماع يقول: إنَّ التَّمييز قد يتعدَّد:

رأس الباب – المشهور- يتمثَّل في أنَّ التَّمييز لا يتعدَّد كالخبر والحال، ويرى الدَّماميُّ أنَّ: الحال يتعدَّد بخلاف التَّمييز[5].

ومِنْ تعدد الحال قول الشَّاعر:

---

(1) [البقرة:130].

(2) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج628/1).

(3) [القَصَص: 58].

(4) يُنظر: أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج316/8).

(5) يُنظر: الدَّماميُّ، شرح الدَّماميِّ (ج358/2). مسألة: ما افترق فيه الحال والتَّمييز، وما اجتمَعَا فيه.

عَلَــيَّ إذا مــا زُرْتُ لَيلــى بِخُفْيَــةٍ زِيــارَةُ بَيْــتِ اللهِ رَجْــلانَ حافِيَــا[1]

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في القول بتعدُّد التَّمييز، واستشهدوا له بقول الشَّاعر:

بَــدَأْتُ بِاسْــمِ اللهِ فــي الــنَّظْمِ أَوَّلًا تَبــارَكَ رُحْمانًــا رَحيمًــا وَمَــوْئِلا[2]

لكنَّ ابن هشام خَطَّأَ قول بعضهم[3] إنَّ (رُحْمانًا)، و(رَحيمًا) تمييزان، والصَّواب عنده أنَّ (رحمانًا) بإضمار (أخصُّ أو (أمدح)، و(رحيما) حال منه، لا نعت له؛ لأنَّ الحقَّ قولُ الأعلمِ وابنُ مالكٍ: إنَّ الرَّحمنَ ليسَ بصفةٍ، بل عَلَمًا، وبهذا – أيضًا– يَبْطُلُ كونُهُ تمييزًا وقول قوم: إنَّه حال[4]، ووافق الدَّماميني ابن هشام في هذا الرَّأي[5].

المسألة الثَّالثة– وقوع الحال جامدة، والتَّمييز مشتقًا:

الأصل أنَّ حقَّ الحال الاشتقاق، وحقَّ التَّمييز الجمود[6]، والخروج عَنْ أصل الباب في هذه المسألة يتمثَّل فيما ذكره ابن هشام في (المغني) مِنْ أنَّهما قد يتعاكسانِ فتقع الحالُ جامدةً، نحو: (هذا مالُكَ ذهبًا)، ومنه قولُه– تعالى: ﴿. . . **وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا** . . .﴾[7]، ويقع التَّمييز مشتقًّا، نحو: (لله دَرُّهُ[8] فارسًا)، وقولك: (كَرُم زيدٌ ضيفًا)، إذا أردت الثَّناء على ضيف زيد بالكرم، فإنْ كان (زيد) هو الضَّيف احتمل الحال والتَّمييز.

شرح الرَّضيُّ عبارةَ ابنِ الحاجبِ: (واحتَمَلَتِ الحال)؛ يقصد (فارسًا)، بقوله: "قال

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لمجنون ليلى، وهو في أوضح المسالك (ج277/2)، ومغني اللَّبيب (ج409/5) وشرح الأشموني (ج26/2)، وحاشية الصَّبَّان (ج273/2).

الشَّاهد: (رَجْلانَ حافيا)؛ حيث تعدَّد الحال، وصاحبهما واحد، وهو فاعل الزِّيارة المحذوف، ويجوز أنْ يكوْنَا حالين مِنْ ياء المتكلِّم المجرورة محلًا بـ (على).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، وهو للشَّاطبيِّ، القاسم بن فيُرَّة، وهو في مغني اللَّبيب: (ج340/1؛ ج410/5) وشرح الدَّماميني (ج358/2). **الشَّاهد:** (رُحْمانًا رَحيمًا) اسْتُشْهِدَ به على تعدد التَّمييز.

(3) لم يتوصَّل الباحث إلى القائل بتعدُّد التَّمييز مِنَ النُّحاة أو غيرهم.

(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب: (ج410/5– 411).

(5) يُنظر: الدَّماميني، شرح الدَّماميني (ج358/2).

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج418/5).

(7) [الأعراف: 74].

(8) معنى (لله دَرُّه)؛ أيْ: خيره وعطاؤه، وما يُؤخَذُ منه، هذا هو الأصل، ثمَّ يُقال لكلِّ مُتَعَجَّب منه. يُنظر: أبو هلال العسكريُّ، جمهرة الأمثال (ج110/2). والميدانيُّ، مجمع الأمثال (ج192/2).

الأكثرون هي تمييز، وقال بعضهم: هي حال؛ أيْ: ما أعجبه في حال فروسيَّتِهِ!"، ورجَّح ابن الحاجب التَّمييز، وعَلَّل لذلك بقوله: لأنَّ المعنى: مَدَحَهُ مُطلقًا بالفروسيَّة، فإذا جُعِلَ حالًا اختصَّ المدح وتقيَّد بحال فروسيَّتِهِ[1].

أمَّا ابنُ الحاجبِ فعدَّها مِنْ باب تمييز الجُمَل؛ لأنَّها مِنْ باب تمييز النِّسبة الإضافيَّة؛ معناه: (لله دَرُّ فروسيَّته)[2]، ويؤيِّد الرَّضيُّ إعرابَها حالًا، بقوله: وأنا لا أرى بينهما فرقًا؛ لأنَّ معنى التَّمييز عنده: (ما أحسن فروسيَّتَهُ!)، فلا يمدحه في غير حال الفروسيَّة إلَّا بها، وهذا المعنى هو المُستفاد مِنْ: (ما أحسنَهُ في حال فروسيَّتِهِ!)، وتصريحهم بـ (مِنْ) في: (لله درُّكَ مِنْ فارس)، دليل على أنَّه تمييز[3].

مِنْ- هنا- يتَّضح أنَّ الرَّضيَّ يُجيزُ في (فارسًا) الحال والتَّمييز، ولا يرى تَعارُضًا بينَ الإعرابينِ، وإذا جاز إعرابُها حالًا فإنَّها تكون على بابها مِنَ الاشتقاق، ولم تخرج عنه، والأحسن عند قَصْدِ التَّمييز إدخال (مِنْ) عليه كما قال الرَّضيُّ.

واختُلِفَ في المنصوب بعد (حبذا)، فقيل: حال مطلقًا، وهو قول جماعة مِنَ البصريِّين، ومنهم الأخفش والفارسيُّ، وقيل: تمييز مطلقًا، وهو مذهب أبي عمرو ابن العلاء، وقيل الجامد تمييز والمشتقُّ حال، وقيل الجامد تمييز، والمشتقُّ إنْ أُريد تقييد المدح به، كقول الشَّاعر:

يـا حَبَّـذا المـالُ مَبْـذولًا بِـلا سَـرَفٍ فـي أَوْجُـهِ البِـرِّ إِسْـرارًا وَإِعْلانـا[4]

فحال، وإلَّا فتمييز، نحو: (حبذا راكبًا زيدٌ)[5].

---

(1) يُنظر: الرَّضي، شرح الرَّضي على الكافية (ج69/2).

(2) يُنظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل (ج355/1).

(3) يُنظر: الرَّضي، شرح الرَّضي على الكافية (ج69/2).

(4) البيت مِنَ البسيط، لم أقف له على قائل، وهو في: المساعد على تسهيل الفوائد (ج144/2)، وارتشاف الضَّرب (4/ 2061)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (ج26/7)، وشرح شواهد المغني للسُّيوطيِّ (ص862). **الشَّاهد:** (مَبْذولًا) مشتقٌّ أُريد به تقييد المدح، فهو حال لا تمييز.
الشاهد فيه: مجيء (مبذولًا) حالًا لا تمييزًا، فهو مشتقٌّ أُرِيْدَ به تقييد المبالغة في مدح المخصوص بالوصف. كذا قال أبو حيَّانَ في الارتشاف.

(5) ينظر: ابن عقيل، المساعد (ج144/1)، وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج419/5)، والدَّماميني، شرح الدَّماميني على المغني (ج360/2).

المسألة الرَّابعة – تَقَدُّم التَّمييز على عامله:

يجوز أنْ يتقدَّم التَّمييز ويتوسَّط بين العامل ومعموله، نحو: (طاب نفسًا زيدٌ)، والأصل: (طاب زيدٌ نفسًا)؛ وجواز التَّقدُّم والتَّوسط هذا باتِّفاق، جاء في(همع الهوامع): "يجوز توسُّط التَّمييز بين الفعل ومرفوعه– بلا خلاف– نحو: (طاب نفسًا زيدٌ)"[1].

رأس الباب– المشهور بين النُّحاة– أنَّه لا يجوز تقديم التَّمييز على عامله سواء أكان العامل فعلًا متصرِّفًا، كما في تمييز النِّسبة، أم كان الفعل جامدًا كفعل التَّعجب، أم كان اسمًا غير متصرِّف كما في تمييز المفرد، فلا تقول: (نفسًا طاب زيدٌ)، ولا (رجلًا ما أحسنه!)، ولا (عندي درهمًا عشرون)، هذا مذهب سيبويه والفرَّاء، وأكثر البصريِّين والكوفيِّين)[2].

الخروج عَنْ رأس الباب يتمثَّل فيما ذُكِرَ مِنْ أنَّ الكسائيَّ والمازنيَّ والمبرِّد وأبو عمر الجَرميَّ أجازوا تقديمَهُ على عامله المتصرِّف، فتقول: (نفسًا طاب زيدٌ)، و(شيبًا اشتعلَ رأسي)[3].

أمَّا ابن مالك فقد ارتضى هذا القول في بعض مؤلفاته، يقول: "أجمع النَّحْويُّون على منع تقديم التَّمييز على عامله إذا لم يكن فعلًا متصرِّفًا، فإنْ كان إيَّاه، نحو: (طاب زيدٌ نفسًا)، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائيِّ والمازنيِّ والمبرِّد، وبقولهم أقول"[4]، واستدلَّ أصحاب هذا الرَّأي بالسَّماع والقياس، أمَّا السَّماع فكقول الشَّاعر:

أَتَهْجُــرُ لَيْلَــى بِــالْفِراقِ حَبِيبَهــا وَمــا كــانَ نَفْسًــا بِــالْفِراقِ تَطيــبُ[5]

عقَّب الأزهريُّ: "يُحْتَمَلُ أنْ يكون (نفسًا) منصوبة بفعل محذوف دلَّ عليه المذكور، فالتَّقدير: (أَتَطيبُ نفسًا تطيب)"[6].

---

(1) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج2/ 268).

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج206/1)، والأزهري، شرح التَّصريح (ج628/1).

(3) يُنظر رأيهم في ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص115). وشرح ابن النَّاظم (ص253).

(4) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج389/2).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، للمُخَبَّل السَّعدي (ربيع بن ربيعة بن مالك)، وهو في المقتضب (ج37/3)، وشرح المفصَّل (ج74/2)، وشرح ابن عقيل (ج293/2)، وشرح الأشموني (ج53/2).

الشاهد: (نفسًا) حيث وردت تمييزًا متقدِّمًا على عامله (تطيب) وهو فعل متصرِّف، والأصل: (تطيب نفسًا)، وقد جوَّزه بعضُهم، وعدَّه بعضهم الآخر ضرورة، و(كان) زائدة.

(6) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح (ج629/1).

أمَّا القياس: فالتَّمييز كالمفعول به وباقي الفَضَلات- وهي منصوبة- وكلُّها يجوز تقديمها على العامل: إنْ كان متصرِّفًا، ولم يعبؤوا بأصلٍ، ولم يُبالُوا به.

وعبَّر ابن مالك عَنْ هذينِ الاستدلالينِ اللَّذَيْنِ استدلَّ بهما القائلون بجواز تقدُّم التَّمييز على عامله بقوله: "قياسًا على سائر الفَضَلات المنصوبة بفعل متصرِّف؛ ولصحَّة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنَّقل الصَّحيح"[1].

بقى في هذه المسألة أنْ يُشار إلى أقوال النُّحاة حول العِلَّة في امتناع تَقَدُّم التَّمييز على عامله:

أ- سبب تقدُّم العامل إذا كان اسمًا أو فعلًا جامدًا؛ لأنَّ معمول هذينِ لا يتقدَّم عليهما في غير هذا الباب؛ فعدم جواز تقدُّمه- هنا- هو مِنْ طرد الحُكْمِ على وتيرة واحدة.

ب- وأمَّا عَدَمُ تقدُّم التَّمييز على العامل إذا كان فعلًا متصرِّفًا؛ فلأنَّ أكثرَ ما وَرَدَ مِنْ تمييز النِّسبة مُحَوَّلٌ عَنْ فاعل؛ ومِنَ البَدَهِيِّ أنَّ الفاعل لا يجوز تقدُّمه على فعله؛ وما كان أصله الفاعل خليق بأنْ يأخذ ما استقرَّ له[2].

ذكر صاحب (شرح التَّصريح) سببين آخرين للمنع، هما[3]:

أ- لأنَّ الغالب في التَّمييز المنصوب بفعل متصرِّف أنْ يكون فاعلًا في الأصل، وقد حُوِّلَ الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يُغَيَّرُ عمَّا كان مُسْتَحِقَّهُ مِنْ وجوب التَّأخير لِمَا فيه مِنَ الإخلال بالأصل.

ب- لأنَّ التَّمييز كالنعت في الإيضاح، والنَّعت لا يتقدَّم على عامله، فكذلك ما أَشْبَهَهُ.

في المقابل ذكر ابن مالك أدلَّةً عقليَّةً، أثبت فيها جواز تقديم التَّمييز على عامله إذا كان فعلًا مُتَصَرِّفًا، وإنْ كان سيبويه لم يُجِزْهُ، يذكرها الباحث موجزةً لتحصل الفائدة إنْ شاء الله- تعالى:

أ- أنَّ دَفْعَ رواياتٍ برأي لا دليل عليه، لا يُلْتَفَتُ إليه.

ب- أنَّ جَعْلَ التَّمييز كبعض الفضلات، فيه تقوية، لا تَوْهِيْن؛ لأنَّه ضَرْبٌ مِنَ المبالغة.

ت- أنَّ أصالةَ فاعليَّةِ التَّمييز المذكور كأصالة فاعليَّةِ الحال في نحو: (جاء راكبًا رجلٌ)، فإنَّ

---

(1) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج2/389). يُنظر هذه الصَّفحة للاطِّلاع على المزيد مِنَ الشَّواهد الشِّعريَّة الَّتي تؤيِّد ما ذهب إليه القائلون بجواز تقدُّم التَّمييز على عامله.

(2) تُنظَر هذه الشُّروط في: السُّيوطيِّ، همع الهوامع (ج2/268)، والأزهريِّ، شرح التَّصريح (ج1/ 628)، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج2/301).

(3) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح (ج1/628- 629).

أصله (جاء راكبٌ)، على الاستغناء بالصِّفة، و(جاء رجلٌ راكب) على عدم الاستغناء بها، وكما تُنُوْسِيَ الأصل في الحال، تُنُوْسِيَ في التَّمييز.

ث- أنَّ مَنْعَ التَّمييز المذكور عند مَنْ مَنَعَهُ مرتَّبٌ على كونه فاعلًا في الأصل، وذلك يقع في بعض الصُّور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك، نحو: (امتلأتِ الكُوْزُ ماءً)، وقوله- تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا . . .﴾[1]، وهذا دليل على ضَعْفِ علَّة المَنْع[2].

خلاصة القول في هذه المسألة:

اتَّفق النُّحاة على جواز توسُّط التَّمييز بين العامل ومعموله؛ نحو: (طاب نفسًا زيدٌ)، وأجمعوا على مَنْعِ تقديم التَّمييز على عامله إذا لم يكن فعلًا متصرِّفًا، فإنْ كان فعلًا متصرِّفًا، ففيه خلاف، مَنَعَ ذلك سيبويه، وجوَّزه الكسائيُّ والمازنيُّ والمبرِّد، وبقولهم قال ابن مالك.

المسألة الخامسة- نائب الفاعل قد ينوب عَنِ التَّمييز:

المشهور أنَّ الَّذي ينوب عَنِ الفاعل شيء واحد كما ذكر ابن مالك هو نائب الفاعل، ومعلوم أنَّ الفاعل ونائبه لا يجتمعانِ، فلا يجوز أنْ نقول: (حُرِّرتِ القدسُ مِنْ قِبَلِ صلاح الدِّين)، يقول ابن مالك: "كما لا يكون للفعل إلَّا فاعلٌ واحد، كذلك لا ينوب عَنِ الفاعل إلَّا شيءٌ واحدٌ إمَّا ظاهر، وإمَّا مضمر"[3].

وما خرج عَنِ الباب يتمثَّل فيما أجازهُ الكِسائيُّ مِنْ أنَّ التَّمييز قد ينوب عَنِ الفاعل، جاء في (شرح الكافية): "وأجاز الكِسائيُّ في (امتلأتِ الدَّارُ رجالًا): (امتُلِئَ رجالٌ)، وفي نسخة أخرى: (امتُلِئَ رجالًا)"[4]، فقد ناب نائب الفاعل عَنِ التَّمييز.

والرَّأي في هذه المسألة أنَّه لا ينوب عَنِ الفاعل إلَّا شيءٌ واحدٌ، أمَّا رأي الكِسائيِّ فلا أرى له مسوِّغًا، فالمثال الَّذي ضُرِبَ (امتُلِئ رجالًا أو رجالٌ) جملة مبهمة غير واضحة، فما الَّذي امتلأ؟

---

(1) [القمر: 12].

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (390/2).

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافيَّة (ج612/2).

(4) المرجع السَّابق، ج612/2.

المبحث الثَّامن: النَّصب في الأفعال، وما يتَّصل بها مِنْ أدوات

المطلب الأوَّل: الفعل المضارع المنصوب، وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- إظهار (أنْ) المضمرة:

رأس الباب- المشهور- إضمار (أنْ) بعد لام الجحود الَّتي تنصب الفعل المضارع بطريقة غير مباشرة، جاء في (المساعد): يُنْصَبُ الفعل بـ (أنْ) لازمة الإضمار بعد اللَّام المؤكِّدة لنفي في خبر (كان) ماضية لفظًا أو معنًى، نحو: (ما كان زيدٌ ليفعل)، و(لم يكن زيدٌ ليفعل)، وهذا قول البصريِّين، والكوفيُّون يقولون النَّاصب اللَّام[1].

وغير المشهور ما قال به بعض نحويِّي البصرة مِنْ جواز حذف اللَّام، وإظهار (أنْ)، نحو: (ما كان زيدٌ أنْ يقوم)[2]، نَقَلَ ابنُ عَقيلٍ عن ابنِ الأنباريِّ أنَّ العرب تُدخِلُ (أنْ) في موضع لام الجحود، فيقولون: (ما كان عبدُ الله أَنْ يَظْلِمَكَ)، و(لم يكنْ محمَّدٌ أنْ يَخْتَصِمَكَ)، قال: ولا موضع لـ (أنْ)؛ لأنَّها أفادت ما أفادتِ اللَّام، ولا يجوز: (ما كان عبدُ الله لِأَنْ يَزورَكَ)، بإظهار (أنْ) بعد اللَّام عند كوفيٍّ ولا بصريٍّ[3].

واستدلَّ النُّحاةُ على جواز حذف اللَّام، وإظهار (أنْ) بقوله- تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى**. . .﴾[4]، وقيل: الصَّحيح المنع، ولا حُجَّة في الآية؛ لأنَّ (أنْ يُفْتَرى) في تأويل مصدر خبر (كان)، جاء في (ارتشاف الضَّرَب): "والصَّحيح أنَّه لا يُكتفى بـ (أنْ) عَنِ اللَّام"[5].

عقَّب خالد الأزهري بقوله: "وفي هذا الرَّدِّ نظرٌ؛ لأنَّ المراد بالقرآن المقروء لا القراءة، والحقُّ أنَّ هذا ليس ممَّا نحن فيه؛ لأنَّ الكلام فيما الخبر فيه مزيد ونحوه"[6].

يرى الباحث أنَّ (أنْ) المضمرة لا بُدَّ وأنْ تبقى بهذه الصِّفة، ولا يجوز إظهارُها؛ حتَّي

---

(1) يُنظر: ابن عقيل، المساعد (ج77/3).
(2) يُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1658/3).
(3) يُنظر: ابن عقيل، المساعد (ج77/3).
(4) [يونس: 37].
(5) أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1658/3).
(6) خالد الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج372/2).

يكون هناك معنى للتَّفريق بين (أنْ) المباشرة الَّتي تنصب الفعل المضاع نصبًا مباشرًا، و(أنْ) المضمرة الَّتي تنصب الفعل المضارع نصبًا غير مباشر بعد لام الجحود. وإلَّا فإنَّه لا حاجةَ إلى تقسيم نواصب المضارع إلى مباشرة وأخرى غير مباشر، فكلُّ مجموعة مِنَ المجموعتين لا بدَّ وأنْ تلزم حدودَها.

المسألة الثَّانية- (أَنْ) تشارك (ما) في كونها مصدريَّة ظرفيَّة وقتيَّة:

المشهور بين النُّحاة أنَّ (ما) قد ترد مصدريَّة ظرفيَّة وقتيَّة، كما في قوله- تعالى: ﴿...وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1]؛ وسُمِّيتْ بذلك لتأويلها مع ما بعدها بالمصدر[2] نحو: (اطلبِ الجهادَ ما دُمْتَ على أرض فلسطينَ)؛ أي: مدَّةَ دوامِكَ عليها.

جاء في (أوضح المسالك): "وسُمِّيَتْ (ما) هذه مصدريَّة؛ لأنَّها تُقَدَّر بالمصدر، وهو الدَّوام؛ وسُمِّيَتْ ظرفيَّة؛ لنيابتها عَنِ الظَّرف، وهو المُدَّة"[3].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما ذكرَهُ الزَّمخشريُّ مِنْ أنَّ (أنْ) تشارك (ما) في كونها قد تَرِدُ مصدريَّة ظرفيَّة وقتيَّة، وخرَّج عليه قوله- تعالى: ﴿...أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ... ﴾[4]، وقوله: ﴿... إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا... ﴾[5]؛ أيْ: وقتَ أنْ آتاه، وحين أنْ يَصَّدَّقُواْ، جاء في (الكشَّاف) معلِّقًا على الآية الأولى: "حاجّ وقتَ أنْ آتاهُ اللهُ المُلْكَ"[6].

وجاء في (البرهان في علوم القرآن): "وأجاز الزَّمخشري أنْ تقع (أنْ) مثل (ما) في نيابتها عن ظرف الزَّمان"[7].

قال أبو حيَّان: وأكثر النُّحاة لا يعرفون ذلك ولا حجَّة فيما ذكره- يقصد الزَّمخشريَّ- لاحتمال كونها (أنْ) للتَّعليل، ولم يَقُمْ دليلٌ على كون (أنْ) ظرفيَّة مثل (ما)[8].

---

(1) [مريم: 31].

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1/384).

(3) ابن هشام، أوضح المسالك (ج1/233).

(4) [البقرة: 258].

(5) [النِّساء: 92].

(6) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج1/305).

(7) الزَّركشيُّ، البرهان في علوم القرآن (ج4/228).

(8) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج2/994).

لاحظ- معي- قوله: (أكثر النُّحاة لا يعرفون ذلك)، يدلُّ على أنَّ ما قاله الزَّمخشريُّ غير مشهور، وهو في حدِّ ذاته يُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

أحكام تتعلَّق بـ (لن)

المسألة الثَّالثة- (لن) قد لا يفيد تأبيد النَّفي:

المعروف أنَّ (لَنْ) مِنْ نواصبِ الفعلِ المضارعِ المباشرةِ، وأحرف النَّصب الَّتي تنصب المضارع عند البصريِّين والجمهور أربعة، هي: (لن، وكي، وأنْ، وإذنْ)، وقد ذكرها ابن مالك في (الألفيَّة)[1]، وجاء في (همع الهوامع): "فنواصبُ الفعلِ المضارعِ أربعةُ أحرفٍ: أحدُها (أنْ)، وهيَ أمُّ البابِ، بدليل الاتِّفاق عليها والاختلاف في (لَنْ) و(إذِنْ) و(كَيْ)"[2].

رأسُ البابِ المشهور بين الدَّارسين أنَّ معنى (لَنْ) هو نفي الفعلِ المُسْتَقْبَلِ، فهي تُخَصِّصُ الفعلَ المضارعَ للاستقبالِ وتنفي حدوثُهُ، يُقال: (لنْ أخونَ وطني).

والمشهور كذلك أنْ (لَنْ) تفيدُ تأبيدَ النَّفي كما في قوله- تعالى: ﴿. . . **إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ**. . . ﴾[3].

يقول المراديُّ: "(لَنْ) حرفُ نفيٍ، يَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ، ويخلِّصه للاستقبال، ولا يلزم أنْ يكونَ نفيُها مؤبَّدًا، خلافًا للزَّمخشريِّ"[4].

لاحظ قوله: (ولا يلزم أنْ يكون نفيُها مؤبَّدًا).

الخروجُ عَنِ البابِ والحقُّ أنَّ (لَنْ) لا تفيدُ تأبيدَ النَّفيِ بوضعها، وإنَّما قد يُسْتَفادُ هذا المعنى مِنَ المقام، والحُكْمُ بأنَّ الآياتِ القرآنيَّةُ تَدُلُّ على أنَّ (لن) تفيدُ تأبيدَ النَّفي-غيرُ دقيقٍ، ولْتَتَأَمَّلْ- معي- قوله- تعالى: ﴿. . .**فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي**. . .﴾[5]، فإنَّ قوله: (حتَّى يأذنَ لي أبي) يدلُّ على أنَّ النَّفي بـ (لَنْ) لا يفيدُ التَّأبيد، ومنه قوله- تعالى: ﴿. . .**فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ**

---

(1) يُنظر: ابن مالك، متن الألفيَّة (ص45).

(2) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج281/2). ويُنظر: شرح المفصَّل (ج15/7).

(3) [الحَجُّ: 73].

(4) المرادي، الجنى الدَّاني (270).

(5) [يوسف: 80].

﴿إِنْسِيًّا﴾[1]، فالتَّقييدُ فيه بذكر اليوم دليلٌ على أنَّها لا تفيدُ تأبيدَ النَّفي؛ إذ لو كانت تفيدُ ذلكَ لكان الكلام متناقضًا.

ويؤيِّدُ الباحثُ الرأيَ القائل: إنَّ(لن) لا تفيدُ تأبيدَ النَّفي، فمثلًا قوله – تعالى: ﴿...أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾[2]، هذا خاصٌّ بنفي الفعل في معركةٍ بعينها، وإذا انتهى زمان المعركة انتهى التَّأبيد.

اعترض مشرف هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور: جهاد العرجا على المصطلح المرَّكب الَّذي استخدمتُهُ – هنا– وهو أنَّ (لن) لا تفيدُ تأبيدَ النَّفي، وقال لي: (لن) التَّأبيديَّة هي (لن) الزَّمخشريَّة، ولم يقل بنفيها التَّأبيدي إلَّا الزَّمخشريُّ، فهي خاصَّةٌ به، ومعروفٌ أنَّ الزَّمخشريَّ مذهبه ظاهريٌّ؛ فَعُدْ إلى هذه المسألة لتفهم تفاصيلها.

وبعد عودتي إلى هذه المسألة تبيَّن لي أنَّ نِسْبَةَ هذه القاعدة النَّحويَّة للزَّمخشريِّ فيه نظر، والدَّليل على ذلك ما يأتي:

أ– اطلعتُ على كتبٍ ألَّفها الزَّمخشرِّيُّ، ومنها: (الكشَّاف) و(المفصَّل) فلم أجد فيها تصريحًا للمؤلف بأنَّ (لن) تفيد تأبيد النَّفي عنده.

ب – أنَّ النَّحويِّين الَّذين جاءوا مِنْ بعد الزَّمخشريِّ، وقاموا بشرح كتابه (المفصَّل)، ومنهم ابن يعيش، لم يستدلَّ أحدٌ منهم بقاعدة (لن التَّأبيديَّة)، أو ينسبها إلى الزَّمخشريِّ.

ت– قد يكون التَّصحيف قد تسرب إلى بعض العبارات الَّتي كَتَبَ بها الزَّمخشريُّ مؤلَّفاته، ومنها الكشَّاف– فعلى سبيل المثال– كُتب (تأبيد النَّفي) بدلَ (تأكيد النَّفي)، ثم اشْتُهِرَتْ هذه المسألة في كتب النَّحو، جاء في (الكشَّاف): فإنْ قلت ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النَّفي الَّذي تعطيه (لا)[3].

فكلمة (تأبيد)– مثلًا– وردت في (الكشَّاف) في موضع واحد، ولم يوردها المؤلف في حديثه عَنِ المعنى الَّذي تفيده (لن)، يقول في تعليقه على الآية مِنْ سورة الكهف: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي

(1) [مريم: 26].

(2) [آل عمران: 124].

(3) يُنظر: الزَّمخشريِّ، الكشَّاف (ج2/154).

﴿فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾[1]: "(إنْ شاء اللهَ)، وفيه وجه ثالث، وهو: أنْ يكون (أَنْ يَشاءَ اللَّهُ) في معنى كلمة تأبيد، كأنَّه قيل ولا تقولَنَّهُ أبدًا"[2]، أضف إلى ذلك أنَّ مصطلح (التَّأبيديَّة) لم يرد في (الكشَّاف)، ولا في (المفصَّل في صنعة الإعراب) مطلقًا.

كلُّ هذه الأدلة تدلُّ على أنَّه لا وجود لتلك القاعدة اللُّغويَّة المنسوبة إلى الزَّمخشريِّ، وإنَّما هي مِنْ صنيع مَنْ جاءوا بعده خاصَّة المحدثينَ، ومنهم فاضل صالح السَّامرائي في كتابه الموسوم بـ (معاني النَّحو)[3].

ث- يُقال: إنَّ هذه القاعدة اشتُهرت عند مَنْ جاء بعد الزَّمخشريِّ مِنَ النحاة، ونسبوها إليه بدافع شدَّة التَّحرز والاحتراس مِنْ عقيدته الاعتزاليَّة، والحذر مِنْ تأثير مذهبه.

والخلاصة تتمثَّل في أنَّ نسبةَ هذه القاعدة اللُّغويَّة للزَّمخشريِّ أمرٌ غير ثابت.

المسألة الرَّابعة- (لن) يفيد توكيد النَّفي:

رأس الباب- المشهور- يتمثَّلُ في أنَّ (لن) لا تفيدُ تأكيدَ النَّفي بوضعها، فقولك: لَنْ أقومَ، يفيدُ نفي القيامِ في المستقبل دون توكيد، وهذا قول الجمهور، جاء في (همع الهوامع): "وتنصب (لن) المستقبل؛ أيْ: أنَّها تُخَلِّصُ المضارعَ إلى الاستقبال، وتفيدُ نَفْيَهُ، ثُمَّ مذهب سيبويه والجمهور أنَّها تنفيه مِنْ غير أنْ يُشْتَرَطَ أنْ يكونَ النَّفيُ بها آكَدَ مِنَ النَّفي بـ (لا)"[4].

يقول الأشمونيُّ: "فأمَّا (لن) فحرفُ نَفْيٍ تختصُّ بالمضارعِ، وتخلِّصُهُ للاستقبال، وتنصبُهُ كما تنصبُ (لا) الاسمَ، نحو: (لَنْ أضربَ)، و(لنْ أقومَ)، فتنتفي ما أُثْبِتَ بحرف التَّنفيس، ولا تفيد تأبيد النَّفي ولا تأكيده"[5]. لاحظ قوله: (لا تفيدُ تأبيدَ النَّفيِ ولا تأكيدَهُ).

وغير المشهور- الخروج عَنْ أصل الباب- يتمثَّلُ في أنَّ معنى (لن) يفيد توكيدَ النَّفي، جاء في (الكشَّاف): "فإنْ قلت: ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيدُ النَّفي الَّذي تعطيه (لا)، وذلك أنَّ

---

(1) [الكهف: 23].

(2) الزَّمخشريِّ، الكشَّاف (ج715/2).

(3) يُنظر: السَّامرائي، معاني النَّحو (ج362/3).

(4) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج286/2).

(5) الأشمونيِّ، شرح الأشمونيِّ (ج548/3). يبدو لي أنَّ الأشمونيَّ نقلَ ذلكَ عَنْ ابن هشام: يُنظر: مغني اللَّبيب (ج504/3).

(لا) تنفي المستقبل، تقول: (لا أفعلُ غدًا)، فإذا أَكَّدْتَ نفيَها قلتَ: (لن أفعلَ غدًا)"[1].

جاء في (البرهان): "(لنْ) لتأكيدِ النَّفي كـ (إنَّ) في تأكيدِ الإثبات، فتقول: (لا أبرح)، فإذا أردتَ تأكيدَ النَّفي قلت: (لن أبرحَ)"[2]، ويُلاحظ أنَّ الأشمونيَّ لا يوافقُ صاحِبَي (البرهان) و(الكشَّاف) في أنَّ (لن) لتأكيد النَّفي.

أحكام تتعلَّق بـ (كي)

المسألة الخامسة- وقوع (كي) اسمًا مختصرًا مِنْ (كيف):

لِتَتَأَمَّلْ-معي- ما جاء في (الجنى الدَّاني): نقل بعضُهم في (كي) ثلاثةَ مذاهب؛ **أحدها:** أنَّها حرفُ جَرٍّ دائمًا، وهذا مذهب الأخفش[3]. **ثانيها:** أنَّها ناصبة للفعل دائمًا، وهذا مذهب الكوفيِّين.

وثالثها: أنْ تكون حرفَ جرٍّ تارةً، وناصبةً للفعل تارةً أخرى، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريِّين؛ أي: أنَّها تكون حرفَ جَرٍّ ومصدريَّةً، وهو الصَّحيح[4].

الحالة الأولى: أنَّ تكون حرفَ جَرٍّ.

المواضع الَّتي تكون فيها (كي) حرف جرٍّ[5]:

تكون (كي) حرف جرٍّ في ثلاثة مواضع، وذلك إذا دخلتْ على (ما) الاستفهاميَّة، أو المصدريَّة، أو (أنْ) المصدريَّة، وعبَّر عنها الأشموني بـ "أنَّها الَّتي تكون بمنزلة (لام التَّعليل) معنًى وعملًا"[6].

أ- إذا دخلت (كي) على (ما) الاستفهاميَّة، نحو: كَيْمَهْ؟ أي: (لِمَهْ؟) فـ (ما) الاستفهاميَّة مجرورة بـ (كي) وحُذِفتْ ألفُ (ما) الاستفهاميَّة؛ لدخول حرف الجرِّ عليها، وجيء بالهاء للسَّكْت.

ب- إذا دخلت (كي) على (ما) المصدريَّة، نحو: (جئت كي ما أتعلَّم). **والتَّقدير:** (جئت للتَّعلُّم)، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج2/154). ويُنظر السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج2/286).

(2) الزَّركشي، البرهان (ج2/420).

(3) يُنظر مذهب الأخفش في توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (ج3/1232).

(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص264)، وتوضيح المقاصد للمؤلف نفسه (ج3/1232).

(5) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص264).

(6) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج3/182).

إذَا أَنْــتَ لَــمْ تَنْفَــعْ فَضُــرَّ فَإنَّمَــا يُرَجَّــى الفَتَــى كَيْمَــا يَضُــرُّ وَيَنْفَــعُ[1]

ت- إذا دَخَلَتْ على (أَنْ) المصدريَّة، نحو: (جئت كي أَنْ أتعلَّم)، فالمصدر المؤوَّل (أَنْ أتعلمَّ) في محلِّ جرٍّ بحرف الجرِّ (كي)، ودخولها على (أنْ) المصدريَّة نادر، ومنها قول الشَّاعر:

كــادوا بِنَصْــرِ تَمــيمٍ، كَــيْ لِــيَلْحَقَهُمْ فيــهِ، فَقَدْ بَلَغوا الأَمْرَ الَّذي كــادوا[2]

عقَّب المرادي بكلام جميل يقول: "ولا يجوز أنْ تكون (كي) ناصبةً في هذا البيت؛ لِفصْلِ اللَّام بينها وبين الفعل، واللَّام زائدة؛ لأنَّ (كي) لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع، فيتعيَّن أنْ تكون جارَّةً، واللَّام تأكيد لها، و(أنْ) مضمرة بعد اللَّام"[3].

الحالة الثَّانية:

أنَّ تكون ناصبة للفعل، جاء في (توضيح المقاصد): "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّها ناصبة للفعل دائمًا، وتأوَّلوا (كَيْمَه) على تقدير (كي تفعلَ ماذا)"[4]، وانتُقِدَ تأويل الكوفيِّين بالآتي[5]:

أ- هذا التَّأويل يترتَّب عليه كثرة الحذف.

ب- فيه إخراج (ما) الاستفهاميَّة عن حقِّ الصَّدَارة.

ت- فيه حذف لألف (ما) الاستفهاميَّة دون أنْ يسبقها حرف الجرِّ.

ث- حذف الفعل المنصوب (تفعل) مع بقاء عامل النَّصب، وهذا لم يثبت عَنِ النُّحاة.

فإنْ لم تقع بعدها (أَنْ) المصدريَّة، ولم تُسْبَق بحرف الجرِّ (اللَّام)، نحو: (جئتُ كي أتعلمَ)، فستكون مصدريَّةً ناصبة للفعل المضارع بعدها، واللَّام مقدَّرة، والتَّقدير: (جئت لكي أتعلَّمَ)، وحَمْلُها على هذا الوجه أَوْلى؛ لأنَّه الأكثر في الاستعمال؛ ولذلك إذا سُبِقَت (كي) باللَّام كانت مصدريَّةً، نحو: (جئت لكي أتعلَّمَ)، وهذا هو الأكثر استعمالًا.

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، للنَّابغة الجَعْديِّ في ديوانه (ص106. ق43. البيت 1)، وقيل للنَّابغة الذُّبيانيِّ، وصحَّح العينيُّ أنَّه لقيس بن الخَطيم. يُنظر: المقاصد النَّحويَّة (ج1196/3)، وهو في الجنى الدَّاني (ص262)، وشرح الأشموني (ج182/3)، والهمع (ج290/2)، وخزانة البغداديِّ (ج499/8).

الشَّاهد: (كيما) حيث دخلت (كي) على (ما) المصدريَّة. وهذا نادر، ويُقال إنَّ (ما) فيه كافَّة.

(2) البيت مِنَ الطَّويل، للطِّرماح بن حكيم، وهو في الجنى الدَّاني (ص264)، وهمع الهوامع (ج2/ 291).

الشَّاهد فيه قوله: (كَيْ لِيَلْحَقَهُمْ) مجيء (كي) قبل اللَّام نادر.

(3) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص264).

(4) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1232/3).

(5) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج183/3). والسُّيوطي، همع الهوامع (ج291/2).

وعبَّر الأشموني عَنْ هذه الحالة بأنَّ (كي) تكون بمنزلة (أنْ) المصدريَّة معنًى وعملًا، ويتعيَّن ذلك في الواقعة بعد اللَّام وليس بعدها (أنْ) كما في قوله- تعالى: ﴿**. . .لِكَيْلا تَأْسَوْا. . .**﴾[1]، ومنه- أيضًا- قوله- تعالى: ﴿**لِّكَيْلاَ تَحْزَنُواْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ. . .**﴾[2].

ج- أن تكون حرف جرٍّ دالًّا على التَّعليل، ويكون الفعل بعدها منصوبًا بـ (أَنْ) المصدريَّة مُقَدَّرة.

فمجيئُها حرف جرٍّ أو ناصبة فهذا مشهور بين النُّحاة والدَّارسين، وهذا يشكل رأس الباب، ومِنْ شواهد ورود (كي) ناصبة للفعل المضارع في (صحيح البخاري) مقترنة باللَّام:

- قول ابن شهاب[3] معلِّقًا على وصف فعل لرسول الله - ﷺ - يقول ابن شهاب: "**فأُرى وَالله أَعْلَمُ أنَّ مُكْثَهُ لِكَيْ ينْفُذَ النِّسَاءُ قَبْلَ أنْ يُدْرِكَهُنَّ مَنِ انْصَرَفَ مِنَ القَوْمِ**"[4].

- ما قيل للنَّبيِّ - ﷺ: "**فانْطَلِقْ مَعِي لِكَيْلاَ يُفْحِشَ علَيَّ الغُرَمَاءُ**"[5].

- قوله-ﷺ: "**أمْهِلوا حتَّى تَدْخُلُوا لَيْلاً أيْ: عِشاءً لِكَي تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ، وتَسْتَحِدَّ المُغِيبَةُ**"[6].

من شواهد ورود (كي) ناصبة للفعل المضارع في (صحيح البخاري) دون أنْ تقترن باللَّام:

- قول أبي هريرة: "**وَإِنْ كُنْتُ لَأَسْتَقْرِئُ الرَّجُلَ الآيَةَ، هِيَ مَعِي، كَيْ يَنْقَلِبَ بِي فَيُطْعِمَنِي**"[7].

- تَصَرُّفُ رسول الله - ﷺ - مع الرَّهط الَّذين بَقَوْا عنده فأطالوا المكث عندما دعاهم فأصابوا طعامًا ولم يخرجوا عند بنائه بإحدى نسائه،"فقامَ رسولُ الله -ﷺ- **فَخَرَجَ وَخَرَجتُ مَعَهُ كَيْ**

---

(1) [الحديد: 23].

(2) [آل عمران: 153].

(3) أبو بكر محمَّد بن مسلم بن شِهَاب الزُّهري، مِنْ بني زُهرة بن كِلاب، من قريش: تابعيٌّ، كان أوَّلَ مَنْ دوَّن الحديث، وأحد أكابر الحُفَّاظ والفقهاء، مَاتَ سنةَ أربعٍ وعشرينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج97/7).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، باب: التَّسليم، 167/1: رقم الحديث 837]. (فَأُرى) أي: (أظنُّ).

(5) [المرجع السَّابق، باب: علامات النُّبوَّة في الإسلام، 194/4: رقم الحديث 3580]. (يُفْحِش) مِنَ الإفحاش، وهو تجاوُزُ الحدِّ في الشَّيء مِنَ الكلام أو غيره. (الغُرَمَاء)، بِالرَّفْع فَاعل (يُفْحِش).

(6) [المرجع نفسه، باب: طلب الولد، 39/7: رقم الحديث 5245]. (الشَّعِثة): غير المتزينة، وهي منتشرة الشَّعر مغبرَّة الرَّأس. (تستحدُّ) تستعمل الحديدة في إزالة شعر الإبط.

(7) [المرجع نفسه، باب: مناقب جعفر بن أبي طالب - ﷺ، 19/5: رقم الحديث 3708].

يَخْرُجُوا..."[1].

– ما أخبرتْ به عائشة–رضي الله عنها–عَنِ الوحي، تقول: "**وَفَتَرَ الوَحْيُ فَتْرَةً حَتَّى حَزِنَ النَّبِيُّ فِيما بَلَغَنا حُزْنًا غَدا مِنْهُ مِرارًا كَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُؤُوسِ شَواهِقِ الجِبالِ**"[2].

الحالة الثَّالثة: أنْ تكون اسمًا مختصرًا مِنْ (كيف).

لِنَتَذَكَّرْ أنَّ المرادي ذكر لـ (كي) ثلاثة أنواع، وذكر الأشموني في شرحه نوعًا رابعًا لـ (كي): أنْ تكون اسمًا مختصرًا مِنْ (كيف)، كقول الشَّاعر:

كَـي تَجْنَحُـونَ إلَـى سِلمٍ وَمَـا ثُئِـرَتْ قَـتْلاَكُمُ وَلَظَـى الهَيجَـاءِ تَضْـطَرِمُ[3]

وهذا الاستعمالُ يمثِّل الخروجَ عَنِ الباب–غير المشهور– حُذِفَتْ الفاء كما حُذِفَتْ في قول بعضهم: (سو أفعل)؛ أيْ: سوف أفعل، والتَّقدير: (كيف تجنحون وتميلون؟).

أحكام تتعلَّق بـ (إذنْ)

المسألة السَّادسة– (إذنْ) تُكتب (إذًا) بالألف على اختلاف بين النُّحاة:

أصل الباب والمشهور بين النُّحاة أنْ تكتب (إذنْ) بالنُّون، يقول أبو جعفر النَّحَّاس: "كان محمَّد بن يزيد لا يُجِيْزُ أنْ تُكْتَب (إذنْ) إلَّا بالنُّون؛ لأنَّها مثل (لَنْ)، قال: (وأشتهي أنْ أكوي يَدَ مَنْ يكتبها بالألف)[4].

ونقل النحاس عن الفرَّاء قوله: "ينبغي لِمَنْ نصب الفعل المستقبل بـ (إذن) أنْ يكتبَها بالنُّون، فإذا توسَّطتِ الكلام، وكانت لغوًا، كُتِبَت بالألف". يُعقِّب أبو جعفر النَّحَّاس: "وهذا لَعمري قولٌ ثابتٌ قد جاء به"، غير أنَّه – يقصد الفرَّاء– نَقَضَهُ، فقال: وأَحَبُّ إليَّ أنْ يكتبها بالألف في كلِّ حال؛ لأنَّ الوقوف عليها في كلِّ حال بالألف"[5].

---

(1) [البخاري، صحيح البخاري، باب: آية الحِجاب، 53/8: رقم الحديث 6238].

(2) [المرجع السَّابق، باب: أوَّل ما بُدِئَ به رسولُ الله – ﷺ – مِنَ الوحي الرُّؤيا الصَّالحة، 29/9: رقم الحديث 6982].

(3) البيت مِنَ البسيط، لم أقف له على قائل، وهو في الجنى الدَّاني (ص265)، وشرح الأشموني (ج182/3).
الشَّاهد فيه قوله: (كي): حيث جاءت اسمًا مختصرًا مِنْ (كيف). (كي): اسم استفهام مبنيٌّ على الفتح المقدَّر على الفاء المحذوفة في محلِّ نصب حال، فقد ارتفع الفعل بعدها، كما يرتفع بعد (كيف).

(4) أبو جعفر النَّحَّاس، عُمْدَة الكتاب (ص164).

(5) يُنظر: المرجع السَّابق (ص164– 165). يُنظر رأي الفرَّاء في المؤلَّف نفسه.

مِنْ هنا يتَّضح للباحث أنَّ كتابة (إذنْ) بالنِّون يمثِّل أصل الباب، وأنَّ كتابتها بالألف (إذًا) يُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

ولا أرى غضاضةً في كتابتها إمَّا بالنُّون وإمَّا بالألف، فإنَّ هذا التَّفريق لا يترتَّب عليه عظيمُ فائدة، كما لا يترتَّب عليه ضرر؛ ذلك لأنَّ العرب تنطق بالتَّنوين نونًا ساكنةً سواء في الوقف أو في الوصل، فالفرق بين الصُّورتين أنَّنا في(إذنْ) بالنُّون نكتبها نونًا ساكنة، وأمَّا في (إذًا) فإنَّنا نكتبها بالألف وننطق بها نونًا ساكنة[1].

وأرى أنَّ هذه الصُّورة في كتابة التَّنوين هي الأقرب إلى الصَّواب للأسباب الآتية:

1- الملاحظ على تنوين الفتح في الكلمات المنتهية بألف- حتَّي الأسماء المقصورة- في القرآن الكريم أنَّه قد كُتِبَ على ما قبل الألف، ولنا في الطَّريقة الَّتي كُتِبَ بها القرآن الكريم أُسوة حسنة، فلماذا لا نتمثَّل كتاب الله- ﷻ- في حياتنا في كلِّ شيء؟ حتَّى في طريقة الكتابة؛ لكي ننال خيري الدُّنيا والآخرة!

2- إذا قمتَ بكتابة تنوين الفتح على الألف فإنَّك بفعلك هذا تفرِّق بين كتابة تنوين الضَّمِّ وتنوين الكسر مِنْ ناحية وبين تنوين الفتح مِنْ ناحية أخرى ممَّا يجعل تنوين الفتح يشعر بالامتعاض اتجاه الكاتب الَّذي يفرِّق بينه وبين تنويني الضَّمِّ والكسر، وهذا على سبيل المجاز، وقديمًا قالت العرب. وبالمثال يتَّضح المقال.

فإذا قلت: حضر زيدٌ، وسلَّمتُ على زيدٍ، فواضح أنَّ التَّنوين قد رُسِمَ على الدَّال في كلتا الصُّورتين، وإذا قلت: (قابلت زيدًا)، فإنَّه يتَّضح لك صحَّة رسم التَّنوين على الدَّال- أيضًا- وليس على الألف.

وإذا قمتَ برسم التَّنوين على ما قبل الألف فإنَّك قد أنصفت تنوين الألف عندما ساويته بأخويه- تنويني الضَّمِّ والكسر- وهذا على سبيل المجاز مرَّة أخرى.

أمَّا بالنِّسبة للكُتَّاب الَّذين عبَّروا عَنْ عدم ارتياحهم مِنْ كتابة تنوين الفتح على ما قبل الألف فيمكن أنْ يُقال لهم: إنَّ العمل بالعِلْم الصَّحيح لا يُؤْخَذُ بالأهواء، ولكنْ يُؤخذ بما يوافق

---

(1) هذا مع مراعاة أنَّ تنوين الفتح يُكتَب على الحرف الَّذي قبل الألف وليس على الألف نفسها- وهذه دعوة صريحة يوجهها الباحث لكُتَّاب العربيَّة- وأعتقد أنَّ ذلك هو الأقرب إلى الصَّواب، وإنْ كان بعض المثقفين يعبِّرون عن ارتياحهم مِنْ كتابة التَّنوين على الألف وليس على الحرف الَّذي يسبقُها، وأنَّ كتابتها على ما قبل الألف يشكِّل له إزعاجًا؛ لذلك قرَّر الباحث أنْ يَكْتُبَ تنوين الفتح على ما قبل الألف في أطروحة الدُّكتوراه الَّتي هو بصددها، ليس هذا فحسب وإنَّما في كلِّ كتاباته المختلفة سواء أكانت يدويَّةً أم طباعةً.

الصَّواب والحقيقة، وما خالف الأدلَّة العقليَّة أو تعارضَ معها، فإنَّنا نبتعد عنه.

المسألة السَّابعة- عدم إعمال (إذن) حتَّى مع توفر شروط الإعمال:

أصل الباب والَّذي عليه معظم النُّحاة أنَّ (إذن) تعمل النَّصب في الفعل المضارع بعدها بشروط، ويُشترطُ فيها شروطٌ ذكرها صاحب (الحدود في علم النَّحو)[1]، يجمعُها قولُ الشَّاعر:

أَعْمِـــــلْ إذا (إذًا) أتَتْـــــكَ أَوَّلًا وَسُـــقْتَ فِعْـــلًا بَعْـــدَهَا مُسْـــتَقْبلا

واحْـــذَرْ إِنْ أَعْمَلْتَهَـــا أَنْ تَفْصِـــلا إلاَّ بِخُلْـــفٍ أَوْ نِـــدَاءٍ أوْ بِـــلاَ

وَإِنْ أَتَـــتْ بِحَـــرْفِ عَطْـــفٍ أَوَّلا فَأَحْسَـــنُ الـــوَجْهَيْنِ أَلَّا تَعْمَـــلا[2]

ومن خلال هذه الأبيات الثَّلاثة يتَّضح أنَّ هناك شروطًا خمسة لإعمال (إذن)، هي[3]:

أ- أنْ تكون جوابًا، كقول القائل: (أنا أزورُك) فيقُالُ له: (إذنْ أكرمَك).

ب- أنْ تتقدَّمَ على الفعلِ؛ لأنَّه مظنَّةُ القوَّة.

ت- أنْ يكونَ الفعل بعدها مستقبلًا؛ لأنَّها لا تعمل في الحالِ؛ لشبهِه بالاسمِ؛ ولأنَّها جزاءٌ يقتضي الاستقبالَ، فإذا كانَ الفعلُ بعدَها حالًا وجب رفعُه، تقولُ لِمَنْ يُحَدِّثُك: (إذًا أظنُّك صادقًا)، فالظَّنُّ ثابت في الحال.

ث- ألَّا يعتمدَ ما قبلَها على ما بعدَها؛ أيْ: لا تقع بينَ شيئينِ: أحدُهما مفتقرٌ إلى الآخر، كالمبتدأ، نحو: (زيدٌ إذًا يقومُ)، أو الشَّرط، نحو: (إنْ تقمْ إذن أقمْ)، أو قسم، نحو: (واللهِ إذنْ لا أقوم).

ج- أنْ لا يُفْصَل بينها وبين الفعل بغير القَسَمِ والدُّعاء والنِّداء، نحو: (إذنْ واللهِ أُحْسِنُ إليكَ)، و(إذنْ- أحسنَ اللهُ جزاءَك- أُجازيك)، و(إذنْ يا زيدُ، أكرمك).

وأمَّا الفصلُ بالظَّروف لِمنْ قال: (أنا أزورك إذن عندَ ذلك أكرمُكَ)، فإنَّه يَبْطُلُ عملُها؛ لِضعفِها وعدم فائدة الفصل، وإنَّما عملت عند اجتماعِ هذه الشَّرائط؛ لأنَّها بوجودِها تصير

---

(1) هو أَبُو الحَسَن عَليٌّ بن مُحَمَّد الخُشَنِي الأُبَّذيُّ: كَانَ نحويًّا ذَاكِرًا للخلاف فِي النَّحْو، مِنْ أحفظ أهل وقته لخلافهم، مِنْ أهل المعرفَة بِكِتَاب سِيبَوَيْه، والواقفين على غوامضه، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: كَانَ أحفظَ مَنْ رَأَيْناهُ بِعِلْم العَرَبيَّة، قلت يَوْمًا لإِبْرَاهِيم بن زُهَيْر- والأُبَّذيُّ حَاضر: ما حدُّ النَّحْو؟ قالَ هذا الشَّيْخ، هُوَ حدٌّ للنَّحو. مَاتَ سنة ثَمَانِينَ وسِتمِائة مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج2/199).

(2) الأُبَّذيُّ، الحدود في علم النَّحو (ص464). لم يقف الباحث على قائل هذه الأبيات.

(3) تُنظر هذه الشُّروط في: النِّيليِّ، الصَّفوة الصَّفيَّة (ج2/212-213). والأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية (ج4/44، 47، 48).

مختصةً بالفعلِ، فَتَقْوى جهة العملِ.

أمَّا بالنِّسبة لكتابتها بالنُّون أم بالألف، فقد نقل الرَّضي عَنِ الفرَّاء، قال: "إذا أَعْمَلْتَها فاكْتُبْها بالألف، وإذا لم تُعْمِلْها فاكتبْها بالنُّون؛ حتَّى لا تلتبس بـ (إذا) الزَّمانيَّة؛ لِأَنَّ إعمالها يميِّزها عنها"[1].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ بعض العرب لا يُعملُها أصلًا، يقول النِّيليُّ: "ومِنَ النَّاسِ مَنْ يرفعُ ما بعدها- إذنْ- على كلِّ حال، وإنْ وُجِدَتْ هذه الشُّروط"[2].

والأكثر خروجًا عَنِ الباب ما نقله سيبويه، قال: "وزعم عيسى بن عمر[3] أنَّ ناسًا مِنَ العرب يقولون: (إذن أفعلُ ذاك)، في الجواب، فأخبرتُ يُوْنُس البصريَّ بذلك فقال: لا تبعدنَّ ذا. ولم يكن ليرويَ إلَّا ما سَمِعَ، جعلوها بمنزلة (هل)، و(بل)"[4].

خلاصةُ البحث في هذه المسألة: المشهور مِنْ لسان العرب إذا وجدت الشَّروط المذكورة آنفًا أنْ تنصب (إذن) الفعل بعدها، إلَّا أنَّ بعضَ العربِ يُلْغي (إذن) مع استيفاء الشُّروط.

المسألة الثَّامنة- لام النَّفي، لا (لام) الجحود:

قول القائل: (ما كان أو لم يكن الفلسطينيُّ ليخونَ وطنَهُ)؛ اللَّام فيه تسمَّى لام الجحود؛ لملازمتها للجَحْد؛ أيْ: النَّفي، وفائدتها توكيد النَّفي، وهي الدَّاخلة في اللَّفظ على الفعل، مسبوقة بـ (ما كان) أو (لم يكن) ناقصتين مسندتين لِمَا أُسْنِدَ إليه الفعل المقرون باللَّام[5]، نحو قوله - تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ...﴾[6]. وقوله - تعالى: (... لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ

---

(1) الأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية (ج4/45-46). لم يعثر الباحث على ما نُقِلَ عَنِ الفرَّاء في (معاني القرآن).

(2) النِّيليُّ، الصَّفوة الصَّفيَّة (ج2/213).

(3) أبو عمر عيسى بن عمر الهمداني الكوفي، القارئ الأعمى، مقرئ الكوفة بعد حمزة، قال سفيان الثَّوري: أدركتُ الكوفة وما بها أحدٌ أَقْرَأُ مِنْ عيسى، وقال ابن معين: "عيسى الكوفي ثِقَةٌ"، وقال العجلي: "هو ثِقَةٌ، رجل صالح، رأسٌ في القرآن"، مات سنة سِتٍّ وخمسينَ ومائةٍ، وقيل سنة خمسينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: ابن الجزريِّ، غاية النِّهاية (ج1/612- 613).

(4) سيبويه، الكتاب (ج3/16).

(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (3/164).

(6) [الأنفال: 33].

﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾[1].

أمَّا عند المرادي فضابطُها أنَّها الواقعة بعد كان المنفيَّة النَّاقصة الماضية لفظًا أو معنًى.

والفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة واجبةُ الإضمار؛ وذلك بأنَّ إيجاب (ما كان زيد ليفعل): (كان زيد سيفعل)، جُعِلَتِ اللَّام في مقابلة السَّين، فكما أنَّه لا يُجْمَع بين (أنْ) والسِّين، كذلك لا يُجْمَع بين (أنْ) واللَّام[2].

رأس الباب أنْ يُطْلَقَ عليها لام النَّفي؛ لأنَّها ما سُمِّيتْ بلام الجحود إلَّا لعلاقة الجحود بالنَّفي.

والخروج عَنِ الباب أنْ يُطْلَقَ عليها (لام الجحود)، وهو المشهور بين النُّحاة. يقول ابن هشام: "ويسمِّيها أكثرهم لام الجحود؛ لملازمتها للجحد؛ أيْ: النَّفي"[3].

ومِنَ النُّحاة الَّذين أطلقوا عليها اسم لام الجحود: الزَّجاجيُّ حيثُ عقد بابًا أسماه: (باب لام الجحود)[4]، وعقد ابن الأنباري مسألة بعنوان: (لام الجحود)[5]، وعقد السُّهَيلي مسألة في اللَّامين: لام كي، ولام الجحود[6]، ونعتها المرادي بـ (لام) الجحود[7]، وعقد السُّيوطيُّ في (همع الهوامع) عنوانًا باسم: (لام الجحود)[8].

وغير المشهور أنْ تسمَّى بلام النَّفي هذا ما ذهب إليه أبو جعفر النَّحاس، جاء في (عمدة القاري): "وقال النَّحاس: الصَّواب تسميتُها لام النَّفي؛ لأنَّ الجَحْدَ في اللُّغة إنكار ما تعرفُهُ لا مطلق الإنكار"[9].

فالنَّحاس لا يوافق على تسميتِها بلام الجحد، ووضع تعليلًا منطقيًّا يتمثَّل- كما رأيت- في أنَّ مفهوم النَّفي في اللُّغة يختلف عَنْ مفهوم الجحد، والباحث يؤيِّد النَّحاس فيما ذهب إليه.

---

(1) [النِّساء: 168].

(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (1243/3).

(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج165/3).

(4) يُنظر: الزَّجاجيُّ، اللَّامات (ص86).

(5) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص474).

(6) يُنظر: السُّهَيلي، نتائج الفكر في النَّحو (ج106/1).

(7) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص105).

(8) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج297/2).

(9) العينيُّ، عمدة القاري (ج92/1). ويُنظر ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج165/3). والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج427/3).

ومِنَ الَّذين أطلقوا عليها اسم لام النَّفي أو لام تأكيد النَّفي صاحب (اللَّمحة في شرح المُلحة)[1]، وفي موضع آخر نعت هذه اللَّام بالاسمين: يقول: "وأمَّا الَّتي لتأكيد النَّفي؛ فهي الدَّاخلة على الخبر بعد (ما كان) أو (لم يكن) ؛ وتسمَّى (لام الجُحود)"[2]. وأطلق عليها ابن مالك اسم (لام الاختصاص): يقول: "وإنَّما هي لام الاختصاص، دخلت على الفعل لقصد معنًى، فقولك: (ما كان زيدٌ ليفعل)؛ أيْ: (ما كان زيدٌ ليفعلَ مُقْدِرًا، أو مستعدًّا لأنْ يفعل)"[3].

ويبدو أنَّ ابن مالك كان متأثِّرًا في كلامه بما حكاه سيبويه عنها، جاء في (الكتاب): "وكأنَّك إذا مثَّلتَ قلتَ: ما كان زيدٌ لأنْ يفعل؛ أيْ: ما كان زيدٌ لهذا الفعل"[4].

وهي عندَ الكوفيِّين زائدةٌ لتأكيدِ النَّفي[5]، ذكر ابنُ مالكٍ أنَّ لام الجحود هي المؤكدِّة لنفيٍ في خبر (كان) ماضية لفظًا أو معنى، فوافق الكوفيِّينَ على أنَّ الفعل الَّذي بعدها هو الخبر، ولم يجعلْها ناصبةً بنفسها، بل جعل (أنْ) مضمرةً بعدها وفاقًا للبصريِّين[6].

وعَنْ علاقة الجحود بالنَّفي يقول الطَّاهر بن عاشور[7]: "الجحود أخصُّ مِنَ النَّفي؛ لأنَّ أصلَ وضعِ الصِّيغة الدَّلالةُ على أنَّ ما بعد لام الجحود منافٍ لحقيقة اسم كان المنفيَّة، فيكون حصولُهُ كالمستحيل، فإذا غَياهُ المتكلِّم بغاية كانت تلك الغايةُ غايةً للاستحالة المُستفادَة مِنَ الجحود، وهذا كلُّه لَمْحٌ لِأَصْلِ وضع صيغة الجحود مِنَ الدِّلالة على مبالغة النَّفي، لا لغلبةِ استعمالها في معنى مطلق النَّفي"[8].

يستنتج الباحث مِنْ كلام ابن عاشور أنَّ لام الجحود تعني لام النَّفي المطلق؛ أيْ: النَّفي الَّذي يكون ناشئًا عَنْ طبيعة موضوعة.

وعَنْ سبب التَّأكيد بها يقول ابن مالك: "وسمِّيتْ مؤكِّدة لصحَّة الكلام بدونها، كما تقول

---

(1) يُنظر: ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلحة (ج118/2).

(2) المرجع السَّابق، ج844/2.

(3) ابن مالك، شرح التَّسهيل (23/4).

(4) سيبويه، الكتاب (7/3).

(5) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص119)

(6) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (23/4).

(7) محمَّد الطَّاهر بن عاشور: مِنْ أعضاء المجمعين العربيَّين في دمشق والقاهرة، من مصنفاته: (التَّحرير والتنوير في تفسير القرآن)، مَاتَ سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ وثلاثمِائةٍ وألفٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج173/6- 174).

(8) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير (ج178/4- 179).

في نحو: (ما كان زيدٌ ليفعل): (ما كان زيد يفعل)؛ لا لأنَّها زائدة، لا معنى لها، إذ لو كانت كذلك لَمَا كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح"[1].

يرى الباحث أنَّه لا ضَيْرَ في أنْ يُطْلَق عليها (لام) النَّفي أو لام الجحود؛ وذلك لوقوع هذه اللَّام دائمًا بعد النَّفي، لا سيَّما أنَّ معظم النُّحاةِ لم يُطلقوا عليها اسم لام الجحود إلَّا لعلاقتها بالنَّفي ولِسَبْقِها به دائمًا، والجحود معناه: شدَّة الإنكار والرَّفض، فلا يتنافى الجحود مع معنى النَّفي، ولا شكَّ في أنَّ قول القائل: (ما كان الفلسطينيُّ ليتقاعسَ عَنِ المطالبةِ بحقوقه) بـ (لام) الجحود أبلغ مِنْ قوله: " ما كان الفلسطيني يتقاعس...". وأنَّ نفي الفعل معها واجتماعها مع النَّفي أبْلَغُ من عدم الجمع بينهما .

المسألة التَّاسعة- مجيء لام الجحود مفتوحة اللَّام:

رأس الباب: لام الجحود بكسر اللَّام (هذا رأي الجمهور)، فقد نصَّ الخليل على أنَّها مكسورة[2].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما جاء في (مغني اللَّبيب): "ومِنَ العرب مَنْ يفتح اللَّام الدَّاخلة على الفعل"[3].

وجاء في (الجنى الدَّاني): حَكَى أبو عمرو ابن العلاء، ويونس البصريُّ، وأبو عبيدة، وأبو الحسن أنَّ مِنَ العرب مَنْ يفتحُها مع الظَّاهر على الإطلاق، ولغة عُكْل وبَلْعَنْبَر فتحها مع الفعل، قال أبو زيد الأنصاري: سمعت مِنَ العرب مَنْ يقول: (لَيُعَذِّبَهُمْ) بفتح اللَّام[4].

ونسب المرادي لابن مالك أنَّ فتح اللَّام الجارَّة الدَّاخلة على الفعل لغة عُكْل وبَلْعَنْبَر[5]، وقرأ أبو السَّمَّال[6] بفتحها، جاء في(اللُّباب): وفتح اللاَّم لغةٌ غيرُ معروفةٍ ولا مستعملةٍ في القرآن؛ يعني في المشهور منه، ولمْ يَعْتَدَّ بقراءة أبي السَّمَّال، وروى ابن مجاهدٍ عن أبي زيد فَتْحَ كلِّ لامٍ عن

---

(1) ابن مالك، شرح التَّسهيل (23/4).
(2) يُنظر: الخليل، الجُمَل في النَّحو (ص270).
(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج151/3).
(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص183).
(5) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك (1246/3). لم يتسنَّ للباحث العثور على رأي ابن مالك في كتبه.
(6) هو قَعْنَب بْن هلال العَدويُّ البصريُّ المقرئ، لَهُ قراءة شاذَّة رواها عنه أبو زيد الأنصاريُّ، الَّذي قال: "طُفْتُ العربَ كلَّها فلم أرَ فيها أعلمَ مِنْ أبي السَّمَّال". قَالَ الهُذَليُّ: "إمام فِي العربيَّة"، كان صوَّامًا قوَّامًا، قال مُحَمَّد بْن يحيى القطعي: "كان أبو لسَّمَّال فِي زمانه يُقَدَّم على الخليل بن أحمد". تُوفِّي سنة ستينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الذَّهبي، تاريخ الإسلام (187/4).

بعض العربِ إلَّا في ﴿الْحَمْدُ للَّهِ﴾[1].

المسألة العاشرة- جواز وقوع لام الجحود في خبر أخوات (كان) المنفيَّة:

يُشترط في لام الجحود أنْ يكون قبلها كونٌ ماضٍ لفظًا أو معنًى ناقص منفي بـ (ما)، أو بـ (لم)، نحو قولك: (لم يكنْ زيدٌ لِيَذْهَبَ)، ومنه قوله- تعالى: ﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ...﴾[2]، هذا هو المتعارف عليه، جاء في (الجنى الدَّاني): "لام الجحود: هي الواقعة بعد كان الناقصة المنفية"[3].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما ذهب إليه بعض النَّحويِّين مِنْ جواز ذلك في أخوات (كان) قياسًا عليها فتقول: (ما أصبح زيدٌ لِيَضْرِبَ عَمْرًا)، و(لم يصبحْ زيدٌ لِيَذْهَبَ)، وذهب بعضهم إلى جواز ذلك في (ظننت)، فتقول: (ما ظننتُ زيدًا لِيَضْرِبَ عَمْرًا)، و(لم أظنَّ زيدًا لِيَضْرِبَ عَمْرًا)، جاء في (الجنى الدَّاني): وأجاز بعض النَّحويِّين وقوعَ لام الجُحُود بعد أخوات (كان) قياسًا عليها، وأجاز بعضهم ذلك في (ظننت)، وقال بعضهم: تقع في كلِّ فعل تقدَّمَهُ فعل منفيٌّ، نحو: (ما جئت لِتُكْرِمَني)[4]، ومِنْ الشَّواهد الَّتي يستشهدون بها على وقوع لام الجُحُود في كلِّ فعل منفيٍّ، قول الشَّاعر:

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَومِي وَبَيْنَهُ مُكـــــاثَرَةً ولا فـــــرْدٌ لِفَـــــرْدِ[5]

ويستشهد الصَّبَّان بهذا البيت على جواز حذف كان قبل لام الجحود، والتَّقدير: (فما كان

---

(1) يُنظر: ابن عادل، اللُّباب في علوم الكتاب (ص506/9). والبحر المحيط في التَّفسير (ج312/5).

(2) [آل عمران: 179].

(3) المرادي، الجنى الدَّاني (ص105).

(4) المرجع السَّابق، ص117. وينظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1656/4). والأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج372/2).

(5) البيت مِنَ الوافر، لعمرو بن معدي كرب الزّبيدي الصَّحابي من قصيدة افتخر فيها بقومه، وهو في ديوانه (ص101. ق21. البيت 47)، والجنى الدَّاني (ص117)، ومغني اللَّبيب (ج168/3)، وشرح شواهد المغني للبغداديِّ (ج285/4)، وحاشية الصَّبَّان (ج430/3).

الشَّاهد: (فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلبَ) حيث حذف (كان) النَّاقصة، واستغنى عنها قبل لام الجحود، فليس شرطًا في عمل لام الجحود أن يسبقها (كان) النَّاقصة.

جَمْعٌ)[1].

ويرفض المرادي وقوعها بعد غير (كان) النَّاقصة، يقول: "والصَّحيح أنَّها لا تقع إلَّا بعد كان النَّاقصة"[2]، وإذا ثبت ذلك فإنَّ وقوع لام الجحود في خبر أخوات (كان) يُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب، والأصل– المتعارف عليه– أنَّها لا تقع إلَّا بعد كان النَّاقصة.

أحكام تتعلَّق بواو المعية وفاء السَّببيَّة

النَّصب بالخلاف

المسألة الحادية عشرة– النَّصب بالخِلاف يعدُّ خروجًا عن باب النَّصب:

العامل الَّذي ينصب المضارع بعد فاء السَّببية وواو المعية:

رأس الباب المشهور ما ذهب إليه البصريُّون، قالوا: إنَّ النَّاصب للمضارع بعد فاء السَّببية وواو المعيَّة (أنْ) المضمرة وجوبًا، يقول سيبويه في (باب الفاء): "واعلمْ أنَّ ما انتصبَ في باب الفاء يَنْتَصِبُ على اضمارِ (أنْ)، وما لم يَنْتَصِبْ فإنَّه يُشْرِك الفعلَ الأوَّل فيما دخل فيه"[3].

مِنْ– هنا– يظهر أنَّ مذهب سيبويه يتمثَّل في أنَّ النَّصب واقع بإضمار(أنْ)[4].

يري أبو حيَّانَ أنَّ الواو والفاء حَرْفَا عطفٍ، فلا يتقدَّم معمول الفعل عليهما، ولا يُفْصَل بينهما وبين الفعل[5].

ويظهرُ مِنْ كلامِ سيبويهِ المذكور أنَّ النَّصب واقعٌ بـ (أنْ) وليس بـ (الواو)؛ لأنَّ الواوَ حرفُ عطفٍ؛ فلا يعملُ لعدمِ اختصاصِهِ، وإنَّما كانت (أنْ) النَّاصبة واجبةُ الإضمار؛ لِأَنَّ إضمارَها يُحَقِّقُ تناسبَ المتعاطفين في الصُّورة بخلاف ما لو ظهرتْ.

وغير المشهور ما ذهب إليه الكوفيُّونَ مِنْ أنَّ ناصبَ المضارع بعد الواو أو الفاء هو

---

(1) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك (ج3 /430).
(2) المرادي، الجنى الدَّاني (ص117).
(3) سيبويه، الكتاب (ج28/3).
(4) يُنظر: ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج143/2).
(5) يُنظر، أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج4، 1668).

الصَّرفُ، هذا عند ابن الأنباريِّ، حيث عَقَدَ مسألةً بعنوان: (النَّصب بعد واو المعية). يقول:"ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الفعلَ المضارع في نحو قولك: (لا تأكلِ السَّمك وتَشْرَبَ اللَّبن) منصوبٌ على الصَّرف.

وذهب البصريُّون إلى أنَّه منصوب بتقدير(أنْ)، وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ مِنَ البصريِّينَ إلى أنَّ الواو هي النَّاصبة بنفسها؛ لأنَّها خرجت عَنْ باب العطف"[1].

ويسمِّيه أبو حيَّانَ: النُّصب بالخلاف[2].

مثال الفاء قولك: (لا تكن صلبًا فتُكْسَرَ، ولا ليِّنًا فَتُعْصَرَ)، ومثال الواو قولك: (لا تهملْ أسبابَ النَّصرِ وتطلبُهُ)، ومنه قول الشَّاعر:

لَا تَنْــهَ عَــنْ خُلُــقٍ وَتَــأْتِيَ مِثْلَــهُ عــارٌ عَلَيْــكَ إِذا فَعَلْــتَ عَظِــيمُ[3]

عقَّب العكبريُّ على البيت بقوله: "فالنَّصب فيه هو الوجه، والجزم خطأ؛ لأنَّ المعنى يصير: لا تَنْهَ عَنْ قبيح، ولا تفعل قبيحًا، وتَرْكُ النَّهي عَنِ القبيح قبيحٌ، وإنَّما أراد الشَّاعرُ أنَّ مَنْ ينهى غيرَهُ عَنْ شيءٍ وهو يرتكبُهُ فقد غشَّ نفسَهُ ونَصَحَ غيرَهُ، والرَّفع في البيت جائزٌ في المعنى واللَّفظ"[4].

ومعنى النَّصب بالخلاف؛ أيْ: مخالفةُ ما بعدها لِمَا قبلها؛ لِأَنَّ الثَّاني مخالفٌ للأوَّل ومصروفٌ عنه مِنْ جهة المعنى، فصارتْ مخالفتُهُ له وصرفُهُ عنه ناصبًا له، وهو مردودٌ؛ لأنَّ الخلاف لا يصلحُ أنْ يكونَ مُوْجِبًا للنَّصب[5].

ووصف ابن عصفور رأيَ الكوفيِّين بالفاسد؛ وعَلَّل لذلك بأنَّه لو كانَ الخلافُ ناصبًا، لقلت: (ما قام زيدٌ بل عمرًا)، فتنصبُ لمخالفة الثَّاني الأوَّل[6].

---

(1) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص442).

(2) يُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1668/4). وابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج154/2). وابن يعيش، شرح المفصَّل (ج24/7).

(3) البيت مِنَ الكامل، لأبي الأسود الدُّؤلي، وهو في ديوانه (ص404. ق69. البيت 9)، والمقتضب (ج26/2)، والجنى الدَّاني (ص157). **الشَّاهد:** (وَتَأْتِيَ) ذهب فريق مِنَ النُّحاة إلى أنَّ الفعل منصوب بتقدير (أنْ)، وذهب فريق آخر إلى أنَّه منصوب بالخلاف، وقيل منصوب بالواو.

(4) العكبري، اللُّباب (ج41/2).

(5) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص443).

(6) يُنظر: ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج143/2).

يرى الباحث أنَّ ابنَ عصفورٍ غيرَ مصيب في تمثيلِهِ هذا؛ لأنَّه مثَّل على المخالفة في الأسماء، والكلام بصدد الحديث عَنِ النَّصب والمخالفة في الفعل المضارع.

يقول السَّيِّد البطليوسي[1]: "وهذا صريحُ مذهبِ الكوفيِّين؛ لأنَّهم يسمُّون هذه (الواو) الَّتي يُنْصَبُ بعدها الفعل المستقبل (واو الصَّرف)، ومعنى ذلك عندهم أنَّها تصرفُ معنى ما بعدها عَنْ معنى ما قبلها، فينتصبُ لمخالفةِ الأوَّل، وكذلك الفاء في نحو: (ما أنت بصاحبي فأزورَك)"[2].

هناكَ مذهبٌ آخرُ غيرُ مشهورٍ– أيضًا– يتمثَّل في أنَّ النَّاصبَ هو الواو أو الفاء أنفسُهما، وهذا ما ذهب إليه الكسائيُّ وأبو عمر الجَرْمِيُّ البصري[3]، وهو مردود بأنَّ الواو حرف غير مختص، وغير المختص لا يعمل[4].

كما وصف ابن عصفور رأيهما بالفاسد– أيضًا– وعلَّل لذلك بأنَّ الفاء قد ثَبَتَ لها العطفُ في غير هذا الموضع، وإذا كانت حرف عطف، فالنَّصب بعدها لا يجوز إلَّا بإضمار (أنْ)؛ لأنَّ حروف العطف لا تَنْصِبُ[5].

وأخيرًا يعتقد الباحث أنَّ(النَّصب بالصَّرف)عُرِفَ لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو بصريٌّ، فقد ورد استخدامه لهذا المصطلح في كتابه(الجُمَل في النَّحو)[6].
فلماذا يُنْكَرُ على القائلين به مِنَ الكوفيِّين؟!

خلاصةُ البحثِ في هذه المسألةِ أنَّه إذا عَلِمْنا أنَّ الخلافَ لا يصلح أنْ يكونَ موجبًا للنَّصب، فإنَّ القول بالنَّصب بالخلاف يعدُّ خروجًا على باب النَّصب– هنا.

ويؤيِّد الباحثُ رأيَ سيبويه في هذه المسألةِ في أنَّ النَّصبَ واقعٌ بإضمارِ (أنْ)؛ لأنَّه أقربُ إلينا مِنَ الخوضِ في مسائلَ خلافيَّةٍ، لا طائلَ مِنْ ورائها.

---

(1) هو أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد بن السَّيد البطليوسيُّ، مِنْ أشهر علماء الأندلس، كان مُقَدَّمًا في عِلْم اللُّغة، تُوفِّي سنةَ إحدى وعشرينَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الحُلَل في إصلاح الخَلل مِنْ كتاب الجُمَل للسَّيد البطليوسيِّ (ص15– ص 18).

(2) ابن السَّيِّد البطليوسيِّ، الحُلَل (ص254). ويُنظر: سيبويه، الكتاب(ج28/3).

(3) يُنظر رأيهما في شرح المفصَّل لابن يعيش (ج21/7)، وشرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج143/2).

(4) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ص443).

(5) يُنظر: ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج143/2).

(6) الخليل، الجُمل في النَّحو (ص95).

واعلم أنَّ المصدرَّ المؤوَّلَ المكوَّنَ مِنْ (أنْ) والفعل المضارع بعدَهُ في محلِّ اسم معطوف بالواو أو بالفاء على كلام سابق.

المسألة الثَّانية عشرة- نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) المضمرة بعد واو المعيَّة في الدُّعاء، والعَرض، والتَّحضيض، والرَّجاء:

رأس الباب والمشهور بين النَّحاة ودارسي النَّحو أنَّ الفعل المضارع يُنصَبُ بعد واو المعية بـ (أنْ) المضمرة وجوبًا إذا تقدم عليها واحدة ممَّا يلي: الأمر، أو النَّهي، أو الاستفهام أو التَّمني، أو النَّفي، وزاد ابن الأنباريِّ (العرض)[1].

ولم يُسْمَع نصب المضارع بعد واو المعيَّة بـ (أنْ) المضمرة وجوبًا إلَّا مع تَقَدُّم واحدة مِنْ هذه السِّتة المذكورة. ومِنَ الشَّواهد الَّتي احتجَّ بها النُّحاة[2]:

أ- مِنْ شواهد تقدُّمِ الأمر، قولُ الشَّاعر:

فَقُلْــتُ اِدْعِــي وَأَدْعُــوَ إِنَّ أَنْــدَى لِصَــوْتٍ أَن يُنــادِيَ داعِيــانِ[3]

ب- مِنْ شواهدِ تقدُّم النَّهي قول الشَّاعر:

لا تَنْــهَ عَــنْ خُلُــقٍ وَتَــأْتِيَ مِثْلَــهُ عــارٌ عَلَيْــكَ إِذا فَعَلْــتَ عَظــيمُ[4]

---

(1) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ص445). جاء في شرح الكافية الشَّافية (ج3/1655): "وأُلْحِقَ بحروف التَّحضيض في الاختصاص بالفعل: (أَلَا)، المقصود بها العَرْض، نحو: (أَلَا تزورنا)، وهي مركَّبة مِنْ (لا) والهمزة، وأمَّا (أَلَا) المُسْتَفْتَح بها فغير مركَّبة ولا مختصَّة، بل جائز أنْ تُصَدَّر بها جملة اسميَّة أو جملة فعليَّة"، وجاء في لسان العرب (ج15/434): "وأَمَّا (أَلَا) الَّتي للعَرْضِ فمُرَكَّبة مِنْ (لا) وأَلف الاستفهام".

(2) يُنظر: ابن عقيل، المساعد (ج1- 91- 93).

(3) البيت مِنَ الوافر، لدِثار بن شَيْبَان النَّمري، وقيل للأعشى، وليس في ديوانه، وهو في الكتاب (ج3/45)، وشرح المفصَّل (ج7/33)، وشفاء العليل (ج2/930)، وشرح التَّسهيل لابن مالك (ج4/ 36)، ومجالس ثعلب (ج2/ 456). **اللُّغة:** أندى: أبعد صوتًا. **يقول:** قلتُ لتلك المرأة: ينبغي أنْ يجتمعَ دعائي ودعاؤكِ؛ حتَّى يرتفع صوتنا سويًّا.

الشَّاهد: (اِدْعِي وَأَدْعُوَ) حيث نصب (أدعو) بعد واو المعية، وقد تقدَّم عليها الأمر: (اِدْعِي).

(4) البيت مِنَ الكامل، لأبي الأسود الدُّؤلي، وهو في ديوانه (ص404)، والجنى الدَّاني (ص157)، وشرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ لابن عصفور (ج2/158)، وخزانة البغداديِّ (ج8/564)، وشرح المفصَّل (ج7/24). **يقول:** لا يكنْ منك نهيٌ عَنِ خُلُقٍ مع إتيانِكَ مِثْلَهُ، فإنَّ ذلك عارٌ عظيمٌ عليك.

الشاهد: (لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ) حيث نَصَبَ (تَأْتِيَ) بعد واو المعيَّة، وقد تقدَّم عليها النَّهي.

ومنه قوله- تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1].

ت- مِنْ شواهد تقدُّمِ الاستفهام قولُ الشَّاعر:

أَلَـــمْ أَكُ جـــارَكُمْ وَيَكـــونَ بَيْنِـــي وَبَيْـــنَكُمُ المَـــوَدَّةُ والإِخـــاءُ[2]

ث- من شواهد تقدُّم التَّمني: قولُه- تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[3].

ج- مِنْ شواهد تقدُّم النَّفي: قوله- تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[4]، ومثَّل سيبويه للنَّفي بقولهم: لا يسعني شيءٌ ويعجزَ عنك[5]، ومنه قول الشَّاعر:

قَتَلْـتُ بِعَبْـدِ اللَّـهِ خَيْـرَ لِداتِـه ذُؤابًـا، فَلَـمْ أَفْخَـرْ بِـذَاكَ وأَجْزَعـا[6]

جاء في (التَّسهيل): "وكلُّ موضعٍ مِنْ هذه الصُّورِ استُعْمِلَتْ فيه الفاء تستعمل الواو إذا صحَّ المعنى، فإنْ تعيَّنتِ السَّببيَّة، فالفاء فقط: (لا تدنُ مِنَ الأسد فيأكلَك)، وإنْ امْتُنِعَتِ السَّببيَّة فالواو فقط: (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ)"[7]، وجاء في (ارتشاف الضَّرب): "الواو للجمع تقع

---

(1) [البقرة: 42] علَّق ابن عقيل: (ويُحْتَمَلُ النَّصب والجزم). يُنظر: المساعد (ج91/3).

(2) البيت مِنَ الوافر، للحطيئة، وهو في ديوانه (ص32)، والكتاب (43/3)، والأصول في النَّحو (155/2)، وشرح الكافية الشَّافية (1549/3). **المعنى:** أَلَمْ يَجْمَعْ بيننا كوني جارًا لكم مع كونِ المودةِ والإخاءِ واصلين بيني وبينكم؟ **الشَّاهد:** (وَيَكونَ) نصبها بعد واو المعية، وقد تقدَّم عليها(ألم).

(3) [الأنعام: 27]. قراءة حفص وحمزة بنصب (نُكَذِّبَ) و(نَكُونَ)، وابن عامر بنصب (ونكون) فقط. يُنظر: ابن عقيل، المساعد (ج93/3).

(4) [آل عمران: 142]. هذه الآية الكريمة استشهدَ بها ابنُ مالكٍ على نصبِ الفعلِ المضارع بـ (أنْ) المضمرة بعد واو المعيَّة المسبوقة بالنَّفي. يُنظر: شرح التَّسهيل (ج37/4).

لا يدري الباحثُ أَيْنَ النَّفي في الآية الكريمة، وربَّما كان النَّفي معنويًّا ناتجًا عِنْ استخدامِ الحرفِ الجازم (لمَّا)، واحتمالُ أنْ يكونَ ابن مالك قد سها في تمثيله هذا بالآية المذكورة.

(5) سيبويه، الكتاب (ج43/3).

(6) البيت من الطَّويل، لدُرَيْد بن الصِّمَّة (الصِّمَّة: الرجلُ الشُّجاع)، وهو في ديوانه (ص131. ق 36. البيت1)، والكتاب (ج43/3)، والكامل في اللُّغة والأدب (ج38/4)، والرَّد على النّحاة (ص122)، واللَّمحة في شرح المُلحة (ج163/1).

الشَّاهد: نَصَبَ (أجزع) بإضمار (أنْ) مسبوق بنفي؛ أي: (لم يكنْ منِّي فخرٌ وجزعٌ).

(7) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج93/3).

في مواضع الفاء، وليس ذلك على الإطلاق"[1].

الخروج عن رأس الباب غير المشهور ما يراه بعض النُّحاة مِنْ جواز نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) المضمرة بعد واو المعيَّة في الدُّعاء، أو العَرض، أو التَّحضيض، أو الرَّجاء.

فهذه أربعة مواضع ذكرها أبو حيَّانَ، يقول: "ولا أَحْفَظُ النَّصبَ جاء بعد الواو في الدُّعاء، ولا العَرض، ولا التَّحضيض، ولا الرَّجاء، ولا ينبغي أنْ يُقْدَم على ذلك إلَّا بسماع"[2].

وبناء على ذلك فإنَّه يجوز أنْ يُقال مع الدُّعاء: (ياربِّ اغفر لي، وتوسِّعَ عليَّ في الرِّزق)، ومع العَرْضِ: (أَلَا تنزلُ، وتصيبَ خيرًا؟)، ومع التَّحضيض: (هلَّا تأتينا وتكرمَنا؟)، ومع الرَّجاء: (لعلِّي أسافرُ فَأَغْنَمَ)[3].

---

(1) أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1677/4).

(2) المرجع السَّابق (ج1680/4).

(3) يُنظر: ابن عقيل، المساعد (ج91/3- 93).

المطلب الثَّاني: الأفعال الَّتي تنصب مفعولين فأكثر

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولي- تعدية الفعل (شكا) بحرف الجرِّ (مِنْ):

رأس الباب والمشهور بين دارسي النحو أنَّ الفعل (شكا) يتعدَّى بنفسه إلى المفعول به، وأنَّه لم يُسمَع تعديتُهُ بحرف الجرِّ (مِنْ)، وبذلك ورد في القرآن الكريم، ومنه قوله – تعالى: ﴿...قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ...﴾[1]، ومِنَ الشَّواهد الشِّعريَّة الَّتي يتعدَّى فيها (الفعل) شكا بنفسه، دون واسطة قول الشَّاعر الجاهليِّ مِنَ الصَّعاليك:

إِذَا الْمَـرْءُ لَـمْ يَطْلُـبْ مَعَاشًـا لِنَفْسِـهِ شَـكَا الفَقْـرَ أَوْ لاَمَ الصَّـدِيقَ فَـأَكْثَرَا[2]

ومنه قولُ شاعر آخر:

لَحَوْنَـاهُمُ لَحْـوَ العِصِـيِّ فَأَصْـبَحُوا عَلَـى آلَـةٍ يَشْـكُو الْهَـوَانَ حَرِيبُهَـا[3]

والخروج عَنِ الباب وغير المشهور يتمثَّل في جواز تَعْدِيَةِ الفعل (شكا) بحرف الجرِّ (مِنْ)، ومِمَّا يدلِّل على صحَّة ذلك وروده في الشِّعر العربيِّ، ومنه قول الشَّاعر:

الأَقْـرَبِينَ فَلَـمْ تَنْفَـعْ قَـرَابَتُهُمْ وَالْمُـوجَعِينَ فَلَـمْ يَشْـكُوا مِـنَ الأَلَـمِ[4]

وورد الاستعمالان؛ المشهور وغير المشهور في شِعر عنترة بن شداد، فمثال الأوَّل قوله:

---

(1) [يوسف: 86].

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لعروةَ بنِ الورد، وهو في ديوانه (ص44)، وقيل لربيعةَ بنِ الورد. وهو في العِقْد الفَريد (ج347/2)، وزهر الأَكَم (ج214/1).

الشَّاهد: (شَكَا الفَقْرَ)، تعدَّى الفعل (شَكَا) إلى المفعول به بنفسه، دون حاجة إلى واسطة.

(3) البيت مِنَ الكامل، لبشر بن أبي خازم الأسديِّ، وهو في المُفَضَّليَّات (ص332). **اللُّغة:** قال الضَّبِّيُّ: (الآلة): الحالة. الحَريب: الَّذي سُلِبَ ماله. و(اللَّحو): قَشْرُ العُود؛ أيْ: فعلنا بهم مثل ذلك؛ أيْ: أخذنا جميعَ مالِهم. **الشَّاهد:** (يَشْكُو الهَوَانَ)، تعدَّى الفعل (يَشْكُو) إلى المفعول به بنفسه، دون حاجة إلى واسطة.

(4) البيت مِنَ البسيط، لجَبَّارٍ بن مالِكٍ الفَزارِيِّ، وهو في المُؤتلِف والمُختلِف (ص116، 124)، وتاج العروس (ج50/25). **الشَّاهد:** (فَلَمْ يَشْكُوا مِنَ الأَلَمِ) عدَّى الشَّاعر الفعل (يَشْكُوا) إلى المفعول به بحرف الجرِّ (مِنْ)، وهذا خروج عَنِ الأصل، إذ لا حاجة إلى تعدية هذا الفعلِ بحرف الجرِّ.

بَــاتَ يَشْــكُو فِــرَاقَ إِلْــفٍ بَعِيــدٍ وَيُنَــادِي أَنَــا الوَحِيــدُ الغَرِيــبُ[1]

وقوله:

وَسَــيفِي كَــانَ فِــي الهَيْجَــا طَبِيبًــا يُــدَاوِي رَأْسَ مَــنْ يَشْــكُو الصُّــدَاعَا[2]

وشاهد الثَّاني، قوله:

شَــكَا نَحْرُهَــا مِــنْ عِقْــدِهَا مُتَظَلِّمًــا فَــوَا حَرَبَــا مِــن ذَلِــكَ النَّحْــرِ وَالعِقْــدِ[3]

وورد الاستعمال المشهور دون الاستعمال غير المشهور في (صحيح البخاري) ومِنْ أمثلته:

- "**شَكَا أَهْلُ الكُوفَةِ سَعْدًا**[4] **إِلَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**"[5].
- **شَكَا رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ - ﷺ- هَلاَكَ المَالِ وَجَهْدَ العِيَالِ**[6].
- قول أبي هريرة: **يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً، وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ** [7].

هذه المواضعُ كلُّها وردت في (صحيح البخاري)، ويُلاحَظ عليها تعديةُ الفعل (شكا) بنفسه دون (مِنْ)، ولم يقف الباحث على تعدية الفعل (شكا) بحرف الجرِّ (مِنْ) في هذا المُؤلَّف، مع أنَّ الاستعمال العربيَّ في الشِّعر يشهدُ بصحَّة تعدية الفعل (شكا) بحرف الجرِّ (مِنْ).

يعتقدُ الباحثُ أنَّه إذا صَحَّ تعديةُ الفعل(شكا) بنفسه، فلا حاجةَ إلى تعديتِهِ بحرف الجَرِّ (مِنْ)؛ لأنَّ التَّعدية بـ (مِنْ) ربَّما لا تضيف معنًى جديدًا، فلماذا هذا التَّكلف والزِّيادة؟ وأنَّه لو

---

(1) البيت مِنَ الخفيف، لعنترةَ بنِ شدَّادٍ، وهو في ديوانه (ص27. ق11. بيت10). **الشَّاهد:** (يَشْكُو فِرَاقَ) عُدِّي الفعل (يَشْكُو) مباشرة، دون واسطة.

(2) البيت مِنَ الوافر، وهو لعنترةَ بنِ شدَّادٍ، في ديوانه (ص90. ق75. بيت10). **الشَّاهد:** (يَشْكُو الصُّدَاعَا) عُدِّي الفعل (يَشْكُو) مباشرة، دون واسطة كسابقه.

(3) البيت مِنَ الطَّويل، وهو لعنترةَ بنِ شدَّادٍ، في ديوانه (ص61. ق45. بيت14). **الشَّاهد:** (شَكَا نَحْرُهَا مِنْ عِقْدِهَا) عُدِّي الفعل (شكا) بواسطة حرف الجرِّ (مِنْ)، والأصل: (شَكَا نَحْرُهَا عِقْدَهَا).

(4) أبو إسحاق: سعد بن أبي وقَّاص القرشيُّ، فارس الإسلام، وأوَّل مَنْ رمى بِسَهْمٍ في سبيل الله، وأحد العشرة المبشرين بالجنَّة، مَاتَ سنةَ خمسٍ وخمسينَ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج87/3).

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب: وجوب القراءة في الصَّلوات كلِّها، 151/1: رقم الحديث 755].

(6) [المرجع السَّابق، باب: ما قيل: "إنَّ النبي - ﷺ- لم يُحَوِّلْ رداءَهُ في الاستسقاء يوم الجُمُعَة"، 29/2: رقم الحديث 1018].

(7) [المرجع نفسه، باب: إذا وَكَّلَ رَجُلًا، فَتَرَكَ الوَكِيلُ شَيْئًا فَأَجَازَهُ المُوَكِّلُ فهو جائز، وَإِنْ أَقْرَضَهُ إلى أَجَلٍ مُسَمًّى جاز، 101/3: رقم الحديث 2311].

فَعَلَهُ متحدِّثٌ لجاز ذلك، ولا ننكرُ عليه هذا الاستعمال وإنْ لم يكن مشهورًا، ولكنَّ السَّماع وَرَدَ به، فلا بأسَ في استخدامه في حديثنا اليوميِّ.

المسألة الثَّانية- الأفعال الَّتي تنصب ثلاثة مفاعيل:

الأفعال: (أنبأ) و(نبَّأ) و(أخبر) و(خبَّر) و(حدَّث) ضُمِّنت معنى الفعلين: (أعْلَم، وأرى)، فالفعلان (أعْلَم، وأرى) يمثلانِ رأس الباب، وباقي الأفعال الَّتي ضُمِّنَتْ معناهما تُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب، يقول الجَوْجَرِيُّ:

هذا هو القسم السَّابع مِنْ أقسام الفعل بالنِّسبة إلى المفعول به، وهو ما ينصب ثلاثة مفاعيل، سبعة أفعال: أعْلَم وأرى، وهما أصل الباب، وما ضُمِّن معناهما[1]، وهو الأفعال الخمسة المذكورة: (أنبأ) و(نبَّأ) و(أخبر) و(خبَّر) و(حدَّث)[2].

(أعْلَم، وأرى) يمثلان أصل الباب؛ وذلك لأنَّ أصلهما ثلاثي مستعمل في العِلْم ثُمَّ نُقِلَ بالهمزة، بخلاف الخمسة الأخرى، فليس لها ثلاثي مستعمل في العِلْمِ إلَّا (خبر)[3].

المسألة الثَّالثة- (أُرى) لا تنصب إذا وقعت بين الفعل والاسم (ملغاة):

رأس الباب والمشهور أنَّ (أُرى) تنصبُ ثلاثةَ مفاعيلٍ، كقولك: (أُرى النَّاسُ الهلال طالعًا) أصلها: (أَرى الرَّاصدُ الجويُّ النَّاسَ الهلالَ طالعًا).

عند النَّحويين (رأى) القلبيَّة الَّتي تأخذ مفعولينِ، أصلهما المبتدأ والخبر، نحو قولك: (رأيت الحقَّ ظاهرًا)، و(رأيت الحريَّة ترفرفُ على ربوع الوطن)، وهي فعلٌ ماضٍ، وأمَّا (أَرى) فمزيدٌ بالهمزة، ومجرَّده (رأى)، وهو فعل مضارع، يأخذ ثلاثة مفاعيل، نحو قولك: (أَرى اللهُ المؤمنينَ النَّصرَ قادِمًا).

وأمَّا (أُرى) مضمومةُ الهمزة، والَّتي وردتْ في (الكتاب) لسيبويه فيظهر لي أنَّها (أَرى) مفتوحة الهمزة، ولكنَّه بناها للمجهول.

الخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ فيما ذهب إليه سيبويه ونسبه للخليل مِنْ أنَّ (أُرى) لا تنصب

---

(1) أصل هذه الأفعال الخمسة أنْ تتعدَّى لاثنين؛ إلى الأوَّل بنفسها وإلى الثَّاني بحرف الجرِّ، ثمَّ ضُمِّنَتْ معنى (أعلم) و(أرى) فَعَمِلَتْ عَمَلَهما.

(2) يُنْظَرُ، الجَوْجَرِيُّ، شرح شذور الذَّهب (ج668/2).

(3) يُنْظَرُ، الأزهري، شرح التَّصريح (ج264/1).

إذا كانت بينَ الفعلِ والاسمِ، تمامًا مثل (إذن). يقول: "واعلم أنَّ (إذنْ) إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ، الفعلُ مُعْتَمِدٌ عليه، فإنَّها ملغاة لا تنصبُ البَتَّة، كما لا تنصب (أُرى) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: (كانَ أُرَى زيدٌ ذاهبًا)، وكما لا تعملُ في قولك: (إني أُرَى ذاهبٌ). فـ (إذنْ) لا تَصِلُ في ذا الموضع إلى أنْ تنصب كما لا تصل (أُرى)- هنا- إلى أنْ تنصب"[1].

يتَّضحُ للباحث أنَّ (أُرى) – هنا- في مثل هذا التَّركيب ملغاة؛ أيْ أنَّها لا تعمل، ووجودها-هنا- كعدمه، وهذا غير مشهور لدى دارسي النَّحو؛ لذلك عدَّ الباحثُ ورود (أُرى) ملغاة خروجًا عن أصل الباب؛ لأنَّ الأصل في (أُرى) العمل، وليس الإهمال، فهي تنصب ثلاثة مفاعيل، ولكنَّ وقوعَها بين الاسم والفعل سوَّغ إهمالَها.

(1) سيبويه، الكتاب (ج14/3).

الفصل الثَّالث:

المجرورات، وما أُلْحِقَ بها مِنَ المجزومات

تمهيد

أقولُ، لمَّا أنتهيتُ مِنَ البحث في المسائل الَّتي تتعلَّق بالمرفوعات، ثُمَّ المنصوبات شرعتُ في المسائل الَّتي لها علاقة بالمجرورات، واتَّبعتُ معها تقسيمَ علماءِ العربيَّة، حيث قسَّموها الى ثلاثة أقسام: مجرورٌ بالحرف، ومجرورٌ بالإضافة ومجرور بمجاورة مجرور، وبدأتُ بالمجرور بالحرف؛ لأنَّه الأصل كما يقول ابن هشام[1].

والمَخْفُوضَاتُ مِنَ الأَسْمَاءِ: جمع مخفوضة أو مخفوض، والمخفوض مِنَ الاسم: ما اشتمل على علامة الخفض وهو الكسرة أو ما ناب عنها، وقد اجتمعت أنواعُ الجَرِّ الثَّلاثة في البسملة مِنْ قولك: (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم).

والاسم المخفوض إما أن يكون مخفوضًا بحرف، أو باسم وهو المضاف، فالمخفوض بالحرف، نحو: (مررت بزيدٍ)، والمخفوض بالمضاف، نحو: (جاء غلامُ زيدٍ)، فـ(زيدٍ) مخفوض كما أنَّ قولك (بزيدٍ) مخفوض، والعامل فيه هو حرف الجرِّ الباء، وأمَّا العامل في (زيدٍ) من قولك: (جاء غلامُ زيد)، فهو (غلام) على الأصحِّ المشهور، فالعامل في المضاف إليه هو المضاف، وليس الحرف المقدَّر في المعنى؛ لأنَّه على معنى حرف.

وسُمِّيتْ حروف الجَرِّ بهذا الاسم كما يقول ابن الحاجب؛ لأنَّها تجرُّ معنى الفعل إلى الاسم، وقال الرَّضيُّ بل؛ لأنَّها تعمل إعراب الجرِّ كما قيل حروف النَّصب وحروف الجزَّم وكذا قال الرَّضيُّ ويسمِّيها الكوفيُّون حروف الإضافة؛ لأنَّها تضيف الفعل إلى الاسم؛ أيْ: توصله إليه[2]. والجَرُّ مِنْ عبارات البصريِّين، والخفض مِنْ عبارات الكوفيِّين.

---

(1) يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص408).

(2) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ص408).

المبحث الأوَّل: المجرورات

المطلب الأوَّل: مجرورات بحرف الجرِّ

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- الحرف قد يتساوى مع الاسم والفعل في كونه يدلُّ على معنًى في نفسه:

المشهور – رأس الباب- يتمثَّل في أنَّ الحرفَ ما دَلَّ على معنًى في غيره، وأنَّ الَّذي يَدُلُّ على معنًى في نفسه هما الاسم والفعل؛ أيْ أنَّ الحرف لا معنًى له منفردًا، ويصبح له معنًى إذا وُضع في جملة، فمثلًا عندما يُنْطَق بحرف الجَرِّ(على)، فإنَّ ذلك لا يعني لك شيئًا، ولكنَّك عندما تقول: (الكتاب على الطَّاولة)- مثلًا- فإنَّ حرفَ الجَرِّ (على) سيفيد الاستعلاء، وهكذا. جاء في (شرح الكافية للرَّضي): "والحرف كلمةٌ دَلَّتْ على معنًى ثابتٍ في لفظِ غيرها"[1].

وجاء في (اللُّمع): "والحرف ما لم تَحْسُنْ فيه علامةٌ مِنْ علاماتِ الأسماء ولا علاماتِ الأفعال، وإنَّما جاء لمعنًى في غيره"[2].

وغير المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو ما ذهب إليه الشَّيخ بهاءُ الدِّين ابن النَّحاس النَّحوي، أنَّ الحرفَ يَدُلُّ على معنًى في نفسه، يقول الإمام السُّيوطي: "نقلْنا عَنهُ- محمَّد بن إبراهيم النَّحاس- قَوْله: إنَّ الحَرْفَ مَعْناهُ فِي نَفسه، على خلاف قَول النُّحَاة قاطبةً: إنَّ مَعْنَاهُ فِي غَيره"[3].

وتابع أبو حَيَّانَ ابنَ النَّحاسِ فيما ذهب إليه، جاء في (شرح اللَّمحة البدريَّة): "دعوى دلالة الحرف على معنًى في غيره، وهذا وإنْ كان مشهورًا عند النَّحويِّين إلَّا أنَّ الشَّيخ بهاءَ الدِّين بن النَّحاس نازعهم في (التَّعليقة)، وزَعَمَ أنَّهُ دالٌّ على معنًى في نفسه، وتابعه المؤلِّف أبو حَيَّانَ في شرح التَّسهيل"[4].

ذكر المحقِّق هادي نهر في (هامش شرح اللَّمحة البدريَّة) حُجَّة ابنِ النَّحاس في هذه

---

(1) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج259/1).

(2) ابن جِنِّيْ، اللُّمع (ص8).

(3) السُّيوطيُّ، بغية الوعاة (ج14/1).

(4) ابن هشام، شرح اللَّمحة البدريَّة (ج250/1).

المسألة الَّتي فَصَّل القول فيها، بقوله: "وحجَّةُ ابن النَّحاس في دلالة الحرف على معنًى في نفسه، هي أنَّه إذا خُوطِبَ بالحرف مَنْ لا يَفْهَمُ موضوعَهُ لغةً كان كذلك، وإنْ خُوْطِبَ به مَنْ يفهمُهُ فإنَّه يُفْهَمُ منه معنًى، عملًا بفهمِهِ موضوعَهُ لغةً"[1].

يُفْهَمُ مِنْ كلام ابن النَّحاس الَّذي انفرد به أنَّ الحرف يَدُلُّ على معنًى في نفسه، ولا يُشْتَرَط أنْ تضعَهُ في تركيب حتَّى تفهمَ معناه، وهذا لا ينطبق على كلِّ الحروف الَّتي تتعدَّد معانيها، وتختلف تبعًا لدخولها في تراكيبَ متعدِّدةٍ، فمثلًا حرف الاستفهام (هل) يفيد معنى الاستفهام، ولا يُشْتَرَط لإفادته معنى الاستفهام أنْ يقع في تركيب (ما).

ولا يشكُّ أحدٌ في أنَّ الفَرْقَ بينَ الحرف وبين الاسم والفعل أنَّ المعنى المفهوم منه مع غيره يكون أَتَمَّ مِنَ المفهوم منه حالَ إفرادِهِ، أمَّا الاسم والفعل فخلافُ ذلك، فالمفهوم منهما في حالة الإفراد هو عين المفهوم منهما إذا وقعا في تركيب معيَّن.

المسألة الثَّانية- إعمال حرف الجرِّ في حالة اضماره:

الأصل في حروف الجرِّ ألَّا تعمل إذا أُضْمِرَت، وهذا بإجماع أكثر النَّحاة، جاء في (الإنصاف): "وأمَّا البصريُّون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: أجمعْنا على أنَّ الأصل في حروف الجرِّ أنْ لا تعمل مَعَ الحذف، وإنَّما تعملُ مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض... والتَّمسُّك بالأصل تَمَسُّكٌ باستصحاب الحال[2]، وهو مِنَ الأدلَّة المعتبرة"[3].

لاحظْ قولَهم: "الأصل في حروف الجرِّ أنْ لا تعمل مَعَ الحذف"، هذا هو أصل الباب، وأمَّا الخروج عَنِ الأصل فيتمثَّل فيما ذهب إليه الكوفيُّون أنَّه يجوز الخَفْضِ بإضمار حرف الخفض مِنْ غير عوض[4]. وذكروا أدلَّةً قويَّة على صحَّة ما يقولون، تعتمد على السَّماع وأخرى تعتمد على القياس.

يقول الزَّمخشريُّ عَنْ حروف الجرِّ: "وتُضْمَر قليلًا، وممَّا جاء مِنْ ذلك إضمار (رُبَّ)

---

(1) ابن هشام، شرح اللَّمحة البدريَّة (ج1/251) الهامش.

(2) **استصحاب الحال:** عرَّفه ابن الأنباريِّ بقوله: "إبقاء حال اللَّفظ على ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النَّقل عَنِ الأصل"، ويضرب مثالًا على ذلك، كقولك في (فعل الأمر): إنَّما كان مبنيًّا؛ لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وإنَّ ما يُعْرَبُ منها؛ لِشَبَهِهِ الاسم، ولا دليل يدلُّ على وجود الشَّبه فكان باقيًا على الأصل في البناء. يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإغْراب في جدل الإعْراب (ص63).

(3) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص336).

(4) يُنظر: المرجع السَّابق، ص334.

والباء في القَسَم وفي قول رؤبة (خيرٍ) إذا قيل له: (كيف أصبحتَ؟) واللَّام في (لاه أبوك) بمعنى: (لله أبوك)"[1].

فالكثير أنْ تعمل هذه الحروف ظاهرةً، والقليل أنْ تعمل وهي مضمرة، وهذا القليل يُعدُّ مِنْ خروج اللَّفظ عَنْ بابه.

وقد لاحظ الباحث على الأدلَّة الَّتي ذكرها النُّحاة مدلِّلين بها على جواز الخفض بإضمار حرف الخفض مِنَ غير عوض أنَّ حرفَ الخفض يعملُ في حالة إضماره في نوعين مِنَ التَّراكيب:

التَّركيب الأوَّل: أنَّه يعمل في المُقْسَم به، وسأكتفي بذكر مثالين؛ أحدهما مِنَ الشَّعْر والآخر مِنَ النَّثر، مثاله مِنَ الشِّعْر قول الشَّاعر:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ فـي حَسَبٍ عنِّـي، ولا أَنْـتَ دَيَّـانِي فَتَخْزُونِـي[2]

عقَّب ابن الأنباري: "فخفض (لاهِ) بتقدير اللَّام، كأنَّه قال: (لله ابنُ عَمِّكَ)"[3]، وأمَّا مثاله مِنَ النَّثر فما سُمِع عَنِ العرب أنَّهم يخفضون المُقْسَم بالواو مع حذفها (محذوفة وعملها باقٍ)، ذكره الفرَّاء، يقول: والعرب تُلْقي الواو مِنَ القَسَمِ ويخفضونَهُ، سَمِعْناهم يقولون: (آللهِ لَتَفْعَلَنَّ)، فيقول المُجيبُ: (أللهِ لَأَفْعَلَنَّ)؛ لأنَّ المعنى مُسْتَعْمَل، والمُستعمَلُ يجوز فيه الحذف[4]، ففي المثال الَّذي مثَّل به الفرَّاء خُفِضَ لفظ الجلالة بتقدير حرف الخفض دون عوض.

والنَّوع الآخر: يتمثَّلُ في إعمال حرف الخفض المضمر مِنْ غير عوض في غير القَسَم، ومِنَ الشَّواهدعلى ذلك، منها ما ورد في الشِّعْر، ومنها ما ورد في النَّثر.

---

(1) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص388).

(2) البيت مِنَ البسيط، لذي الإصبع العدواني، وهو في حروف المعاني والصِّفات (ص79)، والإنصاف (ص335)، وشرح المفصَّل (ج53/8)، والجنى الدَّاني (ص246)، وأوضح المسالك (ج41/3)، وهمع الهوامع (ج359/2). **اللغة:** لاه: الله أو لاه مِنَ الملاهاة، وهي المنازعة؛ يُقال: لاهاه إذا نازعه ، حُذِفَت لام الجرِّ واللَّام الأولى مِنَ لفظ الجلالة شذوذًا. أَفْضَلْتَ: صِرْت صاحب فضل. حَسَب: مفاخر الآباء ومآثرهم. ديَّاني: مالك أمري. تَخْزُونِي: تسوسني وتقهرني. **الشَّاهد:** (لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ)؛ أيْ: لله ابن عَمِّكَ، حُذِفَت اللَّام وبقي مجرورها؛ فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر. **وفيه شاهد آخر** هو أنَّ (عَنِّي)؛ أيْ: عليَّ، فخرجت عَنْ بابها، قال ابن مالك: "الاستغناء بـ (عن) عن لفظ (على)، ومنه بخل عنه؛ والأصل عليه" يُنظر: شرح الكافية الشَّافية (ج809/2).

(3) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص335).

(4) ينظر: الفرَّاء، معاني القرآن (ج413/2). وابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص334). بأَلِفٍ واحدة مقصورة في الثَّانية؛ فيخفض بتقدير حرف الخفض، وإنْ كان محذوفًا.

أوَّلًا- أمثلة مِنَ الشِّعْر:

1- الجرُّ باللَّام المحذوفة مع بقاء عملها، قول الشَّاعر:

ومـا زُرْتُ سَـلْمَى أنْ تَكُـوْنَ حَبِيْبَـةً إلَــيَّ، ولا دَيْـنٍ بِهـا أنـا طَالِبُــهْ[1]

عقَّب سيبويه: "جرَّه؛ لأنَّه صار كأنَّه قال: لَأِنْ"[2].

2- الجرُّ بالباء الزَّائدة المحذوفة مع بقاء عملها، ومنه قول الشَّاعر:

بَدَا لِـي أَنِّـي لَسْتُ مُدْرِكَ مَـا مَضَـى ولا سَـابِقٍ شَـيْئًا إذا كـانَ جَائِيًـا[3]

فخفض على تقدير الباء الزَّائدة، كأنَّه قال: (بسَابِقٍ)، عقَّب سيبويه: "لمَّا كان الأوَّلُ تُسْتَعْمَلُ فيه الباءُ ولا تُغَيِّرُ المعنى، وكانت ممَّا يلزم الأوَّل نَوَوْها في الحرف الآخر، حتَّى كأنَّهم قد تكلَّموا بها في الأوَّل"[4].

جاء في (الخصائص): "لأنَّ هذا موضعٌ يَحْسُن فيه (لستُ بمدركٍ ما مضى)"[5]، وعقَّب ابن مالك: "يُروى بجرِّ (سابق) ونصبِهِ، وأمثالُهُ كثيرةٌ"[6].

3- الجرُّ بحرف الجرِّ الشَّبيه بالزَّائد(رُبَّ) المحذوف مع بقاء عمله، قول الشَّاعر:

---

(1) البيت على الطَّويل، للفرزدق، وهو في ديوانه (ص78)، والكتاب (ج29/3)، وشرح أبيات سيبويه (ج110/2)، والإنصاف (ص336). **المعنى:** يقول: إنَّه لم يزُرْ سلمى؛ لحبِّه لها، ولا لِدَيْنٍ يطلبُها به، ولكنْ لأمور أخرى. وقيل أراد بـ (سلمى): أحدَ جَبَلَيْ طيِّء: أجأ، وسلمى. **الشَّاهد:** (دَيْن) توهَّم أنَّ اللَّام مذكورة في قوله: (أنْ تكونَ حبيبة)؛ (لِأَنْ تكونَ حبيبة)، فلمَّا كان المعنى معني اللَّام، عطف على الكلام الأوَّل كأنَّ اللَّام مذكورة.

(2) سيبويه، الكتاب (ج29/3).

(3) البيت على الطَّويل، لزهير بن أبي سُلمى، وهو في ديوانه (ص140)، والكتاب (ج29/3)، والأصول في النَّحو (ج252/1)، والإنصاف (ص335)، وشرح الكافية الشَّافية (ج427/1)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج778/2). **المعنى:** إنَّ الإنسان لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نَفْعًا. **الشَّاهد:** (لَسْتُ مُدْرِكَ... ولا سَابِقٍ)، حيث جرَّ (سابق) على تقدير الباء الزَّائدة في (مدرك)؛ أيْ: (لستُ بمدرك ولا بسَابِقٍ)، ورواية الدِّيوان بالنَّصب- أيضًا- عطفًا على اللَّفظ- فحينئذٍ- لا شاهد فيه.

(4) سيبويه، الكتاب (ج29/3). ويُنظر (ج101/3) مِنَ المصدر نفسه.

(5) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج426/2).

(6) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج427/1).

رَسْـــمِ دارٍ وَقَفْـــتُ فـــي طَلَلِـــه كِـدْتُ أَقْضـي الحَيَـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ[1]

فخفض (رَسْمِ) بإضمار حرف الخفض، قال ابن يعيشَ: "أراد: (رُبَّ رسمِ دارٍ)، ثُمَّ حُذِفَ، لكثرة استعمالها"[2].

عقَّب ابن جِنِّي على البيت بقوله: "أيْ: (رُبَّ رسمِ دارٍ)، وكان رؤبةُ إذا قيل له: (كيف أصبحت؟)، يقول: (خيرٍ عافاكَ الله)؛ أيْ: (بخير) بحذف الباء؛ لدلالةِ الحال عليها بِجَرْي العادةِ والعُرْف بها"[3].

وفي موضع آخر مِنَ المؤلَّف نفسِهِ يَعُدُّ ابن جِنِّيْ ذلك مِنَ المقلوب، يقول: "وهو مِنَ المقلوب؛ أيْ: (طَلَلُ دارٍ وقفتُ في رسمِهِ)، وعليه قول المرأة لبناتها، وقد خلا أعرابيٌّ بهنَّ كان يَأْلَفُهُنَّ: (أفي السَّوتنتنه؟)؛ تريد: (أفي السَّوأةِ أنتنه؟)"[4].

ثانيًا– في النَّثر: ورد في كلام العرب حذف حرف الباء، مع بقاء أثره (عمله).

1– ذكر سيبويهِ أنَّ يُونس بن حبيب البصريِّ زَعَمَ أنَّ مِنَ العرب مَنْ يقول: "مررتُ برجلٍ صالحٍ إلَّا صالحٍ فطالحٍ"؛ أيْ: (إلَّا أكنْ مررتُ برجلٍ صالحٍ؛ فقد مررتُ بطالحٍ)، وَصَفَ سيبويهِ هذا الاستعمال بأنَّه قبيحٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يعمل مضمرًا إلَّا بعوض[5].

2– رُوِيَ عَنْ رؤبة بن العجاج[6] أنَّه كان إذا قيل له: كيفَ أصبحتَ؟ يقول (خَيْرٍ عافاكَ الله)؛ أي: (بخير). بحذف الباء؛ لدلالة الحال عليها بجري العادةِ والعُرْفِ بها[7].

---

(1) البيت مِنَ الخفيف، وهو مطلع قصيدة لجميل بن مَعْمَر العذريِّ في ديوانه: (ص52)، والخصائص (ج286/1). والإنصاف (ص335)، وشرح المفصَّل: (52/8). **اللُّغة**: الرَّسم: ما كان لاصقًا بالأرض مِنْ آثار الدِّيار كالرَّماد. والطَّلل ما شخص مِنْ آثارها كالوتد. جلله: تحتمل معنيين: الشَّيء العظيم أو: مِنْ أجل. **الشَّاهد**: قوله (رَسْمِ) مجرور بـ (رُبَّ) المحذوفة؛ الرَّواية فيه بجرِّ (الرَّسم)؛ أيْ: (رُبَّ رسمِ دارٍ). وقد خرَّجها العلماء على أنَّه مجرور لفظًا بـ (رُبَّ) المحذوفة الباقي عملها.

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل: (52/8).

(3) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج286/1).

(4) المرجع السَّابق، ج152/3.

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج262/1).

(6) أبو الجحاف، أو أبو محمَّد رؤبة بن عبد الله العجَّاج: راجز، مِنَ الفصحاء المشهورين، وفي الوفيات: لمَّا مات رؤبة قال الخليل: "دَفَنَّا الشِّعر واللُّغة والفصاحة"، تُوفِّي سنةَ سبعٍ وأربعينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الشِّعر والشُّعراء (ج594/2– 601)، ووفيات الأعيان (ج302/2– 350).

(7) يُنظر: ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج286/1).

المسألة الثَّالثة- نيابة حروف الجرِّ بعضها عَنْ بعض:

رأس الباب والمشهور أنَّ حروفَ الجرِّ لا ينوبُ بعضُها عِنْ بعضٍ بقياس، كما أنَّ أحرف الجزم وأحرف النَّصب كذلك،(وهذا رأي البصريِّين)[1].

وإذا توهَّم القارئ أنَّ أحد أحرف الجرِّ نابَ منابَ حرفٍ آخرَ، فإنَّ ذلك يتَّخذ ثلاث صور:

الأولى: إمَّا أنَّه مؤوَّل تأويلًا يقبله اللَّفظ، مثال ذلك قوله- تعالى: ﴿...**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**...﴾[2]، عقَّب الزَّمخشريُّ بقوله: "إنَّها بمعنى (على) عَمَلٌ على الظَّاهر، والحقيقةُ إنَّها على أصلِها؛ لِتَمَكُّنِ المصلوب في الجِذْعِ تَمَكُّنَ الكائن في الظَّرف فيه"[3]. وقيل: إنَّ (في)- هنا- ليست بمعنى (على)، ولكنْ شُبِّهَ المصلوبُ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الجِذْع بالحال في الشَّيء كالقَبْرِ للمقبور[4].

الثَّانية: وإمَّا على تَضْمينِ الفعلِ معنى فعلٍ يتعدَّى بذلك الحرف، وشاهده مِنَ الشِّعر قول الشَّاعر:

شَـرِبْنَ بِمَـاءِ البَحْـرِ ثُـمَّ تَرَفَّعَـتْ مَتَـى لُجَـجٍ خُضْـرٍ لَهُـنَّ نَئِـيجُ[5]

ضَمَّنَ بعضُهم (شَرِبْنَ) في معنى (رَوَيْنَ). ومنه قوله – تعالى: ﴿...**وَقَدْ أَحْسَنَ بِي**...﴾[6].

الثَّالثة: وإمَّا على[7] شذوذ إنابة كلمة عَنْ أخرى.

عقَّب ابن هشام: "وهذا الأخير هو مَحْمَلُ الباب كُلِّه عند الكوفيِّينَ وبعض المتأخرينَ،

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج179/2).

(2) [طه: 71].

(3) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص381).

(4) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح (ص649).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، لأبي ذُؤَيْبٍ الهُذَليِّ، وهو في الخصائص (ج877/2)، وسِرِّ صناعة الإعراب (ج146/1)، والمحتسب (ج2/ 114)، والأُزْهِيَّة (ص201)، ورصف المباني (ص151)، والجنى الدَّاني (ص43، 505)، ومغني اللَّبيب (180/2)، وأوضح المسالك (ج3/ 5)، وشرح ابن عقيل (ج3/6 ، 22).
الشَّاهد فيه قوله: (شَرِبْنَ بِمَاءِ) حيث جاءت (متى) بمعنى (مِنْ) على لغة هُذَيل.

(6) [يوسف:101]. **الشَّاهد:** ضَمَّنَ (أحسن) في معنى (لَطَفَ).

(7) أي: وإمَّا أنْ يكون محمولًا على الشُّذوذ، وذلك يكون حيث لا يمكن التَّضمين أو الإنابة.

ولا يجعلونَهُ شاذًّا، ومذهبُهُمُ أقلُّ تَعَسُّفًا"[1].

كما هو واضح فإنَّ ابن هشام بقوله هذا إنَّما يُعبِّرُ عَنْ ميلِهِ إلى رأي الكوفيِّين القاضي بأنَّ الحروف لها معانٍ تُسْتَعْمَلُ فيها حقيقةً، وهذه الصُّور الثَّلاث يعدُّها خروجًا بالحروف عَنْ أصل بابها.

أمَّا المالقيُّ فقد تبنَّى رأيًا يتَّصف بالوسطيَّة بين الفريقين، مفاده أنَّ نيابةَ الحرفِ مكان الحرف الآخر موقوفةٌ على السَّماع؛ لأنَّ الحروفَ لا يُوْضَعُ بعضُها موضعَ بعض قياسًا إلَّا إذا كان معناهما واحدًا، ومعنى الكلام الَّذي لا يدخلان عليه واحدًا[2].

المسألة الرَّابعة – ورود حرف الجرِّ (الباء) زائدًا خروجٌ عَنْ أصل الباب:

بمعنى آخر: دخول حرف الجَرِّ الزَّائد (الباء) على المبتدأ في حالة الإثبات:

المشهور ما ذكره المراديُّ أنَّ كثيرًا مِنَ المُحَقِّقينَ ردُّوا سائر معاني الباء إلى معنى **الإلصاق**، كما ذكر سيبويه، وجعلوه معنًى لا يفارقُها، وقد يَنْجَرُّ معه معانٍ أُخَر، واستبعد بعضهم ذلك[3].

والمشهور– أيضًا– أنَّ حرفَ الجَرِّ الزَّائد لا يأتي إلَّا مع النَّفي أو شبه النَّفي، وهناك مواضع يدخل فيها حرف الجَرِّ على الفاعل في الإثبات، تحدَّث عنها النُّحاة قالوا: الباء الزَّائدة تكون في ستَّة مواضع[4].

الأوَّل– الفاعل: وزيادتها معه على ثلاثة أَضْرُب، وهذا ما يَهُمُّ البحث– هنا:

1– لازمة: فاللَّازمة تكون في فاعل (أفعل بـ) في التَّعجب القياسيِّ، على مذهب سيبويه وجمهور البصريِّين، نحو: (أجمل بالسَّماء!).

2– جائزة في الاختيار: وذلك في فاعل (كفى) بمعنى: (حسب)، نحو قوله– تعالى: ﴿. . .**وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾[5].

3– وواردة في الاضطرار، ومِنْ أمثلته في الشِّعر:

---

(1) ابن هشام، مغني اللَّبيب (180/2).

(2) يُنظر: المالقيُّ، رصف المباني (ص221).

(3) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص46).

(4) المرجع السَّابق، ص47.

(5) [النِّساء: 79].

مَهْمــا لِــيَ اللَّيْلَــةَ مَهْمــا لِيَــه أَوْدى بِنَعْلَــــــي وَسِــــــرْبالِيَه[1]

الثَّاني- المفعول: وزيادتها معه غير مقيسة، مع كثرتها، نحو قوله- تعالى: ﴿. . .**وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِين**. . .﴾[2].

الثَّالث- الخبر: وزيادتها في الخبر ضربان: مقيسةٌ، وغيرُ مقيسةٍ.

فالمقيسةُ في خبر (ليس) و(ما) أختها، نحو قوله- تعالى: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِين**﴾[3]، وغير المَقيسَة في مواضع كثيرة، كزيادتها بعد (هل) في قول الشَّاعر:

يَقــولُ إِذا اقْلَــوْلَى عَلَيْهــا وَأَقْــرَدَتْ أَلا، هَلْ أَخو عَيْشٍ، لَذيذٍ، بِدائمٍ[4]

الرَّابع- النَّفس والعين في باب التَّوكيد: يُقال: (جاء زيدٌ بنفسه)، وبعينه. والأصل: (جاء زيدٌ نفسُهُ وعينُهُ).

الخامس- الحال المنفيَّة: لأنَّها شبيهةٌ بالخبر، ذكر هذا ابن مالك[5]، واستدلَّ بقول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ السَّريع، وهو مطلع قصيدة لعَمرِو بْنِ مِلْقَطٍ الطَّائيِّ، رواها أبو زيد الأنصاري في نوادره (ص267)، واستشهد بالبيت شارح المفصَّل (ج44/7)، والسُّيوطيُّ في همع الهوامع (ج451/2) وذكرها صاحب الخزانة (ج524/9).

الشَّاهد: (بنعلي) زيادة الباء في الفاعل اضطرارًا. **وفيه شاهد آخر:** خَرَجَ بـ (مهما) عَنْ أصل بابها، ذكره أبو زيد الأنصاري في النَّوادر (ص269) فـ (مهما) تجيء للجزاء، فجاء بها في غير موضعها كأنَّه قال: (مالي سُرِقَتْ نعلي مالي).

(2) [البقرة: 195].

(3) [التِّين: 8].

(4) البيت مِنَ الطَّويل، للفرزدق، لم أجده في ديوانه، وهو في الجنى الدَّاني (ص55)، وهمع الهوامع (ج405/1؛ 506/2)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج142/4).

اللُّغة: اقلولى: ارتفع. عليها: على الأتان. وأقردت: سكنت. رمى رهط جرير بإِثْيانِ الأَتَنِ.

الشَّاهد: أدخل الباءَ في (دائم) مع (هل) وهي استفهام، حملًا على دخولها في خبر (ما) النَّافية، كقولك: (ما أنت بقائمٍ)؛ وذلك لأنَّ (هل) يُراد بِها- هنا- النَّفي.

(5) يُنظر رأي ابن مالك في همع الهوامع للسُّيوطيِّ (ج406/1).

فَمـــا رَجَعَـــتْ، بِخائِبَـــةٍ، رِكـــابٌ حَكـــيمُ بـــنُ المُسَـــيِّبِ مُنْتَهاهـــا[1]

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في دخول الباء الزَّائدة في الإثبات.

السَّادس- المبتدأ: نحو: (بحسبك درهم)، بهذا مَثَّلَ الزَّمخشريُّ وغيره[2]، قال ابن يعيش: "ولا نعلمُ مبتدأً دخلَ عليه حرفُ الجَرِّ في الإيجاب غيرَ هذا الحرف" [3].

قال المراديُّ: "جَعَلَ بعضُ المتأخرينَ الباء في قولهم: (كيف بك؟)، و(كيف بنا؟) زائدةً مع المبتدأ، والأصلُ: (كيف أنت؟) و(كيف نحن؟)"[4].

المسألة الخامسة- حذف (رُبَّ) لفظًا وجريانُها منويةً بعد (بل)، و(الفاء):

هل يوجد في النَّحو العربيِّ ما يسمَّى بـ (بل رُبَّ)، و(فاء ربَّ)؟

المشهور بين الدَّارسين حذف (رُبَّ) لفظًا بعد الواو ونيابتُها عنها مع بقاء عملها، جاء في (دليل الطَّالبين): "(رُبَّ) لا تَجُرُّ مِنَ الظَّاهر إلَّا النَّكرة، وقد تُحْذَفُ، فيجبُ بقاءُ عملها، وذلك بعد (الواو) كثيرًا"[5].

وأمَّا عَنِ التَّمثيل عليها مِنْ كلام العرب، فقال أبو حيَّانَ: "لا يحتاجُ إلى مثال فإنَّ دواوين العرب ملأى منه، والتَّأويل قليل"[6].

وكلام أبي حيَّانَ هذا فيه دليلٌ على أنَّ نيابةَ الواو عن (رُبَّ) إنَّما يُمَثِّلُ أصلَ الباب، ونيابةَ غيرِ الواو عنها يُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب على نحو ما سترى.

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور- نيابةُ (بل) أو (الفاء) عَنْ (ربَّ) بعد حذفها، مع بقاء عملها، يقولون: (بل رُبَّ) و(فاء ربَّ)، جاء في (رصف المباني): "واعلم أنَّ مِنَ النَّحويِّينَ مَنْ زاد للفاء موضعًا آخر، سمَّاه فيه (فاء السَّببيَّة)"[7]، وهي الَّتي يقع بعدها الخفض[8] في مثل

---

(1) البيت مِنَ الوافر، للقُحَيْف العقيلي، وهو في الجنى الدَّاني (ص56)، وهمع الهوامع (ج406/1).
الشَّاهد: (فَما رَجَعَتْ، بِخائِبَةٍ) زيادة الباء في الحال المنفيَّة الشَّبيهة بالخبر.

(2) يُنظر: الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص425).

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج23/8).

(4) المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص53).

(5) الكرميُّ، دليل الطَّالبين لكلام النَّحويِّين (ص70).

(6) يُنظر رأي أبي حيَّان في السُّيوطي، همع الهوامع (ج383/2).

(7) يُنظر: رصف المباني (ص387)، والجنى الدَّاني (ص61)، وهمع الهوامع (ج222/4).

(8) يُنظر: المالقي، رصف المباني (ص387).

قول الشَّاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[1]

عقَّب المالقيُّ على البيت المذكور بقوله: "والفاء في الحقيقة- هنا- سببيَّةٌ عاطفةُ جملةٍ على جملة، و(ربَّ) مضمرة بعد الفاء كما أُضمرَتْ بعد الواو فيما يُذْكَرُ في بابها، وبعد (بل) فيما تقدَّم في بابها"[2]، وجاء في (شرح التَّصريح): "تُحْذَفُ (رُبَّ)، ويبقى عملُها بعد الفاء كثيرًا"[3]، وجاء في (حاشية الصَّبَّان): "وحُذِفَتْ (رُبَّ) لفظًا، فَجَرَّتْ منوبةً بعد (بل) و(الفاء)، لكنْ على قلَّة"[4]، ومنه قول الشَّاعر:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُه لا يُشْتَرَى كِتَّانُهُ وَجَهْرَمُه[5]

يعتقد الباحث أنَّ الشَّيخ خالد الأزهري قد سها عندما قال (كثيرًا)، والصَّواب ما قاله الصَّبَّان مِنْ أنَّ (رُبَّ) تُحذَف بعد الفاء قليلًا، وليس كثيرًا، والشَّواهد الشِّعريَّة خير شاهد.

المسألة السَّادسة - (عَنْ) اسم بمعنى (جانِب):

المشهور بين الدَّارسين- رأس الباب- يتمثَّل في أنَّ (عن) حرف مبنيٌّ لا محلَّ لها مِنَ الإعراب، وتدلُّ على التَّجاوز، وهذا هو الأصل، قال بذلك ابن مالك وغيره، يقول: "دلالة (عَنْ)

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص30 دار المعرفة)، ورصف المباني (ص387)، وشرح الأشموني (ج109/2)، وشرح التَّصريح (ج669/1)، وهمع الهوامع (ج383/2). **الشاهد فيه:** جَرُّ (مِثْل) في اللَّفظ بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد الفاء، وذلك قليل، وأنَّ المبرِّد استشهد على فاء (رُبَّ) أنَّها هي الَّتي جرَّت الاسم بعدها.

(2) المالقي، رصف المباني (ص387).

(3) خالد الأزهري، شرح التَّصريح (ج669/1).

(4) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج/348).

(5) البيت مِنَ الرَّجز، لرؤية، لم أجده في ديوانه، وهو في شرح المفصَّل (105/8)، واللُّباب(366/1)، وشرح الكافية الشَّافية (822/2)، والجنى الدَّاني (ص237)، وهمع الهوامع (ج383/2)، وحاشية الصَّبَّان (ج348/2). **اللُّغة:** الفِجاج: جمع (الفَجّ)، وهو الطَّريق الواسعة بين جبلين. والقَتَم: الغبار. والجَّهْرَم: البساط. يقول: رُبَّ بلدٍ يملأ الغبار طرقه، لا يُشْتَرَى منه كِتَّانٌ ولا بسط. **الشَّاهد فيه:** (بَلْ بَلَدٍ) جرَّ (بَلَدٍ) في اللَّفظ بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد (بل)، وذلك قليل.

على التَّجاوز هو الأصل"[1]، ويقول ابن يعيش عن السَّبب في حرفيَّتِها: "وأمَّا (عَنْ) فمشتركةٌ بين الحرف والاسم، فأمَّا الحرف فنحو قولك: انصرفْتُ عَنْ زيدٍ، فـ(عن) حرف؛ لأنَّها أَوْصَلَتْ معنى الفعلِ الَّذي قبلها إلى الاسم الَّذي بعدها"[2].

وغير المشهور– الخروج عَنِ الباب– وقوعُها اسمًا، نصَّ على ذلك الزَّمخشريُّ، يقول: "وهو اسمٌ في نحو قولهم: (جلستُ مِنْ عَنْ يمينه)؛ أيْ: (مِنْ جانبها)"[3].

وذكر المالقيُّ أنَّها تنقسم إلى قِسْمَيْنِ: اسم، وحرف، وذكر عَلامَةَ كونِها اسمًا، يقول: "فأمَّا الَّتي تكون اسمًا، فهي الَّتي يدخل عليها حرفُ الجرِّ (في)"[4].

وذكرَ ابنُ يعيشَ علامتينِ أُخريينِ لكونِها اسمًا، **الأولى:** أنْ تكون بمعنى: الجِهة والنَّاحية، فتقول: (جلستُ عَنْ يمينه)؛ أيْ: مِنْ ناحية يمينه، **والأخرى:** دخول حرف الجرِّ عليها؛ لأنَّ حرف الجرِّ لا يدخل على حرفٍ مثلِهُ[5]، ومِنْ شواهدِ وقوعِها بمعنى (جانب أو ناحية) قول الشَّاعر:

فَلَقَدْ أَرانِي لِلرِّماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تارَةً وَأَمامي[6]

ويمثِّل النُّحاة لوقوعها اسمًا بقول الشَّاعر:

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج2/808).

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج8/40).

(3) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص385).

(4) المالقيُّ، رصف المباني (ص429).

(5) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج8/40).

(6) البيت مِنَ الكامل، لِقَطرِيِّ بن الفُجَاءَةِ، وهو في شِعْر الخوارج (ص109، البيت 2)، وشرح المفصَّل (ج8/40)، وأوضح المسالك (ج3/50)، واللَّمْحَة في شرح المُلْحَة (ج1/235). **اللُّغة:** الدَّريئة: بالهمز مِنَ الدَّرء، وهو الدَّفع. **المعنى:** يريد أنَّ المحاربينَ معه يتَّخذونه وِقايةً يتَّقون به رماح الأعداء؛ لشجاعته وصبره. **الشَّاهد:** قوله (عَنْ) في البيت وردت اسمًا بمعنى (جانب) أو (جهة)، ودليل ذلك دخول حرف الجرِّ عليه؛ لأنَّ حروف الجَرِّ لا تدخل إلَّا على الأسماء.

فَقُلْــتُ للرَّكْــبِ لَمَّــا عَــلا بِهِــمُ مِـنْ عَـنْ يَمـينِ الحُبَيَّـا نَظْـرَةً قَبَـلُ[1]

مِنْ– هنا– يتبيَّن للباحث أنَّ اسميَّة (عَنْ) تتعيَّنُ مِنْ ثلاث جهات:

الأولى: قَبولُها دخول حرف الجرِّ (مِنْ) عليها، وهو كثير، وسبق التَّمثيل له.

والثَّانية: قبولها أنْ تدخل عليها(على)، وذلك نادر، حيث عثرتُ على بيت واحد بهذا المعنى، وهو قول الشَّاعر:

عَلـى عَنْ يَمينـي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا وَكَيْــفَ سُــنُوْحُ وَاليَمــينَ قَطيــعُ[2]

عقَّب البغداديُّ: "وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد"[3]، وذكر المراديُّ أنَّ الفرَّاء ومَنْ وافقه مِنَ الكوفيِّينَ ذهبوا إلى أنَّ (عَنْ) إذا دخل عليها (مِنْ) باقية على حرفيَّتِها، وزعموا أنَّ (مِنْ) تدخل على حروف الجرِّ كلِّها سوى (مُذْ، واللَّام، والباء، وفي)[4].

ونَسَبَ المراديُّ لابن مالك قوله: إذا دخلت (مِنْ) على (عن) فهي زائدة[5].

والثَّالثة: أنْ يكون مصدرها وفاعل متعلَّقها ضميرين لمسمًّى واحد، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ البسيط للقطاميِّ، واسمه عُمَير بن شُيَيْم التَّغلبي، مِنْ قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، وهو في (ديوانه ص28)، وشرح المفصَّل (ج41/8)، والمقرَّب (ج195/1)، وتفسير البحر المحيط: (ج344/1).

اللُّغة: الحُبَيَّا: موضع بالشَّام. نَظْرَة قَبَل: أيْ نظرة لم يكن قبلها نظرة.

الشَّاهد: (مِنْ عَنْ يمين): ذكر ابن منظور وغيره هذا البيت شاهدًا على مجيء (مِنْ) اسمًا. يُنظر لسان العرب(عنن)، فعن اسم مجرور بـ (مِنْ)، وهي بمعنى (جانب).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لم يتسنَّ للباحث العثور على قائله. وهو في الجنى الدَّاني(ص244)، وتوضيح المقاصد والمسالك(ج963/2)، والمغني (ج407/2)، وهمع الهوامع (ج338/2)، خزانة البغداديّ (ج159/10).

اللُّغة: السُّنَّح: جمع سانح، تقول: سَنَحَ لي الطَّير يسنح سُنُوحًا، إذا مرَّ من مياسرك إلى ميامنك، والعرب تتيمن بالسَّانح وتتشاءم بالبارح.

الشَّاهد: في (على عن يميني)، فإنَّ (عن) هنا اسم بدليل دخول (على) عليها، وهذا نادر.

(3) البغداديُّ، خزانة الأدب (ج159/10).

(4) يُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني: (ص244).

(5) يُنظر: المرجع نفسه، ص253.

دَعْ عَنْـكَ نَهْبًـا صِـيحَ فـي حَجَراتِـهِ وَلَكِـنْ حَـديثًا مـا حَـديثُ الرَّواحِـلِ[1]

ويؤيِّد الباحث رأيَ مَنْ قال مِنَ النُّحاة باسميَّة (عَنْ)؛ ذلك لأنَّها وردتْ في شواهدَ أخرى بمعنى (فوق)، وهذه ظرف، والظَّرف اسم كما هو معروف- بداهةً- ومِنَ الشَّواهد الَّتي وردت فيها (عن) بمعنى (فوق) قوله- تعالى: ﴿**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ**﴾[2]؛ أيْ: طبقًا فوق طبق، وقيل حالًا بعد حال[3]، ومنه قول الشَّاعر:

لَـئِنْ مُنيـتَ بِنـا عَـنْ غِـبِّ مَعْرَكَـةٍ لَـمْ تُلْفِنـا عَـنْ دِمـاءِ القَـوْمِ نَنْتَفِـلُ[4]

يعقِّب ابن مالك على هذا الاستعمال بقوله: "وهو قليل بالنِّسبة لدلالتها على التَّجاوز"[5].

خلاصة البحث في هذه المسألة أنَّ دخول (مِنْ) على (عَنْ) أو (على) ليس بقيد لإسميَّتهما، وإنَّما الغالب وقوعهما مجرورتين بـ (مِنْ)، وإذا استُعْمِلَتْ (عَنْ) اسمًا كانت بمعنى (جانب)، وهذا الاستعمال قياسيٌّ فيه، وهو كثير، كما هو واضح مِنَ خلال الشَّواهد، أمَّا وقوع (على) بعد (مِنْ) فهو نادر، وهذان الموضعان يُعَدَّان خروجًا عَنْ أصل الباب الَّذي تندرج تحته (عَنْ).

المسألة السَّابعة- مجيء حرف الجرِّ (في) للتَّعليل:

عقد الهروي بابًا بعنوان: (دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض)، يقول: "اعلم أنَّ حروفَ الخفضِ قد يدخل بعضُها مكانَ بعضٍ"[6].

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص140). **اللُّغة:** النَّهب: السَّلب. حَجَراتِه: نواحيه. الرَّواحِل: النُّوق. **الشَّاهد:** (دع عنك)، فإنَّ (عَنْ)- هنا- اسم بمعنى (جانب)، وهذا مُتَعَيَّن. كما قال الأخفش بكون مجرورها وفاعل مُتَعَلَّقِها ضميرين لمعنًى واحد.

(2) [الانشقاق: 19].

(3) يُنظر: الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج728/4).

(4) البيت مِنَ البسيط، للأعشى الكبير، وهو في ديوانه (ص63. ق6. البيت63). وشرح الكافية الشافيَّة (ج809/2)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج290/3)، وشرح ابن عقيل (ج46/4)، والنَّحو الوافي (ج487/4).

اللغة: مُنيتَ: ابتُلِيْتَ. غِبّ: بعد عاقبة. نَنْتَفِلُ: نختار الأمثل والأحسن.

الشاهد: (عَنْ غِبِّ) وردت (عَنْ) بمعنى (فوق)، فدلَّ ذلك على اسميَّة (عَنْ).

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج809/2).

(6) الهَرَويُّ، الأُزْهِيَّة (ص276).

ذكر النُّحاة لـ (في) عشرةَ معانٍ[1]، **أحدها:** وهو يشكِّل أصل الباب الظَّرفيَّة، وهي إمَّا مكانيَّة أو زمانيَّة، وقد اجتمعَتَا في قوله- تعالى: ﴿**فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ**...﴾[2].

والَّذي جَعَلَ الباحث يعدُّ إفادة (في) للظَّرفيَّة رأسًا للباب قول المرادي عنها: "وهي الأصل فيه، ولا يُثْبِتُ البصريُّونَ غيرَهُ"[3]، ويقول في موضع آخر: "مذهب سيبويه، والمحقِّقينَ مِنْ أهل البصرة، أنَّ (في) لا تكون إلَّا للظَّرفيَّة حقيقةً أو مجازًا، وما أوهم خلاف ذلك ردٌّ بالتَّأويل إليه"[4].

وقوله" ردٌّ بالتَّأويل إليه" يدلُّ على أنَّ المعاني المختلفة الَّتي قد تفيدها (في) تُعدُّ خروجًا عَنِ الباب، ومنها كونُها قد تفيد التَّعليل.

وهذا يعني أنَّ المعاني الثَّمانية الأخرى عدا الظَّرفية كلُّها تعدُّ خروجًا عِنْ أصل الباب، وفي هذه المرحلة سيتناول الباحث مجيء (في) للتَّعليل.

و(في) الَّتي للتَّعليل أَطْلَقَ عليها الأشمونيُّ اسم (السَّببيَّة)، وسمَّاها التَّعليليَّة- أيضًا[5].

ومِنْ أمثلتها في القرآن الكريم قوله- تعالى: ﴿...**لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيم**﴾[6]، ومنه: ﴿...**لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيم**﴾[7]، ومِنْ أمثلتها في الحديث الشَّريف، قوله- ﷺ:"**عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ**"[8]. عقَّب العينيُّ قائلًا: "أيْ: لأجل هِرَّةٍ"[9]. وعقَّب ابن حجر: "قوله في هرَّة؛ أيْ بسبب هرَّة"[10].

وعقَّب ابن مالك: "تَضَمَّنَ هذا الحديث استعمالَ (في) دالَّةً على التَّعليل، وهو ممَّا خَفِيَ

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص250- 252)، وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج513/2).

(2) [الرُّوم: 3- 4].

(3) المرادي، الجنى الدَّاني (ص250).

(4) المرجع السَّابق، ص252.

(5) الأشموني، شرح الأشموني (ج82/2).

(6) [الأنفال: 68].

(7) [النُّور: 14].

(8) [البخاري، صحيح البخاري، باب: حديث الغار، 176/4: رقم الحديث 3482].

(9) العينيُّ، عمدة القاري (ج103/12).

(10) ابن حجر، فتح الباري (ج57/6).

على أكثر النَّحويِّين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشِّعر القديم"[1].
فإذا خفي على أكثر النَّحويِّين، فهذا يعني أنَّه غير مشهور، وهذا ما نحن بصدده، ومنه قوله- ﷺ:"**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَما يُعَذَّبانِ فِي كَبِيرٍ**"[2].

يعتقد الباحث أنَّ كلام ابن مالك عَنْ أكثر النَّحويِّين الَّذين خَفِيَ عليهم معني (في) في الحديثين الشَّريفين غيرَ دقيق؛ ذلك لأنَّ تصوُّرَ التَّعليل في الحديثين واضح، ظاهر، غير غامض، ولا يحتاج إلى جَهْد عقليٍّ كبير للتَّعرف عليه، وحتَّى الآيات القرآنيَّة الَّتي جاءتْ فيها (في) للتَّعليل لا تحتاج إلى كثير تأمُّل أو طول نظر.

صحيح أنَّ ابن مالك مِنَ النُّحاة الأوائل[3] الَّذين أكثروا مِنَ الاستشهاد بالحديث الشَّريف في مؤلفاتهم وأنَّ النُّحاة الَّذين جاءوا مِنْ بعده ساروا على منواله أمثال ابن هشام وغيره.
وأمَّا إنْ كان ابن مالك يقصدُ بكلامه النُّحاةَ الأوائل؛ أيْ: المتقدِّمين الَّذين سبقوه فإنَّ عدمَ تعرِّضهم لهذين الحديثين وغيرهما مِنَ الأحاديث الشَّريفة لم يكن بسبب الخفاء والتباس الأمر عليهم كما ذكر ابن مالك، فقد عالج هؤلاءِ النُّحاةُ مسائل وقضايا نحويَّة غاية في التَّعقيد، والَّتي تنمُّ عَنْ عقليَّة فذَّة واعية متفتِّحة.
وإنَّما كان إحجام هؤلاء النُّحاة عَنِ الاستشهاد بالأحاديث الشَّريفة لأسباب تفصِّلها كتب أصول النَّحو كما عند ابن الأنباريِّ والسُّيوطيِّ وغيرهماو ومِنْ هذه الأسباب التَّحرُز الدِّيني، ومنها جواز رواية الحديث بالمعنى إلى غير ذلك مِنَ الأسباب.

ورغم توضيح ابن مالك وحديثه عَنْ (في) التَّعليليَّة إلَّا أنَّ الإمام البيضاوي[4] الَّذي عاش في القرن السَّابع الهجري أنكرها، وأرجع معانيها إلى الظَّرفية الَّتي تشكِّل رأس الباب، وقد أثبت شارح كتاب (منهاج الوصول إلي عِلْمِ الأصول) الإمام السُّبكي[5] عدم صحَّة ما ذهب إليه

---

(1) ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص123).
(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: الغِيبَةِ، 17/8: رقم الحديث 6052].
(3) قلت: (من النحاة الأوائل)، ولم أقل: (إنَّ ابن مالك أول من استشهد بالحديث)؛ لأن ابن خروف الذي توفي سنة تسع وستمائة مِنَ الهجرة قد سبقه إلى ذلك. في حين توفِّي ابن مالك سنة اثنتين وسبعين مِنَ الهجرة.
(4) أبو سعيدٍ أو أبو الخير، ناصر الدِّين عبد الله بن عمر الشِّيرازي، البيضاوي: قاضٍ، مفسِّر، علَّامة، مِنْ تصانيفه: (منهاج الوصول إلى عِلْم الأصول)، و(اللُّباب في عِلْم الإعراب)، مَاتَ سنةَ خمسٍ وثمانينَ وسِتُّمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج4/110- 111).
(5) أبو الحسن، تقيُّ الدِّين عليٌّ بن عبد الكافي: شيخ الإسلام في عصره، هو والد التَّاج السُّبكي صاحب الطَّبقات، مَاتَ سنةَ سِتٍّ وخمسينَ وسبعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج4/302).

البيضاويُّ عندما قال: "ولم يثبت مجيئها للسَّببيَّة"[1]، ومِنَ الشَّواهد الشِّعرية الَّتي وردت فيها (في) للتَّعليل قول الشَّاعر:

فَلَيْتَ رِجَالًا فيكِ قَدْ نَذَرُوا دَمي وحُمُّوا لقائي يَا بُثَيْنَ لقوني[2]

عقَّب ابن منظور: "إنَّه لم يفسِّر (حُمُّوا لقائي)، قال ابن سِيْدَه[3]: والتَّقدير: (عندي للقائي)، فحذف؛ أيْ: (حُمَّ لهم لقائي"[4]. وعقَّب المرزوقي: "(فيك)؛ أي: (في معناك وبسببك)"[5]، وعقَّب أبو حيَّانَ: "(فيك): لك، اللَّام فيه لام السَّبب"[6]، ومنها قول شاعر آخر:

لَوى رَأسَهُ عَنِّي وَمالَ بِوُدِّهِ أَغانيجُ خَوْدٍ كانَ فِيْنَا يَزورُها[7]

ويختم الباحث البحث في هذه المسألة بقول أبي حيَّان: "وتأوَّل أصحابُنا كلَّ ذلك، وردُّوه إلى معنى الوعاء"[8]، وإنْ دلَّ كلامه على شيء فإنَّه يدلُّ على أنَّ أصل الباب في حرف الجرِّ (في) الظَّرفيَّة، وما عدا ذلك مِنَ المعاني الأخرى الَّتي قد تُفيدُها يُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب، ومِنْ ذلك كونُها للسَّببيَّة والتَّعليل.

ويتبنَّى الباحث رأيًا وسطيًّا بين المُثْبِتِيْنَ والمعارضينَ للسَّببيَّة في حرف الجرِّ (في) يتمثَّل في أنَّ لفظة (في) تحمل معنى الظَّرفية على وجه الحقيقة، ولكنَّها تحمل معنى السَّببيَّة

---

(1) يُنظر: السُّبكيُّ، الإبهاج في شرح المنهاج (ج348/1).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لجميل بن معمر العذريِّ، وهو في ديوانه (ص24)، ومجالس ثعلب (ص39)، والأستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب (ج68/4). **الشَّاهد:** قوله (فيكِ) حيث وردت (في) للتَّعليل.

(3) أبو الحسن عليٌّ بن إسماعيل، المعروف بابن سيده: إمام في اللُّغة وآدابها، صنَّف (المُخَصَّص)، وهو مِنْ أثمن كنوز العربيَّة، و(المحكم والمحيط الأعظم)، توفِّي سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج263/4– 264).

(4) ابن منظور، لسان العرب (ج151/12).

(5) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ج236/1).

(6) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج114/3).

(7) البيت مِنَ الطَّويل، لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوانه (ص116)، والإبهاج في شرح المنهاج (ج348/1).

اللغة: لوى رأسه: أَمَالَهُ. أَغانيج: امْرَأَة غَنِجة: حَسنة الدَّلِّ. والأُغْنوجة: مَا تَتغنَّج بهِ. الخَوْد: المرأة الجميلة.

الشَّاهد قوله: (فِيْنَا) حيث وردت (في) للتَّعليل؛ أيْ: لأجلنا.

(8) أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1727/4)؛ يقصد بأصحابه: البصريينَ.

مجازًا في الشَّواهد الَّتي لا تتعارض السَّببيَّة مع معناها العام. هذا والله- تعالى- أعلى وأعلم.

المسألة الثَّامنة- اللَّام المفردة يُتَعَجَّب بها:

أصل الباب- المشهور- في اللَّام أنَّها للاختصاص، وهذا هو الأصل فيها، يقول المراديُّ: "التَّحقيق أنَّ معنى اللَّام في الأصل، هو الاختصاص، وهو معنًى لا يفارقُها، وقد يصحبُهُ معانٍ أُخَرُ"(1).

وغير المشهور وهو يمثِّل الخروج عَنِ الباب أنَّ مِنْ معانيها التَّعجُّب، ونصَّ النُّحاة على استخدم العرب لها في التَّعجُّب. لاحظ كلام المرادي السَّابق: "وقد يصحبُهُ معانٍ أُخَرُ"، يقول سيبويه: "وبعض العرب يقول في هذا المعنى: (لِلَّهِ)، فيجيء باللَّام، ولا تجيء إلَّا أنْ يكون فيها معنى التَّعجُّب"(2)، وعندما تُستخدم للتَّعجُّب يكون لها صورتان: إمَّا مع القَسَمِ، وهي الدَّاخلة على اسم لفظ الجلالة أو مجرَّدة عنه، وهي المستعمَلَةُ في النِّداء(3)، أمَّا الصُّورة الأولى فمثالها قول الشَّاعر:

ولله صُعْلُوكٌ صَفِيحَةُ وجهِهِ كَضَوْءِ شِهابِ القابِسِ المُتَنَوِّرِ(4)

يقول الزَّجاجيُّ عَنْ لام التَّعجُّب: "ومِنْ هذا الباب- أيضًا- لام القَسَمِ الخافضة، ولا تكون هذِهِ اللَّامُ خافضةً للمُقْسَمِ به إلَّا متضمِّنةً معنى التَّعجُّب في اللهِ وحدَه" (5).

وقوله: (لله صعلوك) هذا التَّركيب التَّعجُّبيُّ شَبيهٌ بقول القائل: (للهِ أنتَ)، وهي مِنْ ألفاظ التَّعجُّب السَّماعيِّ الَّتي نُقلتْ عَنِ العرب، ولم يُبوِّبْ لها النُّحاة، ومعناه: "في جميع الكمالات، كما يدلُّ عليه حذف جهة التَّعجُّب، فهو أبلغُ مِنْ نحو: (لله دَرُّك)"(6).

---

(1) المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص109).

(2) سيبويه، الكتاب (ج497/3).

(3) يُنظر: السَّيوطيُّ، همع الهوامع (ج367/2).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لعُرْوةَ بن الورد، وهو في ديوانه (ص37)، والأصمعيَّات (ص50، البيت 18).

المعنى: وحيَّى اللهُ صعلوكًا، يتلألأُ وجهُهُ قوةً كأنَّهُ ضوءُ نار.

الشَّاهد: مجيءُ اللَّام داخلةً على اسم لفظ الجلالةِ فيها معنى التَّعجُّب، وهذا خروج عَنْ أصل الباب فاللَّام في الأصل للاختصاص.

(5) الزَّجَّاجيُّ، اللَّامات (ص80).

(6) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيِّ علي ألفيَّة ابن مالك (ج23/3).

المسألة التاسعة – إسكانُ الميم بعد حذف ألف (ما) الاستفهاميَّة إذا سُبِقَتْ بحرف جَرٍّ:

المشهور أنَّه بعدَ حذفِ الألفِ مِنْ (ما) الاستفهاميَّةِ إذا سُبِقَتْ بحرف جرٍّ، فإنَّهم يضعونَ فتحةً على الميمِ دليلًا على الألفِ المحذوفةِ، يقول ابنُ هشامٍ: "ويجبُ حذفُ ألفِ (ما) الاستفهاميَّة إذا جُرَّتْ وإبقاء الفتحة دليلًا عليها، نَحْوَ: (فيمَ، وإلامَ، وعلامَ، وَبِمَ)"[1].

وغير المشهور أنَّهم يتركونَ الميمَ ساكنةً، وقد خَصَّ ابنُ هشام ذلكَ بالشِّعر، عندما قال: "وربَّما تَبِعَتِ الفتحةُ الألفَ في الحذف، وهو مخصوص بالشِّعر"[2]، واستشهدَ لهُ بقولِ الشَّاعر:

يـــا أَبـــا الأَسْـــوَدِ لِـــمْ خَلَّفْتَنـــي ... لِهُمـــــومٍ طارِقـــــاتٍ وَذِكَـــــرْ[3]

وأنشدَ الفرَّاء البيت ولم يذكر أنَّه ضرورة[4]، وذكر ابنُ الشَّجريِّ أنَّ إسكانَ الميمِ لغةٌ، ومِنَ العربِ مَنْ يُثْبِتُ الألف، فيقول: (لِمَا تفعل كذا؟)، و(فيما جئتَ؟)، و(على ما تسبُّني؟)[5].

المسألة العاشرة– إثبات ألف (ما) الاستفهاميَّة بعد حرف الجرِّ:

المشهور يتمثَّلُ في أنَّ (ما) الاستفهاميَّة تُحْذَفُ أَلِفُها؛ فِرقًا بينها وبينَ الموصولةِ، هذا هو الكثير، على كلٍّ يجبُ حذفُ ألفِها في الجرِّ مطلقًا، يقول ابنُ هشامٍ: "ويجبُ حذفُ ألفِ (ما) الاستفهاميَّة إذا جُرَّتْ وإبقاءُ الفتحةِ دليلًا عليها، نحو: (فِيْمَ، وإلامَ، وعلامَ، وبمَ)"[6].

وجاء في (شرح التَّصريح): "(ما) الاستفهاميَّة المجرورة بالحرف أو بالمضاف، وذلكَ أنَّه يجبُ حذفُ ألفِها إذا جُرَّتْ، ولم تُرَكَّبْ مع (ذا)، فالمجرورة بالحرف، نحو: (عَمَّ، وفِيْمَ)، والمجرورة بالمضاف، نحو: (مجيء مَ جئت؟)، وفيه تقديم وتأخير، والأصل: (جئت مجيءَ مَ؟)، وهو سؤالٌ عَنْ صفة المجيء؛ أيْ: (على أيِّ صفةٍ جِئْتَ؟)، ثُمَّ أَخَّرَ الفعل؛ لأنَّ الاستفهامَ

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج19/4).

(2) المرجع السَّابق، ج19/4.

(3) البيت مِنَ الرَّمَل، لم أقف له على قائل، وهو في معاني القرآن (ج466/1)، والإنصاف (ص257)، وشرح المفصَّل (ج88/9)، وأمالي ابن الشَّجريِّ (ج546/2)، وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج19/4). **الشَّاهد فيه:** تسكين الميم مِنْ (لِمْ) وأنَّه مخصوص بالشِّعر كما قال ابن هشام.

(4) يُنظر: الفرَّاء، معاني القرآن (ج466/1).

(5) يُنظر: ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج549/2).

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج19/4).

له صدرُ الكلام، ولم يمكن تأخيرُ المضاف، وإنَّما حُذِفَتْ ألفُها إذا جُرَّتْ بحرفٍ، أو بمضاف، فرقًا بينها وبين (ما) الخبريَّة"[1].

يظهرُ للباحث أنَّ (ما) الخبريَّة تشملُ الموصولةَ، وقد مُثِّلَ لها بـ (سألتُ عمَّا سألتَ عنه)، وتشمل الشَّرطيَّة- كذلك- نحو: (بما تفكرْ أفكرْ)، وتشمل المصدريَّة- أيضًا- نحو: (عجبتُ ممَّا تتكلَّم)؛ ففي مثلِ هذه المواضع لا تُحْذَفُ الألف[2].

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور- يتمثَّلُ في إثبات ألف (ما) الاستفهاميَّة بعد حرف الجَرِّ، يقول ابن مالك: "وشَذَّ ثبوتُ الألفِ في قول النَّبيِّ-ﷺ- لعلي-ﷺ-: **(بِمَا أَهْلَلْتَ؟)**[3] و**(لا يُبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ الْمَالَ)**[4] و**(إنِّي لَأَعْرِفُ مِمَّا عوده)**[5]؛ لأنَّ (ما) في المواضعِ الثَّلاثةِ مجرورةٌ، فحقُّها أنْ تُحْذَفَ ألفُها"[6].

قال أبو البقاء العكبري: "وَلَعَلَّه مِنْ تَغْيِير المُحَدِّث، وَهَكَذَا كلُّ مَوضِع يُشبهُ"[7]، وقال ابن جِنِّيْ في (المحتَسِب) تعقيبًا على قراءة مَنْ قرأ قوله- تعالى: ﴿**عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ**﴾ بإثبات الألف في غير الوقف أو الضَّرورة ما نصه: "هذا أضعفُ اللُّغتينِ؛ أعني إثبات الألف في (ما) الاستفهاميَّة إذا دخل عليها حرفُ جرٍّ" [8].

إذن عدَّ ابن جِنِّيْ ثبوت ألف (ما) الاستفهاميَّة إذا سبقها حرفُ جرٍّ لغةً، ولم يَعُدَّ ذلك شاذًّا كما فعل ابن مالك، ولكنَّها لغةٌ ضعيفةٌ، ويظهر أنَّ ابن جِنِّيْ كان يقصد بلامه قراءة عكرمة[9] لقوله- تعالى: ﴿**عَمَّا يَتَسَاءلُونَ**﴾[10][11]، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج634/2). ويُنظر: النَّجار، ضياء السَّالك (ج296/4).

(2) يُنظر: الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج634/2).

(3) هذا جزء مِنْ حديث يُنظر: العيني، عمدة القارئ (ج111/10)؛ أَيْ: بِمَا أَحرمت؟

(4) [ابن بطال، شرح صحيح البخاري، باب: الرِّبا، 216/6: رقم الحديث31].

(5) هذا جزء مِنْ حديث يُنظر: [ابن حجر، فتح الباري، باب: التَّأذين، 398/2: رقم الحديث 917].

(6) ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص217).

(7) العُكْبري، إعراب ما يشكل مِنْ ألفاظ الحديث النَّبويِّ (ص114).

(8) ابن جِنِّيْ، المحتسب (ج347/2).

(9) أبو عبد الله المفسِّر عكرمة بن خالد المخزومي، مولى عبدالله بن عبَّاس، وردتِ الرِّواية عنه في حروف القرآن، وقد تُكُلِّمَ فيه لرأيه، لا لروايته؛ اتُّهِمَ أنَّه يرى رأي الخوارج، واعتمده البخاري. مات سنةَ خمسٍ أو سِتٍّ أو سبعٍ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: ابن الجزريِّ، غاية النِّهاية (ج515/1).

(10) [النَّبأ: 1].

(11) القسطلاني، إرشاد السَّاري (ج347/1).

عَلـــى مـــا قـــامَ يَشْـــتِمُني لَئِـــيمٌ كَخِنْزِيـــرٍ تَمـــرَّغَ فـــي تُـــرَابِ[1]

عقَّب الرَّضيُّ على البيت بعد أنْ ذكره بقوله: "(وبعضُ العربِ لا يَحْذِفُ الألفَ مِنْ (ما) الاستفهاميَّة المجرورة"[2]، وقال ابن هشام: "وهذا قول مرغوبٌ عنه؛ لأنَّ النَّحويِّين على خلافه"[3].

حكى الزَّمخشريُّ في (كشَّافه) أنَّ ذلك لغةٌ[4]، وحَمَلَ عليه قومٌ مِنَ المفسرينَ قوله- تعالى: ﴿. . .قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ۝٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي. . .﴾[5]. قالوا: معناه: (بأيِّ غَفَرَ لِي رَبِّي).

وتعجَّبَ ابن هشام مِنْ رأيِ الزَّمخشريِّ بقوله: "ولا يجوز حَمْلُ القراءةِ المتواترة على ذلك؛ لضعفه؛ فلهذا ردَّ الكسائيُّ قول المفسرين في (بما غفر لي ربِّي) إنَّها استفهاميَّةٌ، وإنَّما هي مصدريَّة، والعَجَبُ مِنَ الزَّمخشريِّ إذ جوَّز كونَها استفهاميَّةً مع ردِّهِ على مَنْ قال في (بما أغويتني): إنَّ المعنى: (بأيِّ شيءٍ أغويتني) بأنَّ إثبات الألف قليلٌ شاذٌّ"[6].

جاء في (شرح التَّصريح): "وحكاهُ الأخفش: لغة"[7]، وذكر السُّيوطيُّ أنَّ ذلك لغةٌ لبعض العرب[8]، وجاء في (شرح الأشموني): "وزعم المبرِّدُ أنَّ حذفَ ألفِ (ما) الموصولة بـ (شئت) لغةٌ، ونَقَلَهُ أبو زيدٍ الأنصاري- أيضًا- وزعمَ أنَّ كثيرًا مِنَ العرب يقولون: (سَلْ عمَّ شِئْتَ)، كأنَّهم حذفوا لكثرة استعمالهم إيَّاه"[9].

---

(1) البيت مِنَ الوافر، ونُسِبَ لحسانَ بنِ ثابتٍ، ولم أعثر عليه في ديوانه، وهو في إعراب ما يشكل مِنْ ألفاظ الحديث النَّبويِّ (ص114)، وشرح شافية ابن الحاجب (ج297/2)، ومغني اللَّبيب (ج21/4)، وعمدة القارئ (ج114/2).

الشَّاهد: (عَلى ما) بإثبات الألف، فضرورة، مِنَ العرب مَنْ يثبت ألف (ما) الاستفهاميَّة المجرورة غير مبالٍ بالالتباس بـ (ما) الموصولة.

(2) الرَّضيُّ، شرح شافية ابن الحاجب (ج297/2).

(3) يُنظر رأي ابن هشام في توضيح المقاصد للمراديِّ (ج1487/3).

(4) يُنظر: الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج11/4).

(5) [يس: 26- 27].

(6) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج23/4- 24).

(7) الأزهري، شرح التَّصريح (ج635/2).

(8) ينظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج420/3).

(9) الأشموني، شرح الأشموني (ج16/4).

مِنْ– هنا– يتَّضحُ ومِنْ خلال عرضِ آراء العلماء في هذه المسألة أنَّ الإمام الشَّاطبيَّ[1] انفرد برأي خاصٍّ به حول هذه المسالةِ يتمثَّلُ في أنَّ حذفَ الألف مِنَ المجرورة بالاسم، جائز لا واجب، يقول الأزهريُّ: "وأمَّا المجرورةُ بالاسم فقال الشَّاطبيُّ: ليس حذفُ الألفِ بلازم فيها، بل يجوز أنْ يقول: (مَجيْءَ مَ جِئْتَ)[2]، إلَّا أنَّ الأجودَ الحذفُ"[3].

ونصَّ على ذلك سيبويه، يقول: "وأمَّا قولهم: (مَجيْءَ م جئتُ؟)، و(مثل مَ أنت؟)، فإنَّك إذا وقفتَ ألزمتها الهاء ولم يكن فيه إلَّا إثباتُ الهاء، لأنَّ (مجيء) و(مِثْل)، يستعملان في الكلام مفردَيْنِ، لأنَّهما اسمانِ"[4].

يعتقدُ الباحثُ أنَّه لا بأسَ في حذف ألف (ما) الاستفهاميَّة المسبوقة بحرف الجرِّ أو إثباتها، لا سيَّما وأنَّه يجوز الوقف عليها بالألف السَّاكنة دون حذف، فلا يؤثِّر ذلك على المعنى، وأنَّ (ما) الاستفهاميَّة لها مواضعُها ولـ (ما) الموصولة مواضعُها، فلا يمكن الخَلْطُ بينهما، وإنْ اختلف النُّحاة – أحيانًا– ذكر ابن هشام أنَّ الكسائيَّ ردَّ قول بعض النُّحاة: إنَّ (ما) في قوله– تعالى: ﴿...**بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي**...﴾[5] استفهاميَّة، في حين أنَّ الكسائيَّ عَدَّها مصدريَّةً[6].

وقَصَدَ الكسائيُّ في ذلك الفرَّاءَ الَّذي نَصَّ على جواز عِدَّةِ وجوهٍ فيها، يقول: "و(بما) تكون فِي موضع (الَّذِي)، وتكون (ما) و(غفر) فِي موضع مصدر، ولو جعلتَ (ما) فِي معنى (أيّ) كَانَ صوابًا"[7].

ويتضَّح لي أنَّ رأيَ الكسائيِّ في (ما) في الآية إنَّما يمثِّلُ أحد الوجوه لدى الفرَّاء، وهو أنَّها مصدريَّة.

---

(1) إبراهيم بن موسى الغرناطي، الشَّهير بالشَّاطبي: أصوليٌّ حافظ، مِنْ كتبه (شرح الألفيَّة) سمَّاه (المقاصد الشَّافية في شرح خلاصة الكافية) مَاتَ سنةَ تسعينَ وسبمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج75/1).

(2) (مجيءَ) مفعول مقدَّم لـ (جئت)، وقد تقدَّم على عامله وجوبًا؛ لإضافته لواجب التَّصدير، وهو الاستفهام، والأصل: (جئت مجيء مَ؟)، وهو سؤال عَنْ صفة المجيء؛ أيْ: (على أيِّ صفة جئت؟).

(3) الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج635/2). (ما)– هنا– مجرورة بإضافتها للمصدر، وليس بحرف الجَرِّ.

(4) يُنْظَر: سيبويه، الكتاب (ج164/4).

(5) [يس: 27].

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج23/4).

(7) الفرَّاء، معاني القرآن (ج374/2).

المسألة الحادية عشرة- الأصل في (مِنْ) (مِنا):

المشهور أنَّ (مِنْ) مكسورة الميم، مبنيَّة على السُّكون، حرف جرٍّ ثنائيَّة (هذا رأي الجمهور)، وهو يُعَدُّ خروجًا عَنِ الأصل (مِنا)، فعلي هذا هي ثلاثيَّة الأصل، يقول ابن عقيل: (مِنْ) وقد يُقال(مِنا)، وهذا هو الأصل عند الكسائيِّ والفرَّاء، قالَا: وحُذِفتِ الألفُ لكثرة الاستعمال، وأنْشَدَا:

بَـــذَلْنا مـــارنَ الخَطِّـــيِّ فـــيهِمْ وَكُـــلَّ مُهَنَّـــدٍ ذَكَـــرٍ حُســـامِ

مِنَـــا إنْ ذَرَّ قَـــرْنُ الشَّـــمْسِ حَتَّـــى أَغْـــابَ شَـــرِيدَهُمْ قَتَـــرُ الظَّـــلامِ[1]

لكنَّ البصريِّين خرَّجوا البيت على أنَّ (مِنَا) مصدر(مَنَى) يتمنَّى إذا قُدِّرَ، اسْتُعْمِلَ ظرفًا كَخُفوقِ النَّجم؛ أيْ: تقدير (إنَّ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمس إلى آخر النَّهار)[2]، وقال ابنُ مالكٍ هو لغةُ لبعضِ العرب[3]، ونسب أبو حيَّان تأويل (مِنَا) في البيت إلى ابن جِنِّيْ، وأنَّ بعضهم قد اغترَّ بهذا البيت فقال: وقد يُقال: مَنَا"[4]؛ يقصد الكسائيَّ.

المسألة الثَّانية عشرة- (مِنْ) بكسر فسكون خروج عَنِ الأصل:

وخروج آخر لـ (مِنْ) عَنِ أصل الباب، فهي مبنيَّةٌ على السُّكون مكسورةُ الأوَّل، يقول ابن دُرُسْتويهِ: وكان حقُّهُ الفتحَ، لكنْ قُصِدَ الفرقُ بينها وبين (مَنِ) الاسميَّة[5].

مِنْ كلام ابن دُرُسْتَويه يتَّضح أنَّ أصل الباب للفظة (مِنَ) بفتح النُّون، والخروج عَنِ الباب في كونها بسكون النُّون، وهذا هو المشهور، وفتح الميم غير مشهور.

---

(1) البيتان مِنَ الوافر، لبعض بني قُضاعة، وهما في لسان العرب (ج423/13) منن، وتفسير البحر المحيط (ج66/1)، والمساعد (ج245/2)، وهمع الهوامع: (ج376/2). **الشَّاهد:** (مِنَا) بالألف، وأنَّه الأصل كما زعم الكسائي فرَّد (مِنْ) إلى أصلها لمَّا احتاج إلى ذلك، فعلى هذا هي ثلاثيَّة، مخالفًا رأي الجمهور في أنَّها ثنائيَّة.

(2) يُنظر: ابن عقيل، المساعد (ج245/2).

(3) يُنظر قول ابن مالك في همع الهوامع للسُّيوطي (ج376/2). لم يتوصَّل الباحث إلى القول المنسوب إلى ابن مالك في مؤلَّفاته.

(4) يُنظر: أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج66/1).

(5) يُنظر قوله في همع الهوامع للسُّيوطي (ج376/2).

ويعتقد الباحث أنَّ كلامَ ابن دُرُسْتَوَيْهِ صحيحٌ؛ وممَّا يدلِّل على صحَّتة أنَّه عند التَّخلص مِنْ التقاء السَّاكنينِ في إحدى الصُّور فإنَّ (مِنْ) تعود إلى أصلها؛ أيْ: بفتح النُّون، وذلك عند الدَّرج (وصل الكلام)- قال- تعالى: ﴿. . .مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ﴾[1].

وهذا ممَّا يُعرف عند علماء اللُّغة المُحْدَثين باسم المُخالفة (Dissimilation)، وهو بعكس المُماثلة[2] (Assimilation) ، ويَلْجَأ إليهما المتكلِّمُ مِنْ أجل تحقيق الانسجام الصَّوتي في الكلام، ولا يكون ذلك إلَّا بالرِّجوع إلى الأصل، وذلك بفتح النُّون السَّاكنة عند التقاء السَّاكنين، يقول أحمد مختار عمر- مترجمًا: "المخالفة عكسُ المماثلة؛ أيْ: جَعْلُ الصَّوتين المتماثلين- غيرَ متماثلين"[3]، ويقول الدُّكتور عبد الصَّبور شاهين: "في حالة التَّباعد بين الصَّوتين، يُنْطَق كلٌّ منهما كما هو، بكلِّ خصائصه، دون أدنى تغيُّر، ناشئ عَنِ التَّجاور"[4]. لاحظ قوله: "يُنْطَق كلٌّ منهما كما هو، بكلِّ خصائصه".

المسألة الثَّالثة عشرة- (مُنْ) بين الاسميَّة والحرفيَّة:

رأس الباب والمشهور بين الدَّارسين فتح الميم (مَنْ) اسم استفهام أو اسم شرط، و(مِنْ) بكسر الميم حرف جرٍّ،أمَّا الخروج عَنْ أصل الباب- غير المشهور- فضمُّها، يقول المرادي: "مُنْ بضمِّ الميم لفظ مُخْتَلَف فيه، فقيل: هو حرف جرٍّ، مختصٌّ بالقَسَمِ، ولا يدخل إلَّا على الرَّبِّ، فيُقال: (مُنْ ربِّي لأفعلن)... وقيل: هو اسم، وهو بقية (ايمن)، لكثرة تصرُّفهم فيها"[5]، ومِنَ الَّذين قالوا بحرفيَّتها ابن مالك، يقول في باب (حروف الجرِّ): "وتختصُّ مكسورةُ الميمِ ومضمومتُها في القَسَم بالرَّبِّ"[6].

ومِنَ الَّذينَ أثبتوا لها الاسميَّة المالقيُّ، يقول: والأظهر عندي أنْ تكون اسمًا مُقْتَطَعَة مِنْ (ايمن)...إذا قالوا: (ايمن الله لأفعلنَّ)؛ لوجهين: **أحدهما:** أنَّ (مُنْ ربِّي) و(ايمن الله) واحد، **والآخر:** أنَّه وَجَدَ (ايمن) يُحْذَفُ منها النُّون، فيقال: (ايمُ الله)، والألف والياء والنُّون فيقال: (مُ

---

(1) [البقرة: 101].

(2) **المماثلة:** "جَعْل الصوتين غير المتماثلين- متماثلين" ماريو باي، أسس علم اللُّغة (ص147).

(3) ماريو باي، أسس عِلْم اللُّغة. ترجمة: أحمد مختار عمر (ص147).

(4) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربيَّة (ص208).

(5) المرادي، الجنى الدَّاني (ص321).

(6) ابن مالك، شرح التَّسهيل (130/3).

الله)، فلا يبعدُ أنْ تُحْذَف ألفُها وياؤها، فتبقى (مُنْ)[1].

المسألة الرَّابعة عشرة- مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزَّمانيَّة:

يقول المرادي: "ولم يختلفوا في أنَّ (مِنْ) تكون لابتداءِ الغايةِ، وقالوا: إنَّما هي لابتداء الغاية"[2].

رأس الباب – المشهور- أنَّ (مِنْ) لابتداء الغاية المكانيَّة بإجماع العلماء، جاء في (أوضح المسالك) مُتَحَدِّثًا عَنْ معاني (مِنْ)، قال: "والثَّالث: ابتداءُ الغايةِ المكانيَّةِ باتِّفاق" [3]، نحو قوله- تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى**. . .﴾[4]، وقالوا: إنَّ سائر المعاني الَّتي ذكروها راجع إلى هذا المعنى[5].

وممَّا يدلِّل على أنَّ علماء النَّحو الأوائل أدركوا أنَّ (مِنْ) لابتداء الغاية المكانيَّة- قول سيبويه: "وأمَّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: (مِنْ مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا)، وتقول إذا كتبت كتابًا: (مِنْ فلان إلى فلان)، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"[6]. وأكثر البصريِّين على هذا الرَّأي؛ حيث يمنعونَ مجيءَ (مِنْ) لابتداء الغاية في الزَّمان[7].

وغير المشهور- الخروج عن الباب- مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزَّمانيَّة، جاء في (الإنصاف): "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزَّمان والمكان، وذهب البصريُّون إلى أنَّه يجوز استعمالها في الزَّمان"[8]، ومِنْ أمثلةِ استعمالِها في الزَّمان في الحديث

---

(1) يُنظر: المالقيُّ، رصف المباني (ص326).

(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج749/2).

(3) ابن هشام، أوضح المسالك (ج19/3).

(4) [الإسراء: 1].

(5) يُنظر: الزَّركشي، البرهان في علوم القرآن (ج415/4- 421). وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج4/ 136). والدَّماميني، شرح الدَّماميني (ج229/2).

(6) سيبويه، الكتاب (ج224/4).

(7) يُنظر: المبرِّد، المقتضب (ج44/1، 163)، وابن السَّراج، الأصول في النَّحو (ج409/1). وفيهما (أنَّها لابتداء الغاية)، وابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجاجيِّ (ج488/1).

(8) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص315).

الشَّريف، قوله– ﷺ: "**فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ**"[1]، وقول أنس بن مالك[2]– ﷺ: "**فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ**"[3]، وقوله– ﷺ:"**أَرَأَيْتُكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ**"[4].

عقَّب ابن حَجَر على قوله (منها) بقوله: "قوله (منها) فيه دليلٌ على أنَّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الزَّمان، كقول الكوفيِّين، وقد ردَّ ذلك نحاةُ البصرة وأوَّلوا ما ورد مِنْ شواهده"[5]. ويتَّضح مِنْ كلام ابن حجر أنَّه يوافق الكوفيِّين فيما ذهبوا إليه.

ومِنَ الَّذين وافقوا الكوفيِّين فيما ذهبوا إليه: الأخفش، والمبرِّد وابن دُرُستويه[6]، وأمَّا العكبري فعدَّ رأيَهم الأقوى: يقول: "دخول(مِنْ) لابتداء غاية الزَّمان جائزٌ عند الكوفيِّينَ ومنعه أكثر البصريِّينَ والأقوى عندي مذهبُ الكوفيِّين، وقد ذكرتُ هذا بأدلَّتِهِ"[7]، وذهب ابن مالك إلى أنَّها لابتداء الغاية مطلقًا على الأصحِّ[8]، وكذلك أبو حيَّانَ[9].

ويعتقد الباحث أنَّ مذهب الكوفيِّين فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة ومَنْ وافقهم هو الرَّاجح؛ للأسباب الآتية:

1– كثرة الشَّواهد المسموعة عَنِ العرب، الشِّعرية والنَّثريَّة:

أ– **الشَّواهد الشِّعريَّة:** ومنها قول الشَّاعر:

---

(1) [البخاري، صحيح البخاري، باب: مَنْ اكتفى بصلاة الجمعة، 29/2: رقم الحديث 1016].

(2) أبو ثُمامَة أو أبو حمزة، أنس بن مالك بن النَّضر: صاحب النَّبيِّ – ﷺ– وخادمه، روى ألفينِ ومائتينِ وستَّةً وثمانينَ حديثًا، مَاتَ سنةَ ثلاث وتسعين مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج24/2).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: ذِكْرِ الخَيَّاط، 61/3: رقم الحديث 2022]. (الخيَّاط) هكذا وردت مضبوطةً في صحيح البخاري، ولا أدري ما المقصود بها؟ وأخرجه مسلم في الأشربة، باب: جواز أَكْلِ المَرَق واستحبابُ أَكْلِ اليقطين رقم 2041].

(4) [المرجع السَّابق، باب: السَّمَرِ في العِلْم، 34/1: رقم الحديث 116].

(5) ابن حَجَر العسقلانيِّ، فتح الباري بشرح صحيح البخاريِّ (ج212/1).

(6) يُنظر مذهبهم في هذه المسألة في: ابن يعيش، شرح المفصل (ج 11/8). وابن عصفور، شرح الجُمَل (ج488/1). وابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج797/2). وأبي حيَّانَ، منهج السَّالك (ص238). والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج201/2). والمرادي الجنى الدَّاني (ص308).

(7) العكبريُّ، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النَّبويِّ (ص40).

(8) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج246/2).

(9) يُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج441/2).

لِمَـــنِ الـــدِّيارُ، بِقُنَّـــةِ الحِجْـــرِ؟ أَقْـوَيْنَ مِـنْ حِجَـجٍ، وَمِـنْ شَـهْرِ[1]

وقول شاعر آخر:

تُـوُرِّثْنَ مِـن أَزْمِـانِ يَـوْمِ حَليمَـةٍ إلى اليومِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجارِبِ[2]

جاء في (شرح الكافية الشَّافية): "والمشهور مِنْ قول البصريِّين إلَّا الأخفش أنَّ (مِنْ) لا تكون لابتداء الغاية في الزَّمان، بل يَخُصُّونها بالمكان، ومذهب الكوفيِّين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقًا، وهو الصَّحيح لصحَّة السَّماع بذلك"[3].

هذا- على سبيل المثال لا الحصر- ويمكن الاطِّلاع على المزيد مِنَ الشَّواهد الشِّعريَّة الَّتي تتدلَّل على أنَّ (مِنْ) تفيد الغاية الزَّمانيَّة إضافة إلى إفادتِها للغاية المكانيَّة في كتب النَّحو[4].

ب- الشَّواهد النَّثريَّة:

ومِنْ شواهده في كلام العرب ما ورد في (الكتاب) مِنْ قول بعض العرب: (مِنَ الآنَ إلى

---

(1) البيت مِنَ الكامل، لزهير بن أبي سُلْمى، وهو في ديوانه (ص54)، والأُزْهِيَّة (ص283)، والحُلَل في شرح أبيات الجُمَل (ج30/1)، وشرح المفصَّل (ج11/8)، وشرح الجُمَل لابن عصفور (ج489/1)، ورصف المباني (ص320)، وشرح الأشموني (ج103/2).

الشَّاهد: (مِنْ حِجَجٍ، وَمِنْ شَهْرِ) مجيء (مِنْ) في كلا الموضعين حرفَ جرٍّ لابتداء الغاية الزَّمانيَّة؛ لأنَّ الحِجَج جمع حُجَّة؛ وهي السَّنة؛ ومعلوم أنَّ السَّنة اسم زمان، وكذلك الشَّهر؛ وعُدَّتْ (مِنْ) لابتداء الغاية الزَّمانيَّة؛ لكون الزَّمن المجرور بهما ماضيًا؛ وهذه رواية الكوفيِّين، وأنكر البصريُّون تلك الرِّواية، واعتمدوا رواية (مذ حجج ومذ شهر).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، للنَّابغة الذُّبيانيِّ، وهو في ديوانه (ص45. ق3. البيت 20)، وشرح المفصَّل (ج128/5)، وشرح الكفاية الشَّافية (ج779/2)، وأوضح المسالك (ج20/3)، ومغني اللَّبيب (ج/ 138)، وشرح ابن عقيل (ج16/3)، وشرح الأشموني (ج70/2).

اللغة: تُوُرِّثْنَ: ضمير الإناث للسُّيوف. ويوم حليمة: يوم من أيام العرب المشهورة. وحليمة هي: بنت الحارث بن أبي شمر مَلِك غسان، وكان أبوها قد وجَّه جيشًا إلى المنذر بن ماء السَّماء مَلِك الحِيرَة، فشجَّعتِ الجيش ومنحت أفرادَهُ جزءًا مِنْ طِيْبِها، فانتصر، وقَتَلَ المنذر. وضُرب بذلك المثل فقيل: (مَا يَوْمُ حَلِيمَةَ بِسِرٍّ) وهو يُضْرَب لكلِّ أمر مشهور. يُنظر: الميداني، مجمع الأمثال (ج272/2).

الشَّاهد: (مِنْ أزمان). **وجه الاستشهاد:** استشهد الكوفيُّون بهذا البيت على مجيء (مِنْ) دالَّة على ابتداء الغاية الزَّمانيَّة، ورَدَّ عليهم البصريُّونَ بأنَّ الكلام على تقدير مضاف؛ أيْ: مِنْ استمرار يوم حليمة؛ لتكون (مِنْ) لابتداء الغاية في الأحداث.

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج797/2).

(4) يُنظر: ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص191)، وأبو حيَّانَ، منهج السَّالك (ص238).

غَدٍ)[1]، ومِنْ شواهده في القرآن الكريم قوله- تعالى: ﴿. . . **لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ**. . .﴾[2].

ومِنْ شواهده في الحديث الشَّريف إضافةً لِمَا سَبَقَ قولُ عائشةَ-رضي الله عنها-: "**فَجَلَسَ وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدي مِنَ يَوْمٍ قِيلَ في ما قيلَ قَبْلَها**"[3].

وأختمُ برأي المرادي في تعليقه على هذه المسألة: "ذهب الكوفيُّون والمبرِّد وابن دُرُستويه إلى أنَّها تكون لابتداء الغاية في الزَّمان، وهو الصَّحيح؛ لكثرته نظمًا ونثرًا"[4]. ويضيف ابن عقيل: "والوجه اقتياسه"[5].

2- تَأْويلُ البصريِّين للشَّواهد الَّتي تدلُّ على صحَّة مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزَّمانيَّة لا يقوى أمام هذه الشَّواهد الكثيرة الَّتي تدلُّ على جواز ذلك، يقول المرادي: "وتأويل ما كَثُرَ ليس بجيِّد"[6].

3- إنَّ التَّعليلات الَّتي علَّل بها البصريُّون[7] لا تصمد أمام كثرة الشَّواهد التي تدلُّ على أنَّ (مِنْ) قد تفيد الغاية الزَّمانيَّة.

يقول أبو حيَّان عند تَعَرُّضِهِ لهذه المسألة: "وكَثُرَ كثرةً توجبُ القياس، وتأويلُ البصريِّين لذلك مع كثرته ليس بشيء"[8].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج400/2).

(2) [التَّوبة: 108]. **الشَّاهد**: (مِنْ أوَّل يوم)، (مِنْ) لابتداء الغاية الزَّمانيَّة كما يقول الكوفيُّون.

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا، 173/3: رقم الحديث 2661].

(4) المراديُّ، توضيح المقاصد والمسالك (ج749/2). ويُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج136/4).

(5) ابن عقيل، المساعد (26/2).

(6) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك (ج749/2) ومِنْ تأويلاتهم أنَّهم أولوا الآية المذكورة أنَّ (مِنْ) لابتداء الغاية في الأحداث: (مِنْ تأسيس أوَّل يوم).

(7) وعلَّة البصريِّين في منعهم أنَّ تأتيَ (مِنْ) للغاية الزَّمانيَّة- أنَّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزَّمان، فالأولى وُضِعَتْ للدِّلالة على ابتداء الغاية في المكان، والثَّانية للدِّلالة على ابتداء الغاية الزَّمانيَّة... فكما لا تقع (مِنْ) موقع (مُذْ) في نحو: (ما سرتُ مُذْ بغداد)، فكذا لا يصحُّ: (ما رأيتُهُ مِنْ يوم الجمعة). يُنظر: ابن الأنباري: الإنصاف (ص315- 316).

(8) أبو حيَّانَ، منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك (ص238).

المسألة الخامسة عشرة – مجيء (مِنْ) لانتهاء الغاية:

رُبَّ سائلٍ يسأل: ما الفرق بين هذه المسألة والمسألة الَّتي سبقتها؟ فكلا المسألتين تتحدَّث عن مجيء (مِنْ) لانتهاء الغاية، وهو غير مشهور، والمشهور أنَّها تأتي لابتداء الغاية.

أقول هناك فرق شاسع بين المسألتينِ فإحداهما تتحدَّث عن ابتداء الغاية وانتهائها بصفة عامَّة، والأخرى تُخَصِّصُ الحديث عن الغاية الزَّمانيَّة والأخرى المكانيَّة.

رأس الباب– المشهور– بين النُّحاة أنَّ (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية. إذا كان في مقابلتها (إلى) الَّتي للانتهاء، نحو: (سرت مِنْ مكةَ إلى المدينة).

والخروج عن الباب– غير المشهور– يتمثَّل في أنَّ (مِنْ) لانتهاء الغاية. وهي الَّتي تدخل على فعل هو محلٌّ لابتداء الغاية وانتهائِهِ معًا، نحو: (أخذت مِنَ التَّابوت). فـ(التَّابوت) محلٌّ ابتداء الأخذ وانتهائه، وكذلك: (أخذتُهُ مِنْ زيد). فـ (زيد) محلٌّ لابتداء الأخذ وانتهائه.

يقول أبو حيَّان: "زعم بعض النَّحويِّين أنَّ (مِنْ) تكون لانتهاء الغاية، واحتجُّوا بكلام العرب: (شَمَمْتُ الرَّيحان مِنَ الطَّريق)، و(رأيتُ الهلالَ مِنْ خلالِ السَّحاب)، إنَّما ابْتَدَيَا مِنْ غيرهما وانْتَهَيَا إليهما، ويبيِّنُ ذلك أنَّك تقولُ: (شَمَمْتُ الرَّيحانَ مِنْ داري مِنَ الطَّريق)، و(رأيتُ الهلالَ مِنْ داري مِنْ خلال السَّحاب)، فـ(مِنْ) الأولى للابتداء والثَّانية للانتهاء. ومَنْ منع ذلك تأوَّل هذا ونحوه"[1].

فابتداءُ الشَّمِّ مِنَ الدَّارِ وانتهاؤهُ إلى الطَّريقِ، وابتداءُ الرُّؤيةِ وقع مِنَ الدَّارِ، وانتهاؤها (مِنْ خلال السَّحاب).

قال الزَّركشي: "وهذا لا حُجَّةَ فيه، بل هما لابتداء الغاية، فالأولى لابتداء الغاية في حقِّ الفاعل، والثَّانية لابتداء الغاية في حقِّ المفعول"[2]، ونَقَلَ الزَّركشيُّ عَنِ الصَّفار[3] أنَّه قال: "وهذا الَّذي قالَهُ غيرُ محفوظ مِنْ كلامهم، وإذا أرادتِ العربُ هذا أَتَتْ فيه بـ (مذ) و(منذ) ويكون

---

(1) أبو حيَّانَ، منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك (ص238).

(2) الزَّركشيُّ، البرهان في علوم القرآن (ج416/4).

(3) أبو عليٍّ إسماعيل بن محمَّد الصَّفار، عَلَّامة بالنَّحو واللُّغة، ثقة أمين، صَحِبَ المبرِّدَ صُحْبَةً اشْتُهِرَ بها، وروى الكثير، قيل كان متعصِّبًا لأهل السُّنَّة. مات سنةَ إحدى وأربعينَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج454/1).

الانتهاء إلى زمن الإخبار"[1].

وذهب ابن الطَّراوة[2] إلى أنَّك إذا أردت الابتداء في الزَّمان والانتهاء في المكان أتيتَ بـ (مِنْ) و(إلى) كما تكون في المكان، ولا بُدَّ من (مِنْ) إذا أردْتَهما، ولا يجوزُ ما أجازوه مِنْ: (ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعةِ إلى يومِ الأحد)[3].

المسألة السَّادسة عشرة- زيادة حرف الجرِّ (مِنْ) في الإيجاب:

أصل الباب – المشهور- بين الدَّارسين أنَّه يُشترَطُ في (مِنْ) حتَّى يُحكَمُ بزيادتها أنْ يسبقها نفي أو شبه نفي، يُقال: (ما رسب في الامتحان مِنْ أحدٍ)، و(هل يبقى للظالمين مِنْ أنصارٍ؟).

والخروج عن الباب- غير المشهور- أنْ تُزاد في الإيجاب، قال بذلك الكسائيُّ[4]، ومثَّل له بقول النَّبيِّ- ﷺ-: "**إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذابًا يَوْمَ القِيامَةِ الَّذينَ يُصَوِّرونَ هَذِهِ الصُّوَر**"[5]، ومنه قوله- تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ**. . .﴾[6].

عقَّب الزَّمخشريُّ على هذه القراءة بقوله: "قيل أصله (لَمِنْ مَا) فاستثقلوا اجتماع ثلاث ميمات، وهي الميمان والنُّون المُنقلبة ميمًا بإدغامها في الميم، فحذفوا أحدَها فصارتْ (لمَّا) ومعناه: (لَمِنْ أجل ما آتيتكم لتؤمننَّ به)"[7].

---

(1) الزَّركشيُّ، البرهان في علوم القرآن (ج416/4).

(2) أبو الحُسَين سليمان بن محمَّد المالقي، ابن الطراوة: أديب، مِنْ كُتَّاب الرَّسائل، له شِعرٌ، وله آراءٌ في النَّحو تفرَّد بها، وألَّف (التَّرشيح في النَّحو)، و(المقدِّمات على كتاب سيبويه)، قال عنه ابن سمحون: ما يجوزُ على الصِّراط أعلمُ منه بالنَّحو"، مَاتَ سنةَ ثمانٍ وعشرين وخمسمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج132/3).

(3) يُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج416/4).

(4) يُنظر رأيُ الكسائيِّ في شرح التَّسهيل لابن مالك (ج139/3).

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب: ما يجوز مِنَ الغضب لأمر الله، 27/8: رقم الحديث 6109].

(6) [آل عمران: 81].

(7) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج380/1)، ويُنظَر: ابن جِنِّيْ، المحتسِب (ج1/ 163)، وابن مالك، شرح التَّسهيل: (ج139/1).

قال أبو حيَّان الأندلسيُّ عن إحدى القراءات للآية الكريمة: "وقرأ سعيد بن جُبَيْرٍ[1] والحَسَن[2]: (لمَّا)، بتشديد الميم"[3].

وهذه القراءة لابن جُبَير والحسن هي الَّتي حلَّلها الزَّمخشريُّ وابن جِنِّيْ وأثْبَتَا أنَّ (مِنْ) زائدة كامنة في (لمَّا) إنْ صحَّ التَّعبير.

(1) أبو عبد الله سعيد بن جُبَيْر الأسدي بالولاء، الكوفي: تابعيٌّ، كان أَعْلَمَهم على الإطلاق، وهو حبشيُّ الأصل، أخذَ العِلْمَ عَنْ عبد الله بن عبَّاس وابن عمر، قال الإمام أحمد بن حنبل: "قَتَلَ الحجَّاجُ سعيدًا، وما على وجه الأرض أحدٌ إلَّا وهو مفتقِرٌ إلى عِلْمِه"، مَاتَ سنةَ خمس وتسعين مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج93/3).

(2) يقصد بالحسن– أبا الحسن الكسائي النَّحوي الكوفي؛ لأنَّه لا أحد مِنَ القراء العشرة اسمه الحسن.

(3) أبو حيَّان الأندلسيُّ، تفسير البحر المحيط (ج135/2).

المطلب الثَّاني: مجرورات بالإضافة

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- النَّكرة قد تُضاف إلى المعرفة وتبقى على حالها:

رأس الباب- المشهور بين النُّحاة- يتمثَّل في أنَّ النَّكرة إذا أُضِيْفَتْ للمعرفة اكتسبت منها التَّعريف[1]، جاء في (الكتاب): "وأكثرُ الأسماءِ دخولًا في هذا الباب (بنو فلان)، و(معشر) مضافة، و(أهل البيت)، و(آل فلان)"[2]، ومِنه قوله- ﷺ: "**نَحْنُ معَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً**"[3]، جاء في (همع الهواهع): واخْتُلِفَ في المُعَرَّف بالإضافة على مذاهب[4]: **أحدها:** أنَّه في مرتبة ما أُضِيَف إليه مطلقًا حتَّى المُضمر؛ لأنَّه اكتسب التَّعريف منه فصار مثلَهُ، وعليه ابن طاهر[5] وابن خروف[6]. **الثَّاني:** أنَّه في مرتبتِهِ إلَّا المضاف إلى المضمر،

---

(1) **النَّكرة:** اسم يدُّل على شيءٍ غيرِ معيَّن، وهي الأصل. **والمعرفة:** اسم يدلُّ على شيءٍ بعينِهِ، وهي فرع. والمعارف سبعٌ، وهي: الضَّمير، والعَلَم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمُحَلَّى بـ (أل)، والمعرَّف بالنِّداء، والمضاف إلى معرفة. وهذا الأخير ما يهمُّ البحث. والمعرَّف بالإضافة: اسم أُضِيفَ إلى واحد مِنَ المعارف المذكورة.

هناك أسماء متوغلِّة في التَّنكير لا تتعرَّف ولو أُضِيْفَتْ إلى معرفة، ومنها: (مِثْل، وشَبَه، وغير، سِيَّ)؛ ولذلك جاز أنْ تَصِفَ بها النَّكرةَ وهي مضافة إلى معرفة، فتقول: (قابلت رجلًا مثلك).

فالنَّكرة المضافة تدلُّ على شيءٍ غير مُعَيَّن، ولكنَّها بالإضافة إلى واحد مِنَ المعارف السِّتِّ المذكورة تستفيد التَّعريف؛ لأنَّه بذلك يصبح دالًّا على معيَّن، ومِنْ- هنا- يمكن القول: إنَّ النَّكرة تستفيدُ التَّعريف بإضافتِها إلى معرفة بشرط أنْ تكون الإضافة معنويَّةً، لا لفظيَّةً.

يُنظر: المراديُّ، توضيح المقاصد والمسالك (ج468/1؛ ج1150/3). والأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج187/1). والسُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج188/1- 189). والصَّبَّان، حاشيته (ج244/1).

(2) سيبويه، الكتاب (ج236/2).

(3) [العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، باب: بَغْلَة النَّبِيِّ -ﷺ- البَيْضاء، 163/14: رقم الحديث 4782].

(4) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج188/1- 189).

(5) أبو بكر، محمَّد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي: المَعْرُوف بالخِدَبِّ؛ الرَّجل الطَّوِيل: لغويٌّ ونحويٌّ أندلسي، يعدُّه المؤرِّخون مِنْ رجال المدرسة النَّحويَّة في الأندلس، أشهر تلميذه ابن خروف حتَّى فاقتْ شهرتُهُ شهرةَ معلِّمه. مَاتَ فِي عشر الثَّمَانِينَ وَخَمْسمِائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج28/1).

(6) أبو الحسن عليٌّ بن محمَّد الحضرميُّ: عالِم بالعربيَّة، أندلسيٌّ، لم يتزوَّج قَطُّ، له كتبٌ، منها: (شرح كتاب سيبويه)، أُعْطِيَ عليه ألفَ دينار، و(شرح الجُمَل للزَّجاجي)، وله ردود كثيرة على بعض معاصريه، مَاتَ سنةَ تسعٍ وستُّمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج330/4).

فإنَّه دونه في رُتْبَة العَلَم، وعليه الأندلسيُّون، وعُزِيَ لسيبويه.

الثَّالث: أنَّه دونه مطلقًا حتَّى المضاف لذي (أل)، وعليه المبرِّد.

الرَّابع: أنَّه دونه إلَّا المضاف لذي (أل)، حكاه في (الإفصاح بفوائد الإيضاح) ابن هشام الخضراوي.

الخامس: الجمهور على أنَّه لا واسطةَ بين النَّكرة والمعرفة.

وغير المشهور– الخروج عَنِ الباب– أنَّ النَّكرة إذا أُضِيْفَتْ إلى المعرفة بَقَيتْ على حالِها، وذلك في (سيَّ) مِنْ (لا سيَّما)، جاء في (الصَّاحبي): (سِيَّما): أصلُها (السِّيُّ)؛ وهو (المِثْلُ)، تقول: (ولا سِيَّما كذا)؛ أيْ (ولا سواء)، قال الشَّاعر:

أَلاَ رُبَّ يَــوْمٍ لَــكَ مِــنْهُنَّ صَــالِحٍ وَلا سِــيَّما يَــوْم بِــدَارَةِ جُلْجُــلِ[1]

ونسب الثَّعالبي[2] إلى ثعلب: "مَنْ قاله بغير اللَّفظ الَّذِي قاله امرؤ القيس فقد أَخْطَأَ"[3].

وقد استشهد النُّحاة بهذا البيت على جواز جرِّ ورفع ونصب النَّكرة (يوم) الواقعة بعد (لا سِيَّما) بالأوجه الثَّلاثة[4].

مِنَ المعروف أنَّ (لا) النَّافية للجنس تعمل في النَّكرة، بل يُشْتَرَط في اسمها وخبرها أنْ

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص10) طبعة دار المعارف، وشرح الكافية الشَّافية (ج725/2)، واللَّمحة في شرح المُلحة (ج479/1)، والجنى الدَّاني (ص443، 444)، والفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص258).

اللُّغة: دارة جُلْجُل: موضع. **الشَّاهد:** (ولا سِيَّمَا يَوْمٌ) حيث يجوز في (يوم) الرَّفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز فيه– أيضًا– الجرُّ على الإضافة، والنَّصب على التَّمييز.

(2) أبو منصور، عبد الملك بن محمَّد الثَّعالبيُّ: مِنْ أئمَّة اللُّغة والأدب، كان يخيطُ جلودَ الثَّعالب؛ فنُسِبَ إلى صناعته، وصنَّف الكتب الكثيرة الممتعة، منها: (فقه اللُّغة) وغيره، مَاتَ سنةَ تسع وعشرينَ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج163/4).

(3) يُنظر: الثَّعالبي، الصَّاحبي (ج111/1– 112).

(4) على رواية: أ– الجرِّ تكون (سِيّ) بمعنى (مِثْل)، وهو مضاف، و(يوم) مضاف إليه، و(ما) زائدة.

ب– على رواية الرَّفع تكون (ما) موصولة، و(يوم) خبر لمحذوف، أو نكرة موصوفة.

ث– والنَّصب على التَّمييز، و(ما) كافة عَنِ الإضافة.

يُنظر: شرح الكافية الشَّافية (ج725/2).

هذه الأوجه الثَّلاثة ذكرها الفارضي في شرحه للألفيَّة. يُنظر: السُّجَاعِيُّ، أحكام لا سِيَّما وما يتعلَّق بها(ص1384). والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة (ص46).

يكوْنَا نكرتين[1]، يقول سيبويه عنها: "فـ (لا) لا تعمل إلَّا في نكرة، كما أنَّ (رُبَّ) لا تعمل إلَّا في نكرة"[2].

و(سِيَّ) نكرة مضافة إلى (ما)، وهي معرفة؛ ولكنَّها لا تكتسبُ التَّعريف مِنْ إضافتِها للمعرفة؛ والسَّبب أنَّ (سيَّ) متوغِّلةٌ في الإبهام كـ (غير) و(مِثْل) و(شِبْه)، فلا تُعَرِّفها الإضافة، يقولُ ابن مالك: "(لا) مِنْ (لا سيَّما) هي العاملة عَمَلَ (إنَّ) و(سِيَّ) اسمُها، وهو نكرةٌ، وإنْ أُضيفتْ إلى معرفة؛ لأنَّه كـ (مِثْل) معنًى وحكمًا، و(ما) بعده زائدة إنْ جُرَّ ما يليها"[3].

وقد نصَّ الخليل على زيادة (ما) في (لا سيَّما)، يقول سيبويه: "وسألت الخليلَ- رحمَهُ الله -عَنْ قول العرب: (ولاسيَّما زيدٍ)، فزعم أنَّه مِثْلُ قولك: (ولا مثلَ زيدٍ)، و(ما) لغوٌ"[4]، ويُمَثِّل لها بقوله – تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً. . .﴾[5].

يُفْهَمُ أنَّه إذا قرَّر الخليل أنَّ (ما) مِنَ (لا سيَّما) لغوٌ؛ أيْ: زائدة، فإنَّ (سِيَّ)، وهي نكرة تكون مضافة إلى ما بعدها (زيد)، ففي هذه الحالة لا تُعَرَّف النَّكرة- لا تكتسب التَّعريف- بإضافتها إلى المعرفة، وإنَّما تبقى على حالها، وهذا هو المقصود مِنَ الطَّرح الَّذي طُرِحَ في بداية الحديث عَنْ هذه المسألة، والَّذي يتمثَّل في أنَّ النَّكرة إذا أُضيفَتْ إلى المعرفة ولم تكتسب التَّعريف فهذا يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب الَّذي يتمثَّل في أنَّ النَّكرة إذا أُضيفت إلى المعرفة تكتسب منها التَّعريف.

من- هنا- يتَّضح السَّبب في عدم اكتساب (سيَّ) التَّعريف- وهي نكرة- مِنْ إضافتها إلى المعرفة بعدها، وتضاف(سيَّ) إلى (ما) كذلك إذا كانت موصولة،؛ بمعنى الَّذي، وتكون

---

(1) هناك شروط أخرى يجبُ توافرها لإعمال (لا) النَّافية للجنس، ذكرها النُّحاة بالإضافة إلى الشَّرط المذكور، ومنها:

أ- أنْ تكون نافية، والمنفيُّ بها نصًّا في الجنس؛ أيْ: يشمل جميع أفراد الجنس.

- ألَّا يدخل عليها جارٌّ. ت- ألَّا يفصل بينها وبين اسمها فاصل. ث- ألَّا تُكَرَّر.

يُنظر: الكتاب (274/2، 276)، والمُقتضَب (ج359/4)، وشرح جُمَل الزَّجاجيِّ لابن عصفور (ج275/2)، والجنى الدَّاني (ص290- 291)، وشرح ابن عقيل (ج6/2)، والمساعد (ج1/ 339)، وشرح التَّصريح (ج352/1)، وهمع الهوامع (ج463/1).

(2) سيبويه، الكتاب (ج274/2).

(3) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج318/2).

(4) سيبويه، الكتاب (ج286/2). ويُنظر: همع الهواهع (ج217/2).

(5) [البقرة: 26].

موصولةً عند وصلها بظرف، كقولك: (يعجبني الاعتكاف، ولا سيَّما عند الكعبة)، و(التَّهَجُّدُ ولا سيَّما قربَ الكعبة)، وعند وصلها بجملة فعليَّة، كقولك: (يعجبني كلامُكَ ولا سيَّما تَغِظُ به)[1].

مِنَ الشَّواهد الَّتي وَقَعَ فيها الظَّرف مضافًا إلى (سيَّ)، قول الشَّاعر:

يَسُرُّ الكَريمَ الحَمْدُ لا سِيَّما لَدى شَهادَةِ مَنْ في خَيْرِهِ يَتَقَلَّبُ[2]

ومِنَ الشَّواهد الَّتي وقعتْ فيها الجملة الفعليَّة مضافة إلى (سيَّ)، قول الشَّاعر:

فُقِ النَّاسَ في الخَيْر لا سِيَّما يُنِيْلُكَ مِنْ ذي الجَلالِ الرِّضا[3]

وحالة ثالثة لـ (سيَّ)، تكون فيها مضافة و(ما) المقترنة بها نكرة تامَّة غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة، ذكرها السُّيوطي وغيره، فيكون التَّقدير في قولك: (ولاسيَّما يومًا): (ولا مثلَ شيءٍ يومًا)[4].

وهناك استعمالات أخري لـ (سيَّ)، لا تقع فيها مضافة إلى ما بعدها تحدَّث عنها النُّحاة[5]، لا تهمُّ البحث، فلا داعيَ لعرضها- هنا- لأنَّ الَّذي يهمُّ البحثَ في هذه المسألة وقوعُ (سيَّ) مضافةً.

خلاصة القول في هذه المسألة: لا تقول: إنَّ شرط (لا) عملها في النَّكرات، و(سِيَّ) قد عُرِّفت بالإضافة، فلا عمل لـ (لا) فيها؛ لأنَّا نقول: مَنَعَ مِنْ ذلك توغُّلها في الإبهام كـ (غير) و(مِثْل) و(شِبْه)، فلا تعرِّفها الإضافة.

ومِنَ الجدير بالذِّكر أنَّ (لا سِيَّما) لم ترد في القرآن الكريم، ولا في صحيح البخاري.

المسألة الثَّانية- الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

رأس الباب والمشهور بين النُّحاة أنَّ المضاف لا يفصله شيءٌ عَنِ المضاف إليه.

---

(1) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج2/319). والسُّيوطيُّ، همع الهواهع (ج2/217).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لم يُعرف قائلُهُ، وهو في شفاء العليل (2ج/518)، وهمع الهواهع (2ج/218). **الشاهد:** قوله: (لا سِيَّما لَدى) حيث وقع فيها الظَّرف مضافًا إلى (سيَّ).

(3) البيت مِنَ المتقارب، لم يُعرف قائله، وهو في شفاء العليل (2ج/519). وهمع الهواهع (2ج/218). الشَّاهد: قوله: (لا سِيَّما يُنِيْلُكَ) حيث وقعت الجملة الفعليَّة مضافة إلى (سيَّ).

(4) يُنظر: السُّيوطي، همع الهواهع (2ج/217).

(5) ومنها: أن تقع (ما) حرفًا كافًّا لـ (سِيَّ) عَنِ الإضافة والمنصوب بعدها تمييز، مثل قولهم: (على التَّمَرَة مِثْلُها زبدًا)، واستحسنه ابن مالك والشَّلوبين يُنظر: السُّيوطي، همع الهواهع (2ج/217).

فطبيعةُ العلاقة بين المضاف والمضاف إليه تقتضي أنْ يكونا كالكلمة الواحدة الَّتي لا يجوز الفصل بين أجزائها بجسم غريب، والفصل بينهما لا يجوز عند كثير مِنَ النَّحويِّين إلَّا في الشِّعْر، جاء في (شرح المفصَّل): "الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه قبيحٌ؛ لأنَّهما كالشَّيءِ الواحد، فالمضاف إليه مِنْ تمام المضاف، يقومُ مقامَ التَّنوينِ ويعاقبه، فكما لا يَحْسُنُ الفصلُ بينَ التَّنوين والمُنَوَّن كذلك لا يَحْسُنُ الفصلُ بينهما"[1].

وعَنِ السَّبب في عدم جواز الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه يقول ابن الأنباريِّ: "لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيءٍ واحد، فلو بُنِيَا مع (لا) لَكانَ يؤدِّي إلى أنْ تجعل ثلاث كلمات بمنزلة واحدة؛ وهذا لا نظيرَ له في كلامهم"[2].

أمَّا عَنْ خروج هذه المسألة عَنْ بابها–غير المشهور– فيتمثَّل في جواز الفصل بين المتضايفين عند بعض النُّحاة في مواضع، منها:

الموضع الأوَّل– اللَّام الدَّاخلة في النِّداء بين المضاف والمضاف إليه:

وهذا عنوانُ بابٍ عَقَدَهُ الزَّجَّاجيُّ في كتابه بعنوان: (اللَّام الدَّاخلة في النِّداء بين المضاف والمضاف إليه)، يقول: هذه اللَّامُ تدخلُ بين المضاف والمضاف إليه فَتُبْقي الإضافة على حالها ولا تفصلها، وذلك قولك: (يا بؤسَ لِزَيْدٍ)، والتَّقدير: (يا بؤسَ زيدٍ)، فأُدْخِلَتِ اللَّام مقحمةً مزيدة، ولم تفصل بين المضاف والمضاف إليه[3]، ومِنْ شواهد ذلك قول الشَّاعر:

يـــا بـــؤسَ لِلْحَـــرْبِ الَّتـــي وَضَـــعَتْ أَراهِـــطَ فاسْـــتَراحوا[4]

عقَّب ابن جِنِّيْ: "أيْ: (يا بؤسَ الحربِ)، إلَّا أنَّ الجرَّ في هذا ونحوه إنَّما هو اللَّام الدَّاخلة عليه وإنْ كانت زائدة، وذلك أنَّ الحرف العامل وإنْ كان زائدًا، فإنَّه لا بُدَّ عامل"[5]، ويعرض الزَّجَّاجيُّ الدَّليل على أنَّ حرفَ النِّداء واقع عليه وأنَّه ليس بِمُقَدَّرٍ لمنادى في النِّية أنَّه

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج19/3).

(2) ابن الأنباريِّ، أسرار العربيَّة (ص138).

(3) الزَّجَّاجيُّ، اللَّامات (ص108).

(4) البيت مِنَ مجزوء الكامل، لِسَعْد بن مالك، وهو في الكتاب (ج207/2)، واللَّامات (ص108) والخصائص (ج108/3)، وشرح الحماسة للمرزوقيِّ (ص355)، وابن يعيش (ج10/2، 105؛ ج36/4؛ ج72/5).
الشَّاهد: (يا بؤسَ لِلْحَرْبِ) أقحم اللَّام بين المضاف والمضاف إليه، ولم يؤثِّر ذلك على جرِّ المضاف للمضاف إليه.

(5) ابن جِنِّي، الخصائص (ج108/3).

منصوب ولو كان حرف النِّداء غيرَ واقع عليه لم يَجُزْ نصبُهُ[1].

وليس في العربيَّة موضع تدخل فيه اللَّام بين المضاف والمضاف إليه غير فاصلة بينهما إلَّا في النَّفي والنِّداء؛ لعلَّة كثرة النَّفي والنِّداء في كلامهم، وهم ممَّا يُغَيِّرون الأكثر في كلامهم وعلى أنَّ النَّداء في كلامهم أكثر مِنَ النَّفي[2]، مثال فصل اللَّام بين المضاف والمضاف إليه في النَّفي قولهم: (لا أبا لك)[3].

وممَّا يدلُّل على أنَّ النَّداء كثيرٌ في كلامهم قول سيبويه: "وإنَّما فعلوا هذا بالنِّداء؛ لكثرتِهِ في كلامهم؛ ولأنَّ أوَّل الكلام أبدًا النِّداء، إلَّا أنْ تَدَعَهُ استغناءً بإقبالِ المخاطَبِ عليك، فهو أوَّل كلِّ كلام لك به تَعْطِفُ المُكَلَّمَ عليك، فلمَّا كَثُرَ وكان الأوَّلَ في كلِّ موضعٍ، حذفوا منه تخفيفًا"[4].

جاء في (شرح المرزوقي): اللَّام مِنْ قوله (يا بوسَ لِلْحَرْبِ) دخلت لتأكيد الإضافة في هذا الموضع، وهي إضافةٌ لا تُخَصَّصُ ولا تُعَرَّفُ، وهذه اللَّام لا تجيءُ على هذا الحَدِّ إلَّا في بابين: **أحدهما باب النَّفي بـ (لا)**، وذلك منه في قولك: (لا أبا لَكَ)، **والثَّاني باب النِّداء** في قولك: (يا بوسَ لِلْحَرْبِ)، وإنَّما المعنى: (يا بوس الحرب)، أَلَا ترى أنَّه لو لم يرد الإضافة لَنَوَّنَ (يا بوس) في النَّصب، لكونه نكرةً، أو كان يجعله معرفةً مبنيَّةً على الضَّمِّ[5].

الموضع الثَّاني– الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللَّام:

وذلك في باب النَّفي بـ (لا)، ويتَّضح هذا مِنْ كلام المرزوقي المذكور، فقد عَقَدَ المبرِّد بابًا بعنوان: (هذا باب ما يقع مضافًا بعد اللَّام) كما وقع في النِّداء في قولك: (يا بؤس لِلْحَرْبِ)، إذا كانت اللَّام تؤكِّد الإضافة كما يؤكِّدها الاسم إذا كُرِّرَ كقولك: يا تيمُ تيم عدي، وذلك قولك:

---

(1) الزَّجَّاجيُّ، اللَّامات (ص109).

(2) يُنظر: المرجع السَّابق، ص109.

(3) هذا واخْتُلِف في إعراب (لا أبا لك)، يرى ابن هشام أنَّ (أبا): اسم (لا)، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، واللَّام مقحَمَة بين المضاف والمضاف إليه، والخبر محذوف، وقد اعتمد ابن هشام على ما ورد في الشِّعر العربيِّ مِنْ ذكرها دون اللَّام. يُنظر: الجوهريُّ، شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب (ج579/2). وأعربها آخرون هكذا: لا: نافية للجنس، وأبا: اسمُها مبنيٌّ على الألف على لغة مَنْ يُلزم الأسماء الخمسة الألف دائمًا، و(لك): جار ومجرور في محلِّ رفع خبرها يُنظر: المعجم الوافي في أدوات النَّحو العربيِّ (274).

(4) يُنظر: سيبويه ، الكتاب (ج208/2).

(5) يُنظر: وشرح الحماسة للمرزوقيِّ (ص355).

لا أبالك[1].

جاء في (لسان العرب): "وأمَّا إذا قال: (لا أبا لك) فلم يترك له مِنَ الشَّتيمة شيئًا، ولا يقول الرَّجل لصاحبه (لا أمَّ لك) إلَّا في غضبه عليه، وقيل: معني قولهم: (لا أمَّ لك) يقول: (أنتَ لقيطٌ، لا تُعرف لك أُمٌّ)"[2].

الموضع الثَّالث- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول:

ذكر ابن يعيش – أيضاً – أنَّ "ابن كَيسان قد نَقَلَ عَنْ بعض النَّحويِّين أنَّه يجوز أنْ يُفَرَّق بين المضاف والمضاف إليه إذا جاز أنْ يُسْكَتَ عَنِ الأوَّل منهما؛ لأنَّه يصير ما فُرِّق بينهما كالسَّكتة الَّتي تقع بينهما"[3] .

ومثَّل ابن يعيش لهذه الحالة بقراءة ابن عامر[4] لقوله – تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ...﴾[5]، بنصب (الأولاد، وخفض(الشُّركاء)، فهذا فصلٌ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول[6].

الموضع الرَّابع- الفصل بينهما بالقَسَم:

جاء في (الإنصاف) أنَّ الكوفيِّين احتجُّوا على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقَسَمِ بما حكاه أبو عبيدة، قال: سمعت بعضَ العربِ يقول: (إنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فتسمع صوتَ- واللهِ- رَبِّهَا)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (واللهِ)[7] ،
وجاء في (شرح الأشموني) أنَّ الكسائيَّ حكى (هذا غلامُ- واللهِ- زيدٍ)[8] .

---

(1) يُنظر: المبرِّد ؛ المقتضب (ج373/4).
(2) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب (ج136/1) أمم. والميداني، مجمع الأمثال (ج242/2).
(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج23/3).
(4) عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران: أحد القُرَّاء السَّبعة، قال الذَّهبي: مقرئ الشَّاميِّين، صدوق في رواية الحديث، توفِّي سنةَ ثماني عشرةَ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر الأعلام (ج95/4).
(5) [الأنعام: 137].
(6) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج23/3).
(7) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف (384).
(8) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج182/2).

الموضع الخامس– زيادة (ما) بين المضاف والمضاف إليه:

تُزاد (ما) بين المضاف والمضاف إليه في نحو: (لا سيَّما زيدٍ)، يقول السُّيوطي: "وزيادة (ما) بين المضافين مسموعة"[1] ، يقول سيبويه: "وسألت الخليلَ– رحمه الله– عن قول العرب: (ولاسيَّما زيدٍ)، فزعم أنَّه مثل قولك: (ولا مثلَ زيدٍ)، و(ما) لغوٌ"[2].

المسألة الثَّالثة– المضاف قد تدخله الألف واللَّام:

أصل الباب – المشهور– بين النُّحاة أنَّ المضاف لا تدخله الألف واللَّام، جاء في(الكتاب): "واعلم أنَّه ليس في العربيَّة مضاف يدخل عليه الألف واللَّام..."[3].

والخروج عَنِ الأصل –غير المشهور– دخول الألف واللَّام على المضاف إلى المعرفة.

لنتأمل– معًا– تكملة كلام سيبويه المذكور أعلاه، يقول: "واعلم أنَّه ليس في العربيَّة مضاف يدخل عليه الألف واللَّام– غيرُ المضاف إلى المعرفة في هذا الباب[4]، وذلك قولك: (هذا الحَسَنُ الوجه)، أَدْخَلوا الألف واللَّام على(حَسَن الوجه)؛ لأنَّه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدًا، فاحتاج إلى ذلك، حيث مُنِعَ ما يكون في مثله البتَّةَ، ولا يُجاوَزُ به معنى التَّنوين"[5].

ويقول في موضع آخر مِنْ كتابه: يجوز لك أن تقول: "(هذا الحسنُ الوجهِ)، فيصير مَعْرِفَةً بالألف واللَّام، كما يصير الرَّجل مَعْرِفَةً بالألف واللَّام ولا يكون مَعْرِفَةً إلَّا بهما"[6].

جاء في (الخصائص): "وهذا المعنى عينُه قد استعمله النَّحْويُّون في صناعتهم، فشبَّهوا الأصلَ بالفرعِ في المعنى الَّذي أفاده ذلك الفرع مِنْ ذلك الأصل، ألَا ترى أنَّ سيبويه أجاز في قولك: (هذا الحسنُ الوجهِ) أنْ يكون الجرُّ في (الوجه) مِنْ موضعين"[7].

وفي موضع آخر مِنَ المؤلَّف نفسه يذكر هذين الموضعين، يقول: الجرَّ في (الوجه) مِنْ قولك: (هذا الحسن الوجهِ)، وذلك من وجهين: **أحدهما** طريق الإضافة الظَّاهرة، **والآخر**

---

(1) السيوطيُّ، همع الهوامع (ج217/2).

(2) سيبويه، الكتاب (ج286/2).

(3) المرجع السَّابق، ج199/1–200.

(4) يُقْصَد بهذا الباب: (باب الصِّفة المشبَّهة).

(5) سيبويه، الكتاب (ج199/1–200).

(6) المرجع السَّابق، ج429/1. وينظر: المقتضب (ج222/4)، والزَّجاجيُّ، اللَّامات (ص51).

(7) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج304/1).

تشبيهه بالضَّارب الرَّجل الَّذي إنَّما جاز فيه الجرُّ تشبيهًا له بالحسن الوجه [1].

وبناءً على ما ذهب إليه سيبويه يجوز لك أنْ تقول: (حضر رجلٌ قصيرُ القامة)، حيث إنَّ (قصير)– هنا– صفة لنكرة، لكن لا يجوز حذف (أل) التَّعريف مِنَ المضاف إذا كان صفة لمعرفة، فلا يجوز أن تقول: (حضر الرجلُ قصيرُ القامة)، والصَّواب أنْ تقول: (حضر الرجلُ القصيرُ القامة)؛ لأنَّ القصير– هنا– صفة لمعرفة.

يقول ابن جِنِّي: "قد أحطنا علمًا بأنَّ الجرَّ في (الرَّجل) مِنْ قولك: (هذا الضَّارب الرَّجل)، إنَّما جاءه وأتاه مِنْ جهة تشبيههم إيَّاه بالحَسَنِ الوجه، لكنْ لمَّا اطَّرد الجرُّ في نحو: (هذا الضَّارب الرَّجل والشَّاتم الغلام) صار كأنَّه أصلٌ في بابه"[2].

لاحظْ – يا عافاك الله– قول ابن جِنِّيْ السَّابق الذِّكر عند تعرُّضه لهذه المسألة: "فشبَّهوا الأصل بالفرع في المعنى الَّذي أفاده ذلك الفرع مِنْ ذلك الأصل"، وقوله: "صار كأنَّه أصل في بابه"، أقواله هذه تدلُّ على أنَّ هناك أصلًا للباب يتمثَّل في عدم وقوع المضاف معرَّفًا بالألف واللَّام، وأنَّ هذه الحالة الَّتي ذكرها سيبويه خرجت عَنْ أصل الباب، وبذلك يكون الباحث قد حقَّق مطلبًا جديدًا مِنْ متطلبات بحثه في المسائل النَّحوية الَّتي خرجت عن بابها.

يرى الباحث استثناء لفظة (غير) مِنَ القاعدة؛ لأنَّه لا يجوز أنْ تدخل عليها (أل) التَّعريف أبدًا؛ ذلك لأنَّه لا فائدة مِنْ دخولها عليها؛ لأنَّ (غير) مِنَ الألفاظ المُوْغِلَة في الإبهام والتَّنكير، فلا فائدةَ مِنْ تعريفها؛ ولأنَّها تبقى نكرةً حتَّى وإنْ دخلت عليها (أل) التَّعريف، هذا وقد وردت (غير) في القرآن دون تعريف، ومِنْ أمثلتها، قوله– تعالى: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ**. . .﴾[3].

المسألة الرَّابعة– المضاف إلى ياء المتكلِّم قد يُعرب بحركة ظاهرة في حالة الجرِّ، وقد يكون مبنيًّا غير معرب، وقد يوصف بأنَّه لا معربٌ ولا مبنيٌّ.

المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم يُعرَب بحركات مقدَّرة

---

(1) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج305/1).

(2) المرجع السَّابق، ج298/1.

(3) [الفاتحة: 7].

في الأحوال الثَّلاثة، (هذا مذهب الجمهور)[1].

وغير المشهور ويُعَدُّ خروجًا عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ المضاف إلى ياء المتكلِّم قد يُعرَب بكسرة ظاهرة في حالة الجرِّ، وواضح أنَّه في حالَتَيِ الرَّفع والنَّصب لا مشكلة، لأنَّه يُعرب بحركات مقدَّرة على الأصل، هذا ما اختاره ابن مالك في (التَّسهيل) وشَرْحِهِ، جاء في (تسهيل الفوائد): "الأصحُّ بقاء إعراب المُعْرب إذا أُضيف إلى ياء المتكلِّم ظاهرًا في المثنى مطلقًا، وفي المجموع على حدِّه غير مرفوع، وفيما سواهما مجرورًا، ومقدَّرًا فيما سوى ذلك"[2].

وخروج آخر لـ (المضاف إلى ياء المتكلِّم) عَنْ أصل الباب يمثِّلُهُ رَأْيَا كلٍّ مِنَ الجرجاني وابن الخَشَّاب في كتابه (المرتجل)[3]، ومَنْ اقتنع برأيهما، مِنْ أمثال ابن الشَّجريِّ، حيث ذهبوا إلى أنَّه مبنيٌّ في أحواله الثَّلاثة، جاء في(المرتجل): "والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء عارض، وذلك أنَّ المضاف يتنزَّل مِنَ المضاف إليه منزلةَ بعضِ الكلمة مِنْ بعض، هذا إذا كان المضاف إليه ممَّا يمكن أنْ يكونَ مستقلًّا بنفسه"[4].

وجاء في (أمالي ابن الشَّجريِّ): إنَّما وجب بناء ما قبل ياء المتكلِّم على الكسر؛ لأنَّهم لو أعربوه لم تسلمْ الياء مع الضَّمِّ والفتح، إذ الضَّمُّ يقتضي قَلْبَها إلى الواو، والفتح يقتضي قَلْبَها ألفًا.

وأيَّد ابن الشَّجريِّ هذا الرَّأي بقوله: وأقول هذه الحركة حركة بناء كحركة التقاء السَّاكنين في نحو: (لم يخرجِ القومُ)، وإنْ كانت في كلمة معربة.

ويؤيد كلامه هذا بما ذهب إليه أبو عليٍّ مِنْ أنَّ كلَّ حركةٍ لم تَحْدُثْ عَنْ عامل هي حركة بناء، وأنَّ حركة التقاء السَّاكنين هي حركة بناء[5].

يقول أبو عليٍّ في كتاب (التَّكملة): "وحركات البناء الَّتي تتعاقب على أواخر هذه المبنيَّة، نحو

---

(1) هذه المسألة لم يذكرها ابن الأنباريِّ في (الإنصاف)، تُنظر في: ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج4/1). والعُكْبري، اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب(ج67/1، 332). وابن يعيش، شرح المفصَّل: (ج32/3)، وابن مالك، تسهيل الفوائد (ص161). وابن النَّاظم، شرح ابن النَّاظم (ص294).

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص161).

(3) ينظر: ابن النَّاظم، شرح ابن النَّاظم (ص294).

(4) ابن الخَشَّاب، المرتجل (ص109). هذا الكتاب شرح لكتاب (الجُمَل) للجرجانيِّ الَّذي شرح فيه كتابه (العوامل المائة)، وهو أقدم كتاب يصل إلينا يتحدَّث عَنِ العامل. يُنظر مقدمة كتاب المرتجل (ص3).

(5) يُنظر: ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج4/1).

حركة التقاء السَّاكنين في: (ارْدُدِ القومَ)"[1].

يري الباحث أنَّ ابن الشَّجري يتحدَّث عَنْ مسألة تختلف كثيرًا عَنِ المسألة الَّتي يتحدَّث عنها أبو عليٍّ الفارسيُّ، فلا وجه تشابه بين المسألتين، فابن الشَّجريِّ يتحدَّث عَنْ رأيه في حركة آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم الَّتي تكون إمَّا مضمومة، وإمَّا مفتوحة، وإمَّا مجرورة، ويُكْسَر آخر الاسم المضاف لياء المتكلِّم بسبب مناسبة الياء، فلا يوجد- هنا- التقاء ساكنين، بينما يتحدَّث أبو عليٍّ الفارسيُّ عَنْ حركة التقاء السَّاكنين وأنَّها حركة بناء في نحو: (ارْدُدِ القومَ).

فاستدلالُ ابن الشَّجريِّ بكلام أبي عليٍّ – هنا- لا وجهَ له؛ أيْ: ليس في محلِّه، ويعترض الباحث مرَّة أخرى على كلام ابن الشَّجري المذكور، وهو قوله: "لو أعربوه لم تسلم الياء مع الضَّمِّ والفتح"، أقول: الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم يبقى معربًا حتَّى لو لحقتْ به ياء المتكلِّم، وأنَّ الياء تسلم في الحالات الثَّلاث؛ لأنَّ الكسرةَ على ما قبل ياء المتكلِّم تناسبُها، وهي كفيلة بسلامتها.

وخروج ثالث لـ (المضاف إلى ياء المتكلِّم) عَنْ أصل الباب يمثِّله رأي ابن جِنِّيْ الَّذي ذهب إلى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلِّم لا هو معربٌ ولا هو مبنيٌّ.

جاء في (أمالي ابن الشَّجريِّ): "حَكَمَ أبو الفتح عثمان ابن جِنِّيْ على الكسرة في نحو: (غلامي) بأنَّها لا حركة إعراب ولا حركة بناء، وإنَّما حُكِمَ بذلك؛ لأنَّ الاسم الَّذي اتَّصلتْ به الياء لم يشبه الحرف، ولا تضمَّن معناه"[2].

هذا الرَّأي نَسَبَهُ – أيضًا- الأشموني في شرحه على ألفيَّة ابن مالك بالتَّحديد في آخر مبحث (المضاف إلى ياء المتكلِّم)- نَسَبَهُ إلى ابن جِنِّيْ، وحَكَمَ عليه بأنَّه مذهب بَيِّنُ الضَّعف[3].

وحكم الأشموني في (شرحه) على المذهبين الأخيرين بأنَّهما بَيِّنَا الضَّعف، وفي ذلك – حسب رأي الباحث- دليل واضح على أنَّ المضاف إلى ياء المتكلِّم قد خرج بالفعل عَنْ رأس الباب الَّذي عُرف به عند النُّحاة واشْتُهِر، ورَفَضَ أبو البقاء ما ذكره ابن جِنِّيْ، وذَكَرَ كلامًا مُقْنِعًا، فالاسم عنده إمَّا معرب وإمَّا مبنيٌّ، ولا توسُّط بينهما، فالاسم المضاف لياء المتكلِّم هو

---

(1) أبو عليٍّ الفارسيُّ، التَّكملة (ص186).

(2) ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج4/1). ويُنظر: ابن جِنِّيْ، سِرُّ صناعة الإعراب (ج138/2)، والعُكْبري، التَّبيين (ص150)، وابن يعيش، شرح المفصَّل (ج32/3).

(3) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج197/2).

معربٌ وفي الوقت نفسه مبنيٌّ.

عندما يكون معربًا تكون الحركة فيه مُسْتَثْقَلَةً، كما تُسْتَثْقَل على الياء في المنقوص، ولم يمنع ذلك مِنْ كونه معربًا. وعندما نعدُّه مبنيًّا، فَعِلَّة بنائه أنَّ حركته صارت تابعةً للياء، فتعذَّر أنْ تكون دالَّةً على الإعراب؛ ولذلك أُشْبه الحرف؛ لأنَّه أصلٌ قبل الإضافة، وصار بعد الإضافة تابعًا للمضمر الَّذي هو فرعٌ[1].

ونخلص مِنْ هذه المسألةِ إلى أنَّ الكسرةَ الَّتي في آخر المضاف إلى ياء المتكلِّم ليستْ كسرةَ بناءٍ، كما قال ابنُ الشَّجريِّ، ولا هي كما نَعَتَها ابن جِنِّيْ بأنَّها لا هي حركة بناء ولا حركة إعراب، والحقُّ أنَّها كسرةُ مناسبة، وإعراب المضاف إلى ياء المتكلِّم يكون بحركات مقدَّرة، وهذا هو رأي المتأخرين مِنَ النُّحاة، جاء في (شرح الرَّضي على الكافية): "إنَّما أُلْزِمَ ما قبل ياء المتكلِّم الكسر، دون الضَّمِّ والفتح؛ لِيُناسبها"[2].

المسألة الخامسة- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به:

هذه المسألة تطرَّق إليها الباحث بشيء مِنَ الاختصار في المسألة الفائتة حيث شكَّلت الموضع الثَّالث مِنْ مواضع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وما دفعني للتَّطرق إليها مِنْ جديد إلَّا رغبةً منِّي في الزِّيادة والتَّفصيل لتتَّضح الصُّورة الخاصَّة بهذه المسألة.

أصل الباب والمشهور بين النُّحاة والدَّارسين يتمثَّل في أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز بغير الظَّرف وحرف الجرِّ(هذا مذهب البصريِّين)[3] ، ومِنْ شواهد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظَّرف قول الشَّاعر:

لَمَّـــا رَأَتْ سَـــاتِيدَمَا اسْـــتَعْبَرَتْ للهِ دَرُّ اليَـــوْمَ مَـــنْ لَامَهَـــا[4]

---

(1) ينظر: العُكْبري، التَّبيين (ص151). يقصد بالمضمر: الضَّمير المتَّصل الَّذي هو الياء.

(2) الرَّضي الأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية (ج262/2).

(3) يُنظر: السُّيوطي، همع الهواهع (ج217/2).

(4) البيت مِنَ السَّريع، مِنْ كلام عمرِو بن قميئة صاحب امرئ القيس في رحلته إلى بلاد الرُّوم، وهو في الكتاب (ج187/1)، والمقتضب (ج377/4)، وشرح المفصَّل(ج20/3، 77)، والإنصاف (ص449).
اللغة: سَاتِيدَمَا: جبل. اسْتَعْبَرَتْ: بَكَتْ مِنْ وحشةِ الغربة؛ ولِبُعْدِها عَنْ أهلها، والعرب تقول: (لله دَرُّ فلان) إذا دَعَوْا له أو تعجَّبوا مِنْ فعله.
الشَّاهد: قوله(دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لَامَهَا)، فإنَّ قوله (دَرُّ) مضاف، وقوله: (مَنْ لامَها) اسم موصول مضاف إليه، وقد فُصِلَ بين المضاف والمضاف إليه بالظَّرف، وهو قوله: (اليوم).

علَّل ابن يعيشَ جوازَ الفصلِ بالظَّرف بقوله: "وإنَّما جاز الفصل بالظَّرف؛ لأنَّ الأحداث وغيرها لا تكون إلَّا في زمان أو مكان، فكانتِ الموجودةَ، وإنْ لم تُذْكَر، فكان ذكرُها وعدمها سيَّان؛ فلذلك جازَ اقحامُها"[1] .

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما ذهب إليه الكوفيُّونَ مِنْ أنَّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظَّرف وحرف الخفض لضرورة الشِّعْر[2] .

واشترطوا في هذِهِ الإضافةِ أنْ يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلُهُ. ومثاله ما جاء في (تفسير البحر المحيط) حيث قرأ ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادَهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[3]، بنصب (أَوْلادَهِمْ) وجرِّ (شُرَكَائهُمْ).

قال أبو حيَّانَ عَنْ هذِهِ القراءة: "جمهور البصريِّين يمنعونَها؛ متقدِّموهم ومتأخِّروهم"[4] .

وكان الفرَّاء قد عقَّب على هذه القراءةِ بقوله: "وليس قولُ مَنْ قال: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[5]، ولا ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[6] بشيءٍ[7]، وقد فُسِّر ذلك[8]، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج32/3).

(2) ينظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص347).

(3) [الأنعام: 137].

(4) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج658/4).

(5) [إبراهيم: 47].

(6) [الأنعام: 137].

(7) يُنظر: الفرَّاء، معاني القرآن (ج81/2). اعتراض الفرَّاء على القراءة – المخالفة.

(8) قام الفرَّاء بتخريج هذه القراءة، وحاول أنْ يجد لِجَرِّ (شركائهم) وجهًا، فقال: "وفي بعض مصاحف أهل الشَّام: (شركائهم) بالياء، فإنْ تكن مثبتةً عَنِ القُرَّاء الأوَّلين فينبغي أنْ يُقْرَأَ (زُيِّن) ويكون (الشُّركاء) هم (الأولاد)؛ لأنَّهم منهم في النَّسب والميراث، فإنْ كانوا يقرءون (زَيَّنَ) فلستُ أعرفُ جِهَتَها إلَّا أنْ يكونوا فيها آخذين بلغةِ قوم يقولونَ: أتيتها عشايا". **يُنظر**: معاني القرآن (ج357/1).
لغة (عشايا)؛ أيْ: يبقون حرف العِلَّة في الطَّرف بعد الألف الزَّائدة على أصله، ولا يبدلونه همزة فيقولون: (بنيت بنايا)، لا(بناء). يُنظر هذه اللُّغة في لسان العرب: (حمو).

فَزَجَجْتُهَـــــــــا بِمِزَجَّـــــــــةٍ زَجَّ القَلُـــوصَ أَبـــي مَـــزَادَهْ[1]

في هذا البيت دليلٌ عند ابن جِنِّيْ على قوَّة إضافة المصدر إلى الفاعل عند النُّحاة، وأنَّه في نفوسهم أقوى مِنْ إضافته إلى المفعول، يقول: "أيْ: زَجَّ أبي مَزادَة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به، هذا مع قدرته على أنْ يقول: زَجَّ القَلُوصِ أبو مزادة، كقولك: (سرَّني أَكْل الخبز زيدٌ)"[2] .

وأمَّا الفرَّاء فوصفه الباطل، والصَّواب عنده: (زَجَّ القَلوصِ أبُو مزاده)[3] .

وقد احتج بعض الكوفيِّين – فيما بعد – بهذا البيت وجعلوه مِنْ شواهدهم في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فيما أورده أبو البركات الأنباريُّ في مسائل الخلاف[4] على الرَّغم مِنْ اعتراض الفرَّاء على هذا الشَّاهد.

وقام ابن الأنباريِّ بمحاولة إضعاف أدلَّة الكوفيِّينَ، يقول: "أمَّا ما أنشدوه فهو مع قلَّتِهِ لا يُعْرَف قائلُه؛ فلا يجوز الاحتجاجُ به"[5].

وأمَّا البغداديُّ فَنَسَبَ البيت لبعض المولَّدين، وأنَّه مع قلَّته لا يُعْرَفُ قائلُهُ، فلا يجوز الاحتجاج به[6].

ويعتقد الباحث أنَّ ابن الأنباريِّ لم يكن مصيبًا عندما نَسَبَ إلى البصريِّين أنَّهم يرفضونَ قراءة ابن عامر المذكورة في الآية، والثَّابت أنَّ الَّذي رَفَضَها هو الفرَّاءُ أحدُ أقطابِ المذهب الكوفيِّ، هذا إذا عُلِمَ أنَّ هذه القراءةَ صحَّحها الأخفشُ البصريُّ الَّذي كان معاصرًا للفرَّاء، واحتجَّ

---

(1) البيت مِنْ مجزوء الكامل، لم أقف له على قائل، ولا يُعْرَف له سوابق أو لواحق، وهو في مجالس ثعلب(125)، والخصائص (ج408/2)، والإنصاف (ص347)، وشرح المفصَّل (ج19/3)، والمقرَّب (ج54/1)، وخزانة البغدادي (ج416/4).

اللُّغة: يُقال: زَجَّهُ: طَعَنَهُ بالزُّجِّ، وهو سِنانُ الرُّمْحِ، والمِزَجَّة: رُمْحٌ قصير، والقَلُوص: النَّاقة الفتيَّة. وكأنَّ الضَّمير في (زججتها) لراحلته. وأبو مزادة: كُنْيَة رجل. **الشَّاهد:** قوله (زَجَّ القَلُوصَ أَبي) حيث فَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وليس بظرف أو حرف خفض، **والتَّقدير:** زَجَّ أبي مَزادَة القَلُوص، مع قدرته على أنْ يقول: (زَجَّ القَلُوصِ أبو مزادة).

(2) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج408/2).

(3) يُنظر: الفرَّاء، معاني القرآن (ج82/2)

(4) يُنظر: ابن الانباريِّ، الإنصاف (ص347).

(5) المرجع السَّابق، ص350.

(6) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب (ج419/4).

لها مِنَ الشِّعْر[1].

يقول ابن الأنباريِّ: "والبصريُّون يذهبون إلى وَهْيٍ- ضعف- هذه القراءة وَوَهْم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحةً لكان ذلك مِنْ أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْيِ القراءة"[2].

وفي موضع آخر عقَّب الفرَّاء في (معانيه) على قراءة ابن عامر وعلى البيت بقوله: "وليس قول مَنْ قال؛ يقصد (قراءة ابن عامر مقرئ أهل الشَّام) إنَّما أرادوا مِثْلَ قول الشَّاعر (البيت المذكور) بشيء، وهذا ممَّا كان يقولُهُ نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثلَهُ في العربيَّة"[3] .

في نهاية البحث في هذه الجزئيَّة يرى الباحث أنَّه لا يَحِقُّ للبغداديِّ- أيضًا- التَّشكيك في نسبة البيت المذكور لصاحبه، حيث ذكر الفرَّاء أنَّه منسوبٌ لأهل الحجاز، وهم مِمَّن يُحْتَجُّ بلغتهم؛ لأنَّهم يقعون ضمن دائرة الاحتجاج الزَّمانيِّ والمكانيِّ، فلا يجوز لأحد أنْ يعترض على احتجاجهم بجواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، لا سيَّما وأنَّ قراءة ابن عامر ممَّا يُعْتَدُّ بها، فهي إحدى القراءات السَّبع أو قل العَشْر.

ومِنْ- هنا- يتبَّين للباحث أنَّه لا بأسَ في جواز الفصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه في النَّثر- أيضًا- وعدم قصره على الشِّعر؛ لأنَّ القراءة القرآنيَّة ثَبُتَتْ به. والله- تعالى- أعلى وأعلم.

وفي الدِّراسات اللُّغويَّة الحديثة يؤكِّد الدُّكتور محمود حجازي في كتابه(عِلْم اللُّغة العربيَّة) أنَّ مُسْتَخْدِمي اللُّغات يميلون في استخداماتهم اللُّغويَّة إلى فصل المضاف عَنِ المضاف إليه، ويضرب لذلك أمثلة حيَّة مِنَ الواقع اللُّغويِّ الَّذي يعيشُهُ مستخدمو اللُّغة، كلٌّ حسب لغته، فمثلًا يعبِّرون عَنْ (كتابُ يوسفَ) بـ (كتاب بتاع يوسف) في اللَّهجة المصريَّة الحديثة أو (كتاب ملك ليوسف)، يقول: فظاهرة فَكِّ حالة الإضافة موجودة – إذن- في مستويات لغويَّة حديثة مختلفة، وكلُّ مستوًى يَسْتَخْدِمُ لِلْفَكِّ أداتَهُ الخاصَّة به، ولم تَعُدْ الظاَّهرة أمرًا نادرًا أو خاصًّا بضرورة الشِّعْر كما سجَّل النُّحاة القدماء"[4] .

ويرى الباحث أنَّ هذا التَّصرُّف اللُّغوي- فصل المضاف عَنِ المضاف إليه- موجود في

---

(1) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج22/3).

(2) ابن الانباريِّ، الإنصاف (ص351).

(3) يُنظر: الفرَّاء، معاني القرآن (ج421/4).

(4) حجازي، عِلْم اللُّغة العربيَّة (ص308).

اللُّغة العبريَّة أيضًا- واحدة مِنَ العائلة السَّاميَّة- فلو تُرجمت العبارة الَّتي مثَّل بها الدُّكتور حجازي: (هذا كتاب بتاع يوسف) فستكون التَّرجمة هكذا:(זה ספר שייך ליוסוף).

كما تحدَّث الدُّكتور كمال بِشْر- مِنْ علماء اللُّغة المُحْدَثِيْنَ- عَنِ الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ويرى أنَّ أكثرَهُ واقعٌ بين المتعاطفينِ في التَّركيب الإضافي، كما في مثل قولك: (طلابُ وأساتذةُ وعاملو الكليَّة)، ويرى أنَّ هذا النُّوع مِنَ الفصل له وجه ضعيف في العربيَّة وأجازه بعضُهم في الشِّعْر[1].

ولكنَّ الباحث يرى أنَّ ما يتحدَّث عنه هذان العالمان اللُّغويان يقع ضمن دراسة اللَّهجات الحديثة، وهذا لا يهمُّ البحث كثيرًا، لأنَّ البحث مخصَّص للبحث في نصوص عربيَّة فصيحة، والأمثلة الَّتي ذكراها لا تقع ضمن هذه التَّغطية.

المسألة السادسة- العامل في المضاف إليه هو حرف الجرِّ:

اختار الباحث وضع هذه المسألة في الفصل الخاص بالمجرورات؛ لأنَّ المضاف هو العامل في المضاف إليه على الأصحِّ[2].

بدايةً ما المقصود بالإضافة لغة؟ وما المقصود بها اصطلاحًا؟

الإضافة في اللُّغة: مُطْلَقُ الإسناد[3]، أمَّا أبو حيَّان فقد عرَّفها بلغة الإمالة[4].

والإضافة اصطلاحًا: "ضَمُّ كلمةٍ إلى أخرى مُنَزَّلَةً مِنَ الأولى مَنْزِلَةَ التَّنوين ممَّا قبله كـ (غلام زيد)، و(صاحب عمرو)"[5]، وعند أبي حيَّانَ تُطْلَق الإضافةُ على النَّسب، والإضافةُ عنده نسبةٌ تقييديَّةٌ بين اسمينِ تُوْجِبُ لثانيهما الجرَّ أبدًا[6]، وعند ابن عقيل تُطْلَق على النِّسبة[7]، معتمدًا على الباب الَّذي عقده سيبويه بعنوان: "هذا باب الإضافة، وهو باب النِّسبة"[8].

---

(1) يُنظر: كمال بشر، دراسات في عِلْم اللُّغة (ص295).
(2) يُنظر: الجوجري، شرح شذور الذَّهب (ج2/568).
(3) يُنظر: القوَّاس، شرح ألفيَّة ابن معطٍ (ج1/729).
(4) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج4/1799).
(5) الجَوْجَرِيُّ، شرح شذور الذَّهب (ج2/569).
(6) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ص1799).
(7) يُنظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج2/328).
(8) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج3/335).

أصل الباب– المشهور– أنَّ العاملَ في المضاف إليه هو المضاف.

وكونُ المضافِ هو العاملُ في المضاف إليه هذا مذهب سيبويه، يقول: "والجرُّ إنَّما يكون في كلِّ اسم مضاف إليه. واعلم أنَّ المضاف إليه ينجرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا"[1].

ويرى الباحث أنَّ سيبويه إنَّما كان يقصد مِنْ كلامه هذا أنَّ المضاف إليه إنَّما يَنْجَرُّ بواحد فقط مِنَ الأشياء الَّتي ذكرها، وليس بالأشياء الثَّلاثة مجتمعةً.

يقول أبو حيَّانَ: "وجرُّ الثَّاني هو بالاسم المضاف إليه"[2].

وأرى أنَّ عبارة أبي حيَّان غيرَ مشهورة، وكان يتوجَّب عليه أنْ يقول–على المشهور: "وجرُّ الثَّاني هو بالاسم المضاف" فالثَّاني هو المضاف إليه حيث إنَّه يُجَرُّ بالأوَّل وهو المضاف.

والخروج عَنْ أصل الباب–غير المشهور– في هذه المسألة يتمثَّل فيما زَعَمَهُ الزَّجَّاج مِنْ أنَّ (الجَرَّ)– في المضاف إليه– هو بمعنى اللَّام، وعند قوم إنَّ اللَّام أو (مِنْ) هو الخافض، ولم يمنع ذلك مِنَ الإضافة، والإضافةُ تكون على معنى (اللَّام)، نحو: (دارُ زيدٍ)، وعلى معنى (مِنْ) وهي إضافة الشَّيء إلى كلِّه، نحو: (ثوبُ خَزٍّ)، ويُقال فيه إضافة الشَّيءِ إلى جنسِهِ[3].

ذكر ابن عقيل أقوال العلماء في العامل في المضاف إليه[4]، وقد تنوَّعتْ على النَّحو الآتي:

1– ذكر رأي سيبويه السَّابق الذِّكر،(الاسم الأوَّل: مضاف، والاسم الثَّاني: مضاف إليه).

2– ذكر رأي الزَّجاج أنَّ العامل هو معنى اللَّام، وتبعه ابن السَّرَّاج والفارسيُّ وأكثرُ المتأخِّرينَ؛ أيْ: أنَّ الزَّجَّاج يرى أنَّ العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدَّر.

3– العامل هو معنى (في)، بشرط أنْ يَحْسُنَ تقديرُها وحدَها، وأغفلَ هذا المعنى أكثرُ النَّحويِّين، ومنه قوله– تعالى: ﴿. . . **تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ** . . .﴾[5].

---

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج419/3).

(2) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ص1799).

(3) يُنظر رأيَ الزَّجاج في: أبي حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1799/4). والأشموني، شرح الأشموني (ج123/2).

(4) يُنظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج329/2– 390).

(5) [البقرة: 226].

4- معنى (مِنْ). بشرط أن يَحْسُن تقديرها، نحو: باب ساجٍ؛ أيْ: باب مصنوع مِنَ السَّاج.(رأي ابن كَيسان والسَّيرافيِّ).

5- الكوفيُّون قالوا: الإضافة بمعنى (عند)، نحو: (ناقةٌ رَقودُ الحَلْبِ)؛ أيْ: (عند الحَلْبِ).

وفي النِّهاية يقول معقِّبًا: "والصَّحيح قول سيبويه"[1]. ورأيُ سيبويه في مفهوم الباحث يشكِّل أصل الباب، بينما تشكِّل الآراء الخمسة الباقية خروجًا على أصل الباب.

أرى أنَّ هناك خطأً لُغَوِيًّا يقعُ فيه المُعْرِبونَ خاصَّةً في أيَّامنا هذه يتعلَّق بمصطلَحَيِّ (المضاف) و(الإضافة)؛ فدلالة هذين المصطلحين تختلف إحداهما عَنِ الأخرى، ووجه الخطأ يتمثَّل في تعبيرهم: (العامل في المضاف إليه هو الإضافة)، يقول صاحب (موصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب): "الأصحُّ أنَّ العامل في المضاف إليه إنَّما هو المضاف، لا الإضافة"[2].

ويؤيِّد هذا الرَّأي صاحب (فتح ربِّ البَرِيَّة في شرح نَظْمِ الآجروميَّة)، مُوَضِّحًا السَّبب بقوله: "والقول بأنَّ (الإضافة) الَّتي هي معنًى مِنَ المعاني، هي العامل في المضاف إليه، هذا قول ضعيف؛ لأنَّه متى ما دار جُعِلَ العاملُ إمَّا لفظيًّا أو معنويًّا، فَجَعْلُه لفظيًّا أولى وأحرى"[3].

يقول ابن عقيل عَنْ أصحَّ الأقوال في المضاف والمضاف إليه: "وفي المضاف والمضاف إليه أقوال، والصَّحيح قول سيبويه: إنَّ الأوَّل المضاف، والثَّاني مضاف إليه الأوَّل، وقيل عكسُهُ، كلٌّ يُسْتَعْمَلُ لِكُلٍّ"[4].

وفي كلام ابن عقيل خروجٌ آخر عَنْ أصل الباب فيما يتعلَّق بهذه المسألةِ، فرَأْيُ سيبويه أنَّ الأوَّل هو المضاف، والثَّاني مضاف إليه، إنَّما يشكِّل رأس الباب- حسب رأي الباحث- والسَّبب بسيط يتمثَّل في أنَّ ما قال به سيبويه مشهور بين النُّحاة مِنْ ناحية، وبين دارسي النَّحو مِنْ ناحية أخرى.

وأمَّا العكس فيُمثَّل الخروج عَنِ الباب، قال به البعض كما ذكر ابن عقيل، ومنهم أبو حيَّانَ- كما سبقت الإشارة- إلَّا أنَّه غيرُ مشهور، والقائلينَ به قلَّة لا تكاد تُذكَر، وبمذهبهم هذا إنَّما خرجوا عَنِ أصل الباب المتعارف عليه بين النُّحاة والمشتغلين بالنَّحو.

---

(1) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج2/329- 230).

(2) خالد الأزهريُّ، موصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب (ص164).

(3) الحازمي، فتح ربِّ البَرِيَّة في شرح نظم الآجروميَّة (ص629).

(4) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج2/329).

المسألة السَّابعة– الإضافة اللَّاميَّة أصل الإضافات جميعًا:

هل سمعتَ بالمضاف إليه المجرور بالإضافة اللاميَّة؟

قبل التَّعرُّف غلى أنواع الإضافات، تعالَوا بنا للتَّعرف على معنى الإضافة لغةً وفي اصطلاح النُّحاة.

الإضافة في اللُّغة: الإسناد والإلصاق.

أمَّا في الصَّناعة: "فاتصال آخر الاسم الأوَّل بأوَّل الاسم الثَّاني، مِنْ غير فصل غالبًا اتِّصالًا يعقبُهُ جَرُّ الثَّاني لفظًا أو محلًّا"[1].

فالمعنى الاصطلاحيُّ – كما ترى– ليس بعيدًا عَنِ المعنى اللُّغويِّ، وإنَّما هو مأخوذ عنه، ومستوحًى منه، وما سَمَّى النَّحويون إسنادَ اسمٍ إلى اسم– إضافةً إلَّا لأنَّ أحدهما– المضاف والمضاف إليه– ملتصق بالآخر، لضرب مِنَ التَّعريف أو التَّخصيص[2].

أنواع الإضافة:

الإضافة عند الرَّضيِّ نوعان: معنويَّة ولفظيَّة[3].

فاللَّفظيَّة: هي كون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، مثل: (اللهُ خالِق السَّماواتِ)، وتسمَّى– أيضًا– الإضافة المجازيَّة، والإضافة غير المحضة كما أطلق عليها المحدثون.

والمعنويَّة: ألَّا يكون المضاف صفةً مضافةً إلى معمولِها، نحو: (غلام زيد)، وقسَّم هذه إلى ثلاثة أقسام: إمَّا بمعنى اللَّام، وإمَّا بمعنى (مِنْ)، وإمَّا بمعنى (في)، ويمكن أن يُطلق على هذا النَّوع مِنَ الإضافات اسم الإضافة الحقيقيَّة، والإضافة المحضة.

وهي عند ابن السَّرَّاج – الإضافة– على ضربين: تكون بمعنى اللَّام وتكون بمعنى (مِنْ)[4].

الضَّرب الأوَّل– الإضافة اللَّاميَّة: وهي الإضافة الَّتي ترد بمعنى (اللَّام)، نحو: (كتابُ زيدٍ)، وهذا النَّوع مِنَ الإضافةِ هو أصل الباب، ويَسْتَدِلُّ الباحث على هذا القول بما ذهب إليه الزَّجاج، وابن الضَّائع[5] حيث ذَهَبَا إلى حصر كلِّ أنواع معاني الإضافة بهذا المعنى فقط، جاء في

---

(1) القوَّاس، شرح ألفيَّة ابن معط (ج729/1).

ملاحظة: يُعَدُّ ابن مُعطٍ أوَّل مَنْ استخدم مصطلح (الألفيَّة) وتَبِعَهُ آخرون، وبذلك يكون أوَّلَ مَنْ أوجد هذا النَّمط التَّعليميَّ المتكامل في النَّحو العربيِّ.

(2) الكَفَويُّ، الكليَّات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة (ج138/1).

(3) يُنظَر: الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج206/2).

(4) يُنظَر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج54/1).

(5) أبو الحسن، عليٌّ بن محمَّد الأندلسيُّ الإشبيليُّ، المعروف بابن الضَّائع: عالِم بالعربيَّة، من كتبه: (شرح كتاب سيبويه)، و(شرح الجُمَل للزَّجاجي)، و(الرَّد على ابن عصفور)، مات سنةَ ثمانينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: والأعلام (ج334/4).

(المساعد): "ذهب ابن الضَّائع إلى أنَّ الإضافةَ لا تكون إلَّا على معنى اللَّام، وهي للاستحقاق"[1].

ومِنَ الإضافة اللاميَّة قوله- تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[2] مجرور بالإضافة اللَّاميَّة؛ أيْ: على تقدير(لام)، وهذا التَّقدير وهميٌّ لا وجود له، وفائدته: معرفة العلاقة بين المضاف والمضاف إليه، والمعنى- هنا: (ربٌّ للعالمين).

الضَّرب الثَّاني- مِنَ الإضافة هو الإضافة البيانيَّة: بمعنى (مِنْ): وهي أنْ تضيفَ الاسم إلى جنسه، نحو قولك: (ثوبُ خَزٍّ)، و(بابُ حديدٍ)؛ تريد: (ثوبًا مِنْ خَزٍّ)، و(بابًا مِنْ حديدٍ)[3]، وجاء في (الأصول في النَّحو): "لا فرقَ بينَ إضافةِ الاسمِ بغيرِ (مِنْ) وبين إضافته بـ (مِنْ)، وإنَّما حذفوا (مِنْ) – هنا- استخفافًا، فلمَّا حذفوها التقى الاسمان فَخَفَضَ أحدُهما الآخرَ"[4].

وهناك نوع ثالث للإضافة يعودُ إلى الأصل وهو الإضافة الظَّرفيَّة: وهي إضافة تأتي بمعنى (في)، والضابط لمجيءِ هذا النَّوع مِنَ الإضافة عندَ القائلينَ به، أنْ يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف سواء أكان زمانيًّا أمْ مكانيًّا، ومِنْ شواهد الإضافة الزَّمانيَّة قوله- تعالى: ﴿. . . **فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ**. . .﴾[5]، ومِنْ شواهد الإضافة المكانيَّة قوله- تعالى: ﴿**يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ**. . .﴾[6]، ومنها قول الشَّاعر:

وَتُضْحي فَتِيْتُ الْمِسْكِ حَوْلَ فِراشِها نَؤومُ الضُّحى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ[7]

وقد أغفلَ أكثرُ النَّحويِّينَ هذا المعنى مِنْ معاني الإضافة، ومنهم مَنْ صرَّح بمَنْعِها، كما هو الحال عند الرَّضيِّ، قال: "ولا نقول: إنَّ إضافةَ الظَّرفِ إلى المظروف بمعنى (في)، فإنَّ أدنى ملابسةٍ واختصاصٍ يكفي في الإضافة بمعنى (اللَّام)... فنقول: كلُّ ما لم يكن فيه

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج330/2).

(2) [الفاتحة: 2].

(3) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج53/1).

(4) المرجع السابق، ج54/1.

(5) [البقرة: 196].

(6) [يوسف: 39].

(7) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص44 دار المعرفة)، وحروف المعاني والصِّفات للزَّجَّاجي (ص80). **الشَّاهد:** (نَؤومُ الضُّحى) أُضيفَتْ (نَؤومُ) إلى زمان الضُّحى، فهو مِنَ الإضافة الظَّرفيَّة.

المضاف إليه جنس المضاف مِنَ الإضافة المحضة، فهو بمعنى اللَّام، وكلُّ إضافةٍ كان المضافُ إليه فيها جنسَ المضاف، فهي بتقدير (مِنْ)، ولا ثالث لهما[1].

إذن هو يُرْجِعُ الإضافةَ الظَّرفيَّة إلى الإضافة اللاميَّة، ومِنْ- هنا- يتبيَّنُ للباحث أنَّ الإضافة اللَّاميَّة هي أصلُ الباب، وباقي أنواع الإضافة يعدُّ خروجًا عَنْ هذا الأصل.

وهناك نوع رابع مِنَ الإضافة هو الإضافة العِنْدِيَّة: وهي الإضافة الَّتي تأتي بمعنى (عند)، وهذا النَّوع قال به نحاةُ الكوفة، ولم يقل به البصريُّون.

وأمَّا الكوفيُّون فقد احتجُّوا بقول العرب في وصف النَّاقة: (ناقةٌ رقودُ الحَلْبِ)؛ أيْ: (رقود عند الحَلْبِ)[2]، ومنه قوله – تعالى: ﴿**وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ**﴾[3].

ونوع خامس مِنَ الإضافة المعنويَّة: (الإضافة التَّشبيهيَّة)

وهي الإضافة الَّتي تأتي بمعنى (الكاف) الَّتي تفيد التَّشبيه، ومِنْ أمثلتها: (تَساقَطَ لؤلؤُ الدَّمعِ على وَرْدِ الخدود)؛ أيْ: تساقطَ الدَّمعُ الَّذي كاللؤلؤ على الخدود الَّتي كالورد. هذه الإضافة هي مِنْ إضافة المشبه به إلى المشبه، وملاحظة كاف التَّشبيه فيها تكون بعد عكس رُكْنَيِّ الإضافة، ومنه قول الشَّاعر:

وَالرِّيْحُ تَعْبَثُ بِالغُصُوْنِ وَقَدْ جَرى ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلى لُجَيْنِ الماءِ[4]

وهذا المعنى مولَّد زادَهُ البلاغيُّونَ[5].

المسألة الثَّامنة- حذف المضاف:

المشهور بين الدَّارسينَ أنَّ المضاف لا يُحذَفُ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشَّيء الواحد، وغير المشهور حذفُهُ، كما في قوله- تعالى: ﴿**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي**

---

(1) الرَّضي، شرح الرَّضي على الكافية (ج2/207- 208).

(2) يُنظر: ابن عقيل، المساعد (ج2/330).

(3) [الرَّحمن: 46]. **التَّقدير**: (خاف مقامًا عند ربِّه)، فالمقامُ أُضِيفَ إلى (ربِّه)؛ لأنَّ المقام عند الله- ﷻ- فالمقام صفة يُنْعَتُ بها العبدُ الخائف، ولكنَّه أُضِيفَ إلى لفظ الجلالة للتَّفخيم والتَّهويل.

(4) البيت مِنَ الكامل، وهو لابن خفاجة في ديوانه (ص13. ق5. البيت 6). **اللُّغة**: اللُّجين: الفضَّة.
الشَّاهد: (لُجَيْنِ الماءِ) حيث أُضيفَ المشبه به إلى المشبه، فهو مِنَ الإضافة المجازيَّة.

(5) يُنظَر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج1/6).

رَبِّهِمْ...﴾[1]. (في ربِّهم) متعلِّق بـ (اختصموا) بحذف مضاف؛ أيْ: (في دِيْنِ ربِّهم). وجملة: (اختصموا) في محلِّ رفع نعت لـ (خصمان)[2]، ومِنَ الشَّواهد الَّتي حُذف فيها المضاف ويستشهد بها النُّحاة، قول الشَّاعر:

فَلَقَدْ أَرانِي لِلرِّماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تارَةً وَأَمامي[3]

(أراني) بمعنى (أَعْلَمَني)، ولكونِها مِنْ أفعال القلوب صَحَّ أنْ يقعَ فاعلُهُ ومفعولُهُ لمسمًّى واحد، ودريئة مفعوله الثَّاني، ويجوز أنْ يكونَ حالًا، والرُّؤية- حينئذٍ- بصريَّة، ويكون في الكلام حذف مضاف إلى ياء المتكلِّم، كان تقديره: (ولقد أراني نفسي)، والدَّريئة بالهمزة الحَلَقَةُ يُرمَى بها.

المسألة التَّاسعة- الإضافة إلى الأفعال:

رأس الباب يتمثَّل في أنَّ الإضافة تكون إلى الأسماء، وهو الأصل، يقول ابن السَّرَّاج: "اعلم أنَّ حقَّ الأسماءِ أنْ تُضافَ إلى الأسماء"[4].

والإضافة عند المبرِّد على ضَرْبَيْنِ، جاء في (المقتضب) باب الإضافة: "وهي في الكلام – الإضافة- على ضربين: فمِنَ المضاف إليه ما تُضِيفُ إليه بحرف جرٍّ، ومنها ما تُضِيفُ إليه اسمًا مثله"[5].

وأمَّا ابن جِنِّيْ فيرى أنَّ الإضافة على ضربين أيضًا: **أحدهما:** ضَمُّ اسمٍ إلى اسم، هو غيره بمعنى اللَّام، نحو قولك: (هذا غلام زيد)؛ أي: غلام له، **والآخر:** هو ضَمُّ اسمٍ إلى اسمٍ هو بعض بمعنى (مِنْ)، نحو قولك: (هذا ثوبُ خزٍّ)، والثَّوب بعض الخَزِّ؛ أيْ: ثوب مِنْ خزٍّ.

والخروج عَنِ الباب – غير المشهور- يتمثَّل في أنَّ الإضافة قد تكون في الأفعال إذا أُضيفَ إليها ظرفُ الزَّمانِ[6]، يقول ابن السَّرَّاج: "إنَّ الأصلَ والقياسَ أنْ لا يُضاف اسمٌ إلى فعلٍ، ولا فعلٌ إلى اسمٍ، ولكنَّ العربَ اتَّسعتْ في بعضِ ذلكَ، فَخَصَّتْ أسماءَ الزَّمانِ بالإضافةِ

---

(1) [الحَجُّ: 19].

(2) يُنظر: الفرَّاء، معاني القرآن (ج219/2).

(3) البيت لِقَطرِيِّ بن الفُجَاءَةِ، سبق تخريجه في مسألة سابقة مِنْ هذا المبحث، وهي: (عَنْ) اسم بمعنى جانب.
الشَّاهد- هنا- يختلف: (أَراني لِلرِّماحِ دَرِيئَةً) حُذِفَ المضاف، والتَّقدير: (ولقد أراني نفسي).

(4) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج11/2).

(5) المبرِّد، المقتضب (ج136/4).

(6) يُنظر: العينيُّ، عمدة القاري (ج/168).

إلى الأفعال؛ لأنَّ الزَّمان مضارعٌ للفعل؛ لِأَنَّ الفعلَ له بُنَى، فصارت إضافةُ الزَّمانِ إليه كإضافتِهِ إلى مصدرِهِ لِمَا فيه مِنَ الدَّليلِ عليهما، وذلك قولهم: (أتيتُكُ يومَ قامَ زيدٌ)"[1]، وإضافة الأفعال إلى الأوقات إنَّما هو مذهب الكوفيِّين[2].

المسألة العاشرة – تنوين العوض مِنَ المضاف إليه:

الَّذي دفع الباحث لتصنيف هذه المسألة في الفصل المخصَّصِ للمجرورات، والمعمولات منها خاصَّة دون العوامل، أنَّ التَّنوين الَّذي ذُكِرَ أنَّه غير مشهور عَنِ النُّحاة وبين الدَّارسين هو عوضٌ مِنَ المضاف إليه، إذن هو في مرتبته، والعوض كالمعوِّض؛ لذلك أدرج الباحث هذه المسألة– هنا.

رأس الباب والمشهور بين الدَّارسين نوعين مِنَ تنوين العِوَض[3].

أ– تنوين عوض عَنْ حرف، مثل التَّنوين اللَّاحق بالأسماء المنقوصة، (قاضٍ، معانٍ)، ومنه قوله– تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ...﴾[4].

ب– عوض عَنْ جملة، مثل التَّنوين اللَّاحق بـ (إذ) المضافة إلى جملة، مثل: (ساعتئذٍ، وقتئذٍ، آنئذٍ، حينئذٍ، عندئذٍ، يومئذٍ)، ومثاله قوله– تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[5]، والتَّقدير: وأنتم حينَ إذ بلغتِ الحلقوم تنظرون.

والخروج عَنِ الباب – غير المشهور– بين الدَّارسينَ تنوين العوض عَنْ كلمة، مثل حذف المضاف إليه، ومثاله مِنَ القرآن الكريم قوله– تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ...﴾[6]، جاء في (الكشَّاف) تعقيبًا على الآية: "(وَإِنَّ كُلاًّ) التَّنوين عوض مِنَ المضاف إليه؛ يعني: وإنَّ كلَّهم، وإنَّ جميعَ المختلفينَ فيه"[7]، ومنه قوله– تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ...﴾[8]؛ أيْ:

---

(1) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج11/2).

(2) يُنظر: المرجع السَّابق، ج11/2.

(3) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص145). الأشموني، شرح الأشموني (ج31/1). والأزهري، شرح التَّصريح (ج25/1). والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج52/1–53).

(4) [الأعراف: 41].

(5) [الواقعة: 83– 84].

(6) [هود: 111].

(7) الزَّمخشريُّ ، الكشَّاف (ج432/2).

(8) [الإسراء: 84].

(كلُّ إنسانٍ).

خلاصة القول في هذه المسألة أنَّ تنوينَ العِوَضِ عَنِ المضاف إليه غير مشهور، وهو خروج عن الباب، لا يدركه إلَّا مَنْ أُتِيَ نعمةَ القدرةِ على التَّفسير الصَّحيح لآيات كتاب الله- عزَّ وجلَّ.

المسألة الحادية عشرة- إضافة اسمين متصاحبينِ إلى مضاف إليه واحد:

رأس الباب – المشهور- أنَّه لا يجوز أنْ يُسْبَقَ المضافُ إليه بمعطوف ومعطوف عليه، فلا يُقال: (حضر أصحابُ وأحبابُ الرَّجل)، والصَّواب أنْ يُقال: (حضر أصحابُ الرَّجلِ وأحبابُهُ).

وهذا الاستعمال كثيرًا ما يستخدمه كُتَّابُ الرَّسائل العلميَّة في أيامنا هذه على اختلاف أنواعها، فَيُعَدُّ مادةً للتَّخْطيء مِنَ مناقشي هذه الرَّسائل الكِرام.

الخروج عَنِ الباب- غير المشهور- يتمثَّل في أنَّه يجوزُ أنْ يُسْبَقَ المضاف إليه بالمضاف معطوفًا عليه باسم، جاء في (معاني القرآن): "وسمعتُ أبا ثَرْوَانَ العُكْلِيَّ[1] يقول: (قَطَعَ اللهُ الغداةَ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالَهُ)"[2].

عقَّب الفرَّاء: "وإنَّما يجوز هذا فِي الشَّيئين يَصْطَحبان، مثل: اليَدِ والرِّجْلِ، ومِثْل قوله: (عندي نصفُ أو ربعُ درهمٍ)، و(جئتك قبل أو بعد العصر). ولا يجوز فِي الشيئين يتباعدان، مثل: (الدَّار والغلام): فلا يجوز: (اشتريتُ دارَ أو غُلامَ زيدٍ)"[3]، ومنه قول الشَّاعر:

يــا مَــنْ رَأى عارِضًــا يُسَــرُّ بِــهِ بَــيْنَ ذِراعَــيْ وَجَبْهَــةِ الأَسَــدِ[4]

وإنْ كان جوازُ استخدام هذا التَّركيب فيه تيسيرٌ في الاستخدام اللُّغوي، فإنَّ التَّركيب

---

(1) لم أقف له على ترجمة، وصفَهُ الفرَّاء بأنَّه كان فصيحًا. يُنظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان (ج586/7).

(2) الفرَّاء، معاني القرآن (ج322/2).

(3) المرجع السَّابق، ج322/2.

(4) هذا البيت مِنَ المنسرح، منسوب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وهو في معاني القرآن للفرَّاء (322/2)، والتِّبيان في إعراب القرآن (ج1036/2). **الشَّاهد:** (بَيْنَ ذِراعَي وَجَبْهَةِ الأَسَدِ) **أصله:** (بين ذراعَيْ الأسد وجبهة الأسد)، فحذف المضاف إليه الأوَّل على نيَّة لفظه، بقرينة المضاف إليه الثَّاني؛ أيْ: (بين ذراعَيِّ الأسدِ وجبهتِهِ).

الآخر أفصحُ وأكثرُ دِقَّةً.

المسألة الثَّانية عشرة – عدم حذف نون المثنَى في حالة الإضافة:

أصل الباب– المشهور– أنْ تُحْذَف نونَا جمع المذكَّر السَّالم والمثنَّي في الرَّفع والنَّصب والجرِّ في حالة الإضافة، يقول المبرِّد: "فإذا ثَنَّيْتَ الواحدَ، ثمَّ أردْتَ إضافتَهُ، حَذَفْتَ النُّونَ مِنَ الاثنينِ النُّون والألف واللَّام، فقلت: (هذان غُلامَا زيدٍ)، و(صاحِبَا عمرٍو)، وحذفت الألف واللَّام والنُّون كما فعلت في الواحد، وكذلك الجمع، نحو: (هؤلاء مسلمو زيدٍ)، و(صالحو قومِهِمْ)"[1].

الخروج عَنْ الباب– غير المشهور– عدم حذف نون المثنى في حالة الإضافة، يقول ابن عصفور: "ولا يجوز إثباتُ النُّون والنَّصب، إلَّا في ضرورة الشِّعر"[2]، ومنه قول الشَّاعر:

إذا عــاشَ الْفَتــى مِئَتَــيْنِ عامًــا فَقَــدْ ذَهَــبَ الْمَسَــرَّةُ وَالفَتــاءُ[3]

عقَّب المراديُّ على البيت المذكور بقوله: "قد شَذَّ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله: (مِئَتَيْنِ عامًا)، ولا يُقاس عليه عند الجمهور، وأجاز ابن كَيسان نصب تمييز المائة والألف فتقول: (المائة دينارًا، والألف درهمًا)"[4].

ويؤيِّده قول حذيفة–ﷺ–: "**فقلنا يا رسولَ الله، أَتَخافُ علينا؟ ونحن ما بين السِّتمائةً إلى السُّبعمائةً**"[5]– كما يقول ابن مالك– بالنَّصب، فأجرى (أل) في تصحيح نصب التَّمييز مجرى التَّنوين والنُّون مِنْ (مِئَتَيْنِ عامًا)؛ لاستوائهما في المنع مِنَ الإضافة[6].

---

(1) المبرِّد، المقتضب (ج144/4).

(2) ابن عصفور، المقرَّب (ج305/1).

(3) البيت مِنَ الوافر، نسبه سيبويه في (الكتاب) تارةً إلى الرَّبيع بن ضبع الفزاري (ج208/1)، ثمَّ عاد فَنَسَبَهُ إلى يزيد بن ضبَّة تارةً أخرى (ج162/2)، وهو في المقتضب (169/2)، والأصول في النَّحو (ج312/1)، وعِلَلِ النَّحو (ص513)، وكتاب العدد في اللُّغة (ص34)، والمفصَّل (ص296)، وشرح المفصَّل (ج21/6).

الشَّاهد: (مائتين) فقد أثبتَ النُّونَ في (مائتين)، ونصب ما بعدها للضَّرورة الشَّعريَّة؛ وكان الوجهُ حذف نون (مائتين) وخفض ما بعدها، فيقول: مائَتَيْ عامٍ، فـ (عامًا): تمييز منصوب بعد (مائتين)، ونَصْبُه عند الجمهور ضرورة، لا يُقاس عليه، وجوَّزه جماعةٌ منهم ابن كَيسان.

(4) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1324/3). ويُنظر: الجوجري، شرح شذور الذَّهب (ج845/2)، وابن مالك، شرح التَّسهيل (ج395/2)، وهمع الهوامع (ج272/2).

(5) [النَّوويُّ، صحيح مسلم بشرح النَّوويِّ، باب: ذهاب الإيمان آخر الزَّمان، 179/2: رقم الحديث149].

(6) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج394/2).

وهناك خروج آخر عَنْ رأس الباب في بيت الشِّعْر المذكور، يتمثَّل في أنَّ تمييز المائة والمائتين يأتي مجرورًا، ولكنَّه جاء منصوبًا خلافًا للأصل. وعلى العكس تمامًا ما سيتناوله الباحث في المسألة المقبلة.

المسألة الثَّالثة عشرة- (ها) الَّتي للتَّنبيه قد يُقْسَمُ بها:

آثرتُ وَضْعَ هذه المسألةِ – هنا- في المجرورات؛ لأنَّها تتعلَّق بالقَسَمِ، والمُقْسَمُ به يُعَدُّ مِنَ المجرورات.

رأس الباب – المشهور- يتمثَّلُ في أنَّ الأحرف الَّتي يصلُ بها القَسَم إلى المُقْسَم به ثلاثة وهي: الباء والواو والتَّاء، جاء في (الكتاب): "وللقَسَمِ والمُقْسَم به أدواتٌ في حروف الجرِّ، وأكثرها الواو، ثمَّ الباء، يدخلان على كلِّ محلوفٍ به، ثمَّ التَّاء، ولا تدخل إلَّا في واحد، وذلك قولك: (واللهِ لَأَفْعَلَنَّ): و(باللهِ لَأَفْعَلَنَّ)"[1].

وأمَّا أحرف القَسَمِ عند الزَّجاجيِّ فأربعةٌ، يقول: "اعلم أنَّ حروف القَسَمِ أربعة وهي: الباء والتَّاء والواو واللَّام، هذه الحروف تخفض المُقْسَم به، وهي صلاتُ فعلٍ مقدَّر، كقولك: (واللهِ لَأَخْرُجَنَّ، وباللهِ، وتاللهِ، وواللهِ لَأَنْطَلِقَنَّ)، والتَّقدير: (أقسم بالله)...فأمَّا الواو والباء فتدخلان على كلِّ محلوف به ولا تدخل التَّاء إلَّا على اللهِ وحدَه، ولا اللَّام إلَّا عليه في حال التَّعجُّب"[2].

أمَّا ابنُ السَّرَّاجِ فجعلها خمسةً، يقول: "أدوات القَسَم والمُقْسَم به خمسٌ: الواو والباء والتَّاء واللَّام ومُنْ"[3]، جاء في (رصف المباني): "اعلم أنَّ (ها) تكون اسمًا ضميرًا، واسم فعل أمر، بمعنى (خُذْ)، وتكون حرفًا للتَّنبيه، وهي المقصود"[4].

الخروج عَنْ أصل الباب – غير المشهور- القَسَم بـ (ها) الَّتي للتَّنبيه، جاء في (الصِّحاح): تقول: (يا أيُّها الرَّجل)، و(ها) للتَّنبيه، وقد يُقْسَمُ بها، يُقال: (لا ها الله ما فعلت)؛ أيْ: (لا واللهِ)، أُبْدِلَتِ الهاءُ مِنَ الواو، وإنْ شئتَ حَذَفْتَ الألفَ الَّتي بعد الهاء وإنْ شئتَ أثبتَ، فَحَذَفَ واخْتَصَرَ؛ لكثرةِ استعمالِهم هذا في كلامهم، وقدَّم (ها) كما قدَّم في قولهم: (ها أنا ذا) [5].

---

(1) سيبويه: الكتاب (ج3/496- 497).

(2) الزَّجَّاجيُّ، اللَّامات (ص81).

(3) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج1/430).

(4) المالقيُّ، رصف المباني (ص404).

(5) يُنظر: الجوهريُّ، الصِّحاح (ج6/2557).

جاء في (رصف المباني): "ووقوعها –ها– في باب القَسَمِ في اسم الله، خاصَّةً إذا حُذِف حرفُ القَسَمِ معهُ، كقولهم: (ها اللهِ لأفعلَنَّ)، ولا تلزم بل تطَّردُ في الاسم، فتقول– إنْ شئت: (ها الله"[1]، ومنه قول الشَّاعر:

تَعَلَّمَنْ، هـا– لَعمْـرُ اللهِ– ذا قَسَـمًا فاقْـدِر بِـذَرْعِكَ وانْظُـرْ أَيْـنَ تَنْسَـلِكُ[2]

ومنه قول أبي بكر يومَ حُنَيْن: "لا ها اللَّهِ إِذًا، لا نَعْمَدُ إِلى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ فَنُعْطِيَكَ سَلَبَهُ"[3].

عقَّب العينيُّ قائلًا: "ولك في ألف (ها)، مذهبان **أحدهما:** تثبت ألفها في الوصل؛ لأنَّ الَّذي بعدها مُدْغَمٌ، مثل (دابَّة)، **والثَّاني:** تحذفها لالتقاء السَّاكنين"[4].

وطالما أنَّ هناك أحرفًا للقَسَمِ متَّفق عليها بينَ النُّحاة، فإنَّ أيَّ ألفاظٍ تستخدم في القَسَمِ غير المتَّفق عليها تُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب في القَسَمِ.

يقول الرَّضيُّ: "اعلم أنَّ حروف الجَرِّ لا تُحذف مع بقاء عملها قياسًا إلَّا في لفظ (الله) قَسَمًا عند البصريِّين، وأجاز الكوفيَّة قياسَ سائرِ ألفاظ المُقْسَم به، على لفظ (الله) نحو: المصحفِ لَأَفْعَلَنَّ، وذلك غير جائز عند البصريَّة؛ لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليست لغيرها"[5].

والباحث يعتقد أنَّ (ها)– هنا– هي لمجرد التَّنبيه فقط؛ لوجود لام القَسَم في (لَعَمْر)، فلا يتوالى أداتَا قَسَم، فلماذا كلُّ هذا التَّكلُّف؟

ذكر المرادي أنَّه فُصِلَ بين التَّنبيه واسم الإشارة بالقَسَمِ[6]، وسبق التَّنبيه إلى أنَّ المالقيَّ

---

(1) المالقيُّ، رصف المباني (ص405).

(2) البيت مِنَ البسيط، لزهير بن أبي سُلْمى في ديوانه (ص81. البيت 31)، والمقتضب (ج323/2)، والصِّحاح (ج2557/6)، والجنى الدَّاني (ص350). وتاج العروس (ج536/40).

المعنى: لا تُدْخِلْ نفسك فيما لا يعنيك، ولا يعود عليك بنفع، وما أحوجَنا إلى هذه المعاني في أيَّامنا!

الشَّاهد: (ها– لَعمْرُ اللهِ) يرى صاحب الصِّحاح أنَّ (ها) – هنا– حرفُ قَسَم.

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: قوله– تعالى: ﴿**وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ**﴾[التَّوبة: 25]، 154/5: رقم الحديث 4321]. **الشَّاهد قوله:** (لا ها اللهِ)؛ أيْ: لا واللهِ، لا يكون ذلك.

(4) العينيُّ، عمدة القاري (ج168/23).

(5) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيَّ على الكافية (ج297/4).

(6) المرادي، الجنى الدَّاني (ص350).

ذكر أنَّ (ها) قد تُسْتَعْمَل مفردة، فيُقال: (ها)؛ بمعنى: تَنَبَّهْ[1].

المسألة الرَّابعة عشرة – إضافة (ذو) إلى غير اسم الجنس:

رأس الباب – المشهور– يتمثَّل في أنَّ (ذو) بمعنى (صاحب) لا يأتي بعدها إلَّا اسمُ جنسٍ؛ أي: لا تُضاف إلَّا إليه، يقول ابن عقيل: "واعلم أنَّ (ذو) لا تُسْتَعمَل إلَّا مضافةً، ولا تُضاف إلى مضمر بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، نحو: (جاءني ذو مال)، فلا يجوز: (جاءني ذو قائم)"[2].

علَّق المُحَقِّقُ محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ذاكرًا السَّبب في أنَّ (ذو) لا تُضاف إلى مضمر بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، بقوله: "اعلم أنَّ الأصل في وضع (ذو) الَّتي بمعنى (صاحب) أنْ يُتَوَصَّلَ بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستدعي شيئين، **أحدهما:** أنْ يكون ما بعدها ممَّا لا يُمْتَنَع أنْ يُوْصَفَ به، **والثَّاني:** أنْ يكون ما بعدها ممَّا لا يصلحُ أنْ يقع صفةً مِنْ غيرِ حاجةٍ إلى توسُّطِ شيء؛ ومِنْ أجل ذلك لازمَتِ الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنويَّة، كالعِلْم والمال والفَضْل والجاه"[3].

ولذلك خَطَّأَ الحريريُّ مَنْ يقول: (رَأَيْت الْأَمِيرَ وَذَوِيهِ)؛ والسَّبب: "لأنَّ العرب لم تنطق بـ (ذي) الَّذي بمعنى (صاحب) إلَّا مضافًا إلى اسم جنس، كقولك: (ذو مال) و(ذو نَوالٍ)، فأمَّا إضافته إلى الأعلام وإلى أسماءِ الصِّفاتِ المشتقَّة مِنَ الأفعال، فلم يُسْمَعُ في كلامهم بحال؛ ولهذا لَحَنَ مَنْ قال: صلَّى الله على نبيِّهِ محمَّدٍ وذويه"[4].

الخروج عن رأس الباب– المشهور– يتمثَّل في جواز إضافة ذي إلى غير اسم الجنس.

ذكر الزَّبيديُّ[5] في كتابه أنَّ ابنَ بري خالف الجوهريَّ فيما ذهب إليه ونازعه فيه، يقول: "إذا خرجت (ذو) عن أنْ تكون وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس لم يُمْتَنَعْ أنْ تدخلَ على

---

(1) يُنظر: المالقيُّ، رصف المباني (ص404).

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج54/1).

(3) محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (ج54/1).

(4) الحريري، دُرَّة الغَوَّاص في أوهام الخواصِّ (ص146).

(5) أبو الفَيْض محمَّد بن محمَّد الحُسَيني الزَّبيديُّ، الملقَّب بمرتضى: علَّامة باللُّغة والحديث والرِّجال والأنساب، مِنْ كبار المصنِّفين، ومنشأه في زَبيد (باليمن)، من كتبه (تاج العروس في شرح القاموس)، وغيره كثير، مَاتَ سنةَ خمسٍ ومائتينَ وألفٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج70/7).

الأعلام والمضمرات كقولهم: ذو الخَلَصَة، والخَلَصَةُ اسم عَلَم لصَنَمٍ، وذو كناية عَنْ بيته، ومثله قولهم: (ذُو رُعَيْنٍ)، و(ذُو جَدَنٍ)، و(ذُو يَزَنٍ)، وهذه كلها أعلام"[1].

شواهد مِنَ الشِّعر العربيِّ تؤيِّدُ هذا الاستعمال، قول الشَّاعر:

صَـــبَحْنا الخَزْرَجِيَّـــةَ مُرْهَفـــاتٍ أَبـــادَ ذَوِي أَرُومَتِهـــا ذَوُوهـــا[2]

قال الأصمعيُّ: أَنْشَدَني أعرابيٌّ مِنْ بني تميم، ثُمَّ مِنْ بني حنظلة لنفسه:

أَهْنـــأ المعـــروف مـــا لـــم تُبْتَـــذَلْ فيـــه الوجـــوه

إنَّمـــا يَصْـــطَنِعُ المَعْـــروفَ فِـــي النَّـــاسِ ذَوُوهُ[3]

يخلص الباحث مِنْ هذا كلِّه إلى أنَّ (ذو) لا تُضاف إلى واحد مِنْ أربعةِ أشياءَ: العَلَم، والضَّمير، والمشتقِّ، والجملة، وأنَّها تُضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدرًا أم لم يكن، وأنَّ ما ورد مِنْ شواهد شعريَّة تُثْبِتُ غيرَ ذلك، فهي مِنَ الشَّواذِّ الَّتي تُحْفَظُ، ولا يُقاس عليها.

---

(1) الزَّبيديِّ، تاج العروس (ج429/40).

(2) البيت مِنَ الوافر، لكعبَ بنِ زهيرٍ وهو في ديوانه (ص166)، والمفصَّل (ص140)، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (ج55/1). اللُّغة: الخَزْرَجِيَّةَ: نسبة إلى الخزرج (قبيلة الأنصار). والمُرْهَفات: السُّيوف القاطعة. وأَبادَ: هلك. والأَرُومة: الأصل.

الشَّاهد: (ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوها)، **وجه الاستشهاد:** ورود جمع (ذو) مضافًا مرتين: إحداهما إلى اسم الجنس(أَرُومَتِها)، والأخرى إلى الضمير شذوذًا (ذَوُوها).

(3) البيتانِ مِنْ مجزوء الرَّمَل، لأعرابيٍّ مِنْ بني تميم، وهو في منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (ج55/1)، والمزهر للسيوطيِّ (ج123/1). **الشَّاهد:** (ذَوُوهُ). **وجه الاستشهاد:** جَمَعَ (ذو) على (ذوو)، وأضاف الهاء إليها، وَعَدَّ بعضُ النُّحاة ذلك مِنَ الشَّواذ.

المطلب الثَّالث: المجرورات التَّوابع

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- الجرُّ على الجوار خروج عِنْ أصل الباب:

المتعارف عليه – المشهور- بين النُّحاة والدَّارسين، ويشكِّل رأس الباب- حسب اجتهاد الباحث في هذه المسألة- أنَّ للجرِّ أنواعًا ثلاثة: الجرُّ بحرف الجرِّ، والجرُّ بالإضافة والجرُّ بالتَّبعيَّة، وقد اجتمعت الأنواع الثَّلاثة في البسملة من قولك: (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم)، جاء في (الكتاب): "والجرُّ إنَّما يكون في كلِّ اسم مضاف إليه، واعلم أنَّ المضاف إليه ينجرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا"[1].

والجرُّ عند ابن عقيل يشمل الجرَّ بالحرف والجرَّ بالإضافة والجرَّ بالتَّبعيَّة[2].

الخروج عَنِ الباب في مسألة الجرِّ يتمثَّل فيما ذهب إليه بعض النُّحاة (الكوفيُّون) في مسألة الجرِّ على الجوار وهو سماعيٌّ.

مِنَ المؤيِّدين:

جاء في (الكتاب): "وقد حَمَلَهُم قُرْبُ الجوار على أنْ جرُّوا: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، ونحوه، فكيف ما يصحُّ معناه"[3]، وفي موضع آخر عدَّ سيبويهِ هذا التَّركيب شائعًا عند العرب الفصحاء، يقول: "وممَّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجه الرَّفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنَّ (الخَرِبَ) نعت (الجُحْرِ)، و(الجُحْر) رفع، ولكنَّ بعض العرب يجرُّه، وليس بنعت للضَّبِّ، ولكنَّه نعت للَّذي أُضِيْفَ إلى (الضَّبِّ)، فجرُّوه؛ لأنَّه نكرةٌ كالضَّبِّ؛ ولأنَّه صار هو والضَّبِّ بمنزلة اسم واحد"[4].

فقوله: "جرى نعتًا على غير وجه الكلام" يدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّ الجَرَّ على المجاورة خروجٌ عَنْ أصل الباب، ومنهم ابن هشام الَّذي يقول: "الشَّيءُ يُعْطَى حُكَمَ الشَّيء، إذا جاوره، كقول بعضهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، بالجرِّ، والأكثر الرَّفع"[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج1/419).

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج1/17).

(3) سيبويه، الكتاب (ج1/67).

(4) المرجع السَّابق، ج1/436.

(5) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج6/660).

مِنَ المنكرينَ:

ومِنَ الَّذين أنكروا الجرَّ على المجاورة ابنُ جِنِّيْ، يقول: "فمِمَّا جاز خلافَ الإجماعِ الواقع فيه منذ بدئِ هذا العِلْم، ما رأيته أنا في قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرَب). فهذا يتناولُهُ آخِر عَنْ أوَّل، وتالٍ عَنْ ماضٍ على أنَّه غَلَطٌ مِنَ العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقَّفونَ عنه، وأنَّه مِنَ الشَّاذِّ الَّذي لا يُحْمَل عليه ولا يجوز رَدُّ غيرِهِ إليه"[1].

ومِنْ مُنْكِري الجَرُّ على الجوار– السَّيرافيُّ الَّذي أيَّدَ ابنَ جِنِّيْ في إنكار الخَفْضِ على الجوار، وإنْ اختلف التَّقديرُ عند الاثنين، قدَّره السَّيرافيُّ: (خربٍ الجُحر منه)، وقدَّره ابنُ جِنِّي(خربٍ جُحْرُه). يقول السَّيرافي: "رأيت بعضَ النَّحويِّينَ مِنَ البصريِّين قال في: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرَبٍ) قولًا شرَّحتُهُ وقوَّيتُهُ بما يحتملُهُ"[2].

ومِنْ المنْكِرين أبو حيَّان يقول: "... لكنَّه جرٌّ للمجاورة، وهذا ليس بجيِّد؛ لأنَّ الخفض على الجوار في غاية الشُّذوذ"[3]. وإذا حُكِمَ عليه بأنَّه غايةٌ في الشُّذوذ فقد خرج عَنْ أصل الباب.

وكلُّ هذه الأقوال تدلِّل على أنَّ الجَرَّ على الجوار يعدُّ خروجًا عَنِ المألوف والمشهور، فلفظة (خربٍ) مِنْ قول العرب: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) مجرورة على الجوار، وهذا مثال مشهور بين النُّحاة، فما يتحدَّث متحدِّثٌ عَنْ مسألة الجرِّ على الجوار، إلَّا وتجده يفتتح كلامه عنها بهذا القول المشهور.

وممَّا يدلِّل على أنَّ الجَرَّ بالمجاورة أو الجَرَّ على الجوار[4]– كما أطلقوا عليه– يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب أنَّ بعض النُّحاة أنكروا وجودَ هذا النَّوع مِنْ أنواع الجرِّ، ومنهم ابن جِنِّيْ الَّذي أوَّل الجرَّ على الجوار في كتابه (الخصائص)، ولكنَّه أقرَّ به في مؤلَّف آخر مِنْ مؤلفاته هو(المحتسِب)، ونقله عنه ابن هشام، وجعل (خَرِب) صفة لـ(ضب)، والأصل:(خربٍ جحرُهُ) ثمَّ

---

(1) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج193/1). ويُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج660/6).

(2) يُنظر تأويل السَّيرافي للمسألة المذكورة في أبي حيَّان، ارتشاف الضَّرب (ج1914/4). وسيبويه، (هامش) الكتاب (ج436/1).

(3) أبو حَّيانَ، تفسير البحر المحيط (ج34/10).

(4) (خرب): صفة لـ (جُحْر)، ولكنَّه لم يأتِ مرفوعًا، بل جاء مجرورًا لمجاورته لـ (ضبّ)، وهذا ما يسمَّى الجر على المجاورة، فحركة الضَّمَّة مقدَّرة على آخره. يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1167/3). وأبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1914/4).

أُنِيْب المضاف إليه عَنِ المضاف، فارتفع واستتر، ويلزمه استتار الضَّمير مع جريان الصِّفة على غير ما هي له، وهو لا يجوز عند البصريِّين وإنْ أُمِنَ اللَّبسُ.

وجوده في القرآن الكريم:

يرى ابن جِنِّيْ أنَّ هذا التَّركيب وَرَدَ في القرآن الكريم كثيرًا، ولكنَّه لا يقرُّ بالجَرِّ على المجاورة، يقول: "وأمَّا أنا، فعندي أنَّ في القرآن مِثْلَ هذا الموضع نيِّفًا على ألف موضع، وذلك أنَّه على حذف المضاف لا غير"[1].

أمَّا العكبري فيقول عن (الجَرِّ على الجوار): "وليس بِمُمْتَنِعٍ أنْ يقع في القرآن؛ لكثرته، فقد جاء في القرآن والشِّعر"[2]. وذَكَرَ أمثلةً عليه مِنَ القرآن والشِّعر، جاء في (مغني اللَّبيب): وقيل منه ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[3] فيمَنْ جرَّهما[4]، فإنَّ العطفَ على﴿... وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾[5]، لا على﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾[6]، إذ ليس المعنى أنَّ الولدان يطوفون عليهم بالحور، وقيل العطف على ﴿جنات﴾[7]؛ وكأنَّه قيل: (المقربون في جنات)، وفاكهة، ولحم طير، وحور. وقيل على ﴿بِأَكْوَابٍ﴾[8] باعتبار المعنى، إذ معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ...﴾[9] يُنَعَّمونَ بأكواب[10].

---

(1) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج193/1).

(2) العكبري، التِّبيان (ج422/1).

(3) [الواقعة: 22].

(4) جاء في (تفسير البحر المحيط) (ج80/10): "وقرأ السُّلَميُّ والحسن وعمرٌو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والأعمش وطلحة والمفضَّل وأبان وعصمة والكسائي: بجرهما".

(5) [الواقعة: 17].

(6) [الواقعة: 18].

(7) [الواقعة: 22].

(8) [الواقعة: 18].

(9) [الواقعة: 17- 18].

(10) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج660/6- 661).

وجوده في الشِّعر، مِنْ شواهده قول الشَّاعر:

كَــأَنَّ ثَبيــرًا فــي عَــرانينِ وَبْلِــهِ كَبيــرُ أُنــاسٍ فــي بِجــادٍ مُزَمَّــلِ[1]

ومِنَ الجرِّ على المجاورة ما يُحْكَى أنَّ أعرابيًّا أراد امرأةً له، فقالتْ له: إنِّي حائض، فقال: فأينَ الهَنَةُ الأخرى، فقالتْ له: وَيْحَكَ، اتَّقِ الله، فقال:

كَــلَّا وَرَبِّ البَيْــتِ ذي الأَسْــتارِ

لَأَهْــتِكَنَّ حَلَــقَ الحِتَــارِ

قَــدْ يُؤْخَــذُ الجــارُ بِجُــرْمِ الجــارِ[2]

والباحث- شخصيًّا- لا يدري أينَ الشَّاهد في هذه الأبيات؟ ولا يدري ما وجهُ الاستشهاد فيها؟ ولكنَّهُ يعتقدُ أنَّ الشَّاعر أراد أنَّ الجارَ قد يُؤْخَذُ بِجُرْمِ جارِهِ، وهذا ما يحدث في الجَرِّ على المجاورة، فالاسمُ يأخذُ حكمَهُ الاسمُ المجاورُ له، هذا والله- تعالى- أعلى وأعلم.

المسألة الثَّانية- إتْباع المجرور لمجرور في باب اسم الفاعل والصِّفة المشبهة:

رأس الباب - المشهور- عدم جوازُ الإضافةِ إلى اسم الفاعل أو الصِّفة المشبَّهة، ثمَّ العطف على المضاف إليه، جاء في (مغني اللَّبيب): "لا يجوز: (هذا ضاربٌ زيدٍ وأخيه)؛ لأنَّ الوصف المُسْتَوْفي لشروط[3] العمل الأصل إعمالُه لا إضافتُهُ؛ لالتحاقه بالفعل"[4] ؛ أيْ: التحاق (الوصف) المشتقِّ بالفعل، فالمشتقُّ يعمل عَمَلَ الفعل.

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور- جواز الإضافة إلى المشتقِّ وإتْباعه بمجرور في

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص67) دار المعرفة، والخصائص (ج224/3)، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (ص6)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1167/3)، ومغني اللَّبيب (ج660/6). **الشَّاهد:** (مُزَمَّل) نعت لـ (كبير) المرفوع على أنَّه خبر (كأنَّ)، والرِّواية بجرِّ (مُزَمَّل) بدليل رويِّ القصيدة كلِّها، فهو مرفوع تبعًا لموصوفه، وعلامة رفعه ضمَّة مقدَّرة، منع مِنْ ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة المجاورة.

(2) الأبيات مِنَ الرَّجز، لم أقف لها على قائل، وهي في ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج173/2). والمُحْكَم والمحيط الأعظم (ج269/3)، ولسان العرب (ج163/4) حتر.

اللُّغة: الحِتار: ما حول الشَّيء، وحِتار الدُّبُر: حَلَقَتَهُ، والجمع حُتُر. (قَدْ يُؤْخَذُ الجَارُ بِذَنْبِ الجَارِ) جرى مثلًا. يُنظر: الميداني، مجمع الأمثال (ج109/2).

هذه الأبيات ذكرها ابن جِنِّيْ في(الخصائص)، يستشهدُ بها على وجودِ الجَرِّ على المجاورة في الشِّعر.

(3) مِنْ هذه الشُّروط وجود (التَّنوين) في(ضاربٌ) في المثال المذكور.

(4) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج5/ 467).

باب اسم الفاعل والصِّفة المشبهة، وهذا منسوب للبغداديِّين[1] الَّذين دلَّلوا على صحَّة ما ذهبوا إليه متمسكينَ بقول الشَّاعر:

فَظَـلَّ طُهـاةُ اللَّحْـمِ مـا بَـيْنَ مُنْضِـجٍ صَـفيفَ شِـواءٍ أَوْ قَـديرٍ مُعَجَّـلِ[2]

عقَّب أبو عليٍّ الفارسيُّ على البيت- محاولًا- إبطال ما ذهب إليه البغداديُّون بقوله: القول فيه: إنَّه على حَذْفِ المضاف، وإضافة المضاف إليه مقامه، كأنَّه قال: (مِنْ بَيْن مُنْضِجٍ أو متَّخِذِ قديرٍ) فـ (بين) تقتضي الإضافة إلى اثنين مُتجانسين؛ مِنْ حيثُ كان تنبيهًا للطُّهاة، فإذا كان كذلك، علمتَ أنَّه لا حُجَّةَ فيه لمَنْ أجاز: (هذا ضاربٌ زيدًا وعمروٍ)[3].

ولكنَّ ابن هشام ذكر رأيًا آخر إضافةً إلى رأي أبي عليٍّ الفارسيِّ بقوله: "أو أنَّه عُطِفَ على (صَفيف)، ولكنْ خُفِضَ على الجوار أو على تَوَهُّمِ أنَّ الصَّفيف مجرور بالإضافة"[4].

المسألة الثَّالثة - (الحَمْل على التَّوهم):

أقسام العطف في عُرْفِ النُّحاة[5] ثلاثة: العطف على اللَّفظ، والعطف على المحلِّ، والعطف على التَّوهم.

رأس الباب- المشهور- يمثِّله القِسْم الأوَّل: العطف على اللَّفظ، نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ) بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف.

ودليل الباحث على أنَّ العطف على اللَّفظ يشكِّل أصل الباب أنَّ النُّحاة نصُّوا على

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج5/ 406).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس في ديوانه (ص62) دار المعرفة، ومعاني القرآن (ج346/1)، ومغني اللَّبيب (ج406/5، 468)، والسُّيوطي، شرح شواهد المغني (ص857)،
الشَّاهد: (أَوْ قَديرٍ مُعَجَّلِ) على تقدير: (أو طابخ قديرٍ)، ثمَّ حُذِفَ المضاف، وأبقى جرِّ المضاف إليه، **وفيه شاهد آخر** هو مجيء (أو) بمعنى الواو، وهذا خروج آخر عن رأس الباب للمعنى الَّذي تجيء (أو) مِنْ أجله.

(3) يُنظر: أبو عليٍّ الفارسيُّ، شرح الأبيات المُشْكِلَة الإعراب (ص345- 346)، بناء على كلام أبي عليٍّ فإنَّ (القديرُ) ليس بمعطوفٍ على (الصَّفيف)، إنَّما هو معطوف على الاسم المشارك في (بين) وحُذِفَ اسم الفاعلِ، وأُقِمَ المضاف إليه مقامَه؛ لأنَّ (بين) تقتضيه.

(4) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج5/ 407).

(5) تُنظر هذه المسألة في (كشف المُشْكِل في النَّحو) للحيدرة اليمنيِّ(ج623/1). وابن هشام، مغني اللَّبيب(ج464/5- 468). وأبي حيان، تفسير البحر المحيط (ج464/5).

ذلك، ومنهم ابن هشام، جاء في مغني اللَّبيب: "أقسام العطف ثلاثة، أحدها: العطف على اللَّفظ، وهو الأصل..." [1].

لاحظ قوله: (وهو الأصل)، ومنهم السُّيوطي، جاء في(همع الهوامع): "الأصل العطف على اللَّفظ "[2].

يستنتج الباحث أنَّه وإنْ كان العطف على اللَّفظ هو الأصل، فإنَّ القِسْمَيْنِ الآخرَيْنِ مِنْ أقسام العطف يعدَّان خروجًا على هذا الأصل؛ أيْ: يشكِّلان الخروج عن رأس الباب.

والَّذي حدا بالباحث إلى الجمع بين هذين القِسْمَين أنَّه لا بُدَّ مِنْ مراعاة المعنى عند العطف بهذين القِسْمَين؛ لأنَّ الموضع المقدَّر يُراعى فيه المعنى، والعامل المُتَوَهَّم يُراعى فيه المعنى– أيضًا.

أولًا: العطف على المحلِّ(الموضع)، نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا) بالنَّصب.

العطف على الموضع أو المحلِّ، هو أنْ تعطف لفظة على الموضع الأصلي المفترَض للمعطوف عليه قبل دخول العامل؛ أيْ: أنَّه عطفٌ على أصل مقدَّر، ويخضع له العطف على ألفاظٍ مؤوَّلة بمقدَّر أصيل، ذكر الحيدرة اليمني[3] أربعةَ أنواعٍ يجبُ فيها العطف على الموضع دون اللَّفظ، هي: ما لا ينصرف في الجرِّ، وجمع المؤنَّث السَّالم في النَّصب، والأسماء المنقوصة في الرَّفع والجرِّ، والعطف على المبنيَّات[4].

أمثلة الأنواع المذكورة على التَّوالي: (مررتُ بإبراهيمَ وزيدٍ)، و(رأيتُ المسلماتِ وعمرًا)، و(جاءني قاضٍ وفقيه)، و(رأيتُ هؤلاءِ وأخاكَ).

وللعطف على المحلِّ– عند المحققينَ– ثلاثةُ شروطٍ[5]:

1– إمكان ظهور ذلك في الفصيح[6]، فلا يجوز العطف على المحلِّ في نحو: (مررتُ بزيدٍ وعمرًا)؛ لأنَّه لم يظهر في الفصيح تَعْدِيَةُ القاصر إلى معموله بدون حرف الجرِّ.

---

(1) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج464/5).

(2) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج196/3).

(3) أبو الحسن عليٌّ بن سليمان بن أسعد التَّميمي، الملقَّب بالحيدة أو الحيدرة: أديب مِنْ وجوه أهل اليمن وأعيانهم، عِلْمًا ونحوًا وشعرًا، له كتب، منها: (كشف المُشْكِل في النَّحو)، مَاتَ سنةَ تسعٍ وتسعينَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج292/4).

(4) يُنظر: الحيدرة اليمني، كشف المُشكل في النَّحو (ج634/1).

(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج465/5– 468).

(6) قوله: (إمكان ظهوره في الفصيح)؛ يعني أنَّه في نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ) يمكنك أنْ تُسقط الباء وتنصب.

2- أنْ يكون الموضع بحقِّ الأصالة، فلا يجوز: (هذا ضارب زيدًا وأخيه)[1].

3- والثَّالث وجود المُحْرِز؛ أيْ: الطَّالب لذلك المحلِّ.

فالمُحْرِز في نحو قولك: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا) هو العامل (ليس).

وناقش أبو حيَّانَ هذه المسألة في تفسيره وفرَّق بين العطف على الموضع والعطف على التَّوهم: "بأنَّ العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثِّره، والعامل في العطف على التَّوهم مفقود وأثره موجود"[2].

واستغرب ابن هشام اشتراط أبي حيَّان في العطف على الموضع أنْ يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فجعل صورة المسألة شرطًا لها، حيث أسقط الشَّرط الأوَّل مِنَ الشُّروط الَّتي ذكرها ابن هشام[3].

ثانيًا: العطف على التَّوهم، نحو: (ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ) بالخفض على توهُّم دخول الباء في الخبر.

التَّوهم لغةً:

جاء في (لسان العرب): "الوَهْم: مِنْ خطرات القلب، توهَّمتُ الشَّيء وتفرَّسْتُه وتوسَّمْتُه وتبيَّنْتُه بمعنى واحد"[4].

وفي اصطلاح النُّحاة: "عطف قائم على التَّخيُّل أو الظَّنِّ يبيحُ للمتكلِّم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الَّذي يقتضيه الكلام توهُّمًا لوجود عامل مُتَوهَّم"[5].

واشترط ابن هشام لجواز العطف على التَّوهم صحَّةَ دخول ذلك العامل[6] المُتَوَهَّم، وشرط حُسْنِهِ كثرة دخوله[7] هناك[8].

والعطف على التَّوَهُّم هو الَّذي يكون العامل فيه مفقودًا، وأثره موجودًا، هذا وقد سَبَقَ

---

(1) أيْ: لا يجوز أنَ تعطف (أخيه) على (زيد) فيما لو جاء المثال على الإضافة: (هذا ضاربُ زيدٍ وأخيه).

(2) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج185/10).

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج478/5).

(4) ابن منظور، لسان العرب (ج643/12) وهم.

(5) اللَّبَّديُّ، معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة (ص246).

(6) أي: دخول الباء على (قاعد) في المثال المذكور.

(7) أي: كثرة دخول ذلك المُتَوَهَّم في الاسم الأوَّل المعطوف عليه، وهو- هنا- خبر (ليس).

(8) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج478/5- 479).

التَّعرف على قول أبي حيَّان: "والعامل في العطف على التَّوهم مفقود وأثره موجود"[1].

وظاهرة العطف على التَّوَهُّم كانت معروفةً عند علماء النَّحو الأوائل أمثال الخليل وسيبويه، وأطلقوا عليها مسمَّيات مختلفة، فسيبويه- مثلًا- أطلق عليها اسم (الغَلَط)، فقد عقد بابًا بعنوان: باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة، يقول: "واعلم أنَّ ناسًا مِنَ العرب يَغْلَطون فيقولون: (إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ)، و(إنَّك وزيدٌ ذاهبان)؛ وذاك[2] أنَّ معناه معنى الابتداء، فَيُرى أنَّه قال: هم[3]، كما قال: وَلا سابقٍ شَيْئًا إذا كانَ جائِيَا[4]"[5].

وأمَّا جمهور النُّحاة فأطلقوا عليها اسم: (الحَمْل على التَّوهم). جاء في (مغني اللَّبيب): "ومُرادُهُ بالغَلَطِ ما عبَّر عنه غيره بالتَّوهم، وذلك ظاهرٌ مِنْ كلامه، ويوضِّحُهُ إنشادُهُ البيتَ"[6].

معنى كلام ابن هشام أنَّ سيبويه لا يريد بالغَلَط الخطأ المتعارف عليه، وإنَّما يريد العطفَ على التَّوهم؛ والدَّليل على ذلك احتجاجه بالبيت المذكور، ولو أراد حقيقة الغلط لما استشهد بالبيت في هذا المكان.

وأمَّا المفسرون فأطلقوا على هذه الظَّاهرة اسم: (الحَمْل على المعنى)، وكان مُنْطَلَقُهُمْ في هذه التَّسمية دينِيًّا له علاقة بقدسيَّة القرآن الكريم، فالحَمْل على الوَهْم لا يتناسب مع قدسيَّة الآيات القرآنيَّة الشَّريفة، يقول البغدادي: "ويسمَّى هذا في غير القرآن العطف على التَّوهم، وفي القرآن العطف على المعنى"[7].

جاء في (البرهان): "واعلم أنَّ بعضَهم قد شنَّع القول بهذا في القرآنِ على النَّحويِّين، وقال: كيف يجوز التَّوهم في القرآن؟"[8]، وردَّ الزَّركشيُّ بقوله: "وهذا جهل منهم- البعض- بمرادهم؛ أيْ: مراد النَّحويِّين، فإنَّه ليس المراد بالتَّوهم الغَلَط، بل تنزيلُ الموجود منه منزلةَ

---

(1) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج185/10).

(2) أيْ: أنَّ الغَلَط في (أجمعون ذاهبون) مبنيٌّ على أنَّ معناه هو معنى الابتداء، فهو مبنيٌّ على مبتدأ مقدَّر.

(3) أيْ: قال: (إنَّهم هم أجمعونَ ذاهبونَ)، فيكون (أجمعون) تأكيدًا للمبتدأ (هم)، وذاهبون: خبر المبتدأ، والجملة خبر (إنَّ).

(4) هذا عجز بيت مِنَ الطَّويل، وهو لزهير بن أبي سُلمى ، وصدره

بدا ليَ أنِّي لَسْتُ مُدْرَكَ ما مَضى ....

وهو في ديوانه: (ص140)، والكتاب (ج155/2)، ومغني اللَّبيب (ج529/3؛ ج407/5، 487).

(5) سيبويه، الكتاب (ج155/2).

(6) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج487/5).

(7) البغدادي، خزانة الأدب (ج158/4).

(8) الزَّركشي، البرهان في علوم القرآن (ج112/4).

المعدوم كالفاء في قوله- تعالى: ﴿...فَأَصَّدَّقَ ...﴾[1] لِيُبْنَى على ذلك ما يقصدُ مِنَ الإعراب[2].

يُفهم مِنْ كلام الزَّركشيِّ أنَّه مِنْ أنصار وقوع الحَمْل على المعنى في القرآن الكريم.

وأمَّا المحدثون فمنهم مَنْ قال بوجود العطف على التَّوهم، ومنهم مَنْ قلَّل مِنْ أهميَّة وقوعه في النُّصوص العربيَّة، وأشار عبَّاس حسن- على سبيل المثال- إلى عطف التَّوهُّم بإيجازٍ شديد، واكتفى بِعَدِّهِ نوعًا مِنْ أنواع العطف الَّتي يرتضيها بعض النُّحاة، يقول: "يتردَّدُ في مواطنَ مختلفةٍ مِنْ كتب النَّحو ما يسمَّى(العطف على التَّوهم)؛ وهو نوع يجبُ الفرار مِنْ محاكاته"[3].

مِنْ- هنا- يستنتج الباحث أنَّ (الحَمْلَ على التَّوهم) يكون في أشعار العرب وأقوالهم، وأمَّا ما جاء منه في القرآن الكريم، فيطلق عليه اسم: الحَمْل على المعنى، وذلك على سبيل التأدُّب مع الله-ﷻ- وكلامه، كما نصَّ ابن جِنِّيْ، وأنَّه مِنَ المُحْدَثين مَنْ أنكر وجودَهُ في اللُّغة. والعطف على التَّوهم وقع في كلام العرب في المرفوع كما وقع في المجرور والمنصوب والمجزوم؛ ولأهميَّة هذا الموضوع سيضرب الباحث أمثلة لكلِّ نوع منها.

أمَّا صورة المجرور منه فقد يتوهَّمُ المتكلِّم أنَّه زاد الباء في خبر (ليس) أو خبر (ما) العاملة عملها، فيعطف عليه بالجرِّ توهُّمًا، وحقَّه أنْ ينصبه، ومِنْ أمثلة العطف على خبر (ليس):

بدا لـيَ أَنِّـي لَسْتُ مُدْرَكَ مـا مَضـى وَلا سـابقٍ شَـيْئًا إذا كـانَ جائِيَـا[4]

ومِنْ أمثلة العطف على خبر (ما) العاملة عمل (ليس) قول الشَّاعر:

---

(1) هذه كلمة مِنْ آية، وتمامها﴿...فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون:10].

(2) الزَّركشي، البرهان في علوم القرآن (ج112/4).

(3) عبَّاس حسن، النَّحو الوافي (ج609/1).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لزهير بن أبي سُلمى، وهو في ديوانه (ص140)، والكتاب (ج155/2). ومغني اللَّبيب (ج529/3؛ ج407/5).

الشَّاهد: قوله: (ولا سابق) حيث عطف اسمًا مجرورًا على خبر (ليس) المنصوب، على توهم أنَّه مجرور بحرف الجرِّ، **التَّقدير:** (لست بمدركٍ ما مضى، ولا سابقٍ). الرِّواية في الدِّيوان: (ولا سابقًا شيئًا)، وعلى هذا لا شاهد في البيت.

مَـا الحـازِمُ الشَّـهْمُ مِقْـدامًا وَلَا بَطَـلٍ إِنْ لَـمْ يَكُـنْ لِلْهَـوى بِـالْحَقِّ غَلَّابـا[1]

وأمَّا المنصوب فقسمان:

1- النَّصب على التَّوهم في الأسماء:

وممَّا حُمِلَ على التَّوهم قوله- تعالى: ﴿. . .فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبُ﴾[2][3].

قال الزَّمخشريُّ: "كأنَّه قيل: (ووهبنا لها إسحاقَ، ومن وراء إسحاق يعقوب)، على طريقة قوله: (ليسوا مصلحين عشيرة، ولا ناعب)"[4].

قرأه ابن عامر وحمزة[5] وحفص[6] بالنَّصب (يَعْقُوبَ)، ورفعه الباقون[7]، جاء في (الحُجَّة): "اختلفوا في فتح الباء وضمِّها من قوله: (يعقوب) فقرأ ابن كثير[8] ونافع[9] وأبو عمرو

---

(1) البيت مِنَ البسيط، ولم يقف الباحث له على قائل معيَّن، وهو في مغني اللَّبيب (ج479/5)، وشرح شواهد المغني (ص869)، وهمع الهوامع (ج479/5)، وشرح أبيات مغني اللَّبيب (ج49/7). اللُّغة: الشَّهْمُ: الجَلَد الذَّكي الفؤاد. المِقْدام: الجريء. الشَّاهد: (مِقْدامًا وَلَا بَطَلٍ) عطف (بَطَلٍ) على(مِقْدامًا) بالجرِّ على توهُّم الجَرِّ في خبر (ما) النَّافية؛ إذ تقدير هذا التَّوهُّم: (مَا الحازِمُ الشَّهْمُ بمِقْدامٍ وَلَا بَطَلٍ)، وقد حسن العطف- هنا؛ لمجيء الباء الزَّائدة كثيرًا في خبر (ما).

(2) [هود:71].

(3) ينظر: أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج183/6).

(4) الزَّمخشري، الكشَّاف (ج411/2).

(5) حمزة بن حبيب بن عمارة: أحد القرَّاء السَّبعة، كان عالِمًا بالقراءت، انعقد الإجماع على تلقِّي قراءته بالقبول، قال الثَّوري: "ما قرأ حمزةُ حرفًا مِنْ كتاب الله إلَّا بأثر". مَاتَ سنةَ سِتٍّ وخمسينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج276/2).

(6) أبو عمرَ، حفص بن عمر الأزدي: إمام القرَّاء في عصره، كان ثقةً، ثبتًا، ضابطًا، له كتاب (ما اتَّفقت ألفاظُهُ ومعانيه مِنَ القرآن)، وهو أوَّل مَنْ جمع القراءات، كان ضريرًا، توفِّي سنةَ ستٍّ وأربعين ومائتين مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج264/2).

(7) ينظر: أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج183/6).

(8) أبو مَعْبد عبد الله بن كثير المكيُّ: أحد القرَّاء السَّبعة، كان قاضي الجماعة بمكةَ، مَاتَ سنةَ عشرين ومائة مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج115/4).

(9) أبو عبد الله، نافع المدني: مِنْ أئمَّة التَّابعين بالمدينة، كان علَّامة في فقه الدِّين، كثير الرِّواية للحديث، ثقة، لا يُعرف له خطأٌ في جميع ما رواه، أحد القرَّاء السَّبعة المشهورين، مَاتَ سنةَ سبعَ عشرةَ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج5/8).

والكِسائيُّ: (ومن وراء إسحاق يعقوبُ) رفعًا. وقرأ ابن عامر وحمزة: (يعقوبَ) نصبًا"[1].

وبالعودة إلى قول الزَّمخشريِّ: (ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب) فهو مقتطَعٌ مِنْ بيت مِنَ الشِّعر، وتمامه قول الشَّاعر:

مَشَـائيمُ لَيْسُـوا مُصْـلِحينَ عَشـيرَةً وَلا ناعِـــبٍ إلاَّ بِبَـــيْنٍ غُرابُهـــا[2]

عقَّب سيبويه: "فحملوه على: (ليسوا بمصلحين)"[3]، وعقَّب ابن الأنباريِّ: "فقال: (ناعِبٍ) بالجرِّ، وكان الوجهُ أنْ يقول (ناعبًا) بالنَّصب، وقد تُؤُوِّل ذلك بما لا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُقاس عليه؛ فإذا كان كذلك، فلا يجوز الاحتجاجُ بما رَوَوْهُ مع قلَّتِهِ في الاستعمال وبُعْدِهِ عَنِ القياس على ما وقع فيه الخلاف"[4].

عقَّب أبو حيَّان على كلام الزَّمخشريِّ: "يعني أنَّه عَطَفَ على التَّوهم، والعطفُ على التَّوهم لا يَنْقاس، والأظهر أنْ ينتصبَ (يعقوب) بإضمار فعلٍ، تقديره: ومِنْ وراء إسحاقَ وهبنا يعقوبَ، ودلَّ عليه قوله: (فبشَّرناها)؛ لأنَّ البِشارَةَ في معنى الهِبَة"[5].

2- النَّصب على التَّوهم في الأفعال:

ومنه قوله- تعالى: ﴿. . .يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا . . .﴾[6].

جاء في (الدُّرِّ المصون): "قوله: (فأطَّلع) العامَّة على رفعه عطفًا على (أَبْلُغُ)، فهو

---

(1) أبو عليٍّ الفارسيُّ، الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة (ج364/3).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، للأَحْوَص الرِّياحِيِّ، وهو في الكتاب (ج306/1)، والكشَّاف (ج178/4)، **المسألة** والإنصاف (ص162)، واللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج214/1)، وشرح الأشموني (ج2/ 117)، وحاشية الصَّبَّان (ج353/2).

الشَّاهد: قوله: (ولا ناعب) حيث جاء مجرورًا مع أنَّه معطوف على خبر ليس المنصوب الَّذي هو قوله (مصلحين)، وذلك لأنَّه بعد أنْ قال: (ليسوا مصلحين عشيرة) توهَّم أنَّه قَرَنَ خبر ليس بالباء الزَّائدة مِنْ قِبَل أنَّ لسانهم كثيرًا ما يجري بذلك من غير نكير. جَرَّ(ولا ناعب) على تقدير أنَّ الباء في (مصلحين)، كأنَّه قال: (ليسوا بمصلحينَ ولا ناعبٍ).

(3) سيبويه، الكتاب (ج306/2).

(4) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص162).

(5) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج183/6).

(6) [غافر: 36- 37].

داخل في حيِّز التَّرجي، وقرأ حفص بنصبه، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، **أحدها:** أنَّه جواب الأمر في قوله: (ابْنِ لي)، فنصب بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء في جوابه،(هذا رأي البصريِّين).
الثَّاني: أنَّه منصوب، قال الشَّيخ: "عطفًا على التَّوهم؛ لأنَّ خبر(لعلَّ) جاء مقرونًا بـ (أنْ)، كثيرًا في النَّظم وقليلًا في النَّثر، فمَنْ نَصَبَ توهَّمَ أنَّ الفعلَ المرفوعَ الواقعَ خبرًا منصوبٌ بـ (أنْ)، والعطف على التَّوهم كثيرٌ، وإنْ كان لا يَنْقاس"، وهو مذهب أبي حيَّانَ الأندلسيِّ.
الثَّالث: أنْ ينتصب على جواب التَّرجي في (لعلَّ)، وهو مذهبٌ كوفيٌّ[1].

يعتقد الباحث أنَّ رأيَ الكوفيِّين في هذه المسألة هو الأقرب إلى الصَّواب، وهو بنصب (فأطَّلَعَ) على جواب التَّرجِّي، تشبيهًا له بالتَّمنِّي؛ والسَّبب الَّذي دفع الباحث إلى هذا التَّرجيح هو أنَّ وجود (أنْ) في خبر (لعلَّ) منتشر كثيرًا في الكلام العربيِّ تمامًا كشيوع (الباء) في خبر (ليس) و(ما) العاملة عملها، ولذلك فإنَّ العطف على التَّوهم بإضمار (أنْ) في خبر (لعلَّ) يُضارع العطف على التَّوهم بإضمار(الباء) في خبر(ليس). والله – تعالى– أعلى وأعلم.

وأمَّا المجزوم فقال به الخليل وسيبويه[2] في قراءة غير أبي عمر[3]﴿... **لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ**﴾[4].

عقَّب أبو عليٍّ الفارسيُّ على الآية الكريمة بقوله: "حُمِلَ قوله: (وَأَكُنْ) على موضع قوله: (فَأَصَّدَّقَ)؛ لأنَّ هذا موضع فعل مجزوم، لو قال: (أخِّرْني إلى أجل قريب أصَّدَّقْ)، لجزم، فإذا ثبت أنَّ قوله: (فأصَّدق) في موضع فعل مجزوم حُمِلَ قوله: (أَكُنْ) عليه"[5]، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر: السَّمين الحلبي، الدُّرُّ المصون (ج482/9). وأبو عليٍّ الفارسيُّ، الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة (ج111/7).
(2) قرأ أبو عمرٍو وحدَهُ: (وأكون) بواو. وقرأ الباقون: (وأكن) بغير واو. يُنظر: أبو عليٍّ الفارسيُّ، الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة (ج293/6).
(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج100/3– 101).
(4) [المنافقون: 10]. في هذه الآية قراءتان: (أكنْ) بالجزم عطفًا على محلِّ (فأصَّدَّق)، ويسمونه العطف على المعنى، وفي غير القرآن: العطف على التَّوهُّم. والقراءة الأخرى: (أكونَ) بالنَّصب بالعطف على لفظ (فأصَّدَّق).
(5) أبو عليٍّ الفارسيُّ، الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة (ج401/2).

أَنَّــى سَــلَكْتُ فَــإِنَّني لَــكَ كاشِــحٌ وَعَلــى انْتِقاصِـكَ فـي الحَيـاةِ وَأَزْدَدِ[1]

عقَّب البغداديُّ: "فحمل قوله (وَأَزْدَد) على موضع قوله: (فَإِنَّني لَكَ كاشِحٌ)"[2].

وأمَّا المرفوع فذكر ابن هشام أنَّ منه الأمثلة التي ضربها سيبويه، وهي: (إنَّهم أجمعون ذاهبون)، و(إنَّك وزيدٌ ذاهبان)"[3]، جاء في (مغني اللَّبيب): "وأمَّا المرفوع[4] فقال سيبويه: واعلم أنَّ ناسًا مِنَ العرب يغلطون، فيقولون: (إنَّهم أجمعون ذاهبون)، و(إنَّك وزيد ذاهبان)، وذلك على أنَّ معناه معنى الابتداء"[5].

وقد سبق للباحث التَّعرض لهذه الأقوال في هذه المسألة الَّتي هو بصدد البحث فيها، وأمَّا وقوع العطف على المعنى(التَّوهم) في المركَّبات، فمنه قوله- تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِ...﴾[6]، جاء في (الكشَّاف): "فإنْ قلت: بِمَ يتعلَّق (وليذيقكم)؟ قلت: أنْ يكون معطوفًا على (مبشرات) على المعنى، كأنَّه قيل: (ليبشركم وليذيقكم)وأنْ يتعلَّق بمحذوف تقديره: (وليذيقكم)"[7].
عقَّب أبو حيَّان: " (وَلِيُذِيقَكُم):عطف على معنى (مُبَشِّرَاتٍ)، فالعامل (أنْ يرسل)، ويكون عطفًا على التَّوهُّم، كأنَّه قيل: (ليبشروكم)"[8].

وفي ختام الحديث عَنْ هذه المسألة يمكن القول: إنَّه لا بدَّ مِنَ التَّفريق بين العطف على التَّوهم الَّذي يمكن للدَّارس أنْ يرى الشَّواهد الكثيرة عليه في أشعار العرب وبين العطف على المعنى الَّذي يناسب قدسيَّة القرآن الكريم، وأنَّ العطف على التَّوهُّم سماعيٌّ لا يُقاس عليه.

ويمكن القول- أيضًا: إنَّ العطف على التَّوهم مَظْهَرٌ مَنْ مظاهر تأويل الشَّكل الخارجيِّ

---

(1) البيت مِنَ الكامل، لم أقف له على قائل، وهو في الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة (ج2/401)، وتفسير البحر المحيط (ج5/237)، والدُّرِّ المصون (ج5/528)، واللُّباب في علوم الكتاب (ج9/408)، وشرح أبيات مغني اللَّبيب (ج6/ 296). **الشَّاهد:** (وَأَزْدَدِ) بالجزم عطفًا على محلِّ (فَإِنَّني لَكَ كاشِحٌ).
(2) البغدادي، شرح أبيات مغني اللَّبيب (ج6/ 296).
(3) سيبويه، الكتاب (ج2/155).
(4) أيْ: وقوع العطف على التَّوهُّم في المرفوع.
(5) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج5/486).
(6) [الرُّوم: 46].
(7) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج3/484).
(8) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج8/398).

للجملة، حسب الاحتمالات الإعرابيَّة الَّتي تسمح بها القواعد النَّحويَّة الَّتي اصطلح عليها علماء اللُّغة العربيَّة، وتبقى هذه التَّأويلات مجرَّدَ احتمالاتٍ قابلة للصِّحة وعدمِها، ويتوجَّب على دارسي النَّحو ألَّا يمنحوا هذه التَّأويلات أكثرَ ممَّا تستحق مِنَ الاهتمام بدراستها، والوقوف على أمثلتها.

المسألة الرَّابعة- عند العطف على الضَّمير المجرور لا حاجةَ لإعادة الجار:

يقول ابن مالك في (ألفيتَّه)، باب (عطف النَّسَق):

وَعَـوْدُ خـافِضٍ لَـدى عَطْـفٍ عَلـى ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لازِمًـا قَـدْ جُعِـلا

وَلَـيْسَ عِنْـدي لازِمًـا إِذْ قَـدْ أَتَـى فـي الـنَّظْمِ والنَّثْـرِ الصَّـحيحِ مُثْبَتـا[1]

قوله: (خافِض): فالخافض يشمل الحرف والاسم، والضَّمير المجرور لا يأتي إلَّا متَّصلًا.
ومِنْ خلال هذين البيتين يتَّضح أنَّ المشهور بين النُّحاة- والَّذي يشكِّل رأس الباب- أنَّك إذا عَطَفْتَ على ضمير مجرور، وَجَبَ إعادةُ الجار سواءٌ أكان اسمًا أم كان حرفًا، هذا ما يتضمَّنه البيت الأوَّل.

أمثلة توضيحيَّة:

أ- **مثال الجَرِّ بالحرف:** تقول: (سافرتُ إلى القدس وإلى نابُلُس)، ولا يجوز أنْ تقول: (سافرتُ إلى القدس ونابُلُس)، وتقول: (زرتُ المسجدَ الأقصى، فجلست فيه، وفي قبَّة الصَّخرة)، ولا يجوز أنْ تقول: (فجلست فيه، وقبَّةِ الصَّخرة).

ومِنَ القرآن الكريم: قوله- تعالى: ﴿**فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ**﴾[2]، وقوله- تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وعَلَى الْفُلْكِ﴾[3]، وقوله- تعالى: ﴿**يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ**﴾[4].

ب- مثال الجرِّ بالاسم: تقول: (هذا واجبُكَ اتجاه الوطنِ وواجبُ الشُّرفاء)، ولا تقول: هذا (واجبُكَ والشُّرفاء)، ومِنَ القرآن الكريم: قوله- تعالى: ﴿**قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ**﴾[5].

وغير المشهور - الخروج عَنِ الباب- وغير المعمول به عند النُّحاة يتمثَّل في رأي ابن

---

(1) ابن مالك، مَتْن الألفيَّة (ص37).
(2) [فُصِّلَتْ: 11].
(3) [غافِر: 80].
(4) [الأنْعَام: 64].
(5) [الْبَقَرَة: 133].

مالك– وهو اختيارٌ له– أنَّه لا يجبُ إعادةُ الجارِّ، وهو الصَّحيح عنده؛ لورود هذا التَّركيب في الشِّعر والنَّثر على حدٍّ سواء.

أ– الشَّواهد مِنَ القرآن الكريم: قوله– تعالى: ﴿. . .وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ. . .﴾[1]، وقوله– تعالى: ﴿. . .وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ. . .﴾[2].

ب– الشَّواهد مِنَ الشِّعر، قول الشَّاعر:

فَـالْيَوْمَ قَرَّبْـتَ تَهْجُوْنَـا وَتَشْـتِمُنا فَاذْهَـبْ فَمـا بِـكَ وَالْأَيَّـامِ مِـنْ عَجَـبِ[3]

ومنه قول الشَّاعر:

تَعْلَـقُ فـي مِثْـلِ السَّـواري سُـيوفُنا ومـا بَيْنَهـا وَالْكَعْـبِ مِنَّـا تَنـائِفُ[4]

ت– السَّماع مِنْ كلام العرب: حكاية قطرب عنهم: "ما فيها غيرُه وفرسِهِ"[5]، والتَّقدير: (ما فيها غيرُهُ وغيرُ فرسِهِ).

---

(1) [النِّساء:1]. على قراءة الجَرِّ (والأرحامِ) والتَّقدير: (وبالأرحام)، والمعنى أنَّهم يتساءلونَ بالله ويتساءلونَ بالأرحام، وهذا التَّعبير دارجٌ بين النَّاس، ولا غرابةَ فيه، حيث يقولون: سألتُكَ بالرَّحْمِ أو بالقرابة الَّتي بيني وبينك أنْ تساعدَني. والقراءة بالخفض قراءة: حمزة، وابن عباس، والحسن البصريِّ، ومجاهد، وقتادة، والنَّخَعِي، والأعمش، ويحيى بن وثَّاب، وأبي رزين. أمَّا القراءة بنصب (الأرحامَ)، فلا شاهد فيها. يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج64/1). وأبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج387/2).

(2) [البقرة:217]. قال: (وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ولم يقل: (وبالمسجدِ الحرام).

(3) البيت مِنَ البسيط، لم أقف له على قائل، وهو في الإنصاف (ص372)، وشرح المفصَّل (ج78/3)، وشرح الكافية الشَّافية (ج64/1)، وتفسير البحر المحيط (ج388/2)، وشرح الأشموني (ج394/2)، وهمع الهوامع (ج189/3)، وخزانة الأدب (ج123/5).

اللغة: قَرَّبْتَ: شَرَعْتَ. شَتْمٌ: سَبٌّ. **المعنى:** يقول: اليوم شَرَعْتَ في هجائِنا وسبِّنا، وهذا الأمر ليس بعجيب؛ لأنَّ الهجاء مِنْ طبعِكَ، كما لا يَعْجَبُ النَّاسُ ممَّا يفعلُ الدَّهر. **الشَّاهد فيه قوله:** (فَما بِكَ وَالْأَيَّامِ) حيث عطف (الأيام) على الضَّمير في (بك) المجرورة بحرف الجرِّ دون إعادة الخافض.

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لمسكين الدَّارمي، وهو في ديوانه (ص75. ق41. البيت5)، والإنصاف (ص372)، وشرح المفصَّل (ج79/3)، وشرح الأشموني (ج395/2)، وهمع الهوامع (ج189/3).

اللُّغة: السَّواري: جمع سارية، وهي الأسطوانة، والتَّنائف: جمع التَّنوفة، وهي الفلاة، لا ماء فيها، ولا أنيس.

الشَّاهد فيه قوله: (وما بَيْنَها وَالْكَعْبِ) عطف (الكَعْب) بالواو على الضَّمير المتَّصل المخفوض بإضافة الظَّرف، من غير إعادة العامل مع المعطوف.

(5) لم يتسنَّ لي العثور على هذا القول في كتب قطرب المطبوعة، ولكنَّه وَرَدَ منسوبًا إليه في: ابن مالك، شرح الكافية (ج64/1). وتفسير البحر المحيط (ج387/2). وشرح الأشموني (ج91/4).

مِنْ- هنا- يتَّضح أنَّ العطف على المجرور فيه مذاهبُ ثلاثةٍ[1]:

أحدها: أنَّه لا يجوز إلَّا بإعادة الجار إلَّا في الضَّرورة، وهذا مذهب جمهور البصريِّين.
الثَّاني: أنَّه يجوز، وهو مذهب الكوفيِّين، ويُونُس البصريِّ، وأبي الحَسَنِ الأخفش، والأستاذ أبي عليٍّ الشَّلوبين.
الثَّالث: أنَّه يجوز، إنْ أُكِّدَ الضَّمير، وإلَّا لم يَجُزْ، نحو: (مررتُ بك نفسِكَ وزيدٍ)، وهذا مذهب الجَرْمي، والَّذي اختاره أبو حيَّانَ أنَّه يجوز ذلك في الكلام مطلقًا، لأنَّ السَّماع يعضدُهُ، والقياس يقوِّيه.
مِنْ- هنا- يتَّضحُ أنَّ الكوفيِّينَ ذهبوا إلى أنَّه يجوز العطف على الضَّمير المخفوض، وذلك، نحو قولك: (مررتُ بك وزيدٍ)، وأنَّ البصريِّين ذهبوا إلى عدم جواز ذلك[2].

وخلاصة البحث في هذه المسألة: إذا عُطِفَ على ضمير مجرور وَجَبَ إعادة الجارِّ على المشهور مِنْ كلام النُّحاة، وهذا غيرُ واجبٍ عند ابن مالكٍ، وهو الصَّحيح، كما صحَّحه أبو حيَّان.

المسألة الخامسة- خروج لفظ الجلالة (رَبِّ) عَنْ التَّبعيَّة لِمَا قبلها:

المشهور بين النُّحاة والقُرَّاء في إعراب لفظ الجلالة (رَبِّ) في قوله- تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[3]، ما أجمعتْ عليه القراءات المتواترة مِنْ جرِّ هذه الكلمة على التَّبعيَّة، نعتًا لاسم الجَلالة أو بدلًا مجرورًا، وعلامة جرِّه الكسرة الظَّاهرة على آخره.

والباحث يؤيِّد هذين الإعرابين؛ لإجماع القُرَّاء على ذلك، ولأنَّهما لا يحتاجان إلى تقدير.

وغير المشهور أنْ تُنْصَب (رَبُّ)، وهذه قراءةٌ شاذَّه، النَّصب على إضمار فعل، فيه وجهان – أيضًا- النَّصب على المدح أو النَّصب على الاختصاص.

جاء في (تفسير البحر المحيط): وقرأ طائفةٌ (رَبَّ العالمينَ)، بالنَّصب على المدح، وهي فصيحةٌ لولا خفضُ الصِّفاتِ بعدها، وضَعُفَتْ إذ ذاك، إلَّا أنَّهم قرأوا (رَبَّ العالمينَ، الرَّحمنَ الرَّحيمَ) بنصب الثَّلاثة، فلا ضعفٌ إذ ذاك، وإنَّما تَضْعُفُ قراءةُ نَصْبِ (رَبَّ)، وخفض الصِّفات

(1) يُنظر: أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج2/387). والسُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج3/189).
(2) تُنظر المسألة الثَّامنة والسِّتُّون (العطف على الضَّمير المخفوض) في الإنصاف (ص371).
(3) [الفاتحة: 2].

بعدها[1].

قال ابن الجَزَريِّ[2] مِنْ علماء القراءات: "إنَّ النُّعوت إذا تتابعتْ وكَثُرَتْ جازتِ المخالفةُ بينها فيُنْصَب بعضُها بإضمار فعل، ويُرْفَع بعضُها بإضمار المبتدأ، ولا يجوز أنْ ترجعَ إلى الجَرِّ بعدما انصرفتَ عنه إلى الرَّفع والنَّصب"[3].

كما يجوز النَّصب على النِّداء، ومِنْ كلام ابن الجزريِّ يجوز الرَّفع على القطع؛ أيْ: قطع الصِّفة عَنِ الموصوف بضمير مستتر وجوبًا يُعرَبُ مبتدأً، وعلى هذا تكون كلمة (رَبُّ) خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (هو)، و(رَبُّ) في كلِّ مضاف.

مِنْ- هنا- يتبيَّن لك أنَّ المشهور في لفظ (رَبِّ) التَّبعيَّة لمَا قبلها، فَتُخْفَض، ولكنَّها قد تُعْرَبُ إعراباتٍ أخرى غير مشهورة، وبذلك تكون قد خرجت عَنْ أصل بابها.

وهكذا بعد الفراغ مِنَ الحديث عَنِ المسائل الَّتي تتعلَّقُ بالمجرورات، وقد لُوْحِظَ أنَّ المشهور في هذه الألفاظ وغير المشهور لم يقتصر على العامل دون المعمول منها، وإنَّما شَمِلَ النَّوعينِ- معًا.

وختامًا فإنَّ الباحث قد تناول في هذا الفصل عواملَ الجَرِّ سواء اللَّفظيَّة أو غير اللَّفظيَّة العاملة فقط، أمَّا حروف الجَرِّ غير العاملة فقد أَرْجَأَ الحديث عنها الى الفصل الأوَّل مِنَ الباب الثَّاني الَّذي خصَّصه للمبنيَّات مِنَ الحروف.

وهنا لا يرغب الباحث في التَّعليق على المسائل النَّحويَّة المختلفة الَّتي شكَّلَتْ رأس الباب، وهي مشهورة في بابها، والأخرى الَّتي خرجت عَنْ أصل بابها، وهي غير مشهورة؛ ذلك لأنَّني قمت بالتَّعليق على كلِّ مسألةٍ على حدة، وذكرتُ رأيي فيها ولا أرغب في تكرار ما سبق ذكرُه، فَمَنْ أرادَ الاستزادةَ فعليه الرُّجوعُ إلى أيِّ مسالةٍ مِنَ المسائلِ الَّتي سَبَقَ بحثُها.

---

(1) يُنْظَر: أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج34/1).

(2) أبو الخير، شمس الدِّين محمَّد بن محمَّد الدِّمشقيُّ، الشَّهير بابن الجَزَريِّ: شيخ الإقراء في زمانه، مِنْ حُفَّاظ الحديث، ومِنْ كتبه (النَّشر في القراءات العشر)، توفِّي سنةَ ثلاثٍ وثلاثينِ وثمانمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج45/7).

(3) ابن الجزريِّ، النَّشر في القراءات العَشْر (ج48/1).

المبحث الثَّاني: المجزومات

تمهيد

بعد الانتهاء مِنَ الحديث عَنِ المسائل النَّحويَّة ذات الاستعمال المشهور، وفي المقابل الاستعمال غير المشهور، والَّذي خصَّصتُه للمجرورات في النَّصف الأوَّل مِنَ الفصل الثَّالث، ها هو الباحث ينطلقُ نحو المسائل النَّحويَّة الَّتي لها علاقة مِنْ نوع (ما) بالمجزومات، وهي ممَّا حُمِلَ على المجرورات كما جاء في(همع الهوامع)، حيث جُعِلَ الكتابُ الثَّالثُ في المجرورات وما حُمِلَ عليها، وهي المجزومات[1].

المسائل الخاصَّة بالمجزومات؛ أقصدُ الأفعال المضارعة الَّتي جُزمَتْ لسبب أو لآخر، سواء أكان الجزمُ لفظيًّا أم معنويًّا؛ أقصد المضارع الواقع في جواب الطَّلب.

ومعلوم أنَّ الجزمَ إنَّما يختصُّ بالفعل المضارع، وأدواته نوعان، **الأوَّل:** أدوات تجزم فعلًا واحدًا، هي: (لم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا النَّاهية).

والثَّاني: أدوات تجزم فعلين، وهي أدوات الشَّرط (إنْ، واذ ما) لمجرد التَّعليق، وهما حرفان، و(مَنْ) للعاقل و(ما، ومهما) لغيره، و(متى، وأيان) للزَّمان، و(أين، وأنَّى، وحيثما) للمكان، و(أيّ) بحسب ما تُضاف اليه، ويسمَّى الفعل الأوَّل شرطًا، والآخر جوابًا وجزاءً.

ولم يغفل الباحثُ المسائلَ المتعلِّقةَ بنوع خاصٍّ مِنْ صور جزم الفعل المضارع، أَلَا وهو جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطَّلب.

والجَوَازِم جمع: جازم جازمة، على وزن (فواعل)، تقول: لفظ جازم، وكلمة جازمة، وكلاهما يصدق على الجوازم سواءٌ أكانت أَحْرُفًا أم أسماء.

والجزم في اللُّغة: القَطْعُ، جاء في (جمهرة اللُّغة): "وكلُّ شيءٍ قطعتَهُ فقد جزمته، وبه سمي الجَزْم في الكلام لقصوره عَنْ حَظِّهِ مِنَ الإعراب"[2].

ومفهومي للجزم اصطلاحًا: حالة مِنْ حالات إعراب الفعل المضارع (تغييرٌ مخصوص) تتطلَّب تسكين آخره أو حذفه إنْ كان معتلًّا أو مِنَ الأفعال الخمسة، بعامل.

---

(1) يُنظر، السُّيوطي، همع الهوامع (ج331/2).

(2) ابن دُرَيد، جمهرة اللُّغة (ج73/6).

المطلب الأوَّل: أدوات تجزم فعلًا واحدًا: لم، لمَّا، لام الأمر، لا النَّاهية

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- الفعل المضارع المجزوم بالضَّمِّ والفتحة والكسرة:

المشهور بين دارسي النَّحو يتمثَّل في أنَّ علامات الجزم ثلاث، هي: السُّكون، وحذف حرف العلَّة، وحذف النُّون، ومنهم مَنْ اختصرها في علامتين لا ثالثَ لهما، هما السُّكون، والحذف[1]، وإنْ كان الحذفُ يندرجُ تحته نوعينِ مِنَ العلامات الفرعيَّة، هما: حذف حرف العلَّة وحذف النُّون إذا كان مِنَ الأفعال الخمسة.

وغير المشهور يتمثَّل في المصطلحات الَّتي أطلقها الفراهيديُّ على هذه العلامات يقول: "فاعلم أنَّ علاماتِ الجزم بالضَّمِّ والوقف والفتحة وإسقاط النُّون والكسرة، فالوقف مثل قولك: (لم يخرجْ) و(لم يبرحْ) وهو السُّكون، والجزم بالضَّمِّ: (لم يَدْعُ) و(لم يَغْزُ) والجزم بالكسر: (لم يَرْمِ) و(لم يَقْضِ) والجزم بالفتح: (لم يَلْقَ) و(لم يَرْضَ) وإسقاط النُّون: (لم يخرجا)، و(لم يخرجوا)"[2].
قوله: إسقاط النُّون علامة مِنْ علامات جزم الفعل المضارع مُسْتَساغ، ولا غرابة فيه؛ ويقصد به العلامة الثَّالثة مِنْ علامات الجزم، وهي حذف النُّون، ولكنَّ الغرابة وعدم الشُّهرة تكمن في أنَّه أطلق على علامة الجزم بالسَّكون اسم الجزم بالوقف، وأطلق على علامة الجزم بحذف حرف العلَّة اسم الجزم بالضَّمِّ، والفتحة، والكسرة.

والمصطلح ذاته تجدُهُ عند أبي البركات الأنباريِّ مِنْ علماء القرن السَّادس الهجريِّ (المتوفَّى سنةَ سبعٍ وسبعينَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة)، يتساءل في كتابه (أسرار العربيَّة): "فلِمَ بُنِيَ فعل الأمر على الوقف؟... والأصل في البناء أنْ يكون على الوقف، فبُنِيَ على الوقف؛ لأنَّه الأصل"[3].

لاحظ قوله: (على الوقف)، ولم يقل: (على السُّكون). يمكن القول إنَّ المصطلحاتِ النَّحويةَ كغيرها مِنْ مصطلحاتِ العلوم اللُّغوية الأخرى بدأت فجَّة، ثُمَّ أخذتْ تتطوَّرُ إلى أنْ استقرتْ إلى ما هي عليه اليوم في الصُّورة المهذَّبة الجميلة الَّتي يعرفها دارسو هذا العِلْمِ الجليل

---

(1) يُنظر: الحازمي، فتح رَبِّ البريَّة في شرح نظم الآجروميَّة (ص208).
(2) الفراهيدي، الجُمَل في النَّحو (ص222).
(3) ابن الأنباريِّ، أسرار العربيَّة (ص165).

مِنْ علوم اللُّغة العربيَّة.

المسألة الثَّانية- مجيء الفعل المضارع بعد (لم) مرفوعًا:

رأس الباب – المشهور- يتمثَّلُ في أنَّ (لَمْ) تجزم الفعل المضارع بعدها[1].

الخروج عَنِ الباب- غير المشهور بين دارسي النَّحو- يتمثَّل في أنْ مجيئ الفعل المضارع بعدها مرفوعًا، يقول ابن جِنِّيْ: "وقد لا تَجْزِمُ (لم) حَمْلًا على (لا)"[2].

علَّق ابن عصفور على رفع الفعل المضارع، حيث ثَبُتَتْ نونُهُ بعد (لم) الجازمة في قول الشَّاعر:

لَــوْلا فَــوارِسُ مِــنْ نُعْــمٍ وأُسْــرَتُهُمْ يَــوْمَ الصُّــلَيْفاءِ لَــمْ يوفــونَ بالجــارِ[3]

بقوله: "حُكِمَ لـ (لم) بدلًا مِنْ حكمِها بحكم (ما) لمَّا كانت نافيةً مثلَها؛ فَرُفِعَ الفعل المضارع بعدها كما يُرفَع بعد (ما)"[4].

يُلاحظ- هنا- على ابن جِنِّيْ أنَّه حَمَلَ (لم) على (لا) النَّافية، بينما حَمَلَها ابن عصفور على (ما) النَّافية- أيضًا- ولا بأسَ في ذلك؛ لأنَّ (لا) و(ما) كليهما حرفٌ نافٍ، لا يعملُ فيما بعدَهُ، فقاس هذان النَّحويَّان (لم) عليهما في الإهمال وعدم الإعمال.

وفي موضع آخر عَدَّ ابن عصفور رَفْعَ الفعل المضارع بعد (لم) مِنَ الضَّرورة، فبَعْدَ أنْ أورد مجموعة مِنْ أبيات الشِّعر الَّتي رُفِعَ فيها الفعل المضارع بعد (لم)، قال: "هذه جملةُ الضَّرائر قد استوعبْتُها مُجْمَلَةً ومُفَصَّلَة"[5].

عقَّب ابن جِنِّيْ على البيت المذكور، بقوله: "شاذٌّ؛ وإنَّما جاز على تشبيه (لم) بـ

---

(1) يُنظر: الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص333).

(2) يُنظر: ابن جِنِّيْ، سرُّ صناعة الإعراب (ج119/2). وابن يعيش، شرح المفصَّل (ج8/7). والبغدادي، خزانة الأدب (ج3/9).

(3) البيت مِنَ البسيط، مجهول القائل، وهو في سرِّ صناعة الإعراب (ج118/2)، وضرائر الشِّعر (ص310)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج3/9). **اللغة:** يوم الصُّلَيْفاءِ: الصُّلَيْفاءِ اسم موضع، ويومه يوم قامت فيه معركة في هذا الموضع بين هوازن وفزارة وعبس حيث انتصرت هوازن عليهما.

الشاهد: قوله (لم يوفون) حيث إنَّه عامَلَ (لم) معاملةَ (لا) النَّافية الَّتي لا تجزم.

(4) ابن عصفور، ضرائر الشِّعْر (ص310).

(5) المرجع السَّابق، ص311.

(لا)"[1].

وعقَّب صاحب (الخزانة)، بقوله: "على أنَّ (لم) قد جاءت في الشِّعر غيرَ جازمةٍ"[2].

واستشهدوا على ذلك بقول الشَّاعر:

وَأَمْسَــوا بِهــا لَيْــلَ لَــوْ أَقْسَــمُوا عَلــى الشَّـمْسِ حَـوْلَيْنِ لَـمْ تَطْلُـعُ[3]

أمَّا ابن مالك فَعَدَّ مجيءَ الفعلِ المضارعِ مرفوعًا بعد (لم) لغةً، يقول: "قَرُفِعَ الفعلُ المضارع بعد (لم)، وهي لغةٌ لِقوم"[4].

مِنْ- هنا- يتبيَّن للباحث أنَّ رفعَ الفعلِ المضارع بعد (لم) لغَّة كما قال ابنُ مالك، وليس ضرورةً كما قال ابن عصفور، وهذا يترتَّب عليه أنَّ (لم) برفع الفعل بعدها قد خرجت عَنْ أصل الباب، وهو جزم المضارع بعدها.

المسألة الثَّالثة- إجراءُ الفعلِ المضارعِ المُعْتَلِ المجزومِ مجرى السَّالم:

المشهور بين النُّحاة والدَّارسينَ- أنَّ الفعلَ المضارعَ الصَّحيحَ الآخر، ولم يكن مِنَ الأفعالِ الخمسةِ تكون علامة جزمه السُّكون، في حين تكون علامة جزم الفعل المضارع المعتلِّ الآخر هي حذف حرف العِلَّة.

الخروج عَنِ الباب- غير المشهور- يتمثَّل في أنَّ بعضَ العرب يُجْري المُعْتَلَ مجرى السَّالم في جميع الأحوال، وقَدِ استشهد سيبويهِ ببيت مِنَ الشِّعر مِنْ هذا القَبِيل، وهو قول الشَّاعر:

أَلَــمْ يَأْتِيْــكَ، والأَنْبــاءُ تَنْمِــي بِمْــا لاقَــتْ لَبــونُ، بَنــي زِيــادِ[5]

---

(1) ابن جِنِّيْ، سِرُّ صناعة الإعراب (ج119/2).

(2) البغدادي، خزانة الأدب (ج3/9).

(3) البيت مِنَ المتقارب، لم أقف له على قائل، وهو في ضرائر الشِّعْر (ص310)، وخزانة الأدب للبغدادي (ج3/9). الشَّاهد: قوله (لَمْ تَطْلُعُ) حيث إنَّه عامَلَ (لم) معاملةَ (لا) النَّافية الَّتي لا تجزمُ.

(4) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج28/1).

(5) البيت مِنَ الوافر، لقيس بن زهير، وهو في الجُمَل في النَّحو للفراهيديِّ (ص223)، والكتاب (ج316/3)، والأصول في النَّحو (ج443/3)، والمفصَّل (ص50)، وشرح المفصَّل (ج24/8؛ ج104/10)، وشرح الكافية الشَّافية (ج578/2)، والجنى الدَّاني (ص223).

الشَّاهد: (أَلَمْ يَأْتِيْكَ) أَسْكَنَ الياء في (يَأْتِيْكَ) في حال الجزم؛ حملًا لها على الصَّحيح.

عقَّب سيبويهِ على البيت بقوله: "فجاء به على الأصل؛ وكما أَنْشَدَنا مَنْ نَثِقُ بعربيَّتِهِ... فجعله حين اضطرَّ مجزومًا مِنَ الأصل"[1]، وقد خرَّجها السَّيرافيُّ تخريجًا عجيبًا، قال: "أثبتَ الياء في (يَأْتِيْكَ)، وهو مجزوم، وكأنَّه بمنزلة مَنْ اضطرَّ إلى تحريك الياء بالضَّمِّ في حال الرَّفع، فلمَّا جَزَمَ حَذَفَ الحركةَ الَّتي كانت على الياء"[2].
ويقول في موضع آخر: "كأنَّه يقول في الرَّفع (يأتِيُكَ) في الضَّرورة، فلمَّا جَزَمَ أَسْقَطَ الضَّمَّة"[3].

لكنْ رغم كلِّ هذا التَّأويل فالباحث يَعْتَدُّ برأي سيبويه الَّذي يُسْتَشَفُّ منه أنَّها لغةٌ لبعض العرب، يجرونَ المعتلَّ مجرى السَّالم في جميع أحواله، فهي لغة خاصَّة بقوم دون أخرين.

المسألة الرَّابعة – (لم، ولمَّا) يَصْرِفانِ لفظ الماضي إلى المُبْهَم:

ذكر النُّحاة أنَّ حَرْفَيِ الجزم (لم، ولمَّا) يتَّفقانِ ويفترقانِ؛ يتَّفقان في أمور: **الأوَّل:** في النَّفي، **والثَّاني:** في القلب؛ أيْ: قلب زمان الفعل إلى المُضِيِّ، **والثَّالث:** في الجزم، **والرَّابع:** في الاختصاص بالفعل المضارع، **والخامس:** في قبول همزة الاستفهام، وهي همزة التَّقرير، فيُقالُ: (ألم، وألمَّا)، **والسَّادس:** في حرفيَّتِهما. هذه ستةُ أمورٍ يشتركُ فيها (لم، ولمَّا)[4].

ما يهمُّ البحث– هنا– كونهما (لم، ولمَّا) يَصْرِفانِ معنى الفعل المضارع الدَّاخلتانِ عليه إلى المُضِيِّ، هذا هو الأصل والمشهور بين النُّحاة.

يقول المرادي: "تتساوي (لم) و(لمَّا) في جزم الفعل المضارع، وصَرْفِ معناه إلى المُضِيِّ"[5].
ونَسَبَ السُّيوطيُّ إلى الجُزُوليِّ[6] وغيرِهِ أنَّ مَدْخُولَهما كان ماضيًا، فَغُيِّرَتْ صيغتُهُ، ونُسِبَ إلى سيبويهِ، وَوَجْهُهُ أنَّ المحافظةَ على المعنى أولى مِنَ المحافظة على اللَّفظ[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج3/315–316)؛ أي: جاريًا في الجزم على الأصل، من حذف الحركة، لا الحرف.
(2) السَّيرافيُّ، شرح أبيات سيبويه (ج1/224).
(3) المرجع السَّابق، ج4/79.
(4) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج3/1270). وابن هشام، شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى (ص83)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج4/26).
(5) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص268). والسُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج1/35).
(6) أبو موسى، عيسى بن عبد العزيز الجُزُولي البربريُّ: مِنْ علماء العربيَّة، غير المعروف بابن يَلَلْبَخْت، مِنْ كتبه: (الجزوليَّة) رسالة في النَّحو، و(شرح أصول ابن السَّرَّاج)، و(الأمالي في النَّحو)، توفِّي سنةَ سبعٍ وستُّمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج5/104).
(7) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج1/35).

ما خَرَجَ عَنِ الباب– غير مشهور– يتمثَّل فيما ذهب إليه بعض النُّحاة أنَّهما يَصْرِفان لفظ الماضي إلى المُبْهم، نُسِبَ هذا الرَّأي إلى الجُزُوليِّ ومَنْ وافقه[1]، مع أنَّ الباحث عاد إلى (المقدِّمة الجزوليَّة في النَّحو) المنسوبة إلى أبي عمر الجُزُولي، فلم يتسنَّ له العثور على هذا الرَّأي الَّذي نسبه إليه عددٌ مِنَ النُّحاة.

خلاصة القول في هذه المسألة: أنَّ (لَمْ) و(لمَّا) لنفي الماضي؛ لأنَّهما يَقْلِبان معنى المضارعِ إلى المُضيِّ، وهو مذهبُ المبرِّدِ وأكثر المتأخرينَ[2]، وقيل: تَقلبُ لفظَ الماضي إلى المضارع دون معناه، وهو مذهبُ سيبويه[3]، وكأنَّ سيبويه يرى أنَّ تغييرَ اللَّفظِ أسهلُ مِنَ تغييرِ المعنى، والجُزُوليُّ له رأيٌ مخالف يتمثَّل في أنَّهما يَصْرِفان لفظ الماضي إلى المُبْهَم، وهذا غير مشهور بين الدَّارسين، والأوَّل هو الأعرفُ والأشهر.

المسألة الخامسة– (لمَّا) حرف استثناء بمنزلة (إلَّا):

المشهور– أصل الباب– في (لمَّا) أنَّها حرفُ جزمٍ إذا وَلِيَها فعلٌ مضارعٌ، كقوله الله– تعالى: ﴿. . .**وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ**. . .﴾[4]، وظرف بمعنى (حين) أو (عندما) إذا وليها فعلٌ ماضٍ، كقوله– تعالى: ﴿**وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ**. . .﴾[5]، يقول ابن جِنِّيْ عنها: "تكون حرفًا جازمًا، وتكون ظرفًا، وتكون بمعنى(إلَّا) في نحو قولهم: (أقسمتُ عليك لَمَّا فعلتَ)؛ أيْ: (إلَّا فعلتَ)"[6]، وجاء في (شرح الكافية الشَّافية)[7]: (لمَّا) في كلام العرب على ثلاثة أقسام: **الأوَّل:** أنْ تكون نافيةً جازمة، وأنَّ الَّذي يليها مِنَ الأفعال مضارع اللَّفظ، ومعناه ماضٍ.

الثَّاني: أنْ تكون حرفًا يدلُّ على وجوب شيء لوجوب غيره، ولا يليها إلَّا فعل خالص المُضِيِّ؛ أيْ: لفظًا ومعنى، كقوله– تعالى: ﴿**وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا**. . .﴾[8].

---

(1) يُنظر الرَّأي المنسوب إلى الجُزُوليِّ في توضيح المقاصد والمسالك للمراديِّ (ج1270/3).

(2) يُنظر: الأزهريُّ، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج396/2).

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج117/3).

(4) [آل عمران: 142].

(5) [القصص: 22].

(6) ابن جِنِّيْ، المحتسب (ج163/1).

(7) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1643/3–1645). والمرادي، الجنى الدَّاني (ص593).

(8) [الكهف: 59].

ذكر ابنُ مالك أنَّها حرفٌ عند سيبويهِ، وظرفٌ بمعنى (حين) عند أبي عليٍّ الفارسيِّ، ويؤيِّد ابن مالك سيبويهِ بقوله: والصَّحيح قول سيبويه؛ لأنَّ المراد أنَّهم أُهْلِكُوا بسبب ظلمهم، لا أنَّهم أُهْلِكُوا حين ظَلَمَهُمْ؛ لأنَّ ظُلْمَهُمْ مُتَقَدِّمٌ على إنذارِهم، وإنذارُهُمْ مُتَقَدِّم على إهلاكِهِمْ.

الثَّالث: أنْ تكونَ بمعنى (إلَّا) في قَسَم، كقولك: (عزمتُ عليكَ لمَّا ضَرَبْتَ كاتبَكَ سَوْطًا).

هذا القَسْم الأخير هو الَّذي يهمُّ موضوع البحث؛ أعنى أنَّ استخدامَها بمعنى (إلَّا) يُعَدُّ خروجًا عَنْ رأس الباب، ومثَّل لها ابنُ مالكٍ بقول الشَّاعر:

قالَتْ لَهُ: بِاللهِ يا ذا البُرْدَيْنِ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَسًا أَوِ اثْنَيْنِ[1]

يقول السُّيوطيُّ معلِّقًا: "فهذه التَّراكيب ونحوها مِنَ المسموع، ينبغي أنْ يُعْتَمَدَ في مجيءِ (لمَّا) بمعنى (إلَّا)"[2]، وقال الجوهريُّ: "مَنْ قال (لمَّا) بمعنى (إلَّا)، فليس يَعْرِفُ في اللُّغة"[3]، وعقَّب ابن هشام على البيت بقوله: "وفيه رَدٌّ لقول الجوهريِّ"[4].

من– هنا– يتَّضح خروجُها عَنِ أصل الباب– وهو غير مشهور بين الدَّارسين– أنْ تكون بمعنى (إلَّا) كما ذكر ابن جِنِّيْ، ويسمونَها (لمَّا) الاستثنائيَّة.

وذكر ابن مالك في مؤلَّف آخر أنَّها على ثلاثة أقسام أيضًا: حرفُ نفيٍ، وحرفُ استثناءٍ بمعنى (إلَّا)، ويختصُّ بالفعل المؤوَّل بالمصدر، كقولنا: (عَزَمْتُ عليكَ لَمَّا فَعَلْتَ)؛ **والمعنى:** (لا أسألُكَ إلَّا فعلَكَ، وحرفٌ يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوب[5].

جاء في (الجنى الدَّاني): (لمَّا) الَّتي بمعنى (إلَّا) لها موضعان: **أحدهما** بعد القَسَمَ، نحو: (نشدتُكَ بالله لمَّا فعلتَ)...، **وثانيهما** بعد النَّفي... ولمَّا الَّتي بمعنى (إلَّا) حكاها الخليل،

---

(1) البيت مِنَ السَّريع، لم يَعْزُهُ أحدٌ لقائل معين، ويُحْتَمَلُ أنْ يكون مِنْ قصيدة لخِطام الرَّيح المجاشعي الَّتي ذَكَرَ صاحبُ الخزانة أبياتًا منها (ج2/173)، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج3/1645)، والجنى الدَّاني (ص593)، ومغني اللَّبيب (ج3/77، 491)، وشرح شواهده للبغداديِّ (ج5/154)، وهمع الهوامع (ج2/222). **اللُّغة:** الغَنِثُ: كناية عَنِ الجِماع.

الشَّاهد: (لَمَّا) وقعتْ بمعنى (إلَّا). **وفيه شاهد آخر** قوله: (بالله) يجوز حذف الباء فَيَنْتَصِبُ تاليها، نحو: (نشدتُكَ الله لمَّا فعلت)، والأصل: (بالله).

(2) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج2/222).

(3) الجوهري، الصِّحاح (ج5/2033).

(4) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج3/491).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج4/63–64).

وسيبويه، والكسائيُّ، وهي قليلة الدَّور في كلام العرب[1].

وقوله: (قليلة الدَّور في كلام العرب) يدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّ ورودَها بمعنى (إلَّا) غيرُ مشهورٍ في الكلامِ العربيِّ.

ولِأَنَّها تقابل (لو)؛ لأنَّ (لو) في الغالب تدلُّ على امتناع لامتناع، و(لمَّا) تدلُّ على وجوب لوجوب، أمَّا (لَمَّا) في قول الشَّاعر:

إِنِّـــي لَأَرْجـــو مُحْـــرِزًا أَنْ يَنْفَعـــا

إِيَّـــايَ لَمَّـــا صِـــرْتَ شَـــيْخًا قُلَعَـــا[2]

فوقعتْ ظرفيَّة بمعنى(حين)، وهي لِمُجَرَّد الوقت، وهذا يقوِّي قول أبي عليٍّ[3].

يعتقدُ الباحثُ أنَّ سيبويهِ على حقٍّ عندما عَدَّ (لمَّا) في الآية حرفًا، كما أنَّ أبا عليٍّ على حقٍّ- أيضًا- فيما ذهب إليه، فقد وقعت في البيت المذكور ظرفيَّةً بمعنى(حين)، فَتَرَاوُحُها بينَ الحرفيَّة والظَّرفيَّة إنَّما يعودُ إلى معناها الَّذي تحملُهُ في كلِّ موضع مِنَ المواضع الَّتي تقع فيه.

يقترح الباحث أنْ تكون هناك قاعدة عامَّة لـ (لمَّا)، تقوم على النَّظر إلى الفعل بعدها، فإنْ كان الفعلُ الواقعُ بعدها ماضيًا، حَكَمْنا عليها بأنَّها ظرفيَّة بمعنى(حين) أو(عندما)، نحو قولك: (لمَّا حضر أبي أكرمتُهُ)، فهنا- يصحُّ حلول (حين) أو(عندما) مكانها.

أمَّا إذا كان الفعلُ بعدها مضارعًا، فإنَّنا سنحكمُ عليها- عندئذٍ- بأنَّها حرفٌ مبنيٌّ، لا محلَّ له مِنَ الإعراب، وذلك مثل قولك: (وصلتُ الجامعةَ، ولمَّا أدخلْ).

هنا لا يمكن لك أنْ تَعُدَّ (لمَّا) ظرفيَّةً بأيِّ حال؛ لأنَّه لا يصحُّ حلول(حين) أو(عندما) مكانها.

هذا المعنى أكَّده ابنُ مالك حين قال: "وقد تكون (لمَّا) بمعنى (إلَّا) بعد نفي دون قَسَم

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (593- 594).

(2) هذا الرَّجَزُ أنشده ابن الأعرابيِّ، ولم ينسبه، وهو في المحكم والمحيط الأعظم (ج218/1)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1644/3)، وشواهد التَّوضيح والتَّصحيح (ص78)، ولسان العرب (ج291/8)، وتاج العروس (ج71/22). **اللُّغة:** شيخ قُلَعَ: يتقلَّع إذا قام. **الشَّاهد:** وقوع (لمَّا) لمجرد الوقت، جاءت ظرفيَّة بمعنى (حين).

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1644/3) القولُ بإسميَّتِها ظرفًا لابن السَّرَّاج، والفارسيِّ، وابن جِنِّيْ، وجماعة، والجواب عاملٌ فيها، والجُملة بعدها في موضع جرٍّ بها.

ومنه قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[1]، وقوله- تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ. . .﴾[2]؛ أيْ: (ما كلُّ ذلك إلَّا جميع)، و(ما كلُّ ذلك إلَّا متاع الحياة الدُّينا)، ومِنْ شواهد ورودها بمعنى (إلَّا) في القرآن الكريم، عدا ماذُكِرَ، قوله- تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3]، علَّق الزَّمخشريُّ على الآيات الثَّلاث بقوله: (ولمَّا) بالتَّشديد بمعنى (إلَّا)[4].

وأمَّا مجيئُها بعد القَسَمِ فَلَمْ يرد منه شيء في القرآن الكريم- فيما اطَّلع عليه الباحث.

وأمَّا ابنُ الصَّايغ فأضاف لها معنًى جديدًا، غير الَّذي أتى به ابنُ مالكٍ؛ وذلك حين قال: "وتكون(لَمَّا) بمعنى (إلَّا) للتّحضيض، نحو: (عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ)"[5].

يعتقدُ الباحثُ أنَّ ابن الصَّايغ ربمَّا لم يكن مُوَفَّقًا عندما جعلَها للتَّحضيض، وذلك من خلال مثاله، فهذا قَسَمٌ وليس تحضيضًا.

يُلاحَظُ أنَّ (لمَّا) بمعنى (إلَّا) اتخذَّ ما بعدها عدَّةَ صور:

الأولى: قد يأتي بعدها جملة إسميَّة، مثل قوله- تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[6]؛ أيْ: (إلَّا عليها حافظ).

الثَّانية: جار ومجرور، كما في قول الشَّاعر:

مِنْـهُ نُجِلْـتُ وَلَـمْ يُوْشَـبْ بِـهِ حَسَبي لَمَّـا، كَمـا عُصِـبَ العِلْبـاءُ بِـالعُوْدِ[7]

الثَّالثة: قد يأتي بعدها فعل كما في قول عمر- ﷺ- في كتابه لأبي موسى الأشعري: "عَزَمْتُ

---

(1) [يس: 32].

(2) [الزُّخرف: 35].

(3) [الطَّارق: 4].

(4) يُنظر: الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج14/4، 249، 734)، والشَّاهد في الآيات: مِنْ أوجه (لمَّا) أنَّها قد تَرِدُ حرفَ استثناء؛ أيْ: تكون للحصر بمعنى (إلَّا).

(5) ابن الصَّايغ، اللَّمْحَة في شرح المُلْحَة (ج855/2).

(6) [الطَّارق: 4].

(7) البيت مِنَ البسيط، للشَّمَّاخ بن ضِرار يذكرُ أباه، وهو في ديوانه (ص120)، والصَّاحبي في فقه اللُّغة (ص153)، والأُزْهِيَّة (ص1989)، وإيضاح شواهد الإيضاح (ج457/1).

الشَّاهد: (لمَّا) بمعنى (إلَّا)، وما بعدها جار ومجرور (كما)، أراد إلَّا كما عُصِبَ.

عَلَيْكِ لمَّا ضربت كاتبَكَ سوطًا"[1].

الرَّابع: وقد يتبعها اسم، كما مثَّل صاحب (الأُزهيَّة): (ما أتاني مِنَ القوم لمَّا زيدٌ)[2]؛ أيْ: (إلَّا زيدٌ).

هذا وقد ووردتْ (لمَّا) في (صحيح البخاري) مرَّة واحدة فقط حَرْفَ استثناء بمنزلة (إلَّا)، هو قول عائشة لفاطمة- رضي الله عنهما: "**عَزَمْتُ عَلَيْكِ بِما لِي عَلَيْكِ مِنَ الحَقِّ لَمَّا أخبَرْتِنِي**"[3]، جاء في (عمدة القارئ): " قَوْلها: (عَزَمْتُ)؛ أَيْ: أَقْسَمت. قَوْله: (بِمَا لي) الباء فِيهِ للقَسَمِ. قَوْلها: (لمَّا أَخْبَرتِنِي) بِمَعْنى (إلَّا أَخْبَرتِنِي)"[4].

الخلاصة في هذه المسألة أنَّ المشهور في(لمَّا) كونها حرفَ وُجود لوجود، وغير المشهور كونها حرفَ استثناء بمعنى (إلَّا)، ولا تُستعمَلُ بمعنى (إلَّا) إلَّا في موضعين، هما القَسَم، وبعد حرف الجَحْدِ، وقد سبق التَّمثيل لهما.

المسألة السَّادسة- مجيء لام الطَّلب الَّتي تلحق الفعل المضارع مفتوحةَ اللَّام:

وتُعْرَف بـ (لام الأمر)، ويعرِّفونها بقولهم: "لام يُطْلَبُ بها الفعل"[5]. وعنها يقول ابن سِيدَه: "ولام الأمر موضوعةٌ لِيُتَوَصَّلَ بها إلى الأمر مِنَ الفعل وفيه حروف الزِّيادة"[6].

رأس الباب- المشهور بين النُّحاة والدَّارسين- أنْ تأتيَ لام الطَّلب مكسورةً، وهو الأصل. يقول الفرَّاء: "وكلُّ لامِ أمرٍ إذا استُؤْنِفَتْ[7] ولم يكن قبلها واو ولا فاء ولا (ثمَّ) كُسِرَتْ"[8]. قال تعالى: ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ**. . .﴾[9].

---

(1) جاء في ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك (ج8/1): رُوِيَ أنَّ كاتبًا لأبي موسى الأشعري- وكان واليًا لسيدنا عمر على البصرة- كتب رسالةً على لسان أبي موسى إلى سيدنا عمر: (مِنْ أبو موسى الأشعري إلى...)، فلمَّا اطَّلع عمرُ عليها كَتَبَ إلى أبي موسى العبارة المذكورة. يُنظر- أيضًا- الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ج101/1).

(2) يُنظر: الهرويُّ، الأُزْهِيَّة (ص198).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: مَنْ ناجَى بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ، 64/8: رقم الحديث 6285].

(4) العيني، عمدة القارئ (266/22).

(5) الشَّريف الجرجاني، التَّعريفات (ص191).

(6) ابن سِيْدَه، المُخَصَّص (ج230/4).

(7) المقصود بـ (استُؤْنِفَتْ)؛ أيْ: نُطِقَ بالفعل بعدها.

(8) الفرَّاء، معاني القرآن (ج285/1).

(9) [الطَّلاق: 7].

وعَنْ سبب كسرِ هذه اللَّام يقول المراديُّ: "وأمَّا لام الأمر، فإنَّها كُسِرَتْ حَمْلًا على لام الجَرِّ؛ لأنَّ عملها نقيضُ عَمَلِها، ومِنْ كلامهم حَمْلُ النَّقيضُ على النَّقيض، كما يُحْمَل النَّظيرُ على النَّظير"[1].

أمَّا الخروج عَنْ أصل الباب فيتمثَّل في تحريك هذِهِ اللَّام بالفتح، جاء في (معاني القرآن): "وبنو سليم يفتحونَ اللَّام إذا استُؤْنِفَتْ فيقولون: (لَيَقُمْ زيدٌ)، ويجعلونَ اللَّام منصوبةً في كلِّ جهة، كما نَصَبَتْ تميمٌ لام (كي) إذا قالوا: (جئتُ لَآخُذَ حقِّي)[2].

جاء في (تفسير البحر المحيط): "وقرأ عبدُ الوارثِ[3] عَنْ أبي عمرٍو بالفتح في لام الأمر في قوله – تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾[4]"[5].

وذكر ابن جِنِّيْ السَّبب في فتح بعض العرب هذه اللَّام بقوله: "زعم الفرَّاء أنَّ مِنَ العرب مَنْ يفتح هذه اللَّام؛ لفتحة الياء بعدها، وهذا كلام يُسْتَفاد منه أنَّه إنْ انْكَسَرَ حرف المضارعة أو انْضَمَّ أنْ لا تكون هذه اللَّامُ مفتوحةً، نحو: (لِيُكْرِمْ زيدٌ عمرًا)، و(لِتِعْلَمْ ذلك)"[6].

المسألة السَّابعة– مجيء لام الطَّلب[7] الَّتي تلحق الفعل المضارع المسبوقة بالواو أو الفاء أو (ثُمَّ) مكسورة اللَّام:

أصل الباب– المشهور– أنْ تأتي هذه اللَّامُ ساكنةً، جاء في (الجنى الدَّاني): "الأصل، في هذه الحروف الأحادية أنْ تُبْنى على السُّكون؛ لأنَّ الأصل في المبنيِّ أنْ يُسَكَّن، ولكنْ عارَضَ هذا الأصل أمران، **أحدهما:** أنَّ ما وُضِعَ على حرف واحد فحقُّه أنْ يَقْوى بالحركة؛ لضعفه، **والثَّاني:** أنَّها عُرْضَةٌ لِأَنْ يُبْتَدَأ بها، فاحتاجتْ إلى الحركة، إذ لا يُبْتَدَأ بساكن، فصار أصلُها بهذا

---

(1) المرادي، الجنى الدَّاني (ص184).

(2) يُنظر: الفرَّاء، معاني القرآن (ج285/1).

(3) أبو عبيدة عَبْد الوَارث العنبري بالولاء، البصري: حافظ ثبت، كان فصيحًا مِنْ أئمَّة الحديث، توفِّي سنةَ ثمانينَ ومائة مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج177/4– 178). وعُرِفَ أنَّه المقصود من خلال معاصرته لشيخه عَمْرو بن الْعَلَاء الَّذي مَاتَ سنة أَربعٍ – وَقيل تسعٍ – وَخمسين وَمِائَة مِنَ الهجرة.

(4) [عبس: 24].

(5) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج312/5).

(6) ابن جنِّي، سرُّ صناعة الإعراب (ج623/2).

(7) آثر الباحث أنْ يُطْلِقَ عليها لام الطَّلب دون لام الأمر؛ لأنَّ لام الطَّلب أعمُّ وأشملُ، فهي تشمل لام الأمر وغيرَها.

الاعتبار أنْ تُبْنى على حركة"[1].

جاء في (معاني القرآن): "كُلُّ لامِ أمرٍ إذا استُؤْنِفَتْ ولم يكن قبلَها واو ولا فاء ولا (ثُمَّ) كُسِرَتْ، فإذا كان معها شيءٌ مِنْ هذِهِ الحروفِ سُكِّنَت"[2].

ذكر ابن جِنِّيْ العِلَّةَ في تسكين اللَّام في هذه الحالة بقوله: "متى اتَّصَلَ بهذِهِ اللَّامِ مِنْ قبلها واو العطف أو فاؤه فإسكانُها للتَّخفيف جائز؛ وذلك قولك: (وَلْيَقُمْ زيدٌ)، و(فَلْيَقْعُد جعفر)، وإنَّما جاز إسكانُها؛ لِأَنَّ الواو والفاء كلَّ واحدٍ منهما حرفٌ منفرِدٌ ضعيفٌ، لا يمكن الوقوفُ عليه دونَ اللَّام؛ فأُشْبِهَتِ اللَّام؛ لاتصالها بما قبلها واحتياجه إليها[3].

حسب كلام ابن جِنِّي المذكور– هنا– فإنَّ الباحث يستدلُّ منه على أنَّ اسكانَ اللَّامِ بعدَ الأحرف الثَّلاثة (الواو، والفاء، وثمَّ) يُمَثِّل الخروج عَنْ أصل الباب، وأنَّ كسرها يمثِّل أصل الباب على العكس ممَّا عُرِفَ عند الفرَّاء والمرادي.

ويعتقدُ الباحث بناءً على قول ابن جِنِّيْ: "فإسكانُها للتَّخفيف جائز" أنَّه إنْ كان إسكانُها جائزًا فإنَّ كسرَها واجبٌ، والواجب في ميزان الباحث يمثِّل أصل الباب؛ لأنَّه يأتي وجهًا واحدًا، بينما يمثِّل الجائز الخروج عَنِ الباب؛ لأنَّه قليل، ويأتي على وجهين؛ أيْ: يجوز الكسر فيه كما يجوز الإسكان.

فالخروج عَنِ الباب يتمثَّل في كسر هذِهِ اللَّام، جاء في (الجنى الدَّاني): "ويجوز إسكانُها بعد الواو والفاء، وهو أكثرُ مِنْ تحريكها، نحو قوله– تعالى: ﴿...**فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا**...﴾[4]، ويجوز إسكانُها بعد (ثُمَّ)، وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضَّرورة[5].

يستنتجُ الباحثُ مِنْ كلام المرادي المذكور أنَّه إذا كان تسكينُ هذه اللَّامِ ليس بضعيف، ولا هو مخصوصٌ بالضَّرورة، وأنَّ الأكثرَ فيها ورودُها ساكنةً– يستنتج أنَّ كسرَها أقلُّ مِنْ تسكينها، وهذا يمثِّل الخروج عَنِ الأصل.

هذا وقد وردتْ هذِهِ اللَّامُ في كتاب اللهِ مكسورةً في مواضعَ وساكنةً في مواضعَ أخرى.

---

(1) المرادي، الجنى الدَّاني (ص181– 182).

(2) الفرَّاء، معاني القرآن (ج285/1).

(3) ابن جِنِّيْ، سِرُّ صناعة الإعراب (ج63/2).

(4) [البقرة: 186].

(5) المرادي، الجنى الدَّاني (ص111).

ومِنَ الآيات الَّتي وردتْ فيها لام الطَّلب مسبوقةً بحرف عطف ساكنةً قوله- تعالى: ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ**﴾[1]، ومِنَ الآيات الَّتي وردت فيها لام الطَّلب مسبوقةً بحرف عطف محرَّكةً بالكسر قوله- تعالى: ﴿**وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ**. . .﴾[2].

وقد تُكْسَر مع الواو على الأصل، وإنَّما تخفيفُها مع الواو كتخفيفِهم: (وَهُوَ قال ذاك)، و(هي قالت ذاك)[3].

في نهاية البحث في هذه المسألة، فإنَّ الباحث يُرَجِّح رأيَ الفرَّاء والمراديِّ على رأيِ ابن جنِّي؛ أيْ: كسرُ أو إسكانُ لام الطَّلب الواقعة بعد أحد أحرف العطف الثَّلاثة، فيما يتعلَّق أيُّهما يمثِّل رأس الباب وأيُّهما يمثِّل الخروج عنه.

تأمل معي كلام ابن مالك حول هذه المسألة حيث اختلف النُّحاة في وجه تسكين هذه اللَّام، بعد هذه الأحرف؛ فقال الأكثرون: إنَّه مِنْ باب الحَمْل على عين (فَعِلَ)، إجراءً للمنفصل مجرى المتَّصل[4].

قال ابن مالك: بل هو رجوع إلى الأصل؛ لأنَّ لِلام الطَّلب الأصالة في السُّكون مِنْ وجهين، **أحدهما:** مشترك، وهو كونُ السُّكون مقدَّمًا على الحركة، إذ هي زيادة، والأصل عدمُها. **والثَّاني:** خاصٌّ، وهو أنْ يكون لفظُها مُشاكِلًا لعملِها كما فُعِلَ بباء الجَرِّ، لكنْ مَنَعَ مِنْ سكونها الابتداءُ بها، فكُسِرَتْ. فإذا دخل حرفُ العطفِ رُجِعَ إلى السُّكون؛ لِيُؤْمَنَ دوامُ تفويتِ الأصل. قال: وليس حملًا على عين (فَعِل)؛ لأنَّ مثلَه لا يكادُ يوجدُ إلَّا في ضرورة[5].

يعتقدُ الباحثُ أنَّه لا فرقَ في الاستعمال بينَ أنْ تأتيَ اللَّامُ في مِثْلِ هذه الحالةِ مكسورةً أو ساكنةً، فلو سُكِّنَتْ فلا يُخْشى سكونُها؛ لأنَّها مسبوقةٌ بمتحرِّك، فيُبْدَأُ به.

---

(1) [الحجُّ: 29].

(2) [البقرة: 185].

(3) الفرَّاء، معاني القرآن (ج285/1).

(4) يُنظر رأي ابن مالك في الجنى الدَّاني للمراديِّ (ص112).

(5) يُنظر رأيُ ابن مالك في المرجع السَّابق، ص112. وتوضيح المقاصد والمسالك (ج1268/3).

المسألة الثَّامنة- حَذْفُ (لام) الطَّلب وبقاء عملِها:

(لام) الطَّلب إحدى الأدوات الَّتي تجزم الفعل المضارع، والأصل أنْ لا يُجْزَمَ الفعل المضارع إلَّا بوجودها، والخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّلُ في أنَّ هذه اللَّام قد تُحْذَفُ ويبقى عملُها.

ذكر ابنُ مالكٍ في (شرح الكافية) أنَّ حذفَ لام الأمر وإبقاءَ عملِها على ثلاثة أضربٍ: كثير مُطَّرِدٌ، وهو حذفُها بعد أمر، وقليلٌ جائزٌ في الاختيار، وهو حذفها بعد قول غير أمر، وقليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تَقَدُّم قول بصيغة أمر، ولا بخلافه[1].

يؤثرُ الباحث تناولَ هذه الأضْرُب الثَّلاثة بشيءٍ مِنَ التَّفصيل:

الضَّرب الأوَّل:

كثيرٌ مطَّرد؛ وذلك إذا وقعت (اللَّام) بعد فعل الأمر (قُلْ)، وكان الكلامُ بعدها لا يصلحُ جوابًا للأمر؛ بسبب فساد المعنى إذا جُعِلَ جوابًا له، كالآية الكريمة: ﴿**قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ**﴾[2]؛ أيْ: ليقيموا وَلْيُنفِقُواْ.

جاء في (الكشَّاف): "قالوا: إنَّما جاز حذفُ اللَّامِ؛ لأنَّ الأمرَ الَّذي هو (قل) عِوَضٌ منه، ولو قيل: (يقيموا الصَّلاة وينفقوا) ابتداءً بحذف اللَّام، لم يَجُزْ"[3].

الأصل: (ليقيموا)، وهذا الفعل مجزوم، علامة جزمه حذفُ النُّون، والجزم لم يكن بسبب وقوع الفعل في جواب الطَّلب؛ لأنَّ مجردَّ الأمرِ بالقول لا يترتَّب عليه إقامتُهُم الصَّلاةَ فعلًا، مِنْ- هنا- لا بُدَّ مِنْ تقدير لام الأمر، وما قيل عَنِ الفعل الأوَّل يُقالُ عَنِ الفعل الثَّاني.

قال أبو إسحاق الزَّجَّاج معقِّبًا على الآية المذكورة: "المعنى: (قُلْ لعبادي أقيموا)، ولكنَّه صار قبله (ادْعُ) و(قُلْ)، فَجُعِلَ بمنزلة جواب الأمر. وكلا القولينِ مذهب، ولكنَّه على الجواب أجودُ؛ لأنَّ ما في القرآن مِنْ لفظ الأمر الَّذي ليس معه جَازم مَرفوع"[4].

الضَّرب الثَّاني: قليل، ولكنَّه جائزٌ في الاختيار وفي الضَّرورة، وهو حذفُها بعد مشتقاتِ القول الأخرى، الَّتي ليست فعلَ الأمر: (قل)، نحو قول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج3/1569- 1571).

(2) [إبراهيم: 31].

(3) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج2/556).

(4) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه (ج1/142).

قُلْـــــتُ لِبَـــــوَّابٍ لَدَيْـــــهِ دارُهـــــا

تِئْـــــذَنْ؛ فَـــــإِنِّي حَمُوْهـــــا وَجارُهـــــا[1]

يريد: لِتِئْذَنْ لي بالدُّخول.

يرى الباحث أنَّ كَسْرَ حرف المضارعة يعود إلى كون الشَّاعر مِنْ بني أسد الَّتي تَكْسِرُ حرفَ المضارعة فيما يُعرَفُ بـ (التَّلتلة)، ومنهم مَنْ نسبها إلى قبيلة بَهْراء[2].

جاء في (اللِّسان): "أنَّها لغةُ كثيرٍ مِنَ القبائل العربيَّة"[3]، وهذه الظَّاهرة الصَّوتيَّة ساميَّة قديمة، توجد في العبرية والسِّريانيَّة والحبشيَّة[4]، وفي العبريَّة يقولون في: (أنت تتكلم): (أتاه تِدَبَير אתה תדבר)، بكسر التَّاء.

عقَّب المرادي بقوله: "ليس لقائلٍ أنْ يقول: إنَّ هذا مِنْ تسكين المُتَحرِّك، على أنْ يكون الفعل مُسْتَحِقًّا للرَّفع، فَسَكَّنَ اضطرارًا؛ لأنَّ الرَّاجز لو قَصَدَ الرَّفع لَتَوَصَّلَ إليه مستغنيًا عَنِ الفاء، فكان يقول: (تأذَن إني)"[5].

جاء في (مغني اللَّبيب) معقِّبًا على البيت المذكور: "قيل: وهذا تَخَلُّصٌ مِنْ ضَرُورَةٍ لضَرورَة[6]، وهي إثْبات همزَةِ الوَصْل في الوَصْل، وليْسَ كَذَلِك؛ لِأَنَّهُما بيتانِ، لا بَيت مُصَرَّع[7]، فالهمزة في أوَّل البَيْت لَا في حَشْوِهِ"[8].

اعترض الدَّماميني على ابن هشام في استخدامه للمصطلح العَروضيِّ (بَيت مُصَرَّع)

---

(1) البيت مِنَ الرَّجز المَشْطور، لمنظور، وقيل منصور بن مرتد الأسديِّ، وهو في شرح الكافية (ج3/ 1570)، والجنى الدَّاني (ص114)، ومغني اللَّبيب (ج232/3)، والمقاصد النَّحويَّة (ج1937/4).
اللُّغة: (تِئْذَن)؛ أيْ: لِتَأْذَن، حَذَفَ لامُ الأمر، ثمَّ كسر حرف المضارعة، ثمَّ قُلِبَتِ الهمزة ياءً. حموها: أبو زوجها. **الشَّاهد:** (تِئْذَن) إذ أصله: (لتِئْذَن)، فحذف اللَّام وأَبْقى عملها، وليس هذا بضرورة لِتَمَكُّنِهِ مِنْ أنْ يقول: (ائْذَن).

(2) يُنظَر: ثعلب، مجالس ثعلب (ج81/1).

(3) ابن منظور، لسان العرب (ج402/15-403).

(4) يُنظر: رمضان عبد التَّواب، فصول في فقه اللُّغة (ص125). منقول عَنْ بروكلمان.

(5) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1269/3). وينظر: الجنى الدَّاني (ص114) .

(6) قصد بالضَّرورة الأولى حذف لام الأمر، وبالضَّرورة الثَّانية الَّتي لَجَأَ إليها في قوله (ائْذَن)، وهي إثبات همزة الوصل في دَرْجِ الكلام، وقد ردَّ ابن هشام هذا القول.

(7) اعترض الدَّماميني على ابن هشام في استخدامه للمصطلح العَروضيِّ (بَيت مُصَرَّع) قال: "ما أنشده المصنِّف مِنْ قَبِيل المُقَفَّى لا المُصرَّع". يُنظر: الأمير، حاشية الأمير (ج187/1).

(8) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج232/3).

قال: "ما أنشدَهُ المصنِّف مِنْ قَبِيل المُقَفَّى لا المُصرَّع"[1].

يرى الباحث أنَّ ابنَ هشامٍ كان موفَّقًا في اختياره المصطلح العروضيَّ (بَيت مُصَرَّع)؛ لأنَّ التَّصريع في العَرُوض يُقصد به انتهاء الشَّطر الأوَّل بما ينتهي به الشَّطر الثَّاني، حيث قَصَدَ ابن هشام بـ (لَا بَيت مُصَرَّع)؛ أيْ: ليس شطرينِ أحدهما على رأس الآخر(متقابلينِ)، وإنَّما أراد أنَّ الشَّطر الأوَّل يليه الشَّطر الثَّاني مِنْ أسفلِهِ.

يقولُ ابنُ الأثير: "اعلم أنَّ (التَّصريع) مِنَ الشُّعراء بمنزلة السَّجع في الفصلينِ مِنَ الكلام المنثور، وفائدتُهُ في الشِّعر أنَّه قَبْلَ كمال البيت الأوَّل مِنَ القصيدة تعلمُ قافيتَها، وشُبِّه البيت المصرَّع بباب له مصراعانِ متشاكلانِ، وقد فَعَلَ ذلك القدماءُ والمحدثونَ، وفيه دلالةٌ على سِعَةِ القدرة في أفانينِ الكلام"[2].

الضَّرب الثَّالث: قليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تَقَدُّمِ قول بصيغة الأمر أو مادَّة القول، عندها تُحْذَفُ اللَّامُ للضَّرورة، وقد أُعْمِلَ حرف الجزم مع حذفه في نحو:

مُحَمَّــدُ، تَفْــدِ نَفْسَــكَ كُــلُّ نَفْــسٍ إذا مــا خِفْــتَ مِــنْ أَمْــرٍ تَبَــالا[3]

فهو مقرون بجازم مقدَّر، وهو لام الدُّعاء، هذا تقدير سيبويه والكوفيِّين على اعتبار أنَّه مجزوم بجازم مقدَّر، عقَّب سيبويه: "إنَّما أراد: لِتَفْدِ"[4].

جاء في (الإنصاف): "قوله (تَفْدِ نَفْسَكَ) ليس مجزومًا بـ (لام) مقدَّرة، وليس الأصل فيه (لتَفْدِ نفسَكَ)، وإنَّما الأصل: (تفدي نفسَكَ)، مِنْ غير تقدير(لام)، وهو خبرٌ يُرَاد به الدُّعاء، كقولهم: غَفَرَ اللهُ لكَ، ويرحمُكَ اللهُ، وإنَّما حَذَفَ الياءَ لِضرورةِ الشِّعر اجتزاءً بالكسرة عن الياء"[5]. ومنه قول شاعرٌ آخر:

---

(1) يُنظر اعتراض الدَّماميني في حاشية الأمير للأمير محمَّد (ج187/1).

(2) ابن الأثير، المثل السَّائر (ج259/1).

(3) البيت مِنَ الوافر، لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، وقيل لعلي بن أبي طالب يخاطب النَّبيَّ، أو للأعشى، وهو في المقتضب (ج132/2)، والأصول في النَّحو (ج175/2)، ولامات الزَّجَّاجيِّ (ص69)، والمفصَّل (ص451)، واللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج18/2)، ومسائل خلافيَّة في النَّحو(ص121)، والجنى الدَّاني (ص113). **اللُّغة:** تَبالا هلاكًا ودمارًا. أصله (وبالا) فَأَبْدَلَ الواو تاءً. والمعنى: إذا خِفْتَ وبال أمرٍ أعددتَ له. **الشَّاهد:** (تَفْدِ) **والتَّقدير فيه:** لِتَفْدِ نفسك)، فحذف اللَّام وأَعْمَلَها في الفعل الجَزْمَ، دون تقدُّم قول بصيغة الأمر أو مادَّة القول.

(4) سيبويه، الكتاب (ج8/3).

(5) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص429).

فَــلا تَسْــتَطِلْ مِنِّــي بَقــائي وَمُــدَّتي وَلَكِـنْ يَكُـنْ لِلْخَيْـرِ مِنْـكَ نَصِـيْبُ[1]

عقَّب ابن مالك: "أراد: ولكنْ ليكنْ، فحذف اللَّام مضطرًّا وأبقى عملَها"[2].

مِنْ- هنا- يتَّضح أنَّه قد تُحْذَفُ (لام) الطَّلب ويبقى عملُها قائمًا.

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لم يَعْزُهُ أحدٌ لقائل، قال العيني: يخاطب الشَّاعر ابنه لمَّا تمنَّى موتَهُ. وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج1570/3)، والجنى الدَّاني (ص114)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج1270/3)، والمقاصد النَّحويَّة (ج1908/4)، وشرح شذور الذَّهب للجَوجَري (ج597/2).

الشَّاهد: (يَكُنْ)؛ فهو فعل مجزوم بلام الأمر المقدَّرة، ولم يتقدَّم عليها قول، فالحذف- هنا- للضَّرورة.

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1570/3).

المطلب الثَّاني: أدوات تجزم فعلين، هما: فعل الشَّرط، وجواب الشَّرط وجزاؤه.

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- مجيء (إنْ) الشَّرطيَّة مفتوحةَ الهمزة:

رأس الباب- المشهور بين الدَّارسينَ- يتمثَّل في أنَّ (إنْ) الشَّرطيَّة تكونُ مكسورةَ الهمزةِ ساكنةَ النُّون، وهي أمُّ هذا الباب، تقع على رأس أخواتها، يقول عنها سيبويه: "لأنَّها أمُّ الجزاءِ، ولا تزولُ عنه"(1).

جاء في (المقتضب): "أمَّا (إنْ) المكسورة فإنَّ لها أربعةَ أوجهٍ، مِنْ ذلك (إنْ) الجزاء، وذلك قولك: (إنْ تأتِني آتِكَ)، وهي أصل الجزاء كما أنَّ الألفَ أصلُ الاستفهام"(2).

وغير المشهور يتمثَّل في أنْ تأتيَ (إنْ) الشَّرطيَّة مفتوحةَ الهمزة، يقول الرَّضيُّ: وجوَّز الكوفيُّون كَوْنَ (أنْ) شرطيَّةً، بمعنى (إنْ) المكسورة، واحتجُّوا بالآية القرآنيَّة: ﴿...**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**...﴾(3)، قائلينَ: (إنْ) فتح الهمزة وكسرها واحد، ومنع ذلك البصريُّون(4)، واحتجَّ الكوفيُّون- أيضًا- بقول الشَّاعر:

أَتَغْضَبُ أنْ أُذُنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جَهارًا، وَلِمْ تَغْضَبْ لِيَوْمِ ابْنِ خازِمِ؟(5)

أمَّا ابن هشام فقد أيَّد الكوفيِّينَ فيما ذهبوا إليه(6)، يقول: ويرجِّحُهُ عندي أمور:

1- تَوارُدُ المفتوحة والمكسورة على المحلِّ الواحد، ومنه قوله- تعالى: ﴿...**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا**...﴾(7).

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج134/1).

(2) المبرِّد، المقتضب (ج362/2).

(3) [المائدة: 2].

(4) يُنظر: الرَّضي، شرح الرَّضي على الكافية (ج37/4). والمرادي، الجنى الدَّاني (ص223).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، للفرزدق، وهو في ديوانه (ص614)، ومعاني القرآن (ج27/3)، وإبراز المعاني مِنْ حرز الأماني (ج37/4)، والجدول في إعراب القرآن الكريم (ج285/30).

الشَّاهد: جاءت (أنْ) مفتوحة الهمزة شرطيَّة، بمعنى (إنْ) المكسورة.

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج218/1- 221).

(7) [البقرة: 282].

قَرَأَ الأَعْمَشُ[1] وحَمْزَةُ: (إِنْ تَضِلْ) بِكَسْرِ الهَمْزَةِ، جَعَلَها حَرْفَ شَرْطٍ، وقَرَأَ البَاقُونَ بِفَتْحِ هَمْزَةِ: (أَنْ)، وهِيَ النَّاصِبَةُ[2].

عقَّب الفرَّاء على الآية الكريمة: "بفتح (أنْ)، وتُكْسَر، فمَنْ كَسَرَها نَوَى بها الابتداء، فجعلها مُنْقَطِعَةً ممَّا قبلها، ومَنْ فَتَحَها فهو– أيضًا– على سبيل الجزاء إلَّا أنَّه نوى أنْ يكون فِيهِ تقديم وتأخير، فصار الجزاءُ وجوابُهُ كالكلمةِ الواحدة"[3]، فالجزاء مصطلح نحويٌّ، يستخدمُهُ النُّحاةُ في أسلوب الشَّرط، وفي كلام الفرَّاء دليل على أنَّ (أنْ) تُسْتخدم في الشَّرط – أيضًا.

2– مَجيء الفاء بعدها كثيرًا كقوله:

أَبَــا خُراشَــةَ أَمَّــا أَنْــتَ ذَا نَفَــرٍ فَــإِنَّ قَــوْمِيَ لَــمْ تَــأْكُلْهُمُ الضَّــبُعُ[4]

عقَّب سيبويه: "فإنَّما هي (أَنْ) ضُمَّتْ إليها (ما)، وهى (ما) التَّوكيد"[5]، والتَّقدير في هذا البيت: (لَأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ)، وفي البيت الآتي: (لَأَنْ كنت مُرْتَحِلًا).

3– عَطْفُها على (إِنْ) المكسورة في قول الشَّاعر:

إِمَّــا أَقَمْــتَ وَأَمَّــا أَنْــتَ مُــرْتَحِلًا فَــاللهُ يَكْــلَأُ مَــا تَــأْتى وَمَــا تَــذَرُ[6]

---

(1) أبو محمَّد، سُلَيْمان بن مَهْرانِ الأسديُّ بالولاء، المُلَقَّب بالأَعْمَشِ: تابعيٌّ، مشهور، كان عالِمًا بالقرآن والحديث والفرائض، قال الذَّهبيُّ: كان رأسًا في العِلْمِ النَّافع والعمل الصَّالح. توفِّي سنةَ ثمانٍ وأربعين ومائة مِنَ الهجرة. يُنظرُ الزِّركلي، الأعلام (135/3).

(2) **الشَّاهد:** (أنْ) تُقْرَأُ بفتح الهمزة وبكسرها، قرأَ الأعمش وحمزة وأبَّان بالكسر، وقرأ نافع والكسائيُّ وآخرون بالفتح. يُنظر: أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (732/2–733).

(3) الفرَّاء، معاني القرآن (ج184/1).

(4) البيت مِنَ البسيط، للعبَّاس بن مِرْداس، وهو في ديوانه (ص106. ق9. البيت 1)، والكتاب (ج1/ 293)، ورسالة منازل الحروف (ص39)، والمفصَّل (ص103)، وشرح المفصَّل (ج99/2)، وشرح الكافية الشَّافية (ج418/1)، والجنى الدَّاني (ص528). **الشَّاهد:** (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ)، (وأمَّا) أصله: (أنْ، ما) فَأُدْغِمَ، وأنْ المفتوحة على ما اختاره ابن هشام وأبو عليٍّ والرَّضي شرطيَّة، فعلُها محذوف، عُوِّض عنه (ما)، وهو (كان) و(أنت): اسمها، وأصلُها: أنْ كنت، فلمَّا حُذِفَ (كان) وعُوِّض عنها (ما) انفصل الضَّمير. و(ذا نفر): خبرها، وجملة (فإنَّ قومي) جواب الشَّرط.

(5) سيبويه، الكتاب (ج293/1).

(6) البيت مِنَ البسيط، مع أنَّ البيت منتشِر في كتب النَّحو إلَّا أنَّ الباحث لم يقف له على قائل، وهو في شرح المفصَّل (ج98/2)، وشرح الكافية الشَّافية (ج418/1). **الشَّاهد:** عَطَفَ (أنْ) مفتوح الهمزة على (إنْ) مكسورة الهمزة، فدلَّ ذلك على أنَّ الأولى بمعنى الثَّانية الشَّرطيَّة.

المسألة الثَّانية- مجيء (إذْ ما) ظرفًا:

المشهور بينَ الدَّارسينَ يتمثَّل في أنَّ (إذْ ما) حرف شرطٍ يجزم فعلينِ، وهي حرفٌ عند سيبويه بمنزلة (إنْ) الشَّرطيَّة[1].

غيرُ المشهور يتمثَّل في وقوعها ظرفًا، جاء في (المقتضب): "لا يكون الجزاء في (إذ) ولا (حيث) بغير (ما)؛ لأنَّهما ظرفانِ يُضافانِ إلى الأفعال"[2].

وذكر ابن السَّرَّاج الظُّروف الَّتي يُجازى بها، وذَكَر مِنْ ضمنهاَ (إذ ما)، تقول: (إذ ما تفعلْ أفعلْ)[3].

مِنْ- هنا- يتَّضح للباحث أنَّ الَّذين قالوا بحرفيَّتها: المبرِّد وابن السَّرَّاج والفارسيُّ، جاء في (شرح الكافية الشَّافية) لابن مالك: "فمذهبُ المبرِّد وابن السَّرَّاج وأبي عليٍّ ومَنْ تابَعَهُمْ أنَّ اسميَّتها باقيةٌ مع التَّركيب"[4].

رَفَضَ ابن مالك القول بظرفيَّتِها، ويرى أنَّ الصَّحيح ما ذَهَبَ إليه سيبويه، ويرى أنَّ الأسباب الَّتي دفعتِ القائلينَ بإسميَّتِها تتمثَّل فيما يأتي:

1- لأنَّ (إذ) قبل التَّركيب حُكِمَ بإسميَّتِها؛ لدلالتِها على وقت ماضٍ دون شيء آخر يُدَّعى أنَّها دالَّةٌ عليه، ومِنْ أمثلةِ دلالتها على الماضي لفظًا ومعنًى في (صحيح البخاري) قوله- ﷺ- يُحَدِّثُ عَنْ فترة الوحي: "**بَيْنا أَنا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتا**"[5]، وَوَرَدَتْ هذه الحالةُ في عشرات المواضع. ومِنْ أمثلة دلالتها على الماضي معنًى دون اللَّفظ فيه قوله- ﷺ: "**يَا أَهْلَ اليَمَنِ، اقْبَلُوا البُشْرَى إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ**"[6].

يقول العيني: "قوله: (إذ لم يقبلْها)، كلمة (إذ): ظرف، وهو اسم للزَّمن الماضي، ولها استعمالات؛ أحدها: أنْ تكونَ ظرفًا بمعنى (الحين)، وهو الغالب، و-هنا- كذلك"[7].

---

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج56/3).

(2) المبرِّد، المقتضب (ج47/2).

(3) يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج159/2).

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1622/3)، ويُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج46/2).

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب: كيف بَدَءَ الوحيُ إلى الرَّسول - ﷺ ؟ 7/1: رقم الحديث 4].

(6) [المرجع السَّابق، باب: ما جاء في قَوْل اللَّه- تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ (الرُّوم: 27)، 105/4: رقم الحديث 3191].

(7) العيني، عمدة القاري (ج108/15).

ومنه قوله- ﷺ مُحَدِّثًا: "**إنَّ مُوسَى قامَ خَطِيبًا فِي بَنِي إسْرَائِيلَ، فَسُئِلَ: أيُّ النّاسِ أعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنا، فَعَتِبَ اللهُ عَلَيْهِ إذْ لَمْ يَرُدَّ العِلْمَ إلَيْهِ**"[1].

ومنه قول البَرَاء بْنِ عَازِبٍ[2]: "**جعل النَّبيُّ- ﷺ- على الرَّجَّالَةِ يَوْمَ أُحُدٍ عبْدَ اللهِ بنَ جُبَيْرٍ**[3] **وأقْبَلُوا مُنْهَزِمِينَ فَذَاكَ إذْ يَدْعُوهُمْ الرَّسُولُ فِي أُخْرَاهُمْ**"[4]، ومنه قول الرَّاوي واصفًا حال الأنصار يوم حنين: "**ولَمْ يُعْطِ الأنْصارَ شَيْئًا، فَكأنَّهُمْ وجَدُوا إذْ لَمْ يُصِبْهُمْ مَا أصابَ النَّاسَ**"[5].

هذا ولم ترد (إذ) متلوَّة بالمضارع في (صحيح البخاري)، إلَّا أنَّها وردت متلوَّة به في آيات مِنَ الذِّكر الحكيم، ومنه قوله- تعالى: ﴿. . .**وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ**﴾[6].

2- مساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسميَّة كالتَّنوين، والإضافة إليها.

3- وقوعُها موقع المفعول فيه، ومنه قوله- تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ**﴾[7].

4- وقوعها موقع المفعول به، نحو: ﴿. . .**وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ**. . .﴾[8].

ويؤكِّد ابن مالك على حرفيَّتِها بأنَّ مدلولَها المُجْمَع عليه بعد التَّركيب فيه معنى المجازاة، وهو مِنْ معاني الحروف، ومَنْ ادَّعى أنَّ لها مدلولًا آخر زائدًا على ذلك فلا حُجَّة له، وهي مع ذلك

---

(1) [البخاري، صحيح البخاري، بَابُ: ﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ: لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا**﴾ (الكهف: 60)، 88/6: رقم الحديث 4725].

(2) أبو عمارة، البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي: أسلم صغيرًا، وغزا مع رسول الله -ﷺ- خمس عشرة غزوة، أوَّلها غزوةُ الخندق، روى له البخاريُّ ومسلم ثلاثمائة وخمسة أحاديث، توفِّي سنةَ إحدى وسبعينَ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج2/46- 47).

(3) عَبْد الله بن جُبَير بن النُّعمان الأنصاري: صحابيٌّ، شهد العقبة وبدرًا، وكان أميرَ الرُّماةِ يومَ أُحُدٍ، فاسْتُشْهِدَ فيها سنةَ ثلاث مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (76/4).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، باب: ﴿**إِذْ تُصْعِدُونَ وَلاَ تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ. . .**﴾ (آل عمران: 153)، 99/5: رقم الحديث 4067]. الرَّجَّالَة: جمع راجل، على خلاف القياس. تُصْعِدُونَ: تَذْهبونَ، أَصْعَدَ وَصَعِدَ فوقَ البيت.

(5) [المرجع السَّابق، باب: غزوة الطَّائف، 175/5: رقم الحديث 4330].

(6) [آل عمران: 43].

(7) [البقرة: 124].

(8) [الأعراف: 69].

غيرُ قابلةٍ لشيءٍ مِنَ العلامات الَّتي كانت قابلةً لها قبل التَّركيب فوجب انتفاءُ اسميَّتِها، وثبوتُ حرفيَّتِها[1]، هذا ولم ترد (إذ ما) في القرآن الكريم ولا في صحيح البخاري، لا جازمة، ولا ظرفيَّة.

المسألة الثَّالثة- الجزم بـ (إذ ما، وإذا ما) قليل:

المشور بين النُّحاة ودارسي النَّحو أنَّه لا يُجازى بـ (حيث، وإذ، وإذا) إلَّا إذا كانت مقترنةً بـ (ما)، يقول ابن يعيشَ: "وأمَّا (حيثُ، وإذْ، وإذا) فظروفٌ، وكلُّ الظُّروفِ الَّتي يُجازى بها يَجوزُ أنْ يُجازى بها مِنْ غير أنْ يُضَمَّ إليها (ما) ما خلا (حيثما وأختيها)"[2].

السَّبب كما يقول النُّحاة أنَّها ظروفٌ تُضاف إلى الجُمَل، فجُعلتْ (ما) ملازمة لها؛ لِتَمْنَعَها مِنْ حُكْمِ الإضافة؛ وتَنْقُلَها على باب الجزاء؛ لأنَّ الإضافة توضِّحُها، والمجازة بابها الإبهام، كقولك: (حيثما تكنْ أكنْ)، و(إذْ ما تقمْ أقمْ)، و(إذا ما تكرمْني أكرمْك)[3].

وغير المشهور يتمثَّل في استعمال (إذ ما، وإذا ما) مع عدم الجزم بهما في الجزاء، قال الشَّاعر:

وإذا مـــا تَشـــاءُ تَبْعَـــثُ منهـــا مَغْـرِبَ الشَّـمْسِ ناشِـطًا مَـذْعورا[4]

عقَّب سيبويه بقوله: "الجيِّد قول كعب بن زهير[5]"[6]؛ يعني أنَّ الجيِّد ألَّا يُجْزَمَ بـ (إذا ما)، وهذا يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب؛ لأنَّ الأصل الجزم بها والاستعمال العربيُّ يثبتُ ذلك، ومِنْ شواهده قول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية (1622/3-1623). والدُّسوقي، حاشية الدُّسوقي (ج127/1).

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج46/7).

(3) يُنظر: الصَّيْمَريُّ، التَّبصرة والتَّذكرة (ص80).

(4) البيت مِنَ الخفيف، لكعب بن زهير، وهو في ديوانه (ص68). والكتاب (62/3)، والمقتضب (2/ 57). وخزانة الأدب للبغدادي (22/7). **الشَّاهد:** (وإذا ما تشاءُ تَبعثُ). جاء ما بعد (إذا ما) مرفوعًا وليس مجزومًا.

(5) أبو المضرَّب كعب بن زهير المازني: شاعر عالي الطبقة، هجا النَّبيَّ- ﷺ- وأقام يشبِّب بنساء المسلمين، فَهَدَرَ النَّبيُّ دمَهُ، فجاءه مستأمِنا، وقد أسلم، وأنشده لاميَّته المشهورة الَّتي مطلعها: (بانتْ سعادُ فقلبي اليومَ متبولُ)، فعفا عنه وخلع عليه بردته، توفِّي سنةَ ستٍّ وعشرين مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج226/5).

(6) سيبويه، الكتاب (62/3).

فَقَــامَ أَبُــو لَيْلَــى إِلَيْــهِ ابْــنُ ظَــالِمٍ فَكَانَ إذا مَا يَسْلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ[1]

المسألة الرَّابعة- مجيء جوابِ الشَّرط محذوفًا وفعلِ الشَّرط مضارعًا:

المشهور بين الدَّارسين يتمثَّل في أنَّه لا يُحذَفُ جواب الشَّرط إلَّا وفعل الشَّرط ماضٍ، تقول: (أَنْتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ)، ولا تقول: (أنت ظالم إنْ تفعلْ) إلَّا في الشِّعر[2]، وقد يجوز في الشِّعر: (آتي مَنْ يأْتِني)، قال الشَّاعر:

فَقيــلَ: تَحَمَّــلْ فَــوْقَ طَوْقِــكَ إِنَّــه مُطَبَّعَــةٌ مَــنْ يَأْتِهــا لا يَضــيْرُها[3]

كأنَّه قال: لا يَضيرُها مَنْ يأتِها.

يعتقدُ الباحثُ أنَّه مِنَ الأحسنِ عدمُ الأخذ بهذا الرَّأي؛ ذلك مِنْ أجل تَجَنُّبِ الخَلْطِ بين المسائل، ومنعًا لِلَّبس؛ ولأنَّ الشَّواهدَ قليلةٌ، أضف إلى ذلك أنَّها مقصورة على الشِّعر؛ وهذا يفسِّر لك قولَ بعضِ النُّحاةِ السَّابق: "إنَّه لا يصحُّ الرَّفعُ مطلقًا إلَّا في الضَّرورة الشِّعريَّة".

أمَّا غيرُ المشهورِ فيتمثَّلُ فيما نقلَهُ ابنُ السَّرَّاج مِنْ كتب الكوفيِّين، حيث أجازوا ذلك لا على الحذف، بل على أنَّ المُتَقَدِّم هو الجواب[4].

جاء في (ارتشاف الضَّرَب): "أجاز الكوفيُّونَ سوى الفرَّاء حَذْفَ جوابِ الشَّرطِ وفعلِ الشَّرط مُسْتَقْبَل قياسًا على المعنى، فأجازوا: (أنتَ ظالمٌ إنْ تفعل)...."[5].

يقول ابن هشام: "وهو خطأٌ عند أصحابنا؛ (أيْ: البصريِّين)؛ لِأَنَّ الشَّرط له الصَّدر"[6].

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، للفرزدق، وهو في ديوانه (ص14)، ومجمع الأمثال للميدانيِّ (376/2)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (78/7). **الشَّاهد:** (إذا مَا يَسْلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ)، دخول (ما) على (إذا) والجزم بهما.

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج70/3). وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج68/6).

(3) البيت مِنَ الطَّويل، لأبي ذؤيبٍ الهُذَليِّ يخاطب جَمَلَهُ، وهو في ديوان الهُذَلِيِّينَ (ج154/1)، والكتاب (ج70/3)، والمقتضب (72/2)، والأصول في النَّحو (193/2)، وشرح المفصَّل (ج158/8)، وشرح الكافية الشَّافية (1591/3)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (876/2)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (402/2).

اللُّغة: مُطَبَّعَة: مَمْلوءة. طوقك: طاقتك. **الشَّاهد فيه:** (لا يَضيرُها)؛ حيث رفع المضارع، وهو جواب شرط غير ماضٍ، ولا مضارع منفيٍّ بـ (لم)، وذلك ضعيفٌ تبعًا لجمهور النُّحاة.

(4) يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج198/2).

(5) يُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1879/4- 1880).

(6) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج69/6).

يعتقد الباحث أنَّ ابن هشام كان يقصد بكلامه هذا ابنَ السَّرَّاج فيما نقله عَنِ الكوفيِّينَ.

المسألة الخامسة- الأفعال الماضية عدا (كان) لا يصحُّ وقوعُها فعلًا للشِّرط للأدوات الَّتي تجزم فعلين، إذا كان الشَّرط والجزاء جملتينِ فعليَّتين.

مجيءُ فعلِ الشَّرط فعلًا ماضيًا مشهور بين النُّحاة سواءٌ أكانَ هذا الفعل تامًّا أَمْ ناقصًا، في حين يكون الجواب فعلًا مضارعًا، ومِنَ الأوَّل قول الشَّاعر:

وَمَـنْ هـابَ أَسْـبابَ المَنايـا يَنَلْنَـهُ وإنْ يَـرْقَ أَسْـبابَ السَّـماءِ بِسُـلَّمِ[1]

ومِنَ الثَّاني قوله – تعالى: ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ**. . .﴾[2].

ذكر الشَّيخ خالد الأزهري أنَّ ابنَ جِنِّيْ في كتابه الموسوم بـ (الخاطِريَّات) نَقَلَ عَنْ أبي بكر معقِّبًا على الآية الكريمة، قوله: "إنَّما حَسُنَ؛ لِأَنَّ الاعتمادَ في المعنى على خبر (كان)، وهو مضارع، فكأنَّه قال: (ومَنْ يُرِدْ نَزِدْ)"[3].

هذه الشَّواهد وغيرُها تُعَدُّ دليلًا على جواز هذا التَّركيب عند جمهور النُّحاة مع (كان) وغيرِها، فهو ليس خاصًّا بـ (كان) وحدَها، وإنَّما ينطبقُ على سائر الأفعال، ففعل الشَّرط ماضٍ، والجواب مضارع مجزوم.

هذا ما فُهِمَ مِنْ كلام سيبويه الَّذي يقول: "وقد يُقال: (إنْ أَتَيْتَني آتِكَ)، و(إنْ لم تأتني أجزِكَ)؛ لأنَّ هذا في موضع الفعل المجزوم، وكأنَّه قال: (إنْ تفعلْ أفعلْ)"[4]، وأنشد سيبويه قول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ الطَّوِيل، لزُهير بن أبي سُلْمى، في ديوانه (ص111)، والأصول في النَّحو (ج192/2)، والخصائص (ج328/3).

اللُّغة: أسباب المنايا: ما يُفْضي إلى الموت، وأسباب السَّماء: مراقيها أو نواحيها. **الشَّاهد:** (وَمَنْ هابَ ... يَنَلْنَهُ) جاء فعل الشَّرط فعلًا ماضيًا تامًّا غيرَ ناقص، والجواب فعلًا مضارعًا.

(2) [الشُّورى: 20].

(3) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج401/2)، وكتاب (بقية الخاطريَّات) موجود بحوزتي، ولم يتسنَّ للباحث العثور على رأي أبي بكر الَّذي نقله عنه ابن جِنِّيْ في هذا الكتاب.

(4) سيبويه، الكتاب (ج68/3).

دَسَّتْ رَسولًا بِأَنَّ القَوْمَ إِنْ قَدَروا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدورًا ذاتَ تَوْغيرِ[1]

عقَّبَ ابنُ مالكٍ على البيت بقوله: "فإنْ كان الجواب مضارعًا والشَّرط ماضيًا، فالجزم مختار"[2]، ويقول أبو حيَّانَ: "ولا نعلمُ خلافًا في جواز الجزم، فإنَّه فصيحٌ مختارٌ، إلَّا ما ذكره صاحب كتاب (الإعراب)"[3]؛ يقصد الخضراويَّ، وما ذكره الخضراويُّ سيتناوله الباحث بالدِّراسة فيما يأتي.

غير مشهور بينَ النُّحاةِ يتمثَّل فيما نقله أبو حيَّانَ عَنْ أبي الحَكَمِ بن عذرة الخَضْراوي أنَّه نُقِلَ عَنْ بعض النَّحويِّينَ، أنَّه لا يجيءُ في الكلام الفصيح[4]، وإنَّما يجيءُ مع (كان)؛ لأنَّها أصل الأفعال، ولا يجيءُ مع غيرها مِنَ الأفعال[5].

ويؤيِّد ما نقله الخضراويُّ عَنْ بعض النَّحويِّينَ ما نَسَبَهُ الشَّيخ خالد الأزهريُّ للمُوَضِّح- ابن هشام- قال: "فتتبَّعتُ ما وَرَدَ به التَّنزيل مِنْ ذلك، فإذا فعْلُ الشَّرطِ فيه كلمة (كان)"[6].

يرى الباحثُ عدمَ الأخذ برأي الخضراويِّ؛ لأنَّه بشروطه هذه - المبالغ فيها- إنَّما يضيِّق واسعًا، وأنَّه مِنَ الأفضل الأخذ برأي سيبويهِ والجماعة في هذه المسألة؛ وهو أنَّ ذلك لا يختصُّ بـ (كان)، بل بسائر الأفعال في ذلك مثلها، لا سيَّما وأنَّ الاستعمال العربيَّ يؤيِّده كما في بيت الفرزدق الَّذي استشهدَ به سيبويهِ.

المسألة السَّادسة- حذف (إنْ) الشَّرطيَّة الجازمة:

المشهور يتمثَّل في أنَّ (إنْ) الشَّرطيَّة، لا يجوز حذفُها؛ ذلك لأنَّها تتَّصف بالأصالة في باب المجازاة، صرَّح بذلك ابن مالك[7]، وصرَّح السُّيوطيُّ بشيء قريب مِنْ كلام ابن مالك، قال:

---

(1) البيت مِنَ البسيط، للفرزدق، وهو في ديوانه (ص189)، والكتاب (ج69/3). وشرح أبيات سيبويه للسَّيرافي (ج99/2)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1588/3)، وهمع الهوامع (ج460/2).
اللُّغة: دَسَّتْ رَسولًا: أرسلته في خُفْيَة للإخبار، والتَّوغير: الإغراء بالحِقْد.
الشَّاهد: جزم الجواب (يشفوا)؛ لأنَّ الشَّرط ماضٍ في موضع جزم.

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1588/3).

(3) أبو حيَّانَ الأندلسيُّ، تفسير البحر المحيط (ج331/9).

(4) يقصد أنَّ فعل الشَّرط في هذه الحالة لا بُدَّ وأنْ يكون (كان) النَّاقصة دونَ غيرها مِنَ الأفعال التَّامَّة.

(5) يُنظر: أبو حيَّان الأندلسيُّ، تفسير البحر المحيط (ج332/9).

(6) الأزهريُّ، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج401/2). ولم يتسنَّ للباحث العثور على ما نسبه الأزهري لابن هشام في أيٍّ مِنْ كتبه الَّتي عاد إليها.

(7) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1610/3).

إنَّها (أمُّ الباب)[1].

غير المشهور حذفُها، وقد ورد في كلام العرب ما يؤيِّد ذلك، وعندها يجبُ رفع ما بعدها، صرَّح بذلك المرادي يقول: "لا يجوز حذفُ (إنْ) ولا غيرها مِنْ أدوات الشَّرط خلافًا لمِنَ جوَّز ذلك في (إنْ) الَّتي يرتفعُ الفعلُ بحذفها"[2]، ومِنَ الشَّواهد الَّتي وردتْ عَنِ العرب، وقد حُذِفَتْ فيها (إنْ)الجازمة، فارتفع ما بعدها بسبب ذلك، قول الشَّاعر:

وَإِنْسانُ عَيْني يَحْسِرُ الماءُ تارَةً فَيَبْدُو وَتارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ[3]

وَضَعَ البغداديُّ توضيحًا لتقدر(إنْ) فيه محذوفة؛ ذلك لأنَّ قوله (وإنسانُ عيني) مبتدأ، وجملة (يحسر الماءُ تارةً) خبره، وليس ثَمَّ رابط لهذه الجملة بالمبتدأ، فلمَّا خَلَتْ مِنَ الرَّابط ذهب مَنْ ذهب إلى أنَّ أصلَها جملةٌ شرطيَّةٌ، إذ إنَّه لا يُشترط في الشَّرط إذا ما وقع خبرًا أنْ يكون الرَّابط في جملة الشَّرط، بل قد يكون في جملة الجزاء، نحو: (زيدٌ إنْ تقمْ هندُ يغضبْ)[4].

المسألة السَّابعة- (ما) تهيِّئُ لعمل الجزم:

رأس الباب- المشهور- يتمثَّلُ في أنَّ (ما) الزَّائدة تدخل على (إنَّ) وأخواتها فتكُفُّها عَنِ العمل عدا (ليت) يجوز فيها الأمران.

الخروج عَنِ الباب - غير المشهور- أنَّ (ما) كافَّةٌ لـ (إذ) عَنِ الإضافة ومهيِّئةٌ لعملها الجزم، وناقلةٌ لها عَنِ المضيِّ إلى الاستقبال، فهي قد خالفتْ (إذ) مِنْ كلِّ وجه، ومعناها- حينئذٍ- المجازاة والتَّعليق[5]، والدُّسوقي[6] هذا متأثِّر بما ذكره المبرِّد عن(إذ، وحيث) يقول: "وإذا

---

(1) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج464/2).

(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1289/3).

(3) البيت مِنَ الطَّويل، قاله ذو الرُّمَّة غيلان بن عقبة، وهو في ديوانه (ص180). ومغني اللَّبيب (ج594/5)، وأوضح المسالك (ج326/3)، وشرح التَّصريح (ج263/2)، والهمع (ج319/1).

الشَّاهد: (يَحْسِرُ) حيث حُذِفَتِ الأداة فارتفع الفعل، **وفيه شاهد آخر** يُعَدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب -أيضًا- هو قوله: " وَإِنْسانُ عَيْني يَحْسِرُ الماءَ... فيبدو" يتمثَّلُ في كون المبتدأ له خبران نوعهما جملة، وليس للمبتدأ رابط إلَّا الضَّمير الَّذي في الجملة الأخيرة منهما، وهو الضَّمير المستتر في قوله: (فيبدو). عَطَفَ جملةَ (يبدو) الَّتي تصلح لأنْ تكون خبرًا عَنِ المبتدأ (إنسان)؛ لاشتمالها على ضمير يعود إليه على جملة لا تصلح لذلك؛ لخلوِّها مِنْ ذلك الضَّمير؛ وهي جملة: (يحسر).

(4) يُنظر: البغداديُّ، خزانة الأدب (ج192/2).

(5) يُنظر: الدُّسوقي، حاشية الدُّسوقي على مغني اللَّبيب (ج127/1).

(6) محمَّد بن أحمد بن عَرَفَة الدُّسوقي: مِنْ علماء العربيَّة، له كتبٌ، منها: (حاشية على مغني اللَّبيب)، توفِّي سنةَ ثلاثينَ ومائتينِ وألفٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج17/6).

زِدْتَ على كلٍّ واحد منهما (ما) مُنِعَتا الإضافة فَعَمِلَتا"[1].

والفرق واضح بين (ما) الَّتي تكفُّ (إنَّ) وأخواتها عَنِ العمل، و(ما) الَّتي تلحق (إذ) لِتُهَيِّئَ لعمل (إذ) في معموليها؛ فعلِ الشَّرط وجوابِ الشَّرط وجزائِهِ.

المسألة الثَّامنة- إهمال (متى):

رأس الباب- المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو- يتمثَّل في أنَّ (متى) مِنَ الجوازم الَّتي تجزم فعلين، **أحدهما** فعل الشَّرط **والثَّاني** جوابه وجزاؤه.

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في إهمال (متى)، والفعل يأتي بعدها مرفوعًا، قد تُهْمَل (متى) فيُرفع الفعل بعدها حملًا على (إذا)، ويَعُدُّهُ بعض النُّحاة شذوذًا، يقول ابن مالك:"وشذَّ إهمال (متى) حملًا على (إذا)"[2]، ومثَّل لها بقول عائشة-رضي الله عنها- لرسول الله- ﷺ: "**إنَّ أبا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسْيَف، إنَّه مَتى يَقُوْمُ مَقامَكَ رَقَّ**"[3].

(1) المبرِّد، المقتضب (ج47/2).

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1591/3).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: الرَّجل يأتمُّ بالإمام، 144/1: رقم الحديث 713].

المطلب الثَّالث: الجزم بغير أدوات الجزم المعهودة المتعارف عليها

(طرق أخرى للجزم)

وله صورتانِ:

الصُّورة الأولى- الفعل المضارع المجزوم الواقع في جواب الطَّلب:

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- رفعُ الفعلِ المضارعِ الواقعِ في جواب الطَّلب[1]:

المشهور- الَّذي يشكِّل رأس الباب- يتمثَّل في أنَّ الفعل المضارع الواقع في جواب الطَّلب يكون مجزومًا، فتقول: (تَزَوَّجْ تُنْجِبْ)، كأنَّك قلت: (إنْ تفعلْ الزواج تُنْجِبْ)، ويُقال: (لا تُكْثِرِ العِتاب يَكْثُرْ أَصْدقاؤُك أو يَكْثُرُ).

جاء في (شرح الكافية الشَّافية): "أكثر المتأخرينَ ينسبونَ جزم جواب الطَّلب لـ (إنْ) مقدَّرة، والصَّحيح أنَّه لا حاجةَ إلى تقدير لفظ (إنْ)، بل تَضَمُّنُ لَفْظ الطَّلب لمعناها مغنٍ عَنْ تقدير لفظِها كما هو مغنٍ في أسماء الشَّرط، نحو: (مَنْ يأتِني أكرمْهُ)"[2].

وغير المشهور يتمثَّل في جواز مجيء هذا الفعل مرفوعًا، ومنه في (صحيح البخاري): قول عِتْبَانَ بن مالكٍ[3] لرسول اللَّهِ- ﷺ: "**يا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّها تَكُونُ الظُّلْمَةُ وَالسَّيْلُ، وَأَنا رَجُلٌ ضَرِيرُ البَصَرِ، فَصَلِّ فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى**"[4].

---

(1) هذه المسألة لها قصَّةٌ عجيبة حصلت لي، حيث صليت الظُّهر إمامًا بالمصلين في مركز تصحيح الثَّانويَّة العامَّة في محافظة خان يونس في إحدى السَّنوات، وكان معظمُهم مِنَ الطَّبقةِ المتعلِّمةِ. فقلتُ: "استقيموا إلى الصلاة يرحمُني ويرحمُكم الله"، برفع كلٍّ مِنْ (يرحمُني) و(يرحمُكم). وبعد التَّسليم سمعت هَرَجًا ومَرَجًا، فهمتُ منه اعتقادَهم أنَّ الإمام قد لحن، وهو مِنْ متخصِّصي اللُّغة العربيَّة. ونَسِيَ هؤلاءِ- أكرمهم اللهُ- أنَّ جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطَّلب ليس بواجب. فقمت وأوضحت المسألة الَّتي أَضْحَتْ مادةً للمناقشة بين متخصِّصي اللُّغة العربيَّة لعدَّةِ أيامٍ.

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1551/3).

(3) عتبان بن مالك بن العجلان الأنصاري الخزرجي: صحابيٌّ، مِنَ البدريِّين، آخى النَّبي-ﷺ- بينه وبين عمر، وكان ضعيفَ البصر ثمَّ عَمِيَ، له عشرة أحاديث، توفِّي سنةَ خمسينَ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج200/4).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، باب: الرُّخْصَةِ في المَطَرِ، 134/1: رقم الحديث 667].

لاحِظْ أنَّه رفع (أَتَّخِذُه)، وهو فعل مضارع واقع في جواب الطَّلب، وقام السُّهيليُّ بتخريج هذه الرِّواية بقوله: "قوله: **(فَصَلٍّ فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذْهُ)** الجزم على جواب الأمر، كأنَّه قال: (إنْ تفعلْ اتخذْه)، والرَّفع على أحد وجهين؛ **أحدهما:** أنْ يكون في موضع النَّعت لـ (مكانًا)، كما تقول: (أعطِني طعامًا آكلُهُ)؛ أيْ: مأكولًا، وهذه صفة على المآل.

والوجه الثَّاني في الرَّفع: القَطْعُ ممَّا قَبْلَهُ، وجَعْلُهُ خبرًا مستأنَفًا، كأنَّه قال: فأنا أتَّخذُه[1].

جاء في(عمدة القاري): "قوله: (فاتَّخذه) بالرَّفع وبالنَّصب- أيضًا- لأنَّ الفاء وقعتْ بعد التَّمنِّي المُسْتَفاد مِنْ قوله: (إنْ شاءَ اللهُ)، تعليقٌ بمشيئة الله"[2].

المسألة الثَّانية- عمل الفعلين المتنازعين في جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطَّلب معًا:

المشهور بينَ الدَّارسينَ يتمثَّلُ في أنَّ الفعل هو العامل الأساسيُّ الَّذي يؤثِّر في غيره مِنَ المعمولات، يقول ابن جِنِّيْ: "أنت مخيَّر في نحو: (قام وقعد زيدٌ)، إنْ شئت أعملتَ الأوَّل، وإنْ شِئْتَ أعملتَ الآخر"[3].

والسُّؤال: هل يقع هذا الفعل (العامل) معمولًا؟

نعم، يقع وذلك عندما يكون الفعل المضارع مرفوعًا أو مجزومًا أو منصوبًا، وليس مِنَ الصَّواب أنْ يتنازعَ ناصبان مثلًا أو ناصب وجازم أو العكس على فعل مضارع واحد، فهذا لم يقع، والحرفانِ المتماثلانِ لا يتواليانِ.

والمشهور يتمثَّل في أنَّ أحد العامِلَيْنِ اللَّذَيْنِ يتنازعانِ العملَ في معمول واحد يعمل فيه على اختلاف بين المدرستينِ البصريَّة والكوفيَّة، جاء في(الإنصاف) باب (القول في أَوْلَى العاملينِ بالعمل في التَّنازُع: "ذهب الكوفيُّون في إعمال الفعلينِ، نحو: (أَكْرَمَنِي وأكرمتُ زيدًا)، و(أكرمتُ وأَكْرَمَنِي زيدٌ) إلى أنَّ إعمال الفعل الأوَّل أَوْلَى، وذهب البصريُّون إلى أنَّ إعمال الفعل الثَّاني أَوْلَى"[4].

أمَّا الكوفيُّون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: الدَّليل على أنَّ إعمال الفعل الأوَّل أولى: النَّقلُ،

---

(1) يُنظر: السُّهيليُّ، أمالي السُّهيلي (ص111).

(2) العينيُّ، عمدة القاري (ج168/4).

(3) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج389/2).

(4) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص79).

والقياسُ، ومثَّلوا للنَّقل بقول الشَّاعر:

فَلَـوْ أنَّ مـا أَسْـعَى لأَدْنَـى مَعِيشَـة كَفَـانِي، وَلَـمْ أَطْلُـبْ، قَلِيـلٌ مِـنَ المـالِ[1]

وأمَّا القياس فيتمثَّلُ في أنَّ الفعل الأوَّل سابقٌ للفعل الثَّاني، وهو صالحٌ للعمل كالفعل الثَّاني، إلَّا أنَّه لمَّا كان مبدوءً به كان إعمالُهُ أولى؛ لقوَّةِ الابتداء والعناية به[2].

أمَّا البصريُّون فاحتجُّوا بالنَّقل، والقياس- أيضًا- أمَّا النَّقل فقد جاء كثيرًا، قال الله- تعالى: ﴿. . .آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[3].

وأمَّا القياس فيتمثَّلُ في أنَّ الفعل الثَّاني أقربُ إلى الاسم مِنَ الفعل الأوَّل؛ وليس في إعماله دون الأوَّل نَقْصُ معنًى، فكان إعمالُهُ أولى[4].

غير المشهور يتمثَّلُ في أنَّه عندما يتنازع عاملان على معمول واحد فإنَّهما يعملان فيه معًا، وذلك إذا كان الفعل المضارع (المعمول المتنازَع عليه) واقعًا في جواب الطَّلب، ومِنْ ذلك قول الشَّاعر:

خَليلَـــيَّ رَوِّحـــا واذْكُـــرا اللهَ تَرْشُـــدا وَمِـيْلَا لِـوادي السَّـفْحِ حَيْـثُ يَميـلُ[5]

ومنه قول شاعر آخر:

كُـنْ مُحْسِـنًا أَوْ مُسِـيْئًا وَابْـقَ لـي أبـدًا تَكُـنْ لَـدَيَّ عَلَـى الحـالَيْنِ مَشْـكورًا[6]

فالفعل (تكن) مضارع مجزوم واقع في جواب الطَّلب، وتَنازَعَ العملَ فيه فِعْلَا الطَّلب: (كُنْ،

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس بن حجر الكنديِّ، وهو في ديوانه (ص139 دار المعرفة)، والكتاب (ج79/1)، والإنصاف (ص79). **الشَّاهد:** أَعْمَلَ الفعل الأوَّل، ولو أعمل الثَّاني لنصب (قليلًا)، وذلك لم يَرْوِه أحدٌ.

(2) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص80).

(3) [الكهف: 96]. وجه الاستشهاد أنَّه أَعْمَلَ الفعل الثَّاني، وهو (أفرغ)، ولو أَعْمَلَ الفعلَ الأوَّلَ لقال: أُفْرِغُهُ عليه.

(4) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ص81- 82).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، لعبد الله بن الدُّمَيْنَة، وهو في ديوانه (ص35).
الشَّاهد: (**رَوِّحا واذْكُرا تَرْشُدا**) الفعلان (**رَوِّحا**)، و(اذْكُرا) طَلَبِيَّانِ تنازعا العملَ في الفعل المضارع المجزوم الواقع في جواب الطَّلب، ولكنَّهما عَمِلا معًا، ولا تعارض في عملِهما معًا، ولا سيَّما أنَّ أحدَهما معطوف على الآخر.

(6) البيت مِنَ البسيط، لأبي بكر الأصفهاني، وهو في أمالي الزَّجاجي (ص114). الشَّاهد: (**كن... وابْقَ... تكن**) عمل فعلان في معمولٍ واحد.

وابْقَ)، و– هنا– يمكن تحديد العامل حسب فهمنا للمقصود، ووجود واو العطف دليل واضح على أنَّ فعلَيِ الطَّلب عَمِلا معًا في جواب الطَّلب، والمعني لا يتنافى مع ما أرادَهُ الشَّاعر.

أمَّا إذا تَرَتَّبَ على طلب أحد العاملينِ للمعمول فسادُ المعنى، فالعمل لِمَا يصحُّ به المعنى دون الآخر، وذلك نحو قول الشَّاعر الَّذي سبق الاستشهاد به في هذه المسألة:

وَلَـوْ أَنَّ مـا اسْـعى لأَدْنـى مَعيشَـةٍ كَفـاني وَلَـمْ أَطْلُـبْ قَليـلٌ مِـنَ المـالِ[1]

فالطَّالب للمعمول (قليل) هو الفعل (كفاني) فقط، أمَّا الفعل (لم أطلبْ) فليس بطالبٍ للمعمول؛ وذلك لأنَّهُ يترتَّبُ على طلبِهِ له فسادُ المعنى؛ لأنَّ الشَّاعر إنَّما أرادَ أنْ يخبرَنا أنَّه صاحبُ هِمَّةٍ عالية، وأنَّهُ يسعى للسُّلطانِ لا للمال، ولو كان ما يريده غير ذلك لكفاه قليلٌ مِنَ المال، ولو قلتَ بوجود تنازع لأدَّى ذلك إلى اضطراب وتناقض المعنى وفساده. إذ يصير المعنى: (كفاني قليلٌ مِنَ المال)، (ولم أطلبْ قليلًا مِنَ المال)، وهذا فيه تناقض واضح.

يقول سيبويه معلِّقًا على بيت امرئ القيس[2] المذكور: "فإنَّما رَفَعَ؛ لأنَّه لم يجعلِ القليلَ مَطْلوبًا، وإنَّما كان المطلوبُ عنده المُلْك، وجعل القليلَ كافيًا، ولو لم يرد ذلك ونَصَبَ– فَسَدَ المعنى"[3].

وإن دلَّ هذا القول على شيء، فإنَّه يدلُّ على أنَّ سيبويهِ عَرِفَ التَّنازع ولم يذكرْه باسمه، قال: "هذا باب الفاعِلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللَّذَيْنِ كلُّ واحدٍ منهما يفعلُ بفاعلِهِ مِثْلَ الَّذي يفعلُهُ به"[4]، فهذا سُمِّيَ فيما بعد باب التَّنازع[5].

خلاصة القول في هذه المسألة أنَّ الفعل المضارع المجزوم الواقع في جواب الطَّلب، مثل قولك: (ازرعْ تحصدْ)، و(وتزوَّجْ تنجبْ) لا يؤثِّر فيه إلَّا فعل واحد.
لكنَّ الخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّل في تنازع فِعْلَيْ أمر مِنْ أجل العمل في هذا الفعل المجزوم.

---

(1) سبق الاستشهاد به في المسألة نفسها.

(2) امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث، أحد الشَّعراء المتقدِّمين على سائر الشَّعراء الجاهليِّين، جعله ابن سلَّام على رأس الطَّبقة الأولى مِنَ الشَّعراء الجاهليِّين، قيل: إنَّه مات مسمومًا في بلاد الرُّوم، يُنظر: جمهرة أشعار العرب: (ص243)، وطبقات فحول الشُّعراء (ج51/1).

(3) سيبويه، الكتاب (ج79/1).

(4) المرجع نفسه، ج73/1.

(5) عرَّفه ابن هشام تعريفًا دقيقًا، بقوله: "أنْ يتقدَّم فعلانِ متصرِّفانِ، أو اسمانِ يُشْبِهانِهما، أو فعل متصرِّف واسم يُشْبِهَهُ، ويتأخَّر عنهما معمول غيرُ سَبَبيٍّ مرفوع، وهو مطلوب لكلٍّ منهما مِنْ حيث المعنى". نحو قولك: (ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيدًا). ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج164/2).

مثل قولك: (ادرسْ واجتهدْ تنجحْ).

والضَّابط الوحيد في هذه الحالة هو عدم فساد المعنى، فإذا ترتَّبَ على التَّنازع فسادُ المعنى، فلا يجوز لفعلَيْ الأمر أنْ يَعْمَلَا معًا في هذا الفعل الواقع في جواب الطَّلب.

المسألة الثَّالثة– العامل في جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطَّلب عامل معنويٌّ:

المشهور بين الدَّارسينَ يتمثَّل في أنَّ العامل المعنويَّ قال بوجوده بعض النُّحاة في المبتدأ، وهو الابتداء، والمشهور– أيضًا– أنَّ العامل في جزم الفعل المضارع غير الواقع في جواب الطَّلب– عاملٌ لفظيٌّ.

وأمَّا غير المشهور فيتمثَّل فيما ذهب إليه بعض النُّحاة مِنْ أنَّ العامل في جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطَّلب هو عاملٌ معنويٌّ، وهو الطَّلب.

جاء في (فتح رَبِّ البريَّة): "وأَثْبَتَ بعضُهم عاملًا معنويًّا، وهو الطَّلب، فالطَّلب يكون جازمًا وهذا قولُ مَنْ قال به، فلا إشكالَ– فحينئذٍ– يَثبتُ عاملٌ معنويٌّ"[1].

وتحدَّث ابن هشام عَنْ هذا النَّوع مِنَ العوامل وأثبته، يقول: "فإنَّه يكون مجزومًا بذلك الطَّلب لِمَا فيه مِنْ معنى الشَّرط؛ ونعني بقصد الجزاء: أنَّك تُقَدِّرُهُ مُسَبَّبًا عَنْ ذلك المتقدِّم كما أنَّ جزاء الشَّرط مُسَبَّبٌ عَنْ فعل الشَّرط"[2].

يخلص الباحث مِنَ البحث في هذه المسألة إلى أنَّ عوامل جزم الفعل المضارع نوعان: **لفظي:** وينقسم إلى الحرف والاسم. **ومعنوي:** وهو الطَّلب، ولا بأس في زيادة هذا النَّوع مِنَ العوامل الَّتي وُصِفَتْ بالمعنويَّة، وأنَّه لا إشكال في إثباته طالما أثبته النُّحاة.

المسألة الرَّابعة– جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الاستفهام:

رأس الباب– المشهور بين الدَّارسين– يتمثَّل في أنَّ الفعل المضارع الواقع في جواب الطَّلب يُجْزَم جوازًا، وأنَّ الطَّلب: أمر، كما في قوله– تعالى: ﴿**وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً**...﴾[3]، أو: نهي، مثل قولك: (لا تُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ الله تَنَلْ رضاه).

---

(1) الحازميُّ، فتح رَبِّ البريَّة في شرح نظم الآجروميَّة (ص210).

(2) ابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص80).

(3) [الحجُّ: 27].

بعكس لو كان المتقدِّم نفيًا أو خبرًا مُثْبَتًا، يقول ابن هشام: "ولو كان المُتَقَدِّم نفيًا أو خبرًا مُثبتًا لم يُجْزَمِ الفعل بعده، **فالأوَّل**، نحو: (ما تأتينا تحدِّثُنا)، برفع (تحدِّثُنا) وجوبًا، ولا يجوز لك جزمه. **والثَّاني**، نحو: (أنت تأتينا تحدِّثُنا)، برفع (تحدِّثُنا) وجوبًا باتِّفاق النَّحويِّين"[1].

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور- أنْ يُجْزَم الفعل المضارع إذا كان جوابًا للاستفهام، يقول الفرَّاء: "فإذا كانتْ استفهامًا رفعتَ الفعل الَّذي يلي (أين) و(كيف)، ثُمَّ تَجْزم الفعل الثَّاني ليكون جوابًا للاستفهام، بمعنى الجزاء، كما قال اللَّه- تعالى: ﴿...**هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ**﴾[2]، ثُمَّ أجاب الاستفهام بالجزم فقال- تعالى- ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ**...﴾[3]"[4].

ويقول في موضع آخر تعليقًا على جزم الفعل المضارع في قوله- تعالى: ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ**...﴾[5]: "جُزِمَتْ فِي قراءتنا فِي (هَلْ)، وفي قراءة عَبْد اللَّه للأمر الظَّاهر، لقوله: (آمِنوا)، وتأويل: (هَلْ أدلُّكم) أمر- أيضًا- فِي المعنى، كقولك للرَّجل: (هَلْ أنت ساكت؟)؛ معناه: (اسكتْ)"[6].

خلاصة القول في هذه المسألة أنَّ المشهور يتمثَّل في أنَّ الفعل المضارع يُجزَم إذا كان واقعًا في جواب الطَّلب (الأمر والنَّهي)، والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ هذا الفعل يُجزَم إذا كان واقعًا في جواب الاستفهام.

صحيح أنَّ الاستفهام في عُرْف البلاغيِّين طلب، ولكنَّ الفرَّاء يضع سببًا آخر لجزم هذا الفعل الواقع في جواب الاستفهام، وهو أنَّه يَعُدُّ الاستفهام أمرًا، كقول القائل: (هَلْ أنت ساكت؟)؛ أيْ: (اسكتْ)، ومنه قوله- تعالى: ﴿...**فَهَلْ أَنْتُم مُّنتَهُونَ**﴾[7]؛ أيْ: انتهوا.

---

(1) ابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص81).
(2) [الصَّف: 10].
(3) [الصَّف: 12].
(4) الفرَّاء، معاني القرآن (ج86/1).
(5) [الصَّف: 12].
(6) الفرَّاء، معاني القرآن (ج86/1).
(7) [المائدة: 91].

الصُّورة الثَّانية: أدوات أخرى غير معهودة تجزم الفعل المضارع

وفيها المسائل الآتية:

المسألة الأولى- الجزم بـ (إذا)؛ وهي مِنَ الأدوات غير الجازمة:

المشهور بينَ الدَّارسينَ يتمثَّل في أنَّ (إذا) ظرفُ زمانٍ مُسْتَقْبَل[1]، فلا تجزم، يقول القزَّاز[2]: "(إذا) لِمَا يُسْتَقْبَل مِنَ الزَّمان، إذا قال القائل: (إذا أَكْرَمْتَني أَكْرَمْتُكُ)، فالإكرام معلوم، غير أنَّه لم يقع، وقوله - ﷻ: ﴿**إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ**﴾[3]، وقتٌ معلومٌ لم يقع"[4].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ الجزمَ وَرَدَ بها، وقد خصُّوهُ بالشِّعْر، يقول سيبويهِ عَنِ الجزم بها: "وقد جازَوا بها في الشِّعْر مضطرِّينَ، شبَّهوها بـ (إنْ)، حيث رأَوْها لِمَا يُسْتَقْبَلُ، وأنَّها لا بُدَّ لها مِنْ جواب"[5]، ويقول ابن مالك: "وأمَّا في الشِّعْر فشاع الجزم بها حملًا على (متى)"[6].

يَفْهَمُ الباحثُ مِنْ كلام ابن مالك أنَّه لم يخصَّ الجزم بها في الشِّعْر، ويُفْهَمُ كذلك أنَّه يجوز الجزم بها في الكلام بقلَّة، وقد صرَّح بذلك ابنُ مالكٍ في (شواهد التَّوضيح)، يقول: "شُبِّهتْ (إذا) بـ (متى) فأُعْمِلَتْ، وهو في النَّثر نادر، وفي الشِّعْر كثير"[7].

---

(1) **ملاحظة:** كثيرًا ما نسمع بين أوساط المعربينَ في زماننا عند إعراب (إذا) قولهم: (ظرف لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمان)، ويُفَضَّلُ أنْ تُسْتَبْدَلَ هذه العبارة بعبارة أخرى هي: (ظرف زمان مُسْتَقْبَل) وذلك لسببين، **الأوَّل:** لأنَّ الصِّيغة الأولى تُوْهِمُ السَّامع أنَّ (إذا) ظرفُ زمانٍ، ومظروفه هو ما يُستقبَلُ مِنَ الزَّمان، فالظَّرف والمظروف شيءٌ واحد، وهذا لا يكون. **الثَّاني:** الصِّيغة الأولى قد تكون مقبولة إذا جعلتَ اللَّام زائدة أو تجعلها مع مجرورها متعلِّقة بكون خاصٍّ محذوف تقديره: ظرف موضوع لِمَا يُستقبل مِنَ الزَّمان. أمَّا الصِّيغة الثَّانية فلا حذف فيها ولا تقدير. يُنظر: عبَّاس حسن، النَّحو الوافي (ج440/4). بتصرُّف.

(2) أبو عبد الله محمَّد بن جعفر القَزَّاز القيرواني التَّميمي النَّحوي، شيخ اللُّغة في المغرب، كان إمامًا علامَّة، قيِّمًا بعلوم العربيَّة، مهيبًا عند الملوك والعلماء، محبوبًا عند العامَّة، يملكُ لسانَهُ مَلْكًا شديدًا. صنَّف (الجامع في اللُّغة)، و(ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة)، وغيرها، مات سنة اثنتي عشرةَ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر السُّيوطي، بغية الوعاة (ج71/1).

(3) [الانشقاق: 1].

(4) القزَّاز، ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة (ص343).

(5) سيبويه، الكتاب (ج61/3).

(6) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج82/4).

(7) ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص71- ص72).

وممَّا يدلِّلُ على أنَّ الجزم وَرَدَ بها في النَّثر- أيضًا- قول النَّبيِّ -ﷺ- لعليٍّ وفاطمة- رضي الله عنهما: "**إذَا أخَذْتُما مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا اللهَ أرْبَعَاً وثَلاَثِينَ واحْمَدَا ثَلاثاً وثَلاثِينَ وسَبِّحَا ثَلاثًا وثَلاثِينَ**"[1].

جاء في (الجنى الدَّاني): "ومع تَضَمُّنِها معنى الشَّرط لم يُجْزَمْ بها إلَّا في الشَّعْر"[2]، وفي (مغني اللَّبيب): "ولا تعمل (إذا) الجزم إلَّا في ضرورة"[3].

وجاء في (النَّحو الوافي): "ونوع ثالث يختلفُ النُّحاة في اعتباره جازمًا، وقليل منهم يعدُّه جازمًا، ويَقْصِرُ جزمَهُ على الشِّعْر دون النَّثر، وأدواته ثلاث: (إذا، كيفما، لو). والجوازم بأنواعها الثَّلاثة لا تدخل إلَّا على الفعل ظاهرًا، أو مقدَّرًا"[4].

جاء في (مجالس ثعلب): "قولك: (إذا تزرْني أزرْك) يجوز في الشِّعْر"[5]، وأنشد:

وإذا نُطـــاوِعْ أَمْـــرَ ســـادَتِنا لا يَثْنِنـــا بُخْـــلٌ ولا جُـــبُنُ[6]

عقَّب ابن مالك: "وليس قائلُ هذا مضطرًّا؛ لأنَّه لو رفع (نُطاوع) لم يكسر الوزن ولم يزاحفه[7]"[8]. وعَنْ سبب جواز المجازاة بها يقول القزَّاز: "وممَّا يجوز له: المجازاة بـ (إذا)... فإذا اضطرَّ الشَّاعر جاز له أنْ يُجازِي بـ (إذا)؛ لأنَّها تشبه حروف الشَّرط بردِّها الماضي إلى المُسْتَقْبَل"[9]، ومِنْ شواهدها في الشِّعْر كذلك قول الشَّاعر:

---

(1) [البخاري، صحيح البخاري، باب: مناقب علي-ﷺ- القرشي الهاشمي، 19/5: رقم الحديث 3705].

(2) المرادي، الجنى الدَّاني (ص367) .

(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج75/2).

(4) عباس حسن، النَّحو الوافي (ج406/4).

(5) ثعلب، مجالس ثعلب (ج74/3).

(6) البيت مِنَ الكامل، ولم أقف له على قائل، وهو في معاني القرآن (ج158/3)، ومجالس ثعلب (ج74/3)، وشرح التَّسهيل (ج82/4)، والنَّحو الوافي (ج440/4). الشَّاهد: الجزم بـ (إذا) تشبيهًا لها بـ (متى)، (نُطاوِعْ) فعل الشَّرط. و(يَثْنِنا) جواب الشَّرط، وكلاهما جاء مجزومًا.

(7) قوله: يُزاحِفُهُ؛ أيْ: يجعل فيه زَحافًا. والزَّحاف كما عرَّفه العروضيُّون، تغيُّر يحدث في حشو البيت غالبًا، وهو خاصٌّ بثواني الأسباب، ودخولُهُ في بيت مِنْ أبيات القصيدة لا يلزم دخولُهُ في بقيَّة أبياتها.

(8) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج82/4).

(9) القزَّاز، ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة (ص343).

تَرْفَـعُ لـي خَنْـدَفٌ واللهُ يَرْفَـعُ لـي نــارًا إذا خَمَــدَتْ نيــرانُهُمْ تَقِــدِ[1]

ومنه ما أنشده الفرَّاء مِنْ قول شاعر آخر:

واسْـتَغْنِ مـا أَغْنَـاكَ رَبُّـكَ بِـالْغِنى وَإِذا تُصِــبْكَ خَصاصَــةٌ فَتَجَمَّــلِ[2]

عقَّب ابن مالك على البيت بقوله: "ولو قيل: إنَّ هذا ليس بضرورة لِتَمَكُّنِ الجازم بـ (إذا) مِنْ أنْ يَجْعَل مكانها (متى) الشَّرطيَّة لكان قولًا لا رادَّ له إلَّا بأنْ يُقال: لو كان جائزًا في غيرِ الشِّعْر ما عُدِمَ ورودُهُ نثرًا"[3]، ومنه قول الشَّاعر:

إذا قَصُـرَتْ أَسْـيافُنا كـانَ وَصْـلُها خُطانــا إِلــى أَعْـدائِنا فَنُضــارِبِ[4]

يرى الباحث أنَّه مِنَ الصَّحيح أنْ نعدَّ هذه الأدوات الثَّلاث (كيفما)، و(إذا)، و(لو) أدوات غير جازمة فهذه أدوات لا تجزم، وإنَّما يقتصر عملُها على ربط أمر بأمر آخر، صحيح أنَّ هناك تعليق للفعل الثَّاني على الفعل الأوَّل، وهو تعليق مِنْ نوع خاصٍّ، ولكنَّها لا ترقى لِأَنْ تكون في مرتبة الجوازم سواء الَّتي تجزم فعلًا واحدًا أو تجزم فعلين. ولم يقتصر الخلاف على أنَّها تجزم، أو لا تجزم؛ وإنَّما امتدَّ إلى ميدان جزمِها؛ أهو النَّثرُ والشِّعرُ معًا أمِ الشِّعْر فقط.

يفضِّل الباحث الأخذ بالرَّأي الَّذي يُبِيح أنْ تجزم في الشِّعْر فقط؛ لورود النُّصوص الشِّعريَّة المجزومة بها وقد ذكر النُّحاة بعضها.

---

(1) البيت مِنَ البسيط، للفرزدق، لم أعثر عليه في ديوانه، وهو في الكتاب (ج61/3)، والمقتضب (ج56/2) وشرح المفصَّل(ج47/7)، وشرح الكافية الشَّافية(ج1583/3) وشرح التَّسهيل(ج82/4).
اللُّغة: خَنْدَفٌ: هي امرأة، وسُمِّيَت بها القبيلة، والخَنْدَفَة: الهَرْوَلَة والإسراع في المَشْي.
الشَّاهد: الجزم بـ (إذا). الفعل (تَقِدِ) مجزوم، ولكنْ تحرَّكت الدَّال بالكسر لأجل القافية.

(2) البيت مِنَ الكامل، لعبد قيس بن خفاف، وهو في معاني القرآن(ج158/3)، وشرح الكافية (ج3/ 1584)، وشرح التَّسهيل (ج82/4)، وشرح أبيات مغني اللَّبيب للبغداديِّ(ج222/2).
الشَّاهد: (وَإِذا تُصِبْكَ) حيث جزم بـ (إذا) ؛ وهذا خاصٌّ بالشِّعْر.

(3) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج82/4).

(4) البيت مِنَ الطَّوِيل، لقيس بن الحطيم الْأَنْصارِيِّ. وهو في الكتاب (ج61/3)، وحروف المعاني والصفات للزَّجَّاجيِّ (ص63)، وشرح أبيات سيبويه للسِّيرافيِّ: (ج135/2).
المعنى: أنَّ أسيافَنا إذا لم تَنَلِ المضروبينَ، تقدَّموا وخَطَوْا إلى مَنْ يقاتلهم حتَّى يضربوه.
الشَّاهد: جزم الفعل المضارع (نُضارب)، وعطفَهُ على (كان)، وجملة (كان) هي جواب (إذا)، والماضي يُسْتَعْمَل في الجزاء في موضع المستقبَل، فكأنَّ التَّقدير أنَّ (كان) في موضع (يكن) المجزومة؛ فلذلك عَطَفَ عليها فعلًا مجزومًا وهو (نضارب).

قضيَّة للنِّقاش:

المشهور بين الدَّارسين أنَّ (إذا) مِنْ أدوات الشَّرط غير الجازمة، وغير المشهور أنَّه وقع الجزمُ بها، يقول سيبويه: "وقد جَاوَزُوا بها في الشِّعْر مضطرِّينَ، شَبَّهوها بـ (إنْ)، حيثُ رَأَوْها لِمَا يُسْتَقْبَل، وأنَّها لا بُدَّ لها مِنْ جواب"[1]، ويقول ابن مالك:"وأمَّا في الشِّعْر فشاع الجزم بها حملًا على (متى)"[2].

وظاهر الكلام يُوْحي أنَّ هناك تناقضًا واضحًا بين ما ذكره سيبويهِ وما ذكره ابن مالك حول الجزم بـ (إذا) وإعمالها عَمَلَ (إنْ) الشَّرطيَّة، فالأوَّل (سيبويه)، ذَكَرَ أنَّ العرب جزموا بها في الشِّعْر مُضْطَرِّينَ، وذَكَرَ الثَّاني (ابن مالك) شيوع الجزم بها في الشِّعر، والسُّؤال كيف يُجْزَم بها اضطرارًا، وهي في الوقت ذاته، الجزمُ بها شائع؟

يرى الباحث أنَّ الاثنين على حقٍّ وصواب فيما ذَهَبَا إليه، ولا تعارض بين القولينِ، ويمكن التَّوفيقُ بين هذينِ الرَّأيينِ بكلِّ بساطة ووضوح، فسيبويهِ عاش في القرن الثَّاني الهجريِّ- كما هو معلوم- وعندما نَظَرَ في أشعار العرب وَجَدَ أنَّ الجزم بها نادرٌ وغير شائعٍ، فقرَّر أنَّ العرب جزمتْ بها مضطرَّةً في الشِّعْر دون النَّثر، وأمَّا ابن مالك فعاش في القرن السَّابع الهجريِّ- كما هو معلوم- وعندما نظر في أشعار العرب وَجَدَ أنَّ الجزم بها قد شاع لا سيَّما في أشعار الشُّعراء الَّذين أَتَوا بعد سيبويه.

وهناك احتمال آخر قابلٌ لصحَّة الاعتقاد، يتمثَّل في أنَّ سيبويه عندما نَظَرَ في أشعار العرب لمعرفة مدى شيوع مسألة الجزم بـ (إذا) فيها، لم تكن نظرتُهُ شاملةً، وإنَّما اكتفى بالاطِّلاع على بعض الشَّواهد لِيَحْكُمَ مِنْ خلالها على أنَّ الجزم بها على وجه الاضطرار، بعكس ابن مالك الَّذي تتبَّع الجزم بـ (إذا) في تلك الأشعار فوجدها شائعةً، وهذا الرَّأي ما يميل الباحث إلى ترجيحه، والاعتقاد بصحَّته، مِنْ- هنا- يتبيَّنُ للمتأمِّل في هذه المسألة أنْ لا تَعارُضَ بين المذهبينِ.

المسألة الثَّانية- الجزم بـ (لو):

المشهور بينَ الدَّارسينَ يتمثَّل في أنَّ (لو) حرفُ شرطٍ في المستقبَل إلَّا أنَّها لا تجزم، وقد جُزِمَ بها ضرورة[3]؛ ولِغَلَبَةِ دخولها على الماضي لم تجزم، وزعم بعضهم أنَّ الجزم بها

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج63/3).

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج82/4).

(3) يُنظر: رصف المباني (ص291)، والجنى الدَّاني (ص286).

مُطَّرِدٌ على لغةٍ، وأَجازَهُ جماعةٌ في الشِّعر منهم ابن الشَّجريِّ[1]، مِنْ – هنا– يتبيَّنُ لك أنَّ الجَزْمَ بها ليس مشهورًا، ومِنْ شواهد الجزم بها قول الشَّاعر:

لَـــوْ يَشَـــأْ طـــارَ بِـــهِ ذو مَيْعَـــةٍ لاحِـقُ الآطـالِ نَهْـدٌ ذو خُصَـلْ[2]

هذا البيت لا حُجَّة فيه عند ابن مالك مِنْ وجهينِ، **الأوَّل:** لأنَّ مِنَ العرب مَنْ يقول: (جاء يجي)، و(شاء يشا)، بترك الهمزة.

الوجه الثَّاني: يمكن أنْ يكون قائل هذا البيت مِنْ لغتِهِ ترك همزة (يشاء) فقال: (يشا)، ثُمَّ أبدل الألف همزة[3]، ومنه قول شاعر آخر:

تامَـتْ قُـوَّادَكَ لَـوْ يَحْزُنْـكَ مَـا صَـنَعَتْ إِحْدَى نِساءِ بَنِى ذُهْلِ بنِ شيبانا[4]

أمَّا هذا البيت الثَّاني عند ابن مالك فهو مِنْ تسكين ضمَّة الإعراب تخفيفًا، كما قرأ أبو عمرٍو ابن العلاء: ﴿**إِن يَنصُرْكُمُ اللّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ**. . . ﴾[5]، و﴿**...وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُون** ﴾[6][7].

الملاحَظُ أنَّ (لو) في البيتينِ جاءتْ بلا جواب، فجوابُها يُسْتَغْنَى عنه لدليل، كما اسْتُغْنِيَ عَنْ جواب (إنْ)[8].

جاء في (رصف المباني): "لا يكون جوابُها بعدها إلَّا محذوفًا غالبًا؛ لدلالة الكلام عليه"[9].

خلاصة القول في هذه المسألة: (لو) حرف شرط في المستقبَل، وهي في الأصل لا تجزم؛ بسبب غَلَبَةِ دخولِها على الفعل الماضي، ولو أُرِيدَ بها معنى (إنْ) الشَّرطيَّة، هذا هو

---

(1) يُنظر: ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج1/288؛ ج2/88).

(2) البيت مِنَ الرَّمَل، نسبه العيني لعلقمة، ولم أعثر عليه في ديوانه، ونسبه أبو تمام في الحماسة مع بيتين آخرين إلى امرأة مِنْ بني الحارث بن كعب، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج3/1632)، والجنى الدَّاني (ص287)، ومغني اللَّبيب (ج3/434)، وخزانة الأدب (ج11/298). **الشَّاهد: (لو يَشَأْ طار)** استشهد به ابن الشَّجريِّ على الجزم بـ (لو).

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج3/1633).

(4) البيت مِنَ البسيط، للَقِيط بن زُرَارَة، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج3/1634)، والجنى الدَّاني (ص287)، وخزانة البغداديِّ (ج11/299). **الشَّاهد:** (لَوْ يَحْزُنْكَ)، **الاستشهاد:** الجزم بـ (لو).

(5) [آل عمران: 160].

(6) [الأنعام: 109].

(7) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج3/1634).

(8) يُنظر: المرجع السابق، ج3/1642.

(9) المالقي، رصف المباني (ص291).

المشهور في استعمالها.

غير أنَّ بعض العلماء ذَكَرَ أنَّ (لو) قد تقترض مِنْ (إنْ) الشَّرطيَّة حَكْمَ الجزم، فتجزم الفعل المضارع، وقد أجاز ذلك جماعة في الشِّعر دون غيره منهم ابن الشَّجريِّ.

المسألة الثَّالثة- المجازاة بـ (كيفما):

رأس الباب- المشهور بين النُّحاة والدَّارسين- أنَّ (كيفما) تحمل معنى الشَّرط، ولكنَّها ليستْ مِنَ الأدوات المعروفة الَّتي يمكن أنْ يُجازَى بها، يقول سيبويهِ: "وسألتُ الخليلَ عَنْ قوله: (كيف تصنعْ أصنعْ)، فقال: هي مُسْتَكْرَهَة، وليستْ مِنْ حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأنَّ معناها: (على أيِّ حال تكنْ أكنْ)"[1].

يُفْهَمُ مِنْ كلام الخليل أنَّه يمكن المجازاة بها معنًى لا عملًا، ويجب أنْ يكون فِعْلاها مُتَّفِقَيْ اللَّفظ والمعنى.

ذكر ابن هشام أنَّ (كيف) تُسْتَعْمَل على وجهين، **الأوَّل:** أنْ تكون شرطًا فتقتضي فعلينِ مُتَّفِقَيْ اللَّفظ والمعنى غير مجزومينِ، نحو: (كيف تصنعُ أصنعُ)، ولا يجوز: (كيف تجلسُ أذهبُ)، باتِّفاق[2]، جاء في (الإنصاف): "وذهب البصريُّون إلى أنَّه لا يجوز أنْ يُجازى بها"[3]. واحتجُّوا بأنْ قالوا:

1- إنَّها نَقَصَتْ عَنْ سائر أخواتها؛ لأنَّ جوابَها لا يكون إلَّا نكرة؛ لأنَّها سؤال عَنِ الحال، والحال لا يكون إلَّا نكرةً.

2- إنَّما لم يَجُزْ المجازاةُ بها؛ لأنَّها لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في (مَنْ، وما، وأيّ، ومهما)، فلمَّا قَصُرَتْ في ذلك عَنْ نظائرها ضَعُفَتِ المجازاةُ بها.

3- إنَّ الأصل في الجزاء أنْ يكون بالحرف، إلَّا أنْ يُضْطَرَّ إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة - ههنا- تُلْجِئُ إلى المجازاة بها[4].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج60/3). ويُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1868/4).

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج135/3).

(3) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص511).

(4) المرجع السابق، (ص512).

جاء في (همع الهوامع): "ولا يُجازى بـ (كيف)...ولا يُجْزَم بها...وقال الكوفيُّون وقُطْرُب: نعم مطلقًا[1]، وقوم إنْ اقترنت بـ (ما)، نحو: (كيفما تكنْ أكنْ)"[2].

بالنَّظر إلى ما ذكره السُّيوطيُّ يجد الباحث أنَّ القِسْمَ الأوَّل مِنْ كلامه أنَّه لا يُجازى بها، إنَّما يشكِّل رأس الباب والمشهور، بينما يشكِّل الشَّطر الثَّاني مِنْ كلامه، وهو أنَّ الكوفيِّين وقُطْرُب قالوا بجواز المجازاة بها سواء اقترنتْ بـ (ما) أم لم تقترن، واشتراط آخرينَ للمجازاة بها أنْ تقترنَ بـ (ما)، كلُّ هذا يعدُّ خروجًا عَنِ الباب.

جاء في (حروف المعاني): "(كيف): سؤال عَنْ حال، كقولك: (كيف زيد؟)، فيُقال: صالحٌ أو سَقيمٌ، ويُضَمُّ إليها (ما) فيُجازَى بها، كقولك: (كيفما تصنعْ أصنعْ)"[3].

وجاء في (الإنصاف): "ذهب الكوفيُّونَ إلى أنَّ (كيف) يُجازى بها كما يُجازى بـ (متى) و(أينما) وما أشبههما مِنْ كلمات المجازاة"[4].

واحتجَّ الكوفيُّونَ بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يجوز المجازاة بها؛ لأنَّها:

1- مُشابِهَةٌ لكلمات المجازاة في الاستفهام، أَلَا ترى أنَّ (كيف) سؤال عَنِ الحال، كما أنَّ (أينَ) سؤال عَنِ المكان، و(متى) سؤال عَنِ الزَّمان.

2- لأنَّ معناها كمعنى كلمات المجازاة، أَلَا ترى أنَّ معنى: (كيفما تكنْ أكنْ): (في أيِّ حال تكنْ أكنْ)، وكما أنَّ معنى: (أينما تكنْ أكنْ): (في أيِّ مكان تكنْ أكنْ)، ومعنى: (متى ما تكنْ أكنْ): (في أيِّ وقت تكنْ أكنْ).

3 - احتجُّوا بموقف الخليل بن أحمد منها الَّذي جَعَلَ مخرجَها مَخْرَجَ الجزاء، وإنْ لم يقُلْ إنَّها مِنْ حروف الجزاء.

4- قالوا: ولا يجوز أنْ يُقال: إنَّما لم يَجُزْ المجازاة بها؛ لأنَّها لا تتحقَّق بها؛ لأنَّك إذا قلت: (كيف تكنْ أكنْ)، فقد ضَمِنْتَ له أنْ تكون على أحواله كلِّها وذلك مُتَعَذَّر؛ لأنَّا نقول: هذا يلزمكم في تجويزكم (كيف تكونْ أكونْ)؛ لأنَّ ظاهرَ هذا يقتضي ما منعتموه؛ فكان ينبغي أنْ لا يجوز، فلمَّا أجزتموه دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه[5].

---

(1) أيْ: أنَّها تَجْزِمُ على كلِّ حال، سواء اقترنت بـ (ما) أم لا.

(2) السُّيوطي، همع الهوامع (ج2/453). ويُنظر: الجَوْجَري، شرح شذور الذَّهب (ج2/603).

(3) الزَّجَّاجيُّ، حروف المعاني والصِّفات (ص59).

(4) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص511).

(5) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف، (ص511- ص512).

جاء في (الصِّحاح): "وإذا ضَمَمْتَ إليه (ما) صحَّ أنْ يُجازى به، تقول: (كيفما تفعلْ أفعلْ)"[1]، أمَّا ابن الأنباريِّ فيقول: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (كيف) يُجازى بها كما يُجازى بـ (متى، وأينما) وما أَشْبَهَها مِنْ كلمات المجازاة، وذهب البصريُّون إلى أنَّه لا يجوز المجازاة بها"[2].

بالنَّظر للحِجَجِ الَّتي احتجَّ بها الفريقان؛ البصريُّون والكوفيُّون يعتقد الباحث أنَّ أدلَّة الكوفيِّين أقوى مِنْ أدلَّة البصريِّين، ومع ذلك شكَّل رأيُهم حول هذا اللَّفظة خروجًا بها عن أصل الباب، بينما شكَّل رأيُ البصريِّين في عدم المجازاة بها رأس الباب؛ ذلك لأنَّه – حسب رأيي– لا يوجد دليل سماعيٌّ– ولو واحدًا– يؤيِّد رأيَ أحدِ الفريقين فيما ذهب إليه.

جاء في كتاب (دليل الطَّالبين): "المشهور في (كيفما) عدم الجزم؛ لعدم السَّماع خلافًا للكوفيِّين"[3].

هذا ولم ترد لفظة (كيفما) في القرآن الكريم، ولا في (صحيح البخاري)– مصدرين مهمَّينِ مِنَ المصادر اللُّغويَّة المهمَّة عند العرب– على أيِّ تركيبة مِنَ التَّراكيب، هذا فضلًا عَنْ عدم ورودها في الشِّعْر.

خلاصة القول في هذه المسألة: (كيفما) اسم مُبهَم تضمَّنَ معنى الشَّرط، فتحتاج شرطًا وجوابًا مجزومينِ عند الكوفيِّينَ، سواءٌ أَلَحِقَتْها (ما) الزَّائدة للتَّوكيد، نحو: (كيفما تكنْ يكنْ صاحبُك)، أَمْ غيرَ مُلحَقةٍ بها، نحو: (كيف تذهبْ أذهبْ).

ومِنَ النُّحاةِ مَنْ يجزمُ بها، كما رأيت (وهم الكوفيُّون)، ومنهم مَنْ يجعلُها شرطًا غيرَ جازمٍ، فالفعلان بعدها مرفوعان، فهي عندهم بمنزلة (إذ)، تقتضي شرطًا وجزاءً، ولا تجزمُ، غير أنَّها تقتضي فعلينِ مُتَّفِقَي اللَّفظ والمعنى (وهم البصريُّون). ولم يجدِ الباحث لها بعد البحث والدِّراسة شاهدًا مِنْ كلام العرب.

المسألة الرَّابعة– (إذا ما) يُجْزَم (يُجازى) بها:

رأس الباب– والمشهور بين النُّحاة والدَّارسين– يتمثَّل في أنَّ الَّذي يجزم فعلين مِنَ الحروف: (إنْ)، وهي أمُّ الباب، و(إذ ما)، يقول سيبويه عَنْ (إذ): "ولا يكون الجزاءُ في (إذ) حتَّى يُضَمَّ إليها (ما)، فتصير(إذ) مع (ما) بمنزلة (إنَّما)، و(كأنَّما)، وليست (ما) فيها بـ (لغو)،

---

(1) الجوهريُّ، الصِّحاح (ج111/5).

(2) ابن الأنباريِّ، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص511).

(3) الكرميُّ، دليل الطَّالبين لكلام النَّحويِّين (ص30).

ولكنَّها مع (ما) بمنزلة حرف واحد"[1]، وجاء في (شرح التَّصريح): "والنَّوع الثَّاني جازم فعلين: وهو إحدى عشرةَ كلمةً، وهي بالنَّظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه، أربعة أنواع: حرف باتِّفاق، هو (إنْ)، وهي أمُّ الباب، وحرف على الأصحِّ وهو (إذ ما)"[2].

وغير المشهور يتمثَّل في الجزم بها، جاء في (شرح المفصَّل): "لم يذكرها سيبويه في الحروف، والقياس أنْ تكون حرفًا كـ (إذ ما)؛ ولذلك لا يعود إليها ضمير كما يعود إلى غيرها مما يُجازى به مِنْ نحو(مَنْ، وما، ومهما)"[3].

يرى الباحث أنَّ كلام ابن يعيش غيرَ دقيقٍ عندما ذكر أنَّ سيبويه لم يذكر(إذا ما) في الحروف، ويستدلُّ الباحث على صحَّة ذلك بما ورد في (الكتاب)، حيث عقَّب سيبويه على بيت كعب بن زهير بقوله: "والجيِّد قول كعب بن زهير"[4]:

وَإذا مـــا أَشَـــاءُ أَبْعَـــثُ مِنْهـــا مَغْـرِبَ الشَّـمْسِ ناشِـطًا مَـذْعورا[5]

يقصد سيبويه أنَّ الجيِّد ألَّا يُجْزَم بـ (إذا ما) كما لم يَجْزِمْ ابن زهير بها، مِنْ- هنا- يتَّضح أنَّ سيبويهِ ذكرها في كتابه، ومِنَ الشَّواهد على الجزم بـ (إذا ما) قول الشَّاعر:

فَقَـامَ أَبُـو لَيْلَـى إِلَيْـهِ ابْـنُ ظَـالِمٍ وكـانَ إذا مـا يَسْـلُلِ السَّـيْفَ يضـربِ[6]

نقل صاحب الخزانة عَنْ أبي عليٍّ: كان القياس أنْ تَكُفَّ (ما) (إذا) عَنِ الإضافة كما كَفَّت (حيث، وإذ) لمَّا جُوْزِيَ بهما، إلَّا أنَّ الشَّاعر إذا ارتكب الضَّرورة استجاز كثيرًا ممَّا لا يجوز في الكلام، وإنَّما جاز المُجازاة بـ (إذا ما) في الشِّعر؛ لأنَّها قد ساوَقَتْ (إنْ) في الاستفهام إذ كان وقتُها غيرَ معلومٍ، فأُشْبِهَتْ بجهالة وقتِها ما لا يُدْرَى أنْ يكون أم لا يكون[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج56/3).

(2) الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج398/2).

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج47/7).

(4) سيبويه، الكتاب (ج62/3).

(5) البيت مِنَ الخفيف، لكَعْب بن زهير، وهو في ديوانه (ص68)، والكتاب (ج62/3)، والمقتضب (ج57/2). وشرح أبيات سيبويه لأبي محمَّد السِّيرافيِّ (ج124/2)، والتَّبصرة والتَّذكرة (ج409/1). **الشَّاهد:** (وَإذا ما أَشاءُ أَبْعَثُ) لم يجزم الشَّاعر بـ (إذا ما)، وإنَّما جاء فعل الشَّرط وجوابه مرفوعَيْنِ.

(6) البيت مِنَ الطَّويل، للفرزدق، وهو في ديوانه (ص24). والتَّبصرة والتَّذكرة (ج408/1).

الشَّاهد: (إذا ما يَسْلُلِ السَّيْفَ يضربِ) جزم الشَّاعر بـ (إذا ما)، فجاء فعل الشَّرط وجوابه مجزومينِ.

(7) البغداديُّ، خزانة الأدب (ج78/7).

ويفسِّر أبو عليٍّ قوله: (لأنَّها قد ساوَقَتْ (إنْ) في الاستفهام) بقوله: "لمَّا استُعمِلَ (ما) في الجزاء كما اسْتُعْمِلَ في الاستفهام فجُزِي به، كما اسْتُفْهِمَ به، ضُمَّ إليها في الجزاء"[1]؛ أي: ضمُّوا (ما) إلى (إذا) كما ضمُّوها إلى (إذ).

يُسْتَنْتَجُ مِنْ أقوال النُّحاة حول هذه المسألة- جوازُ المجازة بـ (إذا ما)- أنَّ عددًا - لا بأس به- مِنَ النُّحاة قد نَسَبُوا القول بجواز الجزم بهذا الحرف المركَّب للصَّيمريِّ، ومنهم- على سبيل المثال: ابن القوَّاس في شرحه على (ألفيَّة ابن معطي)، يقول: "وأجاز الصَّيمريُّ أنْ يُجازى بها مطلقًا إذا لحقتها (ما)؛ لأنَّها تكفُّها عَنِ الإضافة"[2]، ومنهم صاحب(الخزانة) قال: "على أنَّ بعضَهم قال: يُجازي بـ (إذا ما) فَيَجْزِمُ الشَّرطَ والجزاءَ"[3].

ولو عدتَ معي إلى رأيِ الصَّيْمَريِّ في هذه المسألة لوجدتَهُ بالفعل يَذْكُرُ في باب المجازاة عددًا مِنَ الأدوات الَّتي يُجازى بها، وذكر مِنْ بينها (إذا ما)، ولكنَّه قال: "إنَّ المجازاة بها وبـ (إذ ما) يَقِلُّ استعمالُهما" مستشهدًا ببيت الفرزدق المذكور في هذه المسألة"[4].

المسألة الخامسة- وقوع الفعل المضارع مجزومًا بعد (أنْ):

رأس الباب - المشهور بين الدَّارسين وعند النَّحاة- عدم جواز الجزم بـ (أنْ) قول الجمهور[5].

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور- ما ذهب إليه بعض الكوفيِّينَ مِنْ جواز ذلك، يقول أحدهم: "فصحاء العرب ينصبون بـ (أنْ) وأخواتها الفِعْلَ، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها"[6]، هذا القول نُقل عَنِ الرُّؤاسيِّ[7] مِنَ الكوفيِّين، وأنشد على الجزم قول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر رأي أبي عليٍّ في البغداديُّ، خزانة الأدب (ج78/7).
(2) ابن القوَّاس، شرح ألفيَّة ابن معطٍ (ج326/1).
(3) البغدادي، خزانة الأدب (ج77/7) .
(4) يُنظر: الصَّيْمَريُّ، التَّبصرة والتَّذكرة (ج409/1).
(5) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج284/2).
(6) يُنظر: الجنى الدَّاني (ص266) ومغني اللَّبيب (ج102/1)، والسُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج284/2).
(7) أبو محمَّدٍ بن الحسن بن أبي سارة الرُّؤاسيُّ، وهو ابن أخي معاذ الهرَّاء، وهو أستاذ الكسائيِّ والفرَّاء، نحويٌّ، لغوي، مقرئ، شاعر، أخذ عَنِ الكسائيِّ؛ وسمِّي الرُّؤاسي لكبر رأسه. توفِّي في حدود سنةَ سبعينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة، مِنْ آثاره كتاب في النَّحو اسمه (الفيصل)، أوَّل كتاب يضعه الكوفيُّون في النَّحو، يُنظر ترجمته في: معجم الأدباء (2486/6)، وبغية الوعاة (ج82/1)، وهدية العارفين (ج2/7-8).

أُحـــاذِرُ أَنْ تَعْلَـــمْ بهـــا فَتَرُدَّهـــا فَتَتْرُكَهـــا ثِقْـــلًا عَلَـــيَّ كَمـــا هِيَـــا[1]

عقَّب الصَّبَّان: "وفي هذا نظر؛ لأنَّ عَطْفَ المنصوب، وهو (فتتركها) عليه يدلُّ على أنَّه سُكِّنَ للضَّرورة، لا مجزوم"[2]، ومنه قول شاعر آخر:

إذا مـــا غَـــدَوْنا قـــالَ وُلْـــدانُ قَوْمِنـــا تَعـالَوا، إِلـــى أَنْ يَأْتِنـــا الصَّـيْدُ، نَحْطِـبِ[3]

وممَّن حكى الجزم بها لغةً مِنَ البصريِّين أبو عبيدة واللَّحياني[4]، وزاد أنَّها لغة بني صُباح من بني ضبَّة[5].

وأخيرًا يختمُ الباحثُ الفصلَ الثَّالث مِنَ الباب الأوَّل، تمهيدًا للإنطلاق نحو الباب الثَّاني مِنْ بابَي هذه الأطروحةُ، وهو المبنيَّات، و– هنا– يمكن القول:

الملاحَظُ على المسائل الَّتي تناولها الباحث– هنا– في النِّصف الثَّاني مِنَ الفصل الخاصِّ بالمجرورات والمجزومات أنَّها قليلةٌ– نوعًا (ما)– إذا ما قيست بَكَمِّ المسائل الَّتي تناولها في الفصلين الأوَّل والثَّاني المخصَّصين للمرفوعات والمنصوبات، وهذا الأمر قد يسترعي انتباهَ المطَّلعِّ على محتويات هذه الأطروحة، وقد يشكِّل ذلك لديه مصدر استغراب وتعجُّبٍ.

ولكنَّ الباحث مِنْ جانبه يرى أنَّ ذلكَ الأمرَ طبيعيٌّ جدًّا، ويتناسب مع حجم كلٍّ واحد مِنَ العناوين الثَّلاثة؛ أقصد المرفوعات والمنصوبات والمجزومات، هذا إذا علمتَ أنَّ الرَّفع والنَّصب يشترك فيه الفعل والاسم، في حين أنَّك تَجِدُ أنَّ الجزم خاصٌّ بالفعل المضارع فقط دون الماضي والأمر.

لذلك جاء عدد المسائل المُتَناولَة بالبحث والدِّراسة في المجزومات يشكِّل نصفَ عددِها في المرفوعات، بينما شكَّل عددُها رُبْعَ المسائل الخاصَّة بالمنصوبات تقريبًا.

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لجميل بثينة العذريِّ، ولم أجده في ديوانه، وهو في الجنى الدَّاني (ص266)، ومغني اللَّبيب (ج102/1)، وهمع الهوامع (ج284/2)، وحاشية الصَّبَّان (ج417/3).
الشَّاهد: (أَنْ تَعْلَمْ) هذا البيت أنشده الكوفيُّون، واستشهد به ابن هشام على جواز الجزم بـ (أَنْ).

(2) الصَّبان، حاشية الصَّبَّان (ج417/3).

(3) البيت مِنَ الطَّويل، نُسِبَ لامرئ القيس، ولم أجده في ديوانه، وهو في الجنى الدَّاني (ص266)، ومغني اللَّبيب (ج102/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج417/3).
الشَّاهد: (أَنْ يَأْتِنا) جزم (يأتنا) بـ (أَنْ)، والأصل: (تأتينا)، فسقط الياء للجزم.

(4) عليٌّ بن المبارك – وقيل: ابن حازم – أبو الحسن اللَّحياني، من بني لحيان بن هذيل بن مدركة. وقيل: سُمِّي به لعظم لحيته. أَخَذَ عَنِ الكسائيِّ وأبي زيد وأبي عمرٍو الشَّيباني والأصمعيِّ وأبي عبيدة، وعمدته على الكسائي. وأخذ عنه القاسم بن سلام؛ مِنْ تصانيفه: كتاب النَّوادر المشهورة. كان حيًّا قبل سنة سبعٍ ومائتينِ مِنَ الهجرة. يُنظر: الوافي بالوفيات (ج265/21)، وبغية الوعاة (ج85/2).

(5) يُنظر: الجنى الدَّاني (ص266)، وهمع الهوامع (ج284/2– 285).

الباب الثَّاني:
المبنيَّات

الفصل الأوَّل:
الحروف

تمهيد

الحرفُ أحدُ أقسامٍ ثلاثة للكلمة العربيَّة كما هو متعارفٌ عليه، ويعرفون الحرف بأنَّه: ما دَلَّ على معنى في غيره[1]، والحروف كلُّها مبنيَّة دون استثناء، والمقصود بالبناء: "لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظًا أو تقديرًا"[2].

ومعنى قول المعربينَ: الحرف ليس له محلٌّ مِنَ الإعراب؛ أيْ: أنَّ الحرف قد يؤثِّر هو في غيره، فيعمل، ولكنَّه ذاتيًّا لا يتأثَّرُ بغيره مِنَ العوامل.

والحروف قسمان: عاملة، وغير عاملة[3]، وسيشتمل هذا الفصل على عدد مِنَ المسائل الَّتي تتداخل فيها الحروف العاملة مع الحروف غير العاملة.

وكان السَّببُ في عدمِ الفصلِ بين النَّوعين- التَّداخلَ الحاصلَ في بعض الأحيان، وخاصَّة عند اختلاف النَّحاة حول نوع (ما) مِنْ هذه الأحرف بين أنْ تكون عاملة أو غير عاملة، ومثال ذلك أحرف النِّداء الَّتي اختُلف فيها، أهي العاملة في النِّداء أم هناك عوامل أخرى غيرها؟

ولكنَّ الباحث اختار في هذا الفصل منهجًا مغايرًا لِمَا سار عليه في الفصول الأخرى، فقد اتَّبع تصنيفَ هذِهِ المسائلِ حسب الأبنية: الحروف الأحاديَّة، ثمَّ الثُّنائيَّة، ثم الحروف ذات الثَّلاثة أحرف، ثُمَّ الرَّباعيَّة، ثُمَّ الخماسيَّة، ثُمَّ أنهيتها بالحديث عن مسائل لأحكام مشتركة بين مجموعة (ما) منَ الأحرف.

كما راعيتُ التَّرتيبَ الأبتثي لحروف المعجم العربيِّ، فبدأت بالحروف الَّتي تبدأ بالهمزة، وما يليها إلى أنْ وصلتُ إلى الأحرف الَّتي تبدأ بالياء، وذلك حسب الطَّريقة الَّتي سار عليها النُّحاة الَّذين ألَّفوا في حروف المعاني، أمثال: الهرويِّ في (الأُزهيَّة)، والمالقيِّ في (رصف المباني)، والمراديِّ في (الجنى الدَّاني)، وغيرهم.

---

(1) يُنظر: ابن السَّراج، الأصول في النَّحو (ج51/1).
(2) ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص89).
(3) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج22/1).

المبحث الأوَّل: ما كان مِنَ الأحرف على حرفٍ واحد (الأحرف الأحاديَّة)

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى – تقديم همزة الاستفهام على العاطف:

أصل الباب يتمثَّلُ في تقديم حرف العطف على الهمزة كما تَقَدَّم على غيرها مِنْ أدوات الاستفهام، نحو قوله– تعالى: ﴿**وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّهِ...**﴾[1]، وقوله– تعالى: ﴿**... فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ**﴾[2]، وقوله– تعالى: ﴿**... أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ...**﴾[3]، وقوله– تعالى: ﴿**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**﴾[4]، وغيرها كثير في القرآن الكريم.

جاء في (الجنى الدَّاني): "فالهمزة أعمُّ، وهي أصل أدوات الاستفهام؛ ولأصالتها اسْتأْثَرَتْ بأمور، منها: تمام التَّصدير بتقديمها على الفاء والواو وثُمَّ... وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنَّها مِنَ الجملة المعطوفة، لكنْ راعَوا أصالةَ الهمزة، في استحقاق التَّصدير، فقدَّموها بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام، هذا مذهب الجمهور"[5].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ في تقديم الهمزة على العاطف كما في قوله –ﷺ: "**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ**"[6]. يقول العينيُّ: "الهمزة للاستفهام، والواو للعطف على مقدَّر بعدها، وإنَّما كان ذلك على وجه الإنكار والتَّعجُّب لذلك والتَّألُّم منه؛ لأنَّه استبعد إخراجَهُ مَنْ غير سبب"[7].

يقول ابن مالك: "الأصل أن يُجاء بالهمزة بعد العاطف كما جيء بعده بأخواتها، ولكنْ خُصَّتِ الهمزةُ بتقديمِها على العاطف تنبيهًا على أنَّها أصلُ أدوات الاستفهام؛ لأنَّ الاستفهام له صدرُ الكلام، وقد خُولِفَ هذا الأصلُ في غير الهمزة، فأرادوا التَّنبيه عليه، فكانت الهمزة بذلك أولى؛ لأصالتها في الاستفهام"[8].

---

(1) [آل عمران: 101].

(2) [الأنعام: 95].

(3) [الرَّعد: 16].

(4) [التَّكوير: 26].

(5) المرادي، الجنى الدَّاني (ص31).

(6) [البخاري: صحيح البخاري، باب: كيف كان بدءُ الوحي إلى الرَّسول– ﷺ؟ 7/1: رقم الحديث 3].

(7) العيني، عمدة القارئ (ج60/1).

(8) ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص64).

لاحظ قوله: (خُولِفَ هذا الأصل).

ومِنْ تقديم الهمزة على العاطف في القرآن الكريم، قوله- تعالى: ﴿**أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهِ...**﴾[1]، وهذه مِنْ خصائص همزة الاستفهام دون باقي أخواتها، أنَّها تدخل على أحد ثلاثة مِنْ أحرف العطف، ولا تدخل على غيرها[2]، وهي: (الواو) ومثالها مِنَ القرآن قوله- تعالى: ﴿**أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا...**﴾[3]، ومثال (الفاء) قوله- تعالى: ﴿**أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ**﴾[4]، ومثال (ثمَّ) قوله- تعالى: ﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ...**﴾[5].

وذكر ابن هشام دليلين على أحقِّيَّة همزة الاستفهام للصَّدارة[6]:

الأول: أنَّها لا تُذكَرُ بعد (أَمْ) كما يُذْكَرُ غيرُها، لا تقول: (أقام زيد أَمْ أقعد؟)، وتقول: (أَمْ هل قعد؟).

الثَّاني: أنَّها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ (ثُمَّ)، قُدِّمَتْ على العاطف تنبيهًا على أصالتِها في التَّصدير.

أمَّا الزَّمخشريُّ فكان له نظرةٌ أخرى حول هذه المسألة في تفسيره، فهو يرى أنَّ هناك جملةً محذوفةً بين الهمزة وحرف العطف معطوفًا عليها بالعاطف ما بعده.

يقول في تفسير قوله- تعالى: ﴿**أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ**﴾[7]: "الَّذي عُطِفَتْ عليه الفاء محذوف، معناه: أنحن مخلدون مُنَعَّمون؟ فما نحن بميِّتينَ ولا معذَّبينَ"[8].

وعقَّب ابن مالك على كلام الزَّمخشريِّ بقوله: "وفي هذا مِنَ التَّكلف ومخالفةِ الأصولِ ما

---

(1) [البقرة: 100].

(2) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج482/2).

(3) [البقرة: 100].

(4) [الطُّور: 15].

(5) [يونس: 51].

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج83/1- 84).

(7) [الصَّافات: 58].

(8) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج54/4، 237).

لا يَخْفى"[1].

وفي مواضع أخرى مِنَ (الكشَّاف) يجد الباحث الزَّمخشري قد عَدَلَ عَنِ الحذف، وتراه يُرَجِّح الهمزة على أخواتها بتمام التَّصدير في الكلام، يقول: "والاستفهام له صدرُ الكلام، أَلَا ترى إلى قولك: (أعلى زيدٍ مررت؟) ولا تقول: (على أزيدٍ مررت؟)"[2].

وذكر السيوطيُّ أنَّ للنُّحاة في هذه المسألة رأيين[3]:

الأوَّل: أنَّ الهمزة تَرَكَتْ مكانَها بعد حرف العطف، وتقدَّمت عليه؛ تنبيهًا على أصالتها في التَّصدير، فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة الَّتي قبله وقبل الهمزة، وهذا هو رأي الجمهور.

والآخر: أنَّ الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة تقع بين العاطف والهمزة، والأصل–على سبيل المثال– (أَنَسوا ولم يتفكَّروا؟)، و(أَأَغمضوا أعينهم ولم ينظروا؟)، و(أَقعدوا ولم يسيروا؟).

ويميل الباحث إلى الاعتقاد بأنَّ الهمزة للاستفهام، والحروف الثَّلاثة للاستئناف وليست للعطف؛ والسَّبب في هذا الاختيار لهذا الرَّأي أنَّ رأي كلٍّ مِنَ الجمهور والزَّمخشريِّ يقوم على حذف جمل وتقدير أخرى، وهذا لا داعي له.

يقول ابن مالك: "إنَّ المُدَّعيَ حذف شيء يصحُّ المعنى بدونه لا تصحُّ دعواه حتَّى يكون موضعُ ادِّعاء الحذف صالحًا للثُّبوت، ويكون الثُّبوتُ مع ذلك أكثرَ مِنَ الحذف"[4].

هذا إذا عُلِمَ أنَّ بعض النُّحاة قالوا إنَّ الأحرف الثَّلاثة تصلح لأنْ تكون أحرف استئناف كما هو بَدَهِيٌّ، يقول الخليل عن (واو الاستئناف): "معناه الابتداء، مثل قولهم: (خرجتُ وزيدٌ جالسٌ)، وكلُّ واو تُوْرِدُها في أوَّل كلامِكَ، فهي واو استئنافٍ وإنْ شئتَ قلت ابتداء"[5]. مِنْ–هنا– يتبيَّن لك جواز تقديم الهمزة على العاطف، بعكس ما هو مشهور ومتعارف عليه مِنْ أنَّ العاطف هو الَّذي يتقدَّمُ على الهمزة.

---

(1) ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص64).

(2) الزَّمخشري، الكشَّاف (ج242/3).

(3) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج483/2).

(4) ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص64).

(5) الفراهيديُّ، الجُمَل في النَّحو (ص285).

المسألة الثَّانية – جواز حذف همزة الاستفهام مع (أم) المتَّصلة:

المشهور– رأس الباب– عدم جواز حذف همزة الاستفهام مع (أم) المتَّصِلَة.

وغير المشهور ويمثِّل الخروج عَنْ أصل الباب جواز حذفها، ورد في (صحيح البخاري) قوله– ﷺ: "**إنَّ الله وكَّلَ بالرَّحِمِ ملَكًا، فَيقُولُ: يَا رَبِّ، نُطْفَةٌ. يَا رَبِّ، عَلَقَة. يَا رَبِّ، مُضْغَة. فإذَا أرادَ أنْ يَخْلُقَها قَالَ: يَا رَبِّ، أذَكَرٌ أمْ أُنْثَى**[1]**؟ يَا رَبِّ، شَقِيٌّ أمْ سَعِيدٌ؟ ...**[2]، جاء في (عمدة القارئ): "فإنْ قلت: (أَمْ) المتَّصلة ملزومَةٌ لهمزة الاستفهام، فأين هي؟ قلت: مقدَّرة، ووجودها في قرينها يدلُّ عليه"[3].

وكما هو واضح في الحديث الَّذي بين أيدينا، فإنَّ الصُّورتينِ– المشهورة وغير المشهورة– حاضرتان فيه، مرَّةً ذُكِرَتِ الهمزةُ مع (أَمْ) وأخرى لم تُذْكَرْ.

ومِنْ أمثلة حذف الهمزة مع (أَمْ) المتَّصلة في القرآن الكريم قراءة ابن مُحَيْصِن لقوله– تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾[4]، بهمزة واحدة في (أَنذَرْتَهُمْ)، ومنه قراءة أبي جعفر: ﴿**سَوَاء عَلَيْهِمْ اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ...**﴾[5]، بهمزة وصل في (اسْتَغْفَرْتَ)، والهمزة المحذوفة في الآيتينِ همزة تسوية، وممَّا يؤيِّده مِنْ كلام العرب شعرًا، قول الشَّاعر:

فــوالله مَــا أدري وإن كنــت داريًــا بســبع رَمَــيْن الجَمْــر أم بِثَمَــانِ[6]

(بسبع) وتقدير الكلام (أبسبع؟) فحذف الهمزة، وهي– هنا– للتَّعيين، ومنه قول شاعر آخر:

---

(1) قوله: (أَذَكَرٌ أَمْ أُنثى)؛ أيْ: (أَذَكَرٌ هو أَمْ أُنثى)، وقوله: (ذَكَر) مبتدأ أو خبر، فإذا قلنا (خبر) يكون لفظ (هو) المؤخر مبتدأ. ولا يُقال النَّكرة لا تقع مبتدأً؛ لأنَّ فيه المُسوِّغ لوقوعه مبتدأ، وهي كونها قد تخصَّصت بثبوت أحدهما، إذ السُّؤال فيه عَنِ التَّعيين، فَصَحَّ الابتداء به. يُنظر: العينيُّ، عمدة القارئ (ج294/3).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: قول الله –ﷻ: ﴿**...مُخلَقَة وَغَيْرَ مُخلَّقَة...**﴾ (الحج: 5)، 70/1: رقم الحديث 318].

(3) العيني، عمدة القارئ (ج294/3).

(4) [البقرة: 6].

(5) [المنافقون: 6].

(6) البيت مِنَ الطَّويل، لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه (ص392. ق39. البيت: 4). ومغني اللَّبيب (ج76/1). **الشَّاهد:** قوله: (بسبع)؛ فالمراد: أبسبع.

تَـــرُوحُ مِـــنَ الحَـــيِّ أَمْ تَبْتَكِـــرْ وَمَـــاذا عَلَيْـــكَ بِـــأَنْ تَنْتَظِـــرْ[1]

وحذف الهمزة في هذه الشَّواهد لم يُؤَدِّ إلى خفاء المعنى أو الوقوع في لبس؛ لذلك جاز حذفُهُ، يقول ابن مالك:

وَرَبَّمَـــا أُسْـــقِطَتِ الْهَمْـــزَةُ إنْ كَـان خَفَـا المَعْنَـى بِحَـذْفِهَا أُمِـنْ[2]

يُفْهَمُ مِنْ كلام ابن مالك جوازُ حذفِ الهمزة بنوعيها، سواء أكانت للتَّعيين أَمْ كانت للتَّسوية، يقول عباس حسن معلِّقًا على كلام ابن مالك: يصحُّ في الأسلوب المُشْتَمِلِ على (أَمْ) المتَّصلة- الاستغناءُ عَنِ الهمزة بنوعيها، إن عُلم أمرها، ولم يُوقِع حذفُها في لبس[3].

يعتقد الباحثُ أنَّ استخدامَ المتحدِّثِ للتَّركيب الَّذي يجوز فيه حذفُ الهمزة مع (أَمْ) المتَّصلة- أفضلُ وأَنْسَبُ؛ لأنَّ ذلك أكثرُ اختصارًا، وطالما أنَّ حذفَها لا يُوقع في اللَّبس، وطالما أنَّ الاستعمالَ العربيَّ يؤيِّده، فلا بأسَ في حذفِها.

المسألة الثَّالثة – استخدام الهمزة (أ) في نداء المتوسط:

الألف المفردة كما أطلق عليها ابن هشام في (المغني) تأتي علي وجهين: **أحدهما:** أنْ تكون حرفًا يُنادى به، **والثَّاني** أنْ تكونَ للاستفهام[4].

المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو أنَّها لنداء القريب، وهذا القول يمثِّل رأس الباب، جاء في (الجنى الدَّاني): "ولا يُنادى بها إلَّا القريبُ مسافةً وحكمًا"[5]، كقول امرئ القيس[6]:

---

(1) البيت مِنَ المتقاربِ، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص105) دار المعرفة. والجُمَل في النَّحو للفراهيديِّ (ص252). **الشاهد:** تَرُوحُ؛ أي: أتَرُوحُ؟

(2) ابن مالك، مَتْن الألفيَّة (ص37).

(3) عبَّاس حسن، النّحو الوافي (ج596/6).

(4) يُنظر: ابن هشام الأنصاريُّ، مغني اللَّبيب (ج69/1).

(5) المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص35).

(6) امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث، أحدُ الشَّعراء المتقدِّمينَ على سائر الشَّعراء الجاهليِّين، جعله ابن سلَّام على رأس الطَّبقة الأولى مِنَ الشَّعراء الجاهليِّين، قيل: إنَّه مات مسمومًا في بلاد الرُّوم. يُنظر: جمهرة أشعار العرب(ص107)، وطبقات فحول الشُّعراء (ج51/1)، والشِّعر والشُّعراء (ج105/1).

أَفــاطِمَ مَهْــلًا بَعْــضَ هــذا التَّــدَلُّلِ وإِنْ كُنْــتِ قَــدْ أَزْمَعْــتِ صَــرْمي فَــاجْمِلي[1]

يقول ابن مالك في (شرح التَّسهيل): "وكونُ الهمزةِ للقريب، وما سواها للبعيد هو الصَّحيحُ؛ لأنَّ سيبويهِ أخبرَ بذلكَ روايةً عَنِ العرب، ومَنْ زَعَمَ أنَّ (أَيْ) كالهمزة في الاختصاص بالقربِ لم يعتمدْ في ذلك إلَّا على رأيِهِ، والرِّواية لا تُعارَضُ بالرَّأي"[2].

وغير المشهور الَّذي يمثِّل الخروجَ عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ هذه الهمزة لنداء المتوسِّط، ذكر السُّيوطيُّ أنَّ شيخ ابن الخباز[3] زعم أنَّها للمتوسِّط[4].

وعلَّق ابن هشام في (المغني) على هذا الزَّعم بقوله: "وهو خَرْقٌ لإجماعهم"[5]، وذكر السُّيوطيُّ أنَّ ابن مالك ادَّعى أنَّ النِّداء بالهمزة قليل في كلام العرب، وتبعه في ذلك ابن الصَّائغ[6]، وردَّ ما قالَاه بدليل ماديٍّ محسوس، وهو أنَّه وَقَفَ لذلك على أكثر مِنْ ثلاثمائة شاهد وأفردَها بتأليف[7].

لاحظْ قولَهُ (خَرْقٌ لإجماعهم)، هذا دليل واضح على أنَّ الهمزة لنداء القريب يمثِّل رأس الباب، وأنَّ القول إنَّها لنداء المتوسط يُعَدُّ خروجًا عَنِ الباب، نفهمه مِنْ قوله: (وهو خرق لإجماعهم)، وأمَّا ورود الهمزة للنِّداء، سواء لنداء القريب أَمْ للمتوسِّط- كما ذهب شيخ ابن الخبَّاز- فلم يرد في القرآن الكريم، ومِنَ المُلاحَظِ على صور النِّداء في القرآن الكريم على كثرتها

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه: (ص32)، وشرح أبيات المغني للبغداديِّ (ج13/1)، وهمع الهوامع (ج26/2)، والجنى الدَّاني (ص35).

الشَّاهد فيه: (أفاطِمَ): ذهبَ جمهورُ النُّحاة أنَّ الهمزة للقريب، وزعم شيخُ ابنِ الخبَّاز أنَّها للمتوسِّط، وفي هذا خرق لإجماعهم، وذكر ابنُ مالكٍ أنَّ النِّداء بها قليل.

(2) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج386/3).

(3) أبو عبد الله، شمس الدِّين أحمد بن الحسين، المعروف بابن الخبَّاز: نحويٌّ ضرير، كان أستاذًا بارعًا، وعلَّامةَ زمانه في النَّحو واللُّغة والفقه والعروض والفرائض، له تصانيف، منها: (الغُرَّة المَخْفيَّة في شرح الدُّرة الألفيَّة)، وله شِعْرٌ، شيخه ابن معطٍ صاحب الألفيَّة، تُوفِّي سنةَ سبعٍ وثلاثينَ وستُّمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة: (ج304/1)، والأعلام: (ج117/1)، وهديَّة العارفين: (ج95/1- 96).

(4) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج26/2).

(5) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج69/1).

(6) أَبُو بكر ابن الصَّائغ، وَيعرف- أَيْضًا- بابْن باحة، ذكره أَبُو حَيَّان، فقالَ: كانَ عالِمًا بالأدب والنَّحو، فَكانَ يُشَبَّهُ بابْن سينا، أَنْشدَ لمَّا حضر أَجلُهُ:

(حانَ الرَّحيلُ فَوَدِّعِ الدَّارَ الَّتي ... ما كانَ ساكِنُها بِها بِمُخَلَّدِ)، يُنظر: بغية الوعاة (ج475/1).

(7) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج26/2).

وتعدُّدِ صورها أنَّها كثيرًا ما استُخدِم فيها حرفُ النِّداء (يا)، ومِنَ العلماء مَنْ قال: "إنَّه لا يوجد غيرُها في التَّنزيل"، ومِنْهم السُّيوطيُّ، يقول: "إنَّ القرآنَ المجيدَ مع كثرة النِّداء فيه لم يأتِ فيه غيرُها"[1]؛ يقصد حرف النِّداء (يا).

مِنْ- هنا- يتبيَّن للباحث في هذه المسألة أنَّ اجماع النُّحاة على أنَّ الهمزة لنداء القريب يمثِّلُ رأس الباب، وأنَّ القول إنَّها تُستخدَم في نداء المتوسط انفراد بالرَّأي، وهو غير مشهور بين النُّحاة؛ لذلك عُدَّ هذا الاستخدام خروجًا على أصل هذا الباب.

المسألة الرَّابعة – وقوع همزة الاستفهام إذا وليها نفي للإنكار الإبطاليِّ[2]:

مِنْ معاني الهمزة الَّتي تخرج إليها عَنِ المعنى الحقيقيِّ- الإنكارُ الإبطاليُّ، ويُفهَم مِنْ سياق الكلام، ويُطْلِقُ عليه ابن الشَّجريِّ: (الاستفهام بمعنى الخبر الموجب)[3].

رأس الباب يتمثَّلُ في أنَّ همزة الاستفهام إذا وليها النَّفي كان الغرض البلاغيُّ مِنَ الاستفهام التَّقرير، والمشهور بين الدَّارسين يتمثَّلُ في أنَّ الهمزةَ في نحو قول الشَّاعر:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا وَأَنْدى العالَمينَ بُطون رَاحِ[4]

استفهام غرضه التَّقرير، وكأنَّ جريرًا[5] يوجِّه سؤاله للممدوح عبد الملك[6] بن مروان

---

(1) السُّيوطيُّ، الأشباه والنَّظائر (ج249/2).

(2) الاستفهام الإنكاري ويسمى: "الإبطالي" هو: ما كان مضمونه غير واقع، ولا يمكن أن يحصل، ومدعيه كاذب، وهو بمعنى النفي، فأداته بمنزلة أداة للنفي، والكلام الذي دخلت عليه نفي، كقوله- تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا...﴾ [النساء:122]. ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (ج93/1).

(3) ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج450/1).

(4) البيت مِنَ الوافر، لجرير في مدح بني أميَّة، وهو في ديوانه (ص77)، والجُمَل في النَّحو (ص75، 264)، والمقتضب (ج292/3)، وحروف المعاني والصِّفات (ص19)، والجنى الدَّاني (ص32). **الشَّاهد: قوله:** (أَلَسْتُمْ) الهمزة فيه للإنكار الإبطالي، ولمَّا كان ما بعدها نفيًا لزم ثبوته.

(5) جرير بن عطية الخطفيُّ، مِنْ تميم، أشعر أهل عصره، وُلد ومات في اليمامة عفيفًا، عاش عمره كلَّه يناضل شعراءَ زمانه، فلم يثبتْ أمامه غيرُ الفرزدق والأخطل، كان أغزلَ النَّاسِ شعرًا، توفِّي سنةَ عشرٍ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: ديوانه (ص5- 7)، ووفيات الأعيان (ج321/1- 327).

(6) أبو الوليد عبد الملك بن مروان بن الحَكَم الأمويُّ القرشيُّ: مِنْ أعاظم الخلفاء ودُهاتهم، نشأ في المدينة فقيهًا واسعَ العِلْم، متعبِّدًا، ناسكًا، وضُبِطَتْ في أيامه الحروف بالنُّقط والحركات، أوَّل مَنْ صكَّ الدَّنانير في الإسلام، وأوَّل مَنْ نقش بالعربيَّة على الدَّارهم، توفِّي سنةَ سِتٍّ وثمانينَ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج165/4).

لتكون الإجابة: (بلى نحن خيرُ مَنْ رَكِبَ المطايا)، وعقَّب الخطيب القزويني على البيت: "أيْ: وأنتم خيرُ مَنْ ركبَ المطايا؛ لأنَّ نفيَ النَّفي إثبات، وهذا مراد مَنْ قال: إنَّ الهمزة فيه للتَّقرير؛ أيْ: للتَّقرير بما دخله للنَّفي لا للتَّقرير بالانتفاء"[1].

وأمَّا دخول هذه الهمزة على الإثبات فنفيٌ؛ أيْ: ليس الأمر كذلك، وهذا ما عبَّر عنه ابن هشام في (المغني)، بقوله: "وهذه تقتضي أنَّ ما بعدها غيرُ واقعٍ وأنَّ مُدَّعيه كاذبٌ"[2]، ويستشهدُ له بعدد مِنَ الآيات القرآنية، ومنها قوله- تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا . . .﴾[3]، ويُطْلِقُ عليه ابن الشجريِّ الاستفهام الَّذي أُرِيْدَ به النَّفيُ؛ أيْ: لا يكون هذا[4].

وغير المشهور الَّذي يمثِّل خروجًا عَنْ أصل الباب يتمثَّلُ في أنَّ الهمزة في البيت المذكور للإنكار الإبطاليِّ، فالشَّاعر عندما ذَكَرَ النَّفيَ بعد الهمزة الَّتي هي للإنكار الإبطاليِّ لزم ثبوتُهُ، والمعنى في البيت: (أنتم خير مَنْ ركب المطايا)؛ فلذلك قال عبد الملك حين أُنشِدَ هذا البيت: (نحن كذلك)، ولو قال جرير هذا البيت على جهة الاستفهام والاستخبار لم يكنْ مدحًا، هذا ما عبَّر عنه الخليل، وكيف يكون هذا البيت استفهامًا؟ وقد جَعَلَ الرُّواةُ لهذا البيتِ مكانةً عظيمةً، حتَّى قال بعضُهم: هو أمدحُ بيت، ولو كان على الاستفهام الحقيقيِّ لم يكن مدحًا.

جاء في كتاب (الجُمَل في النَّحو): "قوله (أَلَسْتُمْ) تحقيقٌ أوجبَ عليهم فِعْلَهم؛ بمعنى إنَّهم خيرُ مَنْ رَكِبَ المطايا، فحقَّقَ وأوجبَ، ولو كانَ استفهامًا لم يكنْ مدحًا، ولكان قريبًا مِنَ الهجاء، ولم يُعْطَ جريرُ على هذا البيت مائةَ ناقةٍ بِرُعاتِها"[5]، وعلَّق المبرِّد: "وأنت تعلمُ أنَّه لم يستفهمْ، ولكنْ قَرَّرَهُمْ بأنَّهم كذلك وأنَّه قد ثَبَتَ لهم"[6].

وخلاصة القول في هذه المسألة إنَّ الإنكار الإبطاليَّ له تمثيلٌ واسع في القرآن الكريم، إلَّا أنَّ همزتَهُ عندما يَتْلوها نفيٌ يكون الغرضُ التَّقريرَ، كما في قوله- تعالى: ﴿أَلَسْتُ

---

(1) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ج74/3).
(2) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج91/1).
(3) [الإسراء: 40].
(4) يُنظر: ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج407/1).
(5) الفراهيدي، الجُمَل في النَّحو (ص265).
(6) المبرِّد، المقتضب (ص293).

بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا . . .﴾[1].

شرح ابن جِنِّيْ البيت المذكور، بقوله: "أيْ: أنتم كذلك، وإنَّما كان الإنكار كذلك؛ لأنَّ مُنْكِرَ الشَّيءِ إنَّما غَرَضُهُ أنْ يُحِيْلَهُ إلى عكسِهِ وضدِّهِ"[2].

ومِنْ كلام ابن جِنِّيْ يتَّضحُ للباحث أنَّ الشَّاعر عندما أحال الشَّيء إلى عكسه وضدِّهِ إنَّما خرج بالشَّيء عَنْ بابه؛ أيْ للإنكار الإبطاليِّ.

المسألة الخامسة – مجيءُ الألف في لفظ الاستفهام وليس باستفهام:

رأس الباب – المشهور بين دارسي النَّحو– يتمثَّل في أنَّ الهمزة مِنَ الأدوات الَّتي يُسْتَفْهَمُ بها، ولكنَّ هذه الهمزة قد تجيءُ في لفظ الاستفهام وليس باستفهام.

جاء في (الإبانة): "وقد يجيءُ الألفُ في لفظ الاستفهام، وليس باستفهام، ولكنَّه تقرير وإيجاب"[3]، ومنه قوله– تعالى: ﴿. . .قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء . . .﴾[4]، وهذا مِنَ الملائكة– عليهم السَّلام– بمعنى الإيجاب؛ أيْ: أنَّك ستفعلُ.

ومنه قول الشَّاعر:

أَلَيْسُوا بِالْأُولَى قَسَطُوا جَمِيعًا عَلَى النُّعْمَانِ وَابْتَدَرُوا السِّطَاعَا[5]

ومنه قول شاعر آخر:

أَلَسْنَا أَكْثَرَ الثَّقلَيْنِ رَجْلًا بِبَطْنِ مِنَى وأَعْظَمَهُ قِبابا[6]

---

(1) [الأعراف: 172].

(2) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج272/3).

(3) أبو المنذر العَوْتَبيُّ، الإبانة في اللُّغة العربيَّة (ج77/2).

(4) [البقرة: 30].

(5) البيت مِنَ الوافر، للقُطَاميِّ، وهو في ديوانه (ص36)، وتهذيب اللُّغة (41/2)، والمخصَّص (8/2).
اللُّغة: السِّطَاع: عمود البيت. **الشَّاهد:** (أَلَيْسُوا) فهذا إيجاب، وليس باستفهام، وكيف يكون استفهامًا، وقد دخلوا فتنة؟!

(6) البيت مِنَ الوافر، لجرير، وهو في ديوانه (ص64). **الشَّاهد:** (أَلَسْنَا) فهذا إيجاب، وليس باستفهام.

المسألة السَّادسة– استخدام الهمزة في التَّعجُّب:

رأس الباب – المشهور بين النُّحاة والدَّارسينَ– يتمثَّلُ في أنَّ الهمزةَ مِنْ أحرف الاستفهام والنِّداء، والخروج عَنِ الباب– غير المشهور– يتمثَّلُ في أنَّها تُستخدَمُ حرفَ تعجُّبٍ، ووردتْ في آيات كثيرة مِنَ القرآن الكريم بهذا المعنى، أحصاها النُّحاة والمفسرون– جزاهم الله خيرًا– منها– على سبيل المثال، لا الحصر– قول الله– تعالى: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَدِينُونَ﴾[1]، يقول الخليل بن أحمد معلِّقًا على هذه الآية: "إنَّ هذه الألف ألف تعجُّب؛ لأنَّ الكفَّار لا تستفهم"[2]، ومنها قوله– تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا . . .﴾[3].

يتَّضح مِنْ ظاهر معنى الآية الكريمة أنَّ سارةَ قالت مُتَعَجِّبَةً: كيف أَلِدُ وأَنا طاعنةٌ في السِّنِّ؟ وهذا زوجي كما تَرَونه شيخًا كبيرًا لا يُولَد لمثله! إنَّ بشارتَكُمْ هذه شيءٌ عجيبٌ مخالفٌ لِمَا هو معروف، جاء في (معاني القرآن): "فذكروا أنَّها كانت بنتَ ثمانٍ وتسعين سنة، وكان– عليه السَّلام– أكبرَ منها بسنة"[4]، فالمراد مِنَ الاستفهام ليس طَلَبَ الفهمِ، وإنَّما القصدُ التَّعجُّبُ مِنْ فعل الإنجاب في هذا العُمُرِ، وقوله – جلَّ ثناؤه– بعد ذلك: ﴿. . .إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾[5] وَضَّحَ القَصْدَ والغَرَضَ مِنْ هذا الاستفهام.

وعَنِ العلاقةِ الَّتي تربط الاستفهام بالتَّعجُّب، يقول البهاء السُّبكيُّ[6]: "أمَّا التَّعجُّب (فالاستفهام) معه مستمرٌّ؛ لأنَّ مَنْ تعجَّب مِنْ شيءٍ فهو بلسان الحال سائل عن سببه"[7].

ويقول الزَّركشيُّ في (البرهان) عَنِ العلاقة الَّتي تربط بين الاستفهام والتَّعجُّب: "لأنَّ الاستفهام والتَّعجُّب بينهما تلازم؛ لأنَّكَ إذا تعجَّبتَ مِنْ شيء فَبِالحَرِيِّ أنْ تسألَ عنه"[8].

---

(1) [الصَّافات: 53].

(2) الفراهيديُّ، الجُمَل في النَّحو (ص246).

(3) [هود: 72].

(4) الفرَّاء، معاني القرآن (ج23/2).

(5) [هود: 72].

(6) أبو حامد، بهاء الدِّين أحمد بن عليٍّ بن عبد الكافي السُّبكيُّ، ولي قضاء الشام، فقضاء العسكر، كثُرت رحلاتُهُ، مات مُجاوِرًا بمكةَ سنةَ ثلاثٍ وستينَ وسبعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظَر: الأعلام (ج176/1).

(7) لاشين، البهاء السُّبكيّ وآراؤه البلاغيَّة والنَّقديَّة (ص122).

(8) يُنظر: الزَّركشيُّ، البُرهان في علوم القرآن (ج404/4).

أمَّا عبد السَّلام هارون فيرى أنَّ أساليبَ التَّعجُّب المنقولة عَنِ الاستفهام مِنْ أبلغ الأساليب وأفصحِها، يقول: "أبلغُ أساليبِ التَّعجُّبِ ما كان منقولًا عَنِ الاستفهام، تقول: ما هذا الجمالُ؟! وما ذاك الحسنُ؟! وفي هذا الأسلوب يسألُ المتعجِّب عَنْ سبب الحُسْن، إشارةً إلى أنَّ للحُسْن أسبابًا كثيرةً تستدعي السُّؤال"[1].

وفي نهاية هذه المسألة يتبيَّن أنَّ الهمزةَ بإفادتها للتَّعجب تكون قد خرجتْ عن المعنى الأصلي الَّذى وُضعتْ له، وهو الاستفهام أو النِّداء.

المسألة السَّابعة – حرف الجرِّ الزَّائد (الباء) دليل التَّعجُّب:

المشهور يتمثَّلُ في أنَّ الباء تأتي أصليَّة وزائدة، والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في كون الباء دليلَ التَّعجُّب، وهذا غير مشهور عند النُّحاة، ومِنَ الألفاظ الَّتي يمكن للمرء أنْ يلمح فيها الدِّلالة على التَّعجُّب لفظة (كفى)؛ وذلك عندما تُزاد الباء في معمولها، وورد ذلك في القرآن الكريم، ومِنْ أمثلته قوله– تعالى: ﴿. . .وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾[2].

عقَّب ابن السَّرَّاج على قول القائل: (كفاك بزيدٍ رجلًا!)، و(حَسْبُكَ بزيدٍ رجلًا! ومِن رجلٍ!) بقوله: "تعجُّب، الباءُ دخلتْ؛ لأنَّها دليلُ التَّعجُّبِ، ولك أنْ تُسْقِطَها وترفعَ"[3].

هذا وقد ذكر السَّامرائيُّ عددًا مِنَ التَّعبيرات الَّتي يمكن استخدامها في التَّعجُّب، ومنها (كفى)، يقول: "ويكون ذلك إذا زِيْدَ على مرفوعها الباء، نحو: (كفى بمحمدٍ شاعرًا)، و(كفى بالشَّيب واعظًا)؛ أيْ: يكفيكَ الشَّيبُ عَنْ غيره، والمعنى: (ما أكفى الشَّيبَ واعظًا)، و(ما أكفى محمَّدًا شاعرًا)"[4]، وممَّا ورد في الحديث الشَّريف مِنْ هذا القبيل قوله– ﷺ: "**كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**"[5].

و–هنا– يتَّضح للدَّارس أنَّ حرف الجرِّ الزَّائد (الباء) قد يحمل معنى التَّعجُّب.

المسألة الثَّامنة – التَّاء تُستخدم في التَّعجُّب مقرونة بلفظ الجلالة (الله):

المشهور بين الدَّارسين – رأس الباب– يتمثَّل فيما يقوله المرادي عن هذه التاء: "حرفٌ

---

(1) عبد السَّلام هارون، الأساليب الإنشائيَّة في النَّحو العربيِّ (ص96).

(2) [النِّساء: 132].

(3) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج109/1).

(4) السَّامرائيُّ، معاني النَّحو (ج249/4).

(5) [المتَّقي الهنديُّ، كنز العمَّال، باب: أخلاق وأفعال مذمومة، 623/3: رقم الحديث 8224].

يكون عاملًا، وغيرَ عاملٍ، وأقسامه ثلاثة: تاء القَسَمِ، وتاء التَّأنيث، وتاء الخطاب، وما سوى هذه الأقسام فليس مِنْ حروف المعاني، كتاء المضارعة"[1].

وغير المشهور– الخروج عَنِ الباب– أنَّ التَّاء مِنَ الحروف الَّتي تُستخدمُ في التَّعجُّب مقرونةً بلفظ الجلالة (الله)، وهي مِنَ الأمثلة على التَّعجَّب باستخدام أسلوب القَسَم، وتحدَّث سيبويه عَنْ صيغة القَسَمِ (تالله) بقوله: "(تالله رجلًا)، و(سبحانَ اللهِ رجلًا)، إنَّما أراد: (تالله ما رأيتُ رجلًا)، ولكنَّه يترك الإظهار؛ أيْ: إظهار الفعل استغناءً؛ لأنَّ المخاطَبَ يعلمُ أنَّ هذا الموضع إنَّما يُضْمَرُ فيه هذا الفعلُ؛ لكثرةِ استعمالِهم إيَّاه"[2].

وفي موضع آخر يقول سيبويه عن القَسَم (تالله): "وقد تقول: تالله! وفيها معنى التَّعجُّب"[3]، وذكرها المبرِّد في (المقتضب) بقوله: "ومِنْ ذلك أنَّك تقول: (تاللهِ لأفعلنَّ)، فتُقْسِمُ على معنى التَّعجُّب، ولا تَدْخُلُ التَّاءُ على شيءٍ مِنْ أسماءِ الله غير هذا الاسم؛ لأنَّ المعنى الَّذي يُوْجِبُ التَّعجُّبَ إنَّما وَقَعَ– هاهنا"[4].

قال الزَّمخشريُّ في تفسير قوله– تعالى: ﴿**قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ...**﴾[5]: "قَسَمٌ فيه معنى التَّعجُّب ممَّا أُضيفَ إليهم"[6].

جاء في (تفسير البحر المحيط): "والتَّاء في (تالله) بَدَلٌ مِنْ واو، فهو قولُ أكثرِ النَّحويِّينَ، وخالفهم السُّهيليُّ، فزعم أنَّها أصلٌ بنفسها، وليستْ بدلًا مِنْ (واو)، وهو الصَّحيح على ما قَرَّرناه في النَّحو... ومِنَ النَّحويِّين مَنْ زعم أنَّ التَّاء زائدةٌ، وذلك مذكورٌ في النَّحو... وحُكِيَ عَنِ العرب دخولُها على (الرَّبِّ)، وعلى (الرَّحمن)، وعلى (حياتِكَ)، قالوا: تربِّ الكعبةِ، وتالرَّحمنِ، وتحياتِكَ"[7].

وتساءل الزَّمخشريُّ عَنِ الفرق بين الباء والتَّاء في القَسَمِ، فقال معقِّبًا على قوله– تعالى:

---

(1) المرادي، الجنى الدَّاني (ص56).
(2) سيبويه، الكتاب (ج2/293– 294).
(3) المرجع السَّابق، ج3/497.
(4) المبرِّد، المقتضب (ج4/175).
(5) [يوسف: 73].
(6) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج2/490).
(7) أبو حيَّان الأندلسيُّ، تفسير البحر المحيط (ج6/304).

﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ. . .﴾[1]: "قلت: إنَّ الباء هي الأصلُ، والتَّاء بَدَلٌ مِنَ الواو المُبْدَلَةِ منها، وأنَّ التَّاء فيها زيادةُ معنى؛ وهو التَّعجُّب، كأنَّه تعجَّب مِنْ تَسْهِلِ الكَيْدِ على يَدِهِ؛ لأنَّ ذلك كان أمرًا مَقْنوطًا منه؛ لصعوبتِهِ وتعذُّرِهِ"[2].

وعدَّ الزَّمخشريُّ الباءَ أصلًا لحروف القَسَمَ الأخرى؛ لأنَّها أوسعُ حروفِ القَسَمِ استخدامًا؛ حيثُ تدخلُ على الظَّاهرِ والمضمر، وقد يُصَرَّحُ بفعل القَسَمِ معها، وقد يُحْذَف هذا الفعلُ[3].

وكون التَّاء بَدَلًا مِنْ واو القَسَمِ فهذا أمرٌ قال به كثير مِنَ النُّحاةِ، كما ذكر أبو حيَّانَ؛ ولأنَّه لا يقومُ عليه دليل فقد ردَّه السُّهيليُّ[4]، والَّذي يراه الباحث أنَّه ليسَ واحدٌ مِنْ هذه الأحرف أصلًا لغيره.

ويقول أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ عند حديثه عَنِ لام التَّعجُّب: "ومِنْ هذا الباب- أيضًا- لام القَسَمِ الخافضة، ولا تكون هذِهِ اللَّامُ خافضةً للمُقْسَمِ به إلَّا متضمِّنةً معنى التَّعجُّب في اللهِ وحدَهُ"[5].

يتَّضح مِنْ خلال النُّصوص الَّتي نَقَلَها الباحثُ عِنْ النَّحويِّين بخصوص معنى التَّعجُّب الَّذي تحملُهُ التَّاء- يتَّضح أنَّ التَّاءَ يجوز أنْ يكون معها تعجُّب، ويجوز أنْ لا يكون، واللَّام هي الَّتي يلزمُها التَّعجبُ في القّسَمِ.

المسألة التَّاسعة – الفاء المفردة:

رأس الباب – المشهور بين الدَّارسينَ- يتمثَّل في أنَّها حرفٌ مُهْمَل[6]؛ أي: لا يعمل شيئًا، جاء في (شرح المفصَّل): وأمَّا حروف العطف (أو، والواو، والفاء) فينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ)، وليست هي النَّاصبة عند سيبويه، وذلك أنَّها حروف عطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكلُّ حرفٍ يدخل على الأسماء والأفعال فلا يعمل في أحدهما،؛ فلذلك وجب أنْ يُقدَّر (أنْ) بعدها ليصحَّ نصب الفعل[7].

---

(1) [الأنبياء: 57].

(2) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج122/3).

(3) يُنظر: المرجع نفسه، ج122/3.

(4) سبقَ ذكرُ رأْيَي أبي حيَّانَ والسُّهيليِّ وتوثيقهما في بداية هذه المسألة.

(5) الزَّجَّاجيُّ، اللَّامات: (ص81).

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج475/2).

(7) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج21/7).

والنَّصب للفعل المضارع بـ (أنْ) المضمرة، نحو قولكَ: لا تكن صلبًا فتكسرَ، ولا ليِّنًا فتعصَرَ، ذهب إلى ذلك أبو عمر الجَرميُّ، وبعض الكوفيِّين، ويعلِّل ذلك بقوله: "لأنَّها خرجت عَنْ باب العطف"[1]. لاحظْ قوله: (خرجت عَنْ باب العطف).

"وذهب الفرَّاء- مِنَ الكوفيِّين- إلى أنَّ النَّصب في هذه الأفعال لا بهذه الحروف، بل هي منتصبة على الخِلاف[2]؛ لأنَّها عَطَفَتْ ما بعدها على غير شكله"[3].

وخروج آخر للفاء المفردة عَنِ المهمَّة الَّتي وُضِعَتْ لأجلها، وهي اسْتِخْدَامُها حرفَ عطف، أنَّها تُسْتَخْدَمُ خافضة: قال بذلك المبرِّد[4]، وهي الَّتي يقع بعدها الخفض في مثل قول الشَّاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذي تَمائِمَ مُحْوِلِ[5]

المسألة العاشرة – وقوع الفاء لمطلق الجمع[6]:

هل تأتي الفاء لمطلق الجمع كالواو؟

رأس الباب – المشهور بين أهل العلم- أنَّ الَّذي يأتي لمطلق الجمع هو الواو.

والخروج عَنِ الباب-غير المشهور- أنْ تأتيَ الفاءُ لمطلق الجمع كالواو، جاء في (الجنى

---

(1) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرب (ج1668/4)، وابن عصفور، شرح الجُمَل (ج143/2)، وابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص445).

(2) لو قال قائل: (لا تظلمْني فتندمَ)؛ فإنَّ النَّهي دخل على الظُّلم، ولم يدخل على النَّدم، فحين عُطِفَ الفعل على فعل لا يشاركه في معناه، ولا يدخل عليه حرف النَّهي كما دخل على الَّذي قبله استحقَّ النَّصب بالخلاف.

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج21/7).

(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص61)، والسُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج222/4).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، لامرئ القيس وهو في ديوانه: (ص30 دار المعرفة)، ورصف المباني (ص387)، وشرح الأشموني (ج109/2)، وشرح التَّصريح (ج669/1) ، وهمع الهوامع (ج383/2). **الشَّاهد فيه:** جَرُّ(مثل) في اللَّفظ بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد الفاء، وذلك قليل، وأنَّ المبرِّد استشهد على فاء (رُبَّ) أنَّها هي الَّتي جرَّت الاسم بعدها.

(6) الصَّواب أنْ يُقال مثلًا: الواو لمطلق الجمع، لا للجمع المطلق؛ لأنَّ الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق؛ لأنَّا نفرِّق بالضَّرورة بين الماهية بلا قيد، والماهية المقيَّدة. والجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى- هنا- بل المطلوب هو مطلق الجمع؛ بمعنى أيِّ جَمْعٍ كان، سواء أكان مُرَتَّبًا أم غير مُرَتَّب، ونظير ذلك قولهم: مطلق الماء، والماء المطلق. يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص162).

الدَّاني): "وذهب بعضهم إلى أنَّ الفاء قد تأتي لمطلق الجمع، كالواو، قال به الجَرْميُّ في الأماكن والمطر خاصَّة، كقولهم: (نزل المطرُ بمكان كذا فمكان كذا)، وإنْ كان نزوله في وقت واحد"[1]، قال الشَّاعر:

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدّخولِ فَحَوْمَلِ[2]

لذلك عاب الأصمعيُّ على الشَّاعر استخدامَهُ للفاء، وروى البيت بالواو (وَحَوْمَلِ)[3].

ومِنْ خلال الأقوال السَّابقة يتَّضح أنَّه مِنْ غير المشهور أنْ تأتيَ الفاءُ لمطلق الجمع كالواو.

المسألة الحادية عشرة – حذف الفاء مِنْ جواب (أمَّا):

رأس الباب– المشهور بين الكُتَّاب والمتكلِّمين– أنَّه لا بدَّ مِنْ ذِكْرِ الفاء في جواب (أمَّا)، تقول: (أمَّا زيدٌ فمنطلق)، ومنه قوله – تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ...**﴾[4].

جاء في (الكتاب): "وأمَّا (أمَّا) ففيها معنى الجزاء، كأنَّه يقول: (عبد الله مهما يكن مِنْ أمرِهِ فمنطلقٌ)، أَلَا ترى أنَّ الفاء لازمة لها أبدًا"[5]، وأشار ابن مالك إلى هذا المعنى، بقوله:

أمَّا كَمَهْما يَكُ مِنْ شَيْءٍ و(فا) لِتِلْوِ تِلْوِها وُجُوبًا أُلِفَا[6]

مِنْ كلام ابن مالك يتَّضح أنَّ (أمَّا) نائبة عَنْ أداة شرط وجملته[7]؛ ولهذا تُؤوَّل بـ (مهما

---

(1) المرادي، الجنى الدَّاني (ص63).

(2) هذا البيت مِنَ الطَّويل، مطلع معلقة امرئ القيس، وهو في ديوانه: (ص159 دار المعرفة)، والكتاب: (ج205/4)، وشرح المفصَّل (ج78/9، 89؛ ج21/10)، والجنى الدَّاني (ص503)، وأوضح المسالك: (ج322/3)، وهمع الهوامع (ج225/5)، والخزانة (ج17/11). **اللُّغة:** السِّقط: ما تساقط مِنَ الرَّمل، واللِّوى: ما التوى مِنْ هذا الرَّمل، والدّخول وحومل: بلدان بالشَّام. **الشَّاهد:** (فَحَوْمَلِ) الفاء معروف أنَّها للتَّرتيب والتَّعقيب، ولكنَّها هنا أفادت مطلق الجمع؛ لأنَّها بمعنى الواو.

(3) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج128/2).

(4) [البقرة: 26].

(5) سيبويه، الكتاب (ج235/4).

(6) ابن مالك، متن الألفية (ص47).

(7) لذلك يُقال في إعرابها: نائبة عَنْ (مهما يكنْ مِنْ شيء)، ولا تُعرَب اسم شرط أو فعل شرط، ولا تؤدي معناهما؛ لأنَّها حرفٌ، والحرف لا يؤدِّي معنى اسم أو فعل.

يكن مِنْ شيء)، ويُفهم من كلامه أنَّ هذه الفاء ضروريَّةٌ لربط الجوابِ بها، ولتكونَ كالقرينة عليها لخفاء شرطيَّتها؛ لأنَّها اكْتَسَبَتِ الشَّرطيَّة بطريق النِّيابة.

والأصل في هذه الفاء أن تكون في صدر الجواب كما هو الشَّأن مع غير (أمَّا) من أدوات الشَّرط، ولكنَّها أُخِّرَتْ؛ لقبحِ وجودِها عَقْبَ (أمَّا) لفظًا؛ أو لأنَّها تشبه العاطفة في الشَّكل، فيكون في الكلام عاطفٌ بلا معطوف عليه.

وقوله: (وتجب الفاء لتالي تاليه)؛ تبعًا للمألوف في الفصيح مِنَ كلام العرب، وتالي تاليهما هو الجواب؛ لأنَّ تاليها مباشرةً هو الشَّرطُ.

ومجيءُ الفاء في جوابها جعله صاحب (ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك) دليلًا على شرطيَّتها. يقول: "(أمَّا): حرف شرط وتوكيد- دائمًا- وتفصيل- غالبًا- يدل على الأوَّل: مجيء الفاء بعدها"[1].

وجَعَلَ الزَّمخشريُّ وجودَ الفاء في جوابها دليلًا على أنَّها للتَّوكيد، يقول: (أمَّا): حرفٌ يعطي الكلام فَضْلَ توكيد؛ تقول: (زيدٌ ذاهب)، فإذا قصدْتَ أنَّه لا محالةَ ذاهبٌ، قلت: (أمَّا زيدٌ فذاهب)، وهو يرى أنَّ ذلك مُسْتَخْرَجٌ مِنْ كلام سيبويه[2].

والخروج عَنْ الباب عدمُ ذكرِ الفاء في جواب (أمَّا)، وهذا خطأٌ شائع في عصرنا نسمعه على ألسنة المتحدِّثين على اختلاف تخصُّصاتهم، كما يظهر بوضوح في كتابة المثقَّفين مِنْ باحثين وغيرهم.

جاء في (ضياء السَّالك): ولا بدَّ مِنْ فاء تالية لتاليها، إلَّا إنْ دَخَلَتْ على قول قد طُرِحَ استغناءً عنه المقول؛ فيجبُ حذفُها معه، كقوله – تعالى: ﴿...**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ**...﴾[3]، ولا تُحْذَف في غير ذلك إلَّا في ضرورة[4].

فالشَّقُّ الأوَّل مِنْ كلامه يمثِّل رأس الباب، بينما يمثِّل الشَّقُّ الآخر الخروج عَنِ الباب، ولكنْ بِمُسَوِّغٍ يتناسب مع قدسية كلام ربِّنا – سبحانه وتعالى، ومِنَ الشَّواهد الشِّعريَّة الَّتي حُذِفَ فيها الفاء من جواب (أَمَّا) قول الشَّاعر:

---

(1) النَّجار، ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك (ج4/70- 71).

(2) يُنظر رأي الزَّمخشريِّ في أوضح المسالك لابن هشام (ج1/8).

(3) [آل عمران: 106].

(4) يُنظر: النَّجار، ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك (ج4/72- 73).

فَأَمَّــا القِتَــالُ لا قِتَــالَ لَــدَيْكُمْ ولكن سَيْرًا فى عراض المَواكِب[1]

المسألة الثَّانية عشرة – اللَّام الموطِّئة للقَسَمِ:

هذا هو المشهور على الألسنة (خطأً)، ويشكِّل خروجًا على الصَّواب، ربمَّا تساهُلًا واختصارًا، وربَّما غفلةً مِنْ بعض المعربينَ.

ورأس الباب –غير المشهور– وهو مِنَ الصَّواب الَّذي لا بدَّ مِنَ التَّلفظِ به أنَّها اللَّام الموطِّئة لجواب القَسَمِ، وليس موطِّئة للقَسَمِ نفسه، يتَّضح لنا الصَّواب مِنَ اللَّحن مِنْ خلال النُّصوص الآتية.

جاء في (الجنى الدَّاني): اللَّام الموطِّئة: وهي الدَّاخلة على أداة الشَّرط في نحو: (والله لئنْ أكرمْتَني لأكرمنَّك)، فإنْ كان القَسَمُ مذكورًا لم تَلْزَمْ، وإنْ كان محذوفًا لَزِمَتْ –غالبًا– نحو: ﴿**لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ...**﴾[2]، وإنَّما سُمِّيَتْ هذه اللَّامُ موطِّئة؛ لأنَّها وطَّأت للجواب، وتسمَّى– أيضًا– المُؤْذِنَة، وقولهم: إنَّها موطِّئة للقَسَمِ، فيه تجوُّز، وإنَّما هي موطِّئة لجواب القَسَمِ، وأكثرُ ما تكون مع (إنْ) الشَّرطيَّة[3]، يقول السُّيوطيُّ: "وهذه اللَّام تسمَّى: الموطِّئة؛ لأنَّها وطَّأتِ الجواب للقَسَم المذكور قبلها؛ أيْ: مَهَّدَتْهُ له، والمُؤْذِنَة؛ لأنَّها آذَنَتْ بأنَّ الجواب بعدها مبنيٌّ على قَسَمٍ قبلها لا على الشَّرط؛ أيْ: أَعْلَمَتْ بذلك، ويجوز حذفُها ما دام لم يُحْذَفْ القَسَم"[4]، ومنه قوله– تعالى: ﴿**وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى**﴾[5]، وجاء في (مغني اللَّبيب) في وصفها: "اللَّام الدَّاخلة على أداة شرط للإيذان بأنَّ الجوابَ بعدَها مبنيٌّ على قَسَم قبلَها، لا على الشَّرط، ومِنْ ثُمَّ تسمَّى اللَّام المُؤْذِنَةُ، وتسمَّى المُوَطِّئَة– أيضًا– لأنَّها وطَّأَتِ الجواب للقَسَمِ؛ أيْ: مهَّدتْهُ له، وأكثرُ ما تدخل على(إنْ)"[6]، واستشهدوا على مجيءِ اللَّام الموطِّئة لجواب القَسَمِ مع

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، وهو في شرح المفصَّل (ج134/7)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1648/3)، والجنى الدَّاني (ص524)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج477/1)، وشرح ابن عقيل (ج54/4)، وشرح الأشموني (ج18554/1). **الشاهد قوله:** (القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمْ)، حيث حُذِفَتْ منه الفاء، وهو جواب (أمَّا) مع أنَّه ليس في الكلام قول محذوف.

(2) [الحَشْر: 12].

(3) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص136).

(4) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج450/2).

(5) [الضُّحى: 4].

(6) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج273/3)

وجود القَسَمِ المذكور بقول الشَّاعر:

لَعَمْـري لَـئِنْ كانـتْ أَصـابَتْ مُصـيبَةٌ أَخـي والمَنَايَـا للرِّجـالِ شَـعُوبُ[1]

علَّق ابن جِنِّيْ على (اللَّام) في قوله- تعالى: ﴿**وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ...**﴾[2] بقوله: "ليستِ اللَّامُ في (لئنْ) بجواب القَسَمِ، إنَّما الجواب (لَنَذْهَبَنَّ)، وعليه وقع الحَلْفُ، واللَّام في (لئنْ) إنَّما هي زائدةٌ مؤكِّدةٌ، يدلُّكَ على أنَّ اللَّام الأولى زائدةٌ، وأنَّ اللَّام الثَّانية هي الَّتي تلقَّتِ القَسَمَ"[3]، واستشهدوا على مجيءِ اللَّام الموطِّئة لجواب القَسَمِ مع حذف القَسَمِ بقول الشَّاعر:

فلـئِنْ صَـرَمْتِ الحَبْـلَ يَـا ابْنَـةَ مالـكٍ والــرَّأْيُ فِيــهِ مُخْطِــئٌ ومُصــيبُ[4]

يتَّضح للباحث مِنْ خلال عرض آراء النُّحاة أنَّ قول المعربين: اللَّام الموطِّأ للقَسَمِ خَطَأٌ، والصَّواب أنْ يُقال: اللَّام الموطِّأ لجواب القَسَمِ.

المسألة الثَّالثة عشرة - دخول اللَّام المُوَطِّئة (المُؤذِنة) لجواب القَسَمِ على (ما) الموصولة، وعلى (متى) وعلى (إذ)- أيضًا:

رأس الباب - المشهور- أنَّ اللَّام المُوَطِّئة لجواب القَسَمِ تدخل على (إنْ) الشَّرْطيَّة، جاء في (الجنى الدَّاني): "اللَّام المُوَطِّئة: وهي الدَّاخلة على أداة الشَّرط، في نحو: (والله لئنْ أكرمتني لأُكرمنَّك)،... وأكثر ما تكون مع (إنْ) الشَّرطيَّة"[5].

لاحظ قوله: "وأكثرُ ما تكون مع (إنْ) الشَّرطيَّة"، فهذه الكثرة تدلُّ على أنَّ وقوعها مع (إنْ) الشَّرطيَّة إنَّما يشكِّل- المشهور- رأس الباب.

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لكَعْب بن سَعْدٍ، وهو في الأصمعيَّات (ص108، البيت 5)، وخزانة الأدب (ج434/10). **اللُّغة:** شَعُوب: الشَّعوب: المفرِّقة؛ أراد أنَّ الموت يفرِّق بين الرِّجال.
الشَّاهد: (لَعَمْري لَئِنْ) مجيءُ اللَّام الموطِّئة لجواب القَسَمِ مع وجود القَسَم.

(2) [الإسراء: 86].

(3) ابن جِنِّيْ، سرُّ صناعة الإعراب (ج396/1).

(4) البيت مِنَ الكامل، لخُفَاف بن نُدْبَةَ، وهو في الأصمعيَّات (ص32، البيت 3). **الشَّاهد:** مجيء اللَّام الموطِّئة لجواب القَسَم مع حذف القَسَم.

(5) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص136).

ويقول الزَّركشيُّ: "ومِنْ تَقَدُّمِ القَسَمِ قوله- تعالى: ﴿...لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ...﴾[1]، تقديره: (واللهِ لَئِنْ لم تَنْتَهِ)، فاللَّام الدَّاخلة على الشَّرط ليست بلام القَسَمِ ولكنَّها زائدةٌ، وتسمَّى الموطِّئة للقَسَمِ، ويَعْنون بذلك أنَّها مؤذِنة بأنَّ جواب القَسَم مُنْتَظَر؛ أيْ: الشَّرط لا يصلح أنْ يكون جوابًا؛ لأنَّ الجواب لا يكون إلَّا خبرًا"[2].

ومِنْ أمثلة هذه اللَّام ما جاء في (صحيح البخاري):

- "**لَئِنِ اللهُ أَشْهَدَنِي قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ لَيَرَيَنَّ اللهُ مَا أَصْنَعُ**"[3]. (أَشْهَدَنِي)؛ أَي: أحضرني، وَاللَّام فِي: لَئِن، مَفْتُوحَة دخلت على (إنْ) الشَّرطِيَّة لَا جَزَاء لَهُ، لفظًا، وَحَذْفُ فعل الشَّرْط فِيهِ مِنَ الوَاجِبَات، وَالتَّقْدِير: (لَئِن أشهدني الله...)[4].

- ومنه قوله-ﷺ: "**ولَئِنْ أَدْبَرْتَ لَيَعْقِرَنَّكَ اللهُ**"[5]، جَوَابٌ للقَسَمِ الْمَحْذُوف، قَالَ العينيُّ: "قلت: لِأَنَّ اللَّام تَوْطِئَة للقَسَمِ"[6].

ويعتقد الباحث أنَّ رأي العينيِّ هو الأقربُ إلى الصَّواب، والدَّليل على صحَّة ذلك أنَّ (لَئِنْ) وردت وقد سبقها القَسَمُ صراحة في (صحيح البخاري)، ومِنْ ذلك قوله- ﷺ: "**وَاللَّهِ لَئِنْ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ**"[7].

وقد ورد هذا التَّركيب في (صحيح البخاري) في أكثر من سبعة وعشرين موضعًا، ومنها:

- قول عائشة-رضي الله عنها : "**وَاللهِ لَئِنْ حَلَفْتُ لاَ تُصَدِّقُونِي ولَئِنِ اعْتَذَرْتُ لاَ تَعْذِرُونِي**"[8].

- وقول رجل لبنيه على لسان رسول الله- ﷺ: "**فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا**"[9].

---

(1) [مريم: 14].

(2) الزَّركشيُّ، البرهان في علوم القرآن (ج46/3).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: قول اللَّه- تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا...﴾ (الأحزاب: 23)، 19/4: رقم الحديث 2805].

(4) العينيُّ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج103/14).

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب: علامات النُّبوَّة في الإسلام، 203/4: رقم الحديث 3620].

(6) العينيُّ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج96/18).

(7) [البخاري، صحيح البخاري، بابُ: المُتَنَمِّصَاتِ، 166/7: رقم الحديث5939].

(8) [المرجع السَّابق، باب: قول اللَّه- تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾ (يوسف: 7)، 105/4: رقم الحديث 3388].

(9) [المرجع نفسه، باب: حديث الغار، 176/4: رقم الحديث 3481].

– وقول أبي جهل– عليه مِنَ اللهِ ما يستحقُّ: "**لَئِنْ رَأَيْتُ مُحَمَّدًا يُصَلِّي عِنْدَ الكَعْبَةِ لَأَطَأَنَّ عَلَى عُنُقِهِ فَبَلَغَ النبيَّ– ﷺ– فَقَالَ: لَوْ فَعَلَ لَأَخَذَتْهُ المَلائِكَةُ**"[1].

وغير المشهور أنَّ اللَّام الموطِّئة لا يقتصرُ دخولُها على (إنْ) الشَّرطيَّة، بل تدخل على (ما) الموصولة وعلى (متى) وعلى (إذ)– أيضًا– وذلك على النَّحو الآتي:

أوَّلًا– دخولها على (ما) الموصولة:

ذكر سيبويه أنَّ اللَّام الموطِّئة لا يقتصر دخولها على (إنْ) الشَّرطيَّة، بل تدخل على (ما) الموصولة– أيضًا– جاء في الكتاب: "وسألته عِنْ قوله– ﷻ: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ**﴾[2]، فقال: (ما) – ههنا– بمنزلة (الَّذي)، ودَخَلَتْها اللَّامُ كما دخلتْ على (إنْ) حين قلت: (واللهِ لَئِنْ فعلت لأفعلنَّ)، واللَّام الَّتي في (ما) كهذه الَّتي في (إنْ)، واللَّام الَّتي في الفعل كهذه الَّتي في الفعل– هنا"[3].

وذكرَ المفسرونَ أنَّ (ما) في الآية السَّابقة شرطيَّة، والمعنى: (لَمَهْمَا آتيتكم)، وعلى ذلك فاللَّام الدَّاخلة عليها تكون موطِّئة للقَسَمِ تَشْبِيْهًا لـ (ما) الشَّرطيَّة بـ (إنْ) الشَّرطيَّة، ولكنْ لشذوذ دخول اللَّام المُوطِّئة للقَسَمِ على غير (إنْ) الشَّرطيَّة تكون (ما) موصولة واللَّام للابتداء حَمْلًا على الأكثر[4]، **ومنه في صحيح البخاري:**

– قول سعيد بن زيد[5]: "**وَلَوْ أَنَّ أُحُدًا انْقَضَّ لِمَا صَنَعْتُمْ بِعُثْمَانَ لَكَانَ مَحْقُوقًا أَنْ يَنْقَضَّ**"[6].

– وقوله–ﷺ– للأنصار "**فَوَاللهِ لَمَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ**"[7].

جاء في (عمدة القارئ): "قَوْله: (لَمَا تنقلبون)؛ أَي: للَّذي تنقلبون بِهِ، وَاللَّام فِي: (لَمَا)

---

(1) [البخاري، صحيح البخاري، باب: ﴿**كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**﴾(العَلَق: 15، 16)، 174/6: رقم الحديث 4958].

(2) [آل عمران: 81].

(3) سيبويه، الكتاب (ج107/3).

(4) يُنظر: القُرْطُبي، الجامع لأحكام القرآن(ج125/4).

(5) أبو الأعور سعيد بن زيد القرشي: صحابيٌّ، وهو أحد العشرة المبشَّرينَ له في كتب الحديث ثمانيةٌ وأربعونَ حديثًا، مَاتَ سنةَ إحدى وخمسين مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج94/3).

(6) [البخاري، صحيح البخاري، باب: إسلام عمر بن الخطاب– ﷺ، 49/5: رقم الحديث 3867]. والانقضاض: الْإِزَالَة والتفرق.

(7) [المرجع السَّابق، باب: غزوة الطَّائف، 158/5: رقم الحديث 4331].

بِالْفَتْح؛ لِأَنَّهُ كَلَام التَّأْكِيد، وَكلمَة: (مَا)، مَوْصُولَة مُبْتَدأ، وَخَبره قَوْله: (خير)"[1].

ثانيًا- دخولها على (متى):

وغير المشهور دخولها على (متى)، ذكر صاحِبَا (المغني) و(الجنى الدَّاني) أنَّ هذه اللَّام تدخل على (متى)[2]، واستشهَدَا لها بقول الشَّاعر:

لَمَتـى صَـلَحْتَ لَيُقْضَـيَنْ لَـكَ صَـالِحٌ وَلَتُجْـزَيَنَّ إِذا جُزِيْـتَ جَمـيلا[3]

ثالثًا- دخولها على (إذ):

وغيرُ المشهورِ دخولُها على (إذْ)، ذكرَ ابنُ جِنِّيْ في (سِرِّ صناعة الإعراب) أنَّ (إذ) قد شُبِّهَتْ بـ (إنْ)، فأُدخلتْ عليها اللَّام الموطِّئة، يقول: "وقد شَبَّهَ بعضهم (إذ) بـ (إنْ) فأَوْلَاها اللَّام"[4]، واستشهد لها بقول الشَّاعر:

غَضِـبَتْ عَلَـيَّ، لَأِنْ شَـرِبْتُ بِجِـزَّةٍ فَـلَإِذْ غَضِـبْتِ لَأُشْـرَبَنَّ بِخَـروفِ[5]

يقول البغدادي: "على أنَّ اللَّام الموطِّئة دخلت على (إذ) تشبيهًا له بـ (إنْ) الشَّرطيَّة"[6].

ولا يري الباحث تعارضًا بين (إنْ) الَّتي تفيد الشَّرط، و(إذْ) الَّتي تفيد التَّعليل، فمعناهما متقاربٌ، ولا تعارض بين المعنيين.

---

(1) العينيُّ، عمدة القارئ (ج309/17).

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج274/3)، والمرادي، الجنى الدَّاني (ص137).

(3) البيت مِنَ الكامل، لم أقف له على قائل، وهو في سِرِّ صناعة الإعراب (ج74/2)، وشرح التَّسهيل (ج218/3)، ومغني اللَّبيب (ج274/3)، والجنى الدَّاني (ص137)، وهمع الهوامع (ج405/2).
الشَّاهد فيه: (لَمَتى) فإنَّ اللَّام المُؤذِنة دخلتْ على غير (إنْ) مع أنَّ الأكثر أنْ تدخل عليها، فقد دخلت على (متى) مِنْ أدوات الشَّرط.

(4) ابن جنِّي، سِرُّ صناعة الإعراب (ج74/2).

(5) البيت مِنَ الكامل، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه (ص178)، ومغني اللَّبيب (ج275/3)، وهمع الهوامع (ج2/ 405)، يُقال: إنَّ البيت لأعرابيٍّ كان يشرب الخمر ويشتريها بِجِزَّةِ صوف. يقول الشَّاعر: إنَّه شرب خمرًا بِجِزَّةِ ؛ أيْ ما يُجَزُّ مِنْ صوف الماعز والخِراف، فغضبتْ زوجته، فأقسَمَ إنْ غضبتِ ليشربَنَّ بخروف، وليس بجزَّة منه. يُنظر سِرُّ صناعة الإعراب (ج74/2). **الشَّاهد:** (فَلَإِذْ) حيث دخلتِ اللَّام المُوطِّئة للقَسَمِ على (إذ).

(6) البغداديُّ، شرح شواهد المغني (ج365/4).

المسألة الرَّابعة عشرة – وقوع الميم حرفَ عماد:

الحروف كلُّها مبنيَّة، وهي قليلة؛ بحيث لا يتجاوز عددها ثمانين، ويُقال لها حروف المعاني، كما أَنَّ حروف الهجاءِ يُقال لها حروف المباني، والميم مِنْ حروف المعاني الأحادية.

رأس الباب والمشهور في حرف الميم أنَّها حرفٌ مِنَ حروف المعاني، ولها أنواع، ذكر المرادي أنَّ الميم يكون حرفَ معنًى في موضعين[1]:

الأوَّل: قولهم في القَسَم: (مُ اللهِ)، بضمِّ الميم، فالميمُ في ذلك حرف جَرٍّ، عند قوم مِنَ النَّحويِّين، وذهب قوم إلى أنَّها بَدَلٌ مِنْ واو القَسَمِ، وذهب قوم إلى أنَّ هذه الميمَ اسمٌ، وهي بقية (ايمن)، واختاره ابن مالك.

الأخر: الميم الَّتي هي بَدَلٌ مِنْ لام التَّعريف[2]، في لغة طَيِّىء، وقيل: هي لغة أهل اليمن، وسُمِعَ رسولُ الله– ﷺ– يقول: "**لَيْسَ مِنْ أَمْبِرٍ أَمْصِيَامُ فِي أَمْسَفَرٍ**"[3]، عقَّب المرادي: "في عَدِّ هذه الميم مِنْ حروف المعاني نَظَرٌ؛ لأنَّها بَدَلٌ، لا أصل"[4]، ومِنْ معاني الميم– أيضًا:

1– الدِّلالة على جماعة الذُّكور العقلاء، وهي ميم ساكنة، حُرِّكَتْ بالضَّمِّ؛ لوقوع السَّاكنِ بعدها، اللَّام مِنْ (أل) التَّعريف، مثالها قوله– تعالى: ﴿**أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ**﴾[5].

وذكر أبو البقاء العكبري أنَّ الميم في (أنتم) حرف معنى[6].

والمعروف أنَّنا نتخلَّص مِنْ التقاء السَّاكنين بكسر الأوَّل منهما، ومنه قوله– تعالى: ﴿**قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا . . .**﴾[7]، ونتخلَّص منهما بالفتح، كما في قوله– تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ . . .**﴾[8].

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص139– ص140).

(2) الطُّمْطُمانيَّة: لهجة تتمثَّل في إبدال لام التَّعرف ميمًا، تُعْرَضُ في لغة حِمْيَر كقولهم: (طاب امهواء)؛ يريدون: (طاب الهواء). يُنظر: الثَّعالبي، فقه اللُّغة وسرّ العربيَّة (ص91).

(3) [الهَرَويُّ القاري، مرقاة المفاتيح، باب: صوم المسافر، 1402/4: رقم الحديث 2021].

(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص140).

(5) [التَّكاثُر: 1].

(6) يُنظر: العكبري، التِّبيان في إعراب القرآن (ج39/1).

(7) [الحُجُرات: 14].

(8) [البقرة: 174].

2- عند تشديد الميم يصلحُ للتَّعويض به عَنْ ياء النِّداء المحذوفة فيه، كما في قوله- تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾[1]، وورد في القرآن في خمسة مواضع.

3- عند دخول حرف الجَرِّ على (ما) الاستفهاميَّة، تُحْذَفُ ألفُها، وتبقى الميم؛ أيْ: أنَّها حرفُ استفهام، كما في قوله- تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءلُونَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[3]، وقوله: ﴿. . .لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾[4].

وغير المشهور بين الدَّارسين أنْ تكونَ الميمُ حرفَ عمادٍ، حيث تعتمد عليها ألف الاثنين كما في قوله- تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ. . .﴾[5]، (فأَزَلَّهُمَا) الميم حرف عماد، والألف دالٌّ على تثنية المخاطب[6].

ومِنَ العلماء مَنْ يجعلُ الميمَ حرفَ عمادٍ، والألفَ علامةَ التَّثنية، وسُمِّيَتِ الميمُ حرفَ عمادٍ؛ لاعتماد المتكلِّم والسَّامع عليها في التَّفرقة بين ضمير التَّثنية وضمير الواحدة[7]، ومِنْ خلال استعراض الشواهد القرآنيَّة يتَّضح أن الميمُ قد تأتي حرفَ عمادٍ.

المسألة الخامسة عشرة - استخدام اللَّام الفارقة للتَّأكيد:

المشهور أنَّهم يستخدمون لام الابتداء والَّتي قد تُزَحلَقُ إلى خبر(إنَّ) للتَّوكيد، وهذا هو رأس الباب، والخروج عَنِ الباب - رأي الباحث- أنَّ ما يُعرَف بـ **(اللَّام الفارقة)** قد تُسْتَخْدَم للتَّوكيد- أيضًا- وإنْ كان الهدف الأصلي للإتيان بها هو للفرق بين (إنْ) المخفَّفة مِنَ الثَّقيلة و(إنْ) النَّافية.

---

(1) [آل عِمْران: 26].

(2) [النَّبأ: 1].

(3) [النَّمل: 35].

(4) [الصَّف: 2].

(5) [البقرة: 36].

(6) يُنظر: بهجت صالح، الإعراب المفصَّل لكتاب الله المُرَتَّل (ج391/3).

(7) ينظر: عباس حسن، النَّحو الوافي (ج223/1).

ما اللَّام الفارقة؟

هي الواقعة بعد (إنْ) المخفَّفة، في نحو: ﴿. . . **وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً**. . .﴾[1]، فارقة بين (إنْ) المخفَّفة و(إنْ) النَّافية، فإذا قلت: (إنْ زيدٌ لقائمٌ)، فـ (إنْ) مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة، واللَّام بعدها فارقة، هذا هو مذهب البصريِّين، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (إنْ نافية)، واللَّام بمعنى (إلَّا)[2]، والصَّواب أنَّها بفتح اللَّام، وهي عند البصريِّين عِوَضٌ ممَّا لَحِقَ (إنَّ) مِنْ الحذف؛ لأنَّ أصله: (إنَّه كان)[3].

واخْتُلِفَ في هذه اللَّامِ الفارقة، فذهب قومٌ إلى أنَّها قِسْمٌ برأسه، غير لام الابتداء؛ منهم الفارسيُّ، وذهب قومٌ إلى أنَّها هي لام الابتداء الدَّاخلة على خبر (إنَّ)، لَزِمَتْ للفرق؛ وهو مذهب سيبويهِ، واختاره ابن مالك، واستدلَّ الشَّلوبين على أنَّها لام أخرى- بعمل الفعل قبلها فيما بعدها[4].

وهي مِنْ لامات التَّوكيد، جاء في (مغني اللَّبيب): "وقد عَدَّ سيبويهِ وتَبِعَهُ في ذلك ابن مالك هذه اللَّامَ ضِمْنَ لام الابتداء الدَّاخلة على خبر (إنَّ)، وقد أفادت مع إفادتها توكيد النِّسبة وتخليص المضارع للحال، والفرق بين (إنْ) المخفَّفة مِنَ الثَّقيلة و(إنْ) النَّافية؛ ولهذا صارت لازمةً بعد أنْ كانتْ جائزةً [5]، وجعلها الزَّمخشري لازمةً لخبر (إنْ) إذا خُفِّفَتْ[6]، ومثَّلَ لها بقوله- تعالى: ﴿. . .**وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ**﴾[7].

ووردت هذه اللَّام في صحيح البخاري، ومِنْ أمثلتها:

- "**إنْ كانَ رسولُ الله - ﷺ- لَيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ**"[8].

(إنْ) هَذِه مُخَفَّفَة مِنَ الثَّقِيلَة، فَتدخل على الجملتين، فَإِنْ دخلت على الاسميَّة جَازَ إعمالُها خلافًا للكوفيِّين، حكى سِيبَوَيْه: (إنْ عمرًا لمنطلقٌ)، وإِنْ دخلتْ على الفعليَّة وَجَبَ إهمالُها- وَهَهُنَا-

---

(1) [البقرة: 43].

(2) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص133- ص134).

(3) يُنظر: العكبري، إعراب ما يشكل مِنْ ألفاظ الحديث النَّبويِّ (ص80).

(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص134).

(5) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج258/3).

(6) يُنظر: الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص52).

(7) [الأنعام: 156].

(8) [البخاري، صحيح البخاري، باب: ما جاء في قبر النَّبيِّ - ﷺ- وأبي بكر، وعمر- رضي الله عنهما، 102/2: رقم الحديث1389].

دخلت على الفعليَّة، وَالأَكْثَر كَون الفِعْل ماضِيًا[1].

- "**وإنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ**"[2].

فـ(إنْ) – هنا– خُفِّفَتْ، واشتملتِ الجملةُ بعدها على لام الابتداء لتكون رمزًا للتَّخفيف.

- "**إنْ كانَ رسولُ الله –ﷺ– وَسلم لَيَدَعَ العَمَلَ**"[3].

قَوْله: (إنْ كَانَ)، كلمة: (إنْ) بِكَسْر الهمزَة مُخَفَّفَة عَنِ الثَّقِيلَة، وَأَصله: (إنَّه كانَ)، فَحذف ضمير الشَّأن، وخُفِّفَتِ النُّون. قَوْله: (لَيَدَعَ) بِفَتْح اللَّام الَّتي للتَّأْكِيد؛ أَيْ: ليترك[4].

والظَّاهر أنَّ اللَّام الفارقة قد تأتي لِتَفْرُقَ بين (أنْ) النَّاصبة و(أنَّ) المؤكِّدة كما في قوله– ﷺ:"**نَعْمْ صالِحًا قَد عَلِمْنا أنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ**"[5].

عقَّب العكبريُّ على هذا الموضع بقوله: "التَّقدير: (أنْك) مخفَّفة مِنْ (أنَّ)، واللَّام في (لتؤمن) فارقة بين (أنْ) النَّاصبة و(أنَّ) المؤكدة"[6]؛ يقصد قوله–ﷺ– "**قد كُنَّا نَعْلَمُ إنْ كُنْتَ لَتُؤْمِنَ بِهِ**"[7]، ومنه قوله– تعالى: ﴿**وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ۝١٦٧ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ**﴾[8].

ويُلاحَظ على (إنْ) المذكورة دخولُها على (كان)، ولهذه اللَّام الفارقة صورةٌ أخرى هي دخولُها على (كَاد) كَمَا تدخل على (كَانَ)، وَاللَّام هِيَ الفارقة بَينهَا وَبَين النَّافية، كما في قوله– تعالى:﴿**قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدتَّ لَتُرْدِينِ**﴾[9].

هذا ولم يقف الباحث على أمثلة لها في الصَّحيح.

خلاصة القول في هذه المسألة أنَّ هذه اللَّام عند سيبويهِ هي لام الابتداء، وهذا هو رأس الباب، وإذا أَطْلَقَ عليها أحدُ النُّحاة اسمًا آخر كأنْ يقول: اللَّام الفارقة، فهذا خروج عَنْ رأس الباب الَّذي وُجِدت فيه هذه اللَّام.

---

(1) يُنظر: العينيُّ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج228/5).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: مَنْ أَخَفَّ الصَّلاة عند بكاء الصَّبيِّ، 143/1: رقم الحديث 708].

(3) [المرجع السابق، باب تحريض النَّبيِّ– ﷺ– على صلاة اللَّيل والنَّوافل، 50/2: رقم الحديث1128].

(4) يُنظر: العينيُّ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج175/7).

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب مَنْ أجابَ بإشارة اليَدِ والرَّأس، 28/1: رقم الحديث86].

(6) العكبري، إعراب ما يشكل مِنْ ألفاظ الحديث النَّبويِّ (ص193)

(7) [البخاري، صحيح البخاري، باب: مَنْ قال في الخُطْبَة: أمَّا بعد، 10/2: رقم الحديث922].

(8) [الصَّافات: 167 – 168].

(9) [الصَّافات: 56]. الإرداء: الإهلاك.

المسألة السَّادسة عشرة – للواو المفردة العاطفة أربعةَ عشرَ معنًى، خرجت كلُّها عَنِ الأصل:

أصل الباب والمشهور أنَّ المعني الأصليَّ والأساسيَّ الَّذي ترجع إليه جميع المعاني الفرعيَّة الكثيرة للواو المفردة– **هو العطف**، وذكر ابن هشام للواو المفردة أحدَ عشرَ معنًى[1]:

المعنى الأوَّل: العاطفة، ومعناها مطلق الجمع (هذا مذهب جمهور النَّحويِّين)، فتعطفُ الشَّيءَ على مصاحبة، فإذا قلت: (قام زيدٌ وعمرٌو)، احتمل ثلاثة أوجه، **الوجه الأوَّل**: أنْ يكونا قاما معًا، في وقتٍ واحد.

والوجه الثَّاني: أن يكون المتقدِّم قام أوَّلًا، **والثَّالث**: أنْ يكون المتأخِّر قام أولًا"[2]، جاء في (الكتاب): "وليس في هذا دليلٌ على أنَّه بدأ بشيءٍ قبل شيءٍ، ولا بشيءٍ بعد شيء"[3].

ومِنْ أمثلة عطف الشَّيء على مصاحبه قوله– تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[4]، وعلى سابقه، نحو قوله – تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ...﴾[5]، وعلى لاحقه، نحو قوله – تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ...﴾[6]، وقد اجتمع هذان في نحو قوله – تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى...﴾[7].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ لها معانيَ أخرى كثيرة، ذكرها ابن هشام، وأوصلها إلى خمسةَ عشرَ معنًى[8]، وأبطل منها سبعة، وهذه الأنواع بعد الواو العاطفة التَّي ذُكرتْ أعلاه، هي:

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب: (ج351/4). ذكر ابن هشام أنَّ لهذه الواو أحد عشر معنى، لكنَّه عدَّد لها خمسةَ عشرَ.

(2) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني: (ص158).

(3) سيبويه، الكتاب: (ج438/1).

(4) [الكهف: 22].

(5) [الحديد: 26].

(6) [الشُّورى: 3].

(7) [الأحزاب: 7].

(8) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (351/4) وما بعدها.

1- واوان يرتفع ما بعدهما، وهما:

أ- واو الاستئناف[1]، نحو قوله - تعالى: ﴿ **لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاء إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى...**﴾[2].

ب- واو الحال الدَّاخلة على الجملة الاسميَّة، نحو: (جاء زيدٌ والشَّمسُ طالعةٌ)، وتسمَّى واو الابتداء ويقدِّرُها سيبويهِ والأقدمون بـ (إذ)، ولا يريدون أنَّها بمعناها، إذ لا يُرادفُ الحرفُ الاسمَ، بل إنَّها وما بعدها قَيْدٌ للفعل السَّابق كما أنَّ (إذ) كذلك، ولم يقدِّرْها بـ (إذا)؛ لأنَّها لا تدخل على الجُمل الاسميَّة[3].

2- واوان يَنْتَصِبُ ما بعدهما، وهما:

أ- واو المفعول معه كـ (سرتُ والنِّيل)، ولم يأتِ في التَّنزيل بيقين، عقَّب الدَّماميني على قوله: (لم يأتِ في التَّنزيل بيقين)؛ يعني: بل أتت فيه باحتمال[4].

ب- الواو الدَّاخلة على المضارع المنصوب؛ لعطفه على اسم صريح أو مؤول.

فالأول كقولها:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفوفِ[5]

والثَّاني: شرطه أنْ يتقدَّم الواوَ نفيٌ أو طلبٌ، وسمَّى الكوفيُّون هذا الواو (واو الصَّرف)، وليس النَّصب بها خلافًا لهم ومثالها: قوله - تعالى: ﴿**وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ...**﴾[6]، عقَّب ابن هشام: والحقُّ أنَّ هذه واو العطف[7].

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني: (ص163).

(2) [الحَجُّ: 5].

(3) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني: (ص164). والأشموني، شرح الأشموني (ج36/2).

(4) يُنظر: الدَّماميني، شرح الدَّماميني: (ج266/2).

(5) البيت مِنْ الطَّويل، لميسون بنت بَحدَل، وهو في مغني اللَّبيب (ج317/4)، وشرح التَّصريح (ج389/2)، وحاشية الصَّبَّان (ج457/3).

الشَّاهد: (وَتَقَرّ) فقد نُصِبَ الفعل المذكور بـ (أنْ) مضمرة جوازًا بعد واو العطف، وسبقه اسم خالص وهو المصدر(لُبْس). يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص157). وأبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1688/3).

(6) [آل عمران: 142].

(7) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج384/4).

3- **واوان يَنْجَرُّ ما بعدهما:**

أ- إحداهما واو القَسَم، ولا تدخل إلَّا على مُظْهَر، ولا تتعلَّق إلَّا بمحذوف، نحو قوله – تعالى: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾[1].

ب- الثَّانية واو (رُبَّ)، كقوله:

وَلَيْـلٍ كَمَـوْجِ البَحْـرِ أَرْخَـى سُـدُوْلَهُ عَلَـيَّ بِـأَنْواعِ الهُمُـومِ لِيَبْتَلِـي[2]

4- واو دخولها كخروجها، وهي الزَّائدة، أثبتها الكوفيُّون والأخفش وجماعة، وتسمى في القرآن حرفَ تأسيس، وهي للتوكيد، وحُمِل على ذلك قوله – تعالى: ﴿. . . حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا . . .﴾[3].

5- واو الثَّمانية:

ذكرها جماعةٌ مِنَ الأدباء، كالحريريِّ، ومِنَ النَّحويِّين الضُّعفاء- على حَدِّ تعبير ابن هشام- كابن خالويهِ، ومِنَ المفسرينَ كالثَّعلبيِّ[4]، وزعموا أنَّ العرَب إذا عَدُّوا قالوا: سِتَّة سبعة وثمانية؛ إيذانًا بأنَّ السَّبعةَ عددٌ تامٌّ، وأنَّ ما بعدها عَدَدٌ مستأنَفٌ، واستدلُّوا على ذلك بقوله- تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[5].

قال ابن هشام في (مغني اللَّبيب) معلِّقًا على الآية الكريمة المذكورة: "وأبلغ مِنْ هذه المقالة[6] في الفساد قول مَنْ أثبتَ (واو) الثَّمانية، وجعل منها (**وَثَامِنُهُمْ**)، وقد مضى في باب الواو أنَّ ذلكَ لا حقيقةَ له، واخْتُلِفَ فيها- هنا- فقيل: عاطفةُ خبرٍ هو جملةٌ على خبر مفرد، **والأصل:** (هم سبعة وثامنهم كلبُهم)، وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإنَّ في الكلام تقريرًا

---

(1) [يس: 2].

(2) البيت مِنْ الطَّويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص15، 48 دار المعرفة)، وتوضيح المقاصد (ج623/2)، وأوضح المسالك (ج65/3)، وشرح الأشموني (ج110/2)، وشرح التَّصريح (ج1/ 669).
الشَّاهد: (وَلَيْلٍ) حذف (رُبَّ) وبقاء عملها في قوله (وليل)، والواو- هنا- تسمَّي (واو رُبَّ).

(3) [الزُّمَر: 73].

(4) المقصود أبا منصور الثَّعالبي.

(5) [الكهف: 22].

(6) يقصد ابن هشام: مجيء الواو نائبة عَنْ (أو) في آية النِّكاح.

لكونهم سبعةً، وكأنَّه لمَّا قيل سبعة قيل: (نعم وثامنهم كلبهم)، واتَّصل الكلامان[1].

6- الواو الدَّاخلة على الجملة الموصوف بها؛ لتأكيد لصوقِها بموصوفِها وإفادتِها أنَّ اتِّصافه بها أمر ثابت، وهذه الواو أثبتها الزَّمخشريُّ[2]، ومَنْ تبعهُ[3]، وحملوا على ذلك مواضعَ الواو فيها كلَّها واو الحال، نحو قوله- تعالى: ﴿...وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ...﴾[4].

7- واو ضمير الذُّكور، نحو: (الرِّجال قاموا)، وهي اسمٌ، وقال الأخفش والمازني حَرْفٌ، والفاعل مستتِرٌ، وقد تُسْتَعْمَلُ لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم[5]، ومنه قوله- تعالى: ﴿... يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ...﴾[6].

8- واو علامة المذكَّرينَ، ومنه حديث رسول الله- ﷺ: "**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ**"[7]، ذكر المالقيُّ أنَّ هذه اللُّغة شاذَّةٌ قليلةُ الاستعمال[8]، وذكر المرادي أنَّها لغةٌ معروفةٌ، خلافًا لمَنْ أنكرها كالمالقي، جاء في (الجنى الدَّاني): "ونَسَبَ بعض النَّحويِّين هذه اللُّغة إلى طَيِّىء، وقال بعضهم: هي لغة أزد شنوءة. ومَنْ أنكر هذه اللُّغة تأوَّل ما ورد مِنْ ذلك"[9].

9- واو الإنكار، نحو: (آلرَّجلوه) بعد قول القائل: (قام الرَّجل)[10]، واعترض ابنُ هشامٍ على هذه الواو بقوله: والصَّواب ألَّا تُعَدُّ هذه الواو مِنْ أنواع الواو المذكورة؛ لأنَّها إشباعٌ للحركة بدليل (آلرَّجلاه) في النَّصب و(آلرجليه) في الجَرِّ[11].

10- **واو التَّذكر**: كقول مَنْ أراد أنْ يقول: (يقومُ زيدٌ)، فَنَسِيَ (زيدٌ)، فأراد مَدَّ الصَّوتِ؛ ليتذكَّرَ

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج6/556-557).

(2) يُنظر: الزَّمخشري، الكشَّاف (ج2/713).

(3) ذكر النُّعماني أنَّ أبا البقاء العكبري تبع الزَّمخشريَّ. يُنظر: ابن عادل النَّعمانيُّ، اللُّباب في علوم الكتاب (ج11/428).

(4) [البقرة: 216].

(5) يُنظر: المالقي، رصف المباني (ص427). والمرادي، الجنى الدَّاني: (ص173).

(6) [النَّمل: 18].

(7) [البخاري، صحيح البخاري، باب: فَضْلِ صلاةِ العَصْرِ، 1/115: رقم الحديث 555].

(8) يُنظر: المالقي، رصف المباني (ص434).

(9) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص171).

(10) يُنظر: المالقي، رصف المباني (ص131). والمرادي، الجنى الدَّاني: (ص172).

(11) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج4/416).

إذ لم يُرِدْ قطع الكلام (يَقُومُو)[1].
وعدَّ ابن هشام هذه كسابقتها، يقول: والصَّواب أنَّ هذه كالتي قبلها[2].

11- الواو المُبْدَلَة مِنْ همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة بعضهم: ﴿... **وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴿١٥﴾ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ...**﴾[3].

عقَّب ابن هشام بقوله: والصَّواب ألَّا تُعَدُّ هذه- أيضًا- لأنَّها مُبْدَلَةٌ، ولو صحَّ عَدُّها لصحَّ عَدُّ الواو مِنْ أحرف الاستفهام[4].

يخلص الباحث مِنْ هذه المسألة إلى أنَّ لِواوِ العطف المفردة خمسةَ عشرَ معنًى، المعنى الأوَّل منها، وهي كونها واو للعطف يمثِّل رأس الباب، وأمَّا سائر المعاني المتبقِّية لهذا الحرف فتعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب؛ ذلك لأنَّ هذه المعاني جميعًا متفرِّعة عَنْ المعنى الأصلي وتعود إليه كما لاحَظْتَ.

المسألة السَّابعة عشرة – خروج الواو عَنْ كونها تفيد مطلق الجمع:

أصل الباب يتمثَّل في أنَّ الواو العاطفة تفيد مطلق الجمع، ذكر ابن هشام أنَّ للواو المفردة أحدَ عشرَ معنى- كما سبقتِ الإشارة- الأوَّل: العاطفة، ومعناها مطلق الجمع (مذهب جمهور النَّحويِّين)[5].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما ذكره ابن هشام أنَّ قوم زعموا أنَّ الواو قد تخرجُ عَنْ إفادة مطلق الجمع وذلك على أوجه:
الوجه الأوَّل: أنْ تُسْتَعملَ بمعنى (أو) وذلك على ثلاثة أقسام، **القِسْم الأوَّل:** أنْ تكونَ بمعناها في التَّقسيم كقولك: (الكلمة: اسم، وفعل، وحرف)، ذكر ابن هشام أنَّ ذلك منسوبٌ إلى ابن مالك

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص172).
(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج418/4).
(3) [المُلك: 15- 16]. هذه القراءة منسوبة لقُنْبُل، قرأ في الوصل بإبدال الهمزة واوًا، وبتسهيل الهمزة الثَّانية بلا ألف. يُنظر: ابن الجزريِّ، النَّشر في القراءات العَشْر (ج369/1).
(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج420/4).
(5) يُنظر: المرجع السَّابق، ج351/4.

في (التُّحفة)[1]؛ يقصد كتابه الموسوم بـ (تحفة المودود في المقصور والممدود)[2].

عقَّب ابن هشام: "والصَّواب أنَّها في ذلك على معناها الأصلي، إذ الأنواع مجتمعة في الدُّخول تحت الجنس، ولو كانت (أو) هي الأصل في التَّقسيم لكان استعمالها فيه أكثر مِنْ استعمال الواو"[3].

القِسْم الثَّاني: أنْ تكون بمعناها في الإباحة، قاله الزَّمخشريُّ، ومثَّل له بقول القائل: (جالسِ الحَسَنَ وابنَ سيرين)؛ أيْ: أحدهما، جاء في (الكشَّاف): "الواو قد تجيءُ للإباحة في نحو قولك: (جالسِ الحَسَنَ وابنَ سيرين)، أَلَا ترى أنَّه لو جالسهما جميعًا أو واحدًا منهما كان مُمْتَثِلًا فَقَدْلَكَتْ نفيًا لتوهُّم الإباحة"[4].

القِسْم الثَّالث: أنْ تكون بمعناها في التَّخيير، قاله بعضهم في قول الشَّاعر:

وَقالوا نَأْتْ فَاخْتَرْ لَها الصَّبْرَ وَالبُكا فَقُلْتُ البُكا أَشْفى إِذًا لِغَليلي[5]

عقَّب الأشموني: "أي: أو البكا؛ إذ لا يُجْمَع بين الصَّبر والبكا، ويُحتمَل أنْ يكون الأصل (مِنَ الصَّبر والبكا)؛ أيْ: أحدهما، ثمَّ حذف (مِنَ)[6].

الوجه الثَّاني: مِنْ وجوه خروج الواو عَنْ مطلق الجمع، أنْ تكون بمعنى باء الجَرِّ كقولهم: (أنتَ أعلمُ ومالُكَ)، و(بعتُ الشَّاءَ شاةً ودرهمًا)، قاله جماعة وهو ظاهر[7].

الوجه الثَّالث: أنْ تكون بمعنى لام التَّعليل، قاله الخارْزَنْجيُّ[8] وحَمَلَ عليه الواوات الدَّاخلة على

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج369/4).

(2) لم يتسنَّ للباحث الاطِّلاع على رأي ابن مالك في كتابه المذكور.

(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج369/4).

(4) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج241/1).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، لكُثَيِّر عزَّة، وليس في ديوانه، وهو في مغني اللَّبيب (ج371/4)، وشرح الأشموني (ج383/2)، والنَّحو الوافي (ج605/3). **اللُّغة:** نَأَتْ: ارتحلت وبَعُدَت. والغليل: شدَّة العَطَش، يقصد حُرقة الفؤاد. **الشَّاهد:** (الصَّبْرَ وَالبُكا) مجيء الواو بمعنى (أو) في التَّخيير.

(6) الأشموني، شرح الأشموني (ج383/2).

(7) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج373/4).

(8) أبو حامد أحمد بن محمَّد البستي، يُعرَف بالخارْزَنْجيِّ، إمام الأدب بخراسان في عصره بلا مدافعة، شهد له مشايخ العراق بالتَّقدم، دخل بغداد فعَجِبَ أهلها مِنْ تقدُّمه في معرفة اللُّغة، صنَّف: تكملة كتاب العين، وكتاب التَّفصلة. مات سنة ثمانٍ وأربعينَ وثلاثمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: السُّيوطي، بغية الوعاة (ج388/1).

الأفعال المنصوبة في قوله- تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[1]، ويرى ابن هشام أنَّ الواو- هنا- هي واو المعية[2].

في نهاية البحث في هذه المسألة يتَّضح لكَ أنَّ الواو قد تخرجُ عَنْ إفادتها لمطلق الجمع، دلَّ على ذلك أقوال النُّحاة، وما استشهدوا به مِنْ شواهد شعريَّة ونثريَّة.

(1) [الشُّورى: 35].

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج374/4).

المبحث الثَّاني: ما كان مِنَ الحروف على حرفين (الأحرف الثُّنائيَّة)

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى: كلُّ حرفٍ مِنْ حروف المعاني زاد على حرفينِ يعدُّ خارجًا عَنِ الأصل:

رأس الباب يتمثَّل في أنَّ الأصل في وضع الحروف أنْ تتألَّف مِنْ حرف أو حرفين، فالأصل في وضع الحرف أنْ يكون على حرف هجاء واحد كـ (باء) الجَرِّ ولامِهِ وكافِهِ وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك، أو على حَرْفَيْ هجاء ثانيهما مدٌّ كـ (لا) و(ما) النَّافيتين[1].

الخروج عَنِ الأصل يتمثَّل في أنَّ ما زاد مِنْ حروف المعاني على حرفين مِنْ حروف الهجاء مثل: (إنَّ، وليتَ، وإلَّا، وثُمَّ، ولعلَّ، ولكنَّ)، فهو خارج عَنِ الأصل في نوعه[2].

وما خَرَجَ مِنَ الحروف عَنِ الأصل في نوعِهِ قد أشبه الأسماء، يتَّضح مِنْ كلام ابن عقيل أنَّ هذا الشَّبَهَ راجعٌ إلى الوضع، وكان ذلك يقتضى أنْ يأخذ المُشَبَّهُ حُكْمَ المشبَّه به، إلَّا أنَّهم لم يُعْطُوا الحرف الَّذي أَشْبَهَ الاسمَ حُكْمَ الاسمِ، وهو الإعراب لسببين، **الأوَّل:** أنَّ الحرف حينَ أَشْبَهَ الاسمَ قد أَشْبَهَهُ في شيءٍ لا يخصُّهُ وحده، فإنَّ الأصل في وضع الفعل– أيضًا– أنْ يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الَّذي قد أَشْبَهَ الحرفَ، فإنَّه قد أَشْبَهَهُ في شيءٍ يخصُّه ولا يتجاوزُهُ إلى نوعٍ آخرَ مِنْ أنواع الكلمة.

والسَّبب الثَّاني: أنَّ الحرف لا يحتاج في حالة (ما) إلى الإعراب[3].

خلاصة القول في هذه المسألة أنَّ الأصل في وضع الحروف أنْ تتألف مِنْ حرف أو حرفين وما جاوزهما فقد خرج عَنِ الأصل فيها وأَشْبَهَ الأفعال والأسماء؛ لذلك أُطْلِقَ على (إنَّ) وأخواتها الحروف المشبَّهة بالفعل– مثلًا.

المسألة الثَّانية – (آ) بالمد يُنادى بها القريب كالهمزة:

المشهور بين الدَّارسين، والَّذي يمثِّل رأس الباب في الوقت نفسه– مِنْ وجهة نظر الباحث– أنَّ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد؛ وهذا يعني أنَّ (آ) **بالمد** لنداء البعيد.

---

(1) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج31/1) الهامش. تعليق المحقِّق محيي الدِّين عبد الحميد.
(2) يُنظر: المرجع السَّابق، ج31/1. الهامش.
(3) يُنظر: المرجع نفسه، ج31/1. الهامش.

يقول ابن مالك في (شرح التَّسهيل): "وكونُ الهمزةِ للقريب، وما سواها للبعيد هو الصَّحيح؛ لأنَّ سيبويه أخبر بذلك روايةً عَنِ العَرَب"[1].

وذكر ابن مالك في موضع آخر مِنَ المؤلَّف نفسه أنَّ (آ) بالمدِّ نُقِلَ عَنِ الكوفيِّين، ولم يَقُلْ بذلك سواهم، وهو مقبولٌ عنده، يقول: "ولم يَذْكر مع حروف النِّداء (آ) و(آي) بالمدِّ إلَّا الكوفيُّون، رَوَوْها عَنِ العرب الَّذين يثقون بعروبتهم، وروايةُ العدلِ مقبولةٌ"[2].

وغير المشهور – الخروج عَنِ الباب– يتمثَّل في أنَّ (آ) بالمدِّ تكون لنداء القريب، كما ذكر ابن عصفور في (المُقرَّب)، يقول: "فأمَّا الهمزة (ممدودة أو مقصورة) منها– يَقْصِدُ مِنْ أحرف النِّداء– فللقريب خاصَّةً، وسائرها للبعيد مسافة أو حكمًا"[3].

جاء في (الجنى الدَّاني): "وزعمَ ابن عصفور أنَّه للقريب، كالهمزة، وذَكَرَ غيرُهُ أنَّهُ للبعيد، وهو الصَّحيح؛ لأنَّ سيبويهِ ذكر رواية عَنِ العرب أنَّ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد، والله أعلم"[4].

وجاء في (شرح التَّصريح): "فالهمزة المقصورة للقريب المسافة، وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة، خلافًا لصاحب المقرَّب"[5].

إذن يُسْتَنْتَجُ مِنْ هذا القول أنَّ ابنَ عصفورٍ بكلامه هذا قد خَرَجَ عَنِ المألوف، فأصبح كلامه عَنِ (آ) أنَّها تستخدمُ للقريب كالهمزة غير مشهور لدى النُّحاة والدَّارسين، لدرجة أنَّهم أنكروا عليه ذلك؛ لأنَّ المشهور خلافُهُ، وهو ما نُقِلَ عَنِ العرب.

يري الباحث أنَّ حرف النِّداء (آ) يُناسِبُ البعيد أكثر ممَّا يُناسِبُ القريب؛ لأنَّ هذا الحرف فيه مدٌّ، ونداء البعيد يفتقر إلى المَدِّ، بعكس الهمزة الَّتي تُناسِبُ القريب؛ لأنَّه لا يوجد فيها مدَّ، ومِنَ ناحية أخرى فإنَّ نداء القريب لا يحتاجُ إلى مدِّ الصَّوت.

المسألة الثَّالثة – (أل) التَّعريف في الأسماء هي اللَّام السَّاكنة وحدها دون الهمزة:

المشهور بين دارسي النَّحو أنَّ (أل) التَّعريف تتكوَّن مِنَ الهمزة واللَّام، وهذا رأي الخليل بن أحمد، يقول: "ولام التَّعريف مثلُ اللَّام الَّتي في (الرَّجل والفرس والحائط)، تدخل مع الألف

---

(1) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج386/3).

(2) المرجع السَّابق، ج386/3. وينظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص418).

(3) ابن عصفور، المقرَّب (ص175).

(4) المرادي، الجنى الدَّاني (ص232).

(5) الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج205/2).

على الاسم منكورًا فيكون معرفة؛ لأنَّ قولهم: (فرس وحائط ورجل) هي مناكير، وإذا قلت: (الرَّجل والمرأة والفرس)، صارت معارف بإدخال الألف واللَّام"[1].

وغير المشهور أنَّ اللَّام السَّاكنة وحدها دون الهمزة هي للتَّعريف في الأسماء، وهذا رأي سيبويه، جاء في (الكتاب): "وزعم الخليلُ أنَّ الألفَ واللَّام اللَّتين يُعَرِّفون بهما حرفٌ واحد كـ (قد) و(أنْ)، ليستْ واحدةٌ منهما منفصلةً مِنَ الأخرى كانفصالِ ألفِ الاستفهامِ في قوله: (أ أريد؟)"[2].

أرى أنَّه بقوله: (وزعمَ الخليلُ)، كأنَّه يُنْكِرُ عليه هذا الرَّأي القائل: إنَّ الألفَ واللَّام- معًا- يشكِّلانِ أداةَ التَّعريف في الأسماء، وما جاء في (المفصَّل) يؤيِّد صحَّة هذا القول: فأمَّا لامُ التَّعريفِ، فهي اللَّام السَّاكنة الَّتي تدخل على الاسم المنكور فَتُعَرِّفُه **تعريفَ جنسٍ**، كقولك: (أهْلَكَ النَّاسُ الدِّينارَ والدِّرهمَ)، أو **تعريفَ عَهْدٍ** كقولك: (أنفقتُ الدِّرهم)، وهذه اللَّام وحدَها هي حرفُ التَّعريف عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل مجلوبة للابتداء بها كهمزة (ابن) و(اسم)، وعندَ الخليل إنَّ حرف التَّعريف (أل) كـ (هل) و(بل) وإنَّما استمرَّ بها التَّخفيف للكثرة[3].

وبالفعل فقد استدلَّ الزَّمخشريُّ على رأي الخليل من خلال ما صرَّح به الخليل بقوله: "أمَّا ألف التَّعريف، مثل قولك: (النِّساء والمرأة والرَّجل والفَرَس)؛ وسُمِّيَ ألف التَّعريف لأنَّك تدخلُهُ مع اللَّام في أوَّل الاسم النَّكرة فيصير ذلك الاسم معرفة"[4].

ومِنْ كلام الزَّمخشريِّ يتَّضحُ أنَّ للنُّحاة في لام التَّعريف مذهبين:

الأوَّل: يتمثَّل في رأي سيبويه وعلماء البصرة والكوفة الَّذين ذهبوا إلى أنَّ (اللَّام) للتَّعريف وحدها، وأنَّ الألف زيدتْ قبلها؛ ليتسنَّى النُّطق باللَّام السَّاكنة بعدها؛ لأنَّه في العربيَّة لا يُبْدَأ بساكن ولا يُوْقَف على متحرِّك.

والآخر: يتمثَّل في رأي الخليل بن أحمد الَّذي ذهب إلى أنَّ الألف واللَّام كلمة واحدة مبنيَّة مِنْ حرفين بمنزلة (مَنْ) و(لم) و(إنْ) وما أشبه ذلك، وأيدَّ الزَّجاجي القول الأوَّل، يقول: "والقول ما ذهب إليه العلماء، ومذهب الخليل فيما ذَكَرَهُ ضعيفٌ"[5].

---

(1) الفراهيدي، الجُمَل في النَّحو (ص278).

(2) سيبويه، الكتاب (ج324/3).

(3) يُنظر: الزمخشريُّ، المفصَّل (ص449). وابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج177/1).

(4) الفراهيدي، الجُمَل في النَّحو (ص259).

(5) الزَّجاجي، اللَّامات (ص42).

ويذكر دليلين على صحَّة رأيه[1]:

الأوَّل: أنَّ اللَّام قد وُجِدَتْ في غير هذا الموضع وحدَها تدلُّ على المعاني، نحو لام المِلْك، ولام القَسَم، ولام الاستحقاق، ولام الأمر... .

الدَّليل الآخر: أنَّه لم توجد ألف الوصل في شيء مِنْ كلام العرب تدلُّ على معنى، ولا وُجِدَتْ في شيء مِنْ كلام العرب تكون مِنْ أصل الكلمة في اسم ولا فعل ولا حرف فيكون هذا مُلْحَقًا به، وكيف تكون ألفُ الوصل مِنْ أصل الكلمة، وقد سُمِّيَتْ وصلًا؟

والباحث يؤيِّد الزَّجاجيَّ فيما ذهب إليه؛ ذلك لأنَّ الخليل نفسَهُ كان قد قال: إنَّما سُمِّيَتْ ألف الوصل بهذا الاسم؛ لأنَّها وَصْلَةٌ لِلِّسان إلى النُّطق بالسَّاكن، وقال غيره: إنَّما سُمِّيَت ألف الوصل لاتصال ما قبلها بما بعدها في وصل الكلام وسقوطها منه[2].

خلاصة القول: يترتَّب على رأي الخليل أنَّ الهمزة في (أل) هي همزة قطع، وأنَّ الهمزة على رأي سيبويه هي همز وصل، وأنَّ التَّعريف ينحصر في اللَّام وحدها.

المسألة الرَّابعة- (أل) تأتي للاستفهام بمعنى(هل):

رأس الباب- المشهور- أنَّ وجود (أل) في بداية الاسم يعدُّ دليلًا على اسميَّتِهِ.

جاء في(المفصَّل): "وعند الخليل إنَّ حَرْفَ التَّعريف(أل) كـ (هل) و(بل) وإنَّما استمرَّ بها التَّخفيف للكثرة"[3].

وجاء في (المفصَّل)- أيضًا: "فأمَّا لام التَّعريف، فهي اللَّام السَّاكنة الَّتي تَدْخُلُ على الاسم المنكور فتعرِّفه تعريفَ جنسٍ، كقولِكَ: (أهلك النَّاسُ الدِّينارَ والدِّرهمَ)، و(الرَّجل خيرٌ مِنَ المرأة)؛ أيْ: (هذانِ الحجرانِ المعروفانِ مِنْ بين سائر الأحجار)، و(هذا الجنس مِنَ الحيوان مِنْ بين سائر أجناسه)، أو تَعْريفَ عَهْدٍ، كقولك: (ما فعل الرَّجل)، لـ (رجل) معهود بينك وبين مخاطبِكَ، وهذه اللَّام وحدَها هي حرفُ التَّعريف عند سيبويه، والهمزةُ قبلها همزةُ وصلٍ مجلوبةٌ للابتداء بها كهمزة (ابن) و(اسم)"[4].

---

(1) يُنظر: الزَّجاجي، اللَّامات (ص42).

(2) يُنظر رأي الخليل والرَّأي الآخر في: المرجع نفسه، ص42.

(3) يُنظر: الزَّمخشريُّ، المفصَّل في صنعة الإعراب (ص449).

(4) المرجع السَّابق، ص449.

وجاء في (الجنى الدَّاني): "لام التَّعريف عند مَنْ جعل حرف التَّعريف أُحاديًّا، وهم المتأخرون، ونسبوه إلى سيبويه، وذهب الخليل إلى أنَّ حرفَ التَّعريفِ ثنائيٌّ، وهمزتُهُ همزةُ قَطْعٍ؛ وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال، وهو مذهب ابن كَيْسان"[1].

وعَنِ التَّسمية يقول المراديُّ: "وكان الخليلُ يسمِّيه (أل)، ولا يقول: الألف واللَّام. واختار هذا القول ابن مالك، ونَقَلَ ابنُ مالكٍ عَنْ سيبويهِ أنَّ حرفَ التَّعريفِ عنده ثنائيٌّ، ولكنَّ همزتَهُ همزةُ وصلٍ، معتدٌّ بها في الوَضْع، كما يُعْتَدُّ بهمزةِ (استمع) ونحوه، فيقال: هو خماسيٌّ، قلت: وهو صريح كلام سيبويه؛ لأنَّه عَدَّ حرفَ التَّعريف في الحروف الثُّنائيَّة"[2].

الخروج عَنِ الباب- غير المشهور- يتمثَّل في أنَّ (أل) تأتي للاستفهام بمعنى (هل)، فقولهم: (أل فعلت؟) بمعنى (هل فعلت؟)، هذا نسبه ابن هشام إلى قُطْرُب عَنْ بعض العرب، ووصفه بالغريب[3]، وعند الدُّسوقيِّ في (حاشيته): "وفي نسخةِ حكايةِ ثعلب، ولعلهَّما ناقلان- قطرب وثعلب- لهذه اللُّغة عَنِ العرب"[4].

وجاء في (شرح المفصَّل): "رَوَى أبو عبيدةَ أنَّ العرب تقول: (أل فعلت؟) يريدون (هل فعلت؟)؛ وإنَّما قُضِيَ على الهمزة- هنا- بأنَّها بَدَلٌ مِنَ الهاء لأجل غلبةِ استعمال (هل) في الاستفهام، وقلَّة الهمزة، فكانت الهمزة أصلًا لذلك[5].

ولا يرى الباحث تعارضًا بين ما نسبه ابن هشام إلى قطرب وبين ما نسبه ابن يعيش لأبي عبيدة؛ لأنَّ ابن جِنِّي تحدَّث عَنِ المسألة، ويظهرُ مِنْ كلامِهِ أنَّ قطرب روى ما سمعه عَنْ أبي عبيدة[6].

المسألة الخامسة- مجيء (أل) زائدةً في بعض الأسماء:

رأس الباب- المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو- يتمثَّل في أنَّ دخول (أل) على الأسماء علامة على اسميَّتِها، وتعمل على تعريفها بعد أنْ كانت نكرة، وعَنْ المَهَمَّة الَّتي يؤدِّيها هذا الحرف يقول ابن جنِّي: "حرف التَّعريف ليس الغرض فيه التَّوكيد؛ وإنَّما الغرضُ نَقْلُ النَّكرة

---

(1) المرادي، الجنى الدَّاني (ص138).
(2) المرجع السَّابق، ص138.
(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج342/1).
(4) يُنظر: حاشية الدُّسوقي على مغني اللَّبيب (ج77/1).
(5) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج16/10).
(6) يُنظر: ابن جِنِّيْ، سرُّ صناعة الإعراب (ج119/1).

إلى معنى المعرفة"[1].

بدايةً مِنَ الجدير ذكرُهُ أنَّ (أل) التَّعريف هي اللَّام فقط دون الهمزة (حرف واحد، وليس حرفين) جاء في (سِرِّ صناعة الإعراب): "حرف التَّعريف إنَّما هو اللَّام وحدها دون الهمزة"[2].

ويخطر على بال الباحث عدَّةُ تساؤلاتٍ عند التَّعرض لـ (أل التَّعريف) منها:

التَّساؤل الأوَّل: إذا صحَّ أنَّ اللَّام وحدَها حرفُ التَّعريف؛ فما الَّذي دعاهم إلى أنْ جعلوا مفيدَ التَّعريف حرفًا واحدًا؟

يجيب ابن جِنِّيْ عَنْ هذا التَّساؤل: "وهو أنَّهم لمَّا أرادوا خَلْطَه بما بعده ومَزْجَهُ به لِمَا أَحْدَثَ فيه مِنْ انتقال المعنى؛ جعلوه على حرف واحد؛ ليَضْعُفَ عَنْ انفصاله ممَّا بعده؛ فيُعْلَم بذلك أنَّهم قد اعتزموا على خَلْطِهِ به"[3].

والتَّساؤل الثَّاني: لِمَ جعلوه ساكنًا؟

والجواب: "أنَّ تسكينَهُ أشدُّ وأبلغُ في إضعافهم إياه، وإعلامهم حاجته إلى ما اتَّصل به؛ لأنَّ السَّاكن أضعف مِنَ المتحرِّك وأشدَّ حاجةً وافتقارًا إلى ما يتَّصل به"[4].

والتَّساؤل الثَّالث: لِمَ اختاروا له اللَّام دون سائر حروف المعجم؟

والجواب: "أنَّهم إنَّما أرادوا إدغام حرف التَّعريف في ما بعده؛ لأنَّ الحرف المُدْغَم أضعفُ مِنَ الحرف السَّاكن غير المُدْغَم، ليكونَ إدغامُهُ دليلًا على شدَّة اتصاله وأقوى... فلم يجدوا في حروف المعجم حرفًا أشدَّ مشاركةً لأكثرِ الحروفِ مِنَ اللَّام"[5].

والتَّساؤل الرَّابع: لِمَ جُعِلَتْ لام التَّعريف في أوَّل الاسم دون آخره؟

والجواب مِنْ ناحيتين: 1- لمَّا كان آخرُ الكلمةِ ضعيفًا قابلًا للتَّغيير في الوقف وغيره، وقد يُحْذَف فيه- أيضًا- ما هو مِنْ أنفسِ الكَلِم، نحو قولهم في التَّرخيم: (يا حارِ)، كرهوا أنْ يجعلوا اللَّام في آخر الاسم؛ فيتطرَّق عليها الحذف مع قوة حاجتهم إليها، وشدَّةِ عنايتهم بها؛ فحصَّنوها بأنْ وضعوها في أوَّل الاسم.

---

(1) يُنظر: ابن جِنِّيْ، سرُّ صناعة الإعراب (ج26/2).
(2) المرجع السَّابق، ج28/2.
(3) المرجع نفسه، ج28/2.
(4) المرجع نفسه، ج29/2.
(5) المرجع نفسه، ج29/2.

2- أنَّها حرفٌ زائدٌ لمعنى، وحروف المعاني في غالب الأمر إنَّما مواقعُها في أوائل الكَلِم، فأُجْرِيَتْ مجرى لام الابتداء، ولام الإضافة، ولام الأمر، وغير ذلك؛ فقُدِّمَتْ كما قُدِّمْنَ[1].

يعتقد الباحث أنَّ السَّبب الأوَّل أقوى مِنَ الثَّاني وأنَّه يتناغم مع حقيقة هذه اللَّام، وأنَّه الوجهُ، وأنَّ السَّبب الثَّاني لا بأسَ به- أيضًا.

الخروج عَنْ رأس الباب يتمثَّل في أنَّ هناك أسماء دخلتْ عليها (أل) التَّعريف التي وُصِفَتْ بالزَّائدة، فلم تُفِدْ تعريفًا للكلمة الدَّاخلة عليها؛ لأنَّها معرفةٌ في الأصل دون الحاجة إلى التَّعريف المستفاد مِنْ (أل) التَّعريف.

بداية (لام التَّعريف) تقع مِنَ الكلام في أربعةِ مواضع[2]، وهي:

1- تعريف الواحد بعهد، نحو قولك لمِنْ كنت معه في ذكر رجل: (قد وافى الرَّجل)؛ أي: الرَّجل الَّذي كنَّا في ذكره.

2- تعريف الواحد بغير عَهْدٍ، نحو قولك لمِنْ لم تره: (يا أيُّها الرَّجل، أقبل)؛ فهذا تعريف لم يتقدَّمْهُ ذِكْرٌ ولا عَهْدٌ.

3- تعريف الجنس، نحو: (أهلك النَّاس الدِّينار والدِّرهم)؛ فهذا التَّعريف لا يجوزُ أنْ يكونَ عَنْ إحاطةٍ بجميع الجنس ولا مشاهدة له؛ لأنَّ ذلك متعذِّر غير ممكن؛ لأنَّه لا يمكن لأحدٍ أنْ يشاهدَ جميعَ الدَّراهم، ولا جميعَ الدَّنانير، وإنَّما معناه أنَّ كلَّ واحد مِنْ هذا الجنس المعروف بالعقل دون حاسة المشاهدة- أفضلُ مِنْ كلِّ واحد مِنَ الجنس الآخر.

4- زائدة: وهي المقصودة بالبحث - هنا.

هناك كلمات معيَّنة تقع فيها اللَّام زائدةً تحدَّث عنها النُّحاة، ومنها: الألف واللَّام في (الآن) زائدة، وكذلك لام (الَّذي) و(الَّتي) وتثنيتهما وجمعهما، ولام (اللَّات) و(العُزَّى) في قول أبي الحسن، ولا أعرف لسيبويه فيه خلافًا.

وقد أثبت ابن جنِّي أنَّ اللَّام في (الآن) زائدة، بقوله: هذه اللَّام لا تخلو مِنْ أنْ تكون للتَّعريف كما يُظَنُّ أو تكون زائدة لغير التَّعريف كما نقول نحن.

---

(1) يُنظر: ابن جِنِّيْ، سرُّ صناعة الإعراب (ج2/29- 31).

(2) يُنظر هذه المواضع في المرجع السابق، ج2/31- 32. والمسائل الحلبيَّات لأبي عليٍّ الفارسي (ص288).

والَّذي يدلُّ على أنَّها لغير التَّعريف أنَّ اللَّامات الَّتي هي للتَّعريف في أنواع أخرى مِنَ اللَّامات غير الزَّائدة يجوز اسقاطها، تقول: (هذا الرَّجلُ محترمٌ)، وتقول: (هذا رجلٌ محترمٌ)، ولا تقول: (افعلْه آن)، وتقول: (افعله الآن)[1].

فدلَّ هذا على أنَّ اللَّام فيه ليست للتَّعريف، بل هي زائدة كما يُزاد غيرها مِنَ الحروف.

ويتساءل الباحث إذا ثَبَتَ أنَّها زائدةٌ فما وجه أنَّ كلمة (الآن) جاءت معرفة؟

ابن جِنِّيْ يستبعدُ أنْ تكون كلمةُ (الآن) معرَّفةً بأحد وجوه التَّعريف الخمسة، وهي أنْ تكون مِنَ الأسماء المضمرة، أو مِنَ الأسماء الأعلام، أو مِنَ الأسماء المبهمة، أو مِنَ الأسماء المضافة، أو مِنَ الأسماء المعرفة باللَّام.

وإذا لم تكن معرَّفة بأحد هذه الوجوه الخمسة، فمِنْ أينَ جاءَها التَّعريفُ؟

تحدَّث ابن جِنِّيْ عَنْ مصدر التَّعريف في كلمة (الآن) ونَسَبَ هذا الرَّأيَ إلى أستاذِهِ أبي عليٍّ الفارسيِّ، وخلاصة رأيه أنَّ (الآن) مُعَرَّفة بلام مخفيَّةٍ محذوفةٍ غيرِ هذه اللَّام الظَّاهرة، يقول ابن جنِّي: "لأنَّه لو كانَ مُعَرَّفًا بها؛ لجاز سقوطُها منه؛ فلزومُ هذه اللَّامِ (الآن)؛ دلالة على أنَّها ليست للتَّعريف، وإذا كان مُعَرَّفًا باللَّام لا محالة، واستحال أنْ تكونَ الَّتي فيه هي الَّتي عرَّفته؛ **وجب أنْ يكون معرفًا بلام أخرى محذوفةٍ غيرِ هذه الظَّاهرة الَّتي فيه**، بمنزلة (أمس) في أنَّه تعرَّف بلام مرادة"[2]، ومنها قوله-ﷻ: ﴿...**الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ**...﴾[3].

عقَّب الفرَّاء على (الآن) في قوله- تعالى: ﴿...**الآنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ**﴾[4] بقوله: "(الآن) حرف بُنِيَ عَلَى الألف واللَّام لَمْ تُخْلَع منه، وتُرِكَ على مذهب الصِّفة؛ لأنَّه صفة فِي المعنى واللَّفظ؛ كما رأيتَهُمْ فعلوا في (الَّذي) و(الَّذين) فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللَّام لهما غير مفارقتين"[5].

وأنكرَ الزَّجَّاجُ ما قال الفرَّاء إنَّ (الآن) إنَّما كان في الأصل (آن)، وأنَّ الألف واللَّام دخلت على جهة الحكاية، وقال: "ما كان على جهة الحكاية، نحو قولك: (قام) إذا سمَّيتَ به

---

(1) يُنظر: ابن جنِّي، سِرُّ صناعة الإعراب (ج32/2).

(2)المرجع السَّابق، ج34/2.

(3) [البقرة: 71]. فاللَّام في (الآن) ليست عهديَّة ولا جنسيَّة، وإنَّما هي زائدة(حرف تأسيس) كما أثبت ابنُ جِنِّيْ مستنيرًا برأي أستاذِهِ أبي عليٍّ.

(4) [يونس: 51].

(5) ابن جنِّي، سِرّ صناعة الإعراب (ج34/2).

شيئًا، فجعلته مبنيًّا على الفتح، لم تدخله الألف واللَّام"[1]، ومِنَ الأسماءِ الَّتي زيدتْ فيها الألف واللَّام (أمس)، وشاهده قول الشَّاعر:

وأنِّـي حُبِسْـتُ اليَـوْمَ والأَمْـسِ قَبْلَـهُ بِبابِكَ حَتَّـى كادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ[2]

وأمَّا الألف واللَّام في(الَّذي) و(الَّتي) وبابُهما مِنَ الأسماء الموصولة؛ فيدلُّ على زيادتِها وجود أسماء موصولة مثلها معرَّاه مِنَ الألف واللَّام، وهي مع ذلك معرفة، وتلك: (مَنْ، وما، وأيّ)، ولكنَّها زيادةٌ لازمة[3].

ومنه قول الشَّاعر:

فـــإنَّ الأُولاءِ يَعْلَمُونَـــكَ مِـــنْهُمْ كَعِلْمِيَ مظَنُّوكَ ما دُمْتَ أَشْعَرا[4]

فأدخل الألف واللَّام عَلَى (أُلاء) ثُمَّ تركها مخفوضةً في موضع النَّصب كما كانت قبل أنْ تدخلها الألفُ واللَّام[5].

ومِنَ الأسماء الَّتي دخلتْها اللَّام الزَّائدة (عُزَّى، ونَسْر)، ذهب الأخفش إلى أنَّ اللَّام فيهما زائدةٌ، جاء في (معاني القرآن): "الألفُ واللَّامُ الَّتي في (اللَّات، والعُزَّى) لا تسقطان، وإنْ كانتا زائدتين"[6].

وصحَّح ابن جِنِّيْ ما ذهب إليه الأخفش، قال: والَّذي يدلُّ على صِحَّة مذهبِهِ أنَّ (اللَّات

---

(1) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه (ج24/3).

(2) البيت مِنَ الطَّويل مِنْ قصيدة لنصيب بن رباح، وهو في ديوانه: (ص62. ق9.البيت4)، ومعاني القرآن (ج467/1)، وتهذيب اللُّغة (ج393/15)، والخصائص (ج95/3)، والصَّاحبي (ص101). **الشَّاهد:** قوله (والأمس) حيث أدخل الألف واللَّام على (أمس)، مع أنَّ المراد به اليوم الَّذي قبل يومك الَّذي أنت فيه، وهو في هذه الحالة عَلَم، والعَلَم لا تدخله (أل)، لكنَّه لمَّا اضطرَّ أدخلها عليه؛ ليقيم وزن البيت.

(3) يُنظر: ابن جنِّي، سِرّ صناعة الإعراب (ج34/2).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، نسبه أبو عليٍّ الفارسيُّ لبعض البغداديِّين، وهو في معاني القرآن (ج467/1)، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص414)، والصَّاحبي (ص101)، والإنصاف في مسائل الخلاف (ص273). **الشَّاهد:** أدخل الألف واللَّام على (الألاء) ثمَّ تركه مخفوضًا في محلِّ نصب. (الأولاء) ههنا اسم إشارة، وأصلها (أولاء) فزاد الألف واللَّام، ولو لم يزدها لم يتأثَّر البيت، فإنْ الوزن مستقيم بذكرها وبحذفها، وذلك لأنَّ أسماء الإشارة معرفة من غير حاجة إلى الألف واللَّام.

(5) الأزهريُّ، تهذيب اللُّغة (ج392/15).

(6) ابن جِنِّيْ، سِرُّ صناعة الإعراب (ج29/2).

والعُزَّى[1]) علمانِ بمنزلة (يَغُوث[2]، ويَعوق[3]، ونَسْر[4]، ومَناة[5])، فهذه كلُّها أعلام وغير محتاجة في تعريفها إلى اللَّام، وليست مِنْ باب الحارث والعباس مِنَ الأوصاف الَّتي نُقِلَتْ، فَجُعِلَتْ عَلَمًا، وأُقِرَّتْ فيها لام التَّعريف على ضَرْبٍ مِنَ التَّوهُّم؛ فوجب أنْ تكون اللَّام فيها زائدة، ويؤكد زيادتها فيها– أيضًا– لزومها إيَّاها كلزوم لام (الآن) و(الذي) وبابه[6].

ومنه قول الشَّاعر:

أَمَـــا وَدِمـــاءٍ لا تَـــزالُ كَأَنَّهـــا عَلـى قُنَّـةِ العُزْى وَبالنَّسْـرِ عَنْـدَما[7]

قال أبو عليٍّ: "واللَّام في النَّسر زائدة"[8]، وهو كما قال؛ لأنَّ النَّسر بمنزلة (عمرو).

ومِنَ الأسماء الَّتي دخلتها الألف واللَّام الزَّائدة قولهم: (الخمسةَ العَشَرَ درهمًا).

يقول أبو عليٍّ الفارسيِّ: "فاللَّام في (العَشَر) لا تكون إلَّا زائدةً؛ لأنَّ (خمسةَ عَشَرَ) اسمان جُعِلا اسمًا واحدًا، فإنْ جَعَلْتَ اللَّام الثَّانيةَ غيرَ زائدةٍ لم تَخْلُ مِنْ أحدِ أمرين: إمَّا أنْ تُعَرِّفَ بعضَ الاسمِ، أو تُعَرِّفهُ بتعريفين، وهذا لا يجوز، وإذا لم تخلُ مِنْ أحد هذين، ولم يَجُزْ واحدٌ منهما ثَبَتَ أنَّها زائدةٌ"[9].

مِنْ– هنا– يتَّضح للباحث أنَّه ليس كُلُّ (لام) تدخل على الاسم تفيدُ تعريفًا، وإنَّما هناك ما يُعْرَفُ باللَّام الزَّائدة الَّتي تدخل على بعض الأسماء، قام نحاة العربيَّة ولُغَوِيُّوها بإحصائها، وأثبتوا زيادتها بالأدلَّة العقليَّة، على نحو ما عرضنا في حيثيات هذه المسألة.

---

(1) ذكر الفرَّاء في معاني القرآن (ج98/3) أنَّ اللَّات كان صنمًا لِثَقِيفٍ، وكانتِ العُزَّى سُمْرَةً لِغَطَفانَ يَعْبُدُونَها.

(2) يغوث: صنم كان لمَذْحَج، وقيل: لقوم نوح.

(3) يعوق: اسم صنم كان لكنانة.

(4) نسر: صنم كان لقوم (ذي الكلاع) يقطنون أرض حِمْيَر.

(5) مَناة: صنم كان لهُذَيْل وخزاعة بين مكَّة والمدينة.

(6) يُنظر: ابن جنِّي، سِرُّ صناعة الإعراب (ج39/2).

(7) البيت مِنَ الطَّويل، لعمرو بن عبد الجِنِّ، وهو في الاختيارين(ص724)، والمسائل الحلبيَّات (ص287)، ابن جنِّي، وسِرّ صناعة الإعراب (ج40/2)، ولسان العرب (ج7/11)، والمقاصد النَّحويَّة (ص467) خزانة الأدب للبغدادي (ج217/7).

اللُّغة: قُنَّةِ العُزْى: أعلاها. العَنْدَم: البَقَّم، شجر يُصْبَغ به.

الشَّاهد فيه: زيادة اللَّام في (نسر)؛ لأنَّه اسم عَلَم، والاسم العَلَم يندر أنْ تلازمه لام التَّعريف، ذلك أنَّ (نَسْرًا) بمنزلة (عمرو) وغيره مِنَ الأسماء.

(8) أبو عليٍّ، المسائل الحلبيَّات (ص288). وابن جنِّي، سِرُّ صناعة الإعراب (ج40/2).

(9) أبو عليٍّ، المسائل الحلبيَّات (ص290).

وتبيَّن أنَّ الأدلَّة الَّتي عَرَضَها هؤلاءِ النُّحاةُ اتَّصفت بالمنطقيَّة، وكانت مقبولةً، لا تتعارضُ مع الواقع اللُّغوي ولا تصطدمُ معه، وأنَّ هذه الأدلَّةَ تَنِمُّ عَنْ أنَّ هؤلاءِ النُّحاة كانوا أذكياءَ أصحابَ فطنةٍ وعقليَّةٍ متفتحة- جزاهم الله عنَّا وعَنِ طلاب اللُّغة العربيَّة ومحبِّيها خير الجزاء.

المسألة السَّادسة- دخول (أل) التَّعريف على (كلّ) و(بعض):

رأس الباب – المشهور بين النَّحاة والدَّارسين- يتمثَّلُ في أنَّ (كلًا) و(بعضًا) لا تدخلُهما الألف واللَّام، هذا رأي الجمهور وسيبويه، جاء في (حاشية الصَّبَّان): "واعلم أنَّ (كلًا) و(بعضًا) عند قطعهما لفظًا عَنِ الإضافة إلى المعرفة، معرفتان بِنِيَّتِها عند سيبويه والجمهور"[1].

يُفْهَمُ مِنْ كلام الصَّبَّان أنَّه لا يجوز دخولُ (أل) عليهما؛ لأنَّهما معرفة، فلا يجوز دخولُ المعرفةِ على المعرفة.

وأنكرَ الأصمعيُّ على أبي حاتمٍ قوله في(كتاب ابن المقفع): "العِلْم كثيرٌ، ولكنَّ أَخْذَ البعضِ أَوْلى مِنْ تَرْكِ الكُلِّ" أَشَدَّ الإنكارِ، قال: "الألفُ واللَّام لا تَدْخُلانِ في (بعض) و(كل)؛ لأنَّهما معرفةٌ بغيرِ ألفٍ ولام"[2].

وأيَّدَ الأصمعيَّ الكثيرُ مِنَ النُّحاة، ومِنَ الَّذينَ قالوا بعدمِ جوازِ دخول (أل) عليهما ابنُ هشامٍ في (شرح قطر النَّدى)، يقول: "وإنَّما لم أقلْ بدل الكلِّ مِنَ الكلِّ؛ حذرًا مِنْ مذهب مَنْ لا يجيزُ إدخال (أل) على (كُلٍّ)"[3].

يُفْهَمُ مِنْ كلام ابن هشام أنَّ عدمَ جوازِ دخولِ (أل) على (كلٍّ) أو (بعضٍ) إنَّما يُشَكِّل هذا أصل الباب- المشهور- لأنَّ (كلًا) أو (بعضًا) معرفةٌ، فلا داعيَ لتعريفهما بـ (أل) التَّعريف.

أمَّا الزَّجَّاجيُّ فقد أدخل (أل) على (كل) و(بعض) في كلامه، جاء في باب البَدَل: البَدَلُ في كلام العرب على أربعة أضرُب، منها: ويُبْدَلُ البعضُ مِنَ الكُلِّ[4].

ولكنَّه تداركَ نفسَهُ في هذا الاستعمال بقوله: "وإنَّما قلنا (البعض) و(الكلّ) مجازًا على

---

(1) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج2/377).

(2) يُنظر: الزَّبيدي، تاج العروس (ج30/339).

(3) ابن هشام ، شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى (ص309).

(4) يُنظر: الزَّجَّاجيُّ، الجُمَل في النَّحو (ص23).

استعمال الجماعة له مسامحةً، وهو في الحقيقة غيرُ جائزٍ وأجودُ مِنْ هذه العبارة: (بدلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ، وهو بعضُهُ)"[1].

أمَّا الخضري في (حاشيته) فَخَطَّأَ إدخالَ (أل) عليهما، يقول: "وإدخالُ (أل) على (كلّ) و(بعض) خَطَأٌ؛ لِمُلازمتِهما الإضافة لفظًا أو نيَّة، كـ (قبل) و(بعد) و(أي)، ولكنْ جوَّزَهُ بعضهم؛ لعَدَمِ ملاحظَةِ إضافةٍ أصلًا"[2].

إذن ممَّا يؤيِّد عدمَ جوازِ دخول الألف واللَّام على (كلّ) و(بعض) أنَّهما لم تردا في القرآن الكريم مقرونتين بالألف واللَّام، ولم تردان في أشعار العرب إلَّا مُجَرَّدَتَيْنِ مِنَ الألف واللَّام إلَّا في أبيات نادرة على نحو ما سترى.

الخروج عَنِ رأس الباب–غير المشهور– جواز دخول الألف واللَّام على (كلّ، بعض) ومِنَ الَّذين أجازوا ذلك:

1– ابن دُرُسْتَوَيْهِ: جاء في (تاج العروس): "وكان ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ يجوِّز ذلك، فَخالَفَهُ جميعُ نُحاةِ عصرِهِ"[3].

2– أبو عليٍّ الفارسيُّ: قال بجواز دخول (أل) عليهما، جاء في (حاشية الصَّبَّان): "وقال الفارسيُّ: نكرتان؛ ولِتَعْرِيفِهما عند سيبويه والجمهور منعوا إدخال أل عليهما"[4].

3– الجوهري: جاء في الصِّحاح: "(كلٌّ) و(بعض) معرفتان، ولم يجئْ عَنِ العرب بالألف واللَّام، وهو جائز؛ لأنَّ فيهما معنى الإضافة، أَضَفْتَ أو لم تُضَفْ"[5].

ومِنَ الشَّواهد الشَّعرية الَّتي دخلتْ فيها (أل) على لفظ (بعض) قول الشاعر:

أَمَّا إِيادٌ فَقَدْ جاءَتْ بِها بِدَعًا في ما جَنى البَعْضُ إذما البَعْضُ راضٍ[6]

جاء في تاج العروس:" وقد استعملَهُ النَّاسُ حتَّى سيبويهِ والأخفشُ في كتابيهما لِقِلَّةٍ"[7].

---

(1) الزَّجَّاجيُّ، الجُمَل في النَّحو (ص23).

(2) الخضريُّ، حاشية الخضريِّ (ج69/2).

(3) الزَّبيديُّ، تاج العروس (ج340/30).

(4) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج377/2).

(5) الجوهري، الصَّحاح (ج1812/5).

(6) البيت مِنَ البسيط، للبراق بن روحان، وهو في شعراء النَّصرانية لرزق الله شيخو (ج145/2).

الشَّاهد قوله: (البَعْضُ) حيث أدخل (أل) على (بعض)، وهي معرفة؛ لأنَّها تأتي مضافةً.

(7) يُنظر: الزَّبيدي، تاج العروس (ج339/30).

وبعودةِ الباحث إلى كتاب سيبويه وَجَدَ أنَّه قد أدخل (أل) على لفظ (كلّ) مرَّةً واحدةً فقط[1]، كما أدخلها على لفظ (بعض) مرَّةً واحدةً – أيضًا[2].

الخُلاصَة: إنَّ كلمتي(كلٌّ)، و(بعض) لا يصحُّ تعريفُهما بـ (أل)؛ لأنَّ الأصلَ فيها الإضافة، وورودُ هذينِ الاسمين، وقد دخلت عليهما(أل) في كلام النُّحاة في مؤلفاتِهم سواء أكان ذلك عَنْ قَصْدٍ أَمْ عن غيرِ قَصْدٍ، لا يعدُّ دليلًا على موافقتهم على صحَّة هذا الاستعمال.

وأمَّا في الشِّعر فالاستشهاد ببيت وحيدٍ على دخول (أل) عليهما، فهذا لا يكفي، والأولى السَّير على طريقةِ ما هو شائعٌ في كلامِ العربِ الَّذي أيَّدَهُ القرآنُ الكريم، فلم تَرِدْ (كلٌّ) أو(بعضٌ) في القرآن الكريم، وقد دخلت عليهما (أل)، وأنَّه يجبُ أنْ يُنظر إلى هذا البيت على أنَّه مِنْ باب الشَّاذِّ الَّذي يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه.

المسألة السَّابعة– (أَمْ) الزَّائدة:

رأس الباب – المشهور بين النُّحاة – يتمثَّلُ في أنَّ(أَمْ) قسمان، لا ثالثَ لهما، هما: (أَمْ) المُتَّصلة، و(أَمْ) المنقطعة، جاء في (لسان العرب): "و(أَمْ) حرفُ عَطْفٍ معناهُ الاستفهامُ ويكون بمعنى (بَلْ)"[3].

وجاء في (شرح ابن عقيل): "(أَمْ) على قسمين: منقطعة وستأتي، ومتَّصلة: وهي الَّتي تقع بعد همزة التَّسوية، نحو: (سواءٌ عليَّ أقمتَ أَمْ قعدت)"[4].

يتَّضح مِنْ كلام ابن عقيل أنَّ (أَمْ) نوعان: متَّصلة، ومنقطعة (منفصلة): فـ (أَمْ) المتَّصلة كما يُفهَم مِنْ كلام النُّحاة تنحصرُ في صورتين: الأولى: المسبوقة بكلام يشتمل على همزة التَّسوية المسبوقة بكلمة(سواء)، ومنها قوله– تعالى: ﴿**...سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا...**﴾[5].

أمَّا الثَّانية: فتشتمل على همزة استفهام يُقصد منها ومِنْ (أَمْ) التَّعيين، ويكون معناهما

---

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج82/2). يقول: "ولا يريدُ أن يُدخِلَ السَّخْلَةَ في الكلِّ؛ لأنَّ (كل) لا يدخل في هذا الموضع إلَّا على النَّكرة".

(2) يُنظر: المرجع السابق، 51/1. يقول: "وإنَّما أَنَّثَ البعضَ؛ لأنَّه أضافَهُ إلى مؤنَّثٍ هو منه".

(3) ابن منظور، لسان العرب (35/12).

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج229/3).

(5) [إبراهيم: 21].

التَّعيين، ويُطْلِقُ السُّيوطيُّ على (أَمْ) المتَّصلة بنوعيها اسم: المُعادِلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التَّسوية أو الاستفهام، ويجمعهما أنْ يُقال: "هي الَّتي لا يستغني ما بعدها عمَّا قبلها"[1].

وأمَّا المُنْقطعة فيقول عنها الفراهيديُّ: "فأمَّا (أَمْ) المنقطعة، فنحو قولك: (إنَّها لَإبلٍ أَمْ شاء)، كأنَّه قال: (بلْ شاء هي)، فمعناها إذا كانتْ منقطعةً معنى (بل)؛ ولذلك لا تجيءُ مُبْتَدَأَةً، وإنَّما تكون على كلامٍ قبلها مبنيَّةً استفهامًا أو خبرًا" [2].
وجاء في(النَّحو الوافي): "تَقْسِيْمُ (أَمْ) إلى المُتَّصلة والمنقطعة هو المشهور"[3].

الخروج عَنْ أصل الباب القول بوجود نوع ثالث لـ (أَمْ) هو الزَّائدة، وجاء فيه أيضًا: "وزادَ بعضُهم نوعًا ثالثًا؛ هو الزَّائدة، وهذا نوع لا يُقالُ عليه"[4]، ويستشهد النُّحاة لهذا النَّوع مِنْ أنواع (أَمْ) بقول الشَّاعر:

يا لَيْتَ شِعْري وَلا مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ[5]

عقَّب صاحب (ضياء السَّالك): "وهذا النَّوع مقصورٌ على السَّماع؛ فلا يُقاسُ عليه"[6].
وخلاصة البحث في هذه المسألة أنَّ (أم) إذا وردتْ في تركيب (ما) زائدةً، فإنَّ ذلك يدلُّكَ على أنَّها خرجتْ عَنْ أصل الباب.

المسألة الثَّامنة- خروج (أَمْ) عَنْ أصل الباب:

معلومٌ أنَّ الهمزةَ أصلٌ لأدوات الاستفهام جميعًا، والمشهور أنَّ أحرف الاستفهام ثلاثة، هي: (هل والهمزة، وأَمْ)، وكون الهمزة أصل لأدوات الاستفهام جميعًا حروفًا وأسماء، ذكره الصَّيْمَري، ودليلُهُ على أنَّ الألفَ أصلُ حروفِ الاستفهام أنَّها لا تخرجُ مِنَ الاستفهام إلى غيره، كما أنَّها لا يدخل عليها شيءٌ مِنْ حروف العَطْف، وقد تدخل هي على حروف العطف، وجاء

---

(1) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج166/3).
(2) الفراهيديُّ، الجمل في النَّحو (ص320).
(3) عباس حسن، النَّحو الوافي (ج602/3).
(4) المرجع السَّابق، ج602/3.
(5) البيت مِنَ البسيط، لساعِدَة بن جُؤَيَّة، وهو في مغني اللَّبيب (ج307/1). **الشَّاهد:** اعتراض النَّفي (وَلا مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ) بين (ليت شعري) والاستفهام، على جَعْلِ جملة الاستفهام خبرًا لـ (ليت)، و(أم) زائدة لدخولها على حرف الاستفهام.
(6) النَّجَّار، ضياء السَّالك (ج250/3).

بأمثلة منها: (أَوَ زيدٌ في الدَّار؟)، (أَوَ عمرٌو منطلقٌ؟)[1].

وشاهدُ دخولِ الهمزةِ على الواو مِنَ القرآن الكريم قوله- تعالى: ﴿**أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهِ...**﴾[2]، وشاهد دخولها على (الفاء) قوله- تعالى: ﴿**أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ**﴾[3]، وشاهد دخولها على (ثمَّ) قوله- تعالى: ﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ...**﴾[4].

وللنُّحاة في هذه المسألة رأيان[5]:

الأوَّل: أنَّ الهمزةَ تركتْ مكانَها بعدَ حرفِ العطفِ؛ وتقدَّمتْ عليه تنبيهًا على أصالتها في التَّصدير، فالجملة بعدَ العاطفِ معطوفةٌ على الجملةِ الَّتي قبله وقبل الهمزة، وهذا هو رأي الجمهور.

والآخر: أنَّ الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة تقع بين العاطف والهمزة، والأصل-على سبيل المثال- (أَنَسوا ولم يتفكَّروا؟)، و(أَأَغمضوا أعينهم ولم ينظروا؟)، (أَقعدوا ولم يسيروا؟).

وأمَّا (هل) فقد يُراد بالاستفهام بها النَّفي، نحو قولك: (هل يقدر على هذا غيري؟)؛ أيْ: (ما يقدر)[6]، وهذا دليل على أنَّها خرجت عَنْ أصل الباب.

أمَّا بالنسبة لـ (هل) فَتَدْخُلُ عليها أحرف العطف، مثال ذلك قوله- تعالى: ﴿**فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ**﴾[7].

ويُسْتَدَلُّ بجواز دخول أحرف العطف على (هل) أنَّها ليست مِنَ الألفاظ الَّتي لها حقُّ الصَّدارة في الكلام؛ أيْ: أنَّها ليست أصلًا في الباب، وإنَّما تعدُّ خروجًا عَنِ الأصل.

---

(1) يُنظر: الصَّيْمَري، التَّبصرة والتَّذكرة (ص467).

(2) [البقرة: 100].

(3) [الطُّور: 15].

(4) [يونس: 51].

(5) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج483/2).

(6) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص342).

(7) [الحاقَّة: 8].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ (أَمْ) قد تخرج مِنَ الاستفهام إلى العطف؛ أيْ أنَّها كما يراها الصَّيْمَري لا تدخل على شيءٍ مِنْ أحرف العطف، ولا يدخل عليها شيء من أحرف العطف، لأنَّها حرفُ عطفٍ[1].

الخلاصة تتمثَّلُ في أنَّ (أَمْ) في الأصل عدَّها العلماء أحدَ أحرفِ الاستفهام، واستخدامها حرفَ عطفٍ يعدُّ خروجًا بها عَنْ أصل الباب.

المسألة التَّاسعة- تعريف الاسم بالألف والميم (امْ):

رأس الباب – المشهور- يتمثَّلُ في أنَّ تعريف الاسم يقع بإدخال الألف واللَّام عليه، قال سيبويه في (باب إرادة اللَّفظ بالحرف الواحد): "وزعم الخليل أنَّ الألف واللَّام اللَّتين يُعَرِّفونَ بهما حرف واحد كـ (قد) وأنْ ليستْ واحدة منهما منفصلةٌ مِنَ الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله (أَ أُريد)"[2].

ودَلَّل الخليلُ على أنَّ (أل) مفصولةٌ مِنَ الرَّجل ولم يُبْنَ عليها، وأنَّ الألف واللَّام فيها بمنزلة (قد) بقول الشَّاعر:

دَعْ ذَا وَعَجِّــلْ ذَا وَأَلحِقْنَــا بِــذَالْ بالشَّــحْمِ إِنَّــا قَــدْ مَلِلْنَــاهُ بَجَــلْ[3]

والخروج عَنِ الباب – غيرر المشهور- تعريف الاسم بالألف والميم، يقول ابن هشام: "وإبدال اللَّام ميمًا لغة حِمْيَرِيَّة – لغة حِمْيَر إبدال لام (أل) ميمًا"[4]، وقد تكلَّم النَّبيُّ-ﷺ – بلغتهم إذ قال: **"لَيْسَ مِنَ أَمْبِرِّ أمْصيامُ في أمْسَفَرٍ)**[5]؛ يريد: (ليس مِنَ البرِّ الصَّيام في السَّفر).

واحتجَّ ابن مالك بهذا الحديث عند كلامه على تعريف الاسم قال: "وجَعْلُهُ مُعَرَّفًا يتناول

---

(1) ينظر: التَّبصرة والتَّذكرة، الصَّيْمَري (ص467- ص468).

(2) سيبويه، الكتاب (ج323/3).

(3) البيت منَ الرَّجز لغيلان بن حريث في الكتاب (ج325/3)، المقتضب (ج84/1)، واللَّامات (ص41)، وشرح الأشموني (ج166/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج258/1).

اللُّغة: بَجَل: حسب، يكفي.

الشَّاهد: قوله: (بذال) حيث فصل (أل) التَّعريف عَنِ المعرَّف عند اضطراره إلى ذلك؛ لإقامة الوزن. ثمَّ أعادها فيما بعد مع حرف الجرِّ (بالشَّحم)، وهذا دليل بحسب سيبويه على أنَّ أداة التَّعريف هي (أل)، لا اللَّام وحدها.

(4) ابن هشام، شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى (ص114).

(5) [المباركفوري، مَرْعاة المفاتيح، باب: صوم المسافر، 8/7: رقم الحديث 2042].

الشَّاهد فيه: (أمبر وامصيام وأمسفر) حيث إنَّه عرَّف الاسم بالألف والميم.

تعريف الإضافة والتَّعريف بحرف التَّعريف... ويتناول ذلك التَّعريف بالألف والميم وهى لغة أهل اليمن"[1].

والتَّعبير بأداة التَّعريف أولى مِنَ التَّعبير بـ (ال) لجريانه على جميع الأقوال وصِدْقِهِ على(أَمْ) في لغة حِمْيَر[2].

وفي (شرح المفصَّل): "مِنْ خواصِّ الاسم(دخول حرف التَّعريف عليه)، قال حرف التَّعريف، ولم يَقُلْ الألف واللَّام؛ لوجهين، **أحدهما:** أنَّ الحرف عند سيبويه اللَّام وحدها، والهمزة دخلت تَوَصُّلًا إلى النُّطق بالسَّاكن، وعند الخليل أنَّ التَّعريف بالألف واللَّام جميعًا، وهما حرف واحد مركَّب مِنْ حرفين، مثل: (هل، وبل)، فقال: حرفُ التَّعريف لِيَشْمَلَ المذهبين، **والوجه الثَّاني:** أنَّه احترز به مِنَ اللُّغة الطَّائيَّة؛ لأنَّ لغتهم إبدال لام التَّعريف ميمًا"[3]، ومِنَ الشَّواهد الَّتي استشهد بها النُّحاة قول الشَّاعر:

ذَاكَ خَلِيلِـــــي وَذُو يُوَاصِـــــلُنِي يَرْمِـي وَرَائِـي بِامْسَـهْمِ وَامْسَـلِمَهْ[4]

مِنْ- هنا- يتبيَّن لك أنَّ ابن مالك أطلقَ على تعريف الاسم بالألف والميم (لغة أهل اليمن)، في حين أطلق عليها ابن هشام (اللُّغة الحِمْيَرِيَّة)، وأمَّا ابن يعيش فسمَّاها بـ (اللُّغة الطَّائيَّة).

المسألة العاشرة – عدم جواز دخول (أم) على حرف الاستفهام (الهمزة):

أصل الباب يتمثَّل في جواز دخول (أم) على أسماء الاستفهام وحرف الاستفهام (هل)، يقول السُّيوطيُّ: "وتدخل (أَمْ) هذه على (هل) وعلى سائر أسماء الاستفهام في الأصح"[5]، ومِنْ أمثلة دخولها على (هل) قول الشَّاعر:

---

(1) ابن مالك: شرح الكافية الشَّافية (ج64/1).

(2) ينظر، الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج257/1).

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج24/1).

(4) البيت مِنَ المنسرح لبُجَيْر بن عَنَمَةَ الطَّائِيِّ في شرح المفصَّل (ج17/9، 20)، وشرح الكافية الشَّافية (ج273/1)، والجنى الدَّاني (ص140)، وشرح قطر النَّدى (ص114)، وشرح الأشموني (ج1/ 141)، وشرح التَّصريح (ج180/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج228/1)، والدُّرَرِ (ج137/1).

الشَّاهد فيه قوله: (بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ) فاستعمل (أَمْ) حرفًا دالًّا على التَّعريف مثل (أل)، وهذه لغة جماعة مِنَ العرب هم حِمْيَر. و(أم) الحِمْيَرِيَّة هذه تدلُّ على كلِّ ما تدلُّ عليه (أل).

(5) السُّيوطيّ، همع الهوامع (ج170/3).

أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكومُ[1]

في حين يرى الرُّمانيُّ أنَّ (أَمْ) نُقِلَتْ عِنْ معنى الاستفهام إلى معنى (قد)[2]، ومِنْ أمثلة دخولها على أسماء الاستفهام قوله- تعالى: ﴿. . .أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[3].

والخروج عَنْ أصل الباب؛ أيْ: مخالفة الأصل يتمثَّل في عدم جواز دخولها على الهمزة في حين يجوز دخولها على (هل) كما تقدَّم.

يقول السُّيوطي: "ولا تدخل (أَمْ) على حرفه؛ أيْ: الاستفهام، وهو الهمزة، وبذلك اسْتُدِلَّ على أنَّها؛ أيْ (أم) بمعنى (بل) والهمزة وإلَّا لَدَخَلَتْ عليها كما يدخل عليها (بل) في قولك: (أَقامَ زيدٌ بَلْ أَقامَ عمرٌو). ولا بِدْعَ في دخولها على (هل)"[4].

و-هنا- يتَّضح السِّرُّ في عدم جواز دخول (أَمْ) على الهمزة في حين يجوز دخولها على (هل) خاصَّة إذا علمنا عدمَ جواز دخول الحرف على الحرف كما هو معروف.

المسألة الحادية عشرة- وقوع (أنْ) المفتوحة الهمزة اسمًا:

المشهور بين الدَّارسين- رأس الباب- أنَّ (أنْ) المفتوحة الهمزة حرف، وغير المشهور- الخروج عَنِ الباب- أنْ تقع اسمًا، جاء في (الجنى الدَّاني): "(أنْ) المفتوحة الهمزة لفظ مشترك، يكون اسمًا وحرفًا، فيكون اسمًا في موضعين، **أحدهما:** في قولهم: (أنْ فعلتُ)، بمعنى (أنا)، فهي- هنا- ضمير للمتكلِّم، وهي إحدى لغات (أنا).

والثَّاني: في (أنتَ) وأخواته، فإنَّ مذهب الجمهور أنَّ الاسم هو (أنْ)، والتَّاء حرف خطاب"[5].

وعند ابن هشام (أنْ) مفتوحة الهمزة ساكنة النُّون على وجهين[6]: اسم وحرف، والاسم على وجهين، **الأوَّل:** ضمير المتكلِّم في قول بعضهم: (أَنْ فَعَلْتُ) بسكون النُّون، والأكثرون

---

(1) البيت مِنَ البسيط، لابن عَبَدَة المعروف بعلقمة الفَحْل، وهو في ديوانه (ص33)، والكتاب (ج3/ 178)، والمقتضب (ج290/3)، والأصول في النَّحو (ج59/2)، واللُّمع في العربيَّة (ج98/1).

اللغة: مشكوم؛ أيْ: مجازى بما فعل. **الشَّاهد:** جواز دخول (أم) على حرف الاستفهام (هل) وعدم جواز دخولها على الهمزة. ينظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج170/3).

(2) يُنظر: الرُّمانيُّ، رسالة منازل الحروف (ج42/2).

(3) [النَّمل: 84].

(4) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج171/3).

(5) المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص215).

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج159/1).

على فتحها وصلًا وعلى الإتيان بالألف وقفًا.

والآخر: ضمير المخاطب في قولك: (أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ) على قول الجمهور: إنَّ الضمير هو (أنْ)، والتَّاء حرف خطاب.

جاء في(شرح المفصَّل): "فالمتكِّلم إذا كان وحدَهُ فالألف والنُّون هو الاسم عند البصريِّين، والألف الأخيرة أَتَى بها في الوقف؛ لبيان الحركة، فهي كالهاء في: (أَغْزِه)، و(إرمِه)، وإذا وُصِلَتْ حَذَفْتَها كما تَحْذِفُ الهاءَ في الوصلِ، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّها هي الاسم"[1]، وجاء في موضع آخر مِنَ الكتاب نفسه: "ومنهم مَنْ يُسَكِّن النُّون في الوصل والوقف، فيقول: (أنْ فعلتُ)، وهذا ممَّا يؤيِّد مذهب البصريِّين، وأنَّ الألف لبيان الحركة لوقوعها موقع ما لا شبهة في زيادتها، وهي الهاء"[2].

ومذهب الكوفيِّين أنَّ الاسم مجموعُ الأحرف الثَّلاثة، اختارَهُ ابن مالك، وفيه خمسُ لغاتٍ، ذكرَها في (شرح التَّسهيل)، هي: **الأولى**: إثباتُ ألفِهِ وقفًا وحذفُها وصلًا، **والثَّانية**: إثباتها وصلًا ووقفًا، وهي لغة تميم، **والثَّالثة**: (هنا) بإبدال الهمزة هاءً، **والرَّابعة**: (آن) بمدة بعد الهمزة، **والخامسة**: (أنْ) كـ (عن)، حكاها قُطْرُب[3].

جاء في (الجليس الصَّالح): "في (أنا) أربع لغات: (أنا قائم) بإثبات الألف في الوصل، و(أنَ قائم) بإسقاط الألف في الوصل، و(أنا قائم) بإثبات الألف في الوصل. وأنَّه بإدخال هاء السَّكت، والرَّابعة: (أنْ قائم) بإسكان النُّون، يُراد بها (أنا قائم)[4]، قال الشَّاعر:

أنَــا سَــيْفُ الْعَشِــيْرَةِ فــاعْرِفُونِي حَمِيــدًا قَــدْ تَــذَرَّيْتُ السَّــنَامَا[5]

عَدَّ ابن عصفور مجيءَ الألفِ مع الوصل في (أنا) مِنَ الضَّرورة، يعقِّب على البيت بقوله: فإنْ

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج93/3). ويُنظر: الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج416/1- 417). والأشموني، شرح الأشموني: (ج90/1).

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج93/3).

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل: (ج140/1-141). والأشموني، شرح الأشموني (ج90/1-91).

(4) يُنظر: النَّهْروانيُّ، الجليس الصَّالح الكافي والأنيس النَّاصح الشَّافي: (ص431).

(5) البيت على الوافر وهو لحيمد بن حريث بن بحدل الكلبى، وهو في المُنْصِف لابن جِنِّيْ (ص10)، وضرائر الشِّعر (ص50)، وشرح شافية ابن الحاجب (ج295/2)، وخزانة البغداديِّ (ج242/5).

الشَّاهد: قوله (أنا) حيث جاء بالألف مع الوصل، وأجراه في الوصل على حد ما كان عليه في الوقف. وعدَّهُ ابن عصفور مِنْ ضرائر الشِّعر.

قيل: كيف يكون هذا ضرورة؟! ومِنَ القُرَّاء مَنْ يقرأ: ﴿. . .وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ. . .﴾[1]، وما كان مثله في القرآن بإثبات الألف؟ فالجواب أنَّ الَّذي قرأ بذلك وصل بنية الوقف[2].

ويمكن إجمال الآراء السَّابقة بما يأتي: مَنْ قال: إنَّ الألف في (أنا) زائدة، أثبتها في الوقف، وأسقطها في الوصل؛ أيْ: في دَرْجِ الكلام، فيلفظ (أَنا فعلت)، بإسقاط الألف لفظًا لا خطًا، ومَنْ قال إنَّها أصليَّة أثبتها في الوصل والوقف.

ذكر سيبويه أنَّ مِنَ العرب مَنْ يثبتُ ألفَها في الوصل، فيقول: (أنا فعلت) ينطق بالألف، جاء في (الكتاب): "واعلم أن التخفيف في هذا جائز، كلُّه عربيٌّ" [3].

في النِّهاية يتَّضح للباحث حيثيات وقوع (أنْ) المفتوحة الهمزة اسمًا.

المسألة الثَّانية عشرة – جواز النَّصب بـ (أنِ) الزَّائدة:

نصَّ المراديُّ على أنَّ (أنْ) الزَّائدةَ لا تعملُ شيئًا، وأنَّ فائدةَ زيادتِها التَّوكيدُ[4].

والخروج عن الأصل يتمثَّل فيما ذهب إليه الأخفش مِنْ أنَّها قد تنصبُ الفعل، وهي زائدة، قال الرَّضيُّ: "وأجاز الأخفش أنْ تَنصب (أنِ) الزَّائدة"[5]، واستدل بالسَّماع والقياس، أمَّا السَّماع فقوله– تعالى: ﴿. . .وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. . .﴾[6] ، وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. . .﴾[7]، و(أنْ) في الآيتين زائدة.

وأمَّا القياس فهو أنَّ الزَّائد قد عَمِلَ في نحو: (ما جاءني مِنْ أَحَدٍ)، و(ليس زيدٌ بقائمٍ)، ورَدَّ عليه المراديُّ بقوله: "ولا حُجَّة له في ذلك. أمَّا السَّماع فيُحْتَمَل أنْ تكون (أنْ) فيه مصدريَّة، دخلت بعد (ما لنا) لِتَضَمُّنِهِ معنى: (ما مَنَعَنا).

وأمَّا القياس؛ فَلِأَنَّ حرفَ الجَرِّ الزَّائد مثل غير الزَّائد في الاختصاص بما عَمِلَ فيه،

---

(1) [المُمْتَحِنَة: 1].

(2) يُنظر: ابن عصفور، ضرائر الشِّعر (ص50).

(3) سيبويه، الكتاب (ج64/4).

(4) المرادي، الجنى الدَّاني (ص222)، وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج211/1).

(5) الرَّضيُّ، شرح الكافية (ج235/2). ولم يسمِّ الموضع الَّذي أجاز ذلك فيه.

(6) [البقرة: 246]

(7) [الحديد: 10].

بخلاف (أنْ) فإنَّها قد وليها الاسم، في قوله: (كأنْ ظبيةٍ) على رواية الجَرِّ[1].

إذن (أنِ) الزَّائدة يجوز النَّصب بها خلافًا لمَنْ ادَّعى غير ذلك.

المسألة الثَّالثة عشرة – زيادة (أنْ):

ذكر معظم النُّحاة أنَّ (أنْ) قد وردت في العربيَّة على أربعة أوجُه، هي: أنْ تكون حرفًا مَصْدَريًّا، يَنْصِبُ الفعل المضارع، ومخفَّفةً مِنَ الثَّقيلة، ومُفَسِّرةً بمنزلة (أَيْ)، وزائدة[2]، وهذا الوجه الأخير هو موضوع البحث في هذه المسألة.

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في زيادة (أنْ): وهي تُزاد في أربعة مواضع مشهورة: بعد (لَمَّا) المقابِلَة لـ (لو)، وبعد (إذا)، وبين فعل القَسَمِ و(لو)، وبين كاف التَّشبيه والاسم المجرور بها.

1– زيادتها بعد (لَمَّا) التَّوقيتيَّةِ[3]، وتسمَّى– أيضًا– التَّعليقيَّةَ والحينيَّةَ؛ أيْ: بمعنى (حين)، ذكر ابن هشام أنَّه الأكثر[4]، ومِنْ أمثلة زيادتها[5] في القرآن الكريم قوله– تعالى: ﴿**وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ...**﴾[6].

عقَّب الزَّمخشريُّ على الآية الكريمة بقوله: "(أنْ) صلةٌ أكدَّتْ وجود الفعلين مُتَرَتِّبًا أحدُهما على الآخر في وقتين متجاورين، لا فاصلَ بينهما، كأنَّهما وُجِدا في جزءٍ واحدٍ مِنَ الزَّمان، كأنَّه قيل: كما أحسَّ بمجيئهم فاجأتْهُ المساءةُ مِنْ غير رَيْثٍ، خيفةً عليهم مِنْ قومه"[7].

ومنه قول راوي الحديث: "**فلَمَّا أنْ قَضَى التَّأذِين، قَالَ: يَا أيُّها النَّاسُ إنِّي سَمِعْتُ** رسول

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص222– ص223).

(2) تُنظر هذه المواضع في: الأُزْهِيَّة (ص62، 63)، وشرح التَّسهيل (ج51/4)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1529/4، 1530)، ورصف المباني (ص111– 116)، والجنى الدَّاني (ص216–221)، ومغني اللَّبيب (ج160/1– 170).

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج206/1). التَّوقيت: ذِكْرُ الوقت وتعيينه، و(لَمَّا) هذه يُعَيَّن بِها الوقت، فإذا قلت: "لَمَّا جاءَ زيدٌ جاءَ عمرٌو" فقد عيَّنتَ وقت مجيء عمرو، وأخبرتَ أنَّه وقت مجيء زيد. يُنظر: الدَّماميني، شرح الدَّماميني (ج1: 138).

(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج206/1).

(5) لفظ (الزائد) لا يتناسب وقدسيَّةَ القرآن الكريم؛ لذا يفضل الباحث أن يستخدم مصطلح (حرف تأسيس) بدلًا من (الزائد) كما فعل الشيخ الشعراوي– رحمه الله تعالى. سمعته يرددها مرارًا.

(6) [العنكبوت: 33].

(7) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج453/3).

الله -ﷺ- **عَلى هَذَا المَجْلِسِ حِينَ أَذَّنَ المُؤَذِّنُ يقُولُ...**"[1]، ومنه ما قيل عَنْ رسُول الله -ﷺ: "**فَلَمَّا أنْ أقامَ بهَا ثَلاثًا أَمَرُوهُ أَنْ يَخْرُج فَخَرَجَ**"[2]، جاء في عمدة القاري: "(أَنْ): زَائِدَة"[3].

2- أنْ تقع بين فعل القَسَم و(لَوْ)، مذكورًا أم متروكًا، قال ابن مالك: "وقد تُزاد قبل (لو) في القَسَم"[4]، ومثال فعل القَسَم المذكور قول الشَّاعر:

فأُقْسِـــمُ أَنْ لَـــوِ الْتَقَيْنـــا وأَنْـــتُمُ لَكـانَ لَكُـمْ يـومٌ مِـنَ الشَّـرِّ مُظْلِـمُ[5]

ومثال فعل القَسَمِ المتروك قولِ الشَّاعر:

أَمَـــا واللهِ أَنْ لـــوْ كُنْـــتَ حُـــرًّا وَمـــا بِالحُـــرِّ أَنْـــتَ وَلا العَتيـــقِ[6]

وهذه الصُّورة لها تمثيلٌ وحيد في (صحيح البخاري)، هي قول رجل مِنْ بني الخزرج لسعد بن معاذ[7]: "**كَذَبْتَ أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كَانُوا مِنَ الأَوْسِ مَا أَحْبَبْتَ أَنْ تُضْرَبَ أَعْنَاقُهُم**"[8].

ولم يَشْتَرِطِ المالقيُّ وقوعَها بين القَسَمِ و(لو)، واكتفى بالقول: "إنَّها تُزاد قبل (لو) على

---

(1) [البخاري، صحيح البخاري، بَاب: يُجِيبُ الإِمَامُ عَلى المِنْبَرِ إِذا سَمِعَ النِّدَاءَ، 8/2: رقم الحديث 914].

(2) [المرجع السَّابق، بَابُ: عُمْرَةِ القَضَاءِ، 142/5: رقم الحديث 4252]. أي: أقام بِمَكَّةَ.

(3) العيني، عمدة القاري (ج213/6).

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1529/3).

(5) البيت مِنَ الطَّويل مِنْ أبيات ذكرها السُّيوطيُّ في شرح شواهد المغني (ص40)، ونسبها إلى المسيِّب بن علس، وهو في الكتاب (ج455/1)، وشرح المفصَّل (ج94/9)، وشرح الكافية الشَّافية (ج3/ 1529)، ومغني اللَّبيب (ج206/1)، وخزانة البغداديِّ (ج224/4).

الشَّاهد: زيادة (أنْ) بين فعل القَسَم و(لو).

(6) البيت مِنَ الوافر، لم أقف له على قائل، وهو في الجنى الدَّاني (ص2222)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج1234/3)، ومغني اللَّبيب (ج207/1)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج362/2)، وهمع الهوامع (ج325/2)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج82/10).

الشَّاهد: زيادة (أنْ) بين (لو) وفعل القَسَمِ المتروك.

(7) سعد بن معاذ بن النُّعمان الأنصاري: صحابيٌّ مِنَ الأبطال، كان مِنْ أطول النَّاس وأعظمِهم جسمًا، رُمِيَ بسهم يوم الخندق، فمات، وعمره سبعٌ وثلاثونَ سنة، وحزن عليه النَّبيُّ- ﷺ- وفي الحديث: (اهتزَّ عرش الرَّحمن لموت سعد بن معاذ)، توفِّي سنةَ خمسٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج88/3).

(8) [البخاري، صحيح البخاري، بَابُ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ. . .**﴾ (النُّور: 19)، 107/6: رقم الحديث 4757].

اطِّراد"، ومثَّل لها بقول القائل: (وأنْ لو قام زيدٌ لخرجتُ)[1]، وبقوله- تعالى: ﴿**وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاء غَدَقًا**﴾[2].

أمَّا البغداديُّ فقد أَنكرَ على ابن هشام ما نَسَبَهُ إلى سيبويه مِنَ القول بزيادة (أنْ) بين القَسَم و(لَوْ)، ووَصَفَ قوله هذا بأنَّه " خلاف الواقع"[3].

3- أنْ تقع بينَ كافِ التَّشبيه والاسمِ المجرور بها:

ومثَّل النُّحاة له بقولِ الشَّاعر:

فَيَوْمًا تُوافَيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ[4]

في رواية مَنْ جَرَّ (ظَبْية)، نسب المبرِّد إلى أبي زيد قوله: "سمعتُ العرب تُنْشِدُ هذا البيت، فتنصب (الظِّبية) وترفعها وتخفضها"، وعقَّب المبرِّد بقوله: "ومَنْ قال: (كأنْ ظبيةٍ) جعل (أنْ) زائدة، وأعمل الكاف: أراد: (كظبيةٍ)، وزاد (أنْ) كما تزيدها في قولك: (لمَّا أنْ جاء زيدٌ كلَّمتُه)"[5].

أمَّا ابن عصفور فَذَكَرَ هذا البيت في باب الضَّرائر، وعقَّب عليه بقوله: "وزيادة كلمة نحو زيادة (أنْ) بعد كاف التَّشبيه تشبيهًا لها بزيادتها بعد (لمَّا)"[6].

4- أنْ تُزاد بعدَ (إذا)[7]، وشاهدها قول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر: المالقيُّ، رصف المباني (ص116).

(2) [سورة الجِنِّ: 16].

(3) يُنظر: البغداديُّ، خزانة الأدب (ج81/10).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، اختلفوا في نسبته إلى قائل معين، ذكر ذلك صاحب الخزانة (ج414/10). وقال في النِّهاية: وَيُقَال: "إنَّه لعلباء بن أَرقم اليَشْكُرِي قَالَه في امْرَأَته وهُوَ الصَّحِيح". وهو في حروف المعاني والصِّفات (ص29)، وشرح أبيات سيبويه للسَّيرافيِّ (ج366/1)، واللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج222/1)، وشرح الكافية الشَّافية (ج496/1)، وهمع الهوامع (ج326/2).

اللُّغة: قوله: (تعطو)؛ أي: تتناول، يُقال: عطا يعطو إذا تناول.

الشَّاهد: زيادة (أنْ) بين الكاف ومخفوضها في (كأنْ ظبية)، وقيل حُذِفَتْ إحدى النُّونين مِنْ (كأنَّ) وحُذِفَ اسمُها، واسمها ضمير يعود إلى المرأة الَّتي تَقَدَّمَ ذكرُها؛ يريد: كأنَّها ظبيةٌ، فحذف الاسم وخفَّف.

(5) يُنظر: المبرِّد، الكامل (ج72/1). والبغدادي، خزانة الأدب (ج81/10).

(6) يُنظر: المقرَّب (ج203/2)، وشرح جُمَل الزَّجاجيِّ (ج173/2؛ ج437/1)، كلاهما لابن عصفور.

(7) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج210/1).

فأَمْهَلَـــهُ حَتَّـــى إِذا أَنْ كَأَنَّـــهُ مُعـاطِي يَـدٍ مِـنْ لُجَّـةِ المـاءِ غـامِرُ[1]

وبالنَّظر إلى (أنْ) الزَّائدة في الشَّواهد المذكورة تجد أنَّها لا تعمل شيئًا، وفائدة زيادتها التَّوكيد، قاله المراديُّ[2].

وهناك مواضع الزِّيادة غير المشهورة:

يقول ابن عصفور: "تكون- المقصود (أنْ)- زائدةً باطِّراد بعد(لمَّا)، وقد تُزادُ في غير ذلك، إلَّا أنَّ ما جاء يُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليه"[3].

وهذه الأخيرة عبارة البصريِّين. وهذه المواضع أحصى الباحث منها تسعة مواضع، هي:

1- في (أمَّا):

قال أبو عليٍّ الفارسيُّ عن (أنْ) الَّتي هي جزءٌ مِنْ (أمَّا): ويجوز أنْ تكون زائدةً قياسًا على ما أنشده أبو زيد الأنصاري (كَأَنْ ظِبْيَةٍ)؛ أيْ: كظَبْيةٍ، ونَسَبَ ذلك للبغداديِّين، (أمَّا) مركَّبة مِنْ (أنِ) الزَّائدة و(ما) الموصولة [4]، ومنه قول الشَّاعر:

فأَجَبْتُهـــا أَنْ مـــا لِجِسْـــمِيَ أَنَّـــهُ أَوْدَى بَنِـــيَّ مِـنَ الـبِلادِ، فَوَدَّعُـوا[5]

ويكون التَّقدير: (فأجبتُها، فقلتُ: الَّذي بِجِسمي أنَّه أَوْدَى بَنِيَّ).

2- تُزاد في (ألَّا):

وذلك في قوله- تعالى: ﴿**وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن**

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، وهو لأوس بن حَجَر في ديوانه (ص71. ق30. البيت: 46)، ومغني اللَّبيب (ج210/1). وعجزه في المغني: (مُعاطي يدٍ في لُجَّةِ الماءِ غامرُ)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج365/2)، وهمع الهوامع (ج326/2)، والبغدادي، شرح أبيات المغني (ج164/1).

الشَّاهد: زيادة (أنْ) بعد (إذا).

(2) يُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني (ج222).

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزَّجاجيِّ (ج482/2).

(4) يُنظر: أبو عليٍّ الفارسيُّ، شرح الأبيات المُشْكِلَةِ الإعراب (ص96).

(5) البيت مِنَ الكامل، لأبي ذُؤيبٍ الهُذَليِّ يرثي بنيه وقد تتابعوا، وهو في المفضليَّات (ص421)، والجُمَل في النَّحو للفراهيديِّ (ص242)، وإيضاح شواهد الإيضاح (ج755/2)، وضرائر الشِّعْر لابن عصفور (ص61)، وديوان الهُذَلِيِّين (ج29/1)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج63/11).

الشَّاهد: (أَنْ ما) وردت (أنْ) زائدة.

دُونِي وَكِيلًا﴾[1]، جاء في (التِّبيان): "قوله- تعالى: **(أَلَّا تتخذوا)**، فيه ثلاثة أوجه[2]:

أحدُها: أنَّ (أنْ) بمعنى: (أيْ)، وهي مفسِّرَة لِمَا تضمَّنه الكتاب مِنَ الأمر والنَّهي.

والثَّاني: أنَّ (أنْ) زائدة؛ أيْ قلنا: لا تتخذوا، **والثَّالث:** أنَّ (لا) زائدة، والتَّقدير: (مخافَةَ أنْ تتَّخِذوا)، والوجه الثَّالث هو ما يهمُّ البحث في هذه المسألة، وردَّهُ صاحب (الدُّرِّ المصون) بقوله: "وهذا مردودٌ بأنَّه ليس مِنْ مواضعِ زيادةِ (أَنْ)[3].

3- **تُزاد بين (ما لك) و(لا)**، وما شابهها، مثل: (وما لنا)... .

جاء في (معاني القرآن): "وأمَّا إذا قال (أنْ) فإنَّه ممَّا ذهب إلى المعنى الَّذي يَحْتَمِل دخول (أنْ)، أَلَا ترى أنَّ قولك للرَّجل: (مالك لا تُصلِّي فِي الجماعة؟) بمعنى: (ما يمنعُكَ أنْ تصلِّي؟) فأُدخلتَ (أنْ) في (مالك)، إذ وافق معناها معنى المَنْعِ"[4].

وساق الفرَّاء أدلَّةً على صحَّة قوله، منها قول اللَّه-عَزَّ وجَلَّ: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ**﴾[5]، وفي موضع آخر: ﴿**مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ**﴾[6]، فالتَّعبيران (مَا مَنَعَكَ أَلَّا) و(مَا لَكَ أَلَّا) مختلفان شكلًا ومعناهما واحد، ويعبِّران عَنِ الاستفسار بعدم سجود إبليس-عليه مِنَ الله ما يستحقُّ.

جاء في (إعراب القرآن) لأبي جعفر النَّحاس تعقيبًا على قوله- تعالى: ﴿**... قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...**﴾[7]: "قال الأخفش: (أنْ) زائدة، وقال الفرَّاء: هو محمول على المعنى؛ أيْ: (وما منعنا) كما تقول: ما لك ألَّا تُصَلِّي؛ أيْ: ما منعك؟ وقيل: المعنى (وأيُّ شيءٍ لنا في ألَّا نقاتل في سبيل الله)، وهذا أجودُها"[8].

---

(1) [الإسراء: 2].

(2) يُنظر: العكبري، التِّبيان في إعراب القرآن (ج2/811-812). والسَّمين الحلبيُّ، الدُّرُ المصون (ج7/309).

(3) يُنظر: السَّمين الحلبيُّ، الدُّرُ المصون في علوم الكتاب المكنون (ج7/309).

(4) الفرَّاء، معاني القرآن (ج1/163).

(5) [الأعراف: 12].

(6) [الحِجْر: 32].

(7) [البقرة: 246].

(8) النَّحَّاس، إعراب القرآن (ج1/122).

4- وتُزاد بعد لام الجحود:

جاء في (الإنصاف): "ذهب الكوفيُّونَ إلى أنَّ لام الجحودِ هي النَّاصبة بنفسها، ويجوز إظهار (أنْ) بعدها للتَّوكيد، نحو: (ما كان زيدٌ لِأَنْ يدخلَ دارَكَ)، و(ما كان عمرٌو لِأَنْ يأكلَ طعامَكَ)"[1].

وجاء في (المقتضب): "(أنْ) بَعْدَهَا- يَقْصِدُ بعد لام الجحود- مضمرة، فَإِذا أَضْمَرْتَ (أَنْ) نصبتَ بهَا الفِعْل، وأَدخلتَ عليها اللَّام؛ لِأَنَّ (أَنْ) والفِعل اسم واحِد كَما أَنَّها والفِعل مصدر، فالمَعنى: (جِئْتُ لِأَنْ أُكْرِمَكَ)؛ أَيْ: (جِئْت لإكرامِكَ)"[2].

وقد تُحْذَف لام الجحود، وتبقى (أنْ) عاملة في الفعل المضارع بعدها[3]، وذلك كقوله- تعالى:﴿**وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى...**﴾[4].

وعَلَّل النُّحاة امتناع ذكر (أنْ) بعد لام الجحود بأنَّ: (ما كان ليفعل)، رَدٌّ على مَنْ قال: (كان سيفعل)، فاللَّام في مقابلة السِّين، فكما لا تُذْكَر(أنْ) مع السِّين كذلك لا تُذْكَرُ مع اللَّام[5].

5- وتُزاد بعد (حَتَّى):

نسب الإمام الطَّبري إلى نفسه القول: "قال: أبو جعفر: وكان بعضُ أهل العربيَّة مِنْ أهل الكوفة يقول: (أنْ) في قوله- تعالى: ﴿**فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ...**﴾[6] وسقوطُها، بمعنى واحدٍ، وكان يقول هذا في:(لمَّا) و(حتَّى) خاصَّة"[7].

وجاء في (المحرِّر الوجيز): "والعرب تَزِيْدُها؛ أيْ (أنْ)- أحيانًا- في الكلام بعد (لمَّا) وبعد (حَتَّى) فقط، تقول: (لمَّا جئت كان كذا)، و(لمَّا أنْ جئت)، وكذلك تقول: (ما قام زيد حَتَّى قمت)، و(حَتَّى أنْ قمت)"[8].

---

(1) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص474)، ويُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج19/7).

(2) المبرِّد، المقتضب (ج7/2). ويُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص120).

(3) يُنظر: ابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد (ج77/3).

(4) [يونس: 37].

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج7/3). وأبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (1657/3)، والأزهريُّ، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج372/2).

(6) [يوسف:96].

(7) الطَّبريُّ، جامع البيان في تأويل القرآن (ج260/16).

(8) ابن عطيَّة الأندلسيِّ، المحرِّر الوجيز (ج280/3).

6- وتُزاد بعد (لكي):

جاء في (الإنصاف): "ذهب الكوفيُّونَ إلى أنَّه يجوز إظهار (أنْ) بعد (كي)، نحو: (جئتُ لكي أنْ أكرمَكَ)، فتنصب (أُكْرِمَكَ) بـ (كي)، (وأنْ) توكيد لها، ولا عَمَلَ لها"[1].

واحتجَّ الكوفيُّون بأنْ قالوا: الدَّليل على أنَّه يجوز إظهار (أنْ) بعدها- النَّقل والقياس، أمَّا مِنْ جهة النَّقل، فاتحجُّوا بقول الشَّاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَـــا أنْ تَطِيـــرَ بِقِرْبَتِـــي فَتَتْرُكَهـــا شَـــنًّا بِبَيْـــدَاءَ بَلْقَـــعِ[2]

وأمَّا مِنْ جهة القياس، فلِأَنَّ (أنْ) جاءت للتَّوكيد، والتَّوكيد مِنْ كلام العرب؛ فدخلت (أنْ) توكيدًا لها؛ لاتِّفاقهما في المعنى، وإنْ اختلفتا في اللَّفظ.

وكذلك – أيضًا- قلنا: إنَّ العملَ للَّام في قولك (جئتُ لكي أنْ أكرمَك)؛ لِأَنَّ (كي) و(أنْ) تأكيدان لها، ولا يبعد في كلامهم مثل ذلك؛ فقد قالوا: (لا إنْ ما رأيتُ مثل زيد)، فجمعوا بين ثلاثة أحرف مِنْ حروف الجَحْد للمبالغة في التَّوكيد، فكذلك- ههنا[3].

وهذا عند ابن عُصْفُور ضَرورَة، حيث عقَّب على البيت بقوله: "(أَنْ) فيه زائِدَة غير عاملة؛ لِأَنَّ (لكيما) تنصب الفِعل بِنَفسِها ولا يجوز إِدْخال ناصب على ناصب"[4].

---

(1) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص466). المسألة (83) إظهار (أنْ) بعد (كي).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، جاء في حاشية شرح المفصَّل (ج19/7): "هذا البيت قلَّما خَلا منه كتاب نحويٌّ، ومع هذا لم يُعْرَف قائله". وهو في الإنصاف (ص466)، وشرح المفصَّل (ج19/7؛ ج16/9)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1533/3)، ومغني اللَّبيب: (ج34/3)، وخزانة البغداديِّ (ج16/1؛ ج8/ 484).

اللُّغة: الشَّنُّ: القِربَة البالية. وبلقع: مقفرة.

الشَّاهد: مجيء (أنْ) المصدريَّة بعد (كي) زائدة، غير عاملة؛ لأنَّ (لكيما) تنصب الفعل بنفسها، فلا يجوز إدخال ناصب على ناصب.

(3) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص467). والبغداديُّ، خزانة الأدب (ج484/8).

(4) ابن عُصْفُور، ضرائر الشِّعر (ص68).

7- وتُزاد بعد (ما) النَّافية، وشاهدها قول الشَّاعر:

مِنَّـا الَّـذي هُـوَ مـا أَنْ طَـرَّ شـارِبُهُ والعانِسُـونَ، ومِنَّـا المُـرْدُ والشِّـيبُ[1]

جاء في(تهذيب إصلاح المنطق) معقِّبًا على البيت المذكور: "رواه ابنُ دُرَيد (أنْ) بفتح الهمزة، ويعقوب[2] بكسرها، وهما سواء، و(ما) جَحْد، و(إنْ) زائدة بعدها"[3].

8- وتُزاد بعد (أَمَا) المخفَّفة.

جاء في (الكتاب): "وأمَّا قولهم: أَمَا أَنْ جزاكَ اللهُ خيرًا، فإنَّهم إنَّما أجازوه؛ لأنَّه دعاءٌ"[4].

واضح أنَّ هذا التَّركيب قد ورد عَنِ العرب.

ذكر أبو حيَّان أنَّ ابنَ الطَّراوة زعم أنَّ (أنْ)- هنا- زائدة لا غير[5].

والفتح أشهر في (أَنْ) في عبارة سيبويه المذكورة أعلاه عند ابن مالك[6]. وأجاز أنْ يكون (أَمَا) بمعنى (أَلَا)، وأنَّ (أنْ) المفتوحة الدَّاخلة في تركيبها لها وجهان، **الأوَّل:** أنْ تكون المخفَّفة، **والوجه الآخر:** أنْ تكون (أنْ) زائدة كما زِيدَت بعد (لمَّا)، وقبل (لو)، وبعد كاف الجَرِّ[7]، وجاء في (المساعد) لابن عقيل: "وأمَّا المفتوحة- المقصود(أنْ)- فهي وصِلَتُها مبتدأ محذوف الخبر؛ أيْ: أَلَا مِنْ دعائي أنْ جزاك الله. أو زائدة كما في رواية: (كأنْ ظِبْيَةٍ) ... الجرِّ"[8].

---

(1) البيت مِنَ البسيط، لأبي قيس بن رفاعة، وهو شاعر جاهليٌّ، وقيل هو لأبي قيس بن الأسلت، وهذا أدرك الإسلام ولم يسلم، وليس في ديوانه، وهو في إصلاح المنطق (ص241)، وشرح الكافية الشافية (ج192/1)، وتوضيح المقاصد (ج332/1)، وشرح الأشموني (ج60/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج123/1). **الشاهد:** (ما أنْ) فقد وردت (ما) نافية، و(أنْ) زائدة فيما رأى البعض أنَّ (ما) مصدريَّة زمانيَّة، كما وردت كلمة (عانس) لوصف الذُّكور جوازا.

(2) لم يهتدِ الباحث إلى المقصود باسم (يعقوب) هذا، بعد بحث مُضْنٍ؛ ذلك لأنَّ الَّذين عُرفوا باسم (يعقوب) ممَّن اهتمُّوا باللُّغة كُثر.

(3) يُنظر: الخطيب التَّبريزيُّ، تهذيب إصلاح المنطق (ص713).

(4) سيبويه، الكتاب (ج167/3).

(5) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1278/3).

(6) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج505/1).

(7) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج43/2). والسَّلْسيليُّ، شفاء العليل في إيضاح التَّسهيل (ج373/1).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج334/3).

9- وتُزاد بعد (ما) الموصولة: نَسَبَ البغداديُّ إلى الأخفش الأصغر[1] عند تعقيبه على الشَّطر الأوَّل مِنْ قول الشَّاعر:

يُرَجِّـــي العَبْـــدُ مـــا أنْ لا يَـــراهُ وتَعـــرِضُ دُونَ أَدْنـــاهُ خُطـــوبُ[2]

قوله: (أنْ) في (ما أنْ لا يراه) زائدة، وهي تُزادُ في الإيجاب مفتوحةً، و(ما) بمعنى (الَّذي)، ولا تكون (أنْ) بعدها إلَّا مفتوحةً[3].

وبعد هذا البحث المطوَّل في هذه المسألة لاحظتَ معى الحالات الَّتي تُزادُ فيها (أنْ) حيثُ عُدَّ ذلك خروجًا عَنْ أصل الباب الَّذي تنتمي إليه.

المسألة الرَّابعة عشرة - (إنْ) الشَّرطيَّة بمعنى (إذ):

المشهور- الَّذي يمثِّلُ رأس الباب أنَّ (إنْ) تفيد معنى الشَّرط[4].

وغير المشهور- ويعدُّ خروجًا عَنِ الباب أنَّها تأتي بمعنى (إذ)، جاء في (الجنى الدَّاني): " (إنْ) الَّتي بمعنى (إذ) ذهب إلى ذلك قوم في قوله- تعالى: ﴿...**وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾[5] قال معناه: إذ كنتم"[6].

علَّق أبو حيَّانَ في تفسيره على قوله- تعالى: (...**إِنْ كُنْتُمْ**...) في الآية المذكورة، بقوله: "قيل (إنْ) بمعنى (إذ)، قاله مقاتل بن سليمان[7]، وهو قولٌ لبعض النَّحويِّين أنَّ (إنْ)

---

(1) أبو الحسن، عليٌّ بن سليمانَ بن الفضل، المعروف بالأخفش الأصغر: نحويٌّ، مِنَ العلماء، مِنْ مؤلَّفاته: كتاب (الاختيارين) الَّذي جمع فيه بين (المفضَّليَّات) و(الأصمعيَّات)، توفِّي سنةَ خمسَ عشرةَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان (ج301/3)، وانباه الرُّواة (ج276/2).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لجابر بن رألان الطَّائي، وهو في الجنى الدَّاني (ص211)، وخزانة الأدب (ج442/8). وشرح أبيات مغني اللَّبيب (ج107/1). **الشَّاهد:** زيادة (أنْ) بعد (ما) الموصولة.

(3) يُنظر: البغداديُّ، شرح أبيات مغني اللَّبيب (ج107/1). والبغداديُّ، خزانة الأدب (ج442/8).

(4) تُنظر هذه المسألةُ في: سيبويه، الكتاب (ج66/3). والفرَّاء، معاني القرآن (ج422/1). والمبرِّد، المقتضب (ج72/2). والزَّمخشريُّ، المفصَّل (ج443/1). وابن مالك، شرح التَّسهيل: (ج84/4).

(5) [البقرة: 278].

(6) المرادي، الجنى الدَّاني (ص212- ص213).

(7) أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزديّ: مِنْ أعلام المفسرينَ، أصله مِنْ بَلَخ، انتقل إلى البصرة، ودخل بغداد فحدَّث بها، كان متروك الحديث، مِنْ كتبه: (النَّاسخ والمنسوخ)، توفِّي سنةَ خمسينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: وفيات الأعيان: (ج255/5-257)، والأعلام: (ج281/7).

تكون بمعنى: (إذ)، وهو ضعيف مردود ولا يَثْبُتُ في اللُّغة، وقيل: هو شرط يُرادُ به الاستدامة، وقيل: يُرادُ به الكمال، وكأنَّ الإيمانَ لا يتكاملُ إذا أصرَّ الإنسان على كبيرة"[1]، علَّق أبو حيَّان على (إنْ كنتم) بقوله: "قيل (إنْ) بمعنى (إذ) قاله مقاتل بن سليمان"، ومنه قول النَّبيِّ- ﷺ: "...**وإنَّا- إنْ شاء الله- بكم لاحقون...**"[2]، ونحو هذه الأمثلة، ممَّا الفعل فيه محقَّق الوقوع، ومذهب المحقِّقين أنَّ (إنْ) في هذه المواضع كلِّها شرطيَّةٌ، وأجابوا عَنْ دخولها في هذه المواطن، ولم يثبتْ في اللُّغة أنَّ (إنْ) بمعنى (إذ)[3].

الخلاصة تتمثَّل في أنَّ (إنْ) الشَّرطيَّة قد تأتي بمعنى (إذ).

المسألة الخامسة عشرة – إعمال (إنْ) المخففة مِنَ الثَّقيلة:

المشهور بين الدَّارسين أنَّ (إنَّ) لا تكون عاملةً إلَّا إذا كانت مشدَّدةَ النُّون (قول الكوفيِّين)، يقول ابن الأنباريَّ في المسألة الثَّالثة والتِّسعين: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (إنْ) إذا جاءت بعدها اللَّام تكون بمعنى (ما) واللَّام بمعنى (إلَّا)، وذهب البصريُّون إلى أنَّها مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة، واللَّام بعدها لام التَّوكيد"[4]، ومِنْ شواهد الكوفيِّين قول الشَّاعر:

شَـلَّتْ يَمِينُـكَ إنْ قَتَلْـتَ لَمُسْـلِمًا حَلَّـتْ عَلَيْـكَ عُقوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ[5]

جاء في (خزانة الأدب) تعليقًا على البيت: "وأمَّا الكوفيُّون – غير الكسائيِّ[6]– فلا يُثْبِتونَ (إنْ) مخفَّفةً، لا عاملة، ولا مهملة، وإنَّما هي عندهم (إنْ) النافية، واللَّام بمعنى (إلَّا)،

---

(1) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج712/2).

(2) [النَّووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج، باب: الجنائز، 41/7: رقم الحديث 994].

(3) يُنظر: الجنى الدَّاني (ص213).

(4) ابنُ الأنباريِّ، الإنصاف (ص508).

(5) البيت مِنَ الكامل لعاتكةَ بنت زيد العدويَّة، مِنْ قصيدة ترثى بها الزُّبير بن العوام، والخِطَاب لعمرِو بن جرموز قاتل الزُّبير، وهو في المحتسب لابن جِنِّيْ (ج254/2)، والإنصاف (ص508)، وهمع الهوامع (ج452/1)، والجنى الدَّاني (ص208)، ومغني اللَّبيب (ج143/1)، وشرح المفصَّل (ج8/ 71)، والأُزهيَّة (ص49).

الشاهد: قوله: (إنْ) إذا جاءت بعدها اللَّام تكونُ بمعنى (ما) واللَّام بمعنى (إلَّا) عند الكوفيِّين.

(6) أبو الحسن عليٌّ بن حمزة بن عبد الله الكسائيُّ الكوفيُّ: أمام في اللُّغة والنَّحو والقراءة، تنقَّل في البادية، توفِّي بالرَّي عَنْ سبعينَ عامًا سنةَ تسعٍ وثمانينَ ومائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: معجم الأدباء (ج87/4).

وهي عند الكسائيِّ مخفَّفة إنْ دخلت على اسم، ونافية إنْ دخلتْ على فعل"[1].

جاء في (همع الهوامع): "وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المشدَّدةَ لا تُخَفَّفُ أصلًا، وأنَّ (إنْ) المخفَّفة إنَّما هي حرفٌ ثنائيُّ الوضعِ وهي النَّافية، فلا عَمَلَ لها ألبتَّة، ولا توكيدَ فيها"[2]، وأمَّا غير المشهور بين الدَّارسين فإعمالها في حالة كونها مخفَّفةً مِنَ الثَّقيلة، ذَكَرَ ذلك ابن هشام في (المغني)[3]، فالمخفَّفة مِنَ الثَّقيلة تدخلُ على الجملتينِ، فإنْ دخلتْ على الاسميَّة جاز إعمالها، ويستشهد على جواز إعمالها مِنَ القرآن الكريم، بقراءة الحِرْمِيَّين[4] وأبي بكر[5] بقوله- تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ...﴾[6]، وحكاية سيبويه: (إنْ عمرًا لَمُنْطَلِقٌ)، ويورد ابن هشام عددًا مِنَ الآيات القرآنيَّة مُدلِّلًا على أنَّها تُهْمَل كثيرًا إذا وردتْ مخفَّفةً، ومِنْ ذلك قوله- تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[7].

وذكر ابن الأنباريِّ حُجَّة الكوفيِّين، والَّتي تتَّمثلُ في أنَّ هذا التَّركيبَ جاء كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب، وأورد حُجَّة البصريِّين بأنَّهم وجدوا لها في كلام العرب نظيرًا، وأبطل البصريُّون ما ذهب إليه الكوفيُّون بأنَّ اللَّام بمعنى (إلَّا) بقولهم: إنَّ ذلك ليس له نظير في كلام العرب[8].

ويميل الباحث إلى رأي الكسائيِّ- مِنَ الكوفيِّين- في هذه المسألة، والقائل إنَّها مخفَّفةٌ إنْ دخلتْ على اسم، ونافية إنْ دخلتْ على فعل؛ وذلك لأنَّ نظرتَهُ إلى المسالة وسطيَّة غير مبالغ فيها، وهو بنظرته هذه يحاول التَّوفيق بين ما ذهب إليه الكوفيُّون وما ذهب إليه البصريُّون.

---

(1) البغداديُّ، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب (ج373/10).

(2) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج353/1).

(3) يُنظَر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج137/1-139).

(4) الحِرميَّان هما: نافع المدني قارئ المدينة، وابن كثير المكي قارئ مكة، ونسبا إليهما، يُقال: رجل حِرميٌّ بالكسر، فإذا كان في غير النَّاس قالوا: حمام حَرَميٌّ بالفتح.

(5) هو شعبة بن عيَّاش الأزدي النهشلي الكوفي، كان إمامًا وعالِمًا كبيرًا، وحجَّة من كبار أئمة السُّنة، وهو راوي عاصم بن أبي النُّجود، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة مِنَ الهجرة ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج151/1).

(6) [هود: 111].

(7) [يس: 32].

(8) تُنظَر المسألة في: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص 508- ص509).

المسألة السَّادسة عشرة – مجيء (إنْ) الشَّرطيَّة بمعنى (قد):

مجيء (إنْ) الشَّرطيَّة بمعنى (قد)غير مشهور لدى النُّحاة، وهو خروج بها عَنْ أصل بابها، فالكسائيُّ يراها في قوله– تعالى: ﴿**فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى**﴾[1] بمعنى (قد)، أيْ: (قد نَفَعَتِ الذِّكرى)، وقال بعضهم، في قوله– تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولا**﴾[2]: إنَّها بمعنى (قد)[3]، ويُعقِّب المراديُّ على قولهم: ليس بصحيح، (إنْ) في الآية الأولى شرطيَّة، وفي الثَّانية مخفَّفةٌ مِنَ الثَّقيلة[4].

المسألة السَّابعة عشرة – (أو) تأتي بمعنى الواو وبمعنى (بل):

المشهور بين الدَّارسين– رأس الباب– في (أو) أنَّها للتَّخيير.

وغير المشهور– الخروج عَنِ الباب– أنَّها قد تأتي بمعنى الواو وبمعنى (بَلْ)، وعَقَدَ ابن الأنباريِّ في (الإنصاف) مسألة (المسألة السَّبعون)، بعنوان: (أو بمعنى الواو)، ونَسَبَ هذا الرَّأيَ للكوفيِّينَ الَّذين احتجُّوا بأنَّها وردتْ كثيرًا بهذا المعنى في كتاب الله– تعالى– وفي لغة العرب[5].

ومِنَ المواضعِ الَّتي ورد فيها (أو) بمعنى (بل أو الواو) قوله– تعالى: ﴿**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾[6]، قيل: (هي بمعنى: (بل) وبمعنى الواو)، يقول العكبريُّ:"لا يَجُوزُ عِنْدَ أَكْثَرِ البَصْرِيِّينَ أَنْ تُحْمَلَ (أَوْ) عَلَى الْوَاوِ، وَلَا عَلَى (بَلْ)، مَا وُجِدَ فِي ذَلِكَ مَنْدُوحَة [سَعَة]"، ويَعُدُّها في الآية للشَّكِّ؛ أَيْ: يَشُكُّ الرَّائِي لَهُمْ فِي مِقْدَارِ عَدَدِهِمْ[7]، ومنه قوله– تعالى: ﴿**... وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا**﴾[8]، يقول العكبريُّ: (أَوْ) – هُنَا– على بابِها عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وتُفِيدُ في

---

(1) [الأعلى: 9].

(2) [الإسراء: 108].

(3) تُنظَر المسألة في الجنى الدَّاني (ص214).

(4) يُنظر: المرجع السَّابق، ص215.

(5) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص383).

(6) [الصَّافات: 147].

(7) يُنظر: العكبريُّ، التِّبيان في إعراب القرآن (ج34/1).

(8) [الإنسان: 24].

النَّهْيِ المَنْعُ مِنَ الجَمِيعِ... ويَؤُولُ المَنْعُ إلى تَقْدِيرِ: (فَلَا تُطِعْ مِنْهُمَا آثِمًا وَلَا كَفُورًا)"[1]، يظهر– هنا– أنَّ العكبريَّ استساغ مجيءَ (أو) بمعنى الواو.

ومِنَ المواضعِ الَّتي وردتْ فيه (أو) بمعنى الواو في القرآن الكريم، قاله– تعالى: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى...**﴾[2]، (**...مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى...**) مَرَّ هذا التَّركيب في القرآن في أربعة مواضع[3]، فيما عَلِمَ الباحث، و(أو)– هنا– ليستْ للتَّخيير، وإنَّما لمطلق الجمع، فالَّذي يعمل صالحًا مِنَ الذُّكور والإناث سيحييه اللهُ– سبحانه وتعالى– حياةً طيِّبةً، ولا فرق في ذلك بين الذَّكر والأنثى، ومِنَ الشَّواهد الَّتي يستشهدُ بها النُّحاة على وقوع (أو) بمعنى(الواو) قول الشَّاعر:

قالَتْ أَلا لَيْتَما هَذا الحَمامُ لَنا إلى حَمامَتِنا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[4]

وأمَّا البصريُّون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: الأصل في (أو) أنْ تكون لأحد الشَّيئين على الإبهام بخلاف الواو و(بل)؛ لأنَّ الواو معناها الجمع بين الشَّيئين و(بل) معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كلِّ حرفٍ أنْ لا يدلَّ إلَّا على ما وضع له، ولا يدلُّ على معنى حرفٍ آخر[5].

أعتقد أنَّك اقتنعتَ الآن أنَّ (أو) قد تأتي بمعنى الواو، وقد تأتي بمعنى (بل).

المسألة الثَّامنة عشرة – العطف بـ (أو) بعد هزة التَّسوية:

رأس الباب يتمثَّل في أنَّه لا يجوز العطف بـ (أو) بعد همزة التَّسوية، جاء في (مغني اللَّبيب): "إذا عَطَفْتَ بعد الهمزة بـ (أو)، فإنْ كانتْ همزةَ التَّسويةِ لم يَجُزْ قياسًا، وقد أُوْلِعَ الفقهاء وغيرُهم بأنْ يقولوا: (سواءٌ كان كذا أو كذا)، وهو نظير قولهم: (يجب أقلُّ الأمرين مِنْ كذا أو

---

(1) العكبريُّ، التِّبيان في إعراب القرآن (ج1261/2).

(2) [النَّحل: 97].

(3) المواضع هي: [آل عمران: 195، والنِّساء: 124، وغافر: 40]، إضافةً إلى الموضع المذكور.

(4) البيت مِنَ البسيط، للنَّابغة مِنْ قصيدةٍ يعتذرُ فيها للنُّعمان بن المنذر ممَّا اتُّهِمَ به. فاعل (قالت) يعود على فتاة الحَيِّ، وهي زرقاء اليمامة، الَّتي كانت تبصر مِنْ مسيرة ثلاثة أيام، (قَدِ) بمعنى حسب، وهو مبتدأ، خبره محذوف؛ أيْ: قدي ذلك. الشَّاهد فيه أنَّ (أو) بمعنى (الواو). البيت سبق توثيقه في مسألة إنَّ وأخواتها ودخول (ما) الزَّائدة عليها.

(5) ابن الأنباريِّ، الإنصاف(ص384].

كذا)، والصَّواب العطفُ في الأوَّل بـ (أَمْ) وفي الثَّاني بالواو"[1].

وهذا ما نسمعه كثيرًا بين أوساط المتعلِّمين في زماننا سواءٌ أكانوا متخصِّصين أَمْ غيرَ متخصِّصين، فلا يجوز أنْ نقول مثلًا: (سواءٌ أكانوا متخصِّصين أو غير متخصِّصين)، والصَّواب الأوَّل؛ والسَّبب في عدم جواز هذا التَّركيب- حسب رأي الشُّمُنِّيِّ[2]- يتمثَّل في أنَّ ما يقتضيه (أو) منافٍ لِمَا تقتضيه همزة التَّسوية؛ لأنَّ (أو) يقتضي أحد الشَّيئين أو الأشياء، وهمزة التَّسوية تقتضي نَفْسَ الشَّيئين أو الأشياء[3].

والخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّل في أنَّه يجوز العطف بـ (أو) بعد همزة التَّسوية، وقد أجاز ذلك الدَّماميني بعد أنْ خَطَّأَ ابنُ هشامٍ الفقهاءَ في هذا الاستعمالِ مستدلًّا بما قاله السَّيرافيُّ[4] في هذه المسألة، يقول الدَّماميني: "وهو نصٌّ صريحٌ يَقْضي بصحَّة قول الفقهاء، أو بصحَّة التَّركيب الواقع في (الصِّحاح)[5]، وقراءة ابن مُحَيْصِن[6] الَّتي لا همزةَ فيها بعد (سواء) فجميع ذلك موجَّهٌ لا خَطَأَ فيه ولا شذوذَ في العربيَّة"[7].

خلاصة القول في هذه المسألة أنَّ (أَمْ) تُسْتَخْدَمُ بعد همزة التَّسوية بوجود(سواء)، نحو قولك: (سواءٌ عليكَ أصبرتَ أم جزعتَ)، وإذا لم توجد همزة التَّسوية جاز استخدام (أو)، نحو قولك: (سواءٌ عليك صبرتَ أو جزعتَ).

المسألة التَّاسعة عشرة – (أيْ) المفسِّرة مِنْ حروف العَطْفِ:

جاء في (مغني اللَّبيب): (أَيْ) بالفتح والسُّكون على وجهين: حرف لنداء البعيد أو

---

(1) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج280/1).

(2) هو تقيُّ الدِّين أحمد بن محمَّد الشُّمُنِّيُّ: محدِّث مفسِّر نحويٌّ، حنفيُّ المذهب، له حاشية في النَّحو، توفِّي سنة اثنتين وسبعينَ وثمانمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج375/1- 383)، والأعلام (ج230/1).

(3) يُنظر: الشُّمُنِّي، حاشية الشُّمُنِّي، (ج91/1).

(4) القول الَّذي نَسَبَهُ الدَّماميني للسَّيرافيِّ هو: (سواء) إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لَزِمَتْ (أَمْ) بعدها، وإذا كان بعد (سواء) فعلان بغير استفهام كان عطفُ أحدهما على الآخر بـ (أو) مثل: (سواء عليَّ قمتُ أو قعدتُ).

(5) التَّركيب الواقع في الصِّحاح (ج1868/5): (سواء كان تزوَّجَ من قبل أو لم يتزوَّج).

(6) قرأ ابن مُحَيْصِن مِنْ طريق الزَّعفراني بـ (أو) بدلًا مِنْ (أم): ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة:6]، هذا ما ذكرهُ ابن هشام في المغني (ج281/1) وذكر أنَّه مِنَ الشُّذوذ بمكان.

(7) الدَّماميني، شرح الدَّماميني (ج178/1). ويُنظر: الأمير، حاشية الأمير(ج42/1).

القريب أو المتوسط على خلاف، وحرف تفسيرٍ، تقول: (عندي عَسْجَدٌ)؛ أيْ: ذهب، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل، لا عطف نَسَقٍ خلافًا للكوفيِّين وصاحِبَيْ (المستوفى) [1] و(المفتاح)[2].

أحرف التَّفسير عند الزَّمخشريِّ حرفان، هما (أيْ) و(أنْ)، الأولى، نحو قوله- تعالى:﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً...**﴾[3]؛ أيْ: مِنْ قومه، كأنَّك قلت: تفسيره مِنْ قومه، أو معناه مِنْ قومه[4]، ومنه قول الشَّاعر:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي[5]

وأمَّا (أنْ) المفسِّرة، فلا تأتي إلَّا بعد فعلٍ في معنى القولِ، كقولك: (ناديتُهُ أنْ قُمْ)، و(أمرتُهُ أنِ اقْعُدْ)، و(كتبتُ إليه أنِ ارجع)[6]، وبذلك فُسِّرَ قولُهُ- ﷻ: ﴿**وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا...**﴾[7].

ومِنْ كلام الزَّمخشريِّ يتَّضح أنَّ (أنْ) لا تكون مفسِّرة إلَّا باجتماع ثلاثة شروط:
1- أنْ تسبقَها جملةٌ مستقلَّةٌ كاملة، فيها معنى القول دون حروفه.
2- أنْ يتأخَّرَ عنها جملةٌ أخرى مستقلَّةٌ، تتضمَّنُ معنى الأوَّل، وتوضِّحُ المرادَ منها.
3- ألَّا تَقْتَرِنَ (أنْ) بحرف جرٍّ ظاهر أو مقدَّر.

وكما يُلاحَظُ فإنَّ الزَّمخشريَّ ذَكَرَ حرفَيْ التَّفسير، لكنَّهُ لم يَنُصَّ على أنَّهما يستخدمان

---

(1) لم يتسنَّ للباحث العثور على الرَّأي المنسوب لأبي سعيد الفرخان في كتابه (المستوفى في النَّحو).
(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج1/504، 506).
(3) [الأعراف: 155].
(4) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص427).
(5) البيت مِنَ الطَّويل، مجهول القائل، وهو في المفصَّل (ص427)، وتفسير البحر المحيط (ج7/ 178)، ومغني اللَّبيب (ج1/507)، والدُّرُّ المصون (ج7/493)، وهمع الهوامع (ج2/258).
اللُّغة: تَرْمِيْنَني: خطاب لامرأة. والطَّرْف: العين. تَقْلِينَني: مِنَ القِلَى؛ أيْ: البُغْض. **الشَّاهد:** (أيْ) فيه تفسير للجملة قبله، جاء في شرح المفصَّل (ج8/140): قوله (أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ) تفسير لقوله: (وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ)؛ إذ كان معناه: تنظرُ إليَّ نَظَرَ مُغْضَبٍ، ولا يكون ذلك إلَّا عَنْ ذَنْبٍ".
(6) يُنظر: الزَّمخشريِّ، المفصَّل (ص427).
(7) [سورة ص: 6].

حروفَ عطف، كما يُلاحظ أنَّ (أنْ) التَّفسيريَّة؛ بمعنى (أيْ) المفسِّرة.

وممَّا يدلِّلُ على وجود علاقة بين (أيْ) و(أنْ) التَّفسيريَّتين ما قاله المالقيُّ الَّذي قال عَنْ (أيْ) التَّفسيريَّة: "وهي الَّتي تقع في موضعها (أنْ) المذكورة في بابها"[1].

لكنَّ المراديَّ يرى أنَّ بينَ الاثنتينِ عمومًا وخصوصًا، يقول: "وهي- يقصد (أيْ)- أعمُّ مِنْ (أنْ) المفسِّرة؛ لأنَّ (أيْ) تدخلُ على الجملة والمفرد، وتقع بعد القول وغيره، وذهب قوم إلى أنْ (أيْ) التَّفسيريَّةَ اسمُ فعلٍ، معناه: (عُوا، أو افهموا)"[2].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ فيما ذكرَهُ الرَّضيُّ مِنْ أنَّ البعض عَدَّ (أيْ) المفسِّرة مِنْ حروف العطف، يقول: "اعلم أنَّ بعضَهم عَدَّ (أيْ) المفسِّرة منها- أيْ مِنْ حروف العطف- وعند الأكثرين أنَّ ما بعدها عطفُ بيان لِمَا قبلها"[3].

ويَسْتَدِلُّ الباحث مِنْ كلام الرَّضيِّ أنَّ الكوفيِّين يعدُّون هذا الحرف (أيْ) مِنْ حروف عطف النَّسَقِ، ومعناه: (التَّفسير)؛ كمعنى واو العطف- أحيانًا، جاء في (شرح التَّصريح): "وذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ (أيْ) عاطفةٌ"[4]، وجاء في (مفتاح العلوم): "ف(أيْ) للتَّفسير في العطف، نحو: (جاءني أخوك)؛ أيْ: (زيدٌ)، و(رأيت أخاك)؛ أيْ: (زيدًا)، و(مررت بأخيك)؛ أيْ: (زَيْدٍ)"[5].

ويعلِّل ابن هشام لِرَفْضِهِ أنْ تكون (أيْ) التَّفسيريَّة عاطفةً ما بعدها على ما قبلها بقوله: "لِأَنَّا لم نَرَ عاطفًا يَصْلُحُ للسُّقوط دائمًا، ولا عاطفًا ملازمًا لعطفِ الشَّيء على مرادفِهِ"[6].

إذًن قد يقعُ عطفُ البيان بعد (أيْ) المفسِّرة؛ نحو: (هذا الخاتم لُجين)؛ أيْ: فضة، ويجوز أنْ يُعرَبَ في هذه الصُّورة بدلًا، ومنه قولك: (أعجبتْني نصيحتك)؛ أي: أنَّك تقدِّم خلاصةَ تجاربِكَ في الحياة، وأنَّ (أيْ) حرفٌ مُهْمَلٌ، لا يعمل شيئًا، تمامًا كـ (أنْ) التَّفسيريَّة، والجملة التَّفسيريَّة بعدها لا محلَّ لها مِنَ الإعراب.

وجاء في (حاشية ياسين): "وصرَّحوا في نحو ذلك بأنَّ ما بعد (أيْ) عطف بيان على ما

---

(1) يُنظر: المالقيُّ، رصف المباني (ص135).

(2) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص233).

(3) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج380/4).

(4) الأزهريُّ، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج153/2).

(5) السَّكَّاكيُّ، مفتاح العلوم (ص118).

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج506/1، 507).

قبله، و– هنا– لا يصحُّ ذلك؛ لأنَّ عطفَ البيانِ لا يكونُ متبوعُهُ ضميرًا، ولا يخفى سقوطُ هذا الاعتراض؛ لأنَّهم قالوا: إنَّ ما بعد (أيْ) عطفُ بيانٍ أو بدل، وحيث تعذَّر كونُهُ بيانًا فهو بدلٌ"[1].

يرى الباحث أنَّ الأخذَ برأي الكوفيِّينَ في هذه المسألة لا يترتَّب عليه الضَّرر، بل إنَّه يبتعدُ بدارسي النَّحو– أحيانًا– عَنِ الوقوع في مشكلاتٍ نحويَّةٍ، لا يمكن التَّغلُّب عليها إلَّا بالتَّأويل والتَّكلف؛ ومِنْ ذلك: أنَّ عطفَ البيانِ لا يأتي متبوعُهُ ضميرًا؛ فإذا وقع المتبوعُ ضميرًا في بعض الأمثلة وجبَ اعتبارُ التَّابعِ بعدَ (أيْ) بدلًا، وليس عطفَ بيانٍ.

المسألة العشرون– (أيْ) بفتح الهمزة وسكون الياء يُنادى بها القريبُ:

رأس الباب– المشهور– يتمثَّلُ في أنَّ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد؛ وهذا يعني أنَّ (أيْ) يُنادى بها البعيدُ، جاء في (الجنى الدَّاني) أنَّ سيبويهِ ذكر روايةً عَنِ العرب مفادها أنَّ الهمزة للقريب وما سواها للبعيد[2].

والخروج عَنِ الباب– غير المشهور– يتمثَّل في أنَّ (أيْ) مِثْلُ الهمزة المقصورة يُنادى بها القريب.

هذا وقد أنكر ابن مالك ذلك– كون (أيْ) لنداء القريب– وإذا أنكرَ فإنَّ ذلك يدلُّ على أنَّ هناك رأسًا للباب وأنَّ هذا الزَّعم يُعدُّ خروجًا عنه، جاء في (شرح التَّسهيل): "ومَنْ زَعَمَ أنَّ (أيْ) كالهمزة في الاختصاص بالقُرْبِ لم يعتمد في ذلك إلَّا على رأيه، والرِّواية لا تُعارَضُ بالرَّأي، وصاحب هذا الرَّأي هو المُبرِّد وتبعه كثير مِنَ المتأخِّرين"[3].

وواضح أنَّ ابن مالك يَنْسِبُ للمبردِّ أنَّ (أَيْ) لنداء القريب كالهمزة، ولكنَّ الباحث عاد إلى كتاب (المقتضب) فلم يجد فيه هذا الرَّأي الَّذي نَسَبَهُ ابن مالك إليه.

ولم يَدْرِ الباحث مَنْ يقصدُ ابن مالك بالمتأخرين الَّذين تبعوا المبرِّد في رأيه، وكلُّ الَّذي علمتُهُ أنَّ عددًا مِنَ النُّحاة المتأخرينَ تبعوا ابن مالك في نسبة الرَّأي القائل: إنَّ (أيْ) لنداء القريب منسوب لصاحب المقتضب، ومن هؤلاء الشَّيخ خالد الأزهريُّ[4].

---

(1) العُلَيْميُّ، حاشية ياسين على شرح التَّصريح (ج335/2).
(2) ينظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص232).
(3) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج386/3).
(4) ينظر: الأزهري، شرح التَّصريح (ج205/2).

المسألة الواحدة والعشرون- مِنْ معاني (قد) النَّفي:

رأس الباب والمشهور أنَّ لـ (قد) خمسةَ معانٍ ذَكَرَها ابنُ هشام[1]: **أحدها: التَّوقع؛** وذلك مع المضارع، كقولك: (قَد يَقْدُمُ الغائبُ اليوم)، إذا كنتَ تتوقَّعُ قدومَهُ.

الثَّاني: تقريب الماضي مِنَ الحال، تقول: (قام زيد)، فَيَحْتَمِل الماضيَ القريب والماضيَ البعيد، فإنْ قلت: (قد قام) اخْتُصَّ بالقريب، يقول الزَّمخشريُّ: "(قد) تُقرِّب الماضيَ مِنَ الحال إذا قلت: (قد فعل)، ومنه قول المُؤذِّنِ: (قد قامتِ الصَّلاةُ)؛ لا بُدَّ فيه مِنْ معنى التَّوقُّع"[2]، ومنه قوله- تعالى: ﴿**قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا . . .**﴾[3].

ويتسائل الزَّمخشريُّ مرَّةً أخرى: "فإنْ قلتَ: ما معنى (قد) في قوله: **(قَدْ سَمِعَ)؟** قلتُ: معناه: التَّوقع؛ لأنَّ رسول الله -ﷺ- والمُجادِلَةَ كانا يتوقَّعان أنْ يسمعَ اللهُ مجادلتَها وشكواها وينزل في ذلك ما يُفْرِج عنها"[4]، ومنه في (صحيح البخاري) قول المشركينَ للنَّبيِّ-ﷺ- وأصحابه: "**إنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُم، وقَدْ وَهَنَهُمْ حُمَّى يَثْرِبَ**"[5]، يرى العيني أنَّ (قد) حرف تقريب[6].

المعنى الثَّالث: التَّقليل؛ وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، نحو: (قد يصدقُ الكذوبُ)، و" قد يجودُ البخيلُ"، وتقليل متعلَّقِهِ، نحو: قوله- تعالى: ﴿. . .**قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ. . .**﴾[7]؛ أيْ: ما أنتم عليه هو أقلُّ معلوماته- سبحانه.

الرَّابع: التَّكثير، قاله سيبويه، وقال الزَّمخشريُّ في ﴿**قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ**﴾[8]: "قد نرى: ربَّما نرى، ومعناه: كثرةُ الرُّؤية"[9]، عقَّب أبو حيَّان على كلام الزَّمخشريِّ بقوله: "وشَرْحُهُ هذا

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج2/531- 544).

(2) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص433).

(3) [المُجادِلة: 1].

(4) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج4/485). وأبو حيَّان الأندلسيُّ، تفسير البحر المحيط (ج10/221).

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب: كيف كان بدء الرَّمَل، 2/150: رقم الحديث 1602]. وهَنَهُمْ: أضعفهم. وحمى: مرض. ويثرب: اسم المدينة في الجاهليَّة. الرَّمَل: نوع مِنَ السَّير.

(6) ينظر: العيني، عمدة القاري (ج9/248).

(7) [النُّور: 64].

(8) [البقرة: 144].

(9) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج1/201).

على التَّحقيقِ مُتَضادٌ؛ لأنَّه شرح (قد نرى) بـ (ربَّما نرى)، و(رُبَّ) على مذهب المحقِّقينَ مِنَ النَّحويِّينَ، إنَّما تكون لتقليل الشَّيء في نفسه، أو لتقليل نظيره"[1].

الخامس: التَّحقيق، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى﴾[2].

والخروج عَنِ الباب، يتمثَّل فيما زادَهُ ابن هشام، حيثُ زاد معنًى سادسًا غير مشهور هو النَّفي، ونسبه لابن سِيده[3]؛ أيْ أنَّها مرادفة لـ (ما)، جاء في (المُحكم): "وتكون (قد) بِمنزلة (ما) فينفي بها، سُمِعَ بعضُ الفصحاءِ يَقُول: قَدْ كُنْتَ في خَيْرٍ فَتَعْرِفَهُ)..."[4]، بنصب (تعرف)، وجاء في (شرح التَّسهيل): "وربَّما نفى بـ (قد) فنصب بعدها الجواب"[5].

ويصفُ ابن هشام ما ذهب إليه ابن سِيده وابن مالك بقوله: هذا غريب، ويقول: ومَحْمَلُهُ عندي على خلاف ما ذُكِرَ، وهو أنْ يكون كقولك للكذوب: (هو رجل صادق)[6]، ثُمَّ جاء النَّصب بعدها؛ نظرًا إلى المعنى، وإنْ كانَا إنَّما حَكَمَا بالنَّفي لثبوت النَّصب فغير مستقيم[7].

يرى الباحث أنَّ النَّفي بـ (قد) لا يتنافى مع المعنى الَّذى قد تفيده (قد) عند استخدامِها في سياق دلاليٍّ معيِّن، فهي تحمل معنى النَّفي- فعلى سبيل المثال- عندما تقول لإنسان فاشل في حياته متهكِّمًا: (قد تفوَّقْتَ)، إنَّما تنفي عنه صفة التَّفوق، وتُثْبِتُ له عكسَ هذه الصِّفة تمامًا، وهي الفَشَل.

ويعتقدُ الباحثُ أنَّ هذا المعنى الدِّلاليَّ هو الَّذي كان يقصده ابن سيده عندما أثبت لـ (قد) معنى النَّفي.

المسألة الثَّانية والعشرون – استعمال (قد) مع المضارع المنفي بـ (لا):

رأس الباب- المشهور- يتمثَّلُ في أنَّ (قد) الحرفيَّة مختصَّةٌ بالدُّخول على الفعل المُتصرِّف الخَبَرِيِّ المُثْبَت المُجرَّد مِنَ النَّاصب والجازم وحرفِ التَّنفيس، فلا يجوز: (قد لا

---

(1) أبو حيَّانَ الأندلسيُّ، تفسير البحر المحيط (ج22/2).

(2) [الأعلى: 14].

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج545/2).

(4) ابن سِيْده، المُحكم (ج115/6).

(5) يُنظر: شرح التَّسهيل (ج35/4)؛ أيْ: ما كنتَ في خير...، والنَّصب بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء في جواب النَّفي المفهوم مِنْ (قَد).

(6) أيْ: هو مِنْ باب استعمال الإثبات في النَّفي تَهَكُّمًا واستهزاءً.

(7) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج545/2).

أحضر الحَفْلَ معكمْ غدًا)، يقول ابن هشام: "وأمَّا الحرفيَّة[1] فمختصَّةٌ بالفعل المتصرِّف الخبريِّ المُثْبَتِ المجرَّد مِنْ جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء، فلا تُفْصَل منه بشيء، اللُّهم إلَّا بالقَسَم"[2].

وغير المشهور وقوع (قد) الحرفيَّة قبل المضارع المنفيِّ بـ (لا)، وهذا الاستعمال لم يقف الباحث له على أمثلة في الصَّحيح- على حدِّ علمه. وممَّا يدلِّل على صحَّة هذا الاستعمال:

1- وروده في الأمثال العربيَّة، ومِنْ ذلك قولهم: "قَدْ لا يُقادُ بي الجَمَلُ"[3].

2- ورودُ المَثَلِ العربيِّ المشهور (لا تَعْدَمُ الحسناءُ ذامًّا)[4] بعد (قد) في عدد غير قليل مِنَ الأبيات الشِّعريَّة، يُذْكَرُ منها قول الشَّاعر:

وَكُنْــتَ مُسَــوَّدًا فِينَــا حَمِيــدًا وَقَــدْ لاَ تَعْــدَمُ الْحَسْــنَاءُ ذَامَــا[5]

ومنه قول شاعرِ آخر:

وَقَــدْ قَالَــتْ قُتَيْلَــةُ إِذْ رَأَتْنِــي وَقَــدْ لاَ تَعْــدَمُ الْحَسْــنَاءُ ذَامَــا[6]

ومنه قول شاعرِ آخر:

أَلاَ مَــنْ مُبْلِــغٌ عَمْــرو بْــنُ هِنْــدٍ وَقَــدْ لاَ تَعْــدَمُ الْحَسْــنَاءُ ذَامَــا[7]

وممَّا ورَد مِنْ استعمال (قَدْ) مع المضارع المنفيِّ بـ (لا) قول الشَّاعر:

---

(1) يتحدَّث ابن هشام عَنْ (قد)، وهي عنده على وجهين: حرفيَّة واسميَّة، وهي على وجهين: اسم فعل، واسم مرادف لـ (حَسْب)، وهذه تُستعمَل على وجهين: مبنيَّة، وهو الغالب لشبهها بـ (قد) الحرفيَّة في لفظها ولكثير مِنَ الحروف في وضعها، ومعربة وهو قليل. يُنظر: مغني اللَّبيب (ج2/525-526).

(2) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج2/528- 529).

(3) العسكري، جمهرة الأمثال (ج2/118). يُضْرب هذا المَثَل للرَّجل يَسِنُّ ويضعُف فيتهاون بِهِ أَهلُه.

(4) الزَّمخشري، المستقصي في أمثال العرب (ج2/256). والعسكري، جمهرة الأمثال: 398/2. مَعناهُ: (لا يَخْلو أحدٌ مِنْ شيء يُعاب به).

(5) البيت مِنَ الوافر منسوب لقيس بن الحنَّان الجُهَنيِّ في المؤتلِف والمختلِف (ج1/112). وقيل لأنس بن نوَّاس المحاربي في لسان العرب (ج22/12)، والنَّحو الوافي (ج1، 52/4، 274). **الشَّاهد**: في هذا البيت والأبيات الأربعة الَّتي تليه: دخول (قَد) الحرفيَّة على الفعل المضارع المنفيِّ بـ (لا).

(6) البيت مِنَ الوافر، منسوب للأعشى الكبير ميمون بن قيس- جاهليّ- وهو في ديوانه (ص195. ق29. البيت 5)، والعسكري، جمهرة الأمثال (ج2/398)، والنَّحو الوافي (ج1/52).

(7) البيت مِنَ الوافر، منسوب للخرنق بنت بدر أخت طَرَفَة، قالته حين طَرَدَ عمرّو بنُ هندٍ ابنَ مرثد. وهو في: شاعرات العرب في الجاهليَّة والإسلام (ص82).

خَــلاَ أَنَّنِــي قَــدْ لاَ أَقُــولُ لِمُــدْبِرٍ إِذَا اخْتَارَ صَرْمَ الْحَبْلِ هَلْ أَنْتَ وَاصِلُهْ؟[1]

وقول شاعر آخر في إحدى رواياته:

فَأَحْبِــبْ حَبِيبَــكَ حُبًّــا رُوَيْــدًا فَقَــــدْ لاَ يَعُولُــــكَ أَنْ تَصْــــرِمَا[2]

3 – استعمالُ النُّحاةِ واللُّغويِّينَ لهذا التَّركيب في كتبهم، ومِنْهم:

أ– ابن جِنِّيْ: يقول في (الخصائص) "كما أنَّ القولَ قد لا يَتِمُّ معناه إلَّا بغيره"[3].

ب– المرزوقي: "والاكتِفاء به قد يَقَعُ، وقد لا يَقَعُ"[4].

ت– وقول المالقي: "وإنْ نفيتَ قلتَ: (قد لا يقوم)، توقَّعتَ العدم"[5].

ث– وقول الفيروزأبادي[6]: "الدَّغدغة: الزَّغزغة في معانيها، حركة وانفعال في نحو الإبط، وقد لا يكون لبعض النَّاس"[7].

ج– وقول البغداديِّ: "لأنَّ الشَّرط قد يقع، وقد لا يقع"[8].

وأمَّا في (صحيح البخاري)، فلم أقف على هذا الاستعمال، ولو في حديث واحد فيما عَلِمتُ.

مِنْ– هنا– يتَّضح للباحث أنَّ هذا التَّعبير لم يقتصرْ انتشارُهُ على ألسنةِ الكثير مِنَ المثقَّفينَ وأقلامِهم في عصرِنا، وهو دخول الحرف (قد) على (لا) النَّافية، وإنَّما تجدُ هذا النَّوع– مِنَ الهَفَواتِ اللُّغويَّة– شائعًا عند بعض اللُّغويِّين العرب القدماء.

ويرى الباحثُ أنَّه لا بأسَ في استعمالِ (قد) مع المضارع المنفيِّ بـ (لا)، طالما استخدمَهُ علماء اللُّغةِ والنَّحوِ في مؤلَّفاتِهم، ولو كان هذا الاستعمال غيرَ صحيحٍ لَمَا استعملوهُ.

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لطفيل الغنويِّ، وهو في ديوانه (ص113)، وشرح أبيات المغني (ج63/3).

(2) البيت مِنَ المتقارب، للنَّمِر بن تَوْلَب الصَّحابي، وهو في الميداني، مجمع الأمثال (ج209/1؛ ج2/ 218)، وشرح أبيات مغني اللَّبيب (ج385/1؛ ج289/5). والبغدادي، خزانة الأدب (ج254/10؛ ج101/11). **اللُّغة:** يعولك: أيْ: يَغْلبك يشقُّ عليك. وعالني الْأَمر: شقَّ عَليَّ. والعول الْمصدر. والشَّطر الأوَّل مِنَ البيت يحمل معنى المَثَل القائل: (أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْناً مَّا).

(3) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج21/1).

(4) المرزوقيُّ، شرح ديوان الحماسة (ص45).

(5) المالقيُّ، رصف المباني (ص392).

(6) أبو طاهر، مَجْدُ الدِّين محمَّد بن يعقوب الشِّيرازيُّ الفيروزآبادي: مِنْ أئمَّة اللُّغة والأدب، مِنْ أشهر كتبه (القاموس المحيط)، توفِّي سنةَ سبعَ عشرةَ وثمانمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج146/7).

(7) الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج781/1) دغدغ.

(8) البغداديُّ، خزانة الأدب (ج106/10).

أضف إلى ذلك أنَّ الشَّواهد الشِّعريَّة والنَّثريَّة الَّتي وردتْ في أشعار الجاهليِّينَ وغيرِهم مِمَّنْ يُحْتَجُّ بشعرِهم ونثرِهم مِنَ الفُصَحاءِ مِنْ أهلِ اللُّغةِ تؤيِّد صحَّةَ هذا الاستعمال، ولا يستطيعُ أحدٌ أنْ يُنْكِرَ صحَّةَ هذا الاستعمالِ إلَّا إذا لجأ إلى التَّأويل الضَّعيف الَّذي لا يَعْتمدُ على أدلَّةٍ مقنعةٍ.

ومِنْ هذه التَّأويلات أنَّ رُبَّ مُتَأَوِّلٍ يقول: قد يُجاب عَنِ البيتينِ بأنَّ (قد) دخلتْ على قولٍ مقدَّر؛ أيْ: (وقد قيل كذا)، لا سيَّما أنَّ الشَّطر الثَّاني مِنْ بعض هذه الأبيات يجري مجرى المَثَل، ورأيتَ أنَّ الأبيات نُسِبَتْ لأكثر مِنْ قائل.

المسألة الثَّالثة والعشرون – وقوع (قد) اسمًا:

رأس الباب والمشهور في (قد) أنَّها حرفُ تحقيقٍ قبل الفعل الماضي، وحرفٌ يفيدُ الشَّكَ إذا وقعت قبل المضارع[1]، والخروج عَنِ الباب –غير المشهور– أنْ تكون اسمًا.

يقول المراديُّ عن (قد) الاسميَّة: فأمَّا (قد) الاسميَّة فلها معنيان، **الأوَّل:** أنْ تكون بمعنى (حَسْبُ)، تقول: (قَدني)، بمعنى: حَسْبي... هذا مذهب سيبويه، وأكثر البصريِّين[2].

الثَّاني: أنْ تكون اسم فعل بمعنى (كفى)[3]، ويلزمها نون الوقاية، مع ياء المتكلِّم، كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء المتَّصلة بها في موضع نصب، وهذا القِسْم نقله الكوفيُّون عَنِ العرب[4]، وهذا – في رأي الباحث– يعدُّ خروجًا آخر لـ (قد) عن بابها (الحرفيَّة)، واستشهدوا له بقول الشَّاعر:

قَـدْنيَ مِـنْ نَصْـرِ الخَبيبَـيْنِ، قَـدْي لـيس الإمـامُ بالشَّـحيح المُلْحِـدِ[5]

---

(1) يُنظر: الهروي، الأُزْهِيَّة (ص211). وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج525/2). ويُنظر معانيها المختلفة في مغني اللَّبيب (ج531/2–544).

(2) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد (ج119/1).

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج526/2). يقول: "والمستعملَةُ اسم فعل مرادفة لـ (يكفي)؛ يُقال: (قَدْ زيدًا درهمٌ)، و(قدني درهمٌ)، كما يُقال: (يكفي زيدًا درهمٌ)، و(يكفيني درهمٌ)".

(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص253).

(5) البيت مِنَ الرَّجز، لحُميد بن مالك الأرقط، وهو في الكتاب (ج371/2)، والإنصاف (ص108)، وشرح المفصَّل: (ج3، 124/7، 143)، والجنى الدَّاني (253). **الشَّاهد:** مجيء (قد) في الموضعين، إمَّا بمعنى (حَسْب) وإمَّا بمعنى (يكفي).

والَّتي بمعنى (حَسْبُ) عند ابن هشام تُستَعمَل على وجهين:

1- مبنيَّة: وهو الغالب؛ لِشبهها بـ (قد) الحرفيَّة في لفظها، ولِكَثير مِنَ الحروف في وضعها؛ أيْ: على حرفين، ويُقال في هذا: (قَدْ زيدٌ درهمٌ)[1] بالسُّكون و(قَدني) بالنُّون؛ حرصًا على بقاء السُّكون؛ لأنَّه الأصل فيما يبنون.

2- **معربة:** وهو قليل يُقال: (قَدُ زيدٍ درهمٌ) بالرَّفع[2]، كما يُقال: (حَسْبُه درهمٌ) بالرَّفع، و(قَدِي درهمٌ) بغير نون كما يقال: (حَسْبي)[3].

يُفهم مِنْ كلام ابن هشام أنَّ (قد) إذا كانت اسم فعل نُصب ما بعدها، وإذا كانت بمعنى (حَسْب) لم تكن كذلك.

المسألة الرَّابعة والعشرون - التَّعجُّب باستخدام (لا النَّافية):

رأس الباب والمشهور في (لا النَّافية) يتَّضح مِنْ خلال حديث ابن السَّرَّاج عنها، يقول: "لـ (لا) في الكلام مواضعُ، وجملتُها النَّفي، ومواضعها تختلف، فتقع على الأسماء، نحو قولك: (ضربت زيدًا لا عمرًا)، و(جاءني زيدٌ لا أخوه)، وتقع على الأفعال في القَسَم وغيره، تقول: (لا يخرجُ زيد)، وأنت مُخبِرٌ "[4].

ومِنْ معانيها غير المشهورة- خروج عَنْ أصل الباب- أنْ تُستخدَمَ في التَّعجُّب، تقول: (ولا كزيد رجلٌ!)، كأنَّه قال: (لا أحدَ كزيدٍ)، ومنه: (يا جارتنا ما أنتِ!) عند مَنْ جعل (ما) نافية[5].

ومِنْ صور التَّعجُّب بالنَّفي قولهم: (لا عُدَّ مِنْ نَفَرِه): دَعَا عليه وهو يمدحُهُ، وهذا كقولكَ لرجلٍ يعجبُكَ فعلُهُ: (ما له قاتله اللهُ! أَخزاه اللهُ!) وأَنت تريدُ غيرَ معنى الدُّعاء عليه[6]، جاء في (مجمع الأمثال): "(ما لَهُ لاَ عُدَّ مِنْ نَفَرِهْ): هذا دُعاء في موضع المدح، نحو قولهم: (قاتلة الله

---

(1) (قد): اسم مبنيٌّ على السُّكون في محلِّ رفع مبتدأ. وزيد مضاف إليه. ودرهم خبره مرفوع. **والمعنى:** (حَسْبُ زيدٍ درهمٌ). ينظر: المالقي، الأُرْهِيَّة (ص213).

(2) يعلِّل الأمير محمَّدٌ سببَ مجيئها معربةً بقوله: لأنَّ ملازمتَها للإضافة أضعفتْ سببَ البناء، فلم يجب، والإعراب مذهبٌ كوفيٌّ، لا غالب، ولا قليل. والبناء مذهبٌ بصريٌّ. يُنظر: حاشية الأمير (ج147/1).

(3) أيْ رفع (قَدُ) الَّتي تقع مبتدأ، و(درهمٌ): خبره.

(4) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج400/1).

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج293/2)، والسُّيوطي، همع الهوامع (ج42/3).

(6) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب (ج226/5) ن. ف. ر.

ما أفْصَحَه!)"[1]. وأخيرًا ظهر لك صحة التَّعجُّب بـ (لا النَّافية).

المسألة الخامسة والعشرون – (لو) الامتناعيَّة تدلُّ على التَّعليق في الماضي، كما دلَّت (إنْ) على التَّعليق في المستقبل:

المشهر بين النُّحاة – يشكِّل رأس الباب– أنَّ(لو) الامتناعيَّة تدلُّ على امتناع الجواب لامتناع الشَّرط؛ أيْ: تدلُّ على امتناع الثَّاني لامتناع الأوَّل، وما زلتُ أذكر عبارةَ معلمينا الكرام في مدارس المراحل العليا: ("لو" حرف امتناع لامتناع).

فلو قال قائل: (لو زرتَني لأكرمْتُكَ)؛ معنى ذلك أنَّ (كرمي لك امْتَنَعَ لامتناع زيارتِكَ)؛ **بمعنى آخر**: (لا أنا أكرمتُكَ، ولا أنتَ زرتَني)، هذا في الماضي ما لم يطرأ تغيير في الحال أو الاستقبال.

ومِنَ النُّحاة مَنْ حاول إثبات عدم صحَّة هذه العبارة المذكورة المشهورة بين المعربينَ، فالمراديُّ ذَكَرَ هذه المسألة، وقامَ الباحثُ بتلخيصها كما يأتي:

وعبارة أكثرهم: (لو) حرف امتناع لامتناع؛ أيْ: تدلُّ على امتناع الثَّاني لامتناع الأوَّل، وهذه عبارة ظاهرُها أنَّها غير صحيحة؛ لأنَّها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعًا غير ثابت دائمًا، وذلك غير لازم؛ لأنَّ جوابَها قد يكون ثابتًا في بعض المواضع.

ويضرب المراديُّ أمثلةً على صحَّة ما يقول، يأخذ الباحث واحدًا منها، هو قولهم: (لو تركَ العَبْدُ سؤالَ ربِّهِ لأعطاهُ). فتركُ السَّؤالِ محكومٌ بعدم حصولِهِ، والعطاءُ محكومٌ بحصوله، على كلِّ حال، **والمعنى**: (أنَّ عطاءَه حاصل، مع ترك السُّؤال، فكيف مع السُّؤال؟).

ولكنَّه في نهاية مناقشته لهذه المسألة يتوصَّل إلى أنَّ قول النُّحاة: "(لو) حرف امتناع لامتناع" سليم ولا تعارُضَ فيه، يقول: "فلنرجعْ إلى بيان صحَّتِهِ فنقول: قولهم: "(لو) حرف يدلُّ على امتناع الثَّاني لامتناع الأوَّل يستقيمُ"[2].

وقد عبَّر ابن مالك عَنْ معنى (لو) بثلاث عبارات، جيِّدةٍ، تفي بالغرض.

الأولى: "(لو) حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه"[3].

الثَّانية: قوله في (بعض نسخ التَّسهيل): "(لو) حرفُ شرطٍ يقتضي نَفْيَ ما يلزم لثبوته ثبوتُ غيرِهِ"[4].

---

(1) يُنظر: الميدانيُّ، مَجْمع الأمثال (ج280/2).

(2) يُنظر: الجنى الدَّاني (ص273– ص 276).

(3) ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص240).

(4) المرجع نفسه، ص240. الهامش.

والثَّالثة: قوله في (شرح الكافية): "(لو) حرف يدلُّ على امتناعٍ تالٍ، يلزم لثبوته ثبوت تاليه"[1].

وغيرُ المشهور ويعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب أنَّها لا تفيد الامتناع بوجه، وهو رأي الشَّلوبين، يرى أنَّها لا تدلُّ على امتناع الشَّرط، ولا على امتناع الجواب، بل تدلُّ على التَّعليق في الماضي، كما دلَّتْ (إنْ) على التَّعليق في المستقبل، وكما أنَّ (إنْ) لا تدلُّ بالإجماع على امتناع أو ثبوت، فكذلك (لو)، وتبعه ابن هشام الخضراويِّ[2][3].

جاء في (تفسير البحر المحيط): "عبارة سيبويه، (إنَّها حرفٌ لِمَا كان سيقعُ لوقوعِ غيره)، أحسنُ من قول النَّحويِّين: (إنَّها حرفُ امتناع لامتناع)؛ لاطِّراد تفسير سيبويه في كلِّ مكان جاءت فيه (لو)"[4].

خلاصة البحث في هذه المسألة: أنَّ أبا عليٍّ الشَّلوبين على حقٍّ في هذه المسألة– هذا ما يعتقده الباحث– ذلك أنَّ سيبويه لم يذكر الامتناع وإنَّما قال: "وأمَّا (لو) فلِمَا سيقعُ لوقوعِ غيره"[5]؛ يقصد أنَّ (لو) تحتاج إلى فعل ماضٍ مِنَ المتوقَّع ثبوتُهُ لثبوتِ غيرِهِ، ولكنَّ المتوقَّعَ غيرُ واقعٍ.

المسألة السَّادسة والعشرون – صور أخرى لخروج (لو) عَنْ بابها، منها:

1– قد تجيءُ بمعنى (إنْ) الشَّرطيَّة:

يقول المراديُّ عنها: "(لو) الشَّرطيَّة الَّتي بمعنى (إنْ) فهذه مثل (إنْ) الشَّرطيَّة، يليها المستقبل، وتَصْرِف الماضي إلى الاستقبال"[6]، ومنه قوله– تعالى: ﴿. . .**وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ**. . .﴾[7]؛ أيْ: (وإنْ أعجبتكم).

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية (ج1631/3).

(2) أبو عبد الله، محمَّد بن يحيى بن هشام الخضراويُّ، المعروف بابن البرذعيِّ: عالِم بالعربيَّة، وله نَظْمٌ ونَثْرٌ وتصرُّفٌ في الأدب، تُوفِّي سنة سِتٍّ وأربعينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة: (ج267/1).

(3) يُنظر رأيه في ارتشاف الضَّرَب لأبي حيَّان (ج1898/4)، والجنى الدَّاني للمرادي (ص276)، ومغني اللَّبيب لابن هشام (ج368/3)، وحاشية الشِّهاب (ج410/1).

(4) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج144/1).

(5) سيبويه، الكتاب (ج224/4).

(6) المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص279).

(7) [البقرة: 221].

وممَّا يُدَلِّل على أنَّ مجيءَ (لو) بمعنى (إنْ) الشَّرطيَّة يعدُّ خروجًا لها عَنْ أصل الباب- قول ابن مالك: "وتقتضي- أيضًا- امتناع الشَّرط؛ لأنَّه لو ثَبَتَ لَثَبَتَ جوابُهُ، وكان الإخبارُ بذلك إعلامًا بإيجاب لإيجاب، لا بتعليق ما امتُنِعَ لامتناع شرطِهِ، فيُخْرِج (لو) عَنْ معناها"[1].

لاحظْ قوله: الشَّرط يُخْرِج (لو) عَنْ معناها، فهذا دليلٌ على أنَّ إفادة (لو) للشَّرط ليس مِنْ أصل الباب، وإنَّما هو خروج عَنِ الأصل.

ليس هذا فَحَسْبُ بل إنَّ أبا حيَّانَ لم يعُدَّ (لو) مِنْ أدوات الشَّرط أصلًا، ورد في كتابه: باب في أدوات يحصل بها التَّعليق، وليست مِنْ أدوات الشَّرط، وهي: (أمَّا، ولمَّا، **ولو**، ولولا)[2].

ويقول المراديُّ في إشارةٍ إلى ما ذهب إليه أبو حيَّان: "أَبَى قومٌ تَسْمِيَتَها حرفَ شرطٍ؛ لأنَّ حقيقةَ الشَّرط إنَّما تكون في الاستقبال، و(لو) إنَّما هي للتَّعليق في المُضِيِّ، فليستْ مِنْ أدوات الشَّرط"[3].

ويقول ابن عصفور: "وقد تخرج عِنْ بابها، وتكون بمعنى (إنْ) الشَّرطيَّة، فيكون الفعلُ بعدَها مستقبَلًا لفظًا ومعنًى أو معنًى لا لفظًا"[4]، ومنه قول الشَّاعر:

قَـوْمٌ إِذا حَـارَبُوا شَـدُّوا مـآزِرَهُمْ دُوْنَ النِّسـاء وَلَـوْ باتَـتْ بِأَطْهـارِ[5]

علَّق أبو حيَّان: "وأصل (لو) أنْ تكون تعليقًا في الماضي، ولا يُذْهَب إلى أنَّه يكون في المستقبل بمعنى: (إنْ)، إلَّا إذا دلَّ على ذلك قرينة كالبيت المتقدِّم؛ لأنَّ جواب (لو) فيه محذوف مُسْتَقْبَلٌ لاستقبال ما دلَّ عليه"[6].

ومِنَ الجدير بالذِّكر أنَّ بعضَ النَّحويِّين خالف ابنَ عصفورٍ فيما ذهب إليه مِنْ مجيء (لو) للمستقبَلِ، وانتصر له ابن هشام في (مغني اللَّبيب)[7].

---

(1) ابن مالك، شرح التَّسهيل: (ج94/4).

(2) يُنظر: أبو حيَّان الأندلسيُّ، ارتشاف الضَّرَب (ج1893/4).

(3) المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص283).

(4) ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج441/2).

(5) البيت مِنَ البسيط، للأخطل، وهو في ديوانه (ص144)، وتفسير البحر المحيط (ج529/3)، ومغني اللَّبيب: (ج399/3)، والجنى الدَّاني (ص285)، وشرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج441/2).

الشَّاهد: (وَلَوْ باتَتْ) استعمال (لَو) بمعنى (إنْ) الشَّرطية.

(6) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط: (ج529/3).

(7) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج401/3).

2- مجيء (لو) للمستقبَل:

المشهور بين النُّحاة وبين دارسي النَّحو- رأس الباب- يتمثَّل في أنَّ (لو) شرط للماضي- غالبًا[1]، وغير المشهور- يشكِّل الخروج عِنْ أصل الباب- مجيء (لو) للمستقبل، جاء في ارتشاف الضَّرَب: "وأنَّها تُستعمَلُ بمعنى (إنْ) للشَّرط في المستقبَل، وكونها بمعنى (إنْ) ذكره النُّحاة في غير موضع"[2].

ومن النُّحاة الَّذين ذكروا ذلك سيبويه، جاء في(الكتاب): "(لو) بمنزلة (إنْ)، لا يكون بعدها إلَّا الأفعالُ؛ فإنْ سَقَطَ بعدَها اسمٌ ففيه فعلٌ مضمرٌ"[3]، ومِنَ الشَّواهد الَّتي تدلُّ على ورودها للمستقبل، قوله- تعالى: ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ...**﴾[4]، وعقَّب الزَّمخشريُّ على الآية الكريمة بقوله: "أيْ: وَلْيَخْشَ الَّذين صِفَتُهم وحالهم أنَّهم لو شارفوا أنْ يَتْركوا خلفَهم ذريةً ضِعافًا، وذلك عند احتضارهم، خافوا عليهم الضَّياع بعدهم لِذَهابِ كافِلِهم وكاسِبِهم"[5].

جاء في (شرح التَّسهيل): "ولمَّا كانت (لو) للشَّرط في الماضي كان دخولُها في **المضارع على خلاف الأصل**، فلم تجزمْهُ في سِعَةِ الكلام، كما تجزمُهُ (إنْ)، وإنْ كانت مثلَها في الاختصاص بالفعل"[6]، ومنه قول الشَّاعر:

وَلَـوْ أَنَّ لَيْلَـى الأَخْيَلِيَّـةَ[7] سَـلَّمَتْ عَلَـــيَّ وَدونـــي جَنْـــدَلٌ وَصَـــفائِحُ

---

(1) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص20)، وشرح التَّسهيل (ج93/4). وهمع الهوامع (ج468/2).

(2) أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1898/4).

(3) سيبويه، الكتاب (ج269/1).

(4) [النِّساء: 9]. التَّقدير: (لو يتركون)؛ إذ لو كان الفعل باقيًا على زمنه الماضي لَفَسَدَ المعنى؛ لِاستحالة الخوف بعد موتِهم.

(5) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج478/1)، وأبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج528/3).

(6) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج96/4).

(7) مِنْ غريب ما يُحْكى: أنَّ كلَّ ما قاله توبة في هذين البيتين وقع كما قال، ذلك أنَّ ليلى مرَّت على قبر توبة ليلًا، فقال لها صاحبُها: يا ليلى، هذا قبر توبة الَّذي يقول: (**ولو أنَّ ليلى الأخيليَّة سلَّمت...**)، فهل لكِ أنْ تُسَلِّمي عليه؟ فنزلتْ عَنْ هودجِها، وأتَتْ إلى القبر لِتُسَلِّم عليه، وكان إذ ذاك داخل القبر بين صفائحه بُوم، فلمَّا سلَّمت ليلى صاح ذلك البُومُ صيحةً شديدة، فتذكَّرتْ ليلى البيتين، فغُشِيَ عليها، فماتت ودُفِنَتْ معه. يُنظر: أبو جعفر الأندلسي، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر (ص1379).

لَسَـلَّمْتُ تَسْـليمَ البَشَاشَـةِ أَوْ زَقَـا إِلَيْها صَدَى مِنْ دَاخل الْقَبْرِ صائِحُ[1]

عقَّب المرادي: "لا حُجَّة فيه؛ لصحَّة حَمْلِهِ على المُضيِّ"[2].

3- وتأتي بمعنى التَّمنِّي:

الأصل في أدوات التَّمنِّي (ليت) كما يقول صاحب (النَّحو الوافي)، يقول عنه: "وأشهر أدواته: (ليت) وهي الأصل"[3].

ومجيئُها حرف تمنٍ يُعَدُّ خروجًا عَنْ رأس الباب، ومثَّل لها المراديُّ بنحو قولك: (لو تأتينا فتحدِّثنا)، كما تقول: (ليتكَ تأتينا فتحدِّثنا)، و(لو) هذه كـ (ليت) في نصب الفعل بعدها مقرونًا بالفاء[4]، ومنها قوله- تعالى: ﴿**فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[5]. (فلو أنَّ لنا كرةً)؛ أيْ: (فليت لنا)؛ ولهذا نَصَبَ، فتكون في جوابها كما انتصب (فأفوز) في جواب (ليت).

وعَنْ استعمال (لو) في التَّمني وخروجها عَنْ الباب يقول ابن عصفور: "وتخرج عَنْ بابها، بأنْ تُسْتَعْمَلَ للتَّمني، فإذا قلت: (لو قامَ زيدٌ)؛ فكأنَّكَ قلت: (تمنَّيتُ قيامَ زيدٍ)"[6]، ومِنْ أمثلة مجيئِها للتَّمني قول الشَّاعر:

لا الـدَّارُ غَيَّرَهـا بَعْـدِي الأَنـيسُ بِالـدَّارِ لَـوْ كَلَّمَـتْ ذا حاجَـةٍ صَـمَمُ[7]

ومنه قول شاعر آخر:

---

(1) البيتان مِنَ الطَّويل، لتَوْبَة بن الحُميِّر، وهما في شرح الكافية (ح1632/3)، والجنى الدَّاني (ص286)، ومغني اللَّبيب (ج388/3- 389)، وشرح ابن عقيل (ج48/4)، وهمع الهوامع (ج468/2).

الشَّاهد: وقوع الفعل المستقبَل في معناه بعد (لو) وهذا قليل. (لو) جاءت حرفَ شرط للاستقبال.

(2) المرادي، الجنى الدَّاني (ص286)، وتوضيح المقاصد (ج1299/3).

(3) عباس حسن، النَّحو الوافي (ج370/4). والتَّمنِّي؛ أيْ: الرَّغبة في تحقق شيء محبوب للنَّفس؛ سواء أكان ممكن التَّحقيق أم غيرَ ممكنٍ.

(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص288). والمالقي، رصف المباني (ص291). وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج412/3).

(5) [الشُّعراء: 102].

(6) يُنظر: ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج441/2).

(7) البيت مِنَ البسيط، لزُهير بن أبي سُلمى، وهو في ديوانه (ص113)، والكتاب (ج145/1)، وشرح أبيات سيبويه (ج60/1)، وشرح جُمَل الزَّجاجيِّ (ج441/2).

الشاهد: (لَوْ كَلَّمَتْ) استعمال (لَو) للتَّمني، **وفيه شاهد آخر:** أنَّه نصب (الدَّارَ) بفعل يفسره (غيَّرها) كأنَّه قال: (لا غيَّر الدَّار غيرَّها).

فلوْ نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ فَيُخْبِـــرُ بِالـــذَّنائِب أَيُّ زِيـــرِ

بِيَـومِ الشَّـعْثَمينِ لَقَـرَّ عَيْنًـا وَكَيْـفَ لِقـاءُ مَـنْ تَحْـتَ القُبُـورِ[1]

نَقَلَ ابنُ هشامٍ عَنْ بعضِهم معلِّقًا على (لو) في هذا البيت: "إنَّها الامتناعيَّة، أُشْرِبَتْ معنى التَّمني؛ لأنَّها قد جاء جوابُها باللَّام، بعد جوابِها بالفاء"[2].

واختلفوا حولَها: منهم مَنْ قال: إنَّها قِسْمٌ برأسه، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشَّرط، ومنهم مَنْ قال: إنَّها الامتناعيَّة، أُشْرِبَتْ معنى التَّمني، وقال ابنُ مالكٍ: إنَّها المصدريَّة أَغْنَتْ عَنِ التَّمني، ويؤيِّدُ المراديُّ الرَّأيَ الثَّاني بقوله: وهو الصَّحيح[3]، ومنه قول الشَّاعر:

فَإِنَّـكَ لَـوْ رَأَيْـتَ غَـدَاةَ جِئْنَـا بِـبَطْنِ أُثَـالَ ضَـاحِيَةً نَسُـوقُ[4]

ومنه ما ورد في (صحيح البخاري): قول عائِشَةَ-رضي الله عنها- لَمَّا ثَقُلَ رسولُ الله -ﷺ: "**فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ**"[5]، جاء في (عمدة القارئ): قَوْله: "(فَلَو أَمَرْتَ): (لَو) إِمَّا للشَّرط وَجَوَابُهُ مَحْذُوف، وَإِمَّا لِلتَّمَنِّي، فَلَا يحْتَاج إِلَى جَوَاب[6]، ومنه- أيضًا: "**فَلَوْ أَمَرْتَ أُمَّهاتِ المُؤْمِنينَ بِالحجابِ**"[7].

4- تَرِدُ للتَّقليل:

وهذان المعنيان- التَّمنِّي والتَّقليل- ذكرهما صاحب (رصف المباني)، يقول: "... وللتَّمنِّي، وللتَّقليل بمعنى (رُبَّ) مثل: (صَلِّ ولو الفريضة)"[8]. وكونها للتَّقليل نسبوه لابن هشام اللَّخمي وغيره[9]، ومنه قوله-ﷺ: "**الْتَمِسْ ولوْ خاتَما مِنْ حَدِيدٍ**"[10]، ومنه قوله-ﷺ: "**اتَّقُوا النَّارَ**

---

(1) البيتان مِنَ الوافر، لمُهَلْهِل بن رَبيعة، وهما في الأصمعيَّات (ص171، البيتان 3، 4).

اللُّغة: الشَّعتمان: قيل: هما ابْنَا معاوية بن عامر: شَعتَمْ وعبد شمس، وقيل: موضع معروف. **الشَّاهد:** مجيء (لو) حرف تَمَنٍّ.

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج412/3).

(3) يُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص279).

(4) البيت مِنَ الوافر، للمُفَضَّلِ النُّكْرِيِّ، وهو في الأصمعيَّات (ص221، البيت 6). اللُّغة: بَطْنُ أُثَالَ: موضع. وضَاحِيَة؛ أيْ: علانيةٍ. **الشَّاهد:** (لَوْ رَأَيْتَ) (لو) جاءتْ امتناعيَّةً، أُشْرِبَتْ معنى التَّمني.

(5) [البخاري، صحيح البخاري، بَاب: الرَّجُل يَأْتَمُّ بِالإمامِ، 144/1: رقم الحديث 713].

(6) العينيُّ، عمدة القارئ (ج250/5).

(7) [البخاري، صحيح البخاري، بَابُ: قَوْلِهِ: ﴿**لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ. . .**﴾ (الأحزاب: 53)، 118/6: رقم الحديث 4790].

(8) يُنظر: المالقي، رصف المباني (ص291- ص292).

(9) يُنظر: شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج425/2).

(10) [البخاريُّ: صحيح البخاريِّ، باب: تَزْوِيْجُ الأبِ ابنتَهَ مِنَ الإمام، 70/1: رقم الحديث 313].

ولَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ"[1].

جاء في (النَّحو الوافي): "قال بعض النُّحاة: كلُّ ما أُوْرِدَ شاهدًا على التَّقليل تصلحُ فيه أنْ تكون شرطيَّةً بمعنى (إنْ) حُذِفَ جوابُها، والقليلُ مُستفادٌ مِنَ المقام"[2].

5- وقوع (لو) حرف مصدريٌّ: (تُشَكِّلُ مع الفعل مصدرًا مؤولًا):

وهي الَّتي يصحُّ فيها أنْ تُشَكِّلَ مصدرًا مؤولًا مع الجملة الفعليَّة بعدها، مثالها نحو قولي: (وددتُ لو سمعتَ نبأَ انتصارِ المقاومة)، ومِنْ أمثلتها في القرآن الكريم قوله- تعالى: ﴿. . .**يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ**. . .﴾[3].

عقَّب أبو حيَّان على هذه الآية بقوله: "(لو) حرف لِمَا كان سَيَقَعُ لوقوعِ غيرِه، وجوابُهُ محذوفٌ تقديره : (لَسُرُّوا بذلك)؛ وحُذِف لدلالة (يودُّ) عليه، ومَنْ أجازَ في (لو) أنْ تكون مصدريَّةً مثلَ (أنْ) جوَّز ذلك- هنا- وكانت - إذ ذاك- لا جوابَ لها، بل تكون في موضع مفعول (يودّ)"[4]، وممَّا يدلُّ على أنَّ إفادة (لو) للمصدريَّة غير مشهور بين النُّحاة، وأنَّه خروج على الأصل الَّذي وُضِعَتْ لأجله (لو)- قول ابن هشام: " وأكثرهم لم يُثبت ورود (لو) مصدريَّة، والَّذي أثبته الفرَّاء وأبو عليٍّ وأبو البقاء والتَّبريزي وابن مالك، ويقول المانعون: إنَّها شرطيَّة"[5]، جاء في (شرح الكافية): "ولم يَذْكُرْ (لو) في الحروف المصدريَّة - فيما أعلم- إلَّا الفرَّاء وأبو عليٍّ في (التَّذكرة)، وذكرها أبو البقاء[6]"[7].

وكون (لو) لم يذكرها سوى عدد قليل مِنَ النُّحاة- رأي ابن مالك- على أنَّها حرفٌ مصدريٌّ، هذا يدلُّ على أنَّ وقوعَها حرفٌ مصدريٌّ إنَّما هو خروجٌ بها عَنْ بابها.

قال أبو البقاء في بيانِ قوله- تعالى: ﴿. . .**يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ**. . .﴾[8]: (لو)- هنا-

---

(1) [البخاريُّ: صحيح البخاريِّ، باب: اتَّقوا النَّار ولو بشقِّ تمرة، 109/2: رقم الحديث 1417].

(2) عباس حسن، النَّحو الوافي (ج503/4).

(3) [النِّساء: 42].

(4) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج632/3).

(5) ابن هشام، معني اللَّبيب (ج405/3).

(6) المقصود مُحِبّ الدِّين أبو البقاء، العكبري، البغدادي، الضَّرير، النَّحويُّ، الحنبليُّ. توفِّي ببغداد سنةَ سِتَّ عشرةَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج38/2-39). سبقتِ التَّرجمة له.

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج21/1).

(8) [البقرة: 96].

بمعنى(أنْ) النَّاصبة للفعل، ولكنْ لا تَنْصِبُ، وليستِ الَّتي يُمْتَنَعُ بها الشَّيءُ لامتناع غيره، ويدلُّك على ذلك شيئانِ، **أحدهما:** أنَّ هذِهِ يلزمُها المستقبل، والأخرى معناها في الماضي.

والشَّيء الثَّاني: أنَّ (يودُّ) يتعدَّى إلى مفعول واحد، وليس ممَّا يُعَلَّقُ عَنِ العمل، فمِنْ- هنا- لزم أنْ يكون (لو) بمعنى (أنْ)، وقد جاءت بعد (يودُّ)، وهو كثير في القرآن والشِّعر[1]، ومِنْ ورود (لو) مصدريَّة دون فعل تَمَنٍّ قول الشَّاعر:

لَقَدْ طَوَّفْتُ فِي الآفَاقِ حَتَّى ... بَلِيْتُ وَقَدْ أَنَى لِي لَوْ أَبِيدُ[2]

ومثله قول الشَّاعرة:

ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّما ... مَنَّ الفَتَى وَهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ[3]

6- مجيء المصدر المؤوَّل بعد (لو)

رأس الباب والمشهور بين النُّحاة أنَّ (لو) لا يأتي بعدها إلَّا فعل، قال عنها سيبويه: "و(لو) بمنزلة (إنْ)، لا يكون بعدها إلَّا الأفعال"[4].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنْ (لو) قد تأتي متبوعةً بمصدر مؤوَّلٍ، وهذا فيه خلافٌ، فمنهم مَنْ قال: إنَّ (أنَّ) واسمها وخبرها في موضع الفاعل والفعل مُضْمَرٌ، ومنهم مَنْ قال: إنَّ (أنَّ) واسمها وخبرها تتقدَّر بتقدير المبتدأ؛ واسْتَغْنى عَنِ الخبر لطول الصِّلة.

عقَّب ابنُ عصفور على هذين المذهبين بقوله: وكلا المذهبين فيه خروج لـ (لو) عن موضعها، **فالخروج في المذهب الأوَّل** يتجسَّد في مجيء الفعل المُضْمَرِ بعدَها، وهو غيرُ ظاهر، **والخروج في المذهب الثَّاني** عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ (لو) وَلِيَها المبتدأ، وهو اسمٌ لفظًا وتقديرًا[5].

ومع أنَّ ابن عصفور صرَّح بأنَّ المذهب الثَّاني أحسنُ مِنَ المذهب الأوَّل؛ لأنَّ عدمَ

---

(1) يُنظر: العُكْبري، إمْلاء ما مَنَّ به الرَّحمن (ج53/1).

(2) البيت مِنَ الوافر، قائله المِسْجاح بن سباع الضَّبي، وهو في شرح التَّسهيل (ج228/1). وشرح الكافية الشَّافية (ج304/1). **الشَّاهد:** ورود (لو) مصدريَّة دون فعل تَمَنٍّ.

(3) البيت مِنَ الكامل، لقتيلة بنت النَّضْر، وكان رسول الله- ﷺ- قَتَلَ النَّضر يوم بدر فعاتبتْهُ بمجموعة مِنَ الأبيات منها هذا البيت، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج304/1)، وشرح التَّسهيل (ج228/1) والدُّرَر اللَّوامع للشَّنقيطيِّ (ج141/1). **الشَّاهد:** ورود (لو) مصدريَّةً دونَ فعلِ تَمَنٍّ.

(4) سيبويهِ، الكتاب (ج269/1).

(5) يُنظر: ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج441/2).

الإضمارِ أحسنُ مِنَ التَّكلف، في إشارة إلى الفعل أو المبتدأ الذي قد يلي (لو).

والباحث لا يؤيِّدُ ابنَ عصفورٍ في هذه المسألة، ويرى أنَّه مِنَ الأفضل أنْ نعدَّ المصدر المؤوَّل الواقع فاعلًا لفعل مضمر؛ ذلك لأنَّ سيبويه صرَّح بجواز ذلك، وأنَّه ممكنٌ إذا لم يأتِ بعدها فعلٌ ظاهرٌ، يقول: **فإنْ سَقَطَ بعدها اسم- بعد (لو)- ففيه فعل مضمر**"[1].

7- وتأتي للعَرْض:

ذكر الأزهريُّ في الوجه الخامس مِنَ أوجه (لو) أنَّها تكون للعَرْض، وهو الطَّلب بلين ورِفْقٍ، نحو: (لَوْ تنزلُ عندَنا فتصيب خيرًا) ونسبه لابن مالك في (التَّسهيل)[2].

وبعودة الباحث إلى قول ابن مالك الَّذي نُسِبَ إليه وَجَدَ أنَّه لم يُصَرِّحْ بأنَّ (لو) قد تأتي للعَرْض، وإنَّما حَصَلَ الوَهْمُ لمِنَ نسب هذا الرَّأي له، ومنهم الأزهريُّ.

وابن مالك أثبت العَرْض لـ (أَلَا)، وليس لـ (لو) يقول: "وأُلْحِقَ بحروف التَّحضيض في الاختصاص بالفعل (أَلَا)، المقصود بها العَرْض، نحو: (أَلَا تزورنا)، وهي مركَّبة مِنْ (لا) والهمزة"[3].

صحيح أنَّ ابن مالك مثَّل بهذا المثال: (أَلَا تنزلُ فتصيب خيرًا)، ولكنَّه استخدم (أَلَا) بدلًا مِنْ (لو)[4]، ولا يدري الباحث لعلَّ الأمر يعودُ إلى اختلاف النُّسخ، فالنُّسخةُ الَّتي اطَّلع عليها الأزهريُّ ربَّما اختلفتْ عَنْ تلك النُّسخةِ الَّتي اطَّلع الباحثُ عليها.

8- وللتَّحضيض[5]، نحو: (لو فعلت كذا)؛ بمعنى: (افعلْ).

ويُعْتَقدُ أنَّ (لو) عندما تكونُ للتَّحضيض لا بدَّ مِنْ اقترانها بـ (ما)، يقول المالقيُّ: "اعلم أنَّ (لوما) لم تَجِئْ في كلام العرب، إلَّا لمعنى التَّحضيض"[6]، ومنه قوله- تعالى: ﴿**...لَّوْ مَا**

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج269/1).

(2) يُنظر: الأزهريُّ، موصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب (ص134).

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج114/4)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1655/3).

(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج114/4).

(5) عرَّفه ابن مالك بقوله: "التَّحضيض: مبالَغَةٌ في الحَضِّ على الشَّيء، وهو طلبُه والحثُّ على فعله". يُنظر: شرح التَّسهيل (ج113/4)، فالحضُّ إذنْ هو الطَّلب بشدَّة، ويظهر ذلك في نبرة صوت المتكلِّم، وفي كلماته العنيفة.

(6) المالقي، رصف المباني (365).

﴿تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾"[1].

ويستدلُّ الباحث على أنَّ (لو) بمفردها لا تفيد التَّحضيض، وإنَّما تفيدُهُ عند اقترانها بـ (ما)، وأنَّ النُّحاةَ ومنهم ابن مالك والمالقيُّ لم يُثْبِتَا لـ (لو) هذا المعنى، وإنَّما أَثْبَتاهُ لـ (لو) عند اقترانها بـ (ما) فقط. كما أثبتَ ابن مالك التَّحضيض لأربعة أحرف فقط هي(هلَّا، وألَّا، ولولا، ولوما)، وأُلْحِقَ بها (أَلَا) الَّتي يُقْصَدُ بها العَرْض، نحو: (أَلَا تزورُنا)، وهي مركَّبة مِنْ (لا) والهمزة، وهي تختلف عَنْ (أَلَا) المُسْتَفْتَح بها، فغيرُ مركَّبة ولا مختصَّة بالفعل، ولم يُثْبِتْهُ لـ (لو)[2].

9- عَنِ الدّاودي[3] أنَّها تأتي بمعنى (هَلَّا) ومثَّل بقوله- تعالى: ﴿. . .**لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾"[4].

10- (لو) تأتي زَّائدة- أحيانًا:

(لو) الزَّائدة أو(الوصليَّة)، لا تحتاج لجواب- في المشهور- فهي كـ (إنْ) الوصليَّة؛ بحيث يمكن وضع (لو) مكان (إنْ) فلا يَفْسَدُ المعنى ولا الأسلوب، نحو: (الدَّنيُّ ولو كَثُرَ ماله بخيل)، وهذا أقلُّ الأنواع استعمالًا في فصيح الكلام[5].

خلاصة البحث في هذه المسألة أنَّ صور خروج (لو) عَنْ بابها قد تعدَّدتْ، حتَّى وصلتْ إلى عشر صور، تأمل ذلك وافهمه.

---

(1) [الحِجْر: 7].

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج113/4)، وشرح الكافية (ج1652/3- 1653).

(3) شيخ الإسلام أبو جعفر أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الدَّاوُدِيُّ، التِّلمساني، مِنْ أئمَّة الحديث الشَّريف وحُفَّاظِهِ، وأحد فقهاء المالكية المشهورين، يعدُّ أوَّلَ مَنْ شرح صحيح البخاري، وثاني شارح لموطأ مالك، توفِّي سنة اثنتين وأربعمائةٍ مِنَ الهجرة. والمعاني اللُّغويَّة للنَّحو سبعةٌ، نَظَمَها الدَّاودي شعرًا، بقوله:

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً جَمَعْتُها ضِمْـنَ بَيتٍ مُفْرَدٍ كَمُلا

قَصْـدٌ وَمثْلٌ ومِقْدارٌ وَناحيـةٌ نَوْعٌ وَبَعْضٌ وَحَرْفٌ فَاحْفَظْ المَثَلا

يُنظر: الذَّهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير (ج 37/28). وحاشية الخُضَرَيِّ (ج10/1).

(4) [الكهف: 77].

(5) يُنظر: عباس حسن، النَّحو الوافي (ج502/4).

المسألة السَّابعة والعشرون – وقوع (ما) المصدريَّة اسمًا:

والَّذي دعا الباحث للبحث في هذه المسألة أنَّ طلاب العِلْم في زماننا يلتبس عليهم الأمر في التَّفريق بين (ما) الموصولة، و(ما) المصدريَّة.

فـ (ما) الموصولة الاسميَّة فثابتةٌ في باب الاسميَّة باتِّفاق، وهي موضوعة لِمَا لا يَعْقِلُ، والأحداث مِنْ جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: (أعجبني ما قُمْتَ) قلنا التَّقدير: (أعجبني القيامُ الَّذي قمتَهُ)، وهو يعطي معنى قولهم: (أعجبني قيامُكَ)[1].

أمَّا بالنِّسبة لـ (ما) المصدريَّة فمختَلَفٌ فيها على النَّحو الآتي:

رأس الباب والمشهور بين النُّحاة أنَّ (ما) المصدريَّة حَرْفٌ، وليست اسمًا، وهذا هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، فهي عندهم حرفٌ، فلا يعودُ عليها ضمير مِنْ صلتها[2].

وأمَّا الخروج عَنْ رأس الباب فيتمثَّل في رأي مَنْ ذهب على القول بإسميَّتها، جاء في (رصف المباني): هي عند البصريِّين حرفٌ، وبعضُ الكوفيِّين والأخفشِ يجعلُها إذا كانت مصدريَّةً– اسمًا، ويعودُ عليها مِنْ صلتِها ضميرُ المصدرِ، فإذا قلتَ: (أعجبني ما صنعتَ) فتقديرُهُ: (ما صنعتَهُ)، فالهاء تعودُ على (ما)[3].

ذكر النُّحاة أنَّ ابن خروف زَعَمَ أنَّ ما (المصدريَّة) حرفٌ باتِّفاق، وما ذكره المالقيُّ هنا يتنافى مع ما قاله ابن خروف، فقد ذكر ابن هشام أنَّ الصَّواب مع ناقل الخلاف؛ أيْ: المالقي، فقد صرَّح الأخفش وأبو بكر ابن السَّرَّاج بإسميَّتِها، ورَجَّحَ ابنُ هشام رأيَهُما مِنْ حيثُ إنَّ فيه تَخَلُّصًا مِنْ دعوى اشتراكٍ لا داعيَ إليه؛ يقصد بين (ما) الموصولة و(ما) المصدريَّة[4].

المسألة الثَّامنة والعشرون – التَّعجُّب باستخدام (ما) النَّافية:

رأس الباب والمشهور بين الدَّارسين أنَّها للجَحْد، ذكر صاحب (الأُزهيَّة) أنَّ لـ (ما) اثنَيْ عشر وجهًا، الخامس منها أنْ تكون جحدًا، كقولك: (ما أكلتُ الخبز)، و(ما عمرٌو قائمًا)، ولا موضع لها– هاهنا– لأنَّها حرف جَحْدٍ[5].

---

(1) يُنْظَر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج61/4). يُفْهَمُ مِنْ كلام ابن هشام؛ أيْ: ما كان مِنْ تقدير في (ما) الموصولة لغير العاقل يُعْطي معنى (ما) المصدريَّة في هذا التَّركيب.

(2) يُنْظَر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص232).

(3) يُنْظَر: المالقي، رصف المباني (ص315).

(4) يُنْظَر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج61/4).

(5) يُنْظَر: الهَرَويُّ، الأُزهيَّة (ص78).

والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ في (ما) النَّافية تُستخدَمُ في التَّعجُّب، ومِنْ صورها قولهم: (ما أنتَ!)، و(ما أنتِ جارة!)، وهذه الصُّورة ذكرها أبو حيَّان عندما تحدَّث عن التَّعجُّب الَّذي جاء متضمِّنًا جُمَلًا لم تكن له في أصل الوضع ومِنْ ذلك: (ما أنتَ مِنْ رجل)، وقيل: لا تُحذف (مِن)، و(ما أنتِ جارة)، خرَّجوه على أنَّ (جارة) تمييز، و(ما أنتِ مِنْ جارة)...[1].

واختلفوا في إعراب (جارة) بين تمييز النِّسبة والحال[2]، جاء في (المعجم الوافي): "(ما أنت) تعبير يُقصد به التَّعجُّب، و(ما): مبتدأ، والخبر: أنت"[3].

في النِّهاية يتَّضح أنَّ (ما) النَّافية تُستخدَمُ في التَّعجُّب، وهذا خروج بها عَنْ أصل بابها.

المسألة التَّاسعة والعشرون – (ما) تَكُفُّ عددًا مِنَ الحروف عَنِ العمل:

رأس الباب والمشهور أنَّ (ما) تَكُفُّ (إنَّ) وأخواتها عَنِ العمل عدا (ليت) يجوز فيها الوجهان، يقول الأزهريُّ عَنْ (إنَّ) وأخواتها: "فإنَّها وإنْ نابتْ عَنِ الفعل في المعنى والاستعمال، لكنَّها قد تُهْمَلُ إذا اتَّصلتْ بها (ما) الكافة، فليستْ أبدًا عاملةً"[4].

الخروج عَنْ أصل الباب– غير المشهور– يتمثَّل في أنَّ (ما) قد تَكُفُّ أحرفٍ أخرى عَنِ العمل، ومنها:

1– (مِنْ):

جاء في (المقتضب): "(إنِّي مِمَّا أفعلُ) على معنى: (رُبَّمَا أفعل)"[5]، وجاء في (أمالي ابن الشَّجري): "وقد كَفُّوا (مِنْ) بـ (ما)"[6]، ومنه قول الشَّاعر:

وإنَّـا لَمِمَّـا نَضْـرِبُ الكَـبْشَ ضَـرْبَةً عَلَـى رَأْسِـهِ تُلْقِـي اللِّسَـانَ مِـنَ الفَـمِ[7]

---

(1) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج2087/4).

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج292/2) (الهامش).

(3) الحَمَد/الزُّغبيُّ، المعجم الوافي في أدوات النَّحو العربيِّ (ص311).

(4) الأزهري، شرح التصريح على التَّوضيح (ج282/2).

(5) المبرِّد، المقتضب (ج174/4).

(6) ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج566/2).

(7) البيت مِنَ الطَّويل، لأبي حَيَّة النّميري البغدادي، وهو في الكتاب (ج156/3)، والجنى الدَّاني (ص315)، وأمالي ابن الشَّجريِّ (ج567/2)، وخزانة الأدب (ج205/10).

الشَّاهد: (لَمِمَّا) حيث كفَّتْ (ما) (مِنْ) عَنِ الجَرِّ.

عقَّب ابن هشام: "والظَّاهر أنَّ (مِنْ) فيهما ابتدائيَّة و(ما) مصدريَّة"[1]، ووصف البغداديُّ تخريجَ ابنِ هشام بأنَّه فاسدٌ؛ وذلك أنَّ فَعْلَ الصِّلةِ مُسْنَدٌ إلى ضمير المُحَدَّث عنه، فيلزم عند السَّبكِ إضافة المصدر إلى ذلك الضَّمير[2]، وقال شاعرٌ آخرُ:

أَلَا غَنِّيـــا بالزَّاهِرِيَّـــةِ إِنَّنـــي عَلى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ أُلِمَّ بِها ذِكْرا[3]

عقَّب ابن مالك: "أيْ: (مِنْ أَمْرِ إِلْمامِي)، وحيثما جاء (مِنْ ما) وبعدها (أنْ يفعل)، فهذا تأويلها عند قوم، والصَّحيح غيرُ ذلك"[4].

2- (ما) تكُفُّ كاف التَّشبيه عَنِ العمل:

جاء في (أمالي ابن الشَّجريِّ): "ومِنَ الحروف المكفوفة بـ (ما) كافُ التَّشبيه، في قولهم: (كُنْ كما أَنْتَ)"[5]، ومنه قول الشَّاعر:

فـإِنَّ الحُمْـرَ مِـنْ شَـرِّ المَطايـا كَمـا الحَبِطـاتُ شَـرَّ بنـي تَمـيمِ[6]

يقول البغدادي مُعَلِّقًا: "على أَنَّ الكافَ المكفوفة بـ (ما) قد تكونُ لتشبيهِ مَضْمُونِ جملةٍ بمضمونِ جملةٍ أُخْرَى. **ومضمون الأولى:** كَوْن الحُمْر مِنْ شَرِّ المطايا، **ومضمون الثَّانِيَة:** كَون الحَبِطاتُ شَرَّ بني تَمِيم"[7]. **معناه:** كالَّذين هُمُ الحَبِطات.

3-(ما) كَفَّتْ (رُبَّ) عَنِ العمل:

يرى ابن الشَّجريِّ أنَّ وقوع (ما) بعد (رُبَّ) على ثلاثة أوجه[8]، **أحدها:** أنْ تكون كافةً، **والثَّاني:** أنْ تكون بعد (رُبَّ) بمعنى (شيء)، كقولك: (ربَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمر)؛ أيْ: (رُبَّ

---

(1) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج174/4).

(2) يُنظر: البغداديُّ، خزانة الأدب (ج216/10).

(3) البيت مِنَ الطَّويل، ولم أقف له على قائل، وهو في المقتضب (ج175/4)، وشرح الكافية (ج1/ 281)، والجنى الدَّاني (ص340). **الشَّاهد:** (مِمَّا) حيث كفَّت (ما) (مِنْ) عَنِ الجَرِّ.

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج281/1).

(5) ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج564/2).

(6) البيت مِنَ الوافر، لزياد الأعجم، وهو في ديوانه (ص97)، والأُزْهِيَّة (ص77)، وشرح الكافية الشَّافية (ج819/2)، وشرح ابن عقيل (ج32/3)، والدُّرِّ المصون (142/1)، وخزانة الأدب (ج204/10، 208، 211). **الشَّاهد:** (كَما الحَبِطاتُ) (ما) كَفَّت كاف التَّشبيه عَنْ جَرِّ الاسم بعدها.

(7) البغدادي، خزانة الأدب (ج404/10).

(8) ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج566/2).

شيءٍ تكرهُهُ النُّفوسُ)، **والثَّالث:** وقوعها بعدها زائدة لغوًا، فلا تمنعُها عَنِ العمل، كقولك: (ربَّما رجلٍ عالمٍ لقيته).

وجاء في (أمالي ابن الشَّجريِّ): "ومِنَ الحروف المكفوفة بـ (ما) (رُبَّ)، فإنْ كُفَّتْ وَقَعَ بعدها الفعل والمعرفة"[1]، واستشهد للفعل بقول الشَّاعر:

رُبَّمَـــا أَوْفَيْـــتُ فِـــي عَلَـــمٍ تَـــرْفَعَنْ ثَـــوْبِي شَـــمَالَاتُ[2]

جاء في (الكتاب) تعقيبًا على البيت: "وَزعم يُونُس البصريُّ أَنَّهم يقولونَ: (رُبَّما تقولنَّ ذَاك وَأَكْثر مَا تقولنَّ ذَاك)...؛ لأنَّ (ما) و(رُبَّ) بمنزلة حرفٍ واحد، نحو: (قد) و(سوف)"[3]. وعقَّب المبرِّد: "فَإِنَّمَا أَدخَلَ النُّونَ مِنْ أجل (مَا) الزَّائِدَة"[4].

جاء في (خزانة الأدب): "على أنَّ توكيدَ (ترفع) بالنُّون الخفيفة ضرورةٌ، وإنَّما حَسَّنَ التَّوكيدَ زيادةُ (ما) في (رُبَّ) ووقوع (ترفع) في حَيِّزِ (ربَّما)"[5].

واستشهد للمعرفة بقول الشَّاعر:

رُبَّمَـــا الجَامِـــلُ المُؤبَّـــلُ فِـــيهِمْ وَعُنَـــاجِيجُ بَيَـــنَهُنَّ المِهَـــارُ[6]

---

(1) ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج567/2).

(2) البيت مِنَ المديد، لجَذِيمَةَ الأَبْرَش، وهو في الكتاب (ج518/3)، وإيضاح شواهد الإيضاح (ج306/1)، والمقتضب (ج15/3)، وشرح المفصَّل (ج40/9)، وخزانة الأدب (ج404/11).
اللُّغة: الشَّمال: ريح تهبُّ مِنْ ناحية القُطْب. **الشَّاهد:** دخول (ما) على (رُبَّ)، فكفَّتها عَنِ العمل، ووطَّأتِ الموضع لوقوع الجُمَل بعدها، مِنَ المبتدأ، والخبر، والفعل والفاعل، وتقع بعدها المعارف والنَّكرات. **شاهد آخر:** إدخال النُّون ضرورة في (تَرْفَعَنْ).

(3) سيبويه، الكتاب (ج518/3).

(4) المبرِّد، المقتضب (ج15/3).

(5) البغدادي، خزانة الأدب (ج404/11).

(6) البيت مِنَ الخفيف، لأبي دُؤاد الإيادِيُّ، وهو في ديوانه (ص99. البيت 5)، والمفصَّل (ص383)، وإيضاح شواهد الإيضاح (ج307/1)، وشرح الكافية الشَّافية (ج819/2)، والجنى الدَّاني (ص448)، وتوضيح المقاصد (ج741/2).
اللُّغة: الجامِل: جماعة الإبل. المؤبَّل: الإبل المعدَّة للقَنِيَّة. العناجيج: جياد الخيل، واحدها (عُنْجُوج) كعصفور: الفرس الطَّويل العُنُق. المِهار: جمع مُهْر، ولد الفَرَس.
الشَّاهد: دخول (ما) على (رُبَّ)، فكفَّتها عَنِ العمل، ووطَّأتِ الموضع لوقوع الجملة بعدها، مِنَ المبتدأ، والخبر.

يقول الأشموني معقِّبًا: "وزِيدَ بعد (رُبَّ) والكاف، فَكَفَّ عَنِ الجَرِّ غالبًا، وحينئذٍ يدخلانِ على الجُمَل"[1].

خلاصة البحث في هذه المسألةِ يتمثَّلُ في أنَّ (ما) الكافة والمكفوفة لا يقتصرُ تأثيرها على (إنَّ) وأخواتها، وإنَّما ثَبَتَ أنَّها قد تكفُّ أَحْرُفًا أخرى عَنِ العمل فيما بعدها.

المسألة الثَّلاثون – مجيء (هل) بمعنى الهمزة (لطلب التَّصور)

رأس الباب يتمثَّلُ في أنَّ (هل) حرف استفهام لطلب التَّصديق، ولا يُسْتَخْدَمُ معها (أَمْ)، يقول المرادي: "(هل) حرف استفهام، تدخل على الأسماء والأفعال؛ لطلب التَّصديق الموجب، لا غير، نحو: (هل قام زيد؟)، و(هل زيد قائم؟)، فتُساوي الهمزة في ذلك، وتنفردُ الهمزةُ بأنَّها تَرِد لطلبِ التَّصور، نحو: (أزيدٌ في الدَّار أم عمرٌو؟)؛ ولذلك انفردتْ بمعادلة (أَمْ) المتَّصلة؛ لأنَّها يُطْلَب بها تعيين أحد الأمرين، و(هل) لا يُطْلَب بها ذلك"[2].

الخروج عِنْ الباب يتمثَّل في أنَّ (هل) قد يُطْلَب بها تعيين أحد الأمرين كالهمزة، ذكر الصَّبَّان أنَّ (هل) قد تكون بمعنى الهمزة فَيُعْطَفُ بـ (أَمْ) بعدَها[3]، كالحديث النَّبوي الشَّريف: "**هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟**"[4]، وعقَّب على الحديث في موضع آخر بقوله: "(هل) أَتَتْ لطلبِ التَّصور ندورًا"[5].

والقياس في مِثْلِ هذا الموضع الاستفهام بالهمزة لا بـ (هل)؛ لأنَّ (أَمْ) المتَّصلةَ تَسْتَلْزِمُ الهمزة، ويجدُ الباحث تخريجًا لهذه المسألة بأنَّ (أَمْ) – هنا– هي المنقطعة؛ أيْ: (بل ثيِّبًا)، فيكون إضرابًا عَنِ السُّؤال عَنِ البكر، واستفهامًا عَنِ الثَّيِّب.

يقول ابن عقيل: "إذا لم يتقدَّم على (أَمْ) همزة التَّسوية ولا همزة مُغْنِيَة عَنْ (أيّ)، فهي منقطعة وتفيد الإضراب كـ (بل)، كقوله– تعالى: ﴿**. . .لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ. . .**﴾[6]؛ أيْ: (بل يقولون افتراه)، ومثله: (إنَّها لَإبل أَمْ شاء)؛ أيْ: (بل هي شاء)"[7].

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني (ج105/2).

(2) المرادي، الجنى الدَّاني (ص341).

(3) يُنظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج106/2).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، باب: استئذان الرَّجل الإمام، 52/4: رقم الحديث 2167].

(5) يُنظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج152/3– 153).

(6) [السَّجدة: 2– 3].

(7) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج231/3).

يُفهم من كلام ابن عقيل أنَّه قد تقع (أَمْ) المنقطعة بعد أداة استفهام غير الهمزة، ومنه قوله- تعالى: ﴿. . .**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ**. . .﴾[1].

جاء في روايةٍ مِنْ روايات الحديث الشَّريف أنَّ هِرَقْلَ سأل أبا سُفْيَانَ عَنْ أتباع النَّبيِّ محمَّد- ﷺ- قال له: **سَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟**[2].

عقَّب العيني قائلًا: "إنَّ (أَمْ)- ههنا- منقطعة لا متَّصلة، تقديره: (بل ينقصون) حتَّى يكون إضرابًا عَنْ سؤال الزِّيادة، واستفهامًا عَنِ النُّقصان، ولَئِنْ سلَّمنا أنَّها متَّصلة لكنَّها لا تستلزم الهمزة بل الاستفهام"[3].

وتَناوَلَ ابن مالك هذه المسألةَ، قال: "في **(هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟)** شاهدٌ على أنَّ (هَلْ) قد تقع موقع الهمزة المُسْتَفْهَم بها عَنِ التَّعيين، فتكون (أَمْ) بعدها متَّصلةً غيرَ منقطعةٍ؛ لأنَّ استفهام النَّبيِّ- ﷺ-جابرًا لم يكن إلَّا بعدَ عِلْمِهِ بتزويجه؛ إمَّا بِكْرًا وإمَّا ثَيِّبًا، فَطَلَبَ منه الإعلامَ بالتَّعيين، كما كان يطلبُهُ بـ (أيّ)، فالموضع موضع الهمزة، لكنْ اسْتَغْنى عنها بـ (هل)، وثبت بذلك أنَّ (أَمْ) المنقطعة قد تقع بعد (هل) كما تقع بعد الهمزة"[4].

إذن مِنْ أفضل الوجوه في تأويلِ هذه المسألة وما جاء على شاكلتِها أنْ تَعُدَّ (أَمْ) -هنا- منقطعة، بمعنى (بل)، وأنَّه -ﷺ- يستفسر عمَّا بعد (أم)، ولا يَطْلُبُ التَّعيين؛ لأنَّه -ﷺ- كان يعلمُ أنَّ جابرًا قد تزوَّج بثيِّب، ولم يقصد مِنْ سؤاله التَّعيين، وإنَّما أراد أنْ يبيِّن لجابر أنَّه لو تزوجَ بالبِكْرِ لكانَ أفضلَ له بكثير مِنْ زواجه بالثَّيب؛ بدليل أنَّه استخدم (هلَّا) الَّتي تفيد التَّحضيض عندما قال له بعد الاستفسار: "هَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ".

فالمقام- فيما يعتقد الباحث- ليس مقامَ سؤالٍ أو استفسار فتعيين، وإنَّما هو مقامٌ تعليميٌّ ربَّما لجابر وللصَّحابة وللمسلمين مِنْ بعدهم إلى أنْ يرث الله الأرض ومَنْ عليها، فالنَّبيُّ- ﷺ- بسؤاله واستخدامه لـ (هل) إنَّما أراد أن يفتح قضيَّةً للنِّقاش، وليس مجرَّد الإعلام بزواج جابر.

---

(1) [الرَّعد: 16].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: سؤال جبريل النَّبيَّ- ﷺ-عَنِ الإيمان، 19/1: رقم الحديث 51].

(3) العينيُّ، عمدة القاري (ج295/1).

(4) ابن مالك، شواهد التَّوضيح (ص69).

المسألة الواحدة والثَّلاثون – ألفاظ خرجت عَنْ بابها لتفيد معنى النَّفي، ومنها: (هل): النَّفي بـ (هل)

أصل الباب – المشهور بين النُّحاة – أنَّ (هل) حرف استفهام وتفيد معناه، تدخل على الأسماء والأفعال؛ لطلب التَّصديق الموجب، لا غير، نحو: (هَلْ قامَ زيدٌ؟)، و(هَلْ زيدٌ قائمٌ؟)، فتُساوي الهمزةَ في ذلك[1].

والأصل في(هل) أنْ تكون للاستفهام، كما ذَكَر النَّحاةُ، وقد يخرج هذا الاستفهام عَنِ المعنى الأصليِّ إلى معانٍ أخرى تُسْتَفادُ مِنْ سياق الكلام، وتُعرَف بالقرائن– كما يقول البلاغيُّون– [2] ومنها: **النَّفي**، جاء في (الكتاب): "إذ كانت (هل) لا تقع إلَّا في الاستفهام"[3].

وخروج هذا اللَّفظ عَنْ بابه يتمثَّل في أنَّ (هل) قد تفيد معنى النَّفي، وهذا ما لا تَتَّصِفُ به الهمزة، فكون أنَّ (هل) تتضمَّنُ معنى النَّفي في بعض معانيها فإنَّ هذا أحدُ ما يميِّزُها عَنْ غيرها مِنْ أحرف الاستفهام.

إذن مِنَ المعاني الَّتي قد يخرج إليها الاستفهام بـ (هل) عَنْ معناه الأصلي: النَّفي، يقول السَّامرائيُّ عند حديثه عَنِ النَّفيِ بـ (هل): "والَّذي يبدو راجحًا أنَّ النَّفيَ بـ (هل) ليس نفيًا محضًا، بل هو استفهام أُشْرِبَ معنى النَّفي، فقد يكون مع النَّفي تعجُّب أو استنكار"[4]، ويُدَلِّلُ على صحَّةِ ما يقولُ بذكرِ عددٍ مِنَ الآيات، ومنها قول الله– تعالى: ﴿. . .**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا**﴾[5].

وعقَّب على الآية الكريمة بقوله: "فأنت ترى أنَّ المعنى مختلِفٌ عَنِ النَّفي المَحْضِ، وأنَّه لو جاء بالنَّفي فقال: (ما كنتُ إلَّا بشرًا رسولًا) ما أَدَّاهُ الاستفهام مِنْ استنكار قولهم"[6].

ومِنَ الآياتِ الَّتي وردتْ في القرآن الكريم وجاءت فيها (هل) بمعنى (لا) النَّافية، قوله–

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص341).

(2) يُنظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ج68/3).

(3) سيبويه، الكتاب (ج189/3).

(4) السَّامرائيُّ، معاني النَّحو (ج209/4).

(5) [الإسراء: 93].

(6) السَّامرائيُّ، معاني النَّحو (ج209/4).

تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ . . .**﴾[1]، يقولُ صاحبُ (التَّحرير والتَّنوير) مُعَلِّقًا على الآية الكريمة: "والاستفهام مُسْتَعْمَلٌ في النَّفي بقرينةِ الاستثناءِ؛ ومعنى الكلامِ توبيخٌ لهم وتَخْطِئَةٌ لِتَرَبُّصِهم؛ لأنَّهم يَتَرَبَّصون بالمسلمينَ أنْ يُقْتَلُوا، فكان المعنى: لا تتربَّصون بنا إلَّا أنْ نُقْتَل أو نُغْلَب، وذلك إحدى الحسنين"[2]، ومنه قوله- تعالى: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ . . .**﴾[3]، وعلَّق بقوله: "والاستفهام يجوز أنْ يكون حقيقيًّا، يقولُهُ بعضُهم لبعضٍ... ويجوزُ أنْ يكونَ الاستفهامُ مُستعمَلًا في التَّمَنِّي، ويجوزُ أنْ يكونَ مُسْتعمَلًا في النَّفي على معنى التَّحَسُّرِ والتَّنَدُّم"[4].

وجاء في (الجنى الدَّاني): "(هل) قد يُرادُ بالاستفهامِ بها النَّفيُ"[5]، ومِنْ أمثلتِها في القرآنِ الكريمِ قولُهُ- تعالى: ﴿**ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ**﴾[6]، ومِنْ أمثلتها في الشِّعرِ العَرَبيِّ قولُ الشَّاعرِ:

فَإِنْ فَازَ سَهْمٌ لِلْمَنِيَّةِ لَمْ أَكُنْ جَزُوْعًا وَهَلْ عَنْ ذَاكَ مِنْ مُتَأَخِّرِ[7]

والجواب: ما عَنْ ذاكَ مِنْ مُتأخِّرٍ، فـ(هلْ) لطلبِ التَّصديقِ، والغرضُ الَّذي خرج إليه الاستفهام هنا هو النَّفيُ، ويُلاحَظُ دخول (هل) على شبه الجملة الجارِّ والمجرور، و(مِنْ) زائدة، وما بعدها مبتدأ مؤخَّر مجرور لفظًا مرفوع محلًّا، ومِنْ أمثلتها- أيضًا- قول شاعر آخر:

وَقَفْتُ بِهَا مَا إِنْ تُبِيْنُ لِسَائِلٍ وَهَلْ تَفْقَهُ الصُّمُّ الخَوَالِدُ مَنْطِقِي[8]

---

(1) [التَّوبة: 52].

(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير (ج240/10).

(3) [محمَّد: 18].

(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير (ج156/8).

(5) المرادي، الجنى الدَّاني (ص342).

(6) [سبأ: 17].

(7) البيت مِنَ الطَّويل، لعُرْوَةَ بنِ الوَرْد، وهو في جمهرة أشعار العرب (ص451). والأصمعيَّات (ص47. البيت 6). **الشَّاهد:** (وَهَلْ) أفادت (هل) النَّفي.

(8) البيت مِنَ الطَّويل، لسَلَامَة بنِ جَنْدَلٍ، وهو في الأصمعيَّات (ص147، البيت 5). **اللُّغة:** الصُّمُّ الخوالد: آثار الدِّيار الباقية، وفي لسان العرب (ج164/3) خلد: "والخوالد الجبال والحجارة والصُّخور؛ لطول بقائها بعد دروس الأَطلال". **الشَّاهد:** (وَهَلْ) خرجت عَنْ أصل بابها لتفيد النَّفي.

وبناءً على ما تقدَّم يمكنُ للباحث أنْ يقول: إنَّ حرفَ الاستفهامِ (هل) مِنَ الأدوات الَّتي تحمل معنى النَّفي الضِّمنيِّ، بحيثُ لو قمْتَ بوضعِ حرف نفي مكان حرف الاستفهام(هل) لَاستقام المعنى، ولَمَا ترتَّب على ذلك أيُّ خَلَلٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ، كان بإمكان الشَّاعر أنْ يقول: **(وما تَفْقَهُ الصُّمُّ الخَوَالِدُ مَنْطِقِي)**، وهذا دليلٌ واضحٌ على أنَّ (هل) مِنْ معانيها النَّفي، وهو بذلك يخرجُ بها عن أصل بابها، فمعناها الأصلي أنَّها تفيدُ الاستفهام. هذا والله- تعالى- أعلى وأعلم.

المسألة الثَّانية والثَّلاثون – قد يَرِدُ حرف الاستفهام (هل) بمعنى (قد):

المشهور- أصل الباب- في (هل) أنْ تكون حرف استفهام، جاء في (الكتاب): "إذ كانت (هل) لا تقع إلَّا في الاستفهام"[1].

ولا يُسْتَفهَم بها إلَّا في حالة الإثبات، مثل: (هل قرأت النَّحو؟)، وأكثر ما يليها الفعل، يقول المبرِّدُ: "وهي للاستفهام، نحو قولك: (هل جاءَ زيد؟")[2]، وقَلَّ أنْ يليَها الاسم كقولك: (هل عليٌّ مجتهد؟)، ذكر ابن هشام أنَّ (هل) حرفٌ موضوعٌ لطلب التَّصديق الإيجابيِّ، دون التَّصور، ودون التَّصديق السَّلبيِّ، فيمتنع، نحو: (هل زيدًا ضربتَ؟) و(هل لم يقمْ زيدٌ؟)، وإذا دخلت على المضارع خُصِّصَتْ بالاستقبال[3].

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور- يتمثَّلُ في أنَّها قد تأتي بمعنى (قد)، جاء في (المقتضب): "(هل) تخرج مِنْ حَدِّ المسألة فتصير بمنزلة (قد)"[4]، واستشهد المبرِّد لها بقوله- تعالى: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ . . .**﴾[5].

لاحظ قوله: (تخرج مِنْ حَدِّ المسألة)، يدلُّ على أنَّه إذا جاءت (هل) بمعنى (قد) دلَّ ذلك على أنَّها خرجتْ عَنِ الباب.

ومِنَ النّحاةِ الَّذين قالوا بأنَّها تأتي بمعنى (قد) سيبويه، يقول: "(هل) إنمَّا تكون بمنزلة (قد)، ولكنَّهم تركوا الألف"[6]؛ يقصد بالألف الهمزةَ.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج189/3).

(2) المبرِّد، المقتضب (ج44/1).

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج324/4).

(4) المبرِّد، المقتضب (ج289/3).

(5) [الإنسان: 1].

(6) سيبويه، الكتاب (ج189/3).

وجاء في (شرح التَّسهيل): "(هل) حرف استفهام، تجيء مع الماضي بمعنى (قد)"[1]، وذكر ابن هشام أنَّ (هل) تأتي بمعنى (قد)، وذلك مع الفعل، وبذلك فسَّر قوله–تعالى: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ...**﴾[2] جماعةٌ منهم ابن عباس– رضي الله عنهما– والكسائيُّ والفرَّاء والمبرَّد[3].

ومِنْ شواهدِ ورودِها بمعنى (قَدْ) في الشِّعرِ العربيِّ قول الشَّاعر:

فَدَعْهَا وَلَكِنْ هَلْ أَتَاهَا مَقَادُنَا ... لِأَعْدَائِنَا نُزْجِي الثِّقَالَ الكَوَانِسَا[4]

التَّقدير: قد أتاها مقادنا، ومِنْ صور ورود (هل) بمعنى (قد) دخول الهمزة عليها، يقول ابن مالك: "وقد تدخل الهمزة على (هل) فتتعيَّنُ أنْ تكون المرادفة لـ (قد)"[5].

جاء في (الكتاب): "تقول: (أَمْ هل تقول؟)؛ وذاك لأنَّ (أم) بمنزلة الألف"[6]، ومِنَ هذا التَّركيب قول الشَّاعر:

أَلَا هَلْ أَتَتْ أَنْبَاؤُنَا أَهَلَ مَأْرِبٍ ... كَمَا قَدْ أَتَتْ أَهْلَ الدَّبَا والخَوَرْنَقِ[7]

ونسبَ ابنُ هشامٍ للزَّمخشريِّ أنَّ (هل) لا تأتي إلَّا بمعنى (قد) أصلًا، ونَسَبَ ذلك لسيبويه، وفتَّشتُ كتابَ سيبويهِ، ولم يتسنَّ لي العثور على الكلام الَّذي نَسَبَهُ الزَّمخشريُّ له، وعَكَسَ قومٌ ما قالَهُ الزَّمخشريُّ: "مِنْ أنَّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلًا".

---

(1) ابن مالك: شرح التَّسهيل (ج4/109).

(2) [الإنسان: 1].

(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج4/335).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، للعبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ، وهو في الأصمعيَّات (ص229. البيت 6). الزِّيادات مِنَ الكتابين. **اللُّغة:** الكَوانس الَّتي تدخل الكناس. وكنس الضَّبيُ دخل في كناسه، جَعَلَهُ لدخولِ المرأةِ في هَوْدَجِها. جاء في الاختيارين (ص734): "مَقَادُنَا: يعني الخيل. ونُزْجي: نسوق. والثِّقال: الإبل". **الشَّاهد:** (هل) حرف استفهام، تجيء بمعنى (قد).

(5) ابن مالك: شرح التَّسهيل (ج4/112).

(6) سيبويه، الكتاب (ج3/189).

(7) البيت مِنَ الطَّويل، لسَلامَة بن جَنْدَل، وهو في الأصمعيَّات (ص148. البيت 9). **الشَّاهد:** (هل) حرف استفهام، تجيءُ بمعنى (قد).

وأيَّد ابنُ هشامٍ هذا الرَّأي بقوله: "وهو الصَّواب عندي"[1] ويورد ثلاثة أدلَّة على صحَّةِ ما ذهبوا إليه، **أحدُها:** تفسير ابن عباس- رضي الله عنهما- ولعلَّه أراد أنَّ الاستفهام في الآية للتَّقرير، وليس باستفهام حقيقيٍّ، **والثَّاني:** قول سيبويه الَّذي شافَهَ العربَ، وفَهِمَ مقاصدَهُمْ، **والثَّالث:** دخولُ الهمزةِ عليها، والحرفُ لا يدخلُ على مثلِهِ في المعنى.

جاء في (الكشَّاف): "(أَلَا): مركَّبة مِنْ همزة الاستفهام وحرف النَّفي؛ لإعطائه معنى التَّنبيهِ على تحقيقِ ما بعدها، والاستفهام إذا دَخَلَ على النَّفي أفادَ تحقيقًا"[2]، وفي البيت فُصِلَتْ الهمزة عَنْ (هل) بـ (لا) النَّافية، ويظهر أنَّ (هل) لا يتعيَّن أنْ تكون بمعنى (قد) إذا لم تدخل عليها الهمزة.

يرى الباحث أنَّ (التَّحقيق) الَّذي أفادَهُ دخولُ الاستفهامِ على النَّفيِ- ذكره الزَّمخشريُّ- لا يتنافى مع ما تفيده (قد) إذا دخلتْ على الماضي الَّتي تفيدُ التَّحقيق- أيضًا- فمعناهما واحدٌ.

(1) يُنظر: رأي ابن هشام في مغني اللَّبيب (ج4/340- 343).
(2) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج1/180).

المبحث الثَّالث: ما كان مِنَ الحروف على ثلاثة أحرفٍ (الأحرف الثُّلاثيَّة)

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- ألف (أنا) زائدة:

رأس الباب – المشهور بين النُّحاة- يتمثَّل في أنَّ (أنا) بثبوت الألف وقفًا ووصلًا، وكما قال ابن مالك: هو الأصل، وهي لغةُ بني تميم، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع ﴿...**إِنْ تَرَنِ أَنَا...**﴾[1]، وقرأ بها ابن عامر في قوله- تعالى: ﴿**لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي...**﴾[2]، والأصل: لكنْ أنا، ثمَّ نُقلَتْ حركة الهمزة إلى النُّون، وأُدْغِمَتِ النُّون في النُّون[3].

والخروج عَنِ الأصل يتمثَّل فيما زعمه الأكثرون مِنْ أنَّ ألف (أنا) زائدة للوقف كزيادة هاء السَّكت، وأيدَّوا ذلك بأنَّ الهاء تَعْقُبُها، كقول حاتم الطائي: (هكذا فزدي أنَّه)[4].

ذكر ابن مالك ثلاثةَ أدلَّةٍ لمراعاة الأصل، وهو ثبوت ألف (أنا)[5]:

الأوَّل: أنَّ نونَ (أنا) مفتوحةٌ في لغةِ مَنْ لَفظَ به دونَ ألفٍ، وجعلَ الفتحةَ دليلًا عليها، كما أنَّ حذفَ ألفِ (أَمَا) في الاستفتاح قال: (أَمَ والله).

والثَّاني: لو كان وَضْعُ (أنا) في الأصل مِنْ همزةٍ ونون فحسب لَكانَتِ النُّونُ ساكنةً؛ لأنَّها آخرُ مبنيٍّ بناءً لازمًا، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقُّه السُّكون كـ (مِنْ، وعَنْ، وأنْ، ولن)، ولو حُرِّك على سبيل الشُّذوذ لم يُعْبَأْ بحركتِهِ بحيث يَلْزَمُ صونُها في الوقف بزيادة ألف.

والثالث: فإذا قيل: إنَّ الألفَ أصلٌ وحذفَها عارضٌ، وأُبقيَتِ الفتحةُ دليلًا عليها، سَلِمَ مِنْ مخالفةِ النَّظيرِ وتكلفِ التَّقدير.

---

(1) [الكهف: 39].

(2) [الكهف: 38].

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل: (ج1/140-141).

(4) يُنظر: الأستراباذي، شرح الرَّضيِّ على الكافية: (ج1/416). فزدي؛ يعني فصدي؛ وفصد البعير أنْ يجرحه فيسيل منه الدَّم، فيُشْوَى ويُؤكَل، وكان حاتم الطَّائي أسيرًا، فطلبت منه إحدى الجواري أنَ يفصد لهم ناقةً لِيَشْووا دمَها، فقام إليها فنحرها، فلطمته الجارية، وقالت له: إنَّما قلتُ لكَ افصدها، فقال: "هكذا فزدي أنَّه. لو غير ذات سوار لطمتني"؛ أيْ: لو لطمني رجل! يُنظر هذه القصة في: الفاضل (ص42)، والجليس الصَّالح الكافي والأنيس النَّاصح الشَّافي (ص430).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل: (ج1/141).

قال ابن جِنِّيْ في (المنصف): "أمَّا الألف في (أنا) في الوقف فزائدة، ليست بأصل. ولم نَقْضِ بذلك فيها مِنْ جهة الاشتقاق، هذا مُحال في الأسماء المضمرة؛ لأنَّها مبنيَّة كالحروف، ولكنْ قضينا بزيادتها مِنْ حيثُ كان الوصل يُزِيلُها ويُذهبُها كما يُذْهِب الهاء الَّتي تلحق لبيان الحركة في الوقف"[1].

وأخيرًا يتَّضح أنَّ رأي الأكثرين القاضي بأنَّ ألف (أنا) زائدة للوقف كزيادة هاء السَّكت- فيه نوع مِنَ الصَّواب.

المسألة الثَّانية- (أَيَا) حرف لنداء القريب:

المشهور بين دارسي النَّحو العربيِّ أنَّ (أيا) لنداء البعيد، نصَّ على ذلك عدد مِنَ النُّحاة، ومنهم: المالِقيُّ، يقول: "اعلم أنَّ (أيا) معناها التَّنبيه، ويُنادَى بها كما يُنادى بـ (يا)، إلَّا أنَّها تكونُ لازمةً لنداءِ البعيدِ مسافةً أو حكمًا كالنَّائم أو الغافل"[2]، ويقول المراديُّ: "(أَيا) حرف مِنْ حروف النِّداء المتَّفق عليها، وهي للبعيد"[3].

وغير المشهور- الخروج عَنِ الباب- أنَّها لنداء القريب- أيضًا- حيث نُسِبَ ذلك للجوهريِّ، ونصَّ على ذلك ابن عصفور عند حديثه عن أحرف النِّداء، يقول: "وسائرها (المقصود أحرف النِّداء عدا الهمزة) للبعيد مسافة أو حكمًا كالنَّائم، وقد تكونُ للقريب"[4]، ويقول الجوهري في (الصَّحاح): "و(أَيا): مِنْ حروف النِّداء، يُنادَى بها القريب والبعيد: تقول: (أيا زيدُ، أقبلْ)"[5].

ويظهر أنَّ الجوهريَّ يعتمدُ في رأيه هذا على ما ذهب إليه سيبويه في (الكتاب)، يقول: فأمَّا الاسم غيرُ المندوب فيُنَبَّه بخمسة أشياء: بـ (يا، وأيا، وهَيا، وأيْ، وبالألف)، إلَّا أنَّ الأربعة غير الألف قد يستعملونَها إذا أرادوا أنْ يَمدُّوا أصواتَهم للشَّيءِ المُتَراخي عنهم، والإنسان المُعْرِض عنهم، أو النَّائم المُسْتَثْقِل، وقد يستعملون هذه الَّتي للمدِّ في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع الَّتي يمدُّون فيها، وقد يجوز لك أنْ تستعمل هذه الخمسة إذا

---

(1) ابن جِنِّيْ، المنصف (ص9).

(2) المالقيُّ، رصف المباني (ص215).

(3) المرادي، الجنى الدَّاني (ص419)، ويُنظَر: ابن هشام، مغني اللَّبيب- أيضًا (ج105/1).

(4) ابن عصفور، المقرَّب (ص175).

(5) الجوهريُّ، الصِّحاح (ج2277/6).

كان صاحبُكَ قريبًا منك، مقبِلًا عليك، توكيدًا[1]، وردَّ بعض النُّحاة كلامَ الجوهريِّ- كونها للقريب وللبعيد- ومنهم ابن هشام بقوله: "وليس كذلك"[2].

يظهر أنَّ (أَيَا)، وهي حرفٌ لنداء البعيد أنَّها قد اسْتُخْدِمَتْ أداةً لنداء القريب- أيضًا- وسياق الحال هو الَّذي يحدِّد ذلك.

المسألة الثَّالثة- التَّعجُّب بـ (أيّ):

المشهور بين الدارسين- رأس الباب- أنَّ (أيّ) مِنْ أدوات الاستفهام، ومِنْ أدوات الشَّرط الَّتي تجزم فعلين، أحدهما فعل الشَّرط والآخر جواب الشَّرط وجزاؤه، وذكر لها صاحب (الأُزهيَّة) ستَّةَ أوجه، أحدها: أنْ تكون تعجُّبًا كقولك: (أيُّ رجلٍ زيدٌ!)، و(أيُّ رجلٍ أخوك!)[3]، ومنه قوله- تعالى: ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾[4]، قال الزّمخشريُّ معلِّقًا على هذه الآية: "تعظيم لليوم وتعجيب مِنْ هوله"[5]، ومنه- أيضًا- قوله- تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾[6].

المسألة الرَّابعة- (ثمَّ) للتَّرتيب والتَّعقيب:

أصل الباب أنَّ الفاء للتَّرتيب والتَّعقيب، و(ثمَّ) للتَّرتيب بانفصال؛ أيْ: بمهلة وتراخٍ، نحو قوله- تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ، ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ، ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾[7]، يقول ابن مالك في (التَّسهيل) عن (ثمَّ): "وتشاركها الفاء في التَّرتيب، وتنفرد (ثمَّ) بالمهلة"[8].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما ذهبَ إليه المراديُّ مِنْ أنَّ (ثمَّ) قد تُوْضَعُ موضعَ الفاء، واستشهدَ لها بقول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج2/229-230).

(2) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج1/105).

(3) يُنظر: الهَرَويّ، الأُزْهِيَّة (ص108).

(4) [المرسلات: 12].

(5) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج4/678).

(6) [المرسلات: 50].

(7) [عبس: 19- 22].

(8) ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص175).

كَهَــزِّ الرُّدَيْنِـــي تَحْـــتَ العَجَـــاجِ جَـرى فِـي الأَنابيـبِ ثُـمَّ اضْـطَرَبْ[1]

المسألة الخامسة– (جَلَلْ) حرف بمعنى (نَعَمْ):

المشهور بين الدَّارسين – أصل الباب– يتمثَّل في أنَّها بمعنى: (أَمْرٌ عظيم أو حقير)، جاء في(لسان العرب): "والجَلَلُ: الشَّيءُ العظيم والصَّغير الهيِّن، وهو مِنَ الأضداد في كلام العرب، ويُقالُ للكبير والصَّغير (جَلَل)"[2]، وجاء في (مغني اللَّبيب): "(جَلَلْ) حرف بمعنى (نعم)... واسم بمعنى عظيم، أو يسير، أو أَجَلْ"[3].

وغير المشهور– خروج عَنِ الباب– أنْ تكون (جَلَل) بمعنى (نعم)، نقل المالقيُّ من كتاب (الشَّجرة) للزَّجَّاج[4] قوله: "(جَلَلْ) ليس لها في كلام العرب إلَّا معنى الجواب خاصَّة، يقول القائل: (هل قام زيد؟) فتقول في الجواب: جَلَلْ، ومعناها: (نَعَمْ)، فعلى هذا لا تعملُ شيئًا، إنَّما هي نائبةٌ منابَ الجُمَلِ الواقعة جوابًا"[5].

واعترضَ البغداديُّ على ما ذهب إليه المالقيُّ بقوله: "لقد أفرط صاحب (رصف المباني) في قوله: ليس لها في كلام العرب إلَّا معنى الجواب خاصَّة...، وهذا شيء يكذِّبه الحسُّ والتَّتقير"[6]، ويسوقُ البغداديُّ شواهد شعرية، حيث ورودت (جَلَل) بمعنى (عظيم)، ومنها قول الشَّاعر:

قَــوْمي هُــمْ قَتَلُــوا، أُمَــيْمَ، أَخِــي فَــإذا رَمَيْــتُ يُصــيبُني سَــهْمي

---

(1) البيت مِنَ المتقارب، لأبي دواد الإيادي، وهو في ديوانه (ص86)، وشرح الكافية الشافيَّة (ج3/ 1209)، والجنى الدَّاني (ص427)، والمقاصد النَّحوية (ج1619/4)، وشرح الأشموني (ج2/ 365). وشرح التَّصريح (ج165/2). وهمع الهوامع (ج165/3).

الشَّاهد: قوله: (ثُمَّ اضْطَرَبْ) جاءت (ثمَّ) بمعنى الفاء، فأفادتِ التَّرتيب والتَّعقيب دون التَّراخي؛ لأنَّ اضطراب الرُّمح يحدث عَقِبَ اهتزاز أنابيبه مِنْ غيرِ مهلةٍ بينَ الفعلينِ.

(2) ابن منظور، لسان العرب (ج117/11).

(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج935/2).

(4) أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزَّجَّاج: عالِم بالنَّحو واللُّغة، أصاب ثروةً كبيرة، مال إلى النَّحو فعلَّمه المبرِّد، له مناقشاتٌ مع ثعلب وغيره، توفِّي سنة إحدى عشرةَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: معجم الأدباء (ج82/1)، ووفيات الأعيان(ج49/1–50)، والوافي بالوفيات (ج5/ 228)، وبغية الوعاة: (خ411/1).

(5) المالقي، رصف المباني (ص252).

(6) يُنظر: البغداديُّ، شرح أبيات المغني (ج75/3).

فَلَـــئِنْ عَفَـــوْتُ لَأَعْفُـــوَنْ جَلَـــلًا وَلَـــئِنْ سَـــطَوْتُ لَأُوهِـــنَنْ عَظْمِـــي[1]

علَّق البغداديُّ بقوله: "على أنَّ جَلَلًا فيه بمعنى عظيم"، ومِنْ شواهد ورودها بمعنى (يسير) قول الشَّاعر:

بِقَتْـــلِ بَنِـــي أَسَـــدٍ رَبَّهُـــمْ أَلا كُـــلُّ شَـــيْءٍ سِـــواهُ جَلَـــلْ[2]

علَّق البغداديُّ على بيت امرئ القيس الَّذي قاله عند سماعه مقتلَ أبيهِ: "على أنَّ (جَلَلًا) فيه بمعنى حقير"[3]، ومِنْ شواهد ورودها بمعنى (أَجَلْ) قولك: (فعلت ذلك جَلَلَكَ)؛ أيْ: مِنْ أَجْلِكَ، ومنه قول الشَّاعر:

رَسْـــمِ دارٍ وَقَفْـــتُ فِـــي طَلَلِـــهْ كِـدْتُ أَقْضِـي الحَيـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ[4]

فقيل: أراد مِنْ أَجْلِهِ، وقيل: أراد مِنْ عُظْمِهِ في عيني[5]، هذا ولم يرد لفظ (جَلَل) في القرآن الكريم– فيما عَلِمَ الباحث– لا بمعنًى مِنَ المعاني الَّتي ذُكِرَتْ، ولا بغيرها.

المسألة السَّادسة– استخدام (جَيْرِ) في القَسَم (هي تغني عَنْ ذِكْرِ المُقْسَم به):

رأس الباب يتمثَّلُ في أنَّ هذه اللَّفظةَ بمعنى: (حقًّا) أو (نَعَمْ) على اختلافٍ في وجهات نظر النَّحاة، جاء في (الجنى الدَّاني): "(جَيْرِ) بكسر الرَّاء وفتحها، والكسر أشهر، فيها خلاف: منهم مَنْ قال: إنَّها حرفُ جوابٍ بمعنى (نَعَمْ)، ومنهم مَنْ قال: إنَّها اسمٌ بمعنى (حقًّا)"[6]، ويقول ابن مالك: "(جَيْرِ): حرفٌ بمعنى (نَعَمْ)، لا اسم بمعنى (حقًّا)"، ويضعُ تعليلين لهذا الرَّأي[7].
الأوَّل: لأنَّ كلَّ موضعٍ وقعتْ فيه (جَيْرِ) يصلحُ أنْ يُوقَعَ فيه (نَعَم)، وليسَ كلُّ موضعٍ وقعت

---

(1) البيتان مِنْ مُرَقَّل الكامل، للحارث بن وعلة الجَرميِّ، وهما في لسان العرب (خ118/11)، ومغني اللَّبيب (ج244/2– 245)، وهمع الهوامع (ج394/2). **الشَّاهد قوله:** (جلل) بمعنى (عظيم).
(2) البيت مِنَ المتقارب، لامرئ القيس وقد قُتل أبوه، ليس في ديوانه، وهو في الصِّحاح (ج1659/4)، وشمس العلوم (ج663/1)، ولسان العرب (ج117/11)، وتاج العروس (ج218/28).
(3) يُنظر: البغداديُّ، شرح أبيات المغني (ج78/3).
(4) البيت مِنَ الخَفِيف، لجميل بُثَيْنَةَ، وهو في ديوانه (ص52). **الشَّاهد:** (مِنْ جَلَلِهْ) جاءت (جَلَل) بمعنى (مِنْ أَجْل).
(5) يُنظر: البغداديُّ، شرح أبيات المغني (ج78/3).
(6) المرادي، الجنى الدَّاني (ص433).
(7) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج883/2).

فيه (جَيْرِ) يصلحُ أنْ يُوقَع فيه (حقًّا)، فإلحاقها بـ (نَعَم) أولى.

والسَّبب الآخر: إنَّ (جَيْرِ) أشبه بـ (نَعَم) لفظًا واستعمالًا؛ ولذلك بُنِيَتْ، ولو وافقتْ (حقًّا) في الاسميَّة لأُعْرِبَتْ، ولَجازَ أنْ يصحبَها الألفُ واللَّامُ كما أنَّ (حقًّا) كذلك.

وممَّا يدلِّل على أنَّ (جَيْرِ) بمعنى (نعم) أنَّها عُطِفَت عليها في قول الشَّاعر:

أَبَـى كَرَمًـا، لا آلِفًـا جَيْـرِ أَوْ نَعَـم بِأَحْسَـنِ إِيْفَـاءٍ، وَأَنْجَـزِ مَوْعِـدِ[1]

ودليلٌ آخرُ على أنَّها بمعنى (نعم) أنَّها وردتْ مُأَكَّدة بها، قال الشَّاعر:

وَقُلْـنَ عَلَـى البَـرَدِيِّ أَوَّلُ مَشْـرَبٍ نَعَـمْ جَيْـرِ إِنْ كانَـتْ رِوَاءً أَسَـافِلُهْ[2]

ودليل آخر أنَّ (لا) قوبِلَتْ بها، كما في قول الشَّاعر:

إذا يَقُـــولُ لا أَبَـــو العُجَيْـــرِ

يَصْـــدُقُ لا إذا يَقُـــولُ جَيْـــرِ[3]

والخروجُ عَنِ الباب استخدامها في القَسَم، جاء في (شرح الكافية): "يُقال: (جَيْرِ لَأَفْعَلَنَّ)، بالفتح والكسر، فيُسْتَغْنى عَنْ ذِكْرِ المُقْسَم به بـ (جَيْرِ)"[4].

وذكر السُّيوطيُّ أنَّها تُغني عَنِ القَسَم، وهي مكسورة الرَّاء؛ لالتقاء السَّاكنين، وبفتحٍ تخفيفًا[5]، ويستشهدونَ للاستغناء بها عَنْ ذِكْرِ المُقْسَم به بقول الشَّاعر:

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، نَسَبَهُ ابن مالك لبعض الطَّائيِّين، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج2/883)، والجنى الدَّاني (ص434)، وهمع الهوامع (ج2/407).

الشَّاهد: (جَيْرِ أَوْ نَعَم)، عطف الثَّانية على الأولى؛ فدلَّ ذلك على أنَّهما بمعنى واحد. (لا): مفعول به(المقصود اللَّفظ). آلفًا: حال مِنْ فاعل (أبى). جَيْرِ: مفعول به لـ (آلفا).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لطُفَيْل الغَنَويِّ، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج2/884)، والجنى الدَّاني (ص434)، وهمع الهوامع (ج2/407).

الشَّاهد: (نَعَمْ جَيْرِ)، أكَّد الأولى بالثَّانية؛ فدلَّ ذلك على أنَّهما بمعنى واحد.

(3) البيت مِنَ الرَّجز، ولم يُنسب لقائل معيَّن، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج2/884)، والجنى الدَّاني (ص434). **الشَّاهد:** (لا إذا يَقُولُ جَيْرِ)، جَعَلَ (جَيْر) مقابلَ (لا)، فدلَّ ذلك على أنَّها بمعنى (نَعَم).

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج2/882).

(5) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج2/406).

قـالوا قُـهِـرْتَ فَقُلْـتُ جَيْـرِ لَـيَعْلَمَنْ عَمَّـا قَلِيـلٍ أَيُّنَـا المَقْهـورُ[1]

ويعتقد الباحث أنَّه مِنَ الأفضل أنْ تكون (جَيْرِ) حرفَ قَسَمٍ مبنيًّا على الكسر أو على الفتح، ولا تُغني عَنِ المُقْسَم به، والتَّقدير: (والله لَيَعْلَمَنْ)، وهذا يتناسب مع حرفيَّتِها الَّتي أُثْبِتَتْ لها، ولكنْ لم يقل أحدٌ بأنَّها حرفُ قَسَمٍ سوى صاحب (النَّحو الوافي)[2]– على حدِّ علم الباحث– والَّذي يدلُّ على أنَّ (جَيْرِ) فيها معنى القَسَم وجود اللَّام الواقعة في جواب القَسَم بعدها.

المسألة السَّابعة– حرف الجرِّ الشَّبيه بالزَّائد (رُبَّ) مِنْ معانيه المباهاة والافتخار:

المشهور بين الدَّارسين– رأس الباب– أنَّ (رُبَّ) تتراوح بين أنْ تكون للتَّقليل أو للتَّكثير، جاء في (الجنى الدَّاني): واختلف النَّحويُّون، في معنى (رُبَّ)، على أقوال[3]: **الأوَّل:** أنَّها للتَّقليل، وهو مذهبُ أكثرِ النَّحويِّين...، **والثَّاني:** أنَّها للتَّكثير، نُقِلَ عَنْ صاحب(العين)، وابن دُرُسْتَوَيْهِ وجماعة، ولم يذكرْ صاحبُ (العين) أنَّها تجيءُ للتَّقليل، **والثَّالث:** أنَّها تكون للتَّقليل والتَّكثير، فهي مِنَ الأضدَّاد، وإلى هذا ذهب الفارسيُّ في كتاب (الحروف)، **والرَّابع:** أنَّها أكثرُ ما تكونُ للتَّقليل.
والخامس: أنَّها أكثرُ ما تكون للتَّكثير، والتَّقليل بها نادر، وهو اختيار ابن مالك. **والسَّادس:** أنَّها حرفُ إثباتٍ، لم يُوْضَعُ لتقليل ولا تكثير، ولكنَّ ذلك مُسْتَفادٌ مِنَ السِّياق.

والرَّاجح مِنْ هذه الأقوال، ما ذهب إليه الجمهور: أنَّها حرفُ تقليل، والدَّليل على ذلك أنَّها قد جاءت في مواضعَ، لا تحتملُ إلَّا التَّقليل، وفي مواضع ظاهرها التَّكثير، وهي مُحْتَمِلَةٌ لإرادة التَّقليل، بضَرْبٍ مِنَ التَّأويل، فتعيَّن أنْ تكونَ حرفَ تقليلٍ؛ لأنَّ ذلك هو المُطَّرد فيها[4].
فممَّا جاءتْ فيه للتَّقليل قول الشَّاعر:

أَلا، رُبَّ مَوْلـــودٍ وَلَـــيْسَ لَـــهُ أَبٌ وَذي وَلَـــدٍ لَـــمْ يَلِـــدْهُ أَبـــوانِ

---

(1) البيت مِنَ الكامل، لم أقف على قائله، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج2/882)، وهمع الهوامع (ج2/406). **الشَّاهد:** (جَيْرِ لَيَعْلَمَنْ) أغنت (جَيْرِ) عَنْ ذِكْرِ المُقْسَم به، أو أنَّها أُجْرِيَتْ مَجرى اليمين عند بعض العرب؛ بدليل وجود اللَّام بعدها.
(2) ينظر: عباس حسن، النَّحو الوافي (ج2/506).
(3) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص439).
(4) يُنظر: المرجع السابق، ص439.

وَذي شامَةٍ سَوْداءَ، في حُرِ وَجْهُهُ مُجَلَّلَـــةٍ، لا تَنْقَضـــي لِزَمـــانِ[1]

وغير المشهور– الخروج عَنْ الباب– مِنْ معاني (رُبَّ) أنَّها قد تقع للمباهاة والافتخار، سبق ذكر ستة معانٍ لـ (ربَّ) ذكرها المراديُّ، والسَّابع منها: أنْ تكون للتَّكثير في موضع المباهاة والافتخار[2].

ومِنْ غير المشهور – أيضًا– أنَّها تأتي للتَّعظيم والتَّفخيم، وصورتها تتمثَّل في إدخال (رُبَّ) على ضمير الغائب وتفسيره بتمييز، نحو: (رُبَّه رجلًا قابلتُ)، والمعنى: (قابلتُ رجلًا أيُّ رجل!)؛ أيْ: (قابلتُ رجلًا عظيمًا).

وممَّا يؤكِّد هذا القولَ ما ذكره ابن يعيش عند حديثه عَنِ الأحكام الَّتي تخصُّ (رُبَّ) حيثُ قال: "اعلم أنَّهم قد يُدخِلُونَ (رُبَّ) على المضمر، وإذا فعلوا ذلك جاءوا بنكرة منصوبةٍ تُفَسِّرُ ذلك المضمر، فيقولون: (رُبَّه رجلًا)... وهذا إنَّما يفعلونه عند إرادةِ تعظيم الأمر وتفخيمه، فَيُكْنُوْنَ عَنْ الاسم قبل جَرْي ذكرِهِ، ثمَّ يفسِّرونَهُ بظاهرٍ بعد البيان"[3].

يعتقد الباحث أنَّ استخدام حرف الجرِّ الشَّبيه بالزَّائد (رُبَّ) في المباهاة والافتخار جائز، ولا يشكِّل استخدامه بهذا المعنى أيَّ تعارضٍ مع المعاني الأخرى.

المسألة الثَّامنة: (نَعِم) بفتح النُّون وكسر العين، و(نَحَم) لغتان صحيحتان حرف جواب:

أصل الباب (نَعَم) بفتح النُّون والعين، وهي حرفُ جوابٍ لِمَا قبلها– أبدًا–عند المالقيِّ الَّذي خَصصَّ لها بابًا بعنوان (باب نَعَم)، يقول: "إلَّا أنَّها إنْ كان ما قبلها طلبًا فهي عِدَةٌ – وَعْدٌ– لا غيرُ، وإنْ كان ما قبلها خبرًا فهي تصديقٌ لا غيرُ"[4].

---

(1) البيتان منَ الطَّويل، وهما لرجل مِنْ أزد السَّراة، يُنظر: الكتاب (ج266/2)، والأصول في النَّحو (ج364/1)، اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج400/2)، والجنى الدَّاني (ص445). وخزانة الأدب (ج381/2). **الشَّاهد:** مجيء (رُبَّ) حرف جرٍّ شبيه بالزَّائد، وقد أفادت التَّقليل؛ لأنَّ المولود الَّذي ليس له أبٌ قليل جدًا، ولا يُعرف منه إلَّا عيسى– عليه السَّلام– وكذا ذو الولد الَّذي لم يُولَد مِنْ أبوين؛ حيث لم يوجد منه إلَّا آدم– عليه السَّلام– ولا تَجُرُ (رُبَّ) –غالبًا– إلَّا الاسم الظَّاهر النَّكرة، وتحتاج هذه النَّكرة إلى صفة مِنْ مفرد، أو جملة، أو شبهها؛ وقد تجر– على قلَّة– ضميرًا للتَّنبيه، يفسِّره اسم منصوب بعده، يُعرب تمييزًا. يُنظر: ضياء السَّالك: (ج291/2).

(2) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص440).

(3) ابن يعيش: شرح المفصَّل (ج28/8).

(4) المالقي، رصف المباني (ص364).

وبالمثال يتَّضحُ المقال، **مثال الأوَّل:** أنْ تقول (نَعَم) في جواب مَنْ سألَكَ: (أتضربُ زيدًا؟)، والمعنى الإخبار بالضَّرب، وَوَعْدُ السَّائل به، **ومثال الثَّاني:** أنْ تقول (نَعَمْ) في جواب مَنْ قال لك: (ضربتُ زيدًا)، والمعنى: (قد ضربت تَصْديقًا بكلامِهِ).

جاء في (الجنى الدَّاني): "(نَعَمْ) حرفٌ مِنْ حروفِ الجوابِ، وفيها ثلاثُ لغاتٍ: (نَعَم)، بفتح العين، و(نَعِم) بكسرها، وهي لغة كِنانَة، وبها قرأ الكِسائيُّ، و(نَحَم)، بإبدال عينها حاءً، حكاها النَّضرُ بنُ شُمَيل[1]، وبها قرأ ابنُ مسعود[2]، وهي لتصديق مُخْبِر، أو إعلام مُسْتَخْبِر، أو وَعْدِ طالب"[3].

وما ذكرَهُ المراديُّ في هذه الفقرةِ يتضمَّنُ المشهور بين النُّحاة في حرف الجواب (نَعَم)، كما يتضمَّنُ غيرَ المشهورِ والَّذي يعدُّ في نظر الباحث خروجًا عَنِ البابِ.

فـ (نَعِم) بفتح النُّون وكسر العين، و(نَحَم) لغتان صحيحتان تُمَثِّلانِ الخروجَ عَنِ البابِ حتَّى أنَّ ابن هشام اسْتَحْسَنَ حرفَ الجوابِ (نَعِم)، يقول: "فَظَهَرَ لي- حينئذٍ- حُسْنُ لغةِ كِنانَةَ في (نَعَم) الجوابيَّة، وهي (نَعِم) بكسر العين"[4]؛ لذلكَ خَطَّأَ ابنُ هشامٍ مَنْ أَعْرَبَ (نَعَم) في البيت الآتي:

لا يَبْعِـــدِ اللهُ التَّلَبُّـــبَ والـــــ ـــغاراتِ إِذْ قـــالَ الخَمـــيسُ نَعَـــمْ[5]

وذكرَ ابنُ مالكٍ (نَعِم) بكسر العين لغة كنعانيَّة، وقد تُبْدَلُ حاءً[6]، يقول الفرَّاء: "هُذَيْل

---

(1) أبو الحَسَن، النَّضْر بن شُمَيْل: أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللُّغة، مِنْ كتبه: (الصِّفات)، و(كتاب السِّلاح)، و(المعاني)، و(غريب الحديث)، و(الأنواء). مَاتَ سنةَ ثلاثٍ ومائتينِ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (33/8).

(2) أبو عبد الرَّحمن عبد الله بن مَسْعُود الهذلي: صحابيٌّ مِنْ أكابرهم فضلًا وعقلًا، وهو أوَّل مَنْ جَهَرَ بقراءة القرآن بمكَّةَ. نظرَ إليه عمرُ يومًا، وقال: "وعاءٌ مُلِئَ علمًا". له ثمانمائة وثمانية وأربعون حديثًا. وأَوْرَدَ له الجاحظ خطبة، مَاتَ سنةَ اثنتين وثلاثين مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج137/4).

(3) المرادي، الجنى الدَّاني (ص505- ص506). ويُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج125/8).

(4) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج8/6).

(5) البيت مِنَ السَّريع، للمُرَقِّش الأكبر عمرَ بن سعد، وقيل لعوف بن سعد، وهو في المفصَّل (ص45)، ومغني اللَّبيب (ج7/6). **اللُّغة:** التَّلَبُّب: لِبْسُ السِّلاح كلِّه. والخَميسُ: الجيش، والنَّعَمْ: الإبل. **الشَّاهد:** قوله: (نَعَم) أَخْطَأَ أحدُ مشايخ الإقراء في مصرَ عند إعرابه كلمة (نَعَمْ) حرف جواب، والصَّواب أنَّها تعني الإبل، وهي خبر لمحذوف؛ أي: (هذه نَعَمٌ)، وهذا ما قصده الزَّمخشريُّ مِنْ ذكره لهذا الشَّاهد في باب المبتدأ.

(6) ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص244). جاء في هامش الصَّفحة نفسها: "ذكر الكسائيُّ أنَّ أشياخ قريش يتكلَّمونَ بها مَكْسورةً".

وبنو كِنانَةَ يقولون (نَعِم) يريدون (نَعَم)، وسائر العرب يقولون (نَعَم)... وسَمِعْتُ رجلًا يقول: كان أبي إذا سَمِعَ رجلًا يقول: (نَعَم)، قال: (نَعَمٌ وشاءٌ إنَّما هي"نَعِم")"[1].

وأجملَ السُّيوطيُّ لغات (نَعَمْ) بقوله: "(نَعَم) بفتح النُّونِ والعينِ في أشهرِ اللُّغاتِ، وكَسْرِ عينِها مع فتح النُّون لغة لِكِنانَةَ، وبها قرأ الكِسائيُّ، وكَسْرِ نونِها مع كَسْرِ العينِ اتْباعًا لغةً لبعضِهِمْ، وإبدال العين حاءً، فيُقالُ: (نَحِم) لغة حكاها النَّضر بن شُمَيل"[2].

ويُلاحَظُ أنَّ ابن هشام قد زادَ لغةً أخرى على ما ذُكِرَ، وهي كَسْرُ النُّونِ والعين معًا تنزيلًا لها منزلةَ الفعلِ، فتقول (نِعِم) كقولك: (شِهِدَ) بكسرتينِ[3].

يَخْلُصُ الباحثُ مِنَ البحثِ في هذه المسألة إلى أنَّ تخصيصَ المالقيِّ بابًا لـ (نَعَم) بالفتح، يدلُّ على أنَّ اللُّغاتِ الأخرى إنَّما هي خروجٌ عَنْ أصل هذا الباب.

ولا بأسَ في استخدامها، وإنْ كان الشَّائعُ والمشهور والمُسْتَخْدَم هو أصلُ هذا البابِ؛ أيْ :(نَعَم) بفتح العين، ولو استخدمها شخصٌ بكسرِ العين أو بإبدالها حاءً لأثار الغرابةَ والدَّهشةَ لدى الآخرين، حتَّى ولو كانوا مِنْ أهل المعرفةِ بعِلْم النَّحو في زمانِنا، فمِنْ باب أولى أنْ نَبْقى على استخدامِ اللُّغة المشهورة والمعمول بها ونتركُ ما سواها.

المسألة التَّاسعة- (نَعَمْ) و(بلى) قد تقع كلٌّ واحدة منهما مكان الأخرى:

المشهور أنَّ (بلى) جواب للسُّؤال المنفيِّ، و(نعم) جواب للسُّؤال المثبت، جاءَ في (الجنى الدَّاني): "(بلى) حرفُ جوابٍ، وهي مختصَّةٌ بالنَّفي، فلا تقع إلَّا بعدَ نفيٍ في اللَّفظِ، أو في المعنى، وتكونُ ردًّا له، سواءٌ اقترنتْ به أداةُ استفهامٍ أو لا... ولا تقول لِمِنْ قال: (قامَ زيدٌ: بلى)؛ لأنَّه موضع (نعم)"[4]، ومِنْ شواهد (نَعَمْ) و(بلى) في الحديث النَّبوي الشَّريف: مثال(نَعَمْ): قول أسماءَ بنت أبي بكرٍ- رضي الله عنهما- الَّتي اسْتَفْتَتِ النَّبيَّ-ﷺ- عَنْ صِلَةِ أمِّها، وهِيَ رَاغِبَةٌ[5] : "**(أَفَأَصِلُ أُمِّي؟) قَالَ: (نَعَمْ صِلِي أُمَّكِ)**"[6].

---

(1) الفرَّاء، لغات القرآن (ص65).

(2) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج505/2).

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج295/4).

(4) المرادي، الجنى الدَّاني (ص420- ص421).

(5) راغبة: أيْ بحاجة إلى الإحسان. وقالَ بَعضهم: راغبة؛ أَيْ: عَن الدِّين؛ أَيْ: كارهة لهُ. يُنظر العينيُّ، عمدة القاري (ج174/13).

(6) [البخاريُّ: صحيح البخاريِّ، باب: الهَدِيَّةِ لِلمُشْرِكِينَ، 164/3: رقم الحديث 2620].

ومثال (بلى): قول النَّبيِّ -ﷺ- لجابر بن عبدالله- رضي الله عنهما- يوم أحد: "**أَفَلَا أُبَشِّرُكَ بِمَا لَقِيَ اللَّهُ بِهِ أَبَاكَ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: مَا كَلَّمَ اللَّهُ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ وَأَحْيَا أَبَاكَ فَكَلَّمَهُ كِفَاحًا**"[1]، ومنه قوله- تعالى:﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى. . .**﴾[2].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ في أنَّهما قد يتبادلانِ الأدوارَ؛ لذلك لا نستغربُ عندما عَقَدَ السُّهيليُّ فَصْلًا بعنوان: "فصلٌ في وقوعِ (نعم) موقعَ (بلى)"، يقول في سياق حديثه عَنْ هذه المسألة: "إذا ثَبَتَ هذا، فلا مانعَ أنْ يُجابَ بـ (نعم) بعدَ الاستفهامِ مِنَ النَّفي، لا تريدُ تَصْديقَ النَّفْيِ، ولكنْ لتحقيق الإيجاب الَّذي في نفسِ المُتَكَلِّم"[3].

ومِنَ الأمثلة الَّتي ذكرها النُّحاةُ، واستشهدوا بها، وهي تمثِّل خروجًا عَنِ الباب حيثُ استُخدمَتْ فيه (بَلى) مكان (نَعَمْ)، قولك: (هَلْ يستطيعُ زيدٌ مقاومتي؟)، فيقولُ: بلى، إذا كان مُنْكِرًا لِمُقاوَمَتِهِ. ومنه قول الشَّاعر:

بَلى، سَوْفَ نُبْكيهِمْ، بِكُلِّ مُهَنَّدٍ ... وَنَبْكي عُمَيرًا بالرِّماحِ الشَّواجِرِ[4]

جوابًا، لقول شاعر آخر له:

أَلَا، سَائِلِ الجَحَّافَ: هَلْ هُوَ ثائِرٌ ... بِقَتْلى أُصِيْبَتْ مِنْ سُلَيْمٍ وعامِرِ؟[5]

ومنه قول الشَّاعر:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وَإِيَّانا فَذاكَ بِنا تَدانِي

---

(1) [أبو الحَسَن الهروي: مرقاة المفاتيح، باب: جامعِ المَناقبِ، 4023/9: رقم الحديث 6246].

(2) [الأعراف: 172].

(3) ينظر: أبو جعفر السُّهيليُّ، أمالي السُّهيليِّ (ص45).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لجحاف بن حكيم، وهو في الكامل في اللُّغة والأدب (ج74/2)، والجنى الدَّاني (ص421)، وتفسير البحر المحيط (ج337/1)، وخزانة الأدب (ج482/9).
الشَّاهد: (بَلى) هذه إجابة عَنْ سؤال مثبتٍ في البيت التَّالي لهذا البيت، والواجب أنْ يجيبَ عَنْ سؤال الأخطل بـ (نعم)؛ لأنَّ سؤاله مثبتٌ.

(5) البيت مِنَ الطَّويل، للأخطل، وهو في ديوانه (ص130)، والجنى الدَّاني (ص421)، وتفسير البحر المحيط (ج337/1). **الشَّاهد:** (هَلْ هُوَ ثائِرٌ) هذا استفهام مثبت غير منفيٍّ، فالإجابة عنه بـ (نعم)، ولكنَّ الشَّاعر في البيت الَّذي قبله أجاب عَنْ هذا التَّساؤل بـ (بلى).

نَعَـــمْ وَتَـــرى الْهِـــلالَ كَمَـــا أَرَاهُ وَيَعْلوهـــا النَّهَـــارُ كَمـــا عَلانـــي[1]

عَقَّبَ البغداديُّ على البيتين بقوله: "على أَنَّ (نَعَمْ) الخبر المُثْبَت المؤوَّل به الاستفهام مع النَّفي، فكأنَّه قيل: (إنَّ اللَّيلَ يجمعُ أَمَّ عمرٍو وإيَّانا نَعَمْ)"[2].

وهو بذلك يردُّ على ابن الطَّرواة في زعمه أنَّ مجيءَ (نَعَمْ) بعد الاستفهام الدَّاخل على النَّافي- لَحْنٌ، والواجب مجيءُ (بلى)، ومنه قول المهاجرينَ- ﷺ- للنَّبيِّ - ﷺ- وقد قال لهم: "**أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ- للأنصار- قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فإنَّ ذلِكَ**"[3].

ونَسَبَ ابن هشام توجيهًا في هذه المسألة إلى جماعة مِنَ المتقدِّمينَ والمتأخرين منهم الشَّلوبين مفادها: إذا كان قبل النَّفي استفهامٌ، فإنْ كان على حقيقته فجوابُهُ كجوابِ النَّفي المجرَّد، وإنْ كان مُرادًا به التَّقرير فالأكثر أنْ يُجاب بما يُجاب به النَّفي رعيًا لِلَفْظِهِ[4].

المسألة العاشرة – مجيء (نَعَمْ) حرف توكيد وتذكير:

رأسُ البابِ أنَّ (نَعَمْ) كما جاءَ في (التَّسهيل) لتصديق مُخْبِر، أو إعلام مُسْتَخْبِر، أو وَعْد طالب[5]، فالأوَّل: كقولكَ لِمَنْ قال: (قام زيد): (نَعَمْ).

والثَّاني: كقوله – تعالى: ﴿**. . .فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ. . .**﴾[6].

والثَّالث: كقولك لِمَنْ قال: (اضرب زيدًا): (نَعَمْ).

والخروجُ عَنِ الباب يتمثَّل في كونها تأتي حرفَ توكيدٍ وتذكير، جاء في (مغني اللَّبيب): "وتأتي للتَّوكيدِ إذا وقعتْ صدرًا، نحو: (نَعَمْ هذِهِ أَطْلالُهُمْ)، والحقُّ أنَّها في ذلكَ حرفُ إعلامٍ، وأنَّها جوابٌ لسؤالٍ مُقَدَّرٍ"[7].

---

(1) البيتان مِنَ الوافر، لجَحْدَر بن مالك، وقيل لجَحْدَر بن معاوية العُكْليِّ، وقيل للمعلوط، وهما في أمالي السُّهيليِّ (ص47)، ورصف المباني (365)، ومغني اللَّبيب (ج304/4)، والجنى الدَّاني (ص421)، وخزانة البغداديِّ (ج201/11). **الشَّاهد:** (أَلَيْسَ... نَعَمْ) نابت (نعم) مناب (بلى).

(2) البغداديُّ، خزانة البغداديِّ (ج201/11).

(3) يُنْظر: القاسم بن سلام، شرح غريب الحديث (ج271/2). قوله: (فإنَّ ذلك) معناه – والله أعلم: (فإنَّ معرفتَكم بصنيعِهم وإحسانِهم مكافأةً منكم لهم)؛ أيْ: للأَنْصَار.

(4) يُنْظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج302/4).

(5) يُنْظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص245).

(6) [الأعراف: 44].

(7) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج297/4-298).

ولم يذكرْ سيبويهِ أنَّها تأتي للإعلام– فيما عَلِمَ الباحثُ– وذلك بالعودة إلى كتاب سيبويه الَّذي جاء فيه: "وأمَّا (نَعَم) فعِدَةٌ وتصديقٌ"[1].

قال المراديُّ: زَعَمَ بعضُ النَّحْويِّين أنَّ (نَعَمْ) تكونُ حَرْفَ تذكيرٍ لِمَا بعدها، وذلك إذا وقعتْ صدرَ الجملة بعدها، نحو: (نَعَمْ هذِهِ أطلالُهم)، وهذا يَحْتَمِلُ التَّأويل[2].

ويؤيِّدُ الباحثُ الرَّأي القائل بوقوع (نَعَمْ) للتَّأكيدِ في أوَّل الكلامِ، وهذا مُلاحَظٌ في أحاديثنا اليوميَّة، فعندما يقول لك شخصٌ شيئًا (ما)، وأنتَ متأكِّد ممَّا يقولُهُ لك، فإنَّك تقومُ بتأكيدِ كلامِهِ بقولك: (نَعَمْ نَعَمْ). فهذه ظاهرةٌ لغويَّةٌ نستخدمُها في كلامِنا صباحَ مساءَ، ولا يجوز لأيِّ عاقلٍ أنْ يُنْكرَها أو يقلِّلَ مِنْ شأنِها.

(1) سيبويه، الكتاب (ج234/4).

(2) المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص506).

المبحث الرَّابع: ما كان على أربعة أحرفٍ (الأحرف الرُّباعيَّة)

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- الفرق بين (ألَّا) متَّصلة، و(أنْ لا) منفصلة:

المشهور يتمثَّلُ في أنَّ (ألَّا) تتكوَّنُ مِنْ (أنْ) و(لا)، ولا فرق بين التَّركيبين- متَّصلة أومنفصلة- إلَّا في الشَّكل.

وغير المشهور يتمثَّلُ في أنَّ هناك فرقًا بينهما، فـ (ألَّا) المتَّصلة يجبُ أنْ يأتيَ بعدها فعلٌ مضارعٌ منصوب، وذلك كقولك: (مِنَ الأفضلِ ألَّا تذهبَ)، فـ (أنْ) حرفٌ مصدريٌّ ونصب، يقول ابن قتيبة[1] في باب ("لا" إذا اتَّصلت): "تُكْتَب (أردتُ ألَّا تفعل ذلك)، و(أَحْبَبْتُ ألَّا تقولَ ذلك)، ولا تُظْهَر (أَنْ) في الكتاب ما كانت عاملةً في الفعل"[2]. يقصد بـ (لا تُظْهَر)؛ أيْ: لا تُفْصَل (أنْ) عَنْ (لا) في الكتابة.

ويقول المراديُّ: "واعلم أنَّ (ألَّا) قد تكون مركبَّةً مِنْ (أنْ) النَّاصبة للفعل، أو المُخَفَّفة و(لا) النَّافية، فتُعَدُّ حرفين، لا حرفًا واحدًا، كقوله- تعالى: ﴿. . .أَلَّا تَعْلُوا . . .﴾[3]، وقد أجازوا في (أنْ) هذه أنْ تكون مصدريَّةً ناصبة للفعل، ومخفَّفةً مِنَ الثَّقيلة، ومفسِّرة"[4].

وأمَّا (أنْ لا) المفصولة فيجبُ أنْ يأتيَ بعدَها اسمُ (لا) النَّافية للجنس، وذلك كقولك: (أشهد أنْ لا إله إلَّا الله)، فـ (أنْ) مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة الَّتي هي حرف توكيد ونصب، يقول ابنُ قتيبة: "وتُكْتَبُ- أيضًا- (عَلِمْتُ أنْ لا خيرَ عندَهُ)، و(ظننتُ أنْ لا بأسَ عليه)، فَتُظْهَر(أَنْ)؛ لأنَّه بمعنى: (علمت أنَّه لا خير عنده)، و(ظننْتُ أنَّه لا بأس عليه)"[5].

يقول المرادي: "وإذا وليَ (أنْ) الصَّالحة للتَّفسير مضارعٌ معه (لا)، نحو: (أشرتُ إليه أنْ لا تفعل)، جاز رفعه وجزمه ونصبه، فَرَفْعُهُ على جَعْلِ (أنْ) مفسِّرة، و(لا) نافيةً. وجَزْمُهُ على

---

(1) أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدِّينَوَريُّ: مِنْ أئمَّة الأدب، ومِنَ المصنِّفين المكثرين، مِنْ مؤلَّفاته: (الشِّعر والشُّعراء)، توفِّي سنةَ سِتٍّ وسبعينَ ومائتينِ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج137/4).

(2) ابن قتيبة، أدب الكاتب (ص239).

(3) [النَّمل: 31].

(4) المرادي، الجنى الدَّاني (ص510).

(5) ابن قتيبة، أدب الكاتب (ص239).

جَعْلِ (لا) ناهيةً. ونَصْبُهُ على جَعْلِ (أنْ) مصدريَّةً، و(لا) نافيةً"[1].

ويذكرُ ابنُ قتيبة حالةً أخرى تَكْتَبُ فيها (أنْ) مفصولة عَنْ (لا)، يقول: "فإذا لم تكنْ عاملةً في الفعل أُظْهِرَتْ، نحو قولكَ: (علمتُ أنْ لا تقولُ ذلك)، و(تيقَّنْتُ أَنْ لا تفعلُ ذلك)، ومنه قول الله- تعالى: ﴿ **لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ. . .**﴾[2]؛ ولأنَّ فيه ضميرًا، كأنَّك أردْتَ: (عَلِمْتُ أنَّك لا تقول ذاك)، و(لِئَلَّا يعلمَ أهل الكتابِ أنَّهم لا يقدرون على شيء مِنْ فضل الله)"[3].

وتُدْغَم نون (أنْ) المصدريَّة النَّاصبة في لام (لا) في موضعين:

1- إذا كانت مصدريَّةً ناصبةً للمضارع، مثل قوله- تعالى:﴿ . . . **أَلَّا تَعْلُوا** . . .﴾[4].

2- إذا جاءتْ بعدها (لا) التأسيسية، ولا أقول الزَّائدة، مثل قوله- تعالى:﴿**مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ**﴾[5].

وهي تأسيسيَّة بدليل قوله- تعالى:﴿**مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾[6].

وإذا سُبِقَتْ بحرف الجرِّ اللَّام (لـ + أنْ + لا) تُكْتَبُ هكذا: (لِئَلَّا)[7]، ومنه قوله- تعالى:﴿ . . . **لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ** . . .﴾[8]، ومنه- أيضًا- قوله- تعالى:﴿ **لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ** . . .﴾[9].

وبناءً على كلام ابن قتيبة فإنَّه إنْ لم تكن ناصبةً للفعل فتُكْتَب مفصولةً اتِّفاقًا فتكون:

---

(1) المرادي، الجنى الدَّاني (ص221).

(2) [الحديد: 29].

(3) ابن قتيبة، أدب الكاتب (ص239).

(4) [النَّمل: 31].

(5) [الأعراف: 12].

(6) [سورة ص: 75].

(7) يُنظر: الجَوجَري، شرح شذور الذَّهب (ج529/2).

(8) [البقرة: 150].

(9) [الحديد: 29].

أ- تفسيريَّة: كما في قوله- تعالى: ﴿. . .وَظَنُّواْ أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ. . .﴾[1].

ب- مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة كما في قول القائل: (أشهد أنْ لا إله إلا الله)، فيجبُ فصلُها في الكتابة وإدغامها عند النُّطق.

المسألة الثَّانية- (إلَّا) أصل لباب الاستثناء، وما عداها مِنْ أدوات الاستثناء متفرِّعٌ عنها:

يجدر التَّنويه - هنا- إلى أنَّ الباحث أدرج هذه المسألة ضمن المبنيات، وإنْ اختلف النُّحاة حول ناصب المستثنى (العامل) على أقوال[2]:

أ- الفعل المتقدِّم، أو معنى الفعل بواسطة (إلَّا)، (نقله ابن يعيش عَنْ سيبويه)، ولم أقفْ عليه في كتابه، ويتساءل ابن يعيش، فإنْ قيل الفعل المتقدِّم لازم، غير متعدٍّ، فكيفَ يجوزُ أنْ يعملَ في المستثنى النَّصب؟

قيل: لمَّا دخلتْ عليه (إلَّا) قَوَّتْهُ، وذلكِ أنَّها أحدثت فيه معنى الاستثناء.

ب- النَّاصب للمستثنى (إلَّا) نيابة عَنْ (استثني)، فإذا قال: (أتاني القومُ إلَّا زيدًا)، فكأنَّه قال: (أتاني القومُ استثني زيدًا)، (وهذا الرَّأي منسوبٌ إلى أبي العباس المبرِّد، وأبي اسحق الزَّجَّاج، والجرجانيِّ وطائفة مِنَ الكوفيِّين، واختاره ابن مالك)، وهذا الرَّأي ضعَّفه ابن يعيش، وحُجَّتُهُ: لأنَّك تقول: (أتاني القومُ غيرَ زيدٍ)، فتنصب (غيرًا)، ولا يجوز أنْ تقدِّر (أستثني غيرَ زيدٍ)؛ لأنَّه يفسدُ المعنى.

ت- إلَّا مركَّبة مِنْ حرفين: (إنَّ) الَّتي تنصبُ الأسماء، وترفعُ الأخبار، و(لا) الَّتي للعطف، فصار (إنَّ لا)، فخُفِّفتِ النُّون، وأُدغمتْ في اللَّام، فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ (إنَّ)، وعطفوا بها في النَّفي اعتبارًا بـ (لا)، (وهذا الرَّأي منسوب للفرَّاء، وهو المشهور مِنْ مذهب الكوفيِّين)، وعَدَّه ابنُ يعيشَ قولًا فاسدًا؛ لأنَّا نقول: (ما أتاني إلَّا زيدٌ)، فترفع (زيدًا) وليس قبلَهُ مرفوعٌ يُعْطَفُ عليه.

وجاء في (شرح ابن عقيل): "والصَّحيحُ مِنْ مذاهب النَّحويِّين أنَّ النَّاصبَ له ما قبلَهُ

---

(1) [التَّوبة: 118].

(2) ينظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص516-517). وابن يعيش، شرح المفصَّل (ج76/2). وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل (ج361/1). وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص225).

بواسطة (إلَّا)"[1].

وبناء على ما ذُكِرَ يظهرُ للباحث أنَّ المستثنى لم يكن لِيَقَعَ عليه النَّصب لولا وجود (إلَّا)، مِنْ- هنا- يتبيَّنُ لقارئ هذه المسألة العلَّةَ الَّتي دَفَعَتِ الباحث لِأَنْ يجعل هذه المسألة تندرج ضمن الحروف العاملة.

(إلَّا) حرف استثناء، هذا هو المشهور[2]، يقول ابن يعيش: "(إلَّا) أمُّ حروف الاستثناء، وهي المستولية على هذا الباب"[3]، وهذا يمثِّل أصل الباب.

وترجم الجَرْمي باب الاستثناء بالحروف على طريق المسامحة، إذ كان أصلُ الباب (إلَّا)؛ فلذلك غَلَبَ حُكْمُ التَّرجمة للحروف[4].

وتساءل ابنُ الورَّاق- مِنْ نحويِّي القرن الرَّابع الهجريِّ- فإنْ قال قائل: لأيِّ شيءٍ أنَّ أصل الاستثناء بـ (إلَّا)؟

قيل له: لأنَّه لا يخرج عَنْ معناه، ولا يفيدُ غيرَهُ، وأمَّا سواها ممَّا يُسْتَثْنَى به، فيخرج عَنِ الاستثناء لمعانٍ تدخله، فصار في الحُكْمِ زائدًا على حُكْمِ (إلَّا)، فوجب أنْ يكون فرعًا في الباب، إذ زاد حكمُهُ على ما يقتضيه حُكْمُ الباب، وكانت (إلَّا) مختصَّةً بما يقتضيه الباب؛ فلذلك وَجَبَ أنْ تكون أصلًا في الباب، وإنَّما استُثْنِيَ جميع ما ذكرنا على طريق التَّشبيه بـ (إلَّا)[5].

وبعد تَأَمُّلِ ودراسةِ ما ذكره ابن الورَّاق يتبيَّن للباحث أنَّ الاستثناء بـ (إلَّا) يمثِّل أصل الباب ورأسه، وأنَّ الاستثناء بباقي الأدوات (أخوات إلَّا) يمثِّل خروجًا عَنِ الباب.

المسألة الثَّالثة- استخدام (حتَّى) النَّاصبة للفعل في الاستثناء:

ذَكَرَ المراديُّ أنَّ لـ (حتَّى) معنيين في المشهور: أحدهما الغاية، والثَّاني التَّعليل[6]، وزاد ابن مالك معنًى ثالثًا، وهو أنْ تكون بمعنى (إلَّا أنْ)، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع[7].

وقول سيبويه: "وأمَّا قولهم: (واللهُ لا أفعلُ إلَّا أنْ تفعلَ)، فـ (أنْ تفعل) في موضع نصب

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: (ج2/211).

(2) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص510).

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج2/76- 77).

(4) يُنظر: ابن الورَّاق، عِلَل النَّحو (ص400).

(5) يُنظر: المرجع السَّابق، ص401.

(6) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص554).

(7) يُنظر: ابن ملك، شرح التَّسهيل (ج4/24).

والمعنى (حتَّى تفعل)"[1]، ومِنَ الشَّواهد الَّتي وردتْ فيها (حتَّى) بمعنى (إلَّا أنْ) قولك: (ليس الغنيُّ باذلًا حتَّى يجودَ ممَّا أعطاه الله)، ومِنَ القرآن الكريم قوله – تعالى: ﴿. . .**وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ**. . .﴾[2].

يقول أبو البقاء العكبريُّ معلِّقًا على قوله – تعالى: (حَتَّى يَقُولَا): "أَيْ إِلى أَنْ يَقُولا، والمَعْنَى أَنَّهُما يَتْرُكانِ تَعْلِيمَ السِّحْرِ إِلى أَنْ يَقُولا (إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ)، وَقِيلَ(حَتَّى) بِمَعْنَى (إِلَّا)؛ أَيْ: (وَما يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَقُولَا)"[3].
وعلَّق محيي الدِّين الدَّرويش على كلام العكبريِّ، بقوله: "ومِنَ الغريب أنْ يزعُمَ أبو البقاء أنَّها تأتي بمعنى (إلَّا) ، ولم ترد في اللُّغة بهذا المعنى"[4].

ويرى الباحث أنَّ كلام الدَّرويش غيرَ دقيقٍ عندما زَعَمَ أنَّ تفسير أبي البقاء مِنَ الغريب، وأنَّ (حتَّى) بمعنى (إلَّا) لم يرد في اللُّغة، إذا أخذنا في الاعتبار كلامَ سيبويه ورأيَ ابن مالك في هذه المسألة، كما أنَّ الاستعمالَ العربيَّ يؤيِّدُ ما ذهب إليه النُّحاة، ومِنْ أمثلتِها في الشِّعر قول الشَّاعر:

لَـيْسَ العَطـاءُ مِـنَ الفُضـوْلِ سَـماحَةً حَتَّــى تَجــودَ، وَمــا لَــدَيْكَ قَليــلُ[5]

جاء في (الكليَّات): "ونَدَرَ مجيئُها–حتَّى– للاستثناء"، ومثَّل بالبيت المذكور، وعقَّب عليه بقوله: "أيْ: إلَّا أنْ تجودَ، وهو استثناء منقطعٌ"[6].
ذَكَرَ ابنُ مالك في (التَّسهيل): أنَّ (حتَّى) تكون بمعنى (إلَّا أنْ)[7]، وعقَّب المراديُّ على

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج342/2).
(2) [البقرة: 102].
(3) العكبريُّ، التِّبيان في إعراب القرآن (ج99/1).
(4) الدَّرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج150/1).
(5) البيت مِنَ الوافر، للمقنّع الكِندي، شاعر مقلٌّ مِنْ شعراء الدَّولة الأمويَّة، وهو في الجنى الدَّاني (ص555)، وتوضيح المقاصد (ج1250/3)، ومغني اللَّبيب (ج272/2)، وشرح شذور الذَّهب (ج528/2)، وهمع الهوامع (ج101/2)، وحاشية الصَّبَّان (ج435/3).
الشَّاهد: قوله: (حتَّى تجود)، فإنَّ (حتَّى) فيه بمعنى (إلَّا أنْ)، فـ (حتَّى)– هنا– بمعنى الاستثناء.
(6) يُنظر: الكفويُّ، الكليَّات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة (ج396/1).
(7) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص230).

البيت بقوله: "وهذا معنًى غريبٌ، وممَّن ذكرَهُ ابن هشام وحكاهُ في (البسيط) عَنْ بعضهم. ولا حُجَّة في البيت؛ لإمكانِ جَعْلِها فيه بمعنى (إلى)"[1].

وعَنِ الفرق بين (حتَّى) و(إلَّا) في الاستخدام وما يترتَّب عليه، يقول صاحب (الكليَّات): "وفرَّقوا بين (حتَّى) و(إلَّا) فيما لو قال البائع: (واللهِ لا أبيعُهُ بعشرةٍ حتَّى تزيدَ)، وزاد شيئًا أو نقص ثمَّ باعه، أو لا يبيعُهُ بعشرةٍ إلَّا بالزِّيادة أو بأكثر، فإنَّه لم يَحْنَثْ في صورة (حتَّى) لوجود غاية برِّه في الصُّورة الأولى، وهو الزِّيادة المطلقة، وَفَقَدَ شرط الحِنْثِ، وهو البيع بعشرة في الصُّورة الثَّانية، وفي صورة (إلَّا) الاستثنائيَّة يَحْنَثُ بالبيع بعشرة وبأقلِّ منها، ولا يَحْنَثُ بالبيع بزيادةٍ؛ لأنَّه شرطُ البرِّ فقط، وإنَّما حَنَثَ في البيع بعشرةٍ وبأقلِّ منها في هذه الصُّورة؛ لأنَّ الشَّائع في الاستعمال استثناءُ القليل مِنَ الكثير، وفي هذه الصُّورة يلزم استثناء الأنواع مِنْ نوع واحد، فإنَّ الزِّيادة على العشرة تتناول أنواعًا مِنَ البيع، والبيع بعشرة نوع واحد، فَيُحَوَّلُ لفظ العشرة مِنْ صدر الكلام إلى ما بعد الاستثناء؛ حذرًا ممَّا ذُكِرَ حتَّى يصيرَ التَّقدير: (لا أبيعُهُ إلَّا بالزِّيادة على العشرة) فيصحُّ الكلام"[2].

وجاء في (تاج العروس): "تأتي-حتى- (بمعنى إلَّا في الاستثناء)؛ أي: لا في الوصف ولا في الزِّيادة، هكذا قيَّدوا، صرَّح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك"[3].

مِنَ- هنا- يتَّضح للباحث أنَّ استخدام (حتَّى) في الاستثناء يعدُّ خروجًا بها عَنْ بابها الَّذي اصطلحَ عليه معظمُ النُّحاة.

المسألة الرَّابعة- وقوع (لولا) حرفَ جَرٍّ:

المشهور في (لولا) أنَّها حرفُ امتناع لوجود، وذكر ابن هشام أنَّ لـ (لولا) أربعةَ معانٍ: حرف امتناع لوجود، وللتَّحضيض والعَرْض، وللتَّوبيخ والتَّنْديم، ورابعها: الاستفهام[4]، وغير المشهور أنَّها حرفٌ مِنْ حروف الجَرِّ.

- الخلاف في (لولا): هل هي مِنْ حروف الجرِّ؟

---

(1) المراديُّ، توضيح المقاصد والمسالك (ج1250/3).

(2) الكفويُّ، الكليَّات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة (ج396/1).

(3) الزَّبيديُّ، تاج العروس (ج488/4).

(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج443/3، 452، 453، 457). والهروي، الأُزهيَّة في علم الحروف (ص166- 169).

مذهب سيبويه: أنَّها مِنْ حروف الجرِّ، لكنَّها لا تَجُرُّ إلَّا الضَّمير؛ فتقول: (لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه)، (فالياء، والكاف، والهاء) عند سيبويه مجرورات بـ (لولا)، جاء في (الكتاب): "وذلك لولاك ولولاي، إذا أَضْمَرْتَ الاسم فيه جُرَّ، وإذا أَظْهَرْتَ رُفِعَ"[1]، ومِنْ شواهده قول الشَّاعر:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَما هَوَى بأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوي[2]

وبناءً على ذلك يكونُ لهذه الضَّمائر على مذهب سيبويه محلَّان مِنَ الإعراب:

أ- في محلِّ جرٍّ بـ (لولا). ب- في محلِّ رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

جاء في (الإنصاف): "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الياء والكاف في (لولاي، ولولاك) في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحَسَنِ الأخفش مِنَ البصريِّين، وذهب البصريُّون إلى أنَّ الياء والكاف في موضع جرٍّ بـ (لولا)"[3].

وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنَّه لا يجوز أنْ يُقال (لولاي، ولولاك) ويجب أنْ يُقال (لولا أنا، ولولا أنت)، فيُؤتى بالضَّمير المنفصل[4]، كما جاء به التَّنزيل في قوله- تعالى: ﴿. . . **لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾[5]؛ ولهذا لم يأتِ في التَّنزيل إلَّا مُنْفَصِلًا[6].

وإنْ لم يردْ هذا التَّركيبُ في التَّنزيل إلَّا مُنْفَصِلًا، كما ذهب ابن الأنباريِّ فإنَّه لم يرد في (صحيح البخاري) إلَّا كذلك- أيضًا- وعدمُ ورودِهِ متَّصلًا بـ (لولا) في هذين المصدرين مِنْ مصادر التَّشريع الإسلاميِّ لا يدلُّ على عدم جوازِهِ كما ذهب أبو العباس المُبَرِّد.

هذا وقد وردت (لَوْلا أنَا) في (صحيح البخاري) في موضع واحد، وهو:

- **سُئل رسول الله، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طالِبٍ بِشَيْءٍ؟ فإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قال:**

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج373/2).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، ليزيد بن الحكم، لم يتسنَّ لي الحصول على ديوانه، وهو في الكتاب (ج374/2)، والإنصاف (ص553)، وشرح المفصَّل: (ج118/3). **الشَّاهد:** (لَوْلايَ) وقع الضَّمير بعد (لولا) فجُرَّ بها.

(3) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص548).

(4) يُنْظَر: المبرِّد، المقتضب (ج73/3).

(5) [سبأ: 31].

(6) ينظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (548).

"نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضاحٍ مِنْ نَار لَوْلا أنَا لَكان فِي الدَّرْكِ الأسْفَلِ مِنَ النَّارِ"[1].

ووردت (لَوْلا أنْتَ) في (صحيح البخاري) في موضع واحد- أيضًا- وهو:

- شُوهد النَّبيُّ- ﷺ- يوم الأحزاب ينقل التُّراب، وقد وارى التُّراب بياض بطنه، وهو يقول: "لَوْلاَ أنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا، ولاَ تَصَدَّقْنَا ولاَ صَلَّيْنَا"[2].

أمَّا (لولاي، ولولاك، ولولاه) فلم ترد واحدة منها في (صحيح البخاري) فيما وقف عليه الباحث.

خلاصة الكلام في هذه المسألة أنَّ (لولا) قد يأتي حرفَ جرٍّ شبيهًا بالزَّائد؛ لأنَّ له معنًى، وهو أنَّه حرف امتناع لوجود، لكنَّه لا يحتاج إلى مُتَعَلَّق.

المسألة الخامسة- الاستفهام بـ (لولا):

أصل الباب- المشهور- في (لولا) أنَّها حرف امتناع لوجود، جاء في (الأُزهيَّة) في معرض الحديث عَنْ (لولا): "وتكون خبرًا بمعنى امتناعِ شيءٍ لأجل شيءٍ، أو وقوع شيءٍ لأجلِ شيء، كقولك: (لولا زيدٌ لجئتُكَ)؛ أيْ: (امتناعي عَنِ المجيء إليكَ مِنْ أجل زيد)، فـ (زيد) رفعٌ بالابتداء، وخبره محذوف؛ لِعِلْم السَّامع به، وتقديره: (لولا زيدٌ حاضرٌ أو عندَكَ...لجئتُكَ)، و(لجئتك) جواب (لولا) الَّتي لا بدَّ لها مِنْ جواب"[3].

وأمَّا ابن مالك فَعَدَّ (لولا) مِنْ حروف التَّحضيض، وجَعَلَ له معنًى آخرَ هو دلالتُها على امتناع الشَّيءِ لوجود غيره، وعندها تختصُّ بالأسماء، وتقتضي جوابًا كجواب (لو) فيكون فعلًا مجزومًا بـ (لم) أو ماضيًا منفيًّا أو مثبتًا مقرونًا في الغالب بلام مفتوحة[4]، وذكر ابن هشام أنَّ لـ (لولا) أربعةَ معانٍ، **أحدها:** أنْ تدخل على جملتين: اسميَّة ففعليَّة، لربط امتناع الثَّانية بوجود الأولى، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتُكَ؛ أيْ: (لولا زيدٌ موجودٌ)[5]، وورد في (همع الهوامع): أنَّ (لولا)

---

(1) [البخاري، صحيح البخاري، باب: كُنْيَة المُشْرِك، 46/8: رقم الحديث 6208]. قَوْله: (يحوطك): مِنْ حاطه إذا حَفِظَهُ ورعاهُ. قَوْله: (فِي ضَحْضاح): القَرِيب القَعْر؛ أَيْ: رَقِيق خَفِيف، وَيُقَال: الضَّحْضاح مِنَ النَّار القَلِيل الرَّقِيق مِنْهُ. يُنظر: العينيُّ، عمدة القارئ (ج218/22).

(2) [المرجع السَّابق، باب: حَفْرُ الخندق، 26/4: رقم الحديث 2837]. (وارى) ستر وأخفى، هو يَرْتَجِزُ بِرَجَزِ عَبْدِ الله بنِ رَوَاحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أحدُ الأُمَراء فِي غَزْوَة مُؤْتَة.

(3) يُنظر: الهروي، الأُزهيَّة (ص166).

(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج114/4).

(5) يُنظر: ابن هشام مغني اللَّبيب (ج443/3).

حرفُ امتناعٍ لوجود، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتُكَ)، فامْتُنِعَ الإكرامُ لوجودِ زيدٍ[1].

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور- يتمثَّلُ في استخدَام (لولا) للاستفهام، ذكرَ أبو عبيد القاسم بن سلَّام أنَّ مِنْ معانيها: الاستفهام، وأنَّها بمعنى (هلَّا) نحو: (لولا سألتَنا)[2]، وذكر ابن هشام أنَّ لـ (لولا) أربعةَ معانٍ: حرف امتناع لوجود، وللتَّحضيض والعَرْض، وللتَّوبيخ والتَّنديم، ورابعها: الاستفهام، نحو قوله- تعالى: ﴿...فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[3][4]، وجاء في(همع الهوامع): "وترد (لولا) استفهاميَّةً"[5]، علَّق أبو حيَّان على الآية: "أيْ: هلَّا أخَّرتَ موتي إلى زمان قليلٍ"[6]، ومنه قوله- تعالى: ﴿...لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾[7]، علَّق الزَّمخشريُّ: " (لولا) بمعنى (هَلَّا)، وحكمُهُ حُكْمُ الاستفهام"[8].

وأختمُ المسألةَ بما قاله ابن عصفور في خروج (لولا) عن بابها للتَّحضيض، يقول: "وقد تخرج (لولا) عَنْ بابها فتصير للتَّحضيض، ولا يليها إلَّا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا"[9]، مِنْ- هنا- يتبينُ لك أنَّ (لولا) قد خرجت عَنْ بابها ليستَفْهَمَ بها.

المبحث الخامسة: ما كان مِنَ الحروف على خمسة أحرفٍ (الأحرف الخماسيَّة)

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- وقوع (أنَّما) بفتح الهمزة في أسلوب الحصر والقصر:

المشهور بين الدَّارسين- رأس الباب- أنَّ (إنَّما) المكسورة الهمزة مِنَ الأدوات الَّتي

---

(1) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج475/2).

(2) يُنظر: الهروي، الأُزهيَّة (ص166).

(3) [المنافقون: 10].

(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج443/3، و452، و453، و457).

(5) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج477/2).

(6) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج206/8)، ويُنظر: الزَّمخشري، الكشَّاف (ج544/4).

(7) [الفرقان: 7].

(8) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج265/3).

(9) ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجاجيِّ (ج442/2).

تُستخدمُ في أسلوب الحصر(القصر)، كما في قوله- تعالى: ﴿**إِنَّما المؤمِنُونَ إِخْوَةٌ. . .**﴾[1]، فـ (إنَّما): أصلُها (إنَّ)، دخلت عليها (ما) الزَّائدة فكفَّتها عَنِ العمل، جاء في (أوضح المسالك): "وتتَّصل (ما) الزَّائدة بهذه الأحرف، فَتَكُفَّها عَنِ العمل، وتهيِّئُها للدُّخول على الجُمَل"[2].

وغير المشهور- الخروج عَنِ الباب- يتمثَّل في استخدام (أنَّما) مفتوحة الهمزة للحصر والقصر[3]- تمامًا- مِثْل (إنَّما)، ومِنْ أمثلتها في القرآن قوله- تعالى: ﴿**. . .فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ. . .**﴾[4].

يقول سيبويه في باب (إنَّما وأنَّما): "اعلم أنَّ كلَّ موضعٍ تقع فيه (أنَّ) تقعُ فيه (أنَّما)، وما ابتُدئ بعدها صلةٌ لها، كما أنَّ الَّذي ابتُدِئَ بعدَ (الَّذي) صلةٌ له، ولا تكون هي عاملةً فيما بعدها كما لا يكون (الَّذي) عاملًا فيما بعده"[5]، قال الشَّاعر:

أَبْلِغِ الحارِثَ بنَ ظالِمِ المُوْ ... عِدَ والنَّاذِرَ النُّذورَ عَلَيَّا

أنَّما تَقْتُلُ النِّيامَ ولا تَقْ ... لُ يَقْظانَ ذا سِلاحٍ كَمِيَّا[6]

عقَّب سيبويه على البيت بقوله: "فإنَّما وقعت (أنَّما)- ههنا- لأنَّك لو قلت: (أنَّك تقتلُ النِّيام كان حَسَنًا)، وإنْ شئتَ قلتَ: (إنَّما تقتلُ النِّيام) على الابتداء، زعم ذلك الخليل"[7].

ومِنَ المواضع الَّتي جُمِعَتْ فيها(إنَّما وأنَّما) في القرآن قوله- تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ. . .**﴾[8].

---

(1) [الحُجُرات: 10].

(2) ابن هشام، أوضح المسالك (ج338/1).

(3) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص416).

(4) [المائدة: 49].

(5) سيبويه، الكتاب (ج129/3).

(6) البيتان مِنَ الخفيف، لعمرو بن الإطنابة الأنصاريِّ، وهما في الكتاب (ج129/3)، والأصول في النَّحو (ج272/1)، والسِّيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج180/2)، وشرح المفصَّل (ج56/8).

الشَّاهد فيه: (أنَّما تقتلُ النِّيامَ) فَتَحَ (أنَّما) حَمْلًا على (أبلغ)، وجعلها بمنزلة (أنَّ) لو وقعت في هذا الموقع؛ لأنَّ ما فيها صِلَةٌ، فلا تغيِّرُها عَنْ جواز الفتح والكسر فيها.

(7) سيبويه، الكتاب (ج129/3).

(8) [الكهف: 110، وفصلت: 6].

المسألة الثَّانية- مجيءُ (إنَّما) الكافة والمكفوفة حرفَ نفيٍ:

رأس الباب والمشهور يتمثَّلُ في أنَّ (إنَّما) كافَّة ومكفوفة، وهي أداة حصر وقصر عند البلاغيِّين، ذَكَرَ ابن هشام أنَّ جماعةً مِنَ الأصوليِّين والبيانيِّين زعموا أنَّ (ما) الكافة الَّتي مع (إنَّ) نافية؛ وأنَّ ذلك سببُ إفادتها للحصر، قالوا: لأنَّ (إنَّ) للإثبات و(ما) للنَّفي، فلا يجوز أنْ يَتَوَجَّها معًا إلى شيء واحد؛ لأنَّه تناقضٌ، ولا أنْ يُحْكَمَ بتوجُّه النَّفي للمذكور بعدها؛ لأنَّهُ خلافُ الواقع باتِّفاق، فتعيَّنَ صرفُهُ لغير المذكور، وصَرْفُ الإثباتِ للمذكور فجاء الحصرُ[1].

ويرفض ابنُ هشام ما ذهبوا إليه بقوله: "وهذا البحث مبنيٌّ على مقدِّمتين باطلتين بإجماع النَّحويِّين، إذ ليستْ (إنَّ) للإثبات، وإنَّما هي لتوكيد الكلام إثباتًا (كان)، مثل: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، أو نفيًا، مثل: (إنَّ زيدًا ليس بقائم)، وليستْ (ما) للنَّفي، بل هي بمنزلتِها في أخواتِها (ليتما) و(لعلَّما) و(لكنَّما) و(كأنَّما)...[2].

واستدلَّ الإمام فخرُ الدِّين الرَّازي على أنَّ(إنَّما) للحصر بأنَّ (إنَّ) للإثبات، و(ما) للنَّفي، فـ (إنَّ) لإثبات المذكور، و(ما) لنفي ما عداه، وردَّ المراديُّ كلامَ الإمام، ووصفه بأنَّهُ قولُ مَنْ لا وقوفَ له على عِلْمِ النَّحو، وهو ظاهرُ الفساد؛ لوجوهٍ منها: أنَّ فيه إخراج (ما) النَّافية عمَّا تستحقُّهُ مِنْ وقوعِها صدرًا، ومنها: أنَّ فيه الجَمْعَ بين حرفِ نفيٍ وحرف إثباتٍ بلا فاصل، ومنها: أنَّه لو كانت نافيةً لجاز أنْ تعمل فيُقال: (إنَّما زيدٌ قائمًا)"[3].

وجاء في (أمالي ابن الشَّجريِّ): "اعلم أنَّ (إنَّما) لها معنًى تنفردُ به، وذلك أنَّها تفيدُ معنى الإيجاب بعد النَّفي، كقولك: (إنَّما خرجَ أخوكَ)؛ تريدُ: (ما خرج إلَّا أخوك)؛ فلذلك جاز أنْ تقول: (إنَّما خاصمَ القومَ أنا)؛ تريد: (ما خاصم القومَ إلَّا أنا"[4].

واستخدامها حرفَ نفيٍ يعدُّ خروجًا لها عَنْ بابها، ولكي تتَّضح علاقة هذه اللَّفظة بالنَّفي الضَّمنيِّ تأمَّل- معي- ما نَسَبَهُ ابنُ فارسٍ للفرَّاء مِنْ قول: "إذا قلتَ: (إنَّما قُمْتُ) فقد نفيتَ عَنْ نَفْسِكَ كلَّ فعلٍ إلَّا القيام، وإذا قلتَ: (إنَّما قامَ أنا)، فإنَّك نفيتَ القيامَ عن كلِّ أحدٍ وأَثْبَتَّهُ لنفسِكَ"[5].

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج80/4).

(2) يُنظر: المرجع السَّابق، ج80/4- 81.

(3) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص397- ص398).

(4) ابن الشَّجريِّ. أمالي ابن الشَّجريِّ (ج564/2).

(5) ابن فارس، الصَّاحبي (ص93).

وجاء في كتاب (المفردات) معلِّقًا على (إنَّما) في قوله- تعالى: ﴿...إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ...﴾[1]: "وإذا أُدخِلَ عليه؛ أيْ: على (إنَّ) أو (أنَّ) ما يُبْطِلُ عملَهُ؛ أيْ: (ما) ويقتضي إثباتُ الحُكْم للمذكور وصرفُهُ عمَّا عداهُ، تنبيهًا على أنَّ النَّجاسةَ التَّامَّةَ هي حاصلةٌ للمختصِّ بالشِّرك"[2]، وجاء في (فتح الباري) معلِّقًا على قول النَّبيِّ- ﷺ: "إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ"[3]: "وَيُسْتَفاد منْهُ أَنَّ كلمة (إِنَّمَا) تُفِيد الحَصْر، وإِلَّا لَمَا لَزِمَ مِنْ إِثْبَات الوَلَاء[4] لِلْمُعْتِقِ نَفْيه عَنْ غَيره، وهوَ الَّذي أُرِيدَ مِنْ الخَبَر، ويُؤْخَذ مِنْهُ أَنَّهُ لا وَلاءَ لِلْإِنْسَانِ عَلى أَحَدٍ بِغيرِ العِتْق"[5].

يُفْهَمُ مِنْ كلام ابن حَجَر أنَّ التَّعبير بـ (إنَّما) أثبت الحَكُمَ للمذكور، ونفاه عمَّا سِواهُ، يقول العينيُّ: "أشارَ بكلمَة (إنَّما)- الَّتي هِيَ للحصر- إلى أَنَّ الوَلاء لِمَنْ أعتقَ، لا غير"[6].

وجاء في (همع الهوامع): "وزعم أبو عليٍّ الفارسيُّ: أنَّها نافيةٌ، واستدلَّ بأنَّها أفادتْ معها الحصر، نحو قوله- تعالى: ﴿...إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِد...﴾[7]، كإفادة النَّفي والإثبات بـ (إلَّا)"[8].

ورفض أبو حيَّان كما رفض المراديُّ أنْ تكون (ما)- هنا- نافية، بقوله: "إنَّ هذا المذهبَ هو قولُ مَنْ لم يقرأِ النَّحوَ"[9].

ولم يقفِ الأمر عند هذا الحَدِّ مِنْ خروج (إنَّما)- الَّتي تفيد الحصر والقصر- عَنْ بابها لتفيد النَّفي، وإنَّما ذهب قومٌ إلى أنَّها تحملُ معنى التَّحقير، جاء في (الصَّاحبي): "وقال قوم: (إنَّما) معناه التَّحقير، تقول: (إنَّما أنا بشر) مُحَقِّرًا لنفسك"[10].

---

(1) [التَّوبة: 28].

(2) الرَّاغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن (ج34/1).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: ذِكْرُ البيع والشِّراء على المِنْبَر، 71/3: رقم الحديث 2156].

(4) الوَلَاء: المعونة والنُّصرَة؛ والمراد به- هنا- التَّوارُث بين المُعْتِق والمُعْتَق إذا لم يكن ورثة مِنَ القرابة.

(5) ابن حجر، فتح الباري (ج192/5).

(6) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج124/13).

(7) [النِّساء: 171].

(8) السُّيوطي، همع الهوامع (ج460/1).

(9) أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرب (ج1285/3).

(10) ابن فارس، الصَّاحبي في فقه اللُّغة العربيَّة (ص93).

ولا يرى الباحث أثرًا للتَّحقير في الشَّواهد الَّتي استشهدَ بها مِنَ القرآن الكريم أو السُّنة المشرَّفة، وإنْ أفادتِ العبارة الَّتي ذكرها ابنُ فارس آنفًا نوعًا مِنَ التَّحقير، فإنَّه لم تفده (إنَّما)، ولكنَّه فُهِمَ مِنْ نسبة المتكلِّم نفسَهُ إلى البَشَر.

وبناء عليه فإنَّ كلام الفرَّاء حول (إنَّما) هو الصَّواب بعينه، فهي تفيد النَّفي إلى جانب إفادتها الحصر والقصر، وهما بمعنى واحد، فإذا قلت: (إنَّما قُمْتُ)، فقد نَفَيْتَ عَنْ نفسكَ كلَّ فعلٍ إلَّا القيام.

المبحث السَّادس: مسائل لأحكام مشتركة بين عدد مِنَ الأحرف

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى – وقوع الاشتقاق في الحروف:

رأس الباب– المشهور بين النُّحاة– يتمثَّلُ في أنَّ اللُّغة العربيَّة هي لغة الاشتقاق، والاشتقاق حاصلٌ في الأفعال والمصادر (الأسماء) على اختلافٍ بين الكوفيِّين والبصريِّين في هذه المسألة، جاء في (الإنصاف): "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ مِنَ الفعل وفرع عليه، نحو: (ضرب ضربًا، وقام قيامًا)، وذهب البصريُّون إلى أنَّ الفعل مشتقٌّ مِنَ المصدر وفرع عليه"[1].

والخروج عَنِ الباب– غير المشهور– بين الدَّارسين يتمثَّل في وقوع الاشتقاق في الحروف– أيضًا– جاء في (البحر المحيط) منسوبًا إلى ابن جِنِّيْ: "الاشتقاق كما يقع في الأسماء يقع في الحروف، فإنَّ (نَعَمْ) حرف جواب، وأرى أنَّ (نَعَمْ، وَالنِّعَمَ، وَالنَّعْمَاءَ، وَالنَّعِيمَ) مشتقَّةٌ منه، وكذلك (أَنْعَمَ) صباحًا؛ لِأَنَّ الجوابَ به محبوبٌ للقلوب، وكذلك (سَوَّفْتُ) مِنْ (سَوْف) الَّذي هو حرفُ تنفيس، و(لَوْلَيْتُ) إذا قلت له: لولا، و(لَيْلَيْت) إذَا قلت له: لَا لَا"[2].

ليس هذا فحسب، بل إنَّ كثيرًا مِنَ الأفعال مشتقٌّ مِنَ الحروف، نحو قولهم: (سألتُكَ حاجةً فلَوْلَيْت لي)؛ أي: (قلت لي: لولا)، و(سألتُكَ حاجةً فلا ليتَ لي)؛ أيْ: (قلت لي: لا)، واشتقُّوا– أيضًا– المصدر مِنَ الحرف، فقالوا: اللَّالاة واللُّولاة، وكذلك: (سَوَّفْتَ الرَّجل)؛ أي: (قلت له: سوف)، وهذا فعلٌ مأخوذٌ مِنَ الحَرْفِ[3]، قال الشَّاعر:

لَـوْ سَـاوَفَتْنا بِسَـوْفٍ مِـنْ تَحيَّتِهـا سَوْفَ العَيُوفِ لَراحَ الرَّكْبُ قَدْ قَنِعُوا قَنِعْ[4]

والتَّسْويف: التَّأْخير مِنْ قَوْلِكَ: (سَوْفَ أَفعل)[5]، ومنه أَنَّ النَّبِيَّ– ﷺ– لَعَنَ المُسَوِّفَةَ مِنَ

---

(1) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص192).

(2) الزَّركشيُّ، البحر المحيط في أصول الفقه (ج315/2).

(3) ابن جنِّي، الخصائص (ج36/2).

(4) البيت مِنَ البسيط، لتميم بن أُبَيٍّ بن مُقْبِلٍ، وهو في ديوانه (ص123. ق23 البيت16)، والكتاب (212/4)، وشرح أبيات سيبويه للسَّيرافيِّ (ج331/2)، وسِرِّ صناعة الإعراب (ج178/2)، والخصائص (ج36/2)، ولسان العرب (ج164/9). **اللُّغة:** ساوفتْنا: واعدتنا بسوف أفعل. العَيُوف: الكارِه، وقَنِعْ: أصله قنعوا، حُذِفَتِ الواو علامة المضمر. **الشَّاهد:** (ساوفتْنا) اشتقاق الفعل (ساوف) مِنْ حرف التنفيس (سوف).

(5) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب (ج164/9).

النِّسَاءِ[1].

مِنْ – هنا– يتَّضح أنَّ الاشتقاق ليس مِنْ خصائص الأسماء والأفعال فقط، وإنَّما يَطالُ الحروف– أيضًا. ولكنَّ الباحثَ يعتقدُ أنَّ العلماءَ الَّذين تحدَّثوا في هذه المسألة، واستخدموا مصطلحَ الاشتقاق ربَّما كانوا يقصدون مصطلحًا آخر هو النَّحت، وذلك ظاهرٌ مِنْ خلال الأمثلة الَّتي مثَّلوا بها.

فالاشتقاق: أَخْذُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ، أو أَخْذُ فرعٍ مِنْ أصل، جاء في (المعجم الوسيط): "الاشتقاق (في علوم العربيَّة): صوغُ كلمةٍ مِنْ أخرى حَسَبَ قوانين الصَّرف"[2]، وعرَّفه الشَّريف الجرجانيُّ[3]: "بأنَّه نزعُ لفظٍ مِنْ آخرَ، بشرط مناسبتِهما معنًى وتركيبًا، ومغايرتِهما في الصِّيغة"[4].

أمَّا النَّحت في أصل اللُّغة فهو النَّشر، والقَشْر، والبَرْي، والقطع، والاختزال، و(جنس من الاختصار)، يُقال: نحت النجَّار الخشب والعود إذا براه وهذَّب سطحه. ومثله في الحجارة والجبال[5]، وعرَّفه ابن فارس بقوله: "أنْ تُؤْخَذَ كلمتان وتُنْحَت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعًا بحظ"[6].

ويعدُّ الخليل بن أحمدَ أوَّلَ مَنْ اكتشف ظاهرةَ النَّحتِ في اللُّغة العربيَّة حين قال: "إنَّ العينَ لا تَأْتَلِفُ مع الحاء في كلمة واحدة؛ لقربِ مخرجيهما، إلَّا أنْ يُشْتَقَّ فعلٌ مِنْ جَمْعٍ بينَ كلمتين مثل (حَيَّ على) فهذه كلمة جُمِعَتْ مِنْ (حيَّ) ومِنْ (على)، ونقول منه (حَيْعَلَ، يُحيعلُ، حَيْعِلْ)"[7].

ولو عَقَدَ الباحثُ مقارنةً بين مصطلحَيْ النَّحتِ والاشتقاق لأمكنَهُ القول:

أ– الاشتقاق: ضَرْبٌ مِنْ ضروب الزِّيادة على الأصل اللُّغويِّ للكلمة، وأمَّا النَّحت: فضربٌ

---

(1) ينظر: العيني، عمدة القاري (ج185/20). المُسَوِّفَة: هي الَّتي لا تجيبُ زوجَها إذا دَعاها إلى فراشِهِ، وتدافِعُهُ فيما يريدُ منها، وتقول: (سوف أفعل). يُنظر: الحريري، دُرَّة الغوَّاص (ص266).

(2) مجمع اللُّغة العربيَّة، المعجم الوسيط (ص489).

(3) عليٌّ بن محمَّدٍ، المعروف بالشَّريف الجرجانيِّ: مِنْ كبار العلماء بالعربيَّة، له نحو خمسينَ مصنَّفًا، منها: (التَّعريفات)، تُوُفِّيَ سنةَ سِتَّ عشرةَ وثمانمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج7/5– 8).

(4) الشَّريف الجرجاني، التَّعريفات (ص27).

(5) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب (ج97/2). والزَّبيدي، تاج العروس، مادة: (ن. ح. ت).

(6) ابن فارس، مقاييس اللُّغة (ص328– ص329).

(7) الفراهيديُّ ، كتاب العين (ج60/1).

مِنْ ضروب الاختصار كما أخبر ابن فارس.

ب- الاشتقاق: يكون مِنْ كلمةٍ واحدة، إمَّا مِنَ الفعل وإمَّا مِنَ المصدر(الاشتقاق يتَّصف بإطالة بنية الكلمة)، وأمَّا النَّحتُ: فمِنْ كلمتينِ أو مِنْ جملة.

المسألة الثَّانية - (إنَّ) وأخواتها ودخول (ما) الزَّائدة عليها:

المشهور بين الدَّارسينَ- رأس الباب- أنَّه إذا دخلت (ما) الزَّائدة على (إنَّ) وأخواتها يزول اختصاصُها بالأسماء، فتدخل على الجملة الاسميَّة والفعليَّة على حدٍّ سواء باستثناء (ليت) فتبقى على اختصاصها بالأسماء، نَقَلَ سيبويه عَنِ الخليل قوله: "(إنَّما) لا تعملُ فيما بعدها"[1].

وغيرُ المشهور- الخروج عَنِ الباب- يتمثَّلُ في أنَّه إذا كانت (ما) المتَّصلة بهذه الأحرف اسمًا موصولًا أو حرفًا مصدريًّا، فلا تكفُّها عَنِ العمل، بل تبقى ناصبةً للاسم رافعةً للخبر، وإنْ لحقتْها (ما) المصدريَّة كان ما بعدها في تأويل مصدر منصوب على أنَّه اسمُ (إنَّ)، نحو: (إنَّ ما تستقيمُ حَسَنٌ)؛ أيْ: إنَّ استقامتَكَ حسنةٌ، وفي هاتين الحالتين تُكتَبُ (ما) منفصلةً، بخلاف (ما) الكافة فإنَّها تُكْتَبُ متَّصلةً[2].

وقد غَلِطَ صاحب (الجدول في إعراب القرآن) عندما مثَّل على(ما) الموصولة الَّتي يبقى عَمَلُ (إنَّ) وأخواتِها ساريًا حتَّى بعد دخولها عليها، بقوله- تعالى: ﴿**ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ**...﴾ وعقَّب بقوله: أيْ: (إنَّ الَّذي عندكم يَنْفَد) [3]، يتسائلُ الباحث أينَ هي (إنَّ) في الآية الكريمة؟! ومِنْ شواهد دخول (ما) على (ليت) دون أنْ تَكُفَّها عَنِ العملِ، قول الشَّاعر:

قالَتْ أَلا لَيْتَما هَذا الحَمامُ لَنا إِلى حَمامَتِنا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[4]

يذكرُ الشَّاعرُ في البيت زرقاءَ اليمامة، وما كان مِنْ أمرها حين نظرت إلى سِرْب القَطا، وكان عدده سِتًّا وستين، فإذا ضُمَّ إليه نصفه في العدد وأُضِيف إلى الحمامة الَّتي تملكها، تَمَّ العدد مائة، عقَّب سيبويه: "وأمَّا (ليتما زيدٌ منطلقٌ)، فإنَّ الإلغاء فيه حَسَنٌ، وقد كان رؤبةُ بن

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج138/2).

(2) يُنظر: صافي، الجدول في إعراب القرآن (ج18/7).

(3) يُنظر: المرجع السَّابق، ج347/4.

(4) البيت مِنَ الطَّويل، للنَّابغة، وهو في ديوانه (ص24)، وفي الكتاب (ج137/2)، والخزانة (ج10/ 272)، وشرح المفصَّل(ج54/8، 58)، والإنصاف (ص383)، والمغني (ج411/1).

العجَّاج ينشد هذا البيت رفعًا"[1].

والشَّاهد في البيت أنَّ (الحمام) رُوِيَ على وجهين النَّصب والرَّفع، أمَّا بالنَّصب فمِنْ وجهين: على إعمال (ليتما)، يقول ابن هشام: فمَنْ نَصَبَ (الحمام)، وهو الأرجح عند النَّحويين في نحو: (ليتما زيدًا قائمٌ)، فـ (ما) زائدة غيرُ كافَّة، و(هذا) اسمها، و(لنا) الخبر، والآخر أنْ تكون (ما) زائدةً مؤكِّدة[2].

والرَّفع مِنْ وجهين- أيضًا- يقول ابن يعيش في تخريجهما: **الأوَّل:** أنْ تكون (ما) موصولة بمعنى الَّذي، وما بعدها صِلَةُ الموصول، والتَّقدير: (أَلَا ليت الَّذي هو الحمام)، والآخر: على كفِّ (ليت) عَنِ العمل بإلغائها[3].

مِنْ- هنا- يتَّضح للباحثِ أنَّه إذا كانت (ما) المتَّصلة بـ (إنَّ) وأخواتها اسمًا موصولًا أو حرفًا مصدريًّا، فلا تكفُّها عَنِ العمل، بل تبقى ناصبةً للاسم رافعةً للخبر.

المسألة الثَّالثة- جواز تقديم معمول صلة الموصول الحرفيِّ (الحروف المصدريَّة) عليها:

بدايةً، ما الموصولُ الحرفيُّ؟

جاء في (همع الهوامع): الموصول قسمان: حرفيٌّ واسميٌّ، وضابط الموصول الحرفيِّ أنَّه يُؤوَّلُ مع صلتِهِ بمصدر، وهو خمسة أحرف[4]:

أحدها: (أنْ) بالفتح والسُّكون، وهي النَّاصبة للمضارع.

الثَّاني: (كي) وتُوْصَلُ بالمضارع؛ ولكونها بمعنى التَّعليل لزم اقترانها باللَّام ظاهرةً أو مقدَّرةً.

الثَّالث: (أنَّ) بالفتح والتَّشديد، متَّفق عليها.

الرَّابع: (لو) التَّالية- غالبًا- مُفْهِمَ تَمَنٍّ، واخْتُلِفَ فيها.

الخامس: (ما) خلافًا لقوم، منهم: المبرِّد والمازنيُّ والسُّهيليُّ وابن السَّرَّاج والأخفش في قولهم: إنَّها اسم مُفْتَقِرَةٌ إلى ضمير.

وربَّما فات السُّيوطيَّ همزةُ التَّسوية الَّتي تشكِّلُ مع الفعل بعدها مصدرًا مؤوَّلًا له محلٌّ

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج137/2).

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج78/4).

(3) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج58/8).

(4) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج264/1- 265).

مِنَ الإعراب، فهي– أيضًا– مِنَ الموصولات الحرفيَّة، كما في قوله– تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[1].

الَّذي عليه جمهور النُّحاة، ويُعَدُّ رأسًا للباب يتمثَّل في أنَّه لا يجوز تقديمُ معمول صِلَةِ الموصول الحرفيِّ عليها[2].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما ذهبَ إليه الفرَّاءُ مِنْ جواز تقديم معمول صِلَةِ الموصول الحرفيِّ عليها، وذكر أبو حيَّان قول الجمهور ومذهب الفرَّاء في هذه المسالة عند شرحه لقوله– تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ ...﴾[3]، يقول: "والَّذي يظهرُ أنَّ (إذا) مَعمولَةٌ لـ (أْن تَحْكُموا) مقدَّرة، و(أنْ تُحْكُموا) المذكورة مُفَسِّرَة لتلك المُقَدَّرَة، هذا إذا فَرَّعْنا على قول الجمهور، وأمَّا إذا قلنا بمذهب الفرَّاء فـ(إذا) منصوبة بـ (أنْ تَحكُموا) هذه الملفوظ بها؛ لأنَّه يُجِيْزُ: (يعجبُني العسلَ أنْ يشرب)، فتَّقدم معمولُ صِلَةِ (أنْ) عليها"[4].

ولا يدري الباحثُ مِنْ أينَ أتى أبو حيَّانَ بما نَسَبَهُ للفرَّاء؛ لأنَّه بعودته إلى كتاب (معاني القرآن) المنسوب للفرَّاء لم يتسنَّ له العثور على ما نُسِبَ للفرَّاء.

يقول ابْن السَّرَّاج: "ولا يجوز عِنْد الفرَّاء إذا قلت: (أقومُ كي تضربَ زيدًا): (أقومُ زيدًا كي تضربَ)"[5].

وذكر في الوقت نفسِهِ أنَّ الكِسائيَّ يجيزُهُ، وأنشد:

هَلَّا سَأَلْتِ وَخُبْرُ قَوْمٍ عِنْدَهُمْ وَشِـفاء غَيِّـكِ خـابِرًا أَنْ تَسْـأَلِ[6]

---

(1) [البقرة: 6].

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج2/293).

(3) [النِّساء: 58].

(4) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج3/685).

(5) ابن السَّراج، الأصول في النَّحو (ج2/188).

(6) البيت مِنَ الكامل، لربيعةَ بْنِ مَقْرُومٍ الضَّبيِّ، مخضرم، وهو في ديوانه (ص47. ص17. البيت42)، والأصول في النَّحو(ج2/182)، وخزانة البغداديِّ(ج8/ 433). **الشَّاهد:** تقديمُ (خابرًا) على (أنْ) وصلتها. وفي الدِّيوان بكسر الهمزة (غِيِّكِ خابِرًا إنْ تَسْأَلِ)، وعلى هذا لا شاهد.

قال الفرَّاء: "(خابرًا): حالٌ مِنَ الغَيِّ"[1]، ومنه قول الشَّاعر:

رَبَّيْتُـــــهُ حَتَّـــــى إذا تَمَعْـــــدَدَا كــانَ جَزائِــي بالعَصــا أَنْ أُجْلَــدَا[2]

قال أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ: "ولا يجوز أنْ يكون (بالعصا) في صلة (أَنْ **أُجْلَدَ**)؛ لأنَّه قد قدَّمَهُ عليه"[3]، وعلَّق ابن جِنِّيْ على البيت بقوله: "معناه: (كان جزائي أنْ أُجْلَدَ بالعصا)، فإنْ قدَّمَهُ على هذا التَّقدير فَخَطَأٌ؛ لأنَّ الباء في صِلَةِ (أَنْ)، ومُحالٌ تقديمُ شيءٍ مِنَ الصِّلة على الموصول، ولكنَّه جعلَ الباء تَبْيِيْنًا"[4].

ونَقَلَ المراديُّ عَنْ ابن مالك في (التَّسهيل) قوله: "ولا حُجَّةَ فيما اسْتُشْهِدَ به؛ لندورِهِ أو إمكان تقدير عامل مضمر"[5]، وعلَّق ابن هشام على مَنِ ادَّعى أنَّ (إذ) وقعتْ معمولَ صلةٍ للموصول الحرفيِّ (أنَّ) في قوله- تعالى: ﴿**وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ**﴾[6]، بقوله: "ولِأَنَّ معمولَ الصِّلَةِ لا يتقدَّم على الموصول"[7].

والبصريُّونَ يمنعون تقدُّمَ معمولِ صِلَةِ الموصول الحرفيِّ عليها مطلقًا؛ والسَّبب كما يقول المبرِّد: "فَإِنَّمَا الصِّلَةُ والموصولُ كاسمٍ واحِدٍ لا يتَقَدَّمُ بعضُهُ بعضًا"[8].

مِنْ- هنا- يتَّضح للباحث أنَّ الكِسائيَّ هو صاحب هذا الرَّأي وليس الفرَّاء؛ لوجود التَّعارض بين ما نقله ابن السَّرَّاج، وما نَقَلَهُ أبو حيَّان عنه.

المسألة الرَّابعة- أحرف الإقحام الخمسة صور لخروج الألفاظ النَّحويَّة عَنْ أصل بابها:

المفهوم البسيط للحرف المُقْحَمِ: أنْ يكون مذكورًا على نيَّة السُّقوط، ذكر (صاحب

---

(1) يُنظر رأي الفرَّاء في: ابن السَّراج، الأصول في النَّحو (ج188/2).

(2) البيت مِنَ الرَّجز، منسوب للعَجَّاج، وهو في شرح المفصَّل (ج151/9)، ولسان العرب(ج3/ 404)، وهمع الهوامع(ج1/ 357)، وخزانة البغداديِّ(ج433/8). **اللغة:** تَمَعْدَدَ: غَلَظَ وشَبَّ.
الشَّاهد: تَقَدُّمُ معمول الصِّلة (الجار والمجرور) على الموصول الحرفيِّ.

(3) الزَّجَّاجيُّ، اللَّامات (ص59).

(4) ابن جِنِّيْ، المُنْصف (ص130).

(5) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1236/3).

(6) [الزُّخرُف: 39].

(7) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج20/2).

(8) المبرِّد، المقتضب (ج197/3).

الأُزْهِيَّة) أنَّ أحرف الإقحام خمسة، هي[1]:

1- الواو: يقول: "اعلمْ أنَّ الواو لا تُقحَمُ إلَّا مع (لمَّ) و(حتَّى)، ولا تُقْحَمُ مع غيرِها إلَّا في الشَّاذِّ، كقولهم: (ربَّنا ولكَ الحمدُ). المعنى: (ربَّنا لك الحمد) والواو مُقْحَمَة"[2].

2- لام الإضافة في النَّفي، نحو: (لا أبا لك) والنِّداء نحو: (يا بؤسَ للحرب)[3].

3- هاء التَّأنيث كقولك: (يا طلحَةُ، أقبل)، أقحمَ الهاءَ وأجراها مَجْرى ما قبلها في الحركة؛ لأنَّه لم يَعْتَدَّ بإدخالها، ومنه قول الشَّاعر:

كِلِينِـــي لِهَـــمٍّ يَـــا أُمَيْمَـــةَ نَاصِـــبِ وَلَيْـــلٍ أُقَاسِـــيهِ بَطِـــيءِ الكَوَاكِـــبِ[4]

قال سيبويه: "اعلمْ أنَّ ناسًا مِنَ العرب قد يُثْبِتُونَ التَّاء فيقولون: (يا سَلَمَةُ، أقبلْ)"[5] .

وبناءً على كلام سيبويه فإنَّ العرب رخَّمت (سَلَمَة)، فحذفت الهاء فصار (يا سَلْمَ) فبقيت الميم مفتوحة، ثُمَّ أدخلوا التَّاءَ عليها، ولم تكن للتَّاء حركةٌ تَخُصُّها، فجعلوا حركتَها مِثْلَ حركة الحرف الَّذي قبلها، اتْبَعُوا الحركة فصار (يا سلمَةَ).

4- تكرير الاسم، كقولهم: (يا تَيْمَ تَيْمَ عديٍّ)[6]؛ أراد: (يا تَيْمَ عديٍّ)، أقحم الثَّاني.

---

(1) يُنظر: الهروي، الأُزْهِيَّة (ص236- ص238).

(2) المرجع السَّابق، ص236.

(3) هذه قطعة مِنْ بيت لسعيد بن مالك، وتمامه:

يـــا بُـــؤْسَ لِلْحَـــرْبِ الَّتـــي وَضَـــعَتْ أَراهِـــطَ فاسْـــتَراحوا

ذكره سيبويه في: (باب يُكَرَّرُ فيه الاسم في حال الإضافة) (ج207/2).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، للنَّابغة الذُّبيانيِّ، وهو في ديوانه (ص40 البيت2)، والكتاب (ج208/2، 277؛ ج382/3)، والأُزْهِيَّة (ص237)، وشرح المفصَّل (ص12/2، 107)، ورصف المباني (ص161). **الشَّاهد:** إدخال (تاء) بعد حذف التَّاء الَّتي كانت في (**أُمَيْمَة**) للتَّرخيم. ويقولون: هي مُقْحَمَة؛ أيْ: مُدْخَلة.

(5) سيبويه، الكتاب (ج242/2).

(6) هذه قطعة مِنْ بيت لجرير، وتمامه:

يـــا تَـــيْمَ تَـــيْمَ عَـــديٍّ لا أبـــا لا يُلْقِيَـــنَّكُمُ فـــي سَـــوْءَةٍ عُمَـــرُ

ذكره سيبويه في: (باب يُكَرَّرُ فيه الاسم في حال الإضافة) (ج205/2).

5- ذِكْرُ المضاف على طريقة التَّوكيد، كقولهم: (كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ)[1]؛ أراد: (كما شَرِقَتْ القَناةِ)، فأقحم الصَّدر.

وعودةٌ للواو الَّتي مَثَّلَ لها الهرويُّ بقوله- تعالى: ﴿...**حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**...﴾[2]، **والمعنى:** (حتَّى إذا جاؤوها فُتِحَت أبوابها)، فتكون (فُتِحَت) جواب (حتَّى)، ومنه قول الشَّاعر:

فَلَمَّـا أَجَزْنَـا سَـاحَةَ الحَـيِّ وانْتَحـى بِنَـا بَطْـنُ حِقْـفٍ ذِي قِفَـافٍ عَقَنْقَـلِ[3]

قال الخطيب التَّبريزيُّ: "ذكر بعضُهم أنَّ جواب (لمَّا) قوله: (انْتَحى بِنا)، والواو مُقْحَمَة، ويجوز أنْ تكون الواو غيرَ مُقْحَمَةٍ ويكون الجوابُ محذوفًا، ويكون التَّقدير: فلمَّا أجزنا ساحةَ الحَيِّ أَمْنًا"[4]، وجاء في (شرح الرَّضي على الكافية): "وهذه الحروف الثَّلاثة- الواو، والفاء، وثُمَّ- تجيئُ عند الأخفش زائدةً؛ والبصريُّونَ يؤولوِّنَ فيما يَقْبَلُ التَّأويل صيانةً للحروف مِنَ الزِّيادة"[5] .

وهذه مسألةٌ خلافيَّةٌ بينَ البصريِّينَ والكوفيِّينَ، جاء في (الإنصاف): "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الواو العاطفة يجوز أنْ تقع زائدةً، وإليه ذهبَ أبو الحَسَنِ الأخفش وأبو العبَّاس المُبَرِّد وأبو القاسم بن بُرْهَان مِنَ البصريِّين، وذهب البصريُّونَ إلى أنَّه لا يجوز"[6].

وساق كلُّ فريقٍ أدلَّتَهَ لِيُثْبِتَ صحَّة ما يقول؛ أمَّا الكوفيُّون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: الدَّليل على أنَّ الواو يجوز أنْ تقعَ زائدةً أنَّه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله- تعالى- وكلام العرب[7]،

---

(1) هذه قطعة مِنْ بيت للأعشى، وتمامه:

وتَشْرَق بالقول الّذي قد أذَعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

ذكره سيبويه في: باب يُكَرَّرُ فيه الاسم في حال الإضافة (ج52/1).

(2) [الزُّمَر: 73].

(3) البيت مِنَ الطَّويل، مِنْ معلَّقةِ امرئ القيس بن حُجْر الكنديِّ المشهور، وهو في ديوانه (ص15، رقم البيت 28) دار المعارف، والإنصاف (368)، وشرح الرَّضي على الكافية (ج393/4).

اللُّغة: في خزانة البغدادي: قال الأصمعي: أَجَزْنَا: قطعنا. والسَّاحة: الفِناء. وانتحى: اعترض، والحِقْف: المعوجُّ. والقِفاف: جمع قُف، وهو ما ارتفع مِنَ الأرض وغَلظَ. والعَقَنْقَل- بوزن سَفَرْجَل- المنعقد المتداخل.

الشَّاهد: الواو في قوله: (وانتحى) زائدة عند الكوفيِّين، وهي عند البصريِّين للعطف، وجواب (لمَّا) محذوف لِعِلْمِ السَّامع.

(4) التَّبريزيُّ، شرح القصائِد العشر (ص27).

(5) الرَّضي الأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية (ج392/4).

(6) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص366).

(7) المرجع السَّابق، ص366.

وأمَّا البصريُّون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: الواو في الأصل حرفٌ وُضِعَ لمعنًى؛ فلا يجوزُ أنْ يُحْكَم بزيادتِهِ مهما أمكن أن يُجْزَى على أصله، وقد أمكن- ههنا[1].

وقد أجاب ابن الأنباريِّ عَنْ كلمات الكوفيِّين ممَّا لا يتَّسع المجال لذكره- هنا[2]، فمن أراد الاستزادة فعليه الرُّجوع إلى هذه المسألة في الصَّفحات الَّتي تمَّ تحديدها- هنا- مِنَ المؤلَّف المذكور.

(1) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص367).

(2) يُنظر: المرجع السَّابق، ص367- ص370.

الفصل الثَّاني:
المَبْنِيَّات مِنَ الأسماء والأفعال

المبحث الأوَّل: المَبْنِيَّات مِنَ الأسماء

المطلب الأوَّل: أسماء الإشارة

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- أسماء الإشارة وأسماء الموصول بين الإعراب والبناء:

معلوم بين النُّحاة ودارسي النَّحو أنَّ أسماءَ الإشارةِ وأسماءَ الموصولِ مِنَ المبنيَّات، ويرى الجرجانيُّ أنَّ أسماءَ الإشارةِ إنَّما بُنِيَتْ لمخالفتها سائرَ الأسماءِ في عدم لزوم المسمَّى، ويضرب مثالًا توضيحيًّا مقنعًا جميلًا مدلِّلًا على صحَّةِ رأيه، يقول: ألَا ترى أنَّك إذا قلت: (هؤلاءِ أخوتُك)، فأشرتَ على جماعة حاضرين، ثمَّ زالوا عَنْ حضرتِكَ، لم يبقَ عليهم هذا الاسم، إذ لا تقول: (هؤلاءِ أخوتُك)، وهم غُيَّبٌ، والأسماء أصلُها أنْ تلزمَ المسمَّيات، أَلَا ترى أنَّ الرَّجل والفرس لا زمان لِمَا وُضِعا عليه في أوَّل الأحول؛ وكذا نحو: (زيد)؛ لأنَّك إذا سمَّيت إنسانًا بـ (زيد) لم تنتقل عنه هذه اللَّفظة، فلمَّا خالف (هؤلاءِ) سائر الأسماء وخرج عَنْ موضوع الاسم غُيِّر لفظُهُ وعُدِلَ به عَنْ منهاج الإعراب الَّذي يكون للأسماء الأصليَّة إلى منهاج الحروف وهو البناء[1].

بيتُ القصيد في كلام الجرجانيِّ الَّذي ذُكِرَ- هنا- يستدلُّ به الباحثُ على أنَّ أسماءَ الإشارةِ وكذلك أسماء الموصول مبنيَّةٌ لسببٍ (ما)، وأنَّ صيغةَ المثنى لهذا النَّوع مِنَ الأسماءِ معربةٌ لسببٍ (ما)، سيتمُّ التَّعرُّف عليه، وهذه الصِّيغةُ قد بَقَتْ على أصلِها، وهو أنَّ الأصل في الأسماء هو الإعراب.

ولماذا أُعربَتْ (هذان) و(هاتان) مع أنَّهما مِنْ أسماء الإشارة المبنيَّة، وأُلحقَتْ بالمثنى؟

يرى الجَوْجَرِيُّ أنَّ هذين الاسمين ضَعُفَ فيهما السَّبب الَّذي كان سببًا في بناء باقي أخواتها، يقول: "ثُمَّ إنَّ مِنْ أسماء الإشارةِ ما ضَعُفَ السَّببُ فيه فأُعْرِب كـ (هذان) و(هاتان)"[2].

ويقول – أيضًا: "واسْتَثْنَى المصنِّف- ابن هشام- لفظتين مِنْ أسماء الإشارة وهما (ذانِ) و (تانِ) ولفظتين مِنَ الموصولات، وهما (اللَّذان) و (اللَّتان)، فإنَّها معربةٌ بإعراب المثنَّى، لِمَا

---

(1) يُنظر: الجرجاني عبد القاهر، المُقْتصد (ج140/1).

(2) الجوجري، شرح شذور الذَّهب (ج273/1).

عارضَ سببُ البناءِ مِنْ مجيئِها على صورةِ التَّثنيةِ الَّتي هي مِنْ خصائص الأسماء"[1]، ولم يغفلْ ابنُ مالكٍ الحديثَ عَنْ هذِهِ المسألةِ، جاء في (شرح التَّسهيل): "يُحَدُّ اسمُ الإشارةِ بأنَّه: (الدَّالُّ بالوضع على مسمًّى وإشارة إليه)؛ واستحقَّ البناءَ لِتَضَمُّنِهِ معنًى مِنَ المعاني الحرفيَّة، وإذا كان الاسم يستحقُّ البناء لِتَضَمُّنِ معنى حرف لم يُسْتَغْنَ به عَنْ وضعِهِ، كاسم الاستفهام، فبناءُ ما تضمَّنَ معنى حرفٍ اسْتُغْنِيَ عنه به كاسمِ الإشارةِ أحقُّ وأولى"[2].

وَعَقَّبَ على سببِ بناءِ اسمِ الإشارةِ، بقوله: "وهذا السَّببُ يقتضي بناءَ كلِّ اسم إشارة، ولكنْ عارضَهُ في (ذين وتين) شبههُما بمثنَّياتِ الأسماء المتمكِّنة، فأُعْرِبَا"[3].

وأمَّا شارحُ ألفيَّةِ ابن معطٍ فيقول: "لمَّا كان البناءُ طارئًا على الأسماء؛ لكونِ أصلِها الإعراب، لم يكن لها بُدٌّ مِنْ عِلَّةٍ تُوجِبُ عَروضَهُ لها، واخْتُلِفَ فيها، قال ابن معطٍ إنَّها لِعِلَّتينِ: شَبَهُ الحرف، ووقوعُهُ موقع الفعل"[4]، وأمَّا ابن جِنِّيْ فيرى لذلك عِلَّةً واحدةً- فقط- هي: إنَّها شَبَهُ الحرف[5].

مِنْ خلال أقوال العلماء المذكورة يتبيَّن لك أنَّ الأصل في أسماءَ الإشارةِ وأسماءَ الموصولِ- البناء، وأنَّ إعراب (هذان، هاتان، اللَّذان، واللَّتان) يُعَدُّ خروجًا عَنْ هذا الأصل.

المسألة الثَّانية- (هذا، وهذه) مِنْ أخوات (كان):

أسماءَ الإشارةِ أسماء مبنيَّةٌ عدا (هذان وهاتان)، تعربانِ إعرابَ المثنى؛ لأنَّهما مُلْحَقَتانِ به، فهي معمولاتٌ تتأثَّرُ بغيرها، ولا تؤثِّر هي في غيرها، ولها محلٌّ مِنَ الإعراب.

رأس الباب والمشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو أنَّهما(هذا وهذه) اسْمَا إشارة مِنَ المبنيَّات[6]، وحدَّها ابن مالك في (التَّسهيل) بقوله: (ما وُضع لمسمًى وإشارة إليه)[7]، وعرَّفها

---

(1) الجوجري، شرح شذور الذَّهب (ج273/1).

(2) ابنُ مالكٍ، شرح التَّسهيل (ج152/1).

(3) المرجع السَّابق، ج152/1.

(4) القوَّاس، شرح ألفيَّة ابن معطٍ (ج48/1).

(5) يُنظر: ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج192/2).

(6) يُنظر: ابن جِنِّي، اللُّمع (ص104). والزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص180)، وابن يعيش، شرح المفصَّل (ج126/3). وابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج314/1). وابن هشام، أوضح المسالك (ج139/1). والسُّيوطي، همع الهوامع (ج357/1). البصريُّون يسمُّونَها (أسماء الإشارة) و(الأسماء المبهمة)- أيضًا- أمَّا الكوفيُّون فيسمُّونها (حروف المِثْل).

(7) ابن مالك، التَّسهيل (ص39).

خالدٌ الأزهريُّ بقوله: "هي كلُّ اسمٍ دلَّ على مسمًّى وإشارة إليه"[1].

يقول أحد شُرَّاح (شذور الذَّهب): "مِنْ مبنيَّات الأسماءِ أسماءُ الإشارة. والسَّبب في بنائها شبهُها بالحرف في المعنى؛ لأنَّها أدَّت معنًى مِنَ المعاني وهو الإشارة، والمعاني حقُّها أنْ تُؤَدَّى بالحروف، فإذا أَدَّى اسمٌ مِنَ الأسماء معنًى مِنَ المعاني بُنِيَ، سواء وُضِعَ لذلك المعنى حرفٌ كالشَّرط مثلًا، أم لم يُوضَعْ له حرف كالإشارة"[2]، وهذا هو تعليل الجمهور لبنائها[3].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما ذهب إليه الكوفيُّون- الفرَّاء- مِنْ أنَّهما (هذا وهذه) إذا أُرِيْد بهما التَّقريب[4] كانَا مِنْ أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، ومثَّلوا لهما: (كَيْفَ أخافُ الظُّلَمَ وهذا الخليفةُ قادمًا)، وجعلوا منه قوله- تعالى: ﴿**قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا . . .**﴾[5] حسب قراءة الجمهور بنصب (شَيْخًا) على أنَّها خبر لاسم الإشارة، وقوله- تعالى: ﴿**وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا . . .** ﴾[6]، وغيرها مِنَ الشَّواهد، وكذلك كلُّ ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة، لا ثانيَ له في الوجود، نحو: (هذا ابنُ صياد أشقى النَّاس)، فيعربون (هذا) تقريبًا، والمرفوع اسم التَّقريب، والمنصوب خبر التَّقريب[7].

وواضح أنَّ احتياج (هذا، وهذه) إلى اسمٍ وخبر غيرُ مشهور، وهو في الوقتِ نفسه يُعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

---

(1) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج142/1).

(2) الجَوْجَري، شرح شذور الذَّهب (ج273/1).

(3) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج126/3).

(4) المنصوب على التَّقريب مصطلح كوفي يُراد به: إعمال أسماء الإشارة في الجمل الاسميَّة عَمَلَ (كان)، فيرتفع ما كان مبتدأً على أنَّه اسم للتَّقريب ويُنْصَبُ الخبر على أنَّه خبرٌ له.

(5) [هود: 72].

(6) [الأنعام: 126].

(7) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج359/1- 360).

المسألة الثَّالثة- هل سمعتَ بـ (لام) التَّكثير؟

المشهور في لام (ذلكَ وتلكَ) أنَّها لام البعد[1]، وهذا ما عليه معظم النُّحاة، وهو يشكِّل رأس الباب، وغير المشهور لام التَّكثير، وهذا فيه خروج عمَّا اصطلح عليه النُّحاة.

ذكرَ الزَّجَّاجيُّ إحدى وثلاثين لامًا، ومنها: لام التَّكثير[2]، جاء في (اللَّامات): "لام التَّكثير هي المزيدة في (ذلك)، والاسم منه عند البصريِّين (ذا)، واللَّام للتَّكثير، والكاف للخطاب، ولا مَوْضِعَ لها مِنَ الإعراب"[3]، وعندما تحدَّث عَنِ اللَّام الزَّائدة، أدخل ضمنها لام التَّكثير[4].

ونَسَبَ الزَّجَّاجيُّ لام التَّكثير إلى الفرَّاء وجميع الكوفيِّين، وقال: "وهي وإنْ كانت تكثيرًا، فقد أفادتْ فائدةً ولم تُزَدْ هَدْرًا"[5].

وعُدْتُ إلى (معاني القرآن) للفرَّاء فلم أجدْ ما نسبه إليه الزَّجَّاجيُّ، ولم أجد ذلك في أيِّ مصدرٍ مِنَ المصادر الموثوقة فيما رجعْتُ إليه.

يعتقد الباحث أنَّ استخدام مصطلح (لام التَّكثير) خاصٌّ بأبي القاسم الزَّجَّاجيِّ، استخدمه في كتابه (اللَّامات) كما رأينا، ولم أجده عند نحويٍّ آخر غيرِه، لا في القديم، ولا في الحديث، غيرَ أنَّ ابنَ الأنباريِّ ذكر في (الإنصاف) مصطلح (التَّكثير)، ونسبه إلى الكوفيِّين، وهو واقع في اسمَيْ الموصول (ذي)، و(الَّذي) جاء في الإنصاف: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الاسم في (ذا، والَّذي) الذَّال وحدَها، وما زيد عليها **تكثير** لهما"[6].

---

(1) كثيرًا ما نسمع المعربينَ لاسم الإشارة (ذلك)- مثلًا- ما يردِّدون: (ذا) اسم إشارة، واللَّام: للبعد، والكاف: حرف خطاب. فما هي لام البعد؟ لام البعد: لام تتوسَّط – كما نرى- بين اسم الإشارة وكاف الخطاب، وتفيد (البعد)، واستعمالها مع الكاف ربَّما أفاد مبالغةً في البُعْد، وتأتي مع أسماء الإشارة المفردة، نحو: (ذلك، وتلك) بشرط تَجَرِّدها مِنْ حرف التَّنبيه (ها)، وأصل هذه اللَّام أنْ تكون ساكنةً، فلمَّا قالوا: (ذلك) التقى ساكنان، الألف واللَّام، فكسروا اللَّام للتَّخلص مِنْ التقاء السَّاكنين، أو فرقًا بينها وبين لام الجَرِّ، وكانت الحركة هي الكسرة؛ لأنَّها الأصل في التَّخلص مِنِ التقاء السَّاكنين. يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح (ج145/1).

(2) يُنظر: الزَّجاجيِّ، اللَّامات (ص32).

(3) المرجع السَّابق، ص131.

(4) المرجع نفسه، ص149.

(5) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص535).

(6) الزَّجَّاجيِّ، اللَّامات (ص131).

ولا ننسي (رُبَّ) التَّي قد تكون للتَّقليل، وقد تكون للتَّكثير[1]، وقد تُزَاد لام التَّكثير في (أولئك)، فيقال: (أولا لك) كما في قول الشَّاعر:

أُولا لِكَ قَوْمي لَمْ يَكونوا أُشَابَةً وَهَــلْ يَعِــظُ الضِّــلِّيلُ إِلَّا أُولا لِكــا[2]

وقد تُشَدَّدُ (أَلَا لَكَ) فيُقال: (أَلَّا لك).

المسألة الرَّابعة- مجيء (ذا) اسمًا موصولًا:

المشهور في استعمال كلمة (ذا) في اللُّغة أنَّها إشارةٌ[3].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في استعمال(ذا) اسمًا موصولًا، وهذا الاستعمال أقلُّ شهرةً، إذ تكون اسمَ موصولٍ مشتركًا بشرط أنْ يتحقَّق لجملتها الصِّفتان الآتيتان[4]:

أ- أنْ يتقدَّم عليها أحد اسمَيْ الاستفهام (مَنْ) أو (ما).

ب- أنْ يبقى لكلٍّ مِنْ اسم الاستفهام (مَنْ)، و(ما) واسم الموصول (ذا) استقلاله، فيعدَّان كلمتين مستقلَّتين، فإذا اندمجتا معًا وأصبَحَتَا كلمةً واحدةً بمعنى (أيِّ شخص)، أو: (أيِّ شيء) خرجتْ كليَّةً مِنْ باب الموصول.

لاحظ وتأمل الشَّواهد الآتية:

مِنَ القرآن الكريم قوله- تعالى: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً**. . .﴾[5]، ومنه قوله- تعالى: ﴿**وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً**﴾[6].

عقَّب صاحب (التَّحرير والتَّنوير): "و(ذا) مِنْ قوله: (ماذا) إشارة عُوْمِلَتْ معاملةَ الموصول؛ لأنَّ أصل: (ماذا قال؟): (ما هذا الَّذي قال؟) فلمَّا كَثُرَ استعمالُها بدونِ ذِكْرِ اسم

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني: (ص439).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، نسبه ابن يعيش للأعشى، ولم أجده في ديوانه، وهو في اللَّامات (ص132)، وشرح المفصَّل (ح6/10)، وشرح التَّصريح (ح146/1)، والشَّنقيطيُّ، الدُّرر اللَّوامع (ح128/1). **اللُّغة:** الأُشابَة: الأخلاط مِنَ النَّاس. الضِّلِّيلُ: كثير الضَّلال.

الشَّاهد: (أُولا لِكَ) زيادة لام التَّكثير في (أولئك).

(3) يُنظر: سيبويه ، الكتاب (ج5/2).

(4) يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص189- 192).

(5) [البقرة: 245].

(6) [النَّحل: 30].

الموصول قيل: إنَّ (ذا) بعد الاستفهام تصير اسم موصول"[1] ، ومنه قول الشَّاعر:

وَقَصــيدَةٍ تَــأْتي المُلُــوْكَ غَريبَــةٍ قَــدْ قُلْتُهــا لِيُقَــالَ مَــنْ ذا قَالَهَــا[2]

ومنه قول شاعر آخر:

أَلَا إِنَّ قَلْبــي لَــدَى الظَّــاعِنينَ حَــزينٌ فَمَــنْ ذا يُعَــزِّي الحَزينَــا[3]

المسألة الخامسة- بناء اسم الإشارة (هؤلاء) على الضَّمِّ:

المشهور يتمثَّلُ في أنَّ اسم الإشارة (هؤلاء) مبنيٌّ على الكسر.

تأمل- معي- ما قاله الجَوْجَريُّ عَنْ حركة البناء في (هؤلاءِ): "وكُسِرَت (هؤلاءِ) في اللُّغة المشهورة للتخلُّص منه- مِنْ التقاء السَّاكنين- بالحركة الأصليَّة فيه"[4].

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور- يتمثَّل فيما حكاها قطرب، وهي لغة مَنْ ضَمَّ الهمزة مِنْ (هؤلاء)؛ أيْ: بناؤها على الضَّمِّ.

يقول الجوجري: "ومَنْ ضَمَّ فقد راعى حركة الأوَّل"[5]؛ أيْ: مَن بَنى هؤلاءِ على الضَّمِّ، وهي لغة حكاها قطرب[6]. وقوله: "راعى حركة الأوَّل"؛ أي: حركة الحرف الأوَّل، وهو الهمزة الأولى في (أولاء).

---

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير (ج190/22).

(2) البيت مِنَ الكامل، للأعشى يمدح شِعرَهُ، وهو في ديوانه (ص27. البيت 10)، وأساس البلاغة (ج206/1)، وشرح شذور الذَّهب لابن هشام (ص189)، وشرح قطر النَّدى لابن هشام- أيضًا- (ص104)، وإعراب القرآن وبيانه (ج183/8). **الشَّاهد:** (مَنْ ذا قَالَهَا) فإنَّ (ذا) اسم موصول بمعنى (الَّذي)، وقد استوفى الشَّرطين اللَّازمينِ لاستعمالِهِ اسمًا موصولًا.

(3) البيت مِنَ المتقارب، لأميةَ بن أبي عائذ الهُذليِّ، وهو في أوضح المسالك (ج166/1)، والوافي بالوفيات (ج228/9)، وشرح التَّصريح (ج164/1)، وخزانة الأدب (ج436/2).

الشَّاهد: في البيت قوله (فَمَنْ ذا يُعَزِّي الحَزينَا) فإنَّ (ذا) بمعنى (الَّذي)، وهي اسم موصول، وقد استوفَتِ الصِّفتينِ اللَّازمتينِ لاستعمالها كذلك. (فمن ذا) الفاء للتَّفريع، و(مَنْ) مبتدأ، و(ذا) خبر.

(4) الجوجري، شرح شذور الذَّهب (ج1/273).

(5) المرجع السَّابق، ج1/273.

(6) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج1/2241).

المسألة السَّادسة– تنوين الكسر في اسم الإشارة (هؤلاءٍ):

رأس الباب والمشهور أنَّ اسم الإشارة للجمع (هؤلاء) مبنيٌّ على الكسر، ولا يُنَوَّن، يقول ابن عقيل: "بُنِيَتْ أسماءُ الإشارة؛ لِشَبَهِها في المعنى حرفًا مُقَدَّرًا"[1].

يقول المحقِّقُ مُحيي الدِّين عبد الحميد في هامش الصَّفحة نفسها: "نُقِلَ عَنْ أبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّ أسماءَ الاشارةِ مبنيَّةٌ؛ لأنَّها مِنْ حيث المعنى أُشْبِهَتْ حرفًا موجودًا، وهو (أل) العهديَّة، فإنَّها تشير إلى معهود بين المتكلِّم والمخاطب، ولمَّا كانت الاشارة – هنا– حسيَّةً وفي (أل) العهديَّة ذهنيَّة لم يرتضِ المحققونَ ذلك، وذهبوا إلى ما ذكره الشَّارح مِنْ أنَّ أسماء الاشارة بُنِيَتْ، لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًّا"[2].

الخروج عن الباب– غير المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو– ورود اسم الإشارة (هؤلاءٍ) منوَّنةً، وأطلقوا عليه اسم (تنوين الشُّذوذ)، جاء في (همع الهوامع): "وزاد بعضهم: وتنوينُ شذوذٍ، كقول بعضهم: (هؤلاءٍ قومُكَ)، حكاه أبو زيد الأنصاري"[3]. **وفائدته:** مجرد تكثيرِ اللَّفظ، كما قيل في أَلِفِ (قَبَعْثَرَى)[4].

وجاء في (الجنى الدَّاني): "وأمَّا التَّنوين في (هؤلاءٍ) في الإشارة، فهو خارج عَنْ أقسام التَّنوين؛ فلذلك سمَّاه بعضُهم التَّنوين الشَّاذ"[5]، ونَسَبَ المرادي لابن مالكٍ قوله: "التَّحقيق أنَّه (نون) زِيدتْ في آخر(هؤلاء) كنون (ضَيْفَن)، وليس بتنوين"[6]. وعقَّب ابن هشام على ما ذكره ابن مالك قال: "وفيما قاله نَظَرٌ؛ لأنَّ الَّذي حكاه[7] سمَّاهُ تنوينًا، فهذا دليل منه على أنَّه سَمَعَهُ في الوصل دون الوقف ونون (ضَيْفَن)[8] ليست كذلك"[9].

هذا ولم يعثر الباحث على شواهد للتَّنوين الشَّاذ، لا في كلام منظوم، ولا منثور.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج32/1).

(2) المرجع السَّابق، ج32/1. الهامش.

(3) السُّيوطي، همع الهوامع: (ج520/2).

(4) الألف في هذا اللَّفظ ليست للتَّأنيث، وإنَّما هي لتكثير اللَّفظ. ومعنى (قَبَعْثَرَى): الجَمَل العظيم، والأنثى: قَبَعْثَراة. وقيل غير هذا. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب: (70/5).

(5) المرادي، الجنى الدَّاني: (ص149).

(6) المرجع السَّابق، ص149.

(7) أيْ: حكاهُ في (هؤلاء).

(8) أي: لا تستقيم المقارنة الَّتي ذكرها ابن مالك بين (ضَيْفَن) و(هؤلاءٍ)؛ لأنَّ نون الأولى تَثْبُتُ في الوقف والوصل، وتنوين (هؤلاءٍ) يسقط في الوقف.

(9) ابن هشام، مغني اللَّبيب: (ج520/2).

المطلب الثَّاني: الضَّمائر

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- (أنت) مركَّبة مِنْ حرف واسم:

المشهور يتمثَّل في أنَّ (أنت) إمَّا أنْ يكون ضميرًا منفصلًا[1]، قد يقع في محلِّ رفع أو نصب، ولا يقع في محلِّ جرٍّ، وإمَّا أنْ يكون ضميرَ فصلٍ[2]؛ أيْ: أنَّه يَفْصِلُ بين ركنَيْ الجملة، وهو نوع مِنْ ضمائر الرَّفع.

وغير المشهور يتمثَّل في أنَّ (أنت) مركَّب مِنْ حرف واسم. جاء في (الجنى الدَّاني): "وأمَّا تاء الخطاب، فهي التَّاء اللَّاحقة للَّضمير المرفوع المنفصل، نحو: (أنتَ وأنتِ)، فالتَّاء في ذلك حرف خطاب و(أنْ) هو الضَّمير، هذا مذهب الجمهور"[3].

المسألة الثَّانية- التَّاء المكسورة: ضمير متَّصل يُخاطَبُ به المفرد والاثنين والجمع:

المشهور بين النُّحاة- رأس الباب- يتمثَّل في أنَّ التَّاء المكسورة ضمير متَّصل(أنتِ فَعَلْتِ)[4]، مبنيٌّ على الكسر في محلِّ رفع فاعل أو نائب فاعل، ويُخاطَب بها المفردة المؤنَّثة (المخاطبة) كما في قولك مخاطبًا: (أَشَرِبْتِ اللَّبنَ؟) و(بُوركْتِ على هذا العطاءِ الطَّيِّب).

ولا تكونُ إلَّا ضميرًا للرَّفع؛ لأنَّها لا تكون إلَّا فاعلًا أو نائبَ فاعل. تقول: (شَرِبْتِ، ووُلِدْتِ)، كما قال ابن مالك: "وانفرد الرَّفع بـ (التَّاء) على حسب أحوالِها"[5].

وهذا الضَّمير المتَّصل (التَّاء) بصفة عامَّة لا ينفكُّ عَنْ اتِّصاله بكلمة، ولكلٍّ مِنَ المتكلِّم والمخاطب والغائب، مذكَّرِهِ ومؤنَّثِهِ ومفردِهِ ومثناه ومجموعِهِ، وهذا الضَّمير المتَّصل مِنَ المعارف الَّتي ذكرها النَّحاة، وهو لا يُصَغَّر، لا هو، ولا غيره مِنَ الضَّمائر[6].

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص418).

(2) يُنظر: الزَّمخشريُّ ، المفصَّل في صنعة الإعراب (ص172).

(3) المرادي، الجنى الدَّاني (ص58).

(4) تُنظر هذه المسألةُ في: ابن جِنِّيْ، اللُّمع في العربيَّة (ص101)، والزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص166)، وابن هشام أوضح المسالك (ج110/1)، والأزهريُّ، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج105/1).

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج226/1).

(6) يُنظر: الرَّضي، شرح شافية ابن الحاجب (ج289/1).

ويعلِّل ركن الدِّين الأستراباذيُّ عدمَ قبولِ الصَّرفيِّين لتصغير الضَّمائر بقوله: "ورفضوا تصغيرَ الضَّمائرِ؛ لأنَّ منها ما لا يمكنُ تصغيرُهُ، وهو الَّذي على حرفٍ واحدٍ أو حرفين، فَحُمِلَ الباقي عليه؛ اطِّرادًا للباب"[1].

مِنْ- هنا- يتَّضح لك أنَّ عدم تصغير الضَّمائر يمثِّل رأس الباب، وأنَّ هذه المسألة لم تخرج عَنْ بابها، فلم تُصَغَّرْ حتَّى الضَّمائر الَّتي هي على أكثر مِنْ حرفين؛ ويؤكِّد ذلك عدم ورودها مصغَّرةً عَنِ العرب.

ولا تتَّصلُ هذه الضَّمائرُ إلَّا بالفعل الماضي، وكما يقول الرَّضي: "فلمَّا اتَّصلتِ الضَّمائر المرفوعة المتحرِّكة بها؛ أيْ: بالأفعال الماضية، وَجَبَ تسكينُ اللَّام- لام الفعل- لِمَا هو معلوم"[2].

وكما يقول ابن الصَّايغ: "فإنَّ مِنْ عَلائِم[3] الفعل دخولَ الضَّمائر على آخره؛ كتاء المتكلِّم، وهي إذا كانتْ لمتكلِّمٍ مبنيَّةً على الضَّمِّ، ويستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث؛ فإنْ كانت لمخاطبٍ فُتِحَتْ مع المذكَّر وكُسِرَتْ مع المؤنَّث"[4].

وهذه الضَّمائر مبنيَّة؛ "وبُنِيَتْ لشبهها بالحرف في الوضع؛ لأنَّ أكثرَها على حرفٍ واحد أو حرفين، فأُشْبِهَتْ باء الجرِّ ولامَهُ وواوَ العطف وفاءه"[5].

وهذه التَّاء مِنْ أعرف الضَّمائر، يقول الأشموني: "وأعرفُ الضَّمائرِ ضميرُ المتكلِّم، ثمَّ المخاطب، ثمَّ الغائب"[6].

وغير المشهور- الخروج عَنِ الباب- يتمثَّلُ في أنْ يُخاطب بهذه التَّاءِ المفردَ والاثنينِ والجموعَ بأنواعها، ناهيكَ عَنْ المؤنَّثةِ المفردةِ، كيف ذلك؟

---

(1) الرَّضي، شرح شافية ابن الحاجب (ج289/1).

(2) المرجع السَّابق، ج79/1.

(3) جَمَعَ ابن الصَّايغ (علامة) على (عَلائِم)؛ وربَّما أرادَ بها (سمات)، وهذه لم ترد في معاجم اللُّغة العربيَّة فيما عَلِمَ الباحث، والصَّواب أن تُجمَع (علامة) على علامات أو عَلَامٍ. جاء في لسان العرب(ج419/12) علم: "والعلامة: السِّمة، والجمع عَلامٌ، وهو مِنَ الجمع الَّذي لا يُفارق واحده إلَّا بإلقاء الهاء".

(4) ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحَة (ج114/1).

(5) الجَوجَري، شرح شذور الذَّهب (ج271/1).

(6) الأشموني، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك (ج86/1).

الإجابة تجدُها عند الميدانيِّ[1]، يقول في معرض كلامه عَنِ المَثَل: (في الصَّيْفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ): "ويُروَى (الصيفَ ضيَّعتِ اللَّبنَ)، والتَّاء مِنْ (ضيَّعتِ) مكسورة في كلِّ حال، إذا خُوطِبَ به المذكَّر والمؤنَّث والاثنان والجمع؛ لأنَّ المَثَلَ في الأصل خُوطِبتْ به امرأة"[2].

ومثله تمامًا قول القائل: (حبذا هندُ) أو (حبذا الزَّيدانِ)، في تثنية المذكَّر، أو (الهندان) في تثنية المؤنَّث، أو(حبذا الزَّيدون) في جمع الذُّكور، أو (الهندات) في جمع الإناث، يقول ابن عقيل: "والمَثَلُ لا يُغَيَّرُ، فكما تقول: (الصَّيفَ ضيعتِ اللَّبنَ) للمذكَّر والمؤنَّث والمفرد والمثنَّى والجمع بهذا اللَّفظ، تقول: (حبذا زيدٌ)، و(حبذا هند والزَّيدان والهندان والزَّيدون والهندات)، فلا تَخْرُجُ (ذا) عَنِ الإفراد والتَّذكير"[3].

روى صاحب كتاب (الزَّاهر) أنَّ الفرَّاء كان يقول: (الصَّيْفَ ضيَّعتَ اللَّبن)، بفتح التَّاء[4]، وبناءً على هذا اقترح الأستاذ محمَّد العدناني وأوصى بأنْ يُقال لِأفراد الجيش المُنْهَزِم: (الصَّيفَ ضيَّعتم اللَّبنَ)، وأنْ نقيس على هذا المَثَل بقيةَ الأمثال الَّتي أَخْطَأَ قائلوها عندما تَفَوَّهوا بها[5].

ولا يدرِ الباحث عَنْ أيِّ أخطاءٍ يتحدَّث الأستاذ العدناني- طيَّب الله ثراه- أعتقد أنَّه لا يوجد أخطاءُ، فهذا مَثَلٌ له مَضْرِب وله مَوْرِد، فمورده يتمثَّل في القِصَّة الَّتي وصلتنا عَبْرَ تراثِنا العريق، ولم يعترض على طريقة العرب في استخدام هذه الأمثال سوى الأستاذ العدناني، ولا مانعَ مِنْ أنْ نسيرَ على طريقة القدماء في استخدامهم للأمثال العربيَّة. والمَضْرِب يحدث عند تكرار الحادثة المشابهة للحادثة الَّتي حصلتْ قديمًا.

ثُمَّ إنَّ الباحث لا يرى أيَّ علاقةٍ بين مناسبة المَضْرِب (حادثة الجيش المنهزم) الَّذي مثَّل به الأستاذ العدناني وبين مناسبة مورد المثل الَّذي نحن بصدده.

قال أبو بكر الأنباريُّ: "وقولهم: (الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَن) معناه: طلبتِ الشَّيء في غير وقته، وذلك أنَّ الألبان تكثرُ في الصَّيف، فيُضْرَب هذا مثلًا للرَّجل يترك الشَّيء وهو ممكن،

---

(1) أبو الفضل أحمد بن محمَّد بن أحمد الميدانيُّ النَّيسابوريُّ، الأديب البَحَّاثَة، صاحب (مجمع الأمثال) لم يُؤَلَّفْ مثْلُهُ في موضوعه. توفيِّ سنةَ ثمانيَ عشرةَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة، يُنظر: بغية الوعاة (ج1/356-357).

(2) الميدانيُّ، مجمع الأمثال (ج2/68).

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج3/171).

(4) يُنظَر: أبو بكر الأنباريُّ، الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس (ج2/224).

(5) يُنظَر: العدناني، معجم الأخطاء الشَّائعة (ص233).

ويطلبه وهو مُتَعَذِّر"[1].

خلاصة القول في هذه المسالة:

إنَّ هذا المَثَل يُقال لكلِّ أحد، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، بكسر التَّاء وإفرادها؛ لأنَّه في الأصل خُوطِبتْ به امرأة.

المسألة الثَّالثة- نعت الاثنين بالضَّمير الدَّال على الجماعة:

واو الجماعة الضَّمير المتَّصل المبنيُّ على السُّكون، يقعُ- دائمًا- في محلِّ رفع فاعل أو نائبًا عَنِ الفاعل، والعامل فيه هو الفعل الَّذي أُسند إليه.

أصل الباب- المشهور- يتمثَّلُ في أنْ يُنعَتَ الاثنان بالضَّمير الدَّال على التَّثنية.

والخروج عَنْ أصل الباب، وهو غير مشهور أنْ يُنعَتَ الاثنانِ بالضَّمير الدَّال على الجماعة، كما في قوله- تعالى: ﴿**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ...**﴾[2]، جاء الفعل في الآية المذكورة مسندًا إلى واو الجماعة؛ لأنَّ (خصمان) هما فِرقَتانِ، والفِرْقَةُ تضمُّ أفرادًا، يقول الفرَّاء في (الخصمين): "فريقين، أهلُ دِيْنَينِ، فأحد الخصمينِ المسلمونَ، والآخر اليهود والنَّصارى"[3]، وعقَّب الزَّمخشريُّ على الآية الكريمة، بقوله: "ولو قيل: هؤلاءِ خصمانِ، أو اختصما لَجازَ"[4].

يُعْتَقَدُ أنَّ تعقيبَ الزَّمخشريِّ- التَّعبير بالجائز- إنْ كان يجوزُ التَّلفظُ به فيما يخصُّ كلامَ البَشَرِ، فإنَّه لا يجوزُ التَّلفظ به عند التَّعرض لألفاظ القرآن الكريم، لا بدَّ مِنَ التَّوقف عند النَّصِّ القرآني، وذلك أحوطُ حتَّى لا يُحَمَّل النَّصُّ أكثر ممَّا يُطيق، ومنه قوله- تعالى: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا...**﴾[5].

جاء في تفسير الشَّيخ محمَّد الشَّعراوي معقِّبًا: هذه الآية الَّتي يُكَرِّر المستشرقونَ الحديثَ عنها لِيُشكِّكوا النَّاس في القرآن الكريم، فكانت مثارَ شُبْهةٍ عندهم، فقالوا متسائلينَ مستنكرينَ: كَيْفَ يتحدَّثُ القرآنُ عَنِ طائفتينِ، ثُمَّ يأتي الفعل الصَّادر منهما بصيغة الجمع؟!

---

(1) يُنظَر: أبو بكر الأنباري، الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس (ج223/2).

(2) [الحَجُّ: 19].

(3) الفرَّاء، معاني القرآن (ج219/2).

(4) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج150/3).

(5) [الحُجُرات: 9].

ويردُّ الشَّيخ الشَّعراوي عليهم بقوله: لأنَّك استقبلتَ القرآن بغير مَلَكَةِ العربيَّة، فلم تَفْهَمْ أنَّ (طائفتان) هي مثنَّى (طائفة)، والطَّائفة لا تُطْلَقُ على الفرد، إنَّما تُطْلَق على جماعة، وحين يحدثُ القتالُ فهو قتالٌ بين جَمْع وجَمْع؛ لذلك كان القرآن الكريم دقيقًا حين قال: (اقْتَتَلُوا)، ولم يقل: (اقْتَتَلَا)؛ لِأَنَّ هذا القول لا يُعَبِّر بدقَّة عَنْ موقف الاقتتال؛ لأنَّهم كطائفتين، إنْ انْتَهَوا فيما بينهم إلى القتال، فساعةَ القتال لا يتحيَّزُ كلُّ فرد لفرد لِيُقاتِلَهُ، وإنَّما كلُّ فرد يقاتلُ في كلِّ أفراد الطَّائفة الأخرى، وهكذا يكون القتالُ بين جَمْعٍ كبير مِنْ أفراد الطَّائفتين[1].

مِنْ- هنا- يتبيَّن للباحث أنَّ التَّعبير عَنِ الطَّائفتينِ بصيغة الجمع أبلغُ مِنَ التَّعبير عنهما بصيغة المثنَّى في هذا المقام.

المسألة الرَّابعة- جواز اتِّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدُّم الفاعل:

رأسُ البابِ يتمثَّلُ في امتناعِهم عَنْ تقديم الفاعل في نحو: (ضَرَبَ غلامُه زيدًا)، أجمعوا على أنَّه ليس بجائز؛ لتقدُّم المضمر على مظهره لفظًا ومعنًى، ذكر السُّيوطيُّ أنَّ الجمهور يمنعون التَّقديم؛ لِعود الضَّمير على متأخر لفظًا ونيَّةً، كما نُقِلَ عَنِ الصَّفَّار إجماعُهم عليه[2]، ومنه قول الشَّاعر:

جَـزَى رَبُّـهُ عَنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حـاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ الْعاوِياتِ، وقَدْ فَعلْ[3]

وكما يقول ابن جِنِّي: "فهذا لم يُمْتَنَعْ مِنْ حيثُ كان الفاعلُ ليس رتبتُهُ التَّقديم، وإنَّما امتُنِعَ لقرينةٍ انضمَّتْ إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدُّم المُضْمَر على مُظْهَرِهِ لفظًا ومعنًى"[4]. وإذا أردتَ تصحيحَ المسألةِ وجبَ تأخرُ الفاعلِ فتقول: (ضَرَبَ زيدًا

---

(1) يُنظر: الشَّعراوي، تفسير الشَّعراوي- الخواطر (ج4643/8).

(2) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج221/1).

(3) البيت مِنَ الطَّويل، لأبي الأسود الدؤلي يهجو عَدِيَّ بنَ حاتمٍ الطَّائيَّ. ونسبه ابن جِنِّيْ للنَّابغة، ويعتقدُ الباحث أنَّ ذلك سَهْوٌ منه؛ والسَّبب أنَّ للنَّابغةِ الذُّبيانيِّ قصيدةً على الرَّوِيِّ نفسِهِ، يُنظر: الخصائص(ج295/1). وهو في شرح المفصَّل (ج769/1)، وأمالي ابن الشَّجريِّ (ج153/1)، وأوضح المسالك (ج110/2). **وجه الاستشهاد:** اشتمال الفاعل المتقدِّم (ربُّه) على ضمير يعودُ إلى المفعول المتأخِّر لفظًا ورتبة؛ وحُكْمُ تَقَدُّمِ الفاعل في هذه الحالة الشُّذوذ عند الجمهور.

(4) ابن جِنِّيْ، الخصائص (295/1).

غلامُهُ)، ومنه قوله- تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ...﴾[1]- هنا- وجبَ تقديم المفعول به على الفاعل؛ لوجود ضمير في الفاعل يعود على المفعول به.

فإنِ اتَّصل بالمفعول ضميرٌ يعودُ على الفاعل، جازَ تقديمهُ وتأخيرُهُ فتقول: (أَكَرَمَ اللهُ عبادَهُ)، و(أَكَرَمَ عبادَهُ اللهُ)؛ لأنَّ الفاعلَ رتبتُهُ التَّقديمُ، سواءٌ أَتقدَّمَ أَم تأخَّر.

والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ فيما ذهب إليه الأخفشُ وابنُ جِنِّيْ مِنْ جواز اتِّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدُّمِ الفاعل لِشدَّة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل[2]، يقول ابن جِنِّيْ: "وأمَّا أنا فأُجِيْزُ أنْ تكونَ الهاءُ في قوله (رَبُّه)عائدةً على (عَدِيّ) خِلافًا على الجماعة"[3].

ومِمَّنْ ذهبَ مذهبَ الأخفشِ وابنِ جِنِّي أبو عبد الله الطَّوال مِنَ الكوفيِّين[4]، وصحَّحه ابن مالك، يقول: "ولم يَحْسُنْ تقديمُ الفاعلِ متَّصلًا به ضميرٌ عائد إلى المفعول نحو: (زان نورُهُ الشَّجرَ)، ومع كونه لا يَحْسُنُ فليس مُمْتَنِعًا"[5].

ويقول في موضع آخر: "فلا ضَرَرَ في تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول، كما لا ضررَ في تقديم المفعول المضاف إلي ضمير الفاعل، وكلاهما واردٌ عَنِ العرب"[6].

وأطالَ الشَّاطبيُّ في الرَّدِّ على ابن مالك في شرح الألفيَّة[7]، أمَّا الإمامُ عبد القاهر الجرجانيُّ فقد ذَكَرَ البغداديُّ أنَّه نَصَرَ مذهبَ الأخفشِ في هذه المسألةِ[8].

وذكر السُّيوطيُّ أنَّ أبا حيَّانَ يرى للجواز وجهًا مِنَ القياس في هذه المسألة، وهو أنَّ المفعول كَثُرَ تقدُّمُهُ على الفاعل؛ فيُجْعَلُ لكثرته كالأصل[9]؛ أي: أنَّه قاسَهُ على المواضع الَّتي

---

(1) [البقرة: 124].

(2) يُنظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج24/2).

(3) ابن جِنِّيْ، الخصائص (295/1).

(4) يُنظر: مغني اللَّبيب (ج548/5). وشرح الأشموني (ج410/1). وهمع الهوامع (ج221/1).

(5) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج585/2).

(6) المرجع السَّابق، ج585/2.

(7) يُنظر: الشَّاطبيُّ، المقاصد الشَّافية في شرح الخُلاصَة الكافية (ج610/2).

(8) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب (ج277/1). لم يقف الباحث على رأي الإمام عبد القاهر في هذه المسألة في مؤلفاته فيما عاد إليه منها.

(9) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج222/1).

يجوزُ فيها عَوْدُ الضَّمير على متأخرٍ لفظًا ورتبةً.

واستشهدَ ابنُ مالكٍ على تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول بقول الشَّاعر:

وَلَـوْ أَنَّ مَجْـدًا أَخْلَـدَ الـدَّهْرَ واحِـدًا مِـنَ النَّـاسِ أَبْقـى مَجْـدُهُ الـدَّهْرَ مُطْعِمـا[1]

ومنهُ قول شاعر آخر:

كسَـا حِلْمُـهُ ذَا الْحِلْـمِ أَثْـوابَ سُؤْدُدٍ وَرَقَّـى نَـدَاهُ ذَا النَّـدَى فـي ذُرَى المَجْدِ[2]

وقول الآخر:

جَـزَى بَنُـوهُ أبـا الغـيْلانِ عـنْ كِبَـرٍ وَحُسْـنِ فِعْـلٍ كَمـا يُجْـزَى سِـنِمَّار[3]

يعتقدُ الباحثُ صحَّةَ جوازِ اتِّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدُّم الفاعل في النَّثْر فضلًا عَنِ الشِّعر، وقد عُلِمَ إجازة النُّحاة لذلك في الشِّعر؛ لِأَنَّ ذلكَ مِنَ الحَقِّ والإنصاف، فإنْ كان تَقَدُّمُ الضَّميرِ في الشِّعر مُغْتَفرًا أو مِنَ الضَّروريَّات، فهو في النَّثْر كذلك أولى، لا سيَّما وأنَّه وَرَدَ في السَّماع ما يؤيِّدُ ذلك، وهو قولهم: (زان نورُه الشَّجرَ)، وكانَ الإمامُ الشَّاطبيُّ قد اعترضَ على ورودِهِ في النَّثْر بقوله: "فلا يُقاسُ عليه؛ لاختصاصه بالشِّعر، وعدمِ مساعدة القياس له"[4].

جاء في (توضيح المقاصد): "قال المُصَنِّفُ؛ أيْ: ابن مالك: (والنَّحويُّون- إلَّا أبا

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لحسان بن ثابت يمدح مُطْعِم بن عَدي، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج2/ 586)، ومغني اللَّبيب (ج548/5)، وشرح ابن عقيل (ج108/2)، وشرح الأشموني (ج104/1) حاشية الصَّبَّان (ج83/2). **الشَّاهد فيه:** تقديم الضَّمير في (مَجْدُهُ) لفظًا ورتبة؛ لأنَّه متَّصل بالفاعل، و(مُطْعِمًا) مفعول، ورتبة الفاعل أنْ تكون قبل المفعول.

(2) البيت مِنَ الطَّويل، مِنَ الشَّواهد الَّتي لم يُعْلَمْ قائلُها، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج587/2)، ومغني اللَّبيب (ج548/5)، وشرح ابن عقيل (ج107/2)، وشرح الأشموني (ج410/1)، وهمع الهوامع (ج222/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج84/2). **الشَّاهد فيه:** (حِلْمُهُ...أَثوابَ) تأخر المفعول عَنِ الفاعل مع أنَّ الفاعل يشملُ ضميرًا يعودُ على المفعول المتأخر لفظًا ورتبة.

(3) البيت مِنَ البسيط، لسليط بن سعد، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج587/2)، ومغني اللَّبيب (ج548/5)، وشرح ابن عقيل (ج109/2)، وهمع الهوامع (ج222/1)، وحاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني (ج84/2).

الشَّاهد فيه: قوله: (جَزَى بَنُوهُ أبا الغيْلانِ) حيث أخَّر المفعول (أبا) عَنِ الفاعل (بنوه) مع أنَّ الفاعل يشتمل على ضمير يعودُ على المفعول المتأخر لفظًا ورتبةً.

(4) الشَّاطبيُّ، المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية (ج611/2).

الفتح– يحكمون بمنع مثل هذا)، والصَّحيح جوازه"[1]؛ أيْ: شعرًا ونثرًا.

هذا وقد استدلَّ الباحث على أنَّ امتناعَهم عَنْ تَقْدِيم الفاعل في نحو: (ضربَ غلامُهُ زيدًا) بأنَّ ذلك يمثِّلُ رأسَ البابِ، وأنَّ جوازَ اتِّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدُّم الفاعل يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب مِنْ قول الإمام الشَّاطبي شارحًا لقول ابن مالك، يقول: "وقوله: (وشذَّ نحو كذا) تنصيصٌ على أنَّهُ قد جاء في السَّماع ما يخالف هذا الأصل"[2]. لاحظ قوله: (يخالف هذا الأصل).

المسألة الخامسة– ما نقص مِنَ الأسماء عِنْ ثلاثة (الضَّمائر المتصلة):

رأس الباب يتمثَّلُ في أنَّ الأصلَ في وضع الأسماء يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا، قال الخليل: "الاسم لا يكون أقلَّ مِنْ ثلاثةِ أحرف: حرفٌ يُبْتَدَأُ به، وحرف يُحْشى به الكلمة، وحرف يُوْقَفُ عليه، فهذه ثلاثة، أحرف مثل: (سَعْد وعُمَر) ونحوهما مِنَ الأسماء"[3].

والخروج عَنِ الأصل يتمثَّل في أنَّ ما نقص مِنَ الأسماء عَنْ ثلاثة الأحرف كـ (تاء) الفاعل و(نا) وأكثر الضَّمائر فهو خارج عَنِ الأصل في نوعه، وما خرج مِنَ الأسماء عَنِ الأصل في نوعه أُشْبِهَ الحروف[4].

يُفهم مِنْ كلام ابن عقيل أنَّ ما جاء مِنَ الأسماء على أقلِّ مِنْ ثلاثة أحرف، فإمَّا أنْ يكون كذلك حقيقةً مثل: أسماء الشَّرط والاستفهام، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وبعض الضَّمائر وأسماء الأفعال المرتجلة[5].

وإمَّا أنْ يكون قد سَقَطَ منه حرفٌ أو أكثر مِنْ أحرفِهِ الأصلية المُعْتلَّة لسبب صرفيٍّ أو نَحْويٍّ، يقول الخليل: "وقد تجيءُ أسماءُ لفظها على حرفين وتمامُها ومعناها على ثلاثة أحرف، مثل: (يدٍ، ودَمٍ، وفَمٍ)، وإنَّما ذهب الثَّالث لعلَّةٍ أنَّها جاءتْ سواكن وخِلْقَتُهَا السُّكون، مثل: ياء (يَدَيْ) وياء (دَمَيْ) في آخر الكلمة، فلمَّا جاء التَّنوين ساكنًا اجتمع ساكنان، فَثَبَتَ التَّنوين؛ لأنَّه

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج597/2).

(2) الشَّاطبيُّ، المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية (ج611/2).

(3) الخليل، كتاب العين (ج49/1).

(4) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج30/1– 31).

(5) أسماء الأفعال المُرتجَلة: ما وُضِعَتْ مِنَ أوَّل أمرها أسماءَ أفعالٍ، فتأتي للماضي مثل: شَتَّانَ؛ بمعنى: افترَق، وهَيْهاتَ؛ بمعنى: بَعُدَ، وللمضارع، مثل: أُفٍّ؛ بمعنى: أتضجر. وللأمر، وهو الأكثر، مثل: مَهْ، بمعنى: اكْفُفْ وآمينَ؛ بمعنى: استجب.

إعراب، وذهب الحرفُ السَّاكن، فإذا أردتَ معرفَتها فاطلُبْها في الجمع والتَّصغير كقَولهم: (أَيْديهم) في الجَمع، و(يُدَيَّة) في التَّصْغير"[1].

يتَّضح مِنْ كلام ابن عقيل أنَّ هذا الشَّبهَ راجعٌ إلى الوضع وكان ذلك يقتضي أنْ يأخذَ المشبَّهُ حُكْمَ المُشَبَّهِ به إلَّا أنَّهم أَعْطَوا الاسمَ الَّذي يشبهُ الحرفَ حُكْمَ الحرفِ، وهو البناء، ولم يُعْطُوا الحرف الَّذي أشبهَ الاسم حُكْمَ الاسم، وهو الإعراب لسببين، **الأوَّل:** أنَّ الحرف حين أُشْبِهَ الاسمَ قد أَشْبَهَهُ في شيءٍ لا يخصَّه وحدَهُ، فإنَّ الأصلَ في وضع الفعل- أيضًا- أنْ يكونَ على ثلاثةِ أحرف، بخلاف الاسم الَّذي قد أُشْبِهَ الحرف، فإنَّه قدَ أَشْبَهَهُ في شيءٍ يخصُّه ولا يتجاوزُهُ إلى نوع آخر مِنْ أنواع الكلمة، والسَّبب الثَّاني: أنَّ الحرف لا يحتاج في حالة (ما) إلى الإعراب.

(1) الخليل، كتاب العين (ج50/1).

المطلب الثَّالث: أسماء الاستفهام

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- أسماء الاستفهام وظروفه خارجة عَنِ الأصل

رأس الباب يتمثَّل في أنَّ أحرفَ الاستفهام ثلاثةٌ، وهي الأصل في باب الاستفهام، يقول ابن الأنباريِّ: "إنْ قال قائلٌ: كم حروفُ الاستفهامِ؟ قيل: ثلاثةُ حروفِ: (الهمزة، وأَمْ، وهل)"[1].

والخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّل في أنَّ العربَ استخدمتْ في باب الاستفهام أسماءَ وظروفًا فتوسَّعتْ، وَبِتَوَسُّعِها هذا تكون قد خرجتْ بهذه الألفاظ عَنِ أصل بابها.

ولو أَكْمَلْتَ قولَ ابن الأنباريِّ المذكور لَتبيَّن لك ذلك، يقول: "وما عدا هذه الثَّلاثة فأسماء وظروفٌ أُقيمتْ مُقامَها؛ فالأسماء: (مَنْ، وما، وكَمْ، وكيف)، والظُّروف: (أينَ، وأنَّى، ومتى، وأيُّ حينٍ، وأيَّان)، و(أيّ) يُحْكَمُ عليها بما تُضاف إليه"[2].

ويتساءلُ ابن الأنباريِّ مرَّةً أخرى، ويجيب بقوله: "فإن قيل: فَلِمَ كانتْ مبنيَّةً ما عدا (أيًّا)؟ قيل: إنَّما بُنيت؛ لأنَّها تضمَّنتْ معنى حرف الاستفهام، وهو الهمزة"[3].

وأمَّا عَنْ عِلَّة إقامة العرب الأسماء والظُّروف مقام حروف الاستفهام فطلبًا للإيجاز، يقول: "إنْ قيل: فَلِمَ أقاموا هذه الكَلِمَ مقام حرف واحدٍ، وهي همزة الاستفهام، وهم يَتَوَخَّوْنَ الإيجاز والاختصار في الكلام؟ قيل: إنَّما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار؛ وذلك لأنَّ هذه الكَلِمَ تشتمل على الجنس الَّذي تدلُّ عليه، ألا ترى أَنَّ (مَنْ) مثلًا تشتمل على جميع مَنْ يَعْقِلُ؟"[4].

مِنْ-هنا- يتبيَّن أنَّ بعضَ أدوات الاستفهام تشكِّلُ أصلًا لأدوات أخرى تعدُّ امتدادًا لها.

المسألة الثَّانية - (أَمْ) مِنْ أدوات الاستفهام:

للاستفهام ثلاثَ عشرةَ أداةً، بها يتحقَّق الغرض مِنْ طلب الإفهام، منها الحروف، ومنها الأسماء، والأسماء منها المُعْرَب ومنها المبنيُّ، وهذه الأدوات، هي: (الهمزة، وهل، وما، وماذا،

---

(1) أبو البركات الأنباريِّ، أسرار العربيَّة (ص194).

(2) المرجع السَّابق، ص194.

(3) المرجع نفسه، ص195.

(4) المرجع نفسه، ص194.

وأنَّى، ومَنْ، ومَنْ ذا، وأين، وكيف، وأيّ، وكم، ومتى، وأيَّان).

حَرْفَا الاستفهام هما: (هل والهمزة)، وتشكِّل الهمزة رأس الباب، ذكرهما الزَّمخشري، جاء في (المفصَّل): "حرفا الاستفهام: وهما الهمزة وهل... والهمزة أعمُّ تَصَرُّفًا في بابها مِنْ أختها"[1].

ومنهم مَنْ يُلْحِقُ بهما (أَمْ) أمثال ابن يعيش، يقول: "وحروفه ثلاثة: (الهمزة، وهل، وأَمْ)"، ولكنَّه يبرِّرُ لشيخِهِ عدمَ إلحاقِ (أَمْ) بهما بقوله: "ولم يذكر الشَّيخ- الزَّمخشريُّ- هنا (أَمْ)؛ لأنَّه ذكرها في حروف العطف"[2].

وإنْ دلَّتْ هذه العبارةُ على شيءٍ فإنَّها تدلُّ على أنَّ رأسَ البابِ يتمثَّلُ في أنَّ حرفَيْ الاستفهام هما (هل والهمزة) فقط، ولا ثالثَ لهما، وأنَّ إلحاقَ (أَمْ) بهما حرفًا ثالثًا مِنْ أحرف الاستفهام يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

يقول سيبويه: "أمَّا (أَمْ) فلا يكون الكلام بها إلَّا استفهامًا، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيُّهما وأيُّهم، وذلك قولك: (أزيدٌ عندك أَمْ عمرٌو؟)، وعلى أنْ يكون الاستفهام الآخر منقطعًا مِنَ الأوَّل"[3].

ويقول السَّيرافيُّ: "اعلم أنَّ (أمْ) فيها معنى حرف الاستفهام، وحرف العطف، وهو يشبه مِنْ حروف العطف (أو)"[4].

يُفهم مِنْ كلام السَّيرافيُّ أنَّ (أمْ) حرف عطف في الأصل، وانتقالُها للاستفهام إنَّما هو خروجٌ عَنِ الأصل، ويستدلُّ الباحث على ذلك أنَّ بعضًا مِنَ النُّحاة ذَكَرَها ضمنَ حروف العطف، ومنهم الزَّمخشري كما سبقتِ الإشارة، وهذا دليل آخر على خروجها عَنِ الأصل بعد أنْ كان الباحث قد ذكر الدَّليل الأوَّل.

جاء في (شرح أبيات المغني): "على أنَّ أبا عبيدة- مَعْمَر بن المُثَنَّى- زعم أنَّ (أَمْ) تأتي بمعنى الاستفهام المجرَّد، وقال: إنَّ المعنى في: (أَمْ رأيتَ): هل رأيتَ؟"[5].

ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) الزَّمخشري، المفصَّل (ص437).

(2) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج150/8).

(3) سيبويه، الكتاب (ج169/3).

(4) السَّيرافيُّ، شرح كتاب سيبويه (ج411/3).

(5) يُنظر: البغداديُّ، شرح أبيات المغني (ج235/1).

كَــذَبَتْكَ عَيْنُــكَ أمْ رَأَيْــتَ بِوَاسِــطٍ غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالا[1]

قال أبو عبيدة الأنصاري: إنَّ المعنى: (هل رأيت؟)، عقَّب عباس حسن: "وهذا أقلُّ استعمالاتِها، ومِنَ المُستحسَن عدم القياس عليه؛ لغموض المراد معه"[2].

قال الخليل: "معْناهُ بل رأيت"[3]، وتبنَّى المبرِّد الاحتمالين، يقول: "فيكون على ضربين: يجوز أنْ يكون: (أَكَذَبَتْكَ عَيْنُكَ؟)، فحذف الألف، ويجوز أنْ يكون ابتداً (كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ) مُخْبِرًا، ثُمَّ أدركه الشَّكُ في أنَّه قد رأى، فاسْتَفَهَمَ"[4]، وقيل منه قوله- تعالى: ﴿**أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُواْ رَسُولَكُمْ**. . .﴾[5]، عقَّب البغداديُّ الَّذي رفض أنْ تكون (أَمْ) في الآية بمعنى (هل) بقوله: "قال حُذَّاق النَّحويِّينَ: لا تأتي بمعنى الألف، ولو كان ذلك لوقعتْ في أوَّل الكلام كالألف، ولا يجوزُ ذلك فيها، وأمَّا (أَمْ تُرِيدُونَ) فهي المنقطعةُ، بتقدير (بل) والهمزة؛ أيْ: (بل أتُرِيدُونَ؟)"[6].

جاء في (الصِّحاح): "وأمَّا (أَمْ) مخفَّفة، فهي حرف عطف في الاستفهام، ولها موضعان، **أحدهما:** أنْ تقعَ مُعادِلَةً لِألَفِ الاستفهام بمعنى (أيّ)، تقول: (أزيدٌ في الدَّار أَمْ عمرٌو؟، والمعنى: (أيُّهما فيها؟)، والآخر أنْ تكون منقطعةً ممَّا قبلها خبرًا أو استفهامًا، تقول في الخبر: (إنَّها لَإبل أَمْ شاء يا فتى)... فانصرفْتَ عَنِ الأوَّل فقلتَ: (أَم شاء)، بمعنى: (بل)"[7].

يقول الفراهيديُّ: "فأمَّا (أَمْ) المنقطعة، فنحو قولك: (إنَّها لَإبلٌ أَمْ شاء)، كأنَّه قال: (بل شاء هي)، فمعناها إذا كانت منقطعةً معنى (بل)؛ ولذلك لا تجيءُ مُبْتَدِأَةً إنَّما تكون على كلام قبلها مبنيَّة استفهامًا أو خبرًا"[8]، وجاء في (لسان العرب): "و(أَمْ) حرف عَطف معناه الاستفهام

---

(1) البيت مِنَ الكامل، للأخطل، وهو في ديوانه (ص245)، واللُّباب (ج133/2)، ومغني اللَّبيب (ج291/1)، وشرح أبيات سيبويه (ج78/2)، وشرح التَّصريح (ج173/2)، وشرح أبيات المغني (ج1 235). **اللُّغة:** واسِط: قرية قرب الفرات، وقيل: موضع بنواحي الشَّام. والرَّبَاب: اسم امرأة.

الشَّاهد: (أَمْ رَأَيْتَ) قال أبو عبيدة (أم) استفهام مجرَّد؛ أيْ: (هل رأيت؟).

(2) عباس حسن، النَّحو الوافي (ج602/3).

(3) الفراهيدي، الجُمَل في النَّحو (ص310).

(4) المبرِّد، المقتضب (ج295/3).

(5) [البقرة: 108].

(6) يُنظر: البغداديُّ، شرح أبيات المغني (ج235/1).

(7) يُنظر: الجوهريُّ، الصِّحاح (ج1866/5- 1867).

(8) الفراهيديُّ، الجُمَل في النَّحو (ص320).

ويكون بمعنى (بَلْ)"[1]، وجاء في (شرح ابن عقيل): "(أَمْ) على قسمين: منقطعة وستأتي، ومتَّصلة: وهي الَّتي تقع بعد همزة التَّسوية، نحو: (سواءٌ عليَّ أقمتَ أَمْ قعدتَ)، ومنه قوله- تعالى: ﴿. . .سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا . . .﴾[2]"[3].

وذكرَ السُّيوطيُّ مذاهبَ النُّحاة في (أَمْ) قال: "واخْتُلِفَ في معناها"[4]، والباحث ينقل عنه أشهر هذه الآراء بشيء مِنَ الاختصار:

1- قال البصريُّون: هي بمعنى (بل)؛ أيْ: للإضراب، والهمزة مطلقًا.

2- قال الكِسائي وهشام: هي بمعنى (بل) وما بعدها كما قبلها، فإذا قلت: (قام زيدٌ أَمْ عمرٌو)، فالمعنى: (بل قامَ عمرٌو)، وإذا قلت: (هل قامَ زيدٌ أَمْ عمرٌو؟)، فالمعنى: (بل هل قامَ عمرٌو؟)

3- قال الفرَّاء: هي كـ (بل) إذا وقعت (بعد استفهام).

4- قال أبو عبيدة: هي كالهمزة مطلقًا.

5- قال الهرويُّ: هي كالهمزة إنْ لم يتقدَّم عليها استفهام.

ويختمُ الباحثُ هذه المسألةَ باحتمال أنْ يكونَ بعضُ النُّحاة إنَّما عدُّوا (أَمْ) مِنْ أدوات الاستفهام؛ لأنَّ (أَمْ) المتَّصلة ملازمة للاستفهام السَّابق عليها، ولم يقصدوا أنَّها موضوعةٌ للاستفهام كـ (هل) والهمزة.

المسألة الثَّالثة- التَّعجُّب بـ (أنَّى):

المشهور بين الدَّارسين- رأس الباب- يتمثَّل في أنَّ (أنَّى) اسم استفهام، ومِنَ الَّذين تحدَّثوا عنها السُّيوطيُّ، يقول: "وتقع (أنَّى) استفهامًا بمعنى (متى)، وبمعنى (مِنْ أين)، نحو: ﴿. . .أَنَّى لَكِ هَذَا . . .﴾[5]، وبمعنى (كيف)، نحو، قوله- تعالى: ﴿. . .قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا . . .﴾[6]"[7].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب (ج139/1).

(2) [إبراهيم: 21].

(3) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج229/3).

(4) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج169/3- 170).

(5) [آل عمران: 7].

(6) [البقرة: 225].

(7) السُّيوطي، همع الهوامع: (ج450/2).

ومِنْ غير المشهور– الخروج عَنِ الباب– يتمثَّلُ في استخدام هذه الأداة في التَّعجُّب، ومِنْ شواهد ورودها في القرآن الكريم، وقد أفادتِ التَّعجُّب، قوله– تعالى: ﴿. . .قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا. . .﴾[1]، عقَّب الزَّمخشريُّ على هذه الآية بقوله: "كيف، ومِنْ أين؟ وهو إنكارٌ لِتَمَلُّكِهِ عليهم واستبعادٌ له"[2].

لاحظْ أنَّ (أنَّى) – هنا– بمعنى (كيف)، وقد حَمَلَتْ معنى التَّعجُّب، ومنه قوله– تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ. . .﴾[3]؛ أيْ: كيف يكونُ ذلك! فهو يتعجَّب مِنْ قول مَنْ بشَّروهُ بأنَّه سيكون له غلام مع كِبَرِ سِنِّه، وقد جرتِ العادة أنَّ الإنجابَ في مثل هذه السِّن نادرُ الوقوع.

المسألة الرَّابعة– الاستفهام بـ (كَأَيِّنْ):

المشهورُ عند جمهور النُّحاة أنَّ (كَأَيِّنْ) لا تقع استفهاميَّة[4]، يقول أبو حيَّانَ: "(كَأَيِّنْ): وهي مرادفة لـ (كَمْ)، في التَّكثير"[5]، وهو يَقْصِدُ (كَمْ) الخبريَّة، وإذا كانت كذلك فهي ليست استفهاميَّةً.

جاء في (همع الهوامع): والغالب وقوعُها خبريَّةً بمعنى (كثير)؛ يقصد(كَأَيِّنْ)... وإفادتُها للاستفهام نادر، أنكره الجمهور، فقالوا: لا تقعُ استفهاميَّةً البَتَّة، ونَسَبَ السُّيوطيُّ لابن عصفورٍ أنَّه مَثَّلَ على ورودِها استفهاميَّةً بقول القائل: (بكأيِّن تبيع هذا الثَّوب؟)[6].

هذا ولم يتسنَّ للباحث العثور على المثال الَّذي نسبه السُّيوطيُّ لابن عصفور في مؤلفاته فيما عاد إليه، جاء في (شرح جمل الزَّجاجيِّ) لابن عصفور: "وأمَّا ما يجرى مجرى (كَمْ) في الخبر(كَأَيِّنْ)... تقول: (كَأَيِّنْ جاءكَ مِنْ رجل؟)؛ تريد: (كم مِنْ رجلٍ جاءك؟)"[7].

ووردت (كَأَيِّنْ) في القرآن الكريم، ومنها قوله – تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ

---

(1) [البقرة: 247].

(2) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج292/1).

(3) [آل عمران: 40].

(4) يُنظر: الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج477/2). وابن هشام، مغني اللَّبيب (ج54/3).

(5) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج591/2).

(6) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج503/2).

(7) ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجاجيِّ (ج51/2– 52).

﴿ظَالِمَةٌ. . .﴾[1]، وأمَّا في الأحاديث الصَّحيحة فلم ترِدْ (كَأَيِّنْ) فيما عَلِمَ الباحث.

الخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ فيما ذهب إليه ابن قُتَيْبَة، وابن عصفور، وابن مالك مِنْ أنَّها تقعُ استفهاميَّةً.

ذكرَ ابن عَقيل أنَّ ابنَ قتيبةَ وكذلك ابنُ عصفور مَثَّلَا بـ: (بكأيِّن تبيعُ ثوبَكَ؟)[2].
وبعودة الباحث إلى (تأويل مُشْكِل القرآن) لابن قُتَيْبَة، لم يجد هذا المثال، يقول ابن قتيبة: "(كَأَيِّنْ) هي بمعنى: (كم)، قال الله- تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ﴾[3]؛ أيْ: (وكَمْ مِنْ قريةٍ)"[4].

جاء في (شرح التَّسهيل): "وانفردتْ (كَأَيِّنْ) بموافقة (كم) في لزوم التَّصدير، فلا يعمل فيها ما قبلها"، وهذا دليل على أنَّ (كَأَيِّنْ) استفهاميَّة مِثْل (كم) لها حقُّ الصَّدارة.
وذكر ابن مالك صراحةً أنَّهُ قد يُسْتَفْهَمُ بها بقوله: "وانفردت (كَأَيِّنْ) – يقصد انفردتْ عَنْ (كذا)- أيضًا- بأنَّها قد يُسْتَفْهَمُ بها"[5].

ومثَّل ابن مالك على ذلك بقول أُبَيِّ بن كعب لعبد الله بن مسعود- رضي الله عنهما: "**كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الأَحْزَابِ، أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدُّهَا؟ قَالَ قُلْتُ لَهُ ثَلاَثًا وَسَبْعِينَ آيَةً، فَقَالَ: قَطُّ**"[6]؛ أراد (ما كانت كذا قَطُّ).

وعقد سيبويه بابًا بعنوان: (هذا باب ما جرى مجرى (كَمْ) في الاستفهام)، وذكر مِنْ ذلك: (كَأَيِّنْ) ونَسَبَ ذلك ليُونُس البصريِّ، الَّذي مثَّل لها بقوله: (كأيِّن رجلًا قد رأيت؟)، و(كأيِّن قد أتاني رجلًا؟)، ويردف سيبويه قائلًا: "إلَّا أنَّ أكثرَ العربِ إنَّما يتكلَّمونَ بها مع (مِنْ)"[7]، ومثَّل لها بقوله- تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِّن قَرْيَةٍ. . .﴾[8].

وإنْ دلَّ هذا على شيء فإنَّه يدلُّ على تأييد سيبويه لوقوع (كَأَيِّنْ) استفهاميَّة.

---

(1) [الحَجُّ: 48].
(2) يُنظر: ابن عقيل، المساعد (ج117/2).
(3) [الطَّلاق: 8].
(4) ابن قُتَيْبَة، تأويل مُشْكِلِ القرآن (ص278).
(5) يُنظر: ابن مالكٍ، شرح التَّسهيل (ج423/2).
(6) [الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، 134/35: رقم الحديث 21207].
(7) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج170/2).
(8) [الحَجُّ: 48، والطَّلاق: 8].

يرى الباحثُ أنَّ دليل ابن مالك مِنَ الأثر والَّذي لم يذكرْهُ غيرُه ليس بالدَّليل الكافي لوقوع (كَأَيِّنْ) استفهاميَّةً، لا سيَّما وأنَّ الحديث عُدَّ في مرتبة الأحاديث الضِّعاف كما ذكر المُحَقِّق، فلم يذكره البخاري في صحيحة.

ويستدلُّ الباحثُ على أنَّ (كَأَيِّنْ) لا تحمل معنى الاستفهام أنَّها وردتْ في القرآن الكريم في سبعة مواضع فيما وقف عليه[1]، وهي تفيد معنى (كَمْ)، ولكنْ ليستْ الاستفهاميَّة، بل الخبريَّة؛ بمعنى جموع كثيرة، وعلى هذا يكون رأي الجمهور أقربَ إلى الصَّواب، وهو أنَّ (كَأَيِّنْ) لا تقع استفهاميَّةً، وهذا ما يميل اعتقاد الباحث إليه. والله– تعالى– أعلى وأعلم.

المسألة الخامسة – استخدام (كيف) في الشَّرط:

(كيف) عند استخدامها اسمَ استفهام – وهو الغالب– على نحو ما سترى معي بعد قليل مِنْ كلام ابن هشام، فإذا جاء بعدها اسم أُعْرِبَتِ اسمَ استفهام مبنيًّا على الفتح في محلِّ رفع خبر مقدَّم، نحو قولك: (يا فِلَسْطينُ وكَيْفَ المُلْتَقى؟) وأمَّا إذا سبقها ناسخ، فتُعْرَبُ في محلِّ نصب خبر للفعل النَّاسخ، أو في محلِّ نصب مفعول به ثانٍ أو ثالث للفعل الَّذي ينصب مفعولًا به واحدًا أو اثنين، وكذلك إذا جاء بعدها فعلٌ، نحو قولك: (دَرَى كَيْفَ يَذْهَبُ)، فتُعْرَب في محلِّ نصب حال، وإنْ كان ابن هشام، يُرَجِّح إعرابَها في هذه الحالة الأخيرة مفعولًا مطلقًا.

جاء في (مغني اللَّبيب): "وتقع خبرًا قبل ما لا يستغني[2]، نحو: (كيف أنتَ؟)، (وكيف كنتَ؟)، ومنه: (وكيف ظننتَ زيدًا؟)، (وكيف أَعْلَمْتَهُ فرسَك؟)؛ لأنَّ ثانيَ مفعولَيْ (ظنَّ) وثالثَ مفعولات (أعلم) خبران في الأصل، وحالًا قبل ما يستغني[3]، نحو: (كيف جاء زيد؟)؛ أيْ: على أيِّ حالةٍ جاء زيد؟ وعندي– الكلام لابن هشام– أنَّها تأتي في هذا النَّوع مفعولًا مطلقًا– أيضًا– وأنَّ منه قوله– تعالى:﴿. . .**كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ**. . .﴾[4]؛ إذ المعنى: (أيُّ فعلٍ فَعَلَ ربُّك؟). ولا

---

(1) المواضع هي: السُّور: [آل عمران: 146، ويوسف: 106، والحجّ: 45 و48، والعنكبوت: 60، ومحمَّد: 13، والطَّلاق: 8].

(2) أيْ أنَّ (كيف) الاستفهاميَّة تقع خبرًا قبل ما لا يستغني عَنِ الخبر كالمبتدأ والأفعال النَّاسخة.

(3) أيْ أنَّ (كيف) الاستفهاميَّة تقع حالًا قبل ما يستغني عَنِ الخبر، كالمثال الَّذي ذكره فيما بعد، وهو: (كيف جاء زيدٌ؟)، فالفعل (جاء) لا يحتاج إلى خبر.

(4) ربَّما قصد ابن هشام مِنْ وقوعها مفعولًا مطلقًا أنْ تكون صفة لمصدر محذوف، والتَّقدير: (فعل ربِّك فعلًا كيف هو؟).

يتَّجه فيه أنْ يكون حالًا مِنَ الفاعل"[1].

وقد ذكر ابن هشام استعمالين لـ(كيف) أحدهما يمثِّل رأس الباب؛ لأنَّه الغالب، وذلك عند وقوعها استفهامًا، يقول: والثَّاني- مِنَ الاستخدامين- وهو الغالب فيها، أنْ تكون استفهامًا، إمَّا حقيقيًا، نحو: (كيفَ زيدٌ؟) أو غيره- كأنْ تقع استفهامًا تعجُّبيًّا- نحو قوله- تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ...﴾[2] الآية؛ فإنَّه أُخْرِجَ مَخْرَجَ التَّعَجُّب[3].

والخروج عَنِ الباب- وهو غير مشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو- يتمثَّل في الاستعمال الثَّاني الَّذي ذكرهُ ابن هشام مِنْ استعمالَيْ (كيف)، يقول: "أحدهما؛ أيْ: أحد الاستعمالين أنْ تكونَ شرطًا، فتقتضي فعلين مُتَّفِقَيْ اللَّفظ والمعنى، غير مجزومين، نحو: (كيف تصنعُ أصنعُ)، ولا يجوز: (كيف تجلسُ أذهبُ)، باتِّفاق"[4]؛ أيْ: بين النُّحاة.

مِنْ- هنا- يتَّضح للباحث أنَّ وقوع (كيف) اسم استفهام - وهو الغالب- هذا هو المشهور، ووقوعها شرطًا- وهو القليل- غير مشهور.

المسألة السَّادسة- مجيء (كيف) حرف عطف:

رأس الباب أنَّ (كيف) اسم بلا خلاف، والدَّليل على اسميَّتها ما يأتي (أدلة قياسيَّة):

1- أنَّها كالاسم تدلُّ على معنى في نفسِها غيرِ مقترن بزمن.

فالاسم فِي الاصْطِلاح ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمِنة الثَّلاثة[5]، جاء في (شرح شذور الذَّهب): "فإذا حُدَّ الاسمُ بأنَّهُ ما دلَّ على معنًى في نفسه غيرُ مقترن بزمن، صَحَّ أنْ يُقالَ: كلُّ ما هو كذلك فهو اسم، وما ليس كذلك فليس باسم"[6].

2- أنَّه يُجابُ عنها بالاسمِ، فلو سأل سائل: (كَيفَ زيدٌ؟) تكون الإجابة: (صحيحٌ أَو مرِيض أوْ غَنيٌّ أو فقير)، وهكذا، جاء في (اللُّباب): "(كيفَ) مبنيةٌ، وهي اسمٌ والدَّليل على ذلك: أنَّ الاسمَ يُجابُ به عنها، كقولك: كَيْفَ زيدٌ؟ فتقول: (صحيحٌ)، ولو كانت حرفًا لَمَا أُجِيْبَ عنها إلَّا

---

(1) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج3/136- 137).

(2) [البقرة: 28].

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج3/135).

(4) يُنظر: المرجع السَّابق، ج3/135.

(5) يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ج1/18)، والسُّيوطي، همع الهوامع (ج1/22).

(6) الجوهري، شرح شذور الذَّهب (ج1/144).

بالحرف"[1].

3- والدَّليل على اسميَّتها دخول حرف الجَرِّ عليها، دون تأويل في نحو قولهم: (على كَيفَ تبيع الأحمرين؟)[2].

والخروجُ عَنِ الباب، وغير المشهور وقوع (كيف) حرفَ عطف، جاء في (مغني اللَّبيب): زعمَ قومٌ أنَّ (كيف) تأتي عاطفة، وممَّن زعم ذلك: عيسى بن مَوْهَب[3] ذكره في كتاب (العِلَل)، وأنشد عليه:

إذا قَـلَّ مـالُ المَـرْءِ لانَـتْ قَناتُـهُ وَهـانَ عَلـى الأَدْنـى فَكَيْـفَ الأَباعِـدِ[4]

عقَّب ابن هشام بقوله: وهذا خَطَأٌ؛ لاقترانها بالفاء، وإنَّما هي- هنا- اسم مرفوعُ المحلِّ على الخبريَّة، ثمَّ يُحْتَمَل أنَّ (الأباعد) مجرور بإضافة مبتدأ محذوف؛ أيْ: (فكيف حالُ الأباعدِ؟)، فحذف المبتدأ أو بتقدير: (فكيفَ الهوانُ على الأباعدِ؟)، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء، ثمَّ أُقْحِمَتْ (كيف) بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولويَّة بالحُكْم[5].

يعتقد الباحث أنَّ جَرَّ (الأباعد) ربَّما حَدَثَ للضَّرورة الشِّعريَّة، وأنَّ البيت مِنَ قصيدة مكسورة الرَّويِّ، والقول إنَّ (كيف) قد تأتي حرفَ عطف يُعَدُّ مِنَ الآراء الَّتي فيها إغرابٌ بعيد، ومِنْ ذلك أنَّ بعضَهم ذَهَبَ إلى إمكانيَّة وقوع الفاعل ونائب الفاعل جملةً، نحو قولك: (يعجبُني تقومُ).

ولا يمكنُ لأحدٍ أنْ يَدَّعيَ أنَّ (كيف) فعلٌ؛ لِأَنَّ ذلك لا يجوز مِنْ وجهينِ: **الأوَّل:** أنَّ(كيف) لا تدلُّ على حَدَثٍ ولا على زمن، **والآخر:** أنَّ الفعل يأتي بعدها دون فاصل، كقولك: (كَيفَ دَرى؟)، ولا يوجد هذا التَّركيب في الأفعال إلَّا إذا اشتمل الفعل الأوَّل على ضمير، كقولِك: (أتى يتبخترُ)؛ أَي: (هو).

---

(1) العُكْبُريُّ، اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج87/2).

(2) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج132/3). (على كيف؟)؛ أيْ: (على أيِّ حالة؟)؛ المراد بالأحمرين: اللَّحم والخمر، وقيل: الذَّهب والزَّعفران، مِنْ قولهم: (أهلك النِّساءَ الأحمرانِ). وإذا قالوا: الأَحامِرَة أضافوا إليهما الذَّهب. يُنظر: أبو منصور الأزهريُّ، تهذيب اللُّغة (ج39/5).

(3) لم أقف له على ترجمة فيما عدتُ إليه مِنْ مصادر ومراجع .

(4) البيت مِنَ الطَّويل، غير معروف القائل، وهو في مغني اللَّبيب (ج144/3)، وهمع الهوامع (ج3/ 187). **الشَّاهد:** (فَكَيْفَ الأَباعِدِ) عطف(الأَباعِد) على (الأدنى) بـ (كيف).

(5) يُنظَر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج144/3). والسُّيوطي، همع الهوامع (ج187/3).

وإذا بَطَلَ أنَّ (كيف) فعلٌ أو حرفُ عطفٍ ثَبت كونُها اسْمًا؛ لِأَنَّ الأسماءَ هي الأُصُول، وإذا بَطَلَتْ الْفُرُوع حُكِمَ بالأصْل. هذا والله- تعالى- أعلى وأعلم.

المسألة السَّابعة- الاستفهام بـ (لعلَّ):

(لعلَّ) معناها التَّرقُّب والتَّوقُّع، وهو شيءٌ ممكنٌ، فتوقُّع النَّصر يسمَّى ترجِّيًا، نحو: (لعلَّ النَّصرَ قادمٌ)، وتوقُّع المكروه يسمَّى إشفاقًا، كقول الأمِّ: (لعلَّ صغيري يَمْرَضُ)، جاء في (الكليَّات): "(لعلَّ) موضوعةٌ لإنشاءِ توقُّعِ أمرٍ؛ إمَّا مرغوب لا وُثُوْقَ بحصوله، ومِنْ ثمَّة لا يُقال: (لعلَّ الشَّمس تطلعُ)، أو مرهوب كذلك، والأوَّل يسمَّى ترجِّيًا، نحو قوله- تعالى: ﴿... لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ...﴾[1]، والثَّاني يسمَّى إشفاقًا، نحو: (لعلَّ الحبيب يلبس النِّعال ويقطع الوِصال)"[2].

هذا هو المشهور بين النُّحاة للمعاني الَّتي تحملُها (لعلَّ)، وهو أصلُ الباب، فالمراديُّ ذكرَ لها ثمانية معانٍ، ومنها التَّرجي والإشفاق، والأوَّل في المحبوب، وهو الأشهر والأكثر، والثَّاني في المكروه[3]، لاحظ قوله (الأشهر).

وغير المشهور- الخروج عَنِ الباب- ما نُقِلَ عَنْ بعضهم أنَّ مِنْ معانيها الاستفهام، ولنتأمَّل- معًا- النُّصوص الآتية.

نبدأُ بالمراديِّ الَّذي ذَكَرَ مِنْ معانيها الاستفهام، ونسبَهُ للكوفيِّين[4] وتَبِعَهم ابن مالك[5]، جاء في (همع الهوامع): "(لعلَّ) للتَّرجي في المحبوب وللإشفاق في المكروه... ولا تُستعمَلُ إلَّا في المُمْكن... وزاد الكوفيُّون في معانيها الاستفهام... والبصريُّون رجَّعوا هذه المعاني كلَّها إلى التَّرجي والإشفاق"[6]، يقول الرَّضيُّ: "وقيل: إنَّ (لعلَّ)، تجيءُ للاستفهام، تقول: (لعلَّ زيدًا قائمٌ؟)؛ أيْ: (هل هو كذلك؟)"[7].

---

(1) [طه: 10].

(2) الكفويُّ، الكليَّات (ص793).

(3) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص579- ص580).

(4) يُنظر: المرجع السَّابق، ص580. و همع الهوامع للسُّيوطيُّ، (ج428/1).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج8/1).

(6) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج428/1- 429).

(7) الرَّضي الأستراباذي، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج333/4).

وعدَّد ابن هشام ثلاثة معانٍ لـ (لعلَّ)، **أحدها**: الاستفهام[1]- وهو ما يهمُّ هنا- ونَسَبَهُ للكوفيِّينَ، ومثَّل له بقوله- تعالى: ﴿**. . .لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا**﴾[2].

وعلَّق أبو حيَّانَ على قوله- تعالى: ﴿**. . .لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ. . .**﴾[3] بقوله: "والكوفيُّون يُجْرُون (لعلَّ) مجرى (هل)، فكما يقع التَّعليق عَنْ (هل) كذلك عَنْ (لعلَّ)، ولا أعلم أحدًا ذهب إلى أنَّ (لعلَّ) مِنْ أدوات التَّعليق وإنْ كان ذلك ظاهرًا فيها"[4]، ومِنَ الشَّواهد الَّتي يمكن استبدال (لعلَّ) فيها بـ (هل) ولا يحصل فيها فساد للمعنى، قول الشَّاعر:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً لَعَـلَّ أَبَـا المِغْـوارِ مِنْـكَ قَرِيْـبُ[5]

وَوَقَعَتْ (لعلَّ) في (صحيح البخاري) استفهامًا، ومنه قول عبدالله بن عمر للرَّجل الَّذي سأله عَنْ محاسنِ عملِ عثمانَ، قال: "**لَعَلَّ ذَاكَ يَسُوءُكَ؟**"[6]، ومنه قوله- ﷺ- لأُمِّ رُومانَ[7]، وهيَ أُمُّ عائِشَةَ عندما أَخَذَتْ عائِشَةَ- رضي الله عنها- الحُمَّى: "**لَعَلَّ فِي حَدِيثٍ تُحُدِّثَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ**"[8].

ومنه قوله- ﷺ- لرجل مِنَ الأنصار (عِتْبَان بن مالك الأنصاري) الَّذي جاءه ورأسه يَقْطُرُ: " **لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاك**"، فقالَ: نَعَمْ[9].

جاء في عمدة القارئ: "وَلَا يُمكنُ أَنْ يكون (لَعَلَّ)- هُنَا- على بَابه للتَّرجي، والتَّرجي لَا

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج526/3).

(2) [الطَّلاق: 1].

(3) [الأنبياء: 111].

(4) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج319/6).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، لِكَعْب بنِ سَعْدٍ الغَنَوْيِّ، وهو في الأصمعيَّات (ص112)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج10/ 437). **الشَّاهد**: أَتَتْ (لعلَّ) بمعنى (هل).

(6) [البخاري: صحيح البخاري، باب: مناقب عليٍّ بن أبي طالب-رضي الله عنه-، 19/5: رقم الحديث 3704].

(7) أمُّ رُومان بنت عامر بن عُويمَر، مِنْ كنانة: الصَّحابيَّة، زوجة أبي بكر الصِّديق وأمِّ عائشةَ، نزل النَّبيُّ-ﷺ- في قبرها، واستغفرَ لها، وقال: "اللَّهمَّ لم يَخْفَ عليكَ ما لقيتْ أمُّ رُومانَ فيكِ وفي رسولِك"، توفِّيتْ سنةَ سِتٍّ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج36/3).

(8) [المرجع السَّابق، باب: قوله: ﴿**. . .قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا. . .**﴾(يوسف: 18)، 76/1: رقم الحديث 4691].

(9) [المرجع نفسه، باب: مَنْ لم يرَ الوضوء إلَّا مِنَ المَخْرَجَيْنِ، 47/1: رقم الحديث 1804]. (أعجلناك) مِنَ الإعْجال، وأعجله: استحثَّه، ومعناه: أعجلناك عَنْ فراغ شغلك وحاجتك عمَّا كنتَ فيه مِنَ الجِماع.

يحْتَاج إِلى جَوَاب، و–هنا– قد أجَاب الرَّجل بقوله: نعم"[1].

لاحظْ قول العينيِّ: "وَلَا يُمكن أَنْ يكون (لَعَلَّ)– هُنَا– على بَابه"؛ أيْ أنَّ (لَعَلَّ)– هنا– خرجتِ عَنْ أصل الباب عندما اسْتُخْدِمَتْ للاستفهام؛ أيْ: أنَّ هناك أصلًا للباب وهناك خروجًا عنه، وهذا ما سعى الباحث إلى إثباته، وهو المطلوب.

واستُدِلَّ على أنَّ (لعلَّ) في هذه المواضع استفهاميَّةٌ– بالإجابة، في الأولى أُجيبَ بـ: أجل؛ أَيْ: نعم، يَسُوءُني؛ أيْ: لَا يطيب لي، ويصعب عَلَيَّ، وفي الثَّانية أجابت أُمُّ رُومانَ بـ (نَعَمْ)– أيضًا– وفي الثَّالثة أجاب عِتْبَان بن مالك بـ (نَعَمْ)– كذلك.

(1) العينيُّ، عمدة القاري (ج3/58).

المطلب الرَّابع: أسماء الشَّرط

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- خروج أسماء الشَّرط عَنِ الأصل:

الأصل في أسماء الشَّرط الإعراب، والخروج عَنِ الأصل كونها مبنيَّة عدا (أيّ)[1]، فهي باقية على أصلِها.

نَسَبَ ابنُ هشامٍ إلى النَّحويِّين قولهم: "إنَّ أسماء الشَّرط[2] بُنِيَتْ؛ لِتَضَمُّنِها معنى الحرف ولم يلزم مِنْ دلالتِها على هذا المعنى أنْ تكونَ حرفًا؛ لِأَنَّ الحرف ما دَلَّ على معنى في غيره، ولم يدلَّ على معنًى في نفسه"[3].

وعرَّف النُّحاة الحرف بأنَّه ما دلَّ على معنًى في غيره[4]، وهذا التَّعريف منْتَقَضٌ بأسماء الشَّرط وأسماء الاستفهام[5]، والصَّواب قول الجُزُولي، الحرف: "كلُّ كلمة لا تدلُّ على معنى في نفسها، ولكنْ في غيرها"[6].

استخدم الجُزُولي النَّفي والاستدراك بـ (لكنْ) في تعريفه؛ لِيَسْتَثْني الأسماءَ الَّتي تضمَّنتْ معنى الشَّرط مثل: (كيف وأين) فإنَّها تدلُّ على معنًى في غيرها مع أنَّها أسماء، فلو اقتصر على تعريف النَّحويين: الحرف ما دلَّ على معنًى في غيره، لَدَخَلَ عليه هذه الأسماء؛ لأنَّ لها معنًى في نفسِها، ثُمَّ قال: (لكن) في غيرها لِيُخْرِجَ المُهْمَل.

جاء في (أسرار العربيَّة) القول في (علَّة إعراب (أيّ) دون أخواتها)[7]: فإنْ قيل: فـ

---

(1) أسماء الشَّرط كلُّها مبنيَّة فيما عدا (أي)، فهي معربة؛ لإضافتها إلى مفرد، كحالها في الاستفهام مثل: (أيُّ رجلٍ يعملْ خيرًا يجدْ جزاءه).

(2) أسماء الشَّرط: هي الَّتي تُعَلِّقُ شيئين أحدهما على الآخر، وهي مبنيَّة عدا (أيّ)، ومنها أدوات شرط جازمة مثل: (مَنْ، ما، مهما، متى، أيَّانَ، أينَ ، أنَّى ، حيثما)، وغير جازمة مثل: (إذا).

(3) ابن هشام، المباحث المَرْضِيَّة (ص34).

(4) ابن الورَّاق، عِلَل النَّحو (ص142). ويُنظر: الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص379). والسُّهيليُّ، نتائج الفكر (ص51). والعكبري اللُّباب (ص50). والمرادي، الجنى الدَّاني (ص22). وابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص18). والسُّيوطي، همع الهوامع (ج22/1).

(5) ابن هشام، المباحث المَرْضِيَّة (ص34).

(6) الجُزُولي، المقدِّمة الجُزُليَّة في النَّحو (ص4).

(7) يُنظر: أبو البركات الأنباريُّ، أسرار العربيَّة (ص193).

(أيّ) لِمَ كانت مُعربةً دون سائر أخواتها؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنَّهم بَقَّوها على الأصل في الإعراب، تنبيهًا على أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب.

والوجه الثَّاني: أنَّهم حملوها على نظيرها ونقيضها؛ فنظيرها جزءٌ، ونقيضها كلٌّ؛ وهما معربان، فكانت معربةً.

المسألة الثَّانية- حصول التَّعليق بـ (لعلَّ) وبـ (إنْ)- أيضًا:

رأس الباب والمشهور بين النُّحاة أنَّ التَّعليق يحصل بأدوات أربع- فقط- ذكرها أبو حيَّان، حيث عَقَدَ بابًا بعنوان: أدوات يحصل بها التَّعليق، وليست مِنْ أدوات الشَّرط، وهي: (أمَّا، ولمَّا، ولو، ولولا)[1].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ في أنَّ التَّعليق يحصل بـ (لعلَّ) وبـ (إنْ)- أيضًا- ذكرَهُ الأشموني في (شرحه)، حيث نسب التَّعليق بـ (لعلَّ) إلى أبي عليٍّ في (التَّذكِرة)، ومنه قوله- تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ. . .﴾[2].

ونَسَبَ الأشموني التَّعليق بـ (إنْ) الَّتي في خبرها اللَّام، نحو: (علمتُ إنْ زيدًا لقائم)- نسبه إلى جماعة مِنَ المغاربة، ويعلِّق علي كلامهم بقوله: الظَّاهر أنَّ المعلَّق إنَّما هو اللَّام لا (إنْ)، لكنَّه نَسَبَ إلى ابن الخبَّاز أنَّه حكى في بعض كتبه أنَّه يجوز: (علمتُ إنْ زيدًا قائم)، بالكسر مع عدم اللَّام، وأنَّ ذلك مذهب سيبويه، فعلى هذا المعلَّق (إنْ)[3].

خلاصةُ البحثِ في هذه المسألةِ أنَّ التَّعليقَ قد يتمُّ بـ (لعلَّ) وبـ (إنْ)، وإنْ كان ذلك غيرَ مشهورٍ بينَ النُّحاةِ ودارسي النَّحو، وقد أثبتهُ أبو عليٍّ الفارسيُّ، وهو عَلَمٌ مِنْ أعلام النَّحوِ العربيِّ المعدودين.

---

(1) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1893/4).

(2) [الأنبياء: 111].

(3) الأشموني، شرح الأشموني (ج369/1- 370).

مسائل مشتركة بينَ الاستفهام والشَّرط

المسألة الأولى- (متى) بمعنى (وسط)، والجرُّ بها لغة لهُذَيل بمعنى (مِنْ):

رأس الباب والمشهور في (متى) أنْ تكون جزاءً أو اسمَ استفهام، يقولُ صاحبُ (الأُزْهِيَّة): "اعلم أنَّ (متى) لها ثلاثةُ مواضع: تكون جزاءً، كقولك: (متى تقمْ أقمْ)، وتكون استفهامًا: كقولك: (متى تقومُ؟)، و(متى العيدُ؟)، ومعناها في الوجهينِ ظرفٌ مِنَ الزَّمان، بمعنى الحين والوقت... "[1]، وجاء في (الجنى الدَّاني): "(متى): المشهور فيها أنَّها اسمٌ مِنَ الظُّروف، تكون شرطًا واستفهاماً"[2].

والخروجُ عَنِ الباب وغير المشهور يتمثَّل في كونها بمعنى (وسط) أو (مِنْ)، والموضع الثَّالث عنده- عند الهرويِّ- أنْ تكون بمعنى (وسط)، ومثَّل له بما نَقَلَهُ عَنِ الكسائيِّ عَنِ العرب قولها: (أخرجه مِنْ متى كُمِّهِ)[3]؛ أيْ: مِنْ وسط كُمِّه، ونصَّ على أنَّها لغةُ هُذَيْل[4]، ومِنْ شواهدها في الشِّعر قول الشَّاعر:

شَـرِبْنَ بِمـاءِ البَحْـرِ ثُـمَّ تَرَفَّعـتْ مَتَـى لُجَـجٍ خُضْـرٍ لَهُـنَّ نَئِـيجُ[5]

وأمَّا ابنُ مالك فقدْ استشهدَ بهذا البيتِ، وعلَّق قائلًا: وأمَّا (متى) فهي في لغة هُذَيْل حرفُ جَرٍّ بمعنى (مِنْ)، وذَكَرَ مِنْ كلامهم: (أخرجَها متى كُمِّه)؛ يريدون: (من كُمِّه)[6]، وذكر السُّيوطيُّ أنَّ المعنيينِ مِنْ لغة هُذَيل: قال في (همع الهوامع): "(متى) والجرُّ بها لغةٌ لهُذَيل، بمعنى (مِنْ)، وتأتي بمعنى (وسط)، وإذا كانت بمعنى (وسط) فهي اسم، أو (مِنْ) فحرف، جَزَمَ به ابن هشام وغيره"[7].

والاختلاف واضحٌ بينَ ما ذكرَهُ الهرويُّ وما ذكرَهُ ابن مالك، ويَعْتَقِدُ الباحث أنَّ كلام ابن

---

(1) الهروي، الأُزْهِيَّة (ص200).

(2) المرادي، الجنى الدَّاني (ص505).

(3) يُنظر: الكَفَويُّ، الكليَّات (ج840/1).

(4) يُنظر الهرويُّ، الأُزْهِيَّة (ص200). والكَفَويُّ، الكليَّات (ج840/1).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، قاله أبو ذؤيبٍ الهُذَليِّ يصفُ سُحُبًا، وهو في ديوان الهُذليِّينَ (ج52/1)، وحروف المعاني والصِّفات (ص47)، وشرح الكافية الشَّافية (ج784/2)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج2449/1)، والجنى الدَّاني (ص43). **الشاهد فيه قوله:** (مَتَى لُجَجٍ) حيث جاءتْ (متى) بمعنى (مِنْ) على لغة هُذَيل.

(6) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج784/2). والمرادي، توضيح المقاصد (ج758/2).

(7) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج375/2- 376). والسُّيوطيُّ، الألغاز النَّحويَّة (ج72/1).

مالك هو الأقرب إلى الصَّواب، فقد أيَّدَهُ عدد مِنَ النُّحاة في رأيه، ومنهم ابن هشام، الَّذي أضاف أنَّها بمعنى (مِنْ) الابتدائية[1].

وإنْ كان المعنى الَّذي ذكره الهرويُّ لا يتنافى ومعنى البيت المقصود.

المسألة الثَّانية- التَّعجُّب بـ (مَنْ):

رأسُ البابِ والمشهورُ بينَ الدَّارسين أنَّ (مَنْ) مِنْ أدوات الاستفهام أو الشَّرط الجازمة الَّتي تجزمُ فعلينِ، وتقع اسمًا موصولًا، ونكرة بمعنى (إنسان).

فـ (مَنْ) عند الهرويِّ على أربعةِ أوجهٍ: جزاءٌ، نحو: (مَنْ يكرمْني أُكرمْه)، واستفهام، نحو: (مَنْ أبوكَ؟)، وتكون خبرًا بمعنى (الَّذي)، نحو: (مَنْ مرَّ بي محمَّدٌ)، وتكون نكرةً بمعنى (إنسان)، ويلزمُها النَّعت، نحو: (قابلتُ مَنْ ظريفًا)[2]، نقلَ سيبويه عَنِ الخليل قوله: "إنْ شئتَ جعلتَ (مَنْ) بمنزلة (إنسان)"[3]، وهذا هو الوجه الأخير عند الهروي، واستشهد له بقول الشَّاعر:

فَكَفَى بِنا فَضْلًا عَلى مَنْ غَيْرِنا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانا[4]

ونَسَبَ السُّيوطيُّ للفارسيِّ أنَّ (مَنْ) تقع نكرةً تامَّةً بلا صِلَةٍ ولا صفةٍ، ولا تَضَمُّنُ شرطٍ ولا استفهامٍ[5].

والخروج عَنِ الباب وغير المشهور يتمثَّل في أنَّه يُتَعَجَّب بها، يقول سيبويه: "ألَا ترى أنَّك تقول: (سُبْحانَ اللهِ مَنْ هو وما هو!)، فهو استفهامٌ فيه معنى التَّعجُّب، ولو كان خبرًا لم

---

(1) يُنظر أوضح المسالك (ج4/3). وابن هشام، شرح قطر النَّدى (ج53/1). وشرح ابن عقيل (ج6/3). وشرح الأشموني (ج62/2). وشرح التَّصريح (ج630/1). وحاشية الصَّبَّان (ج331/2).

(2) يُنظر: الهرويِّ، الأُزْهِيَّة (ص100- ص101).

(3) سيبويه، الكتاب (ج105/2).

(4) البيت مِنَ الكامل، وذكروا أنَّه لحَسَّان بنِ ثابت، ولم يتسنَّ للباحث العثور عليه في ديوانه، وذكر ابن جِنِّيْ والسُّيوطيُّ أنَّه لكعب بن مالك. وهو في الجُمَل في النَّحو (ص116)، والكتاب (ج2/ 105)، ورسالة منازل الحروف (ص36)، والجنى الدَّاني (ص52)، وهمع الهوامع (ج11/2).

الشَّاهد: قوله: **(عَلى مَنْ غَيْرِنا)** فإن (مَنْ)- هنا- إمَّا نكرة موصوفة أو زائدة، كما قال الكِسائي. يُنظر: توضيح المقاصد (ج432/1). جعل (غيرنا) نعتا لـ (مَنْ) ولم يجعل (مَنْ) موصولة.

وفيه شاهد آخر: زيادة الباء على المفعول به في قوله (بنا) وهذا خروج آخر عن أصل الباب؛ لأنَّ(الباء) تدخل قياسًا على الفاعل لا على المفعول. قال أبو عثمان المازني: "إنَّما تدخلُ الباءُ على الفاعل، وهذا شاذٌّ؛ يريدُ أنَّ معناه: كفانا فَضْلًا ". يُنظر: سِرُّ صناعة الإعراب (ج146/1).

(5) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج300/1).

يَجُزْ ذلك؛ لأنَّه لا يجوز في الخبر أنْ تقول: (مَن هو؟)، وتسكت"[1]، وذكرها السُّيوطيُّ عندما علَّق على قوله- تعالى: ﴿**قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا . . .**﴾[2][3].

وذكر الرُّمَّانيُّ لـ (مَنْ) سبعةَ استخداماتٍ، جاء في كتابه (رسالة منازل الحروف): (مَنْ) ولها سبعةُ أوجه: استفهام، نحو قولك: (مَنْ عندك؟)...وجزاء، نحو: (مَنْ يأتِني أكرمْه)... وموصولة، نحو: (مَنْ يأتِيك أَكْرِمْهُ)، وموصوفة، نحو: (مررتُ بمَنْ خير منك)، وهي نكرة، ومحمولة على التَّأويل، وموسومة بعلامة نكرة، ومنقولة مِنْ أجل (أم)[4].

والمعاني الثَّلاثة الأولى مشهورةٌ بين الدَّارسينَ، ولا حاجة للتَّفصيل فيها، وهي كونها للاستفهام، أو للجزاء، أو موصولة، وأمَّا المعاني الأربعة الأخيرة[5]، فهي غير مشهورة بين دارسي العربيَّة، وهي:

أ- **كونها تأتي نكرةً موصوفة:** ويستشهدُ لها النُّحاة بقول الشَّاعر:

رُبَّ مَــنْ أَنْضَــجَتْ غَيْظًــا صَــدْرُهُ قُــدْ تَمَنَّــى لــي مَوْتًــا لَــمْ يَطِــعِ[6]

فدخول (ربَّ) عليها دلَّ على أنَّها نكرة.

ب- **ومحمولة على التَّأويل** في التَّثنية والجمع والتَّأنيث، نحو قول الشَّاعر:

تَعَــشَّ فَــإِنْ واثَقْتَنَــي لا تَخُــونُني نَكُــنْ مِثْــلَ مَــنْ يــا ذِئْــبُ يَصْــطَحِبانِ[7]

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج181/2).

(2) [يس: 52].

(3) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج42/3).

(4) يُنظر: الرُّمانيُّ، رسالة منازل الحروف (ج40/1).

(5) تُنظر هذه المعاني في: الرُّمانيٌّ، رسالة منازل الحروف (ج40/2- 42).

(6) البيت مِنَ الرَّمل، لسويد بن أبي كاهل، وهو في شرح المفصَّل (ج11/4)، وابن هشام في شرح شذور الذَّهب (ص170)، والجَوجَري في شرح شذور الذَّهب (ج281/1)، وشرح الأشموني (ج1/ 136)، وخزانة البغداديِّ (ج115/6)، وحاشية الصَّبَّان(ج224/1).

اللغة والمعنى: أَنْضَجَ قلبَهُ غيظًا؛ أيْ: ملأهُ غيظًا. **يقول:** رُبَّ حاقدٍ مُلِأَتْ قلبُهُ غيظًا قد تمنَّى لي الموت، فلم تُسْتَجَبْ أمنيَّتَهُ. **الشَّاهد فيه قوله:** (رُبَّ مَنْ)، (رُبَّ) لا تدخل إلَّا على نكرة، فدلَّ على أنَّ (مَنْ)- هنا- نكرة بمعنى (إنسان) بدليل دخول الحرف (رُبَّ)عليها، وهي موصوفة بجملة (أَنْضَجَتْ).

(7) البيت مِنَ الطَّويل، للفَرَزدق، وهو في ديوانه (ص628)، والمقتضب (ج253/3)، والأصول في النَّحو (ج2/ 397)، وشرح أبيات سيبويه (ج92/2) وشرح الكافية الشَّافية (ج309/1)، ومغني اللَّبيب (ج133/5)، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص67)، وحاشية الصَّبَّان (ج222/1).

الشَّاهد فيه قوله: (مَنْ يصطحبان)، حيث راعى في (مَنْ) معناها، فثنَّى الضَّمير في الفعل، وقد استشهد به النُّحاة على أنَّ عائد الموصولِ وقعَ مثنَّى في قوله (يصطحبان) مراعاةً للمعنى.

فتثنَّى ضمير (مَنْ) على التَّأويل، عقَّب المبرِّد بقوله: "أراد مِثْل اثنين ومِثْل اللَّذَين"[1]، ومِنْ ذلك قوله- ﷻ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ. . .﴾[2]، فجُمِعَ على التَّأويل.

ت- **موسومة بعلامة نكرة:** في مثل قول القائل: (رأيتُ رجلًا)، فتقول: (مَنًّا)، فإنْ قال: (هذا رجل)، فتقول: (مَنُّو)، وإنْ قال: (مررتُ برجل)، فتقول: (مَنِّي)، تَسِمُها بعلامة تدلُّ على أنَّك مُسْتَفْهِم عَنْ نكرة، فإنْ قال: (رأيت رجلًا)، قلت: (مَنَّن)، وإنْ قال: (هؤلاء رجال)، قلت: (منُّون)، كما قال الشَّاعر:

أَتَــوْا نــاري فَقُلْــتُ مَنُــوْنَ أَنْــتُم فَقَـالوا الجِـنُّ قُلْـتُ عِمُـوا ظَلامـا[3]

يقول ابن الورَّاق: "وبعض العرب يُوَحِّد (مَنْ) في جميع الجهات، فيأتي بالواو والألف والياء، فيقول: (مَنًّا)، للواحد المنصوب والمثنَّى والمجموع، وكذلك: (منُّو ومنِّي)، في الرَّفع والجرِّ، وإنْ ثنَّى وجمع؛ وإنَّما جاز ذلك لأنَّ (مَنْ) فيها معنى العموم، فلمَّا كانت تقع على الجماعة ولفظها واحد، جاز- أيضًا- أنْ تقع- ها هنا- هذا المَوْقِع"[4].

أمَّا مِنْ حيث البناء والإعراب، فيقول أبو البقاء العكبري: "و(مَنْ) في جميع ذلك مَبْنِيَّة، وحروف المَدِّ علاماتٌ على الإعراب، وليست إعرابًا ولا حروفَ إعراب؛ والدَّليل على ذلك مِنْ ثلاثة أوجه، **أحدها:** أنَّ (مَنْ) تضمَّنتْ معنى الحرف، وذلك مستمرٌّ فيها، فيستمرُّ البناء، **والثَّاني:** أنَّ هذه العلامات لا تثبت إلَّا في الوقف، والإعراب يزول في الوقف، وأمَّا قول الشَّاعر السَّابق: (**أَتَوْا ناري فَقُلْتُ مَنُوْنَ أَنْتُم**)، فمِنْ إجراء الوصل مجرى الوقف اضطرارًا، **والثَّالث:** أنَّ

---

(1) المبرِّد، المقتضب (ج253/3).

(2) [يونس: 42].

(3) البيت مِنَ الوافر، لتأبَّط شرًّا، وهو في ديوانه (ص67)، والكتاب (ج411/2)، وعِلَل النَّحو (ص428)، والمقتضب (ج307/2)، وشرح أبيات سيبويه (ج174/2)، والمفصَّل (ص188)، وشرح ابن عقيل (ج88/4)، وشرح الأشموني (ج22/4).

اللغة: مَنونَ: جمع (مَن)، يريدُ أنْ يسألَهم عَنْ هويَّتهم، مَنْ هم؟ و(عِمُوا): أنْعِمُوا، وهي كلمة تحيَّة عند العرب، وإنَّما قال لهم: عِمُوا ظلامًا، لأنَّهم جِنٌّ وانتشارهم باللَّيل. (أتَوا): حضروا وجاءوا. وناري؛ المراد: النَّار الَّتي تُوْقَدُ لإرشادِ السَّائرينَ. **الشَّاهد:** قوله: (منون) حيث لحقته الواو والنُّون في الوصل، وذلك شاذٌّ، والقياس: (مَنْ أنتم)؛ لأنَّ لفظ (مَنْ) في الحكاية لا يختلف في حالة الوصل في إفراد ولا تثنية ولا جمع، وفيه شذوذٌ آخر، وهو: تحريك النُّون الأخيرة، والنُّون حين تُزاد تكون ساكنةً، وشذوذٌ ثالث، وهو: حكاية الضَّمير المحذوف في (أَتَيْنا) والضَّمير معرفة، والمعارف غيرُ الأعلام لا تُحْكى. يُنظر: ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك (ج104/4).

(4) ابن الورَّاق، عِلَل النَّحو (ص428).

هذه الحروف لو كانت إعرابًا لكان الكلامُ تامًّا ليس كذلك"[1].

وعَنِ الشُّذوذ في البيت يقول ابن مالك: "شذوذٌ مِنْ وجهين، **أحدهما:** أنَّه حَكى مقدرًا غيرَ مذكور، **والثَّاني:** أنَّه أثبت العلامة في الوصل، وحقُّها ألَّا تَثْبُتَ إلَّا في الوقف"[2]، وذكر سيبويه أنَّ يونس البصريَّ يجوِّز فيه الحكاية بـ (مَنْ) وصلًا[3].

د- ومنقولة مِنْ أجل (أَمْ)، كقوله- تعالى: ﴿**أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا . . .**﴾[4]، يقول الزَّمخشري: "قُرِئَ: (**أَمَنْ هو قانت**) بالتَّخفيف على إدخال همزة الاستفهام على (مَنْ)، وبالتَّشديد على إدخال (أَمْ) عليه"[5].

ونُقِلَ عَنِ النَّحاس أنَّ (أَمْ) بمعنى (بل)، و(مَنْ) بمعنى (الَّذي)، والتَّقدير: بل الَّذي هو قانت أفضل مِمَّنْ ذُكر قبله، نَقَلْتَها عَنِ الاستفهام مِنْ أجل (أَمْ)؛ لأنَّه لا يدخلُ استفهامٌ على استفهامٍ كما نَقَلْتَها حين أدخلتَ عليها (أم) في قول الشَّاعر:

أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْر الأَحِبَّة يَوْمَ البَيْنِ مَشْكومُ[6]

قال: أَمْ قَدْ كبيرٌ، فنقلها عَنْ معنى الاستفهام إلى معنى (قد).

---

(1) أبو البقاء العكبري، اللُّباب (ج2/138). وينظر: ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج1/130).

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج4/1718)، ويُنظر: المرادي، توضيح المقاصد (ج3/1349).

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج2/411). والرَّضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (ج4/296).

(4) [الزُّمَر: 9].

(5) يُنظر: الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج4/116- 117].

(6) البيت مِنَ البسيط، لابن عَبَدَة المعروف بعلقمة الفحل، وهو في ديوانه (ص33)، والكتاب (ج3/ 178)، والمقتضب (ج3/290)، والأصول في النَّحو (ج2/59)، واللُّمع في العربيَّة (ج1/98).

اللغة: مشكوم؛ أيْ: مُجازَى بما فعل. **الشَّاهد:** لا تدخلُ (أَمْ) على حرفَيْ الاستفهام، وهما (هل) والهمزة، وبذلك استُدِلَّ على أنَّها بمعنى (بل). يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج3/170).

المطلب الخامس: الأسماء الموصولة

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- مجيء (أيّ) مبنيَّة (والأصل فيها الإعراب):

رأس الباب يتمثَّل في أنَّ (أيّ) مِنْ أسماء الموصول المشتركة[1]، وتُسْتَعْمَلُ للعاقل وغيره، ومِنْ حيث الإعراب والبناء فإنَّ الأسماءَ الموصولةَ كلَّها مبنيَّةٌ، عدا كلمة (أيّ) خاصَّة فإنَّها معربةٌ، وما جاء في (شرح المفصَّل) يدلُّكَ على أنَّها معربةٌ، ويعملُ فيها ما قبلها، يقول: "تكون (أيّ) موصولةً تحتاجُ إلى كلام بعدها تَتِمُّ به اسمًا، كاحتياج الَّذي و(مَنْ) و(ما)، إذا كانا بمعنى (الَّذي)، ويعملُ فيها ما قبلَها مِنَ العوامل، فتقول: (لَأَضْرِبَنَّ أيَّهم في الدَّار)، فـ(أيٌّ) بمنزلة (الَّذي) إلَّا أنَّها تفيدُ تبعيضَ ما أُضيفَتْ إليه؛ لذلك لزمتها الإضافة"[2] .

الخروج عَنْ الأصلِ يتمثَّلُ في أنَّ (أيّ) تُبْنَى على الضَّمِّ في حالة واحدة تُلَخِّصُها العبارةُ النَّحويَّةُ المشهورة (أنْ تُضافَ ويُحْذَف صدرُ صِلَتِها)، وهذا يُفْهَمُ من كلام سيبويه أنها تُبنى على الضم إذا أضيفت لفظًا وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدّ﴾[3] إذن أسماءُ الاستفهام كلُّها مبنيَّةٌ، إلَّا (أيًّا) هذه، فهي مُعربَة بالحركات الثَّلاث، تقول (يُفلحُ أَيٌّ مجتهدٍ)، و(أكرمتُ أيًّا هي مجتهدةٌ)، و(أحسنتُ إلى أَيٍّ هم مجتهدون).

الشَّواهد:

- مِنَ القرآن الكريم قوله- تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[4]. قُرِئَتِ الآية ببناء كلمة (أيّ) على الضَّمِّ.

- ومنَ الشِّعر، قول الشَّاعر:

---

(1) معنى الموصول أنْ لا يَتِمَّ بنفسه، ويفتقرُ إلى كلامٍ بعدَهُ تَصِلُهُ به ليتِمَّ اسمًا، فإذا تمَّ بما بعده كان حكمُهُ حُكْمَ سائر الأسماء التَّامَّة، يجوز أنْ يقع فاعلًا ومفعولًا ومضافًا إليه ومبتدأً وخبرًا. يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج138/3).

(2) المرجع السَّابق، ج145/3.

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج158/1).

(4) [مريم: 69].

إذا مـــا لَقيـــتَ بَنـــي مالـــكٍ فَسَـــلِّمْ عَلـــى أَيُّهُـــمْ أَفْضَـــلُ [1]

ولا يجوز أنْ تكون (أيٌّ) استفهاميَّةً مع رواية الضَّمِّ، لأنَّه يترتب على هذا الأمر ممنوعان:

الأوَّل: أنْ يُعَلَّقَ حرف الجَرِّ عَنِ العمل في لفظ المجرور؛ لأنَّ (أيَّ) الاستفهاميَّة لا تأتي مبنيَّةً، وهذا لم يقلْهُ أحدٌ مِنَ النُّحاة.

والممنوع الثَّاني: أنَّك لو عَدَدْتَها استفهاميَّةً لَخَرَجْتَ باسم الاستفهام عَنِ الصَّدَارة.

ولا يجوز أنْ تكون (أيٌّ)- هنا- شرطيَّة؛ لأنَّ الشَّرطيَّة لا تُبْنَى على الضَّمِّ، والشَّرطيَّة تحتاجُ إلى فعل الشَّرط والجواب، وهذان لم يتوفَّرَا- هنا.

يستنتجُ الباحثُ أنَّه إذا لم يستقمْ أنْ تكون (أيّ) استفهاميَّةً ولا شرطيَّةً تعيَّنَ أنْ تكون موصولةً؛ ولذلك عقَّب ابنُ يعيش بعد أنْ ذكر البيت: "وهذا نصٌّ في محلِّ النِّزاع"[2].

وبناءً على ذلك فإنَّه يجوز في (أيّ) أن تُبْنى على الضَّمِّ (وهو الأفصحُ)، إذا أُضِيْفَتْ وحُذِفَ صدْرُ صلتها، وأنَّه لا يجوز بأيِّ حالٍ أنْ يُحَمَّل النَّص أكثر ممَّا يطيق، أو الذَّهاب به بعيدًا.

المسألة الثَّانية- صحَّة تأنيث (أيّ) مشدَّدة الياء (موصولة أو استفهام) إذا أُضِيْفَتْ إلى المؤنَّث:

المشهور بين دارسي النَّحو إفرادُ (أيّ) وتذكيرُها في جميع الأحوال؛ والسَّبب في ذلك يتمثَّل في أنَّ لفظ (أيّ) ومعناها مؤنَّث، جاء في كتاب (المذكَّر والمؤنَّث): و(أيٌّ) إذا كانتْ في معنى تأنيثٍ جاز أنْ يُذكَّر الفعلُ لِلَفْظِها، وأنْ يُؤنَّث لتأويلها، فتقول: (أيُّ الجارتين قامَ، وقامتْ)، فإنْ أَنَّثْتَ (أيًّا) لم يَجُزْ في الفعل إلَّا التَّأنيث؛ كقولك: (أيَّةُ الجارتين قامَتْ)؛ لأنَّ لفظ

---

(1) البيت مِنَ المتقارب، لغسَّان بن وعلة، وهو في شرح المفصَّل (ج147/3)، وشرح الكافية الشَّافية (ج285/1)، وتوضيح المقاصد (ج449/1)، وأوضح المسالك (ج156/1)، وشرح ابن عقيل (ج162/1)، وشرح الأشموني(ج153/1)، وشرح التَّصريح(ج157/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج242/1).
الشَّاهد: اسْتُعْمِلَتْ (أيٌّ) اسمًا موصولًا، وهي مبنيَّةٌ على الضَّمِّ، حيث أُضِيْفَتْ، وحُذِفَ صَدْرُ صلتِها، والصِّلةُ هي قوله: (أفضل)، فهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو أفضل). فقد رُوِيَ البيتُ ببناء كلمة (أيُّ) على الضَّمِّ على ما حكاه أبو عمرٍو الشَّيباني.

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج147/3).

(أيّ) ومعناها مؤنَّث[1].

وممَّا يدلُّ على صحَّة ذلك ورود هذا الاستعمال في آيات كثيرة مِنَ القرآن الكريم، ومنها قوله- تعالى: ﴿...وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ...﴾[2]، وهذا الاستعمال هو الصَّحيح والأفصَح والأقوى والأكثر استعمالًا[3].

وغير المشهور أنَّ تأنيث (أيّ) المشدَّدة إذا أُضِيفَتْ إلى المؤنَّث أمرٌ صحيح فصيح- أيضًا: ويدلُّ على صحَّته وقبوله أقوالُ النَّحويِّين مِنَ البصريِّين والكوفيِّين، أمثال الخليل وسيبويه والفرَّاء وغيرهم.

جاء في (الكتاب): "وسألت الخليل- رحمه الله- عَنْ قولهم: أيُّهُنَّ فلانة؟ وأيَّتُهُنَّ فلانة؟ فقال: إذا قلت (أيّ) فهو بمنزلة (كلّ)؛ لأنَّ (كلًّا) مذكر يقع للمذكَّر والمؤنَّث، وهو- أيضًا- بمنزلة (بعض)، فإذا قلت (أيَّتُهُنَّ)؟ فإنَّك أردتَ أنْ تؤنِّثَ الاسم، كما أنَّ بعض العرب فيما زعم الخليل، يقول: (كُلَّتُهنّ منطلقة)"[4].

وجاء في (معاني القرآن): "والعرب تَفعَل ذلك- أيضًا- في (أيّ) فيؤنِّثون ويذكِّرون، والمعنى التَّأنيث"[5]، ومِنْ ذلك قول الله - تعالى: ﴿...وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ...﴾[6]، ويجوز في الكلام: (بأيَّةِ أرض)، وعقَّب الفرَّاء على الآية بقوله: "وقوله: (بأيِّ أرض) و(بأيَّةِ أرض)، فمَنْ قال (بأيِّ أرض) اجتزأَ بتأنيث الأرض مِنْ أنْ يُظْهِر في (أيٍّ) تأنيثًا آخر، ومَنْ أنَّثَ قال: قد اجْتَزؤوا بـ (أيٍّ) دون ما أُضِيْفَ إليه، فلا بدَّ مِنَ التَّأنيث"[7]، ومثله قوله- تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾[8]، يجوز في الكلام: (في أيَّة صورة)، وقال الشَّاعر:

---

(1) أبو بكر الأنباريُّ، المذكَّر والمؤنَّث (ج266/2).

(2) [لقمان: 34].

(3) يُنظر: الرَّازي، مختار الصِّحاح (ج27/1).

(4) سيبويه، الكتاب (ج407/2).

(5) الفرَّاء، معاني القرآن (ج142/2).

(6) [لقمان: 34].

(7) الفرَّاء، معاني القرآن (ج330/2).

(8) [الانفطار: 8].

بِـــأَيِّ بَـــلاَءٍ أَمْ بِأَيَّـــةِ نِعْمَـــةٍ يُقَـــدَّمُ قَبْلِـــي مُسْـــلِمٌ وَالْمُهلَّـــبُ[1]

وفي صحيح البخاري ورد هذا الاستعمال، حيث وردتْ (أيّ) المشدَّدة مؤنَّثة مع المؤنَّث، ومِنَ الشَّواهد الَّتي وردتْ هناك قوله- ﷺ:"**إنَّ لِكُلِّ أمَّةٍ أمِينًا وإنَّ أمينَنا أيَّتُهَا الأُمَّةُ أبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ**"[2].

عقَّب العينيُّ على الحديث المذكور بقوله: "قوله: (أيَّتها الأمَّة)، صورته صورة النِّداء، لكنَّ المراد منه الاختصاص؛ أيْ: (أَمِينُنا مخصوص مِنْ بين الأمم أبو عبيدة)، فعلى هذا يكون منصوبًا على الاختصاص، وقيل: هو بالرَّفع على النِّداء، **والأفصح أن يكون منصوبًا على الاختصاص**، والأمانة مشتركة بين أبي عبيدة وغيره مِنَ الصَّحابة، لكنَّ المقصود بيان زيادتِها في (أبي عبيدة) والنَّبيُّ- ﷺ- خصَّ كلَّ واحد مِنْ كبار الصَّحابة بفضيلة واحدة وَصَفَهُ بها"[3].

مِنْ- هنا- يظهر للباحث أنَّ أقوال وآراء النَّحويِّين في جواز تأنيث (أيّ) مع المؤنَّث بعدها قد اتَّفقتْ عند روَّاد المدرستين؛ البصرة والكوفة، سواءٌ أكانتْ استفهاميَّةً أم موصولة[4]، وأشار بعضُ النُّحاة إلى أنَّ ذلك التَّأنيثَ في لفظ (أيّ) في حال إضافتِها إلى المؤنَّثِ إنَّما هو ضَرْبٌ مِنْ ضروب التَّوكيد، يقول السَّيرافيُّ: "الاسم المذكَّر الَّذي يقعُ على المذكَّر والمؤنَّث بلفظ واحد رُبَّما أدخلوا عليه علامة التَّأنيث إذا أوقعوه على المؤنَّث توكيدًا لتأنيثها، فمِنْ ذلك ما ذكره الخليل مِنْ (كُلَّتُهُنَّ) و(أيَّتُهُنَّ)"[5].

هذا هو رأي أكثر النَّحويِّين سوى رأيٍ عَلَمِ الدِّين اللُّورقي الأندلسيِّ[6] الَّذي يرى أنَّ تأنيث (أيّ) شاذٌّ كشذوذ تأنيث (كُلّ)، ولم أعثر على مَنْ خالَف النَّحويِّين في هذا الرَّأي سوى

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لعُبَيْد الله بن الحَرِّ الجَعْفيِّ، وهو في معاني القرآن(ج143/2).
الشَّاهد: قوله: (بِأَيَّةِ نِعْمَةٍ) أَلْحَقَ تاء التَّأنيث بـ (أيّ) مع أنَّ ما بعدها مؤنَّث.

(2 [البخاري، صحيح البخاري، باب: مناقب أبي عبيدة بن الجَرَّاح-ﷺ، 25/5: رقم الحديث 3744].

(3) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج238/16) قوله: (أمينُنا)، الأمين الثِّقة الرِّضا.

(4) ينظر: معاني القرآن (ج478/2)، والمقتضب (ج478/2)، وشرح كتاب سيبويه (ج171/3)، والمذكَّر والمؤنَّث (ج266/2)، والكشَّاف (ج550/3).

(5) السَّيرافيُّ، شرح كتاب سيبويه (ج171/3).

(6) القاسم بن أحمد بن الموفق اللُّورقي الأندلسي، سمَّاه بعضهم محمدًا وكنَّاه أبا القاسم. إمام في العربيَّة، عالم بالقراءات، شرح المفصَّل، كما شرح الجزوليَّة والشَّاطبيَّة. مات بدمشق سنةَ إحدى وستينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة(ج250/2)، وكشف الظُّنون(ج1770/2).

اللُّورقيِّ الأندلسيِّ في المباحث الكامِلِيَّة[1].

ومِنَ الشَّواهد الَّتي جاءت (أيّ) فيها مؤنَّثة لمَّا أُضِيفت إلى المؤنَّث، والَّتي وقف عليها الباحث قول الشَّاعر:

عَسَى أَنْ نَرَى مِنْ نَحْوِ عَبْلَةَ مَخْبَرًا بِأَيَّـــةِ أَرْضٍ أَوْ بِـــأَيِّ مَكَـــانِ[2]

ولم يقف الأمرُ عند هذا الحدِّ بتأنيث (أيّ) **المضافة** إلى مؤنَّث، بل وُجِدَ بعض الشُّعراء مَنْ يؤنِّثُ (أيّ) **المضافة** إلى مذكَّر – أيضًا– ومِنَ الشَّواهد الَّتي تؤيِّد ذلك قول الشَّاعر:

بَأَيَّـــةِ ذَنْـــبٍ أَمْ بِأَيَّـــةِ حُجَّـــةٍ أَدَعْـكَ فَـلاَ تَـدْعُو عَلَـيَّ وَلاَ لِيَّـا[3]

ومِنَ الغريب أنَّ معظم مناقشي الرَّسائل العلميَّة خاصَّة الأدبيَّة منها في زماننا يَعُدُّ هذا الاستعمال مِنَ الخطأ اللُّغوي الفاحش، والحُجَّة عندهم أنَّ (أيًّا) لا بدَّ أنْ يكون لفظها مفردًا مذكَّرًا دائمًا، فلا يصحُّ عندهم تأنيثه ولو أُضِيْف إلى مؤنَّث.

ولا يجدون أمامهم سوى آذان صاغية وشخصيَّة مقرَّة بارتكاب هذا الخطأ اللُّغوي، ولسان حالها يقول: أنا آسفٌ على ارتكاب هذا الخطأ، وسأقوم بتصيحه– فورًا.

ذكر الدُّكتور كرم زرندح في (كُتَيِّبه) بعنوان: (كيف تكتب بحثًا أو تُعِدُّ رسالة) مجموعةً مِنَ الأخطاء اللُّغوية الَّتي يقعُ فيها كُتَّاب البحوث العلميَّة على اختلاف أنواعها، وذكر منها قول القائل خَطَأً: (ليس هناك **أيَّةُ محاولةٍ** سابقةٍ في هذا المجال)، وذكر أنَّ الصَّواب: (ليس هناك **أيُّ محاولةٍ** سابقةٍ في هذا المجال)؛ وعلَّل ذلك بقوله: "لأنَّ (أيًّا) لا تؤنَّث إذا جاء بعدها مؤنَّث"[4].

يعتقدُ الباحثُ أنَّه لا حاجةَ لتضييقِ المُوَسَّع، فإنْ كان كبارُ نحويِّي البصرة أمثال الخليل وسيبويه وكبار نَحْويِّي الكوفة أمثال: الفرَّاء قد أجازوا هذا الاستعمال، ودلَّلوا على صحَّته مِنَ الشَّواهد الفصيحة مِنْ كلام العرب على اختلافها مِنْ نَظْمٍ ونَثْر، فلماذا يروق لنا أنْ نعدَّ هذا

---

(1) يُنظر: اللُّورقيُّ الأندلسيُّ، المباحث الكامليَّة شرح المقدِّمة الجزوليَّة (272/1).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لعنترة بن شدَّاد، وهو في ديوانه (ص198. ق145. بيت 7).
الشَّاهد: جاءتْ (أيّ) في البيت مؤنَّثة لمَّا أُضِيفَتْ إلى المؤنَّث.

(3) البيت مِنَ الطَّويل، لأميَّة بن أبي الصَّلْت، وهو في ديوانه (ص153. ق159. بيت 20).
الشَّاهد: جاءت (أيّ) في البيت مؤنَّثة لمَّا أُضِيفَتْ إلى المؤنَّث تارةً وإلى المذكَّر تارةً أخرى.

(4) كرم زرندح، كيف تكتب بحثًا أو تُعِدُّ رسالةً (ص76).

الاستعمال اللُّغوي مِنَ الاخطاء اللُّغوية الشَّائعة؟!

ويخلص الباحث إلى أنَّ تأنيث (أيّ) مع المؤنَّث استعمالٌ صحيح فصيح، وأنَّ مَنْعَ ذلك والحُكْمَ عليه بالشُّذُوذ هو رأيٌ يَكاد يَنفَرِد به اللُّورقي الأندلسي مِنَ العُلَماء الأوائل، ولكنَّ تذكيرَ (أيّ) مع المؤنَّث أقوى وأكثر، والله- تعالى- أعلم.

المسألة الثَّالثة - تَحَقُّقُ موصوليَّةِ (ذا) دون اقترانها بـ (ما) أو(مَنْ)

رأس الباب والمشهور بين الدَّارسين أنَّه يُشترطُ لموصوليَّة (ذا) أنْ يتقدَّمها استفهامٌ بـ (ما) باتِّفاق النُّحاة، أو بـ (مَنْ) على الأصحِّ، يقول سيبويه في باب: إجراء (ذا) وحدَهُ بمنزلةِ (الَّذي): "وليس يكونُ كـ (الَّذي) إلَّا مع (ما) و(مَنْ) في الاستفهام، فيكون (ذا) بمنزلة (الَّذي)، ويكون (ما) حرف الاستفهام"[1].

ويُمَثَّلُ لإجرائهم (ذا) بمنزلة (الَّذي) بقولك: (ماذا شاهدتَ؟)، فتقول: (متاعٌ حَسَنٌ)، ومنه قول الشَّاعر:

أَلَا تَسْـأَلانِ المَـرْءَ مـاذا يُحـاوِلُ أَنَحْـبٌ فَيُقْضَـى أَمْ ضَـلالٌ وَباطِـلُ[2]

ومنه قوله- تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ**﴾[3][4]، وعَقَّب سيبويه: "فيجوز النَّصبُ- ها هنا- كما جاز الرَّفعُ في الأوَّل"[5]، ومثال (مَنْ)- قول الشَّاعر:

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج2/416).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، للبيد بن ربيعة في رثاء النُّعمان بن المنذر، وهو في ديوانه (ص131)، والكتاب (ج2/417)، ومعاني القرآن للفراء (ج1/139)، وشرح شواهد المغني للسُّيوطي (ص150، 711)، وشرح المفصَّل (ج3/ 149)، واللِّسان (ذو، ذوات، حول). **اللُّغة:** النَّحب: النَّذر.
الشَّاهد فيه: أنَّه رَفَعَ (أَنَحْبٌ) وما بعده وهو عائد على (ما)، فدلَّ ذلك على أنَّ (ذا) بمعنى (الَّذي)، وما بعدها صلة الموصول، (ما) في محلِّ رفع مبتدأ، ورفع ما بعد همزة الاستفهام ردًّا عليها.

(3) [النَّحل: 24].

(4) قَرَأَها الجمهورُ برفعِ (أساطيرُ)، وقُرِئَ شاذًا (أساطيرَ) بالنَّصب على معنى: (ذكرتم أساطير)، أو (أنزل أساطيرَ) على سبيل التَّهكم والسُّخرية؛ لأنَّ التَّصديق بالإنزال يُنافي (أساطير). يُنظر: تفسير البحر المحيط (ج6/519).

(5) سيبويه، الكتاب (ج2/419).

أَلَا إِنَّ قَلْبِـــي لَـــدَى الظَّـــاعِنِينَ حَــزِينٌ فَمَــنْ ذا يُغَــرِّي الحَزِينــا[1]

والخروج عَنِ الباب وغير المشهور أنَّ موصوليَّة (ذا) تتحقَّق دون اقترانها بـ (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميَّتين، فالكوفيُّون لا يشترطونِ هذا الشَّرط[2]، واحتجُّوا بقول الشَّاعر:

عَــدَسْ مِــا لِعَبَّــادٍ عَلَيْــكِ إمَــارَةٌ نَجَــوْتِ وَهَــذَا تَحْمِلِــينَ طَلِيــقُ[3]

يعتقد الباحث أنَّ دليل الكوفيِّين تطرَّق إليه الاحتمال، فَسَقَطَ الاستدلالُ به، تأمل معي– يا عافاكَ اللهُ– رَدَّ ابنِ هشامٍ على الكوفيِّينَ، يقول: "وهذا لا دليلَ فيه لجواز أنْ يكون (ذا) اسمَ إشارةٍ، وهو مبتدأ، و(طليق) خبره... ودخول حرف التَّنبيه عليها يدلُّ على أنَّها للإشارةِ لا موصولة" [4].

ومِنْ ناحية أخرى فإنَّ البصريِّينَ لا يُجيزونَ أنْ تكون (ذا) موصولةً إلَّا مع (ما) الاستفهاميَّة، وهذا ما أَثْبَتَهُ سيبويهِ كما سَبَقَتِ الإشارةُ عند الحديث عَنْ هذه المسألةِ في بدايتِها، وذكرَ ابن هشام شروطًا للصِّلَةِ، يقول: والصِّلَةُ: إمَّا جملة، وشرطُها: أنْ تكون خبريَّةً، معهودَةً، إلَّا في مقامِ التَّهويلِ والتَّفخيمِ، فَيَحْسُنُ إبهامُها، فالمعهودَةُ كـ: (جاءَ الَّذي قامَ أبوهُ)، والمُبْهَمَة نحو قوله– تعالى: ﴿. . . **فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ**﴾[5]، ولا يجوز أنْ تكونَ إنشائيَّةً كـ: (بِعْتَكَهُ) ولا طلبيَّةً كـ: (اضربْهُ)، و(لا تضربْهُ).

وإمَّا شبهها، وهي ثلاثة: الظَّرف المكانيُّ، والجارُّ والمجرور، نحو: (الَّذي عندك)،

---

(1) البيت مِنَ المتقارب، لِأُمَيَّةَ بن أبي عائذ الهذليِّ، قيل إنَّه في ديوان الهذليِّين، ولم يتسنَّ لي العثور عليه، وهو في أوضح المسالك (ج166/1)، والمقاصد النَّحويَّة (ج407/1)، وشرح شذور الذَّهب للجَوجَريِّ (ج312/1)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج164/1).

الشَّاهد: (مَنْ ذا)، **وجه الاستشهاد:** استعمالُ (ذا) اسمًا موصولًا بعد (مَنْ) الاستفهاميَّة.

(2) تُنظر المسألة السَّادسة بعد المائة في ابن الأنباريِّ، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص579).

(3) البيت مِنَ الطَّويل، ليزيد بن مُفَرِّغ الحميري يذكر خَلَاصَهُ مِنَ السِّجن، وهو في ديوانه (ص170)، والجُمَل في النَّحو للفراهيديِّ (ص180)، ومعاني القرآن للفرَّاء (ج138/1)، والأصول في النَّحو (ج215/1)، وشرح المفصَّل (ج16/2؛ ج23/4، 79).

الشَّاهد: (وَهَذَا تَحْمِلِينَ طليقُ)، ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ (ذا) اسمٌ موصولٌ وقعَ مبتدأً، ولم يمنعْ اتصالُهُ بحرف التَّنبيه وعدم تقدُّمِ (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميَّتينِ جعلَهُ اسمًا موصولًا، التَّقدير:) والَّذي تحملينه طليق).

(4) ابن هشام، قطر النَّدى (ص106).

(5) [طه: 78].

و(الَّذي في الدَّار)، والصَّفة الصَّريحة؛ أيْ: الخالصة للوصفيَّة، وتختص بالألف واللَّام، كـ: (ضارب) و(مضروب)[1].

مِنْ – هنا يتبيَّن أنَّ– موصوليَّةَ (ذا) ربمَّا تتَحَقَّقُ دون اقترانها بـ (ما) أو(مَنْ).

المسألة الرَّابعة– مجيء (ذو) اسمًا موصولًا (لغة طيِّئ):

رأس الباب والمشهور بين النُّحاة والدَّارسين أنَّ كلمة (ذو) تُسْتَعْمَلُ في اللُّغة بمعنى (صاحب)، وهي مِنَ الأسماءَ السِّتَّة، تقول: (المؤمن ذو عزَّةٍ والمنافق ذو سَفاهَةٍ).

والخروج عَنِ أصل الباب استعمالُها اسمًا موصولًا مشتركًا، ويُنْسَبُ هذا الاستعمالُ الأخير إلى قبيلة (طيِّئ)، وهذا الاستعمال لا يكادُ يَعْرِفُهُ إلَّا المتخصصون في دراسة اللُّغة واللَّهجات، ومِنْ شواهدها:

1– سُمِعَ بعضُهم يُقْسِمُ قائلًا: "لا وذو في السَّماءِ عَرْشُهُ"، التَّقدير: (لا والَّذي)، عقَّب ابن هشام: "فـ (ذو) موصولةٌ؛ بمعنى (الَّذي)، وما بعدها صِلَةٌ، فلو كانت مُعْرَبَةً لَجَرَتْ بواو القَسَمِ"[2] .

2– رَوى الفرَّاء هذه العبارة ونسبها لِأَعرابيٍّ مِنْ طَيِّئ يمدح قائلًا[3]: "بالفضلِ ذو فَضَّلَكُمْ اللهُ به، والكرامةِ ذاتُ أكرمَكُمُ اللهُ بَهْ[4]" ، ومنه قول الشَّاعر:

أَظُنُّكَ دُوْنَ المالِ ذو جِئْتَ طالبًا سَتَلْقاكَ بِيْضٌ لِلنُّفوسِ قَوابِضُ[5]

ويأخذُ الباحثُ شاهدًا آخر لشاعر آخر مِنْ قبيلة طَيِّئ، وهو قوله:

---

(1) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج169/1).

(2) ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص52).

(3) يُنظَر رأي الفرَّاء في شرح شذور الذَّهب لابن هشام (ص159). وشرح الأشموني (ج144/1).

(4) (بَهْ) أصلها (بِها)؛ بباء الجَرِّ المكسورة، وضمير المؤنَّثة الغائبة العائد إلى الكرامة، وقد أَلْقَى حركةَ الهاء – وهي الفتحة– على باء الجَرِّ بعد سلب حركة الباء، ثم حذف ألف (ها)، ووقف بالسُّكون.

(5) البيت مِنَ الطَّويل، لقوَّال الطَّائي، وهو في الإنصاف (ص328)، وشرح ابن عقيل (ج150/1) الهامش، والنحو الوافي (ج357/1). **الشَّاهد: (ذو جئتَ)**، حيث اسْتُعْمِلَتْ (ذو) اسمًا موصولًا، والمعنى: (الَّذي **جئتَ**) وواضح أن قائل البيت طائيٌّ، فجاء الاستعمال موافقًا لِلُغَةِ قبيلة الشَّاعر.

فَــإِنَّ المــاءَ مــاءُ أَبــي وَجَــدِّي وَبِئْـــري ذو حَفَـــرْتُ وذو طَوَيْـــتُ[1]

جاء في (شرح الأشموني): "والمشهور فيها البناء، وأنْ تكون بلفظ واحد، كما في الشَّاهد، وبعضُهم يعربُها"[2].

وهو يشير إلى ابن جِنِّيْ الَّذي ذَكَرَ في (المحتسب) أنَّ بعضَهم يعربُها، يقول: "وسألتُ أبا عليٍّ عَنْ حكاية: (فعلتُه مِنْ ذي إلينا)، فقال: أراد: (مِنَ الَّذي إلينا)، فقلتُ: فهذا يوجب عليه أنْ يقول: (مِنْ ذو إلينا)، فقال – وهو كما قال: (قد تُغَيَّرُ هذه الواوُ في النَّصب والجَرِّ"[3].

يعتقد الباحث أنَّ استعمال (ذو) في اللُّغة اسمًا موصولًا، إنَّما هو لهجةٌ خاصَّةٌ بقبيلة (طيِّئ)، وهذه لم يستخدمْها العرب الآخرونَ عدا هذه القبيلةِ، أو مَنْ جاورَها مِنَ القبائل، فلم يُكتب لها الذُّيوع والانتشار، ولم يعدَّها اللغويُّون ضِمْنَ مفردات اللُّغة الفصحى؛ لذلك لا بدَّ مِنَ الاطلاع عليها ومعرفتها، ومعرفة شواهدها، دون تَجاوُز ذلك لاستخدامها في لغتنا.

المسألة الخامسة – (الَّذي) وفروعه (الأسماء الموصولة) أسماء إشارة:

رأس الباب يتمثَّل في أنَّ الأسماءَ الموصولةَ شيءٌ، وأسماء الإشارةِ شيءٌ آخرُ، وما يجمعُ بينهما أنَّهما مِنَ المبنيَّات، وصُنِّفَتْ مِنَ المعارف.

والخروج عَنِ الباب وغير المشهور بين النُّحاة ما ذهبَ إليه الحريري، حيثُ عدَّ الأسماءَ الموصولةَ أسماءَ إشارةٍ، قال: "و(الَّذي) وفروعه في أسماء الإشارة"[4].

ويُلاحَظ أنَّ ابن الصَّايغ الَّذي قام بشرح مُلْحَة الحريري قد ذكر لفظ (الَّذي) وفروعه مِنْ أسماء الإشارة، ولم يُشِرْ في أنواع المعارف الَّتي ذكرها إلى الأسماء الموصولة؛ وهو بفعله هذا متابِع للحريريِّ الَّذي قام بشرح كتابه، حيث جعل الأسماء الموصولة داخلةً في باب أسماء

---

(1) البيت مِنَ الوافر، لسِنان بن الفَحل الطائي، وهو في الإنصاف (ص328)، وشرح الكافية الشَّافية (ج274/1)، واللَّمحة في شرح المُلْحَة (ج171/1)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج436/1)، وشرح شذور الذَّهب للجَوجَريِّ (ج313/1). وشرح التَّصريح (ج161/1).

اللُّغة: طَوَيْتُ البِئْر: بَنَيْتُها بالحجارة. **الشَّاهد:** (وَبِئْري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ)، حيث اسْتُعْمِلَتْ (ذو) اسمًا موصولًا بمعنى(الَّتي)، والمعنى: (الَّتي حفرتُ والَّتي طويت)، وأجراه على غير العاقل؛ لأنَّ المقصود بها البئر، وهي مُؤنَّثة. وواضح أنَّ قائلَ البيت طائيٌّ، فجاء الاستعمال موافقًا لِلُغَةِ قبيلته.

(2) الأشموني، شرح الأشموني (ج143/1).

(3) ابن جِنِّيْ، المحتسب (ج142/1).

(4) يُنْظَر رأي الحريري في اللَّمْحَة في شرح المُلْحَة لابن الصَّايغ (ج125/1).

الإشارة؛ وهذا مبنيٌّ على أساس كوفيٍّ؛ لأنَّ الكوفيِّين يذهبون إلى أنَّ أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة[1].

جاء في (توضيح المقاصد والمسالك): "واختار الكوفيُّون وقوع (ذا) موصولة، وإنْ لم يتقدَّم عليها استفهام، وعنهم أنَّ أسماء الإشارة كلَّها يجوز أنْ تُسْتَعْمَل موصولات"[2].

ويعتقدُ الباحثُ أنَّ أسماءَ الإشارةِ لها مواضِعُها واستعمالاتُها الَّتي ربَّما اختلفتْ عَنْ مواضع أسماء الإشارة والأسماء الموصولة واستعمالاتِها، فلماذا الخلط بين المصطلحات؟!

المسألة السَّادسة- (مَا) اسم موصول مشترك لغير العاقل وللعاقل:

رأس الباب والأصل أنَّ (مَا) اسم موصول يكون لغير العاقل، جاء في (شرح ابن عقيل): "وأكثرُ ما تُسْتَعْمَلُ (ما) في غير العاقل، وقد تُسْتَعْمَلُ في العاقل"[3] .

والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ في أنَّ الاسم الموصول (مَا) ربَّما اسْتُعْمِلَ في العاقل على خلاف الأصل، وقد ذكر المحقِّق محمَّد محيي الدِّين ثلاثة مواضع[4] اسْتُعْمِل فيها (ما) للعاقل، هي:

الأوَّل: أنْ يختلط العاقل مع غير العاقل، نحو قوله – تعالى: ﴿ **يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ. . .** ﴾[5].

الموضع الثَّاني: أنْ يكونَ أمرُهُ مبهمًا على المتكلِّم، كقولك – وقد رأيتَ شبحًا مِنْ بعيد: (انظرْ ما ظهر لي)[6].

---

(1) يُنْظَر: ابن الصَّايغ، اللَّمْحَة في شرح المُلْحَة، ج125/1. الهامش

(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج133/1).

(3) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج147/1).

(4) هذه المواضع الثَّلاثة ذكرَها في ابن عقيل، شرح ابن عقيل، الهامش (ج147/1– 148).

(5) [الجمعة:1]. فإنَّ (ما) يتناولُ ما فيهما مِنْ إنس ومَلَك وجنٍّ وحيوان وجماد، بدليل قوله– تعالى: ﴿. . . **وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ. . .** ﴾ [الإسراء: 44].

(6) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج135/1)، وليس منه قوله – تعالى: ﴿**إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا. . .** ﴾[آل عمران: 35]؛ لأنَّ إبهامَ ذكورتِهِ وأنوثتِهِ لا يخرجُهُ عَنِ العقل، بل استعمال (ما)– هنا– في ما لا يعقل؛ لأنَّ الحَمْلَ مُلْحَقٌ بالجَمادِ كما يقول المفسِّرون.

الموضع الثَّالث: أنْ يكونَ المرادُ صفاتِ (مَنْ) يعقل، كقوله – تعالى:﴿**... فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء...**﴾[1]، وحكى أبو زيدٍ الأنصاري عن بعض الأعراب أنَّهُ سمع صوت السَّحاب فقال: (سُبْحانَ ما سبحتُنَّ له). وعن آخر قال: (سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا). وسبب ذلك أنَّ (ما) بمعنى (الَّذي)، و(الَّذي) تصلح لمِنْ يَعْقِلُ ولمِنْ لا يَعْقِلُ، فَيُحْمَلُ (ما) على أحد وجهيها[2].

خلاصة القول في هذه المسألة:

(ما) مِنَ الأسماء الموصولة المشتركة، والأصل فيها أنْ تكون لغير العاقل، وربَّما اسْتُعْمِلَتْ للعاقلِ على غير الأصل، وقد أيَّدَ الاستعمال القرآني هذه الحقيقةَ.

المسألة السَّابعة– (مَنْ) اسم موصول مشترَك للعاقل ولغير العاقل:

رأس الباب والأصل أنَّ (مَنْ) اسم موصول تكون للعاقل، جاء في (شرح ابن عقيل): "فأكثر ما تُسْتَعْمَل (مَنْ) في العاقل، وقد تُسْتَعْمَل في غيره"[3] .

إذن هي بعكس اسم الموصول (ما)، فهي لغير العاقل وقد تُسْتَعْمَل للعاقل.

والخروج عَنِ البابِ يتمثَّلُ في أنَّ الاسمَ الموصولَ (مَنْ) ربَّما اسْتُعْمِلَ في غير العاقل على خلاف الأصل، ومِنْ ذلك قول الشَّاعر:

أَسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَناحَهُ لَعَلِّي إِلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ[4]

فالشَّاعر– هنا – استعملَ (مَنْ) في غير العاقل، وهو (القطا)، وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّه أنزَّل القَطا منزلة العاقل، فناداها، وطلبَ منها الجناح، ومعلوم أنَّه لا يُتَصَوَّرُ النِّداء والإقبال إلَّا مِنَ العاقل الَّذي يَفْهَمُ الطَّلب.

---

(1) [النِّساء: 3]. هذا الموضع ذكره ابن عقيل في شرحه للألفية. يُنظر: شرح ابن عقيل(ج147/1).

(2) العُكْبري، إعراب ما يشكل مِنَ ألفاظ الحديث النَّبويِّ (ص134).

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج147/1).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لمجنون ليلى قيس بن الملوِّح، وهو في ديوانه: (ص97) ونسبه العينيُّ للعباس بن الأحنف، وهو في شرح الكافية الشَّافية (277/1)، وشرح ابن عقيل (ج148/1)، وشرح الأشموني (ج133/1)، وشرح التَّصريح (ج155/1). **اللُّغة:** السِّرْب: القَطيع مِنَ الظِّباء والقَطا ونحوهما. القَطا: جمع قَطاة، وهي طائر معروف. هوِيت: أحببت. **الشاهد:** قوله: (هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَناحَهُ) فهي اسم موصول قصد بها غير العاقل. رواية الدِّيوان: (مِنْ مُعيرٍ) بدلًا مِنْ (مَنْ يُعِيرُ)، وعلى هذا لا شاهد.

تُسْتَعْمَلُ (مَنْ) في غير العاقل في ثلاثة مواضع[1]:

الأوَّل: أنْ يقترنَ غيرُ العاقل مع مَنْ يَعْقِلُ في عموم فصل بـ (مِنْ) الجارَّة، نحو قوله – تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ. . .**﴾[2].

الثَّاني: أنْ يُشَبَّهَ غيرُ العاقل بالعاقل فيُسْتَعار له لفظُهُ، نحو قوله – تعالى: ﴿**وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ. . .**﴾[3]، ومنه قول الشَّاعر: (أَسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَناحَهُ) الَّذي استشهد به الباحث خلال حديثه عن هذه المسألة[4].

الثَّالث: أنْ يختلطَ مَنْ يعقلُ بما لا يعقل، نحو قوله– تعالى: ﴿**وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا . . .**﴾[5].

خلاصة القول في هذه المسألة:

(مَنْ) اسم موصول مشترَك، والأصل فيها أنْ تكون للعاقل، وربَّما اسْتُعْمِلَتْ في غير العاقل على خلاف الأصل، كذلك فإنَّ (مَنْ) و(ما) مِنَ الألفاظ الَّتي يُحْكَمُ عليها بأنَّها تتقارضُ فيما بينها.

المسألة الثَّامنة– فصل الموصول عَنْ صلتِهِ بالقَسَمِ أو بالنِّداء:

رأس الباب والمشهور ألَّا يُفْصَل الموصولُ عَنْ صلته، يقول ابنُ مالكٍ: "الموصول والصِّلة في حكم كلمةٍ واحدة، لا مِنْ كلِّ وجهة، فالموصول كصدر الكلمة، والصِّلة كعَجُزِها،

---

(1) هذه المواضع الثَّلاثة ذكرها المحقِّق محيي الدِّين في ابن عقيل، يُنظر: شرحه في الهامش (ج147/1–148).

(2) [النُّور: 45]. و(مَنْ) المُستعمَلَة فيما لا يَعْقِل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع؛ لأنَّ العلاقة تقوم على غير المشابهة.

(3) [الأحقاف: 5].

(4) استعمال (مَنْ) فيما لا يَعْقِل– هنا– استعارة؛ لأنَّ العلاقة تقومُ على المشابهة.

(5) [الرَّعد: 15]. واستعمال (مَنْ) فيما لا يعقل – في هذا الموضع – من باب التَّغليب، والأصل تغليب مَنْ يَعْقِلُ على ما لا يَعْقِلُ.

فحقُّهما أنْ يتَّصلا، لا تتقدَّم الصِّلة، ولا في شيء يتعلَّق بها، ولا تُفْصَلُ هي ولا شيءٌ منها بأجنبيٍّ... "[1].

الخروج عَنِ الباب – غير المشهور– جوازُ الفصل بالقَسَمِ أو بالنِّداء، واستشهدَ ابن مالك على جواز ذلك بحديث النَّبيِّ –ﷺ– الَّذي يقول في جزءٍ منه: "**وَأَيْمُ اللهِ ما عَلِمْتُ عَلى أَهْلِي مِنْ سُوءٍ وأبَنُوهُمْ بِمَنْ؟ وَاللهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَطُّ**"[2].

وواضح أنَّ القَسَمَ ليس بأجنبيٍّ؛ وذلك لأنَّه تأكيدٌ للصِّلة، يقول ابن مالك : "فالفصل بهذا لا يختصُّ بضرورة، بخلاف الفصل بغيره فإنَّه لا يُسْتَبَاح إلَّا مِنَ الضَّرورة"[3]، ويستشهد بقول الشَّاعر في ناقته:

كَـــــذلِكَ تَلْـــــكَ وَكالنَّـــــاظِراتِ صَــواحِبُها مــا يَــرى المِسْــحَلُ[4]

ومِنَ الفصل المُسْتَحْسَن عند ابن مالك: الفصل بينهما بالنِّداء إنْ كان الَّذي يلي المنادى هو المنادى في المعنى[5]، وذلك كقول الشَّاعر:

---

(1) ابنُ مالكٍ، شرح الكافية الشَّافية (ج308/1).

(2) [القسطلانيُّ، إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري، باب: قوله– تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ...**﴾ (النُّور: 19)، 267/7: رقم الحديث 4757]. نَصُّ الحديث بتمامه: عَنْ عائشةَ –رضي الله عنها– قالت: لَمَّا ذُكِرَ عَنْ شَأْني الَّذي ذُكِرَ، وَما عَلِمْتُ بِهِ، قام رسول– ﷺ– خَطيبًا فَتَشَهَّدَ، فَحَمَدَ اللهَ وَأَثْنى عَلَيْهِ بِما هُوَ أَهْلُهُ ... وَأَيْمُ اللهِ ما عَلِمْتُ عَلى أَهْلي مِنْ سُوْءٍ قَطُّ، وأبَنوهم **بِمَنْ!** واللهِ ما عَلِمْتُ عليه مِنْ سُوْءٍ قَطُّ، ولا دَخَلَ بَيْتي قَطُّ إلَّا وَأَنا حاضِرٌ. وَلا غِبْتُ في سَفَرٍ إلَّا غابَ مَعِي.
اللُّغة: (وأبَنوهم) بالتَّخفيف اتهموهم، بباء مفتوحة مخففَّة ومشدَّدة، والأَبَنُ النُّهمة أَبَنْتُ الرَّجلَ إذا رَمَيْتُهُ بِخِلَّةِ سوء. فهو مأبون. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب (ج3/13).

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج308/1).

(4) البيت مِنَ المتقارب، للكُمَيْت بن زيد الأسديِّ في ديوانه (ص324. ق540. البيت1)، والخصائص (ج2/ 406)، وشرح الكافية الشَّافية (ج308/1). **اللُّغة:** في اللِّسان: (سحل): المِسْحَلُ: اللِّجام، وقيل فأس اللِّجام. **وجه الاستشهاد فيه:** فُصِلَ بـ (صَواحِبُها)– وهو مبتدأ– بين (ما يرى المِسْحَلُ) و(النَّاظِرات). **التَّقدير:** (كذلكَ الحمارِ الوحشيِّ تلكَ االنَّاقةُ وصَواحِبُها كالنَّاظراتِ ما يَرى المِسْحَلُ).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج308/1).

وَأَنْـتَ الَّـذي يـا سَـعْدُ أُبْـتَ بِمَشْـهَدٍ كَــرِيْمٍ وَأَثْــوابِ المَكــارِمِ الحَمْــدِ[1]

أمَّا (أل)، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال، لا بأجنبيٍّ ولا بغيره؛ لأنَّها جزءٌ مِنْ صلتها، وكذا الموصول الحرفيُّ؛ لأنَّ امتزاجَهُ بصلته أشدُّ مِنْ امتزاج الاسمِ بصلته، ويُسْتَثْنى (ما) فيجوز فصلها، نحو: (عجبتُ ممَّا زيدًا تضربُ)؛ لأنَّها غير عاملة[2].

خلاصة القول في هذه المسألة أنَّ الفصلَ بين الصِّلةِ وموصولِها بالقَسَمِ أو بالنِّداء (الاعتراضيَّة) لا يُعَدُّ فصلًا بالأجنبيِّ؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي الى تقوية المعنى وتأكيده.

ويعتقد الباحث أنَّ الَّذي جوَّز الفصل بين الموصول وصلته بالقَسَمِ وبالنِّداء كثرةُ استعمال هذين الأسلوبين في الكلام العربيِّ بعد أنْ كان ممنوعًا، ومع كثرة الاستعمال أصبح مألوفًا مستساغًا.

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لحسان بن ثابت يرثى سَعْدَ بن معاذ، ولم يتسنَّ لي العثور عليه في ديوانه. وهو في الدُّرر اللَّوامع (ج167/1)، وهمع الهوامع (ج286/1). **وجه الاستشهاد:** الفصل بين الموصول، وهو (الَّذي) وصلته، وهي (أُبْتَ) بالنِّداء (يا سعدُ).

(2) يُنظر: السُّيوطي، همع الهمع (ج287/1).

المطلب السَّادس: أسماء الأفعال

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- (اسم الفعل) قِسْمٌ رابع للكلمة:

رأس الباب والمشهور بين النُّحاة أنَّ الكلمةَ ثلاثةُ أقسامٍ، لا رابعَ لها: اسم، وفعل، وحرف، يقولُ ابنُ مالكٍ في البيت الأوَّل مِنْ ألفيَّتِهِ:

كَلامُنـــا لَفْـــظٌ مُفيـــدٌ؛ كاسْـــتَقِمْ وَاسْـمٌ، وَفِعْـلٌ، ثُـمَّ حَـرْفٌ، الكَلِـمْ[1]

ويقول أبو حيَّانَ: "وأجمع النَّحويُّونَ على أنَّ أقسامَ الكلمةِ ثلاثةٌ: اسم، وفعل، وحرف"[2]، ويقول أبو البركات الأنباريُّ: "فإنْ قيل: فَلِمَ قلتُم: إنَّ أقسامَ الكلامِ ثلاثةٌ، لا رابعَ لها؟ قيل: لأنَّا وجدْنا هذِهِ الأقسامَ الثَّلاثةَ يُعَبَّرُ بها عَنْ جميعِ ما يخطرُ بالبال، ولو كانَ- ها هنا- قسمٌ رابعٌ؛ لبقي في النَّفس شيءٌ، لا يمكنُ التَّعبيرُ عنه، أَلَا ترى أنَّه لو سَقَطَ أحدُ هذه الأقسامِ الثَّلاثةِ؛ لبقي في النَّفس شيءٌ، لا يمكنُ التَّعبير عنه بإزاءِ ما سَقَطَ؟ فلمَّا عَبَّرَ بهذَهِ الأقسامِ عَنْ جميعِ الأشياءِ؛ دَلَّ على أنَّهُ ليس إلَّا هذه الأقسام الثَّلاثة"[3].

ونقل أبو حيَّانَ أربعةَ أدلةٍ[4] ذَكَرَها النَّحاةُ لحصر الكلمةِ في الأنواعِ الثَّلاثةِ- فقط- دونَ النَّوع الرَّابع، **الدَّليل الأوَّل:** دليل الاستقراء: وهو أنَّ أئمَّةَ النَّحو المستقرئينَ لهذا العِلْمِ تتبَّعوا ألفاظَ العرب، فلم يجدوا غيرَ هذه الثلاثةِ.

الدَّليل الثَّاني: أنَّ الكلمة إمَّا أنْ تَدُلَّ على معناها بانفرادها، أو لا تدلُّ على معناها لا بانفرادها، بل بذكر مُتَعَلَّق، وهذا الأخير هو الحرف، والأوَّل إمَّا أنْ تتعرَّض ببنيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرَّض، والثَّاني هو الاسم، والَّذي قبله هو الفعل، فلا رابع.

الدَّليل الثَّالث: قالوا: المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة بين الذَّات والحدث، فالأوَّل الاسم، والثَّاني الفعل، والثَّالث الحرف، ويرى أبو حيَّان أنَّ في هذه الدَّلائل بحث ونظر، وأنَّ أجودَها الثَّاني.

---

(1) ابن مالك، مَتْن الألفيَّة (ص2).

(2) أبو حيَّانَ الأندلسيُّ، التَّذييل والتَّكميل (ج22/1).

(3) أبو البركاتِ الأنباريُّ، أسرار العربيَّة (ص35).

(4) أبو حيَّانَ الأندلسيُّ، التَّذييل والتَّكميل (ج21/1- 22).

والخروج عَنْ رأس الباب – غير المشهور– أنَّ بعض النُّحاةِ جَعَلَ (أسماء الأفعال) قِسْمًا رابعًا للكلمة العربيَّة، ومنهم ابن صابر[1] النَّحْويُّ الَّذي عَدَّ (أسماء الأفعال) قِسْمًا رابعًا للكلمة، سمَّاه (الخالفة).

يقول أبو حيَّانَ: "حكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزُّبير[2]– شيخنا– عَنْ صاحبِهِ أبى جعفر بن صابر كان يذهب إلى أنَّ ثَمَّ– هناك– رابعًا، وهو الَّذي نسميه نحن (اسم فِعْل)، وكان يسمِّيهِ (خالِفَةً)، إذ ليس هو عنده واحدًا مِنَ الثَّلاثة"[3].

يقول السُّيوطيُّ: "وزَعَمَها الكوفيَّةُ أفعالًا؛ لِدلالتها على الحدثِ والزَّمان، وزَعَمَها ابنُ صابر قِسْمًا رابعًا زائدًا على أقسام الكلمة الثَّلاثةِ سمَّاه (الخالِفَة)"[4].

ويتَّضح مِنْ كلام السُّيوطيِّ أنَّ الكوفيِّينَ عدُّوها أفعالًا، بينما عدَّها جمهور البصريُّونَ أسماءَ ألفاظٍ نائبةٍ عَنِ الأفعال.

ولكنَّ الدُّكتور أحمد مِكِّي نَسَبَ (الخالِفَةَ) للكوفيِّينَ؛ أيْ: أنَّهم هُمُ الَّذينَ يُسَمُّونَ اسمَ الفعلِ خالِفَةً، وذهبَ إلى أبعد مِنْ ذلك عندما أَسْنَدَ مصطلح (الخالِفَة) إلى الفرَّاء[5].

ويرى الباحث أنَّ كلام الدُّكتور أحمد مِكِّي فيه نَظَرٌ، وهو بعيدٌ كلَّ البعد عَنِ الحقيقة، هذا إذا علمنا أنَّ الدُّكتور مِكِّي لم يُدَعِّم رأيَهُ بالأدلَّةِ، كأنْ يذكر شيئًا مِنْ أقوال الفرَّاء الَّتي تُثْبِتُ أنَّ مصطلحَ الخالفةِ منسوبٌ إليه، كما لم يذكر رواياتٍ لعلماء اللُّغةِ تُثْبِتُ ذلك.

واختلفَ النُّحاةُ حولَ ماهِيَّةِ أسماءِ الأفعال على النَّحو الآتي:

جاء في (شرح التَّصريح): "أسماءُ الأفعال، هل هي **أسماء لألفاظِ الأفعال** أو **لمعانيها مِنَ الأحداث والأزمنة**، أو **أسماء للمصادر** النَّائبة عَنِ الأفعال، أو هي **أفعال؟** أقوال: قال بالأوَّل جمهور البصريِّينَ، وبالثَّاني صاحبُ البسيط، ونَسَبَهُ إلى ظاهرِ قول سيبويه والجماعة،

---

(1) هو أبو جعفر أحمد بن صابر القَيْسِيُّ: مِنْ علماء المغرب، كان رفيقًا لأبي جعفر بن الزُّبير، وشاعرًا، وكاتبًا مُتَرَسِّلًا، حَسَنَ الخَطِّ، ومِنْ رؤساءِ أهل العِلْمِ بالنَّحو. يُنظر: الصَّفدي، الوافي بالوفيات (ج257/6). والسُّيوطي، بغية الوعاة (ج311/1).

(2) أبو جعفر، أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير الثَّقفي الغرناطيُّ: مُحَدِّث مؤرِّخ، انتهتْ إليه الرِّياسة في العربيَّة ورواية الحديث والتَّفسير والأصول في بلاد الأندلس، توفِّي سنةَ ثمانٍ وسبعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج86/1).

(3) أبو حيَّانَ الأندلسيُّ، التَّذييل والتَّكميل (ج22/1– 23).

(4) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج82/3).

(5) ينظر: أحمد مِكِّي، أبو زكريا الفرَّاء ومنهجه في النَّحو واللُّغة (ص453).

وبالثَّالث جماعة مِنَ البصريِّين، وبالرَّابع الكوفيُّون"[1].

ويبدو أنَّ القولَ إنَّ (أسماء الأفعال) قِسْمٌ رابعٌ للكلمةِ قديمٌ قِدَم التَّصنيف في عِلْمِ النَّحو، بدليل أنَّ الزَّجاج أَنْكَرَ ذلك على مَنْ قال به، يقول: "وقد أبطلنا قول مَنْ قال: هي قِسْمٌ رابعٌ"[2].

ويُعْتَقَدُ أنَّ أحمدَ بنَ صابرٍ هذا لم يكن نحويًّا مشهورًا، ولكنَّ النُّحاة نقلوا عنه هذا القول على سبيل التَّعجيب، والدَّليل على ذلك ما ذَكَرَهُ أبو البركات ابن الأنباريِّ أنَّ شيخه أبا جعفر حكى ذلك على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة[3].

ويعتقد الباحث أنَّ الحقيقةَ غيرُ ذلك؛ لأنَّ الَّذين ترجموا لهذا العالم النَّحوي- أقصد ابن صابر- أكَّدوا على أنَّه كان مِنْ رؤساء أهل العِلْمِ بالنَّحو في زمانه[4].

المسألة الثَّانية- (بَلْه) قد تَرِدُ مُعْرَبةً:

رأسُ البابِ يتمثَّل فيما ذكرَهُ ابنُ هشامٍ أنَّ لـ (بَلْه) ثلاثةَ أوجهٍ[5]، هي: "اسم لـ (دَعْ)، ومصدر بمعنى (التَّرك)، واسم مرادف لـ (كيف)".

ويبدو لي أنَّ هذِهِ الأوجهَ تُمَثِّلُ رأسَ البابِ عندَهُ؛ وهو يقصدُ أنَّ هذِهِ الأوجهَ الثلاثةَ مبنيَّةٌ كُلَّها، **فالأوَّل:** اسمُ فعلٍ بمعنى (اتركْ)، وأسماءُ الأفعالِ مِنَ المبنيَّاتِ، وما بعدَها منصوبٌ على المفعوليَّةِ.

والثَّاني: مصدرٌ نابَ عَنِ الفعلِ، وما بعدَهُ مخفوضٌ بِهِ، مِنْ إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ أو الفاعلِ.

والثَّالث: (كيف) مبنيَّةٌ- أيضًا- وهي في محلِّ رفعِ خبرٍ لـ (زيد)، في نحو قولك: (بَلْهَ زيدٌ)، والتَّراكيبُ الثَّلاثةُ مبنيَّةٌ كما هو معلوم، يقولُ المراديُّ: "وأجازَ قُطْرُب وأبو الحسنِ أنْ تكونَ بمعنى (كَيْفَ) فتقولُ: (بَلْهَ زيدٌ؟) بالرَّفعِ"[6].

وترك ابن هشام وجهًا رابعًا، ذهب إليه الأخفش، وهو أنْ يكون **(بَلْه)** حرفَ جرٍّ، هذا ما ذكره

---

(1) الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج181/2).

(2) الزَّجَّاج، إعراب القرآن (ج147/1).

(3) يُنظر: أبو حيَّان الأندلسيُّ، التَّذييل والتَّكميل (ج23/1).

(4) يُنظر: الصَّفديُّ، الوافي بالوفيات (ج257/6).

(5) يُنظر: ابنُ هشامٍ، مغني اللَّبيب (ج204/2).

(6) المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص424- 425). ويُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1555/3).

المراديُّ[1].

والخروجُ عَنِ البابِ يتمثَّل في مجيءِ (بَلْه) مُعْرَبَةً، ودليلُ الباحثِ على ذلكَ قولُ ابنِ هشامٍ: "واستُعْمِلَتْ مُعْرَبَةً مَجْرورَةً بـ (مِنْ) خارِجَةً عَنِ المعاني الثَّلاثةِ"[2].

لاحظ قوله: (خارِجَةً عَنِ المعاني الثَّلاثةِ)، ومِنَ الأمثلةِ الَّتي يَسْتَشْهِدُ بِها النُّحاةُ على أنَّها مُعْرَبَةٌ ما ورد في (صحيح البخاريِّ): قَالَ اللهُ- تعالى- في الحديث القدسيِّ: "**أَعْدَدْتُ لعبادي الصَّالِحين ما لا عَيْنٌ رَأَتْ ولا أُذُنٌ سَمِعتْ ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، ذُخْرًا من بَلْهِ ما أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ**"[3].

جاء في (عُمْدة القارئ) تعليقًا: "اتَّفَقَ جميعُ نُسَخِ الصَّحيحِ على: (مِنْ بَلْهِ)، والصَّواب إسقاطُ كلمة: (مِنْ) منه، واعْتُرِضَ عليه بأنَّه لا يتعيَّنُ إسقاط (مِنْ) إلَّا إذا فُسِّرَتْ بمعنى (دَعْ،) وأمَّا إذا فُسِّرَتْ بمعنى (مِنْ أَجْل)، أو: (مِنْ غير)، أو (سوى) فلا"[4].

وهناكَ دليلٌ آخرُ على أنَّ (بَلْهَ) قدْ تَرِدُ مُعْرَبَةً قولُ ابنِ هشامٍ: "وفتحُها بناءٌ على الأوَّل والثَّالث وإعرابٌ على الثَّاني"[5].

يقصدُ ابنُ هشامٍ مِنْ كَلامِهِ أنَّ (بَلْهَ) تكونُ مَبْنِيَّةً في حالتين، **الأولى:** إذا وَقَعَتْ اسمَ فعلٍ بمعنى (اتْرُكْ)، نحو: (بَلْهَ زيدًا). **والأخرى:** إذا وَقَعَتْ اسمًا مرادفًا لـ (كيف)، نحو: (بَلْهَ زيدٌ).

وتكونُ مُعْرَبَةً إذا وَقَعَتْ مصدرًا نائبًا عَنِ الفعلِ، نحو (بَلْهَ زيدٍ)؛ لأنَّها تكونُ- حينئذٍ- مصدرًا، ولا ضرورةَ لبنائِها.

يقول الأزهريُّ: "(بَلْهَ) **هذا اسمُ فعلٍ**، والدَّليلُ على أنَّه اسمُ فعلٍ كونُهُ مبنيًّا، والدَّليلُ على بنائِهِ كونُهُ غيرَ مُنَوَّنٍ"[6]، ويقولُ في موضعٍ آخرَ: "(بَلْهَ) المرادِفَةُ لـ (كيف) تشاركُها في البناءِ

---

(1) يُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص426).

(2) ابنُ هشامٍ، مغني اللَّبيب (ج207/2).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: قَوْلِهِ- تعالى: ﴿**فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ**...﴾ (السَّجدة: 17)، 116/6: رقم الحديث 4780].

(4) العيني، عمدة القارئ (ج114/19).

(5) ابنُ هشامٍ، مغني اللَّبيب (ج205/2).

(6) الأزهري، شرح التَّصريح (ج288/2).

وعدمِ التَّنوين، يُقال: (بَلْهَ زيدٌ)؛ أيْ: (كَيْفَ زيدٌ؟)"[1].

خلاصةُ القولِ في هذِهِ المسألةِ أنَّ لـ (بَلْهَ) ثلاثةَ أوجهٍ: مصدرًا، واسمَ فعلٍ، واسمًا مرادفًا لـ (كيف)، الأوَّل منها معربٌ، والثَّاني والثَّالث مبنيانِ.

ولا يعتقدُ الباحثُ وجودَ خروجٍ على البابِ في هذِهِ المسألةِ؛ لأنَّ الوجهينِ– البناءَ والإعرابَ– كليهما مُحْتَمَلُ الوقوعِ، ويقبلُهُ المنطقُ السَّليمُ، فلا داعيَ للقولِ بوجودِ أصلٍ للبابِ في هذِهِ المسألةِ وخروجٍ عنه، وإنْ كانَ ابنُ هشامٍ قد صَرَّحَ بوجود خروجٍ عَنِ البابِ– هنا– كما سَبَقَتِ الإشارةُ، ولا بأس في أن أُذكِّرَ برأيه في هذه المسالة مرَّة أخرى، يقولُ: "واستُعْمِلَتْ مُعْرَبَةً مجرورةً بـ (مِنْ) خارجة عَنِ المعاني الثَّلاثة"[2].

والأفضل في هذه المسألة أنْ يُقال هذا الوجه مشهورٌ، وذاك غيرُ مشهورٍ أو أقلُّ شهرةً بين الدَّارسينَ، هذا والله– تعالى– أعلى وأعلم.

المسألة الثَّالثة– مجيء (بَلْهَ) أداة مِنْ أدوات الاستثناء:

رأسُ البابِ والمشهورُ بينَ النُّحاةِ أنَّ (بَلْهَ) اسمُ فعلٍ بمعنى (دَعْ)، فَيَنْصِبُ المفعولَ، وهو مبنيٌّ، نحو: (بَلْهَ زيدًا)، وقيل هو اسمُ فعلٍ بمعنى (بَقِيَ).

ويكونُ مصدرًا بمعنى (تَرْك)، النَّائب عَنْ (اتْرُكْ)، فيُسْتَعْمَلُ مضافًا، نحو: (بَلْهَ زيدٍ)، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ، وقالَ أبو عليٍّ: مضافٌ إلى الفاعلِ.

يقول ابنُ مالكٍ: "ولمَّا لم يكنْ لـ (بَلْهَ) فعلٌ مِنْ لفظِهِ احْتِيجَ إلى تقديرِ فعلٍ مِنْ معناه، وهو (اترك)"[3].

وجاءَ في (تاج العروس): "قالَ ابنُ الأثيرِ: (بَلْهَ) مِنْ أسماءِ الأفعالِ بمعنى (دَعْ) و(اتْرُكْ)، وقدْ تُوضَعُ موضعَ المصدرِ وتُضافُ، فتقول: (بَلْهَ زيدٍ)؛ أيْ: تَرْكُ زيدٍ"[4]، وأجاز قُطْرُب، وأبو الحَسَنِ، أنْ تكونَ بمعنى (كيف)، فتقول: (بَلْهَ زيدٌ؟) بالرَّفع، ويُرْوَى قولُهُ:

---

(1) الأزهري، شرح التَّصريح ، ج288/2.

(2) ابنُ هشامٍ، مغني اللَّبيب (ج207/2).

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج660/2).

(4) الزَّبيديُّ، تاج العروس (ج346/36).

تَــذَرُ الجَمــاجِمَ ضــاحِيًا هاماتُهــا بَلْــهَ الأَكُــفَّ، كَأَنَّهــا لَــمْ تُخْلَــقِ[1]

يقولُ ابنُ مالكٍ مثبتًا عدمَ فِعْلِيَّتِهِ: "ومعنى (بَلْهَ): دَعْ، هو اسمُ فعلٍ لا فِعْلَ؛ لأنَّ كلَّ ما دَلَّ على الأمرِ لا تَثْبُتُ فعليَّتُهُ حتَّى يَصْلُحَ لياءِ المخاطبةِ، ونونِ التَّوكيدِ، وإلَّا فهو اسمٌ"[2].

واضحٌ مِنْ كلامِ ابنِ مالكٍ الَّذي أَثْبَتَ عدمَ فعليَّةِ (بَلْهَ) أنَّهُ نصَّ على أنَّه اسمُ فعلٍ، ويُلاحَظُ مِنْ كلامِهِ احتمالُ أنْ تكونَ اسمًا.

تعالَوا بنا لِنَرى مَدى مِصْداقيَّة هذا الاحتمالِ في هذِهِ المسألةِ؛ وذلك مِنْ خلال أقوالِ أهل الاختصاصِ، ومِنْ خلالِ مَدى قَبولِ (بَلْهَ) علامة مِنْ علاماتِ الاسمِ أو أكثر.

بدايةً ومِنْ خلالِ عمليَّةِ الاستقصاءِ الَّتي قامَ بها الباحثُ– فيما عَلِمَ– لم يَنُصَّ أحدٌ مِنْ علماءِ النَّحوِ على أنَّ (بَلْهَ) تقبلُ دخولَ (أل) أو ياءِ النِّداءِ عليها، علامتينِ مِنْ علاماتِ الاسمِ.

أمَّا بالنِّسبةِ لِدُخولِ حرفِ الجَرِّ عليهِ، فقدْ وَرَدَ في الحديثِ القدسيِّ ما يؤكِّدُ ذلكَ. قَالَ اللهُ– تعالى: "**ذُخْرًا مِنْ بَلْهِ ما أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ**"[3]، جاءَ في (عمدة القارئ) تَعْليقًا على الحديثِ: "اتَّفَقَ جميعُ نُسَخِ الصَّحيحِ على: (مِنْ بَلْهِ)"[4].

لاحِظْ أنَّ لفظَ (بَلْهِ) قدْ جُرَّ، وعلامةُ جرِّهِ الكسرةُ الظَّاهرةُ، فدلَّ ذلك على أنَّه وَرَدَ مُعرَبًا، وهذا يترتَّب عليهِ قَبولُهُ لعلامةٍ أخرى مِنْ علاماتِ الاسمِ، وهي التَّنوينُ لَطالما أنَّه صَحَّ أنَّه وَرَدَ في النُّصوصِ العربيَّةِ الفصيحةِ مُعربًا، ويُعْرَبُ بحركةٍ ظاهرةٍ مِنْ ناحية، ومِنْ ناحية أخرى فإنَّهُ لا يوجدُ مانعٌ لِمنعِهِ مِنَ الصَّرفِ، فيصِحُّ أنْ يكون مصروفًا، ولكنَّه لم يردْ في لغةِ العربِ مُنونًا– فيما عَلِمَ الباحثُ.

أمَّا بالنِّسبةِ لإضافتِهِ للمُعَرَّفِ بـ (أل) فقد ذهبَ بعضُ الكوفيِّينَ إلى أنَّ (بَلْهَ) بمعنى(غير)، فمعنى (بَلْهَ الأكُفِّ): (غير الأكُفِّ)، إذَنْ تجوزُ إضافتُهُ إلى المعرفةِ[5].

---

(1) البيت مِنَ الكامل، لِكَعْبِ بنِ مالِكٍ ، وهو في ديوانه (ص245. ق43. البيت 10)، والجنى الدَّاني (ص425)، ومغني اللَّبيب (ج205/2)، وشرح المفصَّل (ج48/4). **الشَّاهد:** (بَلْهَ الأَكُفَّ) بنصب (الأكفّ) على أنَّ (بَلْهَ) اسم فعل، وبِجَرِّهِ على أنَّه مصدرٌ، وبرفعه على أنَّه بمعنى (كَيْفَ).

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج219/1).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، بابُ قَوْلِهِ– تعالى: ﴿**فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ**...﴾ [السَّجدة: 17]، 116/6: رقم الحديث 4780]. ذخرًا؛ أيْ: جَعَلْتَ ذلكَ مُدَّخَرًا لهم. (بله ما أطلعتُمْ عليه)؛ أيْ: دعوا ما أطلعتم عليه مِنْ نعيمِ الجنَّة، وعَرِفْتُمُوهُ مِنْ لذَّاتِها، فإنَّه سَهْلٌ يسيرٌ مقابل ما ادَّخَرْتُهُ لكم.

(4) العينيُّ، عمدة القارئ (ج114/19).

(5) يُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص426).

كما تجوزُ إضافتُهُ إلى المعرفةِ إذا وَقَعَ مصدرًا، ذَكَرَ ابنُ هشامٍ أنَّ لـ (بَلْهَ) ثلاثةَ أوجهٍ، **أحدها:** أنْ يَقَعَ مصدرًا بمعنى (التَّرْك)، وهذا المصدرُ نابَ عَنِ الفعلِ، وما بعدَهُ مَخْفوضٌ بِهِ، مِنْ إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ أو الفاعلِ[1].

وفي نهايةِ البحث في هذه المسألة يَخْلُصُ الباحثُ إلى أنَّ (بَلْهَ) يَصْلُحُ لِأَنْ يكونَ اسمَ فعلٍ كما لاحظتَ على أقوالِ علماءِ النَّحوِ سابقةِ الذِّكرِ، كما يَصْلُحُ لِأَنْ يكونَ اسمًا؛ لثبوت صلاحيَّةِ قَبولِهِ لِأكثرَ مِنْ علامةٍ مِنْ علاماتِ الأسماءِ، ومنها: قبولُهُ الجَرَّ بـ (مِنْ)، ومنها: إضافتُهُ للمُعَرَّفِ بـ (أل).

والخروج عَنِ أصل البابِ في هذا اللَّفظ يتمثَّلُ في أنَّه عُدَّ عند الكوفيِّينَ والبغداديِّين مِنْ أدواتِ الاستثناء، وأجازوا نَصْبَ ما بعده على الاستثناء، نحو: (أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ)، رأَوْا ما بعدَها خارجًا عمَّا قبلَها في الوصفِ، فجعَلوه استثناءً؛ إذ المعنى: (إنَّ إكرامَكَ الأحرارَ يزيدُ على إكرامِكَ العبيدَ).

وذهب جمهور البصريِّينَ إلى أنَّهُ لا يُسْتَثْنى بِهِ، وأنَّه لا يجوزُ فيما بعدَه إلَّا الخَفْضُ، ويرفضُ المرادي قول البصريِّينَ بقوله: "وليسَ بصحيحٍ، بَلْ النَّصبُ مسموعٌ مِنْ كلامِ العربِ"[2].

وخروجٌ آخرُ عَنْ أصلِ البابِ يتمثَّلُ فيما ذهبَ إليه الأخفشُ مِنْ أنَّ (بَلْهَ) حرفُ جَرٍّ[3]، **وخروجٌ ثالثٌ** عَنْ أصلِ البابِ يتمثَّلُ فيما ذَهَبَ إليه العَبْديُّ[4] مِنْ أنَّها مشتقَّةٌ مِنَ (البَلَه)؛ لأنَّ ما ذهب إليه الجمهور أنَّ (بَلْهَ) ليستْ مُشْتَقَّةً، وهذا يمثِّلُ رأسَ البابِ[5].

وخروجٌ رابع عَنْ أصلِ الباب يتمثَّلُ في أنَّ أبا زيد رَوى في (بَلْهَ) القلب، إذا كان مصدرًا، تقول: (بَهْلَ زيدٍ)، **وخروج خامس** عَنْ أصلِ الباب يتمثَّلُ فيما حُكِيَ فتحُ الهاءِ واللَّامِ، فتقول: (بَهَلَ زيدٍ).

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج204/2).

(2) المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص426).

(3) يُنظر: المرجع السَّابق، ص426.

(4) أبو طالب أحمد بن بكر العبديُّ، أحدُ أَئِمَّةِ النُّحاةِ المشهورينَ، قالَ عنهُ ياقوت الحموي: كانَ نَحْويًّا لغويًّا، قَيِّمًا بالقياس، قرأَ على السَّيرافيِّ والرُّمانيِّ، والفارسيِّ، وروى عَنْ أبي عمرِ الزَّاهدِ، وله (شرح الإيضاح)، اختلَّ عَقْلُهُ في آخر عمرِهِ، وماتَ سَنَةَ سِتٍّ وأربعمائةٍ مِنَ الهجرةِ. يُنظَر: السُّيوطي، بغية الوعاة (ج298/1).

(5) يُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص426).

وخروجٌ سادسٌ عَنْ أصلِ البابِ يتمثَّلُ فيما ذَكَرَهُ الزَّبيديُّ مِنْ أنَّ ابنَ الأنباريِّ نَقَلَ عَنْ جماعةٍ أنَّها بمعنى (على)، ونَسَبَ الزَّبيديُّ إلى الفرَّاءِ قولَهُ: مَنْ خَفَضَ بها جَعَلَها بمنزلةِ (على) وما أشبهَهَا مِنْ حروفِ الخَفْضِ[1].

مِنْ – هنا– يتبيَّنُ للباحث أنَّ لفظةَ (بَلْهَ) تحمل الكثير مِنَ المعاني، منها المشهور، ومنها غير المشهور، واختلفَتْ حولَها آراءُ النَّحاة واللُّغويون حَسَبَ فَهْمِ كُلٌّ واحدٍ منهم لها.

المسألة الرَّابعة– أدوات النِّداء أسماءُ أفعال:

اختلفَ النُّحاةُ في عددِ الأحرفِ المستخدمةِ في النِّداء، وفي تصنيفِها لنداءِ القريب أو لنداءِ البعيد أو كونِ بعضِها مشتركًا لنداء القريبِ والبعيد– معًا– كلٌّ حَسَبَ فهمِهِ لدلالةِ هذه الأحرف، وهذا ليس مجالًا للبحث– هنا.

وما يهمُّ البحث في هذه المسألة أنَّ أصلَ البابِ والمشهورَ بين النُّحاة والدَّارسين أنَّ الأدواتِ الَّتي يُنادى بها أحرفٌ، تأمل معي – يا عافاك الله– النُّصوصَ الآتية المقتبسَة مِنْ عدد مِنَ المؤلَّفاتِ النَّحويَّة، والَّتي تدلُّل على أنَّ الأدواتِ المستخدمَةَ في النِّداء هي أحرفٌ، ليس غير.

يقول المبرِّد عَنْ هذه الأدوات: "فهذه الحروف سوى الألف تكون لمدِّ الصَّوت"[2]، وجاء في (مغني اللَّبيب): "(يا) حرفٌ لنداء البعيدِ حقيقةً أو حكمًا، وقد يُنادَى بها القريبُ توكيدًا"[3].

وعَنْ (وا) يقول المَالقيُّ: "اعلم أنَّ (وا) حرفُ نداءٍ مختصٌّ بباب النُّدبة"[4]، وعَنِ الهمزة (أ) يقول المراديُّ: "وأمَّا همزةُ النِّداء فهي حرفٌ مختصٌّ بالاسم، كسائر أحرف النِّداء، ولا يُنادَى بها إلَّا القريبُ مسافةً وحكمًا"[5]، وعَنْ (أَيَا) قال المرادي: "حرفٌ مِنْ حروف النِّداء المتَّفق عليها" [6]، وجاء في (الصِّحاح): "(هيَا) مِنْ حروف النِّداء، وأصلها أَيَا"[7]، وعَنْ (آيْ) و(آ) بالمدِّ يقول ابن مالك: "ولم يَذْكُرْ مع حروف النِّداء (آ) و(آي) بالمدِّ إلَّا الكوفيُّون"[8].

وخلاصةُ القول حول الأقوال السَّابقة أنَّ معظمَ النَّحويِّينَ قد أجمعوا على أنَّ الأدواتِ

---

(1) يُنظر، الزَّبيدي، تاج العروس (ج348/36).

(2) المبرِّد، المقتضب (ج233/4).

(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج447/4).

(4) المَالقيُّ، رصف المباني (ص441).

(5) المرادي، الجنى الدَّاني (ص35).

(6) المرجع السَّابق، ص419.

(7) الجوهريُّ، الصِّحاح (ج2562/6).

(8) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج386/3)، والمرادي، الجنى الدَّاني (ص418).

المستخدمةَ في النِّداء أحرفٌ، وهذه الأقوالُ اختصرَها أبو حيَّانَ، بقوله: "ومذهب الجمهور أنَّها حروفٌ"[1].

والخروج عَنِ الباب- غيرُ مشهور بين النُّحاة- أنَّ هذه الأدواتِ أسماءُ أفعالٍ، جاء في (الجنَى الدَّاني): "ذهب بعضُ النَّحويِّينَ إلى أنَّ (يا) وأخواتها الَّتي يُنادى بها أسماءُ أفعال، تتحمَّلُ ضميرًا مُسْتَكِنًّا فيها، ونُقل هذا عَنِ الكوفيِّين"[2].

يقول ابن الصَّايغ عَنِ السَّبب في أنَّ بعضَهم عَدَّ هذه الأدواتِ أسماءَ أفعالٍ: "اختلفوا في العامل مِنْ قولهم: (يا عبد الله) فمنهم مَنْ يقول: (عبد الله) منصوبٌ بنفس (يا)، ومنهم مَنْ يقولُ: هو منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، لا يظهر؛ كأنَّه قال: (أدعو) أو (أُخاطِبُ)؛ ولأجل هذا يجعلُها بعضُهم اسمًا للفعل"[3].

حكى أبو حيَّانَ أنَّ بعضَهم ذَهَبَ إلى أنَّ أحرفَ النِّداء أسماءَ أفعالٍ تتضمَّنُ ضميرًا مُسْتَكِنًّا فيها[4]، وجاء في (همع الهوامع) "وقيل على أنَّ حروفَ النِّداءِ أسماءُ أفعالٍ بمعنى (أدعو) ؛ كـ (أُفٍ) بمعنى: (أتضجَّر)، وليس ثَمَّ فعلٌ مقدَّر"[5].

جاء في (شرح الرَّضيِّ على الكافية): "ذهب بعضهم إلى أنَّ أحرفَ النِّداءِ أسماءُ أفعالٍ بمعنى (أدعو)، كـ (أفٍّ)؛ بمعنى: أتضجَّر، وليس ثمَّة فعل مقدَّر"[6].

المقصود بـ (أسماء)؛ أيْ: أسماء أفعال فيها ضمير مُسْتَكِن، وهذا هو مذهب الكوفيِّينَ كما سبقتِ الإشارة[7]؛ أيْ: أنَّ حروفَ النِّداء أسماءُ أفعالٍ بمعنى (أدعو)، مثل: (أُفٍّ)، بمعنى (أتضجَّر)[8].

عقَّب محقِّق (أوضح المسالك) يوسف الشَّيخ محمَّد البقاعي على هذه بقوله: "هناك كلمات تدلُّ على معاني الأفعال المضارعة، ولا تقبل (لم) وليستْ مع ذلك أسماءَ أفعالٍ، بل هي حروف، نحو: حرف النِّداء، فإنَّه يدلُّ على معنى (أدعو)، وحرف الاستثناء، فهو يدلُّ على

---

(1) أبو حيَّان الأندلسي، ارتشاف الضَّرَب (ص2179).

(2) المرادي، الجنَى الدَّاني (ج355).

(3) ابن الصَّايغ، اللَّمْحَة في شرح المُلْحَة (ج599/2).

(4) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج2179/4)، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج198/3).

(5) السُّيوطي، همع الهوامع (ج26/2). ويُنظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني (ج59/1).

(6) يُنظر: الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج32/2- 33).

(7) يُنظر: المرادي، الجنَى الدَّاني (ص355).

(8) يُنظر: الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج32/2).

معنى (أستثني)؛ والسَّبب في ذلك أنَّ هذه الكلمات دلَّتْ بصيغتها، لا بهيئتها على معنى المضارع"[1].

ويرفض ابنُ هشامٍ كونَها أسماءَ أفعالٍ، يقولُ عَنْ (يا): "وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها، ولا بهنَّ أسماء لـ (أدعو) مُحتمِلَة لضمير الفاعل بل بـ (أدعو) محذوفًا لزومًا"[2].

وذَكَرَ محقِّقُ (أوضح المسالك) دليلًا آخر على ضَعْفِ مذهب القائلين بأنَّ أدوات النِّداء أسماءُ أفعالٍ، يقول: "وهذا مذهب ضعيف؛ لأنَّ أدوات النِّداء لو كانت أسماءَ أفعال؛ لكانَ فيها ضميرٌ مستتر؛ كما في سائر أسماء الأفعال؛ ولو كانت هذه الأدواتُ مُتَحَمِّلَةً للضَّمير؛ لكانت هي والضَّمير المستتر جملةً تامَّةً، يجوز الاكتفاء بها، ولا يَحْتاجُ المتكلِّم إلى ذكر المنادى معها؛ لأنَّه فَضْلَةٌ، ولم يقل بذلك أحدٌ"[3].

يرى الباحث أنَّ المحقِّق الشَّيخ البقاعي قد أخذ هذا التَّوضيح مِنْ كلام السُّيوطي في (همع الهوامع) حول هذه المسألة؛ لأنَّني وقفت على كلام الاثنين، وقد نَقَلَ أحدهما عَنِ الآخر دون أن يشير إلى الكلام المأخوذ، وواضح أنَّ الشَّيخ البقاعي قد عَبَّر عَنْ رأيه في هذه المسألة معتمدًا على رأي الإمام السُّيوطيِّ فيها[4].

وإذا رَدَّ شخصٌ القولَ إنَّ أدواتِ النِّداءِ أسماءُ أفعال؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تكون على أقلِّ مِنْ حرفين، والهمزةُ حرفٌ واحد، وهي أحد أحرف النِّداء، فالباحث يعتقدُ أنَّ هذا ليس مُبَرِّرًا كافيًا لرفض الفكرة القائلة: إنَّ أحرفَ النِّداءِ تُعَدُّ مِنْ أسماء الأفعال العاملة؛ لأنَّ الحُكْمَ على الجزء (حرف الهمزة) لا يَصْدُقُ بالضَّرورة على الكلِّ (باقي أحرف النِّداء)، فبالإمكان استثناء الهمزة، وماذا عَنْ سائر أدوات النِّداء الأخرى الَّتي هي على حرفينِ أو أكثر؟!

المسألة الخامسة– مجيءُ اسمِ الفعلِ الماضي (شَتَّان) مقرونًا بـ (ما) الزَّائدة:

رأس الباب والمشهور أنَّ اسمَ الفعل الماضي (شَتَّان) ليس بحاجة إلى (ما) الزَّائدة يُقال: (شَتَّانَ بينَ الثَّرى والثُّريَّا)، والخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّلُ في أنَّ (شَتَّانَ) قد تُزاد فيها (ما)، قاله الخضريُّ في (حاشيته)، يقول: "قوله: (شَتَّان) بمعنى (افترق)، كذا قيَّده الجمهور، وقيَّدَهُ الزَّمخشريُّ بالافتراق في المعاني والأحوال كالعِلْمِ والجَهْل، فلا يُقال: (شتَّانَ الخصمانِ)،

(1) ابن هشام، أوضح المسالك (ج52/1) الهامش.
(2) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج104/4).
(3) ابن هشام، أوضح المسالك (ج3/4) الهامش.
(4) يُنظر: السُّيوطي، همع الهوامع (ج26/2).

وتطلبُ فاعلًا دالًّا على اثنين كـ (شتَّانَ الزَّيدانِ)، وقد تُزادُ بعدها (ما)"[1].

قول الخضريِّ (وقد تُزادُ بعدها "ما") يدلُّ على أنَّ عدمَ زيادةِ (ما) بعد (شَتَّانَ) يُعَدُّ أصلًا للباب.

جاء في (لسان العرب): "(شتَّانَ أخوكَ وأبوكَ)، و(شتَّانَ ما أخوك وأبوك)، و(شتان ما بين أخيك وأبيك)، فمن قال: شتَّانَ، رفع الأخ بـ (شَتَّان)، ونَسَقَ (الأب) على (الأخ)، وفَتَحَ النُّون مِنْ (شَتَّانَ)؛ لاجتماع السَّاكنين، ومَنْ قالَ: (شتَّانَ ما أخوكَ وأبوكَ)، رفع الأخ بـ (شَتَّان)، ونَسَقَ (الأب) عليه، وأدَخَلَ (ما) صِلَةً، ويجوز على هذا الوجه (شَتَّانِ)، بكسر النون[2]، ومَنْ قال: (شتَّانَ ما بينَ أخيكَ وأبيكَ)، رفع (ما) بـ (شتَّانَ) على أنَّها بمعنى (الَّذي)، و(بين) صِلَةُ (ما)؛ والمعنى: (شتَّانَ الَّذي بينَ أخيكَ وأبيكَ"[3].

ومِنَ الشَّواهد الشِّعريَّة الَّتي حُذِفَتْ فيها (ما) بعد (شَتَّان) قول الشَّاعر:

جـــازَيتُموني بِالوِصـــالِ قَطيعَـــةً شَـتَّانَ بَـيْنَ صَـنيعِكُمْ وَصَـنيعي[4]

علَّق ابن هشام: "فلم تستعملْهُ العربُ، وقدْ يُخَرَّجُ على إضمار (ما) موصولة بـ (بين) وذلك على قول الكوفيِّين: إنَّ الموصول يجوز حذفه"[5].

ويُفْهَم مِنْ نسبةِ ابن هشام هذا القول للكوفيِّينَ أنَّ البصريِّينَ يمنعونه، وعَقَّبَ الخضريُّ على كلام ابن هشام بقوله: "أيْ فتكون بمعنى (بَعُدَ) و (ما) بمعنى المسافة"[6].

ويدلُّ كلامُ ابنِ هشامٍ على أنَّ عدمَ استعمالِ العرب لـ (شتَّانَ) دونَ مجيءِ (ما) بعدها، كما يفعل بعض الشُّعراء يدلُّ على أنَّ ذلكَ يعدُّ خروجًا على أصل الباب، ومنه قول شاعر آخر:

---

(1) الخضريُّ، حاشية الخضريِّ (ج90/2).

(2) بفتح النُّون، وكان الفرَّاء يكسرُها. ينظر المرجع السَّابق (ج89/2).

(3) ابن منظور، لسان العرب (ج50/2).

(4) وُصِفَ هذا البيت بأنَّه قولُ بعض المُحدثِين، وهو في شرح شذور الذَّهب لابن هشام (ص521) والجَدْوَل في إعراب القرآن (ج162/27)، والنَّحو الوافي (ج143/4). **الشَّاهد:** (شتَّانَ): اسم فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح. وفاعله: ضمير مستتر تقديره (ما) الموصولة، و(ما) الموصولة مقدَّرة في محلِّ رفع فاعل، وتُعْرَبُ (بين) في هذه الحالة: ظرف منصوب متعلِّق بمحذوف صِلَة (ما) المقدَّرة، ولك أنْ تقدِّرَ الفاعل بالضَّمير (هو) ومنهم مَنْ يَضُمُّ نون (بينُ) على أنَّها فاعل لاسم الفعل.

(5) ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص521).

(6) الخضريُّ، حاشية الخضريِّ (ج90/2).

وَشَـــتَّانَ بَيْنَكُمـــا فـــي النَّـــدَى وَفـــي البَـأْسِ وَالخَيْـرِ والمَنْظَـرِ[1]

جاء في (لسان العرب): وأبى الأصمعيُّ (شتَّانَ ما بينهما)؛ فَلما أُنْشِدَ قول الشَّاعر:

لَشَتَّانَ مَـا بَـيْنَ اليَزِيـدَينِ فِـي النَّـدَى يَزِيـدِ سُـلَيْمٍ، والأَغَـرِّ بْـنِ حـاتِمِ[2]

قال: ليس بفصيح يُلْتَفَتْ إليه، وقد دخلتْ لام الابتداء على (شَتَّان)، وقيل اللَّامُ واقعةٌ في جواب القَسَم، وما بعدها جوابه، جاء في (خزانة الأدب): "قيل: (شتَّانَ ما بين اليزيدينِ) صار مثلًا في ظهور الفَرْق"[3].

عقَّب صاحب (تهذيب اللُّغة) على البيت المذكور بقوله: ليس بحُجَّة، إنَّما هو مولَّد؛ والحُجَّةُ الجيِّد قول الشَّاعر:

وَشَـتَّانَ مَـا يَـوْمِي عَلَـى كُورِهَـا وَيَـــوْمُ حَيَّـــانَ أَخِـــي جَـــابِرِ[4]

قال ابنُ بري: "وقول الأصمعي: لا أقول: شَتَّان ما بينهما، ليس بشيء؛ لأنَّ ذلكَ قد جاء في أشعار الفُصَحاء مِنَ العرب"[5]، وعقَّب ابن هشام على البيت المذكور بقوله: "ولك زيادةُ (ما) قبل فاعل (شَتَّان)"[6]، ورد في (لسان العرب): ومِنَ العرب مَنْ ينصب (بينهما)، في مثل هذا الموضع، فيقول: (شَتَّان بينهما)، ويضمر (ما).

خلاصة البحث في هذه المسألة أنَّه لا غضاضةَ في ذكرِ(ما) الزَّائدة بعد (شتَّانَ) أو عدمِ ذكرها، فالاستعمالان جائزان، والاستعمالُ العربيُّ يُجيزُ لنا أنْ نستخدمَهما، ولا يُنظَرُ إلى

---

(1) البيت مِنَ المتقارب، لحسانَ بنِ ثابتٍ، وهو في ديوانه (ص110)، وتاج العروس (574/4)، وخزانة الأدب للبغداديِّ(ج278/6). **الشَّاهد:** (شَتَّانَ بَيْنَكُما) ورودُ (بينَ) بالنَّصب فاعلًا لـ(شَتَّانَ) بدون (ما).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لربيعة بن ثابت الرَّقِّيِّ، وهو في تهذيب اللُّغة(ج185/11)، ولسان العرب (ج49/2). **الشَّاهد:** (لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَينِ) (ما) اسم موصول في محلِّ رفع فاعل. و(بين) ظرف متعلق بمحذوف صِلَة الموصول، ولا يصحُّ أنْ تكون (ما) زائدةً و(بين) فاعل (شتَّان)؛ لِئَلا يلزم أنْ يكون فاعل (شتَّان) واحدًا غيرَ متعدِّد، لا مع التَّفريق، ولا مع عدمه.

(3) البغدادي، خزانة الأدب (ج290/6).

(4) البيت مِنَ السَّريع، للأعشى في ديوانه (ص147. ق18 البيت 57)، وإصلاح المنطق (ص202)، وتهذيب اللُّغة (ج184/11)، ولسان العرب (ج49/2). **معناه:** تَباعَدَ الَّذي بينهما. **الشَّاهد:** زيادة (ما) قبل فاعل (شَتَّان). البيت يعبِّر عَنْ مَثَلٍ مشهور هو: (أنعم مِنْ حَيَّان أخي جَابر). يُنظر: الزَّمخشريُّ، المستقصي في أمثال العرب (ج393/1).

(5) يُنظر: الأزهريُّ، تهذيب اللُّغة (ج185/11).

(6) ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص518).

خلاف النُّحاةِ في هذه المسألةِ بين مؤيِّدٍ ومعارض، والأمر كلُّه يعودُ إلى استقامةِ المعنى أو عدمِ استقامتِهِ بذكرِ (ما) أو عدمِ ذكرها، فإنِ استقامَ المعنى دونَها فالاستغناء عنها جائز، وإلَّا فلا.

المسألة السَّادسة– التَّعجب بـ (شتَّان):

رأسُ البابِ والمشهور بينَ الدَّارسينَ أنَّ (شتَّان) اسمُ فعلٍ ماضٍ مبنيٍّ على الفتح، بمعنى (افترق)، وهو مِنْ عوامل الرَّفع الَّتي ترفعُ الفاعل، جاء في (الكتاب): "وسألتُ الخليلَ عَنْ (شتَّانَ)، فقال: فَتْحَتها كفتحة (هيهاةَ)، وقصَّتها في غير المتمِّكن كقصَّتها ونحوها، ونونها كنون (سُبْحان) زائدة، فإنْ جعلته اسم رجل فهو كـ (سُبْحان"[1].

يقول ابن السَّرَّاج: "(شتَّانَ): مبنيٌّ على الفتح؛ لأنَّه غيرُ مُؤنَّثٍ، فهو اسمٌ للفعل، إلَّا أنَّ الفعل– هنا– غيرُ أمر، وهو خبرٌ ومعناه: البُعْدُ المُفْرِط، وذلك قولك: (شتَّانَ زيدٌ وعمرٌو)؛ فمعناه: (بَعُدَ ما بين زيدٍ وعمرٍو جدًا)، وهو مأخوذٌ مِنْ (شَتَّ)، والتَّشتُّت: التَّبعيد ما بين الشَّيئين أو الأشياء، فتقدير(شتَّانَ زيد وعمرو): (تباعَدَ زيدٌ وعمرٌو)"[2]، ومثاله قول الشَّاعر:

شَتَّانَ هذا والعِناقُ والنَّوْمُ والمَشْربُ البارِدُ في ظِلِّ الدَّوْمْ[3]

والخروج عَنِ الباب– غير المشهور– يتمثَّلُ في استخدام (شتَّانَ) للتَّعجُّب، يقول الرَّضيُّ في معرض حديثه عَنْ (أسماء الأفعال) الَّتي مِنْ معانيها التَّعجُّب: "ومنها (شتَّان)؛ بمعنى افترق مع تعجُّب؛ أيْ: (ما أشدَّ الافتراق)، فيطلبُ فاعلين فصاعدًا، كـ (افْتَرَقَ)، نحو: (شتَّانَ زيدٌ وعمرٌو)، وقد تُزاد بعده (ما)، نحو: (شتَّانَ ما زيدٌ وعمرُو)، وقد يُقال في غير الأكثر الأفصح: (شتَّانَ ما بين زيدٌ وعمرُو)"[4].

ويُسْتَدَلُّ بقول ابن هشام: "اسم الفعل ضربان، **أحدهما:** ما وُضِعَ مِنْ أوَّل الأمر كذلك؛ كـ (شتَّان، وصَه، ووي)"[5] على أنَّ استخدام(شتَّانَ) اسم فعل يمثِّل أصل الباب، لاحظ قوله: "وُضِعَ مِنْ أوَّل الأمر كذلك"؛ أيْ: أنَّه لم يُسْتَعْمَل في غيرِهِ مِنْ قبل؛ ولذلك سُمِّيَ بالمُرْتَجَل.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج293/3).

(2) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج133/2). ويُنظر: الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص203).

(3) البيت مِنَ السَّريع المشطور، للقيط بن زرارة، وهو في المقتضب (ج305/4)، والأصول في النَّحو (ج134/2)، وإسفار الفصيح (ج821/2)، والمفصَّل (ص204)، وشرح المفصَّل (ج37/4).

الشَّاهد: (شَتَّانَ هذا)، **وجه الاستشهاد:** اسْتُعْمِلَتْ (شَتَّانَ) اسمَ فعلٍ ماضٍ بمعنى (افترقَ).

(4) الرَّضيُّ الأستراباذيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج103/3).

(5) ابن هشام، أوضح المسالك (ج82/4).

وبناءً على هذه المعطيات فإنَّ استخدام (شتَّانِ) في التَّعجُّب يعدُّ خروجًا عَنْ أصل هذا الباب.

وهناك خروجٌ آخر عَنْ أصل الباب الَّذي ذُكِرَتْ فيه (شتَّانَ) يتمثَّلُ فيما أجازَهُ الفرَّاء مِنْ كسر نون (شتَّانِ)، وهو خَطَأٌ مَحْضٌ عند البصريِّينَ، ولم يخطِّئْهُ أبو سَهْل الهروي[1]، بل وجَّهه بقوله: "وأمَّا وجهُ قولِ الفرَّاءِ في كَسْرِ النُّون، فكأنَّه أرادَ تثنيةَ (شِت)، وهو المتفرِّق، ويجوز أنْ يكون كسرُها على أصل التقاء السَّاكنينِ"[2].

والأصل أنْ تكون نونُها مفتوحةً، يقول ابن السِّكِّيت[3] في(إصلاح المنطق): "(شتَّانَ) مصروفةٌ عَنْ (شَتُت)، فالفتحة في النُّون هي الفتحة الَّتي كانت في التَّاء، قال: وهي تدلُّ على أنَّه مصروف عَنْ الفعل الماضي"[4].

خلاصةُ البحث في هذه المسألةِ يتمثَّلُ في أنَّ (شتَّانَ) قد تستخدمُ في سياقِ التَّعجُّبِ، وبذلك تكونُ قدْ خَرَجَتْ عَنْ أصلِ البابِ، وعَنِ المشهور في استخدامها.

---

(1) أبو سهل محمَّد بن عليٍّ الهَرَوي: لغويٌّ، كان رئيس المؤذنين بجامع عمرو بن العاص بمصر، له (شرح فصيح ثعلب) سماه (إسفار الفصيح) مَاتَ سنةَ ثلاث وثلاثين وأربعمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (275/6).

(2) يُنظر: الهرويُّ، إسفار الفصيح (ج218/1).

(3) أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق، ابن السِّكِّيت: إمام في اللُّغة والأدب، اتَّصل بالمتوكِّل العباسيِّ، فَعَهِدَ إليه بتأديب أولاده، توفِّي سنةَ أربعٍ وأربعينَ ومائتينِ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج195/8).

(4) ابن السِّكِّيت، إصلاح المنطق (ص203).

المطلب السَّابع: الأسماء المركَّبة، ومنها بعض الأعداد

وفيه المسألة الآتية:

المسألة الأولى- (اثنا) و(اثنتا) مِنْ (اثنا عشر) و(اثنتا عشرة) مبنيَّان:

رأس الباب والمشهور بين النُّحاةِ ودارسي النَّحو، والَّذي عليه الجمهور أنَّ (اثنا) و(اثنتا) مِنْ (اثنا عشر) و(اثنتا عشرة) معربان، جاء في (شرح الكافية) أنَّهما معربان صدرًا، مبنيَّان عَجُزًا، هذا مذهب الجُمهور[1].

جاء في (الكتاب): "وأمَّا (اثنا عشر) ليس بمنزلة (خمسة عشر)؛ وذلك أنَّ الإعراب يقع على الصَّدر، فيصير (اثنا) في الرَّفع، واثني في النَّصب والجَرِّ، و(عشر) بمنزلة النُّون، ولا يجوز فيها الإضافة، كما لا يجوز في مسلمين"[2].
وعنها يقول ابن السَّرَّاج: "وأَمَّا (اثنا عشرَ) الَّتي للعَدَدِ فلا يُضافُ إليها ولا تُضافُ"[3].

الخروج عَنْ أصل الباب- غير المشهور- أنَّهما مبنيَّان، ويدلِّل ابن عقيل على صحَّة ما ذهب إليه الجمهور وفساد ما ذهب إليه القائلون ببنائهما بقوله: "ودليل الإعراب كونهما بالألف رفعًا، وبالياء جرًّا ونصبًا، ولو كانا مبنيَّين لكانا بالياء في كلِّ حال"[4].

وعَنْ سببِ إعرابها يقول صاحب كتاب (العدد في اللُّغة): "فإنْ قال قائل هَلَّا بنيتم (اثني عشر) على حَدٍّ واحد، فلا تتغيَّر في نصب ولا رفع ولا جر، كما فعلتُمْ ذلك في أخواته، قيل له: مِنْ قِبَلِ أنَّ الاثنينِ قد كان إعرابُهما بالألف والياء، وكانت النُّون على حالةٍ واحدةٍ فيهما جمعيًا، كقولك: (هذان الاثنان)، و(رأيتُ الاثنين)، و(مررتُ بالاثنين)، فإذا أَضَفْتَ سَقَطَتِ النُّون، وقام المضاف إليه مقامَهُ، ودخلَ حرف التَّثنية مِنَ التَّغيير في حال الرَّفع والنَّصب والجَرِّ مع المضاف إليه ما كان يدخلُهُ مع النُّون، فلمَّا كانَ (عشر) في قولك: (اثنا عشر) حَلَّ مَحلَّ النُّون، صار بمنزلة المضاف إليه، ولم يمنع تغيير الألف إلى الياء في النَّصب والجَرِّ"[5].

---

(1) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية (ج1671/3). وابن النَّاظم، شرح ابن النَّاظم (ص521- 522).
(2) سيبويه، الكتاب (ج307/3).
(3) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج69/3).
(4) ابن عقيل، المساعد (ج80/2).
(5) ابن سيده، العدد في اللُّغة (ص27).

جاء في (اللُّباب): "أمَّا (اثنا عشر)، فالاسم الأوَّل معربٌ لِأَوجه[1]:

أحدها: أنَّهم أرادوا الدِّلالة على أنَّ الأصل في هذه الأعداد الإعراب كما صحَّحوا الواو في (استحوذ).

والثَّاني: أنَّ علامةَ الإعرابِ هي حرفُ التَّثنية، فلو أُبْطِلَتْ لَبَطَلَ دليلُ التَّثنية.

والثَّالث: أنَّ ما عداه مِنَ المركَّب جرى مجرى الاسم الواحد وإعراب الاسم الواحد لا يكون في وسطه".

مِنْ- هنا- يتَّضح أنَّ المشهور في الجزء الأوَّل مِنْ (اثني عشر) معربٌ، وليس مبنيًّا.

(1) يُنظر: العكبري، اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج322/1).

المطلب الثَّامن: اسم لا النَّافية للجنس في بعض أحوالها

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- التَّعجُّب بـ (لا النَّافية للجنس):

أصل الباب- المشهور بين النُّحاة والدَّارسين- أنَّها حرف يدخل على الجملة الاسميَّة، ويعمل فيها عَمَلَ (إنَّ)[1]، يقول عنها سيبويه: "ونصْبُها لِمَا بعدها كنصب إنَّ لِمَا بعدها"[2].

والخروج عَنْ رأس الباب- غير المشهور- يتمثَّلُ في استخدام (لا النَّافية للجنس) في التَّعجُّب، ومِنْ صور التَّعجُّب باستخدام (لا النَّافية للجنس) قولهم: (لا أمَّ لك)، جاء في (مَجْمَع الأمثال): "(لا أُمَّ لك) عندنا في مذهب، (ليس لك أُمٌّ حرَّة)، وهذا الشَّتم الصَّريح؛ لأنَّ بني الإماء عند العرب ليسوا بمحمودين، ولا لاحقينَ بما يلحق به غيرهم مِنْ أبناء الحرائر"[3].

وذكر ابن منظور الفرق بين التَّعبيرين:(لا أَبا لَك، ولا أُمَّ لكَ)، بقوله: "لا أَبا لَك، هو أَكثرُ ما يُذْكَرُ في المَدْح؛ أَيْ: لا كافيَ لك غيرُ نفسِك، وقد يُذْكَر في مَعْرض الذَّمِّ كما يُقال: (لا أُمَّ لَكَ)، وقد يُذكَرُ في مَعْرض التَّعجُّب ودَفْعًا للعَيْن كقولهم: (لله دَرُّك)"[4].

وأخيرًا يمكن القول: إنَّ استخدام (لا) النَّافية للجنس- والَّتي تُعْرَفُ في الكتب القديمة باسم (لا الَّتي للتَّبرئة)- في التَّعجُّب يعدُّ خروجًا بها عَنْ أصل بابها.

المسألة الثَّانية- مجيء اسم (لا) النَّافية للجنس معرفة:

رأس الباب - المشهور بين الدَّارسين- أنْ اسم (لا) النَّافية للجنس وخبرها لا يَرِدان إلَّا نكرةً، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ المعارف لا تجري مجرى النَّكرة في هذا الباب؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة أبدًا[5].

وأجمع البصريُّون على أنَّ اسم (لا) النَّافية للجنس لا يأتي إلَّا نكرة"[6]، جاء في (المقتضب) عند الحديث عَنْ (لا) النَّافية للجنس: "فإنْ كانت معرفةً فلم تكنْ إلَّا رفعًا؛ لأنَّ (لا)

---

(1) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص290).

(2) سيبويه، الكتاب (ج274/2).

(3) الميدانيُّ، مجمع الأمثال (ج242/2).

(4) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب: (12/14) أبي.

(5) سيبويه، الكتاب (ج296/2).

(6) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1306/3).

لا تعمل في معرفة"[1].

أمَّا الخروج عَنِ الباب- غير المشهور بين الدَّارسين- فمجيءُ اسم (لا) النَّافية للجنس معرفة، وقد أجاز الكوفيُّون إعمالها في العَلَم[2]، ووردتْ في الأدب العربيِّ شواهد ظاهرُها يخالفُ ما ذهبَ إليه البصريُّونَ، حيثُ وَقَعَ اسمُها معرفة، ومِنْه قول الشَّاعر:

لا هَيْـــثَمَ اللَّيْلَـــةَ لِلْمِطِـــيِّ وَلا فَتًـــى مِثْـــلَ ابْـــنِ الخَيْبَـــرِيِّ[3]

ومنه قول الشَّاعر:

أَرى الحاجاتِ عِنْـدَ أَبـي خُبَيْـبٍ نَكِـــدْنَ وَلا أُمَيَّـــةَ بـــالبِلادِ[4]

ومنه قول النَّبي محمَّد- ﷺ:"**إذا هَلَكَ كِسْرى فَلا كِسْرى بَعْدَهُ، وإذا هَلَكَ قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بَعْدَهُ**"[5] ، **وقول عمر-رضي الله عنه: "قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها**"[6]، والبصريُّونَ يؤوِّلونَ هذه الشَّواهدَ

---

(1) المبرِّد، المقتضب (ج360/4).

(2) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج1306/3).

(3) البيت مِنَ الرَّجز، وهو مِنْ شواهد سيبويهِ الخمسين الَّتي لا يُعْلَم قائلُها، وقيل هو لرجل مِنْ بني دبير: وهو في الكتاب (ج296/2)، والمقتضب (ج362/4)، والأصول في النَّحو (ج382/1)، وشرح المفصَّل (ج102/2)، وشرح الكافية (ج530/1)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج500/1)، وارتشاف الضَّرَب (ج1307/3)، وخزانة البغداديِّ (ج52/4).

اللغة: هيثم: قيل: هو هيثم بن الأَشْتَر وكان مشهورًا بين العرب بحسن الصَّوت في حدائه، وكان أعرفَ أهلِ زمانِهِ بالبيداءِ والفَلَوات. ابْن الخَيْبَري: هو جميل بن مَعْمَر، وكان شجاعًا يحمي أدبار الإبل مِنَ الأعداء؛ وقيل المراد به عليٌّ بن أبي طالب.

الشَّاهد: (لا هيثم) حيث نصب (هيثم) بـ (لا)، وهو عَلَمٌ معرفة لِتَأْوُلِهِ بالنَّكرة؛ لأنَّه أراد: لا مثلَ هيثم، أو أنَّه لاشتهاره صار شائعًا كأنَّه اسمُ جنسٍ موضوع لإفادة ذلك المعنى قبل دخول (لا) عليه. وذُكِرَ لتأويل هذا الرَّجزِ بالمُنَكَّرِ وجهان: إمَّا أنْ يُقَدَّر مضاف هو (مثل) فلا يتعرَّف بالإضافة، لتوغُّلِهِ في الإبهام، وإمَّا أنْ يُجْعَلَ العَلَم لاشتهارِهِ بتلك الخِلَّة، كأنَّهُ اسمُ جنسٍ موضوعٌ لإفادة ذلك المعنى.

(4) البيت مِنَ الوافر، لعبد الله بن الزُّبير الأسدي، وهو في ملحق ديوانه (ص147)، والكتاب (ج297/2)، والمقتضب: (ج362/4)، والأصول في النَّحو (ج383/1)، وشرح المفصَّل (ج102/2)، وشرح الكافية (ج529/1). **اللُّغة:** أبو خُبَيْبٍ: عبد الله بن الزُّبير بن العوَّام. نَكِدْنَ: مِنَ النَّكد، وهو ضيق العيش وتعسُّره. أُمَيَّة؛ أي: بني أُمَيَّة. **الشَّاهد:** قوله: (ولا أُمَيَّة) حيث وقع اسم (لا) النَّافية للجنس معرفة، وأُوِّلَ على تقدير: (ولا مثل أُمَيَّة).

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب: قول النَّبي-ﷺ- أُحِلَّتْ لكم الغنائمُ، 85/4: رقم الحديث 3121].

(6) **المعنى:** إنَّ أيَّ قضيةٍ ليس لها غيرُ أبي الحسن؛ عليٍّ-رضي الله عنه- ومثله: لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمِطِيِّ، هذان مثلان يَسُدُّ أحدُهما مَسَدَّ الآخر. يُضْرَبانِ في الأمر العسير يتطلَّبُ حَلُّه. يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج297/2). والمبرِّد، المقتضب (ج363/4). وأبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج253/3).

ونحوَها على وجهين، **الأوَّل:** يعدُّونَ العَلَمَ اسمَ جنس، **والآخر:** حَذْفُ مضافٍ نكرة، ويقدِّرونَهُ بكلمة (مثل)[1].

(لا) النَّافية للجنس إذا دخلت على عَلَمٍ فيه (أل) التَّعريف، أو على عَلَمٍ مضاف إلى ما فيه (أل) التَّعريف فإنَّها تُحْذَف، ممَّا يدلُّ على إرادة الجِنْس في هذا العَلَمِ، وفي ذلك يُنْزَعُ منه لام التَّعريف إنْ كانت فيه، نحو: (لا حسن، في الحسن البصريِّ...)[2].

وأيَّد عبَّاس حسن– مِنَ النَّحْويِّين المُحْدَثينَ– الكوفيِّينَ فيما ذهبوا إليه، مِنْ صحَّة مجيء اسم (لا) معرفة، مع عدم القياس على المسموع منه، ولم يقبل تأويلَ البصريِّين للشَّواهد المذكورة، فقال: "وقد تناولها النُّحاة بالتَّأويل كي يُخْضِعوها لشرط التَّنكير، وهو تأويل لا داعيَ لِتَكَلُّفِهِ، مع ورود تلك الأمثلة الصَّريحة الدَّالة على أنَّ فريقًا مِنَ العرب لا يلتزم التَّنكير، فعلينا أنْ نتقبَّلَ تلك النُّصوص بحالها دون محاكاتها، ونقتصرُ في استعمالِنا على اللُّغةِ الشَّائعةِ المشهورةِ، الَّتي تَشْتَرِطُ الشُّروطَ الَّتي عرفناها؛ توحيدًا لأداة الَّتفاهم، ومَنْعًا للتَّشعُّيب بينَ المتخاطبينَ بلغةٍ واحدةٍ"[3].

والباحثُ بدوره يؤيِّدُ الاستعمال العربيَّ الصَّحيح لاسم (لا) النَّافية للجنس وخبرها على النَّحو الَّذي وَرَدَ عَنِ العربِ في الاستعمالِ المشهور.

المسألة الثَّالثة– (لَا جَرَمَ) بِمَعْنى (حَقًّا) مِنْ ألفاظ القَسَم:

واضح أنَّ (لَا جَرَمَ) تتكوَّن مِنْ (لا) النَّافية للجنس واسمها؛ لذلك قام الباحث بوضع هذه المسألة في الجزء الخاصِّ بـ (لا) النَّافية للجنس.

رأس الباب يتمثَّل في أنَّ النُّحاة واللُّغويِّينَ نصُّوا على أنَّ (لَا جَرَمَ) بِمَعْنى (حَقًّا)، و(حَقًّا) كما هو معلوم مصدر (مفعول مطلق) منصوب، يقول الزَّركشي: "(لا جَرَمَ) كلمتان رُكِّبَتا، وصار معناهما (حقًّا)، وأكثر المفسِّرين يقتصر على ذلك"[4].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ (لَا جَرَمَ) تُسْتَخْدَمُ في القَسَم، فهي مِنْ ألفاظ القَسَم الَّتي

---

(1) يُنظر: خزانة الأدب (ج52/4)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج544/1).
(2) الرَّضي الأستراباذي، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج165/2–166).
(3) عباس حسن، النَّحو الوافي (ج695/1).
(4) الزَّركشي، البُرْهان (363/4).

حكاها الفرَّاءُ عَنْ بعض العرب، والجامع بينها وبين القَسَم التَّأكيد، يقول الفرَّاء عنها: "كلمةٌ كانتْ في الأصلِ بمنزلةِ: (لا بدَّ أنَّك قائم) وكَثُرَ استعمالهم إيَّاها حتَّى صارت بمنزلة (حقًّا)، ألَا ترى أنَّ العرب تقول: (لا جَرَمَ لَآتِيَنَّكَ)، و(لا جَرَمَ قد أحسنتَ)"[1].

وجاء في (شرح الكافية): "يُسْتَغْنى عَنْ ذِكْرِ المُقْسَم به بـ (لا جَرَمَ)"[2]، جاء في (الكتاب): "واعلم أنَّك إذا حَذَفْتَ مِنَ المَحْلوفِ به حرفَ الجَرِّ نَصَبْتَهُ، كما تنصب (حقًّا) إذا قلت: إنَّك ذاهب حقًّا، المَحْلوفُ به مُؤكَّد به الحديث كما تؤكَّده بالحقِّ، ويُجَرُّ بحروف الإضافة كما يُجَرُّ (حقٌّ)، إذا قلت: (إنَّك ذاهبٌ بحقٍّ)"[3].

ومِنَ الجديرِ بالذِّكر أنَّ تركيب (لَا جرم) وَرَدَ في القرآن الكريم- حسب عَلْمِ الباحث- في خمسة مواضع[4]، ومنها قوله- تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرون﴾[5].

(1) الفرَّاء، معاني القرآن (8/2). ويُنظر: الزَّجَّاجيُّ، حروف المعاني والصِّفات (ص72).

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج882/2).

(3) سيبويه، الكتاب (497/3).

(4) المواضع هي قوله- تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُون﴾[هود: 22]، و﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[النَّحل: 23]، و﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُون﴾[النَّحل: 62]، و﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾[غافر: 43].

(5) [النَّحل: 109].

المطلب التَّاسع: المنادى في بعض صوره

(العَلَم المفرد، والنَّكرة المقصودةً)

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- البناء في المنادى:

الأصل في المنادى الإعراب، ودليل ذلك ما نقله الرَّضيُّ عَنِ الكِسائيِّ، يقول: "قال الكسائيُّ: المنادى المفرد المعرفة مرفوع؛ لِتَجَرُّده عَنِ العوامل اللَّفظيَّة؛ ولا يعني أنَّ التَّجرُّد فيه عامل الرَّفع كما قال بعضُهم في المبتدأ، بل المراد به أنَّه لم يكن فيه سبب البناء حتَّى يُبْنَى فلا بُدَّ فيه مِنَ الإعراب"[1].

الخروج عَنِ الأصل يتمثَّل في أنَّ الاسمَ المعربَ يكون مبنيًّا في محلِّ نصب في النَّكرة المقصودة والعَلَم، يقول المبرِّد: "فإنْ كان المنادى واحدًا مفردًا معرفةً بُني على الضَّمِّ، ولم يلحقْه تنوين؛ وإنَّما فُعِلَ ذلك به؛ لخروجه عن الباب ومضارعتِهِ ما لا يكون معربًا"[2].

لاحظ- معي- عبارته الأخيرة: "لخروجه عَنِ الباب ومضارعتِهِ ما لا يكون معربًا".

ويعلِّل المبرِّد بناءَ المنادى العَلَمِ على الضَّمِّ تعليلًا جميلًا، بقوله: "وذلك أنَّك إذا قلتَ: (يا زيدُ)، فقد أخرجتَهُ مِنْ بابه؛ لأنَّ حَدَّ الأسماء الظَّاهرة أنْ تُخْبِرَ بها، واحدٌ عَنْ واحدٍ غائب، والمُخْبَر عنه غيرها، فتقول: (قال زيدٌ)، فـ (زيد) غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: (قال زيدٌ)، وأنت تَعْنِيْهِ- أعني المخاطب- فلمَّا قلتَ: (يا زيدُ)، خاطبتَهُ بهذا الاسم فأدخلتَهُ في باب ما لا يكون إلَّا مبنيًّا، نحو: (أنتَ وإيَّاكَ والتَّاء)"[3].

لاحظ قوله: "لخروجه عن الباب"، وقوله: "فقد أخرجْتَهُ مِنْ بابِهِ".

جاء في (الكتاب): "ورفعوا المفردَ كما رفعوا (قبلُ) و(بعدُ)، ومَوْضِعُهما واحد، وذلك قولك: (يا زيدُ)، وتركوا التَّنوينَ في المفرد كما تركوه في (قبلُ)"[4].

ومعروفٌ للدَّارسين أنَّ المنادى المفرد العَلَم مبنيٌّ على ما يُرفع به- كما سَبَقِتِ الإشارة-

---

(1) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج349/1).

(2) المبرِّد، المقتضب (ج204/4).

(3) المرجع السَّابق، ج204/4- 205.

(4) سيبويه، الكتاب (ج183/2).

فلا يُنوَّن إلَّا في الضَّرورة الشِّعريَّة، ويُعَلِّلُ سيبويهِ تنوينَهُ بقوله: "فإنَّما لَحِقَهُ التَّنوين كما لَحِقَ ما لا ينصرف؛ لأنَّه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثلَ النَّكرة؛ لأنَّ التَّنوينَ لازمٌ للنَّكرة على كلِّ حال"[1].

جاء في شرح (ابن عقيل): "لا يخلو المنادى مِنْ أنْ يكون: مفردًا، أو مضافًا، أو مشبَّهًا به، فإنْ كان مفردًا: فإمَّا أنْ يكون معرفةً، أو نكرةً مقصودةً، أو نكرةً غير مقصودة، فإنْ كان مفردًا– معرفة أو نكرة مقصودة – بُنِيَ على ما كان يُرفع به"[2].

يُفهم مِنْ كلام ابن عقيل أنَّ المنادى إنْ كان مرفوعًا بالضَّمة مثلًا بُنِيَ عليها، وإنْ كان مرفوعًا بالألف أو بالواو بُنِيَ عليها – أيضًا– ، وهكذا دوالَيْك. تقول: (يا زيدُ، أَقْبِلْ)، و(يازيدان، أَقْبِلا)، (ويا زيدون، أَقْبِلُوا).

المسألة الثَّانية– الجمع بين أداة النِّداء و(أل) في كلِّ اسم يدخله التَّنوين، نحو: (يا الرَّجل):

الَّذي دفع الباحث لِأَنْ يضع هذه المسألة – هنا– يتمثَّلُ في أنَّ المنادى المعرَّف بـ (أل) يكون نكرةً مقصودةً، والنَّكرة المقصودة مبنيَّة في محلِّ نصب.

رأس الباب – المشهور– يتمثَّلُ في عدم جواز نداء ما فيه (أل)، هذا إذا عُلِمَ أنَّ أقسامَ النِّداءِ الخمسة تشترك في هذا الحُكْمِ، وهو عدم جواز نداء المبدوء بـ (أل).

جاء في (الكتاب): "واعلم أنَّه لا يجوز لك أنْ تُناديَ اسمًا فيه الألف واللَّام البتَّةَ... أَلَا ترى أنَّك تقول: (يا أيُّها الَّذي قال ذاك)، ولو كان اسمًا غالبًا بمنزلة زيدٍ وعمرو لم يجز ذا فيه"[3].

ويَسْتَثْني سيبويه مِنْ ذلك لفظ الجلالة (الله) ويعلِّل جوازَ اجتماعِ حرفِ النِّداءِ و(أل) بقوله: "إلَّا أنَّهم قد قالوا: (يا اللهُ، اغفِرْ لنا)؛ وذلك مِنْ قِبَلِ أنَّه اسمٌ يلزمُهُ الألفُ واللَّامُ لا يفارقانِهِ، وكَثُرَ في كلامهم، فصار كأنَّ الألف واللَّام فيه بمنزلة الألف واللَّام الَّتي مِنْ نفس الحروف[4]... وكأنَّ الاسم– والله أعلمُ – إلهٌ، فلمَّا أُدْخِلَ فيه الألفُ واللَّامُ حذفوا الألفَ،

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج202/2).

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج258/3).

(3) سيبويه، الكتاب (ج195/2).

(4) يَضْرِبُ سيبويه مثالًا توضيحيًّا بقوله: "ومِثْلُ ذلك (أناسٌ)، فإذا أَدْخَلْتَ الألفَ واللَّامَ قلتَ: (النَّاس)؛ إلَّا أنَّ (النَّاس) قد تفارقُهُ الألفُ واللَّامُ ويكونُ نكرةً، واسمُ الله– تبارك وتعالى– لا يكون فيه ذلك". يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج196/2).

وصارت الألف واللَّامُ خَلَفًا منها، فهذا – أيضًا– ممَّا يُقَوِّيه أنْ يكون بمنزلة ما هو مِنْ نفس الحرف"[1].

ويعلِّلُ ابنُ الأنباريِّ ذلك، بقوله: "فإنْ قِيل ولِمَ لَمْ يجمعوا بين (يا) و(الألف واللَّام)؟ قيل: لأنَّ (يا) تفيدُ التَّعريفَ، والألفُ واللَّامُ تفيدُ التَّعريف؛ فَلَمْ يجمعوا بين عَلامَتَيْ تعريفٍ، إذ لا تجتمعُ كلمتا تعريفٍ في كلمةٍ واحدةٍ"[2].

وذَكَرَ ابن الأنباريِّ هذه المسألة، وعدَّها مسألةً خلافيَّةً بينَ النُّحاةِ، وبتعليله هذا إنَّما يوافق البصريِّينَ فيما ذهبوا إليه مِنْ عدمِ الجواز، جاء في (الإنصاف): "وأمَّا البصريُّونَ فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا: إنَّه لا يجوز ذلك؛ لأنَّ الألفَ واللَّامَ تفيد التَّعريف و(يا) تفيد التَّعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان"[3].

ذَكَرَ محيي الدِّين عبد الحميد محقِّقُ (شرح ابن عقيل) سببًا ثانيًا لعدم جواز اقتران حرف النِّداء بما فيه (أل) في سِعَةِ الكلامِ، بقوله: "إنَّ تعرفَ الألفِ واللَّامِ تعريفُ العَهْد، وهو يتضمَّنُ معنى الغَيْبَةِ؛ لأنَّ العَهْدَ يكونُ بينَ اثنينِ في ثالثٍ غائبٍ، والنِّداء خطابٌ لحاضرٍ، فلو جَمَعْتَ بينهما لتنافى التَّعريفانِ"[4].

أمَّا غيرُ المشهورِ الَّذي خَرَجَ عَنْ أصلِ البابِ، فيتمثَّل فيما نقلَهُ ابنُ مالكٍ عَنِ البغداديِّينَ أنَّهم يقيسونَ على هذا فَيُجِيزون: (يا الرَّجل)، ويقولون: "لم نَرَ موضعًا يدخلُهُ التَّنوينُ يَمْتَنِعُ مِنَ الألف واللَّام"[5].

وأجاز سيبويهِ اجتماع (يا) و(أل) فيما سُمِّيَ به مِنْ نحو: (الرَّجلُ ينطلقُ) يقول: "ولو سمَّيته (الرَّجل المنطلق) جاز أنْ تناديه فتقول: (يا الرَّجل منطلقٌ)؛ لأنَّك سمَّيتَهُ بشيئين، كلُّ واحدٍ منهما اسمٌ تامٌّ، والَّذي مع صلتِهِ بمنزلة اسم واحد، نحو: (الحارث)، فلا يجوزُ فيه النِّداء كما لا يجوزُ فيه قَبْلَ أنْ يكونَ اسمًا، وأمَّا (الرَّجل منطلقٌ) فبمنزلَةِ (تأبَّط شرًّا)؛ لأنَّه لا يتغيَّر عَنْ حاله؛ لأنَّه قد عَمِلَ بعضُهُ في بعضٍ"[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج195/2.
(2) ابن الأنباريِّ، أسرار العربيَّة (ص128).
(3) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص286–287).
(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج264/2) الهامش.
(5) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1308/3).
(6) سيبويه، الكتاب (ج333/3).

الخروج عَنِ الباب وغير المشهور كذلك يتمثَّلُ فيما ذَهَبَ إليه الكوفيُّونَ، وهو القولُ بجوازِ نداء ما فيه الألف واللَّام، نحو: (يا الرَّجل)، و(يا الغلام)، وقد احتجُّوا بأنْ قالوا: الدَّليل على أنَّه جائز أنَّه قد جاء ذلك في كلامهم، قال الشَّاعر:

فَدَيْتُكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيْلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي[1]

فقال: (يا الَّتي)، حيثُ أَدْخَلَ حرف النِّداء على ما فيه الألف واللَّام، فدلَّ على جوازه والَّذي يدلُّ على صحَّة ذلك أنَّا أجمعْنا على أنَّه يجوزُ أنْ نقول في الدُّعاء: (يا اللهُ، اغفر لنا)[2].

يقول صاحب (الصِّحاح): "وبعضُ الشُّعراء أَدْخَلَ على (الَّتي) حرف النِّداء، وحروف النِّداء لا تدخلُ على ما فيه الألفُ واللَّامُ إلَّا في قول القائل: (يا الله)، وحدَهُ فكأنَّه شبَّهَها به مِنْ حيثُ كانتِ الألفُ واللَّامُ غيرَ مُفارِقَتَيْنِ لها"[3].

وأمَّا ابن هشام فقد اختار كثيرًا مِنْ آراء البغداديِّين، واحتجَّ لها، ومنها جواز نداء ما فيه (أل) في سعة الكلام، لا في الضَّرورة الشِّعريَّة فقط على نحو ما ذهب إليه ابن مالك، حيثُ ذكر ابن عقيل رأيه بقوله: "لا يجوز الجمع بين حرف النِّداء و(أل) في غير اسم الله- تعالى- وما سُمِّي به مِنَ الجُمَل[4] إلَّا في ضرورة الشِّعر"[5].

ويقول الرَّضيِّ في (شرح الكافية): "وبعض الكوفيِّينَ يُجَوِّزُ دخولَ (يا) على ذي اللَّامِ مطلقًا في السَّعَة"[6].

ويؤيِّد الباحث رأيَ الكوفيِّينَ في صحَّةِ جواز ما ذهبوا إليه- هنا- ذلك أنَّني أعتقد أنَّ حُجَّة البصريِّين للتَّدليل على صحَّة ما ذهبوا إليه- عندما قالوا: إنَّ تعريفين لا يجتمعان في كلمة- ليست قويَّة، وماذا يمكنُ القولُ عَنْ صحَّة التَّركيب: (يا زيدُ)، أَلَمْ يجتمعُ تعريفانِ في

---

(1) البيت مِنَ(الوافر)، لا يُعرَف قائله، وهو في الكتاب (ج197/2)، ومذكور في (الأصول) لابن السَّرَّاج (463/3)، والمفصَّل (ص66)، وشرح ابن يعيش (ج8/2)، وهمع الهوامع (ج36/2)، وخزانة الأدب للبغدادي (ج293/2). **الشَّاهد:** (يا الَّتي) حيث جمع بين حرف النِّداء و(أل) في غير اسم الله – تعالى- وذلك غير جائز عند البصريِّين وجائزٌ عند الكوفيِّين.

(2) يُنظر: ابنُ الأنباريِّ، الإنصاف (ص287).

(3) يُنظر: الجوهريُّ، الصِّحاح (ج330/7).

(4) تقول فيمن اسمه (الرَّجل طموح): (يا الرَّجل طموح، لا تقنعْ بما دونَ النُّجوم).

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج264/3).

(6) الرَّضيِّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج383/1).

كلمةٍ واحدة؟ فلماذا لم يقولوا بعدم جواز ذلك – أيضًا؟!

المسألة الثَّالثة– نداء الاسم بـ (يا) وفيه الألف واللَّام دون الحاجة إلى وصلة نداء:

رأس الباب – المشهور بين النُّحاة– يتمثَّل في أنَّه لا يجوز نداء ما فيه (أل) دون وصلة نداء (أيُّها) للمذكَّر، ومنه قوله– تعالى: ﴿**يَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُم**...﴾[1]، و(أَيَّتُهَا) للمؤنث، ومنه قوله– تعالى: ﴿**يَأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ**﴾[2]، ويستثنى من ذلك لفظ الجلالة (الله)، فلا تقول: (يأيُّها الله)، والصَّواب أنْ تقول: (يا الله)

جاء في (معاني القرآن): "وأمَّا إعراب (يا أيُّها)، فـ (أيٌّ) اسمٌ مُبْهَم مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لأنَّه منادى مفرد، و(النَّاس) صفة لـ (أيّ) لازمة، تقول: (يا أيُّها الرَّجل، أقبِلْ)، ولا يجوز (يا الرَّجُل)؛ لأنَّ (يا) تَنْبِيهٌ بمنزِلة التَّعرِيف في (الرَّجل)، فلا يُجْمَعُ بين (يا) وبين الألف واللَّام، فَتَصِلُ إلى الألف واللَّام بـ (أيّ)، و(ها) لازمة لـ (أيّ) لِلتَّنْبيه، وهي عِوَضٌ مِنَ الإِضافة في (أيّ)؛ لأنَّ أصْل (أيّ) أنْ تكون مضافةً في الاستفهام والخبر"[3].

جاء في (الكتاب): "فـ (أيّ) – ههنا– فيما زعم الخليل– رحمه الله– كقولك: (يا هذا)، والرَّجل وَصْفٌ له كما يكون وصفًا لـ (هذا)، وإنَّما صارَ وصفُهَ لا يكون فيه إلَّا الرَّفع؛ لأنَّك لا تستطيعُ أنْ تقول: (يا أيٌّ) ولا (يا أيُّها) وتسكتْ؛ لأنَّهُ مبهمٌ يلزمُهُ التَّفسيرُ، فصارَ هو والرَّجل بمنزلة اسم واحد كأنَّك قلت: (يا رجل)"[4].

يُفهم مِنْ كلامِ سيبويهِ أنَّ الأصلَ في دخول وصلةِ النِّداء في قولك: (يا أيُّها الرَّجل) أنَّهم أرادوا نداءَ (الرَّجل)، وليس هناكَ إمكانيَّةٌ لوجودِ الألف واللَّام، ولمَّا كَرِهَتِ العربُ تغييرَ اللَّفظِ بإسقاط (أل) التَّعريف أدخلوا (أيّ) وصلةَ نداءٍ على لفظ (الرَّجل)، وجعلوهُ منادى، وجعلوا الرَّجل نعتًا له، وَقَرَنُوها بـ (ها)؛ لتكونَ دلالةً على خروجِها عمَّا كانتْ عليه في الكلام، وعِوَضًا مِنَ المحذوف منها؛ أقصدُ الإضافة كقولك: (أيُّ الرَّجلين؟)– مثلًا.

والخروجُ عَنْ أصلِ البابِ، وهو مشروعٌ عندَ النُّحاةِ، ودارجٌ عندَ أهلِ اللُّغةِ أنَّ لفظَ

---

(1) [البقرة: 21].

(2) [الفجر: 27].

(3) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه (ج98/1). ويُنظر: ابن منظور، لسان العرب (ج57/14).

(4) سيبويه، الكتاب (ج188/2).

الجلالةِ (الله) يُنادى دون الحاجة إلى وصلةِ نداء (أيُّها)، وهو الاسم الوحيدالَّذي خرج عَنْ أصل الباب، يقول سيبويه: "واعلم أنَّه لا يجوز لك أنْ تنادى اسمًا فيه الألف واللَّام البَتَّةَ؛ إلَّا أنَّهم قد قالوا: (يا الله، اغفِر لنا)، وذلك مِنْ قِبَلِ أنَّه اسمٌ يلزمُهُ الألف واللَّام لا يفارقانه، وكَثُرَ في كلامهم فصار كأنَّ الألفَ واللَّامَ فيه بمنزلة الألفِ واللَّامِ الَّتي مِنْ نَفْسِ الحروف"[1].

جاء في (اللُّمع): "إلَّا أنَّهم قالوا: (يا الله، اغفر لي)، بقطع الهمزة ووصلها، فجاء هذا في اسم الله- تعالى- خاصَّة؛ لكثرة استعماله؛ ولأنَّ الألفَ واللَّامَ صارَتَا فيه بدلًا مِنْ همزة (إلاه) في الأصل"[2].

مِنْ- هنا- يتَّضح لك أنَّه لا يجوزُ للمتحدِّث أنْ يقول: (يأيُّها اللهُ، اغفر لنا)؛ لأنَّ الله- سبحانه- هو خالقُنا، وهو ذو شأنٍ عظيم، وطبيعتُهُ تختلفُ عَنْ طبيعة البَشَر، واستخدامُ لفظ الجلالة مقرونًا بوصلة النِّداء لا يقبله الطَّبع السَّليم، ولا يستسيغُهُ الاستعمال اللُّغويِّ الصَّحيح، وهو لا يتَّفق وطبيعةَ الآية القرآنيَّة: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**...﴾[3]، فاستخدامُ وصلة النِّداء لا يتَّفق مع طبيعة الاتِّصال المباشر مع الله-ﷻ- دون واسطة أو وصلة نداء.

المسألة الرَّابعة- النَّكرة المقصودة قد تُنْصَب:

رأس الباب والمشهور بين دارسي النَّحو أنَّ النَّكرة المقصودة تُبْنَى على الضَّمِّ في محلِّ نصب، والخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّلُ في مجيءِ هذا النَّوع مِنْ أنواع النِّداء منصوبًا؛ أيْ: معاملتُهُ معاملةَ النَّكرةِ غيرِ المقصودة، فقد ذُكِرَ أنَّ عيسى بن عُمَرَ كان يقيسُ النَّصب في كلمة (يا مطرًا) في قول الشَّاعر:

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج195/2). سبقَ للباحث الاستشهاد بكلام سيبويه هذا في المسألة السَّابقة على هذه المسألة، فالمسألتان مختلفتان، وطبيعة البحث تقتضي ذلك.

(2) ابن جِنِّيْ، اللُّمع (ص112).

(3) [البقرة: 186].

سَـــلامُ اللهِ يـــا مَطَـــرٌ عَلَيْهـــا وَلَـيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[1]

على النَّصب في كلمة (يا رجلًا)، كأنَّه عدَّها نكرةً غيرَ مقصودةٍ، جاء في (الكتاب): "كان عيسى بنُ عُمَرَ يقول: يا مطرًا، يشبِّهُهُ بقوله: (يا رجلًا)، يجعلُهُ إذا نُوِّن وطال كالنَّكرة، ولم نَسْمَعْ عربيًّا يقولُهُ"[2].

يقول ابن مالك في(التَّسهيل): "يجوزُ نَصْبُ ما وُصِفَ مِنْ مُعَرَّفٍ بقصد وإقبال[3]"[4]، وأيَّدَ ابن مالك الفرَّاء الَّذي قال: النَّكرة المقصودة الموصوفة المُنادَاة تُؤْثِرُ العربُ نصبَها، يقولون: (يا رجلًا كريمًا، أقبل)، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبونَ، ويؤيِّد ما ذكره ابنُ مالك الحديثُ الَّذي رُوِيَ من قوله -ﷺ- في سجوده: "**يا عَظيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظيمٍ**"[5]، وجعل منه قول الشَّاعر:

أَدَارًا بِحُـزْوَى هِجْـتِ لِلْعَـينِ عَبْـرَةً فَمـاءُ الهَـوى يَـرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْـرَقُ[6]

المطلب العاشر- متفرقات: بعض الظُّروف، مثل: (إذْ)، و(حيثُ)، و(كم)، و(ما) التَّعجُّبيَّة:

وفيه المسائل الآتية:

---

(1) البيت مِنَ الوافر، للأحوص في ديوانه (ص237. ق140. البيت 8)، وهو في الجُمَل في النَّحو للفراهيديِّ (ص82)، والكتاب (ج202/2)، والمقتضب (ج214/4)، وشرح الأشموني (ج27/3). **الشَّاهد:** (يا مطر) القياس: يا مطرُ بالبناء على الضَّمِّ؛ لأنَّه منادى مفردٌ عَلَمٌ، ولكنَّ الشَّاعر نوَّنه اضطرارًا؛ لإقامة الوزن، ويستدلُّ به النُّحاة على تنوين المنادى المبنيِّ على الضَّمِّ.

(2) سيبويه، الكتاب (ج203/2).

(3) القصد والإقبال هو النَّكرة المقصودة نحو: (يا رجلُ، أقبل). يُنظر: شرح الأشموني (ج21/3).

(4) ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص180).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج393/3). **الشَّاهد:** (يا عظيمًا) مع أنَّها نكرة مقصودة لكنَّه نصبها. هذا ولم يعثر الباحث على هذا الحديث بهذا النَّصِّ فيما عاد إليه من كتب الحديث.

(6) البيت مِنَ الطَّويل، لذي الرِّمَّة، وهو في ديوانه (ص179. البيت 1)، والكتاب (ج203/4)، والمقتضب (ج2/ 199)، وشرح الأشموني (ج21/3). **الشَّاهد:** (أَدَارًا) الهمزة للنِّداء، و(دارًا) منادى منصوب، وإنْ كان نكرةً مقصودةً؛ ويُعْتَقَدُ أنَّه شبيه بالمضاف؛ لوصفه بِحُزْوَى قبل النِّداء، ويُقال: إنَّ النَّكرة المقصودة إذا وُصِفَتْ تَرَجَّحَ نصبُها على ضمِّها؛ كما في الحديث.

المسألة الأولى- وقوع (إذ) مبتدأً:

رأس الباب والمشهور المعمول به بين النُّحاة ودارسي النَّحو أنَّ (إذ) على أربعة أوجه كما جاء في (مغني اللَّبيب):

الوجه الأوَّل: أنْ تكون اسمًا للزَّمن الماضي، ولها **أربعة استعمالات**[1]:

الاستعمال الأوَّل: أنْ تكونَ ظَرفًا، وهو الغالب، نحو قوله- تعالى: ﴿**...فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا...**﴾[2].

الاستعمال الثَّاني: أنْ تكون مفعولًا به، نحو قوله- تعالى: ﴿**...وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ...**﴾[3].

الاستعمال الثَّالث: أنْ تكون بدلًا مِنَ المفعول، نحو قوله- تعالى: ﴿**... وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ...**﴾[4]، فـ (إذ) بدل اشتمال مِنْ (مريم).

الاستعمال الرَّبع: أنْ يكون مضافًا إليها اسم زمان، نحو: (يومئذٍ، وحينئذٍ).

الوجه الثَّاني: أنْ تكون اسمًا للزَّمن المستقبل، نحو قوله- تعالى: ﴿**يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا**﴾[5][6].

الوجه الثَّالث: أنْ تكونَ للتَّعليل نحو قوله- تعالى: ﴿**وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ**﴾[7]؛ أيْ: ولنْ ينفعَكم اليومَ اشتراكُكُمْ في العذاب لأجلِ ظلمِكُمُ في الدُّنيا[8].

---

(1) تُنظر الاستعمالات الأربعة في: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج2/5- 10).

(2) [التَّوبة: 40].

(3) [الأعراف: 86].

(4) [مريم: 16].

(5) [الزَّلزلة: 4].

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج2/17).

(7) [الزُّخرُف: 39].

(8) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج2/18).

الوجه الرَّابع: أنْ تكونَ للمفاجأة، نصَّ على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد (بينا) أو (بينما)[1].

والخروج عَنِ الباب– غير المشهور– يتمثَّلُ فيما ابن هشام إلى الزَّمخشريَّ مِنْ أنَّ (إذ) قد تقعُ مبتدأً[2].

فَمِنَ المعروفِ أنَّ الزَّمخشريَّ كانَ بجانبِ اختياراته مِنَ المذاهبِ البغداديَّة والكوفيَّة والبصريَّة كان له آراءُ كثيرةٌ ينفردُ بها، مِنْ ذلك ذهابه إلى القول إنَّ (إذ) قد تقع مبتدأً، وبناءً على هذا القول خرَّج قراءةَ بعضِهِمْ لقوله– تعالى: ﴿**لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ...**﴾[3].

ذكر الزَّمخشريُّ في (الكشَّاف) أنَّ (إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ) فيه وجهان: **أحدهما**، وهو ما يهمُّ– هنا– أنْ يكون (إذ) في محلِّ الرَّفع كـ (إذا)[4] في قولك: (أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كانَ قائمًا)، بمعنى: لَمِنْ مَنَّ اللهُ على المؤمنينَ وقتْ بعثه يتلوا عليهم آياتِهِ بعد ما كانوا أهلَ جاهليَّةٍ...[5].

ويعترض ابنُ هشامٍ على ما ذهب إليه الزَّمخشريُّ بقوله: "فمقتضى هذا الوَجْهِ أنَّ (إذ) مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلًا، ثُمَّ تنظيره– الزَّمخشريّ– بالمثال غيرُ مناسب؛ لأنَّ الكلام في (إذ) لا في (إذا)، وكان حقُّهُ أنْ يقول (إذ كان)؛ لأنَّهم يُقَدِّرونَ في هذا المثال ونحوه (إذ) تارةً و(إذا) أخرى بحسب المعنى المراد، ثُمَّ ظاهرُهُ أنَّ المثال يُتَكَلَّم به هكذا[6].

والمشهور أنَّ حذفَ الخَبَرِ في ذلك واجبٌ، والمشهور كذلك أنَّ (إذا) المُقَدَّرة في المثال في موضع نصب، ولكنَّ عبد القاهر الجرجانيَّ جوَّز كونَها في موضع رفع تَمَسُّكًا بقول بعضهم: (**أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجُمُعَةِ**) بالرَّفع، فقاس الزَّمخشريُّ (إذ) على (إذا)، والمبتدأ على الخبر[7].

ولكنَّ الدّماميني ذَكَرَ في (شرحِهِ) أنَّه لا مانعَ مِنْ جَعْلِ (إذ) مبتدأً، حيث جاز خروجها

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب، ج28/2.

(2) يُنظر: المرجع السابق، ج14/2.

(3) [آل عمران: 164].

(4) وقوله: (إذ في محلِّ رفع)؛ أيْ: مبتدأ.

(5) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج436/1).

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب، ج14/2– 15.

(7) يُنظر: الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج14/2–16).

عَنْ الظَّرفيَّة، ولا يحتاج إلى سماع يخصُّه، يقول: "وأقول: إذا كان الجمهورُ يجوِّزون خروجَها عَنِ الظَّرفيَّة عندَ إضافتها، وغيرهم عند الإتيان بها مفعولًا به أو بدلًا منه صَدَقَ- حينئذٍ- أنَّها ظرفٌ متصرِّف، فلا يُمْتَنَع جعلها مبتدأً، ولا يحتاج فيه إلى سماع يخصُّه عَنِ العرب"[1].

ويؤيِّد الباحثُ العَلَّامَةَ الدَّماميني فيما ذهب إليه مِنْ جواز إعراب (إذ) مبتدأ، والسَّبب يتمثَّل في أنَّ (إذ) تَخْرُجُ أحيانًا عَنِ الظَّرفيَّة فَتُعرَبُ حَسَبَ موقعِها مفعولًا به أو بدلًا، وتفيدُ التَّعليل أحيانًا أخرى، فما المانع مِنْ أنْ نعربَها مبتدأً إذا صحَّ تقديرُها؟ وإنْ لم يصحَّ فلا، ومِنَ الشَّواهد الَّتي يستشهد بها النُّحاة على كونها للتَّعليل قول الشَّاعر:

فَأَصْبَحوا قَدْ أَعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[2]

المسألة الثَّانية- خروج (حَيْثُ) عَنِ أصل الباب: هذا يتَّخذ عدَّة أشكال، منها:

الشَّكل الأوَّل- مجيء (حَيْثُ) معربة:

أصل الباب والمشهور والمتعارف عليه بين النُّحاة والدَّارسين أنَّ (حيثُ)- دائمًا- مبنيَّةٌ على الضَّمِّ؛ أيْ أنَّها ظرفٌ غيرُ متصرِّفٍ، وبمعنى آخر أنَّها تلزم الظَّرفيَّة، ولا تغادرها إلى وظيفة نحويَّة أخرى، وبمعنى ثالث أنَّها لا تقع مبتدأً أو فاعلًا أو مفعولًا به- مثلًا- يقول ابن يعيش: "في (حَيْثُ) أربع لغات: بالضَّمِّ، وبالفتح، وحَوْثُ[3]، وحَوْثَ، وهي مبنيَّة في جميع لغاتها"[4].

ويعلِّل لسبب بنائها بقوله:" والَّذي أوجبَ بناءها أنَّها تقعُ على الجهات السِّت، وعلى كلِّ مكان، فأُبهمَتْ حيثُ وقعتْ عليها جميعًا، فضاهَتْ بإبهامها في الأمكنة"[5]. وعلَّل ابن هشام

---

(1) الدَّماميُّ، شرح الدَّماميِّ (ج313/1).

(2) البيت مِنَ البسيط مِنْ قصيدة يمدح فيها الفرزدقُ الخليفةَ عمرَ بن عبد العزيز، وهو في ديوانه (ص167)، والكتاب (ج60/1)، والمقتضب(ج191/4)، والجنى الدَّاني (ص324، وشرح التصريح: 264/1، والمقرَّب لابن عصفور (ج102/1)، وهمع الهوامع (ج392/1).

الشَّاهد: وقوع (إذ) مبتدأ.

(3) (حَوْثُ) لغة طَيِّئ، وهي قبيلة مِنَ النَّمر مِنَ اليمن. يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج298/2).

(4) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج91/4).

(5) المرجع السابق، ج91/4.

بناءها على الضَّمِّ؛ تشبيهًا بالغايات[1].

يتمثَّلُ خروج (حَيْثُ) عَنْ بابها، في أنَّ بعضَ النُّحاة مَنْ نَظَرَ إليها على أنَّها معربةٌ وليستْ مبنيَّةً، فيجرُّها بالكسرة الظَّاهرة مثلًا، يقول: (مِنْ حَيْثِ)، يقول الدَّماميُّ: "ومِنَ العرب مَنْ يعرب (حَيْثُ)، وقراءةُ مَنْ قرأ :﴿ . . .**سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُون** ﴾[2] بالكسر تَحْتَمِلُها، وتحتملُ لغةَ البناءِ على الكسرِ"[3]، ومِنْ شواهدها في الشِّعر قول الشَّاعر:

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيْضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ[4]

عقَّب العيني على البيت المذكور بقوله: "لم تُضَفْ (حَيْثُ) فيه إلى جملة؛ فيكون معربًا، ومحلُّه النَّصب على الظَّرفيَّة"[5]، ووضع العكبري لبنائها على الضَّمِّ ثلاثة أوجه[6]:

أ- أنَّها ناقصة لا تَتِمُّ إلَّا بجملة توضِّحها، فهي كـ (الَّذي).

ب- أنَّها خرجتْ عَنْ نظائرها مِنْ أسماء الأمكنة، فإنَّ مبهَمَها يتَّضحُ بالإضافة إلى المفرد، نحو: (خلفَكَ وقدَّامَكَ).

ت- أنَّها تضمَّنتْ معنى حرف الإضافة (إذ) مِنْ حُكْمِ كلِّ مضاف أنْ يظهر بعده حرف الإضافة نحو: (غلامك)، فلمَّا لم يظهر كان مُتَضَمِّنًا لها، والاسم إذا تضمَّن معنى الحرف بُنِيَ.

الشَّكل الثَّاني- وقوع ما بعد (حَيْثُ) مضافًا إليه:

لفظة (حَيْثُ) اسم مكان مبهم مبنيٌّ على الضَّمِّ، وهو يُضاف للجملة الاسميَّة كما

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج298/2). المقصود بالغايات ما قُطِعَ عَنِ الإضافة، وبُنِيَ، مثل: (قبلُ، وبعدُ)؛ وقد سُمِّيَتْ غاية لصيرورتها بعد الحذف غايةً في النُّطق بعد أنْ كانت وسطًا. يُنظر شرح الدّماميّ (ج481/1)، وشرح المفصَّل (ج91/4).

(2) [الأعراف: 182].

(3) الدَّماميُّ، شرح الدَّماميّ (ج481/1).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في شرح المفصَّل (ج92/4)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج902/2)، ومغني اللَّبيب (ج304/2)، والمقاصد النَّحويَّة (ج1312/3).

الشَّاهد: (حيث الكُلَى) في الشَّطر الأوَّل، و(حيث لَيِّ العمائم) في الشَّطر الثَّاني، وقد أُضيفَتْ (حيث) فيهما إلى كلمة، لا إلى جملة، وهذه لغة الشِّعر الخاصَّة.

(5) العيني، المقاصد النَّحويَّة (ج1312/3).

(6) يُنظر: العكبري، اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج79/2).

يُضاف للجملة الفعليَّة[1].

مثال إضافتها للجملة الفعليَّة قول القائل: "اجلس حيث انتهى بك المجلس"، ومثال إضافتها للجملة الاسمية، قولك: (محمَّد مِنْ حيثُ عقلُه ذكيٌّ).

رأس الباب – المشهور– بين النُّحاة والدَّارسين– يتمثَّل في أنَّ ما بعد (حَيْثُ)– إذا كان جملة اسميَّة– يُرْفَع على أنَّه مبتدأ[2].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنْ يُجَرَّ ما بعد (حَيْثُ) على أنَّه مضاف إليه، إعراب الأسماء بعد الظُّروف؛ أيْ: إضافة الظَّرف (حَيْثُ) إلى الاسم الَّذي بعده.

تقول: (محمَّدٌ مِنْ حيثُ عقلِهِ ذكيٌّ)، هذا مذهب عليٍّ بن حمزة الكسائيِّ، وقال بقوله عدد مِنَ النُّحاة. ومنهم ابن بابشاذ البصريُّ[3].

هذا وقد ورد في أشعار العرب ما يؤيِّدُ كلام الكسائيِّ، ومنه قول الشَّاعر:

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيْضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ[4]

عقَّب الأشموني: "شاذٌّ لا يُقاس عليه، خلافًا للكسائيِّ"[5].

ومنه قول الرَّاجز:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا ... نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهابِ لَامِعَا[6]

---

(1) يُنظر: العكبري، اللُّباب في علل البناء والإعراب (ج77/2).

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج307/2).

(3) يُنظر: ابن الصَّايغ ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج906/2).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في شرح المفصَّل (ج92/4)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج902/2)، ومغني اللَّبيب (ج304/2)، والمقاصد النَّحويَّة (ج1312/3).

الشَّاهد: (حيث الكُلَى) في الشَّطر الأوَّل، و(حيث لَيِّ العمائم) في الشَّطر الثَّاني، وقد أُضِيْفَتْ (حيث) فيهما إلى كلمة، لا إلى جملة، وهذه لغة الشِّعر الخاصَّة.

(5) الأشموني، شرح الأشموني (ج147/2).

(6) البيت مِنَ الرَّجز، لم أقف له على قائل، وهو في المفصَّل (ص211)، واللُّباب (ج78/2)، وشرح الكافية الشَّافية (ج939/2)، واللَّمحة في شرح المُلحة (ج903/2)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج303/2)، وشرح شذور الذَّهب لابن هشام (ص168).

الشَّاهد: (حَيْثُ سُهَيْلٍ)، أُضِيفَتْ (حَيْثُ) إلى كلمة (سُهَيْلٍ)، لا إلى جملة، وهذه لغة خاصَّة بالشِّعر، إذ الأصل أنْ تُضاف إلى جملة، فإضافة (حيث) إلى المفرد نادر عند جمهور النُّحاة، وأجازه الكسائيُّ.

يقول العكبري عَنِ العِلَّةِ في عدم مجيء المفرد بعدها: "وهي مبهمةٌ يُبيِّنها ما بعدها، ولا تكاد العربُ تُوْقِعُ بعدها المفرد، بل تُبَيِّنُها بالجملة؛ وذلك لشدَّة إبهامِها وإرادةِ تَعَيُّنِها بإضافتها إلى المعين"[1].

خلاصة البحث في هذه المسألة أنَّ الأصل في (حَيْثُ) أنْ يُعرَبَ ما بعدها مبتدأ؛ أيْ: تُضافُ إلى جملة اسميَّة، لكنَّ بعض الشَّواهد في لغة العرب وردتْ على غير هذا الأصل، إذ أُضيفَتْ فيها (حَيْثُ) إلى المفرد، وهذه الشَّواهد حُمِلَتْ على أنَّها لغة خاصَّة بالشِّعر.

الشَّكل الثَّالث- استعمال (حَيْثُ) في الزَّمان:

أصل الباب والمشهور أنَّ (حَيْثُ) مِنْ ظروف المكان المبهمة، جاء في (شرح الدَّماميني): "وهي للمكان اتِّفاقًا"[2].

الخروج عَنِ أصل الباب يتمثَّل في أنَّها قد تُسْتَعْمَلُ بمعنى الزَّمان، جاء في (شرح الدّماميني): "قال الأخفش: وقد تُزاد للزَّمان، والغالبُ كونُها في محلِّ نصب على الظَّرفيَّة أو خفض بـ (مِنْ) وقد تُخْفَضُ بغيرها"[3]، ومِنْ شواهد مجيئِها للزَّمان قول الشَّاعر:

لِلْفَتَـــى عَقْـــلٌ يَعِـــيشُ بِـــهِ حَيْـــثُ تَهْـــدِي سَـــاقَهُ قَدَمُـــهْ[4]

الشَّكل الرَّابع- خروج (حَيْثُ) عَنِ الظَّرفيَّة:

رأس الباب يتمثَّل في كونها للظَّرفيَّة، جاء في (شرح التَّسهيل): "ومِنَ الظُّروف المكانيَّة ما ينذُر تجرُّده مِنَ الظَّرفيَّة، فمن ذلك (حَيْثُ)، فكونه ظرفًا هو الشَّائع، كقوله- تعالى: ﴿. . .**وَامْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ**﴾[5][6].

والخروجُ عَنِ الباب يتمثَّل في خروج (حَيْثُ) عَنْ الظَّرفيَّة، ومِنْ شواهد خروجه عنها

---

(1) العُكْبري، اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج77/2).

(2) الدَّماميني، شرح الدَّماميني (ج482/2).

(3) المرجع السَّابق، ج482/2.

(4) البيت مِنَ المديد، لطرفة بن العَبْد، وهو في ديوانه (ص73)، وشرح المفصَّل (ج92/4)، وشرح التَّسهيل (ج233/2)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج902/2).

الشَّاهد فيه: مجيء (حَيْثُ) للزَّمان، والأكثر مجيئُها للمكان.

(5) [الحِجر: 65].

(6) ابن مالك، شرح التَّسهيل (232/2).

قول الشَّاعر:

فَشَـدَّ وَلَـمْ يَنْظُـرْ بُيُوتًـا كَثِيـرَةً لَـدَى حَيْـثُ أَلْقَتْ رَحلهَـا أُمُّ قَشْـعَمِ[1]

وقول شاعر آخر:

إِنَّ حَيْـثُ اسْـتَقَرَّ مَـنْ أَنْـتَ راعِيـ ـــه حِمًـى فيـهِ عِـزَّةٌ وَأَمَـانُ[2]

وقد تأتي (حَيْثُ) مفعولًا به، جاء في (مغني اللبيب): "وَقد تقع (حَيْثُ) مفعولًا به وفاقًا للفارسيِّ وَحَمَلَ عَلَيْهِ :﴿. . .**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**. . .﴾[3]؛ إذ المعنى أنَّه- تعالى- يعلمُ نفسَ المكانِ المُسْتَحِقُّ لوضع الرِّسالة فيه، لا شيئًا في المكان، وناصبها (يعلم) محذوفًا مدلولًا عليه بـ (أَعْلَمُ) لا بـ (أَعْلَمُ) نفسه؛ لأنَّ أفعل التَّفضيل لا ينصبُ المفعول به"[4].

الشَّكل الخامس- (حيثَ) بالفتح، فيه خروج عَنِ الأصل:

المشهور يتمثَّل في (حيثُ) بالبناء على الضَّمِّ، يقول المبرِّد: "(حيثُ) فيمَنْ ضَمَّ، وهى اللُّغة الفاشِيَة والقراءة المختارة"[5].

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور- بالبناء على الفتح، جاء في (الجُمَل في النَّحو): "وفي لغة بعضهم (حَيْثَ) بالفتح؛ لأنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، وقالوا: (حيثُ وحوثُ) فما كان مفتوحًا فهو على القياس، وأمَّا المضمومة كأنَّهم توهَّموا هذِهِ الضَّمَّة الَّتي في هذا الجنس الَّذي لا يجري فيه الإعراب"[6]، وجاء في (المفصَّل): "ويقال: (حيث وحوث) بالفتح والضَّمِّ فيهما، وقد حكى الكسائي (حَيْثِ) بالكسر"[7].

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، لزهير بن أبي سُلْمى، وهو في ديوانه (ص108)، وشرح التَّسهيل (ج232/2)، ومغني اللَّبيب (ج2/ 301) وحاشية الصَّبَّان (ج193/2).
الشَّاهد: (لَدَى حَيْثُ)، أُضِيفَتْ (لَدَى) إلى كلمة (حَيْثُ).

(2) البيت مِنَ الخفيف، لم أقف له على قائل، وهو في شرح التَّسهيل (ج232/2)، ومغني اللَّبيب (ج302/2)، وشرح الدَّماميني(ج482/2)، وهمع الهوامع (ج154/2)، وحاشية الصَّبَّان (ج193/2).
الشَّاهد: (إِنَّ حَيْثُ... حِمًى)، (اسم) إنَّ في البيت (حمي) و(حيث) الخبر؛ لأنَّه ظرف.

(3) [الأنعام: 124].

(4) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج301/2- 302).

(5) المبرِّد، المقتضب (ج375/3).

(6) الجمل في النَّحو، الفراهيدي (ص171).

(7) الزَّمخشري، المفصَّل (ص211).

الشَّكل السَّادس- إضافة (حيثُ) إلى المفرد:

رأس الباب والمشهور أنَّ (حيثُ) لا تُضاف إلَّا إلى الجمل، جاء في (شرح ألفيَّة ابن مالك): "ولكنَّ المشهور أنَّ (حيث) لا تُضاف إلَّا إلى الجُمَل، ولكنَّ غالب عبارات الفقهاء- رحمهم الله- إضافة (حيث) إلى ما بعدها، خلاف المشهور في اللُّغة العربيَّة، وقد جاء ذلك في اللُّغة العربيَّة،"[1]، ويستشهد لِمَا يقول بقول الشَّاعر:

أَمـا تَـرى حَيْـثُ سُـهَيْلٍ طالِعًـا نَجْمًـا يُضـيءُ كَالشِّـهابِ لامِعًـا[2]

يرى العينيُّ أنَّ (حيث) في البيت معربةٌ؛ لأنَّها لم تُضَفْ إلى جملة، فهي منصوبة إمَّا على الظَّرفية، وإمَّا على المفعوليَّة، و(ترى) إمَّا قلبيَّة فتأخذُ مفعولين، الأوَّل (حَيْثُ)، والآخر (طالِعًا)، وإمَّا بصريَّة، فتأخذ مفعولًا به وحالًا.

ويعلِّل لكونها معربة بقوله: لأنَّ الموجِبَ لبنائها هو إضافتها إلى الجملة، وإذا زال ذلك الموجِبُ الَّذي هو علَّةُ البناء زال المعلول وهو البناء[3].

ومنهم مَنْ قال: (حيث) مبنيَّة، وإنْ أُضيفَتْ إلى المفرد كما في (لَدُنْ)، يقول ابن يعيش عَنْ سبب بنائها: " ليس مِنْ ظروف الأمكنة يُضاف إلى جملة إلَّا (حيثُ)، فلمَّا خالَفَتْ أخواتِها بُنيَتْ؛ لخروجها عَنْ بابها"[4]. لاحظْ قوله: (لخروجها عَنْ بابها).

ومنهم مَنْ قال: إنَّها مضافة إلى جملة، وإنَّ (سُهَيْلًا) مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره (مستقرٌّ)[5]، جاء في (ارتشاف الضَّرَب): مذهب البصريِّين أنَّه لا يجوزُ إضافتها إلى المفرد، وما سُمِعَ مِنْ ذلك نادر، وأجاز الكسائيُّ الإضافة إلى المفرد قياسًا على ما سُمِعَ مِنْ إضافتها إلى المفرد[6].

---

(1) العثيمين، شرح ألفيَّة ابن مالك (ج20/2).

(2) البيت مِنَ الرَّجز، لم أقف له على قائل، وهو في شرح المفصَّل(ج90/4)، وشرح التَّسهيل (ج232/2)، والمقاصد النَّحوية (ج1308/3). والعثيمين، شرح ألفيَّة ابن مالك (ج20/2).

الشَّاهد: (حَيْثُ سُهَيْلٍ) أُضيفتْ (حَيْثُ) إلى المفرد، وكان مِنْ حقِّها أنْ تُضاف إلى الجملة، علَّق العيني قال: "هو شاذٌّ خلافًا للكسائيِّ".

(3) يُنظر: العيني، المقاصد النَّحوية (ج1309/3).

(4) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج91/4).

(5) يُنظر: البغداديُّ، خزانة الأدب (ج3/7).

(6) يُنظر: أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج1449/3). والسُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج152/2).

خلاصة البحث في هذا الشَّكل مِنْ أشكال خروج (حيثُ) عَنْ أصل الباب: المشهور وقوع ما بعد (حيثُ) جملة، وإنْ ورد ما بعدها مفردًا فهو خروج عَنِ الأصل، قام النُّحاةُ بتأويله.

المسألة الثَّالثة – (كَمْ) مركَّبة:

المشهور بينَ النَّحاة أنَّ (كَمْ) ليست مركَّبةً، وهي اسم استفهام مُبْهَمٌ يحتاجُ إلى إيضاح، ولا يوضِّح إبهامَهُ إلَّا التَّمييز الَّذي يليه، ويكونُ مفردًا منصوبًا، جاء في (الجنى الدَّاني): "(كَمْ) اسمٌ لعددٍ مُبْهَمِ الجنسِ والمقدار، وليستْ مُرَكَّبَةً"[1].

وغيرُ المشهور يتمثَّلُ فيما ذَهَبَ إليه الكسائيُّ والفرَّاءُ، فهي عندهما مركَّبةٌ مِنْ كافِ التَّشبيهِ و(ما) الاستفهاميَّة محذوفةُ الألف؛ وسُكِّنَتْ مِيْمُها لكثرة الاستعمال[2].

جاء في (معاني القرآن) للفرَّاء: "ونرى أنَّ قولَ العربِ: (كَمْ مالُكَ؟)، أنَّها (ما) وُصِلَتْ مِنْ أوَّلِها بكاف، ثُمَّ إنَّ الكلامَ كَثُرَ بـ (كَمْ) حَتَّى حُذِفَتِ الألفُ مِنْ آخرها فَسَكَنَتْ مِيمُها كما قالوا: (لِمْ قلتَ ذاك؟) ومعناهُ: (لِمَ قلت ذاك؟)، و(لِمَا قلت ذاك؟)"[3].

وهذه مسألةٌ خلافيَّةٌ بينَ البصريِّين والكوفيِّين كما هو واضح، تطرَّق إليها ابنُ الأنباريِّ تحت عنوان: ("كم" مركَّبة أو مفردة؟) المسألة الثَّانية والأربعون.

فالقول بأنَّها ليستْ مركَّبةً هذا ما ذهب إليه البصريُّون، والقولُ بأنَّها مركَّبة هذا ما ذهب إليه الكوفيُّون، واحتجَّ كلُّ فريقٍ بما يؤيِّدُ وجهةَ نظرِهِ، ولا يهمُّ البحث التَّطرق إليها هنا؛ لأنَّه ليس مِنْ مهمَّتِهِ الأساسيَّةِ أنْ يبحثَ في القضايا الخلافيَّة، ويمكن الرجوع إليها في مضانِّها لمِنَ أراد الاستزادة حولَ هذه المسألة[4].

ورُبَّ سائلٍ يسألُ، لماذا اتَّخَذَ الباحثُ رأي البصريِّين رأسًا للبابِ وأصلًا لهُ، وجعلَ رأيَ الكوفيِّين خروجًا عَنِ الباب؟ وليس العكس.

والجواب يجده السَّائل عندَ ابنِ الأنباريِّ الَّذي ذَكَرَ حجَّة البصريِّين في هذه المسألة بقوله: "إنَّما قلنا إنَّها مفردةٌ؛ **لأنَّ الأصلَ هو الإفراد، وإنَّما التَّركيب فرعٌ**، ومَنْ تَمَسَّكَ بالأصل خرج عن عُهْدَةِ المُطالَبَةِ بالدَّليل، ومَنْ عَدَلَ عَنْ الأصلِ افتقرَ إلى إقامةِ الدَّليل؛ لعدولِهِ عَنِ

---

(1) المرادي، الجنى الدَّاني (ص261).

(2) يُنظر هذه المسألة في المرادي، الجنى الدَّاني (ص261). والأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج477/2).

(3) الفرَّاء، معاني القرآن (ج466/1).

(4) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص256).

الأصلِ، واستصحابُ الحالِ أَحَدُ الأدلَّةِ المُعتبرَة"[1].

والباحثُ يؤيِّدُ وجهةَ نظرِ البصريِّين فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة؛ لأنَّه لا داعيَ للخوض في التَّكَلُّفِ والتَّصنُّع الَّذي تَرَتَّبَ على قول الكوفيِّين مِنْ أنَّها مركَّبةٌ، وهذا ما ذهب إليه الأزهري عندما قال: "و(كَمْ) بسيطةٌ على الأصحِّ"[2]،

فلا بدَّ مِنْ إبقائِها على بساطتِها دونَ الخوضِ في افتراضاتٍ رُبَّما تكونُ صحيحةً مصيبةً، وربَّما جانَبَتِ الصَّواب.

المسألة الرَّابعة- التَّعجُّب بـ (ما) باستخدامها في تراكيب سماعيَّة:

اختارَ الباحثُ تصنيفَ هذه المسألةِ- هنا- لأنَّ (ما) التَّعجُّبيَّة مِنَ الأسماء المبنيَّة الَّتي لا تأتي إلَّا في محلِّ رفع مبتدأ.

أصل الباب والمشهور بينَ الدَّارسينَ أنَّ (ما) إذا وردتْ في أسلوب التَّعجب القياسيِّ (ما أفعل!)، تكون للتَّعجب، يقول الصَّبَّان في(حاشيته): "والمُبَوَّب له في كتبِ النَّحو صيغتانِ، (ما أفعَلَهُ!)، و(أفْعِلْ به!)؛ لاطِّرادهما فيه"، فسَّرها الصَّبَّان؛ أيْ: كثرة استعمالِهما فيه لوضعهِما له[3].

يُفهم مِنْ قوله: "لاطِّرادهما فيه"، وتفسيره ذلك بكثرة الاستعمالِ- يُفهم منه أنَّ هاتين الصِّيغتين يشكِّلان رأسَ بابِ التَّعجُّب.

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ (ما) قد تكون للتَّعجُّب إذا وردتْ في تراكيبَ سماعيَّةٍ أخرى، ومنها قول القائل: (ما لك)، يقول التَّبريزيُّ:"(ما لك مِنْ فارس قاتله الله!) وأنتَ تمدحُهُ، لفظُهُ استفهامٌ ومعناه التَّعجُّبُ"[4].

ومنها قوله- تعالى: ﴿. . . فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾[5]، يقول الصَّبَّان تعليقًا على هذه الآية: "وقد يُسْتفادُ مِنَ الاستفهام معنى التَّعجُّب"[6].

---

(1) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص257-258).

(2) يُنظر: الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج477/2).

(3) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج24/3).

(4) يُنظر: الخطيب التَّبريزيُّ، شرح اختيارات المفضَّل (ص95- ص96).

(5) [النَّمل: 20].

(6) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج25/3).

وذَكَرَ ابنُ الورَّاقِ السَّبب في اختصاص (ما) بالتَّعجُّب بقوله: "إنْ قال قائلٌ: لِمَ خُصَّتْ (ما) مِنْ بين سائر الأسماء بالتَّعجُّب؟ قيل له: لإبهامِها، والشُّيءُ إذا أُبْهِمْ كانت النَّفسُ مشرفةً إليه، والدَّليل على أنَّ (ما) أَشَدُّ إبهامًا مِنْ (مَنْ، وأيّ) أنَّها تقع على ما لا يعقل، وعلى صفة مَنْ يعقل، و(مَنْ) تختصُّ بمَنْ يعقل، فصارت (ما) أعمَّ، ومع ذلك فإنَّ (ما) واقعةٌ على الشَّيءِ الَّذي يُتَعَجَّبُ منه، وذلك أنَّ الشَّيءَ ليس ممَّا يعقلُ، فلم يَجُزْ إدخالُ (مَنْ)- هنا، وأمَّا (أيٌّ) فهي متضمِّنة للإضافة، والإضافة توضِّحها؛ فلذلك لم تقع هذا الموقع"[1].

خلاصة البحث في هذه المسألة تتمثَّل في أنَّ صيغتَيِ التَّعجُّب القياسيَّتين تمثِّلان أصل الباب، وهناك صيغ سماعيَّة أخرى نتجتْ عِنْ خروج عدد مِنَ الأدوات عِنْ أصل بابها إلى التَّعجُّب، ومنها استخدام (ما) الاستفهاميَّة في هذا الغرض.

(1) ابن الورَّاق، عِلَل النَّحو (ص323).

المبحث الثَّاني: المَبْنِيَّات مِنَ الأفعال

المطلب الأوَّل- الفعل الأمر:

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- فعل الأمر بين البناء والإعراب:

المشهور في فعل الأمر بين دارسي النَّحو أنَّه مبنيٌّ، هذه إحدى المسائل الخلافيَّة بين البصريِّين والكوفيِّين الَّتي ذكرها ابنُ الأنباريِّ في (الإنصاف)، تحت عنوان: (الأمر دون لام، هل هو معرب أم مبنيٌّ؟) وهي المسألة الخامسة والسَّبعون[1].

جاء في (المفصَّل): "وهو مبنيٌّ على الوقف عند أصحابِنا البصريِّين، وقال الكوفيُّون هو مجزوم باللَّام مضمرةً وهذا خِلَفٌ مِنَ القول"[2]، وجاء في (شرح المفصَّل): "أصلُ الأمر أنْ يكون بحرف الأمر، وهو اللَّام، فإذا قلت: (اضربْ)، فأصله: (لِتَضْرِبْ)، كما تقول للغائب: (لِيَضْرِبْ زيد)، غير أنَّها حُذِفَتْ منه تخفيفًا، ولدلالةِ الحال عليه"[3]. لاحظ قوله: (أصل الأمر أنْ يكون بحرف الأمر).

جاء في (اللَّامات) للزَّجَّاجيِّ: "فهو عندهم مجزوم بإضمار اللَّام"[4]، وقد جاءتْ على أصلِها شاذَّةً، فمِنْ ذلك القراءة المَعْزُوَّة إلى النَّبيِّ- ﷺ- وهي قوله- تعالى:﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[5].

قال الأشموني: "وأمَّا الأمر فذهب الكوفيُّونَ إلى أنَّه معربٌ مجزومٌ بلام الأمرِ مقدَّرةً، وهو عندهم مُقْتَطَع مِنَ المضارع، فأصل (قم): (لِتَقُمْ)؛ فحُذِفَتِ اللَّام للتَّخفيف، وتَبِعَها حرف المضارعة[6].

---

(1) يُنظر تفاصيل هذه المسألة في: الإنصاف (ص114). وأسرار العربيَّة (ص165). وكلاهما لابن الأنباريِّ. والزَّمخشري، المفصَّل (ص339). والعُكْبري، التَّبيين عَنْ مذاهب النَّحْويِّين (ص176). وابن يعيش، شرح المفصَّل (ج61/7).

(2) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص339).

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج61/7).

(4) الزَّجاجيِّ، اللَّامات (ص94). ويُنظر: الإنصاف (ص414). المسألة الخامسة والسَّبعون.

(5) [يونس: 58]. القراءة الَّتي نُسبَتْ للنَّبي والقُرَّاء مِنْ بعده بالتَّاء (فَلْتَفْرَحُواْ).

(6) الأشموني، شرح الأشموني (ج45/1).

وأيَّد هذا الرَّأي ابن هشام معلِّلًا ذلك بقوله: "وبقولهم أقول[1]؛ لأنَّ الأمر معنًى حَقُّهُ أنْ يُؤدَّى بالحرف؛ ولأنَّه أخو النَّهي، ولم يُدَلَّ عليه إلَّا بالحرف؛ ولأنَّ الفعل إنَّما وُضِعَ لتقييد الحدث بالزَّمان المُحَصَّل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارجٌ عَنْ مقصوده[2]؛ ولأنَّهم قد نطقوا بذلك الأصل"[3].

لاحظْ- معي- قوله: (قد نطقوا بذلك الأصل)، وقول ابن يعيش: (وإنَّما أَدْخَلَ اللَّام مراعاةً للأصل).

مِنْ- هنا- ومِنْ خلال أقوال النُّحاة- الَّتي استأنسَ بها الباحث- يتبيَّنُ أنَّ البناء في فعل الأمر يشكِّلُ أصل الباب، وأمَّا رأي البصريِّين بأنَّه غيرُ معرب فيشكِّل خروجًا على رأس الباب.

جاء في (اللَّامات) للزَّجَّاجيِّ: "أجمع البصريُّون على أنَّ هذا الفعل إذا كان بغير اللَّام فهو غيرُ معربٍ، كقولك: (اذهبْ يا زيدُ) و(اركبْ وانطلقْ)، وما أشبه ذلك"[4].

ودليلَهم على أنَّه غيرُ معربٍ أنَّه لا بدَّ للمُعْرَب مِنْ عامل يدخلُ عليه فيُعْرِبُه؛ لأنَّ الشَّيء لا يُعْرِبُ نفسَهُ، فَكَما أنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ مرفوعًا ولا منصوبًا ولا مخفوضًا بغير رافعٍ ولا ناصبٍ ولا خافضٍ، فكذلكَ لا يكونُ مجزومًا بغير جازم، وليس في قولك: (اذهبْ واركبْ) جازمٌ يجزمه"[5].

ويتساءل ابنُ الأنباريِّ عَنْ سبب البناء، يقول: "فلِمَ بُنِيَ فعلُ الأمر على الوقف؟ قيل: لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أنْ يكون على الوقف، فبُنِيَ على الوقف؛ لأنَّه الأصل"[6].

ويؤيِّد الباحث رأي البصريِّين فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة؛ لأنَّه أقربُ إلى المتعارف عليه بين المُعْرِبِيْنَ، ولأنَّه يبتعدُ بنا عَنْ التَّكلُّف الَّذي قد يُفْهَم مِنْ تعليلات الكوفيِّينَ في هذه المسألة، لا سيَّما أنَّ ابن الأنباريِّ ذَكَرَ أدلَّة الكوفيِّينَ على أنَّ فعل الأمر معربٌ، وقام بتفنيدِها،

---

(1) هذا الرَّأي في الأصل منسوب لابن النَّحاس، نقله عنه ابن هشام، دون الإشارة إلى ذلك، جاء في الأشباه والنَّظائر (ج141/1) القول منسوب لابن النَّحاس: "الأصل أنْ يكون الأمرُ كلُّه باللَّام مِنْ حيث كان معنى مِنَ المعاني، والمعاني إنَّما الموضوع لها الحروف".

(2) أي: عَنْ مقصود الواضع.

(3) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج236/3).

(4) الزَّجاجيِّ، اللَّامات (ص94).

(5) المرجع السَّابق، ص94- ص95.

(6) ابن الأنباريِّ، أسرار العربيَّة (ص165).

وَوَصَفَها بالفاسدة[1].

المسألة الثَّانية- وقوع الألف (إِ) المكسورة الهمزة فعل أمر:

المشهور بين الدارسين أنَّ (إِ) مكسورة الهمزة حرف (صوت) مبنيٌّ على الكسر لا محلَّ له مِنَ الإعراب، وغير المشهور وقوعها فعل أمر.

يقول ابن هشام: قد تقع الهمزة فعلًا؛ وذلك أنَّهم يقولون: (وَأَى) بمعنى (وعد)، ومضارعه (يئي)، بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: (وفي يَفي وونى يَني)، والأمر منه (إه) بحذف اللَّام للأمر وبالهاء للسَّكت في الوقف[2].

يقول الفارِقي[3] في (الإفصاح) في توجيه (إنَّ): "إنَّ في الأفعال المعتلَّة أفعالًا ينتهي بها الحال في الأمر إلى أنْ تبقى على حرف واحد، وهو عين الفعل منها، وتلك الأفعال (وقى، وفى، وعى، وشى، وهى)، وما أَشْبَهَ ذلك ممَّا أُعْتلَّتْ فاؤه ولامه، وصحَّتْ عينُهُ لا غير، تقول في الأمر منها: (قِ، فِ، عِ كلامي، شِ ثوبي، هِ يا جدار... فقلت: (إِ) كما قلت: (فِ)"[4].

وجاء في (توضيح المقاصد): "فزيادةُ هاء السَّكت في ذلك واجبةٌ؛ لبقائه على أصلٍ واحد"[5].

ومِنَ الشَّواهدِ على وقوع الهمزة المكسورة فعلَ أمرٍ في الشِّعر العربيِّ، قول الشَّاعر:

إِنَّ هِنْـــدُ المَليحَـــةُ الحَسْـــناءَ وَأْيَ مَـنْ أَضْـمَرَتْ لِخِـلٍّ وَفـاء [6]

---

(1) يُنظر: ابن الأنباريِّ، أسرار العربيَّة، ص165- ص167.

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب: (ج98/1). جاء في لسان العرب (ج377/15): "الوأْيُ: الوَعْدُ، وفي حديث عبد الرَّحمن بن عوف، (كان لي عند رسول- ﷺ- وَأْيٌ)؛ أَي: وَعْدٌ... وأَصْل الوَأْي الوَعْدُ الَّذي يُوَثِّقُه الرَّجل على نفسه".

(3) أَبُو نصر الحسن بن أَسد بن الحسن الفارقي، قالَ ياقوت: كانَ نحويًّا إِمَامًا لُغَويًّا، شاعِرًا مليحَ النَّظم، كثيرَ التَّجْنِيس، وله تصانيفُ، مِنْهَا: (شرح اللُّمع)، الإفصاح فِي شرح أَبْيَات مشكلة الإعراب، تُوفِّي سنةَ سبعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعمِائَةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: بغية الوعاة (ج500/1)، والأعلام (ج128/5).

(4) الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب (ص64).

(5) المراديُّ، توضيح المقاصد (ج1484/3).

(6) البيت مِنَ السَّريع، ليوسف بن الدَّبَّاغ، وهو في الجنى الدَّاني (ص401)، ومغني اللَّبيب (ج98/1)، والإفصاح (ص64). و(هند) منادى، و(المَليحَة) نعت لها على اللَّفظ، و(الحَسْناء) إمَّا نعت لها على الموضع، وإمَّا بتقدير(أمدح)، وتكون الجملة معترضة بين العامل ومعموله، وإمَّا نعت لمفعول به محذوف؛ أيْ: عدي يا هندُ الخِلَّةَ الحسناءَ. (وَأْيَ) مفعول مطلق منصوب بفعل الأمر.

وقام ابنُ هشام بفكِّ لُغْزَ هذا البيت بقوله: "فإنَّه يُقال: كيف رُفِع اسم (إنَّ) وصفتُهُ الأولى؛ أيْ: (المليحة)؟ والجواب: أنَّ الهمزة (إ) فعل أمر، والنُّون للتَّوكيد، والأصل (إِيْنَّ)، بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشدَّدة للتَّوكيد، ثُمَّ حُذفَتِ الياءُ لالتقائها ساكنةً مع النُّون المدغمة"[1].

حكى أبو حيَّانَ: أنَّ بعضَهم ذهبَ إلى أنَّ أحرفَ النِّداءِ أسماءُ أفعالٍ تتضمَّنُ ضميرًا مستكِنًا فيها[2]" فعلى هذا اسْتَكْمَلَتِ الهمزةُ أقسامَ الكلمةِ؛ لأنَّها تأتي حرفًا للاستفهام وفعلَ أمرٍ مِنْ (وأى): بمعنى (وَعَدَ)، ولها في ذلك نظائرُ "[3].

وبعد كلِّ هذه الأقوال والتَّفسيرات يتَّضحُ لك في النِّهاية، كيف يصحُّ وقوعُ الألف المكسورة الهمزة فعلَ أمرٍ، وبذلك تكونُ الهمزة قد خرجتْ عنْ أصل بابها.

المسألة الثَّالثة- مجيء (في) فعل أمر:

رأس الباب والمشهور بين النُّحاة أنَّ (في) حرفُ جَرٍّ مبنيٌّ على السُّكون، هذا مذهب سيبويهِ والمحقِّقين مِنْ أهل البصرة، أنَّ (في) لا تكون إلَّا للظَّرفيَّة حقيقة أو مجازًا. وما أوهم خلاف ذلك رُدَّ بالتَّأويل إليه[4]. والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ (في) قد تقعُ فعلَ أمرٍ مِنْ (وَفِيَ) يفي، ومِنْ شواهده قول الشَّاعر:

قَـالَ زَيْـدٍ[5] سَـمَعْتُ صـاحِبِ بَكْـرٍ قائِـلٌ قَـدْ وَقَعْـتُ فـي الْـلَأْواءُ[6]

و(الْلَأْواءُ) مرفوع بالابتداء، وخبرُهُ شبهُ الجملةِ(ببكر)[7] المقدَّم ذكرُهُ، والتَّقدير: (سمعتُ كلام زيد)، وهو قائل الْلَأْواءُ؛ أيْ: الشِّدَّة ببكر.

---

(1) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج99/1).

(2) أبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج2179/4).

(3) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني (ج198/3).

(4) يُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص253- ص253).

(5) (زيد) بالجرِّ، وحقُّه أنْ يكون مرفوعًا، فاعل لـ (قال)، والجواب أنَّ (زيد) منصوب؛ لأنَّه مفعول (سمعت) مقدَّم، و(قال)- هنا- اسم ، وليستْ بفعل، ومِنْ ذلك قوله-ﷺ : (نهى عَنِ القيل والقال)، تقديره: (سمعتُ قال زيد)؛ أيْ: (كلام زيد). يُنظر: ابن هشام، الألغاز النَّحويَّة (ص37- 38).

(6) البيت لابن السِّكِّيت، وهو في ابن عَدْلان، الانتخاب (ص19). والسُّيوطي، الألغاز النَّحويَّة (ص37). **الشَّاهد:** وقوع (في) فعل أمر مِنْ (وَفِيَ يفي). قائل: خبر لمبتدأ محذوف: (هو قائل).

(7) قوله: (صاحِبِ بَكْرٍ) بكسر الباء مِنَ (صاحب) ظاهرهُ أنْ يكون منصوبًا بـ (سمعتُ)، وحَلُّ هذا الابهام يتمثَّلُ في أنَّ قوله: (صاح) منادى مرخَّم، والباء بعده حرف جرٍّ، و(بكر) اسم مجرور، وشبهُ الجملةِ في محلِّ رفع خبر مقدم، والْلَأْواءُ: مبتدأ مؤخر له. يُنظر: الألغاز النَّحويَّة (ص38).

يقول ابن هشام معلِّقًا: قوله (في الْلَأْواءُ) بالرَّفع، وحقُّه أنْ يكون مجرورًا بـ (في)، ويجيب ابن هشام عَنْ هذه المُعْضِلَة: إنَّ قوله (في) فعل أمر مِنْ (وفي يفي)[1].

المسألة الرَّابعة– مجيء (هاتِ)، و(تعالَ) أسماء أفعال:

يقول الجَوْجَريُّ عَنْ ضبط هاتين الكلمتين بالشَّكل: "(هاتِ) آخره مكسور إلَّا إذا اتَّصلَ بضمير جماعة المذكرينَ فإنَّه يُضَمُّ، فيُقال: هاتُوا، و(تعالَ) آخره مفتوح أبدًا، فإذا أمرتَ المذكرَ بهما يكون بناؤُهما على حذف حرفِ العلَّة"[2].

يُفْهَمُ من كلام الجَوْجَريِّ أنَّهم يقولون: (هاتِ) بكسر التَّاء و(تعالَي) بفتح اللَّام، فالمحذوف مِنْ (هاتِ) الياء، كما في (ارمِ)، والمحذوف مِنْ (تَعَالَ) الألف، كما في (اخْشَ).

والعامةُ عندنا في فلسطينَ يقولون: (هاتْ، يا ولدُ)، و(تَعَالْ، يا ولد)، بسكون كلٍّ مِنَ التَّاء واللَّام في آخر الفعلينِ، ظَنًّا مِنَ المتكلِّم أنَّ هذينِ الفعلينِ مبنيانِ على السُّكون، والصَّواب أنَّهما مبنيَّانِ على حذف حرف العلَّة.

رأس الباب– المشهور– في (هاتِ)، و(تعالَ) أنَّهما فِعْلَا أمرٍ، وعلامةُ ذلك دلالتهما على الطَّلب، وقبول ياء المخاطبة[3]، كما في قوله– تعالى: ﴿**فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا . . .**﴾[4].

وغير المشهور أنَّهما أسماءُ أفعالٍ، ذَكَرَ ذلك الزَّمخشريُّ، جاء في (المفصَّل): "(هلُمَّ) مركبَّة مِنْ حرف التَّنبيه مع لُمَّ...، وهي على وجهين متعدِّية كـ (هاتِ)، وغير متعدِّية بمعنى (تعالَ) و(أَقْبِلْ)"[5]، وجاء في (الكتاب): "هَلُمَّ لي، بمنزلة هاتِ لي"[6].

وعَقَدَ المبرِّد بابًا في (المقتضب) بعنوان: (ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر)، ولكنَّها أسماءُ وُضِعَتْ للفعل تدلُّ عليه، فأُجْرِيَتْ مجراه، وذكر منها: (هَلُمَّ زيدًا)، إذا

---

(1) يُنظر: ابن هشام، الألغاز النَّحويَّة (ص39).
(2) الجَوْجَري، شرح شذور الذَّهب (ج156/1).
(3) يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص24، 27).
(4) [مريم:26].
(5) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ج193/1).
(6) سيبويه، الكتاب (ج246/1).

أردت: (هات زيدًا)، فهذه اللُّغة الحجازيَّة[1] يقعُ (هلمَّ) فيها فيكون للواحد وللاثنين والجمع على لفظ واحد، كأخواتها المتقدِّمات، قال الله – ﷻ: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا . . .﴾[2][3].

شَرَحَ ابنُ يعيش كلامَ الزَّمخشريِّ بقوله: "تَقَدَّمَ أنَّ (هلمَّ) اسم مِنْ أسماء الأفعال، ومسمَّاه: ائتِ وتعال، وهو مبنيٌّ لوقوعِهِ موقعَ الفعل المبنيِّ"[4].

وممَّا يدلُّ على أنَّ مَنْ عدَّ (هاتِ)، و(تعالَ) أسماءَ أفعالٍ خَرَجَ بهما عَنْ أصلِ البابِ– قولُ الجوجري: "(هاتِ) و(تعالَ) بمعنى أنَّ هاتين الكلمتين فِعْلَا أمر، ومَنْ زَعَمَ أنَّهما اسْمَا فعلينِ فقد رُدَّ عليه بقبولِهما ياءَ المخاطبةِ مع دلالتِهما على الطَّلب"[5].

مِنْ–هنا– يتبيَّنُ أنَّ استخدامَ ناطقي العربيَّة في زماننا للفعلين (هاتِ)، و(تعالَ) بتسكينهما إنَّما هو مِنْ الأخطاء الشَّائعة، والصَّواب في نطقهما بكسر الأوَّل، وفتح الثَّاني، والمشهور المُسْتَخْدَم يختلفُ عَنْ غير المشهور وإنْ كان هو الصَّحيح حسب القواعد الَّتي اتَّفق عليها علماء العربيَّة.

---

(1) أمَّا بنو تميم فيقولون: (هلما، وهلموا، وهلمي) يُنظر: الزمخشريُّ، المفصَّل (ج193/1).

(2) [الأحزاب: 18].

(3) المبرِّد، المقتضب (ج202/3).

(4) الزَّمخشريُّ، شرح المفصَّل (ج41/4). ويُنظر سيبويه، الكتاب (ج241/1).

(5) الجَوْجَري، شرح شذور الذَّهب (ج156/1).

المطلب الثَّاني: الفعل الماضي

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- مجيء (قال) اسمًا:

المشهور والمتعارف عليه بين النُّحاة ودارسي النَّحو أنَّ (قال) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح الظَّاهر، وهذا أصل الباب، يقول أبو البركات الأنباريُّ عَنْ علَّةِ بناء الفعل الماضي على الفتح: "فإنْ قِيْلَ: فَلِمَ بُنِيَ الفعل الماضي على حركة، ولِمَ كانتِ الحركةُ فَتْحَةً؟ قِيل: إنَّما بُنِيَ الفعل أوَّلًا؛ لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، و بُنِيَ على حركةٍ؛ تَفْضيلًا له على فعل الأمر؛ لأنَّ الفعلَ الماضي أشبهُ الأسماءِ في الصِّيغة، نحو قولك: (مررتُ برجلٍ ضَرَبَ)، كما تقول: (مررتُ برجل ضارب)"[1].

والخروجُ عَنْ أصلِ الباب، وهو غير مشهور بين الدَّارسينَ أنْ تأتيَ (قال) في بعض التَّراكيب اسمًا وليس فعلًا، ومِنْ ذلك ما ورد أنَّ النَّبيَّ- ﷺ- قال: "**وكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ**"[2].

علَّق بدر الدِّينِ العَيْنيُّ على هذا الجزء مِنَ الحديث: قوله: (قِيْل وقال) فيه ثلاثة أوجه[3]:

الأوَّل: أنْ يكونَ كِلاهُما مصدرَيْنِ، يُقال: (قال قولًا وقيلًا وقالًا)، ولم يُكْتَبا بالألف؛ لأنَّها لُغَةُ ربيعة، وفي (التَّوضيح) كذا رويناه بغير صَرْفٍ؛ يعني بغير تنوين، ويُرْوى بالتَّنوين. قلت: الأصل أنْ يكون بالتَّنوين؛ لأنَّه اسمٌ وقع مفعولًا، وحقُّهُ النَّصب بالتَّنوين، ومعناه: النَّهي عَنْ كثرةِ القَوْلِ فيما لا يعني، وكُرِّرَ للتَّأكيد.

الثَّاني: أنْ يكونَ كِلاهُما فعلينِ: **الأوَّل:** مجهول الفعل الماضي، **والآخر:** معلوم الماضي، وهما مبنيَّانِ مُتَضَمِّنانِ للضَّمير، ومعناه: (قيل لفلان كذا)، و(قال فلان كذا)، وذلك للزَّجر عَنِ الاستكثار. و**الثَّالث:** أنْ يكونَا حكايةَ أقاويلِ النَّاس: (قال فلان كذا، وقيل كذا).

وما يَهُمُّ البحث في هذه المسألة- هنا- الوجه الأوَّل، فالأصل أنْ يُروى (قيل وقال) بالتَّنوين؛ لأنَّه اسم وقع مفعولًا به، وحقُّه النَّصبُ بالتَّنوين ومعناه: النَّهي عن كثرةِ القول فيما لا يعني، ومِنْ ذلك قول الشَّاعر:

---

(1) أبو البركات الأنباريُّ، أسرار العربيَّة (ص164).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: مَا يُنْهَى عَنْ إِضَاعَةِ المالِ، 120/3، رقم الحديث 2408].

(3) يُنظر: العينيُّ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج87/22).

قــالَ زَيْــدٍ سَــمَعْتُ صــاحِبِ بَكْــرٍ قائِــلٌ قَــدْ وَقَعْــتُ فــي الْــلَأْواءُ[1]

جاء في (الانتخاب): "(قال) اسمٌ للقول، مضافٌ إلى زيد، منصوبٌ لسمعت"[2]، ويقول ابن هشامٍ معلِّقًا: (زيد) بالجَرِّ، وحقُّه أنْ يكونَ مرفوعًا، فاعلًا لـ (قال)، ويجيب عَنْ هذا الإشكال بقوله: هو مخفوضٌ بإضافةِ (قال)، و(قال) منصوب؛ لأنَّه مفعول (سَمَعْتُ) مقدَّم، و(قال)- ها هنا- اسمٌ وليس بفعل، مِنْ ذلك: (نهى رسول الله-ﷺ- عَنِ القال والقيل)، تقديره: (سمعتُ قالَ زيدٍ)؛ أيْ: (كلامَ زيدٍ)[3].

مِنْ -هنا- يتَّضحُ لك حلُّ اللُّغز النَّحويِّ في مجيئ (قال) في بعض التَّراكيب اسمًا وليس فعلًا.

المسألة الثَّانية- مجيءُ (نِعْمَ)، و(بئس) أسماء، و(عسى)، و(ليس) حروفًا:

رأس الباب والمشهور بين الدَّارسين أنَّ الكلمات (نعم، وبئس، وعسى، وليس) أفعال جامدة، يقولُ ابن هشام: "ولمَّا كان مِنَ الأفعالِ الماضية ما اخْتُلِفَ في فعليَّته نصصتُ عليه ونبهتُ على أنَّ الأصحَّ فعليَّتُه، وهو أربع كلمات: (نِعْمَ، وبئس وعسى وليس)"[4].

جاء في (الإنصاف): "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) اسمان مُبْتَدَآن، وذهب البصريُّون إلى أنَّهما فعلان ماضيانِ لا يتصرَّفَانِ، وإليه ذهب عليٌّ بن حمزة الكسائيُّ مِنَ الكوفيِّين"[5].

وغير المشهور- الخروج عَنِ الباب- يتمثَّل في: أنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) اسمان، إلى هذا ذهب الفرَّاء وجماعة مِنَ الكوفيِّين، واستدلُّوا على ذلك بدخول حرف الجَرِّ عليهما، في قول بعضهم وقد بُشِّر ببنت: (واللهِ ما هي بنعمَ الولد)، وقول الآخر وقد سار إلى محبوبته على حمارٍ بطيء السَّير: (نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ الحمار)، والعرب تقول: (يا نِعْمَ المولى، ويا نِعْمَ النَّصير) فنداؤهم

---

(1) البيت لابن السِّكِّيت، وهو في ابن عَدْلان، الانتخاب لكشف الأبيات المُشْكِلَة الإعراب (ص19). والسُّيوطي، الألغاز النَّحويَّة (ص37). **الشَّاهد:** (قالَ زَيْدٍ) وقوع (قالَ) اسمًا وليس فعلًا، **والتَّقدير:** (سمعتُ قَوْلَ زَيْدٍ يا صاح ببكرٍ اللأواء...).

(2) ابن عَدْلان، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (ص19).

(3) يُنظر: ابن هشام، الألغاز النَّحويَّة (ص37- ص38).

(4) ابن هشام، شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى (ص27).

(5) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص86).

(نِعْمَ) يدلُّ على الاسميَّة؛ لأنَّ النِّداء مِنْ خصائص الأسماء[1].

وأمَّا الخروج عَنِ الباب وغير المشهور في (ليس) فيتمثَّلُ في أنَّها حرفٌ بمنزلة (ما) النَّافية، ذهب إلى ذلك أبو عليٍّ الفارسيُّ في (الحَلَبِيَّات)، يقول: "وممَّا يدلُّ على أنَّ (ليس) ليس بفعل على الحقيقةِ كـ (كان) وأخواتها- أنَّ هذه الأمثلة إنَّما صِيْغَتْ لِتَدُلَّ على الماضي أو الحاضر أو الآتي، فلمَّا خَلَتْ (ليس) مِنْ أنْ تكون دالَّةً على قِسْم مِنْ هذه الأقسام على حَدِّ ما تدلُّ عليه هذه الأمثلة؛ ثَبَتَ أنَّها ليستْ مثلَها، وإذا لم تكن مثلَها كانتْ دلالتُها على نفي الحال كدلالة (ما) الَّتي لا إشكال في أنَّها حرف"[2].

وأمَّا الخروج عَنِ الباب وغير المشهور في (عسى) فإنَّها حرفُ ترجٍّ بمنزلة (لعلَّ)، ذهب إلى ذلك الكوفيُّونَ، وتبعهم على ذلك ابن السَّرَّاج، جاء في (الأصول في النَّحو): "ذهب ابن السَّرَّاج إلى أنَّ (ليس) حرف؛ لأنَّها لا تتصرَّفُ؛ أيْ: لا يأتي منها المضارع والأمر، ومثلها: (عسى)، بينما كان جمهورُ البصريِّينَ يذهب إلى أنَّ (ليس) فعلٌ ناقص؛ لاتِّصالها بالضَّمائر مثل: لسْتَ، ولسْتُما وليْسوا، ولسْنَ، وإلى أنَّ (عسى) فعل؛ لاتِّصالها بالضَّمائر، مثل: (عساك)، و(عساه)"[3].

ويخلص ابن هشام إلى القول: والصَّحيح أنَّ الأربعةَ أفعالٌ، بدليل اتِّصال تاء التَّأنيث بِهِنَّ، كقوله- ﷺ: "**مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِها وَنِعْمَتْ**"[4]، وتقول: (بئستِ المرأةُ حمَّالةَ الحَطَب)، و(ليستْ هند مفلحةً)، و)عستْ هند أنْ تزورَنا)"[5].

مِنْ- هنا- يتَّضح للدَّارس كيف خرجتْ الأفعال الجامدة الأربعة: (نِعْمَ، وبئس، وعسى، وليس) عنْ أصل بابها.

---

(1) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص86- ص87).

(2) أبو عليٍّ الفارسيُّ، المسائل الحلبيَّات (ص222).

(3) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج27/1).

(4) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج165/6). قال الزَّمخشريُّ: (فبها)؛ أَي: فبهذه الخصْلَة أَو الفعلة يَعنِي بالوضُوء ينالُ الفَضْل. و(نعمت)؛ أَيْ: نعمتِ الخصلَة هي، فحذف المَخْصُوص بالمدح. يُنظر: الفائق في غريب الحديث والأثر (ج3/4).

(5) يُنظر: ابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص28). والأزهريُّ، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج75/2).

المطلب الثَّالث: ما يُبْنَى مِنَ الفعل المضارع

(الفعل المضارع معربٌ إلَّا في حالتين يكون فيهما مبنيًّا)

وفيه المسألة الآتية:

المسألة الأولى- الفعل المضارع الَّذي اتَّصلتْ به نون النُّسوة معربٌ أَمْ مبنيٌّ؟

أصل الباب – غير المشهور بين النَّحاة ودارسي النَّحو- يتمثَّلُ في أنَّ الفعل المضارع الَّذي اتَّصلتْ به نون النُّسوة معربٌ، وإنَّما منع ظهور الإعراب فيه مانع، يقول ابن الصَّايغ في سياق حديثه عن نون النُّسوة عند اتِّصالها بالفعل المضارِع: "وإنْ لحقَتْ الفعل المضارِع أوجبتْ بناءَهُ بعد أنْ كان معربًا، والبناء فيه عارضٌ؛ لأنَّه يزول بزوال نون ضمير جمع التَّأنيث"[1].

وممَّا يدلِّل على أنَّ الفعلَ المضارعَ معربٌ، وأنَّ البناء فيه طارئٌ وخارجٌ عَنِ الأصل ما جاء في (اللُّباب): الفعل المعرب يَعْرِضُ له البناء لشيئين[2]:

أحدهما: نون التَّوكيد؛ لأنَّ حركةَ آخرِهِ صارتْ دالَّةً على معنًى، وهو كون الفاعلِ واحدًا أو جماعةً أو مؤنَّثًا، فلم يبقَ الحرفُ محلًّا لحركة الإعراب، فيعود إلى أصله مِنَ البناءِ.

والثَّاني: نون جماعة المؤنَّث، نحو: (يَضْرِبْنَ)؛ لأنَّ هذه النُّون أَوْجَبَتْ تسكينَ الحرفِ الأخيرِ في الماضي.

والخروج عِنْ أصل الباب يتمثَّل في كون الفعل المضارع الَّذي اتَّصلتْ به نونُ النُّسوةِ مبنيًّا، وليس بمعرب، وهذا هو المشهور بين المعربينَ في زماننا، ومِنَ الَّذين قالوا ببنائه ابن معطٍ في ألفيَّته، يقول:

وَنُونُ يَفْعَلْنَ لِأُنْثَى جُمِعَتْ يُبْنَى لَهَا بِالوَقْفِ كَيْفَ وَقَعَتْ[3]

عقَّب الشَّارح: إذا اتَّصل بالفعل المضارع نونُ جماعةِ الإناث، يُبْنَى على السُّكون مطلقًا في الأعرف، فيكون- حينئذٍ- البناءُ عارضًا في هذا الموضوع[4].

لاحظ- معي- قولَهُ: (في الأعرف)، وحتَّى الَّذين قالوا ببنائه، هم يعترفونَ بأنَّ البناءَ

---

(1) ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلحة (ج918/2).

(2) يُنظر: العكبري، اللُّباب (ج28/2).

(3) يُنظر: القوَّاس الموصلي، شرح ألفيَّة ابن معطٍ (ج374/1).

(4) يُنظر: المرجع السَّابق، ج374/1.

عارضٌ؛ أيْ أنَّ الإعراب أصل، ثمَّ عُدِلَ عنه إلى البناء، وهو خروج عَنِ الأصل.

وأمَّا عَنِ العِلَّة الَّتي دَفَعَتِ القائلينَ إنَّ الفعل المضارع المُتَّصل بنون النُّسوة مبنيٌّ فتتمثَّل في:

1- حملًا له على الماضي.

2- أنَّه يُبْنى تنبيهًا على الأصل، أمَّا السُّكونُ فلأنَّهُ الأصلُ في البناء؛ ولأنَّهُ (الفعل المضارع المُتَّصل بنون النُّسوة) ضارَعَ الماضي (فَعَلْنَ) وَجَبَ سكونُ آخرِهِ حملًا على الماضي.

والباحث يؤيِّدُ الرَّأي القائل: إنَّ الفعل المضارع المتَّصل بنون النُّسوة مبنيٌّ؛ لأنَّهُ كما هو معلوم- فإنَّ الأصل في الأسماء أنْ تكونَ معربةً، وفي الأفعال أنْ تكونَ مبنيَّةً[1]، ولا يُبْنَى الاسمُ إلَّا إذا شابَهَ الحرفَ، فالفعل- هنا- باقٍ على أصله، وهو البناء، يقول ابن الأنباريِّ: "كما بَنَوْا الفعلَ المضارعَ إذا اتصلتْ به نون التَّأكيد أو ضمير جماعة النُّسوة، تنبيهًا على أنَّ الأصل في الأفعال البناء"[2].

مِنْ – هنا- يتَّضحُ لك أنَّ تَعامُلَ المعربينَ في زماننا مع الفعل المضارع الَّذي اتَّصلتْ به نون النُّسوة على أنَّهُ مبنيٌّ على السُّكون، هو الرَّأي الصَّحيح والمشهور بين الدَّارسين.

---

(1) مذهب البصريِّين أنَّ الأصل في الأفعال البناء، والفعل المضارع إنَّما أُعرب لشبهه بالاسم؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب. ينظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج123/1).

(2) أبو البركات الأنباريُّ، أسرار العربيَّة (ص193).

الفصل الثَّالث:

متفرِّقات

المبحث الأوَّل: الجُمَل وأشباه الجمل

تمهيد

لو طُلِبَ منِّي وضعَ تَصَوُّرٍ للجملة في العربيَّة، فسيكون: هي الَّتي تتكَّون مِنْ مكونات تعطي في مجملِها معنًى مستقلًّا، كأنْ تتكوَّن مِنْ مبتدأ وخبر، أو مِنْ فعل وفاعل ومفعول به.

وهذه الجُمَل قد يكونُ لها محلٌّ مِنَ الإعراب، فتقع في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جَرٍّ أو جزم؛ أيْ: أنَّها تصلح لَئِنْ تَحِلُّ محلَّ الكلمة المفرد، وقد لا يكون لها محلٌّ مِنَ الإعراب؛ أيْ: أنَّها لا يصحُّ حلولُها مَحلَّ الكلمة المفردة، فلا تقع في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جَرٍّ أو جزم.

والجملة عند جمهور النُّحاةِ لا تقع في محلِّ رفعِ مبتدأ أو فاعل أو نائب فاعل، وذهب بعضُهم إلى جوازِ ذلك بنسبٍ مختلفة، وقام الجمهور بتأويل تلك المواضع على النَّحو الَّذي سأُبَيِّنُهُ عند الحديث عَنْ هذه المسائل المختلفة الَّتي تخصُّ هذا المبحث.

المطلب الأوَّل: الجُمَل الاسميَّة

تتكَّون الجملةُ الاسميَّةُ مِنْ ركنينِ أساسيَّينِ؛ هما المبتدأ والخبر، وهما متلازمان، فلا يُتَصَوَّرُ مبتدأٌ دون خبرٍ، ولا خبرٌ دون مبتدأ، لدرجة أنَّ سيبويه نظر إليهما وكأنَّهما كيانٌ واحد.

وهذا المطلب فيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- جملة البسملة أهي فعليَّة أم اسميَّة؟

المشهور أنَّ جملةَ البسملةِ فعليَّةٌ، يقول ابن هشام: المشهور في التَّفاسير والأعاريب أنَّها فعليَّة، وتقديرها: (أَبْدَأُ باسمِ اللهِ)، وهذا رأي الكوفيِّين[1]، وهذا المشهور بين طلاب العِلْم ودارسيه- أيضًا.

ويميل الشَّيخ ابن عثيمين إلى تأييدِ رأي الكوفيِّين الَّذين يقدِّرون فِعْلًا، والسَّبب عنده؛ "لأنَّ **الأصل في العمل الأفعال**، لا الأسماء، ولهذا كانتِ الأفعالُ تعملُ بلا شرط، والأسماءُ لا تعملُ إلَّا بشرط؛ لأنَّ العمل أصلٌ في الأفعال، فرعٌ في الأسماء"[2].

والدَّليل على شهرتِها أنَّ الزَّمخشريَّ لم يذكرْ غيرَهُ، ولكنَّه يقدِّر الفعل مؤخَّرًا، هكذا: (باسم الله أقرأُ أو أتلو)؛ لأنَّ الَّذي يتلو التَّسميةَ مقروءٌ- كما يقول-[3]، ويؤيِّدُهُ الحديثُ الشَّريفُ الَّذي رواهُ أبو هريرة-ﷺ: "**بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنْبِي**"[4].

وذكر الشَّيخ ابن عُثَيمين فائدتين لتقدير الفعل مؤخرًا، هما:
الأولى: الحصر؛ لأنَّ تقديم المعمول يُفيدُ الحصر، فيكون: (باسم الله أقرأُ)؛ بمنزلة: (لا أقرأُ إلَّا باسم الله)، **والأخرى:** تَيَمُّنًا بالبداءَة باسم الله- سبحانه وتعالى[5].
وذهب الشَّيخ إلى أبعد مِنْ ذلك، حيث يرى أنَّ تقدير الفعل الخاصِّ أدلُّ على المعنى المقصود

---

(1) يُنْظَر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج22/5).
(2) العُثَيمين، شرح العقيدة الواسطيَّة (ص37).
(3) يُنْظَر: الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج2/1).
(4) [البخاري، صحيح البخاري، باب: التَّعوُّذ والقراءة عند المنام، 70/8: رقم الحديث 6320]. هذا جزء مِنْ حديث، جاء فيه: "إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ عَلَيْهِ. ثُمَّ يَقُولُ: بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَارْحَمْهَا وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ".
(5) يُنظر: العُثَيمين، شرح العقيدة الواسطيَّة (ص37).

مِنَ الفعل العام، فقولنا مثلًا: (باسم الله أقرأُ) أدلُّ مِنْ قولنا: (باسم الله أبتدأُ). والخاصُّ أدلُّ على المعنى مِنَ العامِّ[1].

وغير المشهور يتمثَّلُ في أنَّ جملةَ البسملة اسميَّةٌ، وتقديرها: (ابتدائي باسم الله)، وهذا ما ذهب إليه البصريُّون[2]، ويَسْتَدِلُّ الباحثُ على عدم الشُّهرة بقول ابن هشام السَّالف الذِّكر في هذه المسألة.

وهذانِ المذهبانِ صحيحانِ كما يقولُ ابنُ كثير[3]، يقول: "ومِنْ – ههنا– ينكشف لك أنَّ القولينِ عند النُّحاةِ في تقدير المتعلِّق بالباء في قولك: (باسم الله)، هل هو اسم أو فعل متقاربان وكلٌّ قد ورد به القرآن؛ أمَّا مَنْ قدَّره باسم، تقديره: (باسم الله ابتدائي)؛ فلقوله– تعالى: ﴿**وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾[4]، ومَنْ قدَّره بالفعل أمرًا وخبرًا نحو: أبدأُ ببسم الله أو ابتدأت ببسم الله، فلقوله– تعالى: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾[5] وكلاهما صحيح"[6].

المسألة الثَّانية– المبتدأ قد يقع جملة:

رأس الباب – المشهور– بين النُّحاة والدَّارسين يتمثَّلُ في أنَّ المبتدأ لا يقع جملةً ولا شبهَ جملةٍ، وإنَّما يكونُ كلمةً واحدةً (مفرد)– دائمًا– يقع اسمًا ظاهرًا[7]، نحو: (فلسطينُ محتلَّةٌ)،

---

(1) يُنظر: المرجع السَّابق، ص37– ص38.

(2) يُنْظَر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج7/1).

(3) أبو الفداء، عماد الدِّين إسماعيل بن عمر بن كثير: حافظ مؤرِّخ فَقيه، رَحَلَ في طلب العِلْم، تناقل النَّاس تصانيفه في حياته، توفِّي بدمشق سنةَ أربعٍ وسبعينَ وسبعمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج320/1).

(4) [هود: 41].

(5) [العَلَق: 1].

(6) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج121/1)

(7) تُنظر هذه المسألة في: ابن جِنِّيْ، اللُّمع في العربيَّة. وابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج/ 293). وأوضح المسالك (ج186/1). وابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص116). والأزهريُّ، شرح التَّصريح على التَّوضيح (189/1). والكرميُّ، دليل الطَّالبين لكلام النَّحويِّين (ص40). والنَّجار، ضياء السَّالك (189/1).

ومصدرًا مؤوَّلًا، نحو قوله- تعالى: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ . . .**﴾[1]، واسم إشارة، نحو: (هذه فتاةٌ محترَمَةٌ). وضميرًا منفصلًا، نحو: (أنا فلسطينيٌّ)، واسمَ استفهام، نحو: (مَنْ أنت؟)، واسمَ تعجُّبٍ، نحو: (ما أعظمَ الجهادَ في سبيل الله!)، واسم شرط، نحو: (مَنْ يتزوجْ يُنْجِبْ).

وغير المشهور- الخروج عَنِ الباب- أنَّ يقعَ المبتدأُ جملةً، كما في قول القائل: (لا إله إلَّا الله أفضلُ ما يقولُ المؤمنُ)، فالمبتدأ فيها (لا إله إلا الله) لا باعتبارها جملة تتكوَّن مِنْ (لا) النَّافية للجنس واسمها وخبرها، ولكنْ باعتبارها كلمة واحدة كأنَّك قلت: (هذه العبارةُ أفضلُ ما يقول المؤمنُ)، ونعربها هكذا: (لا إله إلا الله): مبتدأ مرفوع علامة رفعه الضَّمة المقدَّرة، مَنَعَ مِنْ ظهورِها حركةُ الحكايةِ، يقول ابن مالك: "وإذا نُسِبَ إلى حرفٍ أو غيرِهِ حُكْمٌ هو لِلَفْظِهِ دونَ معناهُ جازَ أنْ يُحْكَى، وجاز أن يُعرَب بما تقتضيه العواملُ"[2].

ومنه، كأنْ يسأل المدرِّسُ الطَّالبَ، اذكر لي آيةً قرآنيةً، ومثلًا قديمًا يتحدثان عَنِ الإخوَّة. فيجيبُ الطَّالب: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...**﴾[3] آيةٌ قرآنيةٌ، و:

أَخَــاكَ أَخَــاكَ إنَّ مَــنْ لاَ أَخَــا لَــهُ كَسَاعٍ إلَى الهَيجَا بغَيرِ سِلاَحِ [4]مثلٌ قديمٌ.

ومنه المَثَلُ المشهور: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ)[5]، **التَّقدير**: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ) مثلٌ قديم، تقول في إعرابه: الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ: مبتدأ مرفوع بالضَّمَّة المقدَّرة منع مِنْ ظهورها حركة الحكاية، و(مَثَل): خبره وهو مضاف.

يقول صاحب (النَّحو الوافي): "وكما تتكوَّن الجملة المحكيَّة مِنْ مبتدأ وخبره تتكوَّن مِنْ فعل

---

(1) [البقرة: 184].

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1722/4).

(3) [الحُجُرات: 10].

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لمسكينٍ الدَّارمي وهو في ديوانه (ص33. ق11. البيت1)، وفي الجُمَل في النَّحو (ص84)، والكتاب (ج256/1)، والسَّيرافي، وشرح أبيات سيبويه (ج81/1)، والمفصَّل (ص74)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1380/3)، وتوضيح المقاصد (ج1158/3)، وأوضح المسالك (ج75/4). **الشَّاهد**: استشهد الباحث بهذا البيت على وقوع المبتدأ جملة (بيت مِنَ الشِّعْر).

(5) التَّاء مِنْ (ضيَّعتِ) ... خُوطبَتْ به امرأة، وهي دَخْتَنوس بنت لقيط بن زُرَارة، كانت تحت عمرِو بن عُدَس، وكان شيخًا كبيرًا، كَرِهَتْهُ فطلَّقها، ثُمَّ تزوَّجها فتًى جميلُ الوجه، وأَجْدَبَتْ، فبعثتْ إلى عمرٍو تطلبُ منه حَلوبَة، فقال عمرٌو: (في الصَّيف ضيعتِ اللبنَ)، فلمَّا رَجَعَ الرَّسول، وقال لها ما قال عمرٌو، ضربتْ يدَها على مَنْكِبِ زوجها، وقالت: "هذا ومَذْقُه خيرٌ"؛ تعني أنَّ هذا الزَّوج- مع عدم اللَّبن- خيرٌ مِنْ عمرٍو، فذهبتْ كلمتاهما مثلًا؛ أيْ: قولها وقول الشَّيخ. يُنظر: الميداني، مَجْمَع الأمثال (ج68/2).

وفاعله ومِنْ غير ذلك، والمهمُّ في الألفاظ المحكيَّة أنْ تكون- دائمًا- بصورةٍ واحدةٍ في جميع الحالات الإعرابيَّة، ولكنَّها مع ذلك في محلِّ رفع، أو نصب، أوجرٍّ؛ على حسب موقعها الإعرابيِّ"[1].

يُفهم مِنَ الكلام السَّابق أنَّه لا بدَّ مِنَ النَّظر إلى الكلمات الَّتي تتكوَّن منها الجملة نظرتنا إلى الشَّيء الواحد دون تجزئة، وليس ككلمات مفردة، بل كأنَّه كتلةٌ واحدةٌ ليس لها أجزاءٌ، أو أنَّه كلمة واحدة منهما تعدَّدتِ الكلمات.

المسألة الثَّالثة- وقوعُ خبرِ المبتدأِ جملةً:

رأسُ البابِ والأصلُ أنْ يكونَ خبرُ المبتدأِ مفردًا، وليسَ بجملةٍ، ولا بشبهِ جملةٍ وما جاءَ مِنْ ذلكَ جملةً أو شبهَ جملةٍ صَحَّ وقوعُهُ خبرًا؛ لوقوعِهِ موقعَ المفردِ.

يقول ابن هشام: "الأصل في الخبر الإفراد"[2]، وهذا ليسَ خاصًّا بخبرِ المبتدأِ، وإنَّما ينطبقُ على خبرِ الأفعالِ النَّاسخة (كان وأخواتها)، وكذلك على خبرِ الأحرفِ النَّاسخةِ(إنَّ وأخواتها).

والخروجُ عَنْ أصلِ البابِ وقوعُ الخبرِ جملةً بنوعَيْها (الفعليَّة والاسميَّة)، أو شبهَ جملةٍ بنوعيها؛ أَقْصِدُ الظَّرفَ بنوعَيْهِ والجارِ والمجرورِ.

يرى المراديُّ أنَّ لبعضِ المتأخرينَ في الظَّرف والجار والمجرور- إذا وَقَعَا خبرًا- أربعةَ مذاهبَ[3]:

أحدها: أنَّهما مِنْ قبيلِ المفرداتِ، فيكون العامل فيها اسم فاعل.

الثَّاني: أنَّهما مِنْ قبيلِ الجملةِ، فيكونُ العاملُ فيهما فعلًا، نحو: (كان أو استقرَّ)، وهذا مذهب جمهور البصريِّينَ.

الثَّالث: يجوزُ أنْ يَكُونَا مِنْ قبيلِ المفردِ وأنْ يكونا مِنْ قبيلِ الجملةِ، وهو اختيارُ بعضِ المتأخرينَ.

الرَّابع: أنَّهما قِسْمٌ برأسِهِ، وهوَ مَذْهَبُ ابنِ السَّرَّاجِ.

وإذا كانَ الأصلُ في الخبرِ المفردِ أنْ يكونَ نكرةً، مثل قولك: (زيدٌ قائمٌ)، فإنَّه يُفْتَرَضُ في الجملةِ الَّتي تكونُ خبرًا أنْ تكونَ نَكِرَةً - أيضًا- إلَّا أنَّها في حقيقةِ الأمرِ ليستْ نَكِرَةً ولا معرفةً؛ لأنَّ التَّعريف مِنْ عوارضِ الذَّاتِ، وما يقعُ مِنَ الجُمَلِ نعتًا لنكرةٍ فجائزٌ مِنْ حيثُ إنَّ

---

(1) عباس حسن، النَّحو الوافي (ج473/1).

(2) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج34/5).

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج174/1).

الجملةَ قابلَةٌ للتَّأويلِ بالنَّكرةِ.

المسألة الرَّابعة– وقوع الجملة خبرًا للمبتدأ دون رابط يربطها به:

رأس الباب والمشهور أنَّ الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ لا بُدَّ لها مِنْ رابط يربطها به، وهو واحد مِنْ روابط أربعة، ذكرها المرادي، وهي[1]:

1– الضَّمير: وهو الأصل في الرَّوابط، وقد يُحْذِفُ إنْ أَمِنَ اللَّبسْ، نحو: (السَّمْنُ منوانِ بدرهم)، والتَّقدير: (منه)، وإذا كان الضَّمير أصل فإنَّ باقي الرَّوابط فرع عَنِ الأصل؛ أيْ: خروجٌ عنه، ويكون الضَّمير في الجملتينِ الاسميَّةِ والفعليَّةِ لفظًا، نحو قولك: (زيدٌ أبوه قائمٌ) و(زيدٌ قائمٌ أبوه) أو نيَّةً، نحو: (زيدٌ قامَ)، أو ما يقومُ مقامَ الضَّمير، ومنها: الإشارة، أو تكرار لفظ المبتدأ، أو العموم[2].

2– الإشارة: كقوله– تعالى: ﴿. . .**وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ**. . .﴾[3].

3– إعادةُ المبتدأِ بلفظِهِ، نحو قوله– تعالى: ﴿**الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ**﴾[4].

4– العموم: وذلك في باب (نِعْمَ، بِئْسَ، حبَّ)، ومنه قول الشَّاعر:

فَأَمَّـــا القِتَـــالُ لا قِتَـــالَ لَـــدَيْكُمُ وَلَكِـنَّ سَـيْرًا فِـي عِـراضِ المَواكِـبِ[5]

عقَّب المراديُّ: "وهذه الرَّوابط المتَّفق عليها"[6]؛ أيْ: أنَّ هذه الرَّوابط تشكِّلُ رأسَ البابِ، وما عداها يعدُّ خروجًا عن أصل الباب.

إذن رأسُ البابِ يتمثَّلُ في أنَّه يُشْتَرَطُ في الجملةِ الاسميَّةِ أو الفعليَّةِ الَّتي تقعُ خبرًا أنْ

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، (ج174/1).

(2) يُنظر: أبو عليٍّ الشَّلوبين، التَّوطئة (ص217– ص218).

(3) [الأعراف: 26].

(4) [الحاقَّة: 1– 2].

(5) البيت مِنَ الطَّويل، للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، وهو في شرح المفصَّل (ج134/7)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1648/3)، والجنى الدَّاني (ص524)، وتوضيح المقاصد (ج477/1)، وشرح ابن عقيل (ج54/4). **الشَّاهد:** (القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمْ)، حيث أوقع جملة (لا) مع اسمها وخبرها خبرًا عَنِ المبتدأ، مع أنَّه ليس في هذه الجملة ضميرٌ يعودُ على المبتدأ، ولا اسمُ إشارةٍ يرجعُ إليه، ولا ذِكْرٌ فيها للمبتدأ بلفظه الأوَّل.

(6) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج475/1).

يكونَ فيها ضميرٌ يعودُ على المبتدأِ يربطُها بِهِ، ومِنَ المعروفِ أنَّ جملةَ الخبرِ لا بدَّ فيها مِنْ عائدٍ يعودُ على المبتدأِ، وهو في الأولى (الاسميَّة) الضَّميرُ المتَّصل بالمبتدأِ الثَّاني، ويعودُ على المبتدأ الأوَّل، مثل قول القائل: (الشَّرُّ قليلُهُ كثيرٌ)، وفي الثَّانية (الفعليَّة) الضَّميرُ المُسْتَتِرُ بعدَ الفعلِ الَّذي تتكوَّنُ منهُ جملةُ الخبرِ، مثل قول القائل: (الحقُّ يعلو)، و(الباطلُ يَضْمَحِلُّ).

أوردَ الرَّضيُّ في (شرحه) قولَ ابنِ الحاجِبِ: "والخبرُ قَدْ يكونُ جملةً، فلا بدَّ لهُ مِنْ عائدٍ"[1]، وشرح الرَّضيُّ هذه العبارة بقوله: "لا تخلو الجملةُ الواقعَةُ خبرًا مِنْ أنْ تكونَ هي المبتدأَ أو لا؛ فإنْ كانتْ لم تَحْتَجْ إلى الضَّميرِ، كما في ضميرِ الشَّأنِ، نحو: (هو زيدٌ قائمٌ)، وكما في قولك: (مقولي: زيدٌ قائمٌ)؛ لارتباطها به بلا ضمير... وإنْ لم تكنْ إيَّاهُ فلا بدَّ مِنْ ضميرٍ؛ لِأَنَّ الجملةَ في الأصلِ كلامٌ مستقِلٌ"[2].

يرى الباحثُ أنَّ الرَّضيَّ قَدْ تَبَنَّى موقفًا وَسَطِيًّا في هذِهِ المسألةِ لإيجادِ مَخْرَجًا يراهُ الباحثُ مَقْبولًا لإيجادِ مُسَوِّغٍ لِلشَّواهِدِ الشَّعريَّة والنَّثريَّة الَّتي جاءَ فيها الخَبَرُ جملةً، وليسَ فيها رابطٌ، ويُفْهَمُ مِنْ كلامِ الرَّضيِّ أنَّ الجملةَ الواقعةَ خبرًا، وهي نَفْسُ المبتدأِ معنًى لا تحتاجُ لرابطٍ، ومِنْ شواهِدِهِ في القرآنِ الكريمِ قوله- تعالى: ﴿**دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[3].

ومنهُ قولُ النَّبيِّ-ﷺ-: "**أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ**"[4].

وهذا التَّركيبُ الَّذي يكونُ الخبرُ فيه جملةً هو ما نَعَتَهُ ابنُ هشامٍ باسمِ (الجملةُ الكبرى)، جاءَ في (مغني اللَّبيب): "انقسامُ الجملةِ إلى صغرى وكبرى؛ الكبرى هي الاسميَّةُ الَّتي خبرُها جملةٌ، نحوَ: (زيدٌ قامَ أبوهُ)، و(زيدٌ أبوهُ قائمٌ)، والصُّغرى هي المبنيَّةُ[5] على المبتدأ كالجملة

---

(1) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج238/1).

(2) المرجع السَّابق، ج238/1.

(3) [يونس: 10]. **الشَّاهد في الآية**: في موضعين، حيث وقع كلٌّ مِنْ **قوله: (دَعْوَاهُمْ)** الأولى، وقوله: (آخر) مبتدأً، خبرُ كلِّ واحدٍ منهما جملةٌ، ليس فيها عائدٌ يعودُ إلى المبتدأِ؛ لِأَنَّ هذه الجملةَ هي نفسُ المبتدأِ في المعنى، فلا داعيَ للرَّابطِ.

(4) [الإمام مالك، موطأ الإمام مالك، باب: كتاب الحجِّ، 245/1: رقم الحديث 621].

(5) المبنيَّة على المبتدأِ؛ أيْ: الَّتي هي خبرٌ عَنِ المبتدأ. المِثَالانِ: هما جملةُ (قامَ أبوهُ) في الأوَّل، (أبوهُ قائمٌ) في الثَّانية.

المُخْبَرُ بها في المثالينِ"[1].

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور يتمثَّلُ في أنَّ هناك جُمَلًا تقع خبرًا للمبتدأ دون حاجة إلى روابط، ومنها الجملة الَّتي تقعُ نَفْسَ المبتدأِ في المعنى لم تحتجْ إلى رابط يربطُها بالمبتدأ، ومنه قوله- تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد**﴾[2]، يقول المراديُّ: "إذا كانت الجملة هي نفسُ المبتدأِ في المعنى اكْتُفِيَ بها، ولم يُحْتَجْ إلى رابط، كـ (نُطْقي اللهُ حسبي وكفى)"[3].

وخيرُ شاهدٍ استشهدَ به أبو عليٍّ الشَّلوبين- حديثُ رسول الله-ﷺ[4]:"**أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: (لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ)**"[5].

مِنْ- هنا- يتبيَّنُ للمتأمِّل أنَّ الجُمَل الأربع الأولى الَّتي ذكرَها ابن هشام احتاجتْ إلى رابط يربطُها بالمبتدأ؛ لأنَّ تلك الجُمَل لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، أمَّا الآيةُ الأولى مِنْ سورة الإخلاص، فجملة: (اللهُ أحدٌ) لم تحتجْ إلى رابط يربطُها بالمبتدأ؛ لأنَّها نفس المبتدأ في المعنى.

ويرى المراديُّ في هذا ونحوِهِ أنَّه ليس مِنَ الإخبار بالجملة، وإنَّما هو مِنَ الإخبار بالمفرد؛ لأنَّ الجملةَ في نحو ذلك، إنَّما قُصِدَ لفظُها كما قُصِدَ حينَ أُخْبِرَ عنها في نحو: **(لا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله كنزٌ مِنْ كنوزِ الجنَّة)**[6].

إذن الخروجُ عَنِ البابِ يتمثَّلُ في وقوعِ الجملةِ الاسميَّةِ أو الفعليَّةِ (الجملةُ الصُّغرى) خبرًا للمبتدأِ دونَ رابطٍ، ومِنْ شواهد النَّوع الأوَّلِ (الجملةُ الاسميَّةُ) قولُ الشَّاعرِ:

---

(1) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج29/5).

(2) [الإخلاص:1]. فالجملة (الله أحد) خبر عَنْ (هو) بلا رابط؛ لأنَّها عينُهُ؛ أيْ: مفسِّرَة له؛ أيْ: الحال والشَّأن الله أحد ... .

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج477/1) فـ (نطقي): مبتدأ، و(الله حسبي) جملةٌ أخبرَ بها عنه، ولا رابطَ فيها؛ لأنَّها هي نفسُ المبتدأ في المعنى، ومِنْ ذلك قولهم: (هِجِّيْرَي أبي بكر لا إله إلا الله) والهَجير: الدَّأب والعادة".

(4) يُنظر: أبو عليٍّ الشَّلوبين، التَّوطئة (ص218).

(5) [مالك ابن أنس، الموطأ، باب: ما جاء في الدُّعاء، 215/1: رقم الحديث 32].

وجه الاستشهاد فيه: عدم اشتراط مجيء ضمير بين المبتدأ وجملة الخبر، إذا كان المبتدأ هو ذات الخبر، فـ (أفضل) مبتدأ، و(ما) اسم موصول في محلِّ جَرٍّ بالإضافة، والجملة بعده صِلَة، وجملة (لا إله إلا الله) في محلِّ رفع خبر، وقد استغنتْ عَنِ الرَّابط؛ لأنَّها نفسُ المبتدأ في المعنى.

(6) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج477/1).

قَــدْ أَصْــبَحَتْ أُمُّ الْخِيَــارِ تَــدَّعِي عَلَــيَّ ذَنْبًــا كُلُّــهُ لَــمْ أَصْــنَعِ[1]

وقول شاعر آخر:

فَأَقْبَلْــتُ زَحْفًــا عَلَــى الــرُّكْبَتَيْنِ فَثَــوْبٌ نَسِــيْتُ وَثَــوْبٌ أَجُــرُّ[2]

المسألة الخامسة– وقوع خبر المبتدأ جملة شرطيَّة:

رأس الباب– المشهور– وقوع خبر المبتدأ مفردًا وجملةً وشبةَ جملةٍ، وأنَّ الجملة إمَّا اسميَّة وإمَّا فعليَّة، وهذه ذَكَرَها الزَّمخشريُّ في (المفصَّل)، يقول: "والخبر على نوعين: مفرد، وجملة. والمفرد على ضربين: خالٍ عَنِ الضَّمير، ومتضَمِّنٍ له، وذلك: (زيدٌ غلامُكَ) و(عمرٌو مُنْطَلِقٌ)"[3].

ويقول عند حديثه عَنْ خبر المبتدأ الجملة: "والجملة على أربعة أضرُبٍ: فعليَّة واسميَّة، وشرطيَّة وظرفيَّة... ولا بدَّ في الجملة الواقعة خبرًا مِنْ ذِكْرٍ يرجعُ إلى المبتدأ"[4].

يتَّضح– إذن– مِنْ كلام الزَّمخشريِّ أنَّ خبرَ المبتدأ قسمانِ: مفرد، وجملة، والأصل في الخبر أنْ يكون مفردًا، والخبر المفرد ما كان غيرَ جملةٍ، وإنْ كان مثنى أو مجموعًا، وهو إمَّا جامدٌ، وإمَّا مشتق، والمراد بالجامد ما ليس فيه معنى الوصف، نحو: (هذا كتاب)، وهو لا يتضمَّن ضميرًا يعود إلى المبتدأ إلَّا إذا كان في معنى المشتقِّ، فيتضمَّنهُ، نحو: (عليٌّ أسدٌ)، والمراد بالمشتقِّ ما فيه معنى الوصف، نحو: (سعيدٌ مجتهد)، ويُشْتَرَطُ– كذلك– في الجملة الواقعة خبرًا أنْ تكونَ مشتملةً على رابط يربطها بالمبتدأ.

جاء في (الإيضاح): "الخبر الَّذي يتضمَّنُ الضَّمير، هو كلُّ اسمٍ مِنْ أسماء الفاعلينَ

---

(1) البيتُ مِنْ أرجوزةٍ لأبي النَّجْمِ العِجْليِّ، وهو في الكتاب (85/1)، وشرح المفصَّل (ج30/2، 90/6) **اللُّغة:** أمُّ الخيار: زوجته. ويعني بالذَّنب الشَّيب والصَّلع والشَّيخوخة. المعنى: يقولُ لها: دعي لومي على صَلَعِ رأسي، فإنَّه كان يشيبُ لو لم يَصْلَعْ. **الشَّاهد:** قوله (كُلُّهُ): وقعتْ مبتدأً، (ولم أصنعْ): جملة في موضع الخبر، والرَّابط محذوف. أي: لم أصنعه.

(2) البيتُ مِنَ المتقاربِ، لامرئ القيس، وليس في ديوانه، وهو في الكتاب (ج86/1)، وشرح المفصَّل (ج30/2؛ ج90/6)، وشرح ابن عقيل (ج219/1) ومغني اللَّبيب (ج458/5).

الشَّاهد: قوله (فَثَوْبٌ نَسِيْتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ): العائد المحذوف: فثوب نسيته، وثوب أجرُّه.

(3) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص44).

(4) المرجع السَّابق، ص44.

والمفعولين، والصِّفات كلِّها، وإنَّما احتاجتْ إلى ضمير؛ لأنَّها تعملُ عملَ أفعالِها"[1].

والخروج عَنْ أصل الباب– غير المشهور– وقوعُ الخبر جملة شرطيَّة، وكان الزَّمخشريُّ قد أشار إلى ذلك، وعلَّق ابن يعيش على كلام الزَّمخشريِّ بقوله: "وأمَّا الجملة الثَّالثة، وهي الشَّرطيَّة، فنحو قولك: (زيدٌ إنْ يقمْ أقمْ معه)... فكما أنَّ المبتدأ لا يَسْتَقِلُّ إلَّا بذكر الخبر، كذلك الشَّرط لا يَسْتَقِلُّ إلَّا بذكرِ الجزاء، ولصيرورةِ الشَّرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أنْ يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد"[2].

يقول أبو حيَّان: "ويدخل في الجملة الفعليَّة– الجملةُ الشَّرطيَّة المصدَّرة بحرف أو اسم شرط معمول للشَّرط، نحو: (زيدٌ إنْ يقمْ أقمْ معه)، و(زيدٌ أيُّهم يضربْ أضربْهُ"[3].

ومثال الإخبار بالشَّرطيَّة المصدَّرة بحرف: (اللهُ إنْ تسألْهُ يُعْطِكَ)، ومثال الإخبار بشرطيَّة مصدَّرة باسم معمول للشَّرط: (الله مَنْ يَهْدِ فلا مُضِلَّ له).

وذَهَبَ أبو بكر ابنُ الأنباريَّ ومَنْ وافقه مِنَ الكوفيِّينَ إلى أنَّ الجملة الطَّلبيَّةَ لا تكون خبرًا للمبتدأ؛ لأنَّ الخبرَ حقُّه أنْ يكونَ مُحْتَمِلًا للصِّدق أو الكذب، والجملة الطَّلبيَّة ليستْ كذلك[4]، وأيَّدَ أبو حيَّانَ ابنَ مالكٍ في رفضه لهذا التَّعليل، ووصَفَهُ بالفاسد؛ لأنَّا قد أجمعنا على أنَّ خبر المبتدأ يكون مفردًا، والمفرد لا يحتملُ الصِّدق أو الكذب، فكما يقع المفرد – وهو لا يحتمل الصِّدق والكذب– خبرًا، فكذلك الجملة[5].

مِنْ– هنا– يتَّضحُ أنَّ وقوعَ خبرِ المبتدأ جملةً شرطيَّةً يُعدُّ خروجًا عن أصل الباب، وهذه إحدى المسائل الَّتي سعى الباحثُ إلى عَرْضِ حيثيَّتِها.

المسألة السَّادسة– وقوع الخبر جملةً محكيَّةً مرفوعة بالضَّمة المقدَّرة منع مِنْ ظهورِها حركةُ الحكاية:

رأس الباب– المشهور– يتمثَّلُ أنَّ الَّذي يقعُ جملةً محكيَّةً تُرْفَع بضمَّة مقدَّرةٍ منع مِنْ ظهورها حركة الحكاية هو المبتدأ، نحو: قول القائل: (إنَّ أَخاكَ مَنْ آسَاكَ [6] مثلٌ قديم).

---

(1) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل (ج187/1).

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج89/1).

(3) أبو حيَّانَ الأندلسيُّ، التَّذييل والتَّكميل (ج26/1– 27).

(4) يُنظر رأيُ ابنِ الأنباريِّ في شرح التَّسهيل لابن مالك (ج309/1).

(5) يُنظر: أبو حيَّان الأندلسيُّ، التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل (ج26/1).

(6) الميداني، مجمع الأمثال (ج72/1). يُقال: (آسيت فلانًا بمالي)، إذا جعلته أُسْوَةً لك، ومعنى المَثَل: (إنَّ أخاك –حقيقةً– مَنْ قدَّمَكَ وآثَرَكَ على نفسه). يُضْرَب في الحَثِّ على مراعاةِ الإخوان.

والمشهور– أيضًا– أنَّ خبرَ المبتدأ قد يقع جملةً اسميَّةً مكونَّة مِنْ مبتدأ وخبر، وهذه الجملة تُعرَب إمَّا في محلِّ رفع خبر، وإمَّا تكون متعلِّقة بمحذوف خبر، ولا بدَّ أنْ تحتويَ هذه الجملةُ على ضمير يعود على المبتدأ الأوَّل نحو، قولك: (الشرُّ قليلُهُ كثير).

والخروج عَنِ البابِ يتمثَّلُ في وقوع الخبر جملةً تُعْرَبُ دفعةً واحدةً تكون مرفوعةً بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على آخره، منع مِنْ ظهورها حركة الحكاية، ومثال ذلك قولك: (حديثي "القدس جميلةٌ")، و(تقديري "ينصرُ اللهُ المجاهدينَ")، فـ (حديثي) و(تقديري) كلاهما مبتدأ وخبر كلِّ واحد منهما ننظر إليه ليس جملة مكوَّنة مِنْ مبتدأ وخبر، وإنَّما جملة كأنَّها قالبٌ واحد يشكِّل صورةً مفردة، تمامًا كما نتعامل مع المثنى على أنَّه اسم مفرد.

ولكنَّ وقوعَ الخبرِ جملةً محكيَّةً مرفوعةً بحركة الحكاية في الكلام العربيِّ– قليلٌ إذا ما قيس به وقوع المبتدأ جملةً مِنْ هذا القبيل، يقول صاحب (النَّحو الوافي): "وقد يقع العكس كثيرًا؛ فيكون المبتدأُ جملةً بحسب أصلها، ولكنَّها صارت محكيَّة، والخبر مفرد يتضمَّن معناها"[1].

خلاصة هذه المسألة تتمثَّل في أنَّ الخبر قد يقع جملةً محكيَّةً، وهذا يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

المسألة السَّابعة– جواز حذف (كان) مع معموليها:

الَّذي دفعَ الباحثَ لوضع هذه المسألة في المطلب الخاصِّ بالجُمل– أنَّ (كان) مع معموليها تشكِّلُ جملةً اسميَّة، وإنْ بدأتْ بفعل، فهو بدءٌ غيرُ أصليٍّ، والحذف– هنا– واقع على جملة بأكملها.

رأسُ البابِ يتمثَّلُ في أنَّ (كان) النَّاقصة تفتقرُ إلى اسمِها وخبرِها تمامًا كما تفتقر(كان) التَّامَّة إلى الفاعل[2].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في جواز حذف (كان) مع معموليها، جاء في(شرح التَّصريح): "وحَكَى الكوفيُّونَ أنَّه يُقال: (لا تأتِ الأميرَ، فإنَّه جائزٌ)، فتقول: (أنا آتيه وإنْ)؛ أيْ: (وإنْ كان جائزًا)، فتُحذَف (كان) مع معموليها مِنْ غير تعويض، واستشهدوا على صحَّته بقول الشَّاعر:

---

(1) عباس حسن، النَّحو الوافي (ج473/1).

(2) ابن جِنِّيْ، اللُّمع في العربيَّة (ج36/1).

قَالَـتْ بَنَـاتُ الْعَـمِّ يَـا سَـلْمَى وَإِنْـنْ كَـانَ فَقِيـرًا مُعْـدِمًا قَالَـتْ وَإِنْـنْ [1]

أي: وإن كان فقيرًا معدمًا، ولا يجوز هذا الحذف مع غير (كان) عند البصريِّين"[2].

وأخيرًا يتَّضحُ لكَ أنَّ الشَّواهدَ الشِّعريَّةَ والاستعمالَ العربيَّ يُؤيِّدانِ ما ذهب إليه الكوفيُّون مِنْ جوازِ حذفِ (كان) مع اسمِها وخبرِها، وهذا خروجٌ عَنْ الأصل، فالأصلُ الذِّكْرُ، وعدم الحذف.

---

(1) البيت مِنَ الرَّجز لرؤبة بن العجَّاج، وهو في ملحق ديوانه (ص186)، ومغني اللَّبيب (ج533/6)، ورصف المباني (ص106)، والمقاصد النَّحويَّة(ج169/4)، وشرح التَّصريح (30/1، 259). **الشَّاهد**: (وَإِنْنْ) الثَّانية استشهدوا به على جواز حذف (كان) مع معموليها، **والتَّقدير**: (وإنْ كانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا).

(2) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج259/1).

المطلب الثَّاني: الجُمَل الفعليَّة

هذا هو النَّوع الثَّاني مِنْ أنواع الجُمَل في العربيَّة، وبعد أنْ تمَّ التَّعرض للمسائل الَّتي تتعلَّقُ بالجُمَل الاسميَّة- ها هو الباحثُ يتعرض للمسائل الَّتي تتعلَّق بالجُمَل الفعليَّة.

هذا النَّوع مِنَ الجمل الَّذي يبدأُ بفعلٍ غير ناقصٍ، والَّذي لا بدَّ له مِنْ فاعل يقومُ بالفعل، وقد يأخذُ مفعولًا به واحدًا أو أكثر يقع عليه فعل الفاعل، وهذا المطلب يشتملُ على المسائل الآتية:

المسألة الأولى- القول: إنَّ الفاعل قد يأتي جملة:

رأس الباب- المشهور بين جمهور النُّحاة- أنَّ الفاعل لا يأتي إلَّا مفردًا، أو ما في حُكْمِ المفرد، يقولُ ابنُ عصفور في تعريف الفاعل: "الفاعل هو كلُّ اسمٍ أو ما هو في تقديرِهِ، أُسنِدَ إليه فعلٌ أو ما جرى مجراه، وقُدِّمَ عليه على طريقة (فَعَل) أو فاعل"[1].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ في ما ذهب إليه الزَّمخشريُّ مِنْ أنَّ الفاعل قد يكونُ جملةً، وجوَّز الزَّمخشريُّ أنْ يكونَ الفاعلُ جملةً، وبذلك خرَّج قوله - تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ...**﴾[2]، فجعل جملةَ (كم) وما بعدها فاعل الفعل المجزوم (يَهْدِ)، يقول: "والفاعل ما دَلَّ عليه (كم أهلكنا)؛ لأنَّ (كَمْ) لا تقع فاعلةً، لا يُقال: (جاءني كَمْ رجل)، تقديره: (أو لم يَهْدِ لهم كثرةُ إهلاكِنا القُرُون)، أو هذا الكلام كما هو بمضمونه ومعناه، كقولك: (يعصمُ لا إله إلَّا الله الدِّماء والأموال"[3].

يقول أبو حيَّانَ: "وكَوْنُ الجملةِ فاعلًا هو مذهبٌ كوفيٌّ"[4]، ويضعُ ابن هشام عِدَّةَ فرضياتٍ لفاعل (يَهْدِ) في الآية، منها: أنْ يكون الفاعلُ جملةَ (أهلكنا) على القول إنَّ الفاعل يكون جملةً، إمَّا مطلقًا أو بشرط كونها مقترنةً بما يُعَلّق- كُتِبَت بكسر اللَّام وفتحها- عَنْ العَمَلِ، والفعل قلبيٌّ، نحو: (ظَهَرَ لي أَقَامَ زيدٌ)[5].

---

(1) ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج157/1).
(2) [السَّجْدَة: 26].
(3) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج516/3).
(4) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج396/7).
(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج44/3).

وجوَّز أبو البَقاءِ كَوْنَ الفاعلِ في الآيةِ ضَميرَ الإهلاكِ المفهومَ مِنَ الجملة، ويعترض ابنُ هشام على أبي البقاء بقوله: "وليس هذا مِنَ المواطنِ الَّتي يعودُ الضَّميرُ فيها على المُتأخِّر"[1]، وفي (حاشية الأمير): "أُجِيْبَ بأنَّه يمكن تقديرُهُ متقدِّمًا لداعية الضَّمير، وكم مِنْ متأخر دلَّ على متقدِّم"[2].

وكما ظهر لنا فإنَّ بعضَ العلماءِ جوَّز وقوعَ الجملةِ فاعلًا؛ اسميَّة كانتْ أو فعليَّةً، وبعضُهم يُجيزُ وقوعُها فاعلًا إذا كانت فعليَّة معلَّقة بفعلٍ قلبيٍّ، وأداة التَّعليق الاستفهام، كقوله- تعالى: ﴿. . .وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِم. . .﴾[3].

وفي تعبيراتِنا اليوميَّة كثيرًا ما يَسْتَخْدِمُ النَّاس جُمَلًا تقعُ في محلِّ رفعٍ فاعل، مثل قول أحدِهِمْ: (بَلَغَني كَيْفَ تَغَلَّبْتَ على مُشْكَلاتِكَ).

يرى الباحث أنَّ الفاعل لا يقع جملةً بالمفهوم الَّذي نعرفُهُ مِنْ وقوع الخبر جملةً فعليَّةً أو اسميَّة، ولا يقع الفاعلُ حتَّى جملةً لها محلٌّ إعرابيٌّ معينٌ، وإنْ كانَ الاستعمالُ لِمِثْلِ هذِهِ التَّراكيب النَّحويَّة، لا يمنعُ مِنْ وقوعِ الفاعلِ جملةً مِنَ النَّاحية المعنويَّة- فقط- وذلك بأنْ يقصدَ المتكلِّمُ لفظَ الجملة وحكايتها؛ لأنَّها تكون- حينئذٍ- بمنزلة المفرد، فتُرفَعُ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ منع مِنْ ظهورِها حركةُ الحِكاية.

المسألة الثَّانية- نائب الفاعل قد يقع جملةً:

رأس الباب والمشهور بين الدَّارسين يتمثَّلُ في أنَّ نائب الفاعل لا يقع جملةً، وهذا رأي الجمهور الَّذي يجعل هذه الجملة لا محلَّ لها، مفسِّرة لنائب الفاعل المقدَّر، وهو القول الَّذي فسَّرته الجملة؛ وذلك لأنَّ الجملةَ لا يصحُّ- على رأيهم- أنْ تكون نائب فاعل؛ لأنَّها- أصلًا- لا يصحُّ أنْ تكون فاعلًا، فكيف تكون نائبَ فاعل؟

جاء في (مغني اللَّبيب): "واخْتُلِفَ في الفاعل ونائبِهِ، هل يكونان جملة أم لا؟ فالمشهور المَنْعُ مطلقًا، وأجازَهُ هشام وثعلب مطلقًا، نحو: (يعجبُني قامَ زيدٌ)"[4].

---

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج44/3).

(2) الأمير محمَّد، حاشية الأمير محمَّد على مغني اللَّبيب (ج158/1).

(3) [إبراهيم: 45].

(4) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج244/5). والمقصود بالمنع؛ أيْ: عند البصريِّين. أمَّا عند هشام وثعلب فجملة (قامَ زيدٌ) نائب فاعل للفعل (يُعجِبُ).

والخروج عَنِ الباب وغير المشهور أنَّ الجملة قد تقعُ نائبَ فاعلٍ، وهذا ما تمثِّلُهُ وجهة النَّظر الأخرى الَّتي تقول: إنَّ الجملة- هنا- هي جملة مقول القول للفعل المبنيِّ للمعلوم، فلمَّا بُنِيَ للمجهول أصبحتِ الجملةُ نائبَ فاعلٍ، وهذا الرَّأي يميلُ إلى الأخذ به بعض علماء النَّحو القدامى، ومنهم هشام وثعلب، ونظير هذه الآية آيات كريمة كثيرة.

جاء في (مغني اللَّبيب): "وفَصَّلَ الفرَّاءُ وجماعةٌ، ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إنْ كان الفعلُ قلبيًّا، وَوُجِدَ مُعَلِّقٌ عَنِ العملِ، نحو: (ظهرَ لي أقام زيدٌ)، صَحَّ، وإلَّا فلا، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[1]، ومنعوا (يعجبُني يقومُ زيدٌ)، وأجازهما هشام وثعلب"[2].

وقد أحصى الباحثُ مبارك تريكي للنِّداء في القرآن الكريم سِتَّ بُنى ندائيَّة، تصلحُ لِأَنْ تقعَ جُمَلًا لها محلٌّ مِنَ الإعراب، في محلِّ رفع نائب فاعل معتمِدًا فيما ذهب إليه على آراء النُّحاة في هذه المسألة- على حدِّ قوله[3]- ومثَّل لموضعين منها مِنَ القرآن الكريم، أحدهما: قوله- تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى﴾[4].

يقول الباحث: أَعْرَبَ الكثيرُ مِنْ معربي القرآن الكريم المواقع النِّدائيَّة السَّابقة التي تَمَثَّلْنا بها على أنَّها نائبُ فاعلٍ، أو على أنَّها جملٌ تفسيريَّة- مثلًا- ومنهم الفرَّاء في كتابه (معاني القرآن)[5].

واستثنى ابن هشام- رحمه الله- جواز وقوع الجملة نائب فاعل في باب القول- فقط- ومثَّل لها بقوله – تعالى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾[6] إذًا الجملة في موضع رفع نائب فاعل عند ابن هشام[7].

ومِنْ خلال الاطِّلاع على آيات القرآن الكريم يتبيَّن للباحث أنَّ الجُمَل الَّتي وقعتْ نائبًا عَنِ

---

(1) [يوسف: 35].

(2) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج244/5)؛ والمقصود بالمنع؛ أيْ: عند البصريِّينَ، أمَّا عند هشام وثعلب فجملة (قامَ زيدٌ) نائب فاعل للفعل (يُعجِبُ).

(3) يُنظر: تريكي، النِّداء في القرآن الكريم (ص252).

(4) [طه: 11].

(5) يُنظر: تريكي، النِّداء في القرآن الكريم (ص258).

(6) [المطفِّفين: 17].

(7) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب: (ج167/5].

الفاعل، واختلفَ حولَها النُّحاةُ والمفسِّرون، قد اتَّخذتِ الأشكال الآتية:

1- جملة فعليَّة: أكتفي بذكر شاهد واحد عليها، وهو قوله- تعالى: ﴿**وَإِذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ. . .**﴾[1]، فجملة (لا تُفْسِدُوا) وقعت في محلِّ رفع نائب فاعل.

عقَّب أبو حيَّان على الآية الكريمة بقوله: "والمفعول الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فظاهرُ الكلام أنَّها الجملةُ المُصَدَّرَةُ بحرف النَّهي، وهي: **(لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ)**، إلَّا أنَّ ذلك لا يجوزُ إلَّا على مذهب مَنْ أجازَ وقوعَ الفاعل جملةً، وليس مذهب جمهور البصريِّين"[2].

أمَّا الزَّمخشريُّ فعَدَّهُ مِنْ قبيل الإسناد اللَّفظيِّ، يقول: "قلت: الَّذي لا يصحُّ هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل، وهذا إسنادٌ له إلى لفظه، كأنَّه قيل: (وإذا قيل لهم هذا القولُ، وهذا الكلام)"[3].

2- الجملة الاسميَّة: ومنه قوله- تعالى: ﴿**. . .وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[4]، جاء في (إعراب القرآن): "وجملةُ: (الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ) مقول القول"[5].

3- جملة ندائيَّة: ومنه قوله- تعالى: ﴿ **قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ. . .**﴾[6]، عقَّب العكبريُّ: قوله تعالى: (قيل يانوح): "(يا نوح) في موضع رفع لوقوعها موقع الفاعل، وقيل: القائم مقام الفاعل مضمر، والنِّداء مفسِّرٌ له؛ أي: (قيل قول)، أو قيل هو (يا نوح)"[7].

4- المصدر المؤول: ومنه قوله- تعالى: ﴿**وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ . . .**﴾[8]، عقَّب العكبريُّ "يُقْرأُ بفتح الهمزة، و(أنَّه) في موضع رفع بـ (أُوْحِي)، ويُقْرأُ بكسرها، والتَّقدير: قيل: (إنَّه)، والمرفوع بـ (أُوْحِي)"[9].

---

(1) [البقرة: 11].

(2) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج1/105- 106).

(3) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج1/64).

(4) [الزُّمَر:75].

(5) الدَّرويش، إعراب القرآن وبيانه (ج8/450).

(6) [هود: 48].

(7) العكبريُّ، التِّبيان في إعراب القرآن (ج2/702).

(8) [هود: 36].

(9) العكبريُّ، التِّبيان في إعراب القرآن (ج2/697).

يتبيَّن للباحث مِنْ خلال عَرْضِ آراء النُّحاة حول هذه المسألة أنَّ هناك اختلافًا واضحًا بينهم حول وقوعِ الجملة- على اختلاف أنواعها- نائبةً عَنِ الفاعل، والظَّاهر أنَّه يجوزُ وقوع هذه الجملة بعد فعل القول المبنيِّ للمجهول، والَّذي يجعلُ مِنْ ذلك مقبولًا، يتمثَّلُ في جواز وقوع الجملة بعد الفعل المبنيِّ للمعلوم في محلِّ نصب مقول القول، فيمكنُ قياسُ الفعلِ المبنيِّ للمجهول عليه.

وأمَّا بالنِّسبة لوقوع المصدر المؤوَّل نائبًا عَنِ الفاعل، فلا أعتقدُ أنَّ هناك مشكلةً؛ وذلك قياسًا على وقوع المصدر الصَّريح نائبًا عَنِ الفاعل، لا سيَّما وأنَّ هذا النَّوع مِنَ المصادر قد يقع في محلِّ رفع فاعل، أو في محلِّ رفع مبتدأ، أو في محلِّ نصب مفعول به، فلماذا يُمْتَنَعُ وقوعُهُ في محلِّ رفع نائب فاعل؟

المسألة الثَّالثة- حذف جملة فعل الشَّرط وجملة جواب الشَّرط- معًا:

المشهور عند النُّحاة ودارسي النَّحو، ويمثِّل أصلَ البابِ، والمعمول به، جوازُ حَذْفِ جملة جواب الشَّرط، وقد تحدَّثَ النُّحاة عمَّا يُعرَفُ بحذف جواب الشَّرطِ، وقسَّموه إلى قسمين: حذف جائز وحذف واجب.

جاء في كتاب (الأصول في النَّحو): "فأمَّا قولهم: (أَجيئُكَ إنْ جِئْتَني)، فالَّذي عندنا، أنَّ هذا الجواب محذوف، كفى عنه الفعل المُقَدَّم، وإنَّما يُسْتَعْمَلُ هذا على وجهين: إمَّا أنْ يُضْطَرَّ إليه الشَّاعرُ، فيُقدَّمُ الجزاءُ للضَّرورة وحقُّهُ التَّأخير، وإمَّا أنْ تَذْكُرَ الجزاءَ بغيرِ شرطٍ، ولا نيَّة فيه، فتقول: (أجيئُكَ)، فَيَعِدُكَ بذلك على كلِّ حال، ثُمَّ يبدو له ألَّا يجيئَكَ بسبب، فتقول: (إنْ جئْتَني)، ويستغني عَنِ الجواب بما قُدِّمَ"[1].

أوَّلًا- الحذف الجائز: مِنْ شواهدِهِ في القرآن الكريم قوله- تعالى: ﴿**...حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا...**﴾[2]، يقول السُّيوطيُّ تعقيبًا على الآية المذكورة: "فَحَذَفَ الجوابَ إذا كان وَصْفُ ما يَجِدُونَهُ وَيَلْقَوْنَهُ عند ذلك لا يتناهى، فَجُعِلَ الحذفُ دليلًا على ضيق الكلام عَنْ وصفِ ما يشاهدونه، وتُرِكَتِ النُّفوسُ تُقَدِّرُ ما شَاءَتْهُ وَلَا تَبْلُغُ مَعَ ذَلِكَ كُنْهَ ما هُنَالِكَ"[3].

---

(1) ابن السَّراج، الأصول في النَّحو (ج187/2).

(2) [الزُّمَر: 73].

(3) السُّيوطي، الإتقان: (ج190/3).

ويقول الزَّمخشريُّ عَنِ المحذوف في الآية الكريمة: "(حَتَّى) هي الَّتي تُحكَى بعدها الجُمَلُ، والجملةُ المحكيَّة بعدها هي الشَّرطيَّة، إلَّا أنَّ جزاءَها محذوفٌ، وإنَّما حُذِفَ؛ لأنَّهُ صفةُ ثوابِ أهلِ الجنَّة، فَدَلَّ بحذفِهِ على أنَّه شيءٌ لا يُحيطُ به الوصفُ"[1].

ثانيًا- الحذف الواجب:

جاء في (مغني اللَّبيب) متحدِّثًا عَنْ حذف جواب الشَّرط: "وذلك واجب إنْ تقدَّم عليه أو اكْتَنَفَهُ ما يدلُّ على الجواب، **فالأوَّل**، نحو: (هو ظالمٌ إنْ فعل)، **والثَّاني**، نحو: (هو إنْ فعل ظالمٌ)"[2]، والكوفيُّونَ يعدُّونَ المُتَقَدِّمَ على الأداة هو جواب الشَّرط، وردَّ البصريُّون ذلك بأنْ قالوا: لو كان الجوابُ هو المتقدِّم لَجُزِمَ إذا كان فعلًا، ولَلَزمتهُ الفاء إذا كان جملةً اسميَّةً[3].

مِنْ- هنا- يتَّضحُ أنَّ مِنَ القواعد العامَّة الَّتي يشتركُ فيها جوابُ الشَّرطِ الجازمِ وغيرِ الجازمِ: أنَّ جوابَ الشَّرط لا يتقدَّم على الأداة، ولا على فعل الشَّرط كما يقول النُّحاة، ويُحذَفُ كثيرًا ويدلُّ عليه سياقُ الكلام السَّابق على أسلوب الشَّرط، وأذكر شاهدين، **الأوَّل**: على الشَّرط الجازم، وهو قول الشَّاعر:

هُمَا إبِلَانِ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمُ فأَدُّوهُما إنْ شِئْتُمْ أَنْ نُسَالِمَا[4]

الجواب محذوف تدلُّ عليه جملة الأمر السَّابقة على الشَّرط، ويُقَدَّرُ بـ: (إنْ شِئْتُمْ أَنْ نُسَالِمَ فأَدُّوا ما في الإبل- إبل بني الأعشى وإبلكم- مِنْ حقوق إلى أصحابها)، **والآخر**: على الشَّرط غير الجازم، وهو قول الشَّاعر:

لمَّا آتَاكَ بائِسًا قِرْشَبَّا[5]

الجواب محذوف تدلُّ عليه جملة الاستفهام المتقدِّمة، وهي قوله: (كَيْفَ قَرَيْتَ ضَيْفَكَ؟ ويُقَدَّرُ بـ: (لمَّا أتاك بائسًا قريته، فكيف قريته؟).

---

(1) الزَّمخشري، الكشَّاف (ج147/4).

(2) ابن هشام، مغني اللَّبيب: (ج523/6).

(3) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل: (ج7/9).

(4) البيت مِنَ الطَّويل، لِعَوْف بن عَطِيَّة بن الخِرْعِ التَّيْمِيِّ، وهو في الأصمعيَّات (ص186. البيت 1)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج569/7).

الشَّاهد: (فأَدُّوهُما إنْ شِئْتُمْ) جواب الشَّرط الجازم محذوف تدلُّ عليه جملة الأمر السَّابقة عليه.

(5) البيت مِنَ الرَّجز، لعبد الله الفَقْعَسِيِّ، وهو في الأصمعيَّات (ص181 البيت 2)، وتهذيب اللُّغة للأزهريِّ (ج285/9). **وجه الاستشهاد**: الجواب محذوف تدلُّ عليه جملة الاستفهام المتقدِّمة.

والَّذي خَرَجَ عَنِ الباب في هذه المسألة- غير مشهور لدى النُّحاة ودارسي النَّحو- حذفُ جملتَي الشَّرط وجوابه، جاء في (الشِّفاء في بديع الاكتفاء): "على أنَّ بعضَهُمْ- النُّحاةَ والبديعيِّين- أجازَ حذف فعل الشَّرط وجوابه بعد (إنْ) في السَّعة، وقالوا: إنَّه يطَّرِد"[1]، ومِنَ الشَّواهد الَّتي حُذِفَ فيها فعل الشَّرطِ وجوابُهُ، قول الشَّاعر:

قَالَـتْ بَنَـاتُ الْعَـمِّ يَـا سَـلْمَى وَإِنْـنْ كَـانَ فَقِيـرًا مُعْـدِمًا قَالَـتْ وَإِنْـنْ[2]

عقَّب السُّيوطيُّ موضِّحًا السَّبب في حذف الشَّرط والجواب مع (إنْ) دون سائر الأدوات، بقوله: "ويُحذفان؛ أيْ: الشَّرط والجواب مع (إنْ) دون سائر الأدوات؛ واختصَّتْ بذلك لأنَّها أمُّ الباب؛ ولأنَّه لم يرد في غيرها"[3].

وفي البيت شاهد للنُّحاة هو حذفُ فعل الشَّرط وجوابه، تقديرهما: "وإنْ كان فقيرًا معدمًا أَقْبَلُ به". أو: "وإنْ كان كذلك رضيتُهُ".

عقَّب ابنُ مالكٍ: "حَذْفُ الجزأينِ معًا- أيْ فعل الشَّرط وجوابه- لا يجوز مع غير(إنْ)، وهو ممَّا يدلُّ على أصالتِها في باب المجازاة"[4].

مِنْ- هنا- يتبيَّن للباحث مِنْ كلام ابن مالك أنَّ المجازاة بـ (إنْ) تمثِّلُ أصل الباب، وأنَّ المجازاة بغيرها مِنْ أخواتها يمثِّل خروجًا على الأصل في هذا الباب، وهذه مسألةٌ أخرى تحتاجُ مِنَ الباحث لِأَنْ يقفَ عندها لو أراد التَّوسع، ولكنَّ الباحث يتركُ البحث في هذه المسألة للقارئ ليبدي رأيَهُ فيها، ويكونَ شريكًا للباحث في التَّعرف على مسائل هذا الباب الَّتي خرجتْ عَنِ الأصل.

---

(1) النَّوَاجي، الشِّفاء في بديع الاكتفاء (ص38).

(2) البيت مِنَ الرَّجز لرؤبة بن العجَّاج، وهو في ملحق ديوانه (ص186)، ومغني اللَّبيب (ج533/6)، ورصف المباني (ص106)، والمقاصد النَّحويَّة (ج169/4)، وشرح التَّصريح (30/1، 259)، وهمع الهوامع (ج464/2)، وخزانة الأدب (ج1/ 30، 259؛ ج14/9، 15). والتَّنوين- هنا- يسمَّى (التَّنوين الغالي، زاده الأخفش وسمَّاه بذلك؛ لأنَّ الغُلُوَّ الزِّيادةُ، وهو زيادة على الوزن، وزعم ابن الحاجب أنَّه إنَّما سُمِّيَ غاليًا؛ لِقِلَّتِهِ. يُنظر: شرح الأشموني (ج12/1).

(3) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج464/2).

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشافيَّة (ج1610/3).

المسألة الرَّابعة– قد تُحذَفُ جملة فعلُ الشَّرط وتبقى جملةُ الجوابِ:

أصل الباب جواز حذف جواب الشَّرط وجزائه، وبقاء فعل الشَّرط؛ وهذا كثير، يقول ابن مالك: "والاستغناء عَنْ جواب الشَّرط للعِلْمِ به كثير"[1]، ويستشهدُ له بقوله– تعالى: ﴿. . . **أَئِنْ ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ**. . .﴾[2]؛ أيْ: أنَّه مشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو.

والخروج عَنِ الباب على العكس مِنْ ذلك تمامًا؛ وهو حذفُ جملة فعل الشَّرطِ، والإبقاء على جوابه وجزائه، يقول ابن مالك في موضع آخر مِنَ المؤلَّف نفسه: "والاستغناء عَنْ الشَّرط – وحدَهُ– أقلُّ مِنَ الاستغناء عَنِ الجواب"[3]، واستشهد لحذف جملة فعل الشَّرط بعد (متى) بقول الشَّاعر:

مَتــى تُؤْخَــذوا قَسْــرًا بِظِنَّــةِ عــامِرٍ وَلا يَــنْجُ إِلَّا فــي الصِّــفادِ يَزيــدُ[4]

يستنتج الباحث أنَّ هذا البيت مِنَ الشَّواهد الَّتي تؤيِّدُ رأيَ القائلينَ إنَّ جملة الشَّرط قد تُحْذَف ولو كانت أداة الشَّرط غير (إنْ)، فالحذفُ بعد (إنْ) أكثر، لكنَّ الحذفَ قد يقعُ بعد غيرها مِنَ الأدوات– أيضًا.

المسألة الخامسة– مجيءُ الجوابِ للشَّرطِ المتأخِّرِ، وإنْ لم يتقدَّمْ ذو خبر:

القَسَمُ كالشَّرطِ في احتياجه إلى جوابٍ إلَّا أنَّ جوابَهُ مُؤكَّدٌ باللَّامِ أو بـ (إنْ) أو بمنفيٍّ، فإذا اجتمع الشَّرط والقَسَمُ حُذِفَ جوابُ المتأخر منهما استغناءً بجواب المتقدِّم، مثال تقدُّم الشَّرط، قولك: (إنْ قامَ زيدٌ واللهُ أُكْرِمُهُ)، ومثال تقدُّم القَسَمِ: "واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لَأُكْرِمَنَّهُ". هذا إذا لم يتقدَّم عليهما ذو خبر[5]، يقول ابن مالك: "فإنْ توالى القَسَمُ والشَّرطُ بعدَ مبتدأ اسْتُغْنِيَ بجواب الشَّرط

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافيَّة (ج1608/3).

(2) [يس: 19].

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافيَّة (ج1609/3). يُقال ثقفتُ الرَّجل: ظَفِرْتُ به.

(4) البيت منَ الطَّويل، لم أقف له على قائل، وهو في توضيح المقاصد والمسالك (ج1287/3)، والمقاصد النَّحويَّة (ج1928/4)، وهمع الهوامع (ج464/2)، والنَّحو الوافي (ج448/4).
اللُّغة: قَسْرًا: قهرًا وغصبًا. الظِّنَّة: التُّهْمَة. الصِّفاد: ما يوثق به الأسير مِنْ قَيْد.
الشَّاهد: قوله: (متى تُؤْخَذوا) حيث حذف فيه فعل الشَّرط؛ إذ أصله "متى تُثْقَفوا تُؤْخَذوا"، يُنظر: شرح الكافية الشافيَّة (ج1609/2). يُقال ثقفتُ الرَّجل: ظفرت به.

(5) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد (ج1278/3). (ذو الخبر)؛ أي: ما يَطْلُبُ خبرًا مِنْ مبتدأ أو اسم كان وغيره.

مطلقًا"[1].

الخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّل في أنَّ ما ذَكَرَهُ ابنُ مالكٍ في هذه المسألة ليس على سبيل التَّحتِمِ، وعلى هذا كما يرى المراديُّ يجوزُ أنْ يُجْعَلَ الجوابُ للقَسَمِ المتقدِّم مع تقدُّم ذي خبر[2]، ومِنَ الشَّواهد الَّتي تُؤيِّدُ ذلك، قول الشَّاعر:

لَـئِنْ مُنيـتَ بِنـا عَـنْ غِـبِّ مَعْرَكَـةٍ لا تُلْفِنـا عَـنْ دِمـاءِ القَـوْمِ نَنْتَفِـلُ[3]

والبصريُّونَ يُؤوِّلون مثل ذلك بأنَّ اللَّامَ زائدةٌ، وليس في كلام سيبويه ما يدلُّ على التَّحتِمِ، قال ابن مالك:

ورُبَّمـــا رُجِّـــحَ بَعْـــدَ قَسَـــمٍ شَـــرْطٌ بِـــلا ذي خَبَـــرٍ مُقَـــدَّمِ[4]

هذا مذهب الفرَّاء، أجاز جَعْلَ الجواب للشَّرط المتأخِّر، وإنْ لم يتقدَّم ذو خبر، وتبعه ابنُ مالك، مستشهدًا بقول الشَّاعر المذكور وأبيات أُخَر، ومنع ذلك الجمهور وتأوَّلوا البيت ونحوه على جَعْلِ اللَّام زائدةً[5].

مِنْ – هنا– يتَّضح لك أنَّ هناك إمكانيَّةً لمجيء الجوابِ للشَّرطِ المتأخِّرِ، وإنْ لم يتقدَّمْ ذو خبر.

المسألة السَّادسة– تطابقُ العددِ في الجملة الفعليَّة بين الفعل والفاعل مِنْ حيث الإفراد والتَّثنية والجمع:

القاعدة المُطَّرِدَة في الشِّعر والنَّثر أنَّ الفعل يحبُ إفرادُهُ – دائمًا– ولو كان فاعلُهُ مثنى أو مجموعًا؛ أيْ: لا تلحقه علامةُ تثنيةٍ، ولا علامةُ جمع، فلا تقول: (قاما الزَّيدان، ولا قاموا

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج3/1616).

(2) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك (ج3/1290).

(3) البيت مِنَ البسيط، للأعشى الكبير، وهو في ديوانه (ص63. ق6 . البيت63)، وشرح الكافية الشافيَّة (ج2/809)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج3/290)، وشرح ابن عقيل (ج4/46)، والنَّحو الوافي (ج4/487). **اللُّغة:** مُنيتَ: ابتُلِيْتَ. غِبّ: بعد عاقبة. نَنْتَفِلُ: نختار الأمثل والأحسن.
الشَّاهد: قوله: (لا تُلْفِنا): فلامُ (لَئِنْ) موطِّئة لقسم محذوف، والتَّقدير: (واللهِ لَئِنْ) و(إنْ) شرط وجوابه (لا تُلْفِنا)، وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُجْعَلْ للقَسَمِ جوابًا بل حُذِفَ جوابُهُ؛ لدلالة جواب الشَّرط عليه، ولو جاءَ على الكثير؛ وهو إجابة القَسَمِ لِتَقَدُّمِهِ لَقِيل: (لا تُلْفِينا) بإثبات الياء؛ لأنَّهُ مرفوعٌ.

(4) ابن مالك، متن الألفيَّة (ص47).

(5) يُنظر: المراديُّ، توضيح المقاصد والمسالك (ج3/1290).

الزَّيدون). وإنَّما تقول: (قام زيدٌ، الزَّيدانِ، الزَّيدونَ).

يقول ابن السَّرَّاج: "اعلم أنَّ الأفعال لا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ؛ وذلك لأنَّها أجناسٌ كمصادرِها...ومع ذلك فإنَّ الفعلَ يدلُّ على زمان، فلا يجوز أنْ تُثَنِّيَهُ كما ثنيْتَ المصدر وإنْ اختلفتْ أنواعُهُ، فالفعل لا بُدَّ له مِنَ الفاعل يليه بعده إمَّا ظاهرًا وإمَّا مضمرًا، ولا يجوز أنْ يُثَنَّى ولا يُجْمَع، فإذا قلت: (الزَّيدان يقومان)، فهذه الألف ضمير الفاعلينَ والنُّون علامة الرَّفع، وإذا قلت: (الزَّيدونَ يقومون)، فهذه الواو ضمير الجمع والنَّون علامة الرَّفع"[1].

جاء في (عِلَل النَّحو): "والأفعال لا تُثَنَّى في أنفُسِها ولا تُجْمَعُ، فلهذا أَفْرَدْتَ لفظَها فقلتَ: (قام الزَّيدان)، و(قام الزَّيدون)"[2].

وبهذا الاستعمال جاءتْ معظم الجُمَل مِنْ هذا النَّوع في القرآن الكريم، منه قوله- تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ...﴾[3]، فلم يقل قاتلوا.

الخروج عَنِ القاعدة يتمثَّل في إلحاقِ بعضِ القبائلِ الفعلَ علامةَ تثنيةٍ للفاعلِ المثنَّى، وعلامةَ جمعٍ للفاعلِ المجموع، وعُرِفَ هذا عَنْ قبائل: (طيئ، وبلحارث بن كعب، وأزد شنوءة)[4].

يقول ابن السَّرَّاج: "ويجوز: (قاموا الزَّيدون)، و(يقومون الزَّيدون) على لغة مَنْ قال: (أكلوني البراغيثُ)"[5].

جاء في (الجنى الدَّاني): "(أكلوني البراغيث) هي لغة ثابتة، خلافًا لِمَنْ أنكرها، وأصحاب هذه اللُّغة يُلْحِقونَ الفعل المسند إلى ظاهر، مثنى أو مجموع، علامة كضميره. فيقولون: (قاما الزَّيدانِ)، و(قاموا الزَّيدونَ)، و(قُمْنَ الهنداتُ)، فالألفُ والواو والنُّونُ في ذلك حروف، لا ضمائر، لإسناد الفعل إلى الاسم الظَّاهر، فهذه الأحرف عندهم كـ (تاء) التَّأنيث في نحو: (قامتْ هند)"[6].

فهذه لغة (أكلوني البراغيث)، وكان سيبويهِ أوَّلَ مَنْ مَثَّلَ لها في كتابه وسار النَّحويُّون

---

(1) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج172/1).

(2) ابن الورَّاق، عِلَل النَّحو (ص273).

(3) [آل عمران: 146].

(4) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص149).

(5) ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج172/1).

(6) يُنظر: المراديُّ، الجنى الدَّاني (ص170).

على طريقته، جاء في (الكتاب): "ومَنْ قال: (أكلوني البراغيث) قلت على حدِّ قوله: (مررتُ برجلٍ أعورَيْن أبواه)"[1]، وضَرَبَ سيبويه لها الأمثلة، يقول: "واعلم أنَّ مِنَ العرب مَنْ يقول: (ضربوني قومُك)، و(ضرباني أخواك)، فشبَّهوا هذا بالتَّاء الَّتي يُظهرونَها في: (قالت فُلانة)، وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنَّث، وهي قليلة"[2].

يتساءل ابن الورَّاق: فإنْ قال قائلٌ: فما وجه قول العرب: (أكلوني البراغيث)؟

قيل له: في ذلك وجوه[3].

أحدها: أنْ يكون الكلام على التَّقديم والتَّأخير؛ أيْ: (البراغيث أكلوني)، وهذا الأشبه به.

ووجه آخر: أنَّه يجوزُ أنْ يكون الإضمار وقع على شَرِيْطَةِ التَّفسير، فيكون (البراغيث) بدلًا مِنَ الواو.

ووجه ثالث: وهو الَّذي قَصَدَهُ سيبويهِ، أنْ تكون الواو علامةً للجمع، كما التَّاء في الفعل علامةٌ للتَّأنيث، ويُرادُ بها أنَّ الفعل لمؤنث، فكذلك يُرادُ بالواو أنَّ الفعل لجماعة.

المسألة السَّابعة- فعل الشَّرط يأتي مضارعًا وجوابه ماضيًا: إذا كان الشَّرط والجزاء جملتين فعليتين:

رأس الباب يتمثَّلُ في أنَّ فعل الشَّرط يأتي ماضيًا وجوابه مضارعًا، فإذا جاء ماضيًا- فحينئذٍ- يكون الجزم للمحلِّ؛ حيثُ يُسَلَّط الجزم على المحلِّ لا على اللَّفظ، جاء في (شرح التَّسهيل): "وأمَّا كَوْنُ الشَّرط ماضيًا، والجواب مضارعًا فقليل بالنِّسبة... وأقلُّ منه كون الشَّرط مضارعًا والجواب ماضيًا؛ لأنَّ الشَّرط الماضي لا يلتبسُ بغيره؛ لأنَّه مقرونٌ بأداةِ الشَّرط، والجواب الماضي قد يلتبسُ بغيره؛ لعدم ظهور الجزم فيه"[4].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّل في العكس حيث يكون فعل الشَّرط مضارعًا، وجوابه ماضيًا، جاء في (شرح التَّصريح): "وتارةً يكونانِ عكسه، مضارعًا فماضيًا، وهو قليل، حتَّى خصَّه الجمهور بالشِّعْر، ومذهب الفرَّاء، ومَنْ تَبِعَهُ جوازه في الاختيار"[5]، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج41/2).

(2) المرجع السَّابق، ج41/2.

(3) يُنظر: ابن الورَّاق، عِلَل النَّحو (ص273- ص274).

(4) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج91/4).

(5) الأزهريُّ، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج401/2).

مَــنْ يَكِــدْني بِسَــيِّئٍ كُنْــتُ مِنْــهُ كالشَّــجا بَــيْنَ حَلْقِــهِ والوَريــدِ[1]

ومنه التَّقسيم في قول الشَّاعر:

إنْ يَسْـمَعوا رِيْبَـةً طـاروا بِهـا فَرَحًـا مِنِّي وَما يَسْمَعوا مِنْ صالِحٍ دَفَنوا[2]

عقَّب ابن مالك بقوله: "وأكثر النَّحويِّين يَخُصُّون الوجه الرَّابع[3] بالضَّرورة، ولا أرى ذلك"[4].

ويعتقد الباحث أنَّ كلام الشَّيح الأزهري مِنْ أنَّ الجمهور خصَّ هذا النَّوع بالشِّعْر ليس بصحيح؛ لأنَّ ذلك ورد في القرآن الكريم، ومنه قوله- تعالى: ﴿**إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**﴾[5].

فـ(ظلَّت): ماضٍ، وهو معطوف على الجواب (نُنَزِّل)، فيكون جوابًا لـ (إنْ)، وتابع الجواب جواب، كما ورد منه في الحديث الشَّريف، ومنه قوله -ﷺ: "**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ**"[6].

جاء في (عمدة القارئ): "(غُفِرَ لَهُ): جواب الشَّرط، وهذا كما ترى وقع ماضيًا، وفعل الشَّرط مضارعًا، والنُّحاة يستضعفون مثل ذلك، ومنهم مَنْ منعه إلَّا في ضرورة شِعْر، وأجازوا

---

(1) البيت مِنَ الخفيف، لأبي زُبَيْد الطَّائي- يرثي ابنَ اختِهِ الَّذي ماتَ عطشًا في طريقه إلى مكة- وهو في ديوانه (ص52، ق9، بيت41)، والمقتضب (59/2)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1585/3)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج76/9)، والنَّحو الوافي (ج473/4).

اللُّغة: يَكِدْني: كاد، يكيد، كيدًا خدع ومكر. الشَّجا: ما اعترض في حَلْق الإنسان والدَّابة. الوريد: عرق غليظ في العُنُق.

الشَّاهد: (مَنْ يَكِدْني ... كُنْتُ): فعل الشَّرط جاء مضارعًا مجزومًا، وفعل الجواب ماضيًا- ولو معنًى- وهذه الصُّورة أضعفُ الصُّور؛ حتَّى خصَّها بعضُ النُّحاة بالضَّرورةِ الشِّعريَّةِ، والصَّحيحُ أنَّها ليستْ مقصورةً على الشِّعْر، وإنَّما تجوزُ في النَّثر مع قلَّتِها كما في الحديث المذكور.

(2) البيت مِنَ البسيط، لقَعْنَبَ بنُ أُمِّ صاحبٍ الغطفاني. بأمِّه اشتهر. وهو في معاني القرآن للفرَّاء (ج286/2)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي(ج1013/1)، وشرح ديوان الحماسة للتَّبريزي (ج187/2)، ولسان العرب (ج10/13). **اللُّغة:** روى الفرَّاء (سُبَّة) مكان (ريبة)، والرِّيبة: الشَّك والظَّنُّ والتُّهمة.

(3) صورة الوجه الرَّابع: أنْ يكون فعل الشَّرط مضارعًا والجزاء ماضيًا، وابن مالك لا يرى اقتصارَها على الشِّعر فقط، وإنَّما تتعدَّاه إلى النَّثر- أيضًا- كما في الحديث الشَّريف المذكور.

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1586/3).

(5) [الشُّعراء: 4].

(6) [البخاري، صحيح البخاري، باب: قيامُ ليلةِ القدرِ مِنَ الإيمان، 16/1: رقم الحديث 35].

ضدَّه، وهو أنْ يكون فعل الشَّرط ماضيًا والجواب مضارعًا"[1].

وقول عائشة-رضي الله عنها- عَنْ أبيها، وهي تُحَدِّث الرَّسول -ﷺ: "**فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيْفٌ**[2]**، وإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لاَ يُسْمِعُ النَّاسَ**"[3].

جاء في (عمدة القارئ): "قوله: (متى ما يقوم)، هكذا بإثبات الواو في رواية الأكثرينَ، وفي رواية الكُشْمَيْهَنِيِّ[4]: (متى ما يقم)، بالجزم هذا على الأصل؛ لأنَّ (متى) مِنْ كَلِمِ المجازاة، وأمَّا على رواية الأكثرين فَشُبِّهَت (متى) بـ (إذا) فَأُهْمِلَتْ كما تُشَبَّه (إذا) بـ (متى)، فَتُهْمَل كما في قوله-ﷺ: **(إذا أَخَذْتُما مَضاجِعَكُما تُكَبِّرا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ)**[5]"[6].

ورُبَّ مُدَّعٍ يقول: إنَّ الحديث تجوز روايتُه بالمعنى، وربمَّا كان هذا التَّركيبُ مِنْ صُنْع الرَّاوي سواءٌ بقصد أو غير قصد.

فيُرَدُّ عليه بالقول: إنَّ رواية هذا الحديث ثابتةٌ في صحيح البخاريِّ بهذا اللَّفظِ ويكفي أنَّ البخاري صنَّف هذا الحديث ضِمْنَ الأحاديث الصَّحيحة، فلا سبيلَ إلى تغيير لفظِهِ، فهو ثابت عنه-ﷺ- من عِدَّة طرق، فصحيحُ البخاريِّ يأتي في المرتبة الثَّانية بعد كتاب الله – عزَّ وجل- من حيث الصِّحَّة والصِّدق والثُّبوت، ولا يضاهيه كتابٌ آخر.

هذا إذا عُلِمَ أنَّ النَّبيَّ-ﷺ- هو أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّاد، وقد أُتي جوامع الكَلِم، فلا يجوز لأحدٍ كائنًا مَنْ كان أنْ يَصِفَ شيئًا مِنْ كلامه-ﷺ- بالضَّرورة، فالنَّبي -ﷺ- معصوم عَنِ الخطأِ، فَوَجَبَ على المسلمينَ أنْ يقدِّروا كلامه كما ورد عنه -ﷺ.

أَضِفْ إلى ذلك أنَّ الضَّرورة خاصَّة بالشِّعْر الَّذي يُقيِّدُهُ الوزن والقافية؛ لذلك تجدُ الشُّعراءَ يلتمسونَ الأعذارَ ويطلبونَها بما يُعْرَف بالضَّرورة الشِّعريَّة، دون النَّثر والَّذي مِنْ صوره القرآن الكريم والحديث النَّبويِّ الشَّريف.

---

(1) العينيُّ، عمدة القارئ (ج227/1).

(2) أَسِيْف: رقيق سريع البكاء والحزن. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب (ج5/9). فصل الهمزة.

(3) [البخاري، صحيح البخاري، باب: الرَّجل يأتمُّ بالإمام ويأتمُّ النَّاس بالمأموم، 144/1: رقم الحديث 713].

(4) أبو الهيثم محمَّد بن مِكِّيّ بن محمَّد المروزي الكُشْمَيْهَنِيُّ مُحَدِّث ثِقَة، مِنْ أهل مكَّةَ، وأحدُ رواةِ الحديث النَّبويِّ، ماتَ يومَ عَرَفةٍ سنةَ تسعٍ وثمانينَ وثلاثمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الذَّهبي: سِيَر أعلام النُّبَلاء (ج492/16).

(5) [البخاري، صحيح البخاري، باب: مناقب عليٍّ-رضي الله عنه- القرشيِّ الهاشميِّ، 19/5: رقم الحديث 3705].

(6) العينيُّ، عمدة القارئ: (ج250/5).

وخلاصةُ القولِ في هذه المسألة أنَّ المتأملَ في الشَّواهد الَّتي عُرِضَتْ- هنا- يدركُ أنَّه يجوزُ وقوعُ الشَّرطِ مضارعًا، والجوابِ ماضيًا لفظًا لا معنى، ولكنَّ النَّحويِّين يُضَعِّفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصًا بالضَّرورة الشِّعريَّة، والصَّحيح أنَّه ليس مقصورًا على الشِّعْر، وإنَّما يجوز في النَّثر- أيضًا- مَعَ قلَّته.

ويعتقد الباحث أنَّ الصَّحيحَ هو الحُكْمُ بجوازِهِ مطلقًا؛ لثبوته في كلام أفصحِ العرب، وورودِ ذكرِهِ في شِعْر الفحولِ مِنَ الشُّعراء، جاء في (معاني القرآن): "وكذلك جوابُ الجزاءِ يُلقَى (يَفْعَل بِفَعَل)، و(فَعَل بيَفْعَل)، كقولك: (إنْ قمتَ أقمْ)، و(إنْ تقمْ قمتُ)، وأحسنُ الكلامِ أنْ تَجعلَ جوابَ (يَفْعَل) بمثلها، و(فَعَل) بمثلها، كقولك: (إنْ تَتْجُرْ تَرْبَح، أحسن مِنْ أنْ تَقُول: (إن تَتْجُر ربِحْتَ)، وكذلك: (إنْ تَجَرْتَ رَبِحْتَ) أحسن مِنْ أنْ تَقُول: (إنْ تَجَرْتَ تَرْبَحْ)، وهما جائزان" [1].

يُفهَم مِنْ كلام الفرَّاءِ أنَّه مِنَ الأفضل أَنْ يكونَ فِعْلُ الشَّرط وجوابُهُ، إمَّا ماضيين معًا، وإمَّا مضارعين معًا، ولكنَّ المخالفةَ بين فعل الشَّرط وجوابه جائزة- أيضًا، قَالَ ابْن مَالك: "الصَّحِيح الحكم بِجَوَازِهِ؛ لثُبُوته فِي كَلَام أفْصح الفصحاء".

(1) الفرَّاء، معاني القرآن (ج276/2). ويُنظر الأزهري، شرح التَّصريح (ج401/2).

المطلب الثَّالث: جُمَلٌ تتردَّد بينَ الاسميَّة والفعليَّة

بعد التَّعرُّض للمسائل الَّتي تخصُّ نَوْعَيِ الجُمَل في العربيَّة، وهما الاسميَّة ثُمَّ الفعليَّة- ها أنا- أتعرَّض للمسائل الَّتي تتردَّدُ بينَ هذينِ النَّوعينِ الرَّئيسيَّين؛ لاعتبارات معيَّنة، وأهمُّهما: (صيغ التَّعجب القياسيِّ بصورتَيْهِ: (ما أفعل! وأفعل بـ!)، والفعلان الجامدان (نِعْمَ، وبِئْسَ).

وفيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- (أَفْعَل) مِنْ قولنا (ما أَفْعَلَهُ) اسم أم فعل؟

رأس الباب – المشهور بين النُّحاة والدَّارسين- أنَّها فعلٌ ماضٍ، وهذا ما ذهب إليه البصريُّون، وأبو الحسن الكسائيُّ مِنَ الكوفيِّين، واحتجُّوا بأنْ قالوا: الدَّليلُ على أنَّه فعلٌ- أنَّه إذا وُصِل بياء الضَّمير دخلتْ عليه نون الوقاية، نحو: (ما أحسَنَنِي عندك!)، و(ما أَظْرَفَنِي في عينك!)، و(ما أعلمَنِي في ظنِّك!)، ونون الوقاية إنَّما تدخل على الفعل لا على الاسم[1].

يرى الباحث أنَّها تدخل على الحرف – أيضًا- وربَّما نصَّ بعض النُّحاة على ذلك، ومِنْ أمثلة دخول نون الوقاية على الحرف قولك: (إنَّني)، فهي تقي (إنَّ) المبنيَّة على الفتح مِنَ الكسر الَّذي يناسب الياء.

الخروج عَنِ الباب- غير المشهور- ما ذَهَبَ إليه الكوفيُّونَ مِنْ أنَّ (أَفْعَلَ) في التَّعجُّب، نحو: (ما أحسنَ زيدًا!) اسم، واحتجُّوا بأنْ قالوا: الدَّليل على ذلك: أنَّه جامد لا يتصرَّف، ولو كان فعلًا لوجبَ أنْ يتصرَّف؛ لأنَّ التَّصرُّف مِنْ خصائص الأفعال، فلمَّا لم يتصرَّف وكان جامدًا وَجَبَ أنْ يلحقَ بالأسماء[2].

ذكر الجوهريُّ أنَّهم لم يُصَغِّروا مِنَ الفعل غير (ما أُمَيْلِحَ!) وغير قولهم: (ما أُحَيْسِنَهُ!)[3]. ولكنَّ ابن هشام ذَكَرَ- مع ذلك- أنَّ النَّحويِّينَ قاسوه[4].

ونَقَلَ ابنُ هشامٍ عَنْ أبي بكرٍ الأنباريِّ قولَهُ: "ولا يُقال ذلك إلَّا لمِنْ صَغُر سِنُّه"[5]؛ أيْ: لا يُصَغَّر (أفعل) في التَّعجُّب إلَّا لمِنْ صَغُر سِنُّه، ومنهم مَنْ ذكر دليلًا آخر على اسميَّتها بأنْ

---

(1) يُنظر: ابن الأنباري، الإنصاف (ص105- ص107)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (892/2).
(2) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج263/2).
(3) يُنظر: الجوهريُّ، الصِّحاح (ج407/1).
(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج658/6).
(5) ابن هشام، مغني اللَّبيب(ج659/6).

قال: الدَّليل على أنَّه اسم: أنَّه يدخله التَّصغير، والتَّصغير مِنْ خصائص الأسماء، جاء في (همع الهوامع): "وزعم الفرَّاء الأولى؛ أيْ ما أفعل (اسما)؛ لكونه لا يتصرَّف، ولِتَصْغيرِهِ، ولصحَّةِ عينه في قولهم: (ما أُحَيْسِنَهُ!)"[1]، ومنه قول الشَّاعر:

يـا مـا أُمَـيْلِحَ غِزْلَانًـا شَـدَنَّ لنـا مــن هؤُلَيِّـائِكُنَّ الضَّــالِ والسَّــمُرِ[2]

فـ(أُميلح) تصغير (أَملح)، وقد جاء ذلك كثيرًا في الشِّعر[3]، عقَّب الرَّضيُّ على البيت: "يريدُ أنَّ التَّصغير في فعل التَّعجُّب راجع إلى المفعول المُتَعَجَّب منه؛ أيْ: هذه الغِزلانُ مُلَيِّحات"[4].

يُفهم مِنْ كلام الرَّضي أنَّ التَّصغيرَ – ههنا– لفظيٌّ؛ والمراد به تصغير المصدر، لا تصغير الفعل؛ لأنَّ هذا الفعلَ مُنِعَ مِنَ التّصرُّف، والفعلُ متى مُنِعَ مِنَ التَّصرُّف لا يؤكَّدُ بذكر المصدر؛ فلمَّا أرادوا تصغيرَ المصدر صغَّروهُ بتصغيرِ فعله؛ لأنَّه يقوم مقامه، ويدلُّ عليه؛ فالتَّصغير في الحقيقة للمصدر، لا للفعل.

جاء في (الكتاب): "وسألتُ الخليلَ عَنْ قول العرب: (ما أُمَيْلِحُهُ!)، فقال: لم يكن ينبغي أنْ يكونَ في القياس؛ لأنَّ الفعلَ لا يُحَقَّر، وإنَّما تُحَقَّر الأسماء؛ لأنَّها تُوْصَف بما يَعْظُم ويَهون، والأفعال لا تُوْصَف، فكرهوا أنْ تكون الأفعال كالأسماء؛ لمخالفتها إيَّاها في أشياءَ كثيرةٍ، ولكنَّهم حقَّروا هذا اللَّفظ، وإنَّما يَعْنون الَّذي تَصِفُه بالمِلْح، كأنَّك قلت: مُلَيِّح"[5].

---

(1) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج36/3). ويُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج143/7).

(2) البيت مِنَ البسيط، اختُلف في نسبته، حيث نُسب إلى عدد مِنَ الشُّعراء، قيل: للعرجيِّ، وهو عبد الله بن عمر، وهو في الأستراباذيِّ، شرح شافية ابن الحاجب (ج190/1)، واللَّمْحَة في شرح المُلحة (ج506/1)، ومغني اللَّبيب (ج658/6)، وشرح الأشموني (ج263/2)، وخزانة البغداديِّ (ج363/9).

اللُّغة: والغِزْلان: جمع غزال، وأصله ولد الظَّبية، ويُشَبِّهُ العربُ به حِسانَ النِّساء، **وشَدَنَّ:** أصله قولهم: "شَدَنَ الظَّبْي يَشْدِنُ شُدونا مِنْ باب قعد"؛ إذا قَوِيَ وترعرع واستغنى عَنْ أمِّه. **وهؤلياء:** تصغير (هؤلاء) على غير قياس. والضَّال: السِّدر البرِّيُّ (شجر النَّبق)، واحدته ضالَّة. **والسَّمُر:** شجر الطَّلح، واحدته (سَمُرة).

الشَّاهد: قوله (أُمَيْلِح). **وجه الاستشهاد:** فإنَّ(أُمَيْلِح) تصغير(أَمْلَح)، وأصل التَّصغير مِنْ خصائص الأسماء؛ ولهذا قال الكوفيُّون: إنَّ صيغة (أفعل) في التَّعجُّب اسم، بدليل مجيئِها مصغَّرةً في هذا البيت، والبصريُّون لا يرتضون ذلك، ويقولون: إنَّ تصغير (**أُمَيْلِح**) في هذا البيت شاذٌّ، أَلَا ترى أنَّ هذا الشَّاعر قد صغَّر (هؤلاء) في البيت نفسه مع أنَّنا متَّفقون على أنَّ التَّصغير مِنْ خصائص الأسماء المُعْرَبة.

(3) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (ص105– ص107).

(4) الرَّضي الأستراباديُّ، شرح شافية ابن الحاجب (ج83/4).

(5) سيبويه، الكتاب (ج477/3– 478).

وهناك رأي آخر يقول: إنَّ صيغةَ التَّعجُّبِ لمَّا أُشْبِهَتْ صيغةَ التَّفضيلِ في الوزنِ، وكان فعل التَّعجُّب – مع ذلك– جامدًا أَعْطَوا فعلَ التَّعجُّبِ حُكْمَ اسمِ التَّفضيل؛ فأجازوا تصغيرَهُ، يقول ابن الصَّايغ: "واحتمالُ أنْ يكونَ التَّصغيرُ دَخَلَهُ لِشَبَهِهِ بـ (أَفْعَل) التَّفضيل لفظًا ومعنًى؛ والشَّيءُ قد يخرجُ عَنْ بابِهِ لمجرَّد الشَّبه بغيره"[1].

لاحظ – معي– قوله: "قد يخرج عَنْ بابه"، فهو يدلُّ على وجود خروج عَنْ أصل الباب في هذه المسألة بالفعل.

المسألة الثَّانية– وقوع التَّمييز بعد فاعل (نِعْمَ) الظَّاهر، ومثلها (بِئْسَ):

وضعتُ هذه المسألة– هنا– في الجُمَل المشتركة بينَ الاسميَّة والفعليَّة؛ لأنَّ جملَتِي المدح والذَّم قد تأتيان اسميَّة، وقد تأتيان فعليَّة.

رأس الباب– المشهور– أنَّه يجوز الجمع بين التَّمييز وفاعل (نِعْمَ) المضمر، وليس الظَّاهر، وهذا مذهب سيبويه وتبعه السَّيرافي[2] مطلقًا[3].

ويوضِّح سيبويه السَّبب في ذلك بقوله: "فالَّذي تقدَّم مِنَ الإضمار لازمٌ له التَّفسير حتَّى يُبَيِّنَهُ، ولا يكونُ في موضع الإضمار في هذا الباب مُظْهَرٌ"[4].

وعَّد الباحثُ رأي سيبويه رأسًا للباب؛ لأنَّه قدَّم تفسيرًا مقنعًا لجواز الجمع بين التَّمييز وفاعل (نِعْمَ) المُضْمَر وهو التَّبيين والتَّوضيح، ومِنْ أمثلتِها في القرآن الكريم قوله – تعالى: ﴿. . .بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[5]، جاء في (شفاء العليل): "وندر نحو: (نعم زيدٌ رجلًا)، والأصل: (نعم رجلًا زيدٌ)، فقدَّم المخصوص على التَّمييز شذوذًا، و(مرَّ بقوم نعموا قومًا)، ووجه شذوذه إبراز الضَّمير الذي في (نعم)، وحقُّه الإفراد والاستتار"[6].

والخروج عِنْ أصلِ الباب يتمثَّل في الجمع بين التَّمييز وفاعل (نعم) الظَّاهر، نحو:

---

(1) ابن الصَّايغ، اللُّمحة في شرح المُلحة (ج507/1)، ويُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج657/3).

(2) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج245/3).

(3) أيْ: سواء أفاد التَّمييز معنًى زائدًا عمَّا يفيدُهُ الفاعل أم لا؛ لأنَّ التَّمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، وقد أوَّلَا ما وَرَدَ مِنْ ذلك بجعلِ المنصوب حالًا مؤكِّدًا. يُنظر: الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج79/2).

(4) سيبويه، الكتاب (ج176/2).

(5) [الكهف: 50].

(6) السَّلْسيليُّ، شفاء العليل (ج589/2).

(نعم الرَّجل رجلًا زيدٌ)، ومِنَ الَّذين أجازوا ذلك المبرِّد[1] وابن السَّرَّاج[2] والفارسي[3].

ويعتقد الباحث أنَّ رأي القائلين بالجواز في هذه المسألة هو الصَّحيح؛ وذلك لوروده في الشَّواهد النَّثريَّة والشِّعريَّة في الفصيح مِنْ كلام العرب.

- سُمِعَ مِنْ كلام العرب (نِعْمَ القتيلُ قتيلًا أصلحَ بين بكرٍ وتَغْلُب)[4].
- مِنَ الشِّعر: قول الشَّاعر:

نِعْـمَ الفَتَـاةُ فتـاةً هِنْـدُ لـو بَـذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّـــة نُطقًـــا أو بِإيمَـــاءِ[5]

- في الحديث الشَّريف قوله-ﷺ: "**نِعْمَ المَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً**"[6].

عقَّب العكبري: "(المَنِيحَةُ): فاعل (نِعْمَ). و(اللِّقْحَةُ): هي المخصوصة بالمدح، و(مِنْحَةً) منصوب على التَّمييز توكيدًا"[7].

عقَّب العينيُّ قائلًا: "قوله: (مِنْحَةً)، نُصِبَ على التَّمييز، وقال ابن مالك: فيه وقوع التَّمييز بعد فاعل (نِعْمَ) ظاهرًا، وقد منعه سيبويه إلَّا مع الإضمار، وجوَّزه المبرِّد، وهو الصَّحيح"[8].

وهناك رأيٌ ثالثٌ يتوسَّط بين المانعينَ والمجوِّزينَ في هذه المسألة، يقول: (إنْ أَفادَ معنًى

---

(1) يُنظر: المبرِّد، المقتضب (ج141/2).

(2) يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج117/1). وأبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج2050/4).

(3) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد (ص127). والسَّلْسيليُّ، شفاء العليل (ج588/2).

(4) يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج916/2). والأشموني، شرح الأشموني (ج286/2)، والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج49/3).

(5) البيت مِنَ البسيط، لم أقف له على قائل، وهو في ارتشاف الضَّرَب (ج2050/4)، وتوضيح المقاصد (ج916/2)، ومغني اللَّبيب (ج422/5)، والأشموني، وشرح الأشموني (ج286/2).

اللُّغة: بَذَلَتْ: أعطت. وبإيماء: بإشارة.

الشَّاهد فيه: (نِعْمَ الفَتَاةُ فتاةً) حيث جمع بين الفاعل الظَّاهر وهو (الفتاة)، وبين التَّمييز وهو (فتاة)، وليس في التَّمييز معنًى زائدٌ على ما يدلُّ عليه الفاعل، ولكنَّ الغرضَ منه التَّأكيد، لا رفع إبهام شيء، وأعرب ابن هشام (فتاة) حالًا مؤكِّدة للفاعل على رأي سيبويه في المسألة.

(6) [البخاري، صحيح البخاري، باب: فَضْلُ المَنِيحَةِ، 165/3: رقم الحديث 2629]. (المَنِيحَةِ): النَّاقة أو الشَّاة يُنْتَفَع بلبنها. (اللِّقْحَةُ): الحلوب مِنَ الإبل أو الشِّياه.

(7) العكبري، إعراب ما يشكل مِنْ ألفاظ الحديث النَّبويِّ (ج141/1).

(8) العيني، عمدة القاري (ج185/13).

زائدًا جاز، وإلَّا فلا)؛ أيْ: إنْ أفاد التَّمييز معنًى لم يفدْهُ الفاعل، جاز الجمعُ بين التَّمييزِ والفاعل المُظْهَر، وإنْ لم يُفِدْ ذلك لم يَجُزْ، وهذا الرَّأي قاله ابن عصفور يقول: "ولا بدَّ مِنْ ذكر اسم الممدوح أو المذموم، ومِنْ ذِكْرِ التَّمييز إذا كان الفاعل مضمرًا، وقد يجوزُ حذفُ ذلكَ كلِّه لِفَهْمِ المعنى"[1].

ويُفْهَمُ مِنْ كلام ابن عصفور أنَّ كلَّ ما قِيْلَ عَنْ (نِعْمَ) يُقالُ في (بئس)؛ لأنَّ الأولى للمدح، والأخرى للذَّمِّ، وأحدهما مُقابِلَةٌ للأُخرى.

(1) ابن عصفور، المقرَّب (ج66/1).

المطلب الرَّابع: أشباه الجُمَل

(أشباه الجُمَل) يُطلقُ هذا المصطلح على كلٍّ مِنَ الجار والمجرور والظَّرف بنوعيْهِ؛ الزَّمانِ والمكانِ؛ وما سُمِّيتْ **أشباهُ الجُمَلِ** بهذا الاسم إلَّا لأنَّها لا تعطي معنًى مستقلًّا في الكلام، وإنَّما تؤدِّي معانيَ فرعيَّةً، وكأنَّها جملٌ ناقصة أو شبيه بالجُمَل، ولأنَّها تنوب عَنِ الجُمَلِ، فعندما تقول: (العصفورُ في القفص) أو (النَّحلةُ بين الأغصان)، فمعنى كلامِكَ: (العصفور يستقرُّ في القفص)، و(النَّحلة تستقرُّ بين الأغصان)، كما أنَّ شبهَ الجملةِ- غالبًا- ما يتعلَّق بواحدة مِنْ مكونات الجملة، فالجار والمجرور- مثلًا- قد يتعلَّق بالفعل أو بما هو في منزلته، وقد يتعلَّق بالخبر وهكذا.

والآن تعالَو بنا إلى المسائل الَّتي تتعلَّق بأشباه الجُمَل، وهي:

المسألة الأولى- الاسم المجرور قد يقع جملة:

رأس الباب – المشهور بين الدَّارسين- يتمثَّل في أنَّ الاسم المجرور يقع مفردًا.

والخروج عَنْ الباب- غير المشهور- يتمثَّل في أنَّ الاسم المجرور قد يقع جملة، ومثَّل له ابن مالك بقوله- ﷺ- في الحديث المشهور: "**وأنهاكم عَنْ قيلَ وقالَ**"[1] -على الحكاية- "**وعن قيلٍ وقالٍ**"- على الإعراب، يقول ابن مالك: "وإذا نُسِبَ إلى حرف أو غيره حُكْمٌ هو لِلَفْظِهِ دون معناه جازَ أنْ يُحكَى، وجازَ أنْ يُعربَ بما تقتضيه العواملُ"[2].

وهذا كلُّه على سبيل الحكاية، كما هو مُلاحَظٌ على شاهد الحديث الشَّريف.

المسألة الثَّانية- الظَّرف والجار والمجرور(شبه الجملة) يعملان الرَّفع في الفاعل:

رأس الباب – المشهور بين جمهور النُّحاة- أنَّ الفاعل لا يعمل فيه إلَّا الفعل أو ما جرى مجراه، ومِنْ تعريف النُّحاة للفاعل، "الفاعل: ما أُسند إليه فعلٌ أو ما جرى مجراه"[3].

(ما جرى مجراه)، أَطْلَقَ عليه الشَّيخ خالد الأزهري اسم (المؤول بالفعل)[4]، وعَقَدَ ابن

---

(1) [المتَّقي الهندي، كنز العُمَّال، باب: في أحكام البَيْعَة، 100/1: رقم الحديث 446].

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية: (ج1722/4).

(3) يُنظر: ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج157/1).

(4) يُنظر: الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج392/1).

هشام بابًا في (شرح قطر النَّدى) بعنوان: (ما يعملُ عَمَلَ الفعلِ)، وجعلَها سبعةً[1]، **الأوَّل:** اسم الفعل: ومثَّل له بقول الشَّاعر:

فَهَيْهـاتَ هَيْهـاتَ العَقيـقُ وَمَـنْ بِـهِ وَهَيْهـــاتَ خِـــلٌّ بـــالعَقيقِ نُواصِـــلُهْ[2]

النَّوع الثَّاني مِنَ الأسماء العاملة عَمَلَ الفعلِ: المصدر، وهو الاسم الدَّال على الحَدَث الجاري على الفعل كالضَّرب والإكرام، وإنَّما يعمل بثمانية شروط تفصِّلها كتب النَّحو، ومنه قول الشَّاعر:

أَلَا إنَّ ظُلْـــمَ نفسِـــهِ المَـــرْءُ بَـــيِّنٌ إذا لَمْ يَصُنْها عنْ هَوًى يَغْلِبُ العَقْلَا[3]

النوع الثَّالث: اسم الفاعل، وهو الوصف الدَّال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته كضارب ومُكْرِم، ومنه قوله- تعالى: ﴿. . .**مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ**. . .﴾[4].

النَّوع الرَّابع: أمثلة المبالغة، وأشهرها خمسة، هي: (فَعَّال، ومِفعال، وفَعول، وفَعيل، وفَعَلَ)، ومثَّل لها بقول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر: ابن هشام، شرح قطر النَّدى (ص255- ص283).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، وهو لجرير بن عطية، وليس في ديوانه، وهو في الخصائص (ج44/3)، وشرح قطر النَّدى لابن هشام (ص256)، وشرح شذور الذَّهب لابن هشام (ص516)، وأوضح المسالك (ج84/4)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج394/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج143/2).

الشَّاهد فيه: قوله: (هَيْهاتَ العَقيقُ) وقوله: (هَيْهاتَ خِلٌّ) حيث استَعملَ (هيهات) في الموضعين اسمَ فعلٍ بمعنى (بَعُدَ)، فرفعَ به فاعلًا، كما يرفعُهُ بـ (بَعُدَ)؛ فدلَّ ذلك على أنَّ اسم الفعل يعملُ عَمَلَ الفعلِ الَّذي يكون بمعناه.

(3) البيت مِنَ الطَّويل، لم أقف له على قائل معين، وهو في شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى (ص267). وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج393/1).

الشَّاهد: في (إنَّ ظُلْمَ نفسِهِ المَرءُ) حيث أُضيفَ المصدر (**ظُلْمَ**) إلى المفعول به (نفسه) من إضافة المصدر للمفعول، وجاء الفاعل بعده (المَرء).

(4) [النَّحل: 69].

أَخَـا الحَـرْبِ لَبَّاسًـا إِلَيْهَـا جِلَالَهَـا وَلَـيْسَ بِـوَلَّاجِ الخَوَالِـفِ أَعْقَـلَا[1]

الخامس: اسم المفعول، كمضروب ومكرم، كقولك: زيد مضروب عبدُهُ.

النَّوع السَّادس: الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل المتعدِّي لواحد، وهي الصِّفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث. مثال ذلك (حسن) في قولك: مررت برجل حسن الوجه.

النَّوع السَّابع: اسم التَّفضيل وهو الصِّفة الدَّالة على المشاركة والزِّيادة نحو: (أفضل، وأعلم، وأكثر). مثال: (ما رأيتُ فتاةً أحسنَ في عينها الكحلُ منه في عين هند).

وقوله- ﷺ: "مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلى اللهِ العَمَلُ فيهِنَّ مِنْ هَذِه الأَيَّامِ"[2]، ومنه قول الشَّاعر:

مـــا رَأَيْـــتُ امـــرَأً أَحَـــبَّ إِلَيْـــهِ البَـــذْلُ مِنْـــهُ إِلَيْـــكَ يـــا ابْـــنَ سِـــنانٍ[3]

ولم يقع هذا التَّركيب في القرآن الكريم- حسب عِلْمِ الباحث.

وما خرج عَنِ الباب، وهو غير مشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو يتمثَّل فيما ذهب الكوفيُّون مِنْ أنَّ الظَّرف يرفع الاسم إذا تقدَّم عليه، ويسمُّون الظَّرف- المحلُّ، ومنهم مَنْ يسمِّيه- الصِّفة، وذلك نحو قولك: (أمامَكَ زيدٌ)، و(في الدَّار عمرٌو)، وإليه ذهب أبو الحسن الأَخْفَش في أَحَدِ قَوليه وأبُو العباس المُبَرِّد مِنَ البصريِّين، وذهب البصريُّون إلى أنَّ الظَّرف لا يرفع الاسم إذا تقدَّم عليه، وإنَّما يرتفع بالابتداء[4]، واحتجُّوا بأنْ قالوا: الأصل في قولك: (أمامَكَ زيدٌ)، و(في الدِّار عمرٌو): (حلَّ أَمَامَكَ زيدٌ)، و(حلَّ في الدَّار عمرٌو)، فَحَذَفَ الفعلَ، واكتفى

---

(1) البيت مِنَ الطَّويل، للقُلاخ بن حزن، وهو في الكتاب (ج111/1)، والمقتضب (ج113/2)، والمفصَّل (ص285)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1032/2)، وتوضيح المقاصد (ج854/2)، وأوضح المسالك (ج184/3)، وشرح ابن عقيل (ج112/3)، وحاشية الصَّبَّان (ج448/2).

الشَّاهد فيه قوله: (لَبَّاسًا إِلَيها جِلَالَهَا) حيث أَعْمَلَ صيغةَ المبالغة (لَبَّاسًا) عَمَلَ الفعل، فنصب بها المفعول به (جِلَالَهَا) لاعتماده على موصوف مذكور، وهو قوله: (أخا الحرب).

(2) [الطَّبراني، المُعْجَمُ الكَبِير، باب: سعيد بن جُبير عَنْ ابن عبَّاس- رضي الله عنهما، 418/12: رقم الحديث 14259].

(3) البيت مِنَ الخفيف، لم أقف له على نسبة، وهو في شرح قطر النَّدى (ص256)، وشرح شذور الذَّهب كلاهما لابن هشام (ص533)، وشرح التَّصريح (ج393/1). **الشَّاهد:** رَفَعَ اسمُ التَّفضيلِ الاسمَ الظَّاهرَ فاعلًا، وفاعل اسم التَّفضيل في البيت هو (البَذْل).

(4) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص48)، المسألة السَّادسة: (رفع الاسم بالظَّرف والجار والمجرور)، وابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج158/1- 159).

بالظَّرف منه، وهو غيرُ مطلوب، فارتفع الاسمُ به كما يرتفع بالفعل[1].

جاء في (مغني اللَّبيب): "يجوز في (أَخُوْه) من نحو قولك: (زيدٌ ضُرِبَ في الدِّار أخوهُ) أنْ يكون فاعلًا بالظَّرف؛ لاعتمادِهِ على ذي الحال، وهو ضمير (زيد) المقدَّر في (ضُرِبَ)"[2]، قوله: (لاعتماده على ذي الحال)؛ أي: أنَّ التَّقدير: (زيدٌ ضُرِبَ هو في حال كون أخيه في الدَّار).

ورَفَضَ ابنُ عصفورٍ ما ذهب إليه سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)، بقوله: "ولا يجوز عندنا أنْ يكونَ فاعلًا، وإنَّما هو مرفوع بالابتداء خاصَّة"[3]، والدَّليل عنده أنَّ (إنَّ) وأخواتِها تؤثِّر فيه في مثل: (إنَّ في الدَّار زيدًا)، و(إنَّ عندَكَ عمرًا)؛ لأنَّها لا تعمل إلَّا في المبتدأ خاصَّة[4].

يتَّضحُ لك بعدَ عَرْضِ ما تمَّ عرضُهُ مِنْ أقوالِ النُّحاةِ والشَّواهد الَّتي استشهدوا بها على صحَّة ما يقولونَ مِنْ إنَّ الظَّرف قد يرفع الاسم إذا تقدَّم عليه.

المسألة الثُّالثة- مجيءُ نائبِ الفاعلِ مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًّا:

المشهور مجيءُ الفاعلِ مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًّا، جاء في (أوضح المسالك): معاني حرف الجَرِّ(مِنْ): التَّنصيص على العموم؛ أو تأكيد التَّنصيص عليه؛ وهي الزَّائدة؛ ولها ثلاثةُ شروطٍ (عند الجمهور): أنْ يسبقها نفي، أو نهي، أو استفهام بـ (هل)، وأنْ يكون مجرورها نكرة، وأنْ يكون إمَّا فاعلًا؛ نحو: ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ...**﴾[5]، أو مفعولا؛ نحو: ﴿**...هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ...**﴾[6] ، أو مبتدأ؛ نحو: ﴿**...هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ...**﴾[7][8].

وغير المشهور مجيءُ نائبِ الفاعلِ مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًّا، وله شاهدان في

---

(1) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص48).

(2) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج129/6). قوله: (عاملًا بالظَّرف)؛ أيْ: معمولًا للفعل (استقرَّ) العامل في الظَّرف.

(3) ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجيِّ (ج159/1).

(4) يُنظر: المرجع السَّابق، ج159/1.

(5) [الأنبياء: 2].

(6) [مريم: 98].

(7) [فاطر: 3].

(8) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (12/3- 23). والأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (639/1).

القرآن الكريم- فيما علمتُ- أحدهما قوله- تعالى: ﴿. . . وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ. . .﴾[1]، علَّق أبو حيَّانَ: "ومن في من معمر زائدة"[2]، والآخر قوله- تعالى: ﴿. . . أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ. . .﴾[3]،

عَقَّب العكبري: "(من خير) : (مِنْ) زائدة"[4]، وعقَّب أبو جعفر النَّحَّاس: "(مِنْ خَيْرٍ): (مِنْ) زائدة، والتَّقدير: (أنْ يُنَزَّلَ عليكم خيرٍ) اسم ما لم يسمَّ فاعله[5].

مِنْ – هنا- يتَّضحُ أنَّ النَّائبَ عَنِ الفاعلِ يمكنُ له أنْ يقعَ مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًّا، ولا غرابةَ في ذلك؛ لأنَّ الفاعلَ يتَّصفُ بهذه الصِّفة، فما المانع مِنْ أنْ يتَّصفَ بها نائبُهُ- أيضًا؟ لا سيَّما وأنَّه يشاركُهُ في كثير مِنَ السِّمات مِنْ ناحية، ومِنْ ناحية أخرى فإنَّ الاستعمال العربيَّ يؤيِّد صحَّة ذلك، فلا يجوز لنا أنْ ننكرَ ذلك على مثبتيه.

---

(1) [فاطر: 11].

(2) أبو حيَّانَ، تفسير البحر المحيط (ج20/9).

(3) [البقرة: 105].

(4) العكبريُّ، التِّبيان في إعراب القرآن (ج697/2).

(5) أبو جعفر النَّحَّاس، إعراب القرآن (ج73/1).

المبحث الثَّاني: مسائل مشتركة

هناك مسائل لا تستطيع تصنيفَها تحت أيِّ نوع مِنَ الأنواع الَّتي سَبَقَ ذكرُها؛ لذلك فضَّلتُ أنْ أخصَّها بمبحث خاص بها؛ حتَّى يتمَّ التَّعرفُ على مكانِها في سهولة ويُسْرٍ مِنْ ناحية، ولأنَّ طبيعةَ البحثِ في هذا الموضوعِ تتطلبُ ذلك، هذا وقد تضمنَ هذا المبحث عددًا مِنْ المسائل، وهي:

المسألة الأولى- (كِلا) بين الاسميَّة والفعليَّة، قِسْمٌ رابع مِنْ أقسام الكلمة:

أقسام الكلمة عند البصريِّين ثلاثة، جاء في (الكتاب): "الكَلِمُ: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، ليس باسم، ولا فعل"[1]، وهي كذلك عند نحاة الكوفة، جاء في (الصَّاحبي): "أجمعَ أهلُ العِلْمِ أنَّ الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف"[2].

والخروج عَنِ الباب- غير المشهور- يتمثَّلُ فيما نُقِلَ عَنِ الفرَّاء أنَّه زاد في أقسام الكلمة قسمًا رابعًا يتمثَّل في كلمة (كِلا)، ووصفها بأنَّها ليستْ باسم، ولا بفعل، ولا بحرف، وإنَّما هي قِسْمٌ يكون بين الأسماءِ والأفعال[3].

نقل الزُّبيديُّ[4] في (طبقاته) عَنْ أبي العباس المبرِّد قوله: "قال الخليل: (كِلا) اسم، وقال الفرَّاء: هي بين الأسماء، والأفعال، فلا أَحْكُمُ عليها بالاسم، ولا بالفعل، فلا أقول: إنَّها اسم؛ لأنَّها حَشْوٌ في الكلام، ولا تنفردُ كما ينفردُ الاسمُ؛ وأُشْبِهَتِ الفعلَ لِتَغَيُّرها في المَكْنيِّ والظَّاهر؛ لأنِّي أقولُ في الظَّاهر: (رأيتُ كِلا الزَّيدَينِ)، و(مررتُ بِكِلا الزَّيدين)، و(كلَّمَني كِلا الزَّيدَين)، فلا تتغيَّر، وأقولُ في المَكْنيِّ: (رأيتهما كليهما)، و(مررتُ بهما كليهما)، و(قام إليَّ كلاهُما)، فَأُشْبِهَتِ الفعل"[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج12/1).

(2) ابن فارس، الصَّاحِبي (ص48).

(3) يُنظر رأي الفرَّاء في شرح التَّصريح للأزهريِّ (ج17/1).

(4) أبو بكر، محمَّد بن الحسن بن عُبيد الله الزُّبيديُّ الأندلسيُّ: عالِم باللُّغة والأدب، شاعر، له: (الواضح في النَّحو)، و(طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين) و(لَحْنُ العامَّة) و(الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية)، تُوفِّي سنةَ تسعٍ وسبعينَ وثلاثمِائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج82/6).

(5) الزُّبيديُّ، طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين (ص133).

جاء في (حاشية ياسين[1]): "مَنْ تأمَّل كلامَ الفرَّاءِ ظَهَرَ لهُ أنَّه لم يَحْكُمْ عليها بأنَّها غيرُ الثَّلاثة، وإنَّما توقَّف فيها، هل هي اسمٌ أو فعلٌ؟ لِتَعارُضِ الأدلَّةِ، والقول إنَّها أحدُها ليس حُكْمًا بأنَّها غيرها"[2].

يعتقدُ الباحث أنَّ عدمَ مَقْدِرَةِ الفرَّاءِ على تصنيف (كِلا) ضِمْنَ واحدةٍ مِنْ أصنافِ الكَلِمةِ الثَّلاثةِ المشهورةِ بين النُّحاةِ والدَّارسينَ؛ وذلك بسبب اختلافِ النُّحاةِ حولَها، فإنَّ هذا لا يعني بالضَّرورة أنَّها قِسْمٌ رابعٌ للكلمةِ إذا علمنا أنَّ الفرَّاءَ لم يُصرِّحْ بذلك علانيةً بشكلٍ واضحٍ لا يَقْبَلُ اللَّبسَ والغموضَ، وما دَفَعَني لِذِكْرِ رأيِ الفرَّاءِ الَّذي نُسِبَ إليه إلَّا مِنْ باب العِلْمِ بِهِ- فقط- هذا إذا عُلِمَ أنَّ موضوعَ البحث الَّذي نحنُ بصدَدِهِ يتناولُ الألفاظَ النَّحويَّةَ الَّتي خرجتْ عَنْ بابِها، ولفظةُ (كِلا) مِنَ الألفاظِ الَّتي يُعتَقَدُ أنَّها خَرَجَتْ عَنِ الباب. هذا والله – تعالى- أعلى وأعلم.

المسألة الثَّانية- النَّكرة[3] أصل للمعرفة[4]:

المشهورُ بينَ الدَّارسينَ يتمثَّلُ في أنَّه لا فرقَ بينَ النَّكرةِ والمعرفة، فهما قسيمانِ لشيءٍ واحدٍ، فالاسم إمَّا أنْ يكون نكرةً، وإمَّا أنْ يكون معرفةً.

وغير المشهور بين الدَّارسينَ يتمثَّل في أنَّ النَّكرةَ أصلٌ للمعرفة، وأنَّ المعرفةَ متفرِّعةٌ عنها، وامتدادٌ لها، يقولُ المراديُّ: وإنَّما قَدَّمَ النَّاظمُ- ابن مالك- هذا الباب (النَّكرة والمعرفة)؛ لتوقُّفِ كثيرٍ مِنَ الأحكام الإعرابيَّة عليه، وبدأَ بالنَّكرة؛ لأنَّها الأصل[5].

فالاسم – كما هو معروف- إمَّا نكرة وإمَّا معرفة[6]، وكلُّ قِسْمٍ مِنْ هذه نوعان، جاء في

---

(1) ياسين بن زين الدِّين بن أبي بكر الحمصي، الشَّهير بالعُلَيْمي: شيخ عصره في علوم العربيَّة، له حواشٍ كثيرة، منها: (حاشية على ألفيَّة ابن مالك)، و(حاشية على متن القطر وشرحه للفاكهي) و(حاشية على التَّصريح شرح التَّوضيح في النَّحو)، تُوفِّي سنةَ إحدى وستِّين وألفٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: والأعلام (ج130/8).

(2) العُلَيمي، حاشية ياسين على شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج25/1).

(3) عرَّفها ابن جِنِّيْ قال: النَّكرةُ ما لم تَخُصَّ الواحد مِنْ جنسه، نحو: (رجل)، و(غلام)، وتعتبر النَّكرةُ باللَّام وبـ (رُبَّ) نحو: (الرَّجل)، و(رُبَّ رجلٍ). يُنظر: اللُّمع في العربيَّة (ص98).

(4) ويعرِّفها النُّحاةُ بأنَّها: اسم يدلُّ على شيءٍ واحد معيَّن، أو هي ما خَصَّ الواحد مِنْ جنسِهِ. يُنظر: اللُّمع (ص98).

(5) يُنظر: المراديُّ، توضيح المقاصد والمسالك (ج356/1).

(6) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج86/1).

(أوضح المسالك): الاسم: نكرة، وهي الأصل، وهي عبارة عَنْ نوعين[1]:

أحدهما: ما يقبل (أل) المُؤثِّرَة للتَّعريف[2]؛ كـ (رجل) و(فرس).

والآخر: ما يقع موقع ما يقبل (أل) المُؤثِّرَة للتَّعريف، نحو: (ذي، ومَنْ، وما) في قولك: (مررتُ برجل ذي مال)، و(بِمَنْ مُعْجِبٌ لك)، و(بما معجب لك)، فإنَّها واقعة موقع (صاحب) و(إنسان)، و(شيء)، وكذلك، نحو: (صهٍ)- منوَّنًا- فإنَّه واقعٌ موقع قولك: (سكوتًا).

جاء في (الكليَّات): "ودخولُ تنوينِ التَّنكيرِ للفرق بينَ النَّكرة والمعرفة مِنَ المبنيَّات"[3]، ويقول ابن هشام: "وعلامة النَّكرة أنْ تقبلَ دخول (رُبَّ) عليها"[4] .

وإنَّما كانتِ النَّكرةُ هي الأصلُ للأسباب الآتية:

1- لأنَّها لا تحتاجُ في دلالتِها على المعنى الَّذي وُضِعَتْ له إلى قرينة، بخلاف المعرفة، فإنَّها تحتاجُ إلى القرينة، وما يحتاجُ إلى شيءٍ فرعٌ عمَّا لا يحتاجُ إليه[5] .

يقول ابن الأنباري: "إنْ قال قائلٌ: هل المعرفة أصل أو النَّكرة؟ قيل: لا، بل النَّكرة هي الأصل؛ لأنَّ التَّعريف طارئ على التَّنكير"[6] .

2- النَّكرةُ أساسُ المعرفة؛ إذ لا توجد معرفةٌ إلَّا لها اسم نكرة، وتوجد نكرات لا معارف لها؛ كـ (أحد، وديار)[7] .

3- النَّكرة هي الأصل؛ لأنَّ كلَّ معرفةٍ تندرجُ تحتها مِنْ غير عكس[8] .

4- النَّكرة هي الأصل؛ لأنَّ مسمَّاها أسبقُ في الذِّهن.

ذُكِرَ- هنا- أنَّ الاسمَ نوعان: نكرةٌ ومعرفةٌ، وتَمَّ الحديثُ عَنِ النَّكرة، وأمَّا المعرفة فهي الفَرْعُ، وهي نوعان- أيضًا- **أحدهما:** ما لا يقبلُ (أل) البتَّة، ولا يقع موقعَ ما يقبلها، نحو: (زيد، وعمرو).

---

(1) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج98/1).

(2) (أل) في نحو: (الحسن والعباس والفضل)، لا يؤثِّر فيها التَّعريف؛ لأنَّها معارفُ بالعَلَمِيَّة قبلَ دخولِ (أل). يُنظر: ابن النَّاظم، شرح ابن النَّاظم (ص33).

(3) الكليَّات، أبو البقاء الكفوي (ص1045).

(4) ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ص170).

(5) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح (ج93/1).

(6) ابن الأنباريِّ، أسرار العربيَّة (ص175).

(7) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج85/1).

(8) يُنظر: ابن النَّاظم، شرح ابن النَّاظم (ص33).

والآخر: ما يقبلُ (أل)، ولكنَّها غيرُ مُؤثِّرة للتَّعريف، نحو: (حارث، وعبَّاس، وضَحَّاك)، فإنَّ (أل) الدَّاخلة عليها لِلَمْحِ الأصل بها[1] .

وأقسام المعارف بالاستقراء- كما ذكر ابن النَّاظم- سبعة:

المضمر، كـ (أنا) و(هم). والعَلَمُ، كـ (زيد) و(هند). والإشارة، كـ (ذا) و(ذي). والموصول، كـ (الَّذي) و(الَّتي) و(ذو). والأداة؛ كـ (الغلام) و(المرأة). والمضاف لواحد منها، كـ (ابني وغلامي). والمنادى، نحو: (يا رجلُ) لمعيَّن[2] .

مِنْ – هنا- يظهر لك أنَّ النَّكرةَ أصلٌ للمعرفة، وأنَّ المعرفةَ متفرِّعةٌ عنها، وامتدادٌ لها.

المسألة الثَّالثة- أصل الاشتقاق الاسم أم الفعل أم الحرف:

المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو، والَّذي يشكِّل رأسَ الباب يتمثَّل في أنَّ أصل الاشتقاق عند أهل اللُّغة مُخْتَلَف فيه على رأيين- فقط.

ذهب البصريُّون إلى أنَّ الفعل مشتقٌّ مِنَ المصدر وفرع عليه (المصدر أصل الاشتقاق)، ربَّما ذهبوا إلى اختيار هذا الرَّأي بناءً على كلام سيبويه، جاء في (الكتاب): "وأمَّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذَتْ مِنْ لفظِ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لِمَا مضى، ولِمَا يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنْقَطع... والأحداث، نحو: (الضَّرب، والحَمْد، والقَتْل)"[3].

وذهب الكوفيُّونَ إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ مِنَ الفعل وفرعٌ عليه (الفعل أصل الاشتقاق) ولكلٍّ فريق مِنْ هذين الفريقينِ حُجَجُهُ وبراهينه الَّتي يُدلِّل بها على صحَّة رأيه، والَّتي تحدَّثت عنها كتبُ النَّحو[4]، وخاصَّة المؤلفات الَّتي تناولت مسائل الخلاف بين أكبر قوَّتينِ نحويَّتينِ عربيَّتين؛ أقصد نحاةَ البصرة ونحاةَ الكوفةِ.

وهذه الحِجَجُ[5] لا مجال لسردها- هنا- لأنَّ موضوع بحثنا ليس مِنْ مجاله التَّركيزُ على

---

(1) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك (ج99/1).

(2) يُنظر: ابن الأنباريِّ، أسرار العربيَّة (ص175). وابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج222/1). وابن هشام، أوضح المسالك (ج99/1).

(3) سيبويه، الكتاب (ج12/1).

(4) يُنظر: ابن الأنباريِّ، الإنصاف، المسألة التَّاسعة والعشرون (ص192).

(5) يُنظرُ أدلَّة كلٍّ مِنَ الكوفيِّينَ والبصريِّينَ الَّتي احتجُّوا بها في: الزَّجَّاجيِّ، والإيضاح في عِلَل النَّحو (ص56). وابن الأنباريِّ، الإنصاف، المسألة التَّاسعة والعشرون(ص192). وأسرار العربيَّة (103-104) الباب الثَّالث والعشرون (باب المصدر). والسُّيوطي، الأشباه والنَّظائر (ج125/1).

المسائل الخلافيَّة بين النُّحاة بقدر ما يركِّز على خروج الألفاظ النَّحويَّة عَنْ بابها.

غير المشهور- ويعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب- يتمثَّلُ فيما تبنَّاهُ أحد الباحثين المعاصرينَ، والَّذي يستحقُّ أنْ نَقِفَ عنده لنرى مدى مصداقية ما ذهب إليه.

هذا الباحث هو فؤاد حنَّا طرزي، فهو مِمَّنْ توسَّعوا في دراسة الاشتقاق وأنواعه، وقام بصياغةِ نظريَّةٍ في أصل الاشتقاق، ويرى أنَّ هذه النَّظريَّة مُنْتَزَعَةٌ مِنْ واقعِ اللُّغةِ مراعيًا جزئيَّاتِها، وتوصَّل بعد دراسة مستفيضة إلى نظريةٍ مفادها أنَّ أصل الاشتقاق في العربيَّة ليس واحدًا، فقد اشتقَّ العربُ مِنَ الأفعال، ومِنَ الأسماء (الجامد منها والمشتقِّ)، ومِنَ الحروف، ولكنْ بأقدار تقلُّ حَسَبَ ترتيبها، فأكثرُ ما اشْتُقَّ مِنَ الأفعال، ثمَّ الأسماء، فالحروف[1].

إذن حسب رأي طرزي، فليس أصل الاشتقاق المصدر وحدَهُ كما يقول البصريُّون، ولا الفعل وحدَهُ كما يقول الكوفيُّون.

يميلُ الباحثُ إلى تأييدِ رأيِ اللُّغوي طرزي وما ذَهَبَ إليه، الَّذي لم يكتفِ بذكرِ رأيه هكذا مجرد تصريحٍ كلاميٍّ، وإنَّما ذَكَرَ مِنْ أقوالِ علماء اللُّغة العربيَّة القدامى ما يؤيِّد صحَّةَ ما ذَهَبَ إليه، ومن ذلك:

أ- ما ذهب إليه ابنُ دُرَيْدٍ مِنْ أنَّ هناك أسماءَ قد أُمِيْتَتِ الأفعالُ الَّتي اشْتُقَّتْ منها، ومِنْ ذلك نَسَبُ حِمْيَر، واسمه: عَرَنْجَج[2].

ومن الْأَسْمَاء المشتقَّة مِنْ أَفعَالٍ قد أُمِيْتَتِ وقَدُمَ الزَّمَان بهَا (هَمَيْسَع): اسْم، وَقد سمَّتِ العَرَبُ الهَمَيسع بن حِمْيَر[3]، ومنها: عَرَنْدَس، وهو الصَّلب الشَّديد، وشَعَرٌ عَلَنْكَس ومعلنكِس، وهو الأسود الكثير النَّبات، وكذلك العَرَنْكَس، واشتقاقه مِنْ اعرنكسَ الليلُ واعلنكسَ[4]، ومنها اشتقاق (الجِلْف) مِنْ قَوْلهم: جلفتُ الشَّيءَ، إذا قَشَرْتُ ما عليه، والقِشْرُ جِلْفٌ؛ أَيْ: أَنَّ هَذَا قِشْر؛ أَيْ: جِلْدٌ لَا شَيْء فيه[5].

والهدف مِنْ ذكر هذه الأسماء وغيرِها كثير هو توضيحُ حقيقةٍ واقعةٍ؛ مفادها أنَّ ابنَ دُريد- وهو بصريُّ النَّزعة يذكرُ أنَّ هناك عددًا كبيرًا مِنَ الأسماء اشتُقَّتْ مِنَ الأفعال، جاء في

---

(1) يُنظر: طرزي، الاشتقاق (ص70).

(2) يُنظر: ابن دريد، الاشتقاق (ص523).

(3) يُنظر: ابن دُرَيْد، جَمْهَرَة اللُّغة (ج1187/2).

(4) يُنظر: المرجع السَّابق، ج1187/2.

(5) يُنظر: ابن دُرَيْد، جَمْهَرَة اللُّغة (ج1185/2).

كتاب(الأفعال)[1]: "اعلمْ أنَّ الأفعالَ أصولُ مباني أكثرِ الكلام؛ ولذلك سمَّتْها العلماء الأبنية ... والأسماء غير الجامدةِ والنُّعوت كلُّها منها مشتقات، وهي أقدمُ منها بالزَّمان"[2].

وعَنِ الاشتقاقِ مِنَ الحروف يقول ابن جِنِّيْ: "الحروف يُشْتَقُّ منها، ولا تُشْتَقُّ هي أبدًا؛ وذلك أنَّها لمَّا جَمُدَتْ فلم تتصرَّف شابَهَتْ بذلك أصولَ الكلامِ الأُوَلِ الَّتي لا تكون مشتقَّةً مِنْ شيء؛ لأنَّهُ ليس قبلها ما تكون فرعًا له ومشتقَّة منه"[3].

ويفسِّر السُّيوطيُّ كلامَ ابن جِنِّيْ، ويضرب أمثلةً توضيحيَّةً بقوله: "فإنْ قلت كيف يجوزُ الاشتقاق مِنَ الحروف؟ قيل: وما في ذلك مِنَ الإنكار؟ قد قالوا: (أَنْعَمَ له بكذا)؛ أيْ: (قال له: نعم)، وسوَّفتُ الرَّجل، إذا قلتَ له: (سوفَ أفعلُ)، و(سألتُكَ حاجةً فَلَوْلَيْتَ لي)؛ أيْ : قلت لي: (لو لا)، و(لا ليت لي)؛ أيْ: قلت لي: (لالا)... وجاز الاشتقاق مِنَ الحروف؛ لأنَّها ضارعتِ أصول كلامهم الأوَّل إذ كانت جامدةً غيرَ مشتقَّةٍ، كما أنَّ الأوائل كذلك"[4].

وحتَّى يكون هناك عَدْلٌ وإنصاف بين الاسم وقسيميه الفعلِ والحرفِ ينقلُ الباحثُ ما نَسَبَهُ السُّيوطيُّ إلى الشَّلوبين، بعنوان: (الاسم أصل للفعل والحرف)، يقول: "ولذلك جُعِلَ فيه التَّنوينُ دونهما؛ ليدلَّ على أنَّه أصلٌ، وأنَّهما فرعانِ، وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ الكلامَ المفيدَ لا يخلو مِنَ الاسم أصلًا، ويوجدُ كلامٌ مفيدٌ كثيرٌ، لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدلَّ ذلك على أصالة الاسم وفرعيَّة الفعل والحرف فيه"[5].

ولم يقتصرِ الأمرُ عند علماءِ العربيَّةِ على الاشتقاق مِنَ الاسم أو مِنَ الحرف أو مِنَ الفعل، وإنَّما شَمِلَ الاشتقاقُ أصواتَ الأفعالِ- أيضًا- وممَّا يُدَلِّل على صحَّة ذلك ما وَرَدَ في الأشباه والنَّظائر: "وقالوا: (صَهْصَيْتُ بالرَّجل)؛ أيْ: قلت له: صَهْ صَهْ، و(دَعْدَعْتُ الغَنَم)؛ أيْ: قلت لها: دَاع دَاع، و(هاهيت وحاحيت وعاعيت)، فاشتقُّوا مِنَ الأصوات كما ترى، وهي في حُكْمِ الحروف، فكذلك يكون(لاته)؛ أيْ: انتقصه مِنْ قولهم: (ليت إذا تمنَّيت)، وذلك دليل

---

(1) صاحبه أبو القاسم عليٌّ بن جعفر، المعروف بابن القطَّاع: عالِم بالأدب واللُّغة، له تصانيف، منها: (كتاب الأفعال)، تُوفِّي سنةَ خمسَ عشرةَ وخمسمائةٍ مِنَ الهجرة. يُنظر: والأعلام (ج269/4).

(2) ابن القطَّاع، كتاب الأفعال (ج8/1).

(3) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج39/2).

(4) السُّيوطيُّ، الأشباه والنَّظائر في النَّحو (ج138/1).

(5) المرجع السَّابق، ج138/1.

النَّقص[1].

يتبيَّنُ للباحث بعد هذا العَرْض الموجز للنُّصوص المختلفة أنَّ رأسَ البابِ والمشهور هو القول بأنَّ المصدر أو الفعل أحدهما يعدُّ أصلًا للآخر، والآخر فرع له.

ولكنْ مِنْ خلال ما تَمَّ عرضُهُ مِنْ نصوص يتبيَّن أنَّ أصلَ الاشتقاقِ لم يكنِ الفعلُ وحدَهُ أو المصدر وحدَهُ، وإنَّما يمكنُ أنْ يكونَ الأصلُ الفعلَ أو المصدرَ أو الحرفَ أو أصواتَ الأفعالِ، وبِنِسَبٍ تختلفُ مِنْ حالةٍ إلى أخرى، دون تحديد دقيق للنِّسَبِ الَّتي يمثِّلُها كلٌّ مسمًّى مِنْ هذه المسمَّيات الأربعة، وبذلك يتبنَّى الباحث حلًّا وَسَطِيًّا بين أنصار الخلاف حول مسألة أيُّهما أصل للآخر الفعل أم المصدر؟ والذي طال أَمَدُهُ، دون تحصيل فائدة تُذكر للاختلاف حول أصل الاشتقاق.

المسألة الرَّابعة– الأسماء السِّتَّة وكيفيَّة إعرابِها: ("ذو" مِنَ الأسماء السِّتَّة أصلُ الباب):

رأس الباب – المشهور بين المعربينَ في زماننا أنَّ **الأسماء السِّتَّة** تُعرَب بالحروف، تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجرُّ بالياء، يقول ابن معطٍ:

وَسِتَّةٌ بِالواوِ رَفْعًا إنْ تُضِفْ وَبِالياءِ في الجَرِّ وَفي النَّصْبِ الأَلِفِ

يقول الشَّارح: "هذه الأسماءُ السِّتَّةُ تكون في الرَّفع بالواو، وفي النَّصب بالألف، وفي الجَرِّ بالياء **في اللُّغة المشهورة**، بثلاثة شروط: أنْ لا تكون مكسورةً، وأنْ لا تكون مصغَّرةً، وأنْ تُضاف لغير ياء المتكلِّم"[2]، فتقول: (جاءني أَبُوهُ)، و(رأيتُ أَبَاهُ) و(مررتُ بأبيهِ)؛ وكذلك الجميع.

وقد جَعَلَ النُّحاةُ (ذو) أصلًا لهذا الباب، وعَنِ السَّبب في جعل (ذو) أصلًا للبابِ، يقول ابن الصَّايغ: "إنَّ (ذو) أصلُ البابِ؛ لِمُلازَمَتِهِ الإعراب بالحرف، وهو لا يُنطقُ به إلَّا مُضافًا، ولا يضافُ إلى مضمرٍ، بل إلى أسماء الأجناس[3]، وجميعها تنفصل عَنِ الإضافة فتعربُ

---

(1) السُّيوطيُّ، الأشباه والنَّظائر في النَّحو (ج19/1).

(2) القوَّاس الموصلي، شرح ألفيَّة ابن معطٍ (ج250/1). واشترط ابن عقيل شروطًا أربعة لإعرابها هذا الإعراب: أنْ تكون مضافةً، والإضافة إلى غير ياء المتكلِّم، وأنْ تكونَ مكبرةً، غيرَ مصغَّرة، وأنْ تكون مفردةً، غير مجموعة، ولا مثنَّاه. يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج53/1).

(3) ويُشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، نحو: (جاءني ذُو عِلْمٍ)؛ أي: صاحبُ عِلْمٍ، احترازًا من (ذو) الموصولة في لغة طَيِّئ ، فإنَّها مبنيَّة على الأعرف. يُنظر: توضيح المقاصِد (ج315/1).

بالحركات إلَّا (ذو)"[1].

جاء في (المقتضب) ذاكرًا رأي سيبويه في إعراب المثنى بالحروف: "فأمَّا سيبويهِ فيزعمُ أنَّ الألفَ حَرْفُ الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنَّصب"[2].

ويمكن للباحث أنْ يستدلَّ على رأي سيبويهِ في إعراب الأسماء السِّتَّة بالحروف قياسًا على ما ذكره المبرِّد في (المقتضب) عَنْ رأيِ سيبويهِ في إعراب المثنى.

جاء في (همع الهوامع): "في إعراب الأسماء السِّتَّة مذاهب، **أحدها:** وهو المشهور أنَّ هذه الأحرف نفسَها هي الإعراب، وأنَّها نابت عَنِ الحركات، وهذا مذهبُ قطرب والزِّيادي[3] والزَّجَّاجيِّ مِنَ البصريِّين وهشام مِنَ الكوفيِّينَ"[4].

وإنْ كانَ السُّيوطيُّ قد ذكر رأيًا أخرَ لسيبويه في هذه المسألة يتمثَّل في أنَّها معربة بحركات مقدَّرة في الحروف، وأنَّها أُتْبِعَ فيها ما قبل الآخر للآخر[5].

فإذا قلت: (قام أبوك) فأصله: (أبَوُك)، فأُتْبِعَتْ حركة الباء لحركة الواو فقيل (أبُوُك)، ثُمَّ استُثْقِلَتِ الضَّمَّة على الواو فحُذِفَتْ وإذا قلت: (رأيتُ أباك)، فأصله (أبَوَك) تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقُلِبَتْ ألفًا، وإذا قلت: (مررتُ بأبيك)، فأصله بـ (أَبَوِك) ثم أُتْبِعَتْ حركة الباء لحركة الواو، فصار بـ (أَبِوِك) فاستُثْقِلَتِ الكسرة على الواو فحُذِفَتْ، فسُكِّنَتْ وقبلها كسرة فانقلبتْ ياءً[6].

وذكر السُّيوطيُّ أنَّ هذا هو مذهب سيبويه والفارسيِّ وجمهور البصريِّين وصحَّحه ابنُ مالك وأبو حيَّانَ وابنُ هشام وغيرهم مِنَ المتأخِّرين[7].

يقول المبرِّد ذاكرًا رأي أبي الحسن الأخفش: "والقول الَّذي نختاره ونزعم أنَّه لا يجوزُ غيرُهُ، قولُ أبي الحسن الأخفش، وذلك أنَّه يزعم أنَّ الألف إنْ كانت حرفَ إعرابٍ، فينبغي أنْ يكون فيها إعرابٌ هو غيرُها كما كان في الدَّال مِنْ (زيد) ونحوها، ولكنَّها دليلٌ على الإعراب؛

---

(1) ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلحة (ج166/1).

(2) المبرَّد، المقتضب (ج153/2).

(3) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزِّيادي، كان نحويًّا لغويًّا راويةً، قَرَأَ على سيبويهِ كتابه ولم يتمَّهُ، وروى عَنْ أبي عبيدة والأصمعيِّ، مِنْ مصنَّفاتِهِ: (شرح نكت سيبويه)، كان شاعرًا ذا دعابة، وله في جاريةٍ:

أَلَا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّذاحَبِيْبٌ تَحَمَّلْتُ فِيْهِ الأَذَى**

ويا حَبَّذا بَرَدُ أَنْيابِهِإذا اللَّيْلُ أَظْلَـمَ وَاجْلَـوَّذا** يُنظر: بغية الوعاة (ج414/1).

(4) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج125/1).

(5) يُنظر: المرجع السَّابق، ج125/1.

(6) يُنظر: السُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج125/1).

(7) يُنظر: المرجع السَّابق، ج126/1.

لأنَّه لا يكون حرفَ إعرابٍ، ولا إعرابَ فيه، ولا يكون إعرابٌ إلَّا في حرف"[1]، وبهذا قال ابنُ جِنِّيْ، يقول: "واعلم أنَّ في الأسماءِ الآحادِ سِتَّةَ أسماء، تكون في الرَّفع بالواو وفي النَّصب بالألف وفي الجَرِّ بالياء، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال"[2].

الخروج عَنِ الباب:

أوَّل خروج عَنِ الباب يتمثَّل فيما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش في القول الثَّاني إلى أنَّها ليستْ بحروف إعراب، ولكنَّها دلائلُ الإعرابِ، كالواو والألف والياء في التَّثنية والجمع، وليست بلام الفعل[3].

الخروج الثَّاني: ذهب إليه الرَّبَعِي[4]– ذَهَبَ إلى أنَّها إذا كانت مرفوعةً ففيها نقلٌ بلا قلبٍ، وإذا كانت منصوبةً ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب[5].

الخروج الثَّالث: ذهب إليه أبو عثمان المازنيُّ– ذهب إلى أنَّ الباء[6] حرف الإعراب، وإنَّما الواو والألف والياء نشأتْ عَنْ إشباع الحركات.

ويُسْتَدَلُّ على ذلك بأنَّ بعضَ العربِ يقولونَ: (هذا أَبُك)، و(رأيتُ أَبَك)، و(مررتُ بِأَبِك)– من غير واو ولا ألف ولا ياء– كما يقولون في حالة الإفراد مِنْ غير إضافة.

واستدلَّ بدليل آخر يتمثَّل في أنَّ بعضَ العربِ يقولونَ: (هذا أَبَاكَ)، و(رأيت أَبَاكَ)،

---

(1) المبرَّد، المقتضب (ج154/2).

(2) ابن جِنِّي، اللُّمع (ص18).

(3) يُنظر: أبو البركات الأنباريُّ، الإنصاف (ص13).

(4) أبو الحسن عليٌّ بن عيسى بن الفرج الرَّبْعِي، أحد أئمَّة النَّحويِّين وحُذَّاقهم الجَيِّدي النَّظر، الدَّقيقي الفهم والقياس، أخذ عَنِ السَّيرافيِّ، قال عنه أبو منصور الجواليقي: كان يحفظ الكثير مِنْ أشعار العرب، إلَّا أنَّ جنونَهُ منع النَّاس مِنَ الأخذ عنه.

سُئِلَ ابن برهان: كيف تركتَ الرَّبْعِي، وأخذت عَنْ أصحابه مع إدراكك له؟ قال: كان مجنونًا.

وكان مبتلًى بقتل الكلاب، لم يذكر السُّيوطي تاريخ وفاته. يُنظر: بغية الوعاة (ج181/2– 182).

(5) **نقلٌ بلا قلبٍ:** الأصل في قولك: (هذا أَبُوْهُ): (هذا أَبُوْهُ) فاستُثقلَتِ الضَّمَّة على الواو، فنُقلَتْ إلى ما قبلها، وبقيت الواو على حالها. **وأمَّا قلبٌ بلا نقل،** فالأصل في قولك: (رأيتُ أَبَاه): (رأيتُ أَبَوَهُ) فحُرِّكتِ الواو وانفتح ما قبلها، فقُلِبَتْ ألفًا. **وأمَّا النَّقل والقلب** فالأصل في قولك: (مررتُ بأبيه): (مررتُ بأَبَوِهُ) فاستُثقلتِ الكسرةُ على الواو، فنُقلَتْ إلى ما قبلها، فقُلِبَتِ الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. يُنظر: أبو البركات الأنباريُّ، الإنصاف (ص14، 18).

(6) الباء: يقصد بها الَّتي في قولك: (جاء أبوك)، ومعنى كونها حرف الإعراب؛ أي: أنَّ الإعراب واقع عليها، يعني أنَّها مرفوعةٌ بالضَّمَّة الظَّاهرة الَّتي على الباء والواو ناتج عَنْ إشباع الضَّمة.

و(مررتُ بأبَاكَ)- بالألف في حالة الرَّفع والنَّصب والجَرِّ- فيجعلونه اسمًا مقصورًا[1]، ومنه قول الشَّاعر:

إنَّ أَبَاهَـــــا وأَبَـــــا أَبَاهَـــــا

قَـــدْ بَلَغَـــا فـــي المَجْـــدِ غَايَتَاهَـــا[2]

وَرَدَ عَنِ الإمام أبي حنيفة-ﷺ- أنه لمَّا سُئِلَ عَنْ إنسان رَمَى إنسانًا بِحَجَرٍ فَقَتَلَهُ: هل يجبُ عليه القَوَدُ؟ فقال: لا، ولو رماهُ بِأَبَا قُبَيْسٍ[3] - بالألف على هذه اللُّغة- لأنَّ أصله أبَوٌ، فلمَّا تحرَّكتِ الواو وانفتحَ ما قبلها قلبوها ألفًا بعدَ إسكانِها إضعافًا لها، كما قالوا: (عَصًا، وقَفًا)، أصله: (عَصَو وقَفَو).

وقد عَدَّ العيني عبارةَ أبي حنيفة لغةً قائمةً بذاتِها، قال: فعلى لغةِ مَنْ قال: (لا، ولو رَماهُ بِأَبا قُبَيس)[4].

خلاصة القول في هذه المسألة أنَّ النُّحاةَ ذكروا في إعراب الأسماء السِّتَّة أقوالًا كثيرة، أَوْصَلَها المرادي إلى عشرة، يقول: "واعلم أنَّ في إعراب هذه الأسماء السِّتَّة عشرةَ مذاهبَ، قد ذكرتُها في غيرِ هذا المختصرِ، وأقواها مذهبانِ"[5].

وأَوْصَلَها السُّيوطيُّ إلى اثني عشر قولاً[6]؛ وعدَّ الباحثُ أشهرَ تلك الأقوالِ أصلًا للباب، وهو أنَّها معربةٌ بالحروف نيابة عَنِ الحركات، وما دونَها في الشُّهرة خروجًا عَنْ أصل الباب، وهو أنَّها مُعْرَبَةٌ بحركات مقدَّرة في الحروف، وقيل: إنَّها معربةٌ مِنْ مكانين بالحركات والحروف

---

(1) يُنظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ص14).

(2) هذان البيتانِ مِنَ الرَّجز المشطور، ينسبُهما البعضُ إلى أبي النَّجم الفضل بن قدامة العجليِّ، وينسبُهما آخرون إلى رُؤبة بن العَجَّاج، وهو في الجُمَل في النَّحو للفراهيدي (ص238)، والإنصاف (ص14)، وشرح المفصَّل (ج53/1)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج318/1)، وشرح الكافية الشَّافية (ج184/1)، واللَّمْحَة في شرح المُلْحَة (ج169/1)، وأوضح المسالك (ج70/1)، وشرح الأشموني (ج51/1).
الشّاهد: قوله: (أباها) الثَّانية؛ لأنَّها في موضع الجَرِّ بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك فقد جاء بها بالألف على لغة القصر. **والقصر:** التزام الألف مطلَقًا، وجَعْلُ الإعراب بالحركات المقدَّرة على الألف؛ نحو (هذا أَبَاهُ)، و (رأيت أباهُ)، و (مررتُ بأباهُ) .

(3) يُنظر: ابن قُتَيْبَة الدِّينوري، تأويل مُخْتَلِف الحديث (ص134)، والصَّحيح: بأبي قيس؛ لأنَّ الأسماء الخمسة تُجَرُّ بالياء. أبو قُبَيْسٍ: جبلٌ بمكَّةَ. يُنظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ج564/1)

(4) يُنظر: العيني، عمدة القاري (ج15/16).

(5) المرادي، توضيح المقاصد (ج313/1).

(6) السُّيوطيُّ، همع الهوامع (128/125/1).

معًا.

المسألة الخامسة- الرَّفع، النَّصب، والجرُّ على الحكاية:

هذه واحدة مِنَ الحالات الَّتي خرج عنها **الرَّفع**، أو النَّصب **أو الجرُّ** عَنْ أصل الباب، فإذا قال رجلٌ لآخر: (حضر زيدٌ)، قال: (مَنْ زيدٌ؟)، و(رأيتُ زيدًا)، قال: (مَنْ زيدًا؟)، و(سلمت على زيدٍ)، قال: (مَنْ زيدٍ؟) فـ (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء، و(زيدٌ، زيدًا، زيدٍ): في موضع خبره، إلَّا أنَّك غيَّرتَ إعرابهنَّ، فجئت به حكاية لِلَفْظِ القائل؛ ليعلم أنَّك عنه تسألُهُ بعينه؛ لأنَّ الأسماء مشتركةٌ، ولو جئتَ به معربًا على الحقيقة لَجاز أنْ يُتَوَهَّم أنَّك تسألُهُ عن غير مَنْ ابتدأتَ ذكره[1].

جاء في (الكتاب): "اعلم أنَّ أهل الحِجاز يقولون: إذا قال الرَّجل: (رأيتَ زيدًا): (مَنْ زيدًا؟) وإذا قال: (مررتُ بزيدٍ)، قالوا: (مَنْ زيدٍ؟)، وإذا قال: (هذا عبدُ اللهِ)، قالوا: (مَنْ عبدُ اللهِ؟) وأمَّا بنو تميم فيرفعونَ على كلِّ حال، وهو أقيسُ القولينِ"[2].

مِنْ- هنا- يتَّضح أنَّ لغةَ بني تميمٍ، وهي الرَّفعُ على كلِّ حالٍ؛ أي: يقولون: (مَنْ زيدٌ) بالرَّفع، تمثِّل رأس الباب، وأمَّا أهل الحِجاز الَّذين يرفعون وينصبون ويجرُّون على الحكاية فهي خروج عَنْ رأس الباب.

جاء في (الكتاب)- أيضًا: "قال بعضُ العرب: دَعْنا مِنْ تَمْرتانِ، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتانِ، وسمعتُ عربيًّا مرَّةً يقول لرجلٍ سَأَلَهُ فقال: أليس قُرشيًّا؟ فقال: ليس بقرشيًّا، حكاية لقوله، فجازَ هذا في الاسم الَّذي يكونُ عَلَمًا غالبًا على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه؛ وذلك أنَّه الأكثرُ في كلامهم"[3].

وتحدَّثَ ابنُ مالكٍ عَنْ هذه المسألة، يقول: "ومِنَ العرب مَنْ يحكي الاسم النَّكرة مجرَّدةً مِنْ (أيّ) و(مَنْ).

ومنه قول بعضهم: (ليس بقرشيًّا)، رادًّا على مَنْ قال: (إنَّ في الدَّار قرشيًّا)، ومنه قول مَنْ قال: (دعنا من تمرتان)"[4]، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1719/4).

(2) سيبويه، الكتاب (ج413/2). ويُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج395/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج413/2). ويُنظر: العكبري، اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب (ج137/2).

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1721/4).

فَأَجَبْتُ قائِلَ: كَيْفَ أَنْتَ؟ بِصالِحٌ حَتَّى مَلِلْتُ، وَمَلَّنِي عُوَّادي[1]

يُرْوَى بجرِّ (صالح)، وهو واضح، وبرفعه على تقدير (أنا صالح)، ولكنَّ ابنَ النَّاظمِ يرى أنَّ ما ورد في البيت ليس مِنْ قبيل(دعْنا مِنْ تمرتانِ)؛ لأنَّه مِنْ حكاية الجُمَل، لا مِنْ حكايةِ المفرد؛ لأنَّه جوابٌ للاستفهام، وجوابُ الاستفهام لا يكونُ إلَّا جملةً[2].

خلاصةُ البحثِ في هذه المسألة: إنَّ الرَّفع، والنَّصب، والجرَّ على الحكاية له شواهده الَّتي تؤيِّدهُ في الكلام العربيِّ، فلا يحقُّ لأحد التَّقليلُ مِنْ شأنِ هذه الظَّاهرة اللُّغويَّة الَّتي تحدَّثَ عنها النُّحاة.

المسألة السَّادسة- التَّنوين قد يلحقُ الأفعالَ والحروفَ:

التَّنوين لغة:

جاء في (لسان العرب): نوَّن الاسم: أَلْحَقَهُ التَّنوينَ، والتَّنوينُ: أنْ تنوِّنَ الاسمَ إذا أجريتَهُ، تقول: (نوَّنتُ الاسمَ تنوينًا)"[3]، وهو في الأصل مصدر: (نوَّنته)؛ أيْ: أدخلته نونًا، فسُمِّي ما به يُنوِّن الشَّيءَ- أعني النُّون- تنوينًا؛ إشعارًا بحدوثه وعروضه لِمَا في المصدر مِنْ معنى الحدث؛ ولهذا سَمَّى سيبويهِ المصدرَ حدثًا[4].

اصطلاحًا:

التَّنوين: نون ساكنة تثبتْ وصلًا، وتسقط وقفًا[5]؛ أيْ: نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًّا، لغير توكيد[6].

إذن التَّنوين قبول آخر الكلمة للتَّنوين الَّذي هو نون ساكنة زائدة تختصُّ بالأسماء تلحق آخرها لفظًا وتفارقها خطًّا، نحو: (هذا محمدٌ)، و(رأيتُ محمدًا)، و(مررتُ بمحمدٍ). ويُستغنى

---

(1) البيت مِنَ الكامل، لم أعثر له على قائل، وهو في شرح الكافية الشَّافية (ج1721/4)، وشرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك (ص532)، ومغني اللَّبيب (ج214/5)، والمقاصد النَّحويَّة (ج4/ 1721)، وهمع الهوامع (ج3/ 503).

الشَّاهد: (بصالح) أَدْخَلَ الباء على (صالح) وتَرَكَهُ مرفوعًا كما يكون لو لم تدخل عليه الباء.

(2) ابن النَّاظم، شرح ابن النَّاظم (ص532).

(3) ابن منظور، لسان العرب (429/13).

(4) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النَّحو (ص281).

(5) يُنظر: ابن الصَّايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة: (ج155/1).

(6) ابن هشام، أوضح المسالك (ج37/1).

عَنِ النُّون السَّاكنة بتكرار الحركة نفسها.

يقولون في حَدِّ التَّنوين: التَّنوين نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكِّنة.

والصَّواب أنْ يُقال: التَّنوين: إلحاق الاسم نونًا ساكنة؛ لأنَّ التَّنوين مصدر، يُقال: (نوَّنتُ الحرف)؛ أيْ: (ألحقتُه نونًا).

- أقسامُ التَّنوينِ الخاصِّ بالأسماءِ أربعةٌ:

تنوينُ التَّمكين، وتنوينُ التَّنكيرِ، وتنوينُ المقابلةِ، وتنوينُ العِوَض[1]، وذكر الفاكِهي[2] أنَّ أنواعَها سِتَّةٌ على المشهور، وأوصلها إلى عشرة.

1- تنوين التَّمكين: ويسمَّى: تنوين الأَمْكَنِيَّة، وتنوين الصَّرف: وهو اللَّاحقُ للأسماء المعربةِ كـ (زيدٌ) و(رجلٌ)، **وفائدته:** الدِّلالة على خفَّة الاسم وتمكُّنه في باب الاسميَّة؛ لكونه لم يشبهْ الحرفَ فيُبْنَى، ولا الفعلَ فَيُمْنعُ مِنَ الصَّرف[3].

2- تنوين التَّنكير: هو اللَّاحق لبعضِ الأسماءِ المبنيَّةِ، فرقًا بين معرفتِها ونكرتِها، فتقولُ في (مَهْ)، و(صَهْ)، و(سيبويهِ): (مَهٍ)، و (صَهٍ)، و(سِيْبَوَيْهِ)[4].

3- تنوين المُقَابَلة: هو اللَّاحق لجمع المؤنَّث السَّالم في مقابلة النُّون في جمع المذكَّر السَّالم. كـ (مُسْلِمَاتٍ) و (صَالحاتٍ)[5].

4- تنوين عِوَضٍ، وهو قسمان:

أ- ما جيء به عِوَضًا عَنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوْفة، كـ (يومئذٍ) و(حينئذٍ)، ومنه قولُه- تعالى: ﴿**وَأَنتُمْ**

---

(1) يُنْظَرُ: الأُبَّذيُّ، الحدود في عِلْم النَّحو (ص449). والأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج24/1).

(2) جمال الدِّين عبد الله بن أحمد الفاكهي: عالِم بالعربيَّة، مِنْ كتبه (الفواكه الجنيَّة على متمِّمة الأجروميَّة) و(مجيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى)، و(كشف النِّقاب عَنْ مخدرات مُلْحة الإعراب مع شرحها)، واستنبط حدودًا للنَّحو جمعها في كراسة ثُمَّ شَرَحَها، وسمَّاها (الحدود النَّحويَّة)، مَاتَ سنةَ اثنتينِ وسبعينَ وتسعمائة مِنَ الهجرة. يُنظر: الأعلام (ج69/4).

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج14/1)، وأوضح المسالك(ج38/1)، وشرح ابن عقيل (ج17/1)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج24/1)، والتَّعريفات: للجرجانيِّ (ص67)، وشرح الحدود (ص286).

(4) يُنظر: أوضح المسالك (ج38/1)، وابن عقيل (ج17/1)، وشرح التَّصريح (ج24/1)، والتَّعريفات: للجرجانيِّ (ص67)، وشرح الحدود للفاكهي (ص286 – 287).

(5) يُنظر: أوضح المسالك (ج39/1)، وشرح ابن عقيل (ج17/1)، وشرح التّصريح (25/1)، والتَّعريفات: للجرجانيِّ (ص67)، وشرح الحدود للفاكهي (ص288).

﴿حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[1]؛ أيْ: (حينَ إذْ بلغت الروحُ الحلقوم).

ب- عِوَضًا عَنْ غير جُمْلَةٍ، وهذا النَّوع قسمان- أيضًا:

الأوَّل: يكون عِوَضًا عَنْ حرفٍ، مثل: (جَوار)، و(غَوَاشٍ)، فهو عِوَضٌ مِنَ الياء المحذوفة.

والقسم الثَّاني: يكون عوضًا عَنْ اسم؛ وهو اللَّاحق (كُلًّا وبعضًا وأيًّا) عوضًا عمَّا تُضاف إليه، ومنه قولُه- تعالى: ﴿...وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى...﴾[2]، ومنه قولك: (كلٌّ قَائِمٌ)؛ أيْ: (كلُّ إنسان)، فحذف (إنسان) وأتى بالتَّنوين عِوَضًا عنه[3].

رأس الباب والمشهور أنَّ التَّنوينَ علامةٌ مِنْ علاماتِ الأسماء، ولا يلحق إلَّا بها:

يقول السُّهيليُّ عَنِ الحكمة في اختيار (النُّون السَّاكنة) الَّتي تلحقُ الأسماءَ النَّكرة لفظًا دون سائر الحروف: الأصل في الدِّلالة على المعاني الطَّارئة على الأسماء حروف المَدِّ واللِّين، وأبعاضها، وهي الحركات، وأَشْبَهُ الحروفِ بحروف المَدِّ واللِّين (النُّون السَّاكنة)؛ لخفائها وسكونها، وأنَّها مِنْ حروف الزِّيادة، وأنَّهم قد جعلوها مِنْ علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة، واخْتِيْرَتْ علامةٌ لِتَمَكُّنِ الاسم، وتنبيهًا على انفصاله؛ ولذلك لا نجدُ فعلًا منوَّنًا أبدًا، لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده"[4].

لاحظ قوله: (لا نجد فعلًا منوَّنًا أبدًا)، هذا يدلُّ على أنَّ التَّنوين في الأسماء يشكِّل رأس الباب، وأنَّ التَّنوين إذا لَحِقَ الأفعال أو الحروف فإنَّ ذلك يُعَدُّ خروجًا عَنِ الباب.

الخروج عَنِ الباب- غير المشهور- يتمثَّلُ في أنَّ التَّنوين يلحقُ الفعلَ والحرفَ، يقول ابن عقيل: "وظاهر كلام المصنِّف- ابن مالك- أنَّ التَّنوينَ كلَّه مِنْ خواصِّ الاسم، وليس كذلك، بل الَّذي يختصُّ به الاسم، إنَّما هو تنوين التَّمكينِ والتَّنكير والمقابلة والعِوَض، وأمَّا تنوينُ التَّرنُّمِ والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف"[5].

---

(1) [الواقعة: 84].

(2) [الحديد: 10].

(3) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك(ج39/1)، ويُنظر: شرح ابن عقيل (ج17/1)، وشرح الأشمونيِّ (ج31/1)، وشرح التَّصريح (ج25/1)، وشرح الحدود للفاكهي (ص289).

(4) السُّهيليُّ، نتائج الفكر في النَّحو (ص70).

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: (21/1).

1- تنوين التَّرَنُّم: وهو الَّذي يختصُّ بالقوافي[1] المطلقة[2] بدلًا مِنْ حروفِ الإطلاق؛ عوضًا مِنْ مدَّات التَّرنم، ويلحقُها التَّنوين في لغة بني تميم وقيس[3].

التَّرَنُّم: مَدُّ الصَّوت بمدَّةٍ تُجانِسُ حركة الرَّوي، وقول النُّحاة: (تنوين التَّرنم) على حذف مضاف؛ أي: تركُ التَّرنم؛ فإنَّه إذا أرادَ التَّرنمَ أثبتَ حرفَ الإطلاق، وقيل: لا حذف؛ لأنَّ التَّرنم يحصلُ بالنُّون نفسِها؛ لأنَّها حرفٌ أَغَنُّ[4].

أ- تنوينُ التَّرنم الَّذي يلحقُ بالأفعال: وهو مُبْدَلٌ مِنَ الألف، ومنه قول الشَّاعر:

مِـــنْ طَلَـــلٍ كـــالأتْحَمِيِّ أَنْهَجَـــنْ[5]

ومنه قول شاعر آخر:

أقِلِّـــي اللَّـــومَ عـــاذِلَ والعِتـــابَنْ وَقـُولِيْ إنْ أَصَـبْتُ لَقَـدْ أَصَـابَنْ[6]

ب- تنوين التَّرنم الَّذي يلحق الأحرف، ومنه قول الشَّاعر:

أَزِفَ التَّرَحُّـــلُ غَيْـــرَ أَنَّ رِكابَنـــا لَمَّـا تَـزَلْ بِرِحالِنـا وَكَـأَنْ قَـدِنْ[7]

---

(1) القوافي جمع: قافية، وهي على الأصحِّ – رأي الخليل- مِنَ الحرف المتحرِّك قبل السَّاكنين الواقعين في آخر البيت إلى انتهائه. يُنظر: حاشية الصَّبَّان (ج46/1).

(2) القافية المُطْلَقة: ما كان آخرُها حرفَ مَدٍّ (الألف أو الواو او الياء).

(3) يُنظر: الكتاب (ج206/1)، والأصول في النَّحو (ج386/2)، وسر صناعة الإعراب (ج501/1)، ومفتاح العلوم (ص871)، والجنى الدَّاني (ص146)، والمساعد (ج678/2)، والتَّصريح(ج36/1).

(4) يُنظر: شرح المفصَّل (ج33/9)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1427/3)، والتَّصريح (ج35/1)، والأشموني (ج31/1).

(5) هذا بيت مِنَ الرَّجز، للعَجَّاج في ديوانه (ص321)، وهو في الكتاب: (ج207/4)، والأصول في النَّحو (ج387/2)، والخصائص (ج172/1)، وشرح الكافية (ج1428/3)، والجنى الدَّاني (ص146). **الشَّاهد فيه:** (أَنْهَجَنْ) حيث وَصَلَ القافية بتنوين التَّرنم بدلًا مِنَ الألف الَّتي للإطلاق.

(6) البيت مِنَ الوافر، لجرير بن عطيَّة الخطفي، وهو في ديوانه (ص58)، والمفصَّل (ص55)، وأوضح المسالك (ج41/1)، ومغني اللَّبيب (ج277/4). **وجه الاستشهاد:** دخول تنوين التَّرنم على (العتاب)، وهو اسم معرَّف بـ (أل)، وعلى (أصاب)، وهو فعلٌ ماضٍ، ودخول هذا التَّنوين على الاسم والفعل دلالة على أنَّه غيرُ مختصٍّ بالاسم، فلا يكون دليلًا على اسميَّة ما يدخل.

(7) البيت مِنَ الكامل، للنَّابغة الذُّبياني، وهو في ديوانه (ص89)، ومغني اللَّبيب (ج277/4)، وشرح ابن عقيل: (19/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج7/1). **الشَّاهد:** (قَدِنْ) حيث دخل التَّنوين الَّذي للتَّرنم على الحرف، وهو (قد)، فذلك يدلُّ على أنَّ تنوينَ التَّرنم لا يختصُّ بالاسم.

ومنه قول الشَّاعر:

فَهَـــلْ لَهَـــا أَنْ تَـــرُدَّ الخَمْـــسَ هَلَـــنْ[1]

كذلك يدخل تنوين التَّرَنُّم الأسماء، وهو على أنواع:

أ- البدل مِنَ الألف، كقول الشَّاعر:

يَـــا صَـــاحِ مَـــا هَـــاجَ الـــدُّمُوعَ الـــذُّرَّفَنْ[2]

ب- المبدل مِنَ الواو، كقول الشّاعر:

مَتَـــى كَـــانَ الخِيَـــامُ بِـــذي طُلُـــوْحٍ سُـــقِيْتِ الْغَيْـــثَ أَيَّتُهَـــا الخِيَـــامُنْ[3]

ت- المُبْدَلُ مِنَ الياء:

أَيْهَـــاتَ مَنْزِلُنَـــا بِنَعْـــفِ سُـــوَيْقَةٍ كَانَـــتْ مُبَارَكَـــةً مِـــنَ الأَيَّـــامِنْ[4]

2- التَّنوين الغالي: زاده الأخفش[5]، وسمَّاهُ بذلك؛ لأنَّ الغلوَّ الزِّيادةُ، وهو زيادةٌ على الوزن، وسَمَّى الحركةَ الَّتي قبل لحاقِهِ غُلُوًّا، وزعمَ ابنُ الحاجبِ أنَّهُ إنَّما سُمِّيَ غاليًا؛ لقلَّتِهِ، ونفاهُ السَّيرافيُّ، والزَّجَّاج[6]، وهو: يختصُّ بالقافية المقيَّدة، وفائدتُهُ الفرق بين الوقف والوصل[7]،

---

(1) البيت مِنَ الرَّجز، لم أقف له على قائل. وهو في شرح ألفيَّة ابن معطي للقوَّاس (ج206/1). **الشَّاهد:** (هَلَنْ) حيثُ دَخَلَ التَّنوين على الحرف.

(2) البيت مِنَ الرَّجز، للعَجَّاج، وهو في ديوانه (ص221)، والكتاب (ج207/4)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج1/ 158)، والجنى الدَّاني (ص146).

الشّاهد فيه: (الذُّرَّفَنْ) حيث وصل القافية بتنوين التَّرنِم بدلًا مِنَ الألف الَّذي للإطلاق.

(3) البيت مِنَ الوافر، لجرير بن عطيَّة الخَطْفي، وهو في ديوانه (ص416)، والكتاب (ج206/4) واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج159/1)، والجنى الدَّاني (ص174)، وشرح الأشموني (ج22/4).

الشّاهد فيه: (الخيامُنْ) حيث وصل القافية بتنوين التَّرنِم بدلًا مِنَ الواو الَّتي للإطلاق.

(4) البيت مِنَ الكامل، لجرير، لم أعثر عليه في ديوانه، وهو في الكتاب(ج206/4)، والأصول في النَّحو (ج386/2)، والأستراباذيُّ، شرح شافية ابن الحاجب (ج234/4)، واللَّمحة في شرح المُلْحة (ج160/1).

اللُّغة: (أَيْهَاتَ): لغة في (هيهاتَ)؛ ومعناه: البُعْد. والنَّعْف: المكان المرتفع. وسويقة: اسم موضع. و(كانت مباركة)؛ أيْ: كانت تلكَ الأيامُ الَّتي جمعتْنا ومَنْ نُحِبُّ؛ فأضمرها ولم يُجْرِ لها ذكر.

الشّاهد فيه: (الأيَّامِنْ) حيث وصل القافية بتنوين التَّرنِم بدلًا مِنَ الياء الَّتي للإطلاق.

(5) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: (ج20/1).

(6) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل (ج34/9)، والمراديُّ، الجنى الدَّاني (ص147- ص 148).

(7) القافية المقيَّدة: ما كان رويُّها ساكنًا. يُنظر: السَّكاكي، مفتاح العلوم (ص572).

واستعماله أقلُّ مِنْ استعمالِ تنوين التَّرنُّمِ، ويأتي كثيرًا في الشِّعر وفي غيره، لكنَّ الأصلَ في التَّنوين الغالي هو أنْ يكونَ زيادةً على الكلامِ؛ ولذلك سُمِّيَ غاليًا؛ لأنَّ الغُلُوَّ هو الزِّيادةُ، وهذا النَّوع ليس له أمثلةٌ كثيرةٌ[1].

أ- **التَّنوين الغالي الَّذي يلحق الأفعال**، ومنه قول الشَّاعر:

أَحــارِ بْــنَ عَمْــرٍو كَــأَنِّي خَمِــرْنْ وَيَغْـدو عَلــى المَـرْءِ مــا يَـأْتَمِرْنْ[2]

ب- **التَّنوين الغالي الَّذي يلحق بالأحرف**، ومنه قول الشَّاعر:

قالَـتْ بَنَـاتُ العَـمِّ يـا سَـلْمَى وَإِنْـنْ كــانَ فَقيــرًا مُعْـدَمًا قالَــتْ وَإِنْــنْ[3]

ويدخلُ هذا النَّوعَ مِنَ التَّنوينِ على الأسماءِ- أيضًا- كما يدخلُ على الأفعال والحروف، ومِنْ شواهدِ دخولِهِ على الأسماءِ، قول الشَّاعر:

وَقــاتِمِ الأَعْمــاقِ خــاوي المُخْتَــرَقَنْ مُشْــتَبَهِ الأَعْــلامِ لَمَّــاعِ الخَفَــقْ[4]

يقول ابن هشامٍ عَنْ تنوينَيِ التَّرنُّم والغالي: "والحقُّ أنَّهما نونانِ زِيدَتَا في الوقف"[5]، وعلَّق الفاكهيُّ الَّذي نَسَبَ إلى ابن مالك وابنه قولهما: "والحقُّ أنَّهما نونان لا تنوينان"، بقوله: "وهو ظاهرٌ لعدمِ صدقِ التَّنوين عليهما، وتسميتهما تنوينًا مجازٌ، لا حقيقةٌ"[6].

الخلاصة: التَّنوين نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ، تلحقُ آخرَ الأسماءِ لفظًا، لا خطًا ولا وقفًا، وهناك تنوين

---

(1) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج/278- 280).

(2) البيت مِنَ المتقارب، لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص105) دار المعرفة، والمقتضب (ج4/ 234)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج280/1)، وشرح الأشموني (ج29/1)، وهمع الهوامع (ج518/2)، وحاشية الصَّبَّان (ج48/1). **الشَّاهد:** (يأتمرن)، **وجه الاستشهاد:** الأصل (يأتمر) فعل لحقه التَّنوين الغالي.

(3) البيت مِنَ الكامل، لرؤبةَ بن العَجَّاج، وهو في ديوانه (ص188)، وأوضح المسالك (ج42/1).
الشَّاهد: (إنن، إنن). **وجه الاستشهاد:** دخول التَّنوين على (إنْ)، وهي حرفٌ دونَ خِلافٍ، ولُحُوقُ التَّنوين بهذا الحرفِ في العَروضِ والقافية دليلٌ على أنَّ التَّنوينَ الغالي لا يختصُّ بالاسمِ.

(4) البيتان مِنَ الرَّجز، لرؤبة بن العَجَّاج، وهما في ديوانه (ص104)، والكتاب (ج210/4)، والأصول في النَّحو(ج389/2)، والمفصَّل (ص456)، شرح الكافية الشَّافية (ج1429/3).
الشَّاهد فيه: قوله (المخترقن)، حيثُ أدخلَ عليه التَّنوينَ مع اقترانِهِ بـ (أل)، ولو كان هذا التَّنوينُ ممَّا يختصُّ بالاسم لم يَلْحَقْ الاسمَ المقترن بـ (أل). يُنظر: شرح ابن عقيل (ج20/1).

(5) ابن هشام، أوضح المسالك (ج43/1).

(6) الفاكهي، شرح الحدود (ص285).

التَّرنُّمِ، والتَّنوينُ الغالي، هذانِ النَّوعانِ لا يختصَّانِ بالأسماءِ، بل يدخلُ تنوينُ التَّرنُّمِ على الأسماءِ، وعلى الأفعالِ، وعلى الحروفِ، وهذا يمثِّلُ الخروج عَنِ الباب.

جاء في (النَّحو الوافي): "الاسم المعرب قسمان: قسم يدخله نوع أصيل مِنَ التَّنوين، لا يدخلُ غيرَ هذا القِسْمِ، ولا يفارقُهُ في حالاتِ إعرابِهِ المختلفة، وقِسْمٌ لا يدخلُهُ هذا النَّوعُ الأصيلُ مِنَ التَّنوين، ويمتنعُ وجودُهُ فيه"[1].

ويقول الجُزُولي في (مقدِّمَتِهِ) عَنْ فائدة التَّنوين: "وفائدته الدِّلالة على أنَّ ما هو أصل في نفسِهِ باقٍ على أصالتِهِ، والفعلُ والحرفُ ليسَا أصلينِ في أَنْفُسِهما، فلا يدخلُهما التَّنوين"[2].

ويَخْلصُ الباحثُ إلى أنَّ عدمَ لحاق التَّنوين بالفعلِ أو بالحرف يعدُّ أصلَ هذا الباب، وإذا لحقَ التَّنوينُ بالفعل أو بالحرف فإنَّ ذلك يعدُّ خروجًا عَنْ أصل الباب.

المسألة السَّابعة- التَّنوين علامة للانفصال، وليس للتَّمكين:

رأس الباب: مِنْ أنواع التَّنوين تنوين التَّمكين، يدلُّ على تمكُّن الاسم في الاسميَّة، يقول المرادي: "وأقسام التَّنوين عند سيبويه خمسةٌ: **الأوَّل:** تنوين التَّمكين، وهو اللَّاحق للاسم المُعْرَب المُنْصَرف"[3].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ فيما ذَهَبَ إليه السُّهيليُّ الَّذي عَدَّ التَّنوين علامةً للانفصال، يقول في (أماليه): "وليسَ دخولُ التَّنوينِ في الأسماء علامةٌ للتَّمكين- كما ظنَّه قوم- فإنَّ العربَ لا تريدُ أنْ تُشْعِرَ المخاطبَ بتَمَكُّن اسم، ولا- أيضًا- التَّمكُّن يحتاجُ إلى بيانه وإعلام المخاطب به"[4].

ويعلِّل السُّهيليُّ لصحَّة ما ذَهَبَ إليه بقوله: "وممَّا يدلُّ على أنَّ التَّنوين ليس هو علامةً للتَّمكين، وإنَّما هو علامةٌ للانفصال قولهم: (حينئذٍ، ويومئذٍ)، فنوَّنوا لمَّا أرادوا فصلَ (إذ) عَنِ الجملة، وتركوا التَّنوينَ حينَ قالوا: (إذ زيدٌ قائمٌ) لمَّا أضافوا الظَّرف إلى الجملة، وليس في الدُّنيا اسمٌ أقلُّ تمكينًا مِنْ (إذ)، ولا أشبهُ منها بالحروف، وقد تكون حرفًا محضًا"[5].

---

(1) عباس حسن، النَّحو الوافي: (ج4/200، 202). مِنَ التَّنوين ما هو أصيلٌ، وينحصر في أربعة أنواع سبق توضيحها، وهي: تنوين الأمكنيَّة، وتنوين التَّنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العِوَض، وما هو غيرُ أصيل؛ كتنوين الضَّرورة الشِّعريَّة، وتنوين التَّرنيم، والتَّنوين الغالي، وقد تَمَّ توضيحها.

(2) الجُزُولي، المقدِّمة الجُزُوليَّة في النَّحو (ص8).

(3) المرادي، الجنى الدَّاني (ص144).

(4) ينظر: السُّهيلي، أمالي السُّهيلي (ص25).

(5) ينظر: المرجع السَّابق، ص25.

والباحث يعتقدُ أنَّ السُّهيليَّ خَلَطَ بين نوعين مِنْ أنواع التَّنوين **الأوَّل:** تنوين التَّمكين، **والآخر** هو تنوين العِوَضِ، فهو يعدُّ التَّنوينَ علامةً للانفصال، وليس علامةً للتَّمكين، وتجدُهُ يدلِّل على رأيه بمثال مِنْ تنوينِ عوض الجملة، وهو (حينئذٍ)، و(يومئذٍ).

ويمكن للباحث أنْ يعدَّ تنوينَ التَّمكين أصلًا لأنواع التَّنوين الأخرى على اختلاف أنوعها، ومنها تنوين العِوَض؛ ذلك لأنَّ تنوين التَّمكين ما سُمِّي بذلك إلَّا لأنَّه يمكِّنُ الاسم في الاسميَّة، يقول ابن هشام عَنْ فائدة هذا النَّوع مِنَ التَّمكين: "تنوين التَّمكين: وفائدته الدِّلالة على خِفَّة الاسم وتمكُّنه في باب الاسميَّة؛ لِكونه لم يشبه الحرف فيُبنَى، ولا الفعل فيُمنَع مِنَ الصَّرف"[1].

يُسْتَدَلُّ بقوله (باقٍ على أصالته) أنَّ تنوين التَّمكين أصل الباب، وتنوين العوض يعدُّ خروجًا عَنْ هذا الأصل؛ لأنَّ الَّذي يمكِّن في الاسميَّة ليس كالَّذي يُعَوَّضُ به عَنْ شيء كأنْ يكون عوضًا عَنْ حرف أو جملة.

ومِنْ أنواع التَّنوين الَّتي خرجتْ عَنِ الأصل ما يُعرَف بالتَّنوين الشَّاذ، وهو الَّذي يظهر على اسم الإشارة (هؤلاءٍ)، خارجًا عَنْ أقسام التَّنوين كما يقول المرادي؛ لذلك سمَّاه بعضُهم بهذا الاسم، في حين عدَّهُ ابنُ مالكٍ نونًا زيدتْ في آخر (هؤلاء) وليس بتنوين[2].

وممَّا يدلِّل على أنَّ تنوينَ التَّمكينِ أصلٌ لأنواع التَّنوينِ الأخرى ما جاء في(توضيح المقاصد): "مذهب المحقِّقين أنَّ الصَّرف هو التَّنوين المذكور؛ أعني: تنوين التَّمكين وحدَهُ، وتخصيص تنوين التَّمكين بالصَّرف هو المشهور، وقد يُطْلَقُ على غيره من تنوين التَّنكير والعَوِضِ والمقابلة– صرفًا"[3].

وجاء في (شذور الذَّهب): "الأصل في الأسماء أنْ تكون منصرفة؛ أعني منونةً تنوينَ التَّمكين، وإنَّما تخرجُ عَنْ هذا الأصل اذا وُجِدَ فيها علَّتان مِنْ عِلَلٍ تسع أو واحدةٍ منها تقومُ مقامَهما"[4].

الخلاصة: إنْ كان أحدُ النُّحاة، وهو السُّهيليُّ قد انفردَ برأيه مِنْ بين آراء النُّحاة، حين ذَهَبَ إلى أنَّ التَّنوين في الأسماء هو تنوينُ انفصال، لا تنوينَ تمكين، فهذا لا يعدُّ حجَّة على

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك (ج38/1).

(2) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص149).

(3) المرادي، توضيح المقاصد (ج1189/3).

(4) ابن هشام، شذور الذَّهب (ص587).

آراء جمهور النُّحاة، ومع ذلك يبقى رأيُهُ رأيًا شخصيًّا، خَرَجَ به عَنِ المشهور وعَنْ أصل الباب.

المسألة الثَّامنة – الصَّرف[1] في الأسماء أصل، والمنع مِنَ الصَّرف[2] خروج عَنِ الأصل:

أصل الباب يتمثَّلُ في أنَّ الصَّرف (التَّنوين) في الأسماء أصلٌ، جاء في (أسرار العربيَّة): "إنْ قيل: فَلِمَ لَمْ يَمْتَنِعِ الصَّرف بعلة واحدة؟ قيل: **لأنَّ الأصل في الأسماء الصَّرف**، ولا تَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرف بعلَّة واحدة؛ **لأنَّها لا تقوى على نقله عَنْ أصله**، إلَّا أنْ تكونَ العلَّةُ تقومُ مقامَ علَّتين؛ فحينئذٍ تُمْنَعُ مِنَ الصَّرف بعلَّةٍ واحدةٍ؛ لقيام علَّةٍ مقامَ علَّتينِ"[3].

والنُّحاةُ يقسِّمونَ الاسم إلى متمكِّن وغير متمكِّن، وأنَّ المتمكِّن ينقسمُ إلى متمكِّن أمكن ومتمكِّن غير أمكن، والمتمكِّن الأمكن: هو الاسم الَّذي لا يشبهُ الفعلَ ولا الحرف، وهو الاسم المعرب المصروف؛ أيْ: الَّذي يقبلُ التَّنوين حينَ يكونُ نكرةً؛ ولذلكَ يُسَمَّى هذا التَّنوينُ تنوينَ التَّمكين، جاء في (توضيح المقاصد): "فتنوين التَّمكين نحو: (زيد، ورجل)، وهو اللَّاحق للاسم المُعَرَّف المنصرف إشعارًا ببقائه على أصالتِهِ"[4].

فتنوين التَّمكين، وتنوين التَّمَكُّن، وتنوين الأمكنيَّة، وتنوين الصَّرف، هذه أربعة أسماء لمسمًى واحد.

والخروج عَنْ أصل الباب يتمثَّلُ في منع بعض الأسماء مِنَ الصَّرف كما تنصُّ كتبُ النُّحاة، ويرى ابن مالك أنَّ الصَّرف أصلٌ، بخلاف منع الصَّرف، فإنَّه خروج عَنِ الأصل[5].

وخلاصة القول في هذه المسألة: الصَّرف هو تنوين التَّمكين، وهو الَّذي يلحق الأسماء المعربة ليدلَّ على تمكُّنِها في باب الاسميَّة، فهو لا يشبهُ الحرف فيُبْنَى، ولا يشبهُ الفعلَ فيُمْنَعُ مِنَ الصَّرف، فالاسم إذن قسمان: إمَّا مبنيٌّ، وهو غير المتمكِّن، وإمَّا معرب، وهو المُتَمَكِّن، وهذا قسمان– أيضًا– متمكِّن أمكن: وهو المعرب المنصرف الَّذي يدخله الجَرَّ والتَّنوين، ومتمكِّن غير أمكن، وهو المعرب الممنوع مِنَ الصَّرف؛ أيْ: الَّذي لا يدخلُهُ تنوين الصَّرف فقط، وقيل:

---

(1) الاسمُ الَّذي لا يَنْصرفُ (ويُسمَّى الممنوعَ مِنَ الصرف– أيضًا–) هو ما لا يجوزُ أنْ يلحقَهُ تنوينٌ ولا كسرةٌ.

(2) عرَّف بعضُ النُّحاة الممنوع مِنَ الصَّرف بقوله: هو الَّذي أُشْبِهَ الفعلَ في وجودِ علَّتين فرعيَّتين، إحداهما ترجع إلى اللَّفظ والأخرى ترجع إلى المعنى أو وُجِدَ فيه علَّة واحدة تقومُ مقامَ العلَّتين. يُنظر: الحازمي، فتح ربِّ البريَّة في شرح الآجروميَّة (ج188/1).

(3) ابن الأنباريِّ، أسرار العربيَّة (ص162).

(4) المرادي، توضيح المقاصد (ج276/1).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1453/3).

الممنوع مِنَ الصَّرف ممنوع مِنْ شيئين: مِنَ التَّنوين ومِنَ الجَرِّ بالكسرة- معًا.

وهذه الأخيرةُ نقطةُ خلاف بين النُّحاة: فمَنْ جعل الممنوعَ مِنَ الصَّرف ممنوعًا مِنَ التَّنوين والجَرِّ معًا فعنده أنَّه رجع إلى أصله فهو مصروف، ومَنْ قال: إنَّه ممنوع مِنَ الصَّرف فقط، جعله ممنوعًا مِنَ الصَّرف حُكْمًا؛ لأنَّه ممنوع مِنَ الصَّرف الَّذي هو التَّنوين، والتَّنوين غير موجود، ووجود الكسرة لا يستلزم صرفه، والأصحُّ أنَّه ممنوع[1].

المسألة التَّاسعة- الاسم الْمُضَاف إِلَى يَاء الْمُتَكَلِّم لا يوصف بأنَّه مُعْرَبٌ ولا مبنيٌّ:

أصل الباب: لَيْسَ فِي الْكَلَام كلمة لَا معربة وَلَا مَبْنِيَّة، فطبيعة التَّقسيم تقتضي أنْ تكون الكلمة إمَّا معربة وإمَّا مبنيَّة، هذا هو الأصل المشهور بين النُّحاة والدَّارسين.

والمضاف إلى ياء المتكلِّم، نحو: قولك: (حضر أبي، ورأيتُ صديقي، وسلَّمتُ على خالي)، يُعرب بعلامة مقدَّرة مَنَعض مِنْ ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة ياء المناسبة.

الخروج عَنِ الأصل: وهو غير مشهور بين النُّحاة والدَّارسين؛ أيْ ذهب البعضُ إلى القول به، فَقَالُوا فِي المُضاف إلى ياء المُتكَلِّم نَحْو(غلامي، وداري): إنَّه لا مُعربٌ ولا مَبْنيٌّ، يقول ابن جِنِّيْ في (باب في الحُكْمِ يقف بين الحكمين): "كسرةُ ما قبل ياء المتكلِّم في نحو: (غلامي) و(صاحبي)، هذه الحركةُ لا إعرابٌ ولا بناء"[2].

ويعلِّل ذلك الحُكْمَ بقوله: "أمَّا كونُها غيرَ إعرابٍ؛ فلأنَّ الاسم يكونُ مرفوعًا ومنصوبًا، وهي فيه، نحو: (هذا غلامي)، و(رأيت صاحبي)، وليس بين الكسر وبين الرَّفع والنَّصب في هذا ونحوه نسبةٌ ولا مقاربةٌ، وأمَّا كونُها غيرَ بناء فلأنَّ الكلمةَ معربةٌ متمكِّنةٌ، فليست الحركة- إذن- في آخرها ببناء، أَلَا ترى أنَّ (غلامي) في التَّمكُّن واستحقاق الإعراب كـ (غلامك) و(غلامهم) و(غلامنا)"[3].

فالَّذينَ قالوا: إنَّ الكلمة إمَّا معربة وإمَّا مبنيَّة أراهم يعتمدونَ على أَنَّ القِسْمَة تقضي بانحصار هذا المعنى فِي القسمينِ المَذْكُورينِ: الإعراب أو البناء، فالمعرب هُوَ الَّذي يتغيَّر آخِره بتغير العامِل والوظيفة، والمبنيُّ مَا لزم آخِره حالة واحدة، والمعرب والمبنيُّ ضدَّان لا واسِطَة

(1) يُنظر: الحازمي، فتح ربِّ البريَّة في شرح (ج186/1).
(2) ابن جِنِّيْ، الخصائص (ج358/2).
(3) المرجع السَّابق، ج358/2.

بينهما، فلا يصحُّ لأحدٍ وَصْفَ كلمةٍ (ما) بأنَّها لا معربة ولا مبنيَّة في الوقت نفسه.

أمَّا ابنُ الشَّجريُّ فيرى في حركة الاسم المُضاف إلى ياء المُتكلِّم أنَّها حركةُ بناء، كحركة التقاء السَّاكنين في نحو قوله- تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء . . .﴾[1]، وإنْ كانتْ في كلمة معربة، ويري أنَّ كلَّ حركةٍ لم تحدثْ عَنْ عامل فهي حركة بناء[2].

كما حَكَمَ أبو عليٍّ الفارسيُّ في (التَّكْمِلَة) بأنَّ حركة التقاء السَّاكنين حركة بناء، يقول: "وحركات أواخر هذه المبنيَّة، نحو حركة التقاء السَّاكنين في: (ارْدُدِ القومَ)"[3].

وبناءً على كلام ابن جِنِّيْ الَّذي احْتَجَّ بِأنَّ المُضاف إلى ياء المُتكَلِّم ليس بمعرب، إذْ لو كان معربًا لظهرت فيه حركات الإعراب؛ لأنَّه يقبلُ الحركةَ، وليس بمبنيٍّ إذْ لا عِلَّةَ للبناء فيه، فلزم أَنْ يَنْتفي الوصفان؛ فإنَّ الباحثَ يؤيِّدُ الفكرةَ القائلة: إنَّ الاسمَ المضافَ إلى ياء المُتكلِّم مُعربٌ، لَكِنَّ علامةَ الإعرابِ لا تظهرُ في الحالات الثَّلاث؛ وذلك لأنَّ موضع هذه الحركات مشغول بحركة الكسرة الَّتي تناسب ياء الإضافة، فلو ظهرتْ واحدةٌ مِنَ الحركات الثَّلاث لَمَا ناسب ذلك الياء الَّتي بعد الاسم، تمامًا كَمَا يُسْتَثْقَلُ ظهور الضَّمة أو الكسرة على اليَاء فِي الاسم المنقوص، وكما يتعذَّرُ ظهور الضَّمَّة أو الفتحة أو الكسرة على الألف فِي الاسم المقصور، ولم يمْنَعْ ذلك مِنْ بقائِهِ معربًا؛ لأنَّه أصلٌ قبل الإضافة وصارَ بعد الإضافَةِ وكأنَّ فيه نوعًا مِنَ الإضمار، ومِثْلُ ذلك تَحَرُّك السَّاكِن الأوَّل لالتقاء السَّاكنين حَرَكَة بِنَاء، كَقَوْلِك: (لم يهزَّنا الزِّلزال)، فالفعل المضارع مجزوم وعلامة جزمه السُّكون المقدَّر، منع مِنْ ظهوره حركة التقاء السَّاكنين. هذا والله- تعالى- أعلى وأعلم.

المسألة العاشرة- (الرَّحمن، الرَّحيم) مِنَ البسملة فيها عدَّة أوجه مِنَ الإعراب:

المشهور بين الدَّارسينَ أنَّهما يعربانِ نعتينِ لاسم الجلالة، مجروران وعلامة جرِّهما الكسرة الظَّاهرة ، وهذا هو الرَّاجح؛ أيْ: أنَّهما متبوعان، جاء في (تفسير القرآن العظيم): "زَعَمَ بعضُهم أنَّ (الرَّحيم) أشدُّ مبالغةً مِنَ (الرَّحمن)؛ لأنَّه أُكِّد به، والتَّأكيدُ لا يكونُ إلَّا أقوى مِنَ المؤكَّد، والجواب أنَّ هذا ليس مِنْ باب التَّوكيد، وإنَّما هو مِنْ باب النَّعت بعد النَّعت، ولا يلزم

(1) [آل عمران: 28].
(2) ابن الشَّجريِّ، أمالي ابن الشَّجريِّ (ج4/1).
(3) أبو عليٍّ الفارسيُّ، التَّكْمِلَة (ص186).

فيه ما ذكروه"[1]، ويقول أبو حيَّان: "الرَّحمن صفة (الله) عند الجماعة"[2].

وغير المشهور أنَّ (الرَّحمن) متبوعٌ لا تابعٌ، يقول ابن مالك: إنَّ (الرَّحمن) عَلَمٌ؛ لكثرةِ وقوعه في القرآن متبوعًا لا تابعًا، فيُعْرَبُ بدلًا مِنْ اسم الجلالة مجرورًا وعلامة جرِّه الكسرة الظَّاهرة على آخره، و(الرَّحيم) نعت له- أيضًا- وهذا القول له وجاهتُهُ، وإعراب هذين الاسمين بالجرِّ هكذا أمثل مِنْ غيره[3].

ومِنَ الوجوه غير المشهورة أنَّ كلمة (الرَّحمن) مرفوعة على القَطْعِ، فتكون خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (هو)، وبناءً على ذلك تُعرب (الرَّحيم) نعتًا مرفوعًا.

ومِنَ الوجوه غير المشهورة أنَّ كلمةَ (الرَّحمن) منصوبةٌ على المدح، فتكون منصوبة بفعل محذوف تقديره (أمدح)، أو منصوبة على الاختصاص بفعل تقديره (أخصُّ)، وعلى هذا الإعراب، وبناءً على ذلك تُعرَبُ (الرَّحيم) نعتًا منصوبًاز

يقول أبو حيَّان: "وقرأ زيدٌ بن عليٍّ وطائفة (رَبَّ العالمين) بالنَّصب على المدح، وهي فصيحةٌ لولا خَفْضُ الصِّفات بعدها، وضُعِّفَتْ إذ ذاك، على أنَّه حُكِيَ في قراءة زيدِ بن عليٍّ أنَّه قرأ (رَبَّ العالمينَ، الرَّحمنَ الرَّحيمَ) بنصب الثَّلاثة، فلا ضَعْفَ إذ ذاك"[4].

ومِنَ الوجوه غير المشهورة أنَّ كلمة (الرَّحمن) تُعرب نعتًا مجرورًا، وتُعرَبُ (الرَّحيم) إمَّا على المدح أو الاختصاص فتكون مفعولًا به لفعل محذوف تقديره أمدح أو أخصُّ، وإمَّا على القطع فتكون في محلِّ رفع خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (هو).

وكلُّ الوجوه السَّابقة الذِّكر يستسيغُها الاستعمال اللُّغوي، وأرجحُها الوجهانِ الأوَّل والثَّاني؛ لإجماع القُرَّاء على جرِّ الصِّفتين (الرَّحمن، الرَّحيم) على التَّبعيَّة، قال- تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾[5].

وعدَّ ابنُ هشامٍ قولَ (الأعلم) و(ابن مالك) القولَ الحقَّ عندما ذَهَبَا إلى أنَّ (الرَّحمن) ليس بصفة، بل عَلَمًا... ويَنْبني على علميَّتِهِ أنَّه في البسملة ونحوها بدلٌ لا نعتٌ، وأنَّ (الرَّحيم)

---

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج126/1).
(2) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج30/1).
(3) الخضري، حاشية الخضري (ج6/1).
(4) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط (ج34/1).
(5) [النَّمل: 30].

بعدَهُ نعتٌ له، لا نعت لاسم الله – سبحانه وتعالى– إذ لا يتقدَّم البدل على النَّعت، ثُمَّ قال: وممَّا يوضِّح لك أنَّه غيرُ صفةٍ مجيئُهُ كثيرًا غيرَ تابعٍ، نحو قوله – تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ ۝١ عَلَّمَ الْقُرْآنَ**﴾[1]، وقوله – تعالى: ﴿**قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ . . .**﴾[2]، وقوله– تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ . . .**﴾[3][4].

وردَّ السُّهيليُّ البدليَّة في البسملة، جاء في (الدُّرِّ المصون): ذَهَبَ الأعلم الشَّنْتَمَريُّ إلى أنَّ (الرَّحمن) بدلٌ مِنْ اسمِ (الله)، لا نعت له، وذلك مبنيٌّ على مذهبِهِ مِنْ أنَّ (الرَّحمن) عندَهُ عَلَمٌ بالغَلَبَة، واستدلَّ على ذلك بأنَّه قد جاء غيرَ تابعٍ لموصوف، وقد رَدَّ عليه السُّهيليُّ بأنَّه لو كانَ بدلًا لَكانَ مُبَيِّنًا لِمَا قبله، وما قبله – وهو الجلالة – لا يفتقر إلى تبيين؛ لأنَّها أَعْرَفُ الأعلام[5].

المسألة الحادية عشرة – النَّصبُ بالكسرة والجَرُّ بالفتحة:

رأسُ البابِ يتمثَّلُ في أنَّ علامةَ النَّصب الأصليَّة الفتحة، وعلامة الجَرِّ الأصليَّة الكسرة، جاء في (شذور الذَّهب): أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ في اسمٍ وفعلٍ، وجَرٌّ في اسمٍ، وجزمٌ في فعلٍ، فَيُرْفَعُ بضمَّةٍ، ويُنْصَبُ بفتحةٍ، ويُجَرُّ بكسرةٍ، ويُجْزَمُ بحذفِ حركةٍ، ولهذه الأنواعِ الأربعةِ علاماتٌ تدلُّ عليها، وهي ضربانِ: **علاماتُ أصولٍ، وعلامات فروع**، فالعلاماتُ الأصولُ أربعةٌ: الضَّمَّة للرَّفع، والفتحةُ للنَّصب، والكسرة للجَرِّ، وحذفُ الحركةِ للجزم[6].

الخروج عَنِ الباب يتمثَّل في أنَّ جَمْعَ المؤنَّثِ السَّالمِ يُنْصَبُ بالكسرة، نحو قولك: (حقَّقَ الإنسانُ إنجازاتٍ)، والممنوع مِنَ الصَّرف يجرُّ بالفتحة، نحو قولك: (أنا مِنَ فلسطينَ)، إلَّا إذا كان معرَّفًا بـ (أل)، مثل: (صليتُ في المساجدِ)، أو مضافًا، نحو: (صليت في مساجدِ القرية)– هنا– يعود إلى أصل بابه، وهو الجَرُّ بالكسرة.

يقول ابن هشام: "الباب الخامس ممَّا **خَرَجَ عَنِ الأصل** ما لا ينصرف، وهو ما فيه

---

(1) [الرَّحمن: 1– 2].

(2) [الإسراء: 110].

(3) [الفرقان: 60].

(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج5/410– 413).

(5) يُنظر: السَّمين الحلبيُّ، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج1/30).

(6) يُنظر: ابن هشام، شذور الذَّهب (ص45).

علتان فرعيَّتان مِنْ عِلَلٍ تسعٍ أو واحدةٍ منها تقومُ مقامَها"[1].

ولم يقف الأمر عند هذا الحَدِّ، بل ذكر ابن هشام أنَّ الأبوابَ الَّتي خرجتْ عَنْ بابها سبعةٌ، خمسة في الأسماء واثنتانِ في الأفعال.

الباب الأوَّل– باب الأسماء السِّتَّة: فإنَّها تُرْفَعُ بالواو نيابةً عَنِ الضَّمَّة، وتُنْصَبُ بالألف نيابة عَنِ الفتحة، وتُجَرُّ بالياء نيابة عَنِ الكسرة[2].

الباب الثَّاني– المثنى: فإنَّه يُرْفَعُ بالألف نيابة عَنِ الضَّمة، ويُجَرُّ وينصب بالياء نيابة عَنِ الكسرة والفتحة، وحملوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ: لفظين بشرط ولفظين بغير شرط، فاللَّفظان اللَّذان بشرط: (كلا، وكلتا)، وشرطهما أنْ يكونا مضافين إلى الضَّمير، واللَّفظان اللَّذان بغير شرط (اثنان، واثنتان)[3].

والباب الثَّالث– جمع المذكر السَّالم: فإنَّه يُرْفَعُ بالواو ويُجَرُّ ويُنْصَبُ بالياء، وحملوا عليه في ذلك ألفاظًا، منها: (أولو)، و(عشرون وأخواته إلى التِّسعين)، و(أهلون)، و (وابلون)، وهو جمع لـ (وابل) وهو المطر الغزير، و(أَرَضون) بتحريك الرَّاء ويجوز إسكانها. ومنها (سنون وبابه)، وهو كلُّ اسمٍ ثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُهُ وعُوِّضَ عنها هاءً[4].

الباب الرَّابع– ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين: فإنَّه يُنْصَبُ بالكسرة نيابةً عن الفتحة[5]. (جمع المؤنَّث السَّالم وما أُلحق به مثل: (أولات، وأذرعات).

الباب الخامس– ما لا ينصرف: وسبقت الإشارة إليه.

السَّادس– الأمثلة الخمسة: وحكمها أنَّها ترفعُ بثبوتِ النُّون نيابةً عَنِ الضَّمَّة وتُجْزَم وتُنْصَب بحذفِها نيابةً عَنِ السُّكون والفتحة[6].

---

(1) يُنظر: ابن هشام، شذور الذَّهب، ص52.

(2) يُنظر: ابن هشام، شذور الذَّهب (ص46). ولإعرابها هذا الإعراب **شروط ثلاثة:** وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة، **أحدها:** أن تكون مفردة، فلو كانت مثناة أُعْرِبَتْ بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا، **والثَّاني** أنْ تكون مكبَّرة، فلو صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ بالحركات. **الثَّالث:** أنْ تكون مضافة، فلو كانت مفردةً غيرَ مضافةٍ أُعْرِبَتْ – أيضًا– بالحركات.

(3) يُنظر: المرجع السَّابق، ص48.

(4) يُنظر: المرجع نفسه، ص49.

(5) يُنظر: المرجع نفسه، ص50.

(6) يُنظر: المرجع نفسه، ص55.

السَّابع– الفعل المعتلُّ الآخر: يقول ابن هشام: "وأقول: هذا خاتمةُ الأبواب السَّبعة الَّتي خرجتْ عَنِ القياس، وهو الفعل المضارع الَّذي آخره حرفُ علَّةٍ، فإنَّه يُجْزَمُ بحذف الحرف الأخير نيابة عَنْ حذف الحركة"[1].

(1) ابن هشام، شذور الذَّهب، ص81.

المبحث الثَّالث: أحكام تتعلَّق بالعدد

خصَّ الباحثُ العددَ بمبحث خاصٍّ؛ لِمَا له مِنْ أهميَّة في الاستعمال اللُّغويِّ، لا سيَّما أنَّ الكثيرينَ مِنْ طلابِ العِلْمِ والمثقفينَ يُخطئونَ في استعمالاتِهِ المختلفة، فأَحْبَبْتُ أنْ أُسَلِّطَ الضَّوءَ على عددٍ مِنَ المسائلِ الَّتي مِنْ شأنِها توضيحُ الكثير مِنَ الأحكامِ الَّتي تَخُصُّ هذا العنوان، وهذا المبحث فيه المسائل الآتية:

المسألة الأولى- المؤنَّثُ الَّذي يقعُ على المؤنَّثِ والمذكَّرِ وأصلُهُ التَّأنيث:

رأسُ البابِ والمشهورُ بينَ النُّحاةِ يتمثَّلُ في أنَّ الأعدادَ مِنَ ثلاثةٍ إلى عشرةٍ، العَدَدُ فيها يخالفُ المعدودَ، جاء في (توضيح المقاصد): للثَّلاثةِ والعشرةِ وما بينهما ثلاثةُ أحوالٍ[1]:

الأولى: أنْ يُقْصَدَ بها العددَ المُطْلَق.

فإذا قُصِدَ بها العددُ المُطْلَقُ كانتْ كلُّها بالتَّاء، نحو: (ثلاثةٌ نِصْفُ سِتَّةٍ)، ولا تتصَّرف؛ لأنَّها أعلامٌ خلافًا لبعضهم.

الثَّانية: أن يُقْصَدَ بها معدود ويُذْكَرُ.

وإنْ قُصِدَ بها معدودٌ، وذُكِرَ في اللَّفظ اسْتُعْمِلَتْ بالتَّاءِ إنْ كانَ واحدُ المعدودِ مذكَّرًا، وجُرِّدَتْ مِنَ التَّاء إنْ كانَ واحدُهُ مؤنَّثًا حقيقيًا أو مجازيًّا كقوله- تعالى: ﴿**سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا . . .**﴾[2].

والثَّالث: أن يُقْصَدَ بها معدودٌ ولا يُذْكَرُ.

وإذا قُصِدَ بها معدودٌ، ولم يُذْكَرْ في اللَّفظ، فالفصيح أنْ يكون بالتَّاء للمُذَكَّرِ، وبعدمِها في المؤنَّث كما لو ذُكِرَ المعدود، فتقول: (صمتُ خمسةً)؛ تريدُ: (أيَّامًا)، و(سرتُ خمسًا)؛ تريدُ: (ليالِيَ)، ويجوز أنْ تُحْذَفَ التَّاء في المُذَكَّر، وحَكَى الكسائيُّ عَنِ أحدِهم: (صمْنا مِنَ الشَّهرِ خمسًا).

والَّذي خَرَجَ عَنِ الباب، وهو غيرُ مشهورٍ يتمثَّلُ فيما ذهبَ إليه سيبويهِ مِنْ أنَّكَ "إذا جئتَ بالأسماء الَّتي تُبَيَّنُ بها العدَّةَ أَجْرَيْتَ البابَ على التَّأنيث في التَّثليث إلى تسعَ عشرةَ، وذلك قولك: (له ثلاثُ شِياهٍ ذكورٌ)، و(له ثلاثٌ مِنَ الشَّاء)، **فأجريتَ ذلك على الأصل**؛ لأنَّ الشَّاءَ

---

(1) يُنظر: المراديُّ، توضيح المقاصد (ج3/1318). وابن سِيْدَة، كتاب العدد في اللُّغة (ص45).

(2) [الحاقَّة: 7].

أصلُهُ التَّأنيثُ، وإنْ وَقَعَتْ على المذكَّر، كما أنَّك تقولُ: (هذِهِ غَنَمٌ ذكورٌ)، فالغَنَمُ مؤنَّثة، وقد تقعُ على المذكَّر"[1].

جاء في (كتاب العدد في اللُّغة): "اعلمْ أنَّ المذكَّرَ قد يُعَبَّرُ عنه باللَّفظِ المؤنَّثِ فيَجْري حُكْمُ اللَّفظِ على التَّأنيثِ، وإنْ كانَ المُعَبَّرُ عنه مذكَّرًا في الحقيقةِ، ويكونُ ذلكَ بعلامةِ التَّأنيثِ، وبغيرِ علامةٍ، فأمَّا ما كان بعلامةِ التَّأنيثِ، فقولك: (هذه شاة)، وإنْ أردت (تَيْسًا)[2]... أو مؤنَّث لا علامةَ فيه، كقولك: (هذه ثلاثٌ مِنَ الغَنَمِ): ولم تقل: (ثلاثة)، وإنْ أردتَ بها كباشًا وتُيُوْسًا"[3].

وعدَّ ابنُ عصفورٍ ذلكَ مِنَ الشَّاذِّ، يقولُ: "ومنه قولُهُم: (ثلاثةُ أنفُس)، والنَّفسُ مؤنَّثةٌ، لكنْ عُوْمِلَتْ معاملةَ المُذكَّرِ حَمْلًا على معنى شَخْصٍ، وما عدا ذلك لا يُحْمَلُ على المعنى إلَّا في ضرورةٍ"[4]، ومِنْ شواهده قول الشَّاعر:

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أتَّقي ثَلاثَ شُخُوصٍ كاعِبانِ ومُعْصَرُ[5]

عَقَّبَ سيبويهِ: "فأنَّث الشَّخصَ؛ إذ كان في معنى أُنثى"[6]، وقال المبرِّد: "فإنَّما أنَّثَ الشُّخوصَ على المعنى؛ لأنَّه قَصَدَ إلى النِّساء، وأبانَ ذلكَ بقولِهِ: (كاعبانِ ومُعْصَر)"[7]، وأطلقَ

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج562/3).

(2) التَّيس: الذَّكر مِنَ المَعْزِ، والجمع أتياس وأتيُس. يُنظر ابن منظور، لسان العرب (ج33/6).

(3) ابن سِيْدَه، كتاب العدد في اللُّغة (ص45، 46).

(4) ابن عصفور، المقرَّب (ج562/3).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، لعُمَرَ بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، وهو في الجُمَل في النَّحو للخليل (ص288)، والمقتضب (ج148/2)، والأصول في النَّحو لابن السَّرَّاج (ج276/3)، والخصائص (ج114/2)، والإنصاف (ص619)، والمقرَّب (ج562/3)، وشرح الكافية الشَّافية (ج1615/3).

اللُّغة: المِجَنُّ: التِّرس، والكاعِب: الجارية حين يبدو ثدياها للنُّهود. والمُعْصَرُ: الجارية أوَّل ما أدركتْ زمن البُلوغ. ذكر عمرُ أنَّه زارَ جاريةً، وأنَّه تَلَطَّفَ حتَّى وَصَلَ إليها، ثُمَّ تحدَّثَ حتَّى أصبحَ، فَخَشِيَتْ أنْ يراهُ النَّاسُ إذا خَرَجَ مِنْ عندها، فأرسلتْ إلى أُخْتَيْها، وخَرَجَتْ هي وهما معه. ومشى حتَّى جاوزَ الحيَّ.

الشَّاهد: (ثلاثَ شُخُوصٍ) حيثُ أتى باسم العَدَدِ مذكَّرًا مع أنَّه مضاف إلى معدود مذكَّر، ولو أنَّه أتى وِفْقَ ما يقتضيه الاستعمالُ العربيُّ لقال (ثلاثةَ شُخُوصٍ) بزيادة التَّاء، ولكنَّه قصدَ بالشُّخوصِ هنا النِّساء، بدليل تفصيلُهُنَّ بقوله: (كاعِبانِ ومُعْصَرُ)، فلمَّا أراد بالشُّخوصِ النِّساءَ عامَلَها معاملةَ ما هو بمعناها، قال ابن جِنِّيْ: "أنَّثَ الشَّخْصَ؛ لأنَّه أرادَ به المرأة".

(6) سيبويه، الكتاب (ج566/3).

(7) المبرِّد، المقتضب (ج148/2).

عليه ابنُ السَّرَّاج اسم: تأنيث المذكَّر على التَّأويل[1].

جاء في (شرح الكافية الشَّافية): "فبقوله: (كاعبانِ ومُعْصَر) وترجح التَّأنيث، لولا ذلك لقال: (ثلاثةُ شُخُوصٍ)؛ لأنَّ (الشَّخص) مذكَّرٌ"[2]، وأشارَ المراديُّ إلى هذِهِ المسألةِ في التَّنبيهِ الثَّالث بقوله:"اعتبارُ التَّأنيثِ في واحد المعدود إنْ كانَ اسمًا في لفظِهِ فتقول: (ثلاثة أشخاص) قاصدًا (نسوة)، و(ثلاث أعين) قاصدًا (رجال)؛ لأنَّ لَفْظَ (شخص) مذكَّرٌ ولفظَ (عين) مؤنَّثٌ"[3]، واستشهد للأُولى بالبيت أعلاه، وللثَّانية بقول الشَّاعر:

ثَلاثَـــــةُ أَنْفُـــــسٍ وَثَـــــلاثُ ذَوْدٍ لَقَـدَ جـارَ الزَّمـانُ عَلـى عِيـالي[4]

نَسَبَ الأزهريُّ للمراديِّ قوله: "(الأنفُس): جمع (نَفْسٍ)، وهي مؤنَّثةٌ، وإنَّما أَنَّثَ عددَها؛ لأنَّ النَّفْسَ كَثُرَ استعمالُها مقصودًا بها إنسان"[5]، علَّق السُّيوطيُّ: "أَوَّلَ الأَنْفُسَ بالأشخاصِ"[6]. مِنْ – هنا– يتَّضحُ لك أنَّ تأويلَ النُّحاةِ لبعض الشَّواهد النَّحويَّة يعدُّ مخرجًا للخروج مِنْ المأزق النَّاتج عَنِ الالتزام بنصوص قاعدة نحوية كان النُّحاة قد أقرُّوها.

المسألة الثَّانية– العَدَدُ (أربعة) قَدْ تُكْتَبُ همزتُه همزَ وَصْلٍ:

المشهور والَّذي عليه النُّحاة أنَّ همزة العدد (أربعة) تُكْتَبُ همزَ قطع، ورأس الباب– أيضًا– يتمثَّلُ في أنَّ همزة (اثنين) و(اثنتين) هما همزتا وصل دون سواهما مِنَ الأعداد؛ وهذان العددان مِنَ الألفاظ العشرة السَّماعيَّة الَّتي سُمِعَتْ عَنِ العربِ، وتُكْتَبُ همزتها همزةَ وصلٍ

---

(1) يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النَّحو (ج476/3).

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1665/3).

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1319/3).

(4) البيت مِنَ الوافر، للحطيئة، مِنْ أبيات يشكو فيها ما نَزَلَ به مِنَ بلاء، وذلك أنَّه كان في سفرٍ ومعه امرأته وبنتاه، فسرَّح إبله فافتقد منها ناقة. وهو في الجُمَل في النَّحو (ص288)، وفي الكتاب (ج3/ 565)، والخصائص (ج414/2)، وتوضيح المقاصد (ج1320/3). **اللُّغة:** (ذَوْد) الذَّود مِنَ الإبل: ما بين الثَّلاثة إلى العشرة، وهي مؤنثة، لا واحد لها مِنْ لفظها، وقيل غير ذلك.
قال المبرِّد: أراد بـ (ثلاث ذَوْدٍ): ثلاث نُوق، كما تدلُّ على ذلك القصَّة، فـ (ثلاثُ ذَوْدٍ) عَطْفٌ على (ثلاثة أنفُس). **الشَّاهد:** قوله: (ثلاثة أنفس) **وجه الاستشهاد:** تأنيث ثلاثة، والنَّفس مؤنثة، والقياس: ثلاثُ أَنْفُس، وقد أَنَّثَ مراعاةً للمعنى؛ لكثرةِ إطلاقِ النَّفسِ على الإنسان.

(5) الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج450/2).

(6) السُّيوطي، همع الهوامع (ج218/3).

وليستْ بقطع، يقول ابنُ الأنباريِّ: "ولا خلافَ أنَّ همزةَ (اثنانِ) همزةُ وصل"[1]، ويُستثْنَى مِنْ ذلكَ همزةُ يومِ (الإثنين) مِنْ أيام الأسبوع، فإنَّها تُكْتَبُ همزةَ وَصْلٍ؛ لأنَّها عَلَمٌ على ذلكَ اليومِ[2].

والخروجُ عَنِ الباب يتمثَّلُ فيما ذكره سيبويهِ قال: "زَعَمَ مَنْ يُوْثَقُ به، سَمِعَ مِنَ العربِ مَنْ يقولَ: ثَلاثَةَ ارْبَعَهْ، طَرَحَ همزةَ (أَرْبَعَهْ على الهاء فَفَتَحَها، ولم يحوِّلْها تاءً، لأنَّه جعلَها ساكنةً، والسَّاكنُ لا يَتَغَيَّرُ في الإدراجِ، تقولُ: (اضْرِبْ)، ثُمَّ تقولُ: (اضربْ زيدًا)"[3]، وذَكَرَ أبو حيَّانَ أنَّ المبرِّدَ نَقَلَ عَنْ أبي عثمانٍ المازنيِّ أنَّهُ لا يُجِيْزُ ذلكَ[4].

والباحث ليس لديه تعقيبٌ على هذه المسألة خاصَّة أنَّها صادرةٌ عَنْ شيخ النُّحاة، ليس هذا فحسب بل إنَّه سَمَعَ هذا التَّركيب مِمَّنْ يُوْثَقُ بعروبيَّته، فالباحث لا يسعُهُ إلَّا أنْ يتوقَّف عَنْ الخوض في حيثيات هذه المسألة.

المسألة الثَّالثة– إدخال (أل) على العدد والمعدود معًا:

رأس الباب– المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو– وحسبَ القاعدة عند النَّحاة، في العدد المضاف والعدد المركَّب– أنْ يُعَرَّفَ معدوده، فتقول: (خمسةُ الكتب)، و(مِائة الورقة)، و(ألف الكتابِ)، و(ثلاثمائة الصَّفحة)، هذا رأي البصريِّين، يقول ابن سِيده: "وإذا كانَ العددُ منصوبًا، فالبصريُّون يُدْخِلُونَ الألفَ واللَّامَ على الأوَّل، فتقول في (أحدَ عشرَ درهمًا): (الأحدَ عشرَ درهمًا)، و(العشرون درهمًا)، و(التِّسعون رجلًا)، وما جرى مجراه وإنْ طالَ، ويقولون في (عشرين ألف درهم): (العشرون ألفَ درهمٍ)، لا يزيدونَ غيرَ الألف واللَّام في أوله"[5].

يقول الزَّمخشريُّ: "وتقول في تعريف الأعداد: (ثلاثةُ الأثواب)، و(عشرةُ الغِلْمَة)، و(عشر الجواري)"[6]، وجاء في (حاشية الصَّبَّان): "فإذا كانَ العددُ مضافًا، وأردتَ تعريفَهُ عرَّفتَ الآخرَ، وهو المضاف إليه، فيصيرُ الأوَّلُ مضافًا إليه إلى معرفةٍ، فتقول: (ثلاثة الأثواب)،

---

(1) ابن الأنباريِّ، الإنصاف (ص600). ويُنظر: ابن يعيش: شرح المفصَّل (ج137/9).

(2) يُنظر: عبَّاس حسن، النَّحو الوافي (ج306/1).

(3) سيبويه، الكتاب (ج265/3). ويُنْظَر: الرَّضيُّ، شرح شافية ابن الحاجب (ج223/2). والأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج637/2).

(4) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج741/2).

(5) ابن سيده، كتاب العدد في اللُّغة (ص64).

(6) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص271).

و(مائة الدِّرهم)، و(ألف الدِّينار)"[1]، ومن شواهده الشِّعريَّة، قول الشَّاعر:

مـــا زالَ مُـــذْ عَقَـــدَتْ يَـــداهُ إزارَهُ فَسَـــما فَـــأَدْرَكَ خَمْسَـــةَ الأَشْـــبارِ[2]

وقول شاعرٍ آخرَ:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيْمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمى ثَـــلاَثُ الأَثَـــافِي وَالـــدِّيَارُ البَلاَقِـــعُ[3]

وقد يُعرَّفُ الجزءانِ معًا، فتقول: (الخمسة الأقلام)، و(المائة الورقة)، و(الثَّلاثمائة الصَّفحة)، و(الألف الكتاب)، جاء في (المفصَّل): "وروى الكسائيُّ (الخمسة الأثواب)، وعَنْ أبي يزيد[4] أن قومًا مِنَ العرب يقولونه غير فصحاء"[5].

يقول ابن سِيده: "وأجاز الكوفيُّونَ إدخالَ الألفِ واللَّامِ على الأوَّل والثَّاني، وشبَّهوا ذلك بالحَسَنِ الوجه، فقالوا: (الثَّلاثة الأثواب)، و(الخمسة الدَّراهم)، كما تقول: (هذا الحَسَنُ الوجه)،

---

(1) الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان (ج271/1).

(2) البيت مِنَ الكامل، للفَرزدق، وهو في ديوانه (ص267)، وشرح المفصَّل (ج121/2)، وشرح الكافية الشَّافية (ج2/ 815)، والجنى الدَّاني (ص504)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج767/2)، وأوضح المسالك (ج53/3)، وشرح الأشموني (ج174/1)، وحاشية الصَّبَّان (ج272/1).
اللُّغة: سما: ارتفعَ وشَبَّ، مِنَ السُّموِّ. أدرك: بلغَ وَوَصَلَ.
الشَّاهد: (خمسةُ الأشبار)، حيثُ جرَّدَ اسمَ العددِ مِنْ (أل) المعرفة، وأَدْخَلَها على المعدودِ حيثُ أرادَ التَّعريف، عرَّف المضاف إليه، وهو ينوي تعريفَ المضاف، **وفيه شاهد آخر:** (مذ عَقَدَتْ) حيث أُضيفَ (مُذْ) إلى الجملة الفعليَّة. الإزار: ما يلبسُهُ الإنسانُ في نصفِهِ الأسفلِ.

(3) البيت مِنَ الطَّويل، لذي الرُّمَّة في ديوانه (ص155)، والأصول في النَّحو (ج131/2)، وكتاب العدد في اللُّغة (ص25)، والمفصَّل (ص115)، وشرح المفصَّل (ج122/2)، وحاشية الصَّبَّان (ج272/1).
اللُّغة: يرجع: يعيد. العمى: الجهل. الأثافي: حجارة الموقد، وهي ثلاثة. البلاقع: جمع البلقع، وهو المكان الخالي مِنَ الأنس. **المعنى:** يتساءل الشَّاعر عمَّا إذا كانت ثلاثة الأثافي تَرُدُّ السَّلام، أو تُظْهِرُ الجهل.
الشَّاهد: قوله: (ثلاث الأثافي)، حيثُ أدخلَ على المعدودِ (أل) التَّعريف مكتفيًا بذلك عَنْ تعريف اسم العدد.

(4) أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريُّ: أحد أئمَّة الأدب واللُّغة البصريِّين، كان يرى رأي القَدَرِيَّة، وهو مِنْ ثقات اللُّغويِّين، قال ابن الأنباريِّ: "كان سيبويه إذا قال: (سمعت الثِّقة) عَنِيَ أبا زيد"، مِنْ تصانيفه كتاب: (النَّوادر في اللُّغة)، توفِّي سنةَ خمسَ عشرةَ ومائتينِ مِنَ الهجرَة. يُنظر: معجم الأدباء (ج376/3–378)، ووفيات الأعيان (ج378/2)، وبغية الوعاة (ج582/1).

(5) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص271). وينظر: ابن عصفور، المقرَّب (ج311/1).

وقاسوا هذا بما طال– أيضًا– فقالوا: (الثَّلاث المائة الألف الدِّرهم)"[1].

مِنْ– هنا– يتَّضحُ للباحث أنَّ الكوفيِّين أجازوا (الثَّلاثة الأثواب) تشبيهًا بـ (الحَسَن الوجه)، والبصريُّون يمنعونه، وممَّا يدلُّ على ذلكَ– قولُ الزَّمخشريِّ: وذلك بمعزل عند أصحابِنا عَنِ القياسِ واستعمالِ الفُصَحاءِ.

جاء في (شرح الأشموني): "وإذا كانَ العددُ مُرَكَّبًا أَلْحَقْتَ حَرْفَ التَّعريف بالأوَّل، تقولُ: (الأحدَ عشرَ درهمًا)، و(الاثنتا عشرة جارية)، ولم تُلْحِقْهُ بالثَّاني؛ لأنَّهُ بمنزلةِ بعضِ الاسم، وأجازَ ذلكَ الأخفشُ والكوفيُّونَ، فقالوا: (الأحدَ العشرَ درهمًا)، و(الاثنتا العشرة جارية)؛ لأنَّهما في الحقيقةِ اسمانِ، والعطفُ مرادٌ فيهما؛ ولذلكَ بُنِيَا"[2].

لاحظ – يا عافاكَ اللهُ– قول الزَّمخشريِّ: "بِمَعْزِلٍ عندَ أصحابِنا عَنِ القياس واستعمال الفصحاء" يدلُّ على أنَّ– هناكَ– أصلًا لهذا الاستخدام، وأنَّ– هناك – خروجًا على هذا الأصل، يقول الفرَّاء: "فإذا أَدْخَلْتَ في (أحد عشر) الألف واللَّام أدخلتَهما في أولِّهما، فقلت: (ما فعلتُ الخمسةَ عشرَ)، ويجوز: (ما فعلتُ الخمسةَ العشرَ)، فإنْ قلت: (الخمسةَ العشرِ) لم يَجُزْ؛ لأنَّ الأوَّلَ غيرُ الثَّاني"[3].

ومنه ما ورد في الحديث النَّبويِّ الشَّريف، قوله–ﷺ: "**ثمَّ قَرَأَ العَشْرَ الآياتِ الخَواتِمَ مِنْ سورَةِ آلِ عِمْرانَ**"[4].

الخروج عَنْ أصل الباب – غير المشهور بين الدَّارسينَ أو أنَّهُ معروفٌ ويُحذِّرونَ مِنْ استخدامِهِ في تعبيراتهم– ما يكون فيه العددُ معرَّفًا بالألف واللَّام دونَ المعدود، وهذا شائعٌ على أقلام الكُتَّاب في عصرنا، مثلُ قولِهم: (اشتريْتُ الخمسةَ أقلامٍ)، و(كتبتُ المائةَ ورقةٍ)، و(قرأتُ الثلاثمائةَ صفحةٍ)، و(هذا مشروعُ الألفِ كتابٍ).

إذا كانَ العددُ معرَّفًا بالألفِ واللَّامِ دونَ المعدودِ وشائعًا بين الكُتَّاب، وهو مخالف لِمَا اصطلحَ عليه النُّحاةُ في باب العددِ فهذا يعدُّ خروجًا على رأس الباب.

وقد أجاز مَجْمَع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة تعريفَ العددِ المضاف بدخول (أل)عليه وَحْدَهُ،

---

(1) ابن سيده، كتاب العدد في اللُّغة (ص64).

(2) الأشموني، شرح الأشموني (ج175/1).

(3) الفرَّاء، معاني القرآن (ج33/2).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، باب: قراءة القرآن بعد الحَدَثِ وغيرِهِ، 47/1: رقم الحديث 183].

دون المعدود كما في الخمسةِ أقلامٍ... وما يماثِلُها[1]؛ لأنَّه ورد في الحديث النَّبويِّ مرتين: **الأولى:** ما أخرجه البخاري، وهو قول أبي هريرةَ: "**ثُمَّ قَدِمَ الَّذي كانَ أَسْلَفَهُ، فَأَتَى بِالأَلْفِ دِيْنارٍ**[2]"، **والثَّانية:** ما أخرجه البخاري– أيضًا– وهو قوله: "ثُمَّ قَرَأَ العَشْرَ آياتٍ"[3].

يخلصُ الباحثُ مِنْ هذِهِ المسألة إلى جواز إدخال (أل) على العدد والمعدود معًا، تقول: (بعتُكَ الثَّلاثة الأثواب)، وهذا رأي الكوفيِّين، الَّذين يحتجُّون على ذلك بشواهد كثيرة، وهذا الرَّأي وإنْ كان مقبولًا إلَّا أنَّهُ غيرُ فصيحٍ لِمَا أَخْبَرَ به الزَّمخشريُّ، والممتنع بلا خلاف قولُكَ: (الثَّلاثة أثواب)، واستخدامه يُعدُّ خروجًا على أصل الباب.

المسألة الرَّابعة– اعتماد الجمع لا المفرد في تذكير العدد وتأنيثه:

رأس الباب– المشهور بين النُّحاة والدَّارسين– يتمثَّلُ في أنَّ العددَ يخالفُ المعدود، وذلك مِنْ (ثلاثة إلى عشرة)، تقول: (ثلاث طالباتٍ)، و(أربعة طلابٍ)، وذلك باعتبار المفرد، وقد نصَّ سيبويه على ذلك بقوله، يقول: "اعلمْ أنَّ ما جاوز الاثنينِ إلى العشرة ممَّا واحدُه مذكَّرٌ، فإنَّ الأسماءَ الَّتي تُبَيِّنُ بها عدَّته مؤنَّثة فيها الهاء الَّتي هي علامة التَّأنيث، وذلك قولك: (له ثلاثةُ بنينَ)، و(أربعة أجمالٍ)، و(خمسة أفراسٍ) إذا كان الواحد مذكَّرًا... وإنْ كان الواحد مؤنثًا، فإنَّك تُخْرِجُ هذه الهاءات مِنْ هذه الأسماء وتكون مؤنَّثةً، ليستْ فيها علامة التَّأنيث، وذلك قولك: (ثلاث بناتٍ)"[4].

وذكر ابن مالك أنَّ السَّبب في ذِكْرِ التَّاء في الثَّلاثة والعشرة وما بينهما يتمثَّل في أنَّ الثَّلاثة وأخواتِها أسماءُ جموعٍ مؤنَّثة، مثل: (زُمْرَة، أمَّة، فِرْقة)، فأصلها أنْ تكون بالتَّاء مِثْلُ نظائرها، ولمَّا كان المذكَّر يَسْبِقُ المؤنَّث في الاستعمال استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكَّر، وحُذِفتْ التَّاءُ مع المؤنَّثِ للفرق بين المذكَّر والمؤنَّث[5].

والخروج عَنِ الباب–غير المشهور– ما نُقِل عَنِ البغداديِّين وعَنِ الكسائيِّ الَّذين يعتدُّون الجمع لا المفرد في تذكير العدد وتأنيثه؛ ولذلك يقولون: ثلاث اصطبلات وثلاث حمَّامات؛ لأنَّ

---

(1) يُنظر: مَجْمَع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة، إدخال (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه (قرار).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: الكفالة في القرض، 95/3: رقم الحديث 2291].

(3) [المرجع السَّابق، باب: استعانة اليَدِ في الصَّلاة، 62/2: رقم الحديث 1198].

(4) سيبويه، الكتاب (ج557/3).

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج398/2). والأزهري، شرح التَّصريح (ج447/2).

الجمع مؤنَّث، ولو كان المفردُ مذكَّرًا[1].

يعتقدُ الباحثُ أنَّ وجودَ آراء أخرى في مسألةٍ نحويَّة (ما) مِنْ شأنِهِ أنْ يجعلَ هذه المسألة تتَّصفُ بالمرونة، حيثُ يجدُ المتحدَّثُ أمامَهُ خياراتٍ أخرى مِنْ شأنِها أنْ تنقضه مِنْ الوقوع في الحرج النَّاتج عَنْ الوقوع في الخطأ جرَّاء استخدام عددٍ (ما) في التَّعبير مع عدم وجود خيارات أخرى.

المسألة الخامسة– الأعداد مِنَ الثَّلاثة إلى العشرة يجوز ألَّا يأتيَ ما بعدها مضافًا إليه:

رأس الباب يتمثَّلُ في أنَّ الأعداد مِنَ الثَّلاثة إلى العشرة مِنْ أحكامِها أنْ تُضاف، يقول ابن سِيْدَه: "واعلم أنَّ الثَّلاثة إلى العشرة مِنْ حكمها أنْ تُضاف، إلَّا أنْ يضطرَّ شاعرٌ فيُنَوِّنُ ويَنْصِبُ ما بعده، فيقول: (ثلاثةُ أثوابًا)"[2].

والخروج عَنِ الباب– غير المشهور– أنَّ الأعداد مِنَ الثَّلاثة إلى العشرة– ما بعدها يأتي تمييزًا منصوبًا، يقول صاحب (المقرَّب): "وأمَّا مِنَ الثَّلاثةِ إلى العشرةِ، فلا يخلو أنْ تَسْتَعْمِلَها مضافةً، أو غير مضافة، فإنْ استعملتَها غيرَ مضافةٍ، وأردتَ بها مجرَّدَ العدد، أدخلتَ عليها تاءَ التَّأنيث ومَنَعْتَها الصَّرفَ، فتقول: (ثلاثةٌ نِصْفُ سِتَّةٍ)، و(أربعةٌ نِصْفُ ثمانية)"[3]، ولا يَسَعُ الباحثَ إلَّا أنْ يعلِّق على هذه المسألة بقوله: إنَّ ابن عصفور كان معروفًا بالجرأة في ابداء رأيه في مسألة نحويَّة (ما)، ومنها هذه المسألة في الأعداد مِنَ الثَّلاثة إلى العشرة الَّتي يجيز فيها ألَّا يأتيَ ما بعدها مضافًا إليه.

المسألة السَّادسة– جواز الإضافة إلى العدد (ثِنْتان):

رأس الباب أنَّ معدودَ العددين واحدًا واثنين يُعْرَبُ صفةً (نعت)، ولا يأتي مضافًا إليه، يقول ابن عصفور في باب (العدد) والَّذي جعله أربعةَ أنواعٍ: "**النَّوع الأوَّل:** المفرد، وهو واحد واثنان للمذكَّر، وواحدة واثنتان وثِنْتان للمؤنَّث، ولا يجوزُ إضافةُ شيءٍ منها إلَّا في الضَّرورة"[4].

أمَّا الخروجُ عَنِ الباب– غير مشهور لدى النُّحاة وبين الدَّارسين– فيتمثَّلُ في أنْ يأتيَ العددُ (اثنان) مضافًا، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج751/2). والأزهري، شرح التَّصريح (ج451/2).
(2) ابن سيده، كتاب العدد (ص25).
(3) ابن عصفور، المقرَّب (ج306/1).
(4) المرجع السَّابق، ج305/1.

كَـــأَنَّ خِصْـــيَيْهِ مِـــنَ التَّدَلْـــدُلِ ظَـرْفُ عَجـوزٍ فيـهِ ثِنْتـا حَنْظَـلِ[1]

وهذا البيت فيه خروج آخر عَنِ أصل الباب، فالأصل الَّذي عليه معظم النُّحاة أنَّ العددينِ (واحد، واثنان) مذكَّرًا ومؤنَّثًا لا يُذْكَرُ معهما المعدود، وإنَّما يُكْتَفَى بهما، يقول ابن الصَّايغ: "فالواحد والاثنان لا يُضافان، بل يُستعملان بانفرادهما؛ لقوَّة دلالتِهما على المعنى، إلَّا في الضَّرورة مِنَ الشِّعْر"[2].

والسَّبب في استعمالِهما بانفرادِهما ذكرَهُ ابنُ سِيْدَه بقوله: "فإنْ قال قائل: فَلِمَ قالوا: (ثلاثةُ أثوابٍ)، و(عشر نسوةٍ)، ولم يقولوا: (واحد أثواب)، واثنتا نسوة؟ فالجواب في ذلكَ أنَّ الواحدَ والاثنين يكون لهما لفظ يدلُّ على المقدار والنَّوع، فيُسْتَغنى بذلك اللَّفظِ عَنْ ذِكْرِ المقدارِ الَّذي يُضاف إلى النَّوع، كقولك: (ثوب وامرأتان)، وأمَّا (ثلاثة) إلى العشرة، فليس فيه لفظٌ يدلُّ على النَّوع والمقدار جميعًا، فأُضِيْفَ المقدارُ الَّذي هو الثَّلاثةُ إلى النَّوعِ، وهو ما بعدها"[3].

ذَكَرَ صاحبُ (ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك) "أنَّ الواحدَ والاثنين يخالفان الثَّلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين: **الثَّاني منهما:** أنَّهما لا يُجْمَع بينهما وبينَ المعدود؛ لا تقول: (واحد رجل)، ولا: (اثْنَا رَجُلَيْنِ؛ لأنَّ قولك: (رجل) يفيد الجنسيَّة والوحدة، وقولك: (رجلان)؛ يفيد الجنسيَّة وشَفْع الواحد؛ فلا حاجة إلى الجمع بينهما، وأمَّا البواقي؛ فلا تُسْتَفادُ العدَّة والجنس إلَّا مِنَ العدد والمعدود جميعًا؛ وذلك لأنَّ قولك: (ثلاثة) يفيد العدَّة دون الجنس، وقولك: (رجال)

---

(1) البيت مِنْ مشطور الرَّجز، لخطام المجاشعي، أو لجندل بن المثنى، أو لسلمى الهذليَّة، أو للشَّماء الهذليَّة، وهو في الكتاب (ج624/3)، نَسَبَهُ لبعض السَّعديِّين. وإسفار الفصيح (ج842/2)، وكتاب العدد في اللُّغة (ص26)، والمفصَّل (ص229)، وشرح المفصَّل (ج144/4)، وشرح الكافية الشَّافية (ج900/2)، وشرح شذور الذَّهب (ج861/2)، وشرح الأشموني (ج122/2)، وشرح التَّصريح على التَّوضيح (ج450/2).

اللُّغة: الخصيتان: قال أبو عمرو (إسحاق بن مرار): الخصيتان بالتَّأنيث: البيضتان، والخصيان: الجلدتان اللَّتان فيهما البيضتان؛ ولذلك شبَّههما الرَّاجز بِجِرابٍ فيه حنظلتانِ. والتَّدلدل: الاضطراب والتَّردد والتَّقلقل في كلِّ شيءٍ طال وتَدَلَّى. ظرف العجوز: الجِراب أو الوعاء لكلِّ شيء. **المعنى:** شبَّه الشَّاعر خصييه حين كَبِرَ وشاخ بظرف عجوز بالٍ فيه حنظلتان، وهذا أقبحُ ذَمٍّ يكون في الشَّيخ.

الشَّاهد: قوله: (ثنتا **حَنْظَلِ**) حيث أضافَ المعدودَ (حنظل) إلى العدد (ثنتا)، وهذا خروج عنْ أصل الباب الَّذي يجيءُ فيه المعدودُ موصوفًا، والعدد (ثنتا) صفة، أو يمكن الاستغناء عَنِ المعدود، فنقول: (حضر بنتانِ ثنتانِ، أو حضر ثنتانِ). كما حُذِفَتْ نون المثنَّى مِنْ (ثنتان) للإضافة، وهذا هو القياس.

(2) ابن الصايغ، اللَّمحة في شرح المُلْحة (ج801/2).

(3) ابن سِيْدَه، كتاب العدد في اللُّغة (ص26).

يفيد الجنس دون العدَّة، فإنْ قصدتَ الإفادتين جمعتَ الكلمتين"[1].

وفي البيت المذكور تلاحظ- عزيزي القارئ- أنَّ الشَّاعر ذَكَرَ العدد (ثِنْتا) والمعدود (حَنْظَلِ)؛ أراد (ثنتان)، فأضاف (ثنتا) إلى نوع الحنظل، فالحنظل اسم جنس مخفوض بالإضافة على حدِّ: ﴿...**تِسْعَةُ رَهْطٍ**...﴾[2]، وبناءً على كلام صاحب (ضياء السَّالك) يجوز الجمع بينهما- (ثِنْتا)، (حَنْظَلِ) على طريق الوصفيَّة إذا قصد بالوصف بيان أنَّ المرادَ باسم الجنس العدد المخصوص لا الجنسيَّة، كما في قوله – تعالى: ﴿**وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ**...﴾[3]، فإنَّهُ لو قيل: (إله) ولم يؤكِّد بواحد لم يَحْسُن؛ فربَّما فُهِمَ أنَّ المراد إثبات الإلهيَّة لا الوحدانيَّة.

نَقَلَ ابنُ سيده عَنْ أبي عليٍّ الفارسيِّ قوله: "اعلم أنَّ قولهم: (واحد) جرى في كلامهم على ضربين، **أحدهما:** أنْ يكون اسمًا، **والآخر:** أنْ يكون وصفًا، فالاسم قولهم: (واحد) المُسْتَعْمَل في العدد، نحو واحد، اثنان، ثلاثة، كما أنَّ سائرَ أسماءِ العددِ كذلك، وأمَّا كونُهُ صفةً، نحو قوله- تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**...﴾[4]، ولمَّا جرى على المؤنَّث لحقتْهُ علامةُ التَّأنيث، قال- تعالى: ﴿...**إِلاَّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ**...﴾[5][6].

وهذه الصُّورة في استخدام العدد والَّتي تتمثَّل في جواز الإضافة إلى العدد (اثِنْتان)، وكذلك الإضافة إلى العدد (واحد) تعدُّ مِنَ الأخطاء الشَّائعة الَّتي يقع فيها كثيرٌ مِنْ متكلِّمي العربيَّة في عصرنا، فكثيرًا ما نسمعُ قولَ القائل: (واحد شاي، واثنان قهوة).

---

(1) النَّجَّار، ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك (ج98/4).

(2) [النَّمل: 48]. **اسم الجنس:** هو ما وُضِعَ للحقيقة مِنْ حيث هي: وينقسمُ بحسب الاستعمال قسمين:

أ- اسم جنس جمعي، وهو: ما يدلُّ على أكثر مِنْ اثنين، ويُفَرَّق بينه وبين واحده؛ إمَّا بالتَّاء المربوطة، كـ (شجر وشجرة)، وإمَّا بياء النَّسب المشدَّدة في المفرد؛ كـ (ترك وتركي).

ب- اسم جنس إفرادي، وهو ما يَصْدُقُ على الكثير والقليل بلفظ واحد، فهو موضوعٌ للحقيقة الذِّهنيَّة، نحو: (ماء، هواء). اسم الجنس الجمعي عند البصريِّين، ويعدُّه الكوفيُّون جمعًا. يُنظر: النَّجَّار، ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك (ج26/1).

(3) [النَّحل: 51].

(4) [الأنبياء: 108].

(5) [لقمان: 28].

(6) يُنظر: ابن سيده، كتاب العدد في اللُّغة (ص20).

المسألة السَّابعة– (ثِنان، وثِنْتان)، لغة بني تميم:

المشهوربين الدَّارسين (اثنان واثنتان) لغةُ أهل الحجاز، جاء في (شرح شذور الذَّهب) لابن هشام: أُلْحِقَ بالمثنى خَمْسَة أَلْفَاظ، وَهِي: (اثْنَان) للمُذَكَّرَيْنِ، وَ(اثْنَتَانِ) للمؤنَّثَتَيْنِ فِي لُغَة الْحجاز، و(ثنتان) لهما فِي لُغَة تميم وهذه الثَّلاثةُ تجْري مجْرى المثنى فِي إعرابه دائمًا مِنْ غير شرط، وإِنَّما لم نُسَمِّها مثناة؛ لِأَنَّها ليست اختصارًا للمتعاطفين إِذْ لَا مُفْرَدَ لها، لا يُقال (اثن) وَلَا (اثْنَة) ولا (ثِنْتٌ)[1].

وغير المشهور (ثِنان، وثِنْتان)، لغة بني تميم، وهي كثيرة في الشِّعر، ومنه قول الشَّاعر:

فَكَلَّمْتُهـــا ثِنْتَـــيْنِ كالمـــاءِ مِنْهُمـــا وَأُخْـرى عَلـى لَـوْحٍ أَحَـرّ مِـنَ الجَمْـرِ[2]

جاء في (شرح الأشموني): "وفي قولهم (ثِنَتان) الأصل (ثنيان)؛ لأَنَّهُ مِنْ ثَنَيْتُ الواحدَ ثَنْيًا"[3]، وجاء في (تاج العروس): "وفِي المُؤَنَّثِ لُغَةٌ أُخْرى (ثِنْتانِ) بحذْفِ الألف، ولو جاز أَنْ يُفْرَد لكانَ واحدُهُ (اثْنٌ) مِثْل ابن وابْنةٍ وألفُه أَلِفُ وصل"[4].

وبالفعل فإنَّ استخدام(اثنان)، و(اثنتان) محذوفي ألف الوصل سواء في النُّطق أو في الكتابة في عصرنا يثيرُ الغرابة في الاستعمال حتَّى لدى الطَّبقة المتعلِّمة المثقَّفة.

---

(1) يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذَّهب (ج66/1).

(2) البيت مِنَ الطَّويل، لأبي العميثل، وهو في خزانة الأدب للبغداديِّ (ج59/5)، والبيان والتَّبيين (ج234/1).
اللُّغة: اللَّوْح بالفتح: العَطَش، يُقال: لاح الرَّجل إذا عطش، وفي المَثَل: **(شَكَوْتُ لَوْحًا فَخَزَا لِي يَلْمَعَا)**. حَزَا: رَفَعَ، واليَلْمَع: السَّرَاب. يُضْرَب لمِنْ يَشْكو حالَه إلى صاحبٍ له فأَطْمَعَهُ فيما لا مَطْمَعَ فيه. واللَّوح بالفتح– أيضًا– الَّذي يُكتب فيه. واللُّوح بالضَّمِّ: الهواء، وفي المَثَل: **(أَطْوَلُ مِنَ الدَّهْرِ، ومِنَ اللُّوْحِ)**. ومنه قولهم: **(لا أفعل ذلك ولو نَزَوْتَ في السُّكَاك)**. والسُّكاك: اللُّوح. وفي المثل: **(أَوْسَعُ مِنَ الدَّهْنَاءِ، ومِنَ اللُّوْحِ)**. و**(أَحَرُّ مِنَ الْجَمْرِ) مثل**. يُنظر: الميداني، مجمع الأمثال (ج227/1، 372، 437، 441؛ ج382/2؛ ج227/1). على التَّوالي.
الشَّاهد: فقولهم: **(ثِنَتَيْنِ)** استدلَّ به النَّحْويُّون على أنَّ أصل الثَّاء في قولهم (اثنان) أنْ تكون مكسورة، دون همزة الوصل.
وفيه شاهد آخر: يتمثَّلُ في أَنَّ المَوْصُوف مَحْذُوف إذا كانَ بَعْضًا مِنْ مجرور فَإِن التَّقْدِير: (كَلَّمْتُها كَلِمَتَيْنِ مِنْهُمَا كلمة كالمَاءِ وَكلمَة أُخْرَى أحرّ مِنَ الجَمْر).

(3) الأشمونيُّ، شرح الأشمونيِّ على ألفيَّة ابن مالك (ج146/4).

(4) الزَّبيديُّ، تاج العروس (ج285/37).

المسألة الثَّامنة- تحريكُ أواخرِ الأعداد غيرُ مشهور، ويُعدُّ خروجًا عَنِ الأصل:

رأس الباب والمشهور في أسماء الأعداد (واحدْ، واثنانْ، وثلاثةْ، وأربعةْ) أن تُضْبَط بسكون آخرها[1]؛ وذلك لعدم وجود معانٍ إعرابية لها في حالة انفرادها، جاء في (المفصَّل): "والعَدَد موضوع على الوقف، تقول: واحدْ، اثنانْ، ثلاثةْ؛ لأنَّ المعاني الموجبة للأعراب مفقودة، وكذلك أسماءُ حروفِ التَّهجي... فإذا قلت: (هذا واحد)، و(رأيت ثلاثة)، فالإعراب كما تقول: (هذه كاف)، و(كتبت جيمًا)"[2].

لا حظ- معي- قولَهُ: "**موضوعٌ على الوَقْفِ**"؛ أيْ: أنَّ رأس الباب هكذا؛ وهذا يعني أنَّ هناك خروجًا على رأس الباب.

وغير المشهور ما قال به سيبويه مِنْ جوازِ أنْ تُشِمَّ دالُ (واحدُ) الضَّمَّ، ويوضِّح العلَّة في ذلك بقوله: فإنْ قلت: ما بالي؟ أقول: واحدُ اثنانِ، فَأُشِمُّ الواحد، ولا يكون ذلك في هذه الحروف؟ فلأنَّ الواحد اسمٌ متمكِّن، وليس كالصَّوت، وليستْ هذه الحروف ممَّا يُدْرَج، وليس أصلُها الإدراج، وهي- ههنا- بمنزلة (لا) في الكلام[3].

هذا ولم يُمَثِّلْ سيبويهِ لذلك، ولم يحتجَّ له بشواهد تُذْكَر.

المسألة التَّاسعة- مجيءُ تمييز الأعداد جَمْعًا:

رأس الباب- المشهور- أنْ تُمَيَّزَ الأعدادَ مِنْ (أحدَ عشرَ) إلى (تسعة وتسعينَ) بمفرد منصوب، فتقول: (قام أحدَ عشرَ رجلًا)، و(قام عشرونَ رجلًا)، و(قام أحدٌ وعشرونَ رجلًا)، و(الحادي والعشرون رجلًا)، إلى أنْ تبلغَ العَقْد[4]، قال- تعالى: ﴿...**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**...﴾[5]، وقوله- تعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً**...﴾[6].

والخروج عَنْ الباب - غير المشهور- ما ذهب إليه الفرَّاء مِنْ جواز أنْ يُفسَّر ذلك كلُّه

---

(1) يُنظر: أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرَب (ج741/2).

(2) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ج270/1-271).

(3) سيبويه، الكتاب (ج265/3).

(4) يُنظر: سيبويه، الكتاب (206/1-207). وأبو حيَّانَ، ارتشاف الضَّرَب (ج741/2). وابن عقيل، المساعد (69/2). والأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح (ج621/1).

(5) [يوسف: 4].

(6) [سورة ص: 23].

بالجمع فتقول: (أحدَ عشرَ رجالًا)، و(ثلاثون رجالًا)، وأجازَ بعضُهم: (عندي عشرونَ دراهم لعشرينَ رجلًا قاصدًا أنَّ لكلٍّ منهم عشرين درهمًا[1].

وورد في القرآن الكريم ما يُؤيِّد ما ذهب إليه الفرَّاء، وهو قوله- تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا . . .﴾[2]، تساءَلَ الزَّمخشريُّ: "فما وجهُ مجيئِهِ مجموعًا؟ وهلَّا قيل: (اثنى عشر سبطًا؟)، قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقًا؛ لأنَّ المراد: (وقطعناهم اثنتي عشرةَ قبيلةً)، وكلُّ قبيلةٍ أسباط لا سبط، فوضع (أسباطًا) موضع (قبيلة)"[3].

ويرى أبو إسحاق الزَّجَّاج نَصْبَ (أسباطًا) على البَدَلِ من (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ) وليس بتمييز، وأجاز الفرَّاء نصبها على التَّمييز، ومنه قول الشَّاعر:

فِيهَـــا اثْنَتَـــانِ وأَرْبَعُـــونَ حَلُوبـــةً سُـــودًا كَخَافِيَـــةِ الغُـــرَابِ الأَسْـــحَمِ[4]

وغير المشهور أنَّ أسماءَ الأعدادِ اثنتا عشرة كلمةً، هي: الواحد وما فوقه إلى العشرة والمائة والألف، يقول صاحب (المفصَّل): "هذه الأسماء أصولها اثنتا عشرة كلمة وهي: الواحد

---

(1) يُنظر: رأي الفرَّاء في: ارتشاف الضَّرَب لأبي حيَّانَ، (ج741/2). وابن عقيل، المساعد (ج68/2). والسُّيوطيُّ، همع الهوامع (ج253/1).

(2) [الأعراف: 160].

(3) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف (ج168/2).

(4) البيت مِنَ الكامل، لعنترةَ بن شداد العبسيِّ مِنْ مُعَلَّقَتِهِ في شرح ديوانه (ص154)، والأصول في النَّحو (ج325/1)، وعِلَل النَّحو(ص518)، وكتاب العَدَد في اللُّغة (ص35)، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج1328/3)، وشرح المفصَّل (ج24/6)، وشرح شذور الذَّهب لابن هشام، (ص325)، وخزانة الأدب للبغداديِّ، (ج360/7).

اللُّغة: الحلوبة: المحلوبة، تستعمل في الواحد والجمع بلفظ واحد. والخوافي: أواخر ريش الجناح ممَّا يلي الظَّهر. والأسحم: الأسود. **الشاهد:** جوازُ وصفِ المميَّز المفرد بالجمعِ باعتبار المعنى، وممَّا يؤيِّد ذلك أنَّ (حلوبة) وُصِفَتْ بجمع، وهو (سودًا). **وفيه شاهد آخر**، وفيه خروج على أصل الباب، فمِنَ المعروف أنَّ الأصل أنْ تكونَ الحالُ نكرةً وصاحبُها معرفةً.

والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ في أنَّه أَوْقَعَ قولَهُ: (سودًا) حالًا مِنْ قوله: (اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ)، وهو حال مِنْ نكرة، ويجوز رفعُهُ على النَّعت، ولا يكونُ نعتًا للحَلُوبة؛ لأنَّها مفردةٌ إذ كانت تمييزًا للعدد، و(سودًا) جمع، ولا يُنْعَت الواحد بالجمع، وإنَّما ذَكَرَ أنَّ في إبلِهِمْ هذا العدد مِنَ الحَلُوبَة؛ ليخبرَ عَنْ كثرتِهم وكثرةِ إبلهم. يُنظر: الخطيب التَّبريزيُّ، شرح ديوان عنترة (ص155).

والاثنان إلى العشرة، والمائة إلى الألف، وما عداها مِنْ أسامي العددِ فَمُتَشَعِّبٌ منها" [1].

لاحظ قوله: "**أصولها**" **وقوله:** "فَمُتَشَعِّبٌ منها"، هذا يدلُّ على وجود أصل للباب في هذه المسألة، ويوجد خروج على الأصل.

المسألة العاشرة- إعراب (سنين) بالحركات الظَّاهرة:

رأس الباب والمشهور بين النُّحاة أنَّ (سنين) مُلْحَقَةٌ بجمع المذكَّر السَّالم، وتُعْرَبُ إعرابَهُ، فتُرفعُ بالواو، وتُنصبُ وتُجرُّ بالياء[2].

قال محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد في كتابه (منحة الجليل على شرح ابن عقيل): "اعلم أنَّ إعراب (سنين) وبابَهُ إعرابَ الجمعِ بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا هي لغةُ الحجازيِّينَ وعلياءُ قيس"[3].

والخروج عَنِ الباب يتمثَّلُ في أنَّ (سنين) تُعْرُبُ بالحركاتِ الظَّاهرة، جاء في (المفصَّل): "وقد يُجْعَل إعراب ما يُجْمَع بالواو والنُّون في النُّون، وأكثرُ ما يجيءُ ذلك في الشِّعر، ويلزمُ الياء إذ ذاك، قالوا: (أَتَتَ عليه سنينُ)"[4].

قال محمَّد محيي الدِّين: "وأمَّا بعضُ بني تميم وبني عامرٍ فيجعلُ الإعرابَ بحركات على النُّون ويلتزم الياء في جميع الأحوال"[5].

يقول ابنُ الشَّجري: "ومنهم مَنْ جَعَلَ النُّونَ في جمع (سنة) حرف الإعراب، وألزمها الياء، وأثبتَ النُّونَ في الإضافة، ورَفَعَها ونَصَبَها وخَفَضَها ونوَّنها، تشبيهًا لها بنون (غسلين)، فقالوا: (أقمتُ عنده سنينًا)، و(عجبتُ مِنْ سنينِ زيدٍ، وأعجبني سنينُكَ"[6].

يقول ابن مالك: "وعُومِلَ هذا النُّوع بهذه المعاملة؛ لِشَبَهِهِ بجمع التَّكسير؛ لأنَّ تغييرَهُ أكثرُ مِنْ سلامته"[7]، ويقول المرادي: "باب (سنين) قد يُسْتَعْمَلُ مثل (حين)، فَجُعِلَ إعرابُهُ

---

(1) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ج267/1).

(2) تُنظر المسألة في اللَّمحة في شرح المُلْحة لابن الصَّايغ، (ج197/1)، وشرح ابن عقيل لابن عقيل، (ج63/1).

(3) محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (ج64/1).

(4) الزَّمخشريُّ، المفصَّل (ص236).

(5) محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (ج64/1).

(6) ابن الشَّجري، أمالي ابن الشَّجري (ج261/2).

(7) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج194/1).

بالحركاتِ على النُّونِ منونةً، ولا تُسْقِطُها الإضافةُ وتلزمُ الياء، فتقول: (هذه سنينٌ)، و(صحبتُهُ سنينًا)، و(ما رأيتُهُ منذ سنينٍ)"[1].

ومِنْ شواهدِها في الحديث الشَّريف قوله- ﷺ: "**اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ**"[2].

هذا الحديث له روايتان، الأولى ما هو ماثل أمامنا، والثَّانية (وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ)، وما ورد في صحيح البخاري الرِّواية الأولى.

عقَّب العيني على الحديث المذكور: "وقوله: (سنين)، بالنَّصب هو المفعول الثَّاني، وفيه شذوذان: أحدهما: تغيير مفردِهِ مِنَ الفتحة إلى الكسرة، والآخر: كونه جمعًا لغير ذوي العقول، وحكمُهُ- أيضًا- مخالفٌ لسائر الجموع في أنَّه يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، **الأوَّل**: أنْ يُعْرَب كإعراب (مسلمين)، **والثَّاني**: أنْ تجعلَ نونَهُ مُتَعَقِّبَ الإعراب منوَّنًا، **والثَّالث**: أنْ يكونَ منوَّنًا وغير منوَّن، منصرفًا وغير مُنْصَرِف"[3].

جاء في (مسند الإمام الشَّافعي): "وقد جاء الحديثُ بإعرابِ (سنين) بالحروف إلحاقًا لها بجمع المذكر السَّالم، وهو أحد الوجهين في إعرابها، والآخر إعرابها بالحركات، مثل (حين)، تقول: (اجعلْها عليهم سنينًا كسنينِ يوسفَ)"[4]، ومنها في شِعْرِ العرب قول الشَّاعر:

دَعُــونيَ مِــنْ نَجْــدٍ فــإنَّ سِــنِيْنَهُ لَعِــبْنَ بِنــا شِــيْبًا وشَــيَّبْنَنَا مُــرْدا[5]

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج335/1).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، باب: يَهْوِي بالتَّكبير حينَ يسجد، 160/1: رقم الحديث804].

(3) العيني، عمدة القاري (ج25/7).

(4) الشَّافعي، مسند الإمام الشَّافعي (ج94/1).

(5) البيت مِنَ الطَّويل، وهو الصِّمَّة بن عبد الله القُشَيْري في ديوانه (ص78. ق10. البيت5)، وأمالي ابن الشَّجري (ج261/2)، وشرح المفصَّل (ج11/5)، وشرح الكافية الشَّافية (ج194/1).
الشَّاهد: في (سِنِيْنَهُ) حيث لزمتِ الياء وأُعربتْ على النُّونِ، فهي منصوبةٌ، اسم (إنَّ)، حيث نُصِبَتْ بالفتحة الظَّاهرة على النُّون، وجُعِلَتْ كأنَّها مِنْ أصل الكلمة، مثل: (حين) و(غسلين)؛ ولهذا لم تُحْذَفْ للإضافة. وتلك لغة غير مشهورة.

المسألة الحادية عشرة – جواز إضافة النَّيِّف[1] إلى العشرة[2]؛ أيْ: جعل العشرة مضافًا إليه، والنَّيف مضافًا:

رأس الباب– المشهور بين الدَّارسين– ما ذهب إليه البصريُّون مِنْ أنَّه لا يجوز إضافة النَّيِّف إلى العشرة، نحو: (خمسةَ عشرٍ)، واحتجوا لعدم جواز ذلك؛ لأنَّ الاسمينِ جُعِلَا اسمًا واحدًا، ولا يجوزُ إضافة الواحد على بعضه.

جاء في (شرح التَّصريح): "(ويُبْنى الجميع) مِنَ النَّيف والعَقْد بعد التَّركيب (على الفتح)؛ لِيُعادلَ خفَّتَهُ ثِقَلُ التَّركيب، أمَّا بناء الكلمة الأولى؛ فلأنَّها مُنَزَّلَةٌ صدر الكلمة مِنْ عجزِها، وأمَّا بناءُ الثَّانية فَلِتَضَمُّنِها حرفَ العطفِ؛ وقيل: لوقوعها موقع التَّنوين"[3].

الخروجُ عَنِ الباب– غير المشهور– ما ذهبَ إليه الكوفيُّون مِنْ أنَّه يجوز إضافة النَّيِّف إلى العشرة، واحتجَّوا بأنْ قالوا: إنَّ النَّيِّفَ اسمٌ مُظْهَرٌ كغيره مِنَ الأسماءِ المُظْهَرَة الَّتي يجوزُ إضافتُها.

وقد أيَّد ابن مالكٍ مَذْهَبَ الكوفيِّين بقوله: "وأجاز الفرَّاء إضافة صدر العدد المركَّب إلى عَجُزِه مُزالًا بناؤهما... ولم يَرَ ذلك مخصوصًا بالشِّعْر، بل أجازَهُ في النَّثر والنَّظم، وإلى هذين الوجهينِ أشرْتُ بقولي: (وقد يجري ما أُضِيْفَ منهما مجرى (بعلبك)"[4].

يقول ابنُ سيده: "اعلم أنَّك إذا جاوزتَ العشرةَ بَنَيْتَ النَّيِّفَ والعشرةَ إلى (تسعة عشر)، فَجَعَلْتَها اسمًا واحدًا، كقولك: (أَحَدَ عَشَرَ)، و(تَسْعَةَ عَشَرَ): وفتحتَ الاسم الأوَّل"[5]، واحتجُّوا لجوازِهِ؛ بأنَّه جاء في استعمال العرب، ومنه قول الشَّاعر:

---

(1) جاء في الصِّحاح للجوهريِّ (ج1436/4): "النَّيْف: الزِّيادة، يُخَفَّف ويُشَدَّد، وأصله مِنَ الواو، وجاء في تاج العروس للزَّبيديِّ (ج444/24): "كلُّ ما زاد على العَقْد فنيِّف إلى أنْ يبلغ العَقْد الثَّاني، قال اللَّحياني: يُقال: عشرون ونيِّف، ومائة ونيِّف، وألف ونيِّف، ولا يُقال: (نيِّف) إلَّا بعد عَقْد، قال: وإنَّما قال: نيِّف؛ لأنَّه زائدٌ على العدد الَّذي حواهُ ذلك العَقْد". يُنظر: مَجْمَع اللُّغة العربيَّة، المعجم الوسيط (ص964).

(2) تُنظر المسألة في الإنصاف (ص26)، وشرح التَّسهيل (ج402/2)، والمساعد (78/2)، وارتشاف الضَّرَب (ج2/ 757)، وشرح التَّصريح (ج458/2)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج340/6).

(3) الأزهريُّ، شرح التَّصريح (ج458/2).

(4) ابن مالك، شرح التَّسهيل (ج402/2– 403).

(5) ابن سيده، كتاب العدد في اللُّغة (ص26).

كُلِّـــفَ مِـــنْ عَنائِـــهِ وَشِـــقْوَتِهْ بِنْـتَ ثَمـاني عَشْـرٍ مِـنْ حِجَّتِـهْ[1]

يقول ابن مالك: "النَّيِّفُ يُقَدَّمُ على (عشرين) وأخواته بحالَتَيْهِ؛ أيْ: بثبوت التَّاء في التَّذكير، وسقوطها في التَّأنيث، ثُمَّ يُذكَّر العَقْد معطوفًا على النَّيف، فيُقال في المذَّكر: (ثلاثة وعشرون) وفي المؤنث (ثلاث وعشرون) إلى (تسعة وتسعين فتًى)، و(تسعٌ وتسعينَ فتاةً)"[2].

ومنهم مَنْ قال بجواز استعمال النَّيف بَعْدَ العَقْد، نقل أبو حيَّانَ عَنْ أبي عمرٍو بن بَقيٍّ[3]: "النَّيف: يَنْطَلِقُ على الواحد إلى التِّسع، ولا يُسْتَعْمَل مفردًا، بل تقولُ: (عندي عشرةٌ أو عشرٌ ونيِّف"[4].

ليس هذا فحسب، ولكنَّ البغداديِّين يوافقون الكوفيِّين في هذه المسألة، نَسَبَ صاحبُ (خزانة الأدب) إلى أبي عليٍّ في (التَّذكرة القصريَّة) قوله: "البغداديون يجيزون (خمسة عشرٍ) فيضيفون وأنت تريد به العدد"[5].

يُفْهَمُ مِنْ هذه المسألة أنَّه لا خِلافَ بينَ النُّحاةِ في عطفِ النَّيِّفِ على العشرةِ والمائةِ والألفِ، فتقول: (نيِّفٌ وعَشَرَة)؛ أيْ: أنَّ (النَّيِّف) يُسْتَعْمَلُ قبلَ العَقْد.

---

(1) البيت مِنَ الرَّجز، لنفيع بن طارق، وهو في معاني القرآن للفرَّاء (ج33/2)، والإنصاف: (ص266)، وشرح التَّسهيل (ج402/2)، والمقاصد النَّحويَّة (ص1994)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (ج340/6).
اللُّغة: العَناء: النَّصَب والتَّعَب. والشِّقْوة: ومثله الشَّقاء والشَّقاوة، ضد السعادة. والحِجَّة: السَّنَة.
الشَّاهد: في قوله (بِنْتَ ثَماني عَشْرٍ): فإنَّ الكوفيِّين أنشدوه شاهدًا على جواز إضافة النَّيِّف– وهو – هنا– قوله (ثماني)– إلى (العَشرة)، مِنْ غير أنْ يكون هناك شيء آخر، وهم يجيزون ذلك في الكلام، فإنَّ الكوفيِّين يجيزون إضافة صدر المركَّب إلى عجزه سواء أكان مع هذا المركَّب شيء آخر يُضَاف المركَّب إليه، نحو ما حكاه الفرَّاء مِنْ أنَّه سَمِعَ أبا فقعس الأسدي وأبا الهيثم العقيلي يقولان: (ما فعلت خمسة عشرك) أم لم يكن مع المركَّب شيء أصلًا كما في هذا البيت.

(2) ابن مالك، شرح الكافية (ج1675/3– 1676).

(3) أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرَّحمن القرطبيُّ، يُعْرَف بابن بقي، كانت له إمامة في اللُّغة وعِلْم العربيَّة، وكان أطيبَ النَّاس نفسًا وخُلُقًا، أَلَّفَ كتابًا في (الآيات المتشابهات). يُنظر: السُّيوطيُّ، بغية الوعاة (ج399/1).

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية (ج1675/3– 1676).

(5) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب (ج340/6). لم يتسنَّ للباحث الاطِّلاع على قول أبي عليٍّ في(التَّذكرة القصريَّة).

الخاتمة

الحمدُ لله الَّذي بنعمِهِ تَتِمُّ الصَّالحات، وحمدًا له على ما منحَ مِنْ أسباب البيان، وعلى ما فتح مِنْ أبواب التِّبيان، والصُّلاة والسَّلام على مَنْ خُتمَتْ به الرِّسالات، والَّذي رفع بماضي عزمِهِ قواعدَ الإيمان، وخفضَ بعامل الجزم كلمةَ البهتانِ، وارضَ اللهُمَّ عَنِ الصَّحابةِ الكرامِ الَّذين أُوْتُوا الحكمةَ والبيان، وحفظوا السُّنة والقرآن، وجزاهم الله عنَّا وعَنْ لغة القرآن الَّتي حفظوها خيرَ الجزاء والإحسان، وبعد

يطيبُ للباحث، وقد وصلَ البحثُ إلى نهايتِهِ أنْ يُلَخِّصَ أهمَّ القضايا والنَّتائج الَّتي توصَّلتْ إليها الدِّراسة، الَّتي سيعقبُها بذكر أهمِّ توصيات البحث، أقول ومِنَ الله- تعالى- التَّوفيق والسَّداد.

أوَّلًا- النَّتائج:

تناولتْ هذه الأطروحةُ مسائلَ متنوعةً مشتملة على عددٍ غيرِ قليلٍ مِنَ الألفاظِ النَّحويَّة الَّتي خرجتْ عَنْ أصلِ بابِها، وما ترتَّبَ على ذلك مِنْ أنَّها أصبحتْ غيرَ مشهورةٍ بينَ نحاة العربيَّة، ودارسي هذا العِلْمِ الجليل، وهذا حَتَّمَ على الباحث أنْ يتناولَ في المقابلِ الألفاظَ الَّتي تُمثِّلُ أصلَ البابِ في كلِّ مسألةٍ؛ لأنَّ العربَ قدْ قالتْ قديمًا: (وبضدِّها تتميَّزُ الأشياءُ)، وقالتْ- أيضًا: (والضِّدُّ يظهرُ حسنَهُ الضَّدُّ)، هذا وقدْ انتهتْ بي هذِهِ الدِّراسةُ إلى النَّتائجِ الآتيةِ:

1- وَقَفَ الباحث على الكثير مِنَ الآراء المتنوِّعة، والَّتي لا يُفْسِدُ عرضُها للودِّ قضيةً عند أصحاب هذه الآراء؛ لأنَّها إنْ دلَّتْ فإنَّها تدلُّ على أنَّهم – جميعًا- خَلَّفوا لنا وراءَهم تراثًا عظيمًا ضخمًا، يتألَّقُ ثَراءً، تركَهُ أسلافُنا، والَّذي يُعَدُّ مفخرةً لنا- نحن أبناءَ العروبةِ والإسلامِ- وما أَعْظَمَ أنْ نَقِفَ أمامَ هذا الحَشْدِ مِنَ الآراء المتنوِّعة! والَّتي لا يسعُنا إلَّا أنْ نَقِفَ عندها وقفةَ إجلالٍ وإكبارٍ وإعجابٍ وإعظام، وألَّا نُلْقيَ بالًا للانتقاداتِ والتَّصريحات الَّتي يتشدَّقُ بها صباحَ مساءَ أعداءُ هذِهِ الأمَّةِ، والَّتي يحاولون مِنْ خلالها التَّشكيكَ في آراءِ علمائِنا الكرام وأفكارهم، ويدَّعونَ أنَّ النَّحو العربيَّ فيه ما يكفيه مِنَ التَّناقضات، ولكنْ هيهاتَ لهم ما يَدَّعون. فالحقيقة المُرَّةُ- بالنِّسبة لهم- تشيرُ إلى غير ذلك.

2- تناولَ البحثُ آراءَ علماءِ العربيَّةِ الأفذاذ، والَّتي تمَّتْ مناقشتُها كلَّما وَجَدَ الباحثُ إلى ذلك سبيلًا، حيث أظهرتْ هذه الدِّراسةُ تَمَيُّزَ مجموعةٍ مِنْ هؤلاءِ العلماءِ بما قدَّموه مِنْ دراساتٍ نحويَّة، كان لها الأثرُ الأعظمُ في تنشيطِ الدِّراساتِ اللُّغويَّة الَّتي عملتْ على خِدْمَةِ اللُّغةِ العربيَّةِ

وخدمة النَّصِّ القرآنيِّ، وما قامت عليه مِنْ دراسات، ممَّا كان له الأثرُ البالغُ في إيجادِ مجتمعٍ علميٍّ متميِّز قادرٍ على مسايرةِ التَّطور اللُّغويِّ بكلِّ ما يحملُهُ مِنْ معنًى.

3- أحيانًا تجدُ الباحثَ يعدُّ الرَّأي الأقوى خروجًا عَنْ أصل الباب، والرَّأي الأضعف أصلًا للباب، مثال ذلك مسألة ورود (مِنْ) لابتداء الغاية الزَّمانيَّة عند الكوفيِّين، عدَّه الباحث خروجًا على أصل الباب مع أنَّ الشَّواهد الشِّعريَّة الكثيرة والنَّثريَّة وكلام العرب تؤيِّد ما ذهب إليه الكوفيُّون، يقول العكبريُّ: "ودخول (مِنْ) لابتداءِ غايةِ الزَّمانِ جائزٌ عند الكوفيِّين ومنعه أكثر البصريِّين والأقوى عندي مذهب الكوفيِّين، وقد ذكرتُ هذا بأدلته".

والسَّبب الَّذي دفع الباحث لأنْ يَعُدَّ الرَّأي الأضعف- رأي البصريِّين- في هذه المسألة أصلًا للباب، هو أنَّ المشهور بين النُّحاة ودارسي النَّحو ما ذهب إليه البصريُّون مِنْ أنَّ (مِنْ) لابتداء الغاية المكانيَّة وليس الزَّمانيَّة.

4- لاحظ الباحث أنَّ الألفاظ في اللُّغة العربية تتقارض فيما بينها، بمعنى أنَّ لفظةً (ما) تأخذُ حُكْمَ لفظة أخرى، وخير مثال على ذلك الصِّفة المشبَّهة التي اقترضت نصب المفعول به مِنْ نصب اسم الفاعل له.

ومنها إعطاء (لعلَّ) حُكْمَ (عسى) في اقتران خبرها بـ (أنْ)، ومنها تقارض المفعول به الرَّفع مِنَ الفاعل، وغيرها كثير.

5- تناول الباحث بعضًا مِنَ المسائل النَّحويَّة، والَّتي اخْتَلَفَتْ حولها آراءُ النُّحاة، ولكنَّ الباحث لم يستطع الحُكْمَ على هذه الآراء أيُّها يمثِّل أصل الباب، وأيُّها يمثِّل الخروج عَنْ هذا الأصل، وكلُّ الَّذي تمكَّن الباحث مِنَ الحُكْمِ عليه في هذه المسائل أنَّها مشهورة بين النُّحاة والدَّارسين أو غير مشهورة، ونأخذ مثالًا على ذلك (أل) التَّعريف، هل هي اللَّام مع الألف على نحو ما ذهب الخليل، أم هي اللَّام وحدها على نحو ما قرَّر سيبويه.

6- وَجَدَ الباحثُ الكوفيِّينَ- أحيانًا- يسمعونَ بيتًا واحدًا فيجعلونه أصلًا للباب، وهذا ما ذَكَرَهُ ابن هشام الخضراوي حيث نقل عنه السُّيوطيُّ قوله: "عادةُ الكوفيِّين إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا أو فصلًا، وليس بالجيِّد"، مع أنَّ سيبويه عدَّ الشَّاذ جيدًا إذا كان له وجه، يقول: "الشَّاذُّ إذا كان له وجهٌ، جيِّد". والباحث في الشَّواهد الَّتي عُدَّتْ مِنَ الشَّواذِّ، واستشهد بها الكوفيُّون لا يعدم وجود هذا الوجه.

7- في بعض المسائل وَجَدَ الباحثُ أنَّ أصل الباب لمسألة (ما) يتمثَّل في رأي البصريِّينَ

والكوفيِّينَ- معًا- وإنْ اختلفا في هذه المسألة. والخروج عَنْ الباب يتمثَّل في القول بعكس ما ذهب إليه الطَّرفان.

ففي المسألة الَّتي تناولَها الباحثُ بعنوان: عَمَلُ الفعلينِ المتنازِعَيْنِ في جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطَّلب معًا، وجدنا الكوفيِّينَ يذهبونَ إلى أنَّ إعمالَ الفعلِ الأوَّلِ أَوْلَى، بينما ذهب البصريُّون إلى أنَّ إعمال الفعل الثَّاني أَوْلَى، وهذا هو مذهبهم في التَّنازع بشكل عامٍّ. ووجدنا مَنْ يعارض كلتا المدرستين، ويرى أنَّ العاملين المنازِعَيْنِ يعملان معًا لصحَّة ذلك واستقامة المعنى به.

8- أحيانًا تجدُ بعضَ النُّحاةِ على قَدْرِ جلالِهم وكثرةِ علمِهم أنَّهم لا يُحيطونَ علمًا على وجه الكمال بما يَرِدُ في مؤلَّفاتِ أقرانِهم مِنَ النُّحاةِ الآخرينَ، وهذا يتَّفِقُ- بطبيعة الحال- مع الطَّبيعةِ الإنسانيَّةِ الَّتي فَطَرَ اللهُ الإنسانَ عليها، مهما بلغَ علمُهُ؛ مفادُها قوله- تعالى: ﴿**...وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلا**﴾[الإسراء: 85].

ويضربُ الباحث مثالًا واحدًا على صحَّة ما ذهب إليه-على سبيل التَّمثيل لا الحصر- الجزم بـ (إذا ما)، ذكر ابن يعيش أنَّ سيبويهِ لم يذكرْ(إذا ما) في الحروف، ويرى أنَّه مِنَ القياس أنْ تكون حرفًا كـ (إذ ما)؛ ولذلك لا يعودُ إليها ضميرٌ كما يعود إلى غيرها مما يُجازى به مِنْ نحو: (مَنْ، وما، ومهما)".

وأثبتَ الباحثُ أنَّ كلامَ ابن يعيشَ غيرُ دقيقٍ عندما ذَكَرَ أنَّ سيبويه لم يذكر(إذا ما) في الحروف الَّتي يُجازى بها، فقد ذكره سيبويه في (الكتاب)عندما عقَّب على بيت الشِّعْر الَّذي أنشده كعب بن زهير بقوله: "والجيِّد قولُ كعبِ بن زهير"، حيث ورد في البيت المذكور الجزمُ بـ (إذا ما)، مِنْ- هنا- يتَّضح أنَّ سيبويه تعرَّض لهذه المسألة، وربَّما غَفِلَ ابنُ يعيشَ عَنْ حيثياتِها.

9- أحيانًا يصعبُ على الباحث الحُكُمُ على لفظة نحويَّةٍ (ما)، أهي تمثِّل أصلًا للباب أم تمثِّل خروجًا عنه ؟

ومِنْ أمثلة ذلك أحرف النِّداء الَّتي أطلقَ عليها النُّحاة تسمياتٍ مختلفة، فسيبويه يقول عنها(أشياء)، جاء في (الكتاب): "فأمَّا الاسم غيرُ المندوب فَيُنَبَّهُ بخمسةِ أشياء: بـ (يا، وأيا،

وهَيا، وأيْ، وبالألف)"[1]، وابن كَيسان أطلق عليها اسم (حروف النِّداء)، نقل ابنُ منظورٍ عنه قوله: "في حروف النِّداء ثمانيةُ أَوجهٍ: يا زَيْدُ، ووازَيْدُ، وأَزَيْدُ، وأَيا زَيْدُ، وهَيا زَيْدُ، وأَيْ زَيْدُ، وآي زَيْدُ، وآزَيْدُ"[2].

وكذلك ابن الحاجب، يقول: "حروف النِّداء: (يا) أعمُّها، و(أيا وهيا) للبعيد، و(أيْ والهمزة) للقريب" [3]. وابن هشام أيضًا يقول: "(يا) حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا، وقد يُنادَى بها القريب توكيدًا"[4].

ونعتها صاحب (الجنى الدَّاني) بـ (حروف التَّنبيه)، يقول عنها: "حروف تنبيه، وهي قسمان: **الأوَّل**: أنْ تكون لتنبيه المنادى، نحو: يا زيدُ، فهي في هذا حرف نداء... **والثَّاني**: أن تكون لمجرد التَّنبيه، لا للنِّداء"[5].

فالباحثُ أمامَ عدَّةِ مسمَّياتٍ: أحرف النِّداء، وأشياء يُنادى بها، وأحرف التَّنبيه، فأيٌّ هذه التَّسميات يُعدُّ أصلًا للباب؟ وأيُّها يعدُّ خروجًا عنه؟

10- توصَّل الباحثُ مِنْ خلال عرضِهِ للآراء المتعدِّد للمسائل النَّحويَّة الَّتي تناولها بالبحث والدِّراسة إلى فكرةٍ مفادُها أنَّ اتِّساعَ رقعةِ هذِهِ الآراءِ إنْ دلَّ على شيء، فإنَّه يدلُّ على اتِّساع المعرفة، كما يدلُّ على الثَّراء الفكريِّ الَّذي كان يتَّصف به علماؤنا الأجلاء.

11- مِنْ نتائج البحث أنَّك تجد- أحيانًا- بعض المصطلحات النَّحويَّة المشهورة لدى النُّحاة، ولكنَّها مشهورةٌ ومعروفةٌ بين دارسي النَّحو في زماننا بمسمًى آخر، ومِنْ أمثلة ذلك أنَّ مصطلح (نائب الفاعل) (مِنْ مصطلحات ابن مالك في ألفيتَّه)، والمشهور عندنا الآن بين المعربين بهذا المسمَّى كان يُعرف لدى أغلب النُّحاة بمسميات أخرى، منها: (المفعول الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ).

12- أحيانًا تجدُ رأسَ البابِ يتمثَّلُ في مسألة (ما)، والخروج على الباب في المسألة نفسِها تجدُهُ عند نحويٍّ بعينه؛ كأنْ يذكرُ هذا العالِم الاستعمالَ الغالب للفظةٍ نحويَّة (ما)، ثمَّ تجدُهُ يذكرُ استعمالًا آخرَ للَّفظةِ ذاتِها، ولكنَّها غيرُ مشهورةٍ عندَ النُّحاة، ولا عند دارسي النَّحو، وخيرُ مثالٍ على ذلك ما حصل مع ابن هشام عند حديثه عَنْ استعمالَيْ (كيف)، حيث شكَّل وقوعُها اسمَ

---

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب (ج2/2299).

(2) ابن منظور، لسان العرب (ج15/491).

(3) الرَّضيُّ، شرح الرَّضيِّ على الكافية (ج4/425).

(4) ابن هشام، مغني اللَّبيب (ج4/447).

(5) يُنظر: المرادي، الجنى الدَّاني (ص354- ص355).

استفهامٍ- عندَهُ- رأس الباب، بينما شكَّل وقوعها شرطًا خروجًا عَنِ الباب.

13- أحيانًا تجدُ رأسَ البابِ في مسألة (ما) عند أنصار مدرسة نحويَّة (ما) وتجدُ الخروجَ على الباب في المسألة نفسِها- تجدُهُ عند أنصار مدرسةٍ نحويَّةٍ أخرى.

مثال: رَفَضَ سيبويهِ المجازاةَ بـ (كيفما) بناءً على رفض أستاذِهِ الخليل بن أحمد عندما سأله عَنِ المجازاة بـ (كيف) فقال: "هي مُسْتَكْرَهَة، وليست مِنْ حروف الجزاء"، وهذا يشكِّل رأسَ البابِ- حسب وجه نظر الباحث وفهمه للمسألة، وحسب شهرتها بين النُّحاة ودارسي النَّحو أو عدم الشُّهرة- وأمَّا الخروج عَنِ الباب، والَّذي يتمثَّلُ في جواز المجازاة بـ (كيفما)، وهذا الاتجاه يَزْعُمُهُ أنصارُ المدرسةِ الكوفيَّة، وقطرب مع أنَّه مِنْ أنصار المدرسة البصريَّة إلَّا أنَّه وافقَ الكوفيِّين في جزمهم ما بعدها مطلقًا؛ أيْ: سواء اقترنت بها (ما) أم لم تقترن.

14- والعكس تمامًا، أحيانًا تجدُ الخروج على الباب في مسألة (ما) عند أنصار المدرسة النحويَّة نفسها، وتجدُ رأسَ البابِ في المسألةِ ذاتها عند أنصار مدرسة نحوية (أخرى) بتأييد مِنْ بعض أنصار المدرسة الأولى.

15- أحيانًا تجدُ رأسَ البابِ في مسألة (ما) مشهور عند سيبويه، ولكنَّ بعضَ النُّحاة لهم آراء مخالفة حول هذه المسألة ممَّا يجعلُ هذه الآراءَ تشكِّلُ خروجًا بها عَنِ الأصل.

16- والعكس صحيح ربمَّا وَجَدْتَ ألفاظًا شكلَّت عند بعض النُّحاة رأس الباب في مسألة (ما)، ورأي سيبويه فيها يشكِّل خروجًا بها عن هذا الأصل.

17- أحيانًا تجدُ الَّذين يُمثِّل رأيُهم رأس الباب، وكذلك الَّذين يمثِّل رأيُهم الخروج عَنِ الباب في مسألة نحويَّة (ما)، لا يملكون ما يُدَلِّلون به على صحَّة ما يقولون مِنْ نصوص عربيَّة فصيحة مِنْ كلام منظوم أو كلام منثور وَرَدَ عَنِ العرب.

ويضرب الباحث مثالًا على صحَّة ما يقول بمسألة المجازاة بـ (كيف)، حيث ذهب البصريُّون إلى عدم جواز المجازاة بها، وذهب الكوفيُّونَ إلى وجوب المجازة بها إنْ وقعتْ في كلام تمامٍّ كغيرها مِنْ أخواتِها الَّتي يجوزُ المجازاة بها، ولم يَسُقْ أحدٌ مِنَ الطَّرفين دليلًا ولو واحدًا مِنْ شِعْرٍ أو نثر، وإنَّما اعتمدَ الطَّرفانِ على أدلَّةٍ عقليَّةٍ قياسيَّةٍ.

18- مِنْ صور خروج الألفاظ النَّحويَّة عَنْ بابِها أنَّ الباحث وَجَدَ في عدد من المسائل أكثر مِنْ خروج للفظة (ما) عَنْ بابها في آن واحد، **ومِنْ أمثلة ذلك:** المضاف إلى ياء المتكلِّم الَّذي يُعرَب بحركات مقدَّرة في الأحوال الثَّلاثة (هذا رأس الباب يمثله الجمهور)، ولكنَّ هذه اللَّفظة خرجت

عَنِ الباب عندما أُعْرِبت بكسرة ظاهرة في حالة الجرِّ (رأي ابن مالك)، ثمَّ خرجت عَنِ الباب مرَّة أخرى عندما ذهب كلٌّ مِنَ الجرجاني وابن الخشَّاب إلى أنَّ هذا المضاف مبنيٌّ في أحواله الثَّلاثة، وخروج ثالث عَنْ أصل الباب يمثِّله رأي ابن جِنِّيْ الَّذي ذهب إلى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلِّم لا هو معربٌ ولا هو مبنيٌّ.

وفي المقابلِ تجدُ أنَّ الألفاظ الَّتي خرجتْ عَنْ بابِها في الأغلب الأعمِّ يمكنُ وصفُها بأنَّها أحاديَّة الخروج ؛ أيْ أنَّ هذا الخروج يأخذُ شكلًا واحدًا فقط، فلا يتعدَّد كما رأينا في البنود السَّابقة، ويمكن لمِنْ يقوم بتصفُّح عدد مِنَ المسائل المختلفة الَّتي احتوتها هذه الأطروحة أنْ يلمسَ ذلكَ بكلِّ سهولةٍ ووضوح، فهذه هي السِّمة الغالبة على المسائل الَّتي تناولَها الباحثُ في دراستِهِ.

19- وجد الباحث أنَّ منهج الكوفيِّين وموقفهم مِنَ الألفاظ المشهورة بين النُّحاة ودارسي النَّحو، والَّتي تشكِّل رأس الباب، وموقفهم مِنَ الألفاظ الَّتي خرجت عَنِ الباب يقوم على:
أ- تجدُهم أحيانًا يحرصون على أنْ تكون الأصولُ النَّحويَّة خاضعةً للشَّواهد المسموعة عَنِ العرب، فتجدُهم إذا ما وجدوا شاهدًا؛ ولو يتيمًا يؤيِّدُ رأيَهم في الخروج عَنْ أصل الباب في مسألة نحويَّة (ما) يسارعون إليه، ولا بأس في أنْ يقوموا بتحوير روايته حتَّى يتَّفقَ مع صحَّة ما ذهبوا إليه مِنْ معارضةٍ لأصل الباب في مسألةٍ مِنَ المسائل.

ب- كانوا يكتفونَ- أحيانًا- بالقياس على المثال الواحد ولو نادرًا، فتجدُهم يتَّخذونَ مِنْ هذا النَّادرِ دليلًا على صحَّة رأيِهم، ليس هذا فحسب بل يحاولونَ بهذا الشَّاهدِ النَّادر أنْ يجعلوا رأيَهم في مسألةٍ (ما) بابًا لها، ويعدُّون رأيَ غيرِهم خروجًا عِنَ الباب، حتَّى ولو كان الرَّأي المقابل أقوى مِنْ رأيِهم.

ت- لَمَسَ الباحث ظاهرةً جديرةً بالذِّكر تتعلَّق بآراء الكوفيِّين حول المسائل الَّتي تشكِّل رأسَ الباب، والمسائل الأخرى الَّتي تشكِّل خروجًا عنه في المقابل- أنَّ هذه الآراء جاءت مبعثرَةً في مؤلَّفاتٍ نحويَّة، فكثيرًا ما تجدُها في مؤلفاتِ أنصار المدرسة البصريَّة، على العكس تمامًا مِنْ آراء أنصار المدرسة البصريَّة الَّتي تجدُها مركَّزةً في مؤلَّفٍ واحدٍ كما هو الحال في كتاب سيبويه، الَّذي اشتمل على النَّحو البصريِّ حتَّى الزَّمن الَّذي عاش فيه هذا الرَّجل، وكذلك (المفصَّل) للزَّمخشريِّ وشرحِهِ لابن يعيشَ، وغيرها مِنَ المؤلَّفات الَّتي اشتملت على آراء المذهب البصريِّ، والأمثلة كثيرة لا يتَّسع المجال لذكرها- هنا.

وهذا لا يعني أنَّ هذه المؤلَّفات قد أغفلتْ آراءَ الكوفيِّينَ أو غيرِهم مِنَ المدرسة

البغداديَّة– مثلًا– وإنَّما كانت هذه المؤلَّفاتُ تذكرُ الآراءَ المتنوِّعة حولَ مسألةٍ نحويَّةٍ (ما)، ذلك أنَّهم كانوا يدركون أنَّ الضِّدَّ يظهرُ حُسْنَهُ الضِّدُّ، ويدركون أنَّه بضدِّها تتميَّزُ الأشياء، وأنَّهم يتميَّزون في آرائهم بمقارنتها مع آراء غيرهم.

إذنْ آراء أنصار المدرسة الكوفيَّة جاءت مشتَّتة في ثنايا مؤلفات المتأخرين مِنَ النُّحاة، الَّذين يُظْهِرونَ تأييدَهم للمذهب البصريِّ في معظم المسائل، كما فعل ابن الأنباريِّ في كتابه الموسوم بـ (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويِّين البصريِّين والكوفيِّين).

والباحث لا يرى فيه إنصافًا وإنَّما تجدُ المؤلِّف يميلُ في أغلب مسائله الَّتي تطرَّق إليها إلى تأييد رأي البصريِّين في الأغلب الأعمِّ، وقد يؤيِّد رأي الكوفيِّين أحيانًا؛ حتَّى يثبتَ للقارئ أنَّه منصف في موقفه مِنْ آراء المدرستين حول مسألة نحويَّة (ما). وأرى أنَّ وَلَعَ ابنِ الأنباريِّ وإعجابَهُ بالمذهب البصريِّ هو الَّذي دفعَهُ إلى سلوك هذا المسلك.

وربَّما وجدت آراء المذهب الكوفيَّ مشتَّتة في مؤلفات ليست نحويَّة خالصة، مثل الآراء الَّتي تمَّ التعرُّف عليها في كتاب الفرَّاء الموسوم بـ (معاني القرآن)، والَّذي هو في حقيقته تفسير للقرآن الكريم، حيث كانت الآراء النَّحْويَّة مبعثرة حتَّى أنَّه كان يصعبُ على الباحث– أحيانًا– تحديدَ موقفِهم بالضَّبط مِنْ بعض المسائل النَّحوية، أَيُشَكَّلُ رأيٌ (ما) في مسألة (ما) رأس الباب أم يشكِّل خروجًا على الباب؟

20– تبيَّن للباحث أنَّ أنصار المدرسة البصريَّة كانوا الأرسخَ قَدَمًا والأكثرَ تنظيمًا للقواعد النَّحوية، وكانت طريقتُهم الأقوى سلطانًا على اللُّغة، وشواهدُهم كانت أكثرَ خضوعًا للانتقاء واتصافًا بالدِّقة، وهذا يدلُّ على أنَّهم محافظون متمسِّكون بالقديم الرَّاسخ الثَّابت.

21– أمَّا عَنِ المسائل الَّتي تخص البحث في الموضوع الَّذي نحن بصدد البحث فيه، والَّتي تناولها أنصار كلٌّ مِنَ المدرستين النَّحويَّتين العريقتين الكبيرتين؛ أقصد مدرستي البصرة والكوفة– فهي الموضوعات نفسُها، ونذر ما تجدُ مسألةً ذَكَرَها البصريُّون ولم يُبْدِ الكوفيُّونَ رأيَهم فيها، أو العكس كأنْ يُبدي الكوفيُّون رأيَهم في مسألة، ولم يُبْدِ البصريُّون رأيهم فيها.
بل إنَّكَ تَجِدُ أنَّ أنصارَ المدرسةِ الكوفيَّةِ– غالبًا– ما يَخْرُجونَ عَنْ رأس الباب في الكثير مِنَ المسائلِ النَّحويَّة، وكان لسانُ حالِهم يقولُ: خالِفْ تُعرَفْ.

22– وحتَّى لا يَهْضِمَ الباحث الكوفيِّينَ حقَّهم فإنَّكَ كثيرًا ما تجدهم يسوقون مِنَ الأدلَّة القويَّة الَّتي يحاولون مِنْ خلالها إثبات وجهه نظرهم، وإذا ما قمت بمقارنتها بأدلة أنصار المدارس

الأخرى وجدتها أدلَّةً صائبةً ومقنعة، وخير مثال على ذلك أدلَّتُهم الَّتي أوردها ابن الأنباريِّ في كتابه (الإنصاف) حول الجزم بـ (كيفما).

23- وإنْ حَكَمَ الباحثُ بأنَّ المسائلَ النَّحويةَ الَّتي أبدى البصريُّونَ رأيَهم فيها هي المسائلُ نفسُها الَّتي أبدى الكوفيُّونَ رأيَهم فيها، وإنْ اختلفوا، فإنَّك تَلْحَظُ مظاهرَ هذا الاختلافِ في منهج كلِّ مدرسةٍ مِنْ هذه المدارسِ وطريقتها في معالجة الكثير مِنَ المسائل الَّتي أَبْدَوا رأيَهم فيها.

24- وَجَدَ الباحثُ أنَّ أنصار مدرسة (ما) يؤولِّون الشَّواهد الكثيرة الَّتي تقتضي القياس عليها ويعلِّلونَ لها مِنْ أجل إثبات صحَّة رأيهم في مسألة مِنَ المسائل، على نحو ما رأينا عند أنصار المدرسة البصريَّة الَّذين حاولوا إنكار مجيئ (مِنْ) لابتداء الغاية الزَّمانية.

25- لاحظَ الباحثُ أنَّ مِنْ أكثرِ الألفاظِ النَّحويَّة خروجًا عَنِ رأس الباب في الألفاظ الَّتي خضعتْ للدِّراسة كان الحرفُ المشبَّهُ بالفعل (لعلَّ)، ولم يأتِ ذلك مِنَ فراغ، فلكلِّ مسبَّب سبب، والسَّبب تجده عند ابن يعيش حيث تحدَّث عن السَّبب في كثرة لغاتها بقوله: "اعلم أنَّ العرب قد تلعَّبتْ بهذا الحرف كثيرًا؛ لكثرته في كلامهم؛ لأنَّ معناه الطَّمَع، ولا يخلو إنسان مِنْ ذلك".

26- وَجَدَ الباحثُ عددًا مِنَ النُّحاة يتَّخذ رأيًا في مسألة (ما)، يخالفُ فيها جمهورَ النُّحاةِ مِنَ البصريِّين وبعضِ الكوفيِّين، ولربَّما وجدتَ هذا الرَّأي المخالف أقربَ إلى الصَّواب، ويؤيِّدُهُ ما ورد في الشِّعر والنَّثر مِنَ الشَّواهد الفصيحة، ويمثِّلُ الباحث لِمَا يقولُ بموقف ابن مالك مِنْ مسألة العطف على الضَّمير المجرور، حيثُ يَجِبُ إعادةُ الجار على المشهور مِنْ كلام النُّحاة وهذا غيرُ واجبٍ عند ابن مالك وهو الصَّحيح.

27- تبيَّن للباحث أنَّ آراء النُّحاة حول مسألة (ما)- أحيانًا- تتَّصفُ بالتَّباين والاختلاف؛ وهذا يعودُ إلى: اختلاف المدارس النَّحويَّة، والاجتهادات والآراء الفرديَّة، والاعتماد على السَّماع، واختلاف الرِّوايات، والميل إلى التَّأويل، وكلُّ ذلك يؤدِّي إلى تشتُّت في ذهن المتلقِّي.

28- إنَّ النُّحاة لم يبنوا قواعدهم النَّحويَّة على الألفاظ النَّحويَّة الَّتي خرجتْ عَنْ بابِها، ولا على ما ورد شاذًا مِنَ الكلام العربيِّ.

29- أحيانًا تجدُ التَّأويل أو التَّوهم يلعبُ الدَّور الواضح في خروج بعض الألفاظ النَّحويَّة عَنْ أصلِ بابِها.

30- هناك مصطلحات نحويَّة نُسبتْ إلى مدرسة نحويَّةٍ بعينها، ولكنْ بعد البحث والتَّحري يكتشف الباحث أنَّ تلك المصطلحات كان أنصار مدرسة أخرى قد سبقوا غيرهم في استخدامها،

ويضرب الباحث مِثالًا مُدَلِّلًا على صحَّة ما يقول، فالتَّمييز – مثلًا –مصطلحٌ بصريٌّ، يقابله عند الكوفيِّين التَّفسير، ولكنَّ الباحث وَجَدَ أنَّ الخليل بن أحمد قد استخدم مصطلح (التَّفسير) في كتابه (الجُمَل في النَّحو) في عدَّة مواضع، وقد مثَّل الباحث على ذلك مِنْ كتاب الخليل نفسه في سياق حديثه عَنْ هذه المسألة، وكذلك ابن السَّرَّاج– وهو بغداديٌّ، وهواه بصريٌّ– تجده يستخدم هذا المصطلح مرَّة باسم التَّمييز، وأخرى باسم التَّفسير.

31– قَدْ يَجِدُ الباحثُ لفظةً (ما) تَخْرُجُ عَنْ أصلِ بابِها أَكْثَرَ مِنَ مرَّةٍ، ويضرِبُ الباحثُ مِثالًا على ذلكَ بلفظةِ (بَلْهَ) الَّتي حَطَّمَتِ الرَّقْمَ القِياسِيَّ في خروجِ الألفاظِ المُخْتَلِفَةِ عَنْ بابِها، حيثُ استطاعَ الباحثُ إحصاءَ سِتَّةَ مواضعَ خرجَتْ فيها هذِهِ اللَّفظةُ عَنْ أصلِ بابِها.

32– هناك استِعمالاتٌ لغويَّةٌ ونحويَّةٌ، ثَبَتَ مِنْ خلال البحث والتَّأمُّل أنَّها صحيحةٌ مقبولة، فلا يجوزُ إنكارُها أو الشَّكُّ فيها.

هذا ما انتهى إليه الباحثُ مِنْ معالجةِ موضوعِ هذِهِ الأطروحةِ، سائلًا المولى– ﷻ– القبول والرِّضا.

ثانيًا- التَّوصيات:

بعد أنْ تمَّ الانتهاء مِنْ ذِكْرِ أهمِّ النَّتائج الَّتي توصَّل إليها الباحث خلال دراسته لهذا الموضوع، فسينتقلُ اللآنَ إلى ذِكْرِ أهمِّ التَّوصياتِ الَّتي مِنْ شأنها التَّغلب على بعض مشكلات الدَّرس في النَّحو عند الكثير مِنَ الدَّارسينَ في حالة أخذها بعين الاعتبار، أقول وبالله التَّوفيق:

أوصي إخواني الباحثين بصفة عامَّة، والباحثين في الدِّراسات العليا بصفة خاصَّة أنْ يتمثَّلوا تقوى الله وشكرَهُ، فبالتَّقوى والشَّكر يحقِّقون ما لا يستطيعون تحقيقه دونهما، فلا بدَّ وأنْ نتمثَّلَ قول الله-ﷻ: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ... ﴾[1].

فكثيرًا ما كان اللهُ- ﷻ- يفتح عليَّ- بفضله- في التَّعامل مع المسائل النَّحويَّة المراد البحث فيها، فَأَشْكُرُهُ إمَّا بالدُّعاء، وإمَّا بصلاةِ ركعتين خفيفتين، وكلَّما شكرتُهُ-ﷻ- وجدتُهُ بكرمه يفتحُ عليَّ في مسائل أخرى، حتَّى تسنَّي لي الانتهاء مِنْ مسائل البحث جميعًا.

وتُوصِي الدِّراسةُ بالمزيدِ مِنَ البحث مِنْ قِبَل طلاب العِلْمِ في الدَّراسات العليا حول الوقوف على المزيد مِنَ الألفاظ النَّحويَّة غير المشهورة في بابها بالتأمُّل والتحرِّي والبحث، مراعينَ ما تتميَّز به اللُّغة العربيَّة مِنْ خصائص السَّعَة والتدرُّج في مستويات الفصاحة والبلاغة، مع مراعات فقه الخلاف بينَ النَّحويِّين وما يُقبَلُ منه وما لا يُقبَل، مضافًا إلى ذلك النَّظرة العلميَّة المُنصِفَة لِمَا يُوْصَفُ بأنَّه مشهور، يُمثِّلُ رأس الباب، أو غير مشهور أو شاذٌّ أو نادِر أو قليل أو ضعيف، أو نحو ذلك.

أوصي نفسي- أولًا- كما أوصي الباحثين الآخرين مِنْ بعدى ثانيًا- لمِنْ أرادَ مواصلةَ البحث في هذه الألفاظ النَّحويَّة الَّتي خرجتْ عن بابها- أنْ يُواصِلوا طريقَ البحثِ حولَ هذِهِ الألفاظِ، وما أَكْثَرَها! ولا يمكنُ لباحثٍ بعينِهِ أنْ يُحيطَ بها خُبْرًا؛ لأنَّنا بشرٌ، يعترينا النَّقصُ- أحيانًا- فالكمالُ للهِ وحدَهُ، والبَشَرُ قاصرونَ، فهذه اللُّغة ما أحاطَ بها إلَّا نبيُّنا-ﷺ - لِمَ لا؟ وأنَّه-ﷺ - قد أُتِيَ جَوامِعَ الكَلِمِ، وهو أفصحُ العربِ بَيْدَ أنَّه مِنْ قريش.

- هناك بعض الأحكام النَّحويَّة الَّتي لم يُفَصِّلْ فيها القول نحاة العربيَّة القدامى إلَّا نادرًا، ومِنْ ذلك: وقوع الجُمَل بأنواعها نائبًا عَنِ الفاعل، ومنها: نائب الفاعل المجرور لفظًا المرفوع محلًّا،

---

(1) [إبراهيم: 7].

قياسًا على الفاعل، ومنها: حذف نائب الفاعل.

من– هنا– تظهر حاجةُ العربيِّ إلى إعادة النَّظر في دراسته لمسائل النَّحو العربيِّ، وذلك بعَقْدِ مقارناتٍ بينَ الشَّواهد الَّتي وردت فيها هذه التَّراكيب وبين أقوال النُّحاة المُحْدَثين الَّذين تحدَّثوا عنها في مؤلَّفاتهم والأخذ بها بعين الاعتبار.

– تتقدَّم الدراسة بتوصية إلى المسؤولينَ عَنْ وضع مناهج اللُّغة العربيَّة التَّابعة لوزارة التَّربية والتَّعليم الفلسطينيَّة أنْ يقوموا بتصحيح بعض المعلومات غير الصَّحيحة الَّتي أُدرجتْ في الكتب المدرسيَّة، ومنها: الاعتقاد بأنَّ (كان) وأخواتها أفعال ناقصة؛ لنقصانها في الدِّلالة على الحَدَث، فهذا مردود بأنَّ الأصل في كلِّ فعل الدِّلالة على المعنيين معًا– الحَدَث والزَّمان– فلا يُقْبَل إخراجُها عَنِ الأصل إلَّا بدليل.

كلمة أخيرة

هذا البحثُ خُلاصَةُ جهْدٍ وعَناءٍ، ولا ادَّعي فيه الكَمالَ، فالكَمالُ للهِ وحدَهُ، فإنْ وُفِّقْتُ إلى تحقيقِ الهدفِ المنشود، فما توفيقي إلَّا بالله، وإنْ أخطأتُ التَّقدير، فَحَسْبي أنِّي طالبُ عِلْمٍ يُخطئُ ويُصيبُ، فإنْ أصابَ فلَهُ أَجْرٌ واحدٌ، وإنْ أَخْطَأَ فلَهُ أجرانِ، ولا أزكِّي على الله نفسي.

ويؤمنُ الباحثُ بأنَّه لا يمكنُ له أنْ يقولَ الكلمةَ الأخيرةَ في هذا البحثِ المتعلِّقة بالموضوع الَّذي خاضَ غمارَهُ، فكما هو معروفٌ أنَّ طبيعةَ البحوثِ الأدبيَّةِ واللُّغويَّةِ ما عرفتِ القَوْلَ الفَصْلَ في جزيِّئةٍ مِنْ جزئيَّاتِها.

عزيزي القارئ لهذه الأطروحة، إنْ عَثَرْتَ على صوابٍ فَلِلَّهِ الحَمْدُ والمنَّة، فهو صاحبُ الفضلِ المُنْعِمُ على عبادِهِ، وإنْ صادَفْتَ خَطَأً فإنَّني أَنْشُدُكَ اللهَ أنْ تصلِحَهُ، وتعطيَ حَقَّ النَّصيحةِ فيه، فإنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ، فلا إنسانَ يسلمُ مِنْ آفة الخَطَأِ والنِّسيانِ، فهو ضعيفٌ بمفردِهِ، قويٌّ بإخوانِهِ، واللهَ أسألُ أنْ يرزقَنا الصَّواب، وأنْ يُجَنِّبنا الزَّلَلَ، إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٍ.

شِعر :

تَـمَّ المُـرَادُ وَرَبُّ العَـرْشِ مَحْمُـودُ فَالشُّــكْرُ للهِ عَــلَّ الجَهْــدَ مَقْبُــولُ

حيدر القاضي: على البسيط

تمَّ بحمدِ اللهِ وعونِهِ في رفح 25 شوَّال 1438هـ – 19 يوليو/2017م

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم كتاب الله- المجيد.

الأُبَّذيُّ، شهاب الدِّين أحمد بن محمَّد الأندلسيُّ. (1421هـ- 2001م). *الحدود في عِلْم النَّحو*. تحقيق: نجاة حسن عبدالله نولي. (د. ط). المدينة المنوَّرة: الجامعة الإسلاميَّة.

ابن الأثير، ضياء الدِّين نصرالله بن محمَّد. (د. ت). *المثل السَّائر في أدب الكاتب والشَّاعر*. تحقيق: أحمد الحوفي وآخرون. (د. ط). القاهرة: دار نهضة مصر.

ابن الأثير، مجد الدِّين المبارك بن محمَّد أبو السَّعادات. (1399هـ- 1979م). *النِّهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: محمود محمَّد الطَّناحي وآخرون. (د. ط). بيروت: المكتبة العلميَّة.

الأحمد نكري، القاضي عبد النَّبيِّ بن عبد الرَّسول. (1421هـ- 2000م). *دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون*. عَرَّبَ عباراته الفارسيَّة: حسن هاني فحص. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

الأحوص الأنصاري، عبدالله بن محمَّد. (1411هـ-1990م). *شِعْر الأحوص الأنصاري*. تحقيق: عادل سليمان جمال. ط2. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأخطل، أبو مالك غيَّاث بن غوث. (1414هـ- 1994م). *ديوان شِعْر*. جمعه وحقَّقه: مهدي محمَّد ناصر الدِّين. ط2. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

الأخفش الأصغر، أبو المحاسن عليٌّ بن سليمانَ بن الفضل. (1404هـ- 1984م). *كتاب الاختيارين*. تحقيق: فخر الدِّين قباوة. ط2. بيروت: مؤسسة الرِّسالة.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدَة. (1411هـ- 1990م). *معانى القرآن*. تحقيق: هدى محمود قراعة. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأخيليَّة، ليلى بنت عبدالله. (1424هـ- 2003م). *ديوان شِعْر*. تحقيق: واضح الصَّمد. ط2. بيروت: دار صادر.

الأزهريُّ، زين الدِّين خالد بن عبد الله بن أبي بكر. (1421هـ- 2000م). *شرح التَّصريح على التَّوضيح أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو*. تحقيق: محمَّد عيون السُّود. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

الأزهريُّ الهروي، أبو منصور محمَّد بن أحمد. (1422هـ- 2001م). *تهذيب اللُّغة*. تحقيق: محمَّد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التُّراث العربيِّ.

الأستراباذيُّ، رضيُّ الدِّين محمَّد بن الحسن. (1417هـ- 1996م). *شرح الرَّضيِّ على الكافية*.

تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. ط2. بنغازي: جامعة قاريونس.
الأستراباذيُّ، رضيُّ الدِّين محمَّد بن الحسن. (1402هـ- 1982م). *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد وآخرون. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية. (المتوفى: 686هـ).
الأستراباذيُّ، ركن الدِّين حسن بن محمَّد بن شرف شاه الحسينيُّ. (1425هـ- 2004م). شرح *شافية ابن الحاجب*. تحقيق: عبد المقصود محمَّد عبد المقصود. ط1. بيروت: مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة. (المتوفى: 715هـ).
الأسديُّ، عبدالله بن الزُّبير.(1394هـ-1974م). ديوان شِعْر. تحقيق: يحيى الجبوري. (د. ط). بغداد: دار الحرِّيَّة.
إسماعيل، محمَّد أشرف مبروك (14296هـ- 2008م). *الحمل على المعنى في الدِّراسات النَّحويَّة*.(رسالة ماجستير)، كليَّة دار العلوم ، جامعة القاهرة.
أبو الأسود الدُّؤلي، ظالم بن عمرو.(1418هـ- 1998م). *ديوان شِعْر*. صنعه: أبو سعيد الحسن السُّكري. تحقيق: محمَّد آل ياسين. ط2. (د. م): دار وكتبة الهلال.
الأشموني، أبو الحسن نور الدِّين عليّ بن محمَّد بن عيسى. (1419هـ- 1998م). شرح *الأشموني على ألفية ابن مالك*. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
الأصمعيُّ، اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُرَيْب. (1425هـ- 2004م). *ديوان الأصمعيَّات*. تحقيق وشرح: محمَّد نبيل طريفي. ط2. بيروت: صادر.
الأعشى الكبير، ميمون بن قيس. (د. ت). *ديوان شِعْر*. جمعه وحقَّقه: محمَّد حسين. (د. ط). الجماميزت: مكتبة الآداب.
الأعلم الشَّنْتَمَريُّ، أبو الحجَّاج يوسف بن سليمان النَّحويُّ. (1413هـ- 1992م). شرح *حماسة أبي تمَّام*. تحقيق: عليّ المفضَّل حمّودان. (د. ط). بيروت: دار الفكر.
الأعلم الشَّنْتَمَريُّ، أبو الحجَّاج يوسف بن سليمان النَّحوي. (1414هـ- 1993م). شرح *ديوان عَلْقمة بن عَبَدَة*- بفتح الباء- الفَحل. حققه وجمعه: حنا نصر الحتِّيُّ. ط1. بيروت: دار الكتاب العربيِّ.
الأفغاني، سعيد بن محمَّد. (1424هـ- 2003م). *الموجز في قواعد اللُّغة العربيَّة*. (د. ط). بيروت: دار الفكر.
الألوسي، شهاب الدِّين محمود بن عبد الله الحسيني. (1415هـ- 1994م). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني*. تحقق: علي عبد الباري عطية. ط1. بيروت: دار

الكتب العلميَّة.
الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر. (1411هـ- 1991م). *المُؤتلِف والمُختلِف في أسماء الشَّعراء وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم*. تحقيق: ف. كرنكو. ط1. بيروت: دار الجيل.
الأمير، أبو عبد الله شمس الدِّين محمَّد بن محمَّد. (1373هـ- 1953م). *حاشية الأمير على مغني اللَّبيب*. (د. ط). مصر: المكتب التِّجاري.
الأمير، أبو عبد الله شمس الدِّين محمَّد بن محمَّد. (د. ت). *شرح العلَّامة الأمير على نظم العلَّامة السُّجاعي في (لا سيَّما)*. تحقيق ودراسة: أحمد الهاشمي (د. ط). (د. م): (د. ن).
ابن الأنباريِّ، أبو البركات كمال الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد. (1477هـ- 1957م). *الإغْراب في جدل الإعْراب*. تحقيق: سعيد الأفغاني. (د. ط). دمشق: دار مطبعة الجامعة السُّوريَّة.
ابن الأنباريِّ، أبو البركات كمال الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد. (1418هـ- 1997م). *أسرار العربيَّة*. تحقيق: محمَّد شمس الدِّين. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
ابن الأنباريِّ، أبو البركات كمال الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد. (د. ت). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويِّين البصريِّين والكوفيِّين*. تحقيق: جودة مبروك وآخرون. ط1. القاهرة: الخانجي.
ابن الأنباريِّ، أبو البركات كمال الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد. (1405هـ- 1985م). *نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء*. تحقيق: إبراهيم السَّامرائيّ. ط3. الأردن: مكتبة المنار.
ابن الأنباريِّ، أبو بكر محمَّد بن القاسم. (1412هـ- 1992م). *الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس*. تحقيق: حاتم صالح الضَّامن. ط1. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.
ابن الأنباريُّ، أبو بكر محمَّد بن القاسم. (1401هـ- 1981م). *المذكَّر والمؤنَّث*. تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة. (د. ط). مصر: المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة.
الأندلسيُّ، أبو جعفر أحمد بن يوسف. (1402هـ- 1982م). *اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر*. تحقيق: عبدالله حامد النّمري. (د. ط). مكَّة: جامعة أمِّ القرى.
الأندلسيُّ، أبو حيَّان أثير الدِّين محمَّد بن يوسف بن عليٍّ. (1418هـ- 1998م). *ارتشاف الضَّرَب مِنْ لسان العرب*. تحقيق: رجب عثمان محمَّد. ط1. القاهرة: الخانجي.
الأندلسيُّ، أبو حيَّان أثير الدِّين محمَّد بن يوسف بن عليٍّ. (1406هـ- 1986م). *تذكرة النُّحاة*. تحقيق: عفيف عبد الرَّحمن. ط 1. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.
الأندلسيُّ، أبو حيَّان أثير الدِّين محمَّد بن يوسف بن عليٍّ. (د. ت). التَّذييل والتَّكميل في شرح

كتاب التَّسهيل. تحقيق: حسن هنداوي. (د. ط). دمشق: دار القلم.
الأندلسيُّ، أبو حيَّان أثير الدِّين محمَّد بن يوسف بن عليٍّ.(1420هـ- 1999م). تفسير *البحر المحيط*. تحقيق: صدقي محمد جميل. (د. ط). بيروت: دار الفكر.
الأندلسيُّ، أبو حيَّان أثير الدِّين محمَّد بن يوسف بن عليٍّ.(1369هـ- 1949م). منهج *السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك*. تحقيق: سيدني جليزر(Sidne Glazer). (د. ط). (د. م): أضواء السَّلف.
الأنصاري، أحمد مكي. (1384هـ- 1964م). *أبو زكريا الفرَّاء ومنهجه في النَّحو واللُّغة*. (د. ط). القاهرة: (د. ن).
الأنطاكي، محمَّد. (د. ت). *المحيط في أصوات العربيَّة ونحوِها وصرفِها*. ط4. بيروت: دار الشَّرق العربيِّ.
الأوْنَبِيُّ، أبو عُبيد عبدالله بن عبد العزيز البكريُّ. (1354هـ- 1936م). *سمط اللَّآلي*. تحقيق: عبد العزيز الميمَنيّ. (د. ط). الهند: مطبعة لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر.
الباقولي، أبو الحسن عليٌّ بن الحسين الأصبهاني. (1995هـ- 1415م). كشف *المشكلات وإيضاح المعضلات*. تحقيق: محمَّد أحمد الدَّالي. (د. ط). دمشق: مَجْمَع اللُّغة العربيَّة.
الباهليُّ، عمرو بن أحمر. (د. ت). *ديوان شِعْر*. جمعه وحقَّقه: حسين عطوان.(د. ط). دمشق: مجمع اللُّغة العربيَّة.
باي، ماريو. (1419هـ- 1998م). *أُسس عِلْم اللُّغة*. ترجمة: أحمد مختار عمر. ط8. القاهرة: عالَم الكتب.
البخاري، أبو عبدالله محمَّد بن إسماعيل. (1422هـ- 2003م). *الجامع المُسنَد الصَّحيح المختصر من أمور رسول الله- ﷺ- وسننه وأيامه = صحيح البخاري*. تحقيق: محمَّد زهير النَّاصر. ط1. (د. م): دار طوق النَّجاة.
البروجِرديُّ، أبو عليٍّ محمَّد بن حَمَد. (1407هـ- 1987م). *الفتح على أبي الفتح*. تحقق: عبد الكريم الدِّجيلي. ط2. بغداد: دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة.
بشر، كمال. (د. ت). *دراسات في علم اللُّغة*. (د. ط). القاهرة: دار غريب.
ابن بطال، أبو الحسن عليٌّ بن خلف. (1423هـ- 2003م). *شرح صحيح البخاري*. تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. ط2. الرِّياض: مكتبة الرَّشد.
البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1418هـ- 1997م). *خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب*. تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون. ط4. القاهرة: مكتبة الخانجي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1407هـ- 1988م). شرح *أبيات مغني اللَّبيب*. تحقيق: عبد العزيز رباح وآخرون. ط2. دمشق: دار المأمون للتُّراث.

البغداديُّ، إسماعيل بن محمَّد. (1370هـ- 1951م). *هدية العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين*. (د. ط). استانبول: وكالة المعارف الجليلة.

البيروتي، بشير يموت. (1352هـ- 1934م). *شاعرات العرب في الجاهليَّة والإسلام*. ط1. بيروت: المكتبة الأهليَّة.

تأبَّطَ شَرًّا، أبو زهير ثابت بن جابر. (1424هـ- 2003م). *ديوان شِعْر*. اعتنى به وشرحه: عبد الرَّحمن المصْطاويُّ. ط1. بيروت: دار المعرفة.

تريكي، مبارك. (1427هـ- 2007 م). *النِّداء في القرآن الكريم*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ابن يوسف بن خدّة ، الجزائر.

التَّوحيدي، أبو حيَّان عليُّ بن محمَّدٍ بن العباس. (1408هـ- 1988م). *البصائر والذَّخائر*. تحقيق: وداد القاضي. ط1. بيروت: دار صادر.

ابن ثابت، حسَّان. (1414هـ- 1984م). *ديوان شِعْر*. شرحه: عبد أ علي مهنا. ط2. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد. (1422هـ- 2002م). *فقه اللُّغة وسر العربيَّة*. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1. (د.م): إحياء التُّراث العربيِّ.

ثعلب، أبو العبَّاس أحمد بن يحيى. (1370هـ- 1950م). *مجالس ثعلب*. تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون. ط2. مصر: دار المعارف.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (1423هـ- 2002م). *البيان والتَّبيين*. (د. ط). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (د. ت). *المحاسن والأضداد*. (د. ط). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

جِرانُ العَوْدِ، عامر بن الحارث النُّمَيْرِيُّ. (1421هـ- 2000م). *ديوان شِعْر*. رواية: أبي سعيد السُّكريِّ. ط3. مصر: دار الكتب المصريَّة.

الجرجاني، عبد القاهر. (1402هـ- 1982م). *المقتصد في شرح الإيضاح*. تحقيق: كاظم بحر المرجان (د. ط). الجمهوريَّة العراقيَّة: دار الرَّشيد.

ابن الجزريِّ، أبو الخير شمس الدِّين محمَّد بن محمَّد بن يوسف. (1351هـ- 1933م). *غاية النِّهاية في طبقات القُرَّاء*. عني بنشره لأوَّل مرَّة برجستراسر (د. ط). (د. م): مكتبة ابن

تيمية.
ابن الجزريِّ، أبو الخير شمس الدِّين محمَّد بن محمَّد بن يوسف. (1430هـ- 2009م). *النَّشر في القراءات العَشْر*. تحقيق: علي محمَّد الضَّبَّاع (د. ط). بيروت: دار الكتاب العلميَّة.
الجُزُولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز. (1430هـ- 2009م). *المقدِّمة الجُزُليَّة في النَّحو*. تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمَّد (د. ط). أبها: جامعة محمَّد بن سعود.
أبو جعفر الأندلسيُّ، أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي.(1482هـ- 2007م). *تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ*. ط2. السَّعوديَّة. كنوز أشبيليا.
الجُمَحيُّ، محمَّد بن سلام.(د. ت). *طبقات فحول الشُّعراء*. تحقيق: محمود شاكر. (د. ط). جدَّة: دار المدنيِّ.
ابن جِنِّيْ، أبو الفتح عثمان بن جِنِّيْ الموصليُّ. (1413هـ- 1992م). *بقية الخاطريَّات*. تحقيق: محمَّد أحمد الدَّالي، (د. ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة.
ابن جِنِّيْ، أبو الفتح عثمان بن جِنِّيْ الموصليُّ. (1431هـ- 2010م). *التَّنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة*. تحقيق: سيِّدة حامد عبد العال وأُخريات، (د. ط). القاهرة: دار الكتب والوثائق القوميَّة.
ابن جِنِّيْ، أبو الفتح عثمان بن جِنِّيْ الموصليُّ. (1381هـ- 1962م). *التَّمام في تفسير أشعار هُذَيل ممَّا أغفله أبو سعيد السُّكريُّ*. تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرون . ط1. بغداد: منشورات وزارة المعارف.
ابن جِنِّيْ، أبو الفتح عثمان بن جِنِّيْ الموصليُّ. (د. ت). *الخصائص*. (د. ط). (د. م): الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب.
ابن جِنِّيْ، أبو الفتح عثمان بن جِنِّيْ الموصليُّ. (1421هـ- 2000م). *سرُّ صناعة الإعراب*. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
ابن جِنِّيْ، أبو الفتح عثمان بن جِنِّيْ الموصليُّ. (د. ت). *اللُّمع في العربيَّة*. تحقق: فائز فارس(د. ط). الكويت: دار الكتب الثَّقافيَّة.
ابن جِنِّيْ، أبو الفتح عثمان بن جِنِّيْ الموصليُّ. (1420هـ- 1999م). *المُحْتَسِب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها*. (د. ط). (د. م): وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشُّئون الإسلاميَّة.
ابن جِنِّيْ، أبو الفتح عثمان بن جِنِّيْ الموصليُّ. (1373هـ- 1954م). المنصف (شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني). ط1. (د. م): دار إحياء التُّراث القديم.

الجَوجَري، شمس الدِّين محمَّد بن عبد المنعم. (1423هـ- 2004م). شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب. تحقق: نوَّاف بن جزاء الحارثي. ط1. المدينة المنوَّرة: عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميَّة.

الجوهريُّ، إسماعيل بن حمَّاد. (1407هـ- 1988م). الصِّحاح؛ تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة. تحقق: أحمد عبد الغفور عطَّار. ط4. بيروت: دار العِلْم للملايين.

ابن الحاجب النَّحْويُّ، أبو عمرو جمال الدِّين عثمان بن عمر. (د. ت). *الإيضاح في شرح المفصَّل*. تحقيق: موسى بناي العليليّ. (د. ط). بغداد: مطبعة العاني.

الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد. (1431هـ- 2010 م). فتح ربِّ البريَّة في شرح نظم الآجروميَّة. ط1. مكَّة المكرَّمة: مكتبة الأسدي.

حجازي، محمود فهمى. (د. ت). علم اللُّغة العربيَّة. (د. ط). القاهرة: دار غريب.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن عليٍّ العسقلاني. (1415هـ- 1994م). *الإصابة في تمييز الصَّحابة*. تحقق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن عليٍّ العسقلاني. (1326هـ- 1895م). تهذيب *التَّهذيب*. ط1. *الهند*: مطبعة دائرة المعارف النِّظاميَّة.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن عليٍّ العسقلاني. (1379هـ- 1959م). فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقق: محمَّد عبد الباقي وآخرون.(د. ط). بيروت: دار المعرفة.

ابن حِجَّة الحموي، أبو بكر تقي الدِّين علي بن عبد الله. (1424هـ- 2004م). *خزانة الأدب وغاية الأرب*. تحقق: عصام شعيتو.(د. ط). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الحريري، أبو محمَّد القاسم بن عليٍّ. (1418هـ- 1998م). دُرَّة الغوَّاص في أوهام الخَواصِّ. تحقق: عرفات مطرجي. ط1. بيروت: مؤسَّسة الكتب الثَّقافيَّة.

الحريري، أبو محمَّد القاسم بن عليٍّ. (1426هـ- 2005م). مُلْحَة الإعراب. ط1. القاهرة: دار السلام.

حسَّان، تمام. (1414هـ- 1994م). *اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها*. (د. ط). الدَّار البيضاء: دار الثقافة.

حسن، عباس. (د. ت). النّحو الوافي. ط8. القاهرة: دار المعارف.

الحُطَيْئَة، أبو مليكة جرول بن أوس. (1413هـ- 1993م). ديوان شِعْر برواية وشرح ابن السِّكِّيت. تحقيق: مفيد محمَّد قميحة. ط2. (د. م): دار الكتب العلميَّة.

الحمد/الزُّغبيّ، عليّ توفيق/ يوسف جميل. (1414هـ- 1993م). المعجم الوافي في أدوات

النَّحو. ط2. الأردن. دار الأمل.
الحموز، عبد الفتَّاح. (1414هـ- 1993م). *ظاهرة التَّغليب في اللُّغة العربيَّة*. (د. ط). الأردن: جامعة مؤتة.
الحمويُّ، أبو عبد الله شهاب الدِّين ياقوت بن عبد الله. (1414هـ- 1993م). معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تحقق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلاميِّ.
الحمويُّ، أبو عبد الله شهاب الدِّين ياقوت بن عبد الله. (1416هـ- 1995م). معجم البلدان. ط2. بيروت: دار صادر.
الحِمْيريُّ اليمنيُّ، نشوان بن سعيد. (1420هـ- 1999م). شمس العلوم ودواء كلام العرب مِنَ الكُلُوم. تحقيق: حسين بن عبد الله العمريُّ وآخرون. ط 1. بيروت: دار الفكر المعاصر.
ابن حَنْبَل، أبو عبد الله أحمد بن محمَّد. (1421هـ- 2001م). مسند *الإمام أحمد بن حَنْبَل*. تحقيق: شُعَيب الأرنؤوط وآخرون. ط1. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.
الحيدرة اليمني، عليُّ بن سليمان. (1404هـ- 1984م). كشف *المُشْكِل في النَّحو*. تحقيق: هادي عطيَّة مطر. ط1. بغداد: مطبعة الإرشاد.
ابن خالوَيْه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (د. ت). مختصر *في شواذِّ القرآن مِنْ كتاب البديع*. (د. ط). القاهرة: مكتبة المتنبي.
ابن الخَشَّاب، أبو محمَّد عبد الله بن أحمد (1392هـ- 1972م). *المرتجل*. تحقيق: علي حيدر (د. ط). دمشق: مكتبة المَجْمَع اللُّغوي.
الخضري، محمَّد. (د. ت). *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك*. (د. ط). (د. م): دار الفكر.
الخطفيُّ، جرير بن عطية. (1406هـ- 1986م). *ديوان شِعْر*. (د. ط). بيروت: دار بيروت.
الخطيب البغداديُّ، أبو بكر أحمد بن عليٍّ. (1422هـ - 2002م). *تاريخ بغداد*. تحقيق: بشَّار عوَّاد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلاميِّ.
الخطيب التَّبريزيُّ، أبو زكريا يحيى بن عليٍّ بن محمَّد الشيبانيُّ. (1403هـ-1983م). تهذيب *إصلاح المنطق*. تحقيق: فخر الدِّين قَباوة. ط1. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
الخطيب التَّبريزيُّ، أبو زكريا يحيى بن عليٍّ بن محمَّد الشيبانيُّ. (1407هـ- 1988م). شرح *اختيارات المفضَّل*. تحقيق: فخر الدِّين قباوة. ط2. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
الخطيب التَّبريزيُّ، أبو زكريا يحيى بن عليٍّ بن محمَّد الشيبانيُّ.(1412هـ- 1992م). شرح

ديوان عنترة. تحقيق: مجيد طرَاد. ط1. بيروت: دار الكتاب العربيِّ.
الخطيب التَّبريزيُّ، أبو زكريا يحيى بن عليٍّ بن محمَّد الشيبانيُّ. (1352هـ- 1934م). *شرح القصائدِ العشر*. ط2. مصر: إدارة الطباعة المنيريَّة.
ابن خفاجة، أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الفتح. (1402هـ- 1982م). *ديوان شِعْر*. اعتنى به وشرحه: عمر الفاروق الطَّبَّاع. ط2. بيروت: دار القلم.
الخفاجي، شهاب الدِّين أحمد بن محمَّد (1283هـ- 1867م). *عناية القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسير البيضاوي* (حاشية الشَّهاب). الطَّبعة الخديويَّة. بيروت: تصوير دار صادر.
ابن خِلِّكان، أبو العباس شمس الدِّين أحمد بن محمَّد. (1414هـ- 1993م). *وفيات الأعيان*. تحقيق: إحسان عبَّاس. ط1. الكويت: التُّراث العربيُّ.
أبو دؤاد الإيادي، جارية أو جويرية بن الحجَّاج. (1431هـ- 2010م). *ديوان شِعْر*. تحقق: أنور محمود الصَّالحي وآخرون. ط1. دمشق: دار العصماء.
الدَّرويش، محيي الدِّين. (1420هـ- 1999م). *إعراب القرآن وبيانه*. ط1. دمشق/ بيروت: دار ابن كثير/ اليمامة.
ابن دُرَيْد، أبو بكر محمَّد بن الحسن. (1411هـ- 1991م). *الاشتقاق*. تحقيق وشرح: عبد السَّلام محمَّد هارون. ط1. بيروت: دار الجيل.
ابن دُرَيْد، أبو بكر محمَّد بن الحسن. (1407هـ- 1987م). *جَمْهَرَة اللُّغة*. تحقيق: رمزي منير بعلبكيّ. ط1. بيروت: دار العلم للملايين.
الدُّسوقي، محمَّد بن أحمد بن عَرَفَة. (1301هـ- 1870م). *حاشية الدُّسوقي على مغني اللَّبيب لابن هشام*. صحَّحه: إبراهيم عبد الغفَّار الدُّسوقي (د. ط). القاهرة: دار الطَّباعة العامرة.
الدَّماميُّ، محمَّد بن أبي بكر.(1428هـ- 2007م). *شرح الدَّماميِّ على مغني ابن هشام*. صحَّحه وعلَّق عليه: أحمد عزو عناية. ط1. بيروت: مؤسَّسة التَّاريخ العربيِّ
ابن الدُّمَيْنَة، عبد الله.(د. ت). *ديوان شِعْر*. تحقيق: محمَّد السَّيِّد الهاشميّ. (د. ط). مصر: مطبعة المنار.
ابن أبي الدُّنيا، أبو بكر عبد الله بن محمَّد بن عُبَيْد. (1418هـ- 1997م). *قِرى الضَّيف*. حقَّقه وأخرج أحاديثه: عبد الله بن حمد المنصور. ط1. الرِّياض: أضواء السَّلف.
ابن الدَّهَّان، أبو محمَّد سعيد بن المبارك. (1432هـ- 2011م). *الغُرَّة في شرح اللُّمع (مِنْ أوَّل باب إنَّ وأخواتها إلى آخر باب العطف)*. تحقيق: فريد بن عبد العزيز الزَّامل السَّليم. ط1. (د. م): دار التَّدمريَّة.

الذُّبيانيُّ، الشَّماخ بن ضِرار. (د. ت). *ديوان شِعْر*. تحقيق: صلاح الدِّين الهادي. (د. ط). مصر: دار المعارف.

الذَّهبي، أبو عبد الله شمس الدِّين محمَّد بن أحمد. (1423هـ- 2003م). تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: بشَّار عوَّاد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلاميِّ.

الرَّازي، أبو عبد الله زين الدِّين محمَّد بن أبي بكر. (1420هـ- 1999م). *مختار الصِّحاح*. تحقيق: يوسف الشَّيخ محمَّد. ط5. بيروت: المكتبة العصريَّة.

الرَّازي، أبو عبد الله فَخْر الدِّين محمَّد بن عمر. (1420هـ- 2000م). *مفاتيح الغيب = التَّفسير الكبير*. ط3. بيروت: دار إحياء التُّراث العربيِّ.

الرَّاغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمَّد. (1412هـ- 1992م). *المفردات في غريب القرآن*. تحقيق: صفوان عدنان الدَّاودي. ط1. دمشق/ بيروت: دار القلم/الدَّار الشَّاميَّة.

ابن رباح، نُصَيب. (1387هـ- 1967م). *ديوان شِعْر*. جمع وتقديم: داود سلُّوم. (د. ط). بغداد: جامعة بغداد/ مطبعة الإرشاد.

ابن أبي الرَّبيع، عُبَيد الله بن أحمد. (1407هـ- 1986م) *البسيط في شرح جُمَل الزَّجاجي*. تحقيق: عيَّاد بن عيد الثّبيتي. (د. ط). بيروت: دار الغرب الإسلاميِّ.

ابن أبي ربيعة، أبو الخطَّاب عمر بن عبدالله. (1416هـ- 1996م). *ديوان شِعْر*. تحقق: فايز محمَّد. ط2. بيروت: دار الكتاب العربيِّ.

الرَّفايعة، حسين عباس. (1426هـ- 2005م). *ظاهرة الشُّذوذ في الصَّرف العربيِّ*. ط1. عمَّان: دار جرير.

الرُّمَّاني، أبو الحسن عليٌّ بن عيسى. (1405هـ- 1985م) *رسالة منازل الحروف*. تحقيق: إبراهيم السَّامرَّائي. (د. ط). عمَّان: دار الفكر.

الرُّمَّاني، أبو الحسن عليٌّ بن عيسى. (1426هـ- 2006م) *معاني الحروف*. تحقيق: عرفان بن سليم. ط1. بيروت: المكتبة العصريَّة.

ذو الرِّمَّة، غيلان بن عُقْبَة بن مسعود. (1415هـ - 1995م). *ديوان شِعْر*. تحقق: أحمد حسن بَسَج. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

أبو زُبَيْد الطَّائي، حَرْمَلَة بن المُنْذِر. (1387هـ- 1967م). *ديوان شِعْر*. جمعه وشرحه: نوري حَمُّودي القيسي (د. ط). بغداد: مطبعة المعارف.

الزُّبَيْدي، عمرو بن مَعدي كَرِب. (1405هـ- 1985م). *ديوان شِعْر*. جمعه ونسَّقه: مُطاع الطَّرابيشي. ط3. دمشق: مجمع اللُّغة العربيَّة.

الزُّبيدي، أبو بكر محمَّد بن الحسن. (1404هـ- 1984م). طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين. تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم. ط2. القاهرة: دار المعارف.

الزَّبيدي، أبو الفيض محمَّد بن محمَّد بن عبد الرَّزَّاق. (د. ت). *تاج العروس مِنْ جواهر القاموس*. تحقيق: مجموعة مِنَ المحقِّقين (د. ط). (د. م): دار الهداية.

الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري بن سَهْل. (1408هـ- 1987 م). *معاني القرآن وإعرابه*. ط1. بيروت: عالَم الكتب.

الزَّجَّاجيُّ، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق. (1399هـ- 1979م). *الإيضاح في عِلَلِ النَّحو*. تحقيق: مازن المبارك. ط3. بيروت: دار النَّفائس.

الزَّجَّاجيُّ، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق. (1404هـ- 1984م). *الجُمل في النَّحو*. تحقيق: عليّ توفيق الحَمَد. ط1. بيروت: مؤسسة الرِّسالة.

الزَّجَّاجيُّ، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق. (1404هـ- 1984م). *حروف المعاني والصِّفات*. تحقيق: عليّ توفيق الحَمَد. ط1. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.

الزَّجَّاجيُّ، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق. (1405هـ- 1985م). *اللَّامات*. تحقيق: مازن المبارك. ط2. دمشق: دار الفكر.

الزَّركشيُّ، أبو عبد الله بدر الدِّين محمَّد بن عبد الله. (1414هـ- 1994م). *البحر المحيط في أصول الفقه*. ط1. (د. م): دار الكتبي.

الزَّركشيُّ، أبو عبد الله بدر الدِّين محمَّد بن عبد الله. (1376هـ- 1945م). *البُرْهان في علوم القرآن*. تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم. ط1. (د. م): دار إحياء الكتب العربيَّة.

الزِّرِكْلِيُّ، خير الدِّين بن محمود. (1423هـ- 2002 م). *الأعلام*. ط15. (د. م): دار العلم للملايين.

زرندح، كرم محمَّد. (1430هـ- 2009م). *كيف تكتب بحثًا أو تُعِدُّ رسالة*. ط1. غزَّة: دار المَقادِمَة.

الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو. (1419هـ- 1998م). *أساس البلاغة*. تحقق: محمَّد باسل عيون السَّود. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو. (د. ت). *الفائق في غريب الحديث والأثر*. تحقق: علي محمَّد البجاوي وآخرون. ط2. لبنان: دار المعرفة.

الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو.(1407هـ- 1987م). *الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل*. ط3. بيروت: دار الكتاب العربيِّ.

الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو.(1407هـ- 1987م). *المستقصي في أمثال العرب*. ط2. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
الزَّمخشريُّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو. (1413هـ- 1992م). *المفصَّل*. تحقيق: عليّ بو ملحم. ط1. بيروت: مكتبة الهلال.
أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت. (1401هـ- 1980م). *كتاب النَّوادر في اللُّغة*. تحقيق ودراسة: محمَّد عبد القادر أحمد. ط1. بيروت: دار الشُّروق.
السَّامرائيُّ، فاضل صالح. (1423هـ- 2002م). *معاني النَّحو*. ط2. القاهرة: شركة العاتك.
السُّبكيُّ، أبو الحسن تقي الدِّين عليّ بن عبد الكافي. (1416هـ- 1995م). *الإبهاج في شرح المنهاج*. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلميَّة.
السُّبكيُّ، أبو نصر تاج الدِّين عبد الوهاب بن عليٍّ بن عبد الكافي. (1413هـ- 1992م). *طبقات الشَّافعيَّة الكبرى*. تحقيق: محمود الطَّنَاحي وآخرون. ط2. بيروت: هجر للطِّباعة.
السُّجَاعِيُّ، أحمد بن أحمد بن محمَّد. (1423هـ- 2002م). *أحكام لا سِيَّما وما يتعلَّق بها*. دراسة وتحقيق: حسَّان بن عبد الله الغنيمان. مجلة جامعة أُمِّ القُرى لعلوم الشَّريعة واللُّغة العربيَّة وآدابها، 14(24)، ص1384.
ابن السَّراج، أبو بكر محمَّد بن السّري بن سهل النَّحويّ. (د. ت). *الأصول في النَّحو*. تحقق: عبد الحسين الفتلي. (د. ط). لبنان- بيروت: مؤسسة الرِّسالة.
السَّكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمَّد.(1407هـ- 1987م). *مفتاح العلوم*. ضبطه وكتب هوامشه وعلَّق عليه: نعيم زرزور. ط2. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. (1423هـ- 2002م). *إصلاح المنطق*. تحقق: محمَّد مرعب. ط1. (د. م): دار إحياء التُّراث العربيِّ.
السَّلْسيليُّ، أبو عبدالله محمَّد بن عيسى. (1406هـ- 1986م). *شفاء العليل في إيضاح التَّسهيل*. تحقيق: الشَّريف عبدالله البركاتي. ط1. مكَّة: المكتبة الفيصليَّة.
ابن أبي سُلْمى، زهير. (1408هـ- 1988م). *ديوان شِعْر*. شرح ودراسة: عليّ حسن فاعور. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
ابن أبي سُلْمى، كعب بن زهير. (1410هـ- 1989م). *ديوان شِعْر*. صنعه: الإمام أبي سعيد السُّكري. شرح ودراسة: مفيد قمحية. ط1. دار الشَّواف/دار المطبوعات الحديثة: الرِّياض/جدَّة.

السُّلَمي، العباس بن مرداس. (1412هـ- 1991م). *ديوان شِعْر*. تحقيق: يحيى الجبوري. ط1. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.
السَّمَوْءل، غريض بن عادياء. (د. ت). *ديوان شِعْر*. (د. ط). بيروت: دار صادر.
السَّمين الحلبيُّ، أبو العباس، شهاب الدِّين، أحمد بن يوسف بن عبد الدَّائم. (د. ت). *الدُّرُّ المَصون في علوم الكِتاب المكنون*. تحقق: أحمد محمَّد الخرَّاط. (د. ط). دمشق: دار القلم.
السُّهيليُّ، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن عبد الله الأندلسي. (د. ت). *أمالي السُّهيليِّ*. تحقيق: محمَّد إبراهيم البنَّا. (د. ط). القاهرة: مطبعة السَّعادة.
السُّهيليُّ، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن عبد الله الأندلسي. (1412هـ- 1992م). *نتائج الفكر في النَّحو*. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر. (1408هـ- 1988م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السَّلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.
ابن السَّيِّد البطليوسيُّ، أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد. (د. ت). *الحُلَل في إصلاح الخَلَل من كتاب الجُمَل*. تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. (د. ط). (د. م): مركز ودود للمخطوطات.
ابن السَّيِّد البطليوسيُّ، أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد. (1424هـ- 2003م). *الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل*. قرأه وعلَّق عليه: يحيى مراد. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
ابن سِيْدَه، أبو الحسن عليٌّ بن إسماعيل المرسي. (1413هـ- 1993م). *كتاب العدد في اللُّغة*. تحقيق: عبد الله بن الحسين النَّاصر وآخرون. ط1. (د. م): (د. ن).
ابن سِيْدَه، أبو الحسن عليٌّ بن إسماعيل المرسي. (1421هـ- 2000م). *المُحْكَم والمحيط الأعظم*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
ابن سِيْدَه، أبو الحسن عليٌّ بن إسماعيل المرسي. (1417هـ- 1996م). *المُخَصَّص*. تحقيق: خليل إبراهم جفال. ط1. بيروت: دار إحياء التُّراث العربيِّ.
السَّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (1394هـ- 1974م). *شرح أبيات سيبويه*. تحقق: محمَّد عليّ الرِّيح هاشم. (د. ط). القاهرة: دار الفكر.
السَّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان(1429هـ- 2008م). شرح كتاب سيبويه. تحقق: أحمد حسن مهدلي وآخرون. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
السُّيوطيُّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر. (1394هـ- 1974م). *الإتقان في علوم القرآن*. تحقق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم. (د. ط). مصر: الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب.
السُّيوطيُّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر. (1407هـ- 1987م). *الأشباه والنَّظائر في*

النَّحو. تحقيق: أحمد مختار الشَّريف وآخرون. (د. ط). دمشق: مطبوعات مَجْمَع اللغة العربيَّة.

السُّيوطيُّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر. (1407هـ- 1987م). *الألغاز النَّحويَّة، المسمَّى (الطِّراز في الألغاز)*. تحقيق: طه سعد. (د. ط). مصر: المكتبة الأزهريَّة للتُّراث.

السُّيوطيُّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر. (د. ت). *بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة*. تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم.(د. ط). لبنان: المكتبة العصريَّة.

السُّيوطيُّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر. (1421هـ- 2000م). *شرح السُّيوطيِّ على ألفيَّة ابن مالك* (البهجة المرضيَّة). تحقيق: محمَّد صالح بن أحمد الغرسي. ط1. القاهرة: دار السَّلام.

السُّيوطيُّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر. (د. ت). *شرح شواهد المغني*. تحقيق: محمَّد محمود الشَّنقيطي. (د. ط). (د. م): لجنة التُّراث العربيِّ.

السُّيوطيُّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر. (1418هـ- 1998م). *همع الهوامع في شرح جَمْع الجوامع*. تحقيق: أحمد شمس الدِّين، ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

الشَّاطبيُّ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. (1428هـ - 2007م). *المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية*. ط1. مكَّة: جامعة أمِّ القُرى.

الشَّافعي، أبو عبد الله محمَّد بن إدريس بن العباس. (1370هـ - 1951م). *مسند الإمام الشَّافعي*. رتَّبه على الأبواب الفقهيَّة: محمَّد عابد السِّندي وآخرون، (د. ط)، بيروت: دار الكتب العلميَّة.

أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدِّين عبد الرَّحمن بن إسماعيل المقدسي. (1370هـ- 1951م). *إبراز المعاني مِنْ حرز الأماني*. (د. ط)، بيروت: دار الكتب العلميَّة.

شاهين، عبد الصَّبور. (1400هـ- 1980م). *المنهج الصَّوتي للبُنْيَة العربيَّة رؤية جديدة في الصَّرف العربيِّ*، (د. ط)، بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.

ابن الشَّجريِّ، هبة الله بن عليٍّ.(1413هـ- 1992م). *أمالي ابن الشَّجريِّ*. تحقيق ودراسة: محمود محمَّد الطَّناحي. (د. ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الشَّريف الجرجانيُّ، عليُّ بن محمَّد بن عليٍّ. (1403هـ - 1983م). *التَّعريفات*. تحقيق: جماعة مِنَ العلماء. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

الشُّعراء الهُذَلِيِّينَ. (1385هـ- 1965م). *ديوان الهُذَلِيِّينَ*. تحقيق: أحمد الزَّين وآخرون. (د. ط). القاهرة: دار الكتب المصريَّة.

الشَّعراوي، محمَّد متولي. (1418هـ- 1997م). *تفسير الشَّعراوي- الخواطر*. (د. ط). مصر: مطابع أخبار اليوم.
الشُّمُنِّي، تقيُّ الدِّين أحمد بن محمَّد. (د. ت). *حاشية الشُّمُنِّي، المسمَّاة: المنصنف مِنَ الكلام على مغني ابن هشام*. تحقيق: أحمد شمس الدِّين. (د. ط). مصر: المطبعة البهيَّة.
الشَّنْفَرى، عمرو بن مالك. (1417هـ- 1996م). *ديوان شِعْر*. تحقيق: إميل يعقوب. ط2. بيروت: دار الكتاب العربيِّ.
الشَّنقيطيُّ، أحمد بن الأمين. (1419هـ- 1999م). *الدُّرر اللَّوامع على هِمْع الهَوامع شرح جمع الجوامع*. وضع حواشيه: محمَّد باسل عيون السُّود. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلميَّة.
شيخو، رزق الله بن يوسف. (1321هـ- 1890م). *شعراء النَّصرانيَّة*. (د. ط). بيروت: مطبعة الآباء المرسلين اليسوعيِّين.
صافي، محمود بن عبد الرَّحيم. (1418هـ- 1998م). *الجَدْوَل في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحويَّة هامَّة*. ط4. دمشق: دار الرَّشيد ومؤسَّسة الإيمان.
صالح، بهجت عبد الواحد. (1414هـ- 1993م). *الإعراب المفصَّل لكتاب الله المُرَتَّل*. ط1. عمان: دار الفكر.
ابن الصَّايغ، أبو عبد الله شمس الدِّين محمَّد بن حسن بن سِباع. (1424هـ- 2004م). *اللَّمْحَة في شرح المُلْحَة*. تحقيق ودراسة: إبراهيم بن سالم الصَّاعديّ. ط1. المدينة المنوَّرة: عمادة البحث العلميِّ بالجامعة الإسلاميَّة.
الصَّبَّان، أبو العِرْفان محمَّد بن عليٍّ. (1417هـ- 1997م). *حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك*. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
الصَّعاليك، عروة بن الورد. (د. ت). ديوان شِعْر. (د. ط). بيروت: دار صادر.
الصَّفَّار، ابتسام مرهون. (1388هـ- 1968م). *مالك ومُتَمِّم ابنا نويرة اليَرْبُوعي (ديوان شِعْر)*. (د. ط). بغداد: مطبعة الإرشاد.
الصَّفديُّ، صلاح الدِّين خليل بن أيبك بن عبد الله. (1420هـ- 2000م). *الوافي بالوفيات*. تحقق: أحمد الأرناؤوط وآخرون. (د. ط). بيروت: دار إحياء التُّراث.
ابن أبي الصَّلت، أميَّة. (1418هـ- 1998م). *ديوان شِعْر*. تحقق: سجيع جميل الجُبَيليّ. ط1. بيروت: دار صادر.
ابن الصِّمَّة، دُرَيد. (د. ت). *ديوان شِعْر*. تحقيق: عمر عبد الرَّسول (د. ط). القاهرة: دار المعارف.

الصَّيْمَريُّ، أبو محمَّد عبد الله بن عليٍّ بن إسحاق. (1402هـ- 1982م). *التَّبصرة والتَّذكرة*. تحقق: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدِّين. ط1. دمشق: دار الفكر.

الضَّامن، حاتم (1396هـ- 1973م). *المخَبَّلِ السَّعْدِيِّ حياته وما تبقى من شِعره*. مجلة المورد العراقية- بغداد، المجلد الثَّاني، العدد الأوَّل، (ص124).

الضَّبيُّ، ربيعة بْن مَقْرُومٍ. (1419هـ- 1999م). *ديوان شِعْر*. تحقق: تَماضُر عبد القادر فيَّاض حرفوش. ط1. بيروت: دار صادر.

الضَّبِّي، المُفضَّل بن محمَّد بن يعلى. (د. ت). *المُفَضَّلِيَّات*. تحقيق وشرح: أحمد محمَّد شاكر وآخرون. ط6. القاهرة: دار المعارف.

الطَّبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. (د. ت). *المُعْجَمُ الكَبِير*. تحقيق: فريق مِنَ الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله وآخرون. (د. ط). (د. م): (د. ن).

الطَّبريُّ، أبو جعفر محمَّد بن جرير. (1421هـ- 2000م). *جامع البيان في تأويل القرآن*. تحقيق: أحمد محمَّد شاكر. ط1. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.

طَرزي، فؤاد حنَّا. (1426هـ- 2005م). *الاشتقاق*. ط1. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

أبو الطَّيِّب اللُّغويُّ، عبد الواحد بن عليٍّ الحلبيّ. (1380هـ- 1961م). *كتاب الإبدال*. تحقق: عزِّ الدِّين التَّنوخيِّ. (د. ط). دمشق: مجمع اللُّغة العربيَّة.

ابن عابدين، محمَّد أمين بن عمر. (1410هـ- 1990م). *الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة*. تحقق: حاتم صالح الضَّامن. ط1. دمشق: دار الرَّائد العربيِّ.

ابن عادل النَّعمانيُّ، أبو حفص سراج الدِّين عمر بن عليٍّ (1419هـ - 1998م). *اللُّباب في علوم الكتاب*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

ابن عاشور، محمَّد الطَّاهر. (1404هـ- 1984م). *التَّحرير والتَّنوير "تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد مِنْ تفسير الكتاب المجيد"*. (د. ط). تونس: الدَّار التُّونسيَّة.

العامريُّ، لبيد بن ربيعة. (د. ت). *ديوان شِعْر*. (د. ط). بيروت: دار صادر.

العباديُّ، عدي بن زيد. (1385هـ- 1965م). *ديوان شِعْر*. حققه وجمعه: محمَّد جبَّار المعيْبد. (د. ط). بغداد: وزارة الثَّقافة والإرشاد.

عباس، إحسان. (1396هـ- 1973م). *شِعْر الخوارج*. ط2. (د. م): دار الثَّقافة.

عبد التَّواب، رمضان. (1417هـ- 1997م). *التَّطور اللُّغويُّ... مظاهره وعِلَله وقوانينه*. ط2. القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد التَّواب، رمضان.(1408هـ- 1987م). *فصول في فقه اللُّغة*. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد الحميد، محمَّد محيي الدِّين. (1400هـ- 1980م). *منحة الجليل*، بتحقيق شرح ابن عقيل. ط20. القاهرة: دار التُّراث.

ابن عبد ربِّه الأندلسي، أبو عمر شهاب الدِّين أحمد بن محمَّد. (1404هـ- 1984م). *العقد الفريد*. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

العثيمين، محمَّد بن صالح بن محمَّد. (1434هـ- 2012م). *شرح ألفيَّة ابن مالك*. ط1. الرِّياض: مكتبة الرَّشد.

العثيمين، محمَّد بن صالح بن محمَّد. (1419هـ- 1998م). *شرح العقيدة الواسطيَّة*. تحقق: سعد فوَّاز الصَّميل. ط5. الرِّياض: دار ابن الجوزي.

العجَّاج، رؤبة بن عبد الله. (1385هـ- 1965م). *مجموع أشعار العرب*، يشتمل على ديوان رؤبة. حقَّقه وجمعه: وليم بن الورد البروسيّ. (د. ط). الكويت: دار ابن قتيبة.

ابن عَدْلان، أبو الحَسَن عفيف الدِّين عليّ بن عَدْلان بن حمَّاد الرّبعيّ الموصليُّ النَّحويُّ، (1405هـ- 1985م) *الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب*. تحقيق: حاتم صالح الضَّامن. ط2. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.

العدناني، محمَّد العدناني. (1403هـ- 1983م). *معجم الأخطاء الشَّائعة*. ط2. بيروت. مكتبة لبنان.

العدواني، عبد الوهاب محمَّد. (1410هـ- 1990م). *الضَّرورة الشِّعريَّة*، دراسة نقديَّة لُغَويَّة. ط1. الموصل: (د. ن).

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. (د. ت). *جمهرة الأمثال*. (د. ط). بيروت: دار الفكر.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. (د. ت). *ديوان المعاني*. (د. ط). بيروت: دار الجيل.

العسكريُّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله. (د. ت). *الفروق اللُّغويَّة*. حقَّقه وعلَّق عليه: محمَّد إبراهيم سليم (د. ط). القاهرة: دار العِلْم والثَّقافة.

ابن عصفور، عليٌّ بن مؤمن الأشبيلي. (1400هـ- 1980م). *شرح جُمَل الزَّجاجيِّ*. تحقيق: صاحب أبو جناح. (د. ط). الإسكندريَّة: دار الأندلس.

ابن عصفور، عليٌّ بن مؤمن الأشبيلي. (1400هـ- 1980م). *ضرائر الشِّعر*. تحقيق: السَّيد إبراهيم محمَّد. ط1. (د. م): دار الأندلس.

ابن عصفور، عليٌّ بن مؤمن الأشبيلي. (1392هـ- 1972م). *المقرَّب*. تحقيق: أحمد الجواري وعبدالله الجبوريّ. ط1. (د. م): (د. ن).

ابن عصفور، عليٌّ بن مؤمن الأشبيلي. (1416هـ- 1996م). *الممتع الكبير في التَّصريف*.

تحقيق: فخر الدين قباوة. ط1. لبنان: مكتبة لبنان.
ابن عطيَّة الأندلسيِّ، أبو محمَّد عبد الحَقِّ بن غالب بن عبد الرَّحمن. (1422هـ- 2001م). *المحرِّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السَّلام محمَّد. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرَّحمن. (1400هـ- 1980م). *شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك*. تحقق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد. ط20. القاهرة: دار التُّراث.
ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرَّحمن. (1400هـ- 1980م). المساعد على تسهيل الفوائد. تحقق: محمَّد كامل بركات. (د. ط). دمشق: دار الفكر.
العُكْبري، أبو البقاء مُحِبّ الدِّين عبد الله بن الحسين. (1420هـ- 1999م). *إعراب ما يشكل مِنْ ألفاظ الحديث النَّبويِّ*. تحقيق: حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: عبد الحميد هنداوي. ط1. القاهرة: مؤسَّسة المختار.
العُكْبري، أبو البقاء مُحِبُّ الدِّين عبد الله بن الحسين. (د. ت). *إمْلاء ما مَنَّ به الرَّحمن مِنْ وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن*. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلميَّة.
العُكْبري، أبو البقاء مُحِبُّ الدِّين عبد الله بن الحسين. (د. ت). *التِّبيان في إعراب القرآن*. تحقيق: عليّ محمَّد البجاوي. (د. ط). (د. م): عيسى البابي الحلبيُّ وشركاه.
العُكْبريُّ، أبو البقاء مُحِبُّ الدِّين عبد الله بن الحسين. (1406هـ- 1986م). *التَّبيين عن مذاهب النَّحْويِّين البصريِّين والكوفيِّين*. تحقيق: عبد الرَّحمن بن سليمان العُثيمين. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلاميِّ.
العُكْبري، أبو البقاء مُحِبُّ الدِّين عبد الله بن الحسين. (د. ت). *شرح ديوان المتنبي*. تحقيق: مصطفى السَّقا وآخرون. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.
العُكْبُري، أبو البقاء مُحِبُّ الدِّين عبد الله بن الحسين. (1416هـ- 1995م). *اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب*. تحقق: عبد الإله النَّبهان. ط1. دمشق: دار الفكر.
العُكْبري، أبو البقاء مُحِبُّ الدِّين عبد الله بن الحسين. (1412هـ- 1992م). *مسائل خلافيَّة في النَّحو*. تحقق: محمَّد خير الحلواني. ط1. بيروت: دار الشَّرق العربيِّ.
العَلائي، أبو سعيد صلاح الدِّين خليل بن كيكلدي الدِّمشقي. (1410هـ- 1990م). *الفصول المفيدة في الواو المزيدة*. تحقق: حسن الشَّاعر. ط1. عمان: دار البشير.
العُلَيْميُّ، ياسين بن زين الدِّين. (1325هـ- 1894م). *حاشية ياسين على شرح التَّصريح للأزهري*. ط2 الطبعة الأزهرية المصرية. مصر: الأزهر الشَّريف.

عمر، أحمد مختار. (1429هـ- 2008م). معجم *اللُّغة العربيَّة المعاصرة*. تحقق: بمساعدة فريق عمل. ط1. بيروت: عالَم الكتب.

العَوْتَبيُّ، أبو المنذر سَلَمَة بن مُسَلَّم بن إبراهيم الصُّحاريُّ. (1420هـ- 1999م). *الإبانة في اللُّغة العربيَّة الشَّريفة وإبانة الكلام*. تحقيق: عبد الكريم خليفة وآخرون. ط1. سلطنة عُمان: وزارة التُّراث القوميِّ والثَّقافة.

عيد، محمَّد. (1394هـ- 1975م). النَّحو المصفَّى. (د. ط). القاهرة: مكتبة الشباب.

العينيُّ، أبو محمَّد بدر الدِّين محمود بن أحمد بن موسى. (د. ت). عمدة القاري شرح صحيح البخاري. (د. ط). بيروت: دار إحياء التُّراث العربيِّ.

العينيُّ، أبو محمَّد بدر الدِّين محمود بن أحمد بن موسى. (1431هـ- 2010م). المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة (شرح الشَّواهد الكبرى) تحقق: عليّ محمَّد فاخر وآخرون. ط1. القاهرة: دار السَّلام.

الغنوي، طفيل. (1417هـ- 1997م). *ديوان شِعْر(شرح الأصمعي)*. تحقق: حسَّان فلاح أُغْلي. ط1. بيروت: دار صادر.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد. (1418هـ- 1997م). *الصَّاحبي في فقه اللُّغة العربيَّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. تحقيق: محمَّد عليّ بيضون. ط1. (د. م): (د. ن).

الفارسي، أبو عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار. (1412هـ- 1991م). *التَّعليقة على كتاب سيبويه*. تحقيق: عوض بن حمد القوزي. ط1. الرِّياض: جامعة الملك سعود.

الفارسي، أبو عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار. (1411هـ- 1999م). *التَّكْمِلَة*. تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان. ط2. بيروت: عالِم الكتب.

الفارسي، أبو عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار. (1413هـ- 1993م). *الحُجَّة للقُرَّاء السَّبعة*. تحقيق: بدر الدِّين قهوجي وآخرون. ط2. دمشق/ بيروت: دار المأمون للتُّراث.

الفارسي، أبو عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار. (1408هـ- 1988م). شرح *الأبيات المُشْكِلَة الإعراب*، المُسمَّى (الشِّعر). تحقيق ودراسة: محمود محمَّد الطَّناحي. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الفارسي، أبو عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار. (1407هـ- 1987م). *المسائل الحلبيَّات*. تحقيق: حسن هنداوي. ط1. دمشق/ بيروت: دار القلم/ دار المنارة.

الفارقي، الحسن بن أسد. (1394هـ- 1974م). *الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب*. تحقيق : سعيد الأفغاني. ط2. ليبيا: جامعة بنغازي.

الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زيادٍ. (1435هـ- 2014م). *لغات القرآن*. نسخه وضبطه: جابر بن

عبدالله السّريّع. (د. ط). (د. م): نُشِرَ على الشَّبكة العالميَّة.
الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زيادٍ. (1403هـ- 1983م). *معاني القرآن*. (د. ط). (د. م): دار عالَم الكتب.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1416هـ- 1995م). *الجُمَل في النَّحو*. تحقق: فخر الدِّين قباوة. ط5. (د. م): (د. ن).
الفراهيدي، أبو عبد الرَّحمن، الخليل بن أحمد. (1416هـ- 1995م). *كتاب العين*. تحقق: مهدي المخزومي وآخرون. ط5. (د. م): دار ومكتبة الهلال.
الفرخان، أبو سعيد كمال الدِّين علي بن مسعود بن محمود. (1407هـ- 1987م). *المُسْتوفَى في النَّحو*. حقَّقه وقدَّم له وعلَّق عليه: محمد بدوي المختون. ط1. القاهرة: دار الثَّقافة العربيَّة.
الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صَعْصَعَة التَّميميُّ.(1407هـ- 1987م). *ديوان شِعْر*. ضبطه: عليّ فاعور. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
الفيروز آبادي، أبو طاهر مَجْد الدِّين محمَّد بن يعقوب. (1426هـ- 2005م). *القاموس المحيط*. تحقيق: محمَّد نعيم العرقسُوسي. ط8. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.
ابن القاضي الفاروقي، محمَّد بن علي. (1416هـ- 1996م). *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*. تحقيق: علي دحروج. ط1. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
القالي، أبو عليٍّ إسماعيل بن القاسم. (1344هـ- 1926م). *الأمالي*. عني بوضعها وترتيبها: محمَّد عبد الجوَّاد الأصمعيُّ. (د. ط). مصر: دار الكتب المصريَّة.
قتَّال الكِلابيّ، عُبَيْدُ بْنُ المُضرِّجي. (1410هـ- 1989م). *ديوان شِعْر*. تحقيق: إحسان عباس. (د. ط). بيروت: دار الثَّقافة.
ابن قُتَيْبَة الدِّينوري، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم.(د. ت). *أدب الكاتب (أو) أدب الكُتَّاب*. تحقيق: محمَّد الدَّالي. (د. ط). بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.
ابن قُتَيْبَة الدِّينوري، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم. (1419هـ- 1999م). *تأويل مختلف الحديث*. ط2. (د. م): المكتب الإسلاميُّ- مؤسَّسة الإشراق.
ابن قُتَيْبَة الدِّينوري، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم. (د. ت). *تأويل مُشْكل القرآن*. تحقيق: إبراهيم شمس الدِّين. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلميَّة.
ابن قُتَيْبَة الدِّينوري، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم. (1397هـ- 1977م). *الشِّعر والشُّعراء*. تحقيق: أحمد شاكر. ط3. (د. م): (د. ن).

القُرَشيُّ، الزُّبير بن بَكار الأسدي المَكِّي. (1416هـ- 1996م). *الأخبار الموفقيات*. تحقيق: سامي مِكِّي العاني. ط2. بيروت: عالَم الكتب.
القُرَشيُّ، محمَّد بن أبي الخطاب. (د. ت). *جمهرة أشعار العرب*. تحقيق: عليّ محمَّد البجادي. (د. ط). (د. م): مكتبة نهضة مصر.
القُرْطُبيُّ، أبو عبد الله شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن أبي بكر. (1384هـ- 1964م). *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق: أحمد البردوني وآخرون. ط2. القاهرة: دار الكتب المصريَّة.
القزَّاز، أبو عبد الله محمَّد بن جعفر القيرواني التميمي. (د. ت). *ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة*. تحقق: رمضان عبد التواب وآخرون. (د. ط). الكويت: دار العروبة.
القزويني، محمد بن عبد الرحمن. (د. ت). *الإيضاح في علوم البلاغة*. تحقق: محمَّد عبد المنعم خفاجي. ط3. بيروت: دار الجيل.
القسطلاني، أبو العباس، شهاب الدِّين أحمد بن محمَّد. (1323هـ- 2008م). *إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري*. ط7. مصر: المطبعة الكبرى الأميريَّة.
القُشَيْري، الصِّمَّة بن عبد الله. (1424هـ- 2003م). *ديوان شِعْر(حياته وشعره)*. تحقق: خالد عبد الرؤوف الجبر. (د. ط). عمَّان: دار المناهج.
ابن القَطَّاع الصِّقلي، أبو القاسم عليٌّ بن جعفر. (1403هـ- 1983م). *كتاب الأفعال*. ط1. بيروت: عالَم الكتب.
القطاميُّ، عدي بن زيد. (1380هـ- 1960م). *ديوان شِعْر*. حققه وجمعه: إبراهيم السَّامرائي وآخرون. ط1. بيروت: دار الثَّقافة.
القِفْطي، أبو الحسن جمال الدِّين عليّ بن يوسف. (1424هـ- 2003م). *إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة*. ط1. بيروت: المكتبة العنصريَّة.
القوَّاس الموصلي، أبو الفضل عزُّ الدِّين عبد العزيز بن جمعة. (1405هـ- 1985م). شرح *ألفيَّة ابن معطٍ*. تحقيق: عليٌّ بن موسى الشومليّ. ط1. الرِّياض: مكتبة الخريجي.
القَيرواني، أبو عليٍّ الحسن بن رشيق. (1401هـ- 1981م) *العُمْدَة في محاسن الشِّعر وآدابه*. تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد. ط5. بيروت: دار الجيل.
القيسيُّ، أبو عليٍّ الحسن بن عبد الله. (1408هـ- 1987م). *إيضاح شواهد الإيضاح*. تحقيق: محمَّد بن حمود الدَّعجاني. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلاميِّ.
القيسيُّ، مكِّي بن أبي طالب. (1405هـ- 1985م). *مُشْكِل إعراب القرآن*. تحقيق: فخر الدِّين قباوة (د. ط). بيروت: مؤسسة الرِّسالة.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1420هـ- 1999م). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: سامي السَّلامة (د. ط). (د. ق): دار طيبة.

كُثَيِّر عزَّة، كُثَيِّر بن عبد الرَّحمن الخزاعي. (1391هـ- 1971م). *ديوان شِعْر*. (د. ط). بيروت: دار الثَّقافة.

الكرميُّ، مرعي بن يوسف بن أبي بكر. (1430هـ- 2009م). *دليل الطَّالبين لكلام النَّحويِّين*. (د. ط). الكويت: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلاميَّة.

الكَفَوِيُّ، أبو البقاء أيُّوب بن موسى الحسيني. (د. ت). *الكليَّات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة*. تحقيق: عدنان درويش وآخرون. ط1. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.

الكُمَيْت، أبو المُسْتَهِلِّ الكُمَيْت بن زيد الأسديُّ. (1421هـ- 2000م). *ديوان شِعْر*. تحقيق: محمَّد نبيل طريفي. ط1. بيروت: دار صادر.

الكنديُّ، امرئ القيس بن حُجْر. (1425هـ- 2004م). *ديوان شِعْر*. اعتنى به وشرحه: عبد الرَّحمن المصطاويّ. ط2. بيروت: دار المعرفة.

الكنديُّ، امرئ القيس بن حُجْر. (د. ت). *ديوان شِعْر*. تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم. ط5. مصر: دار المعارف.

لاشين، عبد الفتَّاح. (1389هـ- 1969م). *البهاء السُّبكيّ وآراؤه البلاغيَّة والنَّقديَّة*. ط1. القاهرة: دار الطِّباعة المحمَّديَّة.

اللُّبَّديُّ، محمَّد. (1405هـ- 1985م). *معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة*. ط1. بيروت: مؤسسة الرِّسالة.

اللُّورقي الأندلسي، عَلَم الدِّين القاسم بن أحمد. (1398هـ- 1978م). *المباحث الكاملِيَّة شرح المقدِّمة الجُزُوليَّة*. تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمَّد. (رسالة دكتوراه غير منشورة) كليَّة دار العلوم: القاهرة.

المَالقيُّ، أحمد بن عبد النُّور. (1423هـ- 2002م). *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. تحقيق: أحمد محمَّد الخرَّاط. ط3. دمشق: دار القلم.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله الأندلسي. (1387هـ- 1967م). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق: محمَّد كامل بركات. ط1. مصر: دار الكاتب العربيِّ.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله الأندلسي. (1410هـ- 1990م). شرح *التَّسهيل*. تحقيق: عبد الرَّحمن السَّيِّد وآخرون. ط1. (د. م): هجر للنَّشر.

ابن مالك، أبو عبد جمال الدِّين الله محمَّد بن عبد الله الأندلسي. (1402هـ- 1982م). شرح

الكافية الشَّافية. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري. ط1. السَّعوديَّة: دار المأمون للتُّراث.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين الله محمَّد بن عبد الله الأندلسي. (القرن السَّابع الهجري). *تحفة المودود في المقصور والممدود*. (مخطوطة). الرِّياض: مكتبة جامعة الرِّياض.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين الله محمَّد بن عبد الله الأندلسي. (1413هـ- 1992م). *شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح*. تحقيق: طه محسن. ط2. (د. م): مكتبة ابن تيميَة.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله الأندلسي. (د. ت). *مَتْن الألفيَّة*. (د. ط). بيروت: المكتبة الشَّعبيَّة.

ابن مالك، مالك بن أنس. (1406هـ- 1975م). *المُوَطَّأ*. تحقيق: محمَّد فؤاد عبدالباقي (د. ط) بيروت: دار إحياء التُّراث العربيِّ.

المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمَّد. (1404هـ- 1984م). *مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*. ط3. الهند: الجامعة السَّلفيَّة.

المبرِّد، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد.(1421هـ- 2000م). *الفاضل*. ط3. القاهرة: دار الكتب المصريَّة.

المبرِّد، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد. (1417هـ- 1996م). *الكامل في اللُّغة والأدب*. تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم. ط3. القاهرة: دار الفكر العربيِّ.

المبرِّد، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد. (د. ت). *المقتضب*. تحقق: محمَّد عبد الخالق عضيمة. (د. ط). بيروت: عالَم الكتب.

المتَّقي الهنديُّ، علاء الدِّين عليّ بن حسام الدِّين. (1401هـ- 1981م). *كنز العمَّال في سنن الأقوال والأفعال*. تحقق: بكري حياني وآخرون، ط5. بيروت: مؤسسة الرِّسالة.

المتنبي، أبو الطَّيِّب أحمد بن حسين الجعفي. (1403هـ- 1983م). *ديوان شِعْر*. ط1. بيروت: دار بيروت.

مجمع اللُّغة العربيَّة القاهريُّ، (1425هـ- 2004م). *المعجم الوسيط*. ط4. (د. م): مكتبة الشُّروق الدَّوليَّة.

مجمع اللُّغة العربيَّة القاهريُّ، (6 أبريل، 2001م). *إدخال (أل) على العدد المضاف دون المضاف إلي*. تاريخ الإطلاع: 24 يوليو 2017، موقع الأستاذ الدُّكتور: محمَّد سعيد الغامدي عَنِ الشَّبكة العنكبوتيَّة على الرَّابط الآتي:
-www.mohamedrabeea.com/books/book1-599.doc

المخزومي، مهدي. (1337هـ- 1958م). *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو*.

ط2. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
المراديُّ، بدر الدِّين الحسن بن قاسم. (1428هـ- 2007م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. تحقيق: عبد الرَّحمن عليّ سليمان. ط1. القاهرة: دار الفكر.
المراديُّ، بدر الدِّين الحسن بن قاسم. (1413هـ- 1992م). *الجنى الدَّاني في حروف المعاني*. تحقيق: فخر الدِّين قباوة وآخرون. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
المراغي، أحمد مصطفى. (1414هـ- 1993م). *علوم البلاغة- البيان والمعاني والبديع*. ط3. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
المرزوقي الأصفهاني، أبو عليٍّ أحمد بن محمَّد بن الحَسَن.(1424هـ - 2003م). *شرح ديوان الحماسة*. تحقيق: غريد الشَّيخ وآخرون. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.
مسكين الدَّارمي، ربيعة بن عامر. (1421هـ- 2000م). *ديوان شِعْر*. تحقيق: كارين صادر. ط1. بيروت: دار صادر.
ابن مَضاء، أحمد بن عبد الرَّحمن القُرطبيُّ.(1399هـ- 1979م). *الرّد عَلى النُّحاة*. تحقيق: محمَّد إبراهيم البنَّا. ط1. (د. م): دار الاعتصام.
معمر، جميل.(1402هـ- 1982م). *ديوان شِعْر*. (د. ط). بيروت: دار بيروت.
ابن مقبل، تميم بن أُبَيٍّ. (1416 هـ- 1995م). *ديوان شِعْر*. تحقيق: عزَّة حسن. ط1. (د. م): دار الشَّرق العربيِّ.
المناوي، زين الدِّين محمَّد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين.(1356هـ- 1938م). *فيض القدير شرح الجامع الصَّغير*. ط1. مصر: المكتبة التِّجاريَّة الكبرى.
ابن منظور، أبو الفضل جمال الدِّين محمَّد بن مكرم. (1414هـ- 1993م). *لسان العرب*. ط3. بيروت: دار صادر.
ابن منظور، أبو الفضل جمال الدِّين محمَّد بن مكرم. (1298هـ- 1979م). *نثار الأزهار في اللَّيل والنَّهار*. ط1. قسطنطينية: مطبعة الجوائب.
الميدانيُّ، أبو الفضل أحمد بن محمَّد النَّيسابوريُّ (1374هـ- 1955م). *مَجْمع الأمثال*. تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد. (د. ط). (د. م): مطبعة السُّنَّة المحمَّديَّة.
النَّابغة الجعديُّ، أبو ليلى عبدالله بن قيس(اختُلِفَ في اسمه). (1419هـ- 1998م). *ديوان شِعْر*. جمعه وحقَّقه وشرحه: واضح الصَّمد. ط1. بيروت: دار صادر.
النَّابغة الذُّبيانيُّ، زياد بن معاوية. (د. ت). *ديوان شِعْر*. تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم. ط2. القاهرة: دار المعارف.

ابن النَّاظم، أبو عبد الله بدر الدِّين (1420هـ- 2000م). *شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك*. تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود. ط1. (د. م): دار الكتب العلميَّة.

النَّجار، محمَّد عبد العزيز (1422هـ- 2001م). *ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك*. ط1. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمَّد المراديُّ النَّحويُّ (1421هـ- 2000م). *إعراب القرآن*. وَضَعَ حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمَّد المراديُّ النَّحويُّ (1385هـ- 1965م). *التُّفاحة في النَّحو*. تحقيق: كوركيس عواد. (د. ط). بغداد: مطبعة العاني.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمَّد المراديُّ النَّحويُّ (1425هـ- 2004م). *عُمْدَة الكتاب*. تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي. ط1. (د. م): دار ابن حزم. (وفاته سنة ثمانٍ وثلاثين وثلاثمائة مِنَ الهجرة).

ابن النَّحَّاس، أبو عبدالله بهاء الدِّين محمَّد بن إبراهيم (1425هـ- 2004م). *التَّعليقة على المُقَرَّب*. تحقيق: جميل عبد الله عويضة. ط1. عمَّان: وزارة الثَّقافة. (وفاته سنة ثمانٍ وتسعينَ وستمائةٍ مِنَ الهجرة).

النَّهروانيُّ، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى. (1426هـ- 2005م). *الجليس الصَّالح الكافي والأنيس النَّاصح الشَّافي*. تحقق: عبد الكريم سامي الجندي. ط1. بيروت: دار الكتب العلميَّة.

النَّوَاجي، شمس الدِّين محمَّد بن حسن. (1403هـ- 1983م). *الشِّفاء في بديع الاكتفاء*. تحقق: محمود حسن أبو ناجي. ط1. بيروت: دار مكتبة الحياة.

النَّوويُّ، أبو زكريا محيي الدِّين يحيى بن شرف. (1392هـ- 1952م). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج*. ط2. بيروت: دار إحياء التُّراث العربيِّ.

النَّيسابوري، أبو الحسن مسلم بن الحجَّاج. (د. ت). *المسند الصَّحيح المختصر بنقل العَدْل عن العَدْل إلى رسول الله-ﷺ*. تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي. (د. ط). بيروت: دار إحياء التُّراث العربيِّ.

النِّيليُّ، أبو إسحاق تقيُّ الدِّين إبراهيم بن الحسين. (1420هـ- 2000م). *الصَّفوة الصَّفيَّة في شرح الدُّرة الألفيَّة*. تحقق: محسن العميريّ.(د. ط). مكَّة: إحياء التُّراث الإسلاميِّ

هارون، عبد السَّلام. (1399هـ- 1959م). *الأساليب الإنشائيَّة في النَّحو العربيِّ*. ط1. القاهرة: الخانجي.

الهاشميُّ، أبو الخير زيد بن عبد الله. (1423هـ- 2003م). *الأمثال*. (د. ط). دمشق: دار سعد الدِّين.
الهُذَليُّ، أبو ذؤيب. (1434هـ- 2014م). *ديوان شِعْر*. تحقيق: أحمد خليل الشَّال. ط1. بورسعيد: مركز الدِّراسات والبحوث الإسلاميَّة.
الهَرَويُّ، أبو الحسن عليٌّ بن محمَّد.(1413هـ- 1992م). *الأُزْهِيَّة في عِلْم الحروف*. تحقق: عبد المعين الملَّوحيِّ. ط2. دمشق: مجمع اللُّغة العربيَّة.
الهَرَويُّ، أبو سَهْل محمَّد بن عليٍّ.(1420هـ- 1999م). *إسفار الفصيح*. تحقق: أحمد بن سعيد بن محمَّد قشَّاش. ط1. المدينة المنوَّرة: عمادة البحث العلميِّ.
الهَرَويُّ القاري، أبو الحسن نور الدِّين عليٌّ بن سلطان محمَّد.(1422هـ- 2002م). *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*. ط1. بيروت: دار الفكر.
الهَرَويُّ، أبو عُبيد القاسم بن سلَّام بن عبد الله البغدادي. (1384هـ- 1964م). *غريب الحديث*. تحقيق: محمَّد عبد المعيد خان. ط1. حيدر آباد- الدّكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانيَّة.
ابن هشام الأنصاريُّ، أبو محمَّد، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف. (د. ت). *ألغاز ابن هشام في النَّحو*. تحقيق: أسعد خضير. (د. ط). بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة.
ابن هشام الأنصاريُّ، أبو محمَّد، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف. (1414هـ- 1993م). *أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك*. راجعه: يوسف البقاعي. (د. ط). بيروت: دار الفكر.
ابن هشام الأنصاريُّ، أبو محمَّد، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف. (د. ت). *شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: عبد الغني الدّقر. (د. ط). سوريا: الشَّركة المتَّحدة للتَّوزيع.
ابن هشام الأنصاريُّ، أبو محمَّد، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف. (1383هـ- 1963م). *شرح قطر النَّدى وبلّ الصَّدى*. تحقيق: محمَّد عبد الحميد. ط11. القاهرة: (د. ن).
ابن هشام الأنصاريُّ، أبو محمَّد، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف. (1428هـ- 2007م). *شرح اللَّمحة البدريَّة في عِلْم اللغة العربية*. تحقيق: هادي نهر. (د. ط). عمَّان: دار اليازوري.
ابن هشام الأنصاريُّ، أبو محمَّد، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف. (1408هـ- 1987م). *المباحث المَرْضِيَّة المتعلِّقة بـ (مَنْ) الشَّرطيَّة*. تحقيق: مازن المبارك. ط1. دمشق: دار ابن كثير.
ابن هشام الأنصاريُّ، أبو محمَّد، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف. (1403هـ- 1983م). *المسائل السّفريَّة في النَّحو*. تحقيق: حاتم الضَّامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرِّسالة.
ابن هشام الأنصاريُّ، أبو محمَّد، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف.(1421هـ- 2000م). *مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: عبد اللَّطيف محمَّد الخطيب. ط1. الكويت: التُّراث

العربيُّ.
الهلالي، حميد بن ثور. (1371هـ-1951م). *ديوان شِعْر*. تحقيق: عبد العزيز الميمني. (د. ط). القاهرة: دار الكتب.
ابن الورَّاق، أبو الحسن محمَّد بن عبد الله بن العباس. (1420هـ- 1999م). *عِلَل النَّحو*. تحقيق: محمود جاسم محمَّد الدَّرويش. ط1. الرِّياض: مكتبة الرَّشد.
الوَقَّاد، زين الدِّين خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري المصري. (1415هـ- 1996م). *موصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب*. تحقيق: عبد الكريم مجاهد. ط1. بيروت: الرِّسالة.
اليازِجيُّ، إبراهيم بن ناصف. (د. ت). *نجعة الرَّائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد*. (د. ط). مصر: مطبعة المعارف.
ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن عليٍّ بن يعيش بن أبي السَّرايا. (د. ت). *شرح المفصَّل*. (د. ط). مصر: إدارة الطِّباعة المنيريَّة.
اليوسي، أبو عليٍّ نور الدِّين الحسن بن مسعود. (1401هـ- 1981م). *زهر الأَكَم في الأمثال والحِكَم*. تحقيق: محمَّد الأخضر وآخرون. ط1. المغرب: دار الثَّقافة.